

# شرح الأسماء

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حقيقه، وشرح شواهد، وأتمّ مباحثه

محمد يحيى الدين عبدحميد

مفتش العلوم العربية والدينية بالجامع الأزهر

والمعهد الدينية

الجزء الرابع

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

حقوق الطبع محفوظة للشارح

مكتبة جامعة الأزهر الشريفية

١٣٦٥ / ١٩٤٦ م / ٨٥٠



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى

إعمال المصدر<sup>(١)</sup>

(بفعله المصدر الحق في العمل) تعدّيًا ولزومًا ، فإن كان فعله المشتق منه لازمًا ف لازم ، وإن كان متعديًا فهو متعدّي إلى ما يتعدّى إليه : بنفسه ، أو بحرف جر<sup>(٢)</sup> .

﴿ تنبيه ﴾ : يخالف المصدر فعله في أمرين : الأول : أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافاً ، ومذهب البصريين جوازُه ، وإليه ذهب في التسهيل<sup>(٣)</sup> . الثاني : أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل ، وإذا حذف لا يتحمّل ضميره ، خلافاً لبعضهم .

(١) تقدم للشارح العلامة تعريف المصدر ، في باب المفعول المطلق ، وتقدم لنا — في هذا الموضوع — بحث مستفيض فيه لبيان اختلاف النحويين في أصل الاشتقاق أهو المصدر أم هو الفعل ، فارجع إلى ذلك كله في (ج ٢ ص ٣٤١ من كتابنا هذا) .

(٢) يؤخذ من عبارة الشارح أنه يقسم الفعل أولاً إلى لازم ومتعد ، وأنه يقسم التعدّي إلى متعد بنفسه ومتعد بحرف جر . وعلى هذا الكلام مؤاخذه من وجهين : الأول : أنه يلزمه أن يكون لنا فعل لازم لزوماً مطلقاً ، فلا هو متعد بنفسه ولا هو متعد بحرف الجر ، وذلك غير موجود ، وما قيل من أنه موجود ، مع التمثيل له بحدث وعرض كما فعل ابن الناظم ، أو التمثيل له بظرف وشرف كما فعل بعض أرباب الحواشي ، لم يصح ؛ لأنه يقال : حدث فلان كذا ، وعرض فلان كذا ، كما يقال : ظرف فلان في معاملته ، وشرف فلان في خلقه ، ونحو ذلك . ووجه ورود هذه المؤاخذه أنه ينبغي في التقسيم أن يكون كل قسم مبيّناً تمام المبيّنة لما عدها من الأقسام . والوجه الثاني أنه يلزم — على ما يفهم من كلام الشارح — أن يطلق على الفعل التعدّي بحرف الجر أنه متعد ، بالإطلاق ، نفي من غير تقييد بقولنا بحرف الجر ، وذلك مما لا يرتضيه الأثبات من العلماء ، بل عندهم أن كلمة « التعدّي » عند إطلاقها من غير قيد إنما تصدق على الفعل التعدّي بنفسه ، ووجه ورود هذه المؤاخذه أنه يجب في مثل هذا النوع من التقسيم أن يصح إطلاق لفظ التقسيم على كل واحد من الأقسام وحمله على كل واحد منها أيضاً ، والمقسم هنا هو « التعدّي » وأقسامه « التعدّي بنفسه » و « التعدّي بحرف الجر » ألا ترى أنك إذا قسمت « الكلمة » إلى « الاسم » و « الفعل » و « الحرف » يصح أن تقول : الاسم كلمة ، والفعل كلمة ، والحرف كلمة ، ويصح أن تقول « هذه كلمة » وأنت تعني اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، فكان مقتضى ذلك أنه يجوز لك أن تقول « التعدّي بحرف الجر متعد » وأن تقول « هذا فعل متعد » وأنت تقصد ظرف مثلاً ، وهذا لا يجوز .

(٣) في هذه المسألة أربعة أقوال : الأول ، لا يجوز مطلقاً ، نفي سواء أكان فعل هذا المصدر



واعلم أنه لا فرق في إعمال المصدر عمَل فعله بين كونه (مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَنْ) لكن إعمال الأول أكثر، نحو «وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ» والثاني أقيسُ، نحو «أَوْ يُطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ يَتِيمًا» وقوله :

٦٧٧ — \* بِضَرْبِ السُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ \*

مما لزم البناء للمجهول مثل جن وزكم أم كان بيني للمعلوم تارة وبينى للمجهول تارة أخرى كأكثر الأفعال، وسواء أمن اللبس أم لم يؤمن، وهذا رأى الأخفش والشلوبين وغيرهما، ووجهه فيما زعموا أن الغالب أن لا يؤمن اللبس، ألا ترى أنك لو قلت «عجبت من ضرب زيد» تبادر إلى ذهن السامع أن الضرب مصدر الفعل المبني للفاعل وأن زيدا ضارب، وليس مضروبا. والثاني — وهو رأى جمهور البصريين، واختاره ابن مالك في التسهيل — يجوز مطلقا. والثالث — وهو رأى ذكره أبو حيان — يجوز في مصدر الفعل اللازم للبناء للمجهول، نحو أن تقول «ضايقت زكام خالد» و«آلتى جنون بكر». والرابع — وهو رأى حكاة الدماميني عن ابن خروف، واستظهر عليه بالنقل عن سيويه — يجوز بشرط أن يؤمن اللبس، فإذا لم يؤمن اللبس لم يجوز. وأنت إذا تدبرت في هذه الآراء يتبين لك أن جمهور البصريين لم يبالوا باللبس في هذه المسألة، وأن من عدهم قصد إلى التحرز عن اللبس: فأما الأخفش ومن معه فقد رأوا أن اللبس واقع في أغلب المثل فطردوا الرأى طردا، إعطاء للجميع حكم الغالب الكثير، وأما ما حكاة الدماميني عن ابن خروف فقد نظر إلى العلة التي اقتضت النع فقصى بأنه حيث وجدت هذه العلة وجب أن يوجد الحكم، ولم يحدد موضعا معيناً توجد فيه العلة، وأما ما حكايناه عن أبي حيان فقد نظر فيه هذه النظرة التي علمنا بها ما حكاة الدماميني عن ابن خروف، ولكنه زاد عن ذلك تحديد موضع اللبس، ومع ما اشتمل عليه من التحديد لا نرى لك أن تقتصر عليه؛ لأن موطن اللبس غير مقصور على ما ذكر.

٦٧٧ — هذا صدر بيت من الوافر، ومجزه قوله :

\* أَرْزَلْنَا هَامِهِنَّ عَنِ الْمَقِيلِ \*

وهذا البيت من شواهد سيويه (٩٧/١) ولم ينسب في صاب الكتاب، ولا نسبه الأعلام الشنتمري في شرح شواهد. وهو من كلام المرار — بفتح الميم وتشديد الراء — ابن منقذ التميمي .  
اللفظة: «بالسيوف» جمع سيف، والباء الداخلة عليه هي الباء التي تدخل على آلة الفعل كقولك: قطعت بالسكين «رؤوس» جمع رأس «هامهن» الهام: جمع هامة، ويقال: هي الرأس كلها، وقال ابن منظور: «الهام: جمع هامة، وهي أعلى الرأس» اه. والضمير للتصل به يعود إلى الرؤوس، قال العلامة الصبان: «والهام: جمع هامة، وهي الرأس، وإضافته إلى

ضمير الرؤوس للتأكيد ، وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ ، والإضافة عليه من إضافة الجزء إلى الكل « اه . وقال الأعم : « وأضف الهام إلى الرؤوس - والهام هي الرؤوس - اتساعاً ومجازاً وسوغ ذلك اختلاف اللفظين ، وربما وقع مثل هذا في كلامهم ، كقولهم : مسجد الجامع ، ودار الآخرة - والجامع هو المسجد ، والآخرة هي الدار - » اه . وقوله في بيت الشاهد « المقليل » فالمقليل في الأصل : موضع النوم في القائمة - وهي نصف النهار - فنقل من هذا المعنى إلى الموضع المستقر فيه الشمس تشبيهاً له بمعناه الأصل « حال الصبان : » وأراد بالمقليل الضيق ، لأنها مقليل الرأس أي مستقره » اه . وقال الأعم : « وأراد بالمقليل الاعتناق لأنها مقليل الرؤوس وموضع مستقرها » اه . وقال ابن منظور : « وفي شعر ابن رواحة :

الْيَوْمَ نَضْرِبُكُمْ بِحَيِّ تَنْزِيلِهِ ضَرْبًا يُزِيلُ الْهَامَ عَنِّ مَقِيلِهِ

الهام : جمع هامة ، وهي أعلى الرأس ، ومقيله : موضعه ، مستعار من موضع القائمة . وسكون الباء من نضربكم من جائزات الشعر ، وموضعها الرفع » اه .

المعنى : يصف قومه بالقوة والجلادة ، وبأنهم يقهرون أعاديهم وينتصرون عليهم ، فيقول : أزلنا هام هؤلاء الأعداء عن مواضع استقرارها بضربنا بسيفونا رؤوسهم .

الإعراب : « بضرب » جار ومجرور متعلق بقوله أزلنا الآتي « بالسيف » جار ومجرور متعلق بضرب أو بمحذوف صفة له « رؤوس » مفعول به لضرب ، وهو مضاف و « قوم » مضاف إليه « أزلنا » فعل وفاعل « هامين » هام : مفعول به لأزلنا ، والضمير مضاف إليه « عن المقليل » جار ومجرور متعلق بقوله أزلنا .

الشاهد فيه : قوله « بضرب ... رؤوس » حيث نصب المفعول به - وهو قوله « رؤوس » - بالمصدر النون وهو قوله « ضرب » كما ينصبه بالفعل ، وهذا المصدر مستكمل لشرط العمل ، فإنه حال محل الفعل السبوق بأن المصدرية ، ألا ترى أن قوله « بضرب بالسيف رؤوس قوم » موضوع موضع قولك : بأن ضربنا بالسيف رؤوس قوم . ونظيره قول الشاعر :

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَأَمْوَارِدٍ

وقول الآخر :

أَخَذْتُ بِسِجْلِهِمْ فَنَفَخْتُ فِيهِ مُحَافَظَةً لَهْنٍ إِخَا الدِّمَامِ

الشاهد في أول هذين البيتين قوله « ورهبة عقابك » حيث نصب المفعول به - وهو قوله « عقابك » - بالمصدر النون الذي هو قوله « ورهبة » . والشاهد في ثانيهما قوله « محافظة إخا

وإعمال الثالث قليل، كقوله :

٦٧٨ - \* ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ \*

الدمام « حيث نصب المفعول به - وهو قوله « إيا الدمام » - بالمصدر النون الذي هو قوله « محافظة » بعد أن ضمنه معنى مراعاة أو تقدير أو نحوهما .

واعلم أن تجويز إعمال المصدر المنكور هو مذهب جمهور البصريين وأكثر النحاة ، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إعماله ، وقالوا : إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فالعامل فعل يفسره هذا المصدر ، فتقدير البيت عندهم : نضرب رؤوس .

٦٧٨ - هذا صدر بيت من المقارب ، وعجزه قوله :

\* يَخَالُ الْفِرَارُ يُرَاخِي الْأَجَلَ \*

وهذا البيت من شواهد سيويه ( ٩٩/١ ) ولم ينسب في صدر الكتاب ، ولا نسبة الأعم الشتمري في شرح شواهده .

اللمة : « النكايه » بكسر النون - مصدر قولك : نكيت العدو - مثل رمى - إذا أصاب منه .

قال الجوهري : « نكيت في العدو نكايه ، إذا قتلت فيهم وجرحت ، قال أبو النجم :

نَحْنُ مَمْنَعًا وَادِيَّ إِصَافًا نَنَكِي الْعِدَاؤُنَا كَرِيمُ الْأَضْيَافَا هـ

وفي الحديث « أو ينكى لك عدوا » وقال ابن الأثير في بيان معناه : « يقال : نكيت في العدو أنكى - مثل رميت أرمى - إذا كثرت فيهم الجراح والقتل فوهنوا لذلك » هـ .

وبالتأمل في هذه العبارات تجد الجوهري وابن الأثير يجعلون هذا الفعل متعديا بفي ، ولكن عبارة الأعم التي ستسمعها في بيان معنى البيت ، وبيت أبي النجم الذي أنشده الجوهري ، والحديث الذي أثناه وشرحه ابن الأثير ، وبيت الشاهد الذي نحن بصدده شرحه ، كل أولئك يدل على أن

هذا الفعل متعدي بنفسه ، والذهاب إلى أن هذه النصوص كلها من باب الحذف والإيصال مما يقطع الثقة بدلالة النصوص على ماتعدى به الأفعال « يخال » يظن « الفرار » بكسر الفاء - النكول ،

والتولى عن اقتحام الأهوال ، والحرب من منازلة الأقران « يراخي » يؤخر ويؤجل ، والأصل في هذه المادة إرخاء عنان الفرس ، وهو توسيعه وعدم تضيقه ليكون له وسعة في التصرف ، قال

ابن منظور : « قال أبو منصور : ويقال : راح له من خناقه ، أي رفه عنه . وأرخ له قيده ، أي وسعه ولا تضيقه . ويقال : أرخ له الجبل ، أي وسع عليه الأمر في تصرفه حتى يذهب حيث

شاء » هـ .

المعنى : قال الأعم الشتمري : « يهجو رجلا فيقول : هو ضعيف عن أن ينكى أعداءه ،

وجبان عن أن يثبت لقرنه ، ولكنه يلجأ إلى الفرار ، ويخاله مؤخرًا لأجله » هـ .

الإعراب : «ضعيف» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف ، وهو مضاف و«النكايه»

... ..

مضاف إليه «أعداءه» أعداء: مفعول به عامله هو المصدر المذكور، ويقال عامله مصدر منكور يدل عليه هذا المصدر المذكور ، وستره في بيان الاستشهاد بالبيت ، وأعداء مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحدث عنه مضاف إليه «يخال» فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «القرار» مفعول أول ليخال «يرأى» فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القرار «الأجل» مفعول به يرأى منسوب بأشحة الظاهرة ، لا سكن لأجل الوقف ، وقاعله ومفعول في محل نصب مفعول ثان ليخال ، وجملة يخال وقاعله حالية في محل رفع خبر ثان للبتداء المحذوف ، أو معطوفة بحرف عطف محذوف على جملة الخبر الشاهر فيه : قوله «النكابة أعداءه» حيث نصب المفعول به - وهو قوله «أعداءه» - بالمصدر المقترن بال الذي هو قوله «النكابة» .

وقد اختلف النحاة في جواز إعمال المصدر المقرون بال ، ولهم في ذلك أربعة أقوال : الأول يجوز من غير قبح ، وهو مانسبه العلماء إلى سيبويه ، والثاني : لا يجوز مطلقا ، وهو مذهب البغداديين وجماعة من البصريين ، ووجهه عندهم أن المصدر إنما يعمل بالحمل على الفعل ، وأل تعدد شبهه بالفعل لكونها من خصائص الأسماء ، وعندهم أنه إذا وجد ما ظاهره ذلك كان مؤولا على أن العامل فعل أو مصدر منكور محذوف يدل عليه المصدر المذكور ، والثالث : يجوز مع القبح ، وهو رأى أبي على الفارسي ، والرابع : يجوز إذا كانت أل فيه معاقبة للتونين كما في بيت الشاهد ، وهو رأى ابن طلحة ، وواقفه على هذا أبو حيان ، ويمكن أن يكون هذا رأى سيبويه والأعلم على ما يفهم من عبارتهما التي ستسمعها . والرأي الأول أرجح دليلا ، وذلك لثلاثة أمور : أولها وروده في الكلام العربي المنقول إلينا عن الأثبات من العلماء كما في هذا البيت والبيتين بعده ، وكما في قول الآخر :

عَجِبْتُ مِنَ الرَّزْقِ الْمَسِيِّءِ إِلَهُهُ      وَالتَّوَكُّلِ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيْرًا

وتأنيها : أن ترك ما يصلح للعمل ولو مع ضعف - مع ذكره في الكلام - والبحث عن عامل غير مذكور خلافاً للأصل ورفع للثقة بدلالة النصوص ، وثالثها : أن التونين يعدد شبهه المصدر بالفعل كما أن أل فيها يزعمون تعدد شبهه بالفعل ، لأن أل والتونين جميعاً من خصائص الأسماء فلماذا يجوزتم إعمال التونين ولم تجوزوا إعمال المقرون بال ؟ ، وهذا إنما يصلح دليلا في مواجهة من يحير عمل المصدر المنكور .

قال سيبويه : « وتقول : عجبت من الضرب زيدا ، كما قلت : عجبت من الضارب زيدا ، تكون الألف واللام بمنزلة التونين ، وقال الشاعر :  
 ضعيف النكابة أعداءه \*  
 وقال للرب الأسمى \* لقد علمت أولى المنيرة ... » اهـ

وقوله :

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَىٰ الْمَغِيرَةِ أَنِّي كَرَرْتُ فَلَمْ أَكُنْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمُوعًا<sup>(١)</sup>

وقوله :

٦٧٩ — فَبِئْسَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَ مَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

وقد أشار إلى ذلك في النظم بالترتيب .

وقال الأعمى : « الشاهد في نصب الأعداء بالنكابة ، لمنع الألف واللام من الإضافة ، ومعاقبتها بالتونين الموجب للنصب . ومن النحويين من ينكر عمل المصدر وفيه الألف واللام لخروجه عن شبه الفعل ، فينصب ما بعده بإضمار مصدر منكور ، فتقديره ضعيف النكابة نكابة أعداءه ، وهذا يلزمه مع تونين المصدر ؛ لأن الفعل لا ينون ، فقد خرج المصدر عن شبه الفعل بالتونين ، فينبغي على مذهبه ألا يعمل عمله » اهـ .

(١) هذا هو الشاهد رقم (٤٠٩) وقد تقدم مشروحا في باب التنازع في العمل (ج ٢ ص ٣٠٠ وما بعدها من هذا الكتاب) والذي ذكره الشارح هنا إحدى روايتين في البيت ذكرناهما هناك وبيننا وجه الاستشهاد بالبيت على كل واحدة منهما . والذي يزيد أن ننبهك إليه هنا هو أن هذه الرواية التي ذكرها الشارح في هذا الباب هي التي قلنا عند شرح البيت في باب التنازع إنه يتعين عليها تقدير نصب « مسمعا » بالمصدر المقرون بأل وهو قوله « الضرب » .

٦٧٩ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن منظور في لسان العرب (وقوع) مهنلا ، وأنشد معه بيتا تابيا له وهو قوله :

لَكَارِجُلٍ الْحَادِي وَقَدْ تَأَمَّ الضُّحَىٰ وَطَيْرُ الْمَفَايَا فَوْقَهُنَّ أَوْاقِعُ

اللفظ : « التائبين » هو الثناء على الإنسان وتعداد مناقبه والإشادة بمحاسنه بعد موته ، فأما في حياته فمدح أو ثناء ، وذكر الصبان أنه يروي « التائب » ومعناه التوبيع والتقريع ، والبيتان لا يدلان عليه « عروة » بضم فسكون - اسم رجل « دعاك » استصرحك واستغاث بك وناداك لتنصره وتأخذيده « وأيدينا إليه شوارع » جملة حالية ، وشوارع : جمع شارعة ، أي ممتدة بالرمح - مثلا - مصوبة إليه لتنفذ فيه ، وتقول : شرع فلان رمحه أو سيفه نحو عدوه وأشرعه نحوه أيضا - إذا أقبلهما إياه وسددهما له ، وتقول : شرع الرمح أو السيف ، إذا امتد قبالة العدو ، فالثلاثي لازم ومتمد ، ومن تعديه قول الشاعر :

أَفَأَجُوبُ مِنْ رِمَاحِ الْخَطِّ لَمَّا زَاوَنَّا قَدْ شَرَعْنَاهَا نِهَالًا

ومن لزومه قول الآخر :

غَدَاةَ تَعَاوَزْتُهُ نَمَّ بِيضٌ شَرَعْنَ إِلَيْهِ فِي الرَّهَجِ الْمَكِينِ

«الحادي» السائق ، تقول : حدا إليه يحدها ، إذا ساقها ، والحداء - بالضم - ضرب من الغناء كانوا يسوقون به الإبل تنشطها لها ، « تلغ الضحى » انبسط ضوء النهار وارتفع ، وتقول : تلغ النهار ، وأتلغ ، وتلغت الضحى ، وأتلعت ، وقال الشاعر :

أَنَّ عَرَدَتْ فِي بَطْنٍ وَادٍ حَمَامَةٌ بَكَيْتَ وَلَمْ يَعْذِرْكَ بِالْجَهْلِ عَاذِرُ  
تَمَالِينِ فِي عُزْبِيَّةٍ تَلَعَّ الضُّحَى عَلَى فَنَنْ قَدْ نَعَّمْتُهُ السَّرَاتِرُ

و « الناي » جمع منية وهي الموت ، وأصلها فعيلة من منى الله الشيء يئنيه - مثل رماه يرميه - إذا قدره وهياً أسبابه لأنها مقدره « أواقع » جمع واقع ، وهو اسم فاعل فعله وقع ، والأصل وواقع فأبدلوا الواو الأولى همزة كما قالوا « أواقى » في جمع واقية وأصله وواقى ، وكما قالوا « أواصل » في جمع واصلة وأصله وواصل ، قال المهلهل :

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

وتقول : وقع الطائر يقع وقوعا فهو واقع ، إذا نزل عن طيرانه .

المعنى : يندد رجل كان له صديق خاض معركة القتال فلما رأى أن لا قبل له بعده استغاث به لينقذه فلم يئنه ، فلما مات وقف بيكيه ويعدد مآثره بعد أن فاتت الفرصة ، ويقول : إنك في تأبينك عروة صديقك وتعدادك لحاسنه وجميل صفاته بعد مامات وقد كان دعاك لتغيثه في حال حياته وحين كانت شفقتك به وعطفك عليه مجديا فلم تستجب له - تشبه رجلا يحدو بإبله وهي ميتة فهو لا يأتي بشمرة ولا يحصل من عمله على نتيجة .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه « والتأبين » الواو يجوز أن تكون عاطفة فالتأبين معطوف على اسم إن ، ويجوز أن تكون واو المعية فالتأبين مفعول معه « عروة » مفعول به للتأبين منصوب بالفتحة الظاهرة « بعدما » بعد : ظرف زمان متعلق بالتأبين ، وما : مصدرية « دعاك » دعا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عروة ، وضمير المخاطب مفعول به ، وما المصدرية مع الفعل وفاعله في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه « وأيدتنا » الواو واو الحال ، أيدى : مبتدأ حروف بضمه مقدره على الماء ، والضمير مضاف إليه « إليه » جار ومجرور متعلق بقوله شوارع الآتي « شوارع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، وخبر إن في البيت التالي الذي أنشدناه في صدر الكلام على هذا البيت وهو متعلق قوله « كالرجل » .

الشاهر في : قوله « التأبين عروة » حيث نصب المفعول به - وهو قوله « عروة » - بالمصدر

﴿ تنبيه ﴾ : لا خلاف في إعمال المضاف ، وفي كلام بعضهم ما يُشعر بالخلاف <sup>(١)</sup> ،

المقترن بأل الذي هو قوله « التأبين » . وفيه خلاف النحاة الذين ذكروا أنهم ذكرونا مقالاتهم ووجه كل واحدة منها في شرح الشاهد المتقدم (رقم ٦٧٨) .

(١) قال صاحب التصريح (٧٩/٢ بولاق) : « وعمل المصدر مضافاً أكثر من عمله غير مضاف ، وهو متفق عليه ، ويضاف إلى الفاعل تارة وإلى المفعول أخرى ، فالأول نحو ( ولولا دفع الله الناس ) والثاني كقوله :

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْمِيَّ بَيْنَ إِذَا لَمْ يَصْنُهَا عَنْ هَوَى يَغْلِبُ الْعَقْلَ اه  
وقال سيوييه (٩٧/١) : « وإن شئت حذف التثنية كما حذف في الفاعل ، ويكون المعنى على حاله ، إلا أنك تجر الذي يلي المصدر ، فاعلا كان أو مفعولاً ؛ لأنه اسم قد كفت منه النون ، كما فعلت ذلك بفاعل ، ويصير المجرور بدلاً من التثنية معاقباً له ، وذلك قولك : عجبت من ضربه زيداً ، إن كان فاعلاً ، ومن ضربه زيد ، إن كان الضمر مفعولاً ، وتقول : عجبت من كسوة زيد أبوه ، وعجبت من كسوة زيد أباه ، إذا حذف التثنية ، ومما جاء لا ينون قول لبيد :

عَهْدِي بِهَا الْحَيِّ الْجَمِيعِ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفْرِقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ  
ومنه قولهم : سمع أذني زيداً يقول ذلك ، قال رؤبة .

وَرَأَيْ عَيْفَى الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

وتقول : عجبت من ضرب زيد وعمرو ، إذا أشركت بينهما . ومن قال : هذا ضارب زيد وعمرا ، قال : عجبت من ضرب زيد وعمراً اه ، ونرى أن نحملك في فهم بيتي لبيد ورؤية اللذين وردا في عبارة سيوييه إلى ما ذكرناه بتوسع في مباحث حذف الخبر وجوباً من باب الابتداء والخبر ( ١ / ٣٠٣ ) . وقال صاحب اللمع (٩٣/٢) : « وإعماله مضافاً أكثر من إعماله منونا ، استقراء ، وعلله ابن مالك بأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل . وتجعل المضاف كالفعل في عدم قبوله أل والتثنية ، فتقويت بها مناسبة المصدر للفعل ، ثم إعماله منونا أكثر من إعماله معرفاً بأل ، لأن فيه شبهاً بالفعل المؤكد بالنون الحقيفة ، وأنكر الكوفية إعماله منونا ، وقالوا : إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فباضمار فعل يفسره المصدر من لفظه ، كقوله تعال : ( أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتما ) التقدير : يطعم يتما . ورد بأن الأصل عدمه . ثم يليه إعماله معرفاً بأل كقوله ❖ ضعيف النكابة أعداءه ❖ وقوله ❖ فلم أنكل عن الضرب مسمعا ❖ وأنكره كثيرون والبغداديون وقوم من البصريين وقدروا له عاملاً اه كلامه ، وقال بعد ذلك « وقال الزجاج إعمال النون أقوى من إعمال المضاف ، لأن ماشبه به - يريد الفعل - نكرة فكذا ينبغي أن يكون - يريد المشبه الذي هو المصدر - نكرة . ورد بأن إعماله ليس للشبه ، بل بالنبابة

والثاني أجازة البصريين ومنعه الكوفيون ، فإن وقع بعده مرفوعٌ أو منصوبٌ فهو بفعلٍ مضمَر . وأما الثالث فأجازته سيبويه ومن واقفه ، ومنعه الكوفيون وبعضُ البصريين .  
( إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أَوْ « مَا » يَحُلُّ \* مَحَلَّهُ ) أَيْ : الْمَصْدَرُ إِنَّمَا يَعْمَلُ

في موضعين : الأول : أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله ، نحو « ضَرَبَ بَأْزِيدًا » وقوله :

\* فَتَدَلَّ زُرَيْقُ الْكَلْبِ نَدَلِ الثَّعَالِبِ (١) \*

وقوله :

٦٨٠ — يَا فَا بِلِ التَّوْبِ غُفْرَانًا مَا آثِمٌ قَدْ أَسْلَفَتْهَا أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلٌ

عن حرف مصدرى والفعل ، والنوب عنه في رتبة المضمَر . وقال ابن عصفور : إعمال العرف أقوى من إعمال المضاف في القياس ، وقيل . المضاف والنون في الإعمال سواء . قال أبو حيان : وترك إعمال المضاف وذى أل عندى هو القياس ؛ لأنه قد دخله خاصة من خواص الاسم ؛ فكان قياسه ألا يعمل ، فكذلك النون لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل فاذا تعلق اسم باسم فالأصل الجر بالإضافة « اه .

(١) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

\* عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُءُ أُمُورِهِمْ \*

وهذا هو الشاهد رقم (١٤) وقد تقدم مشروحا بما لا حاجة معه إلى إعادة شيء منه ، فارجع إلى ذلك في (ج ١ ص ٢٦ من هذا الكتاب) ثم انظر (ج ٢ ص ٣٥٧ من هذا الكتاب) .

٦٨٠ . هذا بيت من البسيط ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقت له على

سوابق أو لواحق تتصل به ، والظاهر أنه من صنع بعض المؤلفين .

اللفظة : « التوب » بفتح التاء وسكون الواو - أحد مصادر تاب . وتقول : تاب فلان من

ذنبه يتوب توبا وتوبة ومتابا ، إذا رجع إلى ربه « غفرانا » بضم فسكون - أحد مصادر غفر .

وتقول : غفر الله ذنب فلان يغفره غفرا - مثل ضرب يضرب ضربا - ومغفرة وغفرانا ، إذا

صفح عنه ، وأصل الغفران التغطية والستر فكان الله تعالى يتجاوز عما يستحقه عبده من العقوبة

على ما أزلف من ذنب قد غطاه له وستره عليه « مآثم » جمع مآثم ، وهو والإثم - بكسر فسكون -

بمعنى الذنب . وتقول : آثم فلان يآثم إثمًا - مثل علم يعلم علما - ومآثما ، فهو آثم وأثيم وأثوم ،

إذا وقع في الإثم . وتقول : آثم الله يآثمه - مثل ضربه يضربه - إثمًا وأثاما فالعبد مأثوم ، وذلك

إذا جازاه الله جزاء الإثم ، قال نصيب بن رباح الأسود الحبكي مولى بني الحبيك بن عبد مناة

آثم ، وهو غير نصيب الأسود الروائي :



فزيداً والمالَ وما آثم : نصبٌ بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح . والثاني : أن يصحَّ تقديرُه بالفعل مع الحرف المصدرى : بأن يكون مُقدَّراً بأن والفعل ، أو بما والفعل ، وهو المراد هنا ، فيقدَّر بأن إذا أريد المضيُّ أو الاستقبال ، نحو : حَجَّبتُ مِنْ صَرِّبِكَ زَيْدًا - أمس ، أو غداً ، والتقدير : مِنْ أَنْ صَرَّبتَ زَيْدًا أمس ، أو من أن تَصْرِبَهُ غداً ، ويُقدَّر بما إذا أريد الحالُ ، نحو : حَجَّبتُ مِنْ صَرِّبِكَ زَيْدًا الآنَ ، أي بما تَصْرِبُ بِهِ <sup>(١)</sup> .

وَهَلْ يَا مَنِّي اللَّهُ فِي أَنْ ذَكَرْتَهَا وَعَلَّتُ أَصْحَابِي بِهَا لَيْلَةَ النَّفْرِ

« أسلفتها » قدمتها ، والسلف - بفتحين - كل عمل قدمه العبد « وجل » بفتح الواو وكسر الجيم - صفة مشبهة معناها شديد الخوف ، وتقول : وجل يوجل وجلا فهو وجل - بزنة فرح يفرح فرحا فهو فرح .

المعنى : هذا البيت يقوله قائله دعاء لله تعالى ، واستغفاراً عما قدم من الذنوب ، يقول : ياربنا ، يا من يقبل التوبة من عباده ، اغفر لي ذنوباً كثيرة قد جنتها يدي فيما مضى ، وأنا من عقوبتك عليها خائف شديد الخوف .

الإعراب : « يا » حرف نداء « قابل » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف « التوب » مضاف إليه « غفرانا » مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : اغفر غفرانا « ماثم » مفعول به لغفران منصوب بالفتحة الظاهرة « قد » حرف تحقيق « أسلفتها » فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، وضمير الغائبة العائد إلى المآثم مفعول به ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب صفة لقوله « ماثم » السابق « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « منها » جار ومجرور متعلق بخائف الآتي « خائف » خبر المبتدأ « وجل » خبر ثان ، وجملة المبتدأ وخبره يجوز أن تكون في محل نصب صفة ثانية لقوله « ماثم » ويجوز أن تكون استئنافية يقصد منها التعليل لطلب الغفران فلا محل لها من الإعراب .

الشاهد في : قوله « غفرانا ماثم » حيث نصب المفعول به - وهو قوله « ماثم » - بالمصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله الذي هو قوله « غفرانا » فإن هذا المصدر نائب مناب فعل الدعاء وهو قولك « اغفر » . وهذا يدل على أن المصدر الآتي بدلا من التلغظ بفعله ينصب المفعول به ، ونظيره البيت المذكور قبل هذا وهو الذي أحلناك في شرحه على مكان سابق من هذا الكتاب .

(١) اقتصر الشارح تبعاً للناظم في التسهيل على أن تقدير المصدر بأن المصدرية والفعل يكون عند إرادة المضي أو الاستقبال ، وتقديره بما المصدرية والفعل يكون عند إرادة الحال ، وظاهره أنه لا تقدر « ما » مع الفعل عند إرادة الماضي ولا عند إرادة المستقبل ، وقد وجه العلامة الصبان

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين « أن » المحففة نحو : علمتُ سرَّ بكَ زَيْدًا ، فالتقدير : علمت أن قد ضربت زيدا ، فإن محففة لأنها واقعة بعد علم ، والموضع غير صالح للمصدرية .

الثاني : ظاهرُ قوله « إن كان » أن ذلك شرطٌ لازم ، وقد جعله في التسهيل غالبا . وقال في شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطا في عمله ، ولكن الغالب أن يكون كذلك ، ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قولُ العرب : « سَمِعُ أُذُنِي أَخَاكَ يَقُولُ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> » .

ذلك بأنه إشار للأدل على المراد ، وبيان ذلك أن « أن » المصدرية إذا دخلت على فعل ماض كان معها دالا على المضي أيضاً ، وإذا دخلت على فعل مضارع كان معها دالا على الاستقبال ليس غير ، وأن « ما » للمصدرية إذا دخلت على فعل ماض كان معها دالا على المضي ، وإذا دخلت على فعل مضارع بقي معها صالحا للحال وللإستقبال كما هو شأنه قبلها ، فإذا أردنا تقدير المصدر بفعل وحرف مصدرى نظرنا فإن كان المراد - مع ذلك - الدلالة على الزمن الماضي جئنا بأن المصدرية مع فعل ماض فيتعين المراد ، وإن أردنا الدلالة على الزمن المستقبل جئنا بأن المصدرية مع فعل مضارع فيتعين المراد أيضا ، وإذا أردنا الدلالة على الزمن الحاضر جئنا بما المصدرية مع فعل مضارع ، وإذا كنا لا نستعمل « ما » إلا في هذا الموضع للدلالة على ذلك فإنه يتعين المراد ، لا من جهة الوضع وصلاحيه اللفظ فإن « ما » على ما علمت صالحة للإستعمال مع الدلالة على جميع الأزمنة ، ولكن من جهة الإستعمال . وقد أجاز صاحب مع الهوامع تقدير المصدر بما والفعل عند إرادة الماضي أيضاً ، قال : « ويقدر بأن غير المحففة للماضى كقوله :

\* أَمِنْ بَعْدِ رَمِيِ الْفَانِيَاتِ فَوَادَهُ \*

والمستقبل كقوله :

فَرَمَّ بِيَدَيْكَ هَلْ تَسْطِيعُ تَقْلًا جِبَالًا مِنْ تَهَامَةَ رَاسِيَاتِ

و « ما » للماض والحال ، كقوله تعالى : ( كَذِبَ كَرِيمٌ آباءُكُمْ ) وقوله : ( تَخَافُوهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ ) وأن المحففة للثلاثة ... اه .

(١) « سمع » مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، وجملة : « يقول ذلك » في محل نصب حال من « أخاك » وهو من باب قولهم « ضربني العبد مسيئا » الذي سبق شرحه في باب البدأ والخبر ، وقد مضت هذه العبارة في كلام سيويه الذي أثراه لك آنفاً ( انظر الحاشية رقم ١ في ص ١١ ) ومثلها البيتان الواردان في كلامه هناك ، ومثل ذلك كله قول أعرابي : اللَّهُمَّ إِنِّ اسْتِغْفَارِي إِيَّاكَ مَعَ كَثْرَةِ ذُنُوبِي لِلَّوْمِ ، وَإِنِّ تَرَكِي الْإِسْتِغْفَارَ مَعَ دَلْمِي بِسَعَةِ عَفْوِكَ لَنِي . وقد حدد

العلماء الموضع التي لا يقدر فيها المصدر العامل بحرف مصدرى وفعل ؛ فالأول : أن يكون المصدر قد وقع مبتدأ حذف خبره وجوبا لسد حال لاتصلح للإخبار بها مسده كالمثال الذي ذكره الشارح والبيتين الواردين في كلام سيويه ، ووجه عدم صحة تقدير المصدر في هذا الموضع - على ما ذهب إليه جمهور البصريين - أن العرب قد التزموا فيه وقوع المصدر الصريح أو أفضل التفضيل المضاف إليه أو إلى المصدر المؤول ، ولم يرد عنهم وقوع المصدر المؤول مبتدأ بهذه الصفة ، فالكلام به كلام بما لم ينطق به العرب . والموضع الثاني : أن يكون المصدر اسما لإن المؤكدة متصلا بها كقول الأعرابي « إن استغفاري إياك - الخ » ووجهه أن العرب لا يوقعون « أن » وصلتها بعد إن إلا أن يفصلوا بينها وبين المصدر بالخبر كما في قوله تعالى : ( إِنْ لَكَ إِلَّا تَجْوَعُ فِيهَا وَلَا تَعْرِى ) وكما في قول الشاعر :

إِنَّ عَلَىَّ اللَّهُ أَنْ تُبَايَعَا تَأْتِي كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

والموضع الثالث : أن يكون المصدر اسما لكان ، كما تقول : كان ضربك زيدا أليما ، وكان تويقرك أستاذك حسنا ، وكانت يقظتك إلى ما دبرك منجاة ، ووجهه ما ذكرناه في إن . والموضع الرابع : أن يكون المصدر اسما للا نافية للجنس غير التكررة نحو أن تقول : لا إعراض عن أحد ، أو تقول لا التفات إلى ما لا يفيد ، ووجهه أن العرب لم تستعمل المصدر المؤول بعدلا إلا أن يجيئوا بها مكررة والموضع الخامس : أن يكون المراد بالمصدر اسم العين ، كأن تقول « قول أخيك مستقيم » وأنت تريد بالقول الكلام الذي نطق به ، ووجه ذلك في هذا الموضع أنك لو قدرت المصدر بالفعل لفات عليك ما قصدت إليه من الدلالة بالمصدر على المفعول لأن الفعل إنما يدل على الحدث . والموضع السادس : أن يكون المصدر غير مراد به الحدوث نحو قولهم « مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار » ألا ترى أن المعنى أنك مررت به وهو في حال تصويت لأنه أحدث تصويتا حين مررت به ، ووجه ذلك في هذا الموضع مفهوم من تعاليل الموضع الذي قبله . والموضع السابع : أن يكون المصدر مؤكدا عاملا ، ووجه ذلك في هذا الموضع أن تأويل المصدر بالفعل وحرف المصدر يجعله ميئا للنوع وذلك بسبب إسناد الفعل إلى فاعله مع أن القصد من الإنيان بهذا المصدر هو مجرد التأكيده . والموضع الثامن : أن يكون المصدر ميئا للعدد ، ووجه ذلك في هذا الموضع أنك لو أولت المصدر بالفعل والحرف المصدرى لم يبق في الكلام ما يدل على العدد فيفوت الغرض من استعمال المصدر . وبعد ، فقد اختلفت كلمة العلماء في أنه هل يشترط لإعمال المصدر غير النائب عن فعله صحة إحلال الفعل مع حرف المصدر محله : فذهب ابن مالك في التسهيل إلى أن ذلك ليس بشرط ، ولكن الغالب أنه حين يعمل يصح إحلال الفعل محله ، وهذا هو المفهوم من كلام سيويه في عدة مواضع من كتابه . وقد نص رضى الدين الاسترابادى في شرح الكافية على أن ظاهر كلام سيويه أن المصدر الثاني

الثالث : لإعمال المصدر شروطاً ذكرها في غير هذا الكتاب : أحدها : أن يكون مُظهِراً ، فلو أُضْمِر لم يعمل خلافاً للكوفيين ، وأجاز ابن جني في الخصائص والرّماني إعماله في المجرور وقياسه في الظرف . ثانيها : أن يكون مُكَبَّرًا ، فلو صُعِّر لم يعمل . ثالثها : أن يكون غير محدودٍ ، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل ، وأما قوله :

٦٨١ - يُجَايِي بِهِ الْجِلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَأَنَسُ رَاكِبٌ

المنصوب في قولهم « مررت به فإذا له صوت صوت حمار » منصوب بالمصدر الأول الذي هو صوت لا بفعل مقدر ، وذلك حيث يقول بعد ذكر هذا المثال : « وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة » . وهذا هو الذي تؤيده النصوص الواردة عنهم كالعبارة التي ذكرها الشارح والعبارة الأخرى التي أترناها في صدر هذا البحث والبيتين الواردين في عبارة سيويه التي أشرنا لها من قبل . وذهب أبو حيان - تبعاً للجمهور من النحاة - إلى أن هذا شرط لازم فتحى لم يصح إحلال الفعل مع الحرف المصدرى محل المصدر لم يجوز أن يعمل ، وهذا هو مقتضى ظاهر عبارة الناظم في الألفية على ما ذكر الشارح ، ويلزمهم أن يقدرُوا ناصباً للأخ في قولهم « سمع أذني أخاك يقول ذلك » وما أشبهه ، وهو تكلف لاداعي له ، مع أنهم لم يقولوا بموجبه في الموضع الأول ، وهو المصدر الواقع مبتدأ وخبره محذوف ، بل عبارتهم تنادي بأن هذا المصدر عامل ، ألا ترى أن العلماء قد ذكروا أن ضابط حذف الخبر وجوبا هو « أن يكون مصدراً عاملاً في اسم ظاهر مفسر لضمير ذي حال بدمه لاتصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ » فقولهم « عاملاً في اسم ظاهر » صريح الدلالة على أن هذا المصدر عامل ، مع أننا قررنا أنه لا يحل محله الفعل ، فاحفظ هذا البحث فإنه من بديع التحقيق ، والله يسدك ويرشدك .

٦٨١ - هذا بيت من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، والعلماء يروونه ثاني بيتين ، وأولهما - وبه يظهر المعنى - هو قوله :

وَدَاوِيَّةٌ قَفَرٌ يَحَارُ بِهَا الْقَطَا أَدَلَّةٌ رَكِبَهَا بَنَاتُ النَّجَائِبِ

اللفظة : « داوية » يجوز أن يكون بتشديد الباء وأن يكون بتخفيفها ، والدو ، والداوية ، والداوية ، كل ذلك معنى ، وهو القلاة الواسعة ، وقيل : إذا كانت بعيدة الأطراف مستوية واسعة ، والداوية إنما سميت بذلك لدوي الصوت الذي يسمع فيها ، وقيل : لأنها تدوي بمن صار فيها، أي تذهب بهم ، مأخوذ من قولهم « قد دوي في الأرض » أي ذهب . وقيل : في بلاد العرب أرض اسمها الدو مسيرتها أربع ليال خاوية يسار فيها بالنجوم ويخاف فيها الضلال وهي على طريق البصرة متياسرة إذا أصعدت إلى مكة شرفها الله ، وسميت الدو لأن الفرس كانوا يسلكونها بلطائمهم فإذا كانوا فيها

تخاصوا على الجد في السير وقالوا بالفارسية: دو، دو، ومعناه أسرع أسرع. والدوية منسوبة إلى الدو، والدوية - بالتخفيف - فاعلة منه، والدوية بالتشديد - المنسوب إلى فاعل منه بحذف لامه « يحاربها القطا » القطا: طائر يضرب به المثل في الاهتداء، يقال: فلان أهدى من القطا، وقال الشاعر:

تَمِيمٌ بِطُرُقِ اللُّؤْمِ أَهْدَى مِنَ القَطَا      وَلَوْ سَلَكَتْ سُبُلَ المَكَارِمِ ضَلَّتْ

« أدلة » جمع دليل، وهو الذي يسير أمام القوم ليرشدهم إلى السبيل « ركبها » هكذا يروى بالثنائية، وواحد ركب، وهو اسم جمع، ويقال لركاب الإبل خاصة « النجائب » جمع نجية، والنجائب: عتاق الإبل التي يسابق عليها « يحايي » قال الصبان تبعاً للعيني إن معناه يحوي، وهو تفسير لابأس به لوساعده اللغة، ولكن الموجود في كتب اللغة التي بأيدينا أن الحياية هي غذاء الصبي بما به حياته، وفي اللسان عن المحكم « الحياية: الغذاء للصبي لأن حياته به » اهـ. يقولون: حايا الصبي، إذا غذاه، وحايا النار بالنفخ، إذا أشعلها وأحياها، وحايا زيدا، إذا كلفه الحياء، والمتجه عندنا أن يكون المراد هنا يحايي أنه يعطى قليلاً قليلاً كل ما عسك عليه رتمه ويحفظ حياته من ماء وطعام، وذلك مأخوذ من قولهم « حايا الصبي » على ما بيناه « به » هكذا وقع في روايات النحويين، وفسره الصبان بقوله « أى بالماء » ولم يتقدم للناء ذكر، والرواية الصحيحة « بها » والضمير للدوية، والباء ظرفية بمعنى في، أى فيها « الجلد » بفتح الجيم وسكون اللام - هو القوى الاحتمال للشاق، وأصله الجلد - بفتح الجيم - وهو القوة والشدة « حازم » هو الذي يأخذ أموره بالثقة والضبط « الملالا » فسره الصبان تبعاً للعيني بقوله « والملالا - مقصور - هو التراب » وفي كتب اللغة أن الملالا يطلق على الأرض الواسعة « نفس راكب » هو عندنا من وضع الظاهر موضع المضمرة وأصل العبارة على ما رجحنا « يحايي بها الجلد الذي هو حازم نفسه بضربة كفيه الملالا » فوضع « نفس راكب » موضع « نفسه » .

المعنى: قال الصبان تبعاً للعيني: « يصف الشاعر مسافراً معه ماء فميم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشاً » اهـ. وبعد أن ذكرنا لك البيت السابق على بيت الشاهد، وذكرنا معاني مفردات البيتين، وبيننا أن صحة الرواية « بها » في مكان ما ذكره، وأن هذا الضمير يعود إلى الدوية لا إلى الماء الذي لم يتقدم له ذكر - بعد كل هذا لا يسر عليك أن تدرك أن الشاعر يصف فلاة واسعة الأرجاء لا تدرك العين مداها وأنها مما يضل فيها الهداة، ويصف أنه اجتاز هذه الصحراء مع رفقة له وليس لهم دليل إلا نجائب إبلهم وأن الجلد الصبور القوى على احتمال المشقات والذي كان يأخذ بالحزم منهم كان يقصد في الطعام والشراب، ولم يكن ليتناول إلا الشيء بعد الشيء يعال به نفسه، ولهذا عدل عن الوضوء إلى التيمم ليقى على الماء الذي معه خوفاً على نفسه من الهلاك .

فشاذ . رابعها : أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله ، فلا يجوز أعجبني ضربك المبرح زيدا ؛ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفضل بينهما . فإن ورد ما يؤم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به الممول المتأخر ، فلو نعت بعد تمامه لم يمنع ، والأولى أن يقال « غير مقبوع » بدل « غير منعوت » ؛ لأن حكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك . خامسها : أن يكون مفردا . وأما قوله :

٦٨٢ — قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تِجَارَتُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَمَا

فشاذ .

الإعراب : « يجاني » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الباء « بها » جار ومجرور متعلق بيحاي « الجلد » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة « الذي » نعت للجلد ، مبنى على السكون في محل رفع « هو » ضمير منفصل مبتدأ « حازم » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « بضربة » جار ومجرور متعلق بيحاي أيضا وضربة مضاف وكفي من « كفيه » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الجلد مضاف إليه « الملا » مفعول به لضربة « نفس » مفعول به ليحاي ، وهو مضاف و « راكب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ضربة كفيه الملا » حيث نصب المفعول به - وهو قوله « الملا » - بالمصدر المحدود الذي هو قوله « ضربة » بعد أن أضاف هذا المصدر إلى فاعله على ما تبين لك من إعراب البيت . وإعمال المصدر في هذه الحال شاذ ؛ لأن صيغته المقترنة بالتاء ليست هي الصيغة التي هي أصل الفعل ، والمصدر المحدود هو الدال على المرة بواسطة اقترانه بتاء الوحدة . وهذا يدل على أنه لو كانت التاء في بناء المصدر من أول الأمر كرجبة ورحمة ورهبة لم يكن إعماله شاذاً ؛ لأنه حينئذ غير دال على الوحدة فلا يكون محدوداً ، فاعرف ذلك .

٦٨٢ — هذا بيت من البسيط ، وهو البيت الثالث والخمسون من قصيدة للأعشى ميمون

ابن قيس يمدح فيها هوزة بن علي الحنفي ، وأولها قوله :

بَانَتْ سَعَادٌ وَأَمْسَى حَبْلُهَا انْقَطَعَا      وَاحْتَمَلَتِ الْقَمَرُ فَاُلْجُدَيْنِ فَالْفَرَعَا  
وَأَنْكَرْتَنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكِرْتِ      مِنْ الْخَوَادِثِ إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلَامَا  
وقبل البيت المستشهد به قوله :

يَا هُوَذَا إِنَّكَ مِنْ قَوْمٍ ذَوِي حَسَبٍ      لَا يَفْشُلُونَ إِذَا مَا آتَسُوا فَرَعَا  
هُمْ الْخَضَارِمُ إِنْ غَابُوا وَإِنْ شَهِدُوا      وَلَا يُرَوَّنَ إِلَى جَارَتِهِمْ خُنَمَا

قَوْمٌ بِبُرُومِهِمْ أَمْنٌ لِجَارِهِمْ - يَوْمًا إِذَا ضَمَّتِ الْمَحْضُورَةُ الْفَرَاعَا  
 وَهُمْ إِذَا الْحَرْبُ أَبَدَتْ عَنْ نَوَاحِدِهَا - مِثْلُ اللَّيْثِ وَسُمُّ عَاتِقٍ نَقَعَا  
 غَيْثُ الْأَرَامِلِ وَالْأَيْتَامِ كُلِّهِمْ - لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ إِلَّا ضَرًّا أَوْ نَفَعًا  
 مَنْ يَلْقَى هُوْدَةً يَسْجُدُ غَيْرَ مُتَّيِّبٍ - إِذَا تَعَصَّبَ فَوْقَ النَّجْحِ أَوْ وَضَعَا  
 لَهُ أَكْلِيلُ الْبِالْيَاقُوتِ زِينَهَا - صُورًا غَهَا لَا تَرَى عَيْنًا وَلَا طَبَعًا  
 وَكُلُّ زَوْجٍ مِنَ الدِّيَابِجِ يَلْبَسُهُ - أَبُو قُدَاءَةَ مَحْبُوبًا بِذَلِكَ مِمَّا  
 لَمْ يَنْفُصِ الشَّيْبُ مِنْهُ مَا يُقَالُ لَهُ - وَقَدْ نَجَاوَزَ عِنْتَهُ الْجَهْلُ فَاثْقَشَا  
 أَغْرًا أَبْلَجٌ يُسْتَسْقَى الْعَمَامُ بِهِ - لَوْ صَارَعَ النَّاسُ عَنْ أَخْلَامِهِمْ صَرَاعَا  
 قَدْ حَمَلُوهُ فِي السَّنِّ مَا حَمَلَتْ - سَادَاتُهُمْ نَاطِقَ الْحَمَلِ وَاضْطَلَعَا  
 وَجَرِّيُوهُ فَمَا زَادَتْ تِجَارِهِمْ - أَبَا قُدَامَةَ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
 مَنْ يَرَى هُوْدَةً أَوْ يَحْمِلُ بِسَاحَتِهِ - يَكُنْ لِهُوْدَةٍ فِيمَا نَأَاهُ تَبَعًا  
 تَلْقَى لَهُ سَادَةَ الْأَقْوَامِ تَابِعَةً - كُلُّ سَيِّدٍ بَانَ بِرُغْيِ لَهُ تَبَعًا

اللفظة : « قد جربوه » قد رأيت أن رواية الديوان « وجربوه » ويرويه ابن منظور في اللسان (ج ر ب) « كم جربوه » ورواه كرواية الديوان في (ف ن ع) ونقول : جرب الرجل يجربه تجربة - مثل قدمه يقدمه تقدمه - إذا اختبره ، ورجل مجرب - على زنة اسم المفعول - قد اختبر ما عنده ، ورجل مجرب - على زنة اسم الفاعل - قد عرف الأمور وجربها ، ومثل المجرب - بفتح الراء - المرض والمجرب والنجد ، كل هذا يقال للذي أحكمته الأمور وقواه الابتلاء ، والتجارب جمع التجربة ، وهو أحد المصادر التي جمعت ، والقياس ألا تجمع ، وذلك لأن المصدر دال على جنس الحدث وهو صادق بالقليل والكثير بلفظ واحد ، ولهذا إذا أريد بالصدر النوع وكان ثمة أنواع جاز أن يجمع « أبا قدامة » هذه كنية هوذة المدوح بهذه القصيدة « المجد » هو اسم جامع لحصال المروءة والسخاء والشرف ، وقيل : المجد كرم الآباء خاصة ، وقيل : المجد أن تأخذ من خصال الشرف والسود ما يكفي ، وقد مجد يمجّد مجدّاً فهو ماجد - مثل نصر ينصر نصراً فهو ناصر - ومجد يمجّد - مثل كرم يكرم - مجادة فهو مجيد « والفتح » بفتح الفاء والنون جميعاً - الكرم والعطاء والجود الواسع والفضل الكثير .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جربوه » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير الغائب

العائد إلى المدوح مفعول به « فما » الفاء حرف عطف . ما : حرف نفي « زادت » زاد : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « تجاربهم » فاعل زادت ، وضمير الغائبين مضاف إليه « أبا » مفعول به لتجارب لأنه مصدر الفعل التمدي ، وستعرف لنا رأيا في هذا الإعراب ، وهو مضاف و « قدامة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « إلا » أداة استثناء ملغاة لاجعل لها « المجد » مفعول به لزادت منصوب بالفتحة الظاهرة « والفتحا » الواو حرف عطف ، الفتح : معطوف على المجد ، والألف في آخره للاطلاق .

الشاهر في : اعلم أنه قد اجتمع في هذا البيت عاملان أحدهما فعل - وهو قوله « زادت » - وثانيهما اسم هو مصدر - وهو قوله « تجاربهم » - وتأخر عنهما معمولان أحدهما يصح في الظاهر أن يكون مطلوبا لكل منهما وهو قوله « أبا قدامة » - وثانيهما ليس مطلوبا إلا لواحد من العاملين - وهو قوله « المجد والفتحا » المطلوب من حيث المعنى لزادت دون غيره - فلما كان قوله « أبا قدامة » من حيث الظاهر يصح أن يكون مطلوبا لكل واحد من العاملين اللذين هما قوله زادت وقوله تجاربهم على أنه مفعول به لأيهما - اعتبره العلماء من باب التنازع في لفظ المعمول ، واعتبروه من إعمال العامل الثاني في لفظ المعمول مع حذف ما يقتضيه العامل الأول لكونه فضلا ، ولم يجوزوا أن يكون من إعمال العامل الأول لأنه لو أعمل الأول لكان يجب أن يعمل العامل الثاني في ضمير المعمول ولا يحذفه كما هي قاعدة باب الاشتغال ، فكان يقول : قد جربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إياه ، والأصل فما زادت أبا قدامة تجاربهم إياه ، فلما لم يقل ذلك تبين لنا أنه قد أعمل العامل الثاني . وعلى هذا جرى العلماء من قدامى النحاة ومتأخريهم ، وأقدم من وقفنا له على تخريج في هذا البيت هو ابن الأعرابي ، قال ابن منظور في اللسان عنه (ج ر ب) « والتجربة من المصادر المجموعة ، قال النابغة \* إلى اليوم قد جربن كل التجارب \* وقال الأعشى \* كم جربوه فما زادت تجاربهم ... البيت \* فإنه مصدر مجموع معمل في المفعول به وهو غريب » اه . وقد بين أبو الفتح بن جني ما ذكرناه لك في قوله « وقد يجوز أن يكون أبا قدامة منصوبا بزادت : أي فما زادت أبا قدامة تجاربهم إياه إلا المجد ، قال : والوجه أن تنصبه بتجاربهم ؛ لأنها العامل الأقرب ، ولأنه لو أراد إعمال الأول لكان حري أن يعمل الثاني أيضا فيقول : فما زادت تجاربهم إياه أبا قدامة إلا كذا ، كما تقول : ضربت فأوجعته زيدا ، ويضعف أن تقول : ضربت فأوجعت زيدا - على إعمال الأول - وذلك أنك إذا كنت تعمل الأول على بعده وجب إعمال الثاني أيضا لقربه ؛ لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالا من الأقرب . فان قلت : أ كتنى بمفعول العامل الأول من مفعول الثاني . قيل لك : فإذا كنت مكثيا مختصرا فاكثفاؤك بإعمال الثاني الأقرب أولى من اكتفاؤك بإعمال الأول الأبعد ، وليس لك في هذا مالك في الفاعل لأنك تقول : لأضمر على غير تقدم ذكر إلا مستكرها ، فتعمل الأول فتقول : قام وقعدا أخواك ، فأما المفعول فنه بد ، فلا ينبغي أن يتعاد بالعيل إليه ويترك ما هو أقرب إلى المعمول



وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه يعمل لا يشبهه بالفعل بل لأنه أصل الفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع، فاشتراط كونه حالاً أو مستقبلاً؛ لأنهما مدلولوا المضارع.

\*\*\*

(وَلَا سَمَّ مَصْدَرٍ عَمَلٌ) واسم المصدر هو: ماساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه — لفظاً وتقديراً دون عيوض — من بعض ما نفي فعله، كذا عرفه في التسهيل.

فيه من «اه كلامه بحروفه. وعلى هذا الذي ذكره ابن جني تصافت كلمة متأخرى النجاة. قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه: والذي يظهر لي أن هؤلاء العلماء اعتبروا «زاد» فعلا متعدياً إلى مفعول واحد، واعتبروا مع ذلك «تجارهم» مصدرأ لفعل متعد إلى واحد متوجهاً وطالباً لذلك المفعول الذي يقتضيه، فلم على هذين الاعتبارين أن يكون البيت من باب التنازع ولزم أن يعتبر من باب إعمال الثاني من العاملين في لفظ المفعول المتأخر وحذف ما يقتضيه العامل الأول لكونه فضلة، لأن عكس ذلك — وهو إعمال أول العاملين في لفظ المفعول مع حذف ما يقتضيه العامل الثاني — من الضرورات الشعرية، وحمل الكلام على ما هو سائغ جائز من غير ضرورة أولى من حمله على ما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، على ما ذكرناه غير مرة. وعندى أن «زاد» في هذا البيت فعل متعد إلى مفعولين، مثله في قوله تعالى (وَإِذَا تَلَّيْتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا) وقوله سبحانه (وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجَنَمِ)، وأن «تجارهم» مصدر الفعل المتعدي بحسب أصله، ولكنه هنا منزل منزلة اللازم فهو غير طالب لمفعول ولا متوجه إليه، وعلى ذلك يكون قوله «أبا قدامة» مفعولاً أولاً لزادت، وقوله «المجد» مفعولاً ثانياً له. وبهذا التخريج يسقط الاستشهاد بالبيت على إعمال المصدر المجموع، ولا يكون البيت من باب التنازع أصلاً؛ وذلك لأن من شرط التنازع أن يكون كل واحد من العاملين بحيث لو سلب على المفعول لأثر فيه، والعامل الثاني — على ما ذكرناه — لا ينصب المفعول به لأنه منزل منزلة اللازم، وهذا الوجه يجعل للكلام رونقاً وبهاءاً ويدنيه من البلاغة. وللبيت تخريج آخر سنح للناظر وبه يخرج عن الاستشهاد به، وذلك أن يكون قوله «أبا قدامة» منادى بحرف نداء محذوف، وكأنه قال فما زادت تجارهم يا أبا قدامة إلا المجد والفتحة ولكن هذا التخريج ليس في منزلة ما ذكرناه من قبل.

هذا، ومن إعمال المجموع من المصدر أو اسم المصدر قول الشاعر الأشجعي:

وَعَدَّتْ وَكَانَ الْخَلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرُقُوبِ أَخَاهُ يَبْتَرِبُ

فان «مواعيد» جمع موعد، وهو مصدر ميمي أضيف إلى فاعله. ثم نصب قوله «أخاه» على أنه مفعول به، والنجاة يسمون المصدر الميمي اسم مصدر على ما ستعرف.

نخرج نحو « قَيْتَالٍ » فإنه خَلَامٌ ألف قَاتَلٍ لفظاً لا تقديراً ، ولذلك نطق بها في بعض المواضع نحو : قَاتِلٍ قَيْتَالًا ، وضَارِبٍ ضَيْرَابًا ، لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ، ونحو « عِدَّةٍ » فإنه خَلَامٌ واو وَعَدَ لفظاً وتقديراً ، ولكن عَوَّضَ منها التاء ؛ فهما مصدران لا اسما مصدر ، بخلاف الوُضُوءِ والكَلَامِ من قولك تَوَضَّأَ وَضُوءًا وتَكَلَّمَ كَلَامًا فإنهما اسما مصدر ، لا مصدران ، لخلوهما لفظاً وتقديراً من بعض ما في فعلهما ، وحقَّ المصدر أن يتضمنَ حروفَ فعله بمساواةٍ نحو تَوَضَّأَ تَوَضُّؤًا ، وبزيادةٍ نحو أَعْلَمَ إِعْلَامًا .

ثم اعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع : عِلْمٌ نحو يَسَارٍ وَفَجَارٍ وَبَرَّةٍ ، وهذا لا يعمل اتفاقاً . وذى ميمٍ مَزِيدَةٍ لغير مُفَاعَلَةٍ كالمضربِ والمحمَّدةِ ، وهذا كالمصدر اتفاقاً . ومنه قوله :

٦٨٣ - أَظْلُومٌ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمٌ

٦٨٣ - هذا بيت من الكامل ، وقد نسب أبو محمد القاسم بن علي الحريري في كتابه « درة العواص » رواية عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد إلى العرجي - وهو عبد الله بن عمر بن عمرو ابن عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية ، وقيل له العرجي لأنه كان يسكن عرج الطائف ، وكان من شعراء قريش ، ومن اشتهر بالغزل منهم ، ونحا نحو عمر بن أبي ربيعة في ذلك وتشبه به فأجاد - ونسبه غير الحريري إلى الحرث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة الخزومي ، أحد بني مخزوم ابن يقظة بن مرة ، وهو أحد شعراء قريش المبدولين الغزليين ، وكان أيضا يذهب مذهب عمر بن أبي ربيعة لا يتجاوز الغزل إلى المديح والالهجاء ، وكان يهوى عائشة بنت طلحة بن عبيد الله ويشبب بها ، وقد ولاء عبد الملك بن مروان مكة ، وكان ذا قدر وخطر ومنظر في قريش ، وقد ذكر صاحب اللسان ( ص و ب ) قتل عن ابن بري ما يؤيد صحة هذا ، قال : « قال ابن بري : هذا البيت ليس للعرجي كما ظنه الحريري فقال في درة العواص هو للعرجي ، وصوابه أظلم ، وظلم : ترخيم ظليمة ، وظليمة : تصغير ظلوم تصغير الترخيم ، وظلم : هي أم عمران زوجة عبد الله بن مطيع ، وكان الحرث ينسب بها ، ولما مات زوجها تزوجها » اه كلامه ، وقد رأيت بيت الشاهد ثامن تسعة أبيات يقولها الحرث في الغزل ، وقال أبو الفرج : إنه يتغزل فيها بأمة المالك بنت عبد الله بن خالد ابن أسيد ، وقيل قوله :

أَفْوَى مِنْ آلِ ظَلِيمَةَ الْحَزْمِ      فَالْعَمْرَتَانِ فَأَوْحَسَ الْخَطْمِ  
فَجَنُوبُ أَثْبَرَةٍ فَمَلَحْدَا      فَالسَّدْرَتَانِ فَمَا حَوَى رَسْمِ  
وَمَا أَرَى تَخْصًا بِهِ حَسَنًا      فِي الْقَوْمِ إِذْ حَيَّتْكُمْ نَعْمِ  
إِذْ وُدَّهَا صَافٍ وَرُؤَيْتُهَا      أُمْنِيَّةً ، وَكَلَاهَا عَنَمِ

هَيْفَاهُ تَمْلُوهُ مُحَلِّخَهَا عَجْزَاهُ لَيْسَ لِعَظْمِهَا حَجْمُهُ  
 مُخْصَانَةٌ قَلِقٌ مُوشِحُهَا رُودُ الشَّبَابِ عَلَابُهَا عَظْمٌ  
 وَكَانَ غَالِيَةً تُبَاشِرُهَا تَحْتَ الثِّيَابِ إِذَا صَفَا النَّجْمُ  
 أَظْلِمُ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا ... .. البيت، وبعده :  
 أَقْصَيْتِهِ وَأَزَادَ سَلَمَتِكُمْ فَلَيْتَنِي إِذْ جَاءَكَ السَّامُ

اللفظة : « أظلوم » هكذا وقع في عامة كتب النحاة وفي رواية الحريري في الدررة عن اللبرد وفي كثير من كتب الأدب ، وقد رأيت في الآيات التي أئثرناها لك وفي كلام ابن بري أنه يروي « أظلم » وصرح بأنه خير ، وقد ذكروا - أيضا - أن اسم التي كان يتغزل فيها ظلمة ، وعلى هذا يكون « ظليمة » تصغير اسمها ، وأما « ظلوم » فالأحسن فيه عندنا أنه وصف للبالغة من الظلم ، ومن الناس من يقول إنه من تغيير الأعلام ، وليس بشيء فيما نرى وفي اللسان « أسلم » « مصابكم » مصاب : مصدر ميمى بمعنى الإصابة ، وتقول : أصاب فلان فلانا بكذا ، إذا ضره به « أهدي السلام » أراد ألقاه عليها ، وإنما جعله هدية تطلقا معها لأن مقام النسب يقتضى ذلك « تحية » التحية : مصدر حياه - بتضعيف الياء - وأصل معناه دعاه بالحياة ، ثم عم في كل كلام يلقيه بعض الناس على بعض بقصد الدعاء كقولهم : أبيت اللعن ، ثم خصته الشريعة الإسلامية بكلام معين وهو قول القائل « السلام عليكم » .

العرب : « أظلوم » الهمزة حرف لنداء القريب أو ما هو بمنزلة ، ظلوم : منادى مبني على الضم في محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب « مصابكم » مصاب : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « رجلا » مفعول به لاسم المصدر « أهدي » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على رجل « السلام » مفعول به لأهدى ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب صفة لرجل « تحية » مفعول لأجله عامله أهدي منصوب بالفتحة الظاهرة « ظلم » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهر في : قوله « مصابكم رجلا » حيث نصب المفعول به - وهو قوله « رجلا » - بما سماه الشارح تبعا لابن الناظم باسم المصدر الذي هو المصدر الميمى المضاف إلى فاعله وهو « مصابكم » وكان بعض النحاة يروي هذا البيت برفع « رجل » ويجعل « مصابكم » اسم مفعول من الإصابة مضافا إلى مرفوعه ، ويجعله اسم إن ، و « رجل » خبرها ، ويكون « ظلم » في آخر البيت خبراً لمبتدأ محذوف . وتقدير البيت على هذا الوجه : إن الذي أصبتموه بهجرتم له وتجننكم عليه رجل

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مُضَارَبَةٌ من قولك ضَارَبَ مُضَارَبَةً فإنها مضدر . وَغَيْرُ هَذَيْنِ  
- وهو مراد الناظم - فيه خلاف ، فمنعه البصريون ، وأجازوه الكوفيون والبغداديون ،  
ومنه قوله :

٦٨٤ - أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّئَاءَا

موصوف بأنه أهدى السلام لأجل التحية ، وهذا ظلم . قال الحريري : « روى أبو العباس المبرد  
أن بعض أهل النخبة سأل أبا عثمان المازني أن يقرئه كتاب سيوبه ، وبذل له في ذلك مائة دينار ،  
فامتنع أبو عثمان من ذلك ، فقال له المبرد : جعلت فداك ! أترد هذه النفقة مع فافتك واحتياجك  
إليها ؟ فقال أبو عثمان : هذا الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا آية من كتاب الله ، ولست أرى  
أن أمكن منها ذمنا ، غيرة على كتاب الله تعالى ووحية له . قال : واتفق أن غنت جارية بحضرة  
الوائق من شعر العرجي \* أظلم إن مصابكم رجلا \* باختلاف من بالحضرة في إعراب « رجلا »  
فمنهم من نصبه وجعله اسم إن ، ومنهم من رفعه على أنه خبرها ، والجارية مصرة على أن  
شيخها أبا عثمان المازني لقبها إياه بالنصب ، فأمر الواثق بإشخاصه ، قال أبو عثمان : فلما مثلت بين  
يديه قال : بمن الرجل ؟ قلت : من مازن يا أمير المؤمنين ، قال : أي الموازن ؟ قلت : من مازن  
ربيعة ، فكلمني بكلام قومي وقال : يا أممك ؟ - لأنهم يقبلون الميم باء والباء ميم إذا كانت في أول  
الأسماء - فكرهت أن أجيبه على لغة قومي لكلا أواجهه بالمكر ، فقلت : بكر يا أمير المؤمنين ،  
فظن لما قصدته ، وأعجبه مني ذلك . ثم قال ماتقول في قول الشاعر \* أظلم إن مصابكم رجلا \*  
أترفع رجلا أم تنصبه ؟ قلت : الوجه النصب يا أمير المؤمنين ، قال : ولم ذلك ؟ قلت : إن « مصابكم »  
مصدر بمعنى إصابتكم ، فأخذ البيهقي (١) في معارضتي ، فقلت : هو بمنزلة قولك : إن ضربت زيدا  
ظلم ، فالرجل مفعول مصابكم ومنصوب به ، والدليل عليه أن الكلام متعلق إلى أن تقول ظلم قيم  
فاستحسنه الواثق ، وأمر له بألف دينار . قال أبو العباس المبرد : فلما عاد أبو عثمان إلى البصرة  
قال لي : كيف رأيت ؟ رددنا مائة لله نعوضنا ألفا » اه .

٦٨٤ - هذا بيت من الوافر ، وهو من قصيدة طويلة للقطامي ، واسمه عمير بن شبيب ، يمدح  
فيها زفرين الحارث الكلابي ، وأولها قوله :

قِنِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا      وَلَا يَكُ مَوْفٍ مِّنْكَ الْوَدَاعَا  
قِنِي فَادِي أَسِيرِكَ إِنَّ قَوْمِي      وَقَوْمَكَ لَا أَرَى لَهُمُ اجْتِمَاعَا  
وَكَيفَ تَجَامِعُ مَعَ مَا اسْتَحَلَّا      مِنَ الْحَرَمِ الْعِظَامِ وَمَا أَضَاعَا  
أُمُّهُ يَحْزُنُكَ أَنْ حِبَالَ قَيْسٍ      وَتَغْلِبَ قَدْ تَبَايَنْتِ انْقِطَاعَا

(١) يروى أن الذي كان يعارض أبا عثمان المازني في ذلك هو يعقوب بن السكيت . والبيهقي : أحد  
أبناء أبي محمد البيهقي مؤدب السامون .

يُطِيعُونَ الْعُوَاةَ ، وَكَانَ شَرًّا لِمُؤْتَمِرِ الْعُوَاةِ أَنْ يُطَاعَا

أَلَمْ يَحْزُنْكَ أَنْ أُبْذِنِي نِزَارٍ أَسَالًا مِنْ دِمَائِهِمَا التَّلَاعَا

والبيت المستشهد به ههنا هو البيت الثامن والثلاثون في هذه القصيدة ، وقوله :

وَمَنْ يَكُنِ اسْتِلَامَ إِلَى ثَوِيٍّ فَقَدْ أَكْرَمْتَ يَازُفْرُ الْمَتَاعَا

أَكْفَرَا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ ... .. البيت ، وبعده :

فَلَوْ بِيَدَيَّ سِوَاكَ غَدَاةَ زَلَّتْ بِي الْقَدَمَانِ لَمْ أَرْجُ اِطْلَاعَا

إِذَا لَمَلَسْتُ لَوْ كَانَتْ صِفَارًا مِنَ الْأَخْلَاقِ تُبْتَدَعُ اِبْتِدَاعَا

اللفظة : « قفي قبل التفرق - البيت » ضباع : ترخيم ضباغة ، قالوا : هي ابنة زفر بن الحارث ، ونحن نستبعد أن يتغزل بابنة ممدوحه . يريد لا يكون ذلك منك وداعا : أى آخر ما يكون منك من اللقاء « قفي فادى أسيرك - البيت » قومي وقومك أراد بهم قيسا قومها وتغلب قومه ، وكانت بينهم حروب طاحنة « يطيعون العواة - البيت » مؤتمر العواية : هو الذى يحدث نفسه بالشر أو يأمر به . يريد أنهم يطيعون جهالهم ، وأن شر ما يفعله الإنسان طاعته الجاهل فبا يأمره به « ألم يحزنك أن ابني نزار - البيت » أراد بابني نزار مضر وربيعة ، والتلاع - بكسر التاء - جمع تلعة - بفتح فسكون ، مثل جفنة وجفان وقصعة وقصاع - وهى مسيل من مكان مشرف إلى الوادى « ومن يكن استلام إلى ثوى - البيت » استلام : فعل ما يلام عليه ، والثوى : الضيف المقيم ، والمتاع : الزاد ، يريد أنه زود وأحسن « أكفرا بعد رد الموت عنى - البيت » الكفر : جحد النعمة التى أسديت إليك وإنكارها على مسديها ، إما بالقول وإما بالعمل على غير ما يوجبه الشكر ، وكان القطامى قد أسر فى هذه الحروب التى يشير إليها فأطلقه زفر بن الحارث ووهب له مائة من الإبل فى ذلك يقول هذه القصيدة ، والرتاع - بكسر الراء - التى تستام وترتع وترعى ولا من يردھا ، وذلك مما يورثها سمنا ، ويروى فى مكان هذه الكلمة « الرباعا » وهى التى تنتج فى زمن الربيع .

المعنى : يقول : أأجزيك جحداً لنعمتك وإنكرانا لجملك وأنت الذى مننت على بالحياة ووهبتنى العمر بعد ما كاد يتقضى ، ولم تكثف بذلك ، وإنما زدت تفضلا وأرييت فى المنة على ، وذلك غاية ما يرجى من الكريم .

الاعراب : « أكفرا » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، كفراً : مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير : أأكفر كفرا « بعد » ظرف زمان منصوب بالفعل المحذوف العامل فى المصدر ، وهو

.....

مضاف و «رد» مضاف إليه ، ورد مضاف و «الموت» مضاف إليه «عنى» جار ومجرور متعلق بـرد «وبعد» الواو حرف عطف ، بعد : معطوف على بعد السابق ، وهو مضاف وعطاء من «عطائك» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضير المخاطب مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله ، مبنى على الفتح في محل جر بالإضافة وله محل آخر هو الرفع بالفاعلية «المائة» مفعول به لاسم المصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة «الرتاعا» نعت للمائة ، ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهر في : قوله «عطائك المائة الرتاعا» حيث نصب المفعول به - وهو قوله «المائة الرتاعا» - باسم المصدر المضاف إلى فاعله الذى هو قوله «عطائك» .

واعلم أولاً أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع - كما ذكر الشارح تبعاً للناظم وابنه ، وموافقة للرضى في شرح الكافية وإن لم يذكر النوع الثانى للاتفاق فيه على عدم جواز الأعمال - الأول : المبدوء بالميم ، وتسمية هذا النوع اسم مصدر تسمية مجازية ، وهو عند التحقيق مصدر . والثانى : أعلام وضعت للدلالة على معنى المصدر - وهو الحدث - نحو يسار ، وبرة ، وجرار . والثالث : ألفاظ نكرات تدل على معنى المصدر وتنقص عن حروف الفعل لفظاً وتقديراً من غير تعويض ، نحو أتابه ثوابا ، وكله كلاما ، وسلم عليه سلاما ، وأعطاه عطاء ، وتوضأ وضوءا ، واغتسل غسلا ، وتطهر تطهراً .

واعلم ثانياً أنه لاخلاف بين أحد من النحاة في جواز أعمال النوع الأول مما سمي باسم المصدر لأنه - كما ذكرنا - مصدر في الحقيقة ، ولا خلاف بين أحد من النحاة في أنه لايجوز أعمال النوع الثانى ؛ لأنه خالف المصدر مخالفة تامة ، ألا ترى أنه لا يقصد بلفظ منها ما يقصد بالمصدر من الشبوع ، وأن هذا النوع لا يضاف كما يضاف المصدر ، ولا يوصف كما يوصف المصدر ، ولا يقع موقع الفعل ، ولا يقبل آل ، ولما كان هذا النوع من اسم المصدر مخالفاً للمصدر هذه المخالفة لم يستعملوه في توكيد الفعل ولا في بيان نوع الفعل ولا في بيان مرات الحدث . واختلف النحاة في جواز أعمال النوع الثالث من اسم المصدر ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال : الأول - وهو قول البصريين - لا يجوز أعماله إلا في ضرورة الشعر ، والثانى - وهو قول الكوفيين والبغداديين - يجوز أعماله قياساً مطرداً لإحاطة المصدر ، واستدلوا على ذلك بوروده معملاً في كثير من شواهد العربية منها ما ذكره الشارح هنا ، والقول الثالث - وهو قول إمام الكوفيين الكسائى - يجوز أعماله قياساً إلا ثلاثة ألفاظ منه ، وهى : الحبز ، والدهن ، والقوت ، فإنه لايجوز أعمالها ، فلا يقال على مذهبه : عجبت من خبزك الحبز ، ولا تقول : عجبت من دهلك

وقوله :

\* ٦٨٥ - بِعَشْرَتِكَ الْكِرَامَ تَعَدُّ مِنْهُمْ \*

رأسك ، ولا تقول : عجبت من قوتك عيالك . وخالفه في ذلك الفراء وبقية الكوفيين ، وحكى الفراء عن العرب مثل أعجبنى دهن زيد لحيته . وقد ادعى أبو حيان في الشواهد التي استدل بها الكوفيون التأويل ، قال : « والذى أذهب إليه في المسموع من هذا النوع أن المنصوب فيه بمضمر يفسره ما قبله ، وليس باسم المصدر ، ولا يجرى اسم المصدر مجرى المصدر في العمل لافي الضرورة ولا في غيرها » اه كلامه وهو تكلف لامقتضى له . وستسمع في شرح الشواهد الآتية تنمة لهذا الموضوع .

٦٨٥ - هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* فَلَا تُرَيْنَ لِغَيْرِهِمُ الْوَفَاءَ \*

وبعض الناس يروى عجزه هكذا :

\* فَلَا تُرَيْنَ لِغَيْرِهِمُ الْوَفَا \*

ولم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به اللفظة : « بعشرتك » العشرة - بكسر العين وسكون الشين - اسم مصدر بمعنى العاشرة ، وهى المخالطة . ومنهم من حكى : عشر فلان فلانا ، بمعنى خالطه وصاحبه ، ومن بابه : الخلطة بمعنى المخالطة والجيرة بمعنى المجاورة ، والصحبة بمعنى المصاحبة ، والألفة بمعنى الإلآف « الكرام » جمع كريم « تعد » هو من الأفعال التي تعدى إلى مفعولين ، كما في قول الشاعر ( وهو الشاهد رقم ٣٢١ الذى مضى شرحه فى باب ظن وأخواتها ) :

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ

« ترين » هو فى الرواية الأولى بالبناء للفاعل ، ومعناه لاتعتقد الوفاء واجبا عليك لغير الكرام ، وفى الرواية الأخرى بالبناء للمفعول ، ومعناه لاتقع عين أحد عليك وأنت مخالط لغير الكرام ، و « أوفأ » فى الرواية الثانية وصف من الألفة للدلالة على المبالغة ، والإلف - بكسر فسكون - والإلف - بوزن الفاعل - العشير المؤلف .

الإعراب : « بعشرتك » الباء جارة ، عشرة : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بقوله تعد الآتى ، وعشرة مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله ، مبنى على الفتح فى محل جر بالإضافة ، وله محل آخر هو الرفع بالفاعلية « الكرام » مفعول به لاسم المصدر منصوب بالفتحة الظاهرة « تعد » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو مفعوله الأول « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف مفعول ثان لتعد « فلا » الفاء دالة على التفريع ، لا : حرف نهى

وقوله :

٦٨٦ - قَالُوا : كَلَامُكَ هَذَا وَهِيَ مُصْغِيَةٌ بِشَفِيكَ؟ قَالَتْ : صَحِيحٌ ذَلِكَ لَوْ كَانَا

«ترين» على الرواية الأولى - فعل مضارع مبنى المعلوم ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «لغيرهم» الجار والمجرور متعلق بترى أو بالوفاء الآتى ، وغير مضاف وضمير الغائبين العائد إلى التكرام مضاف إليه «الوفاء» مفعول به لترى .

الشاهد فيه : قوله «بشرك الكرام» حيث نصب المفعول به - وهو قوله «الكرام» - باسم المصدر الذى هو قوله «عشرة» بعد أن أضاف اسم المصدر إلى فاعله ، وهو يؤيد مذهب إليه الكوفيون من جواز إعمال اسم المصدر عمل المصدر إذا كان بمعناه ، وهو ما اختاره العلامة رضى الدين فى شرح الكافية ، واختاره شيخ النحاة ابن مالك وتبعهما على ذلك جمهرة التأخرين من النحاة ، قال العلامة الرضى : «ويعمل اسم المصدر عمل المصدر ، وهو شيان : أحدهما ما دل على معنى المصدر مزيداً فى أوله ميم كالقتل والمستخرج ، والثانى اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر ، كقوله : أكرهنا بعد رد الموت عنى . . . البيت السابق : أى إعطائك ، والعطاء فى الأصل اسم لما يعطى » اه . ولم يذكر النوع الثالث من اسم المصدر الذى هو الأعلام الدالة على معنى المصدر - على ما نهنأ إليه فى شرح الشاهد السابق - لكونه لا يعمل بالاتفاق وهو فى صدر بيان ما يرى جواز إعماله من اسم المصدر ، فتنبه لذلك .

٦٨٦ - هذا بيت من البسيط ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظ : «كلامك» أراد به هنا تكليمك ، واستعرف فى بيان الاستشهاد بالبيت أن الكلام يطلق على ثلاثة معان وأنه إما يعمل بحمل فعله الذى هو «تكلم» إذا كان بمعنى الحدث الذى يدل عليه لفظ التكليم «هكذا» اسم امرأة «مصغية» اسم فاعل مؤنث فعله أصغى ، وتقول : أصغى فلان إلى حديث فلان ، إذا أنصت له وأرعاه سمعه ، وأصل هذه المادة تدل على الميل . وانظر إلى قوله تعالى : ( فقد صفت قلوبكم ) وكأنهم لحظوا أن المستمع يميل إلى جهة التكلم إذ لو انحرف عنه لسكان معرضاً عن حديثه «بشفيك» يرثك من سقام الحب وآلامه ، وتقول : شفى الله مريضاً يشفيه شفاءً ، إذا أزال عنه وجعه وأبرأه «لو كان» لو ههنا يجوز أن تكون للتمنى وهو الأحسن ، ويجوز أن تكون شرطية .

اللعنى : يخبر الشاعر عن نفسه وقد تخيل أن سأل سألته فقال له : إذا حدثت هذه المحبوبة فأرعتك تمعها وأنصت لك تبل من سقام الحب الذى نزل بك ؟ فأجاب عن هذا السؤال بأنه حقيقة يعتقد أن أسقام الحب تزول عنه لو حدث مايقولون .



الإعراب : « قالوا » فعل وفاعل « كلامك » كلام : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « هندا » مفعول به لكلام منصوب بالفتحة الظاهرة « وهى » الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ « مصغية » خبر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « يشفق » يشقى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكلام ، وضمير المخاطب مفعول به ليشقى مبنى على الفتح فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول « قلت » فعل ماض وفاعله « صحيح » خبر مقدم « ذلك » اسم الإشارة مبتدأ مؤخر والكاف حرف خطاب ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بقلت « لو » حرف تمن لا جواب له « كانا » فعل ماض تام بمعنى حصل أو ثبت ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى مرجع اسم الإشارة ، والألف للإطلاق ، ويجوز أن تكون لو شرطية فيكون جوابها محذوفا لدلالة ما سبق عليه ، وكأنه قد قال : لو كان لشقانى .

الباشهر فيه : قوله « كلامك هندا » فإن « كلام » اسم مصدر دال على الحدث ، وقد أعمله الشاعر فى المفعول به - وهو قوله « هندا » - فنصبه به بعد أن أضافه إلى فاعله الذى هو ضمير المخاطب فى قوله « كلامك » ؛ فدل هذا على أن اسم المصدر إذا كان بمعنى الحدث الذى يدل عليه المصدر عمل - كما يعمل المصدر - عمل الفعل ،

واعلم أولا أن لفظ الكلام فى الاستعمال النحوى يدل على أحد ثلاثة أمور : أولها : الحدث الذى يدل عليه لفظ التكليم ، فتقول : أعجبنى كلامك زيدا ، تريد تكليمك إياه ، ومنه بيت الشاعر الذى نحن بصدد شرحه . وهو حين يدل على ذلك اسم معنى . وثانيها : مافى النفس من خواطر وهو اجبين وكل ما يعبر عنه باللفظ لإفادة السامع ما قام بنفس المخاطب ، وذلك كأن يقوم بنفسك أنك تريد الانصراف الذى تعبر عنه لتفيد مخاطبك بقولك « أريد الانصراف » فيسمى هذا الذى تخيلته فى نفسك كلاما فى اللغة العربية ، وتأمل فى قول الأخطل التغلبى :

لَا يُعْجِبُنْكَ مِنْ حَظِيْبٍ حُطْنَةٌ      حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْكَلَامِ أَصِيْلًا  
إِنَّ الْكَلَامَ لِنِى الْفُؤَادِ ، وَإِنَّمَا      جُمِلَ اللِّسَانِ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيْلًا

وثالثها : كل ما حصل به الفائدة ، سواء أكان ما حصلت به الفائدة ، لفظا أو خطأ أو إشارة أو دلالة حال ، وانظر إلى قول العرب « القلم أحد اللسانين » وانظر إلى تسمية المسلمين ما بين دفتى المصحف « كلام الله » . ثم انظر إلى قوله تعالى : ( وإن أحد من المشركين استجارك فأجره

وقوله :

٦٨٧ — لِأَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلِّ مُوَحَّدٍ جِنَانًا مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ  
وقول عائشة رضى الله عنها : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ زَوْجَتُهُ الْوُضُوءُ » .

حتى يسمع كلام الله ) وإلى قوله جلت كلمته : ( آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا ) ثم انظر إلى قول ذلك الشاعر الذى نقى الكلام اللفظى عن محبوبته وأثبت لعينها القول ، وذلك فى قوله :

أَشَارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيْفَةَ أَهْلِهَا      إِشَارَةَ مَحْزُونٍ وَلَمْ تَتَكَلَّمْ  
فَأَبْقَيْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرَحِبًا      وَأَذَلَّ وَسَهَّلًا بِالْحَبِيبِ الْمُتِّمِّمِ

ثم انظر إلى قول نصيب بن رباح :

فَعَاجِبُوا فَأَنْفَتُوا بِالَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ      وَلَوْ سَكَتُوا أَنْتَ عَايِكَ الْحَقَائِبُ

فإنك إذا تأملت فى ذلك كله علمت أن « السلام » يطلق فى الاستعمال العربى على كل ما ذكرنا من كل ما يفيد فائدة . وهو فى هذا الاستعمال وفى الاستعمال الذى قبله اسم عين لا اسم معنى . ثم اعلم ثانيا أن لفظ الكلام حين يستعمل بأحد الاستعمالين الثانى والثالث لا يعمل عمل الفعل ، وإنما يعمل عمل الفعل إذا كان مستعملا بالاستعمال الأول ، وذلك من قبل أن اسم المصدر - عند من قال إنه يعمل - إنما عمل بالحمل على المصدر ، وإنما يحمل على المصدر إذا دل على المعنى الذى يدل عليه المصدر وهو الحدث ، فأما إذا دل على أحد المعنيين الآخرين فإنه يكون كالرجل والفرس وغيرهما من أسماء الذوات ولا عمل لشيء من ذلك .

٦٨٧ — هذا بيت من الطويل ، وهو ثامن ثمانية أبيات لحسان بن ثابت الأنصارى يمدح

فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأول هذه الأبيات قوله :

وَشَقَّ لَهُ مِنْ أَسْمِهِ كَيْ يُجِلَّهُ      فَذُو الْعَرْشِ مُحَمَّدٌ وَهَذَا مُحَمَّدُ  
نَبِيٌّ أَنَا نَا بَعْدَ يَأْسٍ وَفِتْرَةٍ      مِنَ الرُّسُلِ وَالْأَوْثَانِ فِي الْأَرْضِ تُعْبَدُ  
فَأَمْسَى سِرَاجًا مُسْتَنْدِيرًا وَهَادِيًا      يَلُوحُ كَمَا لَاحَ الصَّقِيلُ الْمُهَنْدُ  
وَأَنْذَرَنَا نَارًا ، وَبَشَّرَ جَنَّةً      وَعَلَّمَنَا الْإِسْلَامَ ، فَاللَّهُ نَحْمَدُ  
وَأَنْتَ إِلَهَ الْحَقِّ رَبِّي وَخَالِقِي      بِذَلِكَ مَا عَمَّرْتُ فِي الْأَرْضِ أَشْهَدُ

تَعَالَيْتَ رَبَّ النَّاسِ عَنْ قَوْلٍ مِّنْ دَعَا سِوَاكَ إِلَهًا ، أَنْتَ أَعْلَىٰ وَأَمَجَدُ  
لَكَ الْخَلْقُ وَالنِّعْمَاءُ وَالْأَمْرُ كُلُّهُ فَإِيَّاكَ نَسْتَهْدِي ، وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ  
لِأَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّهُ مُوَحَّدٌ جَنَّاتٌ ... .. البيت

هكذا وقع في ديوانه المطبوع في لندن ( ص ٦٦ ) ولم يرد بيت الشاهد في نسخة ديوانه المطبوعة في مصر في عام ١٩٢٩ وورد فيها قبل ما ذكرنا من الأبيات بيتان ، وهما قوله :

أَعْرَضَ عَلَيْهِ لِلنَّبِيَّةِ خَاتَمٌ مِّنَ اللَّهِ مَشْهُودٌ يَلُوحُ وَيُشْهَدُ  
وَصَمَّ إِلَهَهُ اسْمَ النَّبِيِّ إِلَىٰ اسْمِهِ إِذَا قَالَ فِي الْخَمْسِ الْمَوْذَنُ أَشْهَدُ

اللفظة : « وشقوله من اسمه - الخ » هذا البيت - وإن ذكر في نسخ الديوان - ليس من كلام حسان بن ثابت ، ولكنه من شعر أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم « نبي أتانا بعد يأس - الخ » الفترة - بفتح فسكون - الزمان الذي يتقضى بين كل رسولين من رسل الله تعالى . والأوثان : جمع وثن . وأصل الوثن عند العرب كل تمثال يتخذ من خشب أو حجر أو ذهب أو فضة أو نحاس أو نحو ذلك ، وكانت العرب تنصبها وتعبدها . وقد سمي الأعشى الصليب وثنا لأنه رأى النصارى يعظمونه تعظيم العرب أوثانها ، قال الأعشى ميمون بن قيس :

تَطُوفُ الْعُقَاةُ بِأَبْوَابِهِ كَطُوفِ النَّصَارَىٰ بِنَيْتِ الْوُثْنِ

وقوله « فأمسى سراجا مستترا - الخ » هذا مأخوذ من قوله تعالى في وصف النبي صلى الله عليه وسلم : ( وداعيا إلى الله يذنه وسراجا منيرا ) أى أنه مثل السراج الذي يستضاء به . والصقيل : السيف « وأنذرنا نارا وبشر جنة - الخ » صدر هذا البيت مأخوذ من قوله تعالى : ( فأندرتكم نارا تلظى ) والإنذار : الإعلام مع التخويف والتحذير مما تسوء عاقبته ، وقوله « فالله نحمد » هو منصوب بالفعل المتأخر ، وقدم ليفيد القصر « لأن ثواب الله كل موحد - الخ » ثواب : اسم مصدر بمعنى الإثابة ، تقول : أثاب الله عبده يشبهه إثابة - مثل أقام يقيم إقامة - إذا جازاه بالخير على فعله ، ونظيره الجواب بمعنى الإجابة ، والموحد - بكسر الحاء المهملة مشددة - الذي يفرده الله تعالى بالعبادة ولا يشرك معه أحدا ، والجنان - بكسر الجيم - جمع جنة - بفتحها - وهى دار النعيم التى وعد المتقون ، ومثل هذا الجمع تصاع وجفان وصحاف في جمع قصعة وجفنة وصحفة بفتح أوائلهن . والفردوس - بكسر أوله وسكون ثانيه - فى الأصل مأخوذ من الفردسة وهى السعة . قال الزجاج : الفردوس الوادى ينبت ضروبا من التبت . وقال ابن الأنبارى : هو البستان فيه كروم .

الإعراب . « لأن » اللام حرف جر دال على التعليل ، أن : حرف توكيد ونصب « ثواب »

﴿ تنبيه ﴾ إعمال اسم المصدر قليل، وقال الصيمري : إعماله شاذ ، وقد أشار الناظم إلى قلته بتكثير « عمل » .

\* \* \*

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَدَّلٌ يَنْصَبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ  
اعلم أن المصدر المضاف خمسة أحوال :  
الأول : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله ، نحو « وَأَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ » .  
الثاني : عكسه ، نحو « أَعْجَبَنِي شُرْبُ الْمَسَلِ زَيْدٌ » .

اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « كل » مفعول به لاسم المصدر ، وهو مضاف و « موحد » مضاف إليه « جنانا » رواية الشارح الأشعري في هذه اللفظة بالنصب ، وعليها يتم الاستشهاد بالبيت على ما ستعرف ، وتخرجها على أن يكون مفعولا ثانيا لثواب كما قاله الضبان ، ومن الناس من يرويه بالرفع على أنه خبر أن ، وهو كذلك في نسخ الديوان وفيه قصور « من الفردوس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجنان « فيها » جار ومجرور متعلق بقوله يخلد الآتي « يخلد » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل نصب صفة ثانية لجنان ، وخبر أن محذوف ، وتقدير الكلام : لأن ثواب الله كل موحد جنانا موصوفة بأنها من الفردوس وبأنها مكان تخليده حاصل ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل .

الشاهر في : قوله « ثواب الله كل موحد جنانا » حيث نصب باسم المصدر الدال على الحدث وهو قوله « ثواب » مفعولين : أحدهما قوله « كل موحد » وثانيهما قوله « جنانا من الفردوس » بعد أن أضاف اسم المصدر إلى فاعله وهو لفظ الجلالة ، وإنما نصب به مفعولين لأن الفعل الذي يحىء هذا اسم مصدره يتعدى إلى مفعولين ، انظر إلى قوله تعالى : ( وَأَنآبَهُمْ فَتَحًا قَرِيبًا ) وقوله جل شأنه : ( فَأَنآبَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ) وقوله : ( فَأَنآبَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ ) وإنما نصب باسم المصدر لكونه دالا على الحدث الذي يدل عليه المصدر وهو الإجابة وهذا إنما يتم على رواية الشارح الأشعري « جنانا » بالنصب ، فأما على رواية غيره بالرفع فإن الثواب فيها يكون بمعنى الشيء الذي يثاب به فيكون اسم عين لا اسم حدث ، ومن حقه حينئذ ألا يعمل أصلا - على ما ذكرنا في شرح الشواهد السابقة - لاجرم كانت رواية شارحنا المحقق أدعى إلى القبول وأحق بالاتباع .

ومنه قوله :

٦٨٨ - \* قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ \* \*

٦٨٨ - هذا عجز بيت من البسيط ، صدره قوله :

\* أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ \* \*

وهذا البيت من قصيدة للمغيرة بن عبد الله بن معرض أحد بني عمرو بن أسد الملقب بالأقيشر ، الأسدی ، وقبل البيت المستشهد بعجزه قوله :

أَقُولُ وَالْكَأْسُ فِي كَفِّي أَقْبَلُهَا      أَخَاطِبُ الصِّيدَ أَبْنَاءَ الْعَمَالِيقِ  
أَنِي تَذَكَّرُنِي هِنْدًا وَجَارَتَهَا      بِالطَّفِّ صَوْتُ حَمَامَاتٍ عَلَى نِيقِ  
أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ      قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
لَا أَشْرَبَنَّ أَبَدًا رَاحًا مُسَارِقَةً      إِلَّا مَعَ الْغُرِّ أَبْنَاءَ الْبَطَارِيقِ

والأقيشر معروف بوصف الحجر وفيها له شعر كثير .

اللفظة : « الصيد » جمع أصيد ، وهو الذي يرفع رأسه كبرا ، وهو أيضا الذي لا يلتفت عينا أو شمالا لزهوه وخيالاته « العماليق » جمع عملاق ، وهو الرجل الذي يخذلك بظرفه والعماليق : قوم من فلسطين تفرقوا في البلاد « نيق » النيق - بكسر النون - أرفع موضع في الجبل ، وجمعه نياق ، وأنياق ، ونيوق « تلادى » التلاد - بكسر التاء ، بزنة كتاب - المال القديم الذي ورثته عن آباءك ، وهو التالذ أيضا ، والتلبد - كظريف - والتلد - كفلس - والتلد كقفل - والتلد - كحمل - فأما ما استحدثته من المال فهو طارف وطريف « وما جمعت من نشب » النشب - بفتح النون والشين جميعاً - العقار ، أو المال الأصيل من ناطق وصامت ، ويقال : لهؤلاء القوم نسب ، وما لهم نسب ، إن هم إلا خشب « قرع القواقيز » القرع - بفتح فسكون - مصدر قولك : قرعت الشيء أقرعه - من باب فتح - إذا ضربته ، ولا يستعمل إلا في ضرب شيء يابس صلب بآخر مثله ، والقواقيز : جمع قاقوزة - بقافين وزاي - وهي القدح الذي يشرب فيه الحجر ، ويروي « القوارير » جمع قارورة - بقاف واحدة وراءين مهملتين - وهي الزجاجية ، « الأباريق » جمع إبريق ، وهو ما كان له عروة ، فإن لم يكن له عروة فهو كوز « الغر » جمع أغر ، ويعنى به الأبيض ، وأصله من كان في وجهه غرة « البطاريق » جمع بطريق - بكسر الباء وسكون الطاء - وهو القائد من قواد الروم تحت يده عشرة آلاف رجل ، ويليهِ الطرخان وهو من كان تحت يده خمسة آلاف رجل ، ويجمع على بطارق وبطارقة ، والكلمة معربة .

الإِعْرَابُ : « أفنى » فعل ماضٍ « تلادى » مفعول مقدم على الفاعل منصوب بفتحة مقدره على ما قبل ياء التكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول

.....

معطوف على التلاد مبنى على السكون في محل نصب « جمعت » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والماند محذوف ، والتقدير : وما جمعته « من نشب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « قرع » فاعل أفنى مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « القوايقز » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله « أفواه » فاعل المصدر مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأباريق » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الساهر في : قوله « قرع القوايقز أفواه » حيث أضاف المصدر الذي هو قوله « قرع » إلى مفعوله وهو قوله « القوايقز » ، ثم جاء بفاعل المصدر بعد ذلك وهو قوله « أفواه الأباريق » والاستشهاد على ذلك لا يتم إلا على رواية من روى « أفواه الأباريق » بالرفع ، فأما من روى بنصب « أفواه » فإنه يكون شاهداً على إضافة المصدر إلى فاعله ثم الإتيان بمفعوله بعد ذلك .

واعلم أنه لاخلاف بين أحد من العلماء في أنه تجوز إضافة المصدر إلى فاعله مطلقاً ونفى هنا بالإطلاق أن يؤتى بالمفعول بعد ذلك وأن يترك المفعول بته ، وأن ذلك بوجهيه واقع في كلام العرب شعره ونثره ، ومما ورد فيه إضافة المصدر إلى فاعله ثم يذكر مفعوله بعد الإضافة قول الله تعالى :

( كَذِّبْ كَرِيْمُ آبَاءِ كُمْ ) فذكر : مصدر مضاف إلى ضمير المخاطبين وهو فاعله ، وآباءكم : مفعول

بالمصدر ، ومما ورد فيه إضافة المصدر إلى فاعله وترك المفعول بته قوله جلّت كلمته ( وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ

الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ ) فنصر : مصدر مضاف إلى لفظ الجلالة وهو فاعله ، ولم يذكر مفعول المصدر

في هذه الآية كما ذكر في الآية السابقة ؛ كما أنه لاخلاف بين أحد من العلماء في جواز إضافة المصدر

إلى مفعوله وترك فاعل المصدر من الكلام بته ، وأن ذلك واقع في كلام العرب نثره وشعره ، ومن

ذلك قول الله تعالى ( لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ) فدعاء : مصدر مضاف إلى الخير الذي

هو مفعول به للمصدر ولم يذكر في الكلام فاعل هذا المصدر ، وقد اختلفوا فيما وراء ذلك ، فقال

البصريون : فاعل المصدر في هذه الصورة محذوف ، وبهذا فارق المصدر الفعل ، ووجه التفرقة

أن الفاعل منزل من الفعل منزلة جزء الكلمة من الكلمة ، ألا ترى أنه يسكن آخر الفعل للفاعل

إذا كان ضميراً متصلاً كضربت وضربنا ، وأنه يفصل بين الفعل وحرف إعرابه بالفاعل في نحو

يضربان ويضربون ، وحذف جزء الكلمة لايجوز بقياس ، والمصدر مع فاعله ليس بهذه المنزلة

فلا يتصل به ضمير رفع ، فمن أجل ذلك جاز حذف فاعله ، وهم يعدون هذا الموضع من المواضع

التي يحذف فيها الفاعل قياساً . وذهب الكوفيون إلى أن الفاعل وإن لم يذكر في الكلام مضمّر

في المصدر كما يضمّر في الظروف والصفات . وأمر الكوفيين في هذه المسألة عجيب كل العجب ؛

فإنهم يحذفون فاعل الفعل مع ما بين الفعل وفاعله من قوة الارتباط على نحو ما بيننا لك ،

وقوله :

\* ٦٨٩ - نَفَى الدَّرَاهِيمَ تَنَمَّادُ الصَّيَارِيفِ \*

ثم هم لا يرتضون حذف فاعل المصدر مع ضعف الارتباط بين المصدر وفاعله . واختلف العلماء في : هل يجوز إضافة المصدر إلى مفعوله ثم ذكر فاعله ؟ فالجمهور على أن ذلك يجوز وأنه واقع في كلام العرب ثره ونظمه ، فمن النظم البيت الذي نحن بصدد شرحه ومن النثر قوله تعالى : ( ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِياً ) في قراءة يحيى بن الحارث عن ابن عامر ؛ فذكر : مصدر مضاف إلى رحمة ربك وهو مفعوله ، وعبده : فاعل بالمصدر وهو مذكور ، وقوله صلى الله عليه وسلم « وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً » فحج : مصدر مضاف إلى البيت وهو مفعوله ، ومن استطاع : فاعل بالمصدر وهو مذكور في الكلام . وذهب قوم إلى أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، وهم محجوجون بما تلونا من الآية الكريمة وبالحدِيث وبهذا البيت ، وبالتقياس على جواز إضافته إلى الفاعل ثم ذكر المفعول وهو فضلة مستغنى عنه في هذا وفي غيره قال الشيخ خالد : « ويكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله لشدة اتصاله به ثم يأتي مفعوله منصوباً نحو قوله تعالى : ( ولولا دفع الله الناس ) فدفع : مصدر مضاف إلى فاعله - وهو الله - والناس : مفعوله ، والمعنى : ولولا أن دفع الله الناس بعضهم ببعض لذهب الفساد وتغطلت المسالمة . ويقبل عكسه - وهو أن يضاف المصدر إلى مفعوله ثم يأتي فاعله مرفوعاً ، كقول الأفيشر الأسدی : قرع القواقيز أفواه الأباريق فقرع - بالتأنيف والعين المهملة - مرفوع على الفاعلية بأقنى ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله - وهو القواقيز - وأفواه : فاعل المصدر . . . وقيل : تختص إضافة المصدر إلى مفعوله - يعنى ثم يذكر الفاعل - بالشعر كهذا البيت ، ورد بالحدِيث وهو قوله صلى الله عليه وسلم : حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ، فحج : مصدر يحل محله أن والفعل ، وهو مضاف إلى مفعوله وهو البيت - ومن الموصولة فاعله : أى وأن يحج البيت المستطيع ، وللمانع أن يحجب بأن الحدِيث يحتمل أن يكون مروياً بالمعنى فلا دليل فيه ، وأما إضافة المصدر إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول في اللفظ وبالعكس - وهو أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ - فكثير فيهما : فالأول نحو قوله تعالى ( رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَائِي ) والثاني نحو قوله سبحانه : ( لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ) فدعأى : مصدر مضاف إلى الفاعل وهو ياء التكلم ، ودعاء الخير : مصدر مضاف إلى المفعول وهو الخير ، وحذف من الأول المفعول ومن الثاني الفاعل ، ولو ذكر لقليل : دعأى إياك ، ومن دعأه الخير ، وهو أحد المواطن التي يطرد فيها حذف الفاعل « اه كلامه بقليل من التصرف .

٦٨٩ - هذا عجز بيت من البسيط ، وصدرة قوله :

\* تَنَفَّى يَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ \*

وينسب هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب ، وقد وجدته مذكوراً في ديوانه بيتاً مفرداً ليس له سوابق ولا لواحق ، وقد أنشده سيوييه في باب ما يحتمل الشعر ( ١٠/١ ) ونسب في الكتاب وفي شرح شواهد الأعم إلى الفرزدق ، وأنشده الجوهري وابن منظور ( ص ر ف ) فأما ابن منظور فنسبه إلى الفرزدق ، وأما في الصحاح فوقع في نسخة منه نسبه إلى الفرزدق ووقع في نسخة أخرى نسبه إلى ذى الرمة .

اللفظة : « تنفى » تعبد وتطرد « يداها » أراد يدي الناقة التي يصفها « هاجرة » المهاجرة : نصف النهار عند اشتداد الحر « نقي الدراهم » هو مصدر نقاها ينفها - مثل رمى يرمى - إذا أثارها للنقد ونحى زيوفها « تنقاد » بفتح التاء وسكون النون - مصدر نقد الدراهم ينقدها - من باب نصر - إذا ميز زديتها من جيدها « الصياريف » جمع صيرف - بوزن جعفر - وهو الخير بالنقد الذي يبادل على بعضه ببعض . وكان من حقه أن يقول « الصيارف » بغير ياء ، أو يقول « الصيارفة » بزيادة التاء في آخره للدلالة على النسبة كما قالوا « الأشاعرة » و « المهالبة » و « الأزارقة » ولكنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء كما قال امرؤ القيس :

كَأَنِّي بِفَتْحَاءِ الْجِنَانِ حِينَ لِقَاؤِي عَلَى مَجَلٍ مِّنِّي أَطَأَطِي شِيَا لِي

فإنه أراد شمالى فأشبع كسرة الشين فتولدت عنها ياء ، وكما قال الآخر :

لَمَّا تَرَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أُخَيْبَةَ وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ الْمَرَا جِيلُ

أراد المراحل جمع مرجل - بزنة منبر - فأشبع كسرة الجيم فتولدت عنها ياء .

المعنى : قال الأعمى : « وصف ناقة بسرعة السير في الهواجر ، فيقول : إن يديها لشدة وقعها في الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا ويسمع له صليل كصليل الدنانير إذا انتقدها الصيرف ففني رديتها عن جيدها . وخص المهاجرة لتعذر السير فيها » اه .

الإعراب : « تنفى » فعل مضارع « يداها » يدا : فاعل تنفى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مضاف إليه « في كل » جار ومجرور متعلق بتنفى ، وكل مضاف و « هاجرة » مضاف إليه « نقي » مفعول مطلق عامله تنفى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الدراهم » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « تنقاد » فاعل بالمصدر الذي هو قوله نقي ، وهو مضاف و « الصياريف » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله .

الشاهد في : قوله « نقي الدراهم تنقاد » حيث أضاف المصدر الذي هو قوله نقي إلى مفعوله وهو الدراهم ثم أتى بعد ذلك بفاعل المصدر وهو قوله « تنقاد الصياريف » على ما اتضح لك من إعراب البيت . وقد بينا في شرح الشاهد السابق منزلة هذا الأسلوب في الكلام العربي ، كما بينا



اختلاف العلماء في جواز استعمال هذا الضرب من الأسلوب في سعة الكلام ، فلا حاجة بك إلى إعادة شيء منه .

هذا ، وفي قوله « تنقاد الصياريف » شاهدان للنحاة : أما أولهما فيدخل في شواهد هذا الباب - وهو باب إعمال المصدر - وذلك حيث أضاف الشاعر المصدر الذي هو قوله تنقاد إلى فاعله وهو قوله الصياريف ، ولم يأت له بمفعول - وإن كان هذا المفعول مفهوماً من سابق الكلام - ولو أنه أتى بالمفعول لكان سائماً جائزاً عند العلماء كافة ، فكان يقول حينئذ : تنقاد الصياريف إياها ، مثلاً . وأما الشاهد الثاني ففي زيادة الياء في قوله « الصياريف » الذي هو جمع صيرف كجعفر ، وإنما تجيء هذه الياء قياساً لاشذوذ فيه في أحد موضعين : أولهما أن يكون قبل الحرف الأخير في المفرد حرف مد : ألف كصباح ومفتاح وقرطاس ، أو واو كصفور وبنوع وملول ، أو ياء كتنديل وصهريج وشميل ؛ فيقلب هذا المد في الجمع ياء - إن لم يكن - لانكسار ما قبله في الجمع ، فيقال : مصاييح ومفاتيح وقرطيس ، وعصافير وبناييح وملامليل ، والياء في هذا الموضع واجبة لا تخذف إلا للاضطرار ، وثانيتها : أن تكون المحافظة على صيغة الجمع قد اقتضت حذف حرف من حروف المفرد إما الرابع أو الخامس كما في جمع سفرجل وفرزدق فإنه يجوز لك حينئذ أن تعوض عن ذلك الحرف المحذوف من المفرد ياء قبل ما جعلته آخر حروف الجمع ، فتقول ، سفاريج أو سفاريج ، وفرازد أو فرازيد أو فرازق أو فرازيق ، وسيأتي شرح ذلك تفصيلاً في باب جمع التكسير . وقد اختلف العلماء في تخريج زيادة هذه الياء التي في نحو الصياريف ، ولهم في ذلك تخريجان : الأول أن يقدروا مفرداً فيه حرف مد قبل الآخر فتكون هذه الياء التي في الجمع منقلبة عن حرف المد الذي قبل آخر المفرد التوهم ، وهذا هو الذي قرره سيويه شيخ النحاة في جمع خاتم على خواتيم ، قال : « الذين قالوا خواتيم إنما جعلوه تكسير فاعال وإن لم يكن في كلامهم » اه . والتخريج الثاني : أن يدعوا أن الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن أشبع الكسرة التي قبل الحرف الآخر في الجمع ككسرة الراء في الصيارف فتولدت عنها ياء ، وهذا هو الذي قرره الجوهري في جمع صيرف على الصياريف ، قال « فأما قول الفرزدق ❖ تنفي يداها . . . . . تنقاد الصياريف ❖ فعلى الضرورة : لما احتاج إلى تمام الوزن أشبع الحركة ضرورة حتى صارت حرفاً » اه .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وأنت إذا تأملت في هذين التخريجين تبين لك أنهما يرجعان إلى شيء واحد ، وهو إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف ، فأما أهل التخريج الأول فأشبعوا الحركة في المفرد حتى تولد عنها فيه حرف ثم قدروا أنهم جمعوا هذا المفرد بعد إشباع حركة ما قبل آخره ، وأما أهل التخريج الثاني فاختصروا الطريق وقدروا أن المفرد المعروف جمع على ما يستحقه ثم أشبعت كسرة الحرف الذي قبل الآخر في الجمع فتولدت عنها ياء ، وإشباع الحركة

كالاكتفاء بالحركة عما يليها من حرف العلة ، كلاهما وارد في العربية : فقد أشبعوا الفتحة حتى تولدت منها ألف ، وأشبعوا الضمة حتى تولدت منها واو ، وأشبعوا الكسرة حتى تولدت منها ياء . وقد حذفوا الواو المضموم ما قبلها اجزاء بالضمة ، وقد حذفوا الياء المكسور ما قبلها اكتفاء بالكسرة ، وقد حذفوا الألف اكتفاء بدلالة الفتحة التي قبلها عليها . ولكل ضرب من هذه الضروب أمثلة ، فمن الأول قول عنتر بن شداد العبسي في معلقته :

يَنْبَعُ مِنْ ذِفْرَى أُمُونِ جَمْرَةٍ زِيَاةٍ مِثْلِ الْفَنِيْقِ الْمَكْدَمِ

فإنه أراد « ينبع » مثل يفتح فأشبع فتحة الباء الموحدة فتولدت الألف ، ومثله قول الآخر :

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ دَمِّ الرَّجَالِ بِمَنْتَرَاكِ

فإنه أراد « بمنترح » اسم مكان من الاتزاح وهو الابتعاد فأشبع فتحة الزاي فتولدت منها ألف ، وخرجوا عليه قول الراجز :

إِذَا الْعَجُزُ عَصِبَتْ فَطَلَّقْ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقْ

أراد « ولا ترضها » لأن لانهية توجب حذف لام الكلمة ، ولكنه لما اضطر أشبع فتحة الصاد فتولدت عنها ألف . وهذا أحد وجهين في تخريج هذا البيت ، وقد ذكرنا ما فيه . ومن النوع الثاني قول الشاعر :

وَأَنْبِي حَيْثُمَا يَنْبِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَاَنْظُرُ

أراد « فأنظر » إلا أنه لما اضطر أشبع ضمة الظاء فتولدت عنها الواو ، ومن ذلك قول الراجز :

\* كَأَنَّ فِي أَنْبِيَاءِهَا الْقَرْفُولُ \*

أراد « القرفل » فأشبع ضمة الفاء فتولدت عنها واو ، وخرجوا على ذلك قول الشاعر :

هَجَوْتُ زَبَانَ نَمٍّ حِجَّتْ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُجُوا لَمْ تَدْعِ

قالوا : أراد « لم تهج » بحذف الواو لأجل الجازم فلما اضطر أشبع ضمة الجيم فتولدت عنها واو ، وهو نظير « ولا ترضها » في الوجهين . ومن النوع الثالث قول الراجز :

لَا عَهْدَ لِي بِبِنِيضَالٍ أَضْبَحْتُ كَالشَّنِّ الْبَالِ

فإنه أراد « بنضال » لكنه أشبع كسرة النون فتولدت عنها ياء . وخرجوا عليه قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبِيَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

قالوا : أراد « ألم يأتك » بحذف حرف العلة كما يقتضيه الجازم ، إلا أنه اضطر فأشبع كسرة التاء

فتولدت عنها ياء ، وهو نظير « ولا ترضاها » أيضا في الوجهين ، ومن النوع الرابع ما أنشده سيويه من قول الشمخ ( ١١/١ ) يصف حمار وحش :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيْقَةَ أَوْ زَمِيرُ

فإنه أراد « كأنه » حذف الواو التي يتلفظ بها وإن لم تكتب ، اجتزاء بضم ما قبلها ، ومثله قول حنظلة بن فائق يصف جيانا :

وَأَيُّنَ أَنْ ائْتَلِيلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ يَكُنْ ائْتَسِيلُ النَّخْلِ بَعْدَهُ أَرُ

أراد « بعده » حذف الواو ، ومثله قول الأعشى يهجو رجلا بلوأم الأصل :

وَمَالَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَالَهُ مِنَ الرَّيْحِ حَظٌّ لَا الْجَنُوبِ وَلَا الصَّبَا

أراد « وما له من مجد » لكن لما كان وزن البيت لا يستقيم حذف الواو مكتفيا بضم ما قبلها ، ونظيره قول الآخر :

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينًا يُعَالِنَا وَمَا نَعْلُهُ

أراد « بيناهو » حذف الواو حين اضطر لإقامة الوزن مكتفيا بالضمة التي قبلها ، وهذا أقبح في الضرورة مما قبله لأن الواو متحركة ههنا . ومن النوع الخامس قول الأعشى :

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأُ يَصْرُمُنُهُ وَيَكُنْ أَعْدَاءُ بُعَيْدٍ وَدَادٍ

أراد « وأخو الغواني » حذف الياء اكتفاء بكسر ما قبلها ، ومثله قول خفاف بن ندبة السلمي :

كَنَوَاحٍ رِيَشٍ سَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَخَتْ بِاللُّشْتَيْنِ عَصْفَ الْإِمْدِ

أراد « كنواحي » حذف الياء اكتفاء بكسر ما قبلها ، ومثله قول الآخر :

فَطَرْتُ بِمَنْصُصِي فِي يَعْمَلَاتٍ دَوَائِي الْأَيْدِ يَحْبِطُنَ السَّرِيحَا

حذف الياء من « الأيدي » مضطرا مجتزئا بكسر ما قبلها ، وفي التنزيل : ( ذلك ما كنا ننج ) وقالوا في النداء ، يا غلام ، يا أبت ، وهم يريدون يا غلامى يا أبتى ، مكتفين بالكسرة عن الياء . وقالوا في مصدر قاتل « قتالا » مكتفين بكسر القاف عن الياء النقلة عن ألف قاتل وقد خرجوا عليه قول الشاعر :

مُحَمَّدٌ نَقَدَ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفَتْ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

قالوا : أراد نفدى ، حذف الياء اكتفاء بكسر ما قبلها ، وهذا أحد تخريجين في هذا البيت . ومن النوع السادس قولهم في النداء ، يا غلام - بفتح الميم - وهم يريدون يا غلاما ، مكتفين بالفتحة عن الألف ، وورد من هذا قول الشاعر :

وليس مخصوصا بالضرورة ، خلافا لبعضهم ، ففي الحديث « وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » أى : وأن يحج البيت المستطيع ، لكنه قليل .  
الثالث : أن يُضَافَ إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول ، نحو « وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ »  
« رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَائِي » .

الرابع : عكسه ، نحو « لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ » .  
الخامس : أن يُضَافَ إلى الظرف فيرفع وينصب كالمثول ، نحو : أعجبنى انتظار يوم الجمعة زيد عمرًا .

﴿تنبيه﴾ : قوله « كل بنصب إلى آخره » يعنى إن أردت ، لما عرفت من أنه غير لازم .  
( وَجُرَّ مَا يَتَّبَعُ مَاجِرًا ) مراعاة للفظه وهو الأحسن ( وَمَنْ \* رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْحَلَّ فَحَسَّنَ ) فالضاف إليه المصدر إن كان فاعلا فحله رفع ، وإن كان مفعولا فحله نصب إن قدر بأن وفعل الفاعل ، ورفع إن قدر بأن وفعل المفعول ، فتقول : عجبت من ضرب زيد الظريف ، بالجر ، وإن شئت قلت « الظريف » بالرفع ، ومنه قوله :

٦٩٠ - حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعْتَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

وَلَسْتُ بِرَاجِعِ مَافَاتِ مِئِي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَائِي

وقد سبق شرحه في آخر باب الإضافة ، وقلنا إنه أراد « بقولى يالهفا وباليئا » بقلب ياء التنكيم ألفا بعد قاب كسر ما قبلها فتحة ، ثم حذف هذه الألف اجتزاء بانفتاح ما قبلها . وقد أطلنا عليك في هذه المسألة رجاء أن تظهر لك أسرار هذه اللغة الشريفة .

٦٩٠ - هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة للبيد بن ربيعة العامري ، والبيت المستشهد به قد أنشده الجوهري في الصحاح وابن منظور في اللسان ( ع ق ب ) وهو في وصف حمار وحش وأتانه شبه به ناقته ، وهالك أبياتا من قبله يتضح بها المعنى ، قال :

لَوْلَا تَسْلِيكَ أَبَانَةَ حُرَّةٍ حَرَجُ كَأُخْنَاءِ الْعَبِيْطِ عَقِيمٍ  
حَرْفٌ أَضْرَّ بِهَا السَّفَارُ كَأَنَّهَا بَعْدَ الْكَلَالِ مُسَدَّمٌ مَحْجُومٌ  
أَوْ مَسْحَلٌ شَنِجٌ عَضَادَةٌ مَمْحَجٌ بِسْرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ

إلى أن قال :

يُوفِي وَيَرْتَقِبُ النَّجَادَ كَأَنَّهُ ذُو إِزْبَةِ كُلِّ الْمَرَامِ يَرُومُ  
حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعْتَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

اللافة : « تهجر » بتشديد الجيم مفتوحة - سار في الهاجرة ، وهي نصف النهار عند اشتداد الحر « الرواح » هو اسم للوقت من زوال الشمس إلى دخول الليل « وهاجها » أثارها وأزعجها ، وتقول : هاجه يهيجه هيجاً وهيجاناً ، إذا أزعجه وأثاره « المعقب » هو الذي يتردد في طلب الأمر مرة بعد مرة مجدداً في التماسه ، ويقال : المعقب هو الغريم الماطل ؛ تقول منه : عقبتى فلان حتى - بتشديد القاف مفتوحة - تريد أنه مطلق به ولواك عن طلبه ولم يؤده إليك ، وستعرف في بيان الاستشهاد بالبيت ما يترتب على هذا التفسير ، وسيأتى الاستشهاد بالبيت الثالث من هذه الأبيات التي رويتها لك هنا ، قريباً في باب إعمال أسماء الفاعلين ( أمثلة المبالغة ) .

المعنى : شبه ناقته التي أطال عليها الرحلة بحمار وحش في سرعة السير ، ووصف أن هذا الحمار كان يرتاد مع أتانته أخصب الأرضين وأكثرها كلاً حتى إذ ذوى نبات المكان الذي كانا يرعيان فيه ونضب ماؤه سار في وقت الهاجرة وأثار أتانته لتسير أمامه يطلبان مكاناً غير هذا المكان ، فهذا الحمار يسوق أتانته أمامه سوقاً عنيفاً وهو ملازم لها من خلفها كأنه طالب دين مظلوم بسبب مظل مدينة فهو ما يزال يلح في الطلب ويفعله المرة بعد المرة .

الإعراب : « حتى » حرف غاية وجر مبنى على السكون لا محل له « تهجر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حمار الوحش « في الرواح » جار ومجرور متعلق بقوله تهجر « وهاجها » الواو حرف عطف ، هاج : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمار أيضاً ، وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الأتان مفعول به « طلب » مفعول مطلق منصوب بما دل عليه معنى الكلام ، وكأنه قال : لازمها ملازمة كلالمة المعقب - إلخ ، وأجاز ابن الأنباري أن يكون هذا المصدر منصوباً على أنه مفعول لأجله ، أى هاجها لأجل الطلب ، وطلب مضاف و « المعقب » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، وستعرف في وجهها آخر عند بيان الاستشهاد بالبيت « حقه » حق : مفعول به للمصدر الذي هو طلب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المعقب مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر « المظلوم » نعت للمعقب باعتبار محله الذي هو الرفع بالفاعلية ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « المظلوم » فإنه مرفوع كما هو واضح من قوافي هذه القصيدة ، ولعلماء في تخرجه ذلك وجهان يرجعان إلى اختلافهم في تفسير « المعقب » فأما من فسر المعقب بأنه الذي يجد في طلب الأمر ويأتيه مرة عقب مرة فقد جعل إضافة « طلب » إلى « المعقب » من إضافة المصدر إلى فاعله - على ما ذكرنا في إعراب البيت - وجعل « المظلوم » نعتاً للمعقب تابعاً له على المحل لأنه من جهة كونه مضافاً إليه مجرور، ومن جهة كونه فاعلاً مرفوعاً ، والمعقب على هذا من

فرغ « المظلوم » على الإتيان محل المعقب .

وقوله :

٦٩١ - السَّالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشَى الْمَلُوكَ عَلَيْهَا خَيْعَلُ الْفُضْلُ

من أوصاف الدائن الذي ابتلى بمدین شديد المظل والتسويق ، وعلى هذا كلام شراح الألفية جميعا . وأما من فسر المعقب بأنه الذي يمتل الحق ويلويه ولا يؤديه فقد جعل إضافة « طلب » إلى « المعقب » من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وجعل « المظلوم » فاعل المصدر ، فيكون البيت - على هذا - من بابة الحديث « حج البيت من استطاع إليه سبيلا » ومن بابة الشاهد ( رقم ٦٨٩ ) الذي سبق شرحه ، وهذا وجه ذكره صاحب اللسان تقلا عن الجوهري في صحاحه ، قال : « وهذا البيت استشهد به الجوهري على قوله عقب في الأمر إذا تردد في طلبه مجدا ، وأنشده ، قال : رفع المظلوم - وهو نعت للمعقب - على المعنى ، والمعقب خفض في اللفظ ومعناه أنه فاعل . ويقال أيضا : المعقب التريم المماطل ، عقبني حتى : أى مطلقى ، فيكون المظلوم فاعلا ، والمعقب مفعولا » اه .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : وهذا الذي قاله الجوهري ونقله عنه ابن منظور كلام غير مبنى على تحقيق ، وإنما هو كلام ظاهري قصد منه إخراج البيت عن استمسك النحاة به لتجوز أن يتبع ما أضيف المصدر إليه بالنظر إلى معناه . والذي يدل على خلو هذا الكلام من التحقيق أن « طلب » فعل يتعدى إلى مفعول واحد ، غير أن هذا المفعول يجوز أن يكون هو المطلوب منه ويجوز أن يكون هو الشيء المطلوب ، فإن نصبت به المطلوب منه وأردت أن تذكر المطلوب عديته إليه بالحرف فقلت : طلبت فلانا بحق ، وإن نصبت به الشيء المطلوب وأردت أن تذكر المطلوب منه عديته إليه بالحرف أيضا فقلت : طلبت حق من فلان ، وقد علمت في أول الباب أن حال المصدر في التعدى والازوم كحال فعله ، فإذا جعلت إضافة « طلب » إلى « المعقب » من إضافة المصدر إلى مفعوله لزم على هذا محذوران : أحدهما ألا يكون ثمة ناصب لقوله « حقه » الواقع بعده أو أن يكون نصبه على نزع الخافض والأصل طلب المعقب بحقه ، وفي جواز ذلك مقال ، وثانيهما أن تعود الهاء في قوله « حقه » على متأخر لفظا وإن كان متقدما في الرتبة وهو من مواطن الخلاف عند النحاة ، فإن جريت على ما ذكر النحاة وبيناه في صدر هذه العبارة لم يلزم شيء بما ذكر ، ولا شك أن حمل الكلام على المتفق على جوازه أولى من حمله على المختلف فيه .

٦٩١ - هذا بيت من البسيط ، وهو من قصيدة للنتخل الهذلى يرثى فيها ابنة أمية - بنة

التصغير - واسم النتخل مالك بن عويمر - وأول هذه القصيدة - على ما في ديوان النتخل من مجموع شعر الهذليين - قوله :

مَا بَالُ عَيْنِكَ أَمَسَتْ دَمْعُهَا خَضِلُ      كَمَا وَهَى سَرِبُ الْأَخْرَاتِ مُنْبَرِلُ  
لَا تَقْتَبُ الدَّهْرَ مِنْ سَحٍّ بِأَرْبَعَةٍ      كَأَنَّ إِنْسَانَهَا بِالصَّابِ مُكْتَبِلُ  
تَبْسِكِي عَلَى رَجُلٍ لَمْ تَبَلِ جِدُّهُ      خَلَى عَلَيْكَ فِجَاجًا بَيْنَهَا سُمْلُ  
فَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا بِالدَّهْرِ مِنْ عَجَبٍ      أَنَّى قُتِلْتَ وَأَنْتَ الْخَازِمُ الْبَطْلُ  
وَيْلَهُ رَجُلًا تَأْتِي بِهِ غَبْنًا      إِذَا تَجَرَّدَ لَا خَالٌ وَلَا بَحْلُ  
السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ كَأَنَّهَا      مَشَى الْهَلُوكِ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
التَّارِكُ الْقَرْنَ مُضْفَرًا أَنَامِلُهُ      كَأَنَّهُ مِنْ عُقَارِ قَهْوَةٍ تَمْلُ  
مُجْدَلًا يَنْسَقِي جِدْلُهُ دَمَهُ      كَمَا يَقْطُرُ جِدْعُ النَّخْلَةِ التُّطْلُ

اللفظة : « ما بال دمعك - البيت » السرب - بكسر الراء - وصف من قولهم : سرب الماء يسرب سربا - مثل فرح يفرح فرحا - إذا سال ، فهو سرب ، ومنه قول ذى الرمة :

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الدَّمْعُ يَنْسَكِبُ      كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَفْرِيَةٍ سَرَبُ

والأخرات - بالناء المثناة - جمع خرت - بزنة قفل - وهو الثقب ، ويروي « الأخراب » بالباء الموحدة - وهي العرى ، واحده خربة ، يقول : ماشأن عينك مبتلة تبل كل شيء من كثرة دموعها « لا تفتأ الدهر تبكي - البيت » الضاب : شجرة إذا ذبحت يخرج منها لبن إذا أصاب شيئا أحرقه ، وإذا أصاب العين انهملت بالدموع ، يبرد إنك لا تنفك أبد الدهر تبكي « تبكي على رجل - إلخ » لم تبل جدته : أراد أنه مات شابا ولم يستمتع به . وخلي عليك فجاجا : يريد أنه كان يسد عنك كل مسد من المكروه ويدفع في وجه العوادي حذر أن تصيبك ، فللمات ترك لك فجاجا وطرقا يأتيك الشر منها ولا تستطيع لها مسدا « فقد عجبت وما بالدهر - البيت » أنى قتلت : معناه كيف قتلت وأنت شجاع بطل تقدر للأموار مقاديرها فتعجب مكر وهما « ويله رجلا » كلمة يتعجب بها ولا يراد بها الدعاء عليه « لاخال » الحال ههنا : الخيلة والخيلاء « بخل » بفتح الباء والحاء جميعا - لعة في البخل ، يقول : لم يكن فيه كبرياء ولم يكن بخيلا « السالك » اسم فاعل فعله سلك الطريق أسلكه - إذا سرت فيه « الثغرة » بضم الثاء المثناة وسكون العين - فسره شراح الشواهد بالثنية المخوفة ، وفي القاموس : « الثغرة : الطريق السهلة » وتفسير الجماعة أولى ، لأن الغرض وصفه بالشجاعة وجراءة القلب وأنه يقتحم المخاطر ولا يبالي بالشدائد « اليقظان كألها » هكذا وقع في رواية الديوان ، والكلية : الراعى والحافظ ، وفي رواية الشارح وغيره « اليقظان سالكها » وما في الديوان أحسن ، ومعناه

أنه يسلك الطرق الملوءة بالخاوف والتي امتلأت حرساً أيقاظاً يترصدون من يسلكها ليوقعوا به الشر « مشى الهلوك » المرأة المتكسرة لنا « الحيلع » بزنة جعفر - الدرع ، وهو قميص تلبسه المرأة قد خيط أحد شقيه وترك الآخر « الفضل » بضم الفاء والضاد جميعاً - من يبقى في ثوب واحد من رجل أو امرأة ليعمل عملاً أو لينام ، وقال أبو سعيد في شرح ديوان المتنخل : « الفضل التي ليس في درعها إزار » اه .

**الإعراب :** « السالك » خبر مبتدأ محذوف جوازاً ، وتقدير الكلام : هو السالك ، وهو مضاف و « الثغرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز نصب « الثغرة » على أنه مفعول به للسالك « اليقظان » نعت للثغرة يجوز فيه النصب والجر على حسب ما ذكرنا من الوجهين في إعراب النعوت « كألها » فاعل لليقظان مرفوع بالضممة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى الثغرة مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « مشى » مفعول مطلق يجوز أن يكون عاملاً قوله نسألك ويجوز أن يكون عاملاً فعلاً من لفظه محذوفاً كما تقول في نحو : أحببته مقة ، وهو مضاف و « الهلوك » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الحيلع » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من الهلوك وساغ مجيء الحال من المضاف إليه لأن المضاف عامل فيه « الفضل » نعت للهلوك باعتبار محله لأنه فاعل بالمصدر على ما علمت .

**الشاهد في :** استشهد النجاة بهذا البيت لمثل ما ذكرنا عنهم في شرح الشاهد السابق على أنه يجوز نعت فاعل المصدر الذي أضيف المصدر إليه بجر لفظه ، بالرفع تبعاً لمعنى المضاف إليه النعوت ، فإنه لما كان فاعلاً والفاعلية تقتضي الرفع كان مرفوعاً في المعنى حين لم يتيسر رفعه في اللفظ لاشتغال اللفظ بالحركة التي اقتضتها الإضافة وهي الكسرة . والمصدر ههنا هو قوله « مشى » والفاعل المجرور بإضافة المصدر إليه هو قوله « الهلوك » والنعت المرفوع تبعاً لمعنى النعوت لالفظه هو قوله « الفضل » .

وهذا كله إما يتم إذا فسرت « الفضل » بما يجعله من أوصاف المرأة التي عبر عنها بقوله « الهلوك » وذلك كأن تجعل « الفضل » بمعنى التي تخلع ثيابها جميعاً إلا قميصاً واحداً هو الذي يسمى « لبسة المتفضل » . وهذا هو ما درج عليه أكثر النحاة وأكثر شراح الشواهد . فأما إذا فسرت « الفضل » بما يجعله وصفاً للثوب وذلك كأن تجعل « الفضل » هو الذي ليس تحته شيء من الثياب ، فإنه لا يكون في البيت شاهد لما نحن فيه ، بل يكون قوله « الفضل » نعتاً لقوله « الحيلع » . المرفوع على أنه مبتدأ مؤخر ، وكأنه قد قال : عليها القميص الذي ليس تحته شيء .

هذا ، وقد أغرب أبو سعيد في شرح ديوان المتنخل حيث جعل « الفضل » من أوصاف



الفُضْلُ: اللابسةُ ثوبَ الحلوة، وهو نعتٌ للهَلُوكِ على الموضع لأنها فاعلُ المَشْيِ، وتقول: عَجِبْتُ من أكلِ الخبزِ واللحمِ والأَحْمَمِ، فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله: ٦٩٢ - قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيْمَانَا

المرأة، وجعله نعتاً للهلوك، ولكنه زعم أن رفع النعت لأنه جاور الاسم المرفوع وهو «الحيلع» قال: «والفضل امرأة، ولكنه على الجوار، على حد قولهم: هذا جحر ضب خرب» اه بحروفه. ووجه الإغراب فيما قاله أبو سعيد من ناحيتين: الأولى أن العلماء نصوا على أن الإبتاع بالمجاورة شاذ، وقد علم أن التخرج على الشاذ لا يجوز ما أمكن التخرج على غيره، وقد ذكرنا ذلك مراراً، والثانية أنهم نصوا أيضاً على أن الإبتاع بالمجاورة لم يقع - مع شذوذه - إلا في الجر في بابي النعت والتوكيد، أما وقوعه في باب النعت فكالمثال الذي ذكره أبو سعيد وهو قولهم «هذا جحر ضب خرب» فإنه يروى بجر «خرب» وهو نعت لجحر لالضب، وجحر مرفوع، فكان من حق نعته أن يجر مرفوعاً مثله، إلا أنه جر لوقوعه مجاوراً للمجرور وهو «ضب» وأما وقوعه في باب التوكيد فكقول الشاعر:

يَا صَاحِبَ بَلْعِ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كَلِّمْهُمْ  
أَنْ لَيْسَ وَضَلَّ إِذَا نَحَمَّتْ عُرَى النَّبِّ

فإنه يروى بجر «كلهم» وهو توكيد لذوى النصب على المفعولية بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وليس توكيداً للزوجات المجرور بإضافة ذوى إليه؛ إذ لو كان توكيداً للزوجات لوجب أن يقول «كلهن» لما تعلم من أنه يشترط في التوكيد بكل أن يضاف إلى ضمير يعود إلى المؤكد مطابق له في إفراده وتذكيره وفروعهما. وإذ قد علمت أنه توكيد لذوى لا للزوجات فقد كان ينبغي أن يأتي به منصوباً لأن التوكيد يتبع المؤكد في إعرابه، ولكنه أتى به مجروراً - كما صحت الرواية - لوقوعه في مجاورة المجرور وهو الزوجات، فافهم ذلك واحرص عليه.

٦٩٢ - هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره، ويروى بعد ما ذكره الشارح قوله، وفيه شاهد لما نحن بسبيله على ما ستعرف:

\* يُحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا \*

وهذه الأبيات من شواهد سيويه (٩٨/١) وقد نسبت في صدر الكتاب إلى رؤبة بن العجاج، ونسبها العيني في شرح الشواهد والشيخ خالد في التصريح لزياد العنبري.

اللفظة: «داينت بها حسانا» قال العلامة الصبان: «الضمير لقينة، أي أخذتها في دين لي على حسان» اه. وقال العليمي في حواشي التصريح: «الراد أنه دابن حسان خشية من إفلاس غيره ومطله» اه. فالعلامة الصبان يجعل الإفلاس والمطل من فعل حسان وأن الشاعر خاف ذينك منه فأخذ القينة في مقابل مادانه به من المال، أي لتكون القينة رهناً، والعليمي يجعل الإفلاس

والمطل من فعل غير حسان من المدينتين وأن الشاعر آثر أن يدين حسان دون غيره مخافة إفلاس المدينتين ومظلمهم ، والذي ذكره الصبان معنى صحيح وارد في اللغة ، قال في اللسان : « وداينت فلانا ، إذا أقرضته وأقرضك ، قال رؤبة :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُونَ تُقْضَى فَحَاطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

و داينت فلانا : إذا عاملته فأعطيت ديننا وأخذت بدين « اه . وهذا هو المعنى الذي قصده الصبان رضى الله عنه ، وأما المعنى الذي ذكره العليمي فيطل المفاعلة التي تدل عليها الصيغة ويصبح معنى داين هو معنى دان « الإفلاس » مصدر قولهم : أفلس الرجل ، إذا صارت أمواله فلوسا بعد أن كانت دنانير ودرام ، وذلك هو الفقر « الليان » بفتح أوله أو بكسره - مصدر لوى فلان فلانا دينه ، ولواه بدينه ، يلويه ليا وليا وليانا - اللام مفتوحة أو مكسورة والياء في الجمع مشددة - قال الأعشى :

يَلْوِيَنِي دَيْنِي النَّهَارَ وَأَقْتَضِي دَيْنِي إِذَا وَقَدَ النَّعَاسُ الرُّقْدَا

وقال ذو الرمة :

تُطِيلِينَ لِيَانِي وَأَنْتِ مَلِيئَةٌ وَأُحْسِنُ يَأَذَاتِ الْوِشَاحِ الْمُتَقَاضِيَا

قال ابن منظور : « قال أبو الهيثم : لم يجيء من المصادر على فعلان - يعنى بفتح فائه وسكون عينه - إلا ليان » اه . وقال الأعمى الشنتمري : « والليان : مصدر لويته بالدين ليا وليانا ، إذا مطلته . وهذا المثال قليل في المصادر ، لم يسمع إلا في هذا وفي قوله شئتته شئنا فيمين سكن النون » اه . ولقاة الفعلان - بسكون العين - في المصادر وكثرته في الصفات كالقظان والظمان والعطشان حمل الفارسي الليان في بيت الشاهد على أنه صفة لامصدر ، يقال : رجل ليان ، إذا كان يلوى بما عليه من الديون ويمطلها ، وعندنا أن جملة على المصدرية أولى لموافقة الإفلاس « الأصل » لم يظهر لنا معنى خاص يريده الشاعر بالأصل ، ويمكن جملة على أنه أراد به أصل الأموال التي يعطى القيان رهنا بها « القيان » جمع قينة ، وهي المرأة مغنية كانت أو غير مغنية .

الوعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « داينت » فعل وفاعل « بها » جار ومجرور متعلق بداين « حسانا » مفعول به لداين ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان « مخافة » مفعول لأجله عامله داين ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الإفلاس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهذه الإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله « والليانا » الواو حرف عطف ، الليان : معطوف على الإفلاس بالنظر إلى معناه ، لأنه من جهة كونه مفعولا به للمصدر منصوب ، والألف للإطلاق .

ولو قلت « واللحم » بالرفع جاز على معنى من أن أكل الخبز واللحم :

﴿ تنبيه ﴾ : ظاهر كلامه جواز الإتيان على المحل في جميع التوابع ، وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين ، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتيان على المحل ، وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت ، والظاهر الجواز ؛ لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر .

﴿ خاتمة ﴾ : قد تقدمت الإشارة إلى أن المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل مع معموله كالموصول مع صلته ، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ، ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته ، وأنه إن ورد ما يؤم ذلك أول ،

الشاهر في : قوله « مخافة الإفلاس والليان » حيث عطف قوله « الليان » بالنصب ، على قوله « الإفلاس » المجرور بإضافة المصدر إليه ، لأن المعطوف عليه - وإن كان مجرورا لفظا - منصوب معنى على المفعولية للمصدر . وفي قوله « يحسن بيع الأصل والقيان » شاهد ثان لهذه المسألة أيضاً ، فقد عطف قوله « والقيان » بالنصب على قوله « الأصل » المجرور لفظا بإضافة المصدر الذي هو قوله « بيع » إليه ، لأنه من جهة المعنى منصوب لكونه مفعولاً به للمصدر ، قال الأعم : « الشاهد فيه نصب الليان والقيان على معنى الأول ، والتقدير : دينت بها من أجل أن خفت الإفلاس والليان ويحسن أن يبيع الأصل والقيان » اه كلامه . ونريد أن ننبهك إلى أن سيبويه - على رغم أنه استشهد بهذا البيت - لا يرى أن المنصوب معطوف على المخفوض بالنظر إلى محله ومعناه كما تفيد عبارة الأعم ، ولكنه يقدر للمنصوب فعلا يعمل فيه ، قال : « ومن قال هذا ضارب زيد وعمرا قال : عجب من ضرب زيد وعمرا ، كأنه أضمر ويضرب عمرا ، أو وضرب عمرا » اه كلامه . وهذا هو الذي رده الشارح بقوله « والتأويل خلاف الظاهر » اه ، ويظهر أن جماعة من النحاة قد أبوا إلا الانتصار لمذهب سيبويه فأولوا هذا البيت ولكن على غير ما أوله سيبويه ؛ فمنهم من جعل الواو في « والليان » واو المية والليان مفعولاً معه ، ومنهم من جعل الواو عاطفة لكن جعل الليان مفعولاً لأجله على تقدير مضاف محذوف ، والأصل : مخافة الإفلاس ومخافة الليان ، فلما حذف المضاف أقام المضاف إليه مقامه فانتصب اتصافه . ولا داعي لهذه التأويلات التي هي خلاف الظاهر ، وقد رجح غير مذهب سيبويه كثير من العلماء ، قال الشيخ خالد : « وجواز مراعاة المحل مذهب الكوفيين وبعض البصريين . وذهب سيبويه والجمهور إلى منع الإتيان على المحل ، وما جاء عنهم مما ظاهره ذلك مؤول . قال المرادى : والظاهر الجواز ؛ لكثرة الشواهد على ذلك ، والتأويل خلاف الظاهر » اه .

فما يوم التقدم قوله :

٦٩٣ - \* وَبَعْضُ الْجَلْمِ عِنْدَ الْجَهِّ لِ لِ الدِّلَّةِ إِذْعَانُ \*

٦٩٣ - هذا بيت من المزج ، وهو ثامن تسعة أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في مطلع الحماسة ، ونسبها إلى الفند الزماني ، واسمه شهل بن شيان بن ربيعة بن زمان ابن مالك بن صعب بن علي بن بكر بن وائل ، وأول هذه الأبيات قوله :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ      وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ  
عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعَ      نَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا  
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ      وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ  
وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا      نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا  
مَشِينًا مَشِيَةَ اللَّيْثِ      غَدَاً وَاللَّيْثُ غَضْبَانُ  
يَضْرِبُ فِيهِ تَوْهِينُ      وَتَخْضِيعُ وَإِقْرَانُ  
وَطَعْنِ كَفَمِ الزَّقِّ      غَدَاً وَالزَّقُّ مَلَانُ  
وَبَعْضُ الْجَلْمِ عِنْدَ الْجَهِّ      لِ . . . البيت ، وبعده :  
وَفِي الشَّرِّ نَجَاةٌ حَيْ      نَ لَا يُنْجِيكَ إِحْسَانُ

وانظر شرح التبريزي على الحماسة (٢١/١ وما بعدها) والفند : بكسر الفاء وسكون النون ، والزماني : نسبة إلى زمان بن مالك بن صعب ، وهو بكسر الزاي وتشديد الميم . وأصل الفند القطعة العظيمة من الجبل ، ويقال : إنما لقب به شهل بن شيان لعظم شخصه ، ويقال : لقب به لأنه قال لقومه في يوم حرب : استندوا إلى فإني لكم فند .

اللفظة : « صفحنا عن بني ذهل - البيت » الصفح : العفو ، وأصله من قولهم : أعرض عن هذا الأمر صفحا ، وقولهم : أصفح عنه ، إذا ولاه صفحة عنقه ووجهه ، وهي جانبه ، وإنما يفعل ذلك من ترك الأمر ولم يعأ به ، ويروي « صفحنا عن بني هند » وهي هند بنت مر بن أد أخت تميم وهي أم بكر وتغلب ابني وائل . يقول : أعرضنا عنهم ووليناهم صفحة أعناقنا ووجوهنا فلم نؤاخذهم بما أزلقوا لنا من إساءة « عسى الأيام أن يرجعن - البيت » يرجعن : يرددن ، ونون النسوة تعود إلى الأيام ، ورجع : لازم ومتعد ، تقول : رجع فلان يرجع رجوعا ومرجعا ورجعى ورجحانا ،

إذا ارتد ، وتقول : رجعت رجعا - مثل ضرب ضربا - وتعديته بالهمزة لغة ضعيفة ، وخبر كان في قوله « كالذي كانوا » محذوف ، وتقدير الكلام : كالذي كانوا ، ونكر « قوما » لأن فائدته هنا مثل فائدة المعارف . ألا ترى أنه لا فرق بين أن تقول : عفوت عن زيد فلعل الأيام أن ترد رجلا كالذي كان ، وبين أن تقول : فلعل الأيام أن ترد الرجل كالذي كان ؛ لأنك تريد في الموضوعين بقولك « رجلا » وبقولك « الرجل » شيئا واحدا . والمعنى : فلعلنا ذلك رجاء أن تردهم الأيام إلى ما كانوا عليه من قبل من صفاء وود « فلما صرح الشر - البيت » تقول : صرحت الشيء ، إذا كشفته ، وأوضحته ، وتقول : صرح الشيء نفسه ، إذا وضع وانكشف ، ونظيره : بينت الشيء وبين الشيء نفسه ، وفعل هنا بمعنى تفعل ، وله نظائر كثيرة في العربية : منها قدم ، ووجه ، ونبه ، ونكب ، بمعنى تقدم وتوجه وتنبه وتكذب . وأصل مادة « صرح » من قولهم : لبن صريح ، إذا ذهب رغوته ، وإذا ذهب الرغوة فالأبن عريان ، أي متكشف لاستردونه « ولم يبق سوى العدوان - البيت » العدوان - بضم العين وسكون الدال المهملتين - الظلم ومجازة الحد . وتقول : عدا يعدو ، واعتدى يعتدى ، إذا جار وظلم وجاوز حده . و « دناهم » جازيناهم وفعلنا بهم مثل فعلهم بنا ، وهو جواب « لما » في البيت الذي قبله ، وهذا هو الشاهد ( رقم ٤٥٩ ) الذي تقدم في باب الاستثناء ( ٤٨٦/٢ من هذا الكتاب ) « مشينا مشية الليث - البيت » كرر الليث في هذا البيت ولم يأت بالضمير ، وكان حق ظاهر الكلام أن يقول : مشينا مشية الليث غدا وهو غضبان ، وإنما دعاه إلى ذلك قصده إلى إدخال الروع في نفس السامع وتربية المهابة منهم عنده ، وهم يضعون الظاهر في موضع المضمرك كثيرا ، ويجيء ذلك في أسماء الأجناس وفي الأعلام ، ومنه قول عدى بن زيد العبادي ، ويقال : هو لسواده بن عدى ، ويقال : هو لأمية بن أبي الصلت :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا نَعَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغَنَى وَالْفَقِيرَا

ومثله قول الفرزدق :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنَى بِنَارِكَ حَمَمٌ وَلَا مُنْسِيٌّ وَلَا مُنْسِيٌّ وَلَا مُتَيْسَّرٌ

وقوله « وبعض الحلم - البيت الشاهد » الحلم - بكسر فسكون - الأناة والروية والعقل ، ومقابلة السفة والطيش بالبصر والصفح ، وتقول : حلم الرجل - بضم اللام - يحلم حلمًا ، إذا صار حلما ، وقال عبد الله بن قيس الرقيات :

مُجَرَّبُ الْحَزْمِ فِي الْأُمُورِ، وَإِنْ خَفَّتْ حُلُومٌ بِأَهْلِيهَا حَلْمَا

والحلم في صفات الله تعالى معناه الصبور ، وقيل : معناه الذي لا يستفزه عصيان العصاة ولا يستثيره

جحد الجاحدين . و « الجهل » أراد به هنا السفه والطيش وهما مقابل الحلم ، وأصل الجهل ضد العلم ، قال ثمر : « والمعروف في كلام العرب جهلت الشيء إذا لم تعرفه » اه . وقد ورد في حديث ابن عباس أنه قال « من استجهل مؤمنا فعليه إثم » قال ابن المبارك : « يريد بقوله من استجهل مؤمنا أي حمله على شيء ليس من خلقه فيغضبه فأثما إثمه على من أحوجه إلى ذلك » وفي حديث الإفك « ولكن اجتهلت الحمية » ومعناه حملته الأنفة والغضب على الجهل . والإذعان : الاقياد . وتقول : أذعن فلان لكذا ، تريد أنه انقاد وخضع له ، وتقول : أذعن به ، تريد أقر وسلم به . ومعنى البيت : إذا حملت عن الجاهل ركبك فلحقتك بذلك مذلة . قال التبريزي : « رصف هذا البيت ردىء ، والجيد في هذا المعنى قول الآخر :

\* إِذَا الْحِلْمُ لَمْ يَنْفَعَكَ فَالْجَهْلُ أَحْزَمُ \*

وقول الآخر :

تَرَفَعْتُ عَنْ شَتْمِ الْعَشِيرَةِ ؛ إِنِّي رَأَيْتُ أَبِي قَدْ كَفَّ عَنْ شَتْمِهِمْ قَبْلِي  
حَلِيمٌ إِذَا مَا الْحِلْمُ كَانَ جَلَالَةً وَأَجْهَلُ أَحْيَانًا إِذَا التَّمَسُّوا جَهْلِي « اه

الإعراب : « وبعض » الواو للاستئناف ، بعض : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحلم » مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بالحلم ، وهو مضاف و « الجهل » مضاف إليه « للذلة » جار ومجرور يتعلق بقوله إذعان الآتي « إذعان » خبر المبتدأ الذي هو بعض الحلم وهذا الإعراب هو الذي يترجح عندنا وإن كان جمهرة النحاة لا يقرؤنه ، واستعرف مافيه من مقال الشاهد في : أنشد الشارح هذا البيت ليبين أنه إذا ورد في كلام العرب ما يوهم أن معمول المصدر - ولو كان ظرفا أو جارا ومجرورا - قد تقدم عليه ، فالكلام مؤول على غير الظاهر منه ، وبيان ذلك أن في هذا البيت مصدراً هو قوله « إذعان » وفيه جار ومجرور وهو قوله « للذلة » والظاهر أن هذا الجار والمجرور متعلق بهذا المصدر ؛ فيلزم عليه تقدم معمول المصدر عليه ، والجمهور يأبون جواز ذلك ؛ لأن المصدر بمنزلة الموصول ، ألا ترى أنه مؤول بموصول حرفي وفعل وهذا الفعل هو صلة الحرف ، والمعمول بمنزلة معمول الصلة ، ولما كانت الصلة لا تتقدم هي ولا شيء من معمولاتها على الموصول لزم ألا يتقدم معمول المصدر على المصدر تحقيقا للشابهة ، وعندهم أن هذا الجار والمجرور متعلق بمصدر محذوف هو الذي يكون خبر المبتدأ ، والمصدر المذكور مفسر ودليل على ذلك المحذوف ، وكأنه قد قال : وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وهذا الذي ذهب إليه الجمهور في هذه المسألة ليس بسديد ، وذلك لوجوه : الأول : أنه قد وردت جملة صالحة من الكلام الفصيح والشعر ظاهرها يدل على

الجواز كالبیت المستشهد به ، وكقوله تعالى : ( ولا تأخذكم بهما رأفة ) وقوله جلت كلمته : ( فلما بلغ معه السعى ) وترك الظاهر مع وجود العامل ثم البحث عن عامل آخر تكلف لاداعي له ورفع للثقة بدلالة النصوص كما قلنا مراراً ، والوجه الثاني : أن هذا المعمول جار ومجرور ، وقد تقرر في غير موضع من النحو أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما . والوجه الثالث : أن كون الشيء بمنزلة الشيء لا يستلزم أن يأخذ جميع أحكامه ، وإنما يستلزم أن يأخذ أقرب الأحكام وهو ما يتناسب مع المشابهة التي بينهما ، وذلك مقرر في أصول النحو . والوجه الرابع : أنا - مع تسليمنا بأن هذا المصدر مقدر بالفعل والحرف المصدرى ، ومع تسليمنا بأنه لا يجوز في الكلام الفصح تقديم معمول الفعل المسبوق بحرف مصدرى عليه ولا على الحرف المصدرى - لا نلتزم أن كون الشيء مقدرأ بشيء آخر يستلزم أنه لا يصح النطق مع المقدر إلا بما يصح النطق به مع المقدر به .

وبعد في هذه المسألة قولان آخران للنحاة غير قول الجمهور : أولهما قول ابن السراج ، وحاصله أنه يجوز تقديم المفعول الصريح على المصدر المؤول بالفعل والحرف المصدرى ، فأجاز أن تقول : يعجبني عمراً صَرَبُ زيد ، وثانيهما قول المحقق الرضى ، وحاصله أنه يجوز تقديم معمول المصدر إذا كان ذلك المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وهذا هو الذى ترجحه وهو الذى أعربنا البيت عليه كما سبقت الإشارة . قال المحقق الرضى في شرح الكافية (١٨١/٢) «قالوا: ولا يتقدم معموله ، لأنه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل ، والحرف المصدرى موصول ، ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول . . . هذا ما قالوا . وأنا لا أرى منعا من تقدم معموله عليه ، إذا كان ظرفاً أو شبهه ، نحو قولك : اللهم ارزقنى من عدوك البراءة وإليك الفرار ، قال تعالى : ( ولا تأخذكم بهما رأفة ) وقال ( بلغ معه السعى ) وفى نهج البلاغة : قلت عنكم نبوته . ومثله فى كلامهم كثير ؛ وتقدير الفعل فى مثله تكلف ، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به ؛ فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع أنه لا يلتزمه أحكامه ، بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله ، والظرف وأخوه تكلفهما رائحة الفعل حتى إنه يعمل فيهما ما هو فى غاية البعد من العمل كحرف النفي فى قوله تعالى : ( ما أنت بنعمة ربك بمجنون ) فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي ، أى : اتقى بنعمة ربك وبحمده منك الجنون ، ولا معنى لتعلقه بمجنون . . . » اه .

فليست اللام من قوله « للذلة » متعلّقة بإذعان المذكور ، بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور ، والتقدير : وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان . وهذا التقدير نظير ما في نحو « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » . ومما يؤهم الفصل بأجنبي قوله تعالى : « إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ » فليس « يوم » منصوباً برجعه كما زعم الزمخشري ، وإلا لزم الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله ، والإخبار عن موصولٍ قبل تمام صلته . والوجه الجيد أن يُقدَّر ليوم ناصبٌ ، والتقدير يرجعه يوم تبلى السرائر ، ومنه أيضاً قوله :

٦٩٤ — الْمَنُّ لِلذَّمِّ دَاعٍ بِالْعَطَاءِ فَلَا تَمْنُنْ فَتَلْفَى بِلاَ حَمْدٍ وَلَا مَالٍ

٦٩٤ — هذا بيت من البسيط ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظة : « المن » بفتح الميم وتشديد النون - هو تعداد ما ترك على من أنعمت عليه ، وليس من حميد الحصال أن تسدى معروفاً إلى إنسان ثم تذكر ذلك ممثلاً به عليه ، وقد وصف الله تعالى الصالحين بأنهم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى ، وأوصى نبيه بقوله : ( ولا تمنن تستكثر ) « الذم » هو إحصاء معائب الشخص وتعداد نقائصه وذكر ما فيه من خصال السوء « داع » اسم فاعل فعله دعا ، وهو واوى اللام ، وأصله داعو ، فلما وقعت الواو متطرفة إثر كسرة انقلبت ياء وحذفت الياء لما التقت ساكنة بالتونين للتخلص من النقاء الساكنين ، والمراد بداع هنا جالب « فلتنى » مضارع مبنى للمجهول وماضيه المبني للمعلوم ألتنى ، ومعناه وجد ، وفي التنزيل : ( إنهم ألتفوا آباءهم ضالين ) « حمد » الحمد - بفتح الحاء المهملة وسكون الميم - هو الذكر بالجميل .

المعنى : يريد أن تعداد الإنسان ما تركه على من أسداها إليه وذكر صنائعه في مواجهة من صنعها معه يستدعى من الناس ذمه وانتقاصه ، وأن من فعل ذلك أصبح يغير مال لأنه بذله في صنائع المعروف ، وبغير حمد لأنه كدر الصنعة بالمنة ، فلا هو وفر على نفسه المال ، ولا هو استجلب حمد الناس على البذل ، وينصح الشاعر بالألا يكون منك ذلك . وفي الكلام النوايغ : نقل المن من قلى الجبال ، أهون من حمل المن على الرجال ، وفي شواهد النحاة أيضاً :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يَرْزُقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

الإعراب : « المن » مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « للذم » جار ومجرور متعلق بقوله داع الآتى « داع » خبر المبتدأ الذى هو قوله المن « بالعطاء » جار ومجرور متعلق عندهم بمحذوف يقع بدلا من المبتدأ ، وتقدير الكلام : المن داع للذم المن بالعطاء « فلا » الفاء فاء الفصيحة ، ولا : حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تمنن » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله



ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فتلقى» الفاء فاء السببية ، تلقى : فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بلا» الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده مبنى على السكون في محل جر بالباء ، ولا مضاف و«حمد» مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بتلقى «ولا» الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي ، أو اسم بمعنى غير كالسابق وهو معطوف عليه ، وعليه يكون لامضافاً و«مال» مضافاً إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .  
**الشاهد فيم :** قوله «المن للذنم داع بالعطاء» فإن ظاهر هذا الكلام يوم أن الجار والمجرور الذى هو قوله «بالعطاء» متعلق بالمصدر المذكور وهو قوله «المن» فيلزم على ذلك محذوران : أحدهما الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي - وهو قوله «الذنم داع» - وثانيهما : أن يجزى عما هو بمنزلة الموصول قبل استكمال ما هو بمنزلة الصلة ، وبيان ذلك أن المصدر - على ما علمت في شرح الشاهد السابق - بمنزلة حرف مصدرى وصلته ، ومعمول المصدر بمنزلة معمول الصلة ، ومعمولات الصلة من تمام الصلة ، فإذا أخبرت بداع عن المصدر وجعلت قوله «بالعطاء» متعلقاً بالمصدر المذكور كنت قد ذكرت ما أخبرت به عنه قبل أن تذكر معمولاته ، وهذا هو الإخبار عما هو كالموصول قبل استكمال ما هو بمنزلة الصلة ، وجمهور النحاة لا يجيزون ذلك ، فلما لزم هذان المحذوران على جعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر المذكور في الكلام ، أراد النحاة أن يتخلصوا منهما جميعاً ، فقدروا للجار والمجرور متعلقاً وهو فعل أو مصدر آخر يأتى قبل الجار والمجرور وبعد الخبر ؛ فلا يكون لهذا المصدر المذكور في الكلام متعلق ، وحينئذ لا يقال إن خبره قد وقع قبل استيفاء معمولاته . هذا إيضاح كلام الشارح العلامة . وقد أجاز المحقق الرضى أن يفضل بين المصدر ومعموله بأجنبي وجعل قوله تعالى (أياماً معدودات) متعلقاً بالصيام في قوله سبحانه : (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياماً معدودات) مع الفصل بينهما بأجنبي متعدد .

فان قلت : فما حد الأجنبي الذى لا يجزى الجمهور أن يفصل به بين المصدر ومعموله ؟

قلت : الأجنبي في هذا الموضع هو : كل ما ليس متعلقاً بالمصدر ولا متمم له ، كالمبتدأ والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله ، وعلى هذا يكون غير الأجنبي : كل ما كان متمماً للمصدر أو متعلقاً به كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والجار والمجرور المتعلقين به ، وقد أحقوا الجملة المعترضة بغير الأجنبي ، فإذا قلت : ضربى زيداً فى الدار يوم الخميس أمام أبيه حسن ، كان كلاماً سائفاً مقبولاً ، وإذا قلت : ضربى حسن زيداً فى الدار ، كان كلاماً غير سائغ ولا مرضى ، فاحفظ ذلك ولا تغفل عنه

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمنّ ليكون التقدير المنّ بالعطاء داعٍ للذم - وإن كان المعنى عليه - ففساد الإعراب ، لأنه يستلزم المحذورين المذكورين ، فالخُلص من ذلك تعلقُ الباء بمحذوف ، كأنه قيل : المنّ للذم داعٍ المنّ بالعطاء ، فالمن الثاني بدل من المن الأول ، فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلاً عليه .

أما المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله فالأصح أنه مُساوٍ لاسم الفاعل في تحمّل الضمير وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق به عليه ، لأنه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلته ، والله أعلم .

## إعمال اسم الفاعل

( كَفَعْلِهِ أَسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ) واسمُ الفاعل هو : الصفةُ الدالَّةُ على فاعلٍ جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي ، كذا عرفه في التسهيل . فالصفة : جنس ، والدالَّةُ على فاعل : لإخراج اسم المفعول وما بمعناه ، وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها : لإخراج الجارية على الماضي نحو فَرِحَ ، وغير الجارية نحو كَرِمَ ، وفي التذكير والتأنيث : لإخراج نحو أَهْيَفَ فإنه لايجرى على المضارع إلا في التذكير ، ولعناه أو معنى الماضي : لإخراج نحو ضَامِرِ الكَشْحِ من الصفة المشبهة .

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعمد واللازم ( إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيٍّ بِمَعْرُوفٍ ) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه إنما عملٌ مَحْمَلًا على المضارع ، وهو كذلك ( وَوَلِيَ ) مَا يُقَرَّبُهُ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ : بأن ولي ( اسْتَفْهَمًا ) ملفوظا به نحو : أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا ؟ وقوله :  
\* أَمْنَجَزِ أَنْتُمْ وَعَدَا وَثَقْتُ بِهِ (١) \*

أو مُقَدَّرًا نحو : مُهَيِّنُ زَيْدٌ عَمْرًا أَمْ مُكْرِمُهُ ؟ ( أَوْ حَرَفَ نِدَاءً ) نحو : يَا طَائِعًا جَبَلًا ، والصواب أن النداء ليس من ذلك ، والمسوغ إنما هو الاعتماد على الموصوف المقدر ، والتقدير : يَارْجُلًا طَالِعًا جَبَلًا ( أَوْ نَفِيًّا ) نحو : مَاضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا ( أَوْ جَا صِفَةً ) إما لمذكورٍ نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِدٍ بَعِيرًا ، ومنه الحال نحو : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسًا ،

(١) هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* أَمْ اِقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهْجَ عُرْقُوبٍ \*

وقد تقدم هذا البيت مشروحاً في باب الابتداء والخبر - وهو الشاهد ( رقم ١٣٥ ) - وإنما أعاده الشارح العلامة في هذا الموضع ليستدل به على أن اسم الفاعل إذا تقدم عليه استفهام ملفوظ به عمل فعله فرفع فاعلاً ونصب مفعولاً إن كان فعله متعدياً ، واسم الفاعل هنا هو قوله «منجز» وفعله أنجز ، وتقول : أنجز فلان وعده ، وفي أمثالهم : أنجز حر ما وعد ، وقد تقدمت على اسم الفاعل همزة الاستفهام ، وقد رفع اسم الفاعل في هذا البيت فاعلاً أغنى عن الخبر ، وهو قوله « أنتم » ونصب مفعولاً وهو قوله « وعدا وثقت به » .

أو محذوف، وسيأتي (أو مُسْتَدًّا) لمبتدأ أو لما أَصْلُه المبتدأ، نحو: زَيْدٌ مُكْرِمٌ عَمْرًا،  
وإنَّ زَيْدًا مُكْرِمٌ عَمْرًا.

فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل، بأن كان بمعنى الماضي خلافًا للكسائي، ولا  
حُجَّة له في « وَكَلِمُهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيَةٍ » فإنه على حكاية الحال، والمعنى يَبْسُطُ ذِرَاعِيَهُ،  
بدليل ما قبله وهو « وَتَقَلَّبَهُمْ »، ولم يقل وقلبتاهم، أو لم يعتمد على شيء مما سَبَقَ خلافًا  
للكوفيين والأخفش؛ فلا يجوز: ضاربٌ زيداً أمس.

﴿ تنبيهان ﴾: الأول: هذا الخلاف في عمل الماضي دون أل بالنسبة إلى المفعول به،  
وأما رَفَعَهُ الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر، وبه قال ابن جني والشاويين،  
وذهب قوم إلى أنه يرفعه، وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور، وأما المضمر فحكي  
ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع،  
وهو بعيد.

الثاني: من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً: أن لا يكون مُصَغَّرًا، ولا موصوفاً،  
خلافًا للكسائي فيهما، لأنهما يختصان بالاسم فيبديان الوصف عن الفعلية، ولا حجة له  
في قول بعضهم: أَظُنُّنِي مُرْتَحِلًا وَسُوَيْرًا قَرَسَخًا، لأن فرسخًا ظرف يكتفي براءة الفعل.  
وقال بعض المتأخرين: إن لم يحفظ له مُكَبَّرٌ جاز كما في قوله:

٦٩٥ \* تَرَفَّرَقُ فِي الْأَيْدِي كَمَيْتٍ عَصِيرُهَا \*

٦٩٥ — هذا مجز بيت من الطويل، وصدده قوله:

\* فَمَا طَعْمُ رَاحٍ فِي الرَّجَاجِ مُدَامَةً \*

وقد نسبوا هذا البيت إلى مضر بن ربيعي الأسدي، وبمحت كثيرا لعلى أعر على ما يتم  
به معنى البيت فوجدت في كثير من مجاميع الشعر أبياتا مختارة لمضر بن ربيعي من بحر هذا  
البيت ورويه، أذكر من ذلك حماسة البحتری (ص ١٧١ بيروت) وحماسة ابن الشجري (ص ٢١٠  
حيدر آباد الهند) ولكني لم أجد بينها بيت الشاهد.

اللفظ: « راح » هي الحمر، ولعلهم سموها بذلك من الراح الذي هو أحد مصادر راح فلان  
للأمر يراح وراحة وراحا، إذا أخذته له خفة وأريحية، قال الشاعر:

إِنَّ الْبُخَيْمِلَ إِذَا سَأَلَتْ بِهِرَتَهُ وَتَرَى الْكَرِيمَ يَرَّاحُ كَالْمُخْتَلِ

« الزجاج » جمع زجاجة ، وأراد بها الأكواب التي تشرب فيها الخمر « مدامة » الندامة ، والدمام - بضم الميم فيها - الخمر ، قال في اللسان : « قال ابن جنى : سميت مدامة لأنه ليس شيء تستطاع إدامة شربه إلا هي ، وقيل : لإدامتها في الدن زمانا حتى سكنت بعد ما فارت ، وقيل : سميت مدامة إذا كانت لا تنزف من أكثرتها ، وقيل : سميت مدامة لعقتها » اهـ « ترقق » أصله ترقق ، فحذف إحدى التاءين ، ومعنى « ترقق في الأيدي » تخرج بالماء عند الشرب « كيت » هو في الأصل تصغير أكت وكتاء تصغير الترخيم بحذف الزوائد ، وهما وصفان من الكتمة - بضم الكاف وسكون الميم - وهي لون بين السواد والحمرة ، وقد قالوا : فرس كيت ، وبغير كيت ، وسما الخمر بالكيت ، ولم يستعملوا الكبير ، قال في اللسان : « قال سيويه : وسألت الخليل عن كيت ، فقال : هو بمنزلة جميل - يعنى الذى هو الليل - وقال : إنما هي حمرة يخالطها سواد ولم تخلص ، وإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ولم تخلص لواحد منهما فيقال له أسود أو أحمر فأرادوا بالتصغير أنه منهما قريب ، وإنما هذا كقولك : هو دوبرن ذلك » اهـ . وانظر كتاب سيويه ( ١٣٤ / ٢ ) .

المعنى : لم أفق على لواحق لهذا البيت يتم بها معناه ويظهر منها مراد الشاعر ، ولكن هذه العبارة التي صيغ عليها البيت مما اعتاد الشعراء الغزلون أن يذكروه في وصف رضاب أحبهم وتفضيله على ماء المزن وعلى رضاب النحل وعلى الخمر ، ونحو ذلك . ومن هذه البابتة قول حرملة بن مقاتل :

وَمَا ضَرَبْتُ فِي رَأْسِ نَيْقٍ مُّمْنَعٍ  
بِأَطْيَبَ مِنْ فِيهَا وَمَا ذُقْتُ طَعْمَهُ  
بِتَيْهَاءٍ قَدْ يَسْتَنْزِلُ الْعَصْمَ نَيْمَهَا  
وَقَدْ طَابَ بَعْدَ النَّوْمِ فِي النَّوْمِ رَيْمَهَا

ومن ذلك قول ابن الدمينية :

وَمَا نُطْفَةُ صَهْبَاءُ صَافِيَةُ الْقَدَى  
بِأَطْيَبَ مِنْ فِيهَا وَلَا قَرَّةُ قَفِيَّةٍ  
بِحَجَلَاءَ تَجْرِي تَحْتَ نَيْقٍ حَبَابُهَا  
يُشَابُ بِمَاءِ الرَّجْمِيلِ رُضَابُهَا

ومن ذلك قول ساعدة بن جؤية :

وَمُنْصَبٍ كَالْأَفْحْوَانِ مِنْطَقٍ  
كَسَلَاةِ الْعِنَبِ الْعَصِيرِ ، مِرَاجُهُ  
بِالظَّمِّ مَصْلُوتِ الْعَوَارِضِ أَشْنَبُ  
عُودٌ وَكَافُورٌ وَمِسْكٌ أَصْهَبُ

خَصِرٌ كَانَ رُضَابُهُ إِذْ ذُقْتُهُ      بَعْدَ الْهُدُوءِ وَقَدْ تَعَالَى الْكُؤُوبُ  
أَزَى الْجَوَارِسِ فِي ذُؤَابَةِ مُشْرِفٍ      فِيهِ النُّوُورُ كَمَا تَحَبَّى الْوُكُوبُ

ومن ذلك قول القطامي :

مُنَمَّةٌ تَجْلُو بِعُودِ أَرَاكِيهِ      ذُرْمِي بَرِدِ عَذْبِ شَنَيْبِ الْمَنَاصِبِ  
كَانَ فَضِيضًا مِنْ غَرِيضِ غَمَامَةٍ      عَلَى ظَلْمٍ جَادَتْ بِهِ أُمُّ غَالِبِ

وقد لحظ البحري هذا المعنى في قوله :

وَأَهْيَفُ مَا خُوذُ مِنَ النَّفْسِ شَكْلُهُ      تَرَى الْعَيْنُ مَا تَحْتَارُ أَنْجَمَ فِيهِ  
وَلَمْ يُنْسِ نَفْسِي مَاسِقِيْتُ بِكَمِّهِ      مِنْ الرِّاحِ إِلَّا مَاسِقِيْتُ فِيهِ

الإعراب : « ما » نافية « طعم » مبتدأ ، أو اسم ما إن جعلتها حجازية ، وهو مضاف و « راح » مضاف إليه « في الزجاج » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لراح « مدامة » صفة ثانية لراح « تترق » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الراح ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لثالثة لراح « في الأيدي » جار ومجرور متعلق بترقق « كبيت » بالجر - صفة رابعة لراح « عصيرها » عصير : فاعل بكميت مرفوع بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، وخبر المبتدأ أو خبر ما في كلام بعد هذا البيت يحتمل أنه « بأطيب من فيها » كما ورد في بعض ما ذكرنا من الآيات .

الشاهر في : قوله « كبيت عصيرها » واعلم أولاً أن هذه الكلمة تروى بروايتين : الأولى بجر كبيت ، وهذه الرواية هي التي يتم عليها استشهاد الشارح بالبيت تبعاً لجماعة من النحاة ، وذلك بأن يكون « كبيت » صفة لراح ، ويكون « عصيرها » فاعلاً به كما ذكرنا في إعراب البيت ، ويكون ذلك دليلاً على إعمال اسم الفاعل المصغر الذي لم يسمع له مكبر ، فقد بينا لك في لغة البيت أن « كبيت » وصف من الكمته وأنه مصغر لأن كبت أو كمتاء على طريق تصغير الترخيم ، وأنه لم يستعمل مكبره . والرواية الثانية برفع كبيت ، وإعرابها على أن يكون « كبيت » خبراً مقدماً ، و« عصيرها » مبتدأ مؤخرًا ومضافاً إليه ، والجملة في محل جر صفة لراح ، وعلى هذه الرواية لا يكون في البيت شاهد لما نحن فيه .

واعلم ثانياً أن النحاة يختلفون في جواز إعمال اسم الفاعل المصغر ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال : القول الأول : لا يجوز إعماله مطلقاً ، سواء أكان قد استعمل مكبره نحو ضويرب وقويتل

حيث رُفِعَ عَصِيرُهَا بِكُمَيْتٍ ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ أَيْضًا عَلَى إِعْمَالِ الْمُوصُوفِ فِي قَوْلِهِ :

٦٩٦ — إِذَا فَاوَدُّ خَطْبَاءَهُ فَرَخَيْنِ رَجَعَتْ ذَكَرَتْ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمَزَابِلِ

تصغير ضارب وقاتل أم لم يستعمل مكبره نحو كيت ، وهذا رأى جمهوره البصريين ، قالوا : والدليل على ذلك من وجهين : الأول أنه لم يرد عن العرب إعمال اسم الفاعل مصغراً ، والثاني أن وجود ما هو من خواص الاسم - وهو التصغير - يعد الشبه بينه وبين المضارع في البنية التي هي عمدة التشابه بينهما .

والقول الثاني : يجوز مطلقاً ، وهذا رأى قد نسهه الشارح إلى الكسائي ، ونسبه غيره إلى الكوفيين إلا الفراء ، وواقفهم على ذلك النحاس ، فأما النحاس فقاس اسم الفاعل المصغر على المجموع جمع تكسير ، وأما الكوفيون فلأن العتبر عندهم شبه اسم الفاعل للفعل في المعنى دون البنية ، وقد أيد ابن مالك مذهبهم بأن اسم الفاعل يعمل عند البصريين إذا حولت صيغته للبالغة ، وذلك يدل على أن العتبر هو المعنى دون الصورة .

القول الثالث : يعمل المصغر الذي لم يلفظ به مكبراً ، وقد نسهه الشارح إلى بعض المتأخرين . واعلم ثالثاً أن هذا البيت يستشهد به من أجاز إعمال المصغر مطلقاً ومن أجاز إعمال المصغر الذي لم يلفظ به مكبراً ، وهو غير صالح للاستدلال لأحد الفريقين ، لما ذكرنا من أنه يروى برفع « كيت » وقد ذكرنا تخريج هذه الرواية ؛ فالمتكرون للإعمال يتمسكون بهذه الرواية .

٦٩٦ — هذا بيت من الطويل ، وينسبوه إلى بشر بن أبي خازم ، وقد رواه ابن منظور في لسان العرب ( ف ق د ) عن الفارسي على وجه آخر ، وهو :

إِذَا فَاوَدُّ خَطْبَاءَهُ فَرَخَيْنِ رَجَعَتْ ذَكَرَتْ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ

ولم ينسبه إلى قائل معين .

اللفظة : « فاقد » المراد حماسة فقدت فرخها ، أى عدمته ، يقال : فقد الشيء يفقده فقداً - مثل ضربه يضره ضرباً - وفقدانا وفقوداً ، فالشيء مفقود وفقيد ، إذا عدمه ، والفاقد من النساء التي يموت زوجها أو ولدها أو حميمها ، وأنشد الليث شاهداً على ذلك قول الشاعر :

كَاثِمًا فَاوَدُّ شَمَطَاهُ مُعَوَّلَةٌ نَاحَتْ وَجَاوَبَهَا نُكْدَةٌ مَنَاكِيدُ

وقالوا : ظبية فاقد ، وبقرة فاقد ، وحماسة فاقد . ومن كلامهم : لا تزوج فاقدًا وتزوج مطلقاً « خطباء » وصف من الخطبة - بضم فسكون - وهى لون يضرب إلى الكدرة مشرب حمرة في صفة ، وقيل : الخطبة غبرة ترهقها خضرة ، وقيل : الخطبة الخضرة يخالطها سواد ، والفعل من ذلك : خطب خطباً - كفرح فرحاً - فهو أخطب وهى خطباء « فرخين » مثنى فرخ - بفتح فسكون - وهو ولد الطائر ، وقد يستعمل في كل صغير من الحيوان والنبات والشجر ، ويجمع في القلة على

أفرخ وأفراخ وأفرخة ، وفي الكثرة على فراخ « رجعت » أراد صوتت وكررت صوتها « سليمان »  
 بضم السين وفتح اللام - اسم امرأة « الخليط » القوم يكون أمرهم واحداً ، ويقال للواحد وللكثير  
 بلفظ واحد « المزايل » المارق ، تقول : زایل فلان فلانا يزايله ، مثل فارقة يفارقه وزنا ومعنى ،  
 وقد رأيت أنه يروى « الماين » وهو اسم الفاعل من يابنه يباينه بمعنى فارقة أيضاً .

المعنى : يقول : إنه عندما يسمع صوت حمامة تنوح على فرخين لها قد فقدتهما ، وهي تكرر  
 هذا النواح وتردده المرة بعد المرة ، يتذكر سليمان حبيته التي فارقته وبعدت عنه في قوم كانوا له  
 خطاء . والعرب تذكر هذا المعنى كثيراً في أشعارها ، ويتأسون في بكاء أحبهم بكاء الحمام ، انظر  
 إلى قول عوف بن محلم وسمع حمامة تنوح :

أَلَا يَا حَمَامَ الْأَيْكِ الْفُكِّ حَاضِرُهُ  
 وَعُضُنُكَ مَيَّادُ فَهَيْمٍ تَنُوحُ ؟  
 أُنْفِقُ لَا تَنْحُ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ فَإِنِّي  
 بَكَيتُ زَمَانًا وَأَنْفُوَادُ صَحِيحُ  
 وَلَوْعًا فَشَطَّتْ غَرْبَةً دَارُ زَيْنَبِ  
 فَهَا أَنَا أَبْكِى وَالْفُوَادُ قَرِيحُ  
 ثم انظر إلى قول حميد بن ثور الهلالي :

وَمَا هَاجَ هَذَا الشَّوْقَ إِلَّا حَمَامَةٌ  
 دَعَتْ سَاقَ حُرِّ رَحَةٍ وَتَرَشَّمَا  
 إِذَا شِئْتُ غَنَنِي بِأَجْزَاعِ بَيْشَةٍ  
 أَوْ النَّخْلِ مِنْ تَمْلِيثِ أَوْ بَيْهَلَمَةٍ  
 مُطَوِّفَةٌ حَظْبَاهُ تَسْجَعُ كَلَّمَا  
 دَنَا الصَّيْفُ وَأُنْجَالُ الرَّبِيعِ فَأَنْجَمَا  
 مُحَلَّةٌ طَوْقِي لَمْ يَكُنْ بِتَمِيمَةٍ  
 وَلَا ضَرْبِ صَوَاعِ بِكَفِيهِ دِرْهَمَا  
 تَغَنَّتْ عَلَى غُضْنِ عِشَاءٍ فَلَمْ تَدَعْ  
 لِنَائِحَةٍ فِي شَجْوِهَا مُتَلَوَّمَا  
 ثم انظر إلى قول عدى بن الرقاع :

وَمِمَّا شَجَّابِي أَنَّنِي كُنْتُ نَائِمًا  
 أَعَالُ مِنْ بَرْدِ الْكَرْمِيِّ بِالتَّنَسُّمِ  
 إِلَى أَنْ بَكَتْ وَرَقَاهُ فِي غُضْنِ أَيْكَةٍ  
 تَرَدَّدُ مَبْكَاهَا بِحُسْنِ التَّرْنَمِ  
 فَأَوْ قَبْلَ مَبْكَاهَا بَكَيتُ صَبَابَةً  
 بِسُعْدَى شَفِيَّتِ النَّفْسِ قَبْلَ التَّنَدُّمِ  
 وَلكِنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَيَّجَ لِي الْبُكْيَ  
 بِكَاهَا فَقَلْتُ الْفُضْلُ الْمَتَقَدَّمِ  
 ثم انظر إلى قول قيس بن معاذ :

وَلَوْلَمْ يَشُقْمِي الطَّاعِنُونَ لَسَأَقْنِي  
 حَمَامُ وَرُقْ فِي الدِّيَارِ وَفُوعُ



تَجَاوَبْنَ فَاسْتَبَكَيْنَ مَنْ كَانَ ذَا هَوًى نَوَاحٍ مَا تَجْرِي لَهْنَ دُمُوعٌ  
قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وإنما أكثر من الاستشهاد لهذا المعنى - على خلاف  
ما جرت به العادة - لأبين لك ما في كلام العلامة الصبان رحمه الله من السهو في هذا الموضوع  
فقد جعل الفاعل امرأة ، وفسر الخطباء بالبينة الخطب ، أى الكرب ، وجعل رجعت من الترجيع  
وهو أن يقال عند الصبية : إنا لله وإنا إليه راجعون ، وكل هذا بعزل عن الصواب ، ومما دعا  
إلى الإكثار من الاستشهاد الرغبة في أن تقع على أكثر ألفاظ البيت الشاهد في كلام العرب الوارد  
في هذا المعنى لتدرك أن تفسيره - الذى تبع في أكثره العيني - ليس بصواب . والعرب تذكر في  
أشعارها أن المحبين المفارقين يحتاجون لحنين النجائب ، ولنوح الحمام ، ولالتياح البروق ،  
فأعرف ذلك .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب بقوله  
ذكرت الآتى « فاقد » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، أى إذا رجعت فأتد  
خطباء - إلخ ، وفى فاقد ضمير مستتر تقديره هى فاعل « خطباء » نعت لفاقد مرفوع بالضمة  
الظاهرة « فرخين » مفعول به لفاقد منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، هذا هو الظاهر  
وستعرف ما فيه ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « رجعت » رجع : فعل  
ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى فاقد ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة  
« ذكرت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « سليمى » مفعول به  
لذكرت « فى الخليلط » جار ومجرور متعلق بمحذوف خال من سليمى « المزابل » صفة للخليط ،  
وصفة المجرور مجرورة .

الشاهد فيه : قوله « فاقد خطباء فرخين » حيث أعمل اسم الفاعل - وهو قوله « فاقد » -  
في مفعول به - وهو قوله « فرخين » - مع كون اسم الفاعل موصوفاً بقوله « خطباء » ومع  
كون هذا الوصف قد وقع فى الكلام قبل معمول اسم الفاعل ، وهذا ظاهر ، وقد تمسك  
بظاهر هذا البيت جماعة من النحاة منهم الكسائى فاستدلوا به على أن اسم الفاعل ينصب المفعول  
به ولو كان موصوفاً ، ولو كان الوصف قبل العمل .

واعلم أولاً أن فى هذه المسألة ثلاثة مذاهب : أولها ، إذا وصف اسم الفاعل فى كلام ما  
لا يجوز أن ينصب المفعول به مطلقاً ، نعى سواء أقدم المفعول على الوصف وعلى اسم الفاعل جميعاً  
أم قدم على الوصف وحده أم تأخر عنهما جميعاً ، وهذا مذهب جمهرة النحاة ، وعندهم أن ماورد  
عن كلام العرب مما يخالف ظاهره هذا رأى كبيت الشاهد الذى معنا فهو مؤول أو شاذ لا يقاس  
عليه ، فأما تأويله فبأن تجعل المنصوب على أنه مفعول به معمولاً لفعل محذوف يفسره اسم الفاعل ،

إذ « فرحين » نصبُ بفعلٍ مضمَرٍ يفسره فاقِد ، والتقدير : فقَدت فرخين ؛ لأن فاقِد ليس جارياً على فعله في التأنيث فلا يعمل ، إذ لا يقال : هذه امرأة مُرَضِعٌ ولَدَهَا ، لأنه بمعنى النسب ، قال في شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة ، لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ، ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً ( وَقَدْ يَكُونُ ) اسمُ الفاعل ( نَعَمْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ )

وتقدير الكلام على هذا الرأي في بيت الشاهد : إذا رجعت فاقِد خطباء فقَدت فرخين - إلخ - والمذهب الثاني : إذا وصف اسم الفاعل لا يجوز أن ينصب بعد الوصف المفعول به ، فأما قبل أن يتكلم بالوصف فيجوز سواء أقدمت المفعول به عن الوصف وحده أم قدمته عن الوصف واسم الفاعل الموصوف جيباً ، وأصحاب هذا الرأي يوافقون أصحاب الرأي الأول في تأويل بيت الشاهد أو الحكم بشذوذه لوقوع المفعول بعد الوصف ، فلو قلت « إذا فاقِد فرخين خطباء » جاز عند أصحاب الرأي الثاني دون أصحاب الرأي الأول ، وكذا لو قلت « هذا زيدا ضارب أي ضارب » جاز عند أصحاب الرأي الثاني دون أصحاب الرأي الأول ، وقد اختلف كلام العلماء في نسبة هذا القول : فنسبه ابن مالك إلى « بعض أصحابنا » ولم يعينه ، ونسبه قوم إلى البصريين والفراء . والمذهب الثالث : إذا وصف اسم الفاعل جاز أن ينصب المفعول به مطلقاً ، سواء أقدم الوصف على المفعول به أم تأخر عنه ، ويتمسك أصحاب هذا الرأي بظاهر البيت المستشهد به ، وينسب هذا الرأي إلى الكسائي وحده ، أوله ولبقية الكوفيين .

واعلم ثانياً أن أعدل هذه المذاهب هو مذهب التفصيل ، فيجوز أن ينصب اسم الفاعل الموصوف المفعول به ، إذا كانت الصفة متأخرة عن المفعول به ، وقد خرج جماعة من النحاة - منهم ابن هشام في المغنى - على هذا قول الله تعالى : ( ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلاً ) جعلوا « البيت الحرام » مفعولاً به لآمين وهو جمع آم الذي هو اسم فاعل فعله أم بمعنى قصد ، وقوله سبحانه « يبتغون فضلاً » جملة في محل نصب صفة لآمين .

واعلم ثالثاً أن ابن منظور نقل في اللسان عن ابن سيده في بيت الشاهد قوله « هكذا أنشده سيوبه بتقديم خطباء على فرخين مقويًا بذلك أن اسم الفاعل إذا وصف قرب من الاسم وفارق شبه الفعل » اه . وأبدر فأذكر لك أنني بحثت كتاب سيوبه من أوله إلى آخره فلم أجد فيه هذا البيت لا بتقديم خطباء ولا بتأخيره . ثم أقول : إنه يؤخذ من هذا الكلام أن الرواية المعروفة عند العلماء بتقديم فرخين على خطباء فيكون البيت حينئذ دليلاً على المذهب الذي اخترناه .

مع المنعوت الملقب به ، نحو « مُخْتَلِفُ أَلْوَانِهِ » أى صنف مختلف ألوانه ، وقوله :

٦٩٧ - \* كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا \*

٦٩٧ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ \*

وهذا البيت من قصيدة طويلة للأعشى ميمون ، وبعض الناس يعدها في المعلقات ، وأولها قوله :

وَدَّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرِّكْبَ مَرُّمَحَلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ

وقيل البيت المستشهد بصدوره قوله :

أَبْلِغْ زَيْدَ بَنِي شَيْبَانَ مَأْلَكَةً أَبَا ثُبَيْتٍ أَمَا تَنْفَكُ تَأْكِلُ

أَلَسْتَ مُنْتَهِيًّا عَنِ نَحْتِ أَثْلَتِنَا وَلَسْتَ ضَارًّاهَا مَا أَطَّتِ الْإِبِلُ

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا ... البيت ، وبعده :

تَغْرَى بِنَا رَهْطَ مَسْعُودٍ وَإِخْوَتِهِ عِنْدَ اللِّقَاءِ قَتْرُودِي ثُمَّ تَعْتَزِلُ

لَا أَعْرِفَنَّكَ إِنْ جَدْتُ عَدَاؤُنَا وَالتَّمْسِ النَّصْرُ مِنْكُمْ عَوْضٌ تَحْتَمَلُ

اللفظة : « أبلغ زيد بنى شيان - البيت » المألوفة : الرسالة ، وتأكل : تفسد وتسعى بالشر ،

وقيل : معناه تحتك من الغيظ ، وفي اللسان : « وتأكل الرجل واثكل : غضب وهاج وكاد يأكل

بعضه بعضاً » وقال أبو نصر : معناه تأكل لحومنا وتقتابنا ، وهو تفتعل من الأكل « ألت

منتهيا - البيت » أثلتنا : عزنا وأصلنا ومجدنا الرفيع ، ومنه قالوا : مجد مؤئل ، إذا كان له أصل

راسخ ، وقالوا : تأئل فلان مالا ، إذا اتخذ أصول أموال ، وأطت الإبل : حنت وأنت وأرذمت

« كناطح صخرة يوما - البيت » الوعل - بفتح فكسر ، وفيه لغة أخرى حكها الليث بضم الواو

وكسر العين - تيس الجبل ، وأكثر أهل اللغة على أن أثناء يقال لها : أروية ، وحكى في اللسان

أنه يقال للأثني : وعلة ، وجمع الوعل : أو عال ، ووعول ، ووعل - بضم فسكون « تغرى بنا

رهط مسعود - البيت » تغرى : أى تضرب بيننا وبينهم العداوة ، وكأنه قال : تلصق بيننا وبينهم

العداوة ، وتردى - بضم تاء المضارعة - أى تهلك ، وتعتزل : تصير في عزلة لا تشاركهم في نتائج

ما أثرته من حفاظهم « لا أعرفنك إن جدت - البيت » جدت عداوتنا : صارت جدًّا وقامت

قيامتها ، وعوض - بفتح العين وسكون الواو ، وآخره بالحركات الثلاث - معناه : الأبد ، وهو

ظرف للزمان المستقبل ، كما أن قط ظرف للزمان الماضي ، تقول : لا أفارقك عوض ، وتقول :

ما فارقتك قط ، ولا تستعمل أحدهما في مكان الآخر ، وقال الأعشى في مدحة المحلق :

أى كوعِلٍ ناطحٍ ، ومنه « ياطالما جبلا » ، أى يارْجُلًا طَالِعًا جَبَلًا .

﴿ تنبيه ﴾ : الاستفهام المقدّر أيضاً كالمفروض ، نحو : مُهَيَّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا أَمْ مُكْرِمُهُ ؟  
أى : أُمُهَيَّنٌ .

( وَإِنْ يَكُنْ ) اسم الفاعل ( صِلَةَ أَلْ فِى الْمَضِيِّ وَعَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى )

قال فى شرح الكافية : بلا خلاف ، وتبعه ولده ، لكنه حكى الخلاف فى التسهيل فقال :  
وليس نصبُ ما بعد المقرون بأل مخصوصاً بالمضى خلافاً للمازنى وَمَنْ واقفه ، ولا على التشبيه

رَضِيْعِي لِبَانٍ تَدَى أُمِّ تَحَاغَمًا بِأَسْحَمٍ دَاجٍ عَوْضٌ لَانَتَرَقُّ

وتحتمل : أى تذهب وتغلى قومك .

المعنى : يقول فى البيت المستشهد صدره : إنك تكلف نفسك مالا قبل لك به ، وتجشمها  
مالا تصل إليه ولا يعود ضرره إلا عليك ، وإنما مثلك فيما تصنع مثل وعل يضرب صخرة بقرنيه  
يظن أنه يقلقها فلا ينال منها ويتكسر قرنه أو يهين .

الإعراب : « كناطقح » الكاف حرف جر ، وناطقح : مجرور بالكاف ، وأصله صفة  
لموصوف محذوف ، أى كوعِل ناطح ، فلما حذف الموصوف أقام الصفة مقامه ، والجار والمجرور  
متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت كناطقح ، وفى ناطح ضمير مستتر تقديره  
هو ، وهو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمله فعله « صخرة » مفعول به لناطقح منصوب بالفتحة  
الظاهرة « يومًا » ظرف زمان منصوب بناطح « ليوهنا » اللام لام العليل ، يوهن : فعل مضارع  
منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ناطح  
وضمير الغائبة المتصل مفعول به ، وأن المصدرية والفعل المضارع فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ،  
والجار والمجرور متعلق بناطح « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يضرها »  
يضر : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ناطح ،  
وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به « وأوهى » الواو حرف عطف ، أوهى : فعل ماضٍ  
مبنى على فتح مقدر على الألف « قرنه » قرن : مفعول به لأوهى تقدم على فاعله منصوب بالفتحة  
الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفاعل المتأخر مضاف إليه « الوعل » فاعل  
بأوهى مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كناطقح صخرة » حيث أعمل اسم الفاعل الذى هو قوله ناطح فى المفعول به  
الذى هو قوله « صخرة » لتكون اسم الفاعل معتمداً على موصوف محذوف يرشد إليه السياق ،  
وأصل الكلام « كوعِل ناطح صخرة » على ما بيناه فى إعراب البيت .

بالمفعول به خلافا للأخفش ، ولا بفعل مضمّر خلافا للقوم ، على أن قوله « قد ارتضى » يشعر بذلك . والحاصل أربعة مذاهب ، المشهور أنه يعمل مطلقاً لوقوعه موقعاً يجب تأويله بالفعل .

\* \* \*

(فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ فِي كَثَرَةٍ عَنِ فَاعِلٍ بِدِيلٍ)

أى : كثيراً ما يحوّل اسمُ الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير (فَيَسْتَحِقُّ مَا)

كان (لَهُ مِنْ عَمَلٍ) قبل التحويل ، بالشروط المذكورة ، كقوله :

\* أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جَلَاهَا \* — ٦٩٨

٦٩٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلَيْسَ بِيَوْلَاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلًا \*

وهذا البيت من كلام القلاخ بن حزن بن جناب النقرى السعدى ، والقلاخ : بضم القاف وفتح اللام مخففة ، بزنة غراب ، وأصل اشتقاقه : قلع البعير ، أى هدر ، والقلاخ هو الذى يقول عن نفسه :

أَنَا الْقُلَاحُ بْنُ جَنَابِ بْنِ جَلَا أَخُو خَنَائِصِيرٍ أَقْوَدُ الْجَمَلَا

وقد نسب نفسه إلى جده كما ترى ، فقد علمت أنه القلاخ بن حزن بن جناب .

وقيل البيت المستشهد بصدوره قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَمَّتْكَ السَّمَاءُ فَإِنِّي بِأَرْفَعِ مَا حَوَّلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا  
وَأَذَى فُرُوعًا لِلسَّمَاءِ أَعَالِيَا وَأَمْنَعُهُ وَرَدًّا إِلَى الْخَوْضِ أُنْعَلَا

اللفظة : « أخا الحرب » أراد صاحبها الذى يلازمها ولا يفر منها ، وذلك كما يقولون : أخو العرب ، وأخو الإحسان ، ونحو ذلك « لباسا » صيغة المبالغة للابس الذى هو اسم الفاعل من لبس فلان ثوبه يلبسه - مثل علم يعلم - « جلاها » الجلال - بكسر الجيم - جمع جل - بضمها أو فتحها - وأصل الجل ما يوضع فوق الدابة لتصان به ، وفى أمثلة النحاة « الجل للفرس » وأراد الشاعر هنا بالجلال ما يلبسه المحارب من درع ونحوه ، وإلى فى قوله « إليها » بمعنى اللام « ولاج » صيغة المبالغة لوالج الذى هو اسم الفاعل من ولج يلج ولوجا بمعنى دخل يدخل دخولا « الخوالف » جمع خالفة ، والخالفة : العمود الذى يكون قدام البيت ، وقيل : الخالفة عمود من أعمدة الخباء ، وقيل : الخالفة زاوية البيت ، ومهما يكن فإنه أراد ههنا بالخالفة البيت كله من باب إطلاق اسم الجزء على الكل ، وكفى بذلك عن طهارته من الفجور وأنه لا يدخل على النساء ، أو كفى عن أنه لا يفر ولا يخفى « أعقلا » هو وصف من العقل - بفتح العين والقاف جميعا - وهو اصطيكاك الركبتين ، وقيل : التواء فى الرجل ، ويكون ذلك عند الفرع ، يريد أنه قوى النفس ثابت القدم عند الزلزل ووقت حدوث الدعر .

المعنى : يقول : إنك لا تراني إلا متصفا حومات الحروب ، كثير لبس الدروع لكثرة ما أخوض المعارك . ولست بفرار إذا استعرت نار الحرب ولا يعتريني الخوف من لقاء الأقران الإعراب : « أبا » حال من ضمير المتكلم الواقع في البيت الأول من الأبيات التي رويناها ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف و « الحرب » مضاف إليه « لباسا » حال ثانية من ضمير المتكلم الذي أشرنا إليه ، وفي لباس ضمير مستتر هو فاعله « إليها » جار ومجرور متعلق بلباس « جلالها » جلال : مفعول به للباس ، وهو مضاف وضمير الغائبة الذي يعود إلى الحرب مضاف إليه « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أخي الحرب الذي أراد به نفسه ، ولكنه التفت إلى الغيبة « بولاج » الباء حرف جر زائد ، وللاج : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وولاج مضاف و « الحوالمف » مضاف إليه « أعتلا » يجوز أن يكون حالا من اسم ليس ، ويجوز أن يكون خبرا ثانيا منصوبا بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتا لولاج أو معطوفا عليه بماطف مقدر فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، أو هو - على الأخيرين - منصوب بالفتحة الظاهرة لأنك تعلم أن تابع خبر ليس المجرور بالباء الزائدة يجوز نصبه كما في قوله :

\* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا بِالْحَدِيدِ \*

الشاهد فيه : قوله « لباسا جلالها » حيث أعمل صيغة المبالغة وهي قوله « لباسا » عمل اسم الفاعل ، ورفع بها الفاعل وهو الضمير المستتر ، ونصب بها المفعول به وهو قوله « جلالها » وقد استكملت هذه الصيغة شرط ذلك الإعمال ، فإنها معتمدة على صاحب حال من قبل أنها - على ما علمت - حال من ضمير المتكلم .

واعلم أولا أن في إعمال صيغ المبالغة الخمس عمل الفعل خلافا بين العلماء ، وأن لهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : يجوز في خمستها ، وهذا مذهب سيويه وأصحابه ، واستدلوا به بالسماع وبالقياس ، فأما السماع فهذه الشواهد التي حكها الشارح ونحوها ، وأما القياس فلأنها واقعة موقع اسم الفاعل الذي فعله على مثال فعل - بتشديد العين - ألا ترى أن صيغة فعل - بتضمين العين - تدل على التكثير والمبالغة نحو صدق وغلقت الأبواب ونحوهما .

والمذهب الثاني : لا يجوز إعمال واحدة من هذه الصيغ عمل الفعل ، وهذا مذهب جمهور الكوفيين ، وعندما أنه إذا ورد في كلام العرب ما ظاهره إعمال صيغة منها كما في بيت الشاهد

وحكى سيبويه : « أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ » وكقول بعض العرب : إِنَّهُ لِمِنْحَارٌ  
بَوَائِكَمَا ، حكاها أيضا سيبويه ، وكقوله :

٦٩٩ — \* ضَرُوبٌ يَنْصُلُ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا \* \*

فإنه مؤول ، وتأويله أن يقدر للاسم المنصوب فعل يعمل فيه ، فنحو « لباسا إليها جلالها » يقدر  
« لباسا إليها ألبس جلالها » ونحوه ، وعندهم أنه لا يجوز أن يتقدم المعمول على اسم المبالغة .  
وهذا مذهب ضعيف من وجوه : الأول أنه ورد الإعمال في جملة صالحة من الكلام العربي  
الموثوق بصحته ، والتأويل خلاف الأصل ، ولو جوزناه لارتفعت الثقة بدلالة النصوص العربية على  
وجوه الاستعمال ، والوجه الثاني أن مثال المبالغة كاسم الفاعل على ما بينا فالنبي يميز إعمال اسم  
الفاعل يميز إعمال مثال المبالغة ، والوجه الثالث أن بعض ما ورد من كلام العرب لا يتأتى فيه  
تقدير الفعل ، وذلك كقولهم « أما العسل فأنا شراب » ينصب العسل على أنه مفعول به لشراب ،  
ولو قدرنا فعلا للزم عليه الفصل بين « أما » والفاء بجملة هي الفعل المقدر وفاعله ، وقد علمنا  
أنه لا يجوز أن يفصل بين أما والفاء إلا بمفرد .

والمذهب الثالث : يجوز الإعمال في بعض الصيغ دون بعض ، ولهذا المذهب فروع ، فمنها أن  
بعض البصريين يميز إعمال فعال ومفعال وفعلول ، ويمنع إعمال فعيل وفعل - بكسر العين - ومنها  
أن أبا عمر الجرمي يميز إعمال أربع صيغ منها ، ويمنع إعمال فعيل . وسنتحدث إليك عن هذه  
الأقوال الفرعية مع الكلام على الشواهد الآتية إن شاء الله تعالى .

واعلم ثانيا أن هذه الصيغ إنما تبنى قياسا من مصدر الفعل الثلاثي المتعدي . وربما بنى فعال  
ومفعال وفعلول وفعل من مصدر أفعال ، فمثال فعال دراك فإن فعله أدرك ومثال مفعال معوان  
ومهوان فإن فعلهما أعان وأهان ، ومثال فعيل نذير فإن فعله أنذر ، ومثال فعلول زهوق فإن  
فعله أزهق لأن زهق لازم .

٦٩٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ \* \*

وهذا البيت من كلمة لأبي طالب بن عبد المطاب عم سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يرثي بها زوج أخته عاتكة بنت عبد المطاب ، أبا أمية بن العيرة بن عبد الله بن عمر  
ابن مخزوم وكان قد خرج في تجارة إلى الشام فمات بموضع يقال له سروسحيم ، ومطلع هذه  
القصيدة قوله :

أَلَا إِنَّ زَادَ الرَّكْبِ غَيْرُ مَدَا فَعِمْ بِسَرِّهِ سُوْحَيْمِ غَيْبَتُهُ الْمَقَابِرُ

وبعد البيت الستشهد بصدده قوله :

وَالْأَيُّ يَكُنْ لَحْمٌ غَرِيضٌ فَإِنَّهُ نُسَكْتُ عَلَى أَفْوَاهِهِنَّ الْغَرَائِرُ

اللفظة: «ضروب» صيغة مبالغة من الضرب، وأراد به ههنا العرقبة، وهي ضرب قوائم الناقة. وكان ذلك من عادتهم إذا أرادوا نحر النوق لثلاث زوايل مكانها ليتمكنوا من نحرها «بصل السيف» بفتح النون وسكون الصاد المهملة - شفرته، وقد يطلق النصل على السيف كله، وليس ذلك مراداً هنا لإضافة النصل إلى السيف وإضافة الشيء إلى ما أتحد به معنى مما لا يلجأ إليه إلا عند الاضطرار «سوق» جمع ساق «سمانها» السمان - بكسر السين - جمع سمنة «عدموا زادا» فقدوه ولم يجدهوه، وأراد إذا اشتدت بالناس المجاعة ونزل بهم الجذب، وإذا ضلوا طريقهم فلم تكن لهم وسيلة إلى الزاد، وخص ذلك الوقت لأنه وقت تضن فيه النفوس بالثافة القليل «عافر» يريد فإنك تذبح لهم، والعافر: الذابح، والعقير: الذبيح، وقيل: العقر قطع أحد قوائم البعير عند إرادة ذبحه، وهذا يتفق مع صدر البيت. قال ابن منظور: «كانوا إذا أرادوا نحر البعير عقروه أي قطعوا أحد قوائمه، ثم نحروه، يفعل ذلك به كيلا يشرد عند النحر، وعقر الناقة يعقرها ويعقرها - من بابي ضرب ونصر - عقرا، إذا فعل بها ذلك حتى تسقط فتجرها مستمكنا منها» اه. ومن استعمال العقر في النحر قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَدَارَى مَطِيَّتِي فَيَا مَجْبَأً مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ

فَظَلَّ الْعَدَارَى يَرْتَمِينَ بِلَحْمِهَا وَشَحْمِ كَهْدَابِ الدَّمْعَسِ الْمُفْتَلِ

المعنى: يصف أبا أمية بالكرم والجود في وقت العسرة الذي تضن فيه النفوس وتمسك الأيدي، وأنه لا يكتفي بالقليل من الجود، وإنما يبذل بأوسع معنى البذل.

الإعراب: «ضروب» هو خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: أنت ضروب «بصل» جار ومجرور متعلق بضرروب، ونصل مضاف و«السيف» مضاف إليه، وفي ضروب ضمير مستتر تقديره هو، وهو فاعله «سوق» مفعول به لضروب منصوب بالفتحة الظاهرة، وسوق مضاف وسمان من «سمانها» مضاف إليه، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «عدموا» فعل وفاعل «زادا» مفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها «فإنك» الفاء واقعة في جواب إذا، إن: حرف توكيد ونصب، وضمير المخاطب اسم إن مبني على الفتح في محل نصب «عافر» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا لأنها أداة شرط غير جازمة الشاهد في: قوله «ضروب سوق سمانها» حيث أعمل صيغة المبالغة التي على زنة فعمل - وهي قوله «ضروب» - عمل اسم الفاعل المتعدى فعله، فرفع بها فاعلا وهو الضمير المستتر،



وكقوله :

٧٠٠ — عَشِيَّةٌ سَعْدَى لَوْ تَرَأَتْ لِرَاهِبٍ      بِدُومَةٍ تَجْرُ دُونَهُ وَحَجِيحٍ  
 قَلَى دِينَهُ وَاهْتَاَجَ لِلشُّوقِ إِنَّهَا      عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

ونصب بها المفعول به - وهو قوله « سوق سائها » - وهذه الصيغة معتمدة على ما يصحح عملها ،  
 ألا ترى أنها خبر عن مبتدأ محذوف ، وإعمال هذه الصيغة مذهب سيويه وجمهور البصريين على  
 ما قدمناه وذكره الشارح .

٧٠٠ - هذان بيتان من الطويل ، وقد صحح ابن هشام اللخمي أن قائلهما هو عبيد

ابن حمير النيمري المعروف بالراعي ، وقد أنشد سيويه ثانيهما (٥٧/١) ونسب في صلب الكتاب  
 إلى أبي ذؤيب الهذلي ، وكذلك نسبة الأعمى الشنتمري ، وهما غير موجودين في ديوان أبي ذؤيب .  
 اللفظة : « سعدى » بضم السين وسكون العين - اسم امرأة « تراءت » ظهرت وبدت  
 « لراهب » الراهب : العابد من عباد النصارى ، ومن عاداتهم أن ينقطع أحدهم في صومعة يتخلى  
 للعبادة ، ويحرم على نفسه لتأذد الدنيا ومنها النساء « دومة » بضم الدال أو فتحها على ما قاله ابن  
 الأثير - موضع على سبع مراحل من دمشق وعلى ثلاث عشرة مرحلة من المدينة ، وهى التى  
 تسمى دومة الجندل « تجر » بفتح التاء وسكون الجيم - اسم جمع واحده تاجر ، ونظيره صاحب  
 وصحب ، وراكب وركب ، وشارب وشرب ، وقالوا سفر والواحد المستعمل مسافر ، ويقال :  
 هذه كلها جموع ، والتاجر : الذى يبيع السلع ويشترىها « حجيج » جمع حاج ، أو اسم جمع له « قلى »  
 كره وأبغض ، ويقال : قلى فلان الشيء يقلبه ، وقلاه يقلوه « اهتاج » ناره ، وتقول : هاج واهتاج ،  
 وهاجه واهتاجه ، بالزوم أو التعدى فى الصيغتين « الشوق » هو نزاع النفس صاحبها نحو ما تميل  
 إليه وترغب فيه « إخوان العزاء » هو أوجل الصبر ، وإخوانه : أصحابه للتصفون به  
 « هيج » صيغة مبالغة فعلها هاجه إلى الشيء ، بمعنى أثاره إليه وأزعجه نحوه وبغته على فعله .

المعنى : وصف امرأة اسمها سعدى بالحسن واختلاب ألباب الرجال ، فيقول : لو أن سعدى  
 ظهرت لراهب قد انقطع للعبادة وأخلص نفسه لدينه ولم يبق له أرب فى لتأذد هذه الحياة  
 وشهواتها ، ومن حوله قريباً منه التجار والحجاج ، لأبغض ما هو فيه من العبادة وما جرت عليه  
 عاداته من تبطل ، وثارَت نفسه إليها غير مكترث بمن حوله ، ثم علل ذلك بأن سعدى من جمال  
 الطلعة وحسن النظر بحيث تثير لواعج أشد الناس صبراً .

الإعراب : « عشية » ظرف زمان منصوب بعامل واقع فى الكلام السابق على البيتين  
 المستشهد بهما « سعدى » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لو »  
 شرطية تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره « تراءت » فعل ماض ، والتاء دالة على تأنيث فاعله ،  
 والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى سعدى ، والجملة شرط لو لاجل لها

... ..

« لراهب » جار ومجرور متعلق بترאת « بدومة » جار ومجرور متعلق بترאת أو بمحذوف صفة لراهب « تجر » مبتدأ « دونه » دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وضمير الغائب العائد إلى راهب مضاف إليه « وحجيج » الواو حرف عطف ، حجيج : معطوف على تجر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لراهب « قلى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى راهب « دينه » دين : مفعول به لقلى ، وضمير الغائب العائد إلى راهب مضاف إليه ، والجملة لا محل لها جواب لو ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو سعدى ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة عشية إليها « واحتاج » الواو حرف عطف ، احتاج : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى راهب ، والجملة معطوفة بالواو على جملة جواب لو « للشوق » جار ومجرور متعلق باحتاج «إنها» إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير النائية العائد إلى سعدى اسم إن « على الشوق » جار ومجرور متعلق بهيوج الآتى « إخوان » مفعول به لهيوج الآتى تقدم عليه ، وهو مضاف و « العزاء » مضاف إليه « هيوج » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « على الشوق لإخوان العزاء هيوج » وفي هذه العبارة دلالة على ثلاثة أمور من قواعد هذا الباب : الأول : أنه يجوز إعمال صيغة المبالغة التي على زنة فاعول عمل الفعل كاسم الفاعل ، وقد اتفق على تجويز ذلك سيويه وجهوز البصريين ، وخالف جمهور الكوفيين في ذلك على ما بيناه في شرح الشاهد ( رقم ٦٩٨ ) السابق . والثاني : أنه يجوز أن يتقدم معمول صيغة المبالغة عليها إذا كان جاراً ومجروراً أو ظرفاً . الثالث : أنه يجوز أن يتقدم معمول صيغة المبالغة عليها ولو كان مفعولاً صريحاً ، وكلام سيويه ( ٥٦ / ١ ) والرضى ( ١٨٨ / ٢ ) صريح في تجويز ذلك ، وخالف في هذه المسألة الكوفيون والقراء . وبيان ذلك أن قوله « هيوج » صيغة مبالغة ، وقوله « على الشوق » معمول لها وهو جار ومجرور ، وقوله « إخوان العزاء » معمول آخر لها وهو مفعول صريح ، وقد تقدم المعمولان على صيغة المبالغة كما تبين من إعراب البيت ، فدل على جميع ما ذكرناه . ومثل هذا البيت في إعمال صيغة فاعول في المفعول الصريح قول ذى الرمة غيلان بن عقبة ، وهو من شواهد سيويه :

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسُهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرْمَى فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّبِيعِ يَنْهَضُ

قال الأعمى «الشاهد في نصب النفس بهجوم ؛ لأنه تكبير هاجم وهاجم يعمل عمل بهجم ، جرى تكثيره مجراه» هـ . ومثل بيت الشاهد - في تقديم معمول صيغة فاعول عليها وهو مفعول صريح - قول الآخر :

بَكَتْ أَخَا لَأَوَاءَ يُحْمَدُ يَوْمَهُ كَرِيمٌ رُدُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرْوبُ

... ..

الشاهد في قوله «رءوس الدارعين ضروب» حيث نصب الرءوس بضررب مع تقدم المفعول ، وفي هذا البيت دليل على أن صيغة المبالغة تعمل النصب ولو كانت ماضية غير مقرونة بأل ، فإن قائل هذا البيت يرثى به ميتاً .

واعلم ههنا أن أكثر صيغ المبالغة عملا هي صيغة فعال ، وقد ورد إعمالها ثرا ونظما ؛ فأما النثر فنه قولهم : « أما العسل فأنا شراب » ومن الشعر البيت الذي تقدم (رقم ٦٩٨) وقول رؤية بن العجاج وهو من شواهد سيويه (٥٨/١) :

\* برأس دماغ رءوس العز \*  
\* برأس دماغ رءوس العز \*

وقول شاعر الحماسة :

فياً لرزام رشحوا بي مهذما على الحرب خواصاً إليها الكتابايا

الاستشهاد منه بقوله « خواصاً إليها الكتابايا » فإن خواصاً تكثير خاض الذي هو اسم فاعل فعله خاض ، وقد نصب به الكتابايا . ويلى هذه الصيغة في الكثرة صيغة فقول ، ومن شواهد بيت أبي طالب المتقدم ذكره (رقم ٦٩٩) والبيت الذي نحن بصدد الكلام عليه ، والشواهد التي ذكرناها قريبا . ويلى ذلك صيغة مفعال ، وقد ورد عملها في النثر والنظم ؛ فمن النثر قولهم « إنه لمنحار بوائكها » ومن الشعر قول الكميث وهو من شواهد سيويه (٥٩/١) :

شُمُّ مهاوين أبدان الجزور محمًا ميص العشييات لا خور ولا قوم

الشاهد في قوله « مهاوين أبدان الجزور » حيث نصب أبدان الجزور بمهاوين ، لأنه جمع مهوان تكثير مهين الذي هو اسم فاعل من مصدر أهان ، فعمل الجمع عمل واحد . ويلى هذه الصيغة صيغة فاعيل ، وقد ورد إعمالها في النثر وفي الشعر جميعا ، أما النثر فنه قولهم « إن الله مبيع دعاء من دعاء » ومن الشعر البيت الآتى عقب هذا وما نذكره معه من الشواهد ، ثم صيغة فعل ولم يرد إعمالها إلا في الشعر كالشواهد (٧٠٢ — ٧٠٤) ولهذا أنكر أبو عمر الجرمي إعمالها .

واعلم أيضا أن ابن طلحة قد ذهب إلى أن هذه الصيغ تتفاوت في المبالغة : ففعل لمن كثر منه الفعل ، وفعل لمن صار الفعل له كالصناعة ، ومفعال لمن صار الفعل له كالألة ، وفعل لمن صار الفعل له كالطبيعة والسجية ، وفعل لمن صار الفعل له عادة . وقد قال أبو حيان في صدد ما ذكرناه عن ابن طلحة : « ولم يتعرض لذلك المتقدمون » اه .

( فِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَقَعِلٍ )

كقوله :

٧٠١ - فَنَاتَانِ أَمَا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلَالًا وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الْبَدْرًا

٧٠١ - هذا بيت من الطويل ، ويذكر شارحو الشواهد أن قائله عبد الله بن قيس الرقيات ، وروون بعده بيتا آخر وهو قوله :

فَنَاتَانِ بِالنَّجْمِ السَّعِيدِ وَجِدْتُمَا وَلَمْ تَلْقِيَا يَوْمًا هَوَانًا وَلَا نَزْرًا  
وقد وجدت هذين البيتين في شعر عبد الله بن قيس الرقيات ولكن بروى آخر ، ونحن نذكرهما لك مع بيت قبلهما وبيت بعدهما لتبين لك حالهما :لَقَدْ فَتَنْتَ رِيًّا وَسَلَامَةً النَّسَا فَلَ تَتْرُكَ لِقَسَّ عَقْلًا وَلَا نَفْسًا  
فَنَاتَانِ أَمَا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلَالًا وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الشَّمْسَا  
فَنَاتَانِ فِي سَعْدِ السُّعُودِ وَلِدْتُمَا وَلَمْ تَلْقِيَا يَوْمًا هَوَانًا وَلَا نَحْسَا  
تُكِنَانِ أَبْشَارًا رِقَاقًا وَأَوْجُهًا عِتَاقًا وَأَطْرَافَنَا مُخَضَّبَةً مُلْسَااللفظ : « فَنَاتَانِ » تشبيه فتاة ، وهي الجارية الحدة السن ، والغلام فتى - كوزن رحي -  
وتصغر الفتاة على فتية ، ويصغر الفتى على فتى ، وتجمع الفتاة على فتيات ، ويجمع الفتى على فتيان  
- ومنهم من يقول فتوان - وأصل ذلك كله من فناء السن ، وهو الشباب ، يقال : قد فتي يفتى -  
مثل رضى رضى - فتى فهو فتى السن بين الفناء - بالفتح والمد - وقال الربيع بن ضبع الفزارى  
إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائِتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَادَةُ وَأُفْتَتَاهُ

« هلالا » الهلال : اسم للقمر في ليلتين من أول الشهر أو ثلاث ليال ، سموه بذلك لأن الناس يهلون عند رؤيته ، أى يرفعون أصواتهم بالدعاء « البدر » هو القمر ليلة تمه وكاله .

الإعراب : « فَنَاتَانِ » هو خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هما فَنَاتَانِ « أما » حرف شرط وتفصيل « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوف ، وهذا الموصوف المحذوف مبتدأ ، والتقدير : أما واحدة كائنة منهما « فشبيهة » الفاء زائدة وجوبا في خبر المبتدأ ، شبيهة : خبر ذلك المبتدأ المحذوف ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله « هلالا » مفعول به لشبيهة « وأخرى » الواو حرف عطف ، أخرى : مبتدأ ، وأصله صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ - وتقدير الكلام : وواحدة أخرى - فلما حذف الموصوف أقم الصفة مقامه كما في قوله تعالى : ( أن تعمل سابقات ) أى دروعا سابقات « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة

لأخرى أو لموصوفه المحذوف « تشبه » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأخرى منهما « البdra » أو « الشمسa » مفعول به لتشبه منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة المبتدأ المحذوف وخبره ، والجملتان المتعاطفتان في محل رفع صفة لقوله فتان أول البيت .

الشاهر في : قوله « فشيبة هلالا » حيث أعمل صيغة المبالغة التي على زنة فعيل - وهي قوله « شيبة » - عمل اسم الفاعل الذي هو أصلها ، فرفع بها فاعلا هو الضمير المستتر ، ونصب بها مفعولا وهو قوله « هلالا » وذلك لاستيفاء شرط الإعمال الذي هو الاعتماد ؛ فقد عرفت أن « شيبة » خبر لمبتدأ محذوف .

وهذا البيت يرد به على طائفتين من العلماء : الطائفة الأولى عامة علماء الكوفة الذين أنكروا إعمال جميع صيغ المبالغة ، والطائفة الثانية الكثيرون من علماء البصرة الذين أجازوا إعمال فعال وفعول ومفعال وأنكروا إعمال فعيل وفعل لقتهما .

ومثل هذا البيت في الاستدلال قول ساعدة بن جؤية الهذلي :

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمَلٌ      بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَمَّ

استشهد سيويه بهذا البيت على جواز إعمال فعيل ، ووجهه أن الشاعر نصب « موهنا » بكليل لأن كايلا مبالغة لمكمل الذي هو اسم الفاعل من أكل بمعنى أعيأ وأتعب . والموهن : القطعة من الليل ، ويقال : هو نصف الليل وما قاربه . وقد اعتبر سيويه « موهنا » مفعولا به ناصبه كليل ، قال الأعمش : « وقد رد هذا التأويل على سيويه ، وجعل الراد نصب موهن على الظرف ، والمعنى عنده أن البرق ضعيف المهبوب كليل في نفسه ، وهذا الرد غير صحيح ؛ إذ لو كان كايلا لم يقل عمل - وهو الكثير العمل - ولا وصفه بقوله : وبات الليل لم يَمْ ، والمعنى على مذهب سيويه أنه وصف حماراً وأتانا نظرت إلى برق مستطير دال على الغيث يكل الموهن بروقه وتوالى لمعانه ، كما يقال : أتعبت ليلك ، أى سرت فيه سيراً حثيثاً متعباً متواليا . . . وفعل في معنى مفعول موجود كثيراً ، يقال بصير في معنى مبصر ، وعذاب أليم بمعنى مؤلم ، وداع سميع بمعنى مسمع كما قال عمرو بن معد يكرب :

أَمِنْ رَيْحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ ، [يُورِقُنِي وَأُصْحَابِي هُجُوعٌ]

أى المسمع ، وكذلك كليل بمعنى مكل ، وإذا كان بمعناه عمل عمله ؛ لأنه غير منه للتكثير اه كلامه . وقال ابن هشام في الباب الثالث من معنى اللبيب : « وقد رد على سيويه في استدلاله على إعمال فعيل بقوله :

\* حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمَلٌ \*

وكقوله :

\* أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عَرَضِي \* ٧٠٢ -

وجه الرد أن موهنا ظرف زمان ، والظرف يعمل فيه روائح الفعل ، بخلاف المفعول به فإنه لا يكتفى برائحة الفعل ، ألا ترى أن الظرف يعمل فيه الفعل المتعدى واللازم والوصف المتعدى واللازم ، والحرف والاسم الجامد إذا أثنى المفعول ، والمفعول به لا ينصبه إلا الفعل أو الوصف المتعديان ؟ فما لم يكن قوله موهنا مفعولا به لا يتم الاستدلال على إعمال كليل ، ويوضح كون اللوهن ليس مفعولا به أن كليلا من كل ، وهذا الفعل لا يتعدى إلى المفعول به ، واعتذر عن سيويه بأننا لا نسلم أن كليلا من كل ، وإنما هو من أكل بمعنى أتعب ، فيكون متعديا ، وكأن البرق يكمل الوقت بدوامه فيه ، كما يقال : أتعبت يومك . وثمة جواب آخر ، وحاصله أن سيويه قد استشهد بهذا البيت على أن فاعلا يحول إلى فيعل للبالغة ، ولم يستدل به على الإعمال ، وهذا أقرب ؛ فإن في الجواب الأول حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة « اه كلامه بتصرف كثير للايضاح ، وقال العليمي بعد أن نقل ملخص كلام ابن هشام : « ولا يخفى ما في قوله فان في الأول إلح لأن البلقاء أطبقوا على أن المجاز خير من الحقيقة » اه بحروفه .

٧٠٢ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ \*

وهذا البيت من كلام زيد الخيل النهائي الطائي ، وهو الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، يروى أنه وفد على الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، فلما بصر به النبي رفع صوته بالشهادتين ، ثم قال له : كل رجل وصف لي وجدته دون الصفة إلا أنت فانك فوق ما وصفت . وروون قبل البيت المستشهد بصدده :

أَلَمْ أَخْبِرْكُمْ كَمَا خَبَرْتُ أَتَانِي أَبُو الْكِسَاحِ جَدًّا بِهِ الْوَعِيدُ

اللفظ : « أتاني » أراد بلغني « مزقون » بفتح الميم وكسر الزاي - جمع مزق ، وهو صيغة البالغة لمازق الذي هو اسم الفاعل من المزق - بفتح الميم وسكون الزاي - وأصل المزق شق الثوب ونحوه ، تقول : مزقه يمزقه مزقا مثل ضربه يضربه ضربا - فأمزق ومزقه مزيقا فتمزق ، إذاشقه وخرقه . ثم استعملوه في مزق العرض على المجاز « عرضي » العرض - بكسر العين وسكون الراء - كل ما يجب على الرجل أن يصونه ويحامي عنه من نسب وحسب ، وهو محل التمسك والمدح من الإنسان « جحاش » بكسر الجيم بعدها حاء مهملة وآخره شين معجمة - جمع جحش ، وهو الصغير من الحمير « الكرملين » مثني كرمل - بكسر الكاف والميم جميعا بينهما راء مهملة

ساكنة ، وزنته زبرج - اسم ماء في جبلي طيء ، قال المجد : « كرمل كزبرج ماء بجبلي طيء ، وحسن بإساحل بحر الشام ، وبلدة بفلسطين » اه ، والأول هو المقصود هنا فان زبداً طائى كما قلنا ، وثناه لأنه عنى جانبه فسمى كل جانب كرملا « فديد » القديد : الصوت الشديد ، وهو أحد مصدرى فديفد فدا - كضرب يضرب ضرباً - وفديداً ، قال الراجز :

أُنِيْتُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهْمُ فَدِيدُ

المعنى : يقول عن قوم توعدهو بالشر : بلغنى أنهم يثلبوننى وينالون منى ، ويقطعون عرضى شتاً وسباباً ، ثم أخبر عنهم أنهم عنده بمنزلة حمير موضع بعينه سماه الكرملين وأن حديثهم عنه يشبه ما تحدثه هذه الجر من الصباح والجلبة عند ورود الماء .

الاعراب : « أتانى » أتى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير جماعة الغائبين اسمه « مزقون » خبر أن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « عرضى » مفعول به لقوله مزقون ، وياء التكلم مضاف إليه ، وأن المؤكدة المفتوحة الهمزة مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل أتى « ججاش » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم ججاش ، وهو مضاف و« الكرملين » مضاف إليه « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال من ججاش الكرملين .

الشاهر فى : قوله « مزقون عرضى » حيث نصب المفعول به - وهو قوله « عرضى » - بقوله « مزقون » الذى هو جمع مزق وهو صيغة مبالغة ، وهذا يدل على ثلاثة أشياء : الأول أن صيغة المبالغة تنصب المفعول به الصريح كما ينصبه الفعل المتعدى واسم الفاعل منه خلافاً لجمهرة الكوفيين ، والثانى أن فعلاً - بفتح فكسر - من أمثلة المبالغة التى تعمل هذا العمل خلافاً لجماعة من البصريين ولأبى عمر الجرمى ، والثالث أن تثنية هذه الصيغ وجمعها يعملان عمل المفرد منها كما أن تثنية اسم الفاعل وجمعه بمنزلة مفرده ، وهذا صريح كلام سيويوه ، قال : « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا فى الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل ؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة ؛ فمما هو الأصل الذى عليه أكثر هذا المعنى فقول ومفعال وفعل وفعل ، وقد جاء فعيل كرحم وعليم وقدير وسميع وبصير ، يجوز فيهن ما جاز فى فاعل من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار » اه كلامه ، وسنحدثك نقلاً عن الأعمى عن خلف سيويوه فى إعمال فعل وعن حجتهم فى ذلك وحجة سيويوه عليهم ، وذلك كله فى شرح الشاهدين ( ٧٠٣ و ٧٠٤ ) الآتين إن شاء الله .

وقوله :

## ٧٠٣ - حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ مَالَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

٧٠٣ - هذا بيت من الكامل ، وهو من شواهد سيويه ( ١ / ٥٨ ) ولم ينسب في صلب الكتاب ، ولا نسبه الأعم الشنتمري في شرح شواهد ، وأنشده عن سيويه ابن منظور في اللسان ( ح ذر ) . وقد حكى عن أبي عثمان المازني أنه قال : « زعم أبو يحيى أبان بن عبد الحميد اللاحق أن سيويه سأله : هل تعدى العرب فعلاً ؟ قال : فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب فاستشهد به وأثبتته في كتابه » اهـ . وأبان اللاحق هو أبو يحيى أبان بن عبد الحميد بن لاحق مولى بني رقاش ، وهو شاعر البرامكة وزراء أمير المؤمنين هرون الرشيد العباسي ، ولهم صنف كتاب كلية ودمنة فجمله شعراً ليسهل عليهم حفظه ، وله ترجمة في الأغاني وفي أوراق الصولي ، ، وستحدث عن دينه وخلقه حين التعرض لبيان الاستشهاد بهذا البيت .

اللفظ : « حذر » بفتح الحاء المهملة وكسر الدال المعجمة - صيغة مبالغة لحاذر الذي هو اسم الفاعل من الحذر ، تقول : حذرت الأمر أحذره - مثل علمته أعلمه - حذرا - بفتح الحاء والدال - واحذرت به ، فأنا حاذر وحذر وحاذورة ، إذا كنت متيقظاً شديد الفزع متحرزاً متأهباً معداً للخلاص منه « لا تضير » لا تضر ولا تخشى منها « منجيه » المنجي : اسم فاعل فعله أنجي ، وتقول : أنجيت فلانا مما كاد يقع فيه ، إذا خلصته منه « الأقدار » جمع قدر - بفتح القاف والدال جميعاً - وهو قضاء الله تعالى .

المعنى : يصف ابن آدم بأنه يجهل ما يجب عليه ، وأنه يسير في هذه الحياة على غير ما توجبه الحكمة ؛ فهو يحذر الأمور الهينة التي لا يأتيه منها ضرر ، ويتحرز من الوقوع فيها ، ولكنه يستنم إلى ما إن وقع به لم يستطع الفكاك عنه ولا الخلاص منه .

الإعراب : « حذر » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو حذر ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله « أمورا » مفعوله به لحذر منصوب بالفتحة الظاهرة « لا » حرف نفي مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « تضير » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أمور ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لأمر « وآمن » الواو حرف عطف ، آمن : معطوف على حذر ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « ما » اسم موصول مفعول به لآمن « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « منجيه » خبر ليس منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « من الأقدار » جار ومجرور متعلق بمنج ، والجملة من ليس واسمه وخبره لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويجوز أن تكون « ما » نكرة بمعنى شيء وتكون جملة ليس واسمها وخبرها في محل نصب صفة .



الشاهد فيه : قوله « حذر أمورا » حيث أعمل صيغة المبالغة التي على زنة فعل - بفتح الفاء وكسر العين - عمل اسم الفاعل المتعدى ؛ فرفع بها فاعلا وهو الضمير المستتر ، ونصب بها مفعولا وهو قوله « أمورا » .

والقول بجواز إعمال هذه الصيغة هو قول سيويوه ومن واقفه ، وهو الذي احتج له وأثبتته بالشواهد من كلام العرب ، وخالفه في ذلك جماعة من البصريين . ومن مخالفه في تجويز إعمال هذه الصيغة أبو عمر الجرمي ؛ فأما حجة سيويوه على تجويز إعمال هذه الصيغة فهي حجة على تجويز إعمال غيرها من صيغ المبالغة ، وتلخيصها أنه قد ورد في كلام العرب مقدار صالح للاحتجاج به من الشواهد على إعمال كل واحدة من هذه الصيغ فكانت هذه الشواهد باعثا على القول بموجبها لأن التأويل خلاف الأصل ، وأيضاً فإن هذه الصيغ كلها تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل من المعنى إلا أن فيها - مع ذلك - الدلالة على المبالغة ، فلما أشبهت اسم الفاعل في الدلالة على المعنى عملت عمله . وأما حجة المخالفين : فأما من خالفه في الصيغ كلها فيحتج بأنها تخالف اسم الفاعل في الصيغة والوزن فلما خالفته في ذلك امتنع عملها ، وأما من يخالفه في فعل وفعل وحدهما - وهؤلاء المخالفون من البصريين - فيزعمون عدم ثبوت الشواهد ، وأن الأصل في بناء فعل وفعل أنهما لما لا يتعدى نحو فرح وأشر وبطر ونحو كريم وبخيل وشريف ، فلا ينبغي إعمال ما يأتي عليهما .

قال الأعمى في بيت الشاهد : « الشاهد في نصب أمورا بحذر ، لأنه تكثير حاذر وحاذر يعمل عمل فعله المضارع ، فجرى حذر عند سيويوه مجراه في العمل ؛ لأنه عنده مغير من بنائه للتكثير كما كان ضروب وضراب وغيرهما من الأمثلة . وقد خولف سيويوه في تعدى فعل وفعل لأنهما بناءان لما لا يتعدى كبطر وأشر وكريم ولثيم ، وسيويوه رحمه الله لا يراعى موافقته بناء ما لا يتعدى إذا كان منقولا من فاعل المتعدى للتكثير ، وهو القياس ، مع إثباته بالشاهد ، وإن كان قد رد عليه استشهاده بالبيت ، وجعل مصنوعا ، ونسب إلى أبي الحسن الأخفش ، وزعم الراد عنه أنه قال : سألت سيويوه عن تعدى فعل ، فوضعت له حذر أمورا ، وإن كان هذا صحيحاً فلا يضر ذلك سيويوه لأن القياس يعضده » اهـ .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وقد دعا الخلاف في هذه المسألة بعض مخالفي سيويوه إلى أن يطعن فيه وفي كتابه بما زعموه مطعنا من قصة أبان اللاحق التي أسمعك روايتها في صدر الكلام على هذا الشاهد ، والرد على هذا الكلام من عدة وجوه :

الوجه الأول : أن سيويوه رحمه الله قد صرح في كتابه بأن إعمال فعل أقل من القليل ؛

أنشده سيبويه ، والقَدْحُ فيه من وضع الحاسدين . وبما استدلَّ به سيبويه أيضا على  
إعمال فعلٍ قولُ لبيد :

٧٠٤ - أَوْ مَسَجَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمَّحٌ بِسْرَانِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُّومٌ

فقال ( ٥٧ / ١ ) : « وقد جاء في فعل وليس ككثرة ذلك » وقال بعد ذلك بسطر واحد « وفعل أقل من فيعل بكثير » فإذا كان إعمال فعل قليلا وأقل من القليل بكثير فما يضره ألا يحفظ له شاهداً وأن يسأل عنه بعض أهل العلم ، فإذا استدل له المسؤل صدقه ؟

الوجه الثاني : أن سيبويه لم يستدل ببيت أبان اللاحق وحده ، وإنما استدل قبله بيت لبيد ( وهو الشاهد رقم ٧٠٤ الآتي ) فليس يضره أن يضع في جوار بيت قد حفظه ورواه عن تصح روايته وتقع الثقة به بيتا آخر يرويه عن لا ثقة فيه ، بل لا يضره أن يضع في كتابه هذا البيت المصنوع وهو يعلم أنه مصنوع ما دام قد أثبت المسألة من قبل ذلك بيت أو أبيات صحيحة النسبة إلى أهلها . وقد أثبت أصحابه هذه المسألة بأبيات أخرى غير بيت لبيد الذي ثبت عند سيبويه ، ومن هذه الشواهد بيت زيد الحيل السابق قبل هذا .

الوجه الثالث : أن هذه القصة على مارواها الأشعريون على سيبويه تدل على أن أبان اللاحق كاذب قطعاً بشهادة العقل ، فإما أن يكون كذبه في نسبة البيت إلى العرب وإلقائه إلى سيبويه على أنه من كلام المحتج بشعرهم ، وإما أن يكون فيما زعمه بعد ذلك من أنه اخترع هذا البيت وألقاه إلى سيبويه ، ولا معدى لإنسان عن الجزم بكذبه في إحدى هاتين ، ورجل يثبت عليه الكذب على وجه الجزم لا يجوز أن يجعل كلامه سبباً للطعن في إمام جليل كسيبويه .

الوجه الرابع : أن المعروف من دين أبان ومن خلقه وقدمه في العلماء لا يبيح لعالم يتوخى وجه الحقيقة أن يأخذ بكلامه ، فقد روى أبو الفرج الإصهاني في أغانيه قال : جاس أبان ليلة في قوم ، فلب أباً عبيدة فقال : يقدح في الأنساب ولا نسب له ! فبلغ ذلك أباً عبيدة فقال في مجامع : لقد أغفل السلطان كل شيء حين أغفل أخذ الجزية من أبان اللاحق وهو وأهله يهود ، وهذه منازلهم فيها أسفار التوراة ، وليس فيها مصحف ، وأوضح الدلالة على يهوديتهم أن أكثرهم يدعى حفظ التوراة ولا يحفظ من القرآن ما يصلى به ، فبلغ ذلك القول أبان ، فقال :

لَا نَنْمَنُّ عَنْ صَدِيقٍ حَدِيثًا وَأَسْتَعِذُّ مِنْ تَسْرُّرِ النَّامِ  
وَإِخْفِصِ الصَّوْتِ إِنْ نَطَقْتَ بِلَيْلٍ وَالتَفَتِ بِالنَّهَارِ قَبْلَ الْكَلَامِ

٧٠٤ - هذا بيت من الكامل ، وهو من شواهد سيبويه ( ٥٧ / ١ ) وهو من كلمة لبيد ابن ربيعة العامري وقد ذكرنا أبياتا من بينها بيت الشاهد ، في باب إعمال المصدر مع الشاهد ( رقم ٦٩٠ ) فارجع إليها هناك .

اللفظة : « مسحل » بكسر الميم وسكون السين وفتح الحاء ، وزنة منبر - هو الحمار الوحشي « شنج » بفتح الشين وكسر النون - أصل معناه النقبض ، وهو الموجود في كتب اللغة ، ولكن العلماء فسروه بالملازم ، انظر إلى قول الأعمى الشنتمري في شرح شواهد سيبويه : « الشاهد في نصب عضادة بشنج ؛ لأنه تكثير شانج ، وشانج في معنى ملازم ، وفعله شنجته كزمته على ما حكاه البصريون ، وذلك غير مشهور في اللغة » اه كلامه «عضادة» بكسر أوله بوزن رسالة - هي الجنب والناحية «سمحج» بفتح السين والحاء المهملتين بزنة جعفر - هي أتان الوحش الطويلة الممتدة على وجه الأرض « بسرته » السراة - بفتح السين بزنة سحاب - أعلى الظهر « ندب » ظاهر صنيع القاموس أنه بفتح النون وسكون الدال ، وكذلك ضبطه العلامة الصبان ، ولكن صاحب اللسان قد ضبطه بفتح النون والدال جميعاً ، والندب : اسم جنس جمعى واحده ندبة ، ونظيره شجرة وشجر وبقرة وبقر ، وقال الفرزدق :

وَمُكَبِّلٍ تَرَكَ الْخَلِيدُ بِسَاقِهِ نَدَبًا مِنَ الرَّسَمَانِ فِي الْأَحْجَالِ

واستعاره بعض الشعراء للعرض فقال :

نَبَّتُ قَائِمَةً قِيَمَاتٍ تَنَاشِدُهَا قَوْمٌ سَأَتُرْكَ فِي أَعْرَاضِهِمْ نَدَبًا

وكتب مصحح نسخة اللسان على هامش النسخة ما نصه : « قوله الندبة أثر الجرح ، كذا ضبطت الندبة بهذا المعنى محركة ، بالأصل والتهديب والصحاح ، وصرح به في النهاية ، وصوبه شارح القاموس كشيخه ونقل عن الأوقيانوس ندبة وندب كشجرة وشجر ؛ فلا عبرة باطلاق المجد اه مصححه » اه « كلوم » جمع كلم - بفتح الكاف وسكون اللام - وهو الجرح .  
المعنى : وصف حمار الوحش الذى شبه به ناقته بالنشاط والهياج والحمل على أتانه وملازمته جانبيها فهمي ترجمه فتحدث به جراحا .

الإعراب : « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « مسحل » معطوف على « مسدم محجوم » الواقع خبرا للسكان في البيت السابق على هذا البيت ( انظر شرح الشاهد ٦٩٠ في ص ٤٠ من هذا الجزء ) « شنج » نعت اسمحل ونعت للرفوع مرفوع ، وفي شنج ضمير مستتر تقديره هو يعود على المسحل وهو فاعل بشنج « عضادة » مفعول به لشنج منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « سمحج » مضاف إليه مجرور بالكسرة « بسرته » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وسراة مضاف وضمير الغائب العائد إلى مسحل مضاف إليه « ندب » مبتدأ مؤخر « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لندب « وكلوم » الواو

﴿ تنبيه ﴾ : أفهم قوله « عن فاعل بديل » أن هذه الأمثلة لا تُبَيِّنُ من غير الثلاثي ، وهو كذلك إلا ما ندر ، وقال في التسهيل : ورُبَّمَا بِنِي فَعَالٍ وَمِفْعَالٍ وَفَعِيلٍ وَفَعُولٍ مِنْ أَفْعَلٍ ، يشير إلى قولهم دَرَاكَ وَسَارَ مِنْ أَدْرَكَ وَأَسَارَ إِذَا أُبْقِيَ فِي السَّكَّاسِ بَقِيَّةً ، وَمِنَ طَاءٍ وَمِهْوَانٍ مَنْ أَعْطَى وَأَهَانَ ، وَسَمِعَ وَنَذَرَ مِنْ أَسْمَعَ وَأَنْذَرَ ، وَزَهَّقَ مِنْ أَرْهَقَ اه .

\* \* \*

( وَمَا سَوَى الْمَفْرَدِ ) وهو المثنى والمجموع ( مِثْلَهُ جُيُولٌ ) أى جُعِلَ مِثْلَ الْمَفْرَدِ ( فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثَمَا عَمِلَ ) فن إعمال المثنى قوله :  
وَالشَّائِمَى عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمَهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقُهُمَا دَمِي <sup>(١)</sup>

حرف عطف ، كلوم : معطوف على نذب الواقع مبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة ثانية لمسجل .

الشاهر فيه : قوله « شنج عضادة سمحج » حيث أعمل شنجاً الذي هو صيغة مبالغة على زنة فعل - بفتح الفاء وكسر العين - عمل اسم الفاعل المتعدى فرجع به فاعلاً هو الضمير المستتر فيه ، ونصب به مفعولاً هو قوله « عضادة سمحج » على ما تبين من إعراب البيت . وهذا بيت معروف النسبة إلى قائله ، وهو من شواهد سيويه في كتابه وأنشده قبل إنشاده البيت الذي نسب لأبان اللاحق الذي تقدم شرحه ، وفي ذلك رد صارخ على من حاولوا الانتقاص من سيويه بافعال قصة اللاحق كما أن فيه رداً على من خالفه في تجوز إعمال هذه الصيغة العمل المذكور . قال الأعمى الشتمري : « وقد خولف سيويه في هذا ، وجعل المخالف نصب عضادة على الظرف ، والتقدير : شنج في عضادة سمحج ، وعضادتها ناحيتها ، فكأنه قال : منقبض في ناحية من الأتان ، وشنج في معنى منقبض على هذا التأويل ، وهو غير متعد . والصحيح قول سيويه وعليه معنى الشعر ؛ لأنه وصف المسجل - وهو غير الفلاة - بالنشاط والهياج والحمل على أتانه فهي ترجمه وتكلمه ، وشبه ناقته به في هذه الحال ، ولو كان المعنى على التفسير الآخر لقصّر في وصف ناقته وتشبيهاً به » اه .

(١) هذا بيت من الكامل ، وهو من معلقة عنترة بن شداد العبسي التي سبق التعرض لها وشرح أبيات منها في عدة مواطن من هذا الكتاب ( انظر شرح الشواهد ٣٤١ و٤٩٤ و٥٠٤ و٥٤٧ و٦٠٢ و٦٠٥ ) وهذا البيت المستشهد به هنا ، صدره هو الشاهد رقم (٦٠٢) الذي سبق في باب الإضافة ، وشرحناه هناك بما لا يحتاج معه إلى إعادة شيء منه ، ومحل الاستشهاد هنا في قوله « الناذرين دمي » فان دمي مفعول به للناذرين وهو تثنية ناذر الذي هو اسم فاعل فعله نذر ، وذلك يدل على أن تثنية اسم الفاعل تعمل عمل المفرد .

ومن إعمال المجموع قوله :

٧٠٥ - ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفِرَ ذَنبُهُمْ غَاثًا فُجْرًا

٧٠٥ - هذا بيت من الرمل ، وهو من شواهد سيويه ( ٥٨ / ١ ) وهو من قصيدة لطرفة بن العبد البكري ثابتة في ديوانه ( ص ٦٣ قزان ) وفي مختارات أبي السعادات ابن الشجري ( ص ٣٣ مصر ) وأولها قوله :

أَصْحَوْتَ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَّتْكَ هِرَّةٌ وَمِنَ الْحَبِّ جُنُونٌ مُسْتَعْرِ

وقبل البيت المستشهد به هنا قوله :

وَلِي الْأَصْلُ الَّذِي فِي مِثْلِهِ يُصْلِحُ الْآبِرُ زَرْعَ الْمُؤْتَبِرِ  
طَيِّبُو الْبَاءَةَ سَهْلٌ وَلَمْ  
وَهُمْ مَا هُمْ إِذَا مَا لَبَسُوا نَسِجَ دَاوُدَ لِبَاسٍ مُحْتَضَرِ  
وَتَسَاقَى الْقَوْمُ مِمَّا نَاقِمًا وَعَلَا الْخَيْلَ دِمَاءَ كَالشَّعْرِ  
لَا تَعِزُّ الْخَمْرُ إِنْ طَافُوا بِهَا بِسِيَاءِ الشَّوْلِ وَالْكُومِ الْبُكْرِ  
أَسْدُ غَيْلٍ فَإِذَا مَا شَرِبُوا وَهَبُوا كُلَّ أَمُونٍ وَطَمِرٍ  
ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ اللَّسِكِ بِهِمْ يُلْحِقُونَ الْأَرْضَ هُدَابَ الْأَرْزِ  
وَنَدَامَى حَسَنٌ أَوْجُهُمْ غَيْرُ أَنْكَاسٍ وَلَا هُوجٍ هُرُزِ  
ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفِرَ ذَنبُهُمْ غَاثًا فُجْرًا :  
غُثْمٌ كَالْأَسْدِ فِي غَابَاتِهَا وَلَدَى الْبِئْسِ حُمَاةٌ مَا تَفَرُّ

اللفظة : « أصحوت اليوم - البيت » قد شرحنا هذا البيت مع أبيات أخرى اخترناها من هذه

القصيدة في الكلام على الشاهد ( رقم ٥٠٠ ) « ولي الأصل الذي في مثله - البيت » الآبر : المصلح  
للشيء القائم عليه ، والمؤتبر : الذي يطلب الإصلاح ويستدعيه ، وأكثر ما يستعمل الإبار في النخل  
ثم هو عام في كل شيء ، وقد ضربه مثلاً لإتمام الصنعة ، يقول : لي الأصل الذي في مثله يتم

المعروف واصطناع الخير « طيبو الباءة - البيت » الباءة : الساحة والفناء ، والوحش : التوحش ، وهو هنا كناية عن خشونة الجانب وشدته ، يقول : إن ساحتهم طيبة سهلة لمن أراد معرفتهم ، وهي وعرة صعبة لمن أرادهم بسوء « وهم ما هم - البيت » هم ما هم : هذا تفخيم وتعجيب كأنه قال : أى رجال هم ، ونسج داود : هو الدروع ، ونسجها : عملها وسردها ، وداود عليه السلام أول من صنع الدروع ولذلك تنسب إليه ، والبأس : الشدة ، والمحتضر - بفتح الضاد - المحضور المجتمع عليه ، ويروى بكسر الضاد ومعناه الحاضر ، يقول : إذا لبسوا الدروع وتسلحوا وقاتلوا أقرانهم فأى رجال هم « وتساقى القوم كأسامرة - البيت » هذا مثل ضربه ، ومعنى « تساقى القوم » سقى بعضهم بعضا ، والكأس : يقال على الإناء فيه الشراب ، وعلى الشراب فى الإناء ، وأراد بالكأس المرة الحرب والطعان ، والشقر : شقائق النعمان ، وقال الأصمعى : هو شجر له ثمر أحمر « لاتعز الحمر إن طافوا - إلخ » معنى « لاتعز الحمر » أنه لا يحول بينهم وبين شراؤها كثرة ثمنها ، و« طافوا بها » تأملوها وساوموا فيها ، والشول : جمع شائلة ، والكوم : جمع كوماه وهي الناقة العظيمة السنم ، والبكر : الحديثات السن ، وسباؤها : شراؤها « ثم زادوا أنهم فى قومهم - البيت » لما وصفهم بالإقدام والجرأة والصبر على القتال وغير ذلك من أفعال البر بين فى هذا البيت أن لهم مزيداً على ذلك وهو أنهم يأخذون بالعفو عن الزلات والصفح عن الذنوب وأنهم - مع ما لهم من خصال الشرف - لا يفخرون ، لأن الفخر إعجاب وخفة ، وغفر - بضمين - جمع غفور الذى هو مبالغة غافر ، وغفر - بضمين أيضاً - جمع غفور ، ويروى « غير فجر » بضم الفاء والجيم - من الفجور الذى هو الكذب ، والرواية الأولى أشهر وأعرف ، وإضافة الذنب إلى ضميرهم من الإضافة لأدنى ملابسة ؛ لأنهم يغفرون ذنب من يذنب إليهم « ثم راحوا عبق المسك بهم » هذا هو الشاهد (رقم ٥٠٠) وتقدم مشروحا .

الإعراب : « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « زادوا » فعل وفاعل « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسمه « فى قومهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم أن ، وجعل ابن هشام اللخمى فى معنى عند الجار والمجرور متعلقا بزادوا « غفر » خبر أن « ذنبهم » ذنب : مفعول به لغفر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائبين مضاف إليه « غير » خبر ثان لأن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « فجر » مضاف إليه مجرورا بالكسرة ، وسكن للوقف .

الشاهد فى قوله « غفر ذنبهم » حيث أععمل جمع صيغة المبالغة - وهو قوله « غفر » الذى هو جمع غفور الذى هو مبالغة غافر - عمل المفرد ، فنصب به المفعول به وهو قوله « ذنبهم » فدل ذلك على أنه لا فرق فى الوصف العامل بين أن يكون مفردا أو مثنى أو مجموعا . قال الأعمى :

وقوله :

\* أَوَالفَا مَكَّةَ مِنْ وُزْقِ الحِمَى \*

— ٧٠٦

«الشاهد في نصب ذنبهم بغفر لأنه جمع غفور، وغفور تكثير غافر وعامل عمله، فجزى جمعه على العمل مجراه» هـ.

٧٠٦ — هذا بيت من الرجز المشطور، وهو من شواهد سيبويه (٥٦٧/١) وهو من

أرجوزة طويلة للعجاج بن رؤبة الراجز العليم بلغات العرب، وأول هذه الأرجوزة قوله :

يَا دَارَ سَلَمَى يَا سَلَمَى ثُمَّ اسَلَمَى  
وَقَلْ لَهَا عَلَيَّ تَنَائِبَهَا عِمَى  
وَمَا صَبَايَ فِي سُؤَالِ الْأَرْسَمِ ؟  
بِسْمِ سَمٍ أَوْ عَنِ يَمِينِ سَمِ سَمِ  
ظَلَلْتُ فِيهَا لِأَبَالِي لُؤَمَى  
وَمَا سُـ وَالْ طَلَّ وَحَمَمِ ؟

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَرَبُّ هَذَا الْبَلَدِ الْمُحْرَمِ  
أَوَالفَا مَكَّةَ مِنْ وُزْقِ الحِمَى  
مِنْ عَهْدِ إِزَاهِمٍ لَمَّا يُطَسَمِ  
وَالْقَاطِنَاتِ الْيَمِينِ غَيْرِ الزَّيْمِ  
وَرَبُّ هَذَا الْأَثَرِ الْمُقَسَمِ  
بِحَيْثُ السَّقَى قَدَمَا لَمْ تُذَامِ

اللفظ : «أوالفا» الزواية بالنصب ووقع في نسخ الشرح بالرفع خطأ، وقد عني به حمام الحرم

اللسكى، وهو جمع آلفة، وآلفة اسم فاعل مؤنث فعله ألف السكان يألفه - مثل علم يعلم - إذا أقام

فيه وأنس به، ووقع في كتاب سيبويه (٥٦٧/١) على ما هنا وكما هو في ديوان رجز العجاج، ووقع

فيه (٨/١) «قواطنا» وقواطن : جمع قاطنة، وقاطنة : اسم فاعل مؤنث فعله قطن «مكة» بلد

الله الحرام التي شرفها سبحانه بالبيت العتيق «ورق» بضم الواو وسكون الراء - جمع ورقاء،

وهي الحمامة التي يضرب لونها إلى خضرة، ويقال : إذا كان لونها لون الرماد، ويقال : إذا كان فيها

بياض وسواد «الحمى» بفتح الحاء المهملة وكسر الليم بعدها ياء - وأصله «الحمام» حذف بعض

الكلمة للضرورة وأبقى بعضها، ثم بنى هذا الباقي بناء يدوم، وجبر الكلمة بالحاق ياء في اللفظ

لوصل القافية، وفيه وجه آخر، وحاصله أن يقدر أنه حذف ألف «الحمام» فصارت الكلمة «الحمم»

فاجتمع مثلان فقلب ثانيهما ياء كما قالوا : تقضيت، وتظنيت، وتعطيت، وريبت، في تقضت

وتظنت وتعطت وريبت، ثم كسر ما قبل الياء لتسلم من قلبها ألفا، فصار «الحمى» كما ترى،

وفيه وجه ثالث سيدكره الشارح في باب الترخيم وينكره، وحاصله أنه حذف اليم من «الحمام»

للاترخيم في غير النداء ضرورة، ثم قلب الفتحة التي قبل الألف كسرة فانقلبت الألف ياء.

الإعراب : « أوالفا » حال من القاطنات في البيت قبله ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونونه للضرورة « مكة » مفعول به لأوالف منصوب بالفتحة الظاهرة « من ورق » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانية من القاطنات ، وورق مضاف و « الحمى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت في ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : عند بيان ما يجوز للشاعر عند الضرورة مما لا يجوز مثله للنثر ، وفي هذا البيت شيآن من الضرورات الشعرية ، أولهما : تنوين الاسم للمنع من الصرف ، وذلك في قوله « أوالفا » أو « قواطنا » فإن كلا منهما اسم على صيغة منتهى الجموع وكان من حقه المنع من التنوين ، ولكنه نونه ضرورة احتياجه لإقامة وزن البيت ، وثانيهما : حذف بعض الكلمة لتبرئة تقتضى هذا الحذف ، وذلك في قوله « الحمى » إذ أصله « الحمام » وللعلماء ثلاثة طرق في توجيه هذا الحذف وقد ذكرناها في لغة الشاهد ، قال الأعمى الشنترى « يريد الحمام فغيرها إلى الحمى ، وفي ذلك أوجه أحسنها عندي وأشبهها بالمستعمل من كلام العرب أن يكون اقتطع بعض الكلمة للضرورة وأبقى بعضها لدلالة المبق على المحذوف منها ، وبنائها بناء يد ودم ، وجبرها بالإضافة ، وألحقها الياء في اللفظ لوصل التافية فيكون التغيير والحذف مثل قول لبيد : \* درس لنا بمتالع فأبان \* أراد النازل فغير كما ترى ، وهذا بين جدا . ووجه آخر أن يكون حذف الألف من زيادتها ، فبقى اللحم ، وأبدل من الميم الثانية ياء استقالا للتضعيف كما قالوا : تظنيت في تظنفت ، ثم كسر ما قبل الياء لتسلم من الانقلاب إلى الألف . ووجه آخر أن يكون حذف الميم للترخيم في غير النداء ضرورة ، وأبدل من الألف ياء كما تبدل من الياء ألف في قولهم مدارى وعدارى وإنما أصله مدار وعذار » اه كلامه بحروفه ، والمقصود في هذا الموضع ما عدا الوجه الثالث في كلامه ، وإن كان الوجه الثالث داخلا في مسائل الضرورة أيضا .

الموضع الثانى : وهو المقصود من الإتيان بهذا الشاهد ههنا - في إعمال التثنية والجمع من أسماء الفاعلين وصيغ المبالغة عملا مفرداتها ، وذلك في قوله « أوالفا مكة » حيث نصب المفعول به - وهو قوله « مكة » - بجمع اسم الفاعل - وهو قوله « أوالفا » الذى هو جمع آفة - ومن أجل ذلك أنشده سيويه في باب ما جرى من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل (ص ٥٦ ج ١) وقال قبل إنشاده : « ومما تجر به مجرى أسماء الفاعلين فواعل ، أجروه مجرى فاعلة ، حيث كانوا جمعوه وكسروه عليه ، كما فعلوا ذلك بفاعلين وفاعلات ؛ فمن ذلك قولهم : هن حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ ، وقال أبو كبير الهذلى \* بمن حملن به . . . البيت الآتى شرحه عقب هذا \* وقال العجاج : \* أوالفا مكة من ورق الحمى \* وقد جعل بعضهم فعلا - بضم أوله وتشديد ثانيه - بمنزلة فواعل ، فقالوا : قَطَانُ مَكَّةَ ، وَسُكَّانُ الْبَلَدِ الْحَرَامِ ، لأنه جمع كفواعل » اه كلامه .



وقوله :

٧٠٧ — عَمَّنْ سَمَلْنِ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مَهْبِلٍ

الموضع الثالث : عند كلامهم على الترقيم في غير النداء للضرورة ، وذلك في قوله « الحمى » فان أصله « الحمام » . وتوجيه الحذف في هذه النكلمة بأنه من باب الترقيم في غير النداء لداعى الضرورة وجه من وجوه ثلاثة ذكرها العلماء في هذه الكلمة ، وهو منكر من قبل أن من شرط الاسم الذي يرخم في غير النداء صلاحيته لأن يكون منادى ، وهذا الاسم لا يصلح لذلك لاشتغاله على الألف واللام ، ومن المعلوم أنه لا ينادى المقترن بالألف واللام إلا اسم الله تعالى ومحكى الجمل ، ومهما يكن من شيء فان هذا الموضع داخل في عموم ما ذكرناه في الموضع الأول ، ولولا أن الشارح أنشد هذا البيت مرة أخرى في باب الترقيم لكننا أحرينا ألا نفرّد هذا الموضع بالذكر .

٧٠٧ — هذا بيت من الكامل ، وهو من شواهد سيويه (٥٦/١) ، وهذا البيت من كلمة لأبي كبير الهذلي يقولها في تأبط شرا ، وكان أبو كبير قد تزوج أم تأبط شرا ، ولهذا القصيدة قصة رويناها مع عدة أبيات منها في شرح الشاهد (رقم ٤٢٥) فارجع إليها هناك إن شئت .

اللفظة : « سملن » النون ترجع إلى النسوة وإن لم يجرهن ذكر في الكلام اكتفاء بانسياق المعنى إلى الذهن ، والمراد من الحمل هنا الحمل في البطن لا الحمل على العاتق ونحوه « عواقد » جمع عاقدة وهو اسم فاعل مؤنث فعله عقدت المرأة نطاقها مثلا إذا شدته على وسطها بعقدة « حبك » بضم الحاء والباء جميعا - يقال : هو جمع حباك - مثل كتاب وكتب - وهو ما يشد به النطاق مثل التكة ، ويقال : هو خيط تشد به المرأة وسطها ، ويقال : هو طرف النطاق . وقال التبريزي : « الرواية حبك الثياب لأن النطاق لا يكون له حبك ، والحبك الطرائق » اه كلامه « النطاق » بكسر النون بزنة كتاب - شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها وترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض « شب » كبر وترعرع « غير مهبل » بضم الميم وفتح الهاء وتشديد الباء مفتوحة - أى غير مدعو عليه بالهبل بأن يقال له : هلتك أمك ، أى شككتك وفقدتك ، الهبل - بفتح الهاء والباء جميعا - الشكل والفقد ، قال الشاعر :

وَالنَّاسُ مَنْ يَلْقَوُا خَيْرًا قَائِلُونَ لَهُ مَا يَشْتَهَى ، وَلَا مِ الْمُخْطَى الْهَبْلُ

المعنى : يقول : إن هذا الولد الذي هو تأبط شرا من الأولاد الذين حملت أمهاتهم بهم على كراهية منها للحمل والوقاع فجاء شجاعا فاتكا لا يطاق كيد ، وكان العرب يعتقدون أن نجابة الأولاد وقرب شبههم بالآباء في أن تحمل بهم أمهاتهم وهن غضاب .

الإعراب : « عمن » جار ومجرور يتعلق بمحذوف صفة أخرى لمنضم الواقع في بيت سابق

ومنه « وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ » « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ » .  
 (وَأَنْصَبَ بِذِي الْأَعْمَالِ تَلَوًا وَآخْفِضِ) بالإضافة ، وقد قرىء بالوجهين « إِنَّ اللَّهَ  
 بَالِغُ أَمْرِهِ » « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ » (وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ) أى ما سوى التلو  
 (مُفْتَضَى) نحو « وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا » على تقدير حكاية الحال « إِنْ جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ  
 خَلِيفَةً » وهذا مُعْطَى زَيْدٍ دَرَّهَمًا ، وَمُعْطَى بَكْرٍ عَمْرًا قَائِمًا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يتعين في تَلَوٍ غير العامل الجرُّ بالإضافة ، كما أفهمه كلامه ،  
 وأما غير التلو فلا بدَّ من نصبه مطلقاً ، نحو هَذَا مُعْطَى زَيْدٍ أَمْسٍ دَرَّهَمًا ، وَمُعْطَى بَكْرٍ أَمْسٍ  
 خَالِدًا قَائِمًا ، والنصبُ لغير التلو في هذين المثالين ونحوهما فعلٌ مضمَّرٌ . وأجاز السيرافي  
 النصبَ باسمِ الفاعل لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شَبَهًا بمصحوب الألف واللام

على هذا ( انظر شرح الشاهد رقم ٤٢٥ في ٣٦٨/٢ ) « حملن » فعل وفاعل « به » جار ومجرور  
 متعلق بحمل ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة من الموصولة المجرورة محلا بمن « وهن »  
 الواو للحال ، هن : ضمير منفصل مبتدأ « عواقد » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل  
 نصب حال « حبك » مفعول به لعواقد ، وحبك مضاف ، و « النطاق » مضاف إليه « فشب »  
 الفاء حرف عطف ، شب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المغشم  
 الذى يعنى به تأبط شراً « غير » حال صاحبه فاعل قوله شب ، وهو منصوب بالفتحة الظاهرة ،  
 وهو مضاف و « مهبل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « عواقد حبك النطاق » حيث نصب المفعول به - وهو قوله « حبك  
 النطاق » - بعواقد الذى هو جمع عاقدة ، وذلك يدل على أن جمع اسم الفاعل يعمل عمل مفردة  
 قال الأعمى الشنمرى : « الشاهد في نصب حبك النطاق بعواقد ؛ لأنه جمع عاقدة ، وعاقدة  
 تعمل عمل الفعل المضارع لأنها في معناه ؛ فجرى جمعها في العمل مجراها ، ونون عواقد مضطرا » اه  
 وقال المحقق رضى الدين الاسترأباذى ( ١٨٨/٢ ) : « ويعمل المثني المبالغة ومجموعها ، صحيحاً  
 كان أو مكسراً ، قال : \* ثم زادوا أنهم . . . البيت \* وتقديم منصوب أبنية المبالغة عليها  
 جائز كما في اسم الفاعل . ومنعه الفراء لضعفها ، وذلك دليل على أن العمل لها عنده . والمثني  
 والمجموع يعملان عمل اسم الفاعل المفرد ، أما المثني وجمعا السلامة فظاهرة ؛ لبقاء صيغة الواحد  
 التى بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل ، وأما جمع المكسر فيعمل أيضاً لكونه فرع الواحد ، قال  
 \* بمن حملن به وهن عواقد . . . البيت \* اه .

وبالمنون ، وُيَقَوَّى ماذهب إليه قومهم : هو ظانٌ زيدٌ أمسٍ قائماً ، فقأما يتعين نصبه بظان ، لأن ذلك لو أضر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعولى ظان ، وذلك ممتنع ؛ إذ لا يجوز الاقتصارُ على أحد مفعولى ظن ، وأيضاً فهو مقتضى له فلا بد من عمله فيه قياساً على غيره من المقتضيات . ولا يجوز أن يعمل فيه الجر ؛ لأن الإضافة إلى الأول منعت الإضافة إلى الثاني فتعين النصب للضرورة .

الثانى : ما ذكره من جواز الوجهين هو فى الظاهر ، أما المضمحل المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو : هذا مُكْرِمُكَ ، وذهب الأخفش وهشام إلى أنه فى محل نصب كالماء من نحو الدرهمُ زيدٌ مُعْطِيكَهُ ، وقد سبق بيانه فى باب الإضافة .

الثالث : فهم من تقديمه النصب أنه أولى ، وهو ظاهر كلام سيويه لأنه الأصل ، وقال الكسائى : هما سواء ، وقيل : الإضافة أولى للخفة .

\* \* \*

( وَأَجْرُزُ أَوْ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ ) بإضافة الوصف العامل إليه ( كَمَبْتَعِي جَاهٍ وَمَالًا ) ومالٍ ( مَنْ نَهَضَ ) فالجر مراعاة للفظ جَاهٍ والنصبُ مراعاةً لمحلّه ، ومنه قوله :  
 ٧٠٨ — هَلْ أَنْتَ بَاعْتُ دِينَارًا لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَاعُونَ بَنِي مَخْرَاقِ

٧٠٨ — هذا بيت من البسيط ، وهو من شواهد سيويه ( ٨٧/١ ) ولم ينسب فى صدر الكتاب إلى قائل معين ، ولا نسبة الأعم الشتمرى فى شرح شواهد ، وقال شرح الشواهد : « إن هذا البيت أحد أبيات سيويه الحسين التى لا يعرف قائلوها » اه ، لكن جار الله الزمخشري استشهد بهذا البيت فى تفسير سورة الشعراء من الكشاف ( ١٠٨/٢ بولاق ١٢٨١ هـ ) ونسبه إلى تأبط شراً ، وقال شارح شواهد بعد أن ذكر هذه النسبة : « وقيل إنه لجرير » اه ، وقد استشهد به أبو حيان فى تفسير سورة الشعراء من البحر المحيط ( ١٥/٧ ) ونسبه إلى تأبط شرا كالزمخشري ، ولعل عذره أنه يقرر نفس المعنى الذى قرره صاحب الكشاف أخذاً منه ويستشهد عليه استشاده .

اللفظة : « باعث » مرسل ، وهو اسم فاعل فعله بعث ، وتقول : بعث فلانا أبعثه ، وبعثت به ، إذا أرسلته « دينار » قال الأعم : « ويحتمل دينار هنا وجهين : أحدهما أن يكون أراد واحد الدنانير ، وثانيهما أن يكون أراد رجلاً اسمه دينار لأنه من أسمائهم » اه « لحاجتنا » أراد لسد حاجتنا

الإعراب : «هل» حرف استفهام ، وذكر جار الله في الكشف أنه - مع ذلك - يتضمن استبطاء المخاطب واستحثائه على الفعل نظير ما في قوله تعالى : ( هل أتمم مجتمعون ) ويقول الرجل لعلامة : هل أنت منطلق ؟ إذا أراد أن يحركه ويحثه على الانطلاق ، كأنما يخيل إليه أن الناس قد انطلقوا وهو واقف «أنت» ضمير منفصل مبتدأ ، «باعث» خبر المبتدأ ، وهو مضاف و«دينار» مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل المتعدى إلى مفعوله «لحاجتنا» الجار والمجرور متعلق بباعث ، وحاجة مضاف ونا مضاف إليه «أو» حرف عطف «عبد» معطوف على دينار باعتبار موضعه ؛ فقد عرفت أن إضافة باعث إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، والمفعول منصوب ، ولولا الإضافة لنصبه بباعث ، وعبد مضاف و«رب» مضاف إليه «أخا» بدل من عبد رب منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة ، وجعله شارح شواهد الكشف منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا أخا عمرو - إلخ ، وهذا يتوقف على معرفة أنه المخاطب بعث دينار وعبد رب ، ولم يتبين ذلك ، وأخا مضاف و«عون» مضاف إليه «ابن» صفة لقوله أخا عون أو لعون ، وهو مضاف ، و«مخراق» مضاف إليه .

الشاهر فيه : قوله «باعث دينار أو عبد رب» حيث جاء بالمعطوف - وهو قوله «عبد رب» - منصوبا ، مع أن المعطوف عليه - وهو قوله «دينار» مخفوض بإضافة اسم الفاعل - الذي هو قوله باعث - إليه ، وذلك يدل على أنه يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المخفوض مراعاة محله الذي هو الرفع إن كان فاعلا والنصب إن كان مفعولا .

قال الأعمى الشتمري : «الشاهد فيه نصب عبد رب حملا على موضع دينار ؛ لأن المعنى هل أنت باعث ديناراً أو عبد رب» هـ . ومراده أن المعنى على تنوين الوصف العامل فيكون المعمول كأنه منصوب لفظا على أنه مفعول به .

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول رجل من عبد القيس ، وهو من شواهد سيديبه أيضا :

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْفَعُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفُضَّةٍ وَزِنَادَ رَاعِي

الشاهد فيه نصب «زناد راعي» حملا على موضع «وفضة» لأن المعنى يعلق وفضة وزناد راعي . والوفضة : الكنانة ، وهي وعاء السهم .

والحمل على المعنى في كلام العرب كثير مستفيض لا يرى به أحدهم بأسا ، وهو يجري في أبواب كثيرة ، انظر إلى قول جرير :

جِنِّي بِمِثْلِ بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلِ أُمْرَةٍ مَنظُورِ بْنِ سَيَّارِ

فعبداً : نُصِبَ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ « دِينَارٍ » وَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ . قَالَ النَّاظِمُ : وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ نَاصِبٍ غَيْرِ نَاصِبِ الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ التَّقْدِيرُ قَوْلَ سَيَبَوِيهٍ ، وَعَلَى قَوْلِهِ : فَهَلْ يُقَدَّرُ فِعْلٌ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ أَوْ وَصْفٌ مُنَوَّنٌ لِأَجْلِ الْمَطَابَقَةِ ؟ قَوْلَانِ (١) ، وَلَوْ جَرَّ « عَبْدُ رَبِّ » لَجَازَ .

فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل المنصوب نحو « وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا » إذا لم يرد حكاية الحال ، أى وجعل الشمس والقمر حسبانًا .

\*\*\*

( وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ ) من الشروط ( يُعْطَى اسْمٌ مَفْعُولٍ ) وهو : ما دل على الحدث ومفعوله ( بلا تَفَاضُلٍ ) فإن كان بأل عمل مطلقاً ، وإلا اشترط الاعتماد ، وأن يكون

فان الرواية فيه بنصب « مثل » في قوله « أو مثل أسرة منظور » حملاه على موضع الباء وما عملت فيه ؛ لأن معنى قوله « جئني بمثل بنى بدر » هو معنى « هات لى مثل بنى بدر » فكأنه قال ذلك . ثم انظر إلى قول العجاج :

يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا فَوَاسِقًا عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرًا

تجده قد نصب « غوراً » حملاً على موضع نجد ؛ لأن معنى قوله « يذهبن فى نجد » هو بعينه معنى « يسلكن نجداً » فكأنه قد قال : يسلكن نجداً وغورا غائراً . ثم انظر إلى قول كعب ابن جعيل التغلبى :

أَعْنَى بِخَوَارِ الْعِنَانِ تَحَالُهُ إِذَا رَاحَ يَرْدَى بِالْمُدَجِّجِ أَخْرَدَا  
وَأَبْيَضَ مَصْقُولِ السَّطَامِ مَهْنَدَا وَذَا حَاقٍ مِنْ نَسِجِ دَاوُدَ مُمَرَّدَا

تجده قد عطف قوله « أبيض » بالنصب على قوله « خوار العنان » المجرور لما كان معنى قوله « أعنى بخوار العنان » هو عين معنى قولك أعطنى خوار العنان ، أو ناولنى خوار العنان ، ونحو ذلك (١) قد ذكر سيبويه زحمة الله الوجهين جميعاً ، وذلك فى قوله ( ٨٦ / ١ ) : « وتقول فى هذا الباب : هذا ضارب زيد وعمرو ، إذا أشركت بين الآخر والأول فى الجار ؛ لأنه ليس شىء يعمل فى حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله ، وإن شئت نصبته على المعنى ، وتضم له ناصباً فتقول : هذا ضارب زيد وعمرا ، كأنه قال : ويضرب عمرا ، أو وضارب عمرا » اه كلامه بحروفه

للحال أو الاستقبال ، فإذا استوفى ذلك ( فَهَوَ كَفَعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي \* مَعْنَاهُ ) وعمله :  
 فإن كان متعدياً لواحد رفعه بالنيابة ، وإن كان متعدياً لاثنتين أو ثلاثة رفع واحدا بالنيابة  
 ونصب ماسواه ؛ فالأول نحو: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَبُوهُ ، فزيد : مبتدأ ، ومضروب : خبره ، وأبوه :  
 رفع بالنيابة . والثاني ( كَالْمُعْطَى كِفَافًا يَكْتَنِي ) فالمعطى : مبتدأ ، وأل فيه موصول صلته  
 مُعْطَى ، وفيه ضمير يعود إلى أل مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول الأول ، وكفافا : المفعول  
 الثاني ، ويكتني : خبر المبتدأ . والثالث نحو: زَيْدٌ مُعَلِّمٌ أَبُوهُ عَمْرًا قَائِمًا ، فزيد : مبتدأ ،  
 ومعلم : خبره ، وأبوه : رفع بالنيابة وهو المفعول الأول ، وعمرا : المفعول الثاني ، وقائما : الثالث .  
 ( وَهَذَا يُضَافُ ذَا ) أى اسمُ المفعول ( إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ ) به ( مَعْنَى ) بعد تحويل  
 الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به ( كَمَحْمُودٍ الْمَقْصِدِ الْوَرَعِ )  
 أصله : الورعُ محمودٌ مقاصدُهُ ، فمقاصده : رفع بمحمودة على النيابة ، فحول إلى الورع محمود  
 المقاصدَ بالنصب على ما ذكر ، ثم حوّل إلى محمود المقاصدِ بالجر .

﴿ تنبيه ﴾ : اقتضى كلامه شيئين : الأول : انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز  
 الإضافة إلى مرفوعه ، كما أشار إليه بقوله « وقد يضاف ذا » ، وفي ذلك تفصيل ؛ وهو أنه  
 إذا كان اسمُ الفاعل غيرَ متعدٍّ وتُصدُّ ثبوتُ معناه عُمُومِلَ مُعَامَلَةَ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ ، وساعت  
 إضافته إلى مرفوعه ؛ فتقول : زَيْدٌ قَائِمٌ الْأَبِ - برفع الأب ونصبه وجره - على حدِّ حَسَنِ  
 الْوَجْهِ ، وإن كان متعدياً لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمنِ اللَّبْسِ وفاقا للفارسي ،  
 والجمهورُ على المنع ، وفَصَّلَ قومٌ فقالوا : إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلَّا فَلَا ؛ وهو اختيار  
 ابن عصفور وابن أبي الربيع ، والسمعُ يوافقُه ، كقوله :

٧٠٩ — مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلَمْنَا وَلَا الْكَرِيمُ مَنَاعٌ وَإِنْ حُرِمْنَا

٧٠٩ — هذا بيت من البسيط ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على  
 سوابق أو لواحق تتصل به ، وأحسبه من نظم بعض العلماء .

اللفظ : « الراحم » هو اسم فاعل فعله رحم ، وتقول : رحم فلان فلانا يرحمه - على وزن  
 علم يعلم - رحمة ومرحمة ، إذا أخذته عليه رقة فعطف عليه ورأف به « ظلما » الأحسن في هذا

الموضع أن يكون الظلام صيغة نسبة إلى الظلم الذي هو الجور ووضع الشيء في غير موضعه والميل عن القصد، ويقال: ظلم فلان فلانا يظلمه - بوزان ضرب يضرب - ظلما، وظلما أيضاً - بضم الظاء - ومظلمة - بكسر اللام - «ظلم» هو بالبناء للجهول «الكريم» السخى الجواد المنفق لماله في سبيل الخير «مناع» مثله مثل ظلام، وتقول: منع فلان فلانا الأمر، ومنعه منه، ومنعه عنه، يمنعه منعاً - بوزان فتح يفتح فتحاً - إذا كفه عنه، وإذا حرمه، ومنه «اللهم من منعتهم ممنوع» أي من حرمتهم محروم «حرماً» هو أيضاً بالبناء للجهول.

المعنى: أن من اتصف بالرحمة واستشعر قلبه الرأفة بالناس لا يقسو عليهم وإن قسوا عليه ولا يسيئهم وإن أساءوا إليه، وأن من اتصف بالكرم وامتثلت نفسه بمحبة البذل لا يمنع عن أحد رفقده ولا يحرمه وإن كان الناس لا يعاملونه هذه المعاملة.

الإعراب: «ما» نافية حجازية «الراحم» اسم ما مرفوع بالضم الظاهرة، وهو مضاف و«القلب» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله «ظلاماً» خبر ما الحجازية منصوب بالفتحة الظاهرة «وإن» الواو عاطفة على محذوف، إن: حرف شرط جازم «ظلاماً» فعل خاض مبنى للجهول فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم، والألف للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الراحم القلب، وتقدير الكلام: ليس الراحم القلب ظلاماً لأحد إن لم يظلم وإن ظلم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «الكريم» معطوف على اسم ما الحجازية العاملة عمل ليس «بمناع» معطوف على خبر ما النافية «وإن» الواو عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور، إن: شرطية «حرماً» فعل ماض مبنى للجهول فعل الشرط، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكريم، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: وليس الكريم بمناع خيره إن لم يحرمه بالناس وإن حرموه فليس بمناع خيره.

الشاهد في: قوله «الراحم القلب» حيث أضاف اسم الفاعل - وهو قوله «الراحم» - إلى فاعله الذي هو قوله «القلب» وأصل الكلام: ما الراحم قلبه. واسم الفاعل هنا في الأصل يتعدى إلى المفعول به لأنه مأخوذ من مصدر فعل متعد، إلا أنه حذف مفعوله اقتصاراً لعدم تعلق غرض المتكلم ببيان من وقعت عليه الرحمة، فلما لم يتعلق الغرض ببيان المفعول ولم يذكر في الكلام كان اسم الفاعل بمنزلة ما أخذ من مصدر فعل لازم لا ينصب المفعول به، فأشبهه الصفة المشبهة، فلما أشبه الصفة المشبهة - وهي تضاف إلى فاعلها - أخذ حكمها فأضيف إلى فاعله، ولولا ذلك لم تصح إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه. هذا إيضاح كلام الشارح رحمه الله.

واعلم أولاً أن اسم الفاعل إما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل لازم ، وإما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعد إلى مفعول واحد ، فهذه ثلاثة أقسام : فإن كان اسم الفاعل مأخوذاً من مصدر فعل قاصر كقائم ونافذ فانه تصح معاملته معاملة اسم المفعول فيضاف إلى مرفوعه ، بلا خلاف ، تقول : فلان قائم الأب ونافذ الأمر ، وإن كان مأخوذاً من مصدر فعل متعد إلى أكثر من مفعول كظان ومعلم ومنبئ فإنه لا تجوز معاملته معاملة الصفة المشبهة واسم المفعول فيضاف إلى مرفوعه . لبعده المشابهة حينئذ بينه وبين الصفة المشبهة لأن منصوبها لا يزيد على واحد وإن كان نصبه ليس على جهة المفعولية الحقيقية . وقد اختلف العلماء في نسبة القول بذلك إلى أهله ، فحكى الشارح عن بعضهم أن هذا محل اتفاق وأن جميع النحاة يرون ذلك ، والذي يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه خلافاً . وإن كان اسم الفاعل مأخوذاً من مصدر فعل متعد إلى واحد كضارب وظالم فقد اتفق العلماء على أن في جواز معاملته حينئذ معاملة الصفة المشبهة واسم المفعول خلافاً ، وللنحاة في هذا الموضوع ثلاثة أقوال : القول الأول ، لا تجوز معاملته هذه المعاملة مطلقاً يعني سواء أ حذف مفعوله أم لم يحذف ، وسواء أمن اللبس أم لم يؤمن ، وهذا مذهب جبهة النحاة . والقول الثاني ، تجوز معاملته هذه المعاملة وهي إضافته إلى مرفوعه بشرط أن يؤمن اللبس - بقرينة حالية أو مقالية - بين إضافته للفاعل وإضافته للمفعول ، فإذا لم يؤمن الالتباس لم تجز إضافته إلى مرفوعه ، ولا فرق عند أهل هذا القول متى أمن اللبس بين أن يذكر المنصوب به بعد إضافته إلى المرفوع وألا يذكر ؛ فإذا قلت : زيد راحم الأبناء وظالم العبيد ، وقامت قرينة حالية على أن الرحمة صادرة من أبنائه والظلم صادر من عبيده - بأن كان المقام مقام مدح لأبنائه وذم لعبيده مثلاً - صح هذا الكلام عندهم ، وإن لم تقم قرينة لم يصح ؛ لأن الكلام في ذاته يحتمل أن يكون الأبناء راحمين أو مرحومين وأن يكون العبيد ظالمين أو مظلومين ، ويجوز عند هؤلاء أيضاً أن تقول : زيد راحم الأبناء الناس - بنصب « الناس » - فيكون ذكر المفعول قرينة لفظية على أنه أضيف إلى مرفوعه ، وهذا قول أبي علي الفارسي ، واختاره ابن مالك رحمه الله . والقول الثالث ، تجوز إضافته إلى مرفوعه بشرط أن يحذف منصوبه اقتصاراً ، فلا تجوز إضافته إلى المرفوع مع ذكر المنصوب بعد ذلك ، فلا يجوز عند هؤلاء أن تقول : زيد راحم الأبناء الناس - بإضافة اسم الفاعل إلى ما بعده ونصب الناس - ووجهة نظر أصحاب هذا الرأي أنهم يريدون تحقيق المشابهة بينه وبين الصفة المشبهة ، وهذا رأى اختاره ابن عصفور وابن أبي الربيع .

ثم اعلم ثانياً أن هذا الشاهد الذي نحن بصدده شرحه كما يجوز أن يكون دليلاً لما ذهب إليه



وإن كان متعددياً لأكثر لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة . قال بعضهم : بلا خلاف .  
 الثانى : اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر ، وهو المصوغ من متعددى لواحد . كما أشار  
 إليه تمثيله وصرح به فى غير هذا الكتاب ، وفى المتعدى ما سبق فى اسم الفاعل المتعدى .  
 ﴿ خاتمة ﴾ : إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه الأضيق ،  
 وهو أن يكون من الثلاثى على وزن مفعول ، ومن غيره على وزن المضارع المبنى للمفعول ،  
 فإن حوّل عن ذلك إلى فعيل ونحوه مما سيأتى بيانه لم يجز ، فلا يقال : مررت برجل  
 كحيل عينه ، ولا قتل أبىه ، وقد أجازهُ ابنُ عصفور ، ويحتاج إلى السماع . والله أعلم .  
 ابن عصفور وابن أبى الربيع يجوز أن يكون دليلاً لما ذهب إليه الفارسى واختاره ابن مالك ،  
 فإن الفريقين جميعاً متفقان على صحة صورة ، وهى أن يضاف اسم الفاعل إلى المرفوع مع عدم  
 ذكر المنصوب ، والبيت من هذا القبيل ، والمعنى يأبى أن تكون الإضافة من إضافة اسم الفاعل  
 إلى منصوبه ؛ فكان الالتباس الذى يفر منه الفارسى غير موجود ؛ فتدبر ذلك والله ينفعك به ،

## أبنية المصادر

(فَعَلٌ) بفتح الفاء وإسكان العين (قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمَدَى \* مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ) سواء كان مفتوح العين (كَرَدَّ رَدًّا) وأكلَ أَكَلًا وَضَرَبَ ضَرْبًا ، أو مكسورَها كَفَهَمَ فَهَمًا وَأَمِنَ أَمْنًا وَشَرِبَ شَرْبًا وَلَقِمَ لَقْمًا . والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يُعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا ، لأنك تقيسُ مع وجود السماع ، قال ذلك سيبويه والأخفش .

﴿ تنبيه ﴾ : اشترط في التسهيل لكون فعلٍ قياساً في مصدر فعلٍ المكسور العين أن يُفهم عملاً بالضم كالمثاليين الأخيرين ، ولم يشترط ذلك سيبويه والأخفش ، بل أطلقا كما هنا - (وَفَعِلٌ) المكسور العين (اللازمُ بآبِهِ فَعَلٌ) بفتح الفاء والعين - قياساً ، سواء كان صحيحاً أو مُعتلاً أو مضاعفاً (كفَرَحَ وَكَجَوَى وَكشَلَنَ) مصادر فَرِحَ زَيْدٌ ، وَجَوَى عَمْرُوهُ ، وَشَلَّتْ يَدُهُ وَالْأَصْلُ شَلَّتْ .

ويستثنى من ذلك ما دلَّ على لَوْنٍ فإنَّ الغالب على مصدره الفُعْلَةُ ، نحو سَمِرَ سُمْرَةٌ ، وَشَهَبَ شُهْبَةً ، وَكَبَبَ كُهْبَةً ، والسكبية : لونٌ بين الزرقة والحمره .

واستثنى في التوضيح ما دلَّ على حِرْفَةٍ أو وِلَايَةٍ قال : فقياسه الفِعَالَةُ ، ومثَّلَ للثاني فقال : كَوَلَى عَلَيْهِم وِلَايَةً ، ولم يمثل للأول ، وفيما قاله نظر ؛ فإن ذلك إنما هو معروف في فعلٍ المفتوح العين ، وأما وِلَى عَلَيْهِم وِلَايَةً فنادرٌ .

(وَفَعَلٌ) المفتوح العين (اللازمُ مِثْلَ فَعَدَا \* لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَافٍ) معتلاً كان (كَفَدَا) غُدُوًّا ، وسما سُمُوًّا ، أو صحيحاً كَقَعَدَ فُعُودًا وَجَلَسَ جُلُوسًا (مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا) بكسر الفاء (أو فَعَلَانًا) بفتح الفاء والعين (فَأَدْرٍ أَوْ فَعَالًا) بضم الفاء ، أو فَعِيلًا .

(فَأَوَّلٌ) من هذه الأربعة - وهو فعَلٌ بكسر الفاء - لِنِي امْتِنَاعٍ : أي مَقْيَسٌ فِيمَا دَلَّ عَلَى امْتِنَاعِ (كَأَبَى) إِبَاءً ، وَنَفَرَ نَفَارًا ، وَجَمَحَ جَمَاحًا ، وَشَرَدَ شِرَادًا ، وَأَبَقَ إِبَاقًا .

(والثَّانِ) منها - وهو فَعْلَانٌ ، بتجريك العين - (لِلَّذِي افْتَضَى تَقْلِبًا) نحو جَالِ جَوَلَانَا ، وَطَافَ طَوَفَانَا ، وَغَلَّتِ الْقِدْرُ غَلِيَانًا .

(لِلدَّاءِ فَمَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ) أى : يطرد الثالث - وهو فَعْمَالٌ ، بضم الفاء - فى نوعين : الأول : مادلاً عَلَى داءِ أى مرض ، نحو سَعَلَ سَعَالًا ، وَزُكِمَ زُكَامًا ، وَمَتَى بَطْنُهُ مَشَاءً ، والثانى : مادلاً عَلَى صوت ، نحو صَرَخَ صُرَاخًا ، وَنَبَّحَ نَبَاحًا ، وَعَوَى عَوَاءً .  
(وَشَمِيلٌ \* سَيْرًا وَصَوْتًا) الوزنُ الرابعُ وهو (الفَعِيلُ كَصَهْلٌ) صَهِيلًا ، وَنَهَقَ نَهِيْقًا ، وَرَحَلَ رَحِيْلًا ، وَذَمَلَ ذَمِيْلًا .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد يجتمع فَعِيلٌ وفَعْمَالٌ ، نحو نَعَبَ الْفُرَابُ نَعِيْبًا وَنُعَابًا ، وَنَعَقَ الرَّاعِي نَعِيْقًا وَنُعَاقًا ، وَأَزَّتِ الْقِدْرُ أَزِيْرًا وَأَزَازًا . وقد ينفرد فَعِيلٌ ، نحو صَهَلَ الْفَرَسُ صَهِيْلًا وَصَحَّدَ الصُّرْدُ صَحِيْدًا . وقد ينفرد فَعْمَالٌ ، نحو بَعِمَ الظَّبْيُ بَعَامًا ، وَضَبَحَ الثَّلَبُ ضَبَاحًا ، كما انفرد الأول فى السير والثانى فى الداء .

الثانى : يُسْتَنَى أيضا منه مادلاً على حِرْفَةٍ أو وِلَايَةٍ فَإِنَّ الغالب فى مصدره فَعَالَةٌ ، نحو تَجَرَّ تَجَارَةً ، وَخَاطَ خِيَاطَةً ، وَسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً ، وَأَمَرَ إِمَارَةً . وذكر ابنُ عصفور أنه مقيس فى الولايات والصنائع .

(فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا) بضم العين قياساً (كسَهْلِ الْأَمْرِ) سُهُولَةً ، وَعَدَبَ الشَّيْءُ عُدُوبَةً وَمَلَحَ مَلُوحَةً (وَزَيْدٌ جَزُلًا) جَزَالَةً ، وَفَضَحَ فَصَاحَةً ، وَظَرَفَ ظَرَافَةً .

(وَمَا أُنِى) من أبنية مصادر الثلاثى (مُخَالِفًا لِمَا مَضَى \* فَبَابُهُ النُّقْلُ) لا القياس (كسُخِطٍ وَرَضَى) بضم السين وكسر الزاء ، وَحُزْنٍ وَبُخْلِ - بضم أولهما - مما قياسه فَعْلٌ بفتحين ، وَكَجُحُودٍ وَشُكُورٍ وَرُكُوبٍ - بضمين - مما قياسه فَعْلٌ بفتح الفاء وسكون العين ، وَكَمَوْتٍ وَفُوزٍ وَمَشَى - بفتح الفاء وسكون العين - مما قياسه فُعُولٌ بضمين ، وَكِعِظَمٍ وَكَبِيرٍ مما قياسه فُعُولَةٌ ، وَكِحْسَنِ وَفُئِحٍ مما قياسه فَعَالَةٌ .

﴿ تنبيهه ﴾ : ذكر الزَّجَّاجُ وابنُ عصفور أن الفُعْلَ كالحُسْنِ قياسٌ فى مصدر فَعْلٍ بضم العين كحَسْنٍ ، وهو خلاف ماقاله سيديويه .

(وَعَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسٌ \* مَصْدَرِهِ) أَى : لَابِدٌ لِكُلِّ فِعْلٍ غَيْرِ ثَلَاثِيٍّ مِنْ مَصْدَرِ مَقِيسٍ ، فَمِقْيَاسُ فَعَلٍ بِالتَّشْدِيدِ إِذَا كَانَ صَحِيحَ اللّامِ التَّفْعِيلِ (كَقَدَّسَ التَّقْدِيسُ) وَتُحَذَفُ يَأْوُهُ وَيُعَوِّضُ عَنْهَا التَّاءُ فَيَصِيرُ وَزْنُهُ تَفْعَلَةٌ : قَلِيلاً فِي نَحْوِ جَرَّبَ تَجْرِبَةً ، وَغَالِباً فِي مَالَمَهُ هَمْزَةً نَحْوِ جَزَأَ تَجْزِئَةً ، وَوَطَأَ تَوَطِئَةً ، وَنَبَأَ تَنْبِئَةً ، وَجَاءَ أَيْضاً عَلَى الْأَصْلِ ، وَوَجُوباً فِي الْعَتَلِ نَحْوِ غَطَّلَهُ تَغْطِئَةً (وَزَكَّهُ تَزْكِيَةً) وَهِيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيَةً . وَأَمَّا قَوْلُهُ :

٧١٠ - \* بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًا \*

٧١٠ - هَذَا بَيْتٌ مِنَ الرِّجْزِ الْمَشْطُورِ ، وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ :

\* كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةً صَبِيًا \*

وَلَمْ أَعْرِ لِهَذَا الرِّجْزِ عَلَى نِسْبَةِ إِلَى قَائِلٍ مَعِينٍ ، وَقَدْ أَنْشَدَهُ فِي الْأَسَانِ (ش هـ - ن ز ا) وَلَمْ يَنْسِبْهُ ، وَأَنْشَدَ الْجَوْهَرِيُّ بَيْتَ الشَّاهِدِ هَكَذَا :

\* بَاتَ يُنَزِّي دَلْوَهُ تَنْزِيًا \*

وَحَسْبُ الْبَغْدَادِيِّ هَذِهِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ فِي الْغَرِيبِ الْمَنْصُفِ ، وَلَعَلَّ هَذِهِ الرَّوَايَةُ أَظْهَرَ وَأَقْرَبَ ، وَقَدْ رَوَى أَيْضاً :

\* فَهَوَّ يُنَزِّي دَلْوَهُ تَنْزِيًا \*

وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ قَرْيَةً مِنْ رَوَايَةِ الصَّحَاحِ .

اللفظة : « ينزى » بضم حرف المضارعة وتشديد الزاى مكسورة - مضارع نزى - بتضعيف الزاى - والمراد ههنا أنه يحرك دلوه ويرفعه ويخفضه عند الاستقاء « تنزيا » مصدر نزى المذكور ، وهو على التفعيل كالتقديس والتطهير والتقديم ، وهو محل الاستشهاد ، وسيأتى بيانه ، وأصل هذه المادة قولهم : نزا الفرس ينزو ونزوا - مثل عدا يعدو وعدوا - ونزوانا أيضاً ، ومعناه وثب ، ويتعدى بالهمز فيقال : أنزاه ينزبه إنزاء ، وبالتضعيف فيقال : نزاه ينزبه تنزبة وتنزياً أيضاً ، وقوله « كما تنزى شهلة صيباً » الشهلة : العجوز ، ويقال لها : شهرة وشهيرة . وقال ابن يعيش : « يقال امرأة شهلة ، إذا كانت نصفاً ، ولا يقال ذلك للرجال » اه . ومعنى تنزبة الشهلة الصبي ترقيصها إياه ، ويكون ذلك بشغل وضعف لأنها ضعيفة المنة .

المعنى : وصف رجلاً - أو امرأة - بأنه يحرك دلوه عند الاستقاء ليمتلئ ، حركة ضعيفة ، ويرفعه ويخفضه ، تحريكاً مماثلاً لتحريك العجوز صبيها عند ترقيصها إياه .

فضرورة . وأشار بقوله :

( وَأَجْمَلًا إِجْمَالٍ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلًا )  
 ( وَاسْتَعِيدَ اسْتِعَادَةً ثُمَّ أَقِيمَ إِقَامَةً وَعَالِبًا ذَا التَّالِزِمْ )  
 ( وَمَا بَلَى الْآخِرُ مُدًّا وَافْتَحًا مَعَ كَسْرٍ تَلْوٍ الثَّانِ مِمَّا افْتَحًا )  
 ( بِهِمْزٍ وَضَلِّ كَأَصْطَفَى )

إلى أن قياس أفعل إذا كان صحيح العين الإفعال نحو أجمَل إجمالاً ، وأكرم إكراماً ، وأحسن إحصاناً ، وإن كان معتلها فكذلك ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفاً ثم تحذف الألف الثانية ويعوض عنها التاء ، كما في أقام إقامَةً وأعان إعانَةً وأبان إبانَةً ، والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله « وغالباً ذا التالزم » وقد تحذف نحو « وإقام الصلاة » ومنه ما حكاه الأخفش من قولهم : أراه إراءً ، وأجاب إجاباً .

وقياس ما أوله همزة وصل أن يكسر تلو ثانياً : أى ثالثه ، وأن يمد مفتوحاً ما يليه

الوعراب : « بات » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « ينزى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر بات « دلوه » دلو : مفعول به لينزى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « تنزى » مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، والعامل فيه قوله ينزى « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « تنزى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء « شهلة » فاعل « صيا » مفعول به ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لقوله « تنزى » والتقدير : تنزى مماثلاً لتنزى العجوز صبيها .

الشاهر فيه : قوله « تنزى » فإنه مصدر « نزى » المعتل اللام المضعف الوسط ، وكان قياسه على أمثاله يقتضى أن يأتى على زنة تفعلة - محذوف لام التفعيل وتعويضه تاء في الآخر عنها فيقال تنزى ، كما قالوا : تزكية ، وتوفية ، وتولية ، وتورية ، وتضحية ، وتنحية ، وتعدي ، وتفدية ، وتردية ، وتصدية ، في مصادر زكى ، ووفى ، وولى ، وورى ، وضحى ، ونحى ، وعدى ، وفدى ، وردى ، وصدى - بتضعيف الحشو في جميع هذه الأفعال ، ولكن الراجح عدل عن المثال المستعمل ورجع إلى الأصل المهجور ، للضرورة ، وليست الضرورة إلا معاودة الأصول المهجورة .

الآخر: أى ما قبل آخره ، كما أشار إليه بقوله « وما يلي الآخر - إلخ » أى : وما يليه الآخر ، نحو اضْطَفَى اضْطِفَاءً ، وانْطَلَقَ انْطِلَاقًا ، واستَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا .  
فإن كان اسْتَفْعَلَ معتلّ العينِ فَعِلَ به مافعل بمصدر أفعَلَ المعتلّ العينِ ، نحو اسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً ، واستَقَامَ اسْتِقَامَةً .

ويُسْتثنى من البدوء بهمة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعّل ، نحو اطَّيَّرَ وأَطَّيَّرَ أصلهما تَطَّيَّرَ ونَطَّيَّرَ فإن مصدرهما لا يُكسر ثالثه ولا يزداد قبل آخره ألف .  
وقياسُ ما كان على تَفَعَّلَ التَّفَعُّلُ ، نحو: تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً ، وتَعَلَّمَ تَعَلُّماً ، وتَكْرَمَ تَكْرُماً (وَضُمَّ مَا \* يَرْبُعُ) أى : يقع رابعاً (في أمثالٍ قَدْ تَلَمَّأَ) صحيح اللام مما فى أوله تاء المطاوعة وشبهها ، سواء كان من باب تَفَعَّلَ كما مر ، أو من باب تَفَاعَلَ نحو تَقَاتَلَ تَقَاتُلًا وتَخَاصَمَ تَخَاصُمًا ، أو من باب تَفَعَّلَ نحو تَلَمَّأَ تَلَمُّاً وتَدَخَّرَجَ تَدَخَّرُجًا ، أو مُلْحَقًا به نحو تَبَيَّنَ تَبَيَّنًا وتَجَلَّبَبَ تَجَلَّبَبًا . فإن لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الضمة كسرة إذا كانت اللام ياء نحو تَدَلَّى تَدَلُّيًا وتَدَانَى تَدَانِيًا وتَسَلَّقَى تَسَلَّقِيًا .

(فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلًا) وما ألحق به نحو دَخَّرَجَ دِخْرَاجًا وَدَخَّرَجَةٌ ، وَخَوَّلَ حِيقَالًا وَخَوَّلَةٌ ، ومعنى خَوَّلَ : كبر وضعف عن الجماع (وَاجْعَلْ مَقِيَسًا) من فِعْلَالٍ وَفَعْلَلَةٍ (ثَانِيًا لِأَوْ لَا) وكلاهما عند بعضهم مقيسٌ وهو ظاهر كلام التسهيل .

﴿ تنبيه ﴾ : يجوز فى المضاعف من فِعْلَالٍ نحو الزُّزَالِ وَالْقَلْقَالِ فتح أوله وكسره ، وليس فى العربية فَعْلَالٍ بالفتح إلا فى المضاعف والكسر هو الأصل ، وإنما فتح تشبيهاً بالتفعّل كما جاء فى التفعّالِ التَّبَيَّنُ والتَّلَقُّاهُ بالكسر . والتفعّال كُله بالفتح إلا هذين ، على أنهما عند سيبويه اسمان وُضع كلٌ منهما موضع المصدر . وذهب الكسائى والقراء وصاحب الكشاف إلى أن الزُّزَالِ بالكسر المصدرُ وبالفتح الاسم ، وكذلك أَلْقَقَاعُ بالفتح الذى يتقمعع وبالكسر المصدر ، وألْوَسُواسُ بالفتح اسم لما وَسُوَسَ به الشيطان وبالكسر المصدر ، وأجاز قوم أن يكونا مصدرين .

(لِفَاعَلِ الْفِعَالِ وَالْمَفَاعَلِ) نحو حَاصِمٍ خِصَامًا وَمُخَاصِمَةً ، وَعَاقِبَ عِقَابًا وَمُعَاقِبَةً ، لكن يمتنع الفِعَالُ ويتعين المَفَاعَلَةُ فيما فَاوَهُ ياء ، نحو يَاسِرٌ مُيَاسِرَةً وَيَآمَنٌ مُيَآمِنَةً ، وشذ يَأْوِمُهُ يَوْمًا لَا مُيَآوِمَةً .

(وَعَبِيرٌ مَاصِرٌ السَّمَاعُ عَادِلُهُ) أى كان له عَدِيلاً ، فلا يُقَدَّمُ عليه إلا بِسَمَاعٍ ، نحو كَذَّبَ كَذَابًا ، وَهِيَ تُنَزَّى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا ، وَأَجَابَ إِجَابًا ، وَتَحَمَّلَ تَحْمَلًا ، وَاطْمَأَنَّ طَمَأْنِينَةً ، وَتَرَامَوْا رَمِيًّا ، وَفَهَقَرَ فَهَقْرِي ، وَفَرَفَصَ فَرَفُصَاءً ، وَقَاتَلَ قِتَالًا .

(تنبيه) : يجيء المصدرُ على زنة اسم المفعول : فى الثلاثى قليلا ، نحو جَلَدَ جَلْدًا وَجَلُودًا . وقوله :

٧١١ - - لَمْ يَتْرُكُوا لِعِظَامِهِ لُحْمًا وَلَا لِقُودِهِ مَعْقُولًا

٧١١ - هذا بعض بيت من الكامل ، وهو بتمامه :

حَتَّى إِذَا لَمْ يَتْرُكُوا لِعِظَامِهِ لُحْمًا وَلَا لِقُودِهِ مَعْقُولًا

وهذا البيت للراعى عبيد بن حصين النخعى، من قصيدة رواها غير واحد من حملة الشعر منهم أبو زيد صاحب جمهرة أشعار العرب، وقد مضى مع شرح الشاهد (رقم ٤٣٨) ذكر طرف من هذه القصيدة وذكر السبب فيها، وهالك جملة أخرى من أبياتها تتصل ببيت الشاهد :

إِنَّ السُّعَاةَ عَصَوْكَ يَوْمَ أَمْرَتَهُمْ	وَأَتَوْا دَوَاهِي لَوْ عَلِمْتَ وَغُولًا
كَتَبَ الدُّهَيْمَ مِنَ الْعَدَاءِ لِسُرْفٍ	عَادٍ يُرِيدُ خِيَانَةً وَغُولًا
ذُخْرَ الْخَلِيفَةِ ، لَوْ أَحْطَتْ بِجُزْبِهِ	لَتَرَكْتَ مِنْهُ طَائِقًا مَفْضُولًا
أَخَذُوا الْعَرِيفَ فَقَطَعُوا حَيْرُومَهُ	بِالْأَضْبَحِيَّةِ قَائِمًا مَقُولًا
حَتَّى إِذَا لَمْ يَتْرُكُوا لِعِظَامِهِ	لُحْمًا وَلَا . . . البيت ، وبعده :
جَاهُوا وَالصَّكَّهْمُ وَأَخْذَبَ أَسَارَتِ	مِنْهُ السَّيَاطُ يَرَاعِصَةً إِجْفِيلًا
نَسِيَّ الْأَمَانَةَ مِنْ مَخَافَةِ لُفْحِ	شُمْسٍ تَرَكْنَ بَضِيئَهُ مُجْدُولًا
أَخَذُوا حُمُولَتَهُ وَأَضْبَحَ قَاعِدًا	لَا يَسْتَطِيعُ عَنِ الدِّيَارِ حَوِيلًا
يَدْعُو أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَدُونَهُ	خَرَقٌ تَجْرُّ بِهِ الرِّيَّاحُ ذُبُولًا

اللفظة : « كتب الذهب - البيت » الذهب - بضم الدال وفتح الهاء وسكون الياء ، بصيغة التصغير - الداهية ، والأصل فيه أن ناقة يقال لها الذهب ، وكان قوم من العرب قد غزوا قوما ققتل منهم سبعة إخوة فحملوا على الذهب ، فصارت مثلا في كل داهية ، وضربت العرب الذهب مثلا في الشر والداهية ، وقالوا : أثقل من حمل الذهب ، وأشأم من الذهب ، والعداء - بفتح العين المهملة والمد - الظلم وتجاوز الحد ، وفي الحديث أنه كتب ليهود تيباء أن لهم الذمة وعليهم الجزية بلا عداء . والمسرف : اسم الفاعل من مصدر أسرف ، وتقول : أسرف في ماله ، إذا بذره أو أنفق في غير طاعة ، وتقول : أسرف فلان في كذا ، إذا أفرط فيه وجاوز الحد ، وإذا أخطأ ، وإذا جهل ، وإذا غفل ، والخيانة : مصدر من مصادر خان يخون ، ووقع في اللسان « مخانة » مكان « خيانة » وهما بمعنى ، والغلول - بضم العين المعجمة - السرقة ، تقول : غل فلان كذا ، إذا أخذه خفية ودسه في متاعه « ذخر الخليفة - البيت » قال أبو زيد القرشي : « أراد ياذخر الخليفة » اه ، والخبر - بضم الخاء وسكون الباء - العلم بالشيء ، ويقال : مالى بهذا الأمر خبر ، وقالوا : هذا رجل خبر - بضم فسكون ، أو بفتح فكسر - إذا كان عالما بالخبر ، والطابق - بفتح الباء وبكسرهما - العضو ، يريد لو علمت منه حاله على حقيقتها لمزقت أعضائه وفصلت بعضها عن بعض « أخذوا العريف - البيت » عريف القوم : من دون رئيسهم ، والقيم بأمرهم ، وتقيهم . والحيزوم : وسط الصدر وما يضم عليه الحزام ، وجمعه على حيازيم وحيازم - بحذف الياء - والأصبحية : السياط ، نسبوها إلى أصبح أحد تبابعة الجن ، ومغولوا : مقيدا « حتى إذا لم يتركوا لعظامه - البيت » معناه أنهم ما زالوا يضربونه ضربا مبرحا يفرى اللحم ويذهب حتى تركوه عظالا لحم عليه ، وفؤادا بغير عقل ، وذلك من ظلمهم وجوزمهم وقسوة قلوبهم .

الإعراب : « حتى » هي هنا ابتدائية « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يتركوا » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « لعظامه » الجار والمجرور متعلق بترك ، وعظام مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « لهما » مفعول به لتركوا « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفي « لفؤاده » الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وفؤاد مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « معقولا » معطوف بالواو أيضا على قوله « لهما » وليس فيه العطف على معمولي عاملين ، لأن الجار والمجرور وقوله لهما كلاهما معمول لتركوا .



الشاهر في: قوله «معقولا» فان العلماء يستشهدون بهذه الكلمة على أن المصدر يجيء من الفعل الثلاثي على زنة اسم مفعوله ، لأن المعنى أن السعاة لم يتركوا اعظام من عذبوه بالضرب بالسياط لهما يكسوها ولم يتركوا لفؤاده تعقلا ، بل أفنوا لحمه بالضرب الشديد وأفقده تميزه .

ومثل هذا البيت في الاستشهاد على مجيء العقول مصدرا ما أنشده ابن بري :

فَقَدْ أَفَادَتْ لَهُمْ حِلْمًا وَمَوْعِظَةً لِيَنْ يَكُونُ لَهُ إِرْبٌ وَمَعْقُولٌ

أراد لمن يكون له تعقل .

واعلم أن العلماء يختلفون في هذه المسألة : فسيبويه رحمه الله تعالى ينكر أن مصدر الفعل الثلاثي قد جاء على زنة اسم المفعول منه ، ويؤول ما عسى أن يذكره غيره من الألفاظ التي جاءت على زنة مفعول مما ظاهرها أن المراد بها معنى المصدر وهو الحدث ، وذلك بأن يدعى أن المراد بها المفعول به . وغير سيبويه من العلماء يثبت مجيء مصدر الثلاثي على زنة مفعول ، ويروي عن العرب ألفاظا جاءت على هذه الزنة والمراد بها معنى المصدر ، وينكرون التأويل لأنه خلاف الأصل وفيه من التكلف ما لا مدعاة له ، ومن هذه الألفاظ ما استشهد له الشارح بالبيت الذي نحن بصدد شرحه من المعقول ، ومنها المجلود بمعنى الجلد والجلادة ، والميسور بمعنى اليسر ، والمعسور بمعنى العسر ، والمفتون بمعنى الفتنة ، والمحوف بمعنى الحلف .

فأما المعقول فهو عندهم مصدر من مصادر عقل الأمر يعقله - من باب ضرب - وقد استشهد عليه الشارح وأيدنا استشهادا بالبيت الذي أثناه عن ابن بري ، قال ابن منظور : «عقل يعقل عقلا ومعقولا ، وهو مصدر ، قال سيبويه : هو صفة ، وكان يقول : إن المصدر لا يأتي على وزن مفعول البتة ، ويتأول المعقول فيقول : كأنه عقل له شيء ، أي حبس عليه عقله وأيد وشدد ، قال : ويستغنى بهذا عن الفعل الذي يكون مصدرا » اهـ . يريد أنه يستغنى عن مجيء المصدر من الثلاثي على زنة مفعول بالمصدر المي .

وأما المجلود فهو عندهم أحد مصادر جلد الرجل وغيره - بضم اللام - فهو جلد وجليد ، بين الجلد - بفتح الجيم واللام جميعا - والجلادة ، والجلودة ، والمجلود ، ويستشهدون عليه بقول الشاعر :

\* وَاصْبِرْ فَإِنَّ أَحَا الْمَجْلُودِ مَنْ صَبْرًا \*

ويقول الآخر يصف ناقة قوية على العمل والسير :

مِنَ اللَوَانِي إِذَا لَأَنْتَ عَرِيكَتَهَا يَبْقَى لَهَا بَعْدَهَا أَلٌّ وَجَلُودٌ

وفي غيره كثيراً . ومنه قوله :

٧١٢ \* وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجْرَبِ \* \*

وقال الزمخشري في الأساس : « ورجل جلد - بفتح فسكون - وجلد ، وفيه جلد - بفتحيتين - ومجلود ، وتجلد للشامتين » اه .

وأما الميسور والمعسور فقد قال ابن منظور : « والعرب تضع المعسور موضع العسر ، والميسور موضع اليسر ، وتجعل المفعول في الحرفين كالمصدر ، قال ابن سيده : والمعسور كالعسر ، وهو أحد ما جاء من المصادر على مثال مفعول » اه . قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : ويستدل على مجيء الميسور بمعنى اليسر بقول الشاعر :

\* فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ \*

الاستشهاد في قوله « مياسير » فانه جمع ميسور ، ومقابلته بالعسر يدل على أنه أراد به اليسر ، وفي هذا البيت دليل على جمع المصدر إذا أريد به النوع وكانت له أنواع متعددة .

وأما المفتون فقد جاء مصدراً كالمفتون في قوله تعالى : ( وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا ) وحمل بعض العلماء على ذلك المفتون في قول الله عز وجل : ( بَأْيِكُمُ الْمُفْتُونُ ) وقد بينا ذلك في مطلع باب البتدأ والخبر من هذا الكتاب . قال ابن منظور : « وقوله تعالى : ( فستبصر ويصرون بَأْيِكُمُ الْمُفْتُونُ ) قال أبو إسحاق : معنى المفتون الذي فتن بالجنون ، قال أبو عبيدة : معنى الباء الطرح ، كأنه قال : أَيْكُمُ الْمُفْتُونُ . قال أبو إسحاق : ولا يجوز أن تكون الباء لغوا ، ولذلك جاز في العربية ، وفيه قولان للنحاة : أحدهما أن المفتون ههنا بمعنى الفتون ، مصدر على المفعول كما قالوا : ماله معقول ، ولا معقود : رأي ، وليس لفلان مجلود ، أي ليس له جلد ، ومثله الميسور والمعسور ، كأنه قال بَأْيِكُمُ الْمُفْتُونُ وهو الجنون . والقول الثاني فستبصر ويصرون في أي الفريقين المجنون ، أي في فرقة الاسلام أو في فرقة الكفر ، أقام الباء مقام في » اه . وفي الصحاح « والمفتون : الفتنة ، وهو مصدر كالمحلوب والمعقول » اه . وقال المازني في تخريج الآية : « المفتون رفع بالابتداء ، كقولهم : بمن مرورك ، وعلى أيهم نزولك ؛ لأن الأول في معنى الطرف » اه . وملخص هذا الكلام ما قاله ابن بري ، وهو « إذا كانت الباء زائدة فالمفتون الإنسان وليس بمصدر ، فان جعلت الباء غير زائدة فالمفتون مصدر بمعنى الفتون » ، والقول بزيادة الباء هو قول سيويه .

٧١٢ - هذا معجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَقَدْ دُقْمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ \*

وهذا البيت من كلمة أوردها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزي بتحقيقنا : ٢٢٤/٢ ) ولم يعين أبو تمام قائلها ، بل قال « وقال آخر وقد أوقعت مازن بقوم من

عجل فقتلوا منهم ، فعدت بنو عجل على جار لبنى مازن فقتلوه» هـ . ولم يتعرض أبو زكريا الخطيب  
لمسبة الأبيات ، وأول هذه الكلمة :

أَقُولُ وَسَيْفِي فِي مَفَارِقِ أَغْلَبِ      وَقَدْ خَرَّ كَالْجَذَعِ السَّحُوقِ الْمُشَدَّبِ  
بِكَ الْوَجْبَةُ الْعُظْمَى أَنَاخَتْ وَلَمْ تُنْخِ      بِشُعْبَةٍ فَأَبْعَدَ مِنْ صَرِيحٍ مُلْحَبِ  
سَقَاهُ الرَّدَى سَيْفٌ إِذَا سُلَّ أَوْ مَضَتْ      إِلَيْهِ ثَنَائِيَا الْمَوْتِ مِنْ كُلِّ مَرْقَبِ  
فِيَا عَجَلُ عَجَلِ الْقَاتِلِينَ بِدَخْلِهِمْ      غَرِيبًا لَدَيْنَا مِنْ قِبَائِلِ يَحْضَبِ  
جَنِينُهُمْ وَجُرْهُمُ إِذْ أَخَذْتُمْ بِحَقِّكُمْ      غَرِيبًا زَعَمْتُمْ مُرْمِلًا غَيْرَ مُذْنِبِ  
وَمَا قَتَلُ جَارَ غَائِبٍ عَنْ نَصِيرِهِ      لِطَالِبِ أَوْتَارِ بِمَسَلِكِ مَطْلَبِ  
فَلَمْ تُدْرِكُوا ذَخْلًا وَلَمْ تَذْهَبُوا بِمَا      فَعَلْتُمْ بَنِي عَجَلٍ إِلَى وَجْهِ مَذْهَبِ  
وَلَكِنَّكُمْ خَفْتُمْ أَسِنَّةَ مَازِنِ      فَنَكَبْتُمْ عَنْهَا إِلَى غَيْرِ مَنْكَبِ  
وَقَدْ ذُقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ      وَعَلِمُ بَيَانَ الْمَرءِ عِنْدَ الْمُجْرَبِ

اللفظة : « أقول وسيفي - البيت » المفارِق : جمع مفروق - بزنة مجلس أو منبر - وهو وسط  
الرأس حيث يفرق الشعر ، والأغلب : الغليظ العنق ، ومؤثته غلباء ، وخر : سقط ، والجذع  
- بكسر فسكون - ساق النخلة ، والسحوق - بفتح السين - الطويل ، وجعله مشدبا ليكون أظهر  
لطوله ، والتشذيب : التهذيب « بك الوجبة العظمى - البيت » هذا مقول القول ، وأراد بالوجبة  
ههنا المنية ، وأصل الوجبة السقطة . يريد نزل بك المكروه الأعظم ، لا بشعبة . وكان هذا  
الأغلب المصروع كان يتوعد شعبة بالقتل أو يريد له ، وأبعد : دعاء عليه ، والصريع : المصروع ،  
والملحَب : يحتمل معنيين ، أحدهما أن يكون أراد المذلل ، وثانيهما أن يكون أراد المجرَّوح المقطع  
من قولهم : لحبت اللحم ، إذا قطعه طويلا « سقاه الردى سيف - إلخ » الردى : الهلاك والموت ،  
وسل : أخرج من غمده ، وأومضت : لمعت ، من قولهم : أومض البرق ، إذا لمع من بعيد ،  
والمرقب في الأصل : المكان العالى . يقول : إذا سل هذا السيف قتل به القوم ؛ وليس ثم إيماض  
ولا مرقب « فياعجل عجل القاتلين - البيت » الأحسن في الإضافة في قوله « عجل القاتلين » أن  
تكون من إضافة البعض إلى الكل ، والتكرير للتوكيد ، وقال أبو هلال : « أضاف عجلا إلى  
القاتلين وهي هم كما قال الله تعالى : (جبل الوريد) والجبل هو الوريد فأضيف إلى نفسه ، ونحوه

(حق اليقين) وقيل : حق اليقين مثل قولك : عين اليقين ، ومحض اليقين» اهـ. ولك أن تضم مجل الأول وتنصب الثاني على البدل أو عطف البيان ، وبنو مجل مورتورون بما ارتكب منهم بنو مازن فلم يطلبوا ثأرهم من وجهه لكنهم أخذوا غريباً كان يجاور بنو مازن فقتلوه ، فهذا الشاعر يعبرهم ويهزأ بهم « جنيتم وجرتم - البيت » مفعولاً زعمتم محذوفان كما حذفنا في قوله تعالى : (أين شركائى الذين كنتم تزعمون) وفي قول الكميت بن زيد الأسدي :

بِأَيِّ ثِيَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سِنَةِ تَرَى حُبُّهُمْ عَارًا عَلَى وَتَحْسِبُ

والتقدير في البيت الذى نشرحه : إذا أخذتم بحقكم رجلا هذه صفته زعمتموه مأخوذاً. والرمل : الفقير « فلم تدركوا ذللاً - البيت » يقول : إنكم لم تأخذوا بثأركم من قاتلكم ؛ إذ كنتم قد قتلتم غير الذى نال منكم ولم تذهبوا فى صنيعكم هذا إلى شئ مما يذهب إليه الناس فى طلب الأوتار « ولكنكم خفتم أسنة مازن - البيت » يقال : نكب فلان عن الحق ، بمعنى تنكب عنه ، أى انحرف ومال وعدل ، يقول : هبتم أعداءكم الذين قتلوا منكم واستشعرتم الخوف منهم فخذرتموهم وعدلتم عنهم إلى غير معدل «وقد ذقتونا مرة بعد مرة - البيت» المراد بالبيان ههنا معنى الظهور والانكشاف ، تقول : بان الشئ بين ، إذا انكشف وظهرت حقيقة حاله ، والمجرب : التجربة والاختبار ، ومعنى العبارة أن بالبحث والتجربة والاختبار يوقف على خبء الأمور وتظهر مكنوناتها، وقد فسر العلامة الصبان البيان بالمنطق الفصيح ، وهو أحد معانى هذه الكلمة ، ولكنه لا يتناسب مع سياق القطعة كلها كما ترى .

الإعراب : « وعلم » الواو للاستئناف حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، علم : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « بيان » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « المرء » مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « المجرب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « المجرب » فإنه بضم الميم وفتح الجيم وتشديد الراء مفتوحة - قد جاء على زنة اسم المفعول من جرب - بتضعيف الراء - والمراد به التجربة : أى أن المراد به المصدر . وقد حمل بعض العلماء على معنى المصدر كلمة « المجرب » فى قول امرئ القيس بن حجر الكندى ( وهو الشاهد رقم ٢٢٠ ) :

فَإِنْ تَنَأَّ عَنْهَا حَبِيبَةً لِاتِّلَاقِهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجْرَبِ

والأكثر على أنه اسم مكان التجربة ، ومنهم من يجعله اسم فاعل ويجعل الباء زائدة فى خبر إن ، وهو الذى مضى الاستمهاد به عليه . وروى أن رجلاً سأل امرأة بعد ما جالس بين رجلها : أعذراء أم ثيب ؟ فقالت : أنت على المجرب ، تريد أنت على التجربة ، وليس فى مجيء المصدر على زنة اسم المفعول من غير الثلاثى خلاف نعلمه .

أى عند التجربة ، وقوله :

٧١٣ — \* أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا \*

٧١٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وقد وقع في شعرين أحدهما من كلام مالك بن أبي

كعب ، وعجزه فيه قوله :

\* وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ \*

وثانیهما من كلام زيد الخيل ، وعجزه فيه قوله :

\* وَأَنْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمَكَيْسُ \*

وقد روى ابن منظور هذين البيتين على ما ذكرناه ونسبهما إلى من ذكرنا ( انظر اللسان : ق ت ل ) فأما كلمة مالك بن أبي كعب فأولها قوله :

لَعَمْرُ أَبِيهَا لَا تَقُولُ حَلِيلَتِي	أَلَا فَرَّ عَنِّي مَالِكُ بْنُ أَبِي كَعْبٍ
أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا	وَأَنْجُو إِذَا ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :
أَبِي لِي أَنْ أُعْطِيَ الصَّغَارَ ظِلَامَةً	جُدُودِي وَأَبَائِي الْكِرَامُ أَوْلُو السَّلْبِ
هُمْ يَضْرِبُونَ السَّكْبَشَ يَبْرُقُ بِيضُهُ	تَرَى حَوْلَهُ الْأَبْطَالَ فِي حَلَقِ شُهْبِ
وَهُمْ أَوْرَثُونِي مَجْدَهُمْ وَقِعَاهُمْ	فَأُقْسِمُ لَا يُزْرِي بِهِمْ أَبَدًا عَقْبِي
وَأُرْعَى لِجَارِي مَاحِيَتِ ذِمَامَهُ	وَأَعْرِفُ مَاحِقَ الرَّفِيقِ عَلَى الصَّحْبِ

اللفظة : « أقاتل » هو مضارع قاتل الرجل الرجل مقاتلة وقتالا ، والقتال : المحاربة ،

و « حتى » حرف معناه الغاية ، و « مقاتلا » الرواية فيه بفتح التاء ، وهو بمعنى القتال ، قال

ابن منظور : « وقد قاتله قتالا وقتالا ، وهو من كلام العرب ، وكذلك المقاتل ، قال مالك بن

[ أبي ] كعب . . . وأنشد البيت . وقال زيد الخيل . . . وأنشد البيت « اه كلامه » المكيس »

بضم الميم وفتح الكاف وتشديد الياء مفتوحة - هو الفطن الموصوف بالكيس - بفتح الكاف

وسكون الياء - وهو ضد الحق ، وقال الراجز :

\* إِمَّا تَرَانِي كَيْسًا مُكَيْسًا \*

وقول مالك بن أبي كعب في البيت الآخر « وأنجو إذا غم الجبان » معناه إذا حزن واشتد حزنه ،

و « الكرب » الحزن يأخذ بالنعس .

المعنى : وصف كل من الشاعرين نفسه بالحزم ، والأخذ في أموره بالحكمة ، وأنه لا يفوته وجه

الصواب في القتال ، فيخوض المعركة ينازل الأقران ويغال بهم ، حتى إذا مارأى أن الفرار أحكم وترك المعركة أحزم نفص يده منها وانفلت غير خوار العزيمة ولا طائش الحلم ، وهذا وقت يأخذ الهول فيه الجبان ويعتريه الدهش فلا يتمكن من الفرار ويقع في قبضة عدوه . وقد تعرض جماعة من الشعراء لهذا المعنى ، وأحسن من كشفه وأوضحه عمرو بن معد يكرب الزبيدي في أبيات اختارها له أبو تمام في حماسته ( انظر التبريزي : ١ / ١٧٦ ) وذكرها ابن قتيبة في ترجمته له في كتابه الشعر والشعراء ، وهي قوله :

وَلَقَدْ أَجْمَعُ رِجْلِي بِهَا حَذَرَ الْمَوْتِ وَإِنِّي لَفَرُّورُ  
وَلَقَدْ أَعْطِفُهَا كَارِهَةً حِينَ لِلنَّفْسِ مِنَ الْمَوْتِ هَرِيرُ  
كُلُّ مَا ذَلِكِ مِنِّي خُلُقٌ وَبِكُلِّ أَنَا فِي الرَّوْعِ جَدِيرُ

وقد أوضح عن ذلك أيضاً ذلك الشاعر الذي يقول :

شُجَاعٌ إِذَا مَا أَمْسَكْتَنِي فُرْصَةٌ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي فُرْصَةٌ فَجَبَانٌ

قال أبو زكريا الخطيب : « وإنما هذا كلام من جمع إلى شجاعته وإقدامه حذراً وحزماً » اه . الإعراب : « أقاتل » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « حتى » حرف غاية وجر « لا » حرف نفي « أرى » فعل مضارع منصوب بأن الضمرة بعد حتى وعلامة نصبه فتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وأن المصدرية والفعل المضارع في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأقاتل ، وتقدير الكلام : أقاتل إلى عدم رؤيتي لنفسى مقاتلاً « لى » جار ومجرور متعلق بأرى « مقاتلاً » مفعول به لأرى منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد في : قوله « مقاتلاً » بضم الميم وفتح التاء كما وردت الرواية فيه عن الأبيات من العلماء فإنه مصدر معناه القتال وقد جاء على زنة اسم المفعول من قاتل ، وقوله « حتى لأرى لى مقاتلاً » نظير أن يقول « حتى لأرى لى قتالاً » فأعرف ذلك .

وقد استشهد سيوييه بهذا البيت بروايته اللتين ذكرناها في صدر الكلام على الشاهد ، مثل ما أنشده الشارح من أجله ، ومن ذلك يتبين أنه لا خلاف بين النحاة في مجيء المصدر على زنة اسم المفعول من غير الثلاثي . قال سيوييه ( ٢ / ٢٥٠ ) : « هذا باب نظائر ما ذكرناه مما جاوز بنات الثلاثة زيادة أو بغير زيادة ؛ فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول ، وكان بناء

أى قِتَالًا . وقوله :

أَطْلُومُ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمًا<sup>(١)</sup>

المفعول أولى به لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه ؛ فيضمون أوله كما يضمون المفعول لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوله مايفعل بأول مفعوله ، كما أن ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح ( يريد أن أول الزمان والمكان من بنات الثلاثة مفتوح كأول مفعول ) وإنما منعك أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واوا كواو مضروب أن ذلك ليس من كلامهم ولا مما بنوا عليه . يقولون للمكان : هذا مخرجنا ، ومدخلنا ، ومصبحنا ، وممسانا ، وكذلك إن أردت المصدر ، قال أمية بن أبي الصلت :

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُمَسَّانًا وَمُصَبَّحَنَا بِالْخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّي وَمَسَّانَا

ويقولون للمكان : هذا متحاملنا ، ويقولون : ما فيه متحامل ، أى ما فيه تحامل . ويقولون : مقاتلنا ، وكذلك تقول إذا أردت المقاتلة ، قال مالك بن أبى كعب أبو كعب بن مالك :

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ

وقال زيد الخيل :

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمُكَيْسُ

وقالوا فى المكان : هذا موقانا ، وقال رؤبة :

\* إِنْ الْمَوْقَى مِثْلُ مَا وُقِّيتُ \*

يريد التوقية ، وكذلك هذه الأشياء . وأما قولهم : دعه إلى ميسوره ، ودع معسوره ، فإعماجىء هذا على المفعول كأنه قال : دعه إلى أمر يوسر فيه أو يعسر فيه ، وكذلك الرفوع والموضوع ، كأنه يقول : له ما يرفعه وما يضعه ، وكذلك المعقول ، كأنه قال عقل له شىء أى حبس له لبه وشدد ، ويستغنى بهذا عن المفعول الذى يكون مصدرا لأن فى هذا دليلا عليه « اه كلامه . وحاصله أنه يرى أن اسم المفعول من غير الثلاثى واسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمى كل أولئك تأتى على زنة واحدة ، وهو يعلل ذلك ويستدل له ، ثم ينكر مجيئ المصدر من الثلاثى على زنة اسم المفعول ، ويعلل لذلك ، ويوجه بعض الألفاظ التى يزعم ناس فيها أنها مصادر على زنة المفعول بأن حقيقة أمرها أنها ليست مصادر وإنما هى أسماء مفاعيل .

(١) هذا بيت من الكامل ، وهو الشاهد (رقم ٦٨٣) الذى تقدم ذكره وشرحه فارجع

إلى ذلك ( فى ص ٢٢ من هذا الجزء ) ومما يحسن أن تتنبه إليه أن الشارح جعل « مصابكم »

أى إصابتكم ، وربما جاء في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل نحو فاجح فاجِحاً<sup>(١)</sup> ، وقوله :

٧١٤ \* كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءِ كَافٍ \*

هنا مصدرا جاء على زنة اسم المفعول من غير الثلاثي ، وكان قد جعله هناك اسم مصدر ، وإذا تدبرت فيما ذكرناه لك هناك علمت أنه لا تناقض بين الكلامين ؛ فإن تسمية الاسم الدال على الحدث المبدوء بالميم الزائدة لغير مفاعلة اسم مصدر إنما هو اصطلاح لبعض النحاة أخذه ابن مالك ثم تبعه عليه الشارح ، وهو عند التحقيق مصدر ، ويسمونه المصدر الميمي . قال ابن هشام : « ما بدى بيم زائدة لغير مفاعلة يعمل اتفاقا ، كالضرب والمقتل ، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ، وإنما سموه أحيانا اسم مصدر تجوزا » اه .

(١) ورد في اللسان : « وقد فلح - بالبناء للمجهول - فالجا فهو مفلوج » اه ، وفيه « قال ابن سيده : وهو أحد ما جاء من المصادر على مثال فاعل » اه والفاجح : داء يرخي بعض البدن . ٧١٤ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* وَلَيْسَ لِحَبَّهَا إِذْ طَالَ شَافٍ \*

والبيت من شواهد شرح الكافية وشواهد شرح الشافية للرضي . وهذا البيت مطلع قصيدة لبشر بن أبي خازم يمدح فيها أوس بن حارثة ، وكان بشر قد هجا أوسا ، ثم حدث أن وقع بشر أسيرا في يد بني نيهان فاشتراه أوس منهم بمائتي بعير وأراد أن يحرقه فمعت أوسا من ذلك أمه - وهي سعدى بنت حصن ، من طيء - وأمرته أن يكسوه ويحمله ويرفده ليغسل هجاءه بمدح ، ففعل أوس ما أشارت به أمه عليه . قال أبو محمد الأحمش : مدح بشر أوسا وأهل بيته مكان كل قصيدة هجاهم بها قصيدة وكان هجاهم بخمس فمدحهم بخمس ، وبعد البيت المستشهد بصدده قوله :

تَلَىٰ إِبْنَ الْعَزَاءِ لَهُ دَوَاءٌ	وَطُولُ الشَّوْقِ يُنْسِيكَ الْقَوَافِي
فَيَأْلَاكَ حَاجِبَةٌ وَمِطَالُ شَوْقِي	وَقَطْعَ قَرِينَةٍ بَعْدَ اثْتِلَافِ
كَأَنَّ الْأَنْحَمِيَّةَ قَامَ فِيهَا	لِحُسْنِ دَلَالِهَا رَشَاءُ مُوَافِي
مِنَ الْبَيْضِ الْخُلْدُودِ بِذِي سُدَيْرِ	يَنْشُنُ الْفَضَّ مِنْ ضَالِّ قِصَافِ
أَوْ الْأُدْمِ الْمُوشِحَةِ الْعَوَاطِي	بِأَيْدِيهِنَّ مِنْ سَلْمِ النَّعَافِ
وَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتِ غَدَاةَ بَدَنُومِ	خُشُوعِي لِلتَّقَرُّقِ وَأَعْتِرَافِي
إِذَا لَرَيْتِ لِي وَعَلِمْتَ أَيْ	بُودِي غَيْرُ مُطَرَفِ التَّصَافِي
فَلَّ طَلَابَهَا وَتَعَرَّ عَنْهَا	بِنَاجِيَّةِ تَحْيِيلِ بِالرَّدَافِ



**اللفظة:** « كفي بالنأى » كفي ههنا فعل قاصر غير متعد ومعناه كعنى حسب ، والنأى : البعد ، تقول نأى نأى نأياً - مثل فتح يفتح فتحاً - إذا بعد ، والباء زائدة تفيد التوكيد ، ونظيره قول الله تعالى : ( كفى بالله ولياً ) وقوله سبحانه : ( وكفى بنا حاسين ) وقوله جلت كلمته : ( كفى بالله شهيداً ) وقوله « أسماء » هو اسم امرأة ، ويجوز أن يكون منقولاً من جمع اسم فتكون الهمزة أصلاً غير منقلبة ، ويجوز أن يكون منقولاً من الوصف وأصله وساء من الواسمة فقلبت الواو المفتوحة همزة ، ونظيره أناة وأصلها وناة من الونى الذى هو الفتور « وليس لجبها » روى البغدادي فى مكان هذه الكلمة « وليس لنأيتها » وما روينا هو رواية أبى السعادات ابن الشجرى فى مختاراته ، وروى على غير هذين الوجهين .

**الإعراب:** « كفى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف لا محل له من الإعراب « بالنأى » الباء حرف جر زائد ، النأى : فاعل مرفوع بضمه مقدر على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « من أسماء » جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث متعلق بمحذوف حال من النأى « كاف » مفعول مطلق مؤكد لعامله الذى هو كفى ، منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع والمخفوض « وليس » فعل ماض ناقص « لنأيتها » اللام حرف جر ، ونأى : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه وهو قوله شاف فى آخر البيت ، وجعل البغدادي فى شرح شواهد الشافية الجار والمجرور متعلقاً بشاف ، وجعل خبر ليس محذوفاً ، ولا داعي لذلك ، ونأى مضاف وضيم الغائبة العائد إلى أسماء مضاف إليه « إذ » أداة تعليل ، قيل : هى حرف ، فهى مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب ، وقيل : هى ظرف ، فهى مبنية على السكون فى محل نصب والعامل فيها قوله شاف الآتى « طال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النأى ، والجملة فى محل جر بإضافة إذ التعليلية إليها ، وذلك على القول بظرفيتها وهو الراجح « شاف » اسم ليس ، مرفوع بضمه مقدره على الباء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التقل .

**الشاهد فى:** قوله « كاف » واعلم أن فى هذه الكلمة شاهدين للنحاة : الأول فى أنها مصدر جاء على زنة اسم الفاعل من الثلاثى ، نظير الطاغية بمعنى الطغيان ، والباقية بمعنى البقاء ، واللاعبة بمعنى اللغو ، والكاذبة بمعنى الكذب ، والعاقبة بمعنى المعافاة فى قولهم : عافاه الله عافية ، والعاقبة بمعنى العقب كالضرب فى قولهم : عقب مكان أبيه يعقب عقبا وعاقبة ، وحملوا على هذا قول الله تعالى : ( فأهلكوا بالطاغية ) أى بسبب طغيانهم ، وقوله جلت كلمته : ( فهل ترى لهم من باقية ) أى بقاء

وقوله سبحانه: ( ليس لوقعتها كاذبة ) أي رد ، وقوله سبحانه: ( لاتسمع فيها لافية ) أي لغوا ، وعلى هذا يكون قوله « كاف » في بيت الشاهد مفعولا مطلقاً مؤكداً لعامله الذي هو كنى ، كما قلنا في الإعراب ، ونظيره قول شاعر الحماسة :

أَعَانَ عَلَى الدَّهْرِ إِذْ حَكَ بَرَّكَهُ كَفَى الدَّهْرَ لَوْ وَكَلَّتَهُ بِي كَافِيَاً

قال أبو زكريا الخطيب التبريزي في شرحه على الحماسة ( ١ / ٢٨٣ بتحقيقنا ) : « أراد كنى الدهر لو وكلته بى كفاية ، واسم الفاعل يقع موقع المصدر كثيرا ، كما يقع المصدر موقع اسم الفاعل ، ومثله قول بشر :

✽ كفى بالنأى من أسماء كاف ✽

قفوله كاف في أحد الوجوه مصدر « اه .

وقد خرج سيويه وأبو العباس المبرد على مجيء المصدر من الثلاثي بزنة فاعل قول الفرزدق :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ  
عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ

أما أبو العباس المبرد فقال في الكامل ( ١ / ٧١ طبع المطبعة الخيرية ١٣٠٨ ) : « قوله ولا خارجاً إنما وضع اسم الفاعل في موضع المصدر ، أراد : ولا يخرج خروجاً من في زور كلام ؛ لأنه على هذا أقسم ، والمصدر يقع في موضع اسم الفاعل ، يقال : ماء غور ، أى غائر ، كما قال الله تعالى : ( إن أصبح ماؤكم غوراً ) ويقال : رجل عدل ، أى عادل ، ويوم غم ، أى غام ، وهذا كثير جدا ، فعلى هذا جاء المصدر على فاعل كما جاء اسم الفاعل على المصدر ، ويقال : قم قائماً ، فيوضع في موضع قولك : قم قياماً . وجاء من المصدر على فاعل حروف منها : فاج فاجلاً ، وعوفى عافية « اه .

وأما سيويه فقال ( ١ / ١٧٣ ) : « وأما قول الفرزدق :

✽ على حلقة لا أشتم الدهر . . . . البيت ✽

فإنما أراد ولا يخرج فيما أستقبل ، كأنه قال : ولا يخرج خروجاً ، ألا تراه ذكر عاهدت في البيت الذى قبله فقال :

✽ ألم ترنى عاهدت ربى . . . البيت ✽

ولو حمله على أنه نقي شيئاً هو فيه ولم يرد أن يحمله على عاهدت لجاز ، وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى فيما نرى ؛ لأنه لم يكن يحمله على عاهدت « اه .

وفي كلام الأعمى الشنمري بيان الوجه الذى اختاره سيويه ، وبيان للوجه الذى حكاه سيويه عن عيسى بن عمر ، قال : « الشاهد فيه قوله ولا خارجاً ، ونصبه لوقوعه موقع المصدر الموضوع

أى كفاية ، ونحو « فَأَهْلِكُوا بِإِطَاعِيَةِ » أى بالطغيان « فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ »

أى بقاء .

( وَفَعَّلَهُ ) بالفتح ( لمرّة كَجَلَسَهُ ) وَمَشِيَةً وَضَرَبَةً ( وَفَعَّلَهُ ) بالكسر ( لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَهُ )

وَمَشِيَةً وَضَرَبَةً .

﴿ تنبيه ﴾ : محلّ ما ذكر إذا لم يكن المصدرُ العام على فَعَّلَهُ بالفتح نحو رَحِمَهُ ، أو فَعَّلَهُ

بالكسر نحو ذَرَبَهُ ، فإن كان كذلك فلا يدلُّ على المرة أو الهيئة إلا بقريضة أو بوصف ، نحو

رَحِمَهُ وَاحِدَةً وَذَرَبَهُ عَظِيمَةً .

موضع الفعل ، على مذهب سيويه ، والتقدير : عاهدت ربى . . . لا يخرج من فى زور كلام خروجاً ، ويجوز أن يكون قوله ولا خارجاً منصوباً على الحال ، والمعنى عاهدت ربى غير شاتم ولا خارج ، أى عاهدته صادقاً ، وهذا على مذهب عيسى بن عمر ، وقد ذكره سيويه عنه « اهـ .

وهذا أحد تخريجين فى هذه الكلمة التى هى «كاف» فى بيت بشر ، والتخريج الثانى أن يكون

«كاف» اسم فاعل كما هو ظاهر الأمر ، وعلى ذلك يكون حالاً من النأى الذى هو فاعل كفى ،

ويكون من قبيل الحال المؤكدة لعاملها ، كما فى قوله تعالى : ( فتبسم ضاحكاً ) وقوله سبحانه : ( ولا

تمشوا فى الأرض مفسدين ) وعلى هذا الوجه استشهد به العلامة رضى الدين الاسترأبأذى فى شرح

الشافىة ، ويجوز أن يكون تمييزاً كما جاء التمييز مشتقاً فى قولهم : لله دره فارساً ( وقد علمت

اختلاف العلماء فى هذا التركيب مما ذكرناه فى بابى الحال والتمييز ) .

الشاهد الثانى فى هذه الكلمة مجيئها فى حال النصب - سواء ألقاها هى مصدر أم قلنا هى اسم

فاعل - كما تجيء فى حال الرفع والجر ، نعى بحذف الياء ، وكان ينبغى - لو جرى على ما هو

المستعمل الكثير فى لسان العرب - أن يجيء بها ثابتة الياء ، كما جاءت فى بيت الحماسة الذى أنشدناه

فى بيان الشاهد الأول ، ونظيره فى ذلك قول مجنون لىلى :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَأْمَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

فقد كان ينبغى أن يقول « ولو أن واشيا » إلا أنه لما اضطر لإقامة الوزن عامل النصب

معاملة الرفع والمخفض . وبعض النحاة يروى بيت المجنون « ولو كان واش » فىكون جارياً

على المستعمل الكثير ، قال أبو زكريا الخطيب التبريزى فى بيت بشر : « لكنه لم ينصبه ، وجعله

كقول الآخر :

كَانَ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقُ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطِينَ الْوَرِيقُ

( فِي عَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ ) نحو انْطَلَقَ انْطِلَاقَةً ، واستخرج استخراجة .  
 فإن كان بناء مصدره العام على التاء على المرة منه بالوصف كإقامة واحدة ، واستقامة  
 واحدة ، ( وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْحُمْرَةِ ) من اخْتَمَرَ ، وَالْعِمَّةُ من تَعَمَّمَ ، وَالنَّقْبَةُ من انْتَقَبَ .  
 ﴿ خاتمة ﴾ : يُصَاحُ من الثلاثي مَفْعَلٌ ؛ ففتتح عينه مُرَادًا به المصدرُ أو الزمانُ أو المكانُ :  
 إن اعتلَّتْ لامه مطلقاً نحو مَرَمَى وَمَغْرَمَى وَمَوَوَّى ، أو صحت ولم تُكسر عينُ مضارعه نحو  
 مَقْتَلٌ وَمَذْهَبٌ ، فإن كُسرَتْ فتحت في المرادِ به المصدرُ نحو مَضْرَبٌ ، وكُسرَتْ في المرادِ به  
 الزمانُ أو المكانُ نحو مَضْرِبٌ ، وتكسر مطلقاً عند غير طيِّبٍ فيما صحت لامه وفاؤه واوٌ نحو  
 مَوْرِدٌ وَمَوْقِفٌ وَمَوْئِلٌ ، وشدَّ من جميع ذلك ألقاظٌ معروفةٌ ذكَّرها في التسهيل .

ويُعَامَلُ غير الثلاثي مَعَامَلَةً الثلاثي في ذلك ، فَمَنْ أراد ذلك بَنَى منه اسمَ مفعولٍ  
 وجعله بإزاء ما يقصده من المصدر كما مر أو الزمان أو المكان ، ومنه « بِسْمِ اللَّهِ تَجْرَاهَا  
 وَمَرْسَاهَا » « وَمَرَفْنَاهُمْ كُلَّ مُمْزِقٍ » وقوله :

٧١٥ - \* الْحَمْدُ لِلَّهِ مُمَسَّانًا وَمُصَبَّحَنَا \* \*

في ترك إعراب المعتل في موضع النصب أيضاً ؛ إذ كان من العرب من يستقل الفتحة في الياء ،  
 والتقدير : كفى النأي من أسماء كفايا ، أي كفاية . وقد جاء في المثل : أعط القوس باريها -  
 بسكون الياء في باريها ، ولم يرو أحد باريها - بفتح الياء - فليس يجوز إلا ما حكى ؛ لأن الأمثال  
 لا تغير « اه كلامه .

٧١٥ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* بِالْخَيْرِ صَبَّحْنَا رَبِّي وَمَسَّانَا \* \*

وقد أنشده ابن منظور في لسان العرب (مس ا) وهذا البيت من شواهد سيويه (٢/٢٥٠)  
 وقد ذكرنا لك عبارته في شرح الشاهد (رقم ٧١٣) ومنها هذا البيت ، وهذا مطلع قصيدة  
 لأمية بن أبي الصلت الثقفي ، وبعده قوله :

رَبِّ الْخَنِيفَةِ لَمْ تَنْفَدْ خَزَائِنُهُ مَمْلُوءَةٌ طَبَقَ الْآفَاقِ سُلْطَانَا  
 أَلَا نَبِيَّ لَنَا مِنَّا فَيُخْبِرُنَا مَا بَعْدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا

بَيْنَنَا يَرْبُّنَا آبَاؤَنَا هَلَكُوا وَبَيْنَمَا نَقْتَنِي الْأَبْنَاءُ أَفْنَانَا  
 وَقَدْ عَلِمْنَا لَوَانَ الْعِلْمِ يَنْفَعُنَا أَنْ سَوْفَ تَلْحَقُ آخِرَانَا بِأَوْلَانَا  
 وَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا بِالْمَوْتِ مِنْ عَجَبٍ مَا بِالْأَحْيَانِ نَبْكَونَ مَوَاتَانَا

ويروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنشد هذه القصيدة ، فقال : « إن كاد أمية ليسلم »  
 ويروى أنه قال : « آمن شعره ، وكفر قلبه » وانظر أغاني أبي الفرج ( ٣ / ١٨٦ - ١٩٢ )  
 وخزانة البغدادى ( ١ / ١١٨ - ١٢٢ بلاق ) .

اللفظة : « ممسانا » بضم الميم الأولى وسكون الثانية - أراد به الإساءة ، وهو مصدر أمسى  
 يعسى إذا دخل في وقت المساء ، وهذا الفعل تام « مصبحنا » أراد به الإصباح الذى هو مصدر  
 أصبح يصبح ، هذا هو الذى يستفاد من عبارة سيويه ، وقد صرح بذلك الأعلام حيث يقول :  
 « الشاهد فيه قوله ممسانا ومصبحنا ، وهما بمعنى الإساءة والإصباح ، كما تقول مضرب ومشم في  
 الضرب والشم ، فالفعل من الثلاثى المزيد كالفعل فيما لازيادة فيه منه . ونصب المسمى والمصبح  
 في البيت على الظرف وإن كانا مصدرين ؛ لأنه أراد وقت الصباح ووقت المساء ، فحذف الوقت  
 وأقام المصدر مقامه » اه كلامه بحروفه . وكان العلامة الصبان لما رأى أن المقصود في البيت الدلالة  
 على الزمان حمل المسمى والمصبح فيه على أنهما اسمان للزمان من أول الأمر ، وأن ذلك خير من  
 أن نحملهما على المصدر ثم ندعى أن المصدر مستعمل في الزمان كما قولك : أزورك قدوم أليك ،  
 وأنت تريد وقت قدومه . وأقول : إن اللفظ محتمل بغير شك ، وإن الذى ذهب إليه الأعلام تبعاً  
 لعبارة سيويه يستدعى حمل اللفظ على معنى يحتمله ثم إرادة معنى آخر كان يمكن أن يراد منه  
 أول الأمر ، قال ابن منظور : « والمصبح - بفتح الميم - موضع الإصباح ، ووقت الإصباح أيضاً ،  
 قال الشاعر :

\* بِمَصْبَحِ الْحَمْدِ وَحَيْثُ يُعْمَى \*

وهذا مبنى على أصل الفعل قبل أن يزداد فيه ، ولو بنى على أصبح لقليل مصبح بضم الميم ،  
 قال الأزهرى : المصبح - بضم الميم - الموضع الذى يصبح فيه ، والمسمى المكان الذى يعسى  
 فيه ، ومنه قوله :

\* قَرِيْبَةُ الْمَصْبِحِ مِنْ مُمْسَاهَا \*

والمصبح أيضاً الإصباح ، يقال : أصبحنا إصباحاً ومصباحاً » اه . وقال في موضع آخر :  
« والمسي - بضم الميم - كالمصبح ، قال أمية بن أبي الصلت :

\* الحمد لله ممسانا ومصبحنا \*

وهما مصدران وموضعان أيضاً ، قال امرؤ القيس يصف جارية :

تُضِيءُ الظَّلَامَ بِالْعِشَاءِ كَأَنَّهَا مَنَارَةٌ مُمَسِي رَاهِبٍ مُتَبَتِّلٍ

يريد صومعته حيث يمسى فيها » اه . وقول أمية بن أبي الصلت في البيت المستشهد به ونحن بصد شرحه  
« صبحنا ربى ومسانا » هو بتضعيف العين في الفعلين جميعاً ، وأصل هذه العبارة قولهم : صبح  
القوم القوم - بالتخفيف أو بالتشديد - إذا أتوهم صباحاً ، قال بجير بن زهير بن أبي سلمى المزني :

صَبَّحْنَاهُمْ بِأَلْفٍ مِنْ سُلَيْمٍ وَأَلْفٍ مِنْ بَنِي عُثْمَانَ وَآفِي

وقال الراجز :

نَحْنُ صَبَّحْنَا عَامِرًا فِي دَارِهَا جُرْدًا تَعَادَى طَرْقِي نَهَارَهَا

وفي الحديث أنه عليه الصلاة والسلام صَبَّحَ خَيْرٌ ، أى أنها صباحا ، وقال عنتره يصف خيلا :

وَعَدَاةَ صَبَّحْنَ الْجِفَارَ عَوَابِسًا يَهْدِي أَوَائِلَهُنَّ شُؤْمٌ شَرِبُ

وقال الراجز وهو في حديث أبي بكر :

كُلُّ امْرِئٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ

يريد أن كل إنسان مأتى بالموت صباحا .

الإعراب : « الحمد » مبتدأ « لله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ممسانا »  
مسمى : ظرف زمان منصوب بفتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، ويجوز أن يكون  
متعلقاً بالحمد وأن يكون متعلقاً بالخبير المحذوف ، وهو مضاف وضمير التكلمين مضاف إليه  
« ومصبحنا » الواو حرف عطف ، مصبح : معطوف على مسمى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ،  
والضمير مضاف إليه « بالخير » جار ومجرور متعلق بصبغ الآتي « صبحنا » صبح : فعل ماض ،  
وضمير التكلمين مفعول به « ربى » رب : فاعل صبح ، وباء التكلم مضاف إليه « ومسانا »  
الواو حرف عطف ، مسمى : فعل ماض ، وضمير التكلمين مفعوله ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا  
تقديره هو يعود إلى ربى ، والجملة معطوفة على جملة صبحنا ربى .

الشاهر فيه: قوله «ممسانا ومصبحنا» فإنهما كلمتان وردتا على وزان اسم المفعول من الفعل الثلاثي المزيد فيه، وهما في ذاتهما محتملان أن يراد منهما الحدث فيكونا مصدرين كالإمساء والإصباح، وأن يراد منهما موضع الإصباح وموضع الإمساء، فيكونا اسمين للمكان، وأن يراد منهما زمان الإمساء و زمان الإصباح، فيكونا اسمين للزمان، والراد منهما في هذا البيت المعنى الأخير فهما اسمان دالان على زمان الحدث الذي يدل عليه الإمساء والإصباح. وقد عرفت فيما ذكرناه لك في لغة البيت أن هذا القدر مما لا يختلف فيه أحد، وأن الاختلاف إنما هو فيما وراء ذلك، وحاصله هل أريد بالمسي والمصبح زمان الإمساء والإصباح من أول الأمر أو أريد بهما أولا نفس الإمساء والإصباح ثم استعمل اللفظ في زمانتهما، كما عرفت أننا ترجح الوجه الأول، وعرفت السر في ترجيحنا إياه.

أبذية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

( كَفَاعِلٍ صُغِرَ أُنْتَمَ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ يَكُونُ ) لَارْتِمَا ( كَفَدَا ) الوادى -  
 بمجمعتين مفتوح العين - بمعنى سال ، فيقال : غذا الماء فهو غاذٍ ، وذهب زيدٌ فهو ذاهبٌ ،  
 وسلم فهو سلم ، وفرس الفرس فهو فارهٌ ، أو متمدًا نحو ضارب فهو ضاربٌ ، وركب فهو راكبٌ .  
 ( وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فِعَالٍ ) بضم العين كطهر فهو طاهر ، ونعم فهو ناعم ، وفره فهو فاره  
 ( وَ ) في ( فِعْلٍ ) بكسرهما ( غَيْرَ مُعَدَّى ) نحو سلم فهو سالم ( بَلْ قِيَاسُهُ ) أى قياس فِعْلٍ  
 اللازم للكسور العين ( فِعْلٍ ) بفتح الفاء وكسر العين في الأعراض ( وَأَفْعَلٌ ) في الألوان  
 والخلق ، و ( فِعْلَانٌ ) فيما دلَّ على الامتلاء وحرارة الباطن ، ( نَحْوُ أُشِيرٍ ) وبَطِيرٍ وَفَرِحَ  
 ( وَنَحْوُ صَدْيَانٍ ) وَرَبَّانٍ وَعَطْشَانٍ ( وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ ) والأحمر ، وبما شذ فيه مريضٌ وكهلٌ .  
 ( وَفِعْلٌ ) بفتح الفاء وسكون العين ( أَوْلَى وَفَعِيلٌ يَفْعَلُ ) مضموم العين ( كَالضَّخْمِ )  
 والشَّهْمِ ( وَالْجَمِيلِ ) والظريف ( وَالْفِعْلُ ) لهذه ضَخْمٍ وَشَهْمٍ و ( جَمَلٌ ) وظَرْفٌ ( وَأَفْعَلٌ )  
 فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ ) بفتح العين ، وَفَعَالٌ بفتح الفاء ، وَفَعَالٌ بالضم ، وَفَعْلٌ بضم العين ، وَفَعْلٌ بكسر  
 الفاء أو ضمها ، وَفَعَالٌ ، وَفَعُولٌ ، وَفِعْلٌ بكسرتين : كَحَرُشٍ فَهُوَ أَحْرَشٌ (١) ، وَخَطْبٌ فَهُوَ

(١) الأحرش : الحشن ، وجمعه حرش - بضم الحاء المهملة وسكون الراء - وقالوا : دينار  
 أحرش ، يريدون أنه حشن لجدته ، وقالوا : دراهم حرش ودنانير حرش ، وقالوا : ضب أحرش ،  
 يريدون أنه حشن الجلد كأنه محرز ، وقالوا : أفعى حرشاء ، إذا كانت خشنه الجلد ، ولم يحك الجلد  
 في القاموس فعلا لهذا المعنى ، وحكى ابن منظور في اللسان أنه لم يسمع لهذا الوصف فعلا ، قال :  
 « والأحرش من الدنانير ما فيه خشنه لجدته ، قال :

\* دِنَانِيرُ حَرُشٍ كُنْهًا أَضْرَبٌ وَالْحَدِيدُ \*

وفي الحديث أن رجلا أخذ من رجل آخر دنانير حرشا ، جمع أحرش ، وهو كل شيء خشن  
 أراد أنها كانت جديدة فعليا خشونة النضن ، ودراهم حرش : جراد خشن حديثه العهد بالسكة ،  
 والضب أحرش : خشن الجلد كأنه محرز ، وقيل : كل شيء خشن فهو أحرش وحرش - بفتح  
 فكسر - والأخيرة عن أبي حنيفة ، وأزاهها على النسب لأنى لم أسمع له فعلا ، وأفعى حرشاء :  
 خشنه الجلد » اهـ .



أَخْطَبُ إِذَا أَحْمَرَّ إِلَى الْكَدْرَةِ<sup>(١)</sup> ، وَنَحْوَ بَطَلٌ فَهُوَ بَطَلٌ<sup>(٢)</sup> وَحَسُنَ فَهُوَ حَسَنٌ ، وَنَحْوَ جَبِينٌ فَهُوَ جَبَانٌ ، وَشَجَعُ فَهُوَ شُجَاعٌ ، وَنَحْوَ جَنْبٌ فَهُوَ جُنْبٌ . وَنَحْوَ عَفْرٌ فَهُوَ عَفْرٌ<sup>(٣)</sup> أَيْ شُجَاعٌ

(١) نص الشيخ خالد في التصريح على أن هذا الفعل بالحاء والطاء المعجمتين ، وأنه مضموم العين ، وهاك عبارته مع عبارة أصله : « وقياس الوصف من فعل بالضم فيعل كظريف وشريف ، ودونه - أى دون فيعل - فعل ، بفتح الفاء وسكون العين ، كشمهم بالشين العجمة من الشهامة بمعنى الضخامة ، وضخم ، بالضاد والحاء المعجمتين ، من ضخم الشيء إذا غلظ ، ودونهما - أى دون فيعل وفعل - أفعال ، كأخطب بالحاء والطاء المعجمتين ، يقال : أخطب اللون ، إذا كان أحمر إلى الكدرة » اه للتصود منه مجروفة ، لكنى لم أجد هذه المادة فيما بين يدي من معاجم اللغة أصالة ، وقد ذكر الجوهرى فى المصباح والمجد فى القاموس وابن منظور فى اللسان الأخطب بالحاء العجمة والطاء المهملة ، بهذا المعنى ، وذكر الأخير أن فعله خطب - بكسر الطاء المهملة - ومصدره الخطبة ، قال المجد : « والخطبة بالضم لون كدر مشرب حمرة فى صفرة ، أو غبرة ترهقها خضرة ، خطب كفروح فهو أخطب » اه . وقال ابن منظور : « والخطبة : لون يضرب إلى الكدرة مشرب حمرة فى صفرة كلون الخنظلة الخطباء قبل أن تيبس ، وكلون بعض حمر الوحش ، والخطبة : الخضرة ، وقيل : غبرة ترهقها خضرة ، والفعل من كل ذلك خطب خطباً - مثل فروح فروحاً - وهو أخطب ، وقيل : الأخطب الأخضر يخالطه سواد » اه .

(٢) فى اللسان : « وقد بطل - بالضم - يبطل ، بطولة وبطالة ، أى صار شجاعاً ، وتبطل ، قال أبو كبير الهذلى :

ذَهَبَ الشَّبَابُ وَفَاتَ مِنْهُ مَا مَضَى وَنَصَا زُهَيْرٌ كَرِيمَتِي وَتَبَطَّلَا

وجعله أبو عبيد من المصادر التى لا أفعال لها » اه . وفى القاموس : « ورجل بطل - محركة ، وكشداد - بين البطالة والبطولة شجاع تبطل جراحته فلا يكثر لها ، أو تبطل عنده دماء الأقران والجمع أبطال ، وهى بهاء ، وقد بطل ككرم » اه . وفى كتاب الأفعال لابن القطائع : « بطل الرجل بطولة وبطالة : صار شجاعاً » اه . وحكى صاحب المصباح أن فى هذا الفعل لغة أخرى من باب قتل يقتل . قال : « ورجل بطل أى شجاع ، والجمع أبطال ، مثل يسبب وأسباب ، والفعل منه بطل بالضم بوزان حسن فهو حسن ، وفى لغة بطل يبطل من باب قتل يقتل فهو بطل بين البطالة - بالفتح والكسر - سمي بذلك لبطلان الحياة عند ملاقاته ، أو لبطلان العظام به . قال بعض شارحى الحماسة : يقال رجل بطل ، وامرأة بطلة »

(٣) فى اللسان : « ورجل عفر بكسر فسكون - وعفريه ونفريه - بكسر فسكون فكسر - وعفارية - بضم أوله وتخفيف الباء - وعفريت ، بين العفارة - بفتح العين المهملة - خبيث

ما كر ، ونحو غَمْرٌ<sup>(١)</sup> فهو غَمْرٌ : أى لم يُجرب الأمور ، ونحو وَضُوْهُ فهو وَضَاءٌ<sup>(٢)</sup> أى وَضَىء ،

منكر داه « اه . وفى القاموس : « والعفر بالضم : الشجاع الجلد ، والغليظ الشديد ، والجمع أعفار » اه . وفيه : « ورجل عفر وعفريه وعفريت بكسره من وعفر كظمر وعفري وعفريه كقذعمة وعفارية بالضم ، بين العفارة بالفتح : خبيث منكر » اه . ولم يحك أحدهما فعله كما ترى . وفى كتاب الأفعال لابن القطاع : « وعفر عفارة : شجع وجلد ، فهو عفر ( بكسر أوله ) » اه .

(١) فى القاموس : « الغمر ( بالفتح ) : من لم يجرب الأمور ، ويثلى ، ويحرك » يعنى أن فيه أربع لغات : فتح أوله أوضمه أو كسره مع سكون ثانيه ، وفتح أوله وثانيه معا ، وفى اللسان : « وصي غمر ( بضم فسكون ، وفتح فسكون ، وبفتحتين ، وفتح فسكسر ) ومنغمر : لم يجرب الأمور ، بين الغارة ، من قوم أغمار ، وقد غمر بالضم يغمر غمارة وكذلك الغمر من الرجال ، إذا استجهله الناس ، وقد غمر تغميراً » ، وفى حديث ابن عباس أن اليهود قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : لا يفرك أن قتلت نفرا من قريش أغمارا ، الأغمار : جمع غمر بالضم وهو الجاهل الغر الذى لم يجرب الأمور ، قال ابن سيده : ويقتنس من ذلك لسكل من لا غناء عنده ولا رأى ؛ ورجل غمر ( بالضم ) وغمر ( بفتح فسكسر ) لا تجربة له بحرب ولا أمر ولم تحنكه التجارب ، وقد روى بيت الشماخ :

لَا مَحْسَبَتِي وَإِنْ كُنْتُ امْرَأً غَمْرًا كَحَيَّةِ الْمَاءِ بَيْنَ الصَّخْرِ وَالشَّيْءِ

قال ابن سيده : فلا أدري أهو إتباع أم لغة « اه . وفى كتاب الأفعال لابن القطاع : « وغمر الرجل غمارة : لم يجرب ، فهو غمر » اه . وضبط الفعل بضم الميم وكسرهما ، والوصف بضم الغين وسكون الميم ، ضبط قلم .

(٢) قال فى القاموس : « الوضاءة : الحسن والنظافة ، وقد وضو ككرم ، فهو وضىء من أوضياء ووضاء ( الأول كأغنياء ، والثانى كرجال ) ، وهو وضاء كرماني من وضائين ووضاضىء ، وما هو بوضىء : أى بوضىء » اه وحكى فى اللسان مثل ذلك ، ومن شواهد الوضاء قول أبى صدقة الديبرى :

وَالْمَرْءُ يُلْحِقُهُ بِفَتْيَانِ الدَّيِّ خُلُقُ الْكَرِيمِ وَلا يَسَّ بِالْوَضَاءِ

ونحو خَصُرَتْ فِيهِ حَصُورٌ : أى ضاق مجرى لبنها ، ونحو خَشُنَ فهو خَشِينٌ (١) .

﴿ تنبيه ﴾ : جميعُ هذه الصفات صفاتٌ مشبهة ، إلا فاعلاً كضاربٍ وقائمٍ فإنه اسمُ فاعلٍ

إلا إذا أُضِيفَ إلى مرفوعه ، وذلك فيما إذا دل على الثبوت كظاهر القلب ، وشاحط الدار :

أى بعيدها ، فهو صفةٌ مُشَبَّهَةٌ أيضاً .

( وَبِسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى قَعْلٌ ) أى وقد يُسْتَعْنَى عن وزن فاعلٍ من فعلٍ بالفتح

بغيره : كَشَيْتَخٍ وَأَشَيْبٍ وَطَيْبٍ وَعَفِيفٍ .

\* \* \*

( وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ )

( مَعَ كَسْرِ مَتَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمَّ مِسْمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقًا )

أى : يأتى اسمُ الفاعل من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه ، بشرط الإتيان بميمٍ مضمومة مكان حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الأخير مطلقاً: أى سواء كان مكسوراً فى المضارع كمنظلقٍ ومستخرَجٍ ، أو مفتوحاً كمتعلمٍ ومُتَدَخِرِجٍ .

\* \* \*

( وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ ) أى من هذا ( مَا كَانَ انْكَسَرَتْ ) وهو ما قبل الأخير ( صَارَ اسْمٌ

مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرِ ) والمستخرَج .

( وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ اطَّرَدَ زِنَةُ مَفْعُولِ كَاتٍ مِنْ قَصْدًا )

(١) الذى فى القاموس : « الحشن ككتف والأخشن : الأخرش من كل شىء ، والجمع خشان ككتاب ، وهى خشنة وخشناء ، والفعل خشن ككرم » اه . وحكى فى اللسان مثل ذلك ولم يحك أحدهما خشنا بكسر الحاء والشين ، والذى يظهر لى أن هذا من لغات تميم الذين يتبعون أول الكلمة ثانيها فى مثل ذلك فيقولون فى كتف وخشن ونحوها : كتفا وخشنا كإبل .

يقصد ، فإنه مقصود ، وآتٍ من ضرب مَضْرُوب ، ومن عَزَّ بَمَرُورٍ به ، ومنه مَبِيعٌ وَمَقُولٌ وَمَرْمَى ، إلا أنها غيرت (١) .

﴿ تنبيه ﴾ : مراد بالثلاثي المتصرف .

( وَتَابَ نَقْلًا عَنْهُ ) أى عن مفعول ( ذُو فَعِيلٍ ) مستويًا فيه اللذكرُ والمؤنثُ ( نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ قَتَى كَحِيلٍ ) أَوْ جَرِيحٍ أَوْ قَتِيلٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : مرادُه أنه ينوب عنه في الدلالة على معناه فقط . قال في التسهيل : وينوبُ في الدلالة لا العمل عن مَفْعُولٍ بقلّة : فَعَلٌ كَذَبَجٍ (٢) ، وَفَعَلٌ كَقَمَصٍ (٣) ،

(١) أصل مرعى مرموى على زنة مفعول ، فاجتمعت الواو والياء في كلمة والأولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء ، ثم أدمغت الياء في الياء ، ثم قلبت ضمة الميم كسرة لتناسب الياء . وأصل مقول مقوول على زنة مفعول أيضا ، ثم نقلت ضمة الواو الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف فاجتمع ساكنان - وهما الواو الزائدة الساكنة من أول الأمر والواو التي هي عين الكلمة التي نقلت حركتها - لحذف أحد الساكنين ، وفي المحذوف منهما خلاف بين العلماء سنشرحه تفصيلا في قسم الصرف من هذا الكتاب ، ولكننا نذكر لك هنا أننا نرجح أن المحذوف هو الواو الزائدة وإن كان العلماء قد رجحوا غيره . وأصل مبيع مبيوع بزنة مفعول أيضا ، فنقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الياء ، فاجتمع ساكنان - وهما الواو الزائدة التي هي واو مفعول والياء التي هي عين الكلمة والتي كانت مضمومة فنقلت ضمها - ثم حذف واو مفعول على ما رجحناه ، ثم قلبت ضمة الباء كسرة لتناسب الياء فصارت مبيعا .

(٢) الذبج - بكسر الدال وسكون الباء - اسم لما ذبج من الحيوان ، أو أعد للذبج ، وفي القرآن الكريم : ( وفديناه بذبج عظيم ) قال الأزهرى : معناه بكبش يذبج ، وفي الحديث « فدعا بذبج فذبجه » أراد به ما يذبج من الأضاحي ، ومثل الذبج : الطحن بمعنى المطحون ، وفي مثل من أمثالهم : أسمع جعجة ولا أرى طحنا ، هو بكسر فسكون ومعناه المطحون ، ومثله القطف بكسر القاف وسكون الطاء المهملة - بمعنى المقطوف ، ورعى - بكسر الراء وسكون العين - بمعنى المرعى ، وطرح - بكسر الطاء وسكون الراء المهملتين - بمعنى الطروح .

(٣) القنص - بفتح القاف والنون جميعا - مثل القنيص ، وهو المصيد الذي يقتنص . والذي يظهر للعاجز الضعيف أن أصل القنص مصدر ثم استعمل في المفعول وأنه يستعمل في الفاعل أيضا .

وُفَعِلَ كغرفة<sup>(١)</sup> ، وبكثرة فَعِيلٍ . انتهى

﴿ خاتمة ﴾ : قال الشارحُ : ومجىءُ فَعِيلٍ بمعنى مفعول كثيرٌ في لسان العرب ، وعلى كثرتِه لم يُقَسَّ عليه بإجماع ، وفي التسهيل : ليس مَقْيَسًا خلافاً لبعضهم ، فنصَّ على الخلاف . وفي شرحه : وجَعَلَه بعضهم مَقْيَسًا فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى فاعل ، نحو قَدَّرَ وَرَحِمَ ، لقولهم : قَدِيرٌ ، وَرَحِيمٌ . والله أعلم .

يقال : قنص الصيد يقنصه قنصا - مثل ضربه يضربه ضربا ، وقنصا أيضا بفتحين ، وعلى استعمال القنص بمعنى القانص وبمعنى القنيص قد خرجوا قول عنترة العبسي :

يَا شَاةَ مَا قَنَصِي إِنْ حَلَّتْ لَهُ حَرَمْتُ عَلَىٰ وَلِيَّتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

ومثل القنص العدد بمعنى المعداد ، والحبط بمعنى المحبوط ، والنفض بمعنى المنفوض ، والقبض بمعنى المقبوض ، وكل ذلك بفتح أوله وثانيه .

(١) الغرفة - بضم الغين المعجمة وسكون الراء المهملة - ما اغترف باليد ونحوها ، وفي التنزيل :

(إلا من اغترف غرفة) هو في قراءة عثمان بضم الغين ومعناه الذي يغترف ، ومثل الغرفة الحسوة - بضم الحاء وسكون السين المهملتين - لما يحتمس ، والأكلة - بضم الهمزة - بمعنى الماء كقول ، والمضغة - بضم الميم - بمعنى الموضوع .

## الصفة المشبهة باسم الفاعل

( صِفَةٌ اسْتَحْسِنَ جَرَّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ )

أى : تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جرِّ فاعلها بإضافتها إليه ، فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك ، لأنه إن كان لازماً وقصد ثبوت معناه صار منها ، وانطلق عليه اسمها ، وإن كان متعدداً فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه ، فلا استحسان .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما قيّد الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ، فلم يبق فاعلاً إلا من جهة المعنى .

الثاني : وجّه الشبه بينها وبين اسم الفاعل : أنها تدل على حَدَثٍ وَمَنْ قَامَ بِهِ ، وأنها تُؤَنَّثُ وتثنى وتجمع ، ولذلك حُمِلت عليه في العمل .

وعاب الشارحُ التعريفَ المذكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها ، لأن العلم به موقوفٌ على العلم بكونها صفةً مشبهةً ، وعرفها بقوله « ماصيغٌ لغير تفضيل من فعلٍ لازمٍ لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث » . وقد يقال : إن العلم باستحسان الإضافة موقوفٌ على المعنى ، لا على العلم بكونها صفةً مشبهةً ، فلا دور ، أو أن قوله « المشبهة اسم الفاعل » مبتدأ وقوله « صفة استحسِنَ إلى آخره » خبر ، وقوله ( وَصَوِّغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِلْحَاضِرِ ) إلى آخره : عطفٌ عليه لتمام التعريف : أى وعمّا تتميز به الصفة المشبهة أيضاً عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياساً إلا من فعلٍ لازمٍ كظاهِرٍ من طَهْرٍ ، وجميلٍ من جمَلٍ ، وحَسَنٍ من حَسُنَ ، وأما رَجِيمٍ وعَلِيمٍ ونحوهما فمقصودٌ على السماع ، بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائمٍ ، ومن المتعدّي كضاربٍ ، وأنها لا تكون إلا المعنى الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل ، بخلافه كما عرفت ، وأنها لا تنزم الجرميَّ على المضارع ، بخلافه ، بل قد تكون جارية عليه ( كظاهِرِ القَلْبِ ) وضامِرِ البَطْنِ ، ومُسْتَقِيمِ الحال ، ومُعْتَدِلِ القامة ، وقد لا تكون ، وهو الغالب في المبنية من الثلاثي ، كحَسَنِ الوَجْهِ ، و( جَمِيلِ الظَّاهِرِ ) وسَبِطِ العظام ، وأسود الشعر .

(وَعَمَلُ اسْمٍ فَاعِلٍ الْمَعْدِيُّ) لواحد (لَهَا) أى ثابت لها (عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّأَ)

له فى بابہ : من وجوب الاعتماد على ما ذكر .

﴿ تنبيه ﴾ : ليس كونها بمعنى الحال شرطاً فى عملها ؛ لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وُضِعَت للدلالة على الثبوت ، والثبوت من ضرورته الحال ، فعبارته هنا أجود من قوله فى الكافية :

وَالْأَعْتِمَادُ وَاقْتِضَاءُ الْحَالِ شَرْطَانِ فِي تَصْحِيحِ ذَا الْأَعْمَالِ . اهـ

(وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ) بخلاف اسم الفاعل أيضاً ، ومن ثمَّ صحَّ النَّصْبُ فى نحو « زيدا أناضار به » ، وامتنع فى نحو « وجه الأب زيدٌ حسنُه » ( وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ ) أى : ويجب فى معمولها أن يكون سببياً ، أى مُتَّصِلاً بضمير الموصوفِ : لفظاً نحو « حَسَنَ وَجْهِهِ » ، أو معنى نحو « حَسَنَ الْوَجْهِ » أى منه . وقيل : أَلْ خَلْفٌ عن المضاف إليه ، ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل كما عرفت .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قولُ الشارحِ إن جواز نحو « زَيْدٌ بِكَ فَرِحَ » مُبْطَلٌ لعموم قوله « إن المعمول لا يكون إلا سببياً مؤخراً » مردودٌ ؛ لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه ، وعملها فى الظرف ونحوه إنما هو لما فيها من معنى الفعل .

الثانى : ذكرَ فى التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميراً بارزاً متصلاً كقوله :

٧١٦ — حَسَنَ الْوَجْهِ طَلَّقَهُ أَنْتَ فِي السَّلْمِ وَفِي الْحَرْبِ كَالِحٌ مُكْهَرٌ

٧١٦ — هذا بيت من الخفيف ، ولم أعر له — مع طويل البحث — على نسبة إلى قائل معين ولا وقفت له على سوابق أو لواحق متصل به .

اللفظ : « طلقه » بفتح الطاء وسكون اللام ، والضمير يعود إلى الوجه — أى سمح الوجه ، يقال : رجل طلق الديدن ، وطلق الديدن ، ورجل طلق الوجه ، وطلق الوجه : أى سمحهما ، ويقال : وجه طلق بالفتح وطلق بالكسر وطلق بالضم ، ووجه طلق ، والمراد أنه ضاحك مشرق ، وقد طلق الرجل — بضم اللام — طلاقة ، وفى الحديث : « أفضل الإيمان أن تكلم أخاك وأنت طلق » أى مستبشر منبسط الوجه « السلم » بفتح السين أو كسرهما وسكون اللام فيهما — الصلح ، وضد الحرب « كالح » مكشفر فى عبوس ، تقول : كلع وجه فلان يكلع — مثل منع يمنع — كلوحا

فعلم أن مراده بالسببي ماعدا الأجنبي؛ فإنها لا تعمل فيه .

الثالث : يتنوع السببي إلى اثني عشر نوعا : فيكون موصولا ، كقوله :

٧١٧ — أُسِيَلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا      وَثِيْرَاتٌ مَا التَّفَتُّ عَلَيْهِ الْمَآزِرُ

وكلاهما - بضم الكاف في الصدرين ، إذا عبس فأفرط في تعبسه ، وقيل : الكلوخ في الأصل بدو الأسنان عند العبوس « مكفهر » أي عابس ، وأصل هذه المادة قولهم : اكفهر الليل ، إذا تراكم واشتدت ظلمته ، واكفهر السحاب ، إذا غاظ وركب بعضه بعضا .

الطعنى : يمدح مخاطبه بأنه في وقت السلم مشرق الوجه سمح كريم معطاء ، وبأنه في وقت الحرب وعند مقارعة الأبطال مقطب الوجه عابس .

الإعراب : « حسن » خبر مقدم ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الوجه » مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها « طلقه » تعلق : خبر ثان ، أو معطوف بحرف عطف مقدر على الخبر السابق ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها « أنت » مبتدأ مؤخر مبنى على الفتح في محل رفع « في السلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه أنت على مذهب سيويوه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ ، أو هو حال من الضمير المجرور محلا للإضافة « وفي » الواو حرف عطف ، في : حرف جر « الحرب » مجرور بفي ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « كالج » معطوف على الخبر السابق « مكفهر » يجوز أن يكون تأكيذا لفظيا لكالج ، ويجوز أن يكون معطوفا بعاطف مقدر على كالج ، ويجوز أن يكون قوله « كالج » خبر مبتدأ محذوف ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، وتقدير الكلام : وأنت في الحرب كالج مكفهر ، ولكن ليس ذلك بلازم .

الشاهر فيه : قوله « طلقه » حيث عملت الصفة المشبهة التي هي قوله « طلق » في الضمير البارز

المتصل ؛ فقد عرفت أن إضافة « طلق » إلى الضمير من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها .

٧١٧ — هذا بيت من الطويل ، وقد نسهب العيني إلى عمر بن أبي ربيعة الخزومي ( انظره

بهاشم الحزانة : ٦٢٩/٣ ) وقد بحث جميع ديوان عمر بن أبي ربيعة فلم أجده فيه .

اللفظ : « أسيلات أبدان » الأسيلات : جمع أسيلة ، وهي الطويلة ، ويقال لكل طويل

مسترسل : أسيل ، وقالوا : رجل أسيل الحد ، يعنون أنه طويل الحد في ليونة ، وقد أسل خده

أسالة ، ومن هذه المادة سما الرماح أسلا لطولها ، والأبدان : جمع بدن ، وهو ما سوى الرأس

من جسد الإنسان « دقاق » بكسر الدال - جمع دقيق ، ومثاله كريم وكرام « خصورها »

الحصور - بضم الحاء المعجمة - جمع خصر ، وهو وسط الإنسان وهو المستدق فوق الورك ، ومعنى

دقتها نحافتها وخصها ، والعرب تمتدح ذلك في النساء « وثيرات » جمع وثيرة ، وأصل الوثير وصف



وموصوفاً يشبهه ، كقوله :

٧١٨ - أزرُ امرأً جماً نوالاً أعدّه لمن أمه مستكفياً أزمة الدهر

يعنى الواطئ ، اللين ، يقولون : فراش وثير ، وهم يعنون أنه محمد بن موطأ ، وأراد بقوله « ما التفت عليه المآزر » أزدافين وأعجازهن ، والعرب تتمدح بعبالة هذه المواضع وضخامتها وامتلأها . الإعراب : « أسيلات » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هن أسيلات ، وهو مضاف و « أبدان » مضاف إليه « دقاق » خبر بعد خبر ، أو معطوف على أسيلات بعاطف مقدر ، أو خبر مبتدأ محذوف « خصورها » خصور : فاعل بدقاق مرفوع بضمه ظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبات مضاف إليه ، ويجوز أن يكون قوله دقاق خبراً مقديماً وخصورها مبتدأ مؤخرأً والجملة معطوفة بعاطف مقدر على جملة المبتدأ والخبر السابقة « وثيرات » خبر ثالث أو معطوف بعاطف مقدر على الخبر السابق ، وهو مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها مبنى على السكون في محل جر « التفت » فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « عليه » جار ومجرور متعلق بالتفت « المآزر » فاعل بالتفت مرفوع بالضمه الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة ، والعائد هو الضمير المجرور محلاً يعلى .

الشاهد في قوله « وثيرات ما التفت » حيث عملت الصفة المشبهة التي هي قوله « وثيرات » في الاسم الموصول التي هو قوله « ما » فانك قد علمت في إعراب البيت أن إضافة وثيرات إلى الاسم الموصول من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها ، وأنت تعلم أن الصفة المشبهة تفرّد من بين سائر الأوصاف باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه . وفي هذه العبارة نفسها دليل على أن جمع الصفة المشبهة يعمل عمل المفرد منها نظير ما تقدم في جمع اسم الفاعل وجمع صيغ المبالغة ، ألتست ترى أن وثيرات جمع وثيرة التي هي صفة مشبهة من الوثارة ؟ فأعرف ذلك ولا تغفل عنه ، والله يتولأك بكلامه .

٧١٨ - هذا بيت من الطويل ، ولم أعتد له على نسبة إلى قتال معين ، ولا ووقفت له على

سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظ : « جم نوال » جم - يفتح الهميم وتشديد الهم - معناه كثير ، والهميم ، والجميم ، بالكثير - الكثير من كل شيء ، يقال : مال جم ، وفي التنزيل : (( وتجبون الملك جبا جبا )) وقال أبو خراش الغدالي :

إِنَّ تَعْفُرَ اللَّهِ تَعْفُرُ جَمًّا وَأَنْتَ عَبْدٌ لَكَ لَا أَلَمَّا

ويقال : الهميم هو الكثير المتجمع . والفعل جم يحم ويحم - يكسر الهميم في المضارع أو يضمها ، والضم الأعلى - جمعاً . وفي حديث أنس رضي الله عنه « توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والرحمى أجم

ما كان لم يفتر بعد « معناه والوحى أكثر ما كان « نوال » النوال - بزنة السحاب - اسم لما تعطيه من معروف ، ومثله النائل ، ويقال : النوال والنائل العطاء . وتقول : نلته ، ونلت له ، ونلت به ، أتوله به نولا ، وأنلت به ، وأنلته إياه ، ونولته - بتضعيف الواو - كل هذا بمعنى أعطيته ، وقال الشاعر وهو وضاح اليمن :

إِذَا قُلْتُ يَوْمًا نَوَّلِيَنِي تَبَسَّمَتْ      وَقَالَتْ : مَعَاذَ اللَّهِ مِنْ نَيْلٍ مَاحَرَمُ  
فَمَا نَوَّلَتْ حَتَّى تَضَرَّعْتُ عِنْدَهَا      وَأَنْبَأْتُهَا مَا رَخَّصَ اللَّهُ فِي اللَّمَمِ

وقال الغنوي :

وَمَنْ لَا يَنْلُ حَتَّى تَسُدَّ خِلَالَهُ      يَجِدُ شَهَوَاتِ النَّفْسِ غَيْرَ قَلِيلِ

وقال الآخر :

تَقُولُ بِمَعْرُوفِ الْحَدِيثِ وَإِنْ تُرِدْ      سِوَى ذَلِكَ تُدْعَرُ مِنْكَ وَهِيَ دَعْوَرُ

وقول الشاعر في بيت الشاهد « أعدده » معناه هياه وكأنه اتخذه عدة للكرم « أمه » قصده ، وتقول : أمته أوأمه ، وأمته - بالتضعيف - وتأمتته ، ويمتته - بالتخفيف - ويمتته - بالتضعيف - وتيممته ، قال الشاعر :

فَلَمْ أَنْكُلْ وَلَمْ أُجِئِنْ وَلَكِنْ      يَمْتُّ بِهَا أَبَا صَخْرٍ بِنَ عَمْرٍو

وقال رؤبة بن العجاج :

أَزْهَرُ لَمْ يُؤَلَّدْ بِنَجْمِ الشَّحِّ      مُيَمَّمُ الْبَيْتِ كَرِيمُ السَّنْحِ

وقوله في البيت الشاهد « مستكفيا » أى طالبا الكفاية « أزمة الدهر » أصل الأزم العض ، أو هو العض الشديد ، وفي حديث أبي بكر الصديق « نظرت يوم أحد إلى حلقة درع قد نشبت في جبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنكبت لأنزعها ، فأقسم على أبو عبيدة فأزم بها بثنيته فجذبها جذبا رقيقا » أراد عضها وأمسكها بين ثنيتيه ، وسموا الأنياب الأوازم ، ومنه قيل للسنة : أزمة ، وأزوم ، وأزام - بزنة حذام - وتقول : أزمه ، وأزم عليه ، يأزم ، آزما - مثل ضرب يضرب ضربا - وأزوما أيضا .

الإعراب : « أزور » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « امرأ » مفعول به لأزور « جما » صفة لامرأ « نوال » فاعل يجم مرفوع بالضممة الظاهرة « أعدده » أعد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى امرئ ،

والشاهد في « جَمًّا نَوَالٌ » ، ومُضَافًا إلى أحدهما ، كقوله :

٧١٩ — فَعَجَبْتُهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنَزَلَةً وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأَزْرُ

وضمير الغائب العائد إلى نوال مفعول به ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب صفة لنوال « لمن » اللام حرف جر ، ومن : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأعد « أمه » أم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، وضمير الغائب العائد إلى امرأ مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « مستكفيا » حال من الضمير المستتر في أم ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله « أزمة » مفعول به مستكف ، وهو مضاف و « الدهر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد في : قوله « جما نوال أعده » حيث جاء فيه معمول الصفة المشبهة التي هي قوله « جما » نكرة موصوفة بجملة ، وهذه النكرة المعمولة للصفة المشبهة هي قوله « نوال » وصفتها هي جملة « أعده » من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه ومفعوله الضمير البارز على ما اتضح من إعراب البيت ، وهذه النكرة تشبه الموصول ، ووجه الشبه أن كلا منهما متصل بجملة خبرية تتم معناه ، وإن كان بينهما فرق من قبل أن الموصول يفتقر إلى الجملة افتقارا متأسلا على معنى أنه لا يمكن أن يستغنى عنها بته ولا أن يقع معه في موقعها مفرد ؛ أما النكرة فيمكن أن تستغنى عن الصفة بته ، ويمكن أن يقع معها في موقع هذه الجملة مفرد ، فتفهم ذلك واعرفه .

٧١٩ — هذا بيت من البسيط ، وهو من قصيدة للفرزدق همام بن غالب يمدح فيها أمير المؤمنين الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز ، وقد تقدم بيت من هذه القصيدة في شواهد « ما » العاملة عمل ليس ، وهو الشاهد ( رقم ١٧٩ ) وذكرنا في شرحه بعض أبيات من هذه القصيدة والبيت المستشهد به ههنا يقع بعد البيتين اللذين ذكرناهما من أول القصيدة مع الشاهد المشار إليه ، وبعده قوله :

إِذَا رَجَا الرَّكْبُ تَعْرِيصًا ذَكَرْتُ لَهُمْ عَيْشًا يَكُونُ عَلَى الْأَيْدِي لَهُ دِرْرٌ  
وَكَيْفَ تَرَجُونَ تَغْمِيضًا وَأَهْلَكُمْ بِحَيْثُ تَلْحَسُ عَنْ أَوْلَادِهَا الْبَقْرُ  
سِيرُوا فَإِنَّ أَبَا لَيْلَى أَمَامَكُمْ وَبَادِرُوهُ فَإِنَّ الْعُرْفَ يُبْتَدَرُ

اللغة : « فعجبتها قبل - البيت » تقول : عجت الناقة أعوجها ، إذا عطفت رأسها بالزمام ، والضمير البارز يرجع إلى ناقته التي يرتحلها في السير إلى ممدوحه ، ويروي « فجع بها » ، وقبل - بكسر القاف وفتح الباء الموحدة - أي جهة وناحية ، والأخيار : جمع خير - بفتح الحاء وسكون

الياء - وأصله خير مشدد الياء ثم خفف كما قالوا قيل وهين ولين يسكون الياء وأصل ثلاثتها تشديد الياء ، والمنزلة - بفتح الميم وكسر الزاي بينهما نون ساكنة - المراد بها ههنا المرتبة الرفيعة والطبي : جمع مذكر سالم حذف نونه للاضافة ، وواحده طيب ، وأراد منه ههنا الطاهر والثالث : التفت واشتملت ، وتقول : لاث الرجل عمامته يلوئها لوئاً - من باب قال يقول قولاً إذا لفها وكورها ، وتقول : لاثت المرأة إزارها على ردفها ، إذا أدارته عليه ولفته فأثرت به : والثالث مطاوع لاث ، والأزر : جمع إزار - بزنة كتاب - وهو الملحفة التي تشد على الوسط لتستر من السرة إلى أسفل ، وكنى بطيب ما التفت عليه الأزر عن حصانة فروجهم وعفتها « إذا رج الركب - الخ » التعريس : النزول في آخر الليل للاستراحة من عناء السفر والنوم ، والدرر - بكسر الهمزة وفتح الراء - جمع درة ، وهي كثرة الدر ، وكنى بذلك عما ينالهم من خيره « وكيف ترجون أن تنام أعينكم وذلك لا يكون إلا عن هدوء بال واطمئنان خاطر ، وأتم قوم ليس لهم ذلك لأن أهلكم الذين تسعون لرزقهم يقيمون في موضع قفر لا نبات فيه ، وهذا استحثاث لهم على متابعة السير وعدم قطعه للراحة وغيرها « سيروا فإن أبا ليلى » هكذا وقع في بعض الأصول ، ومنها شرح شواهد العيني ، ووقع في الحزانية « سيروا فإن ابن ليلى عن أمامكم » وهو الصواب لأن المراد عمر بن عبد العزيز ، وأمه ليلى بنت عاصم بن عمر بن الخطاب ، وبأدروه : أسرعوا إليه ، والعرف - بضم العين وسكون الراء المهملتين - المعروف .

الإعراب : « فعبجتها » الفاء حرف عطف ، عاج : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع ، وضمير الغائبة العائد إلى الناقاة مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « قبل » ظرف مكان متعلق بعاج منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأخيار » مضاف إليه « منزلة » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة « والطبي » الواو حرف عطف ، والطبي : معطوف على الأخيار مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول مبنى على السكون في محل جر « الثالث » الثالث : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « به » جار ومجرور متعلق بالثالث « الأزر » فاعل الثالث ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول .

الشاهر في : قوله « والطبي كل ما الثالث به الأزر » حيث جاء معمول الصفة المشبهة التي هي قوله « الطبي » اسماً مضافاً إلى الاسم الموصول .

ونحو « رَأَيْتُ رَجُلًا دَقِيمًا سِنَانُ رُمُحٍ يَطْعَنُ بِهِ » ، ومَقْرُونًا بِأَلِ نَحْوِ « حَسَنَ الْوَجْهِ »  
 وبجردا نحو « حَسَنَ وَجْهِ » ، ومضافا إلى أحدهما نحو « حَسَنَ وَجْهِ الْأَبِ » ، و « حَسَنَ  
 وَجْهُ أَبِي » ، ومضافا إلى ضمير الموصوف نحو « حَسَنَ وَجْهُهُ » ، ومضافا إلى مضاف إلى ضميره  
 نحو « حَسَنَ وَجْهُ أَبِيهِ » ، ومضافا إلى ضمير مضافٍ إلى مضافٍ إلى ضمير الموصوف ، نحو  
 « مَرَّرْتُ بِأَمْرَاةٍ حَسَنٍ وَجْهُ جَارِيَتِهَا جَمِيلَةً أَنْفُهُ » ذكره في التسهيل ، ومضافا إلى ضمير  
 مفعول صفة أخرى نحو « مَرَّرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْنَ جَمِيلٍ خَالُهَا » ذكره في شرح  
 التسهيل ، وجَمَلٌ مِنْهُ قَوْلُهُ :

٧٢٠ — سَبْتِي الْفَتَاةُ الْبُضَّةُ الْمُتَجَرَّدُ ۥ لَمَطِيْمَةٌ كَشْحُهُ ، وَمَا خَاتُ أَنْ أُسْبِي

\*\*\*

٧٢٠ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على  
 سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظة : « سبتى » الأصل في هذه المادة قولهم : سبى فلان عدوه يسبىه سبياً - مثل رمى  
 رمى رمياً - والاسم من ذلك السباء ، ثم قالوا : سبت فلانة فلانا ، إذا تملك قلبه وأخضعته  
 وأستولت عليه ، على التشبيه « الفتاة » الشابة ، والمذكر فتى « البضة » بفتح الباء وتشديد الضاد -  
 هو الوصف من قولهم : بضت الجازية تبض - من باى ضرب وعلم - بضاضة ، وبضوضه ، إذا  
 كانت رقيقة الجلد ناعمة في سمن ، أدماء كانت أو بيضاء ، والرجل بض ، وهي بضة « المتجرد »  
 جعله العيني بتشديد الراء مفتوحة - بمعنى التجرد والعريه ، وتقول : فلانة حسنة الجردة - بضم  
 فسكون - والمجرد - بزة معظم - والمتجرد ، وتقول : هي حسنة العرية والمعري والتعري - بأوزان  
 الثلاثة ومعانيها - كل ذلك بمعنى حسن ما استر من جسمها بحيث لو عثرت لظهرت محاسنها ، وقد  
 يكون المتجرد بكسر الراء مشددة ، والمراد به حينئذ الجسم ، وهذا أحسن ههنا على ما تذكره في  
 بيان الاستشهاد بالبيت « كَشْحُهُ » الكشح - بفتح الكاف وسكون الشين - ما بين الخاصرة  
 إلى الضلع الخلف « وما خلت » ما ظنت .

المعنى : يصف أنه وقع في أسر فتاة بضة الجسم جميلة المتعري ، وأنها تملكته يحاسنها قلبه ،  
 وأستولت بمفاتها على لبه ، وأنه ما كان يحسب أن يحدث له ذلك الجلادته وقوة أسره .

(فَارْفَعِ بِهَا) أى : بالصفة المشبهة (وَأَنْصِبْ وَجَرًّا مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ مَضْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلَ بِهَا) أى : بالصفة المشبهة (مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا تَجْرُزُ بِهَا مَعَ أَلْ سَمًا) أى : اسمًا (مِنْ أَلْ خَلَا، وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَأْلِيهَا، وَمَا لَمْ يَحُلْ فَهَوَ بِالْجَوَازِ وَسَمًا) أى لمعمول هذه الصفة ثلاثُ حالاتٍ : الرفعُ على الفاعلية ، قال الفارسي : أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة ، والنصبُ : على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، والخفضُ بالإضافة ، والصفةُ مع كل من الثلاثة إما نكرة أو معرفة ، وهذه الستة في أحوال السببي المذكورة في التنبيه الثالث ، فتلك اثنتان وسبعون صورةً .

الإعراب : « سبتى » سبا : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الفتاة » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « البضة » صفة للفتاة ، وهو مضاف و « المتجرد » مضاف إليه « اللطيفة » صفة ثانية للفتاة ، وهو مضاف وكشح من « كشحه » على رواية الجر مضاف إليه ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد على المتجرد مضاف إليه ، وروى برفع كشحه على أنه فاعل باللطيفة « وما » الواو واو الحال ، وما : نافية « خلت » فعل وفاعل « أن » حرف توكيد ونصب مخفف من الثقل ، واسمه ضمير شأن محذوف « أسبي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر أن ، وأن المؤكدة وما دخلت عليه سدت مسد مفعولى خال . وجملة خال ومعمولاته في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « الفتاة البضة المتجرد اللطيفة كشحه » حيث جاء معمول الصفة المشبهة التي هي قوله « اللطيفة » اسما مضافا إلى ضمير عائد على معمول صفة أخرى . وذلك قوله « كشحه » فإنه مضاف إلى ضمير عائد إلى المتجرد الذي هو معمول للبضة التي هي صفة مشبهة أخرى غير المقصودة بالاستشهاد ، ومن ههنا تعلم أن « المتجرد » ينبغي أن يكون بكسر الراء بمعنى الجسم لا بفتح الراء بمعنى المتجرد ، لأن الكشح - وهو كما قلنا ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف - إنما يضاف إلى الجسم على أن يكون من إضافة الجزء إلى الكل لا إلى المتجرد الذي هو مصدر بمعنى التعرى . قال العيني في نهاية شرح هذا الشاهد : « ونظيره مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ؛ فإن المعمول مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى ، وهذا تركيب نادر » اه كلامه .

المتعّم منها ما لمز منه إضافةً ما فيه أل إلى الخالي منها ومن الإضافة لتاليها أو ضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل ، وذلك تسعُ صور وهي : الحسنُ وَجْهِه ، الحسنُ وَجْهِه أب ، الحسنُ وَجْهِه ، الحسنُ وَجْهِه أبيه ، الحسنُ ماتحت نِقَابِهِ ، الحسنُ كلٌّ ماتحت نِقَابِهِ ، الحسنُ نوالِ أعدّه ، الحسنُ سنانِ رمحٍ يطعن به ، الحسنُ وَجْهِه جاريتها الجميلُ أَيْفَهُ . وليس منه « الحسنُ الوجنةُ الجميلُ خَالِهَا » بجرّ خالها لإضافته إلى ضمير ما فيه أل وهو الوجنة . نعم هو ضعيف ؛ لأن المبرد يمنعه كما عرفت في باب الإضافة .

وما سوى ذلك فجائز ، كما أشار إليه بقوله : « وَمَا أَمْ يَحُلُّ فَهَوَ بِالْجَوَائِزِ حَسَبًا » : أى علم . لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قبيح ، وضعيف ، وحسن .

فالقبيح : رفعُ الصفة - مجردة كانت أو مع أل - المجرّد من الضمير والمضاف إلى المجرّد منه ، وذلك ثمان صور هي : الحسنُ وَجْهِه ، الحسنُ وَجْهِه أب ، حَسَنٌ وَجْهِه ، حَسَنٌ وَجْهِه أب ، الحسنُ الوَجْهِه ، الحسنُ وَجْهِه الأب ، حَسَنٌ الوَجْهِه ، حَسَنٌ وَجْهِه الأب ، والأزْبَعُ الأولى أقبیحُ من الثانية لما يرى من أن أل خَلْفٌ عن الضمير ، وإنما جاز ذلك - على قبحه - لقيام السببية في المعنى مقامَ وجودها في اللفظ ، لأن معنى « حَسَنٌ وَجْهِه » حَسَنٌ وَجْهِه له أو منه ، ودليلُ الجواز قولُه :

٧٢١ - بِهَيْمَةٍ مُنِيَتْ شَهْمٌ قَلْبُ مُنَجِّدٍ لِأَذَى كَهَامٍ يَنْبُو

٧٢١ - هذا بيت من الرجز ، ولم أعرّ له على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على

سوابق أو لواحق تصل به .

اللفّة : « بهيمة » بضم الباء وسكون الهاء - أصله من انبهام الأمر واستغلقه ، وقالوا : فلان بهيمة ، يريدون أنه فارس لا يستطيع قرنه الوصول إليه ولا يدرى طريق التغلب عليه ، وذلك من شدة بأسه وقوة مراسه ، فكأنما انبها أمره على أقرانه وأوصدت في وجوههم أبواب غلبته ، وقالوا للجيش « بهيمة » أيضا ، وقالوا : فلان فارس بهيمة - على الإضافة - كما قالوا : ليث غابة . قال متمم ابن نويرة اليربوعي :

أَعْيَنِي هَلَّا تَبْكِيَانِ لِمَالِكٍ إِذَا أَذْرَتِ الرِّيحُ الْكَنِيفَ الْمَرْفَعَا  
وَاللِّشْرِبَ فَأَبْكِي مَالِكًا وَلِبُهْمَةَ شَدِيدِ نَوَاحِيهَا طَلَى مَنْ تَشَجَعَا

وقع في الفصليات « ولبهمة شديد نواحيه » وأراد بالبهمة الشجاع الذي يصعب على أقرانه ،  
ووقع في اللسان « ولبهمة شديد نواحيها » على أن يكون أراد بالبهمة جماعة الفرسان « منيت »  
بضم الميم وكسر النون - ابتليت ، ومنه قول الشاعر :

وَلَوْ أَنِّي مُنَيْتُ بِهَاشِمِي خُمُولَتُهُ بَنُو عَبْدِ الْمَدَانِ  
لَهَانَ عَلَيَّ مَا أَتَمَّى ، وَلَكِنْ تَعَالَوْا فَانظُرُوا بَيْنَ ابْتِلَانِي

« شهم » بفتح الشين وسكون الهاء - هو الحديد الفؤاد الجريء الجنان المتوقد الذكاء « منجد »  
بضم الميم وفتح النون وتشديد الجيم مفتوحة - هو المحرب للأموال الذي أحكمته التجربة وحنكته  
صروف الدهر وبصرته ، قال سحيم :

أَخْبُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعًا أَشْدَى وَتَجَدَّنِي مُدَاوِرَةُ الشُّوونِ

« كهام » هو بفتح الكاف ، بزنة سحاب - النابي عن ضربته الكليل الذي لا يقطع ، وأراد  
به السيف « بنو » أراد أنه يرتفع عن الضريبة وإذا أصاب لا يؤثر .

المعنى : يصف أنه ابتلى بشجاع صنديد بينهم أمره على قرنه فلا يعرف مأتاه ولا يدري كيف  
ينال منه ، وأنه لم يتبل بخوار العزيمة ضعيف القاب صاحب سيف كليل لا ينال من ضربته . ومن  
عادة العرب أن يمتدحوا أعداءهم بالشجاعة ليكون ذلك أمدح لهم وأعظم فخرا حين يتعابون عليهم  
الإعراب : « بهمة » جار ومجرور متعلق بقوله « منيت » الآتي « منيت » فعل ماض  
مبنى للجهول ، وتاء التكلم نائب فاعل مبنى على الضم في محل رفع « شهم » صفة لبهمة ، مجرور  
بالكسرة الظاهرة « قلب » فاعل بشهم مرفوع بالضمة الظاهرة « منجد » صفة ثانية لبهمة  
مجرور بالكسرة الظاهرة « لا » حرف عطف « ذي » معطوف على بهمة مجرور بالياء نيابة عن  
الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف و « كهام » مضاف إليه « بنو » فعل مضارع  
مرفوع بضمة مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره  
هو يعود إلى كهام ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر صفة لكهام : أي منيت برجل بهمة  
شهم القلب مجرب لا برجل صاحب سيف ناب .

الشاهر فيه : قوله « شهم قلب » حيث جاء فيه معمول الصفة المشبهة التي هي قوله شهم ،

اسما مرفوعا غير سببي ، نعى أنه لارابط في اللفظ بينه وبين الصفة ، فلا هو مضاف إلى ضمير ولا



فهو نظير حَسَنٌ وَجْهٌ . والمجوز لهذه الصورة مجوزٌ لنظائرهما ، إذ لا فرق .  
والضعيفُ : نصبُ الصفة المنكرة المعارفَ مطلقاً ، وجرُّها إياها سوى المعارفِ بآلِ  
والمضاف إلى المعارفِ بها ، وجرُّ المقرونة بآلِ المضاف إلى ضمير المقرون بها ، وذلك تحسنٌ  
عشرةٌ صورةٌ ، هي : حَسَنٌ الْوَجْهَ ، حَسَنٌ وَجْهَ الْأَبِ ، حَسَنٌ وَجْهَهُ ، حَسَنٌ وَجْهَ أَبِيهِ ،  
حَسَنٌ مَا تَحْتِ نِقَابِهِ ، حَسَنٌ كُلِّ مَا تَحْتِ نِقَابِهِ ، حَسَنٌ وَجْهَ جَارِيَتِهَا جَمِيلَةٌ أَنْفَهُ ، حَسَنٌ  
الْوَجْهَةَ جَمِيلٌ خَالِهَا ، وَحَسَنٌ وَجْهَهُ ، حَسَنٌ وَجْهَ أَبِيهِ ، حَسَنٌ مَا تَحْتِ نِقَابِهِ ، حَسَنٌ كُلِّ  
مَا تَحْتِ نِقَابِهِ ، حَسَنٌ وَجْهَ جَارِيَتِهَا جَمِيلَةٌ أَنْفَهُ ، حَسَنٌ الْوَجْهَةَ جَمِيلٌ خَالِهَا ، والحسن الوجنة  
الجميل خالها . ويدلُّ للجواز في الأول والثاني قوله :

٧٢٢ — وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

هو مقترن بال . وهذا يدل على جواز نحو قولك « محمد حسن وجه » برفع الوجه على الفاعلية  
مع كونه غير مقترن بآل ولا مضاف . وهذا - مع وروده في الشعر العربي - من أقبح القبيح ،  
لما ذكرنا من خلو اللفظ من الرابط بينها وبين الاسم الموصوف بها ، لأن الصفة لما رفعت الاسم  
الظاهر لم يكن فيها ضمير مستتر .

٧٢٢ — هذا بيت من الوافر ، وهو من كلام النابغة الذبياني . وكان النابغة قد فر من وجه  
النعمان بن المنذر حين بلغه غضبه عليه ، ثم علم أنه مريض وأنه يحمل فيما بين الحيرة والعمر على  
سرير لشدة ما يعانیه ، حتى أشفق عليه خلصانه ، فأتى النابغة يزوره ، وفي ذلك يقول لعصام  
حاجب النعمان بن المنذر :

أَلَمْ أَقْسِمَ عَلَيْكَ لَتُخْبِرَنِي  
أَمْحَمُولٌ عَلَى النَّعْشِ الْهُمَامُ  
فَإِنِّي لَا أَلَامُ عَلَى دُخُولِ  
وَأَسْكِنُ ، مَا وَرَاءَكَ بِأَعْصَامُ  
فَإِن يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ  
رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ  
وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ  
أَجَبَ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

اللفظة : « ألم أقسم عليك - البيت » أراد بالنعش السرير الذي كان أتباع الملك يعملونه عليه  
ثم يحملونه على أكتافهم ، ويقال : أراد هل مات الملك فيحمل على النعش ، والهمام - بضم  
الميم ، وبزنة الشجاع - السيد الشريف « فإنني لا ألام - البيت » أراد فإنني لا ألام على ترك  
الدخول عليه لأنه حجبتني ومنعني الوصول إليه ولا أقدر على الدخول لأنه حانق علي ، وقوله

« ما وراءك يا عصام » معناه أخبرني عن حقيقة حاله وكنه أمره ، وقد جرت مجرى الأمثال « فإن يهلك أبو قابوس » يهلك : مضارع من الهلاك وهو الموت ، وأبو قابوس : كنية الملك النعمان ابن المنذر ، وقد ذكرها النابغة في قوله :

أُنْبِثْتُ أَنَّ أَبَا قَابُوسٍ أَوْعَدَنِي وَلَا قَرَارَ عَلَى زَأْرِ مِنَ الْأَسَدِ

« ربيع الناس » شبه الملك بالربيع الذي تنزل فيه الحيرات لكثرة عطائه وعظيم بره وفضله « والبلد الحرام » وشبهه بالبلد الحرام لأن رحابه موضع الأمن من كل مخافة وفي كنفه يلجأ الخائفون فلا تجسر يد على أن تمتد إليهم ، ويروى « والشهر الحرام » وفيه معنى لطيف ، وذلك أن الشهر الحرام تعقبه شهر تستحل فيها الناس الحرمان فيغير بعضهم على بعض ويغني بعضهم على بعض وينال بعضهم من بعض ، فموت أبي قابوس كتصرم الشهر الحرام تعقبه المفسد والشور « وتأخذ بعده بذناب عيش - البيت » يروى « ونمسك بعده » والمراد على كل حال أننا نبقى بعده في جهد ومشقة وسوء حال ونصير إلى معيشة لا خير فيها . وقد شبه العيش بغير ثم جعله مقطوع الظهر لا سنام له . وذناب كل شيء - بكسر الهمزة - المقطوع المعجمة - عقبه وما يأتي في أواخره « أجب الظهر » معناه مقطوع الظهر كأن قد جب سنامه وقطع ، ويقال : بغير أجب ، وناقعة جباء الإعراب : « وتأخذ » الواو حرف عطف ، تأخذ : فعل مضارع معطوف على يهلك في البيت السابق على بيت الشاهد ، وفاعل تأخذ ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « بعده » بعد : ظرف متعلق بتأخذ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى أبي قابوس مضاف إليه « بذناب » جار ومجرور متعلق بتأخذ ، وذناب مضاف و « عيش » مضاف إليه « أجب » صفة لعيش مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى العيش ، وهو فاعله « الظهر » منصوب على التشبيه بالمفعول به ، ويجوز في الظهر الجر على أن يكون أجب مضافا والظهر مضافا إليه ، ويجوز فيه الرفع على أن يكون أجب خاليا من الضمير ويكون الظهر فاعلا به ، والوجه الأول الذي أعربنا عليه في بداية الأمر وجه ضعيف لما سنذكر في بيان الاستشهاد بالبيت « ليس » فعل ماض ناقص « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه « سنام » اسم ليس ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل جر صفة أخرى لعيش .

الشاهد في : قوله « أجب الظهر » . واعلم أولا أن هذه الكلمة تروى بثلاثة أوجه : الأول رفع « الظهر » وتخرج هذه الرواية على أن الظهر فاعل لأجب ، وهذا وجه قبيح ، والوجه

.....

الثاني نصب « الظهر » ونخرج هذه الرواية على أن فاعل الصفة ضمير مستتر فيها والظهر منصوب على التشبيه بالمفعول به ، وهذا وجه ضعيف . والوجه الثالث جر « الظهر » وتخرج هذه الرواية على أن يكون « أجب » مضافا والظهر مضافا إليه مجرورا بالكسرة من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها .

واعلم ثانيا أن وجه قبج الوجه الأول ما يتضمنه من خلو الصفة وهى « أجب الظهر » من ضمير يعود على الموصوف وهو « عيش » وقد علم أن كل صفة لا بد أن تشمل على ضمير يعود منها على الموصوف بها . فإن قلت : فقد كان ينبغي أن يمتنع هذا الوجه لما ذكرت من فقدانه ما هو أصل في الصفة ، فكيف قلم بجوازه مع ذلك ؟ فالجواب ما أشار إليه الشارح من أن « أل » في فاعل الصفة خلف عن الضمير ، وقد دل السماع على الجواز فلزم أن تتوسع في هذا الأصل الذى ذكرناه في الصفة بأن نقول : إن المراد أنه لا بد من اشتغال الصفة على ضمير يعود منها على الموصوف إما مذكور بنفسه أو ببده وإما مقدر . ووجه ضعف الوجه الثانى ما تضمنه من إجراء الوصف للأخوذ من مصدر الفعل القاصر مجرى الوصف للأخوذ من مصدر الفعل المتعدى ، ألا ترى أن معمول الصفة ههنا مقترن بأل فلم يمكن جعله تمييزا على المذهب الصحيح من مذاهب النحاة ، ولم يمكن جعله مفعولا به حقيقة لأن الصفة المشبهة لا تؤخذ إلا من مصادر الأفعال القاصرة ، والفعل القاصر نفسه لا ينصب بالمفعول به مع أنه يعمل بنفسه لا بالمثل على عامل آخر ، فلم يبق إلا أن ننسبه على أنه شبيه بالمفعول به فى ما ذكر الشارح أول الباب ، وفى الصفة - على هذا الوجه - ضمير يعود منها إلى الموصوف وهو فاعل الصفة . فان قلت : فلم لم يجعلوا هذا الوجه قبيحا كما جعلتم الوجه الذى قبله ؟ قلت : الجواب عن هذا أن خلو الصفة من ضمير يعود منها إلى الموصوف ليس من الشروط التى يستهان بها ، بدليل أننا لم نتجاوز عن هذا الضمير بته ولكننا اعتبرناه موجوداً بوجود بدله ، فأما إجراء القاصر مجرى المتعدى لمشابهة بينهما تقتضى هذا الإجراء فأمره أهون من سابقه ، فلهذا افترق الحكم على الوجهين بافتراق أمر ما اشتمل عليه كل واحد منهما ، ولما كان الوجه الثالث لا يترتب عليه واحد من هذين المحذورين كان وجهها سائغا لا قبج فيه ولا ضعف .

واعلم ثالثا أن مراد الشارح رحمه الله تعالى بهذا البيت الاستدلال على أنه يجوز أن تنصب الصفة المشبهة باسم الفاعل المجردة من أل معمولها المقترن بأل أو المضاف إلى اسم مقترن بأل ، فالأول نحو: محمد حسن الوجه - بتنوين حسن ونصب الوجه - والثانى: نحو محمد حسن وجه الأب - بتنوين حسن ونصب وجه أيضا - وهذا الاستدلال إنما يتم على رواية نصب الظهر فى بيت الشاهد ، وهى إحدى روايات ثلاث قد ذكرناها لك هنا وفى الإعراب ، وهى رواية أبى عبيدة .

في رواية نصب « الظهر » . وفي بقية المنصوبات قوله :

٧٢٣ - أَنْعَتْهَا إِيَّيَ مِنْ نَعَاتِهَا كَوْمَ الذَّرَا وَادِقَةَ سُرَاتِهَا

فإن قلت : فإن الاستدلال بهذه الرواية إغنايم على أحد شقي هذه المسألة وهو المثال الأول فيما ذكرته ، فكيف تستدلون به على المثالين جميعاً ؟ قلت : لأنه لا فرق بين المعلوم المقرون بآل والمعلوم المضاف إلى اسم مقترن بآل ، فإذا وافقت صورة الشاهد صورة منهما فقد دلت على جواز الأخرى بسبب انتفاء الفارق بينهما .

٧٢٣ - هذا بيت من الرجز ملفق من بيتين ، وصواب الإنشاد فيهما - على ما أنشده القراء عن الكسائي ، ورواه ثعلب ، وذكره أبو علي في المسائل البصرية - هكذا :

أَنْعَتْهَا إِيَّيَ مِنْ نَعَاتِهَا مُدَارَةَ الْأَخْفَافِ مُجْمَرَاتِهَا

غُلْبَ الذَّفَارَى وَغَفْرُنِيَّاتِهَا كَوْمَ الذَّرَا وَادِقَةَ سُرَاتِهَا

وقال البغدادي في الخزانة ( ٣ / ٤٧٩ ) : « وهذا الرجز لم ينسبه ابن الأعرابي إلى أحد ، وإنما قال هو لبعض الأسيديين يصف إبلا ، وقال العيني : قاله عمير بن لحا بالحاء المهملة التيمي . ولم أعرف شاعراً كذا ، وإنما المعروف عمرو بن لحا التيمي ، وعمرو مكبر لا مصغر ، ولحا يفتح اللام والجم مهموز الآخر ، والله أعلم بحقيقة الأمر » اه كلامه بحروفه .

اللفظة : « أَنْعَتْهَا إِيَّيَ مِنْ نَعَاتِهَا » الضمير البارز المتصل عائد إلى الإبل ، والأوصاف الآتية كلها من أوصاف الإبل ، وتقول : نعته ينعته نعتاً - من باب نفع - إذا وصفه ، والنعات - بضم النون وتشديد العين المهملة - جمع ناعت ، وهو اسم فاعل من مصدر الفعل المذكور « مدارة الأخفاف » الرواية بنصب « مدارة » وتخرجهما على أن تكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره أعنى ونحوه ، والمقصود من هذه الأوصاف المدح ، وإنما بهذه العبارة أن أخفاف هذه الإبل مدوزة ، ومدار - بضم الميم وفتح الدال مخففة - اسم مفعول فعله أدار بمعنى جعله مستديراً « مجمراتها » بضم الميم وسكون الجيم وفتح الميم والراء - جمع مجمر ، وتقول : حافر مجمر ، ومعناه أنه صلب « غلب » بضم العين المعجمة وسكون اللام - جمع أغلب ، وهو وصف من الغلب - يفتح النين واللام - وهو غلظ الرقبة « الذفاري » جمع ذفري - بكسر فسكون - الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف أذنه ، وأراد بالذفري ههنا الرقبة كلها من باب إطلاق اسم الجزء على الكل « غفرياتها » جمع عفناة - بفتحين بعدهما سكون ، وألفه زائدة للالحاق بسفرجل - وتقول : ناقة عفناة ، إذا كانت شديدة قوية « كوم الذرا » الكوم : جمع كوماء ، وهي العظيمة السنام ، والذرا - بضم الدال - جمع ذروة - بكسر الدال - وهي أعلى كل شيء ، وأراد

إذ لا فَرْقَ . وفي المجرورات سنوى الأخير قوله :

٧٢٤ — أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتًا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُضْطَلَّاهَا

أعلى السنام « وادقة » أراد سميئة ، وتقول : بعير وديق السرة ، إذا كان سمينها ، ووادقة ههنا صفة مشبهة وإن كانت على زنة اسم الفاعل لأنه لا يراد بها هنا إلا ثبات معناها ودوامه وذلك معنى الصفة المشبهة « سراتها » بضم السين وتشديد الراء - جمع سررة ، وهى الموضع الذى تقطعه القابلة من الولد .

الإعراب : « أنتها » أنت : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا . تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مفعول به « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وباء للتكلم اسم إن « من نعاتها » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن ، ونعات مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « كوم » مفعول به لفعل محذوف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و« النرا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وادقة » يجوز أن يكون مفعولا به لفعل محذوف ، كما يجوز أن يكون معطوفا على كوم النرا بحاطف مقدر ، وفيه ضمير مستتر جوازا هو فاعله « سراتها » سرات : منصوب بوادقة على التشبيه بالمفعول به ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، والضمير مضاف إليه .

الشاهد في : قوله « وادقة سراتها » حيث ورد فيه معمول الصفة المشبهة المجردة من أل التى هى قوله « وادقة » اسما مضافا إلى الضمير منصوبا بها ، وذلك يدل على أنه يجوز نصب « وجهه » فى قولنا « زيد حسن وجهه » لأنه على صورة السموع ، ويدل على أنه يجوز نصب « وجه » فى قولنا « زيد حسن وجه أبيه » لانتفاء الفارق بين الاسم المضاف إلى الضمير والاسم المضاف إلى اسم مضاف إلى الضمير على نحو ما قررناه فى شرح الشاهد السابق .

٧٢٤ — هذا بيت من الطويل ، وهو من شواهد سيويه ، ومن شواهد المحقق الرضى فى شرح الكافية ، وهو من قصيدة للشماخ بن ضرار العطفانى يمدح فيها يزيد بن مربع الأنصارى ، وقيل البيت - وهو مطلع القصيدة - قوله :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فِيهِمَا      بِحَقْلِ الرِّحَامَى قَدْ أُنِيَ لِإِبِلَاهُمَا  
أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا      كُمَيْتًا الْأَعَالِي ... البيت وبعده :  
وَإِزْتُ رَمَادِ كَالْحَمَامَةِ مَائِلٌ      وَتَوْبَانٍ مِنْ مَظْلُومَتَيْنِ كُدَاهُمَا  
أَقَامَا لِلْيَمَلَى وَالرَّيَابِ وَزَالَتَا      بَدَاتِ السَّلَامِ قَدْ عَمَّا طَلَلَاهُمَا

فَقَاضَتْ دُمُوعِي فِي الرَّدَاءِ كَأَنَّهَا      عَزَالِي شَعِيبٍ مُخْلِيفٍ وَكَلَاهُمَا  
 لِيَالِي لَيْلِي لَمْ يُشَبَّ عَذْبُ مَائِهَا      بِمِلْحٍ وَحَبْلَانَا مَتِينٌ قَوَاهُمَا  
 وَوُدَيْنِ لِلْمَيْضِ الْهَجَانِ وَجَالِكُ      مِنَ اللَّوْنِ غَزِييبٌ بِيهِمْ عَلَاهُمَا

اللفظ: «أمن دمتين - إلخ» الاستفهام ههنا تقريري ، ومتعلق الجار والمجرور محذوف يقدر بنحو أنجزع ، والحديث مع نفسه ، والدمنة - بكسر فسكون - الموضوع الذي أثر الناس فيه بنزولهم وإقامتهم ، والتعريس : تزول المسافرين في آخر الليل للاستراحة ثم يرتحلون . والركب : ركب الإبل خاصة ، واحدهم راكب ، والحقل - بفتح فسكون - المزرعة التي ليس عليها بناء ولا شجر ، والرخامى - بضم أوله وآخره مقصور - شجر مثل الضال وهو السدر البري ، وأنى : فعل ماض معناه حان وقرب ، والبيلى - بكسر الباء - الفناء والذهاب بالمرة ، واللام المتصلة به زائدة « أقامت على ربعيها - البيت » الربع : الدار والمترز ، والضمير يعود إلى الدمتين ، وجارتا صفا : هو فاعل أقامت ، وعنى بجارتى الصفا الأفتيتين ، والصفاء - بفتح الصاد - الصخر الأملس واحده صفاة ، وإنما عبر عن الأفتيتين بجارتى صفا لأنهما اقتطعتا منه أو لأنهما توضعان بجانب الجبل لتكون حجارة الجبل ثالثة الأثافي ، وكيتا الأعلى : تشبية كيت ، وهو مأخوذ من الكتمة وهى الحمرة الشديدة المائلة إلى السواد ، يعنى أن أعلى الأفتيتين لم تسود لبعدهما عن النار ، وجونتا : تشبية جونة ، وهى السوداء ، والمصطفى - بضم الميم وسكون الصاد - اسم مكان من اصطفى أى احترق ، فيكون المصطفى موضع احتراق النار ، يريد أن أسافل الأفتيتين قد اسودت من إيقاد النار بينها « وإرث رماد كالحامة - البيت » إرث رماد : هو معطوف على قوله جارتا صفا ، وإرث كل شئ : أصله ، والحامة ههنا يراد بها القطة ، شبه لون التراب بريش القطة ، ومائل : أى منتصب قائم ، والنؤوى - بضم النون وسكون الهمزة - حفيرة تحفر حول الحياء لتمنع عنه المطر ، والظلومة : الأرض الغليظة التي يحفر فيها في موضع غير موضع الحفر ، والكدي : جمع كدية - مثل مدية ومدى - وهى الأرض الغليظة « أقاما ليلي والرباب - البيت » اللام في قوله « ليلي » بمعنى بعد ، ويلي والرباب : اسمان من أسماء النساء ، وذات السلام : موضع ، وعفا : درس وتغير وذهبت معالمه ، والظلل - بفتح الطاء واللام - ما بقي من آثار الديار شاخصا كالوئد والأثافي ، فاذا لم يكن شاخصا كملعب الغلمان وآثار الرماد سمى رسما « ففاضت دموعي في الرداء - البيت » العزالي : جمع عزلاء - بفتح فسكون - وهو فم القرية ومصب الماء من الزادة ، والشعيب : الزادة والراوية ، والكلى : جمع كلية ، وهى الرقعة تكون في الزادة ، يريد أن دموعه سالت كما يسيل الماء من القرية البالية التي استقى منها « ليالى ليلي لم يشب - البيت » يشب : يخلط ،

وعذب مأثما : هو ضد الملح ، وأراد بالحليين ما كان بينهما من عهد وذمة ، ومتين : قوى شديد والقوى : جمع قوة. والمعنى أن ودعها إذ ذاك محكم صحيح لم يفسده شيء « ولودين لبيض الهجان - الخ » ولودين : هو من صفات جارتي الصفا ، والبيض أراد به الرماد ، والهجان بدل منه ، والحالك : الشديد السواد ، وغريب وبهم بمعنى طالك ، وعلاهما : أى صار فوقهما ، والمعنى أن الأثفتين اجتمع بينهما الرماد وأن أعلاهما مسود .

الإعراب : « أقامت » أقام : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « على ربيهما » الجار والمجرور متعلق بأقام ، وربعى مضاف وضمير الغائبتين العائد إلى الالمتين مضاف إليه « جارتا » فاعل أقامت مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « صفا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « كيتا » نعت لقوله جارتا صفا مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « الأعلى » مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها « جوتا » نعت ثان لقوله جارتا صفا مرفوع أيضا بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف ومصطفى من « مصطلاهما » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير الغائبتين العائد إلى جارتى الصفا مضاف إليه ، واستعرف فيه كلاما طويلا في بيان الاستشهاد .

الشاهد في : قوله « جوتا مصطلاهما » وفي الاستدلال بهذه العبارة خلاف بين العلماء سنحاول إيجازه وتقريره إليك : فقد ذهب سيويه رحمه الله إلى أن ضمير المثنى في « مصطلاهما » راجع إلى قوله « جارتا صفا » الموصوف بقوله « جوتا » وجعل الصفة مضافة إلى معمولها يدلل حذف النون التي تنوب في المثنى عن تنوين الاسم المفرد ، وكأنه قد قال : هاتان جارتا صفا جوتا مصطفى الجارتين ، فهو نظير قولنا هند حسنة وجهها ، وزيد حسن وجهه ، بإضافة الصفة إلى معمولها ، فالصفة المجردة من أل قد أضيفت إلى معمولها المضاف إلى ضمير عائد على الموصوف . ويجب أن تنبه إلى أن تخريج سيويه لهذه العبارة يجرى في كل جزء من أجزائه على المشهور المعروف في العربية ، فضمير الالنتين في « مصطلاهما » عائد على اثنتين وهما « جارتا صفا » والنون قد حذفت من المثنى في قوله « جوتا » للإضافة كما هو قياس نظائر ذلك ، قال الأعم الشنمري : « الشاهد في قوله جوتا مصطلاهما ، جوتا بمنزلة حسنتا ، ومصطلاهما بمنزلة وجوههما ، والضمير الذي في مصطلاهما يعود على قوله جارتا صفا . هذا مذهب سيويه » اه كلامه ، أى فيكون من إضافة معمول الصفة المشبهة إلى ضمير موصوفها . وذهب قوم من النحاة - منهم السيرافي والبرد - إلى أن الضمير المثنى في « مصطلاهما » عائد إلى الأعلى - فكأنه قد قال : كيتا الأعلى جوتا مصطفى الأعلى ، وذلك نظير

قولك : مررت بفتاتين حسنتي الغلام جميلتي وجهه ، نعى أنه من باب إضافة معمول الصفة المشبهة إلى ضمير عائد إلى معمول صفة أخرى ، فإن قلت : فالأعلى جمع ، والضمير الذى أضيف إليه المصطلح فى قوله « مصطلها » مثنى ، فكيف يعود الضمير المثنى على جمع مع أن من شرط ضمير الغيبة موافقة مرجعه ؟ قلت : الجواب عن ذلك ما قاله الزمخشري من أن الجمع إذا كان المراد به اثنين جاز أن يعود عليه الضمير مثنى بالنظر إلى المعنى المقصود منه ، والأعلى ههنا بهذه المنزلة فهو - وإن كان جمعاً فى اللفظ - مثنى فى المعنى ، ألت ترى أن المراد به أعلى الأفتيتين ، ولا شك أن لكل أفتية أعلى واحد ، فيكون للأفتيتين أعلىان لا أعلى ، ومن هذه البابة قول عنتره ابن شداد العبسى :

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلَيْتِيكَ وَتُسْتَطَارَا

على أن الألف فى « تستطارا » ألف الاثنين وحذفت النون لأن الفعل المضارع المبني للمجهول معطوف على جواب الشرط الذى هو قوله « ترجف روانف - إلخ » فأنت ترى أن ألف التثنية قد عادت على الجمع الذى هو قوله « روانف أليتك » مع أنه فى اللفظ جمع ، وذلك لأنه فى الحقيقة مثنى ، إذ ليس للانسان إلا رانفتان .

وهذا التخرىج فى بيت الشاهد هو تخرىج جماعة من النحاة منهم على ما ذكرنا السيرافى وأبو العباس المبرد كما ذكره المحقق الرضى فى شرح الكافية ، وهو - على ما قال الرضى - تكلف لا داعى له . قال الأعم انتصارا لسيبويه : « والصحيح مذهب سيبويه ، وأن الضمير فى مصطلها عائد على جارتا صفا ، لأن الشاعر لم يرد أن يقسم الأعلى فيجعل بعضها كيتا وبعضها جونا مسوداً ، وإنما قسم الأفتيتين فجعل أعلاهما كيتاً لبعده عن النار وأسفلهما جونا لمباشرته النار » اه كلامه . وقال جار الله الزمخشري فى تأييد مذهب سيبويه أيضاً : « وما قالوه غير مستقيم لأن عود الضمير المثنى إلى التثنية أولى من رده إلى الأعلى التى هى جمع ، وتأولها بالتثنية تكلف لا حاجة إليه » اه .

وقيل العلامة البغدادي عن أبى بكر بن ناهض القرطبي فى تفنيد ما ذهب إليه المبرد قوله : « وهذا التأويل حسن فى إعادة الضمير الذى فى مصطلها إلى الأعلى ، لولا ما يدخل البيت من فساد المعنى ، وذلك أنك إذا قلت كيتا الأعلى جوتنا مصطلها كان معناه اسودت الجارتان ( يريد الأفتيتين اللتين عبر عنهما بقوله جارتا صفا ) واصطلى أعاليهما ، كما أن معنى قولك المهندان حسنتا



الوجوه مليحتا خدودهما هو معنى قولك حسنت وجوههما وماحت خدودهما ، فكذلك يجب أن يكون مصطلهما إذا أعيد الضمير إلى الأعلى - أن يكون قد اصطلت الأعلى ، وإذا اصطلت الأعلى فقد اسودت ، وهو يخبر أنهما لم يسودا لأنهما لا يصل الدخان إليهما . والدليل على ذلك أنه وصف الأعلى بالكمة ولم يصف بالسواد كما وصف الجارتين ، فلا يشبه هذا قولك : الهندان حسنتا الوجوه مليحتا خدودهما ، لأن كل واحد من هذين الضميرين قد ارتفع بفعله ، فكان يجب أن يرفع ضمير الأعلى بفعله ، فيكون على هذا الأعلى قد اصطلت بالنار ، وهذا خلاف ما أراد الشاعر ، لأنه ذكر أنه لم يصطل منها غير الجارتين ، وأن الأعلى لم يصل إليها الدخان ، فهذا خلاف ما نظره المحويون وقاسوه ، فلا بد في معنى البيتين مما ذهب إليه سيويوه من أن الضمير في مصطلهما يعود على الجارتين « اه كلامه ، وفيه نوع قلق وتكرار في العبارة .

وقال أبو الفتح بن جني في باب الحمل على المعنى من الخصائص : « اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكدر تراجع اللفظ ( يريد أنه إذا كان لفظ مفردا ومعناه جمعا مثلا ، فإن العرب تجيز مراعاة لفظه ومراعاة معناه ، ولكن جرت عاداتهم أنهم إذا راعوا المعنى في أسلوب لم يعودوا في هذا الكلام إلى مراعاة اللفظ ، والعكس بالعكس ) كقولك : شكرت من أحسنوا إلى علي ففعله ، ولو قلت : شكرت من أحسن إلى علي فعلهم - جاز ، ولهذا ضعف عندنا أن يكون هـا من مصطلهما في قوله :

### \* كَمَيْتًا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا \*

عائدا على الأعلى في المعنى ؛ إذ كانا أعليين اثنين ؛ لأنه موضع قد ترك فيه لفظ التثنية حملا على المعنى ، لأنه جعل كل جهة منهما أعلى ، كقولهم : شابت مفارقة ، وهذا يعبر ذوعثانين ، ونحو ذلك ، أو لأن الأعلى شيآن من شيئين ، فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه ، لأنه انتكاث وتراجع ، فجرى ذلك مجرى إدغام الملحق وتوكيد ما حذف « اه .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : وقد طال القول في هذه العبارة ، وتعددت وجوه الرد على تخرج المبرد ومن لف لفه ، حتى تشذر ، وأنا أجمع لك هذا كله في عبارة وجيزة واضحة المقصد إن شاء الله ، فأقول :

ذهب سيويوه رحمه الله في قوله « جونتَا مصطلهما » إلى أن الضمير الموضوع للتثنية عائد إلى مثنى لفظا ومعنى وهو قوله « جارتا صفا » ، وأن هذه العبارة من باب إضافة معمول الصفة المشبهة إلى ضمير موصوفها فهو نظير قولك : هاتان فتانان كريمتا الأب شريفتا نبيهما ، فشريف :

صفة مشبهة ومعمولها مضاف إلى ضمير عائد على الموصوف بهذه الصفة وهو فتانان . وذهب أبو العباس البرد إلى أن الضمير في « مصطلهما » لا يعود إلى قوله « جارتا صفا » الموصوف ولكنه يعود إلى معمول آخر لصفة أخرى وهو قوله « الأعلى » في قوله كيتا الأعلى ، وهذا من باب إضافة معمول الصفة المشبهة إلى ضمير موصوف غير موصوفها، فهو نظير قولك : هاتان فتانان مليحتا الوجه جميلتا عينيه ، فان الضمير في « عينيه » لا يعود إلى الفتاتين الموصوفتين بهذه الصفة ، ولكنه يعود إلى الوجه المعمول لقوله « مليحتا » .

وقد رد العلماء ما ذهب إليه البرد ومن معه بأنه مستتر لكثير من أنواع الفساد : ( أولها ) أنه يلزم عليه عود الضمير الموضوع للثنى إلى الجمع ، وقد التمس لهذا الوجه تخريج يجعله سائغاً ، ولكن جار الله الزمخشري مع أنه واحد ممن التمس له هذا الوجه عاد فذكر أنه من التكلف بحيث لا يصار إليه ( الثاني ) أنه يلزم عليه فساد المعنى ، وذلك لأنه يصير معنى الكلام أن بعض أعلى الأثنتين كيت كما يدل عليه قوله « كيتا الأعلى » وبعض الأعلى الآخر جون أي أسود كما يدل عليه قوله « جوتنا مصطلى الأعلى » مع أن الشاعر لا يريد ذلك ، وإنما يريد أن الأثنتين أنفسهما قد صار لون أعلاهما الكتة ، وقد صار موضع الاصطلاء منهما جونا . وهذا الوجه هو الذي ذكره الأعلام الشتمري . وقد ذكر القرطبي لفساد المعنى وجهاً آخر غير هذا الوجه ، وحاصله أنه يلزم أن يكون المعنى أن أعلى الأثنتين قد اسودت وأن مصطلهما قد اسود أيضاً ، وهذا غير ما يريد الشاعر ( الثالث ) أنه يلزم عليه مخالفة ما جرى عليه أسلوب العرب ، فإن من عاداتهم في كلامهم إذا كان لفظ له معنى يخالف لفظه من جهة الإفراد والثنية والجمع - وذلك مثل « من » للوصول فإن لفظها مفرد وقد يكون معناها مفرداً أو مثنى أو جمعاً ، ومثل « كلا » فإن لفظها مفرد ومعناها مثنى ، ومثل « كل » فإن لفظها مفرد ومعناها جمع ، ومن هذا الباب « الأعلى » في قوله « كيتا الأعلى » فإنه جمع في اللفظ مثنى في المعنى - فإنهم إذا بدأوا الكلام بمراعاة المعنى لم يرجعوا في نفس هذا الكلام إلى مراعاة اللفظ ، وإذا بدأوا كلامهم بمراعاة اللفظ جاز أن يعودوا في نفس هذا الكلام إلى مراعاة المعنى ، انظر إلى قوله تعالى : ( ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً ) فقد بدأ بمراعاة لفظ « من » فجاء بالفعل مفرداً مذكراً فقال ( يقنت ) ثم رجع إلى مراعاة المعنى فقال ( وتعمل صالحاً ) بالتأنيث ، وههنا نجد الشاعر قد بدأ الكلام بمراعاة المعنى فقال « كيتا الأعلى » فجمع مع أنهما أعليان فقط فإذا جمعت الضمير في « مصطلهما » راجعاً إلى الأعلى فقد نقضت ما بدأت به ، وهذا الوجه هو الذي ذكره أبو الفتح بن جني . وبحسبك هذه فقد أطلت عليك .

والجرُّ عند سيبويه في هذا النوع من الضَّرورات ، ومنعه المبرد مطلقاً ؛ لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه ، وأجازه الكوفيون في السَّعة ، وهو الصحيح ، ففي حديث أم زرع « صِفْرٌ وشاحِها » وفي حديث الدجال « أَعْوَرَ عَيْنِهِ الْيَتْمَى » وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم « شَتْنٌ أَصَابِيهِ » ويدلُّ للأخير قوله :

\* سَبَبْتَنِي الْفَتَاةُ الْبِضَّةُ<sup>(١)</sup> ... البيت \*

في رواية جر « كشحه » .

وأما الحَسَنُ فهو ماعداً ذلك . وجملته أربعون صورة ، وهي تنقسم إلى حسن وأحسن ، فما كان فيه ضمير واحد أحسن مما فيه ضميران . وقد وضعت لذلك جَدْوَلًا تتعرَّفُ منه أمثَلَتُهُ وأحكامه على التفصيل المذكور بسهولة ، مشيراً إلى مالبعضها من دليل بإشارة هندية ، وإن كان كثيراً أشرت إلى كثرتِه بكاف عربية ، جامعاً في ذلك بين كل متناسبين بإشارة واحدة ، وهو هذا<sup>(٢)</sup> :

(١) هو الشاهد رقم ٧٢٠ الذي مضى مشروحاً في ص ١٢٩ وسيأتي ذكره في شواهد الجدول أيضاً .

(٢) الجدول هو المرسوم في ص ١٤٤

الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر	الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر
زيد	الوجه	ن	ن	ن	حسن	الوجه	ن	ن	ن
الحسن	وجه	ن	ن	ن	حسن	الاب	ن	ن	ن
زيد	وجه	ن	ن	ن	حسن	وجها	ن	ن	ن
الحسن	الأب	ن	ن	ن	حسن	وجه	ن	ن	ن
زيد	وجه	ن	ن	ن	حسن	أب	ن	ن	ن
الحسن	وجه	ن	ن	ن	حسن	وجه	ن	ن	ن
زيد	وجه	ن	ن	ن	حسن	أبيه	ن	ن	ن
الحسن	وجه	ن	ن	ن	حسن	ماتحت	ن	ن	ن
زيد	وجه	ن	ن	ن	حسن	تقابه	ن	ن	ن
الحسن	أب	ن	ن	ن	حسن	كل ماتحت	ن	ن	ن
زيد	وجه	ن	ن	ن	حسن	تقابه	ن	ن	ن
الحسن	وجه	ن	ن	ن	حسن	نوال	ن	ن	ن
زيد	وجه	ن	ن	ن	حسن	أعدّه	ن	ن	ن
الحسن	وجه	ن	ن	ن	حسن	ستان رمح	ن	ن	ن
زيد	وجه	ن	ن	ن	حسن	يطعن به	ن	ن	ن
الحسن	وجه	ن	ن	ن	حسن	حسن وجهه	ن	ن	ن
زيد	وجه	ن	ن	ن	حسن	خارجتها	ن	ن	ن
الحسن	وجه	ن	ن	ن	حسن	أنتفه	ن	ن	ن
زيد	وجه	ن	ن	ن	حسن	خالها	ن	ن	ن
الحسن	وجه	ن	ن	ن	حسن	خالها	ن	ن	ن

- (١) لَاحِقٍ بَطْنٍ يَقْرَأُ سَمِينٍ لَا خَطِلَ الرَّجْعِ وَلَا قَرَوْنٍ  
 (٢) \* أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ \*  
 (٣) هَيْفَاءَ مُقْبِلَةً عَجْزَاهُ مُدْبِرَةً مَمْحُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاهُ أَنْبِيَاءَ  
 (٤) \* بِيَهْمَةٍ مُنِيْبَتُ شَهْمٍ قَابٌ \*  
 (٥) تُعَيِّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عِدَادَنَا قَمَاتُ لَهَا إِنْ الْكِرَامَ قَلِيلُ  
 (٦) \* أُرُورٌ أَمْرًا جَمًّا نَوَالٌ أَعْدَهُ \*  
 (٧) سَبَخْنِي الْفَتَاةُ انْبَصَّةُ الْمُتَجَرِّدِ الـ لطيفة كشحه . . . . .  
 (٨) قَا قَوْمِي بَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بَفْرَاةَ الشُّعْرِ الرَّقَابَا  
 (٩) \* الْحَزْنُ بَابًا وَالْمَقُورُ كَلْبًا \*  
 (١٠) \* فَاقْصِدْ يَزِيدَ الْعَرِيزَ مَنْ قَصَدَهُ \*

\* \* \*

وظريقة معرفة هذا الجدول : أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ، ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة ، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات الصفة المعرفة بأل ، وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمس بيوت مكتوب في أول بيت منها الجر ، وفي الثاني النصب ، وفي الثالث الرفع ، وفي الرابع السببي ، وفي الخامس الصفة ، ووصل كل بيت من هذه الأبيات باثني عشر مربعاً : فالمربعات الموصولة بالأخيرين منها الصفة ومعموها السببي المنقسم إلى اثني عشر قسماً كما تقدمت والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم العمول السببي الذي في مربعاته كلها ، وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع ، فما قابله منها « ممتنع » فهو ممتنع ، وما قابله « حسن » فهو حسن ، وهكذا . ثم ما يحرس هذه الأحكام إشارة هندية ، فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول<sup>(١)</sup> فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم . وقوله « جامماً بين كل متناسبين » إلخ أي كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصورة ستة في الجر وخمسة في النصب وأربعة في الرفع .

(١) قد وضعت الأبيات في الصفحة المقابلة للجدول ، وهي التي تراها في أعلى هذه الصحيفة .

\* \* \* (١)

## ٧٢٥ - لَاحِقُ بَطْنٍ بِقَرَأِ سَمِينٍ لَأَخْطِلُ الرَّجْعُ وَلَا قَرُونَ

(١) هذه الأبيات التي تأتي قد جعلت في أصل الشرح بجوار الجدول الذي وضعه الشارح لصور الصفة المشبهة مع معمولها ، وقد جاء بها للإشارة إلى أن لبعض هذه الصور شواهد واردة في كلام العرب ، وقد وضعناها - كما أراد صاحبها - مجتمعة قبالة الجدول ، ثم لم يكن لنا بد من التعرض لشرحها على ما جرت به عادتنا من شرح الشواهد ، فأعدنا ذكرها ههنا على حسب ترتيبها ثمة ، وسنتكلم على كل بيت منها على وفق ما جرينا عليه من أول الكتاب . والله سبحانه الموفق وبه الاستعانة .

٧٢٥ - هذا بيت من الرجز ، وهو من شواهد كتاب سيبويه ( ١ / ١٠١ ) ونسبه إلى حميد الأرقط ، وكذلك نسبة الأعمى الشنتمري في شرح شواهد .

اللفظ : « لآحق بطن » أراد أنه ضامر البطن ، وتقول : لآق - بكسر الحاء - لحوقا ، إذا ضم ، وقال الأزهرى : فرس لآحق الأيطل من خيل لآق الأيطل - بضم اللام وسكون الحاء - إذا ضمرت ، وفي قصيدة كعب بن زهير :

تَحْدِي عَلَى يَسْرَاتٍ وَفِي لَاحِقَةٍ ذَوَائِلُ وَقَهُونِ الْأَرْضِ تَحْمِيلُ

وهم يمتدحون في الخيل أن تكون بطونها ضامرة مرتفعة عن الأرض ليست بمسترخية « قرا » بفتح القاف والراء ، بزة عصا ورحى وفتي - هو الظهر « سمين » ممتلئ ، ومما يمتدح في الخيل العربية أن تكون ظهورها سميثة « حطل » بفتح الحاء وكسر الطاء - هو المضطرب « الرجع » بفتح الراء وسكون الجيم - هو الحطو ، يريد أنه ليس مضطرب الحطو ولا سيء السير « قرون » بفتح القاف - وصف من قولهم : قرن الفرس يقرن - مثل نصر ينصر - إذا كان بحيث تقع حوافر رجله في السير موضع حوافر يديه ، وقالوا : ناقة قرون ، أيضاً ، التي تضع خف رجلها موضع خف يدها .

المعنى : قال الأعمى الشنتمري : « وصف فرسا بضمير البطن ، ثم نقى أن يكون ضميره من هزال فقال : بقرا سمين » اه .

الإعراب : « لآحق » بالجر ، هو وصف لفرس تقدم ذكره في الكلام ، وهو مضاف و « بطن » مضاف إليه ، من إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها « بقرا » الباء حرف جر ، وقرأ : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والجار والمجرور متعلق بلاحق « سمين » نعت لقرأ ، مجرور بالكسرة الظاهرة « لا » حرف عطف . دال على النفي « حطل » معطوف على لآحق ، وهو مضاف و « الرجع » مضاف إليه « ولا »

٧٢٦ - وَلَا سَيِّئِي زِيٍّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُحْيِسَةً بُرْلاً

الواو حرف عطف ، لا : زائدة « قرون » معطوف على خطل الرجع . وجعل العلامة الصبان قوله « لاحق » بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وجعل قوله « خطل الرجع » معطوفاً على لاحق بطن ، وقوله « قرون » معطوفاً على خطل الرجع أيضاً ، ويلزم على ذلك إما تخالف إعرابي البيتين فيكون « سمين » مجروراً و « قرون » مرفوعاً ، وإما قطع « سمين » عما قبله إلى الرفع مبتدأ محذوف ، وقطع النعت في مثل هذا بعيد .

الشاهد في : قوله « لاحق بطن » وقوله « لاخطل الرجع » حيث أضاف في العبارة الأولى الصفة المشبهة المجردة من أل إلى معمولها المجرد من أل أيضاً ، وأضاف في العبارة الثانية الصفة المشبهة المجردة من أل إلى معمولها للقتن بأل ، وهو مرموز إليه في الجدول برقم (١) إشارة إلى أنه قد ورد في الكلام العربي إضافة الصفة المجردة من أل إلى معمولها مجرداً منها ومقترباً بها ؛ فيكون ذلك دليلاً على أحسنية قولنا : زيد حسن وجه ، وقولنا : زيد حسن وجه أب ، وقولنا : زيد حسن الوجه ، وقولنا : زيد حسن وجه الأب - بجر الم معمول في هذه الأمثلة الأربعة على أن الصفة أضيفت إليه ، قال الأعمش في شرح هذا البيت : « الشاهد فيه إضافة لاحق إلى البطن مع حذف الألف واللام منه للاختصار » اه كلامه .

٧٢٦ - ورد هذا البيت في بعض النسخ فلم نشأ أن نهمله ، وهذا بيت من الطويل ، وهو من شواهد سيويه أيضاً (١٠١/١) ونسبه إلى عمرو بن شأس ، وروى قبله بيتاً آخر وهو قوله :

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً يَا بَعْرَ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عَزُلاً

اللفظة : « ألكني » يريد بلغ عنى وكن رسولى ، وأصله الألوكة - بفتح الهمزة - والمألركة

- بفتح الهمزة وسكون الهمزة وضم اللام - وهما بمعنى الرسالة ، قال الأعشى ميمون بن قيس :

أَبْلَغُ بَرِيدِ بَنِي شَيْبَانَ مَأْلَكَةٌ أَبَا ثُبَيْتٍ أَمَا تَنْفَكُ تَأْتِكِلُ

وقال عدى بن زيد العبادى :

أَبْلَغُ النُّمَّانِ عَنِّي مَأْلَكًا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَأَنْتِظَارُ

وتقول : ألك الرجل بين القوم ألكا - بفتح فسكون - وألوكا - بالضم - إذا ترسل ، فإن عديته بالهمزة قلت ألكته ، والأصل ألكته ، تقدمت اللام على الهمزة فصارت الألكته ، ثم خففت الهمزة بنقل حركتها إلى اللام ثم قلبها ألفاً فعومل الفعل معاملة الأجوف من نحو أقام وأجاب ، قال عمر بن أبى ربيعة :

أَلِكْنِي إِلَيْنَا بِالسَّلَامِ فَإِنَّهُ يُفَكِّرُ الْمَسَامِي بِهَا وَيُشَهِّرُ

وقال الآخر :

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي وَإِنْ كُنْتُ نَائِيًا فَإِنِّي قَطِينُ الْبَيْتِ عِنْدَ الْمَشَاعِرِ

وقال الشاعر :

أَلِصْنِي يَا عَتِيقُ إِلَيْكَ قَوْلًا سَتَهْدِيهِ الرُّوَاةُ إِلَيْكَ عَنِّي

« بآية » الآية : العلامة ، وفي التنزيل : ( قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سويا ) و « ما » في قوله « ما كانوا » نافية « ضاعفا » جمع ضعيف ، مثل كريم وكرام « عزلا » بضم فسكون - جمع أعزل ، وهو الذي لا سلاح معه « سيئ » جمع مذكر سالم واحده سيء - بتشديد الوسط ، ومعناه القبيح البشع ، وأصله السوء وهو القبح « زى » هو بكسر الزاى وتشديد الياء - الهيئة « تلبسوا » المراد ركبوا ، وأصل ذلك الملابس ، وهى مخالطة الشيء ، ومخالطة كل شيء بحسبه ، فمخالطة الإبل ركوبها « مخيصة » بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الياء - اسم مفعول فعله خيسه بمعنى ذلله ووطأه ، وأراد بالمخيصة الإبل المذلة بالركوب « بزلا » بضم فسكون - جمع بازل ، وهو من الإبل الذى دخل فى السنة التاسعة ، وهو جمع غريب فإن قياس فعل - بضم فسكون - أن يكون مفردة أفعال كأحرر أو فعلا كحمراء

المعنى : قال الأعمش : « وصف أنه تغرب عن قومه بنى أسد ، فعمل رجلا إليهم السلام ، وجعل آية كونه منهم ومعرفته بهم ما وصفهم به من القوة على العدو ووفادتهم على الملوك بأحسن الزى » اه كلامه .

الإعراب : « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « سيئ » معطوف على قوله ضاعفا فى البيت السابق ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « زى » مضاف إليه « إذا » ظرف زمان متعلق بسيئ ، و « ما » زائدة « تلبسوا » فعل ماض وواو الجماعة فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « إلى حاجة » جار ومجرور متعلق بقوله تلبسوا « يوما » ظرف زمان منصوب بقوله تلبسوا أيضاً « مخيصة » مفعول به لقوله تلبسوا الذى تضمن معنى ركبوا « بزلا » نعت لمخيصة منصوب بالفتحة الظاهرة .



[ وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ ] أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ (١)

\*\*\*

٧٢٧ — هَيْفَاءُ مُعْجِزَةٌ مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ ، سَنَبَاءُ أَنْيَابًا

الشاهر فيه : قوله « سيئ زى » حيث أضاف الصفة المشبهة المجردة من أل - وهو قوله « سيئ » - إلى معمولها المجرد من أل أيضاً ، وهذا يدل أيضاً على أن جمع الصفة المشبهة بمنزلة مفردها على ما مر لنا القول فيه . قال الأعمى في شرح هذا الشاهد : « الشاهد في إضافة سيئ إلى زى ، وهو نكرة ، على تقدير إثبات الألف واللام وحذفها للاختصار » اه .

(١) قدمضى شرح هذا الشاهد في أثناء هذا الباب (رقم ٧٢٢) شرحاً لا يحتاج معه إلى إعادة شيء من الكلام عليه ، ولكننا نشير إليك هنا إلى أن الاستشهاد به في هذا الموضع على رواية نصب « الظهر » وعليه يكون قوله « أجب » نعتاً لعيش مجروراً بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل . وقد ذكر الشارح هذا البيت بجوار الجدول مشيراً إليه برقم (٢) ليستدل به على أنه دليل سماعى على جواز النصب في قولك « زيد حسن الوجه » وقولك « زيد حسن وجه الأب » بنصب الممول في المثالين ، مع الضعف ؛ لأن فيه إجراء الوصف المأخوذ من مصدر الفعل القاصر مجرى الوصف المأخوذ من مصدر الفعل المتعدى ، على ما تقدم بيانه مبسوطاً .

٧٢٧ — هذا بيت من البسيط ، وهو من شواهد سيويه (١ / ١٠٢) وقد نسبه إلى أبي زبيد الطائي ، وكذلك نسبه الأعمى الشنتمرى في شرح شواهد .

اللفظ : « هيفاء » وصف مؤنث من الهيف - بفتح الهاء والياء جميعاً - وهو الضمر ، والرجل أهيف ، والمرأة هيفاء ، وخصرها أهيف « مقبلة » اسم فاعل مؤنث فعله أقبل ، وتقول : أقبل علينا فلان ، ومعناه ولاك وجهه ، ومعنى كونها هيفاء في حال إقبالها أن بطنها ضامر « معجزاء » أى ضخمة العجيزة « مدبرة » اسم فاعل مؤنث فعله أدبر ، وتقول : أدبر عنا فلان ، تريد أنه ولاك ظهره ، ومعنى كونها معجزاء في حال إدارها أنها كبيرة الردف عظيمة « محطوة » هكذا روى في كتاب سيويه ، وفسره الأعمى بقوله « والمحطوة : النساء الظهر ، والمحط : خشبة تدلك بها الجلود ، يريد أنها غير متغضنة الجلد من كبر ولا ترهل » اه . وقال الجوهري في الصحاح : « وجارية محطوة اللتين : أى ممدودة مستوية ، قال الشاعر ( وهو التظامي ) :

بَيْضَاءُ مَحْطُوطَةٌ الْمَتَيْنِ بَهْكَنَةً رِيًّا الرَّوَادِفِ لَمْ تَمْعَلْ بِأَوْلَادٍ اه

وفسره العيني بقوله « ومخطوطة - بالطاء المهملة - يحتمل أنها موسومة بالمخط - بكسر الميم - الذي يوشم به ، وقيل : المخط : الحديدية التي ينقش بها الأديم » اه . ولكنه وقع في عبارته « مخطوطة » و « مخط » بالخاء معجمة ، وهو تحريف ، قال الجوهرى : « والمخط - بالكسر - الذي يوشم به ، ويقال : هو الحديدية التي تكون مع الخزازين ينقشون بها الأديم ، قال الشاعر :

كَأَنَّ مِخْطًا فِي يَدَيَّ حَارِثِيَّةٍ صَنَاعٍ عَلَّتْ مِنِّي بِهِ الْجِلْدَ مِنْ عَلٍ اه .

ووقع في نسخ الشرح « مخطوطة » وما أراه إلا تحريفا . وقول أبي زيد في البيت المستشهد به « جدلت » هو بالبناء للمجهول ومعناه أحكم خلقها حتى لكأنه الجديل ، وهو جبل من آدم يجدل ثم يستعمل زماما للناقاة ونحوها ، وقوله « شبناء » وصف من الشنب - بفتح الشين والتون جميعا - وهو غدوبة الفم وبريقه ولمعانه « أنيابا » جمع ناب ، وهو من الأسنان معروف .

المعنى : قال الأعمى « وصف امرأة بهيف الحصر - وهو ضميره - وعظم العجيزة ، وشنب الثغر - وهو بريقه وبرده - فيقول : إذا أقبلت رأيت لها خصرأ أهيف ، وإذا أدبرت نظرت إلى عجيزة مشرفة » اه .

الإعراب : « هيفاء » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هي هيفاء « مقبلة » حال من الضمير المستتر في هيفاء « عجزاء » خبر ثان أو معطوف بعاطف مقدر على هيفاء « مدبرة » حال من الضمير المستتر في عجزاء « مخطوطة » خبر ثالث ، أو معطوف بعاطف مقدر على السابق « جدلت » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح ، والياء علامة على تأنيث المسند إليه ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر رابع أو معطوفة بعاطف مقدر على الخبر السابق « شبناء » خبر بعد الأخبار المتعددة السابقة « أنيابا » منصوب على التمييز .

الشاهر فيه : قوله « شبناء أنيابا » حيث وردت فيه الصفة المشبهة مجردة من أل - وهي قوله شبناء - وورد معها معمولها اسماً مجرداً من أل ومن الإضافة ، ونصب هذا المعمول المنكر وانتصابه على التمييز في هذه الحال مما لا يختلف في جوازه النحاة ، بخلاف المقتربين بأل فإن البصريين لا يميزون انتصابه على التمييز ، فيكون انتصاب المعمول المنكر حسناً لأنه لا يلزم عليه مخالفة الأصول المقررة ، ولهذا رمز الشارح في جدول له لنحو ما في هذا البيت من قولك : زيد حسن وجهها ، وقولك : زيد حسن وجه أب - بتنوين الصفة ونصب معمولها - بالحسن . قال الأعمى : « الشاهد فيه نصب الأنياب بشبناء لما فيه من نية التنوين » اه . يريد أن امتناع التنوين في « شبناء » ، ليس بسبب الإضافة ولكنه بسبب أن الكلمة نفسها ممنوعة الصرف لألف التأنيث المدودة . ومثل هذا البيت في وجه الاستشهاد به قول أبي زيد الطائي يصف أسداً :

بِهَيْمَةٍ مُنِيَتْ شَهْمٌ قَلْبُ [ مُنَجِّدٍ لِأَذَى كَهَامٍ يَنْبُو ]<sup>(١)</sup>

\*\*\*

٧٢٨ - تُعِيرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عِدَادُنَا فَقُلْتُ لَمَّا : إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلُ

كَانَ أَثْوَابٌ نَقَادٍ قُدْرَنَ لَهُ يَعْلُو بِحَمَلَتِهَا كَهَبَاءَ هُدَابَا

الشاهر فيه : نصب « هدايا » بقوله « كهباء » والكهباء التي لونها الكهبة ، وهي لون يضرب إلى الغبرة ، والهداب - كرمان - الهدب .

(١) قد مضى الاستشهاد بهذا البيت ( رقم ٧٢١ ) وتكلمنا في شرحه بما لا مزيد عليه ، ومحل الاستشهاد فيه هناك وهنا قوله « شهيم قلب » حيث جاء الاسم المعمول للصفة المشبهة مرفوعا مع أنه غير مضاف إلى ضمير الموصوف ولا مقترن بأل ، فورود هذه العبارة في الشعر العربي يدل على جواز نحو قولك « محمد حسن وجه » ونحو قولك « محمد حسن وجه أب » بتنوين الصفة ورفع معمولها في المثاليين ، ولكنه - مع جوازه - قبيح أقبح القبح ؛ لأنه يشتمل على ما يدعو إلى ذلك ، وهو خلو الصفة لفظا مما يربطها بالموصوف .

٧٢٨ - هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة مستجادة للسموئل بن عدياء اليهودي ، وقد تقدم في شرح الشاهد ( رقم ١٨٤ ) ذكر مطلعها وذكر عدة أبيات منها ، والبيت المستشهد به ههنا يقع بعد البيتين اللذين أنشدناهما هناك من مبدأ القصيدة ، ثم من بعده قوله :

وَمَا قَلَّ مَنْ كَانَتْ بَقَايَاهُ مِثْلَنَا  
شَبَابٌ تَسَامَى لِلْعُلَى وَكُهُولُ  
وَمَا صَرْنَا أَنَا قَلِيلٌ وَجَارُنَا  
عَزِيزٌ وَجَارُ الْأَكْثَرِينَ ذَلِيلُ  
لَنَا جَبَلٌ يَحْتَلُهُ مَنْ نُجَيْرُهُ  
مُنِيفٌ يَرُدُّ الطَّرْفَ وَهُوَ كَلِيلُ  
رَسَا أَضْلُهُ تَحْتَ الثَّرَى وَسَمَاوُهُ  
إِلَى النَّجْمِ قَرَعٌ لَا يُنَالُ طَوِيلُ  
هُوَ الْأَبْلَقُ الْفَرْدُ الَّذِي سَارَ ذِكْرُهُ  
يَعَزُّ عَلَى مَنْ رَامَهُ وَيَطُولُ  
وَإِنَّا أَنَا لَأَنْزَى الْقَتْلِ سُبَّةً  
إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ  
يُقَرِّبُ حُبُّ الْمَوْتِ آجَالَنَا لَنَا  
وَتَكَرَّهُهُ آجَالُهُمْ فَتَطُولُ  
وَمَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ فِي فِرَاشِهِ  
وَلَا طَلَّ مِنَّا حَيْثُ كَانَ قَتِيلُ

اللفظ : « تعيرنا أنا قليل » أي تجعل قلة عددنا عارا علينا وتنقص قدرنا بذلك . تقول : عبرت فلانا بكذا ، وعيرته كذا ، إذا نسبته بسببه إلى العار ، وقبحته عليه ، ومن شواهد تعديه إلى اثنين بنفسه قول الشاعر :

## \* أُعِيرَ تَمَّا أَلْبَانَهَا وَحُلُومَهَا \*

ومن شواهد تعديبه إلى ثانيهما بالباء الحديث : « لو غير أحدكم أخاه برضاعة كلبه ... » ولا يصلح ما في بيت الشاهد لأن يستدل به على واحد من الاستعمالين بخصوصه ، لأن حرف الجر يحذف قبل « أن » قياساً ، فهو محتمل للوجوبين ، وحمله على تعدى الفعل إلى اثنين بنفسه أولى ، لأنه متفق على جوازه ، ولأن الأصل عدم الحذف « قليل عداداتنا » هكذا وقع ههنا ، ويروي « قليل عديداً » والعدد ، والعديد ، والعداد - بزنة كتاب - بمعنى واحد ، تقول : فلان في عديد الكرام وفي عدادهم « فقلت لها إن الكرام قليل » يريد أن صاحبته ظنت أن كثرة العدد سبب من أسباب الفخار ، فغيرته وقومه بأنهم قليلو العدد ، فأجابها بأن السبب في قلة عدداً أننا كرام ، والكرام في الناس دائماً قليل .

الإعراب : « تعيرنا » تعير : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، ونا مفعول به أول مبني على السكون في محل نصب « أننا » أن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسم أن مبني على السكون في محل نصب « قليل » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة . « عداداتنا » عداد : فاعل بـ قليل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المتكلم عن نفسه وغيره مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول ثانٍ لتعير « فقلت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « إن » حرف توكيد ونصب « الكرام » اسم إن « قليل » خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول .

الشاهر فيه : قوله « قليل عديداً » فإن « قليل » صفة مشبهة معتمدة على مخبر عنه هو اسم أن ، و « عديداً » مرفوع بالفاعلية لهذه الصفة ، وهو اسم مضاف إلى ضمير الموصوف في المعنى ، ومجىء ذلك في الشعر العربي يدل على جوازه ، وعدم اشتتاله على شيء يقدح فيه كخالو الصفة من ضمير يعود إلى موصوفها وكإجراء الصفة المأخوذة من القاصر مجرى الصفة المأخوذة من التعدى يدل على أحسنه ؛ فيكون نظيره حسناً من نحو قولنا « زيد حسن وجهه » وقولنا « زيد حسن وجه أبيه » وقولنا : « زيد حسن ماتحت طرته » ، وقولنا : « زيد حسن كل ماتحت طرته » برفع معمول الصفة في المثل الأربعة ؛ لاشتتال كل واحد من هذه المثل على ضمير يعود من الصفة إلى الموصوف ، ولأنه ليس في هذا الاستعمال إجراء القاصر مجرى التعدى ، فلا جرم جعلها الشارح في جدولته ذات حكم واحد .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : والاستشهاد بهذا البيت يدل على أن ضمير التكلم مثل ضمير الغيبة في الربط بين الصفة والموصوف ، وارجع إلى بحث لنا مستفيض ذكرناه عند الكلام على العائد من جملة الصلة على الموصول ( ١ / ١٨٨ ) من هذا الكتاب

أزورُ امرأً حَجْمًا نَوَالٌ أَعْدَدَهُ [ لِمَنْ أُمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَرْزَمَةَ الدَّهْرِ <sup>(١)</sup> ]

\* \* \*

سَبَّتَنِي الْفَتَاةُ الْبُضَّةُ الْمُتَجَرِّدُ الْإِطْلِيفَةُ كَشْحُهُ ، وَمَا خَلْتُ أَنْ أُسْبِيَ <sup>(٢)</sup>

\* \* \*

٧٢٩ - فَمَا قَوْمِي بِمَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَرَاةِ الشُّعْرِ الرَّقَابَا

(١) قد تقدم شرح هذا البيت بما لا يحتاج معه إلى إعادة شيء من الكلام عليه ( وهو الشاهد رقم ٧١٨ في ص ١٢٥ من هذا الجزء ) وقد أعاده الشارح مع الجدول ليشير إلى أنه قد ورد في كلام العرب نحو قولنا « هذا رجل حسن حديث يقوله » ونحو قولنا « هذا رجل جميل سنان رمح يطعن به » وأن مثل ذلك حسن لاشتمال كل واحد منهما على ضمير يربط الصفة بموصوفها ولأنه ليس فيه إجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى .

(٢) قد تقدم شرح هذا البيت بما لا يحتاج معه إلى إعادة شيء من القول عليه ( وهو الشاهد رقم ٧٢٠ في ص ١٢٩ من هذا الجزء ) وقد أعاده الشارح مع الجدول ليشير إلى أنه قد ورد في كلام العرب نحو قولنا « زيد الحسن الوجنة الجميل خالها » وقد أشار في الجدول إلى أن ذلك ضعيف، والمحكوم عليه بالضعف هو قوله « الجميل خالها » لأن الضمير الذي في هذه الصفة لا يعود إلى الموصوف ، وهو زيد ، ولكنه يعود إلى معمول صفة أخرى لذلك الموصوف ، فإن الضمير في « خالها » يعود إلى « الوجنة » وهو معمول صفة أخرى هي قوله « الحسن الوجنة » وهذه صفة لزيد الموصوف بالجميل ، فأعرف ذلك وتنبه له .

٧٢٩ -- هذا بيت من الوافر ، وهو من شواهد كتاب سيويه ( ١ / ١٠٣ ) وقد نسب في صدر الكتاب إلى الحارث بن ظالم المري ، وكذلك نسبة الأعمى الشنتمري في شرح شواهد . والبيت كما قال من قصيدة للحارث بن ظالم المري أحد بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان بن بغيض ابن ريث بن غطفان . وكان الحارث قد فتك بخالد بن جعفر بن كلاب بن ربيعة وهو في جوار النعمان بن المنذر ، ثم هرب يستجير القبائل . وأول هذه القصيدة قوله :

نَأَتْ سَلْمَى وَأُمْسَتْ فِي عَدْوٍ      تَحْتُ إِلَيْهِمُ الْقُلُوصَ الصَّعَابَا  
وَحَلَّ النَّعْفَ مِنْ قَنَوَيْنِ أَهْلِي      وَحَلَّتْ رَوْضَ بَيْشَةَ فَالْرَبَابَا  
وَقَطَعَ وَصَلَهَا سَيْفِي وَأَنَّى      فَجَعَمْتُ بِخَالِدٍ عَمْدًا كِلَابَا  
وَأَنَّ الْأَخْوَصَيْنِ تَوَلَّيَاهَا      وَقَدَّ غَضِبْنَا عَلَيَّ فَمَا أَصَابَا

عَلَى عَمْدٍ كَسَوْتَهُمَا قُبُوحًا      كَمَا أَكْسُو نِسَاءَهُمَا السَّلَابَا  
 وَإِنِّي يَوْمَ غَمْرَةَ غَيْرٍ فَخَرٍ      تَرَكَتُ النَّهْبَ وَالْأَسْرَى الرَّغَابَا  
 فَلَسْتُ بِشَاتِمٍ أَبَدًا قُرَيْشًا      مُصِيبًا رَغْمُ ذَلِكَ مَنْ أَصَابَا  
 فَمَا قَوْمِي بِشَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ      وَلَا . . . . . الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
 وَقَوْمِي إِنْ سَأَلْتِ بَنُو لُؤَيٍّ      بِحِكْمَةٍ عَلَّمُوا النَّاسَ الضَّرَابَا  
 سَفِينَا بِاتِّبَاعِ بَنِي بَغِيضٍ      وَتَرَكَ الْأَقْرَبِينَ بِنَا انْتِسَابَا

اللفظة : « فاقومي شعلبة بن سعد » هو ثعلبة بن سعد بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان .  
 وفزارة : هو فزارة بن ذبيان أخو سعد بن ذبيان ، وهو في هذا البيت ينتفي من بني سعد بن ذبيان  
 وفي البيت بعده ينتسب إلى قريش ، وهم بنو لؤي بن غالب بن فهر ، وفي البيت الذي يليه يسفه نفسه  
 وقومه بانتسابهم إلى بني بغيض بن ريث بن غطفان ، وأهل النسب يقولون : إن بني مرة بن عوف  
 ابن سعد قوم الحارث بن ظالم ، أصلهم من قريش . وإن مرة هو في الأصل مرة بن عوف بن لؤي  
 ابن غالب بن فهر ، وكان لؤي قد تزوج امرأة من غطفان فولدت له عوف بن لؤي هذا ، فلما  
 مات لؤي رجعت زوجته الغطفانية بابنها عوف إلى قومها ، فتزوجت سعد بن ذبيان بن بغيض بن ريث  
 ابن غطفان ، فتبنى سعد زوجها الثاني عوفا ابنا من زوجها الأول ثم تزوج عوف هند ابنة فزارة  
 ابن ذبيان فولدت له مرة بن عوف ، فمرة بن عوف ينتسب تارة إلى سعد بن ذبيان متبني أبيه ، وتارة  
 إلى فزارة بن ذبيان أبي أمه ، والحارث بن ظالم من أبناء مرة هذا ، فهو يقول : إني لست من  
 بني سعد بن ذبيان ولا من بني فزارة ، وإنما أنا من بني لؤي بن غالب لأن مرة ابن عوف بن لؤي  
 وليس ابن عوف بن سعد كما اشتهر بسبب ذلك التبنى . والشعر - بضم الشين وسكون العين المهمة -  
 جمع أشعر ، وهو الكثير الشعر ، ويروي « الشعرى رقابا » والشعرى - بالألف المقصورة في آخره  
 أنثى الأشعر ، مثل الكبرى أنثى الأكبر والفضلى أنثى الأفضل والصغرى أنثى الأصغر ، وبالروايتين  
 ورد في كتاب سيبويه ، والعرب ترى أن من علامة العباء أن يكون الرجل كثير شعر القفا ،  
 ويسمون ذلك التعم ، وهو من باب الاستدلال بالملامح على صفات الإنسان ، ولهم في ذلك معرفة  
 راسخة ، وفي نحو من ذلك يقول الشاعر :

وَلَا تَنْكِحِي إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا      أَعَمَّ القَفَا ، وَالْوَجْهُ لَيْسَ بِأَنْزَعَا

المعنى : قال الأعمى الشنتمرى في شرح شواهد سيويه : « وصف ما كان من انتقاله عن بنى ذبيان ولحقه بقريش وانتهائه إليهم حين عد على بعض سادات العرب - وهو خالد بن جعفر ابن كلاب - في جوار بعض ملوك لحم ققتله غيلة ، في خبر طويل اختصرته ، فيقول منتفيا من قبائل ذبيان ، وفزارة بن ذبيان ، ووصف فزارة بالغمم - وهو كثرة شعر القفا ومقدم الرأس ، لأنه عندهم مما يتشام به وينم ، والحمود عندهم التزع ، وهو انحسار الشعر عن مقدم الرأس » اه مع تصحيح بعض ألفاظ وردت مصحفة .

الإعراب : « فها » حرف نفي تعمل عمل ليس « قومي » قوم : اسم ماعرفوع بضمة مقدره على ما قبل ياء للتكلم وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « ثعلبية » الباء حرف جر زائد ، ثعلبة : خبر « ما » النافية العاملة عمل ليس منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي يقتضها حرف الجر الزائد « بن » صفة لثعلبة ، وهو مضاف و « قيس » مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائده لتأكيد النفي « بفزارة » معطوف بالواو على الجار الزائد ومدخوله السابق « الشعر » نعت لفزارة ، مجرور بالكسرة الظاهرة « الرقابا » منصوب على التشبيه بالمفعول به وعلامة نصبه الفتحة .

الشاهد فيه : قوله « الشعر الرقابا » واعلم أولاً أن هذه العبارة تروى بوجهين : الأول « الشعر الرقابا » باقتران الصفة بال واقتران معمولها بأل أيضا ونصب المفعول ، وهذا نظير قولك « زيد الحسن الوجه » وقولك « زيد الحسن وجه الأب » بنصب الوجه في الثالثين ، وانتصابه عند البصريين على التشبيه بالمفعول به ، وعند الكوفيين يكون انتصابه على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به ، فإن كان انتصابه على التشبيه بالمفعول به ففيه إجراء الوصف المأخوذ من مصدر الفعل القاصر مجرى الوصف المأخوذ من مصدر الفعل المتعدى ، وإن كان انتصابه على التمييز فهو وجه مختلف في جوازه ؛ لأن التمييز لا يكون معرفة في المذهب الراجح وهو مذهب البصريين . والوجه الثاني « الشعرى رقابا » باقتران الصفة بأل وتجرد المفعول منها مع نصبه ، وانتصابه حينئذ على التمييز عند الفريقين ؛ لأنه نكرة ، وقد كان النصب في العبارة الأولى على التشبيه بالمفعول به فراراً من مجيء التمييز نكرة ، فهو نظير قولك « زيد الحسن وجهها » وقولك « زيد الحسن وجه أب » بنصب الوجه وتنكيره في الثالثين ، ولا شيء في ذلك ، قال الأعمى الشنتمرى : « الشاهد فيه نصب الرقاب بالشعر على حد قولك الحسن وجهها ، ويجوز فيه الشعر الرقابا على ما أنشده بعد ، وهو كقولك الحسن الوجه بالنصب على التشبيه بالمفعول به » اه .

٧٣٠ - \* الحزنُ باباً والعقورُ كلباً \*

ومثل هذا البيت على الرواية الأولى - وهي « الشعر الرقابا » قول الكميّ بن زيد الأسدي يمدح بعض بني أمية ، وربما وقع هذا البيت في بعض نسخ الشرح ، ولم نذكره في الأصل لأنه ليس في الأصول الصحيحة المتلقاة بالقبول :

لَقَدْ عَلِمَ الْأَيْقَاطُ أَخْفِيَةَ الْكَرْمِيِّ تَرَجُّعَهُ مِنْ حَالِكٍ وَاکْتِحَاكُمَا

ومثل البيت المستشهد به على الرواية الأخرى وهي « الشعرى رقابا » - الشاهد التالي ( رقم ٧٣٠ ) وستقف عليه مشروحا .

٧٣٠ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد سيويه ( ١ / ١٠٣ ) ونسبه إلى رؤبة بن العجاج ، وكذلك نسبه الأعمى الشنتمري في شرح شواهدده . وقوله :

\* فَذَلِكَ وَخَمٌ لَا يُبَالِي السَّبَّاءِ \*

اللفظة : « وخم » ثقيل كثيف ، ويقال : وخم بفتح فسكون ، ووخم بفتح فكسر ، ويجمع على أُوخام « لايبالي » لا يعبا ولا يكثرث ولا يابه ، وهذا الفعل لا يستعمل إلا منفيا « السب » الشتم والهجاء والتم ، يقول : ذلك رجل ثقيل لا يرتاح لفعل المكرم ، ولا تهش نفسه للوجود ولا يبالي بأن يذمه الناس ، ويرى المال أحب إليه من عرضه « الحزن » بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي - خلاف السهل ، وأصله ما غلظ وارتفع من الأرض ، ثم وصفوا به الجافي الطبع الغليظ الخلق ، ووصفوا به كل ما يتعسر ويصعب « العقور » بفتح العين ، بزنة صبور - صفة مشبهة من العقر وتقول : عقره يعقره عقرا - مثل ضربه يضربه ضربا - إذا جرحه ، وجمع العقور عقير بضميتين مثل غفور وغقر وغفور وغقر وصور وصور ورسول ورسول .

المعنى : وصف رجلا بشدة الحجاب ومنعه الضيف ؛ فجعل بابه حزنا وثيقا لا يستطيع فتحه ، وكلبه عقورا لمن يحل بفنائمه طالبا لمعرفته ، فمن جاءه لقي أشد ما يكره قبل أن يصل إليه من إيذاء الحاجب أو البواب أو نحوهما ومن عقير الكلب ، وذكر ذلك على سبيل الاستعارة تشبيها لما في الأمصار بما يكون في البوادي .

والعرب تمدح الرجل بسهولة الوصول إليه ، وبأنه لا حاجب له عن قاصدي بره ، انظر إلى قوله :

لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ  
وانظر إلى قول الآخر :

لَا أَشْتَهِي يَا قَوْمُ إِلَّا كَارِهًا بَابَ الْأَمِيرِ وَلَا دِفَاعَ الْحَاجِبِ



## \* ٧٣١ - فَأَقْصِدْ يَزِيدَ الْعَزِيْزَ مِنْ قَصْدَةٍ \*

ويجعلون سكوت الكلب عن نباح القادمين كناية عن كرم أصحابه؛ لأنه تعود كثرة الوافدين،

انظر إلى قول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَاِنِّي جَبَّانُ الْكَلْبِ مَهْرُؤُلُ الْفَصِيلِ

وانظر إلى قول حسان بن ثابت:

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَاتَهُمْ كَلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

الإعراب: «الجزن» بالرفع - خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: هو الجزن «بابا» تمييز «والعقور» الواو حرف عطف، العقور: معطوف على الجزن، مرفوع بالضمة الظاهرة «كلبا» تمييز، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «الجزن بابا» وقوله «العقور كلبا» في كل واحدة من العبارتين صفة مشبهة هي الجزن في العبارة الأولى والعقور في العبارة الثانية، وفي كل واحدة من العبارتين معمول للصفة المشبهة منكر منصوب وهو في العبارة الأولى قوله «بابا» وفي العبارة الثانية قوله «كلبا» والعبارتان نظير قولك «زيد الحسن وجهها» وقولك «زيد الحسن وجه أب» باقتران الصفة بأل ونصب المعمول المنكر في المثاليين، وقد ذكرنا لك أنه لا يترتب على هذا الوجه شيء: لا نحو الصفة من ضمير الموصوف لفظاً وتقديراً، ولا إجراء القاصر مجرى المتعدى؛ لأن انتصاب النكرة على ما علمت على التمييز، والتمييز يعمل فيه حتى الأسماء الجامدة على ما تقدم في بابها. قال الأعمش الشنتمري: «الشاهد فيه نصب باب وكاب على نحو قولك: الحسن وجهها» اهـ.

٧٣١ - هذا نصف بيت من المنسرح، ولم يتيسر لي الوقوف على تنمته، ولا على نسبته

إلى قائل معين رغم طول البحث.

اللفظة: «أقصد» هو أمر ماضيه قصد، وتقول: قصدت فلانا أقصده قصداً - مثل ضربته أضربه ضرباً - وقصدت له وقصدت إليه؛ وذلك إذا توجهت نحوه أو اعتمدت عليه في بعض أمورك «يزيد» اسم المددوح، وهو من أسماء بعض ملوك بني أمية، منهم يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، ومنهم يزيد بن عبد الملك بن مروان، ومنهم يزيد بن الوليد الملقب بالناقص والذي يقال فيه وفي عمر ابن عبد العزيز: الناقص والأشجع أعدلاً بنى مروان. وهو أيضاً من أسماء بعض رجالات دولة بني أمية: منهم يزيد بن أبي مسلم الذي تولى ديوان الرسائل للحجاج، ومنهم يزيد بن عبد الله الذي كتب ليزيد بن عبد الملك. وأشهرهم يزيد بن المهلب الذي قلده سليمان بن عبد الملك خراسان

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تقدم أن معمول الصفة يكون ضميرا ، وعملها فيه جرّ بالإضافة إن باشرته وحلت من آل ، نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ جَمِيلِهِ » ، ونصب إن فُصِّت أو قُرئت بأل ، فالأول نحو « هُمْ أَحْسَنُ وَجُوهًا وَأَنْضَرُ هُوهَا » ، والثاني نحو « الْحَسَنُ الْوَجْهَ الْجَمِيلَةَ » .

الثاني : إنما تأتي مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت ، فإن كانت الصفة مُثَنَّةً أو مجموعةً على حَدِّ الثننى جازت إضافتها مطلقاً كما سبق في باب الإضافة . اهـ  
﴿ خاتمة ﴾ : قال في الكافية :

وَضُمِّنَ الْجَامِدُ مَعْنَى الْوَصْفِ      وَاسْتَعْمِلَ اسْتِعْمَالَهُ يَصْفِ  
كَأَنَّ عِرْبًا بِالْإِهَابِ ، وَكَذَا      فَرَأَيْتُ الْحِلْمَ ، فَرَاعَ الْمَأْخِذًا  
أى : من تضمين الجامد معنى المشتق وإعطائه حكم الصفة المشبهة قوله .

« العزيز » صفة من العزة ، وتقول : عز الرجل يعز - من باب ضرب - عزا ، وعزة - بكسر أولهما - وعزاة - بفتح أوله - إذا صار ذا قوة .

الإعراب : « اتصد » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « يزيد » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « العزيز » نعت ليزيد منصوب بالفتحة الظاهرة « من » اسم موصول فاعل بالعزيز مبنى على السكون في محل رفع « قصده » قصد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والضمير البارز المتصل العائد إلى يزيد مفعول به ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهر فيه : قوله « العزيز من قصده » فإن قوله « العزيز » صفة مشبهة مقترنة بأل ، ومعمولها هو قوله « من » الذى هو فاعل بالصفة وهو اسم موصول ، فهو نظير قولك « محمد الحسن ما تحب طرته » وذلك يدل على أن معمول الصفة المشبهة المقترنة بأل قد يكون اسما موصولا أو مضافا إلى الاسم الموصول ، فمثال الأول ما قدمناه ، ومثال الثانى قولك « محمد الحسن كل ما يأتى به » .

٧٣٢ — فَرَأَشَةُ الْحِلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ وَإِنْ تَطَلَّبَ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبٌ

٧٣٢ — هذا بيت من البسيط ، ولم أعر على نسبته إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظة : « فراشة الحلم » الفراشة - بفتح الفاء - واحدة الفراش ، وهي هوام مثل البعوض تطير وتهافت في السراج ، ويضرب به المثل في الطيش ، يقال : أطيش من فراشة ، ومنه قالوا للرجل الخفيف الشديد الطيش : فراشة . وأنشد الليث :

أَوْدَى بِحِلْمِهِمُ الْفِيَاشُ فَحِلْمُهُمْ حِلْمُ الْفَرَاشِ غَشِينَ نَارِ الْمُصْطَلِي

والحلم - بكسر فسكون - الأناة ، والعقل ، ويقابل بالسفه أحيانا وبالطيش أحيانا أخرى . قال جابر الله في الأساس « ويقال : رأيته فراشة ، وما هو إلا فراشة ، للخفيف الرأس ، يشبه بوحدة الفراش ، وهو مثل في الخفة والحقارة » اه فمعنى قوله في بيت الشاهد « فراشة الحلم » هو معنى قولنا « خفيف الحلم » أو « قليل الأناة » أو « ضعيف العقل » أو ما يشبه ذلك . « فرعون العذاب » فرعون : لقب لكل من حكم مصر في العصور الأولى ، كما أن قيصر لقب لكل من ملك بلاد الروم ، وكسرى لقب لكل من ملك بلاد الفرس ، والنجاشي لقب لكل من ملك بلاد الحبشة ، وتبعاً لقب لكل من ملك بلاد اليمن . وقد أطلق العرب اسم فرعون على كل عات متكبر ، وزادوا على ذلك بأن أخذوا منه فعلا فقالوا « قد تفرعن » وقالوا « إنه لدو فرعنة » أي ذو دهاء وتكبر ، وقال الرازي :

\* وَقَدْ يَكُونُ مَرَّةً ذَا فِرْعَنَةَ \*

واستعملوا بعد ذلك هذا الفعل في معنى مجازي فقالوا « تفرعن النبات » إذا طال وقوى ، وقوله في بيت الشاهد « وإن تطلب نداء » يروي « وإن يطلب نداء » بالبناء للمجهول . والندى - بفتح النون والبدال مقصوراً بزنة الفتى - العطاء ، والعرب تقول : رجل ند ، إذا كان جواداً ، ومن كلامهم : كم نعشتني يداك ، وكم أعاشني نذاك ، وإن يده لندية بالمعروف - بزنة فرحة - وما رأيت أندى منك يدا « كلب دونه كلب » الكلب - بفتح فسكون - الحيوان المعروف ، وهو مضرب المثل في الخسة ، ودونه : يريد يحول بين طلاب نداء وبينه ، والكلب الآخر - بفتح الكاف واللام - داء يعرض للانسان من عض الكلب الكلب فيصيه شبه الجنون وتعرض له أعراض رديئة ويمتنع من شرب الماء حتى يموت عطشا ، وأطلقوا الكلب - بفتحيتين أيضاً - على العطش ، وعلى الغضب الشديد ، وأطلقوه على الحرص الشديد ، وقالوا : كلب فلان على كذا كلبا فهو كلب - مثل فرح فرحا فهو فرح - إذا اشتد حرصه عليه ، وقالوا : تكالب على الدنيا ، إذا اشتد حرصه عليها .

المعنى : هجا رجلا فوصفه بالنزق والحمق والطيش والحفة ، وشبهه في هذه الصفات بالفراشة التي تنهافت على النار فتقع فيها وهي لا تدري أنها تحرق نفسها بذلك ، ووصفه بالتجبر والكبرياء والعنوة ، وشبهه في هذه الصفات بفرعون ، ووصفه بالبخل والحرص والشح والضنائة في خسة ودناءة وأنه إذا طلب أحد جدواه رجع بغير طائل ؛ لأنه دنىء النفس وضيع ، ولأنه يحول بينه وبين العطاء حرص شديد .

الإعراب : «فراشة» خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام : هو فراشة ، وفراشة مضاف و«الحلم» مضاف إليه « فرعون » خبر بعد خبر ، أو معطوف بعاطف مقدر على الخبر السابق ، وهو مضاف و « العذاب » مضاف إليه « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم « يطلب » فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون « نداء » ندى : نائب فاعل حرف فاعل بضمة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « فكلب » الفاء واقعة في جواب الشرط ، وكلب : خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : فهو كلب ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط ، وهو من باب إقامة العلة مقام العلول ؛ لأن حقيقة الحال أن جملة « هو كلب » علة لجواب الشرط ، وأصل الكلام : إن يطلب نداء لا يسمح به - أو لا يوصل إليه ، أو نحو ذلك - لأنه كلب : أى خسيس دنىء النفس « دونه » دون : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « كلب » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لكلب .

الشاهر فيه : قوله « فراشة الحلم » وقوله « فرعون العذاب » حيث أجرى الجامد الندى هو « فراشة » و « فرعون » مجرى المشتق لأنه أراد منه معناه ، وبيان ذلك أن هذا الشاعر أراد بالفراشة التي هي في الأصل اسم دال على الحيوان الطيار الذي ينهافت على النار - معنى الطائش أو الأحمق أو الخفيف ، وأراد بفرعون الذي هو في الأصل علم على رجل معين أو على كل من ولى مصر - معنى شديد أو أليم أو نحوهما ، ولما أراد بكل واحد من هذين اللفظين الجامدين بحسب الأصل معنى المشتق أضاف كل واحد منهما إلى فاعله ، فأضاف الفراشة إلى الحلم ، وكأنه قد قال : خفيف الحلم ، أو طائش الحلم ، أو نحو ذلك ، وأضاف فرعون إلى العذاب ، وكأنه قد قال : أليم العذاب ، أو شديد العذاب ، أو نحوهما . ولو أنه رفع بهذين اللفظين ما بعدها أو نصبه بعد تضمينهما معنى المشتق لجاز .

وقوله :

٧٣٣ - فَلَوْلَا اللهُ وَالْمُهْرُ الْمُفْدَى لَأَبْتِ وَأَنْتَ غَرْبَالُ الْإِهَابِ

٧٣٣ - هذا بيت من الزافر ، وهو من كلمة للمندر بن حسان ، وقبل هذا البيت

المستشهد به قوله :

وَبَادِيَةِ الْجَوَاعِرِ مِنْ مُمَيْرٍ      تُنَادِي وَهِيَ سَافِرَةٌ النَّقَابِ  
تُنَادِي بِالْجَزِيرَةِ يَا لَيْسِي      وَقَيْسٌ بَيْنَ فِتْيَانِ الضَّرَابِ  
فَقَتَلْنَا مِنْهُمْ مَائَتَيْنِ صَبْرًا      وَأَلْفًا بِالتَّلَاعِ وَبِالرَّوَابِي  
وَأَفْلَتْنَا هَجِينُ بَنِي سُلَيْمٍ      يُفْدَى الْمُهْرَ مِنْ حُبِّ الْإِيَابِ  
فَلَوْلَا اللهُ وَالْمُهْرُ الْمُفْدَى      لَأَبْتِ وَأَنْتَ غَرْبَالُ الْإِهَابِ

اللفظة : « وبادية الجواعر من نمير - البيت » بادية : اسم فاعل مؤنث فعله بدا يبدو بمعنى ظهر يظهر ، والجواعر : جمع جاعرة ، وهي حرف الورك ، وإنما هما جاعرتان ، فجمعهما باعتبار نواحيهما ، ونمير - بصيغة التصغير - اسم قبيلة ، وهي التي يقول جرير لشاعرها :

فَنُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ مُمَيْرٍ      فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابًا

وقوله « تنادي » معناه ترفع صوتها بدعاء من ينقذها ويحول بينها وبين السبي ، وقوله « وهي سافرة النقاب » معناه أنها قد رفعت عن وجهها نقابها الذي كانت تستره به لأنها تريد أن يعرفها من ينظر إليها عند ندامها معرفة سريعة ليأخذ بيدها . يريد أن كثيراً من نساء بني نمير قد بدت جواعرهن من شدة القزع وهول ما نزل بهن ، والأذب العالي في التعبير عن هذا المعنى قول الله تعالى ( يوم يكشف عن ساق ) وقوله « تنادي بالجزيرة ياليس - البيت » الجزيرة : مكان ، ياليس : هذه عبارتها التي تنادي بها من ينقذها من الأسر ، والضراب - بكسر الضاد المعجمة - مصدر ضارب الرجل الرجل ، إذا التحم معه في معركة الحرب فتضاربا بالسيوف « قتلنا منهم مائتين صبرا - البيت » تقول : صبرت فلانا على القتل صبرا ، وتقول : قتلته صبرا ، والمعنى أنك حبسته ورميته حتى مات ، والمصبور : المحبوس على القتل ، قلت قتيلة أخت النضر الذي أمر بقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم :

صَبْرًا يُقَادُ إِلَى الْمَنِيَّةِ مُتَعَبًا      رَسَفَ الْمُقَيْدِ وَهُوَ عَانَ مُوتِقٌ

.....

والتلاع - بكسر التاء - جمع تلة ، ونظيره جفنة وجفان وقصعة وقصاع ، والتلة - بفتح فسكون - تقال لما علا وارتفع من الأرض ، وليس هو المراد ههنا ثلاثا يتكرر مع الروابي ، وتقال أيضا لما سفل وانخفض من الأرض وهو المراد ههنا ، فهو من الأضداد ، ومن شواهد المعنى الأول قول الراعي :

كَدْحَانَ مَرْجِيلٍ بِأَعْلَى تَلَعَةٍ غَرْنَانَ ضَرَمَ عَرَفَجًا مَبْلُولًا

ومن شواهد المعنى الثاني قول زهير :

وَأَيُّ مَتَى أَهْبَطُ مِنَ الْأَرْضِ تَلَعَةً أَجِدُ أَثْرًا قَبْلِي جَدِيدًا وَعَافِيًا

ويقال : التلة : مسيل ماء من أعلى الوادى إلى أسفله ، فرة يوصف أعلاها ، ومرة يوصف أسفلها ، وهذا قول من ينكر الأضداد. والروابي : جمع رابية ، وهي ما ارتفع من الأرض ، وقد يقال : إن قوله « وبالروابي » من عطف المرادف على مرادفه للتفسير فيكون المراد بالتلة ما ارتفع من الأرض أيضا ، ولكن الأصل في العطف أن يكون المعطوف معيارا للمعطوف عليه « وأفلتنا هجين بنى سليم - البيت » أفلتنا : أراد أفلت منا ، وتقول : فلت فلان يفلت - مثل ضرب يضرب - بمعنى انطلق وخلص من الأسر أو نحوه ، وتقول : فلت فلان فلانا يفلته - مثل ضربه يضربه - إذا أطلقه وخلصه ، وتقول : أفلت فلان فلانا ، وأفلت فلان ، بمعنى الثلاثى في الوجهين ، فكل من الثلاثى والزيد فيه يأتي متعديا ويأتي لازما ، وأصل هذه المادة من إفلات الطائر من الصيد وتفلته منه . والمهجين - بفتح الهاء - كل من كان أبوه خيرا من أمه ، ويجمع على هجن - بضمين - وهجنا كقفهاء وهجان كأصلان ومهاجين ومهاجنة . ويفدى المهر : كأنه يقول له فذاك أبى وأمى ، أو فذاك نفسى ، ونحو ذلك ، والإياب - بكسر الهمزة - العودة إلى أهله ، وهو مصدر آب يثوب أوبا وإيابا وما با « فلولا الله والمهر المفدى - البيت » المهر - بضم فسكون - الحصان الذى كان يركبه والذى فر عليه من المعركة ، والإهاب - بكسر الهمزة - الجلد ، وجمعه أهب ، ونظيره كتاب وكتب . ومعنى غربال الإهاب : مثقب الجلد ممزقه ، وقد التفت من الغيبة إلى الخطاب .

المعنى : يصف الشاعر رجلا فر من معركة القتال على فرس له بأنه هجين فقيه عرق سوء وبأنه كان حريصا على الحرب والإفلات لعلمه بأنه إن بقى فليس بناج من الموت ، ويقول بعد ذلك : لولا أن الله تعالى قد كتب لك النجاة من الموت وذلك بأن منحك مهرا تطير عليه وهياً لك طريق الحرب ، ولولا ذلك المهر الذى كنت تصديه بالنفس والأهل والمال لشدة حرصك على الفرار من وجوهنا والتخلص مما كنت بسبيل الوقوع فيه ، لولا هذان لما رجعت إلى قومك حيا ، ولكنك بعرض أن تعود إليهم ممزق الإهاب مثقب الجلد كأنما جلدك الغربال .

الإعراب: « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « الله » مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « والمهر » الواو حرف عطف ، المهر : معطوف على المبتدأ مرفوع أيضاً بالضمّة الظاهرة « المئدى » نعت للمهر ، مرفوع بضمّة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر وخبر المبتدأ وما عطف عليه محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لولا الله والمهر المئدى موجودان ، وجملة المبتدأ وخبره هي شرط لولا « لأبت » اللام واقعة في جواب لولا ، آب : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح في محل رفع ، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب جواب لولا « وأنت » الواو واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع « غربال » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « الإهاب » مضاف إليه من إضافة الاسم الجامد الذي هو في معنى المشتق إلى مرفوعه ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال رابطها الواو وصاحبها تاء المخاطب في أبت .

الشاهر فيه : قوله « غربال الإهاب » فان فيه إجراء الاسم الجامد الذي هو قوله « غربال » مجرى الاسم المشتق ، وتضمينه معناه : ومعاملته - بناء على ذلك - معاملته : من إضافته إلى معموله ، ألت ترى أن كلمة « غربال » في الأصل اسم جنس جامد ، وأنها في هذا البيت قد ضمنت معنى « ممزق » أو نحوها ، وممزق اسم مفعول ، وقد أضيف « غربال » إلى « الإهاب » الذي يكون نائب فاعل لو أنك قلت « فلان ممزق الإهاب » فتكون إضافة غربال إلى الإهاب من إضافة الاسم الجامد المنزل منزلة اسم المفعول إلى ما هو بمنزلة المرفوع بالمشتق .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : واعلم أن إجراء الاسم الجامد مجرى الاسم المشتق يقع في أبواب كثيرة من النحو أناذا كراك منها ما إن تأملته استدلت به على باقيه وبان لك شرف هذه اللغة واتساعها وأنها لا تقف عند حدود الألفاظ لا تتجاوزها .

فمن ذلك تعليق الجار والمجرور والظرف بالاسم الجامد لأنهم يلاحظون فيه معنى المشتق ، وعلى ذلك ورد قول الله تعالى : (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله) علق قوله سبحانه « في السماء » بقوله « إله » وهو اسم جنس جامد لكونه قد لحظ فيه معنى المشتق فكأنه قيل : وهو الذي هو معبود في السماء ومعبود في الأرض ، وعلى ذلك جاء قول الشاعر :

أَسَدٌ عَلَىٰ وَفِي الْحُرُوبِ نِعَامَةٌ      فَتَخَّاهُ تَنْفَرُ مِنْ صَهْبِ الصَّافِرِ  
مَلَأَ بَرَزْتَ إِلَىٰ غَزَاةٍ فِي الْوَعَى      بَلْ كَانَ قَلْبُكَ فِي جَنَاحِي طَائِرِ

لما كان قوله « أسد » قد لحظ فيه معنى الشجاع وقوله « نعامة » قد لحظ فيه معنى الجبان - وهما في الأصل من أسماء الأجناس الجامدة - علق بهما الجار والمجرور .

ضمَّن « فراشة الحلم » معنى طائش ، و« فرعون » معنى أليم ، و« غربال » معنى مُتَقَبِّبٌ ، فأجريت مُجَرَّاهَا في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى ، ولورفع بها أو نصب جاز . والله أعلم .

ومن ذلك وصفهم بالاسم الجامد، وقد علم أنهم لا يصفون إلا بالمشق ، لكونهم قد لحظوا في الاسم الجامد معنى اسم مشتق ، فمن ذلك قولهم « مررت بقاع عرفج كله » وقولهم « هذه صحيفة طين خاتمها » العرفج : نبت من نبات البادية ، وقد وصف به القاع ورفع به الفاعل ، وكذلك فعل في طين ، وهما اسمان من أسماء الأجناس في الأصل لكنهما لما أشبهتا المشتق ولوحظ فيهما معناه صنعوا معهما مثل ما يصنعون مع المشتق .

ومن ذلك إيقاعهم الاسم الجامد حالاً مع أن الحال كالوصف لصاحبه فلا يكون إلا مشتقاً ، لكنهم لما لحظوا في الاسم الجامد معنى اسم مشتق استساغوا ذلك وتكلموا به ، وعلى هذا جاء قولهم « كر زيد أسداً » وقولهم « بدت الجارية قرماً » وقولهم « تثنت غصنا » وعلى هذا جاء قول هند بنت ربيعة أم معاوية بن أبي سفيان :

أَفِي السَّيْلِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً      وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ

وعليه جاء قول أبي الطيب التنبى :

بَدَّتْ قَرْمًا وَمَالَتْ غُضْنَ بَانَ      وَفَاحَتْ عَنِّيهِمْ وَرَنْتُ غَزَا لَأَ

وعلى ذلك جاء قول رجل من الشيعة :

فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أَسْدَ الْعَرِينِ      وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجْفِ

وقالوا : « وقع المصطرعان عدلى غير » وهم يريدون أنهما وقعا مصطحبين اصطحاب عدلى الحمار ، وأمثال ذلك لا يحصى من كلامهم ، وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق .



التمعجب

(بِأَفْعَلٍ أَنْطِقُ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا أَوْ جِيءَ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بَيًّا)  
 أى : يدل على التمعجب - وهو: استعظامُ فعلٍ فاعلٍ ظاهرٍ الزية - بألفاظ كثيرة نحو « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَانًا فَأَحْيَاكُمْ » « سُبْحَانَ اللَّهِ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَنْجُسُ » اللَّهُ دَرَهُ فَارِسًا ! اللَّهُ أَنْتَ ! .

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ<sup>(١)</sup>

وقوله :

\* وَاهَا لِسَلْمَى مُمَّمَّ وَاهَا وَاهَا \*

٧٣٤ -

(١) هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدده قوله :

\* بَأَنْتِ لَتَحْزُنُنَا عَفَا رَه \*

وقد تقدم ذكر هذا الشاهد في باب الحال (٦٣/٣) ، وهو الشاهد (رقم ٤٨٥) وشرحناه هناك بما لا مزيد عليه ، وإنما أعاد ذكره هنا ليبين أن قوله « ما أنت جاره » يدل على التمعجب مع كونه على غير الصيغتين المبوب لهما في كتب النحو ، وذلك واضح إن شاء الله ، وارجع إلى شرح هذا البيت في الموضع الذى أحلناك عليه فهناك المقنع والكفاية .

٧٣٤ - قد سبق في شرح الشاهد رقم ١٦ في باب العرب والبنى (٣٨/١ من هذا الكتاب) ذكر هذا البيت ، وذكرنا أنه أن من العلماء من نسبه إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، ومنهم من نسب بعض أبيات من قطعه إلى رؤبة بن العجاج ، ومنهم من نسب بعضها رواية عن أبي العول الطهوى إلى بعض أهل اليمن . وقال الجوهري في صحاحه (ووه) : « إذا تعجبت من طيب الشيء قلت : واهاله ما أطيبه ! قال أبو النجم :

وَاهَا لِرَثْيَا مُمَّمَّ وَاهَا وَاهَا يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا

\* بِشَمَنِ تُرَضَى بِهِ أَبَاهَا \* اه

وقال ابن منظور في اللسان : « وواه : تلهف وتلوذ ، وقيل : استطابة ، وينون فيقال : واهأ لفلان ، قال أبو النجم :

وَاهَا لِرِيَا ثُمَّ وَاهَا وَاهَا يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا  
بِشَمَنِ رُضِي بِهِ أَبَاهَا فَاضَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِنْ جَرَاهَا  
\* هِيَ الْمَنَى لَوْ أَنَّنَا نَلْنَاهَا \*

قال ابن جنى : إذا نونت فكأنك قلت استطابة ، وإذا لم تتون فكأنك قلت الاستطابة ، فصار التنوين علم التنكير ، وتركه علم التعريف « اه .

اللفظة : « واهها » هو اسم فعل معناه أعجب ، ويقصد منه الدلالة على التعجب من حسن الشيء واستطابته والتلذذ به ، وربما أريد منه معنى التحسر على الشيء والتلهف على إدراكه ، وذلك واضح مما أترناه لك عن ابن منظور في مطلع هذا الكلام ، لكن بقي هنا شيء ، وذلك أن ابن جنى ذكر فيها نقلناه عنه عن ابن منظور أن هذه الكلمة تتون أحيانا فتكون نكرة بمعنى استطابة ويترك تنوينها أحيانا فتكون معرفة بمعنى الاستطابة ، وقد ذكر ابن هشام في أوضح المسالك أن « واهها » من أسماء الأفعال التي لازمت التنكير ، قال : « وما نون من هذه الأسماء فهو نكرة ، وقد التزم ذلك في واهها ووبها كما التزم تنكير نحو أحد وعرب وديار ، وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك في نزال وتراك وباهما كما التزم التعريف في المضمرات والإشارات والموصولات ، وما استعمل بالوجهين فعلى معنيين ، وقد جاء على ذلك : صه ، ومه ، وإيه ، كما جاء التعريف والتنكير في نحو كتاب ورجل وفرس » اه كلامه بحروفه ، ولم يتعرض الشيخ خالد في تصريحه له بشيء ، ولعلهما لم يطلعا على نحو كلام ابن جنى الدال على أنه قد جاء بالوجهين كصه ومه وإيه « لسلمى » هكذا وقع في نسخ الشرح وفي كثير من كتب النحاة ، وقد رأيت الجوهري وابن منظور يرويان في مكانه « لريا » .

الإعراب : « واهها » اسم فعل مضارع معناه أعجب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لسلمى » اللام حرف جر ، سلمى : مجرور باللام وعلامة جره الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، نيابة عن الكسرة ، لأنه لا ينصرف لألف التأنيث المقصورة ، والجار والمجرور متعلق بواها « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « واهها » اسم فعل مضارع معطوف بثم على اسم الفعل السابق « واهها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب تؤكد لواها المعطوف .

الشاهد فيه : قوله « واهها » حيث دل على التعجب ، وهو غير الصيغتين المبوب لهما في كتب النحاة ، وذلك يدل على أن النحاة لم يقصدوا استيعاب ما يدل من العبارات على التعجب ، وإنما

والمببوب له في كتب العربية صيغتان : مَا أَفَعَلَهُ ، وَأَفْعَلِ بِهِ ، لا طرادهما فيه .  
فأما الصيغة الأولى ف«ما» فيها اسمٌ إجماعاً ، لأن في أَفْعَلَ ضميراً يعود عليها ، وأجمعوا على  
أنها مبتدأ ، لأنها مجرّدة للإسناد إليها ، ثم اختلفوا : فقال سيبويه : هي نكرة تامة بمعنى شيء ،  
وابتدئ بها لتضمّنها معنى التعجب ، وما بعدها خبر فوضعه رفع ، وقال الفراء وابن دُرُستويه :  
هي استفهامية ، ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين ، وقال الأخفش : هي معرفة ناقصة  
بمعنى الذي ، وما بعدها صلة فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة ، وما بعدها صفة فحله رفع ،  
وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا : أى شيء عظيمٌ . واختلفوا في «أفعل» فقال البصريون  
والكسائي : فِعْلٌ للزومه مع ياء التكلم نون الوقاية ، نحو ما أَفْعَرَنِي إلى رحمة الله ، ففتحته  
بناءً كالفتحة في زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا ، وما بعده مفعول به . وقال بقية الكوفيين : اسمٌ لجيئه  
مصغرا في قوله :

— ٧٣٥ — \* يَا مَآ أَمَيَّلِحَ غَزِلَانَا شَدَنَ لَنَا \*

قصدا التبويب للصيغ القياسية التي يمكن أن تبني من كل ما استكمل شروط بناءهما ، وهذا هو  
ما أشار إليه الشارح المحقق بقوله «لا طرادهما فيه» فهو علة لقوله «والمبوب له في كتب العربية»  
والضمير المجرور محلا في قوله «فيه» يعود إلى التعجب .

هذا معنى كلام الشارح وغيره وهو الذي يؤخذ من عبارة الجوهري التي أترناها لك . لكن  
الذي يفهم من سياق آيات الشاهد أن مراد قائلها التحسر على قوات ما يحبه من مواصلة سلمي ،  
وإظهار اللهفة على عدم إدراكه مأموله من ذلك ، ويمكن أن يجمع بين المعنيين فيكون المراد  
إنشاء التعجب من صدها وتدلها مثلا مع الحسرة على ما يحدثه ذلك من ترك المواصلة والإيلاف  
بسبب القطيعة والهجر اللذين هما من أخص صفات المحبوبين المتدليلين .

— ٧٣٥ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* مِنْ هُوَ أَيَّا يُكَنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ \*

وهذا البيت قد أنشده كثير من النحاة منهم ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ( ٥٨ ليدن ٨١ مصر  
بتحقيقنا) كما أنشده كثير من أهل الأدب ، ولم ينسبه واحد منهم ، وقد عثرت في دمية القصر  
للباخرزي (ص ٢٩ حلب) على هذا البيت ثلثي ثلاث آيات منسوبة إلى بدوي يسمى كاملا الثقي ،  
وها كها :

إِنْسَانَةُ الْحَيِّ أُمُّ أَدْمَانَةَ السَّمْرِ      بِالنَّهْيِ رَفَصَهَا لَحْنٌ مِنَ الْوَتْرِ

يَا مَا أُمِيلِحْ غَزْلَانَا شَدْنَ لَنَا  
بِاللَّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا  
مِنْ هُوَ لَيْتَا نَكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرُ  
لَيْلَى مَنَكُنَّ أُمَ لَيْلَى مِنَ الْبَشْرِ

والبيت الثالث من هذه الأبيات هو الشاهد (رقم ١٣١) الذي مضى في باب المعرف بأداة التعريف (٢٢٩/١ من هذا الكتاب) وقد أنشده ابن الأنباري في الانصاف (١٩٩) ليدن ٢٨١ مصر بتحقيقنا) وكامل الثقفى - كما يقول الباخري - شاعر بدوى من شعراء عصره (المائة الخامسة من الهجرة).

اللفظ: «إنسانة» صرح كثير من حملة اللغة أنه يقال إنسان - بغير تاء - للذكر والأنثى ، وأن إنسانة - بالتاء - للأنثى من كلام العامة ، ومنه جاء قول بعض المولدين :

إِنْسَانَةٌ فَتَانَةٌ  
بَدْرُ الدُّجَى مِنْهَا خَجِلٌ

قال الجوهري: «ويقال للمرأة أيضا: إنسان ، ولا يقال إنسانة ، والعامة تقولها «اه» . «أدمانة السمر» أراد ظبية كناسها بين شجر السمر ، قال الجوهري : «قال الأصمعي : والأدم من الظباء بيض تعلوهن جدد فيهن غبرة ، تسكن الجبال ، قال : وهى على ألوان الجبال ، يقال : ظبية أدماء ، وقد جاء في شعر ذى الرمة أدمانة ، قال :

أَقُولُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَعْرَضَتْ أُصْلًا  
أَدْمَانَةٌ لَمْ تُرَبِّبْهَا الْأَجَالِيدُ

وأنكره الأصمعي «اه» . والسمر - بفتح السين وضم الميم - جمع سمرة ، وهى شجرة الطلح «بالنهي» النهى - بكسر النون وسكون الهاء - الغدير من الماء «رقصها ضرب من الوتر» يحتمل معنيين : أحدهما أن يكون المقصود من الوتر واحد الأوتار التى يضرب عليها للغناء واللهو فيكون الرقص هو ما تفعله الغواني في مجامع المحبون ، والثانى أن يكون المقصود من الوتر وتر القوس الذى يضرب به الصيد فيكون المراد من الرقص الترنح من ألم الضربة وهى حركات الصيد حين يصيبه الرامى ، قال الباخري فى الدمية بعد أن أنشد ثلاثة الأبيات : «قلت : الإيهام فى الشعر صنعة لا يتوصل إليها الحضريون إلا بتعريق جبين الخاطر ، وبشرة دفين الضمائر ، وقد أخذ هذا البدوى من عفو خاطره نوعا من الإيهام ، تنبو عنه صوارم الأفهام ، وذلك قوله \* بالنهى رقصها لحن من الوتر \* فإن لحن الوتر الذى يضربه الالهى للأنيس مرقص ، ولحن الوتر الذى ينزعه الرامى للوحش مقمص ، وما أشبه ذلك الترقيص ، بهذا التقيص » اه . وقوله «يا ما أميلح غزلانا - البيت » أميلح : تصغير أمليح ، وهو مأخوذ من الملاحة ومعناها الحسن والجمال ، والفزلان : جمع غزال ، وهو ولد الظبية ، وشدن - بنونين أو لاهما لام الكلمة وثانيتها نون الإناث - أى كبرن

وقوين ، وتقول : شدن الظبي يشدن شدونا - مثل خرج يخرج خروجاً - إذا قوى وطلع قرناه . واستغنى عن أمه ، وربما قالوا : شدن المهر ، فإذا قالوا « شادن » ولم يذكروا معه موصوفاً ، فلا يريدون غير ولد الظبية ، وتقول : أشدنت الظبية فهي مشدن ، إذا شدن ولدها ، وهؤلاء : هو تصغير هؤلاء شذوذاً كما صغروا : ذا ، وتا ، والذى ، والى ، فقالوا : ذيا ، وتيا ، والذيا ، والتيا وإنما سبيل التصغير أن يكون في الأسماء التمكنة ، والضال : السدر البرى ، واحده ضالة ، وقوله « بالله يا ظبيات القاع - البيت » تقدم شرحه مفصلاً (٢٢٩/١) .

الإعراب : « يا » يجوز أن تكون حرف تنبيه فلا محذوف ، ويجوز أن تكون حرف نداء والنادى محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : يا قوم ما أميلح ، أو نحوه « ما » تعجبية مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « أميلح » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى ما التعجبية « غزلانا » مفعول به لأميلح منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ما التعجبية ، وهذا مبنى على الراجح عند العلماء من أنها نكرة تامة بمعنى شيء عظيم سوغ الابتداء بها ما تضمنته من معنى التعجب فالابتداء بها كالاتداء بعجب في قول الشاعر : عجب لتلك قضيته . . . البيت (ش ١٤٦) : إن ما التعجبية موصولة مبتدأ ، وعلى هذا تكون جملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويكون خبر المبتدأ محذوفاً ، وكأنه قيل : الذى أملح غزلانا شيء عظيم . وقيل : إن ما التعجبية نكرة ناقصة أى محتاجة للوصف ، وعلى هذا تكون جملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لما ، ويكون خبر المبتدأ محذوفاً أيضاً ، وقد ذكر الشارح العلامة هذه الأقوال « شدن » شدن : فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح في محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لغزلان « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أخرى لغزلان .

الشاهر فيه : قوله « أميلح » فانه أفعال المستعمل في الدلالة على التعجب ، وقد جاء في هذا البيت مصغراً ، ولما كان التصغير من خصائص الأسماء العربية التمكنة ذهب الكوفيون إلى أن « أفعال » المستعمل في التعجب اسم معرب مستدلين على ذلك بمجيئه مصغراً في هذا البيت ونحوه ، وهو على مذهبهم خبر المبتدأ .

فإن قلت : فهم يقولون إن أفعال اسم معرب متمكن ، وإنه في هذا الأسلوب خبر المبتدأ ، فهنا ثلاثة أسئلة : أولها لماذا لم ينون مع أنه اسم معرب متمكن ؟ وثانيها لماذا لم يرتفع مع أنه خبر المبتدأ وليس مبنيًا ؟ وثالثها علام انتصب قوله في بيت الشاهد « غزلانا » وليس في الكلام عامل ينصبه على قولهم ؟

فالجواب عن ذلك : أما عن السؤال الأول فإنه لم ينون لأنه ممنوع من الصرف لما فيه من الوصفية ووزن الفعل ، فهو نظير أفعال الدال على التفضيل في نحو قولك : مجد أكرم من علي . وأما عن السؤال الثاني فلأن مخالفة الخبر للمبتدأ في المعنى تقتضى عندهم نصب الخبر ، والسرف في ذلك أن الخبر إذا خالف المبتدأ حتى يكون بحالة لا يجوز معها أن يحمل عليه حقيقة ولا حكماً فقد صار في المعنى غيره ؛ لأن الأصل أن الخبر هو المبتدأ ، وإذا خالفه في المعنى خالفه في الإعراب ، والنائب له عندهم معنى - وهو المخالفة التي اتصف بها - وليس هو متعلقاً بشيء يكون هو الخبر ، وأملح ونحوه إنما هو في المعنى وصف للمنصوب بعده ، لا لضمير ما الواقعة مبتدأ ، فذلك نصب ليكون الاختلاف في اللفظ مشعراً ومومثاً إلى الاختلاف في المعنى . وأما عن السؤال الثالث فإن غزلانا ونحوه مما ينتصب بعد أفعال الدال على التعجب منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن ناصبه وصف قاصر فأشبهه نصب « الوجه » في قولك « زيد حسن الوجه » إذا نونت حسناً ونصبت الوجه .

فإن قلت : فبماذا يرد البصريون على مقاتلهم هذه ؟

فالجواب عن ذلك أن للبصريين في الرد على تصغير أفعال الدال على التعجب وجهين : أولهما أن تصغيره جاء شاذاً كما جاء تصغير بعض أسماء الإشارة وبعض الأسماء الموصولة مع اتفاقنا على أن النوعين مبنيان وعلى أن التصغير لا يكون إلا في العربيات ، فلما لم يكن مجيء بعض هذين مصغراً قادحاً في بنيته لأن ذلك شاذ لا يكون مجيء أفعال الدال على التعجب مصغراً قادحاً في فعليته . وثانيهما سلمنا أن تصغير أفعال الدال على التعجب ليس شاذاً ولا ضرورة من ضرورات الشعر فإنما يقرر أن هذا الفعل لما خرج عن سمات الأفعال بسبب جموده وبكونه لا مصدر له لم يكن بحيث يلتزم معه كل ما التزم مع الأفعال المتصرفة التي تؤخذ من مصادر ، ولما أشبهه أفعال الدال على التفضيل من ثلاث جهات : كونه على زنته ، وكونه دالاً مثله على الزيادة ، وبكونه لا يؤخذ إلا بما استكمل الشروط التي يجب استيفاؤها فيما يؤخذ منه اسم التفضيل - جاز تصغيره كما يصغر اسم التفضيل ؛ لأن الشيء إذا أشبه الشيء ساغ أن يأخذ بعض أحكامه .

على أن قولهم « إن الخبر إذا لم يكن هو المبتدأ في المعنى كان منصوباً » غير مسلم ؛ فإن العرب يقولون : « زيد أفضل من عمرو أباً » ويرفعون « أفضل » وعليه جاء قول الله تعالى : ( أنا أكرم منك مالا وأعز نفراً ) مع أن الخبر في هذا ونحوه ليس هو المبتدأ في المعنى ، ألا ترى أن الأفضل هو الأب المنصوب على التمييز وليس هو زيداً واقعاً مبتدأ ؛ وألا ترى أن الأكرم هو المال والأعز هو النفر وليس هو المتكلم الواقع ضميره مبتدأ ؛ فقد رأينا أن الخلاف لم يقتض نصب الخبر .

ويحسن أن تترك ابن الأنباري يحدثك عن هذا الخلاف ويدكر لك حجج الفريقين ورد أحدهما على الآخر ، قال في الإنصاف ( ٥٧ ليدن ٨١ مصر بتحقيقنا ) مانصه : « ذهب الكوفيون

إلى أن أفعل في التعجب - نحو ما أحسن زيدا - اسم ، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض ، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرف ، ولو كان فعلا لوجب أن يتصرف ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرف وكان جامدا ووجب أن يلحق بالأسماء . ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء ، قال الشاعر :  
 يا ما أميلح غزلانا . . البيت به فأميلح : تصغير أمليح ، وقد جاء ذلك كثيرا في الشعر وفي سعة الكلام .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن فعل التعجب لزم طريقة واحدة وضارع الاسم فلحقه التصغير لأننا نقول : هذا ينتقض بليس وعسى فإنهما لهما طريقة واحدة ومع هذا لا يجوز تصغيرهما . وأبلغ من هذا النقض وأؤكد مثال « أفعل به » في التعجب فإنه لزم طريقة واحدة ومع هذا فانه لا يجوز تصغيره .

ومنهم من قال : الدليل على أنه اسم أنه تصح عينه نحو « ما أقومه » و « ما أبيع » كما تصح العين في الاسم نحو « هذا أقوم منك » و « أبيع منك » ولو أنه فعل كما زعمتم لوجب أن تعل عينه بقلها ألفاً كما قلت من الفعل في نحو قام وباع ونحو أقام وأباع في قولهم « أبعث الشيء » إذا عرضته للبيع . وإذا كان قد أجرى مجرى الأسماء في التصحيح - مع ما دخله من الجود والتصغير - ووجب أن يكون اسما . والذي يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه شيء أحسن زيدا قولهم « ما أعظم الله » ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شيء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل ، وقال الشاعر ( هو الشاهد ٤١ من شواهد كتابنا هذا ) :

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يَدِينِي عَلَى شَحْطٍ مِنْ دَارِهِ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلٌ

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شيء أقدر الله ، والله تعالى قادر لا يجعل جاعل . وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو « ما أحسنني عندك » و « ما أظرفني في عينك » و « ما أعلمني في ظنك » ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم ، ألا ترى أنك تقول « أرشدني » و « أسمعني » و « أبعدي » ولا تقول في الاسم مرشدني ولا مسعدي ، فأما قوله :

\* وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ \*

فمن الشاذ الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه . وإنما دخلت هذه النون على الفعل لتقي آخره من

فتفتحته إعراب كافتحة في زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وذلك لأن مخالفة الخبر المبتدأ تقتضي عندهم نصبه ، وأحسن إنما هو في المعنى وصفٌ لزيد لا لضمير ما ، وزيدٌ عندهم مُشَبَّهٌ بالمفعول به .  
وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فعلية « أفعل » ، ثم اختلفوا : فقال البصريون : لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر . وهو في الأصل ماضٍ على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا ، كأغذَّ البعيرُ إذا صار ذا غُدَّةٍ<sup>(١)</sup> ، ثم غيرت الصيغة فقَبَّحَ إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كأمْرُزُ بَرِيدٍ ، ولذلك التزمت ، بخلافها في نحو « كفى بالله شهيدا » فيجوز تركها كقوله :

— ٧٣٦ — \* كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ الْعُرَى نَاهِيَا \*

الكسر ؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا ، وإذا كانوا قد منعوه من كسرة الإعراب لثقلها وهي غير لازمة فلأن يمنعوه من كسرة البناء وهي لازمة كان ذلك من طريق الأولى ، فلما منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها ، فلو لم يكن أفعل في التعجب فعلا لما دخلت عليه نون الوقاية كدخلوها على سائر الأفعال . ومنهم من قال : الدليل على أن أفعل في التعجب فعل أنه ينصب المعارف والنكرات ، وأفعل إذا كان اسما لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز نحو قولك « زيد أكبر منك سنا » و « أ أكثر منك حلما » ولو قلت : زيد أكبر منك السن ، أو أكثر منك العلم لم يحز ، ولما جاز أن يقال « ما أكبر السن له » و « ما أكثر العلم له » دل على أنه فعل . ومنهم من قال : الدليل على أنه فعل ماضٍ أنا وجدناه مفتوح الآخر ، ولولا أنه فعل ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجه ؛ لأنه لو كان اسما لارتفع لكونه خبرا لما على كلا المذهبين فلما لزم الفتح آخره دل على أنه فعل ماضٍ « اه للتصوّد منه ، والسألة طويلة وفيها مناقشات وردود يخرج بها الأمر إلى حند الإملا ، فارجع إليها هناك إن شئت الزيادة على هذا القدر .

(١) الغدة - بضم الغين المعجمة وتشديد الدال - طاعون يصيب البعير فتنشأ عنه نأليل (خراج) وأغد البعير فهو مغد ، وأغد القوم : أصابت إبلهم الغدة .

٧٣٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدرة قوله :

\* عُمَيْرَةٌ وَدَعَّ إِن تَجَهَّزَتْ غَادِيَا \*

وهذا مطلع قصيدة لسحيم عبد بنى الحسحاس ، وهي من القصائد المستجادة ، وكان ابن الأعرابي يقول : إنها الحسرواني . وبعد المطلع الذي أنشدناه قوله :

جُونًا بِهَا فِيمَا اعْتَرَّتَمَا عِلَاقَةٌ عِلَاقَةٌ حُبِّ مُسْتَسِرًّا وَبَادِيَا



لِيَأْتِي تَضْطَادُ الرَّجَالِ بِفَاحِمٍ      تَرَاهُ أَثِيثًا نَاعِمَ النَّبْتِ عَافِيَا  
تُرْبِكَ غَدَاةَ الْبَيْنِ كَفَا وَمِعْصَمًا      وَوَجْهًا كَدِينَارِ الْمَرْقَلِيِّ صَافِيَا

اللفظة: « عميرة » تصغير عمرة ، وقد سماها بالمكبر وبالمصغر ، ومن شواهد تسميتهم بالمكبر قول لقيط الإيادي :

يَا دَارَ عَمْرَةَ مِنْ مُحْتَلِّهَا الْجَرَاعَا      هَاجَتْ لِي الْهَمُّ وَالْأُخْزَانُ وَالْوَجَعَا

« تجهزت » أى اتخذت جهاز سفره وأعدته وهياته ، وأصل هذه المادة قولهم : جهزت العروس تجهيزاً ، وجهزت الجيش ، وقالوا : جهزت فلاناً ، إذا كنت قد هيات له جهاز سفره ، وقالوا : تجهزت لأمر كذا ، بمعنى تهيات له وأعدت عدته « غاديا » اسم فاعل فعله غدا ، والأصل فيه الغدوة - بضم فسكون - والغداة - بفتح العين والبدال - وهى الوقت ما بين الفجر وطلوع الشمس وسما السحابة التى تنشأ صباحاً غادية ، ومن الناس من يروى فى هذا البيت « غازيا » من الغزو ، وليس بشيء « كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا » يروى أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه سمعه ينشد هذا البيت فقال : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك ، ويروى أنه لما سمع هذا البيت قال له : لو قلت شعرك كله مثل هذا لأعطيتك عليه ( انظر أغاني أبى الفرج ٢٠ / ٣ وما بعدها - طبع بلاق ) .

الإعراب : « كفى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب « الشيب » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة « والإسلام » الواو حرف عطف الإسلام : معطوف على الشيب « للمرء » جار ومجرور يتعلق بقوله ناهيا الآتى « ناهيا » حال من الشيب ، ويجوز أن يكون تمييزاً لنسبة الكفاية إليه .

الشاهد فيه : قوله « كفى الشيب » وبيان الاستشهاد بهذه العبارة يستدعى أن تقدم لك مقدمة تبين بعدها حقيقة الأمر ، فنقول : اعلم أولاً أن « كفى » فى اللغة العربية على ثلاثة أوجه : الأول أن تكون بمعنى أجزأ وأغنى ، وهى حينئذ متعدية إلى مفعول واحد ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلكِنْ      قَلِيلُكَ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلٌ

والثانى أن تكون بمعنى وقى أو قام بكفائته فى شأن من الشؤون ، وهذه تعدى إلى مفعولين ، ومن شواهد ذلك قول الله تعالى : ( وكفى الله المؤمنين القتال ) وقوله جلت كلمته : ( فسيفكفهم الله ) والثالث : أن تكون بمعنى حسب ، وهى حينئذ فعل قاصر لا يتعدى بنفسه إلى المفعول به .

وإنما تُحذف مع أن وأن كقوله .

— ٧٣٧ — وَأَحْبَبُ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

واعلم ثانيا أن الباء لا تزداد في فاعل واحدة من الأوليين ، وتزداد في فاعل الثالثة ، فمثال زيادتها فيه قول الله تعالى : ( وكفى بنا حاسين ) وقوله ( كفى بالله شهيدا ) وقد أخطأ أبو الطيب المتنبي فزادها في فاعل « كفى » التي بمعنى أجزأ وذلك في قوله :

كَفَى ثُعَلًا فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمْ

ولو كانت الرواية برفع فخر لكانت سليمة من هذا العيب ، ولكن « فخر » فاعل كفى ، وكانت الباء متعلقة به .

واعلم ثالثاً أن زيادة هذه الباء في فاعل هذا الفعل غالبية وليست بلازمة ، بل يجوز أن يجيء فاعلها غير مقترن بالباء الزائدة كما في البيت المستشهد به ، وهذا هو محل الاستشهاد بالبيت حيث جاء فاعل كفى غير مقترن بالباء الزائدة ، فهذا يدل على أن زيادتها فيه غير واجبة .

ثم اعلم أن القول بزيادة الباء في فاعل كفى التي بمعنى حسب هو قول جهمرة النحاة ، وذهب الزجاج إلى أن كفى في نحو قوله تعالى : ( كفى بالله شهيدا ) فعل ماض لفظاً أمر معنى ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والباء أصلية متعلقة به ، وكأنه قد قيل : ا كتف بالله شهيداً ، وذهب ابن السراج إلى أن كفى ماض لفظاً ومعنى ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر هذا الفعل ، والجار والمجرور متعلق بهذا الضمير لأنه بمعنى المصدر ، وفي هذا القول إعمال ضمير المصدر وهو محل خلاف بين العلماء ، فالجمهور من البصريين يمنعون إعماله مطلقاً ، والكوفيون يجيزون إعماله مطلقاً ، وفصل الفارسي والرماني فقالا: يجوز إعمال ضمير المصدر في الظرف والجار والمجرور ، ولا يجوز إعماله في غيرها .

٧٣٧ — هذا معجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا \*

وهذا البيت من قصيدة للعباس بن مرداس السلمي يقولها في غزاة حنين ، وقد رواها ابن إسحاق في السيرة ، وأولها قوله :

مَنْ مُبْلِغُ الْأَقْوَامِ أَنْ مُحَمَّدًا	رَسُولَ إِلَهِ رَاشِدٍ حَيْثُ يَمَّمَا
دَعَا رَبَّهُ وَأَسْتَنْصَرَ اللَّهَ رَبَّهُ	فَأُضْبِحَ قَدْ وَفَى إِلَيْهِ وَأَنْقَمَا
سَرِينًا وَوَأَعَدْنَا قُدَيْدًا مُحَمَّدًا	يَوْمُ بِنَا أَمْرًا مِنَ اللَّهِ مُحْكَمَا
تَمَارَوْا بِنَا فِي الْفَجْرِ حَتَّى تَبَيَّنُوا	مَعَ الْفَجْرِ فِتْيَانًا وَغَابَا مُقَوَّمَا

عَلَى الْخَيْلِ مَشْدُودًا عَلَيْنَا دُرُوعُنَا  
 فَإِنَّ سَرَّاءَ الْحَيِّ إِنْ كُنْتَ سَائِلًا  
 وَجُنْدٌ مِنَ الْأَنْصَارِ لَا يَحْذُرُونَهُ  
 فَإِنَّ تَكَ قَدْ أَمَرْتَ فِي الْقَوْمِ خَالِدًا  
 يَجْنِدُ هَدَاهُ اللَّهُ أَنْتَ أَمِيرُهُ  
 حَلَفْتُ بِمَيْمَنَا بَرَّةً لِمُحَمَّدٍ  
 وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا  
 وَبَيْنَنَا بَيْنِي الْمُسْتَدِيرِ وَلَمْ يَكُنْ  
 أَطَعْنَاكَ حَتَّى أَسَمَ النَّاسُ كُلَّهُمْ  
 وَرَجُلًا كَدْفَاعِ الْأَتِيِّ عَرَمَرَمًا  
 سُلَيْمٌ وَفِيهِمْ مِنْهُمْ قَدْ تَسَلَّمَا  
 أَطَاعُوا قَمَا يَعْصُونَهُ مَا تَسَلَّمَا  
 وَقَدَّمْتَهُ فَإِنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَا  
 نُصِيبُ بِهِ فِي الْحَقِّ مَنْ كَانَ أَظْلَمَا  
 فَأَكْمَلْتُمَا أَلْفَا مِنَ الْخَيْلِ مُجَمَّعَا  
 وَأَخْبِبُ . . . . . الْبَيْتَ ، وَبَعْدَهُ :  
 بِنَا الْخَوْفُ إِلَّا رَغْبَةً وَتَحَرُّمًا  
 وَحَتَّى صَبَحْنَا الْجَمْعَ أَهْلَ بَلَدِنَا

اللفظة : « وقال نبي المسلمين » قد روى بعض الناس في مكان هذه العبارة « وقال أمير المؤمنين »  
 وروى آخرون « وقال أمير المسلمين » وأن صحنا فالمراد أمير أمره الرسول صلى الله عليه وسلم  
 عليهم في تهيئة الجيش وإبلاغ أوامره إليهم ، وقد يصح أن يراد به الرسول نفسه ، ولكن هذا  
 اللقب لم يكن مما يطلق عليه ، ولا يراد به الخليفة بعده صلوات الله وسلامه عليه لأن هذه القصيدة  
 قد قيلت في غزاة حنين كما ذكرنا في مطلع الكلام على هذا الشاهد، وقد حدثت في حياته صلوات  
 الله عليه ؟ « تقدموا » يريد به التقدم في الصفوف الأولى من المقاتلة ، والمهجوم على العدو  
 « وأحب » تعجب من شدة حبهم وعظيم رغبتهم « أن تكون المقدما » لم يرد بالتقدم وهنا التقدم  
 الذي أراده في العبارة الأولى مع بقاء الاسناد على ظاهره ؟ لأن الجند يفدون قائدهم بأنفسهم ويؤثرونه  
 على كل محبوب لديهم فلا يرضون أن يعرضوه لسهام الأعداء ، فكيف بالصحابة الذين كانوا يعدون  
 أن من علامة الإيمان أن يكون الرسول أحب إليهم من والديهم وأولادهم والناس أجمعين ،  
 وعلى هذا يجوز أن يكون أراد بالتقدم في العبارة الأخيرة النصر والفلاح على الأعداء ، وعبر عن  
 ذلك بالتقدم مشاكلة ، ويجوز أن يكون أسند التقدم إليه صلوات الله عليه وسلامه وهو يريد تقدمهم  
 هم أنفسهم لأن تقدمهم سبب في تقدم الرسول .

المعنى : يذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمرهم بالتقدم إلى أعدائهم ومحاربتهم ،  
 ثم تعجب من شدة محبتهم لانتصار الرسول على أعدائه .

لا طراد حذف الجار معهما كما عُرِف . وقال الفراء والزجاج والزخشي وابن كيسان وخروف : لفظه ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، والباء للتعدي ، ثم قال ابن كيسان : الضمير للحسن . وقال غيره : المُخَاطَب . وإنما التزم إفراده لأنه كلامٌ جَرَى جَرَى المثل .

( وَتَلَوْا أَفْعَلُ أَنْصَبَتْهُ ) أى حَتَمَا لَمَّا عَزَمْتَ ( كَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدَقَ بِهِمَا ) .

﴿ تنبيه ﴾ : شرطُ المنصوبِ بعد « أَفْعَلْ » والمجرورِ بعد « أَفْعَلْ » أن يكون مختصاً لتحصل به الفائدة كما أُرشد إليه تمثيله ، فلا يجوز « أحسن رجلاً » ولا « أحسن برجلٍ » . اهـ .

الإعراب : « وقال » الواو للاستئناف ، قال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « نبي » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف « والمسلمين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم « تقدموا » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « وأحب » فعل ماض جاء على صورة الأمر دال على التعجب قيل : إنه مبنى على السكون لكونه على صورة الأمر ، وقيل : بل مبنى على الفتح المقدر نظراً إلى حقيقة أمره « إلينا » إلى : حرف جر ، وضمير المتكلم ومعه غيره مبنى على السكون في محل جر يالي ، والجار والمجرور متعلق بأحب « أن » حرف مصدرى ونصب « تكون » فعل مضارع ناقص منصوب بأن المصدرية ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المقدما » خبر تكون منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بياء زائدة محذوفة وهو فاعل أحب .

الشاهر في : قوله « أحب أن تكون » حيث حذف الباء الزائدة التي تدخل لزوماً على فاعل فعل التعجب اللاتي به على صورة الأمر ، وإنما كانت الباء لازمة في فاعل هذا الفعل لأنه كما قلنا على صورة الأمر ، وفعل الأمر إذا كان مسنداً للواحد المذكور لم يكن فاعله إلا ضميراً مستتراً ، فلما كان هذا الفعل على صورته استبحوا أن يحيثوا بفاعله اسماً ظاهراً ، ولما كان معناه ماضياً لم يكن بد من ذكر فاعله ، فجمعوا بين الأمرين بأن ذكروا الفاعل كما تقتضيه حقيقة الحال ، وزادوا فيه الباء ليكون في الصورة كفضلة من الفضلات التي تذكر مع الفعل الدال على الأمر بغير حرج . وتأمل في شرف هذه اللغة حيث أعطت الصورة حكماً سورياً وأعطت الحقيقة حكماً حقيقياً فكان التناسب تاماً . وإنما حذف الباء في هذا الشاهد لأن الفاعل اسم مؤول بواسطة أن المصدرية ، وحرف الجر يحذف قبل « أن » المصدرية وقبل « أن » المؤكدة الفتوحة الهمزة حذفاً قياسياً لا حرج فيه ما لم يفيض الحذف إلى اللبس ، فإذا تعين حرف الجر في مكان ما لم يكن يحذفه بأس قط .

(وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَمَجَّبَتْ أُسْتَبِيحُ) منصوباً كان أو مجروراً (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ

مَعْنَاهُ يَضِيحُ) أى : يتضح ، فالأول كقوله :

٧٣٨ — جَزَى اللهُ عَنَّا وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيعَةَ خَيْرًا ، مَا أَعْفَ وَأَكْرَمًا !

٧٣٨ — هذا بيت من الطويل ، والرواة ينسبونه إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه وكرم الله وجهه ! يقوله ضمن كلمة فى وصف بلاء ربيعة معه فى يوم من أيام صفين . قال ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة (٤٩٥/١) رواية عن أشياخ من بنى تميم بن ثعلبة : «كانت ربيعة كلها كوفياً وبصريها مع خالد بن العمر السدوسى من ربيعة البصرة ، ثم نافسه فى الرأية شقيق بن ثور من بكر بن وائل من أهل الكوفة ، فاصطاحا على أن يوليا الرأية لحضين بن المنذر الرقاشى - وهو من أهل البصرة أيضاً - وقالوا : هذا فتى له حسب نعطيه الرأية إلى أن نرى رأينا وكان الحضين يومئذ شابا حدث السن ، قال نصر : وحدثنا عمرو بن شمر قال : أقبل الحضين ابن المنذر يومئذ وهو غلام يزحف برأية ربيعة - وكانت حمراء - فأعجب عليا عليه السلام زحفه وثباته ، فقال :

لَمِنْ رَأِيَةٍ حَمْرَاهُ يَخْفِقُ ظَاهِهَا إِذَا قِيلَ قَدَمُهَا حُضَيْنُ تَقَدَّمَا  
وَيَذْنُونِهَا فِي الصَّفِّ حَتَّى يُزِيرَهَا حِمَامَ الْمَنَابِيَا تَقْطُرُ الْمَوْتَ وَالِدَمَا  
تَرَاهُ إِذَا مَا كَانَ يَوْمٌ عَظِيمَةٌ أَبَى فِيهِ إِلَّا عِزَّةً وَتَسْكُرَمَا  
جَزَى اللهُ قَوْمًا صَابِرُوا فِي لِقَائِهِمْ لَدَى الْبَأْسِ خَيْرًا مَا أَعْفَ وَأَكْرَمَا  
وَأَخْزَمَ صَبْرًا يَوْمَ يُدْعَى إِلَى الْوَعَى إِذَا كَانَ أَصْوَاتُ السَّكَمَةِ تَقَعَمَمَا  
رَبِيعَةَ أَعْنَى إِيَّاهُمْ أَهْلُ نَجْدَةٍ وَبَأْسٍ إِذَا لَا قُوَا حَمِيْسًا عَرَمَرَمَا  
وَقَدْ صَبَرْتَ عَلَيَّ وَتَلَمَّ وَحَمِيْرٌ لِمَذْحِجٍ حَتَّى لَمْ يُفَارِقْ دَمٌ دَمَا  
وَنَادَتْ جُدَامٌ يَا لِمَذْحِجٍ وَنَحْكُمُ جَزَى اللهُ شَرًّا أَيْنَا كَانَ أَظْلَمَا  
أَمَّا تَتَّقُونَ اللهُ فِي حُرْمَانِكُمْ وَمَا قَرَّبَ الرَّحْمَنُ فِيهَا وَعَظَمَا  
أَذَقْنَا ابْنَ حَرْبٍ طَعْمَنَا وَضِرَابَنَا بِأَسْيَافِنَا حَتَّى تَوَلَّى وَأَحْجَمَا  
وَفَرَّ يُنَادِي الزَّبْرَقَانَ وَظَالِمَا وَنَادَى كَلَاعًا وَالْكُرَيْبَ وَأَنْعَمَا

وَعَمْرًا وَسُفِيَانًا وَجَهْمًا وَمَالِكًا وَحَوْشَبَ وَالْعَاوِيَّ شُرَيْحًا وَأَظْلَمًا  
وَكُرْزَبْنَ تِهَانَ وَعَمْرَو بْنَ جَعْدَرٍ وَصَبَّاحًا النَّبِيَّ يَدْعُو وَأَسْلَمًا

قلت : هكذا روى نصر بن مزاحم ، وسائر الرواة رويوا له عليه السلام الأبيات الستة الأولى ، ورووا باقي الأبيات من قوله : وقد صبرت عك ، للحضين بن النذر صاحب الراية « اه كلام ابن أبي الحديد . وقد رأيت أن البيت المستشهد به يروى عنده برواية أخرى غير رواية النحاة وإن كانت عبارة الاستشهاد لم تختلف .

اللفظة : « جزی » تقول : جزيت فلانا بما صنع أجزيه - من باب ضرب يضرب - جزاء ، وجزايتيه مجازاة ، إذا كافأته ، وقد تذكر الجزى به فيتعدى إليه الفعل بنفسه أيضا ، تقول : جزيت فلانا خيرا ، وما في البيت من هذا القبيل « والجزاء بفضلته » الجزاء : المكافأة ، والفضل : الإحسان « ما أعف » تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا ، وهو يريد عفتهم عن المغامر والأسلاب ، وهذا مما يتمدح به ، قال عنتره :

يُبَيِّنُكَ مِنْ شَهْدِ الْوَقِيْعَةِ أَنْتِي أَغَشَى الْوَعَى وَأَعْفُ عِنْدَ الْمُغْنَمِ

الإعراب : « جزی » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الله » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة « عنى » جار ومجرور متعلق بجزى « والجزاء » الواو واو الحال ، الجزاء : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « بفضلته » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وفضل مضاف والضمير الموضوع للغائب مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « ربيعة » مفعول أول لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « خيرا » مفعول ثان لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » تعجبية مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « أعف » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى ما ، ومفعوله محذوف ، وتقدير الكلام : ما أعفهم ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله المحذوف في محل رفع خبر المبتدأ « وأكرما » الواو حرف عطف ، أكرما : معطوف على أعف السابق ، والألف ألف الإطلاق .

الشاهد في : قوله « ما أعف وأكرما » حيث حذف مفعول فعل التعجب لقيام القرينة التي ترشد إليه وتدل عليه — وهذه القرينة هي ذكر هذا المفعول بلفظه العلم ، وأصل الكلام : ما أعف ربيعة وما أكرمهم ، فلما قدم ذكر ربيعة صار المقام للضمير ، والتقدير حينئذ : ما أعفهم وأكرمهم

أى : ما أعفهم وأكرمهم ، والثانى - وشرطه أن يكون أفعِلْ معطوفا على آخرَ مذكورٍ معه مثلُ ذلك المحذوف ، ذكره فى شرح الكافية - نحوُ « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » أى بهم .  
وأما قوله :

٧٣٩ - فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيدًا ، وَإِنْ يَسْتَفِنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ

أى به - فشاذ

ثم لما لم يجد على السامع حرجاً فى أن يتلمس هذا المفعول فيجده فى يسر استساغ حذفه ؛ فصار الكلام إلى ما ترى .

٧٣٩ - هذا بيت من الطويل ، وهو البيت الحادى والعشرون من قصيدة مستجادة لعروة ابن الورد العبسى ، وهى ثابتة فى ديوانه برواية ابن السكيت (ص ٦٣ وما بعدها) وفى الأصمعيات (ص ٣٩ برلين) ومنها فى جمهرة أشعار العرب (ص ١١٤ بولاق) تسعة عشر بيتاً ، وفى كامل البرد (٧٨/١ الخيرية) عشرة أبيات ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَقِيلُ عَلَى اللَّوَمِ يَا ابْنَ مُنْذِرِ	وَنَائِي وَإِنْ أَمْ تَشْتَهِي النَّوْمَ فَاسْمَهَرِي
ذَرِبْنِي وَنَفْسِي أُمَّ حَسَّانَ إِنِّي	بِهَا قَبْلَ أَلَّا أُمْلِكُ الْبَيْعَ مُشْتَرِي
أَحَادِيثَ تَبَقَى وَالْفَتَى غَيْرُ خَالِدِ	إِذَا هُوَ أَمْسَى هَامَةً فَوْقَ صَيْرِ
تُجَاوِبُ أَحْجَارَ الْكِنَاسِ وَتَشْتَكِي	إِلَى كُلِّ مَعْرُوفٍ تَرَاهُ وَمُنْكَرِ
ذَرِبْنِي أَطْوَفَ فِي الْبِلَادِ لَعْدَنِي	أَخْلِيكَ أَوْ أَغْنِيكَ عَن سَوْءِ مَحْضَرِي
فَإِنْ فَازَ سَهْمٌ لِلنِّيَّةِ لَمْ أَكُنْ	جَزُوعًا وَهَلْ عَن ذَاكَ مِن مُتَأَخِّرِ
وَإِنْ فَازَ سَهْمِي كَفَّكُمْ عَن مَقَاعِدِ	لَكُمْ خَلْفَ أَدْبَارِ الْبُيُوتِ وَمَنْظَرِ

وقيل البيت الستشهد به بأبيات يتصل معناها به قوله :

لَمَّا اللَّهُ صُعُوكَا إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ	مُصَافِي الشَّاسِ أَلْفَا كُلِّ مَجْزَرِ
يَمُدُّ النَّيَّ مِنْ دَهْرِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ	أَصَابَ قِرَافًا مِنْ صَدِيقٍ مُبَسَّرِ
يَنَامُ عِشَاءً ثُمَّ يُصْبِحُ طَاوِيًا	يَحْتُ الْحَصَى عَن جَنْبِهِ الْمُتَعَفَّرِ
قَلِيلُ التَّمَّاسِ الزَّادِ إِلَّا لِنَفْسِهِ	إِذَا هُوَ أَمْسَى كَالْعَرِيشِ الْمَجْوَرِ

بِعَيْنٍ نَسَاءِ الْحَيِّ مَا يَسْتَعْنَهُ      فِيهِ سِي طَلِيحًا كَالْبَعِيرِ الْمُحْسَرِ  
 وَلَكِنْ صُعُوكًا صَحِيفَةً وَجْهَهُ      كَضَوْءِ شَهَابِ الْقَابَسِ الْمُتَنَوِّرِ  
 مُطْلًا عَلَى أَعْدَائِهِ يَزْجُرُونَهُ      بِسَاحَتِهِمْ زَجَرَ النَّيْحِ الْمُشَهَّرِ  
 فَإِنْ بَعْدُوا لَا يَأْمَنُونَ اقْتِرَابَهُ      تَشَوَّفَ أَهْلَ الْغَائِبِ الْمُتَنْظِرِ  
 فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى النَّيَّةَ يَلْقَاهَا      حَمِيدًا . . . . . الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
 أَيِّهِ لِكُ مَعْتَمٍ وَزَيْدٍ وَلَمْ أَقْمِ      عَلَى نَدَبٍ يَوْمًا وَلِي نَفْسٌ مُحْطَرِ

اللفظ: قوله « ولكن صعوكا صحيفة وجهه - البيت » يريد ولكن صعوكا من صفاته تلك الصفات لا لحاء الله ولا أبعده ، وصحيفة وجهه : عرضه ، والكلام على تقدير مضاف ، والأصل : ضوء عرض وجهه كضوء شهاب ، وهذه الجملة صفة من صفات الصعوك ، والشهاب: شعلة ساطعة من النار ، والقابس : طالب النار ، والتنور : الذي يطلب النار من بعيد ، وقوله « مطلا على أعدائه - البيت » مطلا : اسم فاعل فعله أطل ، ومعناه أشرف من عال ، والمراد أنه يغزو أعداءه أبدا ، ويزجرونه : يصيحون به كما يزجر القدح الذي يضرب به في الميسر ، والنبيح : قدح من أقداح الميسر ليس له غم ولا عليه غرم ولكن تستكثر به القداح . وقوله « فان بعدوا لا يأمنون اقترابه - البيت » يقول : إن بعد أعداؤه وصارت مساكنهم في أما كن نائية لم يصعب عليه أن يذهب لغزومهم وهم أنفسهم لا يأمنون ذلك منه لما عرفوه من بعد همته فهم ينتظرونه في كل ساعة كما ينتظر أهل الغائب غائبهم . وقوله « فذلك إن يلقى النية - البيت المستشهد به » اسم الإشارة يعود إلى الصعوك الذي وصفه بصفات المدح التي عطينا ببيانها من بين الآيات التي أئرتها ، وقد ضبطت كاف الخطاب فيه بالفتح في عدة مراجع منها كامل البرد ، وتعقبه أبو الحسن الأخفش فاستصوب كسر الكاف لأن الخطاب مع امرأة . والنية : الموت ، وحميدا : فمعل من الحمد بمعنى مفعول : أي يحمده له الناس ما كان عليه من صفات ويذكرونه بالخير ، وأجدر : أي ما أجدره وما أحتمه ، وأصله فأجدر به فحذف وسنينه .

الأمي : وصف رجلا فقيرا ولكنه بعيد الهمة ساع في معالي الأمور لا يكل أمر نفسه إلى غيره ولا يقعد ليسعى له سواه ، ثم بين أن هذا الصعوك الموصوف بهذه الصفات إن مات في سبيل مطالبه ولقى الخلف في الطريق الذي رسمه لنفسه لم يزر به ذلك ولم ينل من سمعته ؛ لأن الناس



سيد كرونه بالحير ويثنون عليه الثناء الحسن ، وإن عاش فاستغنى بكده وسعيه ونال ما سلك يعمل جهده لإدراكه فهو مستحق لذلك مستأهل له .

**الإعراب :** « فذلك » ذا : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، واللام حرف دال على البعد ، والكاف حرف دال على الخطاب « إن » حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يلقى » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ « المنية » مفعول به « يلقها » يلقى : فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله مستتر فيه ، وضمير الغائبة العائد إلى المنية مفعول به « حميدا » حال من الضمير المستتر في يلقى ، وجملة الشرط وجوابه على ما نرجحه في محل رفع خبر المبتدأ « وإن » الواو عاطفة ، إن : حرف شرط جازم « يستغن » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ « يوما » ظرف زمان منصوب بقوله يستغن « فأجدر » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أجدر : فعل تعجب ، وهو فعل ماض مبني على السكون لكونه فعل تعجب جاء على صورة الأمر أو مبني على الفتح المقدر كما قررناه في إعراب الشاهد السابق ، وقد حذف فاعله والباء الزائدة الجارة له ، وسنشرح ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت ، والجملة من فعل التعجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع معطوفة بالواو على جملة الشرط والجواب السابقتين .

**الشاهر فيه :** قوله « فأجدر » حيث حذف للتعجب منه وهو المجرور بالباء الزائدة بعد فعل التعجب الذي على صورة الأمر الذي هو قوله « أجدر » من غير أن يستوفى شرط الحذف الذي قرره العلماء - وهو أن يكون فعل التعجب المحذوف فاعله معطوفاً على فعل تعجب آخر مماثل له وقد ذكر معه فاعله المماثل للفاعل المحذوف ، كما في قوله تعالى ( أسمع بهم وأبصر ) وكما في قول الشاعر :

أَعَزَّزْنَا بِنَا وَأَكْفَ إِن دُعِينَا يَوْمًا إِلَى نُصْرَةِ مَنْ يَلِينَا

فإن التقدير في الآية الكريمة : أسمع بهم وأبصر بهم ، وفي البيت الذي أثناه : أعزز بنا وأكف بنا - والحذف من غير استيفاء هذا الشرط شاذ ولو كان المحذوف مفهوماً من شيء آخر غير فعل التعجب وفاعله المشروطين ، لأن أصل الحذف يقتضي دليلاً على المحذوف إذ ما لم يكن المحذوف مدلولاً عليه كان الكلام تعمية وإبهاماً على السامع لا إفهاماً له ، ثم جواز الحذف مرتبة أخرى وراء أصل الحذف ، وهذه المرتبة هي التي اشترط لها كون الدال على المحذوف خصوص فعل تعجب آخر عامل في مثل المحذوف ، ويشترط لها في كل باب يدخله الحذف شرط فوق دلالة شيء ما على المحذوف ، فافهم هذا وكن منه على ثبت والله يتولاك .

﴿ تنبيه ﴾ : إنما جاز حذفُ الجرور بعد أفعِلَ - مع كونه فاعلاً - لأن لزومه للجر كسأه صورةَ الفضة ، فجاز فيه ما يجوز فيها .  
 وذهب قوم - منهم الفارسي - إلى أنه لم ي حذف ، وأنه استترَ في الفعل حين حذف الباء .

وردَّ بوجهين : أحدهما : لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع ، والآخر : أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كئنا من « أكرم بنا » .

\* \* \*

( وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ ) المذكورين ( قَدْ مَا لَزِمَا مَنَعُ تَصَرُّفِ بِحُكْمِهِ حَتَّى ) ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به ، فالأول في الماضي كتبتَّكَ وَعَسَى ، والثاني في الأمر كتتمَّلم بمعنى اعتم . وقيل : إن علة جمودها تضمُّنهما معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع للتعجب فلم يوضع .

\* \* \*

( وَصُفُّهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثِ صُرْفًا قَابِلِ فَضْلِ تَمِّ غَيْرِ ذِي انْتِفَاءِ )  
 ( وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلِ مُعْلَا )

أى : لا يُبنى هذان الفعلان إلاَّ كما استكمل ثمانية شروط :

الأول : أن يكون فعلاً ؛ فلا يُبنيان من الجلف والحمار ، فلا يقال : ما أجلفه وما أحمَّره ، وشذ « ما أذرَّعها » أى : ما أخفَّ يدها في الغزل ، بنوه من قولهم : امرأة ذراع .  
 نعم ادعى ابن القطَّاع أنه سُمع : ذُرَّعتِ المرأةُ خفت يدها في الغزل ، وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول .

الثاني : أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يُبنيان من دَحْرَجَ وضارَبَ واستخْرَجَ ، إلا أفعَلَ فقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو : ما أظلم هذا الليل ، وما أقفر هذا المسكان ، وشذَّ على هذين القولين : ما أعطاه للدرهم ،

وما أَوْلَاهُ لِمَعْرُوفٍ ، وعلى الثلاثة : ما أتقاهُ ، وما أمْلأَهُ لِلْقَرِيبَةِ ؛ لأنهما من اتقى وامتلأت ، وما أَخْصَرَهُ ؛ لأنه من اخْتَصَرَ ، وفيه شذوذ آخر سيأتي .

الثالث : أن يكون مُتَصَرِّفاً ؛ فلا يُبْنِيانِ من نِعْمٍ وِئَسٍ ، وشذْ : ما أعْسَاهُ ، وأعْسِ بِهِ .

الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ؛ فلا يُبْنِيانِ من فَنِيٍّ وَمَاتَ .

الخامس : أن يكون تاماً ؛ فلا يُبْنِيانِ من نحو كَانَ وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ وَكَادَ ، وأما قولهم « ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها » ، و « ما أَمْسَى أَدْفَأَها » فإن التعجب فيه داخل على أبرد وأدفاً ، وأصبح وأمسى زائدتان .

السادس : أن يكون مُثَبَّتاً ؛ فلا يُبْنِيانِ من مَنَعِيٍّ ، سواء أكان ملازماً للنفى نحو « ما عَاجَ بالدَّوَاءِ » أى ما انتفع به ، أم غير ملازمٍ كما قام .

السابع : أن لا يكون اسمُ فاعِلِهِ على أَفْعَلَ فَعَلَاءَ ؛ فلا يُبْنِيانِ من عَرِجَ وَشَهَلَ وَخَضِرَ الزَّرْعُ .

الثامن : أن لا يكون مبنيًا للمفعول ؛ فلا يُبْنِيانِ من نحو ضُرِبَ . وشذْ « ما أَخْصَرَهُ » من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة فعلٍ نحو عُنَيْتُ بِحَاجَتِكَ وَزُهِيَ عَلَيْنَا ، فيجيز « ما أعْنَاهُ بِحَاجَتِكَ » و « ما أَرْهَاهُ عَلَيْنَا » . قال في التسهيل : وقد يُبْنِيانِ من فعل المفعول إن أمِنَ اللَّبْسُ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : بقى شرطٌ تاسعٌ لم يذْكره هنا ، وهو : أن لا يُسْتَفْنَى عنه بالمصوغ من غيره ، نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقيَلَهُ ، استثناء بما أكثر قائلته . قال في التسهيل : وقد يُغْنِي في التعجب فعلٌ عن فعلٍ مستوفٍ للشروط ، كما يُغْنِي في غيره ، أى نحو تَرَكَ فَإِنَّهُ أَغْنَى عَنْ وَدَعِ ، وَعَدَّ فِي شَرْحِهِ مِنْ ذَلِكَ « سَكَرَ » ، و « قَعَدَ » و « جَلَسَ » ضِدِّيَّ قَامَ ، و « قَالَ » من القائلة ، وزاد غيره « قَامَ » و « غَضِبَ » و « نَامَ » . ومن ذكر السبعة ابنُ عَصْفُورٍ ، وعدَّ « نَامَ » فيها غيرُ صحيحٍ ؛ لأن سيبويه حكى ما أنومه .

الثاني : عَدَّ بعضهم من الشروط أن يكون على فَعْلٍ بالضم أصلاً أو تحويلاً ، أي يُقَدَّر رده إلى ذلك لأنه فعلٌ غريزةٌ فيصير لازماً ثم تلحقه همزة النقل ، وبعضهم أن يكون واقعا ، وبعضهم أن يكون دائماً ، والصحيحُ عدمُ اشتراط ذلك .

\* \* \*

( وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلَفُ مَا بَعْضَ الشَّرْطِ عَدِمًا )

من الأفعال ( وَمَصْدَرٌ ) الفعل ( الْعَادِمِ ) بعضَ الشرطِ صريحاً كان أو مؤوَّلاً ( بَعْدُ ) أي : بعد ما أفعال ( يَنْتَصِبُ ) وَبَعْدُ أَفْعَلُ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ ) فتقول في التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على أفعال : مَا أَشَدُّ أَوْ أَعْظَمُ دَخَرَجْتَهُ أَوْ أَنْطَلَقَهُ أَوْ مُحَرَّتَهُ ، أَوْ أَشَدُّ أَوْ أَعْظَمُ بِهَا ، وكذا المنفيُّ والمبنيُّ للمفعول ، إلا أن مصدرها يكون مؤوَّلاً لا صريحاً ، نحو : مَا أَكْثَرَ أَنْ لَا يَقُومَ ، وما أَعْظَمَ مَا ضَرِبَ ، وَأَشَدُّ بِهِمَا . وأما الفعلُ الناقصُ فإن قلنا له مصدر فن النوع الأول ، وإلا فن الثاني ، تقول : مَا أَشَدُّ كَوْنَهُ جَمِيلًا ، أَوْ مَا أَكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسِنًا ، أَوْ أَشَدُّ أَوْ أَكْثَرَ بِذَلِكَ . وأما الجامدُ والذي لا يتفاوت معناه فلا يَتَعَجَّبُ منهما البتة

( وَبِالنَّدْوَرِ أَحْكَمُ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقِينُ عَلَى الذِّي مِنْهُ أُثِرَ )

أي : حَقٌّ ما جاء عن العرب من فِقَلَى التعجب مبنياً مما لم يستكمل الشرط أن يُحْفَظَ ولا يُقَاسَ عليه لندوره : من ذلك قولهم « مَا أَخْصَرَهُ » من اخْتَصَرَ ، وهو خماسي مبنى للمفعول ، وقولهم « مَا أَهْوَجَهُ » و « مَا أَحْمَقَهُ » و « مَا أَرْعَنَهُ » ، وهي من فَعَلَ فهو أَفْعَلُ ، كأنهم حملوها على « مَا أَجْهَلَهُ » ، وقولهم « مَا أَعْسَاهُ » و « أَعْسَى بِهِ » ، وقولهم « أَقْمِنَ بِهِ » أي أَحَقَّقَ بِهِ ، بَنُوهُ من قولهم : هو قَمِينٌ بِكَذَا : أي حَقِيقٌ بِهِ ، ولا فعل له . وقالوا « مَا أَجَنَّهُ » و « مَا أَوَامَهُ » ، من جُنَّ وَوُلِعَ ، وهما مبنيان للمفعول ، وغير ذلك .

\* \* \*

( وَفِعْلٌ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ \* مَعْمُولُهُ ) عليه ( وَوَصَلَهُ بِهِ الزَّمَا \* وَفَضْلُهُ ) منه ( بِظَرْفٍ أَوْ بِمَحْرَفِ جَرٍّ ) متعلقين بفعل التعجب ( مُسْتَعْمَلٌ وَالْخَلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقْرَرٌ )

فلا تقول «ما زَيْدًا أَحْسَنَ» ، ولا «بِرَيْدٍ أَحْسَنَ» وإن قيل إن «زيد» مفعول به ، وكذلك لا تقول : ما أَحْسَنَ يَاعْبُدُ اللهُ زَيْدًا ، ولا أَحْسَنَ لَوْ لَا بُحْلُهُ بَرِيدٍ ، واختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل ، والصحيحُ الجوازُ ؛ كقولهم : ما أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ، وما أَفْبَحَ بِهِ أَنْ يَكْذِبَ . وقوله :

٧٤٠ - خَلِيلِي مَا أُخْرَى يَذِي اللَّبَّ أَنْ يُرَى صَبُورًا وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

٧٤٠ - هذا بيت من الطويل . ولم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به ، وقال العيني : «احتج به الجرمي وغيره ، ولم يذكر أحد منهم اسم قائله» اه .

اللفظة : « ما أخرى » تقول : ما أخرى فلانا بكذا ، وما أقمته به ، وما أحجاه ، وما أخلقه ، وأحربه ، وأحج به ، وأقن به ، وأخلق به ، ومعنى الجمع واحد ، وهو الدلالة على التعجب من أحقيته بالأمر . ويقال : إن فلانا لحرى بكذا - بفتح الحاء والراء جميعاً - وإنه لحر به - بفتح الحاء وكسر الراء - مثل شج وعم - وإنه لحرى به - بتشديد الياء ، على فصيل - فمن قاله بفتح الحاء والراء جميعاً لم يغيره عن لفظه في كل ما زاد على الواحد وسوى بين المذكر والمؤنث ، لأنه في الأصل مصدر ، وطى هذا جاء قول الشاعر :

فَهْنٌ حَرَّى الْأَيْثُمِيَّكَ تَقْرَةً وَأَنْتَ حَرَّى بِالنَّارِ حِينَ تُثَبِّبُ

ومن قاله بفتح الحاء وكسر الراء أو قاله بتشديد الياء ثنى وجمع وذكر وأنت فقال : هما حريان كشجيان ، وهم حرون كشجون ، وهي حرية كشجية ، وهما حريتان ، وهن حريات ، وكذلك للشدد ، ويجمع المذكور منه جمع التكسير على أحرىاء كأغنياء ، والمؤنث على حرايا . ويقال أيضاً : إن فلانا لمحرى أن يفعل ذلك ، وإنه كمحرأة أن يفعل ، وإنه لمخلقة ، وإنه لقمنة ، وإنه لمخجاة ولا يثنى شيء من ذلك ولا يجمع « اللب » بضم اللام - هو العقل « صبوراً » الوصف من الصبر بمعنى اسم الفاعل ، وهو لا يؤنث ، يقال : رجل صبور ، وامرأة صبور ، بلفظ واحد ، وكذلك كل ما كان على زنة فمول ومعناه معنى فاعل ، فأما قولهم عدوة فأبما ألحقوا بها التاء حملاً على أصل ضدها وهو صديقة .

الاعراب : « خليلي » منادى مجرف ، نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديرًا لأنه مثنى ، وياء المتكلم مضاف إليه « ما » تعجبية مبتدأ « أخرى »

فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على ما « بنى » الباء حرف جر ، وذى : مجرور بالباء وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، والجار والمجرور متعلق بأحرى « أن » حرف مصدرى ونصب « يرى » فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذى اللب ، وهو مفعول يرى الأول « صبورا » مفعول ثان ليرى ، هذا إن جعلت يرى علمية ، فان جعلتها بصرية - وهو أحسن - كان « صبورا » حالا من الضمير المستتر فيه العائد إلى ذى اللب ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لفعل التعجب ، وفعل التعجب وفاعله ومفعوله جملة في محل رفع خبر ما « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « لا » نافية للجنس « سبيل » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب « إلى الصبر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية للجنس .

الشاهر فيه : قوله « ما أحرى بنى اللب أن يرى » حيث اشتملت هذه العبارة على فعل تعجب ومفعوله وجرار ومجرور متعلق بذلك الفعل ، وقد تقدم الجار والمجرور على مفعول فعل التعجب فوقع فاصلا بين الفعل ومفعوله ، ومجئ ذلك في الشعر العربي دليل على أنه يجوز أن يفصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور المتعلق به .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وههنا ثلاثة أمور أحب أن أذكرها لك :

الأمر الأول : أن الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور المتعلق به ، أمر جائز - عند من قال به - في ذاته ، ثم قد يحيط به شيء فيصيره واجبا .

الأمر الثاني : أن الفصل بالجار والمجرور في هذا البيت من النوع الذى يتحتم ارتكابه ، وبيان ذلك أن في معمول فعل التعجب ضميرا يعود إلى المجرور ، وذلك هو الضمير المستتر في يرى العائد إلى ذى اللب كما ظهر في إعراب البيت ، فلو لم تقدم الجار والمجرور لعاد الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة ، وعود الضمير إلى متأخر في اللفظ والرتبة مما أجمع العلماء على عدم جوازه ، فلهذا وجب أن يتقدم في هذا البيت الجار والمجرور المتعلق بفعل التعجب على معمول فعل التعجب فيكون فاصلا بين الفعل ومعموله ، وعلى هذا تقسم الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور المتعلق به إلى قسمين جائز وواجب ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

الأمر الثالث : أن نظير هذا البيت في الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور المتعلق به فصلا واجبا - قول الشاعر ، وهو محمد بن بشير الخارجي أحد بني خارجة بن عدوان ، وهو الشاهد رقم ٥٨١ السابق في باب حروف الجر .

وقوله : ٧٤١ - \* وَأَخْرَجَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَمْحُولًا \*

أَخْلِقُ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِمَحَابَّتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا  
وتقدمت الإشارة إلى هذا الوجه من الاستشهاد بهذا البيت عند شرحه (٣٤٣/٣) . ومثله في  
الأميرين جميعاً الفصل ووجوبه قول الشاعر ، وأنشده ابن منظور في اللسان (ح ر ي) ولم ينسبه  
إلى قائل معين :

فَإِنْ كُنْتَ تُوَعِدُنَا بِالْمُجَاءِ فَأَخْرِ بِمَنْ رَامَنَا أَنْ يَحْبِيَا  
ومن الفصل الجائز قول العباس بن مرداس السلمي ، وهو الشاهد رقم (٧٣٧) الذي تقدم شرحه  
في هذا الباب :

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأُخْبِبَ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمَقْدَمَا  
٧٤١ - هذا مجز بيت من الطويل ، وصدوره قوله :

\* أُقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا \*  
وهذا البيت من كلمة لأوس بن حجر بن عتاب أوصف الشعراء للحمر وللإسلاح ولا سيما القوس ،  
وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

صَحَا قَلْبُهُ عَن سُسْكِرِهِ وَتَأَمَّلَا وَكَانَ بِذِكْرِي أُمَّ عَمْرٍو مَوْكَلَا  
وَكَانَ لَهُ الْحَيْنُ الْمَتَاعُ سَمُولَةً وَكُلُّ امْرِيءٍ رَهْنٌ بِمَا قَدْ نَحْمَلَا  
فَلَا أَعْتَبُ ابْنَ الْعَمِّ إِنْ كَانَ ظَالِمًا وَأَغْفِرُ عَنهُ الْجَهْلَ إِنْ كَانَ أَجْهَلَا  
وَإِنْ قَالَ لِي مَاذَا تَرَى يَسْتَشِيرُنِي يَجِدُنِي ابْنَ عَمٍّ مَخْلَطَ الْأَمْرِ مَزِيدَا  
\* أُقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ . . . الْبَيْتِ \*

اللفظة : « دار الحزم » أراد المكان الذي تعتبر الإقامة فيه حزماً « ما دام حزمها » يريد مدة  
دوام الحزم في الإقامة فيها « أحر » تقدم شرح هذه الكلمة شرحاً وافياً في شرح الشاهد السابق  
« حالت » تغيرت ، تقول : حال الشيء يحول ، إذا تغير « أمحول » أتثقل عنها إلى غيرها .  
المعنى : يقول إنه يقيم في المكان متى كانت الإقامة مما يرغب فيه أولو الحزم ، فإذا تغيرت الحال  
وصارت الثقلة خيراً في عقابها من الإقامة فانه يتحول وينتقل إلى غير هذا المكان .

الإعراب : « أُقِيمُ » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة  
الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بدار » جار ومجرور متعلق بأقيم ، ودار

مضاف و « الحزم » مضاف إليه « ما » ظرفية مصدرية « دام » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « حزمها » حزم : فاعل دام التامة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى دار الحزم مضاف إليه ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ، وتقدير الكلام : مدة بقاء حزمها ، وهذا الظرف المقدر متعلق بقوله أقيم السابق « أحر » فعل ماض جىء به على صورة الأمر « إذا » ظرف زمان متعلق بقوله أحر السابق مبني على السكون في محل نصب « حالت » حال : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعل هذا الفعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى دار الحزم ، وجملة الفعل وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة إذا إليه « بأن » الباء حرف جر زائد ، أن : حرف مصدرى ونصب « أتحولا » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور لفظا بالباء ، وهو في التقدير مرفوع على أنه فاعل بفعل التعجب الذي هو أحر .

الشاهد فيه : قوله « أحر إذا حالت بأن أتحولا » حيث فصل بين فعل التعجب الذي هو أحر ومعموله الذي هو قوله « بأن أتحولا » فإن المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه فاعل فعل التعجب على ما علمت في إعراب البيت ، والفاصل بينهما ظرف وهو قوله « إذا حالت » ، وهذا الظرف متعلق بفعل التعجب نفسه وهو أحر ، وليس لك أن تجعله متعلقا بالفعل الذي ينسبك بواسطة أن فيكون معمولا لفعل التعجب ، على أن يكون أصل الكلام : وأحر بأن أتحولا إذا حالت ، وإنما معنا ذلك مع أنه يرد على الدهن أولا لأن الشارح رحمه الله قد أنشد هذا الشاهد على أنه إنما اختلف العلماء في جوازه والراجح أنه جائز ، وقد نص الشارح فيما بعد هذا الشاهد على أنه لا يجوز الفصل بغير الظرف والجار والمجرور إجماعا ، ولا بالجار والمجرور والظرف المتعلقين بغير فعل التعجب إجماعا ، ومما يصدق عليه أنه غير فعل التعجب معمولا ، ثم إن الشارح مثل لما أجمعوا على امتناعه بقوله « ما أحسن بمعروف آمراً » والجار والمجرور في هذا المثال متعلق بمعمول فعل التعجب . قال العلامة الصبان : « والشاهد في إذا حالت فإنه ظرف لأحر فاصل بينه وبين معموله » اه .



فإن كان الظرفُ والمجرور غيرَ متعلقين بفعلِ التعجب امتنع الفصلُ بهما . قال في شرح التسميل : بلا خلاف ، فلا يجوز « ما أحسنَ بمعروفٍ أمراً » ولا « ما أحسنَ عندَكَ جالساً » ولا « أحسنَ في الدارِ عندَكَ بِجالسٍ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال في شرح الكافية : لا خِلافَ في منع تقديمِ التعجبِ منه على فعلِ التعجبِ ، ولا في منع الفصلِ بينهما بغيرِ ظرفٍ وجارٍ ومجرورٍ ، وتبعيةِ الشارحِ في نقي أصلِ الخلافِ عن غيرِ الظرفِ والمجرورِ ، قال : كالحالِ والمُنَادَى ، لكن قد أجاز الجرميُّ من البصريين وهشامٌ من الكوفيين الفصلَ بالحالِ نحو « ما أحسنَ مجردةً هِنداً » وقد وردَ في الكلامِ الصحيح ما يدلُّ على جوازِ الفصلِ بالنداءِ ، وذلك كقولِ علي كرم الله وجهه : « أعزُّزُ عليَّ أبا اليَقْظانِ أن أراكَ ضريحاً مُجدلاً » . قال في شرح التسميل : وهذا مصحَّحٌ للفصلِ بالنداءِ ، وأجاز الجرميُّ الفصلَ بالمصدرِ ، نحو « ما أحسنَ إحساناً زَيْداً » ومنعه الجمهورُ ؛ لمنهم أن يكونَ له مصدرٌ ، وأجاز ابنُ كَيْسَانَ انفصالَ بلولاً ومصحوبها ، نحو « ما أحسنَ لولاً بَحْلَهُ زَيْداً » ، ولا حُجَّةَ له على ذلك .

الثاني : قد سبق في باب كان أنها تزداد كثيراً بين « ما » وفعلِ التعجبِ نحو « ما كانَ أحسنَ زَيْداً » ومنه قوله :

٧٤٢ — ما كانَ أسعدَ من أجابك آخذاً بهدائكِ مجتنباً هوىً وعناداً

٧٤٢ — هذا بيت من الكامل ، ينسب إلى عبد الله بن رواحة الصحابي الأنصاري رضي الله تعالى عنه يخاطب به النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

اللفظة : « أسعد » فعل تعجب أصله من السعادة وهي ضد الشقاوة ، وتقول : سعد فلان يسعد - من باب علم يعلم - إذا نعم بالله ، وتقول : شقي يشقى - من باب علم أيضاً - ضد سعد « أجابك » أراد به صدقك في دعواك وآمن بالذي حكيتَه عن ربك واتبع طريقك « آخذاً بهدائكِ » الهدى - بضم الهاء - ضد الضلال ، وأراد من الأخذ به الاستمسك بعروته « مجتنباً » اسم فاعل فعله اجتنب فلان كذا يجتنبه اجتناباً ، ومعناه تركه وابتعد عنه « هوى » الهوى : ميل النفس واتباع رغباتها والسير معها فيما تشتهيه « وعناداً » العناد : أن تنكر الحق وأنت تعرف أنه الحق ، فإن كنت لا تعرف فهو الجهل ، وإنما يكون العناد عند ظهور شأن الحق ووضوح حاله .

ونظيره في الكثرة وقوع « ما كان » بعد فعل التعجب ، نحو « ما أحسنَ ما كانَ زيدٌ » ،  
 فما : مصدرية ، وكان : تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية ، فإن قصد الاستقبالُ حىء يكون .  
 الثالث : يُجْرُ ما تعلق بفعل التعجب ، من غير ما ذكر ، بإلى إن كان فاعلا ، نحو  
 « ما أحبَّ زيدا إلى عمرو » وإلا فبالباء إن كانا من مُفهمٍ علما أو جهلا نحو « ما أعرفَ

الإعراب : « ما » تعجبية مبتدأ « كان » فعل ماض زائد « أسعد » فعل ماض دال على  
 التعجب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود  
 إلى ما التعجبية « من » اسم موصول مفعول به لفعل التعجب الذى هو أسعد مبنى على السكون  
 فى محل نصب « أجاهك » أجب : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير  
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، وضمير المخاطب البارز مفعول به مبنى على  
 الفتح فى محل نصب ، وجملة أجب وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة من  
 الموصولة ، وجملة أسعد وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ما التعجبية  
 « آخذا » حال من فاعل أجب منصوب بالفتحة الظاهرة « بهداك » الباء حرف جر ، وهدى :  
 مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور  
 متعلق بأخذ ، وهدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « مجتبا »  
 حال ثانية من فاعل أجب ، أو حال من ضمير مستتر فى آخذا الذى هو الحال الأول ، وفيه ضمير  
 مستتر تقديره هو فاعله « هوى » مفعول به لمجتب « وعنادا » الواو عاطفة ، عنادا : معطوف  
 على هوى .

الشاهر في : قوله « ما كان أسعد » حيث وقعت « كان » زائدة بين ما التعجبية وفعل  
 التعجب ، وهذه الزيادة شائعة كثيرة فى كلام العرب ، وهى مما اختصت به كان من بين سائر  
 أخواتها ، وقد مضى شرح هذا البحث فى أواخر باب كان وأخواتها ( ١ / ٣٧٠ من هذا الكتاب ) -  
 ومثل هذا البيت فى زيادة كان بين ما التعجبية وفعل التعجب قول الشاعر :

للهِ دَرٌّ أَوْ شِرْوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْلَمُهُ بِالذُّونِ وَالسَّقْلِ

ومثله قول امرئ القيس بن حجر الكندى فى مطلع قصيدة :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُسْكَاءَ عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

وفى هذا البيت - مع ما أنشدناه لأجله - حذف مفعول فعل التعجب للعلم به من سابق الكلام ،  
 والأصل أن يقول : وما كان أصبرها ، حذف الضمير العائد إلى أم عمرو التى تقدم الحديث عنها .

زَيْدًا بِعَمْرٍ « ، و « مَا أَجْهَلَ خَالِدًا بِبَكْرٍ » ، وباللام إن كانا من متعدٍ غيره ، نحو  
 « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو » وإن كانا من متعدٍ بحرف جر فبما كان يتعدى به ، نحو  
 « مَا أَغْضَبَنِي عَلَى زَيْدٍ » ويقال في التعجب من كَسَا زَيْدُ الْفُقَرَاءَ الثِّيَابَ ، وَظَنَّ عَمْرٌو  
 بِشَرِّ صَدِيقًا : « مَا أَكْسَى زَيْدًا لِلْفُقَرَاءِ الثِّيَابَ » ، وَ « مَا أَظَنَّ عَمْرًا لِثِيَرٍ صَدِيقًا » .  
 وانتصابُ الآخرِ بمدلولٍ عليه بأفعل ، لابه ، خلافاً للكوفيين .

﴿ خاتمة ﴾ : همزةُ أَفْعَلٍ في التعجب لتعدية ما عَدِمَ التعدى في الأصل ، نحو « مَا أَظْرَفَ  
 زَيْدًا » أو الحالِ نحو « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا » ، وهمزةُ أَفْعَلٍ للصيرورة ، ويجب تصحيحُ عينهما إن كانا  
 مُعْتَلِيَّيْنِ ، نحو « مَا أَطْوَلَ زَيْدًا ، وَأَطْوَلَ بِهِ » ، ويجب نكُ أَفْعَلِ المضعف ، نحو « أَشَدُّ  
 بِحَمْرَةٍ زَيْدٍ » ، وشذ تصغيرُ أَفْعَلٍ مقصوداً على السماع ، كقوله :

يَا مَآ أُمَيْلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَوْلِيَايَا كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ (١)  
 وطرده ابنُ كيسان ، وقاسَ عليه أَفْعَلِ نحو « أَحْسِنَ بَرِيدٍ » . والله أعلم .

(١) قد سبق ذكر هذا البيت في أوائل هذا الباب ، وقد شرحناه هناك شرحاً لا يحتاج معه  
 إلى إعادة شيء من القول عليه ، وهو الشاهد (رقم ٧٣٥) فارجع إليه إن شئت .

## نعم وبئس وما جرى مجراهما

(فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَعَرِّفَيْنِ \* نِعَمَ وَبِئْسَ) عند البصريين والكسائي، بدليل «فِيهَا وَرَنَمَتْ»، و«إِسْمَانِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ»، بدليل «مَا هِيَ بِنِعْمِ الْوَالِدِ» و«نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِنْسِ الْعَيْرِ»، وقوله:

٧٤٣ - صَبَحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ بِنِعْمِ طَيْرٍ وَشِيَابٍ فَاخِرٍ

٧٤٣ - هذا بيت من الرجز، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به رغم طول البحث، وقد أنشده ابن منظور عن الكسائي في مادة (ن ع م) غير منسوب إلى قائل معين، وسند كرك لرواية الكسائي عند بيان الاستشهاد بالبيت. اللفظ: «صبحك الله بخير باكر» هذا دعاء من التكلم للمخاطب بأن يجد الخير في وقت الصباح، والمراد أن يصادف الخير في عامة يومه، لافي خصوص وقت الصباح، وإنما خصه في اللفظ بالصباح لأنهم يجعلون ما يكون في أول النهار دلالة على ما يعقبه وبشارة أو نذارة بما يتلوه، والباكر: أصله الذي يأتي بكرة، وهي أول النهار، وأراد ههنا السريع الذي لا يتأخر، وهم يقولون: بكر فلان في حاجتي، إذا أسرع بها «نعم طير» الطير: معروف، وهم يتيامنون بها ويتشاءمون، ولهم في زجرها أخبار كثيرة. وقد مر في باب الابتداء والخبر قول الشاعر:

خَيْرٌ بِنُورِ لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْعِيًا مَمَّالَةً لِهَيْبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

وذكرنا هناك شيئاً عن ذلك «وشباب فاخر» الشباب ومثله الشيبية: الفتاة وحدادة السن، ويرد الشباب جمعا لشاب كالشبان - وقيل: هو اسم جمع - ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج» وقول الشاعر:

وَلَقَدْ غَدَوْتُ بِسَابِحٍ مَرِحٍ وَمَعَى شَبَابٍ كُلُّهُمْ أَحْيَلُ

الإعراب: «صبحك» صبح: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب «الله» فاعل بصبح مرفوع بالضمة الظاهرة «بخير» جار ومجرور متعلق بصبح «باكر» صفة لخير «نعم» الباء حرف جر، ونعم: مجرور بالياء، وعلامة جره كسرة متمددة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي،

ونعم مضاف ، و « طير » مضاف إليه ، وستعرف ما في هذا الكلام عند بيان الاستشهاد بالبيت ،  
والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور السابق ، أو معطوف عليه بعاطف مقدر « وشباب »  
الواو حرف عطف ، شباب : معطوف على قوله نعم طير « فآخر » صفة لشباب .

الشاهد فيه : قوله « بنعم » فإن الكوفيين إلا الكسائي قد ذهبوا إلى أن « نعم » و « بئس »  
اسمان بمعنى الممدوح والمذموم ، واستدلوا على اسميتهما بأمر : منها دخول حرف الجر عليهما في مثل  
هذا الشاهد ، ومنها إضافتهما إلى ما يليهما في مثل هذا الشاهد أيضا ، وقد اتفقتنا على أن دخول  
حرف الجر على كلمة ما دليل على اسميتها ، لأن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء ، كما اتفقتنا  
على أن مجيء كلمة ما مضافة إلى ما بعدها دليل على اسميتها أيضا ، لأن المضاف لا يكون إلا اسما .  
ونظير هذا البيت عندهم في دخول حرف الجر على « نعم » قول حسان بن ثابت الأنصاري :

أَلَسْتَ بِنِعَمِ الْجَارِ يُؤَافُ بَيْتَهُ      أَحَا نَسَلَهُ أَوْ مُعَدِمَ الْمَالِ مُصْرِمَا

وقد أجاب البصريون عن بيت الشاهد بعدة أجوبة :

الجواب الأول : أنا لا نسلم لكم إطلاق ما ذكرتموه من أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم  
وذلك من وجهين : الأول : أن ذلك خاص بدخول حرف الجر في اللفظ والتقدير جميعاً ، فأما في اللفظ  
وحده فقد يدخل حرف الجر على ما ليس باسم فيدخل على الفعل المتفق على قطبته مثل دخوله على  
« نام » في قول الشاعر \* والله ما ليلى بنام صاحبه \* وهو الشاهد الآتي ، ويدخل في اللفظ على  
الحرف المتفق على حرفيته مثل دخوله على أن في نحو قولك « عجبت من أن تتكاسل عن أداء  
واجبك » وهو عند التحقيق داخل على اسم ، إذ التقدير : والله ما ليلى يليل مقول فيه نام صاحبه ،  
وعجبت من تكاسلك ، فيكون ما في بيت الشاهد وبيت حسان من هذا القبيل ، والوجه الثاني : أن  
ذلك الذي ذكرتموه خاص بدخول حرف الجر على ما هو اسم في الأصل وفي الحال جميعاً ، فأما  
ما هو اسم في الحال وحده فلا ؛ فقد يدخل حرف الجر على ما هو فعل في الأصل ، وقد يضاف ما هو فعل  
في الأصل ، وقد يضاف إلى ما هو فعل في الأصل ، ألسم ترون أن الأعلام المنقولة من الأفعال قد  
يدخل عليها حرف الجر وقد يضاف إليها اسم فيظن من لا تدقيق عنده أن حرف الجر داخل على  
الفعل أو أن الفعل قد وقع مضافاً إليه وهو عند التحقيق اسم ؟ فيحمل ما في بيت الشاهد على أن  
« نعم » قد نقلت من الفعلية إلى الاسمية واستصحب معها الفتح الذي كان لها في أول أحوالها  
حكائية ، وذلك الوجه هو الذي أعربنا عليه بيت الشاهد . قال أبو علي في التذكرة : « ومن رعم  
أن نعم اسم لدخول حرف الجر عليه في قول حسان \* ألسمت بنعم الجار . . . البيت \* فلا حجة له  
فيه ؛ لأنه يتدر فيه الحكائية ، ويلزمه على هذا أن يكون نام اسما في قوله \* والله ما زيد بنام  
صاحبه \* اه كلام أبي علي .

وقال الأوتون: هو مثل قوله :

٧٤٤ - \* عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبِهِ \* \*

والجواب الثاني : أنا لانسلم صحة ما أنشدتموه ، بل الصحيح ما رواه الكسائي في بيت الشاهد وذلك أنه رواه :

صَبَّحَكَ اللَّهُ بِبَحْرِ بِكَرٍ بِنُعْمِ عَيْنٍ وَشَبَابٍ فَأَخْرَجَ

بضم النون وسكون العين في « نعم » ومعناه : صبحك الله بخير باكر بقرة عين ، وتقول : فلان نعم عيني ، تريد أنه قرّة عينك .

الجواب الثالث : أنه قد دخل على « نعم » وعلى « بس » ما هو من خصائص الأفعال : فدخلت عليهما تاء التأنيث الساكنة في نحو الحديث « من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت » ، ودخلت عليهما ألف الاثنين وواو الجماعة في نحو ما رواه الكسائي من قول العرب : نعمتا زجلين ، وقولهم : نعموا رجالا ، وقد علمنا أن تاء التأنيث الساكنة وضمائر الرفع البارزة المتصلة من خصائص الأفعال ، وقد وجدنا لما ذكرتموه من الدليل على اسميتهما محضاً وحملاً شواهدكم على ما ذكرناه فصار دليلكم منقوضاً ، وقد بقي استدلالنا لانقض له ، فوجب الصير إلى كوتهما فعلين ، وهو المطلوب .

٧٤٤ - هذا بيت من الرجز المشطور ، ويروي بعده :

\* وَلَا مَحَاطِ الْإِيَّانِ جَانِبَهُ \* \*

ولم أقف له على نسبة إلى قائم معين .

اللفظ : « عمرك ما ليلى » قد روى في مكان ذلك « عمرك ما زيد » وروى أبو علي الفارسي وابن سيده « وآله ما زيد » وروى المحقق الرضى مكانه « والله ما ليلى » وكذلك رواه ابن السجري وابن الأنباري « نام صاحبه » زعم العيني أن ابن سيده ذكر أن نام صاحبه علم على رجل بعينه فيكون من باب التسمية بالجملة مثل شاب قرناها وبرق نحره وتأبط شراً « الليان » هو بكسر أوله كالملاينة مصدر لاین فلان فلانا ، وفتح أوله مصدر لان الشيء يلين لينا وليانا ، وتقول : فلان في ليان من العيش - بالفتح - تريد أنه في نعيم وخفض ودعة .

الإعراب : « عمرك » عمر : مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب

وَسَبَبُ عَدَمِ تَصَرُّفِهِمَا لِزَوْمِهِمَا إِتِشَاءَ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ ، وَأَصْلُهُمَا فَعَلٌ ،  
 وَقَدِيرٌ دَانَ كَذَلِكَ ، أَوْ بِسُكُونِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا ، أَوْ بِكَسْرِهَا . وَكَذَلِكَ كُلُّ ذِي  
 عَيْنٍ حَلْقِيَّةٍ مِنْ فَعَلٍ ، فَعَمَلًا كَانَ كَشَهْدٍ ، أَوْ اسْمًا كَفَخِذٍ ، وَقَدْ يُقَالُ فِي بئسَ بئسَ (رَأْفِعَانِ

مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَرٍ ، وَخَسِرَ الْمَبْتَدَأُ مَحذُوفٌ وَجُوبًا ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : عَمْرُكَ  
 قَسَمِي « مَا » حَرْفٌ نَقِيٌّ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ لِأَمَلٍ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ « لَيْلِي » لَيْلٍ : اسْمٌ مَا ، أَوْ مَبْتَدَأٌ ،  
 مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهُوَ مُضَافٌ وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ « نَامٌ » الْبَاءُ  
 حَرْفٌ جَرٌّ زَائِدٌ ، وَنَامٌ : فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِأَمَلٍ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ « صَاحِبِهِ » صَاحِبٌ :  
 فَاعِلٌ نَامٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ ، وَهُوَ مُضَافٌ وَضَمِيرُ الْغَائِبِ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَجَمَلَةُ الْفِعْلِ وَفَاعِلُهُ  
 مَعْمُولٌ لِتَوَلُّوهُ مَحذُوفٌ يَقَعُ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَحذُوفٍ يَقَعُ خَيْرًا لِلْمَبْتَدَأِ أَوْ لِمَا النَّاقِيَةِ بِجَرِّ رَوْرَا لِقَطَا بِالْبَاءِ  
 الزَّائِدَةِ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ : وَاللَّهُ مَا لَيْلِي بَلِيلٌ مَقُولٌ فِيهِ نَامٌ صَاحِبِهِ ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ  
 جَمَلَةُ « نَامٌ صَاحِبِهِ » فِي مَحَلِّ رَفْعِ نَائِبِ فَاعِلٍ لِمَقُولٍ ، وَيَجُوزُ اخْتِصَارُ هَذِهِ الْمَحذُوفَاتِ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ :  
 وَاللَّهُ مَا لَيْلِي بِمَقُولٍ فِيهِ نَامٌ صَاحِبِهِ ، فَتَكُونُ الْجَمَلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ أَيْضًا ، أَوْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : وَاللَّهُ مَا لَيْلِي  
 بَلِيلٌ نَامٌ صَاحِبِهِ ، فَتَكُونُ جَمَلَةُ « نَامٌ صَاحِبِهِ » فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ لِلْمَوْصُوفِ الْمَحذُوفِ « وَلَا » الْوَاوُ  
 حَرْفٌ عَطْفٌ ، لَا : حَرْفٌ زَائِدٌ لِتَأْكِيدِ النَقِيِّ « مَخَالِطٌ » مَعطُوفٌ عَلَى جَمَلَةِ نَامٌ صَاحِبِهِ ، فَتَرْفَعُهُ إِنْ  
 جَعَلْتُمَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، وَتَجْرَهُ إِنْ جَعَلْتُمَا فِي مَحَلِّ جَرٍ ، وَهُوَ مُضَافٌ وَ « الْبَيَانُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « جَانِبُهُ »  
 جَانِبٌ : فَاعِلٌ بِمَخَالِطٍ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ ، وَهُوَ مُضَافٌ وَضَمِيرُ الْغَائِبِ مُضَافٌ إِلَيْهِ .

الشاهد في قوله « نام » فان حرف الجر قد دخل في اللفظ على ما هو فعل بالإجماع من  
 البصريين والكوفيين ، ولم يقل أحد من النحاة إنه اسم استدلالا بدخول حرف الجر عليه ،  
 وكل النحاة متفقون على أن مدخول حرف الجر محذوف وإن كانوا يختلفون في تقدير ذلك  
 المحذوف ، فبعضهم يقول : التقدير : بليل مقول فيه نام صاحبه ، وبعضهم يقول : التقدير : بمقول  
 فيه نام صاحبه ، وبعضهم يقول : التقدير فيه : بليل نام صاحبه ، وعلى هذا يكون جميع النحاة  
 متفقين على أن دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة لا يدل على أن هذه الكلمة اسم إلا أن ينضم  
 إلى ذلك أن يكون التقدير على ما يقتضيه ظاهر اللفظ ، وإذا كان الأمر كذلك يكون استدلال  
 الكوفيين على اسمية نعم وبئس بدخول حرف الجر عليهما غير صحيح ، لأننا ندعى أن دخول حرف  
 الجر عليهما نظير دخوله على نام ، نغني أنه دخول في اللفظ دون التقدير ، فأما في التقدير فهو داخل  
 على محذوف على ما بيناه في شرح الشاهد السابق .

اسْمَيْنِ) على الفاعلية (مُعَارِي أَل) نحو « نِعْمَ الْعَبْدُ » و « نِسَ الشَّرَابُ »  
 (أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا \* قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُنُقِي الْكُرْمَا ) « وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ »  
 « فَبَيْتِ مَثْوَى التُّكْبِيرِينَ » أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله :  
 \* ٧٤٥ \* فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرِ مُكَذَّبٍ \*

٧٤٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* زُهَيْرٌ حُسَامًا مُفْرَدًا مِنْ سَحَائِلِ \*

وهذا البيت من قصيدة طويلة لأبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، عم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان ينافح عنه ويوازر دعوته وإن لم يتابعه على دينه ، وهو والد أمير المؤمنين أبي السبطين علي بن أبي طالب ، رضى الله تعالى عنه وكرم الله وجهه ! وقد روى هذه القصيدة بطولها ابن إسحاق في السيرة . وقال قبل إنشادها : « فلما خشي أبو طالب دهاء العرب أن يركبوه مع قومه ، قال قصيدته التي تعوذ فيها بحرم مكة وبمكانه منها ، وتودد فيها أشرف قومه ، وهو علي ذلك يخبرهم وغيرهم في ذلك من شعره أنه غير مسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تاركة لشيء أبدا حتى يهلك دونه » اه . وأول هذه القصيدة في رواية ابن إسحاق قوله :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْقَوْمَ لَا وُدَّ فِيهِمْ      وَقَدْ قَطَعُوا كُلَّ الْعُرَى وَالْوَسَائِلِ  
 وَقَدْ صَارَ حُونًا بِالْعُدَاوَةِ وَالْأَذَى      وَقَدْ طَاوَعُوا أَمْرَ الْعُدُوِّ الْمَزَائِلِ  
 وَقَدْ حَالَفُوا قَوْمًا عَلَيْنَا أَظَنَّةً      يَعْضُونَ غَيْظًا حَلَفْنَا بِالْأَنَامِلِ  
 صَبَرْتُ لَهُمْ نَفْسِي بِسَمْرَاءَ سَمْحَةً      وَأَبْيَضَ عَضْبٍ مِنْ تَرَاثِ الْمَقَاوِلِ  
 وَأَخْضَرْتُ عِنْدَ الْبَيْتِ رَهْطِي وَإِخْوَتِي

وَأَمْسَكْتُ مِنْ أَنْوَابِهِ بِالْوَصَائِلِ

ويقع بيت الشاهد بعد ما ذكرناه هنا بخمسة وسبعين بيتاً ، وبعده قوله :

أَشْمُ مِنَ الشَّمِّ الْبِهَالِيلِ يَنْتَمِي      إِلَى حَسَبٍ فِي حَوْمَةِ الْمَجْدِ فَاضِلِ  
 لِعَمْرِي لَقَدْ كَلِفْتُ وَجْدًا بِأَسْمِدِ      وَإِخْوَتِهِ ، دَابَّ الْمَجِبِّ الْمُوَاصِلِ  
 فَلَا زَالَ فِي الدُّنْيَا جَمَالًا لِأَهْلِهَا      وَزَيْنًا لِنِ وَالْآهَةِ رَبِّ الْمَشَاكِلِ



فَمَنْ مِثْلُهُ فِي النَّاسِ أَيْ مُؤَمَّلٍ      إِذَا قَاسَهُ الْحُكَّامُ عِنْدَ التَّفَاضُلِ  
 حَلِيمٍ رَشِيدٍ عَادِلٍ غَيْرِ طَائِسٍ      يُوَالِي إِلَّاهَا لَيْسَ عَنْهُ بِغَافِلٍ  
 فَوَاللَّهِ لَوْ لَا أَنْ أَجْبَىءَ بِسَبَّةٍ      تُجْرَى عَلَى أَشْيَانِنَا فِي الْمَحَافِلِ  
 لَكُنَّا أَتْبَعْنَاهُ عَلَى كُلِّ حَالَةٍ      مِنَ الدَّهْرِ جِدًّا غَيْرِ قَوْلِ التَّهَازُلِ  
 لَقَدْ عَلِمُوا أَنْ ابْنَانَا لَا مُكْذَبُ      لَدَيْنَا ، وَلَا يُعْنَى بِقَوْلِ الْأَبَاطِلِ  
 فَأَصْبَحَ فِينَا أَحْمَدُ فِي أَرْوَمَةٍ      تُقْصَرُ عَنْهُ سَوْرَةُ الْمُتَطَاوِلِ

اللفظة: « غير مكذب » يريد أنه لا ينسبه أحد إلى الكذب ، وإنما يصدقه كل الناس فيما يقوله « زهير » أراد به زهير بن أبي أمية ، وأمه عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم أخت أبي طالب ، وزهير أحد خمسة رجال اتفقوا على تقض الصحيفة التي تعاهدت فيها قريش على مقاطعة بني هاشم وعلقوها في الكعبة « حساما » الحسام : السيف ، سمي بذلك لأنه يحجم الخلاف وينهى التشاحن « حمائل » جمع حمالة ، وهي علاقة السيف ، وكان الأصمعي يزعم أن حمائل السيف لا واحد لها من لفظها ، وإنما واحدها حمحل ، قاله الجوهري في الصحاح .

المعنى : مدح ابن أخته زهير بن أبي أمية بأنه صادق المودة لا يشوب وداده بشيء من نفاق ، وبأنه إذا قال لم يجد من يرد عليه قوله بالكذب لأن الناس جميعا يعلمون صدقه وبراءة لسانه ، ثم شبهه بالسيف الذي يفرد عن حمائله ، يشير إلى أنه نسيج وحده لا مشارك له في صفاته .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ابن » فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أخت » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « القوم » مضاف إليه « غير » حال من فاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و « مكذب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم و « زهير » مبتدأ مؤخر ، وهو المخصوص بالمدح ، ويجوز أن يكون « زهير » خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : هو زهير ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير عليه : زهير المدوح « حساما » الرواية الصحيحة في هذه الكلمة بالنصب ، وهي حال من زهير ، وقد رواها العيني بالرفع وأعربها صفة لزهير ، ولئن سحت الرواية لم يصح الإعراب ، لأن النكرة لا توصف بها المعرفة ، وعلى هذه الرواية يكون « حسام » خبر مبتدأ محذوف « مفردا » صفة لحسام « من حمائل » جار ومجرور متعلق بمفرد .

وإنما لم يُدبَّه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني ، وقد نبَّه عليه في التسهيل .  
 ﴿ تذييلات ﴾ : الأول : اشتراط كون الظاهر معرفاً بأل ، أو مضافاً إلى المعرِّف بها ،  
 أو إلى المضاف إلى المعرِّف بها - هو الغالب ، وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير  
 ما فيه أل كقوله :

٧٤٦ - \* فَنِعْمَ أَخُو الْمَيْجَا وَنِعْمَ شَبَابُهَا \*

الشاهر فيه : قوله « نعم ابن أخت القوم » حيث جاء فاعل نعم اسماً مضافاً إلى اسم مضاف إلى  
 اسم مقترن بأل ، وهذا واضح بأدنى تأمل .  
 ٧٤٦ - هذا نصف بيت من الطويل ، ولم يتيسر لي رغم طویل البحث الوقوف على نسبتته  
 إلى قائل معين ، ولا العثور له على تكملة بله سوابق أولواحق تتصل به ، وقد رواه المرادى في شرح  
 التسهيل ، وسند ذكر لك عبارته في شرح الشاهد (رقم ٧٤٧) الآتي .  
 اللفظة : « أخو الميजा » الحرب ، تمد وتقتصر ، فمن مدها قول الشاعر وهو الشاهد  
 (رقم ٤٣٢) :

إِذَا كَانَتْ الْمَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا      وَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ مَهْدَدٌ

وفي الحديث : « لا ينكل في الميजा » أي لا يحجم ولا يتأخر ، ومن قصرها قول كعب بن زهير  
 في لاميته :

\* مِنْ نَسَجِ دَاوُدَ فِي الْمَيْجَا سَرَائِلُ \*

وقول لبيد بن ربيعة العامري في أخيه أربد :

وَأَرْبَدُ فَارِسُ الْمَيْجَا إِذَا مَا      تَقَعَّرَتِ الْمَشَايِرُ بِالْفُتَامِ

وقوله أيضا :

\* يَا رَبِّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا \*

وأخو الميजा : الذي يلازمها ويجعلها دأبه وشأنه كله ، ويقولون : فلان أخو الميजा ، كما يقولون :  
 فلان أخو الكرم ، وأخو الجود ، وأخو البر ، وأخو الصدقات « ونعم شبابها » هكذا وقع في  
 جميع نسخ الشرح التي تحت يدي ، ووقع في بعض الروايات « ونعم شبابها » والشهاب : الشعلة

والصحيح أنه لا يُقاس عليه لقلته . وأجاز الفراه أن يكون مضافاً إلى نكرة ، كقوله :

٧٤٧ — فَنَعِمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَأَسْلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانًا

من النار الساطعة ، وفي التنزيل : ( أو آتاكم بشهاب قبس ) وفيه ( فأتبعه شهاب ثاقب ) ويراد بشهاب الحرب موقدها ومثير عجاجها ومؤثر نارها ، والعرب تجعل للحرب نارا وحرا وشهابا ، قال الحارث بن عباد :

لَمْ أَكُنْ مِنْ جُنَاتِهَا عَـلِمَ اللّهِ وَإِنِّي بِمِجْرَهَا الْيَوْمَ صَالٍ

وفي التنزيل العزيز ( كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله ) .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « أخو » فاعل نعم مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و« الهيجا » مضاف إليه « ونعم » الواو حرف عطف ، نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « شبابها » شباب : فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر .

الشاهد فيه : في كل جملة من هذا الشاهد شاهد لباب نعم وبئس ، ففي قوله « نعم أخو الهيجا » شاهد ولكنه غير مقصود للشارح من الإتيان بهذا الشاهد ، وذلك حيث جاء في هذه الجملة فاعل نعم اسما مضافا إلى اسم مقترن بأل ، وفي قوله « نعم شبابها » . شاهد آخر ، وهو المقصود للشارح ههنا ، وذلك حيث ورد فاعل نعم اسما مضافا إلى ضمير يعود إلى اسم مقترن بأل ، فالفاعل هو شهاب ، وهو مضاف إلى « ها » الذي هو ضمير مؤنث يعود إلى الهيجا الذي هو اسم مقترن بأل . وهذا مما اختلف النحاة في جواز القياس عليه ، فأجازه بعضهم ، وزعم أنه يصح لك أن تقول : القوم نعم صاحبهم أنت ، والعلم نعم أهله أنت ، قياساً على ما ورد في هذا الشاهد ، وقال بعضهم : لا يجوز لك أن تقيس عليه ، بل تحفظ هذا الشاهد ونظائره ولا تقيس عليه .

٧٤٧ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله : فذكر العيني أن ابن السيرافي نسبته في شرح أبيات الإيضاح إلى كثير بن العريفة النهشلي ، وهو شاعر مخضرم بقي إلى إمرة الحجاج ، ونسبه أبو حاتم في كتاب الإصحاح وصاحب الموعب إلى أوس بن مغراء ، ونسبه الذهبي في تاريخه إلى حسان بن ثابت الأنصاري ، قال البغدادي : « وقد راجعت ديوان حسان فرأيت أبياتا على هذا الوزن وما فيها هذا البيت ، والله أعلم » اه . قال أبو رجاء عفر الله تعالى له ولوالديه : وقد راجعت ديوان حسان بن ثابت ، وراجعت أخبار كثير بن العريفة وأخبار أوس بن مغراء ، فما وجدت هذا البيت في شعر واحد منهم ، وقد وجدت في ديوان حسان الشعر الذي يشير إليه البغدادي ، وهو قصيدة يرثي فيها ذا النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه وأولها قوله :

مَنْ سَرَّهُ الْمَوْتُ صِرْفًا لِأَمْرٍ آتٍ فَلَيَاتِ مَأْسَدَةً فِي دَارِ عُمَانَا

اللفظة : « قوم » أصل القوم في اللغة يطلق على الرجال في مقابل النساء ، وعلى ذلك جاء قول زهير بن أبي سلمى :

وَمَا أُذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أُذْرِي أَقَوْمَهُ آلُ حِصْنٍ أُمَّ نِسَاءِ

وعليه جاء قول الله تعالى في محكم كتابه : ( لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن ) وأراد ههنا الذين قاموا حول دار عثمان رضى الله عنه أو في داخلها يحولون بينه وبين الثوار أن يقتحموا عليه الدار فينالوا منه ، ولذلك وصفهم بقوله « لا سلاح لهم » يريد أنهم عزل لا يحملون سلاحاً ، لأنهم - فيما يظهر - لم يكونوا ليتصوروا أن الأمر يحتاج إلى السلاح ، وقوله « وصاحب الركب » فإن أصل الركب أن يطلق على ركاب الإبل خاصة ، في أشهر أقوال أهل اللغة ، ولم يرد به ههنا ركاب الإبل ولا ركاب الخيل ، ولعله أطلق على هذه الجماعة ركبا لأن من عادتهم أن يركبوا الإبل .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « صاحب » فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « قوم » مضاف إليه « لا » نافية للجنس « سلاح » اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب « لهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، وجملة لا واسمها وخبرها في محل جر صفة لقوم ، ويجوز أن يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف صفة لسلاح ، وعلى هذا يكون خبر لا محذوفاً « وصاحب » الواو حرف عطف ، صاحب : معطوف على فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الركب » مضاف إليه « عثمان » هو المخصوص بالمدح : فيجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة نعم وفاعلها ، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، وأن يكون مبتدأ خبره محذوف ، على ما فصلناه في شرح الشاهد السابق وعلى ما سيأتى بيانه للناظم والشارح .

الشاهد فيه : قوله « نعم صاحب قوم » حيث ورد فيه فاعل نعم اسماً منكرًا مضافاً إلى نكرة ، وقد ذكر الشارح أن الفراء أجاز ذلك في سعة الكلام ، وأن يقاس عليه ، وأنه نقل الإجازة عن جمهور الكوفيين وابن السراج ، لكن الذى في شرح المرادى على التسهيل أن الأخفش هو الذى نقل ذلك ، فقد قال ابن مالك رحمه الله في التسهيل « وقد ينكر فاعل نعم مفرداً أو مضافاً » اهـ . وقال المرادى في شرح هذه العبارة : « حكى الأخفش أن ناساً من العرب يرفعون بنعم النكرة

مفردة ومضافة ، فيقال على هذا : نعم امرؤ زيد ، ونعم صاحب قوم عمرو ، ووافق الأخصش في كون الفاعل نكرة مضافة ، وتقل إجازة كونه مضافاً إلى نكرة عن الكوفيين وابن السراج . ومنع ذلك عامة النحويين إلا في الضرورة كقوله : نعم صاحب قوم . . . البيت : وقد كان يمكن تأويل هذا البيت على جعل صاحب قوم تمييزاً لولا أن الأخصش حكى أن ذلك لغة للعرب ، وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة ، وليس كما زعم ، بل ورد ، ولكنه أقل من المضاف ، ومنه قوله : . . . . . ونعم نيم : وأجاز بعض النحويين أن يكون فاعل نعم وبئس مضافاً إلى ضمير ما فيه الألف واللام . فأجاز : القوم نعم صاحبهم أنت ، وأنشد : فهم أخو الهيجا ونعم شهابها : قال بعضهم : والصحيح المنع ، وهذا مما يحفظ ولا يقاس عليه « اه كلامه مع بعض إصلاح . وقوله في هذه العبارة « وقد كان يمكن جعل صاحب قوم تمييزاً » قدمته أبو علي الفارسي لأنه قد عطف عليه اسم مرفوع معرفة وهو قوله « وصاحب الركب » قال أبو علي : « اعلم أن العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام فترفعه كما ترفع ذلك ، فتقول : نعم أخو قوم زيد ، قال : نعم صاحب قوم لا سلاح لهم : هو بمنزلة صاحب القوم . فإن قلت : لعله ينشد بنصب صاحب قوم . قلت : لا يكون ذلك ؛ لأنك لاتعطف معرفة مرفوعة على نكرة منصوبة ، وهذا ضعيف ، ولو قلت : نعم رجلا في الدار وزيد - لم يجوز ؛ لأنه ليس قبل زيد شيء يعطف عليه ؛ لأن في الدار ليس باسم ، ورجلا نكرة منصوبة » اه كلامه بحروفه . وقد أقر ذلك ابن بري في شرح أبيات الإيضاح حيث يقول : « زعم الأخصش أن قوما من العرب يرفعون النكرة المضافة إلى ما ليس فيه الألف واللام بنعم ، قال أبو علي : ولا يجوز ذلك على مذهب سيويه ، لأن المرفوع بنعم لا يكون [حينئذ] دالاً على الجنس ، ولو قلت أهلك الناس شاة وبغير لم يدل على الجنس كما دلت عليه الشاة والبعير ، ولا يجوز صاحب قوم بالنصب ؛ لقوله وصاحب الركب ولا يعطف مرفوع على منصوب ، ولا يكون معطوفاً على مضمرة في نعم لأنه مضمرة محتاج إلى التفسير فكأنه لم يتم فلا يجوز إظهاره ولا تأكيده ولا العطف عليه ، وإذا قبح العطف على المضمرة المرفوع بالفعل دون تأكيده فأن لا يجوز هذا أولى ، لما بيناه » اه كلامه ، ولابن يعيش في شرح المفصل كلام بين فيه ما خفف الضرورة في هذا البيت بعد أن بين وجه امتناع جعل صاحب قوم في هذا البيت تمييزاً ، قال « ولو نصبت صاحب قوم في غير هذا البيت على التفسير لجاز كما تنصب النكرة المفردة في نحو نعم رجلا ، ولكنه ضعيف ههنا لعطفك في قولك وصاحب الركب والمرفوع لا يعطف على المنصوب . وكان الذي حسن ذلك في البيت قوله وصاحب الركب ، لأنه لما عطف عليه ما فيه الألف واللام دل على أنها في المعطوف عليه مرادة لأن المعنى واحد » اه .

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج، وخصه عامة الناس بالضرورة، وزعم صاحب البسيط أنه لم يرذ نكرة غير مضافة، وليس كذلك، بل ورد لكنه أقل من المضاف نحو «نعم غلام أنت» و

### ٧٤٨ - \* وَنِعْمَ نِيمٌ \*

٧٤٨ - هذه قطعة من بيت من الوافر، وإليك هذا البيت بتمامه مع بيت سابق عليه:

وَسَلَىٰ أَكْمَلُ الثَّقَلَيْنِ حُسْنًا      وَفِي أَثْوَابِهَا قَمَرٌ وَرِيمٌ  
نِيَافُ الْقُرْطِ غَرَاءُ الثَّنَائِيَا      وَرِيدٌ لِلنِّسَاءِ ، وَنِعْمَ نِيمٌ

ولم ينسبهما أحد من استدل بهما إلى قائل معين، وقد وجدت البيت الثانى منهما فى لسان العرب منسوباً إلى تأبط شراً.

اللفظة: «وفى أثوابها قمر وريم» القمر معروف، والريم: ولد الظبية، يهمز ولا يهمز، وأراد أنها جميلة كالقمر والغزال، فكنى عن ذلك بأن جعل القمر والغزال فى أثوابها، وهذا نظير قولهم: المجد بين برديه، والكرم ملء ثيابه، والجود فى قبة قد ضربت على فلان، ونحو ذلك «نياف القرط» بضم القاف وسكون الراء - ما يعلق فى شحمة الأذن من الحلى، وأراد بكونها نياف القرط أنها بعيدة مهواه، وذلك مما يكنى به عن طول العنق. قال شاعر الحماسة:

أَكَلْتُ دَمَا إِنَّمَا أَرَعُكَ بِضَرَّةٍ      بَعِيدَةٍ مَهْوَى الْقُرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ

«غراء الثنايا»: الثنايا: الأسنان التى فى مقدم الفم، وهن أربع: اثنتان فى أعلى الفم، واثنتان فى أسفله، وعليه يجرى قول الراجز:

\* لَهَا ثَنَائِيَا أَرْبَعٌ حِسَانُ \*

وأراد بكونها غراء الثنايا أنها براءة الثنايا، وقوله «رئد للنساء» الرئد - بكسر الراء وسكون ما بعدها، وقد تهمز وقد لا تهمز - الترب واللدة ومن يكون سنه كسنتك، يقال: فلان رئد لفلان، وقلانة رئد لقلانة، والمعنى أنه ترب له وأنها ترب لها، وقال الراجز فترك الهمز:

\* قَالَتْ سَلِيمَى قَوْلَةً لِرِيدِهَا \*

وقال كثير فترك الهمز أيضا:

وَقَدْ دَرَعُوهَا وَهَى ذَاتُ مُوَصِّدٍ      مَجُوبٌ وَلَمَّا يَلْبَسِ الدَّرْعَ رِيدُهَا

وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل عَمَّ أو مُضَافٌ إلى عَمَّ ، كقول بعض العبادلة : بِئْسَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا إِنْ كَانَ كَذَا ، وقوله عليه الصلاة والسلام « نِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا » وقوله :

وأراد بكونها ريذا للنساء - على هذا المعنى - أنها تامة الأنوثة كاملتها فليست صغيرة غرة ، وقد يكون الريد الاسم من الإرادة بمعنى المحبة والعناية وأريد منه ههنا الوصف بمعنى مريدة ومحبة ومعنية ، قال في اللسان « التهذيب : أراد الشيء أحبه وعنى به ، والاسم الريد » اه ، ومعنى كونها ريذا للنساء أنها محبة لمن معنية بما هو من شؤونهن ، ويرجع بأخرة إلى ما ذكرناه في المعنى الأول ، ووقع في مكان هذه العبارة في بيت تأبط شرا « تعرض للشباب » وقوله « ونعم نيم » يقع هذا اللفظ محرفا في كتب النحاة ومنها نسخ الشرح التي تحت يدى « ونعم نيم » بالتاء مشناة ، والذي يدل على أنه بالتاء المثناة محرف أن المرادى يقول في شرح التسهيل بعد أن أنشد البيتين « والنيم الضجيج والضججة » اه . والذي يفسر بهذا التفسير هو النيم بالنون ، وأكل من هذا دلالة أن صاحب اللسان روى البيت الثاني منسوبا إلى تأبط شرا في مادة ( ن ي م ) وقال بعد إنشاده : « قيل عنى بالنيم القطيفة ، وقيل : عنى به الضجيج ، قال ابن سيده : وحكى المفسر أن العرب تقول : هو نيم المرأة ، وهى نيمه » اه كلامه .

الإعراب : « نياف » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هى نياف ، وهو مضاف و « القرط » مضاف إليه « غراء » معطوف بعاطف مقدر على نياف ، وهو مضاف و « الثنايا » مضاف إليه « وريد » الواو عاطفة ، ريد : معطوف على نياف أيضاً « للنساء » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لريد إن فسرت بالترب ومتعلق بريد إن فسرت بمريدة ومحبة « ونعم » الواو حرف عطف ، نعم : فعل ماضى دال على إنشاء المدح « نيم » فاعل نعم مرفوع بالضم ، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وهى نعم نيم ، وهذه الجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على جملة هى نياف القرط .

الشاهد فيه : قوله « ونعم نيم » حيث وقع فاعل نعم اسما منكرأ غير مضاف : لا إلى نكرة ، ولا إلى اسم مقترن بأل الجنسية ، وهذا يرد ما زعمه صاحب البسيط من أن فاعل نعم لم يرد في كلام العرب نكرة غير مضافة ، كما ذكره الشارح المحقق وذكره أيضا المرادى في شرح التسهيل بنفس عبارة الشارح . ومع هذا فجميع النحاة متفقون على أن ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يجوز أن يقاس عليها ، وإنما يحفظ ما ورد منه ، ولم يختلفوا فيه اختلافهم في النكرة المضافة كما في نحو « نعم صاحب قوم » الواردة في الشاهد السابق ، فاعرف هذا ولا تغفل عنه .

٧٤٩ - بِئْسَ قَوْمٌ اللَّهُ قَوْمٌ طُرِقُوا فَقَوَّوْا جَارَهُمْ لَحْمًا وَحِرًّا

٧٤٩ - هذا بيت من الرمل ، وروى بعده :

وَسَقَوْهُ فِي إِنَاءٍ كَلْعٍ لَبِنًا مِنْ دَرٍّ مَخْرَاطٍ قَتْرٌ

ولم أعثر لهذين البيتين على نسبة إلى قائل معين ، وأشدابن منظور ثانيهما عن ابن بري ولم ينسبه .

اللفظة : « طرقوا » فعل ماض مبني للجهول مأخوذ من الطروق ، وهو أن تجيء أهلك ليلا ، « قفروا » أطعموا ، وأصله القرى وهو ما يقدم للضيف « جارهم » أراد به اللاتذ بهم والمستجير من كلب الدهر وشدته « لحا وحر » بفتح الواو وكسر الحاء - الذى دبت عليه الوحرة ، والوحرة - بفتح الواو والحاء جميعا - وزغة تكون في الصحراء أصغر من العظاء ، وهى على شكل سام أبرص ، وهى صغيرة حمراء تعدو في الجباين لها ذنب دقيق تصعب به إذا عدت ، وهى أخبث العظاء ، لا تطأ طعاما ولا شرابا إلا شمته ، ولا يأكله بعد ذلك أحد إلا دق بطنه وأخذته في وريءا هلك آكله ، وقال أعرابي : من أكل الوحرة ، فأمه منتحرة . وتقول : لبن وحر ، ولحم وحر ؛ إذا دبت عليه الوحرة ، وتقول : وحر الرجل بوحر وحرأ - مثل فرح يفرح فرحا - إذا أكل مادبت عليه الوحرة « كلع » بفتح الكاف وكسر اللام - الوصف من الكلع بفتح الكاف واللام جميعا ، وهو الوسخ . وتقول : إناء كلع ، وسقاء كلع ، وإناء مكلع ، وذلك إذا تبدت عليه الوسخ ، ورجل كلع كذلك . وتقول : كلعت رجل الرجل تكلع كلعاً - مثل فرح يفرح فرحا - وكلاعا أيضا ، إذا تشققت واتسخت ، وقال حكيم بن معية الربعى :

يَوْهَاهَا تَرَعِيَةٌ غَيْرُ وَرَعٍ لَيْسَ بِفَانٍ كِبْرًا وَلَا ضَرَحٌ

تَرَى بِرِجْلَيْهِ شُقُوقًا فِي كَلْعٍ مِنْ بَارِي حَيْصٍ وَدَامٍ مُنْسَاعٍ

وروى ابن منظور « وسقوه في إناء مقرف » وقوله « لبنا من در مخراط » هو بكسر اللام وسكون الحاء بعدها راء مهيمة - وأصله من الحرط بفتح الحاء والراء جميعا - وهو أن تصيب الضرع عين أوداء ، أو أن تربض الشاة ، أو تبرك الناقة على ندى فيخرج اللبن منعقداً كقطع الأوتار ويخرج معه ماء أصفر ، وقال اللحياني : هو أن يخرج مع اللبن شعلة قيع . وتقول : أحرطت الشاة ، وهى مخرط ، فاذا كان ذلك عادة لها فهى مخراط وجمعه مخرابط . والحرط - بكسر الحاء وسكون الراء - اللبن الذى يصيبه ذلك « قتر » بفتح القاء وكسر الهمزة - سقطت فيه الفأرة .



وكأن الذي سهّل ذلك كونه مضافاً في اللفظ إلى مافيه أل ، وإن لم تكن معرفة ، وأجاز المبردُ والفارسيُّ إسنادَ « نعم » و « بئس » إلى الذي ، نحو « نِعَمَ الَّذِي آمَنَ زَيْدٌ » ، كما يُسندان إلى مافيه أل الجنسية . وَمَنَعَ ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس ؛ لأن كل ما كان فاعلاً لنعم و بئس وكان فيه أل كان مفسراً للضمير المستتر فيهما إذا نُزِعَتْ منه ، و « الذي » ليس كذلك . قال في شرح التسهيل : ولا ينبغي أن يُمنَعَ ؛ لأن « الذي » جعل بمنزلة الفاعل ، ولذلك اطرد الوصف به .

الثاني : ذهب الأكثرون إلى أن « أل » في فاعل نعم و بئس جنسية ، ثم اختلفوا فقيل : حقيقة ، فإذا قلت « نعم الرجل زيد » فالجنس كله ممدوح ، وزيد مُندرج تحت الجنس لأنه فردٌ من أفرادهِ ، ولهُؤلاء في تقريره قولان : أحدهما : أنه لما كان الفرض المبالغة في إثبات المدح للمدح جعل للجنس الذي هو منهم ، إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله

الإعراب : « بئس » فعل ماضٍ دال على إنشاء الدم مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « قوم » فاعل بئس مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه « قوم » هو المخصوص بالدم : فيجوز أن يكون مبتدأ خبره الجملة التي قبله ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، على ما بيناه تفصيلاً في شرح الشواهد السابقة ، وسيأتي للنظام والشارح بيانه « طرخوا » فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعله ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع صفة تقوم المخصوص بالدم « قفروا » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وقرئ : فعل ماضٍ مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين لا محل له من الإعراب ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « جارهم » جار : مفعول به أول لقروا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى المخصوص بالدم مضاف إليه « لهما » مفعول ثانٍ لقروا منصوب بالفتحة الظاهرة « وحر » صفة للحم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وذلك على لغة ربيعة التي تعامل المنصوب في الوقف معاملة المرفوع والمخفوض .

الشاهد في : قوله « بئس قوم الله » حيث ورد فيه فاعل بئس الدال على إنشاء الدم اسماً مضافاً إلى علم ، وهو لفظ الجلالة فانك تعلم أنه علم على الذات الأقدس الواجب الوجود لذاته ، وذلك بحسب حاله ، وإن كان بحسب الأصل اسم جنس مقترناً بأل ، فانه في الأصل « إله » فدخلت عليه أل فصار الإله ، ثم حذفت الهمزة التي هي فاء الكلمة وأدغمت لام أل في اللام التي هي عين الكلمة ، واختص في الاستعمال بالإطلاق على واجب الوجود ، وأل هذه لا تفيد تعريفاً ، لأنه معرفة بالعلمية .

للجنس حتى لا يتوهّم كونه طارئاً على المخصوص ، والثاني : أنه لما قصدوا المبالغة عدّوا  
 للدخ إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد ، فكأنه قيل ممدوحٌ جنسه لأجله .  
 وقيل : مجازاً ، فإذا قلت « نعم الرجل زيد » جعلت زيداً جميع الجنس مبالغة ، ولم تقصد غير  
 مدح زيد ، وذهب قومٌ إلى أنها عهدية ، ثم اختلفوا فقيل : المهود ذهني كما إذا قيل « اشتر  
 اللعّم » ولا تزد الجنس ولا معهوداً تقدّم ، وأراد بذلك أن يقع إبهامٌ ثم يأتي التفسير بعده  
 تفخيماً للأمر . وقيل : المهود هو الشخص الممدوح ، فإذا قلت « زيدٌ نعم الرجلُ » فكأنك  
 قلت : زيد نعم هو ، واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ، ولو كان عبارة عن الجنس لم يسع فيه  
 ذلك وقد أجيب عن ذلك — على القول بأنها للاستغراق — بأن المعنى أن هذا المخصوص  
 يفضل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين أو رجلاً رجلاً ، وعلى القول بأنها للجنس  
 مجازاً بأن كل واحدٍ من الشخصين كأنه على حدته جنس ، فاجتمع جنسان فتنيا .

الثالث : لا يجوز إتياعُ فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوي . قال في شرح التسهيل : باتفاق ،  
 وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع ، وأما النعت فمنعه الجمهور ، وأجازه أبو الفتح في قوله :  
 ٧٥٠ — لَعْمَرِي وَمَا عَمْرِي عَلَى بَيْهَيْنٍ لَيْسَ انْتَهَى الْمَدَّوْ بِاللَّيْلِ حَاتِمٌ

٧٥٠ — هذا البيت أول أربعة أبيات رواها أبو تمام في ديوان الحماسة ونسبها إلى يزيد بن  
 قنافة ( انظر شرح التبريزي بتحقيقنا : ٤٠/٤ ) وبعد البيت المستشهد به قوله :

غَدَاةَ أَنِي كَالثَّوْرِ أُخْرِجَ فَاتَّقَى بِجَبَّهَةِ أَقْتَالَهُ وَهُوَ قَاتِمٌ  
 كَأَنَّ بِصَحْرَاءِ الرِّيطِ نَعَامَةً تَبَادِرُهَا جُنْحُ الظَّلَامِ نَعَامٌ  
 أَعَارَتِكَ رَجُلَيْهَا وَهَافِي لُبَّهَا وَقَدَّجُرْدَتِ بِيضُ الْمُتُونِ صَوَارِمٌ

وهذه الأبيات يقولها الشاعر في حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج ، وهو حاتم الطائي  
 الجواد المشهور .

اللفة : « لعمرى وما عمرى — البيت » لعمرى : هو قسم بحياته ، وهو في مثل هذا الاستعمال  
 مفتوح العين لا غير ، ومنه قوله تعالى : ( لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون ) فإذا حذفوا منه لام  
 الابتداء ولم يستعملوه في القسم فقالوا عمرك فتجوا العين أوضموها ، وقوله « وما عمرى على بيهين »

أراد به تأكيد القسم وبيان أنه ليس حائثاً فيه ، وذلك لأن عمره ليس مهون عليه فيحاف به كاذبا ، ونظيره في تقوية القسم وتوكيد صحة المحلوف عليه قوله تعالى : ( فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ) وقوله « المدعو بالليل » الذي تتاديه مستغنياً به ، لأنه لا يبيح حينئذ ولا يأخذ بناصرك « غداة أتى كالثور أخرج - البيت » أراد به حائثاً ، وقصد إلى الاستهزاء به والسخرية منه ، ومعنى قوله « أخرج » بالبناء للمجهول ضيق عليه ولم يمكن من عاداته وأحوج إلى أن يعيث ، والأقتال : جمع قتل - بكسر فسكون ، مثل حمل وأحمال وحلس وأحلاس - وهو القرن . يقول متهكماً به : إنه جاء كالثور المهاج غضباً ، فلما كان الوقت الذي يجب فيه الدفاع ولي منهزماً « أعارتك رجلها وهافي لها - البيت » النعام عند العرب مضرب المثل في شدة العدو وسرعة الجرى ، وهم يشبهون به الجبان الذي يفر عن الأقران في وقت القتال ، يقول الشاعر : لما انهزم حاتم كان مثله في انهزامة مثل نعامه سابقها إلى أداحيها نعاماً أخرى ، فكان إسراعه في الهرب وشدة طلبه للنجاء إسراع هذه النعام ، ولم يكنف بأن شبهه بالنعام حتى جعلها تسابق نعام فكل واحدة منهن تبادر الأخريات للوصول إلى مكانها ، و « هافي لها » أى قلبها الحافق من الخوف .

انزعاب : « لعمرى » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمرى قسمى « وما » الواو اعتراضية ، أو هي واو الحال ، ما : حرف نفي « عمرى » عمر : مبتدأ ، أو اسم ما النافية ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « على » جار ومجرور متعلق بقوله هين الآتى « بهين » الباء حرف جر زائد ، وهين : خبر المبتدأ أو خبر ما النافية مرفوع على الأول أو منصوب على الثانى بضمة أو بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « لبئس » اللام واقعة في جواب القسم ، بئس : فعل ماضى دال على إنشاء الذم مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل بئس مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « المدعو » نعت لفتى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وستعرف فيه كلاماً في بيان الاستشهاد بالبيت « بالليل » جار ومجرور متعلق بالمدعو ، وجملة بئس الفتى في محل رفع خبر مقدم ، و « حاتم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بئس الفتى المدعو بالليل » حيث جاء في هذه العبارة فاعل بئس الذى هو قوله الفتى منعوتاً بقوله « المدعو بالليل » وهذا أمر جائز عند الناطم إذا ما كان المراد بالنعته هو المراد بالنعوت ، ولم يكن المراد بالنعته تخصيص النعوت بفرد من بين أفراد الجنس التى يحتملها . واعلم أن هذا الذى ذكرناه من أن قول الشاعر « المدعو بالليل » نعت لفاعل بئس هو

ما اختاره الشيخ ابن مالك في شرح التسهيل ، وأصله لأبي الفتح ابن جنى وتبعه المرزوقي شارح الحماسة ، فأما جمهرة النحاة فلا يجوزون أن ينعت فاعل نعم وبئس مطلقا ، نعتى سواء أريد بالنعت التخصيص أم أريد به نفس المنعوت . قال الخطيب التبريزي في شرح الحماسة ( ٤٠/٤ ) ما نصه : « قال المرزوقي : قوله المدعو بالليل ، كثير من النحويين يذهبون في مثله إلى أنه بدل ، لا صفة ، لأن نعم وبئس يرفعان من المعارف ما فيه الألف واللام ودل على الجنس ، وما يدل على الجنس لا يتأني فيه الوصفية . قال : والصواب عندي تجوز كونه وصفاً له ، بدليل أنه يثنى ويجمع ، فيقال : نعم الرجلان الزيدان ، ونعم الرجال الزيدون ، والثنية والجمع أبعد الأشياء من أسماء الأجناس إلا إذا اختلفت ، فكما يجوز ثنية هذا وجمعه لدخول الاختلاف فيه كذلك يجوز وصفه لمثل هذه العلة ، ولا فصل ، وإذا كان كذلك كان قوله المدعو بالليل صفة للفتى ، كأنه قال : مذموم في الفتیان المدعويين بالليل حاتم » اه كلامه بحروفه . وهالك عبارة ابن جنى التي أخذها وتقلها المرزوقي فيما نقله عنه الخطيب ، قال : « قال أصحابنا في قول الشاعر \* نعم الفتى المرى أنت . . . \* ( وهو الشاهد الآتي برقم ٧٥١ ) : إن المرى بدل من الفتى ، قالوا : وذلك أن فاعل نعم وبئس لا يجوز وصفه من حيث كان واقعا على الجنس ، والجنس أبعد شيء عن الوصف لفساد معناه ، فلما كان كذلك عدلوا به عن الوصف إلى البدل ، فقياس ذلك أن يكون المدعو بدلا من الفتى . وأما أنا فأجيزه ، وذلك أن المدح والتفضيل إنما وقع على أن يفضل حاتم على الفتیان المدعويين بالليل ، أى فاق حاتم جميع الفتیان المدعويين بالليل ، ولم يرد أن يفضل على جميع الفتیان عموما ، ولو أراد ذلك لما جازت الصفة ، ولكنه وصف الفتى وفضل حاتم على جميع الفتیان المدعويين بالليل ، وكذلك تقول : نعم الرجل الطويل زيد ، أى فاق زيد في الرجال الطوال خاصة ، وهذا معنى مع أول تأمل يصح » اه كلامه . ونلاحظ فيه أمرين : الأول أنه شرح البيت المستشهد به على أن « الفتى » ممدوح مع أنه مذموم لأنه فاعل بئس ، والخطب في هذا سهل . والثاني أن كلامه يكاد يكون صريحا في أن المراد بالنعته تخصيص المنعوت ، وليس كما ذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل من أن المراد بالنعته نفس المنعوت ، ألا ترى أن ابن جنى يقول « أى فاق زيد في الرجال الطوال خاصة » وألا ترى المرزوقي يقول « كأنه قال : مذموم في الفتیان المدعويين بالليل حاتم » فتأمل في ذلك وانتبه له . وقال المرادى في شرح التسهيل بعد عبارة ابن مالك التي نقلها الشارح هنا ما نصه : « قيل : أما منع وصفه فهو قول الجمهور ، وقال بعضهم : لا يجوز عند البصريين ، وأجاز أبو الفتح في بيت الحماسة \* لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم \* أن يكون المدعو وصفا للفتى » اه . ونسئمعك عبارة ابن السراج وعبارة أبي علي اللتين أيا فيهما نعت فاعل نعم وبئس مطلقا ، وذلك في شرح الشاهد الآتي إن شاء الله تعالى .

قال في شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغي أن يُمنع على الإطلاق ، بل يُمنع إذا قُصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ، لأن تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك القصد .  
وأما إذا تُووّل بالجامع لأكل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ ؛ لإمكان أن يُراد بالنعت ما أريد بالمنعوت ، وعلى هذا يُحمّل قولُ الشاعر :

٧٥١ - نَعِمَ الْفَتَى الْمُرِيُّ أَنْتَ إِذَا هُمُ

٧٥١ - هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* حَضَرُوا لَدَى الْحُجْرَاتِ ذَارَ الْمَوْقِدِ \*

وهذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى الزنى يمدح فيها سنان بن أبي حارثة المري ، ومطلعها قوله :

لِإِنِّ الدِّبَارُ غَشِيَتْهَا بِالْفَدْفَدِ      كَأَلَوْحِي فِي حَجَرِ السَّبِيلِ الْمُخَلِّدِ  
ذَارٌ لِسَلْمَى إِذْ هُمْ لَكَ جِيرَةٌ      وَإِخَالٌ أَنْ قَدْ أَخْلَفْتَنِي مَوْعِدِي  
إِذْ تَسْتَبِيكَ بِجِيدِ آدَمَ عَاقِدِ      يَقْرُؤُ طُلُوحَ الْأَنْعَمِينَ فَتَهْمِدِ

وقبل البيت المستشهد بصدده قوله :

وَتَيَمَّمَتْ عُرْضَ الْفَلَاةِ كَأَنَّهَا      غَرَاهُ مِنْ قِطْعِ السَّحَابِ الْأَهْدِ  
وَبِأَلَى سِنَانٍ سَبْرُهَا وَسَبْجُهَا      حَتَّى تَلَاقِيَهُ بِطَلْقِ الْأَسْعَدِ  
نَعِمَ الْفَتَى الْمُرِيُّ أَنْتَ إِذَا هُمْ      حَضَرُوا . . . الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
خَلِطُ أُلُوفٍ لِلْجَمِيعِ بَيْتِهِ      إِذْ لَا يُحَلُّ بِحَيْرِ التَّوْحِيدِ  
يَسْطُ الْبُيُوتِ لَكَيْ يَكُونَ مَظَنَّةً      مِنْ حَيْثُ تُوَضَعُ جَمَنَةُ الْمُسْتَرْفِدِ  
عَوَّدَتْ قَوْمَكَ أَنْ كُلَّ مُبْرَزٍ      مَهْمَا يَعُودُ شَيْمَةً يَتَعَوَّدِ

اللفظة : « إن الديار غشيتها - البيت » الفدقد : الأرض المستوية ، ويقال : المرتفع من الأرض فيه صلابة وحجارة ، والوحي : أراد به ههنا الكتاب ، وإنما جعله في حجر السبل لأنه أصلب له ، والمخلد : اسم الفاعل من الإخلاء ومعناه المقيم ، تقول : أخلد فلان بأرض كذا ، وعدن بها ، تريد أقام . « دار لسلمى - البيت » يقال : جار وجيرة ، ونظيره قاع وقبعة « إذ تستبيك بجيد آدم - البيت » تستبيك : تسبى قلبك ، أى تأسره ، والآدم من الأطباء : الذى ليس بخالص البياض

وقيه خطتان ، وقال الأصمعي : هو الظبي الأبيض البطن الأسمر الظهر . والعاهد : الذي يعقد عنقه ويلويه ، وأراد بالآدم العاهد ظييا ، شبه جيد سلمى الذي أسرته به بجيد ظبي يلوى عنقه .  
 يقرؤ : يتبع . والطلح : شجر ، وجمعه طلوح ، ومعنى أنه يقر والطلح أنه يتبعه ويرعاه ، والأنمان وهمد : مكانان . وقوله « وتيممت عرض الفلاة - البيت » تيممت : قصدت . ويقال : أمت الشيء - بالتخفيف - وأمته ، وتيممته - بالثقل ، وعرض الفلاة : ناحيتها وجانبا ، والغراء ههنا : السحابة البيضاء ، شبه يابضا بياض السحاب ، أو أراد أنها سريعة العدو ، وذلك لأن السحابة البيضاء أقل السحب حملا للماء فهي أسرعها سيرا ، وأثقل السحاب مشيا أحظها ، والأقهد : الأبيض ، والبقرة في خديها وقوائمها سواد وسأرها أبيض . فمن هنا جاء تشبيه البقرة بالسحاب الأبيض ، « وإلى سنان سيرها - البيت » الطلق - بفتح الطاء وسكون اللام - اليوم الطيب لا يرد فيه ولا أذى . والوسيج : ضرب من السير ، وهو مشى سريع ، قال الأصمعي : أول السير الديب ، ثم العنق ، ثم الزيد ، ثم النميل ، ثم العسيج والوسيج ، والأسعد : مأخوذ من السعود ، وهو اليمن « نعم الفتى المرى أنت - البيت » معنى لدى عند ، والحجرات : جمع حجرة ، وأصل الحجرة حظيرة الإبل ، وأصل اشتقاقها من الحجر وهو المنع ، سميت الحظيرة بذلك لأنها تمنع الإبل الشراد ، وسميت حظيرة من الحظر الذي هو المنع لذلك ، وحجرة الدار من ذلك أيضا لأنها تمنع المال أن تمتد إليه يد ، وجمع الحجرة حجر كغرفة وغرف ، وتجمع على حجرات بضم الحاء والجيم أو بضم الحاء وفتح الجيم ، وأراد بالحجرة ههنا شدة الشتاء وكلبه ، ويقال : أراد بالحجرات الشراقات ، والموقد : الذي لا تحمد ناره للضيف والطارق « خلط ألوف للجميع - البيت » خلط - بفتح فسكر - أى مختلط بالناس ، ألوف للجميع : أى يجعل بيته للجميع فلا ينزل وحده ، فهو يألف الناس ويتألفهم ، والحيز : الناحية والجهة . والمتوحد : الذي ينفرد ويعتزل الناس حتى لا يعرف العفاة أو الأضياف مكانه فلا يضيف ولا يقرى « يسط البيوت لكي يكون مظنة - البيت » يسط البيوت : يكون في وسطها لكي يظن الناس عنده خيرا ، ومظنة الشيء : الموضع الذي يظن ذلك الشيء فيه ، والمسترفد - بفتح الفاء - الذي يسترفده الناس : أى يطلبون معونته ومعروفه .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب . « الفتى » فاعل مرفوع بضمه مقدره على الألف منع من ظهورها التبعدر « المرى » نعت للفتى ، مرفوع بالضمه الظاهرة ، واستعرف فيه كلاما نظير ما عرفته في الشاهد السابق ، وجملة نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم « أنت » ضمير منفصل مبهتدا مؤخر « إذا » ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب بنعم « هم » فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل بعده ، وتقدير الكلام : إذا حضروا ،

وَحَلَّ أَبُو عَلِيٍّ وَابْنُ السَّرَاجِ مِثْلَ هَذَا عَلَى الْبَدَلِ ، وَأَيُّمَا النَّهْيِ ، وَلَا حِجَّةَ لِهَذَا .  
وَأَمَّا الْبَدَلُ وَالْعَطْفُ فَظَاهِرٌ سَكُوتُهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ عَنْهُمَا جَوَازُهُمَا ، وَيَذْهَبُ أَنْ لَا يَجُوزُ  
مِنْهُمَا إِلَّا مَا تَبَاشَرَهُ نَعَمْ

\* \* \*

(وَيَرْفَعَانِ) أَيضاً عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ (مُضْمَرًا) مِنْهُمَا (يُفْسِّرُهُ \* مُدِيرٌ كَيْفِيَّةً قَوْمًا مَعْشَرَةً) وَقَوْلُهُ :

٧٥٢ — نَعَمْ امْرَأَةً هَرِمَتْ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا

فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « حضروا »  
فعل ماضٍ وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « لدي » ظرف مكان متعلق بمحضر  
منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « الحجرات » مضاف  
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « نار » مفعول به لحضر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف  
و « الموقد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهر في : قوله « نعم الفتى المرى » حيث أتبع فاعل نعم الذي هو قوله « الفتى » نعت  
وهو قوله « المرى » لأنه أريد بالنعت ههنا نفس ما أريد بفاعل نعم من العموم ، ولم يرد بالنعت  
تخصيص النعوت بفرد مما يحتمله الجنس ، هكذا قال ابن مالك في شرح التسهيل وتبعه عليه المتأخرون ،  
وهو في ذلك كله تابع للإمام الجليل أبي الفتح بن جنى ، وقد نقلنا لك في شرح الشاهد السابق  
كلام ابن جنى وكلام المرزوقي الذي احتذى فيه حذو أبي الفتح وكلام الرادى أحد شراح التسهيل ،  
وكل هؤلاء يؤيد المذهب الذي اختاره ابن مالك . وجمهرة النحاة على خلاف هذا ، وعندهم أنه  
لا يجوز أن نعت فاعل نعم وبئس ، وأنه إذا جاء في كلام العرب ما يفهم من ظاهره أنه نعت  
لفاعل نعم أو بئس فهو محمول على غير هذا الظاهر ، وهذا الذي يظن أنه نعت هو عند التحقيق  
بدل من الفاعل ، وقد تولى هذا الرأي ابن السراج وأبو علي كما نص عليه الشارح نقلاً عن  
ابن مالك في شرح التسهيل ، قال أبو بكر ابن السراج في كتابه الموسوم بالأصول ما نصه :  
« ولا يجوز توكيد المرفوع بنعم ، قالوا : وقد جاء في الشعر منعوتاً ، وأنشدوا : نعم الفتى المرى  
أنت ... البيت : وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نعت ، فكأنه قال : نعم المرى أنت » اه . وقال  
أبو علي في كتاب التذكرة : « قرئ على أبي بكر من الأصول : نعم الفتى المرى أنت ... البيت :  
فقال أبو بكر : حملة قوم على الصفة ، وهو عندنا على البدل ، لأن وصفه قبيح . قال أبو علي :  
لأن فاعل نعم إذا كان ظاهراً فالمقصود به الجنس ، وليس بعد الجنس شيء يلبس فيفصل بينهما » اه  
وقد عرفت وجه الرد على هذا الكلام في شرح الشاهد السابق فلا داعي للإطالة .

٧٥٢ — ينسب قوم هذا البيت إلى زهير بن أبي سلمى المزني ، والسر في هذا أن البيت في

وقوله :

٧٥٣ — لَنِعْمَ مَوْثِلًا الْمَوْلَى إِذَا حُدِرَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيْلَاءِ ذِي الْإِحْنِ

مدح رجل اسمه هرم ، ومدائح زهير كانت في هرم بن سنان المرى كما رأيت في شرح الشاهد السابق ، ولكني راجعت جميع نسخ ديوان زهير المطبوعة في مصر وفي أوروبا فلم أجد هذا البيت في واحدة منها ، بل لم أجد زهير شعراً على هذا الروي .

اللفظة : « هرم » هو بفتح الهاء وكسر الراء بزنة كتف ونمر ، وهو اسم رجل ، وهو من أسمائهم ، ومدوح زهير بن أبي سلمى المزني ممن سموا بهذا الاسم « لم تعر » أى لم تنزل ، تقول : عرا الأمر يعرف ، إذا نزل « نائبة » أصلها اسم فاعل مؤنث فعله تاب ينوب ، ومعناه نزل ، ثم أطلقت النائبة على الكارثة من كوارث الدهر ، أراد لم تنزل بأحد كارثة من كوارث الدهر تحتاج إلى النجدة والنصرة والمعونة إلا وجدت هذا المدوح معنا لمن نزلت به ، ناصر إياه ، آخذاً بيده « لمرتاع » الروع بفتح الراء وسكون الواو - الخوف والفرع . وتقول : راعى الشيء يروعى ، وروعى - بتشديد الواو - وقد ارتعت له وبه « وزر » الوزر : الملجأ والمعين .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « امرأ » تمييز ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم « هرم » مبتدأ مؤخر « لم » حرف نفي وجزم وقاب « تعر » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « نائبة » فاعل تعرو مرفوع بالضممة الظاهرة « إلا » أداة استثناء « وكان » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى هرم « لمرتاع » جار ومجرور متعلق بوزر الآتي « بها » جار ومجرور متعلق بمرتاع « وزرا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال ، وهذه الحال مستثناة من عموم الأحوال ، وللمعنى : لم تعر نائبة أحدا في حال من الأحوال إلا في الحال التي يكون هرم ملجأً وحصناً لمن وقعت به .

الشاهد فيه : قوله « نعم امرأ » حيث رفع الفعل الدال على المدح الذي هو نعم ضميراً مستتراً مبهماً ثم جرى بتمييز بعده يفسره وهو قوله « امرأ » ففسر الضمير متأخر عنه كما ترى ، ولا مبين له في الكلام سوى هذا التمييز ، والتمييز بمنزلة متأخرة عن الفاعل بغير شك ؛ فغاد الضمير المستتر في نعم على متأخر عنه لفظاً ورتبة . وهذا الموضع أحد مواضع تقدم ذكرها يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

٧٥٣ — هذا بيت من البسيط، ولم يتيسر لى العثور على نسبه إلى قائل معين ، ولا وجدت له سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظة : « مَوْثِلًا » الموثل : الملجأ ، تقول : وأل فلان إلى فلان يثل ، ومعناه التجأ إليه ليخلصه



وقوله :

٧٥٤ - نِعْمَ امْرَأَتٌ حَاتِمٌ وَكَعْبٌ كَلَاهَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ غَضْبٌ

من شدة « المولى » له أكثر من عشرين معنى ، والأقرب أن المراد منه هنا ابن العم كما في قول الشاعر :

مَهْلًا بِنِي عَمَّنَا مَهْلًا مَوَالِينَا لَا تَنْبِشُوا بَيْنَنَا مَا كَانَ مَدْفُونًا

« حذرت » بضم الحاء وكسر الدال - فعل مبني للجهول من الحذر وهو التحرز من الشيء وتحامى وقوعه ، والمراد منه ههنا الخوف « بأساء ذى البغي » البأساء : الشدة والكارثة والداهية والبني : الظلم ومجاوزة الحد بالقهر والغلبة « واستيلاء ذى الإحن » الإحن - بكسر الهمزة وفتح الحاء - جمع إحنة - بكسر فسكون - وهي العداوة والبغضاء وإضارها في النفس مع حقد .  
المعنى : يئس إلى أن ابن العم خير من تلنجيء إليه ، وتعتم به ، وتطلب نجده عند ما ينزل بك ما تخافه وتحذره من غلبة أهل العدوان وسطوة ذوى الأحقاد .

الإعراب : « لنعم » نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « موثلا » تمييز مفسر للضمير المستتر في نعم ، والجملة من نعم وفاعلها في محل رفع خبر مقدم « المولى » مبتدأ مؤخر « إذا » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بنعم « حذرت » فعل ماض مبني للجهول ، والثاء علامة على تأنيث المسند إليه « بأساء » نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « البغي » مضاف إليه « واستيلاء » الواو حرف عطف ، استيلاء : معطوف على نائب الفاعل ، وهو مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « الإحن » مضاف إليه ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها .

الشاهد فيه : قوله « نعم موثلا المولى » حيث رفع الفعل الدال على المدح - وهو قوله « نعم » - ضميراً مستتراً فيه ، ثم فسر هذا الضمير بنكرة وقعت تمييزاً وذلك قوله « موثلا » على نحو ما بيناه في شرح الشاهد السابق .

٧٥٤ - هذا بيت من الرجز ، ولم يتيسر لي العثور على نسبه إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظة : « حاتم » اسم علم من أسماء العرب ، وأشهر من سمي به حاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائي المضروب به الثل في السكرم والسخاء « كعب » هو أيضاً من أسماءهم وبمن اشتهر من المسلمين بهذا الاسم كعب بن مامة الإيادي ، وله قصة في السكرم ذكرناها فيما مضى ( ١٧٦/٣ ) فلا داعي

لإعادتها هنا ، وقد ضربه جرير بن عطية مثلاً في الجود ، وذلك في قوله من مدحة له في عمر ابن عبد العزيز :

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَأَبْنُ أَرْوَى      بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عَمْرُ الْجَوَادَا

« كلاهما غيث » أصل الغيث في العربية المطر ، ويطلق مجازاً على الجواد الكريم كما يطلق عليه المطر أيضاً ، انظر إلى قول الشاعر :

إِنَّا لَنَرُجُو إِذَا مَا الْغَيْثُ أَخْلَفَنَا      مِنْ الْخَلِيفَةِ مَا تَرُجُو مِنَ الْمَطَرِ

تدرك وجه إطلاق الغيث والمطر على المعطاء الكريم « سيف غضب » الغضب : القاطع الحاد النافذ في ضربته ، وأراد هنا بالسيف الغضب الشجاع الذي يبدد شمل الأعداء ، مجازاً ، كالمجاز في إطلاق الغيث على الكريم .

المعنى : مدح رجلين اسم أحدهما حاتم واسم الآخر كعب ، ثم وصف كلا منهما بأنه شجاع وكريم ، ولا داعي لجعل الكرم وحده راجعاً إلى حاتم وحده والشجاعة وحدها راجعة إلى كعب وحده على سبيل اللف والنشر كما زعمه العلامة الصبان ؛ فإن حاتماً الطائي - إن يكن هو المقصود هنا بالمدح - قد عرف بالشجاعة والإقدام كما عرف بالكرم ، وانظر إلى قوله :

فَلَا تَسْأَلِنِي وَاسْأَلِي أَيُّ فَارِسٍ      إِذَا بَادَرَ الْقَوْمَ الْكَنِيفَ الْمُتَبَرِّأ

مَتَى تَرَنِي أَمْشِي بِسَيْفِي وَسَطَهَا      تَخَفَنِي وَتُضَمِّرُ بَيْنَهَا أَنْ تُجَزَّرَا

وَإِنِّي لَوْ هَابَ قَطُوعِي وَنَاقَتِي      إِذَا مَا انْتَشَيْتُ وَالْكَمَيْتِ الْمَصْدَرَا

أَخَا الْحَرْبِ إِنْ عَضَّتْ بِهِ الْحَرْبُ عَضَّهَا

وَإِنْ شَمَّرَتْ عَنْ سَاقِهَا الْحَرْبُ شَمَّرَا

وَإِنِّي إِذَا مَا الْمَوْتُ لَمْ يَكْ دُونَهُ      قَدَى الشُّبْرِ أَحْمِي الْأَنْفَ أَنْ يَتَأَخَّرَا

فقد وصف نفسه بالكرم والشجاعة ، وهو معروف بهما . وكعب بن مامة - إن يكن مراداً - معروف بالكرم أيضاً ، وفي القصة التي رويناها سابقاً وأحلناك عليها أكبر شاهد على هذا .

الإعراب : « نم » فعل ماضٍ دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً « امرأين » تمييز مفسر للضمير المستتر في نعم منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى ، وجملة نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم « حاتم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وكعب » الواو حرف عطف ، كعب : معطوف على حاتم مرفوع بالضمة

ونحو « بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا » وقوله :

٧٥٥ - تَقُولُ عَرِسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةَ بئسَ أُمْرًا وَإِنِّي بئسَ المَرَّةَ

الظاهرة « كلاهما » كلا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالثني ، وهو مضاف وضمير التائبين مضاف إليه « غيث » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « وسيف » الواو حرف عطف ، سيف : معطوف على خبر المبتدأ « غضب » صفة لسيف مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .  
الشاهر فيه : قوله « نعم امرأين » حيث رفع بنعم ضميرا مستترا ، وجاء بعده بتمييز مطابق لهذا الضمير يفسره به ، على نحو ما بيناه لك في شرح الشاهدين السابقين .

ونحب أن ننهك هنا إلى أن هذا الضمير المستتر في نعم وبئس يخالف جميع ضمائر الفاعلين التي تستر في الأفعال . وبيان ذلك أنه لا يستتر في الفعل إلا ضمير الواحد المفرد غالبا كان أو مخاطبا فإن كان الضمير مثنى أو مجموعا وجب إرازه ، تقول : زيد ضرب ، وهند ضربت ، وزيد يضرب ، وهند تضرب ، وتضرب يزيد . ثم تقول : الزيدان ضربا ، والزيدون ضربوا ، والهندان ضربتا ، والهندات ضربن ، والزيدان يضربان ، والزيدون يضربون ، والهندان تضربان ، والهندات تضربن ، وأنتا يازيدان تضربان ، وأتم يازيدون تضربون ، وأنتا ياهندان تضربان ، وأنتن ياهندات تضربن ، لا يجوز غير ذلك . فأما في باب نعم وبئس فإنه يجب في الفصح ألا يبرز الضمير لا في ثنية ولا في جمع ، تقول : نعم رجلا ، ونعم رجلين ، ونعم رجلا ، ونعم امرأة ، ونعم امرأين ، ونعم نساء . وقد حكى الشارح رحمه الله عن الكوفيين أنهم يميزون إراز الضمير المثنى والمجموع مع نعم وبئس أيضا فيقولون : نعمارجلين ، ونعموا رجلا ، وعلى هذا المذهب أيضا يكون بين باب نعم وبئس وغيرهما من الأفعال فرق من جهة وجوب إراز ضمير الفاعل المثنى والمجموع مع غيرها من الأفعال ، أما معهما فالإبراز جائز كالإظهار ، بل الإظهار أرجح ، فتنبه لهذا واحفظه ولا تغفل عنه .  
٧٥٥ - هذا بيت من الرجز ، ولم يتيسر لي الوقوف على نسبه إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظ : « عرسي » عرس الرجل - بكسر العين وسكون الراء وآخره سين مهملة - زوجته ، ويقال للرجل عرس أيضا ، قال العجاج :

أزهرَ لم يُولدَ بِنَجْمٍ نَحْسٍ أَنجَبَ عَرِسٍ جُبِلًا وَعَرِسٍ

أى : أنجب بعل وامرأة ، وأراد أنجب عرس وعرس جبلا ، فوسط النعت بين التعاطفين للتعوتين ، وهذا يدل على أن ما عطف بالواو بمنزلة ما جاء في لفظ واحد فكأنه قال : أنجب عرسين جبلا ، ولولا أن ذلك كذلك لم يجز له أن يفعل ما فعل من التقديم ، لأن محالا تقديم الصفة على الموصوف . ويجمع العرس على أعراس سواء أردت به الرجل أو المرأة ، وكل ذكر وأثنى فهما عرسان ، قال علقمة الفحل يصف ظليما ، وهو ذكر النعام :

ففي كل من « نعم » و « بئس » ضمير هو الفاعل (١).  
ولهذا الضمير أحكام :

الأول : أنه لا يبرز في ثنية ولا جمع ، استغناء بثنية تمييزه وجمعه ، وأجاز ذلك قوم من الكوفيين ، وحكاه الكسائي عن العرب ، ومنه قول بعضهم : مررتُ بقومٍ نَعِمُوا قَوْمًا ، وهذا نادر .

الثاني : أنه لا يتبع ، وأما نحو « نَعِمَ هُمُ قَوْمًا أُنْتُمْ » فشاذا .

حَتَّى تَلَاقَى وَقَرْنَ الشَّمْسِ مُرْتَفِعٌ أَدَجِيَّ عَرَسَيْنِ فِيهِ الْبَيْضُ مَرَّ كَوْمٌ  
قال ابن بري : تلاقى معناه تدارك ، والأدجى : موضع بيض الثعامة ، وأراد بالعرسين الذكر والأُنثى ؛ لأن كل واحد منهما عرس لصاحبه ، والمركوم : الذي ركب بعضه بعضا . اهـ كلام ابن بري « عومره » بفتح العين الهملة وسكون الواو وفتح الميم - قال ابن فارس : هي الصخب والجلبة . يعني أنهما في شجار ترتفع فيه الأصوات وتختلط .

المعنى : وصف أنه حدث بينه وبين امرأته شجار ارتفعت فيه أصواتهما واختلطت ، وصيح كل واحد منهما على صاحبه ، وأن امرأته قالت له في أثناء هذا الاختلاط : إنك لشر رجل وإني لشر امرأة . الإعراب : « تقول » فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « عرسى » فاعل مرفوع بضمه مقدر على ما قبله التلكم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء التلكم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وهى » الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، واللام الجارة فيه بمعنى مع « فى عومرة » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال من الفاعل « بئس » فعل ماضى دال على إنشاء الهم ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « امرأ » تمييزه به الضمير المستتر فى بئس منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة نعم وفاعله المستتر فيه فى محل نصب مقول القول « وإني » الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء التلكم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « بئس » فعل ماضى دال على إنشاء الهم مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « المره » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة بئس وفاعله فى محل رفع خبر إن ، ومعنى جملة الخبر إنشائية جائز عند جمهرة النحاة ولم يخالف فيه غير ابن الأنباري ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل نصب معطوفة على جملة مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « بئس امرأ » حيث رفع بئس ضميرا مستترا فيه ثم جىء بعد ذلك بتمييز مفسر لذلك الضمير مطابق له فى تذكيره وإفراده على نحو ما قررناه فى شرح الشواهد الثلاثة السابقة .  
(١) يريد أن فى نعم فى الشواهد المتقدمة وبئس فى الآية والشاهد الأخير ضميرا مستترا هو الفاعل  
(٢) « هم » هو موضع الكلام ، وهو توكيد للضمير المستتر فى نعم ، وأما « أنتم » فهو المخصوص بالمدح

الثالث : أنه إذا فسّر بمؤنثٍ لحقته تاء انتانيث ، نحو « نِعِمَّتِ امْرَأَةٌ هِنْدٌ » ، هكذا مثله في شرح التسهيل . وقال ابن أبي الربيع : لا تلحق ، وإنما يقال « نعم امرأة هند » استغناءً بتانيث المفسر ، ونصّ خطاب على جواز الأمرين ، ويؤيد الأول قوله : « فَيَهَا وَنِعِمَّتْ » .  
 الرابع : ذهب القائلون بأن فاعل « نعم » الظاهر يُراد به الشخصُ إلى أن المضمير كذلك ؛ وأما القائلون بأن الظاهر يُراد به الجنسُ فذهب أكثرهم إلى أن المضمير كذلك ، وذهب بعضهم إلى أن المضمير للشخص ، قال : لأن المضمير على التفسير لا يكون في كلام العرب إلا شخصاً .

ولمفسر هذا الضمير شروط :

الأول : أن يكون مؤخرًا عنه ، فلا يجوز تقديمه على نعم وبنس .  
 الثاني : أن يتقدم على المخصوص ، فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين ، وأما قولهم « نِعِمَّ زَيْدٌ رَجُلًا » فنادر .

الثالث : أن يكون مطابقاً للمخصوص في الأفراد وُضديّه ، والتذكير وُضده .  
 الرابع : أن يكون قابلاً لأل ، فلا يفسر بمثل وغير وأى وأفضل التفضيل ؛ لأنه خلفٌ من فاعل مقرون بأل فاشترط صلاحيته لها .

الخامس : أن يكون نكرة عامة ، فلو قلت « نِعِمَّ شَمْسًا هَذِهِ الشَّمْسُ » لم يجز ؛ لأن الشمس مُفْرَدٌ في الوجود ، فلو قلت « نِعِمَّ شَمْسًا شَمْسٌ هَذَا الْيَوْمَ » لجاز ، ذكره ابن عصفور ، وفيه نظر .

السادس : لزوم ذكره كما نصّ عليه سيديويه ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى ، ونصّ بعضُ المغاربة على شذوذ « فَيَهَا وَنِعِمَّتْ » ، وقال في التسهيل : لازم غالباً ؛ استظهاراً على نحو « فَيَهَا وَنِعِمَّتْ » ، ومن أجاز حذفه ابن عصفور .

(تنبية) : ما ذكر من أن فاعل « نعم » يكون ضميراً مستتراً فيها هو مذهب الجمهور ، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعلُ نعم ، والنكرة عنده منصوبة على الحال ، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال : « نِعِمَّ زَيْدٌ رَجُلًا » ، وذهب القراء

إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي ، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً ، والأصل في قولك « نعم رجلاً زيداً » نعم الرجل زيداً ، ثم نقل الفعل إلى الاسم المدوح فقيل : نعم رجلاً زيداً ، ويقبح عنده تأخيره لأنه وقع مَوْقِعَ الرجل المرفوع وأفاد إفادته . والصحيح ما ذهب إليه الجمهور لوجهين : أحدهما : قولهم « نعم رجلاً أنت » ، « وبئس رجلاً هو » ، فلو كان فاعلاً لاتصل بالفعل . الثاني : قولهم « نعم رجلاً كان زيداً » فأعملوا فيه الناسخ .

\* \* \*

( وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ \* فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ ) أى عن النحاة ( قَدْ اشْتَهَرَ ) فأجازه المبرد وابن السراج والقاسمى والناظم وولده ، وهو الصحيح لوروده نظماً ونثراً ، فنظم قوله :

نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدٌ لَوْ بَدَأَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نَطْقًا أَوْ بِأَيْمَاءٍ<sup>(١)</sup>  
وقوله :

٧٥٦ — وَالتَّغْلِيْبِيُّونَ بئْسَ الْفَحْلُ فَخَلَهُمْ فَخَلًا وَأُمَّهُمْ زَلَاهُ مِنْطِيقُ

(١) هذا هو الشاهد رقم ٥١٩ ، وقد تقدم شرحه في باب التمييز بما لا ترى معه أن نعيد شيئاً من القول عليه ، فارجع إليه في الموضع الذى أوردناك إليه ( ١٨٠/٣ ) إن شئت .  
٧٥٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو من كلمة لجرير بن عطية بن الخطمي بهجو فيها الفرزدق والأخطل ، وهى مروية فى النقائض ، وأولها قوله :

مَا يُنْسِنِي الدَّهْرُ لَا يَبْرَحُ لَنَا شَجَنًا يَوْمَ تَدَارَكُهُ الْأَجْمَالُ وَالنُّوْقُ  
مَا زَالَ فِي الْقَلْبِ وَجْدٌ يَرْتَقِي صُعْدًا حَتَّى أَصَابَ سَوَادَ الْعَيْنِ تَفْرِيقُ  
يَا زَيْقُ أَنْكَحْتَ قَيْنًا بِأَسْمِهِ حُمُّمٌ يَا زَيْقُ، وَيَحْكُ مِنْ أَنْكَحْتَ يَا زَيْقُ

وقبل البيت المستشهد ههنا به قوله فى الأخطل التغلبى النصرانى :

قُلْ لِلْأَخْطَلِ إِذْ جَدَّ الْحَرَاءُ بِنَا أَقْصِرْ فَإِنَّكَ بِالتَّقْصِيرِ مَحْفُوقُ  
لَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ إِلَّا وَهَوْ فِي تَعَبٍ وَلَا تَغَيَّبُ إِلَّا وَهَوْ مَسْبُوقُ  
نَفْسَى الْفِدَاءِ لِقَيْسٍ يَوْمَ تَعْصِبُكُمْ إِذْ لَا يَبْلُ لِسَانَ الْأَخْطَلِ الرَّيْقُ

بِيضٌ بِأَيْدِيهِمْ شُهْبٌ مُجْرَبَةٌ      لِلْهَامِ جَبْدٌ وَاللَّعْنَاقِ تَطْبِيقُ  
وَالْتَعْلِيُونَ بئسَ الفحلُ فحلهم      فحلاً ... البيت وبعده :  
مَا ظَنُّكُمْ بِنَيْبِهَا حِينَ تَحْضُرُهُمْ      عِنْدَ الشَّرَابِ وَفَرَجِ الثَّوْبِ مَقْتَرِقُ  
تَحْتَ الْمَنَاطِقِ أَسْتَأْهُ مُصَلَّبَةٌ      مِثْلُ الدَّوَامِ مَسَّهَا الْأَنْقَاسُ وَاللِّيقُ

اللفة : « التغليون » جمع تغلي ، وهو المنسوب إلى تغلب بن وائل ، وهو في النسب بفتح اللام وفي المنسوب إليه بكسرهما ، وهذا مما حفظ من تغييرات النسب ، وذهب أبو العباس البرد إلى أن الاسم الرابعي المكسور ما قبل الآخر كزبرج وتغلب يفتح ما قبل آخره عند النسب إليه قياساً مطرداً ، استمساكاً بما ورد من نحو تغلي ، وحمل على نحو عمر ودئل وإبل من الثلاثي المكسور ثانيه إذا نسب إليه فإنه يفتح ثانيه ، وأبي الجهمرة من العلماء القياس على هذا « الفحل » أصل الفحل الذكر من ذى الحافر والحف والظلف يعد للطروقة ، ويراد منه الذكر مطلقاً من أى نوع كان ، وأراد به هنا أباهم ، وهو غير قاصر في الاستعمال على موضع النعم ، بل يقال في النعم كما هنا ، ويقال في المدح كما في قول قبيلة تغلب على النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أخاها النضر :

أُحْمَدٌ وَلَدَتِكَ خَيْرٌ نَجِيبَةٌ      فِي قَوْمِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلٌ مُقَرِّقُ

« زلاء » الزلاء - بفتح الزاي وتشديد اللام ، بزنة الحمراء - الخليفة الوركين ، يريد أنها ضئيلة الجسم ليس في تغذيتها ولا عجيزتها لحم ، وذلك مما تعاب به النساء عند العرب « منطبق » بكسر الميم ، بزنة معطير ومسكين - هي التي تتخذ حشية شبه إزار كثيف تضعه تحت ثيابها لتظهر لأعين الناظرين أنها ذات عجيزة ضخمة وردف عبل ، وتجمع الزلاء على زل - بضم الزاي بزنة حمر جمع حمراء - وإذا ثارت الريح كرهتها الزلاء لأنها تفتضح بما يظهر من ضآلة جسمها وبما يتبين لرايها من تدليسها بوضع الحشايا ، انظر إلى قول ذى الرمة :

تَرَى الزُّلَّ يَكْرَهُنَّ الرِّيَاحَ إِذَا جَرَتْ      وَمِيَّهٌ إِنْ هَبَّتْ لَهَا الرِّيحُ تَفْرَحُ

يريد أنها سمينة عالة مملثة الساقين والفخذين والعجيزة خلقة لانهما ، فليست تهاب هبوب الريح كما تهابها الزلاء ، بل هي تفرح عند هبوب الريح لأنه يظهر أن عبالها وضخامة جسمها ليس ناشئاً عن وضع الحشايا .

الاعراب : « والتغليون » مبتدأ مرفوع بالواو نياحة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « بئس » فعل ماضٍ دال على إنشاء النعم مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفحل » فاعل بئس مرفوع بالضم الظاهرة ، وخملة بئس وفاعله في محل رفع خبر مقدم ، وفحل من « فحلهم » مبتدأ

مؤخر ، وهو المخصوص بالدم ، والضمير مضاف إليه ، وجملة البتداء وخبره في محل رفع خبر البتداء الذى هو قوله التغليون « فلا » تميز لفاعل بئس « وأمهم » الواو حرف عطف ، أم : مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « زلاء » خبر البتداء « منطبق » خبر ثان ، أو صفة للأول ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أو معطوف على الأول بعاطف مقدر .

الشاهر في : قوله « بئس الفحل فلهم فلا » حيث جمع في الكلام بين فاعل بئس الظاهر الذى هو قوله الفحل والتميز الذى هو قوله فلا ، وقد أجاز الجمع بينهما أبو العباس محمد بن يزيد البرد وأبو على الفارسي وجماعة من النحاة ، ومنع سيويه أن يجمع بينهما للتكلم في الكلام ، ووجه ما ذهب إليه سيويه أن التصد من الإتيان بالتمييز إنما هو رفع إبهام وقع في الكلام الذى يتقدمه ، والاسم الظاهر الذى يقع فاعلا لنعم وبئس لا إبهام فيه فيكون المحيى بالتمييز معه عشا ؛ إذ التميز حينئذ لا يؤدي الغرض المقصود منه لأنه حاصل من قبله ، ولا يقال إنه مؤكد لما استفيد من الفاعل لأن التميز لا يكون مؤكدا عندنا ، فأما إن كان الفاعل ضميرا مستترا في نعم وبئس فلا بد من الإتيان بالتمييز لأن الضمير مبهم فاحتاج إلى ما يزيل إبهامه ، ومن هنا تعلم أن ذكر التميز في باب نعم وبئس عند سيويه على ضربين : واجب إذا كان الفاعل ضميرا مستترا ، وممتنع إذا كان الفاعل اسما ظاهرا ، وهو عند البرد على ضربين : واجب ، وجائز .

فإن قلت : فإذا يقول سيويه في هذا الشاهد ونحوه مما ظاهره أنه قد جمع فيه بين الفاعل الظاهر والتمييز ؟ .

فالجواب عن ذلك أنه يرى أن هذا الذى خرجتم البيت عليه من أن « فلا » تميز غير صحيح ، بل الصحيح عنده أن « فلا » حال ، والحال قد يكون مؤكدا لصاحبه أو لعامله على ما سبق بيانه والتمييز لا يكون كذلك .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : والخلاصة أن هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ، وحاصله : هل يحىء التميز لتأكيد عامله أولا ؟ ذهب سيويه والجمهور إلى أنه لا يكون التميز مؤكدا لعامله ، ولزمه على ذلك ألا يجيز الجمع في الكلام الواحد بين فاعل بئس ونعم الظاهر والتمييز لأن التميز حينئذ يكون مؤكدا لعامله ، وذهب البرد وابن السراج والفارسي إلى أنه يجوز أن يكون التميز مؤكدا لعامله ، وأجازا تبعا لذلك أن يجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في باب نعم وبئس ، وقد بينا لك في باب التميز ( في شرح الشاهد رقم ٥١٨ في الجزء الثالث ص ١٧٥ - ١٨١ من هذا الكتاب ) أن الصحيح في هذه المسألة هو قول البرد ومن واقفه ؛ المحيى التميز مؤكدا لعامله في باب نعم في المنشور من كلام العرب ، والمحىء التميز مؤكدا لعامله في غير باب نعم وبئس في أفصح الكلام



وقوله :

فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا<sup>(١)</sup>

ومن النثر ما حكى من كلامهم : نِعْمَ الْقَتِيلُ قَتِيلًا أَصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وَتَغْلِبَ<sup>(٢)</sup> ، وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه لجرد التوكيد كقوله :

٧٥٧ — وَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

والقول بأن الاسم المنصوب في هذه الشواهد كلها حال مع كونه اسما جامدا في أكثرها إبعاد لها عما هو الأصل في الحال من كونه اسما مشتقا ، فاعرف ذلك وارجع إلى الموضع الذي أحلتك عليه (١) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدرة قوله :

\* نَزَوْدٌ مِثْلُ زَادِ أَبِيكَ فِينَا \*

وهذا هو الشاهد رقم ٥١٨ الذي تقدم شرحه شرحا وافيا في باب التمييز (ج ٣ ص ١٧٥-١٨٠) والذي أحلتك في ختام شرح الشاهد السابق عليه ، فارجع إليه هناك إن شئت .

(٢) هذه كلمة قالها الحارث بن عباد فارس النعمانية حين بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل في يوم من أيام حرب البسوس ، وقد كان اعتزل هذه الحرب وقال : لا ناقة لي فيها ولا جمل ، فلما قتل المهلهل ابن ربيعة ابنه بجيرا قال هذه العبارة المستشهد بها ظنا منه أن بنى تغلب يعتبرونه بواء لكليب قتيلاهم الذي ثارت من أجله الحرب فيكفون عن القتال ، ولكنه قيل له : إن المهلهل حين قتل ابنك قال :  
بُوٌّ بِشِئْعٍ نَعَلِ كَلَيْبٍ ، فِخْتِذِ نَارِ نَأْرِهِ وَاقْتَحَمِ الْحَرْبِ وَقَالَ قَصِيدَتَهُ الَّتِي يَقُولُ فِيهَا :

قَرَّبَا مَرَبِطَ النَّعَامَةِ مِنِّي لَقِحَتْ حَرْبٌ وَائِلٌ عَنِّ حِيَالِ

قَرَّبَا مَرَبِطَ النَّعَامَةِ مِنِّي إِنَّ قَتْلَ الْكَرِيمِ بِالشُّعْرِ غَالِ

٧٥٧ — هذا بيت من الكامل ، وهو رابع خمسة أبيات لأبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم عم سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسببها على ما ذكره ابن إسحق وغيره أن قريشا جاءت أبا طالب فكلمته في شأن النبي صلى الله عليه وسلم ، فبعث إليه فقال : يا ابن أخي إن قومك قد جاءوني فقالوا كذا وكذا فأبى علي وعلى نفسك ولا تحملي من الأمر ما لا أطيق أنا ولا أنت ، فأكفف عن قومك ما يكرهون من قولك ، فظن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قد بدا لعمه فيه ، وأنه خاذله ، فقال : يا عم ، لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري ما تركت هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك دونه ، ثم استعبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له - حين رأى

من الأمر - يا ابن أخي امض على أمرك وافعل ما أحببت ، فوالله لا أسلمك لشيء أبدا ، ثم قال في ذلك :

وَاللّٰهِ لَنْ يَصِلُوْا اِلَيْكَ بِجَهَنَّمَ  
فَاَصْدَعْ بِاَمْرِكَ مَا عَلِيْكَ غَضَاةٌ  
وَدَعَوْتِنِيْ وَزَعَمْتَ اَنَّكَ نَاصِحٌ  
وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِاَنَّ دِيْنَ مُحَمَّدٍ  
لَوْ لَا الْمَلَاةُ اَوْ حِذَازُ مَسِيَّةٍ  
حَقِّيْ اَوْ سَدَّ فِي التَّرَابِ دَفِيْنَا  
وَابْشِرْ بِذٰلِكَ وَقَرِّ مِنْهُ عِيُوْنَا  
وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ نَمَّ اَمِيْنَا  
مِنْ خَيْرٍ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :

وقد روى جار الله الزمخشري هذه الآيات في تفسير الكشاف عند قول الله تعالى من سورة الأنعام ( وهم يهون عنه ويناون عنه ) على أن هذه الآية نزلت في شأن قريش وأبي طالب ( انظر تفسير الكشاف ١/٢٣٧ طبع بلاق )

اللفظ : « والله لن يصلوا إليك - البيت » يصلوا إليك : أراد بذلك معنى ينالون منك مكروها ويؤذونك ، وأوسد - بالبناء للمجهول بتشديد السين - من قولهم : وسدته كذا ، إذا جعلت تحت رأسه وسادة ، ودفينا : فعل بمعنى مفعول من الدفن ويقع حالا من الضمير المستتر في أوسد ، وقد أنشد ابن هشام هذا البيت في معنى اللبيب مستشهدا به على أن جواب القسم قد يصدر بـلن ، وهو نادر ، وقد نازعه الدماميني في ذلك فادعى أن لن يصلوا ليست جملة جواب القسم وإنما هي مستأنفة لا محل لها ، وجواب القسم محذوف ، وتقدير الكلام : والله لا أسلمك أو نحوه ثم استأنف كلاما فقال : لن يصلوا إليك « فاصدع بأمرك ما عليك غضاة - البيت » يقال : صدع فلان بالحق إذا تكلم به جهرة ، وقال الفسرون في قوله تعالى ( فاصدع بما تؤمر ) : إن معناه شق جماعتهم بالتوحيد ، وقيل : معناه فرق بين الحق والباطل ، والسر في هذا أن معنى الصدع الشق والكسر ، تقول : صدعت الإناء ونحوه ، إذا شققته وكسرتة ، فإذا انكسر فقد تفرقت أجزاؤه ، فأرادوا أن يكون لا صدع مفعول يقع عليه الكسر والتفرقة وأن يكون له وسيلة وآلة ، وليس ذلك بلازم ، والعبارة يراد بها معنى الجهر والمباداة ، وكأن التكلم حينئذ يشق أجواز الفضاء ويفرق ما تلازم منه . والقضاة - بزنة السحابة - الدالة والنتقة ، واسم الإشارة في قوله « أبشر بذلك » يراد منه ظهور أمره ، أو انتفاء القضاة عنه ، أو عدم وصول المشركين إليه ، أو المذكور فيشمل كل أولئك ، ومعنى قوله « وقر منه عيوننا » هو معنى سرك الله بذلك ، قال المروى : قولهم أقر الله عينك ، معناه لا أبكك الله فتسخن بالدمع عينك فكان قائل ذلك قد قال : سرك الله ،

ويجوز أن يكون معناه صادفت ما يرضيك لتقر عينك من النظر إليه ، وأما قول بعضهم معناه برد الله دمعها لأن دمعة السرور باردة ودمعة الحزن حارة فإنه خطأ لأن الدمع كله حار « ودعوتني وزعمت أنك صادق - البيت » أراد دعوتني إلى الإيمان بك ، ومعنى زعمت هنا قلت ، ويروى في مكانه « وعلمت » بضم التاء للمتكلم ، وقوله « ثم » هو إشارة إلى المسكان ، وأراد مقام القول والنصح ، ويروى في مكانه « قبل » بضم اللام ، والمعنى قبل هذه الدعوة ما جربنا عليك غير الأمانة والصدق « ولقد علمت بأن دين محمد - البيت » هكذا يروى النحاة هذا البيت ، ووقع في زوايا الزمخشري في التفسير « وعرضت دينا لاحتماله أنه - إلخ » ومن في قوله « من خير أديان » زائدة على رأى من يميز زيادتها في الإثبات ، أو هي تبعية على معنى أن هذا الدين بعض الأديان الفاضلة « لولا الملامة - إلخ » الملامة : اللوم ، وتقول : لام فلان فلانا يلومه لوما وملاما وملامة ، والحذار - بكسر الحاء - الحذر ، وسمحا : سهلا منقادا ، ومينينا : مظهرا أمرى وأمركا .

الإعراب : « واتمد » الواو واو القسم ، والمقسم به محذوف ، والتقدير : والله لقد علمت - إلخ . واللام واقعة في جواب القسم ، وقد حرف تحقيق « علمت » فعل ماض قلبي وفاعله « بأن » يجوز أن تكون هذه الباء زائدة ، وأن : حرف توكيد ونصب « دين » اسم أن ، وهو مضاف و « محمد » مضاف إليه « من خير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولى علم ، ويجوز أن تكون الباء أصلية ، والصدر المنسبك من أن ومعمولها في موضع جر بالباء ، والجار والمجرور يتعلق بعلم على تضمينها معنى آمن أو صدق أو نحوها ، وخير مضاف و « أديان » مضاف إليه ، وهو مضاف و « البرية » مضاف إليه « دينا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دينا » فإنه تمييز بحسب الظاهر ، وليس في الكلام السابق عليه إبهام حتى يقال : قد جرى بهذا التمييز لرفع الإبهام الواقع في الكلام قبله ، بل معنى هذا التمييز مستفاد من سابق الكلام ، فيكون مؤكدا ، وهذا يدل لما ذهب إليه اللبرد والفارسي وابن السراج من أن التمييز قد يجيء مؤكدا إذا كان معناه مستفادا من الكلام قبله ، وقد يجيء غير مؤكد وهو الغالب إذا كان معناه لا يفهم إلا منه ، وإذا ثبت بهذا البيت أن التمييز في غير باب نعم وبئس لا يقتصر الإتيان به على قصد رفع الإبهام ثبت أنه يجوز أن يجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر والتمييز ويكون التمييز حينئذ مؤكدا . فهذا البيت تقوية لحجة من ذكرنا من العلماء ورد على سيبويه في أصل الخلاف بينهم ، على ما بيناه في شرح الشاهد السابق وفي باب التمييز في الموضع الذي أحلتك عليه ، وحاصل الكلام أن يقال : قولكم إن التمييز لا يكون مؤكدا وإنما يؤتى به لرفع إبهام في كلام سابق عليه غير مسلم ، بل قد يجيء التمييز في غير باب نعم وبئس وفي باب نعم وبئس مؤكدا المعنى استفيد

ومنعه سيوييه والسيرافي مطلقا ، وتأولا ما سُمع ، وقيل : إن أفاد معنى زائداً جاز ، وإلا فلا ، كقوله :

فَقَعِمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِيٍّ (١)

وقوله :

٧٥٨ — وَقَائِلَةٌ نَعَمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى

من الكلام السابق عليه كما في هذا البيت وكما في غير هذا البيت من الشواهد التي ذكرناها من منشور كلام العرب ومنظومه ، وإذا كان التمييز يجرىء مؤكدا لم يبق محل لإنكار الجمع بين فاعل نعم وبشئ والتمييز لأن غاية ما يشتمل عليه هذا الجمع ألا يكون التمييز لرفع الإبهام ، وهذا مما لا ضرر فيه . فإن زعمتم أنه حال أو التسم له عاملا ينصبه على المفعولية كان ذلك خروجاً عن الأصل بلا مقتض ، فإن الأصل في الحال أن يكون اسماشقا ، والأصل عدم الحذف ، فاحفظ هذا وتدبره وكن منه على ثبت .

(١) هذا عجز بيت من الوافر ، وروى صدره :

\* تَحْيَرُهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ \*

وهذا هو الشاهد رقم ٥١٠ وقد تقدم شرحه شرحا وافيا في باب التمييز (ج ٣ ص ١٥٢ وما بعدها من هذا الكتاب) فارجع إليه هناك إن شئت .

٧٥٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِذَا الْمَرْضِعُ الْعَوَّجَاهُ جَالَ بَرِيْمَهَا \*

وهذا البيت أنشده ابن منظور في لسان العرب (ب ر م) ونسبه إلى الكروس بن حصن ، ونسبه في شرح القاموس إلى الكروس بن زيد ، وهما واحد ، والكروس شاعر طائي اختار له أبو تمام في عدة أبواب من الحماسة ، وهو الكروس بن زيد بن حصن بن مصاد بن مالك بن معقل بن مالك ، هكذا نسبه أبو تمام (انظر شرح التبريزي بتحقيقنا : ج ٢ ص ١٩٠ و ٤٣ ص ٦٣) وعلى هذا يكون من قال « الكروس بن حصن » قد نسبه إلى جده الأدنى . لكن التبريزي سماه (ج ١ ص ٣٠٦) الكروس بن زيد بن الأخزم بن مصاد بن معقل بن مالك بن عمرو بن ثمامة بن مالك بن جدعاء بن ذهل بن رومان بن جندب بن سعد بن فطرة ، وفطرة — بضم الفاء وسكون الطاء الهملة — هو جديلة ، والكروس من شعراء دولة بني أمية ، وله في الحماسة (٣٠٦/١) على ما ذكر الخطيب — شعر يقوله وقد خاصم ابن عم له إلى مروان بن الحكم فحسبه مروان ، وأوله قوله :

.....

قَصَى بَيْنَنَا مَرْوَانَ أَمْسٍ قَصِيَّةً فَا زَادَنَا مَرْوَانُ إِلَّا تَنَائِيًا

وقد ورد عجز البيت المستشهد هنا بصدرة في شعر نسبه أبو تمام ( ٢٣١/٤ من شرح التبريزي بتحقيقنا) إلى الفرزدق ، وصدرة في كلام الفرزدق قوله :

\* مُحَضَّرَةٌ لَا يُجَمَلُ السُّرُّ دُونَهَا \*

اللفظة : « المروض » المرأة لها ولد ترضعه « العوجاء » التي اعوجت هزالا وجوعا ، ووقع في اللسان « العرجاء » بالراء المهملة ، وهو تحريف « جال » تحرك « برعما » الريم - بفتح الباء - خيط يفتل على طاقين ، وقال الجوهري : الريم الحبل المفتول يكون فيه لوان وربما شدته المرأة على وسطها وعضدها وقد يملق على الصبي تدفع به العين ، وقال أبو عبيد : الريم خيط فيه ألوان تشده المرأة على حقوبها ، وقال الليث : الريم خيط ينظم فيه خرز فتشده المرأة على حقوبها وإنما يجول الريم ويتحرك في وسط المرأة إذا أصيبت بالهزال حتى أثر ذلك فيها ، وسبب الهزال القحط والجذب ووقدان للأكل ، فهذه العبارة كناية عن كلب الزمان وشدته وتزول الجذب والقحط بالناس .

المعنى : يمدح نفسه بأنه كريم في وقت الشدة التي تضن فيها النفوس حتى إن كثيرا من النساء ليمتدحنه الإعراب : « وقائلة » الواو واو رب ، قائلة : مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل نعم مرفوع بضمه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم ، و « أنت » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره التقدم عليه في محل نصب مقول القول « من » حرف جر زائد « فتى » تمييز لفاعل نعم « إذا » ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب « المروض » فاعل بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إذا هزلت المروض « العوجاء » نعت للمروض ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها « جال » فعل ماض « برعما » الريم : فاعل مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المروض العوجاء مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « نعم الفتى أنت من فتى » حيث جمع في الكلام الواحد بين فاعل نعم الظاهر الذي هو قوله « الفتى » والتمييز الذي هو قوله « فتى » وقد أنشده الشارح على أن هذا التمييز أفاد معنى زائدا على المعنى الذي أفاده الفاعل ، فيكون الجمع جائزا عند فريقين من النحاة فريق المبرد والفارسي وابن السراج الذين يميزونه مطلقا والفريق الذي صحح قوله ابن عصفور وهو

الذي يميز الجمع إن أفاد التمييز معنى زائداً على المعنى الذي يفيد الفاعل ، وهذا المعنى هو الذي ذكره الشارح بعد إنشاد البيت بقوله « أي من متفت أي كريم » وقد قال العلامة الصبان في الكلام على هذا البيت ما نصه « قوله من متفت » ، قال ابن قاسم : قد يقال هو بهذا المعنى ليس مما نحن فيه بل هو مبين للفاعل . ١٠٥ هـ . وتعبه البعض فقال : هذا يقتضى المبانيه في كل ما أفاد معنى زائداً كما لا يخفى ، ولا يخفى ما فيه . ١٠٥ هـ . وهو فاسد ؛ لأنه لا يأتي فيها أفاد معنى زائداً بتابعه ، فاعرفه » اهـ كلام الصبان . وحاصله أن ابن القاسم اعترض على كلام الشارح بأننا إذا فسرنا فتى الواقع تمييزاً بالمتفتى كان معناه مبيناً لمعنى الفاعل ، وكلام النحاة فيما إذا أفاد التمييز معنى الفاعل وزيادة لأنها أفاد معنى آخر ، فلا يصح الاستشهاد بالبيت لهذا الرأي . وقد أجاب البعض عن ذلك الكلام بأننا إذا اعتبرنا هذا المعنى الذي دل عليه التمييز في هذا البيت مبيناً لمعنى الفاعل لزم أن يكون كل تمييز يفيد معنى زائداً على معنى الفاعل من هذا القبيل أي من مفيد المعنى المبين ، وعلى هذا لا يتأتى أن يكون لهذا المذهب شاهد ، وهو كلام فاسد لأن النحاة مثلوا له واستشهدوا عليه ، وقد أتى الصبان بقول كلام البعض بأنه لا يلزم من أن يكون معنى التمييز في هذا البيت مبيناً لمعنى الفاعل أن يكون كل تمييز يفيد معنى زائداً على معنى الفاعل مبيناً ، بل هذا يكون خاصاً بما إذا أفاد التمييز المعنى الزائد بنفسه ، فأما إذا أفاد التمييز المعنى الزائد بواسطة تابع له فلا يكون معنى التمييز مبيناً لمعنى الفاعل . هذا إيضاح الكلام ، وكأن العلامة الصبان يريد أن يقصر هذا المذهب على ما إذا كان للتمييز تابع يفيد التمييز بواسطة معنى زائداً على معنى الفاعل . وقد قال العلامة الإنباني في بيان كلام هؤلاء الأعلام ما نصه : « إذا كان التفتى ملحوظاً في فتى ، لا على أنه معناه بل على أنه ملحوظ بواسطة المقام فيكون كالوصف سواء بسواء ، إذ الفرق بين إفادة المعنى بالوصف وإفادته بذاته بواسطة المقام لا يحدى - كان إلزام الحنفى لابن قاسم صحيحاً ، أما إذا كان التفتى مدلول لفظ الفتى بالوضع فلا ، والظاهر الأول » اهـ كلامه . قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : وحاصل هذا الكلام يدل على أنهم ارتضوا أنه إذا كان مع التمييز تابع يدل التمييز بواسطة على معنى زائد على معنى الفاعل ، أو كان المقام يدل على معنى هذا الوصف ، فإنه يكون مما أراده أصحاب هذا المذهب ، أما إذا كان لفظ التمييز يدل على الزيادة بأصل الوضع من غير وساطة تابع ولا مقام فإنه لا يكون مما نحن فيه بل يكون معنى التمييز مبيناً لمعنى الفاعل ، وأنت إذا تدبرت في الأمر ولم تكن من أسرى التقليد ولا ممن يعرفون الحق بالرجال تبين لك أن هذا الكلام من الجمعية التي ليس وراءها طحن ، وليت شعري كيف نقول إن التمييز دل بحسب وضعه على معنى مبين للمعنى الذي دل عليه لفظ الفاعل؟ مع أن لفظ الفاعل هو لفظ التمييز من غير فرق إلا في أن الفاعل مقترن بأل التي هي شرط فيه والتمييز مجرد منها على ما يقتضيه حكمه من وجوب التنكير . وقد وجدنا جميع الشواهد التي ذكرت

أى من مُتَفَتٍ : أى كريم ، وفي الأثر « نِعَمَ المرءِ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا وَلَمْ يَفْتِشْ لَنَا كَنَفًا مُنْذُ أَنَا ». وصححه ابنُ عُصفور .

\* \* \*

(وَمَا) في موضع النصب (مُمَيَّرٌ، وَقِيلَ فَاعِلٌ) فهي في موضع رفع ، وقيل : إنها الخصوص ، وقيل : كافة (في نحو نِعَمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) «بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ» . فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال : الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها ، والخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش والزجاجي والفارسي في أحد قوليه والزنجشري وكثير من المتأخرين . والثاني : أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لخصوص محذوف : أى شيء . والثالث : أنها تمييز والخصوص ما أخرى موصولة محذوفة ، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ، ونُقِلَ عن الكسائي .

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال : الأول : أنها اسمُ معرفة تام أى غير مفتقرٍ إلى صلة ، والفعل صفة لخصوص محذوف ، والتقدير : نعم الشيء شيء فعلت ، وقال به قوم منهم ابن خروف ، ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي . والثاني : أنها موصولة والفعل صلتها والخصوص محذوف ، ونُقِلَ عن الفارسي . والثالث : أنها موصولة والفعل صلتها وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن الخصوص ، ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي . والرابع : أنها مصدرية ولا حذف والتقدير : نعم فعلك ، وإن كان لا يحسن في الكلام نِعَمَ فِعْلُكَ حتى يقال نِعَمَ الْفِعْلُ فِعْلُكَ ، كما تقول : أظن أن تقوم ولا تقول أظن قيامك . والخامس : أنها نكرة موصوفة في موضع رفع والخصوص محذوف .

وأما القائلون بأنها الخصوص فقالوا : إنها موصولة والفاعل مستتر ، وما أخرى محذوفة هي التمييز ، والأصل : نعم ما ماَصَنَعْتَ ، والتقدير : نعم شيئاً الذي صَنَعْتَهُ ، هذا قول الفراء .

في هذه المسألة من هذا القبيل : إما أن يكون لفظ التمييز ولفظ الفاعل واحداً على الوجه المذكور ، وإما أن يكون أحدهما مرادفاً للآخر كما في البيت الذي قبل هذا وكما في الأثر الذي رواه الشارح ، والمعنى الزائد يأتي من التابع أو من المقام ولا ثالث لهذين ، وهاهنا مقام الفخر والمدح بما ثرا النفس مع تكثير « فتي » هو الذي دل على الزيادة ، فلانفعل عن هذا ولا ترتض غيره والله يهديك ويتولاك .

وأما القائلون بأنها كافة فقالوا : إنها كَفَّتْ نعم كما كَفَّتْ قَلَّ وَطَالَ فتصير تدخل على الجملة الفعلية .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول في « ما » إذا وليها اسمٌ — نحو « فَنِمَا مَيَّ » — ثلاثة أقوال : أحدها : أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمَر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص . وثانيها : أنها معرفة تامة وهي الفاعل ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي ، وهو قول الفراء . وثالثها : أن « ما » مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها هو الفاعل ، وقال به قوم وأجازه الفراء .

الثاني : الظاهر أنه إنما أراد الأول من الثلاثة ، والأول من الخمسة لاقتصاره عليهما في شرح الكافية .

الثالث : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به ، وهو أن « ما » ميمز ، وكذا عبارته في الكافية ، وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل ، ونقله عن سيبويه والكسائي .

\* \* \*

( وَيَذْكُرُ الْمَخْضُوصُ ) بالمدح أو الذم ( بَعْدُ ) أى : بعدَ فاعل نعم وبئس ، نحو : نِعَمَ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ أَبُو لَهَبٍ ، وفي إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه : أن يكون ( مُبْتَدَأً ) والجملة قبله خبر ( أَوْ ) يكون ( خَبَرٌ أَسْمٍ ) مبتدأ محذوف ( لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا ) أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا . والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه . قال ابن الباذش : لا يميز سيبويه أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ ، وأجاز الثاني جماعة منهم السيرافي وأبو علي والصَّيمُرى ، وذكر في شرح التسهيل أن سيبويه أجاز به ، وأجاز الثالث قومٌ منهم ابن عصفور . قال في شرح التسهيل : وهو غير صحيح ؛ لأن هذا الحذف لازم ، ولم نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومحلّه مشغول بشيء يَسُدُّ مَسَدَّهُ . وذهب ابن كَيْسَانَ إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ، ورد بأنه لازم ، وليس البديل بلازم ، ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم .

( وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ ) أى بالمخصوص ( كَفِّي ) عن ذكره ( كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَسِي )



وَالْمُقْتَنَى) فالعلم : مبتدأ قولاً واحداً ، والجملة بعده خبره ، ويجوز دخول الناسخ عليه نحو « إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ » . وقوله :

٧٥٩ - إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ نِعَمَ أَخُو النَّدَى وَأَبْنُ الْعَشِيرَةِ

٧٥٩ - هذا بيت من الكامل ، وهو من كلمة لأبي دهب الجمي يقولها في مديح الغيرة بن عبد الله ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

يَا نَاقُ سِيرِي وَاشْرَقِي بِدَمٍ إِذَا جِئْتِ الْمَغِيرَةَ  
يَا نَاقُ نَمِّ عَقْمَتِ مِنْ دَلَجِي وَمِنْ نَصِّ الظَّهِيرَةِ  
سَيْبِي أَخْرَى سِوَاكَ وَتَلَّكَ لِي مِنْهُ سِيرَةَ

اللفظة : « يا ناق » هو مرخم ناقة « واشرقى بدم » الشروق - بفتح الشين والراء - النقص ، وأراد الدعاء عليها بأن تدبج ، وذلك ليدل على أنه إذا ألقى عصا التسيار بساحة المغيرة لم يكن بحاجة إلى الناقة لأنه لا يؤم غيره ولا يفكر في انتجاع سواه ، وأصل هذا المعنى من قول الشماخ بن ضرار العظفاني في مدحته لعرابة الأوسى مخاطب ناقته أيضاً :

إِذَا بَلَغْتَنِي وَحَمَلْتِ رَحْلِي عَرَابَةَ فَأَشْرَقِي بِدَمِ الْوَتِينِ

ويروى أن عرابة الأوسى لما سمع هذا البيت قال له : بئس ما كافتها به ، ووجهه ما ذكره البرد في كامله أنه كان ينبغي أن ينظر إليها مع استغنائها عنها « دلجى » أراد به السير ليلاً ، والمستعمل في هذا المعنى الإدلاج « نص الظهيرة » النص : مصدر نصبت الناقة أنصها ، وذلك إذا استخرجت غاية ما عندها من السير ، والظهيرة : وقت الظهور وهو الوقت الذى يشتد فيه الحر « وتلك لى منه سيره » اسم الإشارة يرجع إلى الإثابة المدلول عليها بالفعل قبله « أخو الندى » الندى - بفتح النون ، بوزن الفتى - الكرم والجود والسخاء ، وكنى بأخوته له عن ملازمته إياه وأنه لا يفارقه

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « ابن » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « عبد » مضاف إليه ، وعبد مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « نعم » فعل ماضى دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « أخو » فاعل نعم مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « الندى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وابن » الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على أخو مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « العشيرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وسكن اللوقف ، وجملة نعم وفعالها في محل رفع خبر إن المؤكدة .

وقوله :

٧٦٠ - إِذَا أُرْسِلُونِي عِنْدَ تَعْدِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نَعِمَ الْمَارِسُ

الشاهر فيه : قوله « إن ابن عبد الله نعم أخو الندى » حيث تقدم على نعم وفاعلها مشعر بالخصوص بالمدح - وهو قوله « إن ابن عبد الله » هنا - فاكتمى بذكره ولم يحتج إلى ذكر المخصوص بالمدح . هذا تقرير الكلام على حسب ما يقتضيه ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية حيث يقول \* وإن يقدم مشعر به كفى \* لكن عبارته في التسهيل تدل على أن المقدم هو المخصوص بالمدح نفسه، وذلك قوله « يجوز إدخال النواسخ على المخصوص ، فإذا دخل عليه الناسخ يجوز تقديمه ويجوز إبقاؤه مؤخرا ، إلا إن فإنها إذا دخلت عليه يجب تقديمه كقوله \* إن ابن عبد الله ... البيت \* »

٧٦٠ - هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام يزيد بن الطثرية ، وهو أول بيتين رواهما أبو تمام في ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزي بتحقيقنا : ٢٤٧ / ٤ ) وثانيهما قوله :

وَنَفَعِي نَفْعُ الْمُوسِرِينَ ، وَإِنَّمَا سَوَامِي سَوَامُ الْمُقْتَرِينَ الْمَفَالِسِ

وقد اختلفت حركة حرف الروى في البيتين فهى فى الأول المستشهد به ضمة وفى الثانى الذى أنشدناه كسرة ، وذلك عيب من عيوب القافية .

اللفظة : «تعدير حاجة» عسرها وعدم تأتى قضائها ، ووقع فى الحماسة «تعدير حاجة» وقوله «أمارس فيها» معناه أعالجها وأحتال لقضائها وأعانى أمرها . قال التبريزي «أمارس : أعانى ، ورجل مرس ، إذا كان شديد المعالجة ، وأمارس فيها : فى موضع الجر على أن يكون وصفا لحاجة يصف نفسه بحسن التأنى فى الأمور يرسل فيها» اه كلامه «ونفعى نفع الموسرين - البيت» الموسر : ذواليسار والغنى ، والمفالس : جمع مفلس ، وهو الفقير الذى ذهبت أمواله وبقى مامعه فلوسا ، والفلوس : ما ضرب من غير الذهب والفضة ، قال التبريزي «إنما قيل للفقير مفلس لأنه من قولهم : أفلس الرجل ، إذا صار صاحب فلوس بعد أن كان صاحب أموال ، وتفليس الحاكم معروف ، وهو من هذا ، كأنه ينسبه إلى ذلك ، فهذا كالتعديل والتفسيق ، يقول : عطائى كثير ومالى قليل لأنى غنى النفس» اه كلامه .

الإعراب : «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط مبني على السكون فى محل نصب «أرسلونى» فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والنون لواقية ، وياء التثنية مفعول به ، وجملة الفعل الماضى وفاعلها ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها «عند» ظرف متعلق بأرسل ، وهو مضاف و«تعدير» مضاف إليه ، وتعدير مضاف و«حاجة» مضاف إليه «أمارس» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعلها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعلها المستتر فيه فى محل جر صفة لحاجة ، وزعم العيني أن هذه الجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب ،

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تَوْهيم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص ، وأن المتقدم ليس هو المخصوص ، بل مُشعر به ، وهو خلاف ما صرَّح به في التسهيل .  
 الثاني : حَقُّ المخصوص أمران : أن يكون مختصاً ، وأن يصَّاح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس ، فإن بآينه أول نحو « بئسَ مثَلُ القومِ الذين كذَّبُوا » أي : مثل الذين كذبوا . اهـ .

\*\*\*

(وَاجْعَلْ كَيْئَسَ) معنَى وحكماً (سَاءَ) تقول : ساءَ الرجلُ أبو جهلٍ ، وساءَ حَظُّ النارِ أبو لهبٍ ، وفي التنزيل « وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا » و « سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ » (وَاجْعَلْ فِعْلًا) بضم العين (مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَنِعَمٍ) وبئس (مُسْجَلًا) أي : مطلقاً ، يقال : أسجلت الشيء ، إذا أمكنت من الانتفاع به مطلقاً : أي يكون له ما لهما : من عدم التصرف ، وإفادة المدح أو الذم ، واقتضاء فاعل كفاعلهما ، فيكون ظاهراً مُصاحِباً لآل ، أو مضافاً إلى مصاحبها ، أو ضميراً مفسراً بتمييز ، وسواء في ذلك ما هو على فعل أصالة نحو ظرْفُ الرَّجُلِ زَيْدٌ ، وَخَبْتُ غَلَامَ القَوْمِ عَمْرُو ، وما حوَّل إليه نحو ضَرَبَ رَجُلًا زَيْدٌ ، وفهم رَجُلًا خَالِدٌ .

وليس بشيء لأن الكلام لا يتم بها ، بل الضواب ما ذكرنا وقد ذهب إليه من قبلنا الخطيب التبريزي على ما نقلناه عنه في لغة البيت « فيها » جار ومجرور متعلق بأمارس « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء التشكيم اسمه « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الممارس » فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة نعم وفاعله في محل نصب خبر كان .  
 الشاهد فيه : قوله « كنت نعم الممارس » حيث تقدم على نعم وفاعلها مشعر بالمخصوص بالمدح - وهو هنا قوله « كنت » - فاكتفى بذكره ولم يحتج إلى ذكر المخصوص بالمدح ، ولو أنه ذكره بعد نعم وفاعلها لقال : كنت نعم الممارس أنا ، مثلاً . هذا تقرير الكلام على ما يقتضيه ظاهر عبارة الناظم في الألفية ، وفيه ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق من أن عبارة ابن مالك في شرح التسهيل تدل على أن المتقدم ليس مشعراً بالمخصوص بالمدح ، بل هو نفس المخصوص بالمدح ، والفرق بين هذا البيت والذي قبله - على ما تقتضيه عبارة الشيخ في شرح التسهيل - أن تقديم المخصوص بالمدح في هذا البيت جائز لا واجب ، فقد كان للشاعر أن يقول : نعم الممارس كنت ، فأما في البيت المتقدم فتقديم المخصوص بالمدح واجب لا يجوز أن يؤخره بعد نعم وفاعلها ، فاعرف ذلك وارجع إلى نص ابن مالك الذي أثرناه لك في شرح الشاهد السابق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مِنْ هَذَا النُّوعِ « سَاءَ » فَإِنْ أَصْلُهُ سَوَاءً بِالْفَتْحِ فَخَوَّلَ إِلَى فَعْلٍ بِالضَّمِّ فَصَارَ قَاصِرًا ، ثُمَّ ضُمَّنْ مَعْنَى بئس ؛ فَصَارَ جَامِدًا قَاصِرًا مُحْكَمًا لَهُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَإِنَّمَا أُفْرِدَهُ بِالذِّكْرِ لِحِفَاءِ التَّحْوِيلِ فِيهِ .

الثاني : إِنَّمَا يُصَاغُ فَعْلٌ مِنَ الثَّلَاثِي لِقَصْدِ الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ صَالِحًا لِلتَّعْجِبِ مِنْهُ مُضْمَّنًا مَعْنَاهُ ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عَصْفُورٍ ، وَحَكَاهُ عَنِ الْأَخْفَشِ .

الثالث : يَجُوزُ فِي فَاعِلِ فَعْلٍ الْمَذْكُورِ الْجُرْءُ بِالْبَاءِ ، وَالِاسْتِغْنَاءُ عَنِ أَلٍ ، وَإِضْمَارُهُ عَلَى عَلَى وَفَّقِ مَا قَبْلَهُ ، نَحْوُ :

٧٦١ — حَبَّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يَرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةً أَوْ لِيَامًا

٧٦١ — هَذَا بَيْتٌ مِنَ اللَّيْدِ ، وَقَدْ نَسَبُوهُ إِلَى الطَّرِمَاحِ بْنِ حَكِيمٍ ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي اللِّسَانِ (زور) ولم ينسبه .

اللفظة : « حب » يجوز في حائه الفتح والضم على ماسيأتي في كلام الشارح وأصله حبب - بزنة ظرف - فلما اجتمع مثلان متحركان في موضع العين واللام سكن أولهما وأدغم أحدهما في الآخر ، فان اكتفيت بهذا القدر كانت الحاء مفتوحة ، وإن نقلت ضمة أول الثلثين إلى الفاء ثم أدغمت كانت الحاء مضمومة ، قال الجوهري في صحاحه « قال الأصمعي : قولهم حب بفلان معناه ما أحبه إلى ، وقال الفراء معناه حبب بضم الباء ثم أسكنت وأدغمت في الثانية . قال ابن السكيت في قول ساعدة :

مَجَرَّتْ غُضُوبٌ وَحُبٌّ مَن يَتَجَنَّبُ وَعَدَّتْ عَوَادٍ دُونَ وَائِيكَ تَشَعَّبُ

أراد حبب فأدغم ونقل الضمة إلى الحاء لأنه مدح « اه . وروى ابن منظور بيت ساعدة عن الأزهري بفتح الحاء ، وذكر بعدها ما ذكره صاحب الصحاح « الزور » بفتح الزاي وسكون الواو - الزائر ، وأصله مصدر ولهذا يطلق على الواحد وغيره وعلى المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، قال ابن منظور « والزور : الذي يزورك ، ورجل زور ، وقوم زور ، وامرأة زور ، ونساء زور ، يكون للواحد والجميع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، قال : لأنه مصدر ، قال \* حب بالزور الذي لا يرى .... البيت \* وقال في نسوة زور :

وَمَشِيْنٌ بِالْكَتِيبِ مَزُورٌ كَمَا تَهَادَى الْفَتَيَاتُ الزُّورُ » اه كلامه

« صفحة » بفتح الصاد وسكون الفاء بعدها حاء مهملة - عرض الوجه أو أحد جانبيه ، وفي شعر عاصم بن ثابت :

## \* تَرَائُ عَنْ صَفْحَتِي الْمَعَابِلُ \*

أراد أحد جانبي وجهه « لمام » جمع لمة - بكسر اللام - وهي الشعر يجاوز شحمة الأذن ، فإذا طالت اللمة حتى بلغت النكبين سميت حمة ، وتجمع اللمة أيضا على لم ككسرة وكسر ، وقال ابن مفرغ في اللام :

شَدَخَتْ غَرَّةَ السَّوَابِقِ مِنْهُمْ فِي وُجُوهِهِ عَ اللَّامِ الْجَعَادِ

وقد روى ابن منظور عجز البيت هكذا \* منه لإصفحة عن لمام \* فيحتمل أن يكون من قولهم : فلان يزورنا لماما ، يريدون أنه يزورنا في بعض الأحيان : أي نادرا ما يزورنا .

الإعراب : « حب » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « بالزور » الباء حرف جر زائد ، والزور : فاعل حب مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الذي » اسم موصول نعت للزور مبنى على السكون في محل رفع « لا » حرف نفي مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « إلا » أداة حصر لاجل لها مبنية على السكون لاجل لها من الإعراب « صفحة » نائب فاعل ليرى مرفوع بالضمه الظاهرة « أو » حرف عطف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « لمام » معطوف على صفحة مرفوع بالضمه الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة يرى ونائب فاعله لاجل لها من الإعراب صلة للموصول وهو الذي .

الشاهد في : قوله « حب بالزور » حيث استعمل الشاعر حب للدلالة على التعجب مع دلالة على إنشاء المدح فحوله من باب ضرب إلى باب كرم ، ثم زاد الباء الجارة في فاعله كما زاد في فاعل فعل التعجب في نحو أحب بعد الله .

أما أن أصل هذا الفعل من باب ضرب فالدليل عليه مجيئه كذلك ولو أنه قليل ، وذلك في قول الشاعر :

أَحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمْرِهِ وَأَسْلَمُ أَنْ الْجَارَ بِالْجَارِ أَرْقُ  
وَأُقْسِمُ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ

وقد خالف في هذا الفراء فزعم أن « حب » في الأصل من باب ظرف وكرم ، واستدل على ذلك بأن الوصف قد جاء منه على فيعل فقالوا : حبيب ، وإنما يكون الوصف على فيعل من فعل بالضم كقولهم : شريف ، وظريف ، وكريم . وليس هذا بشيء ولا الاستدلال صحيح ، والصواب ما قدمناه من أنه في الأصل من باب ضرب ، وأقوى ما يدل على ذلك مجيئه متعديا في نحو البيت الذي

أنشدناه ، وفعل المضموم العين لا يكون متعديا أصلا ، وأما دعواه أن حيبا وصف فليست بمحل التسليم بل هو فعل الذي بمعنى المفعول وهو لا يأتي إلا من غير باب كرم كقتيل وجريح .  
وأما أنه دال على معنى التعجب فدليلة أن من شواهد هذه المسألة ما يروى على هذه الصورة ويروى على صورة التعجب ، ومن ذلك قول الأخطل التغلبي النصراني .

تَقُلْتُ اقْتُلُوها عَنكُمْ بِمِزاجِها وَحَبَّ بِها مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

وهو الشاهد ٧٦٤ الآتي ، يرويه النحاة على هذا الوجه ، ويرويه أبوحنيفة الدينوري في كتاب النبات :

\* وَأَحْبَبُ بِها مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ \*

ورويت في ديوان الأخطل :

\* وَأَطْيَبُ بِها مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ \*

ومن أقوى الأدلة على أن الكلمة بمعنى الكلمة أن تروى إحداهما في مكان الأخرى في تعبير واحد .  
وأما أن الباء في قوله « بالزور » زائدة فدليلة أمران : الأول : أن الفاعل لا يكون إلا مرفوعا لفظا أو محلا أو تقديرا ، وأن من المرفوع تقديرا المجرور بالحرف الزائد ، والحروف التي تزداد مع الفاعل هي من والباء ، وقد تقدم ذلك مفصلا في باب الفاعل ، والثاني : أنه قد ورد هذا الاستعمال بالباء أحيانا كما في هذا الشاهد وكما في قول الأخطل الذي أنشدناه ، ومن غير الباء أحيانا كما في قول مساعدة بن جؤية الذي أنشدناه في بيان لغة البيت ، والذي سوغ زيادة الباء في هذا الفاعل كون الفعل بمعنى أفعل الدال على التعجب والذي تزداد معه الباء وجوبا . قال ابن الحاجب في بيت الأخطل « مقتولة : نصب على الحال من الضمير في بها ، وبها : فاعل حب زيدت فيه الباء على غير قياس كقوله تعالى : كفى بالله شهيدا » اه . وقال البغدادي في بيت الأخطل أيضا « أنشده على أن حب فيه للمدح والتعجب ، وأصلها حب بضم العين للتحويل المذكور ، فإن قلنا حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركتها صار حب بضم الأول ، وإن حذفنا ضمة العين صار حب بفتح الأول ، والإدغام في الصورتين واجب لاجتماع التلحين والأول منهما ساكن ، وفاعلها الضمير المؤنث المجرور بالباء لأن هذه الصيغة تمجيدية لكونها بمعنى أحب بها » اه . وقال العلامة الصبان « جاز في فاعل هذا الفعل الجر بالباء حملا على أحسن زيد ، وجاز معه الاستغناء عن آل حملا على ما أحسن زيدا ، وجاز إضمار فاعله على وفق ما قبله حملا على قولك : الزيدان ما كرمهما ، والزيدون ما كرمهم » اه .

وَفَهُمْ زَيْدٌ، وَالزَّيْدُونَ كَرُمُوا رِجَالًا، نظرًا لما فيه من معنى التعجب .  
 الرابع : مَثَلٌ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ وَشَرْحِ التَّسْمِيلِ وَتَبِعَهُ وَلَدَهُ فِي شَرْحِهِ بِعَلْمِ الرَّجُلِ ،  
 وَذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ الْعَرَبَ شَدَّتْ فِي ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ فَلَمْ تَحْوِلْهَا إِلَى فِعْلِ ، بَلِ اسْتَعْمَلَتْهَا  
 اسْتِعْمَالَ نَعْمٍ وَبَيْسٍ مِنْ غَيْرِ تَحْوِيلٍ ، وَهِيَ : عِلْمٌ ، وَجَهْلٌ ، وَسَمْعٌ . انْتَهَى .

\* \* \*

( وَمِثْلُ نِعَمٍ ) فِي الْمَعْنَى حَبٍّ مِنْ ( حَبْدًا ) وَتَزِيدُ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا تُشْعِرُ بِأَنَّ الْمَدْرُوحَ مَحْبُوبٌ  
 وَقَرِيبٌ مِنَ النَّفْسِ . قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْمِيلِ : وَالصَّحِيحُ أَنَّ حَبًّا فِعْلٌ يُقْصَدُ  
 بِهِ الْحُبُّ وَالْمَدْحُ ، وَجُعِلَ فَاعِلُهُ « ذَا » لِيَدُلَّ عَلَى الْحُضُورِ فِي الْقَلْبِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ  
 ( الْفَاعِلُ ذَا ) أَيْ : فَاعِلُ حَبٍّ هُوَ لَفْظُ « ذَا » عَلَى الْخِتَارِ وَظَاهِرٌ مَذْهَبُ سَيَبُويَه . قَالَ  
 ابْنُ خُرُوفٍ — بَعْدَ أَنْ مَثَلَ بِحَبْدًا زَيْدٌ — حَبًّا فِعْلٌ وَذَا فَاعِلُهَا ، وَزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ  
 حَبْدًا ، هَذَا قَوْلُ سَيَبُويَه ، وَأَخْطَأَ عَلَيْهِ مَنْ زَعَمَ غَيْرَ ذَلِكَ .

( تَنْبِيهِ ) : فِي قَوْلِهِ : « الْفَاعِلُ ذَا » تَهْرِيضٌ بِالرَّدِّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِتَرْكِيْبِ حَبٍّ مَعَ ذَا ،  
 وَلَهُمْ فِيهِ مَذْهَبَانِ : قِيلَ : غُلِبَتِ الْفِعْلِيَّةُ لِتَقَدُّمِ الْفِعْلِ فَصَارَ الْجَمِيعُ فِعْلًا وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلٌ ،  
 وَقِيلَ : غُلِبَتِ الْاسْمِيَّةُ لِشَرَفِ الْاسْمِ فَصَارَ الْجَمِيعُ اسْمًا مَبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ خَبْرٌ ، وَهُوَ مَذْهَبُ  
 الْمُبَرِّدِ وَابْنِ السَّرَاجِ ، وَوَانْتَهَمَا ابْنُ عَصْفُورٍ وَنَسَبَهُ إِلَى سَيَبُويَه ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ كَوْنَ « حَبْدًا »  
 خَبْرًا مَبْتَدَأً .

( وَإِنْ تُرِدُ ذَمًّا فَقُلْ لَا حَبْدًا ) زَيْدٌ ، فَهِيَ بِمَعْنَى بَيْسٍ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٧٦٣ — أَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَأِ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبْدًا هِيَا

٧٦٢ — هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطُّوَيْلِ ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَنْسِبُهُ إِلَى ذِي الرِّمَةِ يَقُولُهُ فِي حَبِيئَتِهِ مِيةً ،  
 وَيَنْسِبُهُ آخَرُونَ إِلَى امْرَأَةٍ اسْمُهَا كَنْزَةُ تَهْجُو فِيهِ مِيةً مَعْشُوقَةٌ ذَا الرِّمَةِ ، فَأَمَّا الذِّينَ يَنْسِبُونَهُ إِلَى ذِي  
 الرِّمَةِ فَهِنَّمُ الْخَطِيبَةُ التَّبْرِيْزِيَّةُ فِي شَرْحِ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ ( ٤ / ١٠٩ بِتَحْقِيقِنَا ) قَالَ : « قِيلَ : هِيَ  
 لَذِي الرِّمَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَشْبُهُ بِمِيةً ، وَكَانَتْ مِنْ أَجْلِ النَّاسِ ، وَلَمْ تَرَهُ قَطُّ ، فَجَعَلَتْ لَهِ عَلَيْهِا  
 أَنْ تَنْحَرَّ بِدَنَةِ أَوَّلِ مَا تَرَاهُ ، فَلَمَّا رَأَتْهُ رَأَتْ رِجَالًا دَمِيًّا أَسْوَدَ ، فَقَالَتْ : وَاسْوَأَنَاهُ ، فَقَالَ ذُو الرِّمَةِ :

أَلَا حَبَّبًا أَهْلُ الْمَلَا غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيِّ فَلَاحَبَّذَاهِيَا» اه كلامه

وتتمة الحكاية - على هذا الوجه ، فيما يحكيه أهل الأدب - أن مية حين سمعت هذا البيت غضبت ، ثم كشفت عن وجهها كأنه القمر ، وقالت له : أفي مثل هذا يقال هذا الكلام ؟ فقال :

عَلَى وَجْهِ مَيِّ مَسْحَةٌ مِنْ مَلَاخَةٍ وَتَحْتَ الثِّيَابِ الْعَارُ لَوْ كَانَ بَادِيَا

فعلت ثيابها عن جسد حسن ، ثم قالت وهي مغضبة : أشين ترى لأم لك ؟ فقال :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْمَاءَ يَجُبُّ طَعْمُهُ وَلَوْ كَانَ لَوْنُ الْمَاءِ أبيضَ صَافِيَا

فقلت : أما ماتحت الثياب فقد رأيتك وعليت أنه لاشين فيه ، وما أردت إلا أن أقول لك : هلم حتى تدوق ماوراءه ، والله لاذقت ذلك أبدا . وأما الذين ينسبونهم إلى كثره فمنهم أبوتمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ( ١٠٩/٤ من شرح التبريزي بتحقيقنا ) وقد روى الأبيات الثلاثة التي رويها في القصة السابقة على نفس الترتيب ، وزاد عليها أربعة أبيات وهي تؤيد أن الكلام ليس لدى الرمة ، وهاكها بروايته .

إِذَا مَا أَنَاهُ وَارِدٌ مِنْ ضَرُورَةٍ تَوَلَّى ، بِأَضْعَافِ الَّذِي جَاءَ ، ظَامِيَا

كَذَلِكَ مَيِّ فِي الثِّيَابِ إِذَا بَدَتْ وَأَثْوَابَهَا يُخْفِنُ مِنْهَا الْمُخَازِيَا

فَلَوْ أَنَّ غَيْلَانَ الشَّقِيَّ بَدَتْ لَهُ مُجَرَّدَةٌ يَوْمًا لَمَا قَالَ ذَالِيَا

كَقَوْلِ مَضَى مِنْهُ ، وَلَكِنْ لَرَدَّهُ إِلَى غَيْرِ مَيِّ ، أَوْ لِأَصْبَحَ سَالِيَا

اللفظ : « ألا حبذا أهل الملا - البيت » قال التبريزي « ذا من حبذا أشير به إلى الشيء ، وهو مع حب بمنزلة الرجل من نعم الرجل ، إلا أنه أجرى معه مجرى الأمثال : فلاغير ، ولا يفصل بينهما - والمعنى : محبوب في الأشياء أهل الملا غيري فإنها إذا ذكرت لا تستحق مدحا ولا اختصاصا ، وقوله فلا حبذا هي جعل ألف ذا على انفصالها تأسيسا ؛ لأن الروي من اسم مضر وهو هي » اه كلامه بحروفه . والملا - بزنة الفتى - الأرض ، ومي : هو اسم معشوقة ذي الرمة ، وأصل اسمها مية - بالتاء - ولكنه يستعمله غير التاء كثيرا في النداء وغيره « على وجه مَيِّ مسحة - البيت » قال التبريزي « يريد أن ظاهرها حسن ، كأن الله مسحها بالجمال ، ويكون أصله من قولهم : مسح الرأس باليد ، ثم استعمل في النداء فقيل للمريض : مسح الله ما بك من علة ، وقيل أيضا : هو مسح الوجه ، يريدون أنه مستوى الحلقة . وحذف جواب لو : أي لو كان باديا لما رغب فيها أحد ، وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه » اه . وروي « وتحت الثياب الخزي » وباديا : اسم فاعل



فعله بدا يبدو، ومعناه ظهر « ألم تر أن الماء يخلف طعمه - البيت » قال التبريزي : « يخلف طعمه : أى يتغير ، ويخلف طعمه : أى يحىء بخلاف ماظن به » اه وروى « ألم تر أن الماء يخث طعمه » أى يصير خبيثا ، ويراد أن الشارب لا يسيغه « إذا ما أتاه وارد من ضرورة - البيت » قال التبريزي : « الذى جاء ظاميا : أى جاء عليه ، حذف الجار ووصل الفعل بنفسه فصار جاءه ، ثم حذف الضمير من الصلة استقالا واستطالة لكون أربعة أشياء شيئا واحدا : الموصول ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول ، ومن جوز حذف الجار والمجرور من الصلة فالأمر عنده أقرب . وشبهها بالماء الصافى للون الخبيث الطعم إذا أتاه العطشان زاده عطشا لأنه لا يتمكن من شربه لزغوقته ، وانتصب ظاميا على الحال » اه . وأراد بما ذكره عن حذف العائد أن جمهور النحاة لا يميزون حذف العائد المجرور بحرف الجر إلا أن يكون الموصول أو الموصوف به مجرورا بحرف مماثل للحرف الذى جر العائد كما فى قوله تعالى : ( يشرب مما تشربون ) وههنا قد حذف العائد من الصلة ، والظاهر أن هذا العائد كان مجرورا بعلی ، فيبين أن الجمهور لا يرون أن هذا الضمير حذف وهو مجرور المحل بعلی ، وإنما يرون أن حرف الجر حذف أولا فتعدى الفعل بنفسه إلى الضمير ، ثم حذف الضمير وهو مفعول به ، فأعرف هذا « فلو أن غيلان الشقى - البيت » قال التبريزي : « انتصب مجردة على الحال ، وأشار بذا من قوله لما قال ذالبا إلى تجرد مى : أى ما حدث نفسه بأنها له ، ويروى لما قال آليا : أى مقصرا عند نفسه فى دعواه ولصرف نسيبه إلى غيرها أو لتسلى عن النساء رأسا وزهد فيهن ، وانتصب آليا على الحال ، وذكر بعضهم أن معنى آليا حالفا : أى كان لا يقسم بها ، وهذا خطأ ؛ لأنه كان يجب أن يكون موليا ، ألا ترى أنه يقال : آليت فى اليمين إيلاء ، وقيل فى معناه : إن آتأوه وتوجع ، والمعنى لم يقل لما يستجد من الزهد فيها : آلى ، متأوها ، فعلى هذا يكون آحكاية صوت موضعه رفع بالابتداء ، ولى : خبره ، وهو الأقرب على ما ذكره المرزوقى » اه . وجعله آ - مع كونه اسم صوت - فى محل رفع بالابتداء لا يتنافى مع ما قرره النحاة من أن أسماء الأصوات لا محل لها من الإعراب لكونها لا تتأثر بالعوامل كأسماء الأفعال ، ووجه ذلك أنه لم يجعلها فى محل رفع إلا بعد أن قصد بها الحكاية ، فكأنها نقلت من اسم الصوت ، فكأنك قد قلت : هذا اللفظ لى ، وذلك نظير قولهم : من حرف جر ، وضرب فعل ماضى « كقول مضى منه ولكن لرده - البيت » قال التبريزي « اللام فى لرده جواب يمين مضمرة » اه .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « حينذا » حب : فعل ماضى دال على كثرة محبة الشيء ومدحه والإشعار بأنه قريب من النفس ، ذا : فاعل حب مبنى على السكون فى محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر مقدم « أهل » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف و « الملاء » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « غير » منصوب على الحال « أنه » أن :

( وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ ) أى : اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعا لندا لا يتقدم بحال ، قال فى شرح التسهيل : أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص فى هذا الباب ، قال ابن بابشاذ : وسبب ذلك توهم كون المراد من « زيد حبذا » زيد حب هذا ، قال فى شرح التسهيل : وتوهم هذا بعيد فلا ينبغى أن يكون المنع من أجله ، بل المنع من أجل إجراء حبذا مجرى المثل .

حرف توكيد و نصب ، و ضمير الشأن اسمها « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمنت معنى الشرط « ذكرت » فعل ماض مبنى للجهول ، و التاء حرف دال على تأنيث السند إليه « هى » نائب فاعل ، و الجملة من الفعل و نائب فاعله فى محل جر باضافة إذا إليها « فلا » الفاء واقعة فى جواب إذا ، و لا : حرف نفي « حبذا » حب : فعل ماض ، و ذا : اسم إشارة فاعل حب ، و جملة الفعل و فاعله فى محل رفع خبر مقدم « هى » مبتدأ مؤخر ، و جملة البتداء و خبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، و جملة الشرط و الجواب فى محل رفع خبر أن ، و أن و مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه .

الشاهد فيه : فى قوله « حبذا أهل الملا » شاهد لهذه المسألة و إن لم يكن مقصودا للشارح هنا ، و فى قوله « لا حبذا هى » شاهد آخر هو المقصود للشارح من الإتيان بهذا البيت ؛ فأما الأول فهو دليل على أن المتكلم إذا أراد المدح استعمل « حب » و جاء معها بذا ، و نظيره قول جرير ابن عطية بن الخطمي :

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ      وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا  
وَحَبَّذَا نَفَحَاتُ مِنْ يَمَانِيَّةٍ      تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّانِ أُخْيَانَا

و نظيره أيضا قول الشاعر :

حَبَّذَا رَجْعَهَا إِلَيْكَ يَدَيْهَا      فِي يَدَيَّ دِرْعَهَا تَحُلُّ الْإِرَارَا

و نظيره أيضا قول الشاعر :

وَحَبَّذَا حِينَ تَمْسِي الرَّبِيعُ بَارِدَةً -      وَادِي أُنْثَى وَفَتَيَانُ بِهِ هُضْمُ

و نظيره أيضا قول الصمة بن عبد الله القشيري :

أَلَا يَا حَبَّذَا نَفَحَاتُ نَجْدٍ      وَرَيًّا رَوْضِهِ بَعْدَ الْقِطَارِ

و أما الثاني فيدل على أن المتكلم إذا أراد الذم جاء بحب مسبوقه بحرف النفي و وصل بها ذا أيضا ، و نظيره قول الشاعر :

لَا حَبَّذَا أَنْتِ يَا صَنْعَاءَ مِنْ بَلَدٍ      وَلَا شَعُوبُ هَوَى وَنِي وَلَا تَقَمُّ

و قد جمع بين العبارتين اللتين جمع بينهما بيت الشاهد ذلك الذى يقول :

أَلَا حَبَّذَا عَازِرِي فِي الْهَوَى      وَلَا حَبَّذَا الْجَاهِلُ الْعَادِلُ

ويجب في « ذا » أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير ( أَيْ كَان ) المخصوص : أى أئمة  
 شيء كان ، مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو جموعا ( لَا \* تَعْدِلُ بِذَا ) عن الإفراد  
 والتذكير ( فَهَوَ يَضَاهِي الْمَثَلَا ) والأمثال لا تُغَيَّر ، فنقول : حَبِّدَا زَيْدًا ، وَحَبِّدَا الزَّيْدَانَ ،  
 وَحَبِّدَا الزَّيْدُونَ ، وَحَبِّدَا هِنْدًا ، وَحَبِّدَا الْهِنْدَانَ ، وَحَبِّدَا الْهِنْدَاتُ ، ولا يجوز حَبَّ ذَانِ  
 الزَّيْدَانَ ، وَلا حَبَّ هَوْلَاءِ الزَّيْدُونَ ، وَلا حَبَّ ذِي هِنْدٍ ، وَلا حَبَّ تَانِ الْهِنْدَانَ ، وَلا حَبَّ  
 أولاءِ الهنديات . قال ابن كيسان : إنما لم يختلف « ذا » لأنه إشارة أبدأ إلى مُذَكَّرٍ محذوف  
 والتقدير في حبذا هند : حبذا حُسْنُ هِنْدٍ ، وكذا باقى الأمثلة ، ورد بأنه دعوى بلا بينة .  
 ﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما يُجْتَنَبُ إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول مَنْ جعل  
 « ذا » فاعلا ، وأما على القول بالتركيب فلا .

الثانى : لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد « حبذا » ، وأجاز في التسهيل أن يكون  
 مبتدأ والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف ، وإنما لم يذكر ذلك هنا  
 اكتفاء بتقديم الوجهين في مخصوص نعم ، هذا على القول بأن « ذا » فاعل ، وأما على  
 القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه .

الثالث : يُحَذَفُ المخصوص في هذا الباب للعلم به كما في باب نعم ، كقوله :

٧٦٣ — أَلَا حَبِّدَا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرُزْمَا مَنَحَتْهُ الْهُوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَعَارِبِ

٧٦٣ — هذا بيت من الطويل وهو نالك أربعة أبيات ، وقد روى هذه الأبيات الأربعة  
 العلامة العيني في شرح الشواهد الكبرى ، ونسبها أول الأمر إلى المرار بن همام ، ثم قال : « ويقال :  
 مرداس بن همام » اه . وقد رواها من قبله أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة  
 ( انظر شرح التبريزى بتحقيقنا : ٣ / ٣٣٩ ) ونسبها إلى مرداس بن همام الطائي ، ونقل الخطيب  
 التبريزى عن أبي العلاء تفسير الاشتقاق الاسم على أن من الرواة من ينسبها إلى المرار بن همام ،  
 وعلى هذا يكون قول العيني « ويقال : مرداس بن همام » تحريفا صوابه أن يقال « ويقال مرداس  
 بن همام » فبين ذلك . وقبل البيت المستشهد به قوله :

هَوَيْتُكَ حَتَّى كَادَ يَقْتُلُنِي الْهُوَى      وَرُزْمُكَ حَتَّى لَأْمَنِي كُلُّ صَاحِبِ  
 وَحَتَّى رَأَى مِنِّي أَعَادِيكَ رِقَّةً      عَلَيْكَ ، وَلَوْلَا أَنْتَ مَا لَانَ جَانِبِي

أَلَا حَبِيدًا لَوْلَا الْحَيَاءُ ، وَرُبَّمَا مَنَحَتْهُ الْهُوَى ... البيت ، وبعده :  
بِأَهْلِي ظِيَاءًا مِنْ رِيْبَعَةٍ عَامِرٍ عَذَابُ الثَّنَائِيَا مُشْرِفَاتُ الْحَقَائِبِ

اللفظة : « هويتك » الهوى : الحب والعشق ، والفعل منه هوى بهوى - مثل رضى رضى - ويأتى هذا الفعل مثل رمى رمى بمعنى سقط من عال ، ومثل عجز هذا البيت عجز قوله أبى صخر الهذلى :

مَلَيْتُكَ حَتَّى قِيلَ لِأَيِّعْرِفُ الْهُوَى وَزُرْتُكَ حَتَّى قِيلَ لَيْسَ لَهُ صَبْرٌ

« وحتى رأى منى - البيت » هكذا وقع في عبارة العين ، ورواه أبوتمام \* وحتى رأوا منى أذانيك رقة \* وفيه اتصال الواو الدالة على جمع المذكور بالفعل المسند إلى فاعل ظاهر ، وهى لفظة جماعة من العرب يقال إن طيئا منهم فهمى لفظة الشاعر ، والأعادي : جمع أعدى الذى هو أفعال تفضيل من العداوة ، والأداني : جمع أدنى الذى هو أفعال تفضيل من الدنو بمعنى القرب ، قال التبريزى في شرح هذا البيت : « أى لولا هواك مالان جانبي : أى مالنت لهم » اه . ويقال : فلان لين الجانب ، إذا كان سهل الخلق سمحا « ألاحبذا لولا الحياء - البيت » قال التبريزى في شرحه : « ألاحبذا : المحبوب محذوف كما حذف الحمود في قوله تعالى : ( نعم العبد إنه أواب ) والمراد حبيب إلى التهنك في الهوى لولا الحياء ، على أننى ربما منحت هواى مالا مطعم في دنوه ، ويروى : من ليس بالمتقارب ، أى أحببت من لا ينصفنى ولا مطعم فيه » اه . وقوله « بأهلى ظياء من ريبة عامر - البيت » قال التبريزى في شرحه : « أى يقدى بأهلى ظياء ، يعنى نساء عذاب المباسم حسان الثغور مشرفات الأرداف ، وأصل الحقيقة خرج يشد على عجز البعير أو الفرس فجعل الأعجاز حقائب لكونها هناك » اه كلامه .

الإعراب : « ألا » حرف افتتاح وتنبيه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حبذا » حب : فعل ماضى دال على المدح وعلى أن المدوح محبوب قريب من القلب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعل حب مبنى على السكون فى محل رفع ، وجملة الفعل الدال على المدح وفاعله فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : حبذا تهتكى فى الحب ، أوجبذا ذكر النساء ، أوجبذا ترددى لزيارتك ، أو نحو ذلك « لولا » حرف يدل على امتناع جوابه لوجود شرطه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الحياء » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لولا الحياء موجود ، وجملة المبتدأ وخبره هى شرط لولا ، وجواب لولا ههنا محذوف للدلالة ماقبله من الكلام عليه ، وتقدير الكلام : لولا الحياء لزيارتك ، أولئذ كرتك ، أولأظهرت التهنك فيك ، أو نحو « وربما » الواو استئنافية ، رب : حرف تقليل وجر ، وما : حرف يكف رب عن طلب الدخول على الأسماء

أى : الأَحْبَدَا ذِ كُرُّ هَذِهِ النِّسَاءِ لَوْلَا الْحَيَاءُ ، وَسَأَذْكَرُ مَا يَفَارِقُ فِيهِ مَخْصُوصٌ حَبْدًا  
مَخْصُوصَ نَعْمٍ آخِرًا ، هـ .

( وَمَا سَوَى ذَا أَرْفَعِ بِحَبِّ أَوْ فِجْرُ \* بِالْبَاءِ ) نَحْوُ حَبِّ زَيْدٍ رَجُلًا ، وَحَبِّ بِهِ رَجُلًا  
( وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَاءِ ) مِنْ حَبِّ بِالنَّقْلِ مِنْ حَرَكَةِ الْهَيْنِ ( كَثُرَ ) وَيُنْشَدُ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُهُ :

ويسوغ دخولها على الجمل الفعلية « منحت » منح : فعل ماض ، وتاء للتسكلم فاعله مبنى على  
الضم في محل رفع « الهوى » مفعول ثانٍ لمنح تقدم على المفعول الأول « ما » اسم موصول  
بمعنى الذى مفعول أول لمنح مبنى على السكون في محل نصب « ليس » فعل ماض ناقص دال على  
النفي ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « بالمتقارب » الباء  
حرف جر زائد ، المتقارب : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال  
المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة ليس واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة  
الواقعة أحد مفعولى منح .

الشاهر فيه : قوله « الأَحْبَدَا لَوْلَا الْحَيَاءُ » حيث حذف المخصوص بالمدح بعد حب ، ارتكنا  
على انفعال الكلام ، وعلى أن السامع متى سمع سابق الكلام استطاع أن يعرف المخصوص المحذوف  
ويقدره ، وأصل الكلام : الأَحْبَدَا التَّهْتَكُ فِي الْهَوَى لَوْلَا الْحَيَاءُ ، مثلا ، هذا توضيح كلام الشارح رحمه  
الله تبعا للنجاة ، وهو مبنى على أن الرواية « لَوْلَا الْحَيَاءُ » وأنها حرف امتناع لوجود على ما بيناه في إعراب  
البيت ، ويقضى ذلك أن يكون ما بعد لولا مبتدأ حذف خبره وجوبا كما هو مقرر في مواضع حذف  
الخبر وجوبا في باب المبتدأ والخبر ، فإن رويت « لوما الحياء » احتمل أن يكون « لوما » هو لولا  
بإبدال اللام مما إيدالا لغويا لا إيدالا صرفيا ، واحتمل أن يكون « لوما » مصدرا بمعنى اللوم مضافا  
إلى ما بعده ، ويكون هو المخصوص بالمدح ، وهذا وجه ذكره الخطيب التبريزي عن شيخه أبي  
العلاء المعري ، قال « وقال - يريد أبا العلاء - في قوله لوما الحياء : هو في معنى لولا الحياء : أى  
حبذا ذكر هؤلاء النساء لولا أنى أستحي أن أذكرهن ، والحياء : مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف  
والعنى لولا الحياء يعنى ، ولو رويت لوما الحياء فجعلت لوما من اللوم وأضيفت إلى الحياء لحسن  
ذلك ، والمعنى قريب من الأول ، وأنشد أبو زيد :

أَمَا تَنْفَكُ تَرَ كَبْبِي بِلَوْمًا لَهَجْتَ بِهَا كَمَا لَهَجَ الْفِصَالُ

ويكون المعنى : حبذا لوم الحياء لى ومنعه إياى من أن أظهر ما فى نفسى « هـ . كلامه محروقه .

٧٦٤ - \* وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تَقْتُلُ \*

أما مع « ذا » فيجب فتح الحاء .

٧٦٤ - هذا عجز بيت من الطويل ، و يروى النحاة صدره هكذا :

\* قَلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمْ بِمِزَاجِها \*

وهذا بيت من قصيدة طويلة للأخطل التغلي ، يمدح فيها خالد بن عبد الله بن أسيد بن أبي العيص بن أمية ، ويذكر وقعة الجحاف بن حكيم السلمي ، وكان خالد أحد أجواد العرب ، وكان من أجود أهل الشام ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

عَفَا وَاسْطُ مِنْ آلِ رَضْوَى فَنَبْتَلُ      فَجُتَمِعُ الحُرَيْنِ فَاصْبِرُ أَجْمَلُ  
فَرَابِيَةَ السَّكْرانِ قَفَرَهُ فَمَا لَهُمْ      بِها شَبِيحٌ إِلَّا سِلامٌ وَحَرَمَلُ  
صَحَّ القَلْبُ إِلَّا مِنْ ظَمَانٍ فَأَتَنِى      بَيْنَ ابْنِ خَلاَسِ طَفِيلُ وَعَزْهَلُ  
كَأَنى غَدَاةً انْصَعَنَ لِلْبَيْنِ مُسْلِمُ      بِضْرَبَةٍ عُنُقِي أَوْ غَوَى مُعَدَلُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَجاءوا بِبَيْسَانِيَةٍ هِيَ بَسْدَمَا      يعلُّ بِها السَّاقِي أَلَدُّ وَأَمْهَلُ  
تَمُرُ بِها الأَيْدِي سَنِيحًا وَبارِحًا      وَتَوْضَعُ بِاللَّهِمِّ حَتَّى وَتُحْمَلُ  
وَتُوقَفُ أَحْيانا فَيَفْضَلُ بَيْننا      غِناءُ مُغْنٍ أَوْ شِواهِ مُرْعَبَلُ  
فَلذَّتْ لِمُرُتاحٍ وَطابَتْ لِشاربِ      وَرَاجَعِي مِنْها مِراحُ وَأُخَيْلُ  
فَما لَبِثْنا نَشوَةً لِحَقَّتْ بِنّا      تَوابِهُمُ ما مِمّا نَعْلُ وَنُهْلُ  
تَدَبُّ دَبِيبًا فى العِظامِ كَأَنَّهُ      دَبِيبُ نِعالِ فى نِقا يَتَهَيَّلُ  
فَقَلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمْ بِمِزَاجِها      وَحَبَّ بِها ... البيت ، وبعده :  
رَبَّتْ وَرَبَّا فى حِجْرِها ابْنُ مَدِينَةٍ      يَظْلُ على مِسْحَتِهِ يَتَرَكلُ  
إذا خافَ مِنْ نَجْمٍ عَلَيها ظِماءَةٌ      أَدَبٌ إِلَيها جَدولًا يَتَسائَلُ

اللفظة : « عفا » درس وذهبت معالته ، ويأتى هذا الفعل بهذا المعنى لازما كما فى هذا البيت ، ويأتى متعديا فيكون معناه أخلقه وأذهب معالته وآثاره ، ويأتى عفا - أيضا - بمعنى كثر ، فى غير هذا الموضع « واسط » قرية بالخابور قرب قرقيسيا ، قال ياقوت : « وإياها عنى الأخطل فى قوله : \* عفا واسط . . . البيت \* لأن الجزيرة منازل تغلب » اهـ « من آل رضوى فنبتل » رضوى

ونبتل : موضعان بالشام ، وروى « عفا واسط من آل ليلي فنبتل » ولعله خير مما أثبتناه في رواية الأبيات عن ديوان الأخطل « فمجتمع الحرين » الحران بضم الحاء - تننية الحر ، وهما واديان بنجد ، وواديان بالجزيرة ، وأعلى أرض الشام « فراية السكران » السكران : موضع بالشام «سلام» إن رويته بكسر السين فهو جمع سلمة ، وإن رويته بفتح السين فهو جمع سلامة ، وهو ضرب من الشجر « ظعائن » جمع ظعينة ، وأصل الظعينة المرأة إذا كانت في الهودج ، فإن لم تكن في الهودج فلا يقال لها ظعينة ، وكثر استعمال ذلك عندهم حتى صار يقال للبعير يحمل المرأة ظعينة : إما لأن البعير سبب الظعن : أى الارتحال عن الأوطان ومفارقة الأهل والحلان ، وإما لعلاقة المجاورة كما سموا البعير الذى يحمل الماء راوية ، وأصل الراوية المزادة يكون فيها الماء «ابن خلاس وعزهل» هما ولدا عم من تغلب ، وطفيل : بدل من ابن خلاس ، فهو اسمه «انصعن» خضعن وانقدن «البيين» الفراق ، ومعنى انقيادهن للبين أنهن مضيئ وتفرقن ، ويروى في مكانه « أوضعن » من الإيضاع وهو ضرب من السير «مسلم» مستكين «عنق» هو هنا بتسكين النون للتخفيف ، وكل اسم أوفعل ثلاثى تانيه مكسور أو مضموم يجوز عند بنى تميم تسكين تانيه تخفيفا ، بخلاف المفتوح تانيه ؛ لأن الفتحة خفيفة فلا يعدل عنها ولا إلى الأخرى منها وهو السكون « غوى معذل » يكثر الناس لومه وتعنيفه على فعله « بيسانية » نسبها إلى بيسان ، وهى بلدة بناحية الأردن ، وأراد سخرا « يعل بها الساقى » مأخوذ من العلل - بفتح العين واللام جميعا - وهو الشرب الثانى بعد الشرب الأول ، والشرب الأول يقال له نهل بفتح النون والهاء جميعا « ألد » أراد أن طعمها في المرة الثانية ألد منه أول مرة « وأسهل » أراد أن مساغها إلى الحلق أسهل حينئذ « سنيحاً وبارحاً » السنيح في الأصل : ما جاء من الطير عن يمينك يريد جهة شمالك ، والبارح عكسه ، فهو ما جاء عن شمالك يريد يمينك ، وأكثر العرب يتيامن بالسنيح ويتشاءم بالبارح ، ومن العرب من يتطيرون من السنيح ويتيمنون بالبارح عكس الأولين « وتوضع باللهم حى وتحمل » يريد أنه يسمى عليها بذكر الله في رفعها إلى فمه وفي وضعها . قبحه الله ! « شواء مرعبل » الشواء : اللحم المشوى ، والمرعبل : اسم مفعول فعليه « رعبلت اللحم » أى قطعتة قطعاً صائراً لتصل إليه النار فتضجبه ، ويروى « أو شوى مرعبل » وشوى : فعيل بمعنى مفعول « فلذت لمرتاح ... إلخ » للمرتاح : الأريحي ، وهو الذى يهتز للكرم . والمراح : النشاط ، والأخيل : الخيلاء والكبير « تدب دبيبا في العظام » شبه دبيبا في البدن بدبيب النمل في تقا - وهو ما ارتفع من الرمل - يتهيل : أى ينهار ويتحدر ويتساقط « فقلت اقتلوها » يقال : قتل الحجر يقتلها قتلا ، إذا مزجها بالماء ليكسر حدتها ويذهب سورتها ، وقوله : « وحب بها » هذه رواية النحاة ، ويروى في مكانها « وأطيب بها » ويروى أيضا « وأكرم بها » ويروى « وأحب بها » وقد ذكرنا ذلك في شرح الشاهد رقم ٧٦١ ، وذكرنا

... ..

هناك بعض ما تدل عليه الروايات المختلفة « ربت وربا في حجرها ... إلخ » ربت : زكت ونمت وطابت ، ويروى « وربا في كرمها » والمراد أنه نشأ معها وبنشوتها ، وابن مدينة : هذه كلمة تقال للرجل العالم بالأمر الفطن ، ويقال : فلان ابن بجدة هذا الأمر ، وابن مدينته ، وابن بلدته ، وابن عنطه ، وابن سرسوره ، فكأنه قال : ربت وربا معها العالم بأمرها ، هذا أحد معاني هذه الكلمة ، ويحتمل أن يكون أراد ما ذكره ابن خالويه وأبو عبيدة من أن العبد يقال له مدين ، والأمة يقال لها مدينة ، فابن المدينة هو ابن الأمة ، وكأنه أراد نمت ونما معها القائم على كرمها يسقيه وينقي عنه غرائب الحشائش ، والمسحاة : الفأس التي يقشر بها وجه الأرض ، ويتركل : يدفعها كأنه يركلها برجله « إذا خاف من نجم عليها ظماعة » يعنى أنه إذا خاف عليها العطش من نجوم الصيف وهى الثريا والدبران والجوزاء جاء إليها بالماء من جدول ، والجدول : النهر الصغير ، ويتسلسل : يجرى في خدور أو صيب .

المعنى : يتعجب من كثرة محبته للخمر إذا مزجت بالماء ، فهو لذلك يأمر أصحابه بأن يشعشعوها له بالماء لتكون على الوجه الذى يحبه ويرغب فيه .

الإعراب : « فقلت » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون المآتى به لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيها هو كالكلمة الواحدة ، وتاء التكلم فاعله ، مبنى على الضم فى محل رفع « اقلوها » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو جماعة الذكور فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، وضمير الغائبة العائد إلى الخبر مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب مقول القول « عنكم » جار ومجرور متعلق باقتلوا « بمزاجها » الباء حرف جر ، مزاج : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق باقتلوا ، ومزاج مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الخبر مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وحب » الواو استئنافية ، حب : فعل ماض لإنشاء المدح ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بها » الباء حرف جر زائد ، وضمير الغائبة العائد إلى الخبر فاعل حب « مقتولة » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة « حين » ظرف زمان متعلق بحب ، منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « تقتل » فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الخبر ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل جر بإضافة حين إليها .

الشاهر فى : قوله « حب بها مقتولة » ومحل الاستشهاد فى هذا الموضع كلمة « حب » فإنها تروى بروايتين : إحداهما بفتح الحاء ، والثانية بضم الحاء ، والباء فى كليهما مشددة مفتوحة لأن الفعل ماض مبنى على الفتح ؛ والأصل على كلتا الروايتين « حب » بفتح الحاء وضم الباء الأولى - على مثال كرم وظرف وحسن وأشباههن - فأما تخريج رواية فتح الحاء فعلى أنه لما اجتمع اللتان



\* تنبيهان \* : الأول : قال في شرح الكافية : وهذا التحويل مُطَّرَد في كل فعلٍ مقصودٍ به المدحُ . وقال في التسهيل : وكذا في كل فعل حلقى الفاء مراداً به مدحٌ و تعجب .

الثاني : قوله : « كثر » لا يدلُّ على أنه أكثر من الفتح . قال الشارح : وأكثر ما تجيء « حَبَّ » مع غير « ذا » مضمومة الحاء ، وقد لانضم حاؤها ، كقوله :

— ٧٦٥ — \* كَحْبِذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينًا \*

انتهى .

في موضع يجب فيه إدغام أحدهما في الآخر سكن أولهما ثم أدغمه ولم يزد على ذلك شيئاً ، فهذه الفتحة التي على الحاء هي فتحة البنية التي كانت للحاء في حال الفك ، وأما تخريج رواية ضم الحاء فعلى أنه لما اجتمع اللتان ، وهما متحركتان وأولهما مضموم ، ولا بد لعملية الإدغام من تسكين أول الحرفين المتأخرين ، نقل حركة أول المثليين إلى فاء الكلمة بعد سلب هذه الفاء حركتها ، ليدل بهذا النقل من أول الأمر على أن الفعل كان مضموم العين ، ثم أدغم أحد المثليين في الآخر ، فصارت إلى ما ترى .

ومن تقرير هذا الكلام يتبين لك أن فتح الحاء يشتمل على عمليتين : أولهما إسكان عين الفعل والثاني إدغام أحد المثليين في الآخر ، والمقصود من هاتين الحركتين التخفيف ، فأما ضم الحاء فيشتمل على ثلاثة أعمال أو أربعة إن أردت : سلب حركة الفاء التي هي الحاء ، ونقل حركة العين التي هي الباء الأولى إليها ، وإسكان العين ، والإدغام ، وإن شئت اعتبرت نقل حركة العين إلى الفاء وسكون العين شيئاً واحداً ، لأن الحركة إذا زالت عن الحرف صار ساكناً ، فتكون الأعمال ثلاثة كما ذكرنا .

٧٦٥ — قال العلامة الصبان « قوله كحبذا ربا وحب ديناً — من كلامه صلى الله عليه وسلم حين نزل في الخندق » اه ، وظاهره خطأ من وجهين : الأول من جهة الرواية ، فإن الرواية الأثبات رووا هذا البيت وأبيانا معه ، ونسبوا لعبد الله بن رواحة الأنصاري ، رضى الله عنه ، والثاني من جهة الديانة ، فإن الله تعالى يقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (وما علمناه الشعر وما ينبغي له) وقد ثبت أن النبي صلوات الله وسلامه عليه كان لا يقيم وزن الشعر ، وكان يتمتع كثيراً من إنشاد ما سمع من الشعر ، فقد رووا أنه أراد أن يروي قول طرفة بن العبد البكري :

\* وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَرَوْدِ \*

فقال : ويأتيك من لم تزود بالأخبار ، وروى أنه سمع منشدا ينشد :

يَأْيُهَا الرَّجُلُ المَحْوَلُ رَحْلُهُ هَلَّا نَزَلَتْ بِآلِ عَبْدِ الدَّارِ

وكان أبو بكر الصديق رضى الله عنه معه ، فالفتت إليه وقال : أهكذا قال الشاعر ؟ فقال أبو بكر : لا ، ولكنه قال :

يَأْيُهَا الرَّجُلُ المَحْوَلُ رَحْلُهُ هَلَّا نَزَلَتْ بِآلِ عَبْدِ مَنَافٍ

فقال صلى الله عليه وسلم : هكذا كنا نسمعه ، كل ذلك لأن الله تعالى عصمه من أن يقول الشعر ، وبالغ في عصمته فلم يمكنه من إقامته ، وإن يكن هو صلى الله عليه وسلم من البلاغة بالمنزلة التي لا تاندانيا منزلة .

والشاهد بيت من مشطور الرجز يقوله عبد الله بن رواحة في أبيات وهي :

بِاسْمِ الإِلهِ وَبِهِ بَدِينَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا

\* فحَبِّدَا رَبًّا وَحَبِّ دِينَا \*

وعذر العلامة الصبان تيممه الله تعالى برحمته ورضوانه أنه قد رأى جماعة ممن تقدموه قالوا إن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك يوم غزوة الخندق فحكي قولهم ، وقد وقفت على مثل كلامه في كلام المحدث ابن كثير ، ومن بعده في كلام العلامة الفسطلاني في المواهب ، وفي كلام المؤرخ العظيم القرظي في كتابه « إمتاع الأسماع بما المرسل من الأبناء والأموال والخفدة والمتاع » ( ج ١ ص ٢٢١ ) إلا أن بيت الشاهد ورد في هذين الكتابين الأخيرين على وجه لا يتم به الاستشهاد ولا يستقيم معه الوزن ، فقد ورد فيهما \* فحَبِّدَا رَبًّا وَحَبِّدَا دِينَا \* حتى نبه شارح المواهب على أن وزنه غير مستقيم ، وعلى أنه لم يره على هذا الوجه في كلام أحد ، وقد ورد في البداية والنهاية لابن كثير ( ج ٤ ص ٩٧ ) هكذا :

بِاسْمِ الإِلهِ وَبِهِ هُدِينَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا

\* فحَبِّدَا رَبًّا وَحَبِّ دِينَا \*

وقال بعد روايته « وهذا حديث غريب من هذا الوجه » والغالب أنه لم يجده غريبا إلا من ناحية السند على ما هو اصطلاح علماء أصول الحديث .

اللفظ : « بدينا » المراد ابتدأنا ، يعنى أنهم يستفتحون عملهم باسم الإله ، والمستعمل الكثير في العربية « بدأنا » بفتح الدال وبالهمز ، فإذا سهلت الهمزة قلبت ألفاً ثم تقلب الألف ياء كالألف الأصلية التي أصلها الياء في نحو قضينا ورمينا ، إلا أن الدال مفتوحة انفتاح عين الكلمة فيما ذكرنا

من الأمثلة ؛ فإما أن تكون الرواية هكذا بفتح الدال وسكون الياء ، فلا يكون في الكلمة إلا تسهيل الهمزة على الوجه الذي ذكرناه ، وهو واضح ؛ وإما أن تكون الرواية بكسر الدال كما يفهم من كلام ابن الأثير في النهاية وكلام الزرقاني على المواهب ، وحينئذ يزيد الأمر عملا وهو قلب فتحة الدال كسرة لتناسب البيتين بعده ، ولا أرى أن تأخذ بذلك لأنه لاوجه لهذا من العربية ، قال ابن الأثير في النهاية بعد أن أنشد البيتين الأول والثاني مانصه « يقال : بديت بالشيء - بكسر الدال - أي بدأت به ، فلما خفف الهمزة كسر الدال فانقلبت الهمزة ياء ، وليس هو من بنات الياء » اهـ بحروفه .

الإعراب : « حبا » حب : فعل ماض لإنشاء المدح ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب وذا : اسم إشارة فاعل حب ، مبنى على السكون في محل رفع « ربا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة « وحب » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، حب : فعل ماض ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وفاعله اسم إشارة حذف لدلالة اسم الإشارة السابق عليه ، أو ضمير مستتر يعود إلى اسم الإشارة السابق ، والوجه الثاني أليق بمذهب البصريين الذين لا يجيزون حذف الفاعل « دينا » تمييز منصوب .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان لهذا الباب : الأول في قوله « حذاربا » وذلك لأنه أتى بحب لإنشاء المدح وجاء بفاعل هذا الفعل اسم إشارة للفرد ، وهذا الاستهزاء غير مقصود للشارح في هذا الموضع ، ولا يجوز في حاء « حبا » إلا الفتح على ما عرفت ، والشاهد الثاني في قوله « حب دينا » حيث جاء بحب فعلا ماضيا لإنشاء المدح ، ولم يصل بها اسم الإشارة الذي كثر وصل هذا الفعل به ، والأصل أنه يجوز لك في حاء « حب » إذا لم يتصل بها اسم الإشارة وجهان : أحدهما الفتح على ما كانت عليه الحاء قبل نقل الفعل إلى إنشاء المدح أو الدم . والثاني الضم بتقدير نقل حركة الباء الأولى التي هي عين الفعل إلى الحاء التي هي فاء الفعل ، وقد أوضحنا لك هذين الوجهين في شرح الشاهد السابق ، والأكثر من هذين الوجهين الضم ، والفتح أقل من الضم ، ولكنه في حد ذاته وارد وكثير ، ومما ورد فيه فتح الحاء من « حب » التي لم يتصل بها اسم الإشارة هذا البيت في قوله « وحب دينا » والبيت السابق في قوله « وحب بها مقتولة » . فإن قلت : فلماذا كان ضم الحاء من « حب » إذا لم يتصل بها اسم الإشارة أكثر من فتحها حينئذ ؟

فالجواب على ذلك أن تقول لك : أنت تعلم أن أصل « نعم » و « بئس » بفتح أولهما وكسر ثانيهما على مثال حسب وعلم وفرح وأشباههن ، وأن أصلهما للدلالة على إخبار المتكلم بحدوث النعمة أو البؤس للمحدث عنه بهما ، فلما أرادوا نقل هذين الفعلين من الإخبار عما ذكرنا إلى إنشاء

المدح نقلوا حركة عينهما التي هي الكسرة إلى فائهما بعد سلب حركة الفاء فصارا بكسر الفاء وسكون العين ، وكثر ذلك فيهما كثرة تشبه أن يكونوا قد التزموا هذه الحالة فيهما ، فإذا أرادوا أن ينقلوا فعلا آخر غير هذين الفعلين من الإخبار إلى الإنشاء فهم أحرياء بأن يسلكوا فيما ينقلونه لذلك من الأفعال نفس الطريق التي سلكوها في نعم وبئس بأن ينقلوا حركة عين الفعل المراد نقله إلى فائه ، ليدلوا من أول الأول على شيئين : الأول أن عين هذا الفعل كانت محركة بهذه الحركة التي على الفاء . والثاني أن هذا الفعل محول عن أصله ومنقول من صورة إلى صورة ، ليكون ذلك إعلاما بالانتقال في معناه أيضا ، فاعرف هذا فإنه بديع .

وبعد كتابة ما تقدم بزمان طويل عثرت على كلام للجوهري في الصحاح يؤيده ، فإنه أنشد قول الضمى :

لَا يَمْنَعُ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ وَلَا أُعْطِيهِمْ مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أَدْبَا

قال قبل إنشاده « وقد حسن الشيء - بضم السين - وإن شئت خففت الضم فقلت حسن الشيء - بسكون السين - ولا يجوز أن تنقل الضم إلى الحاء ، لأنه خبر ، وإنما يجوز النقل إذا كان بمعنى المدح أو الذم ، لأنه يشبه في جواز النقل بنعم وبئس ، وذلك أن الأصل فيهما نعم وبئس - بكسر العين - فسكن ثانيهما ، ونقلت حركته إلى ما قبله ، وكذلك كل ما كان في معناهما ، قال الشاعر \* لا يمنع الناس مني .... البيت \* أراد حسن هذا أدبا ، خفف ونقل » اه كلامه بحروفه . قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : ويؤخذ من كلام الجوهري شيان : أولهما أن نقل حركة العين إلى الفاء خاص بيباب المدح والذم وما بمعناهما كالتعجب . وثانيهما أن نقل حركة العين في نعم وبئس قد جعلت أصلا يقاس عليه غيرهما مما أريد به معناهما أو ما يشبه معناهما ، وكلامنا الأول يدل على هذين الأمرين ، ويزيد أمرا ثالثا ، وهو أن النقل في غير نعم وبئس أكثر من حذف الحركة من غير نقلها إلى الفاء ، ومستندنا في هذا أن من سنن العرب إذا شبهوا شيئا بشيء أن يعطوه حكمه ، والنقل في نعم وبئس هو الكثير الشائع حتى ليكاد الاستعمال يطبق عليه ، فليكن النقل في غيرهما مما حمل عليهما بهذه المنزلة ، ونكاد نرى أن النقل في حب ونحوها كثير ، وأن إسكان العين من غير نقل حركتها قليل في ذاته أو نادر ، ليم القياس ويأخذ الفرع حكم أصله تماما ، لولا أن من النحاة من صرح بأن النقل أكثر من الإسكان من غير نقل ، وهذا يدل على كثرة الثاني لأعلى ندرته في ذاته أو قلته .

فإن قلت : فعلى هذا لا يتم ما ذكرت من القياس لأنه قد بقي شيء من حكم الأصل لم يأخذه الفرع .

فالجواب عن ذلك من وجهين : الأول أنه لا يلزم من تشبيه الشيء بالشيء أن يأخذ المشبه كل ما كان للمشبه به . والثاني أن « نعم » و « بئس » لما أكثر استعمالهما في المدح والذم كثرة كادت

﴿ خاتمة ﴾ : 'فَارِقُ' مخصوصٌ حبذا مخصوصٌ نعم من أوجه :

الأول : أن مخصوص حَبَّذا لا يتقدّم ، بخلاف مخصوص نعم ، وقد سبق بيانه .

الثاني : أنه لا تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصوص نعم .

الثالث : أن إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب « نعم » ، لأن ضعفه هناك

نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه ، وهي لا تدخل عليه هنا ، قاله في شرح التسهيل .

الرابع : أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده ، نحو : حَبَّذا رَجُلًا زَيْدٌ ، وَحَبَّذا زَيْدٌ رَجُلًا ،

قال في شرح التسهيل : وكلاهما سهل يسير ، واستعماله كثير ، إلا أن تقديم التمييز أولى

وأكثر ، وذلك بخلاف المحصوص بنعم ، فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق . والله أعلم .

تنسى أصلهما كان النقل فيهما بالنزلة التي ذكرناها ، فأما ما حمل عليهما من الأفعال فلم يكثر استعماله في إنشاء المدح أو الذم هذه الكثرة ، فلما افترقا من هذه الجهة افترق حكم النقل فيهما على الوجه الذي ذكرناه ، فاعرف هذا والله يتولاك .

## أفعل التفضيل

وهو اسم ، لدخول علامات الأسماء عليه ، وهو ممتنع من الصّرف ، للزوم الوصفية ووزن الفعل ، ولا ينصرف عن صيغة أفعل ، إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من « خَيْر » « وَشَرَّ » لكثرة الاستعمال ، وقد يُعامل معاملةً في ذلك « أَحَبَّ » كقوله :

— ٧٦٦ \* وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَأْمُونًا \*

٧٦٦ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدوره قوله :

\* وَزَادَنِي كَلْفًا بِالْحُبِّ أَنْ مَنَعْتِ \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به وتعدد ما قيل فيه ، وأنشده ابن منظور في اللسان (ح ب ب) عن الفراء برواية أخرى غير رواية الشارح تبعاً لجماعة من النحاة ، وسنذكرها في بيان الاستشهاد .

اللفظة : « كلفا » هو بفتح الكاف واللام جميعاً ، وتقول « كلف فلان بفلانة » - من باب فرح - إذا أحبها حباً شديداً ، وأولع بها ، ولهج بذكرها « منعت » لم تنل وصلها ولم تسمح بالقرب منها ، مثلاً ، وحذف المفعول لإرادة العموم ، وباقى البيت ظاهر .

المعنى : لقد زادني بها غراماً وولوعاً وألهج لسانى بذكرها أنها منعتنى وصلها ، لأن أحب الأشياء إلى الإنسان ما منعه منه مانع ، بسبب أن طبيعة الإنسان طلمة كلفة بالمعرفة واستطلاع ما غاب عنها ، فكلمة منعها أحد شيئاً تاقّت إلى الحصول عليه لتدرك سره وتعرف مقدار ما فيه من منفعة أو لذة ، مثلاً .

الإعراب : « زادني » زاد : فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب « كلفا » مفعول ثانٍ لزيد ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بالحُب » جارٍ ومجرور متعلق بكلف « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « منعت » منع : فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء تاء التأنيث ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعل منع ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى المحبوبة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل زاد ، ومفعولاً منع محذوفان ، والتقدير : منعتنى وصلها ، مثلاً « وحب » الواو للاستئناف ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، حب : أفعل تفضيل مبتدأ ، مرفوع

بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وحب مضاف و« شيء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « إلى الإنسان » جار ومجرور متعلق بأفعل التفضيل « ما » اسم موصول خبر المبتدأ مبني على السكون في محل رفع « معنا » منع : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والألف للإطلاق ، وجملة الفعل ونائب فاعله لاجل لها من الإعراب صلة الموصول الواقع خبر المبتدأ .

الشاهد في : قوله « حب » فإنه أفعل تفضيل ، وأصله أحب - على زنة أفضل وأعلم ونحوهما - فاجتمع مثلان في مكان العين واللام من الكلمة وأولهما متحرك ، فسكن أولهما ، ثم أدمم أحدهما في الآخر ، فصار أحب ، مثل أشد وأمد وأظل ونحوهن ، ثم لما أكثر استعمال « أحب » في كلامهم رغبوا إلى تخفيفه حتى يكون أسهل على اللسان ، فحذفوا الهمزة من أوله ، فصار « حب » وهذا كله على رواية جماعة من النحاة برفع الباء في « حب شيء » .

أما النراء فقد رواه على وجه آخر ، وهو :

وزادَهُ كَلْفًا بِالْحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحَبَّ شَيْئًا إِلَى الْإِنْسَانِ مَأْمُوعًا

وتخرج هذه الرواية على أن « حب » فعل ماض لإنشاء اللدح مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، و« شيئاً » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة ، و« إلى الإنسان » جار ومجرور متعلق بحب ، و« ما » اسم موصول فاعل بحب ، مبني على السكون في محل رفع ، و« معنا » جملة من فعل مبني للمجهول ونائب فاعل مستتر فيه لاجل لها من الإعراب صلة الموصول .

قال ابن منظور في لسان العرب ( مادة ح ب ب ) : « الأصمعي : حبّ بفلان ، أي ما أحبه إلى ، وقال الفراء : معناه حبب فلان ، بضم الباء ، ثم أسكنت وأدغمت في الثانية ، وأنشد الفراء \* وزاده كلفنا بالحب . . . البيت \* قال : وموضع ما رفع ، أراد حبب - بضم الباء الأولى - فأدغم ، وأنشد شمر :

\* وَحَبَّ بِالطَّيْفِ الْمَلْمُ حَيَالًا \*

أي ما أحبه إلى ، أي أحب به « اه كلامه .

واعلم أن استعمال « حب » أفعل تفضيل على مثال خير وشر قليل لم يكثر في لسان العرب كثرة خير وشر ، فيكون « خير وشر » شاذين من جهة القياس فصيحين من جهة الاستعمال ، ولهذا وردا في القرآن الكريم ، قال الله تعالى : ( أم أنا خير من هذا الذي هو مهين . ولا يكاد يبين ) وقال سبحانه : ( أأنتم شر مكاناً ) ولم يرد فيه استعمال « حب » أفعل تفضيل ، ولا في كلام فصيح غيره ، فتكون « حب » أفعل تفضيل شاذة في القياس والاستعمال جميعاً ، ولعل هذا سر تيان النراء به على وجه آخر هو الذي بيناه ، فافهم ذلك .

وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم « مَنْ السَكَدَابُ الْأَشْرُ؟ ». ونحو:

— ٧٦٧ — \* بِلَالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ \* —

٧٦٧ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسبة قوم منهم الشريشي في شرح مقامات الحريري إلى رؤبة بن العجاج ، وقد بحث جميع ديوان رجز رؤبة فلم أجده فيه ، وبحث ديوان أراجيز العجاج أبيه فلم أجده فيه أيضا ، ومن الناس من يظن أنه لدى الرمة غيلان بن عقبة صاحب مية ، لذلك بلال فيه ، وذو الرمة مدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري كثيرا ، ولم يتيسر لي الآن الوقوف على ديوان ذي الرمة ، وقد وجدت في ديوان رجز رؤبة بن العجاج بيتا فيه محل الاستشهاد ، وسأذكره عند بيان الاستشهاد بالبيت إن شاء الله تعالى .

اللفظة : « بلال » قد سموا بلالا - بكسر الباء وتخفيف اللام مفتوحة - ومن سمى بهذا الاسم بلال بن أبي رباح مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبلال بن أبي بردة « خير » أصله أخير - على زنة أعلم وأفضل وأكمل - إلا أن الفرق بين خير و هذه الألفاظ التي ذكرناها أن لما ذكرنا من الألفاظ أفعالا ثلاثية أخذت صيغة التفضيل من مصادرها أو منها على الخلاف المشهور بين نحاة البصرة والكوفة ، أما خير فلا فعل له عند أكثر أهل اللغة ، وعلى هذا يكون شاذا من وجهين: الأول أنه لا فعل له عند بعضهم فيكون مثل قولهم أحمر من فلان وألص من شظاظ ، لأنهما من الحمار والالص ، ولا فعل لهما : أما الأول فبالانفاق وأما الثاني فعند أكثر العلماء . والوجه الثاني من وجهي الشذوذ أنه لم يأت على زنة أفعال كاجاء نظراؤه ، لكنه على هذا الوجه كثير في الاستعمال ، فشذوذه من جهة القياس بالنظر إلى الوجهين المذكورين ، وقوله « وابن الأخير » قد جاء به على الوجه القياسي ، ومع أنه القياس في نظرائه فهو شاذ من جهة الاستعمال ، فقد اشتمل هذا البيت على نوعين من الشاذ : الأول الشاذ في القياس الفصيح في الاستعمال وذلك في كلمة « خير الناس » الثاني الشاذ في الاستعمال الفصيح في القياس ، عكس الأول ، وذلك في « ابن الأخير » وبقي نوع ثالث ، وهو الشاذ في القياس والاستعمال جميعا ، وهو شر الثلاثة .

الإعراب : « بلال » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « خير » خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وخير مضاف و« الناس » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وابن » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ابن : معطوف على خير الناس ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وابن مضاف و« الأخير » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهر فيه : في هذا البيت شاهدان للسألة التي نحن بصدها : أما الأول ففي قوله « خير الناس » حيث جاء أفعال التفضيل في هذه الكلمة على غير الوجه الذي يأتي عليه نظراؤه ، لأن الوجه المقيس الذي يأتي عليه أفعال التفضيل أن يكون على زنة أفعال كأكرم وأحسن وأجمل وأفضل وأنبل



وما لا يحصى من المثل ، والأصل المقيس أن يقال « أخير الناس » إلا أنه لما كثر استعمالهم لهذه الكلمة خففوها بحذف الهمزة من أولها فقالوا « خير الناس » وقد أخبرناك أن هذا كثير في استعمال العرب ، فيكون قوله « خير الناس » شاذاً في القياس فصيحاً في الاستعمال ، وهذا الشاهد غير مقصود للشارح في الإتيان بالبيت هنا ، والشاهد الثاني في قوله « وابن الأخير » حيث جاء أفعل التفضيل في هذه الكلمة على الوزن القياسي الذي يأتي عليه نظراؤه ، وإن كان المستعمل الكثير في الاستعمال بخلافه ، فتكون هذه الكلمة بهذا الوزن شاذاً في الاستعمال وإن كانت قياسية .  
ومما جاء على وزنه القياسي في هذه الكلمة قول رؤبة بن العجاج يمدح القاسم بن محمد بن القاسم التقي من أرجوزة طويلة :

يا قاسمَ الخَيْرَاتِ وَابْنَ الأَخِيرِ مَاسَاتِنَا مِثْلَكَ مِنْ مُؤَثَّرِ

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : هذا تلخيص وتوجيه ماقاله النحاة في هذه الكلمة ، والذي عندي أن كلمة « خير » تحتمل وجهين : أولهما أن تكون أفعل تفضيل ، فيكون كلامهم مستقيماً ، ويكون أصل خير أخير فحذفت همزته لكثرة الاستعمال طلباً للخفة ، ويكون له حكم أفعل التفضيل الذي سيذكره الناظم والشارح فيما بعد ، من أنه يلزم الإفراد والتذكير في حالتين ، ويلزم المطابقة في حالة ، ويجوز فيه الوجهان في حالة . والوجه الثاني أن يكون « خير » صفة مشبهة ، ويكون أصله خيراً - بتشديد الياء - نخفف بحذف إحدى الياءين ، كما قالوا : هين ، ولين ، وميت - بسكون الياء - وأصلها بالتشديد ، والذي يدل على أنه يكون صفة مشبهة محيى مؤثته خيرة - بالياء - في قول رجل من بني عدى تيم تميم جاهلي :

ولقد طعنتُ مجاميعَ الرِّبَلَاتِ رَبَلَاتِ هِنْدِ خَيْرَةِ المَلَكَاتِ

ومجيئه مجموعاً وهو مجرد من ال ومن الإضافة إلى معرفة ، في قوله تعالى : ( فيهن خيرات حسان ) فأما تثنية خير في قول الشاعر :

أَلَا بَكَرَ النَّاعِي بِخَيْرِي بَنِي أَسَدِ بَعْمَرِ وَبْنِ مَسْعُودِ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدِ  
وفي قول الآخر وهو الفرزدق :

وقد ماتَ خَيْرَاهُمْ فلم يُحْزَرْ رَهْطُهُ عَشِيَّةَ بَانَا رَهْطُ كَعْبِ وَحَاتِمِ

وكذلك جمعه جمع التأنيث في قوله تعالى : ( أولئك لهم الخيرات ) فإن شيئاً من ذلك لا يدل دلالة قاطعة على أنه أفعل تفضيل ، أما الآية الكريمة فلأن ( الخيرات ) فيها مقترن بالألف واللام وأنت تعلم أن أفعل التفضيل المقترن بأل تجب فيه مطابقتها للموصوف به ، فيكون مساوياً للصفة

(صُغُ مِنْ) كَلَّ (مَصُوغٌ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ) اسماً مُوازناً (أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ) قياساً مُطرداً، نحو « هو أَضْرَبُ ، وَأَعْلَمُ ، وَأَفْضَلُ » ، كما يقال : ما أَضْرَبَهُ وَأَعْلَمَهُ وَأَفْضَلَهُ . (وَأَبَ) هنا (الذَّائِبِ) هناك ، لكونه لم يَسْتَكْمَلِ الشُّرُوطَ المذكورة ثَمَّة .

وَشَدَّ بِنَاؤُهُ مِنْ وَصْفٍ لِأَفْعَلٍ لَهُ : كَبُوهُ أَقْنَبُهُ : أَي أَحَقُّ ، وَالصُّ مِنْ شِطَاظٍ . هَكَذَا قَالَ النَّازِمُ وَابْنُ السَّرَاجِ ، لَكِنْ حَكَى ابْنَ الْقَطَّاعِ لَصَّصَ بِالْفَتْحِ إِذَا اسْتَتَرَ ، وَمِنْهُ اللُّصُّ ، بِتَثْنِ اللَّامِ ، وَحَكَى غَيْرُهُ لَصَّصَهُ إِذَا أَخَذَهُ بِخَفِيَّةِ ، وَمِمَّا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ : كَهَذَا الْكَلَامِ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ . وَفِي أَفْعَلِ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ ، وَسَمِعَ هُوَ أَعْطَامٌ لِلدَّرَامِ وَأَوْلَاهِمُ لِلْمَعْرُوفِ ، وَهَذَا الْمَكَانَ أَقْفَرُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَمِنْ فِعْلِ الْمَعْمُولِ كَبُوهُ أَزْهَى مِنْ دِيكَ ، وَأَشْتَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ <sup>(١)</sup> ، وَأَعْنَى بِمَاجِئِكَ ، وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ التَّسْمِيلِ فِي فِعْلِ التَّعَجُّبِ .

الشبهة . وأما البيتان اللذان أنشدناهما فإن « خيري بنى أسد » و« خيرايم » في قول الفرزدق كل واحد منهما تجد فيه كلمة المثني مضافة إلى معرفة ، وأفعل التفضيل المضاف إلى المعرفة تجوز فيه المطابقة للوصوف كما يجوز فيه الإفراد والتذكير ، فلا يستدل بشيء من ذلك على أن الكلمة فيه صفة مشبهة بل هي محتملة في هذه الشواهد لأن تكون أفعل تفضيل ولأن تكون صفة مشبهة ، بخلاف الآية الأولى فإن « خيرات » فيها منكرة فلو كانت أفعل تفضيل لزم أن تجيء مفردة مذكرة ، فلما جاءت مجموعة مؤنثة علمنا أنها صفة مشبهة ، وإنما أطلعنا عليك في تحديد الاستشهاد وتفصيل القول فيه فيما يختص بهذه الآيات لأنك ستجد في كلام بعض أهل اللغة كلاما فيه خلط ، وقد نفينا عنك اللبس بهذا الكشف والإيضاح .

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، والنحي - بكسر النون وسكون الحاء - الوعاء يكون فيه السمن ونحوه ، وقد روى الميداني هذا المثل في مجمع الأمثال (١/٣٣٣ بولاق) وقال في تفسيره « هي امرأة من بني تميم بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن في الجاهلية ، فأتاها خوات بن جبير الأنصاري يبتاع منها سمناً ، فلم ير عندها أحداً ، وسامها ، خلّت نحيها ، فنظر إليه ثم قال : أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ، فقالت : حل نحيها آخر ، ففعل فنظر إليه فقال : أريد غيره ، فأمسكيه ففعلت ، فلما شغل يديها ساورها فلم تقدر على دفعه حتى قضى ما أراد وهرب ، وقال في ذلك :

وَذَاتِ عِيَالٍ وَانْقِينَ بِعَقْلِيَا  
خَلَجْتُ لَهَا جَارَ اسْتِيهَا خَلَجَاتِ  
شَغَلَتْ يَدِيهَا إِذْ أَرَدْتُ خِلَاطَهَا  
بِنَحْيَيْنِ مِنْ سَمْنِ ذَوَى عَجْرَاتِ

(وَمَا بِهِ إِلَى تَعْجَبٍ وَصِلَ \* لِمَا نَعْرِ) من أَشَدَّ وما جرى مجراه (بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ) عند مانع صَوَّغَهُ من الفعل ، لكن « أَشَدَّ » ونحوه في التمتع فعلٌ ، وهنا اسمٌ . وَيُنْصَبُ هنا مصدرُ الفعل المتوصل إليه تمييزاً ، فتقول : زيدٌ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا مِنْ عَمْرٍو ، وَأَقْوَى بَيَاضًا ، وَأَجْمَعُ مَوْتًا .

( وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صَلَهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا مِمَّنْ إِنْ جُرِّدَا )

من « أَل » والإضافة ، جارة للمفضول ، وقد اجتمعا في « أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفْرًا » : أى منك ، أما المضاف والمقرون بأل فيمتنع وصلهما بمن .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف في معنى « مِنْ » هذه : فذهب المبرد ومن واقفه إلى أنها لا ابتداء الغاية ، وإليه ذهب سيبويه ، لكن أشار إلى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعية فقال في « هو أفضل من زيد » : فضله على بعض ولم يعمم ، وذهب في شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة ، وكان القائل : « زيد أفضل من عمرو » قال : جاوزَ زيدَ عمرواً في الفضل ، قال : ولو كان الابتداء مقصوداً لجاز أن يقع بعدها « إلى » قال : وَيُبْطَلُ كونها للتبعية

فَأَخْرَجْتَهُ رِيَّانَ يَنْطِفُ رَأْسُهُ مِنْ الرِّامِكِ المدمومِ بالمقراتِ  
فَكَانَ لَهَا الوِوَالَاتُ مِنْ تَرْكِ سَمْنِهَا وَرَجَعْتَهَا صِفْرًا بِغَيْرِ بَنَاتِ  
فَشَدَّتْ عَلَى النَّحِيينِ كَفَاشِحِيحَةً عَلَى سَمْنِهَا ، وَالْفَتِكُ مِنْ فَعْلَاتِي

ثم أسلم خوات رضى الله عنه ، وشهد بدرا ، ويروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله : كيف شرادك ياخوات ؟ ويروى أنه قال له : كيف شرادك ياخوات ؟ وتبسم حين سأله صلوات الله وسلامه عليه ، فقال : يا رسول الله ، قد رزق الله خيرا ، وأعوذ بالله من الحور بعد الكور ، وفي رواية حمزة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : ما فعل بعيرك ؟ أيشرد عليك ؟ فقال : أما منذ أسلمت - أو منذ قيده الإسلام - فلا ، ويدعى الأنصار أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا له أن تسكن غلمته ، فسكنت بدعائه ، وهجا رجل بنى تيم الله فقال :

أَنَاسٌ رَبَّةُ النَّحِيينِ مِنْهُمْ فَعُدُّوْهَا إِذَا عُدَّ الصَّمِيمُ

وزعموا أن أم الورد العجلانية مرت في سوق من أسواق العرب ، فإذا رجل يبيع السم ، ففعلت به كما فعل خوات بذات النحين من شغل يديها ، ثم كشفت ثيابه وأقبلت تضرب شق استه يديها وتقول : « يا ثارات ذات النحين » اه كلام الميداني .

أمران : أحدهما : عدم صلاحية بعض موضعها ، والآخر : كون المجرور بها عاما ، نحو « الله أعظم من كل عظيم » .

والظاهر - كما قال المرادى - ما ذهب إليه المبرد ، وما رد به الناظم ليس بلازم ، لأن الانتهاء قد يُترك الإخبار به ، لكونه لا يعلم ، أو لكونه لا يُقصد الإخبار به ، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل ، إذ لا يقف السامعُ على محلّ الانتهاء .

الثاني : أكثر ما تحذف « من » ومجرورها إذا كان « أفعل » خبرا كآلية ، ويقال إذا كان حالا ، كقوله :

— ٧٦٨ \* دَنَوْتُ وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا \*

أى دنوت أجمل من البدر .

٧٦٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَظَلَّ فُوَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلًا \*

ولم أقف على اسم قائله ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق يتصل به .

اللفظة : « دنوت » ماض من الدنو ، تقول : دنا يدنو دنوا - مثل مما يسمو سموا - ومعناه قرب « خلناك » حسبناك وظنناك « أجملا » أكثر جمالا وبهاء ورواء منظر وحسن صورة « ظل » أراد أنه استمر « مضللا » غير مهتد إلى وجه الصواب .

الإعراب : « دنوت » فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر في محل رفع « وقد » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف ذال على التقريب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خلناك » فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول « كالبدر » جار ومجرور متعلق بمحذوف مفعول ثانٍ لحال ، « أجملا » حال من فاعل دنا الذى هو تاء المخاطبة « فظل » الفاء حرف عطف ، ظل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « فوادى » اسم ظل ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وفواد مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « فى » حرف جر « هواك » هوى : مجرور بنى ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهوى مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « مضللا » خبر ظل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أجملا » فإنه أفعل تفضيل حذف بعده « من » الجارة للمفضول ، وأفعل التفضيل هذا من الجهة الإعرابية حال كما عرفت في إعراب البيت ، وتقدير البيت : دنوت حال كونك أجمل من البدر ، وقد خلناك كالبدر ، وحذف « من » الجارة للمفضول في مثل هذه

أوصفة ، كقوله :

٧٦٩ تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا بِجَنَّتِي بَارِدٍ ظَلِيلِي

أى : تروّحي وأني مكاناً أجدر من غيره بأن تقيلي فيه .

الحالة قليل ، وإنما يكثر حذف « من » هذه إذا كان موقع أفعل التفضيل الإعرابي خبراً عن مبتدأ كما في الآية الكريمة التي تلاها الشارح رحمه الله .

وأنت إذا نظرت في تقدير هذا البيت وجدت الشاعر قد فصل بين الحال وعاملها بجملة حالية أخرى وهي قوله « وقد خلناك كالبدر » وهذه الجملة الحالية الفصول بها جملة اعتراضية اعترض بها بين المامل ومعموله ، ولا ضير في أن تكون اعتراضية مع كونها حالية على ما قرره ابن هشام في معنى اللبث في مبحث الجملة الاعتراضية أثناء مباحث الجمل التي لا محل لها من الإعراب .

٧٦٩ — هذا الشاهد بيتان من الرجز الشطور يقولهما أحيحة بن الجلاح ، وكان مثيراً له في يثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان - مع ذلك - يحث الناس على الادخار والجمع ، ومما اشتهر من كلامه قوله : « التمرة إلى التمرة تمر » يريد أن جمع القليل إلى القليل يصير ذلك القليل كثيراً ، وهو مثل قول العرب « الذود إلى الذود إبل » والرجز الذي منه هذا الشاهد قوله :

تَأْبَرِي يَا خَيْرَةَ الْفَسِيلِ تَأْبَرِي مِنْ حَنْدِ فُشُولِي  
إِذْ صَنَّ أَهْلُ النَّخْلِ بِالْفُحُولِ تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي  
غَدًا بِجَنَّتِي بَارِدٍ ظَلِيلِي وَمَشْرَبٍ لَشْرِبِهَا رَسِيلِي  
\* لَا آجِنِ الطَّمْرَ وَلَا وَبِيلِي \*

وقد روى بعضه ياقوت في معجم البلدان ( ح ن ذ ) وصاحب المصباح ( ف ح ل ) .

اللفظة : « تأبرى » أى اقبلي الإبار ، وهو التلصيح ، وتقول « أبرت النخل » بتخفيف الباء من باب ضرب - أبرا ، وتشديد الباء تأبيراً ، وتأبرت هى ، زيد أنك لفتحها فقلت اللقاح « خيرة » بفتح الحاء - صفة مشبهة من الحير « الفسيل » بفتح الميم وكسر السين - جمع فسيلة ، والفسيلة : الدوى ، وهو صغار النخل ، ويجمع الفسيل على فسلان ، مثل رغيف ورغمان « حند » بفتح الحاء والنون وآخره ذال مهملة - فرية لأحيحة بن الجلاح ، وهو أيضاً اسم ماء لبني سليم ومزينة « فشولى » هكذا رواه جماعة منهم العيني بالفاء العاطية ، وقد رواه ياقوت « وشولى » بواو العطف ، وشولى : فعل أمر مستند لباء المخاطبة ، ومعناه ارتفعى ، تقول : « شال فلان يشول »

إذا ارتفع « الفحول » هو جمع فحل ، والنحل في الأصل الذكر من الحيوان ، ويجمع على فحولة وفحل أيضا ، وفي ذكر النخل الذي يلقح حوامل النخل لنتان : الأكثر فحال - بزنة تنفاح - وجمعه فحاحيل ، والثانية فحل مثل غيره ، ويجمع على فحول أيضا مثل فلس وفلوس ، وجاء فيه فحولة وفحالة ، قال الشاعر في فحال كرمان وتنفاح :

فجاءتْ بِفُحَالٍ كَأَنَّ صَبَابَهُ بُطُونُ الْمَوَالِي يَوْمَ عِيدِ تَقَدَّتْ

« تروحي » جعل قوم هذا الخطاب للناقعة ، وفسروه بأنه أمر لها بالصبر على مشاق السير في وقت الرواح ، وهو وقت العشى ، وهو من زوال الشمس إلى الليل ، وسبب ذلك أنهم لم يقفوا على أول الكلام ، والحق أنه خطاب للفصيل أيضا ، ومعنى تروحي طولي ، تقول « روح النبات » إذا طال « أجدر » معناه أحق وأقن وأحرى « تقيلي » أصل القيلولة النوم في وقت القائلة ، وهي وقت اشتداد الحر في منتصف النهار ، ولكنه أراد كونها في هذا الوقت متصفة بما بعده « يجني بارد ظليل » أراد مكانا لا تنفك بك يساعد على نموك وطولك « رسيل » بفتح الراء وكسر السين - سهل ، وهو وصف للشرب « آجن » هو التغيير الطعم « وييل » بفتح الواو - الوخيم ، تقول : وبيل المرتع - من باب ظرف - إذا وخم .

المعنى : قال الفيومي صاحب المصباح : « ومعنى الشعر أن أهل حنذ ضنوا بطلمهم على قائل هذا الشعر ، فهبت ربح الصبا وقت التأبير على الذكور ، واحتملت طلعتها فألقته على الإناث ، فقام ذلك مقام التأبير ، فاستغنى عنهم ، وذلك معروف عندهم ، أنه إذا كانت الفحاحيل في ناحية الصبا وهبت الريح منها على الإناث وقت التأبير تأبرت براحة طلع الفحاحيل وقام مقام التأبير » اهـ .

الإعراب : « تروحي » فعل أمر مبني على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع « أجدر » أفعل تفضيل يقع صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : وخذي مكانا أجدر من غيره ، وقد قدره ابن مالك في شرح الكافية الشافية : وأتى مكانا أجدر ، ولعله إنما قدر ذلك لأنه فهم أن الخطاب للناقعة اغترارا بكلمة « تروحي » وكلمة « تقيلي » وقد عرفت فساد هذا في بيان لغة البيت « أن » حرف مصدرى ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تقيلي » فعل مضارع منصوب بأن الصدرية ، وعلامة نصبه حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، وهذا الجار والمجرور متعلق بأجدر ، وتقدير الكلام : أجدر بقيلولتك « غدا » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، والعامل فيه قوله تقيلي « يجني » الباء حرف جر ، وجني : مجرور بالباء وعلامة جره الياء المفتوح

الثالث : قوله « صلّه » يقتضى أنه لا يُفصل بين أفعل وبين من ، وليس على إطلاقه ، بل يجوز الفصل بينهما بعمول أفعل ؛ وقد فصل بينهما بَلَوْ وما اتصل بها ، كقوله :

٧٧٠ - وَلَفَوْكَ أَطْيَبُ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَرِّ

ولا يجوز بشير ذلك .

ما قبلها المكسور ما بعدها تقديرا لأنه مثنى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تعيلى أيضا ، وجنبى مضاف و« بارد » مضاف إليه « ظليل » نعت لبارد ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة فى آخره ، وقد عرفت أن قوله « بارد » فى الأصل يكون نعتا لمنعوت محذوف ، أى بجنبى مكان بارد .

الشاهد فيه : قوله « أجدر » فإنه أفعل تفضيل ، وقد حذف بعده « من » الجارة للمفضول ومجرورها ، وأفعل التفضيل هذا من الجهة الإعرابية واقع صفة لموصوف محذوف كما علمت من إعراب البيت ، وقد قدر جماعة النحاة الكلام على أنه خطاب لناقه هكذا : تروحي وأتى مكانا أجدر من غيره بأن تعيلى فيه ، وقد عرفت مما قلناه بناء على ما تدل عليه الآيات المقدمة على الشاهد أن الكلام ليس فى خطاب نائة ، ولكنه فى خطاب نخله الذى ذكره فى أول الرجز بقوله « ياخيرة الفسيل » وقد قلنا لك فى معنى البيت عبارة العلامة الفيومى لتقف على حقيقة المعنى الصحيح للبيت ، وعلى هذا يكون تقدير الشاهد : تروحي ( أى طولى وامتدى مرتفعة فى الجو ) وخذى لك مكانا أجدر من غيره بأن ترعرعى وتسمعى وترتفعى فيه ، والخطب على كل حال أهون من أن يتغنى به ، فالخلاف فى أنه يقال « وأتى مكانا .. إلخ » وهذا يدل على الانتقال من مكان إلى مكان فلا بد أن يكون المخاطب حيوانا ، أو يقال « وخذى مكانا .. إلخ » وهذا لا يستلزم ذلك والمتفق عليه أن « من » التى تجر المفضول وتعلق بأفعل التفضيل محذوفة فى هذا البيت ، وأفعل التفضيل ليس خبرا لمبتدأ كما كان أفعل التفضيل فى قوله تعالى : ( أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا ) خبرا بواسطة كونه معطوفا على الخبر ، وحذف « من » الجارة للمفضول إذا لم يكن أفعل التفضيل الذى تتعلق به خبرا - قليل ، سواء أوتع أفعل التفضيل حالا كما هو فى البيت السابق أم وقع صفة كما هو فى هذا البيت ، فاعرف ذلك والله سبحانه المسئول أن يتولاك ويرشدك .

٧٧٠ - هذا بيت من الكامل ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على

سوابق أو لواحق تصل به ، والعلماء مختلفون فى رواية صدره ، فأبن منظور فى اللسان يرويه

\* ولوك أطيّب إن بذلت لنا \* وهو في ذلك تابع للحكم ، والجوهري والأزهري يرويانه \* ولفوك أشهى لو يحل لنا \* ( انظر اللسان مادة وهب ) .

اللفظة : « أطيّب » معناه أعذب وألد ، وأراد ماء فيها ، وهو الرضاب « بذلت » سخيت وطابت نفسك به « موهبة » هو بفتح اليم وسكون الواو ، وفتح الهاء أو كسرهما ، وانتصر العين على الفتح - قال في اللسان « والموهبة - بفتح الهاء - والموهبة - بكسر الهاء - غدير ماء صغير ، وقيل : قرة في الجبل يستنقع فيها الماء ، وفي التهذيب : وأما النقرة في الصخرة فهو هبة بفتح الهاء جاء نادرا ، وأنشد البيت ، ثم قال : أى موضوع على خمر بمزوج بماء » اه .

الإعراب : « ولفوك » الواو واو القسم حرف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والمقسم به محذوف . والتقدير : والله وهذا الحرف والمقسم به المحذوف جار ومجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، وتقدير الكلام : أقسم بالله ، واللام حرف واقع في جواب القسم ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، فو : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « أطيّب » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لاجل لها من الإعراب جواب القسم « لو » يجوز أن تكون حرف تمن ، ويجوز أن تكون شرطية « بذلت » فعل ماض وتاء خطاب المؤنثة فاعله مبنى على الكسر في محل رفع « لنا » جار ومجرور متعلق ببذل ، فإن جعلت لو شرطية - وهو الأكثر - فإن جواب الشرط محذوف ، والتمهيد على هذا : لو بذلت لنا لشفانا من أسقام الحب ، أو لكان جيلا منك ، أو نحو ذلك ، وقول الشارح المحقق « بلو وما اتصل بها » يحتمل الوجهين اللذين ذكرناهما في لو « من ماء » جار ومجرور متعلق بأطيّب ، وماء مضاف و « موهبة » مضاف إليه « على خمر » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لماء موهبة ، أى ماء موهبة كأن على خمر ، وهو الذى قدره التهذيب في عبارة اللسان التى أئزناها بقوله « أى موضوع على خمر » .

المعنى : يقسم لحبيبتة أن ماء لها أعذب عنده وأشهى إلى نفسه وألد إلى قلبه من ماء في قرة بأعلى الجبل ، وقد مزج هذا الماء بالخمر ، ويحدثها بقوله : لو أنك قد سخيت لنا بذلك لشفى ما نجد من أسقام الحب وتبارجه وآلامه .

الشاعر في : قوله « أطيّب - لو بذلت لنا - من ماء موهبة » فإن قوله « أطيّب » أفعل تفضيل وقد ذكرت معه « من » الجارة للمفضول ، وذلك قوله « من ماء موهبة » وفصل الشاعر بين أعمل التفضيل ومن الجارة للمفضول بلو وشرطها وجوابها المقدر ، وذلك قوله « لو بذلت لنا » وليس في عبارة الشارح المحقق ما يدل على أن هذا النصل ضرورة ، بل الظاهر من عبارته جوازه في السعة حيث عطف الجملة التى حكى فيها جواز هذا النصل على الجملة التى قرر فيها جواز النصل بمعمول أفعل ، ولكن الذى في عبارة السيوطى - وهو قريب الشارح وزميله في التلمذة للشيوخ خالده الأزهري صاحب التصريح - تقرير أن هذا الفصل ضرورة .



الرابع : إذا بُني أفعل التفضيل مما يتعدى بمن جازم الجمع بينها وبين « من » الداخلة على المفضول ؛ مُقَدِّمَةً أو مُؤَخَّرَةً ، نحو : زيد أقربُ من عمرو من كل خير ؛ وأقربُ من كل خير من عمرو .

الخامس : قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة ، فأما قوله :

٧٧١ - نَحْنُ بِفَرَسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرِكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ

٧٧١ - هذا بيت من المنسرح ، قال العلامة العيني : « أقول : قائله هو سعد القرقر ، قاله الجوهري ، وقال ابن عصفور : قيس بن الخطيم الأنصاري . والأصح ما قاله الجوهري ، وذكر البكري في شرح الأمثال قال : قال عبيد بن شربة : أتى النعمان بحمار وحش فدعا بسعد القرقر فقال : احملوه على اليعنوم وأعطوه مطردا ، وخلوا عن هذا الحمار حتى يطلبه سعد فيصرعه ، فقال سعد : إني إذا أصرع عن هذا الفرس ، فمالي ولهذا ؟ فقال النعمان : والله لتحملنه ، فحمل على اليعنوم ، ودفع إليه المطرد ، وخلي عن الحمار ، فنظر سعد إلى بعض بنيه قائما في النظارة ، فقال : بأبي وجوه اليتامى ، فأرسلها مثلا ، وركض الفرس ، فأنتق للمطرد وتعلق بعنفة الفرس ، فضحك به النعمان . وأدرك فأزل ، فقال سعد في ذلك :

نَحْنُ بِفَرَسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا      مِنَّا بِرِكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ  
يَا لَهْفَ نَفْسِي وَكَيْفَ أَطْعَمُهُ      مُسْتَمْسِكًا وَالْيَدَانِ فِي الْعُرْفِ  
قَدْ كُنْتُ أَدْرِكْتُهُ فَأَدْرَكَنِي      لِلصَّيْدِ عِرْقٌ مِنْ مَعْشِرِ عُنْفِ

وهي من المنسرح « اه كلام العيني بحروفه ، وقد وجدت النصة مفسرة الألفاظ في مجمع الأمثال للميداني (١/ ٨١ بولاق) وهما كما بروايته « بأبي وجوه اليتامى - ويروى : وا بأبي ، يشير بقوله : وا إلى التوجع على قدومهم ، ثم قال : بأبي أي أفدى بأبي وجوههم ، يضرب في التحنن على الأقارب ، وأصله أن سعد القرقر - وهو رجل من أهل هجر - كان النعمان بن المنذر يضحك منه ، وكان للنعمان فرس يقال له : اليعنوم يردى من ركبته ، فقال يوما لسعد : اركبه واطلب عليه الوحش ، فامتنع سعد ، فقهره النعمان على ذلك ، فلما ركبته نظر إلى بعض ولده وقال هذا القول ، فضحك النعمان وأعفاه من ركوبه ، فقال سعد في ذلك :

نَحْنُ بِفَرَسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا      مِنَّا بِحِرْيِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ  
يَا لَهْفَ أُمَّي فَكَيْفَ أَطْعَمُهُ      مُسْتَمْسِكًا وَالْيَدَانِ فِي الْعُرْفِ

ويروي : \* بجر الجياد في الشدْف \* ويروي : \* في السدْف \* فالسدْف : الضوء والظلمة أيضا ، والحرف من الأضداد ، والشدْف : جمع سدْفة ، وهي اختلاط الضوء والظلمة ، والسلف : جمع سالف مثل خادم وخدم ، وحارس وحرس ، وهم آباؤه المتقدمون . والشأف : جمع سلفة ، وهي الدبرة من الأرض ، وقوله أعلننا : أراد أعلم منا ، وهي لغة أهل هجر ، يقولون : نحن أعلننا بكذا منا ، وأجود هذه الروايات هذه الأخيرة - أعنى في السلف - لأن سعدا كان من أهل الحراثة والزراعة ، فهو يقول : نحن بغرس الودى في الديار والمشارت أعلم منا بجرى الجياد » اه وقد أطلنا بنقل عبارته وعبارة العيني ، ولكن تفسير الميداني للكثير من ألفاظ القصة والبيتين ويانه اختلاف الرواية واختياره إحداهن يهون علينا من ذلك .

اللفظة : سنكتفي بشرح مالم يرد شرحه في عبارة الميداني ، إذ كان في شرحه لما شرحه الغنية والكفاية - «الودى» بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء - هو صغار النخل « ركض الجياد» استحثاث الأفراس للعدو ، وركض فرسه يركضه ركضاً - من باب نصر - حثه ودفعه إلى السير السريع ، وركض فلان يركض ركوضاً - من باب خرج - أسرع ، يأتي لازماً ومتمدياً ، والجياد : جمع جواد ، وهو الفرس العتيق .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الضم في محل رفع « بغرس » جار ومجرور متعلق بأعلم الآتى ، وغرس مضاف و « الودى » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أعلننا » أعلم : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ونا ضمير متصل مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «منا» جار ومجرور متعلق بأعلم «بركض» جار ومجرور متعلق بأعلم أيضا ، وركض مضاف و «الجياد» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « في السدْف » متعلق بركض ، والباء بمعنى في ، أى ركضها في وقت اختلاط الظلمة بالنور ، وهو وقت الغارة صباحا ، فإن رويت « في السلف » فالجار والمجرور متعلق بفسر .

الشاهد فيه : قوله « أعلننا منا » فإن أعلم أفعل تفضيل ، وقد أضيف إلى ضمير المتكلمين وجاءت بعده من الجارة للفضول المتعلقة بأفعل التفضيل ، وذلك محتج مع أفعل المضاف ، وقد التمس النحاة له وجوها كلها متكلف ، وقبل أن نذكرها لك نحب أن نذكر ما أئزناه لك في عبارة الميداني في قوله : «وقوله : أعلننا يريد أعلم منا ، وهي لغة أهل هجر ، يقولون : نحن أعلننا بكذا منا » اه . فهو يقرر أن هذه لغة جماعة من العرب بأعيانهم ، وأنهم لا يعدلون عن هذه الالفة لأن العربي لا يطاوعه لسانه على النطق بغير لفته ، كما هو متعالم معروف .

واعلم أولاً أن السر عندنا في وجوب ذكر من الجارة المفضول مع أفضل التفضيل المجرد من أُل ومن الإضافة ، وامتناع ذكرها مع أفضل التفضيل المقترن بأُل أو المضاف - هو أن ذكرها في المجرد إنما يجب ليعلم المفضول ، فإنك إذا قلت : « أنا أفضل منك » علم المخاطب أنك تريد تفضيل نفسك عليه ، فلو لم تذكر « منك » لم يعلم ممن أنت أعلم ، فأما مع المضاف فإن المفضول مذكور صراحة وهو المضاف إليه ، ألا ترى أنك لو قلت : « أنا أعلمكم » كان معنى هذه العبارة أنك تحم بتفضيل نفسك في العلم على جماعة المخاطبين بهذه الجملة ؟ فليس بأحد حاجة إلى ذكر « من » التي إنما يجر بها المفضول ، بل أنت لو ذكرتها لكنت عابثاً ، وانظر إلى قولك : « أنا أعلمكم منكم » تجد أن « منكم » لم تعد معنى كان الكلام قبلها بحاجة إليه فوق أنها صيرت الكلام غثاً مكروراً ، وأما مع اسم التفضيل المقترن بأُل فإن المفضول عليه - وإن لم يكن مذكوراً صراحة - في قوة المذكور ، لأن أُل التي اتصلت بأفضل التفضيل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً ، وكونه بهذه المنزلة يشعر بالمفضول ، فإذا قال قائل : « أنا أعلم » يجب أن يكون بين هذا التكلم والمخاطب اختلاف في جماعة هو أحدها أيهم أعلم ، فكأنه قال : أنا أعلم ممن جرى ذكرهم ، أو يكون الحال بهذه المنزلة ، فليس السامع لمثل هذه العبارة بحاجة إلى أن يعلم ممن هو أعلم ، ومن أجل هذا تجدهم يقولون : لا تكون أُل المقترنة بأفضل التفضيل إلا للعهد لئلا يعرى الكلام عن ذكر المفضول ، فافهم ذلك واحرص عليه فإنه نفيس دقيق .

وسأني في شرح البيت الآتي ذكر تعليل ابن جنى لوجوب حذف من الجارة للمفضول مع أفضل التفضيل المقترن بأُل ، فارتقبه .

وبعد ، فهذا الكلام إنما هو في « من » الجارة للمفضول ، فأما « من » التي يتعدى بها أفضل والفعل الذي أخذ أفضل من مصدره فلاخير أن تذكر مع المقترن بأُل ومع المضاف ، لأن أُل والإضافة لا يدلان على مدخولها بحال ، تقول : أنا أقرب من الخير منك ، وأنا الأقرب من الخير ، وأنا أقربكم من الخير ، وما أشبه ذلك ، وعلى هذا جاء قول الشاعر :

فَهُمُ الْأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ وَهُمْ الْأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمٍّ

ثم اعلم أنهم أولوا قول الشاعر في هذا البيت « أعلننا منا » بثلاثة تأويلات ، وكلها متكلف كما قررت لك أولاً :

التأويل الأول : أن المضاف إليه - وهو نا - ملغى ، فكأنه لم يذكر في الكلام ، وكأن الشاعر قد قال : نحن بئرس الودي أعلم منا برخص الجياد .

التأويل الثاني : أن « منا » ليس متعلقاً بأعلم المذكور حتى يلزم الجمع بين الإضافة ومن الجارة المفضول ، بل هي متعلقة بأعلم أخرى مجردة من أُل والإضافة ، وكأن الشاعر قد قال : نحن بئرس الودي أعلننا أعلم منا برخص الجياد ، إلخ .

وقوله :

٧٧٢ - \* وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى \*

فؤولان

التأويل الثالث - وهو لابن جني - وحاصله أنه جعل « نا » في قوله : « أعلننا » ليس مضافاً إليه في محل جر كما ذهب إليه من استشهد بهذا البيت ، وإنما هو ضمير متصل وضع موضع الضمير للفصل ، وهو مبنى على السكون في محل رفع توكيد للضمير المستتر في أعلم الذي هو فاعل أفعل التفضيل ، وغاية ما في الباب أنه قد كان من حق الكلام أن يقول : نحن بغرس الودي أعلم نحن منا برقص الجياد ، لكنه لما اضطر لإقامة الوزن وضع الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل ، كما هو مذهب قوم في نحو « لولاي » و « لولاك » و « لولاه » وعلى هذا يكون أفعل التفضيل مجرداً من أل ومن الإضافة فلا بد معه من ذكر من الجارة للمفضول .

٧٧٢ - هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه قوله :

\* وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَابِرِ \*

وهذا بيت للأعشى ميمون بن قيس صناجة العرب ، من قصيدة يقولها في مدح عامر بن الطفيل ويفضله على علقمة بن علاثة ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

شَأَقْتِكَ مِنْ قَيْلَةٍ أَطْلَاهَا      بِالشِّطِّ فَالْحِزْجِ إِلَى حَاجِبِ  
لَوْ أَسْنَدَتْ مَيْتًا إِلَى نَحْرِهَا      عَاشَ وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَى قَابِرِ  
حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا      يَا مَجْبَأَ اللَّيْتِ النَّاسِيرِ

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

وَلَسْتَ فِي السَّلْمِ بِذِي نَائِلٍ      وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى  
وَلَسْتَ فِي الْأَنْزِينَ مِنْ مَالِكٍ      وَلَا أَبِي بَكْرٍ أَوْلَى النَّاصِرِ  
مُمْ هَامِيَهُ الْحَى إِذَا مَادَعُوا      وَمَالِكٌ فِي الشُّوَدِدِ الْقَاهِرِ  
سُدَّتْ بَنِي الْأَخْوَصِ لَمْ تَعُدُّهُمْ      وَعَامِرٌ سَادَ بَنِي عَامِرِ  
سَادَ وَاللِّي قَوْمُهُ سَادَةٌ      وَكَارِراً سَادُوكَ عَنِ كَابِرِ  
فَاصْبِرْ عَلَى حَطِّكَ مِمَّا تَرَى      فَإِنَّمَا الْفُلُجُ مَعَ الصَّابِرِ

اللفظة: « قيلة » بفتح القف وسكون الياء: اسم امرأة « بالشط » هو جانب النهر، وهو أيضا اسم موضع بعينه، وهو المراد هنا، قال ياقوت « شط: قرية في حجر الحمامة » اهـ. « ولست » في السلم - البيت « السلم بكسر السين - خلاف الحرب، والنائل: العطاء، والووال: بفتح الواو - مثله، والهيجاء - بالمد هنا، وقد تقصر - الحرب، والجاسر - بالجيم - من الجسارة، وهي الجراءة والشجاعة « ولست بالأكثر - البيت » الحصى: المراد به ههنا عدد الأعوان والأنصار، وإنما أطلق الحصى على المدد لأن العرب أيون لا يعرفون الحساب بالقلم، وإنما كانوا يعدون بالحصى، وبه يحسبون العدود، وقد اشتقوا منه فلالهنا المعنى فقالوا: أحصيت، وهم يريدون عددت. والعزة: القوة والغلبة. قال الدماميني: فبئر الجوهري العزة بالقوة والغلبة، ولا مانع من جعلها خلاف الدلة، وأنت لو تدبرت المعنى الذي جاء به واختاره للعزة في البيت وجدته لازما من لوازم القوة والغلبة الذي نسه إلى الجوهري. والكائر يجوز أن يكون بمعنى الكثير، ويجوز أن يكون اسم فاعل من « كثر بنى فلان أكثرهم » إذ غالبتهم في الكثرة، قال المجد في الفاموس: « وكائروهم فكتروهم: غلبوهم في الكثرة فغلبوهم » اهـ. وهذا المعنى أحسن أن يحمل عليه اللفظ في البيت « ولست في الأثرين - البيت » الأثرين: جمع أثرى جمع التصحيح، ومعنى أثرى ذو ثروة وذو ثراء: أي ذو عدد وكثرة مال، قال الأصمعي « ثرى القوم يثرون: إذا كثروا ونموا » ومالك: هو جد عامر بن الطفيل، فإن والد الطفيل هو مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، وأما أبو بكر فهو عم جده، واسمه عبيد - بالتصغير - بن كلاب بن ربيعة المذكور في نسب الطفيل، فأبو بكر أخو جعفر بن كلاب « سيد بنى الأحوص - البيت » الأحوص: جد أبي علقمة بن علانة، فإنه علقمة بن علانة بن عوف بن الأحوص بن جعفر المذكور من قبله، فالأحوص ومالك أخوان، والطفيل وعوف ابنا عم « فاصبر على حظك - البيت » الفلج - بضم الفاء - اسم من قولهم « فلج الرجل على خصمه يفلج فلجا » من باب نصر - وهو الظفر والفوز والغلبة، وقوله « إنما الفلج مع الصابر » من باب النهك.

الإعراب: « لست » ليس: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وتاء المخاطب اسمها مبنى على الفتح في محل رفع « بالأكثر » الباء حرف جر زائد، الأكثر: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « منهم » جار ومجرور متعلق في الظاهر بالأكثر، وستعرف ما فيه « حصي » تمييز منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التثاقم الساكنين منع من ظهورها التعذر « إنما » أداة حصر، حرف مبنى على السكون لا يحمل له من الإعراب « العزة » مبتدأ، مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « للكائر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

الشاهر في: قوله « بالأكثر منهم » فإن ظاهر العبارة أن الشاعر قد جمع في كلامه بين « أل » الداخلة على أفعال التفضيل وبين « من » الجارة للمفضل عليه ، والنحاة ينعون الجمع بينهما ، وإنما يذكر مع الكلام أحدهما ، فإن ذكرت « من » فلا بد أن يكون اسم التفضيل مجردا من « أل » والإضافة ، تقول : « فلان أكثر من فلان مالا » و « فلان أعز من فلان ناصرا » قال الله تعالى : ( أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا ) وتقول : « ليس فلان أكثر من فلان مالا ، ولكن فلانا الأكثر » ولا تقول « الأكثر منه » .

وهذا مذهب جبهة النحاة ، وقد علل ابن جنى عدم جواز الجمع في الكلام بين « أل » الداخلة على أفعال التفضيل و « من » الجارة للمفضل بكلام ذكره في الخصائص في باب الامتناع من تقض العرض ، وذلك حيث يقول : « ومن ذلك امتناع العرب من إلحاق من بأفعال إذا عرفته باللام نحو الأحسن منه ، وذلك أن من هذه تكسب ما يتصل به من أفعال تخصيصا ما ، ألا تراك لو قلت : دخلت البصرة فرأيت أفضل من ابن سيرين ، لم يسبق الوهم إلى غير الحسن ، فأما إذا قلت : الأفضل أو الأعم ونحو ذلك فقد استوعبت اللام من التعريف أكثر مما تفيد من من التخصيص ، فأنت إذا جئت بالألف واللام كنت قد عرفت أمكن تعريف ، فلو جئت بعدها بمن التي إنما يؤدي بها للدلالة على تخصيص أهون شأنًا مما تدل عليه الألف واللام كنت قد تراجت وقضت ما قصدت إليه أولا ، وكنت كمن حكم بأنه بالغ في التعريف ثم أظهر أنه محتاج إلى أيسر تعريف وأضعفه » انتهى كلامه بإيضاح ، وارجع إلى ما ذكرناه من عندنا من التعميل لتلك في شرح البيت السابق . وقد ذهب أبو عمرو الجرمي إلى أن الجمع بين أل ومن مع أفعال التفضيل جائز في الشعر ، قال : « يقال : أنت أكثر منه مالا ، وأنت الأفضل ، إذا لم تأت بمن ، فإذا اضطر الشاعر قال : أنت الأفضل منهم ، ولا يجوز إلا في اضطرار ، ولو قال : أنت الأكبر من هؤلاء - وهو منهم - لكان معناه أنت أكبر منهم » اه كلامه .

وفي كلام شيخ الأدباء أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ما يدل على أنه يجوز الجمع بينهما في الكلام لأنه ينقد النحاة ويعرض بهم ويستشهد ببيت الأعشى المستشهد به ههنا ، وذلك قوله : « قال النحويون : إن أفعال الذي مؤنثة فعلى لا تجتمع فيه الألف واللام ومن ، وإنما هو بمن ، أو بالألف واللام ، وقد قال الأعشى : \* ولست بالأكثر منهم حصي - البيت » اه . وقد ذكر ذلك عنه ابن هشام في منى اللبيب ، ثم وهمه ، وابن هشام تابع في ذلك النقل والتوهم لأبي الفتح ابن جنى ، فإنه نقل عبارة الجاحظ التي أثنى عليها ، ثم قال : « ورحم الله أبا عثمان ! أما إنه لو علم أن من في البيت ليست التي تصحب أفعال المبالغة لأضرب عن هذا القول إلى غيره مما يملأ فيه قوله ، ويشول سداده وصحته خصمه » اه .

وللنحاة في الإجابة عن ظاهر بيت الأعشى ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنا لا نسلم أن « من » في هذا البيت تفضيلية ، وأن مدخولها هو المفضول ، وإنما ندعى أن « من » فيه تبعية ، ومدخولها أعم من المفضول ؛ لأنه يشمل للفضل والمفضل عليه ، وعلى هذا الوجه يكون الجار والمجرور الذي هو قوله : « منهم » متعلقا بمحذوف حال من التاء التي للمخاطب في قوله : « لست » وكأه قد قال : ولست حال كونك بعضهم بالأكثر حصى ، وقد علمت أن الممتنع هو الجمع بين أل ومن الداخلة على المفضل عليه ، ذكر هذا الوجه المحقق الرضى ، وبين إعرابه على ما ذكرناه شيخ النحاة ابن جني ، قال ابن جني : « ومن إنما هي حال من تاء لست كقولك : لست فيهم بالكثير مالا ، أي لست من بينهم وفي حملتهم بهذه الصفة ، وكقولك : أنت والله من بين الناس حر ، وزيد من جملة رهطه كريم » اهـ .

وجوز ابن هشام - مع جعل من تبعية - أن يكون الجار والمجرور متعلقا بليس ، وانتقده قوم بأن ليس لا تدل على الحدث ، فلا تعمل في الجار والمجرور ، وبأنه يأنزم على هذا أن يفصل بين أفضل التفضيل وتمييزه بأجنبي ، والجواب عن الانتقاد الأول أن الجار والمجرور يكتبان براعة الفعل ، وفي ليس راحة أنفي ، والجواب عن الانتقاد الثاني بأنه قد جاء الفصل بين التمييز وتمييزه في الشعر في نحو قول الشاعر :

عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَيْلًا

فإن « حولاً » تميز لقوله « ثلاثون » وقد فصل بينهما بقوله « للهجر » وهو أجنبي ، و« ليس » أقوى في العمل من « ثلاثون » .

وذهب أبو حيان إلى أن « من » في البيت ليست للتفضيل كما ذهب إليه أصحاب هذا الوجه واسكنه قال : إنها في البيت لليان لا للتبعية ، قال : « من في البيت لليان ، لا للتفضيل ، والمفضل عليه معلوم من العهد ، وبيان ذلك أنك تقول لمخاطبك : زيد أفضل من عمرو ، ثم تقول له بعد ذلك : زيد الأفضل من تميم ، فمن ههنا لليان ، أي أن زيدا الذي هو أفضل من عمرو هو من تميم ، ولك أن تجمع بينهما فتقول : زيد أفضل من عمرو من تميم » اهـ كلامه ، وعلى تقدير أن « من » يانية كما ذهب إليه أبو حيان يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من تاء التكلم في لست .

الوجه الثاني من وجوه الإجابة عن ظاهر البيت : أنا ندعى أن « أل » في « الأكثر » ليست معرفة ، والممتنع هو الجمع بين أل للمعرفة ومن الداخلة على المفضول كما تبين لك مما سبق ومن كلام ابن جني في تحليل امتناع الجمع ، وندعى أن « أل » زائدة ، وهذا الجواب ذكره أبو زيد شيخ سيبويه الثقة في نوادره .

( وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ ) أفضلُ التفضيل ( أَوْ جُرْدًا ) من آل والإضافة ( أَلْزِمَ تَذَكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا ) فتقول : زيد أفضل رجل ، وأفضل من عمرو ، وهذا أفضل امرأة ، وأفضل من دَعْدٍ ، والزيدان أفضل رجُلَيْنِ ، وأفضل من بكر ، والزيدون أفضل رجالٍ ، وأفضل من خالدٍ ، والمندان أفضل امرأتَيْنِ ، وأفضل من دَعْدٍ ، والمندات أفضل نسوةٍ ، وأفضل من دَعْدٍ ، ولا تجوز المطابقة ، ومن ثمَّ قيل في آخر : إنه معدول عن آخر ، وفي قول ابن هاني :

الجواب الثالث : أما لا نسلم أن « من » في البيت متعلقة بالأكثر المذكور ، والممتنع إنما هو الجمع بينهما على أن تكون « من » متعلقة بفعل التفضيل المقترن بالأنف واللام ، وتدعى أن الجار والمجرور متعلق بأكثر متكررا قد حذف لدلالة للعرف عليه ، وأصل الكلام : ولست بالأكثر أكثر منهم حصي ، و« من » على هذا الوجه والوجه الذي قبله لا يفضيل كما هو ظاهر من الكلام ، وقد ذكر هذا الوجه المحقق رضي الدين الإستراباذي ، ولم أعثر على أصله الذي أخذ هذا الجواب عنه .

هذا ، واعلم أن هذه الأجوبة الثلاثة إنما تتأني في البيت على رواية النحاة التي تجدها في كلام شارحنا ، وفي معنى ابن هشام ، وفي كتب ابن مالك ، وفي عبارة ابن جنى ، وفي كلام أبي عمرو الجري ، وفي كلام الجاحظ . وقد سقنا إليك كلام هؤلاء جميعا ، فأما على ما رواه أبو العباس ثعلب من شعر الأعشى :

\* ولست بالأكثر منه حصي \*

بضمير المفرد الغائب الذي يعود إلى عامر بن الطفيل وحده ، فليس يتأني لك - على هذه الرواية - أن تجيب بالجواب الأول على أي شيء من فروعه ، لأن محصل هذا الجواب أن تجعل مدخول « من » شاملا للفضل والفضل عليه جميعا ، سواء أجعلت « من » بيانية كما قال أبو حيان أم جعلتها تبعية كما ذهب إليه الرضى وابن هشام وابن جنى ، ولا سبيل مع ضمير الواحد أن ترى ذلك ، فافهم هذا الكلام ، واحرص عليه ، فإنه غاية في الدقة والتحقيق ، والله تعالى المسئول أن يفتك به .

والمناصرة بين عامر بن الطفيل وعلقمة بن علاثة مما اشتهر أمرها وحكاها كثير من أهل الأدب ، فلا داعي إلى ذكر شيء عنها ، وليكننا توجهنا ذهابنا إلى « نمرح العيون بشرح الرسالة الهزلية لابن زيدون » وإلى شرح الشريشي على مقامات الحريري .



٧٧٣

\* كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فِقَاقِمِهَا \*

إنه لحنٌ .

٧٧٣ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* حَصْبَاهُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ \*

وهذا البيت من قصيدة للحنن بن هاني المعروف بأبي نواس ، وأول هذه الكلمة قوله :

سَاعَ بِكَاسٍ إِلَى نَاشٍ عَلَى طَرَبٍ      كِلَاهُمَا سَجَبٌ فِي مَنَظَرٍ سَجَبٍ  
 قَامَتْ تُرْبِي وَأَمْرُ اللَّيْلِ يُجْتَمِعُ      صُبْحًا تَوْلَدُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْعِنَبِ  
 كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِمِهَا      حَصْبَاهُ دُرٌّ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
 كَأَنَّ تَرْكَاءَ صُفُوفًا فِي جَوَائِمِهَا      تُوَاتِرُ الرَّمْيَ بِالنَّشَابِ مِنْ كَنَبِ  
 مِنْ كَفِّ سَاقِيَةِ نَاهِيكَ سَاقِيَةٍ      فِي حُسْنٍ قَدِّ وَفِي ظَرْفٍ وَفِي أَدَبِ  
 كَانَتْ لِرَبِّ قِيَانٍ ذِي مُغَالِبَةٍ      بِالْكَشْحِ مَحْتَرَفٍ ، بِالْكَشْحِ مُسَكِّبِ

لغة بيت الشاهد : « فواقمها » هكذا وردت هذه الكلمة في رواية أكثر النحاة ، وكذلك وردت في ديوان أبي نواس في القطعة السابعة من خمرياته التي طبعت في أوربة سنة ١٨٦١م (ص ٦) وهي على هذه الرواية جمع فاقعة ، ويراد بها الفاخحة التي تعلو الحجر عند خلطها بالماء ، أو عند صبها في الإناء ، ولا يساعد الاستعمال اللغوي على إثبات هذه اللفظة ، ويروى « من فواقمها » وهو جمع فاقعة - بضم الفاء وتشديد القاف - وهذا اللفظ هو الذي تثبته معاجم اللغة ، والمفاهيم : فاقحات الماء ، وهو ما يرى على وجه الماء شبه حبات صغيرة منه . « حصباء » بفتح الحاء وسكون الصاد للمهملتين - أصله دقاق الحصى ، أي الحصى الصغير .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « صغرى » اسم كأن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التنذر « وكبرى » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كبرى : معطوف على صغرى ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التنذر « من » حرف جر ، مبنى على السكون لا محل له من

الإعراب « فواقعها » فواقع : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بحذوف صفة لصغرى وكبرى ، وفواقع مضاف وضمير العائبة مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « حصباء » خبر كان ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « در » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « على أرض » جار ومجرور متعلق بحذوف صفة لخصباء أو حال منه لتخصصه بالإضافة « من الذهب » جار ومجرور متعلق بحذوف صفة لأرض .

الشاهر فيه : قوله : « صغرى وكبرى » فإن أكثر النحاة ذهب إلى أنهما اسما تفضيل لما رأى فيهما من معنى اللبانة والدلالة على أن المقصود أصغر النفاخت وأكبرها ، وهما مجردان من آل ومن الإضافة ، فكان يجب - على هذا الاعتبار - أن يؤتى بهما مفردين مذكرين ، لأن اسم التفضيل المجرد من آل ومن الإضافة لمعرفة يجب فيه الإفراد والتذكير ، لكن الشاعر قد أتى بهما مؤنثين كما ترى ، بخالف بعض ما وجب في مثلهما ، ولهذا حكوا بأن أبا نواس قد أخطأ الجادة ولم يأت بالكلام على ما يقتضيه الاستعمال العربي .

هذا توجيه كلام الشارح كغيره من النحاة ، إلا أن هذا الذي ذهب إليه النحاة من تخطئة الشاعر بناء على ما ادعوا فهمه من البيت غير مسلم لهم ، فأنت لو تأملت في الكلام وجدت الشاعر لم يرد معنى التفضيل من « صغرى وكبرى » وإنما معنى الصفة للمشبهة ، أى كأن الفقاعة الصغيرة والفقاعة الكبيرة من فقاع هذه الحجر ، وأنت تعلم أن الصفة للمشبهة يجب فيها أن تطابق موصوفها فإن كان الموصوف مذكرا وجب تذكير الصفة المشبهة ، وإن كان مؤنثا وجب تأنيث الصفة المشبهة ، وكذلك في الإفراد والتثنية والجمع ، والموصوف ههنا مفرد مؤنث وهو الفقاعة على ما عرفت ، فالواجب الذي تقتضيه العربية أن تكون الصفة مفردة مؤنثة ، وهو الذي نطق به الشاعر ، ولو أنه أتى بالصفة مفردة مذكرة كما يقول النحاة فقال : « كأن أكبر وأصغر » لكان مخطئا ، ومثل هذا التخريج يجري في قول العروضيين : « فاصلة صغرى » وقولهم : « فاصلة كبرى » فإنهم يريدون فاصلة صغيرة وفاصلة كبيرة ، ولم يريدوا معنى فاصلة أكبر من أخرى ، وفاصلة أصغر من أخرى .

والخلاصة : أن النحاة بنوا كلامهم على أن المعنى المقصود من البيت ومن كلام العروضيين هو معنى التفضيل ، وأن الجواب مبنى على إنكار أن يكون المعنى على التفضيل ، وادعاء أن المعنى على مجرد الوصف بالصغر والكبر ، فافهم ذلك وكن منه على يقين ، والله يرشدك .

﴿ تنبيه ﴾ : يجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف ، كما رأيت ، وأما « وَلَا تَكُونُوا أَوْلَىٰ كَافِرِيهِ » ففتقديره أول فريق كافر به .

( وَتَلُوْا أَلْ طَبَقُ ) لما قبله من مبتدأ أو موصوف ، نحو : زيدٌ الأفضَلُ ، وهندُ الفضلى ، والزيدانِ الأفضَلانِ ، والزيدونَ الأفضَلونَ ، والهندانِ الفضليانِ ، والهنداتُ الفضلياتُ ، أو الفضلُ ، وكذلك سررت يزيد الأفضَلِ ، وبهندِ الفضلى ، إلى آخره . ولا يؤتى معه بمن كما سبق .

( وَمَا لِعُرْفَةٍ \* أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ ) منقولين ( عَن ذِي مَعْرِفَةٍ ) هما المطابقة وعدمها ( هَذَا إِذَا نَوَيْتَ ) بأفعل ( مَعْنَى مِنْ ) أى التفضيل عَلَى ما أضيف إليه وحده ، فتقول على المطابقة : الزيدانِ أَفضَلًا القومِ ، والزيدونَ أَفضلُ القومِ وَأَفْضَلُ القومِ ، وَهِنَّدُ فَضْلِي النساءِ ، والهندانِ فَضْلِيَا النساءِ ، والهنداتُ فَضْلُ النساءِ وَفُضْلِيَاَتُ النساءِ . ومنه : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مَّجْرِمِيهَا » وعلى عدم المطابقة : الزيدانِ أَفضلُ القومِ ، والزيدونَ أَفضلُ القومِ ، وهكذا إلى آخره . ومنه : « وَلَتَجِدَنَّهِنَّ أَرْحَصَ النَّاسِ » وهذا هو الغالب ، وابنُ السَّرَّاجِ يوجبُه ، فإن قدر « أَكْبَرُ » مفعولا ثانياً ، و « مجرميها » مفعولا أول لزمه المطابقة في الجرد ، وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ أَحْسَنِكُمْ أَخْلَاقًا » .

( وَإِنْ \* لَمْ تَنْوِي ) بأفعل معنى مِنْ ، بأن لم تنو به المفاضلة أصلاً ، أو تنوئها لا على المضاف إليه وحده ، بل عليه وعلى كل ما سواه ( فَهَوَ طَبَقُ مَا يَه قُرْنِ ) وَجْهًا وَاحِدًا ، كقولهم : « النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ » أى : عادلاهم ، ونحو « محمد صلى الله عليه وسلم أَفْضَلُ قُرَيْشٍ » أى : أَفضلُ الناسِ مِنْ بَيْنِ قُرَيْشٍ .

وإضافة هذين النوعين لجرد التخصيص ، ولذلك جازت إضافة أفعل فيهما إلى ما ليس هو بعضه ، بخلاف النوى فيه معنى مِنْ ، فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه ، فلذلك يجوز « يوسف أحسن إخوته » إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسنتهم ، ويمتنع إن قصد أحسن منهم .

﴿ تنبيه ﴾ بَرِدُ أَفْضَلُ التَّفْضِيلِ عَارِيًّا عَنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ ، نَحْوُ : « رَبُّكُمْ أَكْبَرُ مِنْكُمْ » ، وهو أهون عليه « وقوله :

وإن مُدَّتْ الأَيْدِي إلى الزَادِ لم أكنُ بِأَعْجَلِهِمْ ، إِذْ أُجْتَمِعَ القَوْمُ أَعْجَلَ (١) وقوله :

٧٧٤ - إِنَّ الذِّي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَاؤُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

(١) هذا بيت من الطويل ، وهو من تصددة الشنفرى المشهورة باسم « لامية العرب » وقد تقدم شرحه مستوفى في باب « ما ولا ولا ولا وإن للشبهات بليس في العمل » والاستشهاد به ههنا في قوله : « بأعجلهم » وذلك أن « أعجل » ههنا ليس مرادا به التفضيل ، إذ لو أريد به التفضيل لكان المعنى فاسدا ، ألا ترى أنه لو كان يريد به التفضيل لصار المعنى لم أكن بأشد الناس استعجالا إلى الطعام ، فيكون الذى نفاه عن نفسه وعده من دلائل الجشع والشره والنهم هو شدة العجلة ، وهذا لا يبنى عنه أنه إذا مدت الأيدي إلى الطعام كان عجلا ، ولا ذلك أن الشاعر لا يريد ذلك المعنى ، وإنما يريد أن يبنى عن نفسه أصل العجلة ، وهذا بعينه يجرى في قوله : « أعجل » في آخر البيت ، وإذا كان المعنى يفسد على إرادة التفضيل وجب أن يصار إلى المعنى الذى تدل عليه الصفة المشبهة ، وهو مجرد ثبوت العجلة له ، فهذا البيت يدل على أن صورة اسم التفضيل كما أنها قد تحمل على معنى المبالغة في الوصف وأن الموصوف شارك غيره في أصل الصفة وزاد عليه ، قد تدل على مجرد الانصاف بالوصف الذى أخذت الصيغة منه ، ولهذا المعنى تجد جار الله الزمخشرى حين شرح هذا البيت قال : « يريد لم أكن عجلا في وقت مد الأيدي » .

٧٧٤ - هذا بيت من الكامل ، وهو من قصيدة طويلة للفرزدق همام بن غالب بن صعصعة

والبيت المستشهد به هنا مطلع قصيدة ذكرها في النقائص ، وبعده قوله :

بَيْتًا بَنَاهُ لَنَا المَلِيكَ ، وَمَا بَنَى حَكْمُ السَّمَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ  
بَيْتًا زُرَارَةٌ مُحْتَبٍ بِفِنَائِهِ وَمُجَاشِعٌ وَأَبُو الفَوَارِسِ نَهْتَلُ  
يَلْجُونَ بَيْنَ مُجَاشِعٍ وَإِذَا اخْتَبَوْا بَرَزُوا كَأَهُمُ الخَبَالُ المَنْلُ  
لَا يَحْتَبِي بِفِنَاءِ بَيْتِكَ مِثْلَهُمْ أبدأ ، إِذَا عُدَّ العَمَالُ الأَفْضَلُ

مِنْ عَزَّهِمْ جَجَرَتْ كَلَيْبُ بَيْتَهَا زَرْبًا كَأَنَّهُمْ لَدَيْهِ الْقَمَلُ

وهذه القصيدة يقولها الفرزدق في الفخر بقومه والاستعلاء بهم على جرير وقومه ، وقد تفضها جرير بن عطية عليه بقصيدة من بحرهما ، وإن لم تكن حركة الروي كحركة رويها ، ومن قصيدة جرير قوله :

أَحْزَى الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ مُجَاشِعًا وَبَنَى بِنَاءَكَ بِالْخَضِيضِ الْأَسْفَلِ

وفي هذه القصيدة يقول جرير :

وَقَصَّتْ لَنَا مُضَرُّ عَلَيَّكَ بِفَضْلِنَا وَقَصَّتْ رَبِيعَةٌ بِالْقَضَاءِ الْفَيْصَلِ  
إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا عِزًّا عَآءَ لَأَكَّ فَآلَهُ مِنْ مَنْقَلِ

اللفظ : « إن الذي سمك السماء — البيت » سمك : رفع ، وأراد بالبيت بيت العز والشرف ، وقال الخليلي : أراد بالبيت الكعبة ، وأطول : فسر ابن يعيش بأنه من الطول — بفتح الطاء وسكون الواو — الذي هو الفضل ، وليس من الطول — بضم الطاء — الذي هو ضد القصر « بيتاً زرارة محتب — البيت » بيتا ههنا بدل من بيت في البيت السابق الذي هو بيت الشاهد ، وزرارة — بضم الزاي — هو زرارة بن عدس بن زيد بن عبد الله بن دارم ، ومجاشع — بضم الميم — هو ابن دارم ، ونهشل — بزة جعفر — هو ابن دارم أيضا ، ومحتب : اسم فاعل من الاحتباء ، وهو أن يجامس الرجل ناصبا قدميه وقد شد ركبتيه بثوبه أو بحمالة سيفه ، وأراد أنهم متمكنون في بيت العز كتمكن المحتبي « يلجون بيت مجاشع — البيت » يلجون : مأخوذ من الولوج وهو الدخول ، والمثل — بتشديد التاء مفتوحة — جمع مائل ، مثل ركع وخضع ورضع ، في جمع راكع وخاشع وراضع ، والمائل : هو القائم المنتصب « لا يعتي ببناء بيتك — البيت » الفعال — بفتح الفاء — الجليل .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الذي » اسم موصول اسم إن ، مبنى على السكون في محل نصب « سمك » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « السماء » مفعول به لسمك ، منصوب بالمتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « بنى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى

اسم إن « لنا » جار ومجرور متعلق ببنى « بيتنا » مفعول به لبنى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة بنى وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع خبر إن « دعأه » دعأتم : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ودعأتم مضاف وضمير الغائب العائد إلى بيت مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « أعز » خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، « وأطول » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأطول : معطوف على أعز ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره وما عطف عليه في محل نصب صفة لقوله بيتنا .

الشاهر في : يستشهد علماء البلاغة بهذا البيت على أن فيه جعل الإيمان إلى وجه بناء الخبر وسيلة إلى التعريض بالتعظيم لشأنه ، وذلك في قوله : « إن الذي سمك السماء » فإن فيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرقة ، بخلاف ما إذا قيل : « إن الله بنى لنا » ونحوه ، ثم إن في هذا تعريضا بتعظيم بناءه ، لكونه جملة من فعل الذي رفع السماء التي لا أرفع منها ولا أعظم ، وإدراك مثل ذلك يحتاج إلى لطف طبع وصفاء قريحة .

ويستشهد النحاة بهذا البيت في قوله : « أعز وأطول » من وجهين :

الوجه الأول — وليس هو الوجه الذي جاء المؤلف بالبيت هنا من أجل الدلالة عليه — أنه قد ذكر أفضل التفضيل المجرد من أل ومن الإضافة ، ولم يذكر معه « من » جارة للمفضول عليه ، وهم يجعلون الكلام على أحد تقديرين : الأول : تقدير « من » هذه ، وكأنه قد قال : دعأته أعز وأطول من دعأتم بيتك ، أو قال : دعأته أعز وأطول من السماء ، أو قال : دعأته أعز من كل عزيز وأطول من كل طويل ، وما أشبه ذلك . وقد رووا أن الطرماح بن حكيم قال للفرزدق ، وقد سمع هذا البيت : أعز م ؟ وأطول م ؟ يا أبا فراس ؟ وصادف حين هذا السؤال أن أذن المؤذن فقال : الله أكبر ، الله أكبر ، فالتفت الفرزدق إلى الطرماح وقال له : يا لكع ، ألم تسمع ما يقول المؤذن ؟ أكبر م ؟ فقال الطرماح : أكبر من كل شيء ! فقال : وأنا أريد أعز من كل عزيز وأطول من كل طويل ، والتقدير الثاني : اعتبار أفضل التفضيل مضافا حذف منه المضاف إليه ، وهو منوى الثبوت ، وكأنه قال : بيتنا دعأته أعز الدعأتم وأطولها . وهذا الوجه بتقديره قد ذكره المحقق الرضى وجماعة من النحاة ، وقد سبق الرضى إلى ذلك القول الكسائي والفراء وهشام ، ووجه ما ذهب إليه هؤلاء ، عندهم ، أن صيغة أفضل لا تخلو قط عن الدلالة على التفضيل ، فإذا كانت الصيغة مجردة من أل والإضافة ، فإما أن تذكر معها « من » الجارة للمفضول عليه ، وإما أن تكون متدرة كما في هذا البيت ، وجعلوه نظير قول معن بن أوس :

وَلَا بَلَغَ الْمُهْدُونَ نَحْوَكَ مِدْحَةً ، وَلَوْ صَدَقُوا ، إِلَّا الَّذِي فِيكَ أَفْضَلُ

فإنه أراد إلا الذي فيك أفضل مما قالوه ووصفوك به ، ونظيرها قول الآخر :

إِذَا مَا سُئِرُ الْبَيْتِ أَرْخِينِ لَمْ يَكُنْ سِرَاحٌ لَنَا إِلَّا وَوَجْهَكَ أَنْوَرُ

ألا ترى أنه لا يريد « ووجهك منير » لأن السراج منير أيضا ، وإنما أراد إلا وجهك أنور من كل سراج ، ونظير ذلك قول مالك بن نويرة حين قتل بنو أسد عتيبة بن الحارث بن شهاب ، وغر بنو أسد بقتله مع كثرة الدين قتلهم بنو ربوع قوم مالك منهم :

نَحَرَتْ بَنُو أَسَدٍ بِمَقْتَلِ مَالِكٍ صَدَقَتْ بَنُو أَسَدٍ ، عَتِيْبَةُ أَفْضَلُ

فإن معناه — بغير شك — عتيبة أفضل من الذين قتلهم جميعا ، حتى يكون ذلك فخرا لهم ، وإلا فكيف يفخرون بمقتل واحد وقد قتل في بوائه العدد العديد ؟ وقد أبان الشاعر نفسه عن هذا المعنى في البيت الذي بعده ، وذلك حيث يقول :

تَفَرَّوْا بِمَقْتَلِهِ ، وَلَا يُوفِي بِهِ مَثَنِي سَرَاحِهِمُ الَّذِينَ نَقَتُلُ

الوجه الثاني — وهو الوجه الذي ذكره الشارح البيت هنا للدلالة عليه ، وهو تابع في ذلك لكثير من سراح الألفية منهم : ابن الناظم ، وابن عقيل — وحاصله أن « أعز وأطول » لا يقصد بواحد منهما الدلالة على المبالغة ، فليس واحد منهما باسم تفضيل في المعنى وإن كان على وزنه ، وإنما المراد به الدلالة على الاتصاف بالعزة والطول من غير دلالة على مشاركة غير هذا البيت له في هذين الوصفين وزيادته على ما شاركه فيهما ، فهما بمعنى عزيز وطويل . ولا يلتزم هؤلاء دلالة هذه الصيغة على التفضيل ، والذي يؤيد هذا أنه لو كان المقصود معنى التفضيل كما ذهب إليه الأولون بمن ذكرنا لكان الشاعر قد أقر لبنت جرير وغيره بالعزة والطول ، غاية ما في الباب أنه قضى لنفسه بأن بيته أعز دعائم وأطول دعائم من بيت سواه ، ومقام الفخر والاستعلاء ، وذم جرير ، يقتضى ألا يقر لبنته بشئ من العزة والطول أصلا ، وذلك بخلاف ما لو حملناه على ما ذهب إليه سراح الألفية ، حيث يكون للمعنى أن بيته وحده هو العزيز الدعائم الطويلها ، وأن بيت من عداه ليست فيه عزة ولا طول مطلقا . ولذلك نظائر كثيرة في العربية نثرا ونظما ، فمن أبلغ ما ورد على ذلك من النثر الآيتان الكريمتان اللتان تلاهما الشارح ، ألا ترى أنك لو ذهبت إلى معنى التفضيل فيهما كنت قد أقررت بأن لعير الله تعالى علما بأحوالنا ، غير أن علم الله أكثر ، وكنت قد أقررت بأن إعادة هذا العالم هي على غير الله تعالى ، ولكن هون ذلك على الله جلت قدرته أقوى وأشد ، أو كنت قد أقررت

بأن بعض الأمور أكثر هونا على الله من بعضها عليه هو سبحانه ، وذلك مما لا يجوز الصبر إليه ؟  
 لاجرم وجب حمل الآيتين الكريمتين على معنى الصفة المجردة عن معنى المشاركة والزيادة ، حتى  
 يصير المراد أن الله وحده هو الذي له العلم ، وأنه وحده هو الذي يسهل أمر إعادة العالم عليه .  
 أو أن الأمور كلها هذا وغيره هينة عليه . ونظير ذلك من الشعر ما أنشده الشارح المحقق من  
 الآيات الشواهد ، وكذلك قول معن بن أوس :

لَمَعْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَزْجَلُ عَلَى أَيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوْلُ  
 وقول الأحوص :

يَا دَارَ عَاتِكَةَ الَّتِي أَنْزَلْتُ حَذَرَ الْعِدَا وَبِكَ الْفُؤَادُ مُوَكَّلُ  
 إِنِّي لَأَمْتَحِكُ الصَّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ ، مَعَ الصَّدُودِ ، لَأَمْتِيلُ  
 وقول الآخر :

تَمَعْنَى أَنَا أَنُومُ ، وَإِنْ أُمْتُ فَتَيْتِكَ سَبِيلُ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحَدٍ  
 وقول الآخر :

قَبِيحْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرَا أَلَامَ قَوْمٍ أَصْغَرَا وَأَكْبَرَا

نعم قد يحىء كلام يجوز فيه الوجهان ، من غير أن يختل المعنى أو يضعف ضعفا يجعله غير  
 مقبول ، على كل واحد من الوجهين ، ومن ذلك قول عنتر بن شداد العبسي ، يخاطب عمارة بن  
 زياد العبسي :

سَتَعْلَمُ أَيْنَا لَلْمَوْتِ أَدْنَى إِذَا دَانَيْتَ لِي الْأَسْلَ الْحِرَارَا

فإنه يجوز في قوله : « أدنى » أن يكون أفعل تفضيل باقيا على أصل معناه ، وقد حذف  
 « من » والفضول عليه المجرور بها ، والتقدير « أينا أدنى الموت من صاحبه » ويجوز أن يكون  
 قد حذف المضاف إليه وهو ينويه ، والتقدير « أينا أدنانا للموت » كما يجوز أن يكون أفعل ههنا  
 ليس اسم تفضيل ، بل هو على معنى الصفة المشبهة أو اسم الفاعل ، وكأنه — على هذا الوجه —  
 قد قال : أينا قريب إلى الموت . والأسل — بفتح الهمزة والسين جميعا — أطراف الرماح ،  
 والحرار — بكسر الحاء — جمع حرى ، بوزن : عطشى وعطاش ، وظمأى وظماء ،  
 وبمعناه أيضا .

والذى ذهب إليه شراح الألفية قد قرره من قبلهم : أبو العباس المبرد ، وأبو عبيدة ؟ فأما  
 أبو العباس المبرد ، فقال في الكامل في تفسير قوله تعالى : ( يعلم السر وأخفى ) ما نصه : « تقديره



وقوله :

\* فَشَرُّ كَمَا خَلِيْرُ كَمَا الْفِدَاءُ \*

— ٧٧٥

في العربية وأخفى منه ، والعرب تحذف مثل هذا ، فيقول القائل : مررت بالفيء أو أعظم ، وإنه كالبيعة أو أصغر ، فأما قوله تعالى : ( وهو أهون عليه ) ففيه قولان : أحدهما — وهو المرضي عندنا — إنما هو وهو هين عليه ، لأن الله جل وعز لا يكون شيء أهون عليه من شيء آخر ، وقال معن : \* لعمرك ما أدري وإنى لأوجل \* أراد وإنى لوجل ، وكذلك يكون مافي الأذان الله أكبر الله أكبر ، لأنه إنما يفاضل بين الشيتين إذا كانا من جنس واحد ، فيقال : هذا أكبر من هذا ، إذا شاكله في باب ، فأما قولنا : إن الله أجود من فلان ، والله أعلم بذلك منه ، فوجه بين لأنه من طريق العلم والعرفة والبذل والإعطاء ، وقوم يقولون : الله أكبر من كل شيء ، وليس يقع هذا على محض الروية ، لأن الله تبارك وتعالى ليس كمثل شيء ، وكذلك قول الفرزدق : \* بيتا دعائمه أعز وأطول \* فجاز أن يكون قال للذي يخاطبه : أعز وأطول من بيتك ، فاستغنى عن ذكر ذلك بما جرى من المخاطبة والمفاخرة ، وجاز أن يكون المعنى دعائمه عزيزة وطويلة . انتهى المقصود منه ، وقد بينا لك أن مقام الافتخار يأبى المعنى الأول الذي جوزته في بيت الفرزدق . وأما أبو عبيدة فقد نقل أبو حيان كلامه فقال : « قال أبو عبيدة : قد يكون أفعل بمعنى فاعل وفاعل غير موجب تفضيل شيء على شيء ، كقوله تعالى : ( وهو أهون عليه ) وكقول الأحموس : \* قبا إليك مع الصدود لأميل \* وكقول الفرزدق : \* بيتا دعائمه أعز وأطول \* وكقول الآخر : \* فتلك سبيل لست فيها بأوحد \* وزرى النحويون عليه هذا القول ، ولم يسلموا له هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو أفعل من التفضيل ، وعارضوا حججه بالإبطال ، وتأولوا ما استدله « انتهى .

— ٧٧٥ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكَفٌ \*

وهذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت الأنصاري ، يقولها في الذود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يرد بها على أبي سفينان بن الحارث بن عبد المطب ، وكان قد هجا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأول قصيدة حسان التي منها بيت الشاهد قوله :

عَمَّتْ ذَاتُ الْأَصَابِعِ فَالْجَوَاهِ إِلَى عَذْرَاءٍ مَنَزَلَهَا خَلَاءُ  
دِيَارٍ مِنْ بَنِي الْحَسْحَاسِ قَفَرٌ نَعْمِيهَا الرَّوَامِسُ وَالسَّمَاءُ

وكانت لا يزال بها أُنيسُ      خِلالَ مَرُوجِها نَعَمُ وشاه  
فَدَعُ هَذَا ، وَلَكِنْ مَنْ لَطِيفِ      يُوَرِّقُنِي إِذَا ذَهَبَ العِشَاءُ  
لِشِئَاءِ أَتَى قَدْ تَيَمَّمْتُهُ      فَلَيْسَ لِقَلْبِهِ مِنْهَا شِفاءُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَلَا أبلِغُ أبا سَفيانَ عَنِّي      فَأَنْتَ مُجَوِّفٌ نَحْبُ هَواهِ  
مَجَّوَتْ مُحَمَّدًا فَأَجَبْتُ عَنْهُ      وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذاكَ الجِزاهِ  
أَتَهَجُّوهُ وَأَسْتَلَهُ بِكُفءِ      فشركا ... البيت ، وبعده :  
فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ      وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاهِ  
فإنَّ أبا ووالِدَهُ وَعِرْضِي      لِمَرِيضٍ مَحْمُودٍ مِنْكُمْ وَقاهِ  
وَحِلْفُ الحارِثِ بْنِ أَبِي ضِرارِ      وَحِلْفُ قُرَيْظَةَ مِنْنا سِوَاهِ  
لِسانِي صارِمٌ لا عَيْبَ فِيهِ      وَبَحْرِي لا تُكَدِّرُهُ الدَّلاءُ

اللفظ : «أتهجوه» الهجو — بفتح فسكون — ذكر معائب ومثالب للهجو ، سواء أكانت فيه حقيقة أم كانت مما ابتدعه خيال الشاعر الهاجى ، ولا شك أن ما ذكره الحارث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس صحيحا ، فإنه عليه الصلاة والسلام أتقى الناس عرضا وأكرمهم خلقا ، وأفضلهم شيمة ، فإن كان قد نسب إليه شيئا غير دعوته إلى الله وتسفيبه أحلام عبدة الأوثان ونحو ذلك ، مما كانوا يذكرونه عنه ، فهو كاذب مفتر ، فأما إن كان قد نسب إليه شيئا مما ذكرنا فهو مما يقتخر به «كفء» الكفاء — بضم الكاف وسكون الفاء — هو المساوى والتظير ، وفي التنزيل قوله تعالى : (ولم يكن له كفوا أحد) .

المعنى : يقول حسان لأبي سفيان بن الحارث — وليس هو أبو سفيان صخر بن حرب بن أمية والد معاوية بن أبي سفيان — : كيف اجترأت على أن تهجو الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، مع أنك لست مساويا له ؟ ثم قال : إننى أدعو الله سبحانه أن يجعل الذى هو شر منكما فداء للذى هو خير منكما ، وهو يعلم أن الذى هو خير هو النبي ، والذى هو شر هو أبو سفيان ، ولكنه أبهم الأمر إنصافا لمن يخاطبه ، وهذا مما لا ينفرد منه مخالف ولا موافق ، ونظيره أن تقول

لن يجادل: انتقم الله من السيء منا ، والذروة في هذا الباب قوله تعالى : ( وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ) .

**الإعراب :** «أنهجوه» الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، تهجوا : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائب العائد إلى النبي صلى الله عليه وسلم مفعول به مبني على الضم في محل نصب « ولسن » الواو واو الحال ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع « له » جار ومجرور متعلق بكف الآتي « بكفاء » الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، كفاء : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل نصب حال « شركا » شر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية « لخيركا » الجار والمجرور متعلق بفداء ، وخير مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه ، والميم حرف عماد ، والألف حرف للدلالة على تشبيه المخاطب هنا « الفداء » خبر المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

**الشاهد في :** قوله : « شركا لخيركا » فإن شرا وخيرا في هذا البيت لا يقصد به الدلالة على معنى اتفاق كل واحد منهما مع الآخر في الخير ، وزيادة أحدهما على صاحبه ، واتفاق كل واحد منهما مع الآخر في الشر ، وزيادة أحدهما على صاحبه فيه ، وكيف يتصور أن حسان بن ثابت العارف بقدر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه خير محض ، ولاشر فيه أصلا - يقصد هذا المعنى ؟ وإذا كان لا يقصد بهاتين الكلمتين معنى التفضيل لفساده ، فكل لفظ منهما يدل على مجرد ثبوت الوصف لمن يتعلق به ، فيكون المراد : الذي هو شر ، والذي هو خير ، أي الذي ثبت له وصف الشر والذي ثبت له وصف الخير ، وهو معنى الصفة المشبهة .

وقد استدل الشارح بهذا البيت على أن « شركا وخيركا » اسما تفضيل في اللفظ ، وقد خرج كل واحد منهما من جهة المعنى عن الدلالة على معنى البانئة إلى الدلالة على مجرد ثبوت أصل الوصف فيكون كاليتين قبله دليلا لما ذهب إليه جماعة من النحاة منهم البرد وأبو عبيدة وشراح الألفية ، من أن اسم التفضيل قد يجيء عاريا عن معنى الزيادة ، خلافا للسكسائي ، والقراء ، وهشام ، ومن لف لفهم .

هذا بيان ما ذكر الشارح البيت هنا لأجل الدلالة عليه ، ونحن نسلم أن معنى خير وشر في هذا

وقاسه المبرد<sup>(١)</sup>، وقال في التسهيل: والأصح قَصْرُهُ على السماع، وحكى ابن الأنباري<sup>(٢)</sup> عن أبي عبيدة القول بمرور أفعال التفضيل مؤوَّلاً بما لا تفضيل فيه، قال: ولم يُسَلَّم له النحويون هذا الاختيار، وقالوا: لا يخلو أفعال التفضيل من التفضيل، وتأولوا ما استدل به. قال في شرح التسهيل: والذي سُمع منه، فالمشهور فيه التزام الأفراد والتذكير، وقد يُجمَع إذا كان ما هو له جمعا، كقوله:

٧٧٦ — إذا غابَ عنكمُ أسودُ العينِ كنتمُ  
كراماً ، وأنتمُ ما أقامَ الأئمُّ

البيت لا يجوز أن يكون معنى التفضيل، وأن المراد به مجرد ثبوت الخيرية والشرية، ولكننا لانسلم أن خيرا وشرًا في هذا البيت أفعال تفضيل لفظا، وأن أصلهما أخير وأشر فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال في هذين اللفظين، بل يجوز عندنا أن يكون خير وشر على زنة فعل كشمهم، ويكون كل منهما صفة مشبهة من أول الأمر، وهذا أولى وأحسن من أن ندعى أن أصلهما بالهمزة ثم حذفت الهمزة، ولو أننا كنا ندعى أن أصلهما بالهمزة لأن المعنى على التفضيل لهان الخطب، فأما أن ندعى أن أصلهما بالهمزة وأن هذه الهمزة قد حذفت، ثم ندعى أن المعنى ليس على ما فيه الهمزة، فبئس يشبه تقض ما نحاول إثباته، فافهم ذلك فإنه دقيق.

(١) الذي نختاره في هذا الموضع مذهب المبرد، وذلك لكثرة الشواهد الواردة في هذه المسألة، كثيرة لا تجعل مجالاً للتردد في الأخذ بها.

(٢) قد نقلنا لك في شرح بيت الفرزدق — وهو الشاهد رقم ٧٧٤ — عبارة أبي عبيدة التي حكاها الشارح، عن أبي حيان، ولم نعتز على كلام ابن الأنباري.

٧٧٦ — هذا أول بيتين من الطويل، أنشدهما أبو علي القالي في أماليه ولم ينسبهما، وثاني البيتين قوله:

مُحَدِّثُ رُكْبَانِ الْحَجِيجِ يُلُوْمُكُمْ  
وَتَقْرِي بِهِ الضَّيْفَ اللِّقَاحُ الْعَوَامُ

وقد أنشد بيت الشاهد ابن منظور في اللسان (ل أم) ولم ينسبه، وأنشده أيضاً ياقوت الحموي في مادة: (أسود العين) ولم ينسبه، ونسبه العيني في شرح الشواهد الكبرى إلى الفرزدق، وقد بحث ديوان الفرزدق من أوله إلى آخره فلم أجده فيه.

الليظة: «أسود العين» قال ابن منظور: «وأسود العين: جيل معروف» وقال ياقوت:

« أسود العين — بلفظ العين الباصرة — جبل بنجد يشرف على طريق البصرة إلى مكة ، أنشد القائل عن ابن دريد عن أبي عثمان ... وذكر البيت » وقوله : « كراما » هو جمع كريم ، وقوله : « الأثم » جمع الأم ، وهو الشديد اللؤم ، قال ابن منظور : « وقد لؤم الرجل — بالضم — يلؤم ، لؤما ، وملائمة ، ولأمة ، فهو لئيم من قوم لئام ولؤماء ، وملائمان . وقد جاء في الشعر الأثم ، على غير قياس ، قال ... وذكر البيت » .

هذا ، ورواية اللسان في صدر البيت \* إذا زال عنكم أسود العين \* ورواية ياقوت : \* إذا ما تقدمت أسود العين \*

المعنى : قال ياقوت : « والجبل لا يغيب ، يقول : فأتتم لئام أبدا » اه . يعني أن الشاعر ذم هؤلاء بأنهم لا يكونون كراما إلا أن يزول الجبل عن موضعه أو يفقدوه ، وأنهم لئام مدة إقامة الجبل في موضعه ، ولما كان الجبل لا يزول عن موضعه فكأنه يقول لهم : إنكم لئام أبدا الدهر ، وعندى أنه يحتمل هذا المعنى ، ويحتمل معنى آخر ، وحاصله أنهم يكونون كرام الأخلاق إذا ما حلوا في أرض غير أرضهم يتملقون الناس الذين يحلون بينهم ، فأما إذا كانوا في بلادهم ولم يكونوا مغتربين ، فإنهم يظهرن على طبيعتهم من اللؤم والوضاعة ، وهذا المعنى الثاني أفضل .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون في محل نصب « غاب » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « عنكم » جار ومجرور متعلق بناب « أسود » فاعل غاب مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « العين » مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي الذي هو غاب وفاعله في محل جر بإضافة إذا الظرفية الشرطية إليهما « كنتم » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه مبنى على الضم في محل رفع « كراما » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « وأتم » الواو حرف عطف ، وضير مخاطبين مبتدأ « ما » مصدرية ظرفية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أقام » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، يعود إلى أسود العين ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع مضافا إليه لاسم زمان منصوب بالأثم على الظرفية ، وتقدير الكلام : وأتم الأثم مدة إقامته « الأثم » خبر الابتداء مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاعر في : قوله : « الأثم » فإنه جمع الأم الذي هو اسم تفضيل مجرد من أل ومن الإضافة ، وإنما جاز جمعه لأنه المنسوخ عن معنى التفضيل ، ولأنه خبر عن جمع ، فلما المنسوخ عن معنى التفضيل صار كاسم الفاعل وكالصفة المشبهة ، وكل منهما يوافق ما يجري عليه ، على ما بيناه في شرح بيت

قال : وإذا صحَّ جمعُه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث ، فيكون قول ابن هاني :  
\* كأن صفري وكبرى من فقاقتها \* صحيحاً ، اه .

(وَإِنْ تَكُنْ تَبْلُو مِنْ) الجارة (مُسْتَفْهِمًا \* فَلَمْ مَأ) أي : لِمَنْ ومجرورها المستفهم به  
(كُنْ أَيْدًا مَقْدَمًا) على أفعال التفضيل ، لا على جملة الكلام كما فعل المصنف ، إذ يلزم على  
تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، ولا قائل به (كَيْتَلِ : يَمْنُ أَنْتَ خَيْرٌ؟) وَمِنْ  
أَيَّهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟ وَمِنْ كَمْ دَرَاهِمُكَ أَكْثَرُ؟ وَمِنْ غُلَامِ أَيَّهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟ لَأَنَّ  
الاستفهام له الصِّدْرُ .

(وَلَدَى \* إِخْبَارٍ) أي : وعند عدم الاستفهام (التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَجِدًا) كقولہ :

٧٧٧ — فَقَاتَ لَنَا : أَهْلًا وَسَهْلًا ، وَزَوَّدَتْ

جَنَى النَّخْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

أبي نواس السابق في هذا الباب — وهو الشاهد رقم ٧٧٣ — قال ابن مالك ، فيما نقله الشارح  
عنه : « وإذا جاز جمع أفعال المجرد من معنى التفضيل جاز تأنيثه ، فقول أبي نواس :  
\* كأن صفري وكبرى من فقاقتها \* صحيح ، لا لحن فيه » اه . وهذا هو الذي حملنا قول  
أبي نواس عليه فيما مضى من الكلام .

ونظير هذا البيت قول أعرابي يمدح عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم الجواد :

تَوَسَّمْتُهُ لَمَّا رَأَيْتُ مَهَابَةً عَلَيْهِ ، وَقَلْتُ : لَمْرَةً مِنْ آلِ هَاشِمٍ  
وَإِلَّا فَمِنْ آلِ الرَّارِ ، فَإِنَّهُمْ مَلُوكٌ عِظَامٌ مِنْ مَلُوكِ أَعَاظِمِ

٧٧٧ — هذا بيت من الطويل ، وهو ثالث خمسة أبيات للفرزدق هام بن غالب ، وكان قد  
نزل ضيفا عند هربه من زياد بامرأة من بني ضبة ، واسمها مية ، فلم تقره ولم تحمله ، ولم زوده ،  
فأتى ديار بني ذهل بن ثعلبة ، فتلقتة امرأة منهم اسمها عزيمة ، فقرته وأحسن ضيافته وحملته ،  
وأعطته زادا يتباع به في سفره ، فقال في ذلك :

أَلَمْ آتَيْهَا أَسْعَى مَعَ ابْنِي وَعِنْدَهَا  
أَنْتَنَا بِتَوْضُوحٍ وَأَفْقَرْنَا ابْنَهَا  
مَنْفَى حِثَاوِي السَّامِ وَمُضْمَبُ  
مَرُوحًا بِجَبَلَيْهَا تَجُولُ وَتَذَهَبُ

وَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَدَتْ جَنَى النَّحْلِ، بَلْ مَا زَوَدَتْ مِنْهُ أَطِيبُ  
لَاخَتْ بِنِي ذُهْلٍ غَدَاةً أُنَيْتُهَا عَزِيزَةً فِينَا مِنْكَ يَا مَيُّ أَرْغَبُ  
أَبُوهَا ابْنُ عَمِّ الشَّعْمَيْنِ، وَحَسَبُهَا إِذَا كَانَ مِنْ أَبْنَاءِ ذُهْلٍ لَهَا أَبُ

اللفظة : « ألم آتتها أسعى — البيت » المعنى : البعير المحبوس ، وحتاوى السنام : ضغمه ،  
والمصعب — بضم الميم وسكون الصاد وفتح العين — الفحل الكريم على أهله « أتتنا  
بتعضوض — البيت » التعضوض : ضرب من التمر ، وهو تمر حلو أسود ، وواحدته تعضوضه  
بهاء ، وأقفرنا : أعارنا دابة تسافر عليها ، والمروح : الناقة للرحلة ، يقول : أعطانا ناقة مرحة  
وحبالا نشد بها متاعنا « وقالت لنا : أهلا وسهلا — البيت » أصل الأهل قوم الرجل وأتباعه ،  
وأرادت أنه وجد قوما يشبهون أهله في محبته والعطف عليه ، وسهلا : صفة من السهولة ، وتقع  
صفة لموصوف محذوف : أى نزلتم مكانا سهلا ، وزودت : أصل معناه أعطت الزاد الذى يتبلغ به  
الساافر ، وجنى النحل : العسل ، وأراد به حديثها العذب الذى تلطفت معه به ، أو أراد الزاد الذى  
قدمته أو الذى منحته عند ارتحاله على ماسبق بيانه « أبوها ابن عم الشعمين — البيت » الشعمان :  
هما : شعتم وعبد شمس ابنا معاوية ، ولكنه عند الثانية غلب شعما ، لأنه مفرد وعبد شمس  
مركب إضافي .

الإعراب : « قالت » فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء حرف دال  
على التأنيث « لنا » جار ومجرور متعلق بقال « أهلا » مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : لقيم  
أهلا « وسهلا » الواو حرف عطف ، وسهلا : صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا به لفعل محذوف ،  
وتقدير الكلام : وحلتم مكانا سهلا ، والواو قد عطفت هذه الجملة على الجملة السابقة « وزودت »  
الواو حرف عطف ، زودت : فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والتاء علامة على  
تأنيث الفاعل « جنى » مفعول به لزودت ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها  
التعذر ، وهو مضاف و « النحل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بل » حرف إضراب  
مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « ما » اسم موصول مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل  
رفع « زودت » فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازا تقديره هي ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، والجملة لاجل لها من الإعراب صلة  
الموصول ، والمائد محذوف ، والتقدير : بل الذى زودته « منه » جار ومجرور متعلق بأطيب الآتى  
« أطيب » خبر المبتدأ الذى هو الاسم للموصول : أى بل الذى زودته أطيب من جنى النحل .

وقوله :

٧٧٨ — وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيحَهَا قَطُوفٌ ، وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

الشاهد فيه : قوله : « منه أطيب » حيث قدم « من » الجارة للمفضول المتعلقة بأفعل التفضيل ، على أفعل التفضيل الذي يتعلق به « من » ، في كلام خبري ، أي ليس استفهاما ، وذلك التقديم قليل عند ابن مالك ، وهو عند الجمهور خاص بضرورة الشعر كما نص عليه ابن هشام والمحقق الرضي ، فإن كان مجرور « من » اسم استفهام كان التقديم كثيرا في الشعر والنثر جميعا .

ولا يخف أنك أن الاستشهاد على هذه المسألة بهذا البيت لإعمايم بمراعاة ثلاثة أمور : الأول : أن تكون « من » جارة للمفضول ، والثاني : أن يكون الضمير المجرور بها محلا عائداً على جنى النحل ، والثالث : أن يكون متعلق « من » هو قوله « أطيب » ؛ فإن اختل واحد من هذه الأمور الثلاثة لم يتم الاستشهاد ، فإن جعلت « من » متعلقة بزودت كان الضمير المجرور محلا بمن عائداً على « ما » الموصولة ، ولم تكن « من » جارة للمفضول ، ويكون التقدير : بل زودتنا منه أطيب من جنى النحل ، فيكون من باب حذف المفضل عليه مع « من » الجارة له ، كما تقدم من الشواهد والمثل في أثناء شرح بيت الفرزدق ، وهو الشاهد رقم ٧٧٦ .

ومما جاء ، وفيه تقديم « من » الجارة للمفضول على أفعل التفضيل في غير الاستفهام ، قول ابن دريد في مقصورته :

وَأَسْتَنْزَلَ الزَّبَابَ قَسْرًا وَهِيَ مِنْ عُقَابِ كَوْحِ الْجَوْءِ أَعْلَى مُدْتَمَعِي

قال ابن هشام الأحمي في شرح المقصورة : « من عقاب : متعلق بأعلى ، وإعما قدمه ضرورة ، لأن أفعل لا يعوى قوة الفعل فيعمل عمله فيما قبله ، فلا يجوز أن تقول : من زيد أنت أفضل ، فتقدم الجار عليه ، لضعفه ، إلا أنه جاز هنا للضرورة ، وقال الفرزدق :

\* وقالت لنا : أهلا وسهلا ... البيت \* » اه كلامه .

٧٧٨ — هذا بيت من الطويل ، وهو من تصيدة طويلة مستجادة لدى الرمة غيلان بن عقبة ، ومطلع هذه الفصيدة قوله :

أَلَدَّرِيعُ ظَلَّتْ غَيْبُكَ الْمَاءَ تَهْبِيلُ رَشَانِمًا كَمَا اسْتَنَّ الْجُمَانُ الْفُصَّلُ

إِمْرًا فَإِنْ أَطْلَالَ كَانَ رُسُومَهَا وَفِيهِنَّ وَشَيْءٌ أَوْ رِدَالُ مُسَلَّسُ

وقبل البيت المستشهد به هنا قوله :



قِصَارُ الخُطَا يَمْشِيْنَ هَوْنًا كَأَنَّهَا دَيْبُ القَطَا بَلْ هُنَّ فِي الوَعْتِ أَوْحَلُ  
 إِذَا نَهَضَتْ أَعْجَازُهَا حَرَجَتْ بِهَا بِمُبْتَهَرَاتٍ غَيْرِ أَلَّا تَمْخِزَلُ  
 وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ قَطُوفَهَا سَرِيْعٌ ... البيت ،

اللفظة : « الأربع ظلت عينك - البيت » تهمل : أى تسيل ، والرشاش : ما ترشش وتقاطر من الدمع والماء ونحوها ، واستن : تفرق ، والجمان - بضم الجيم - جمع جمانة ، وهي حبة من فضة كالدرة « لعرفان أطلال - البيت » العرفان - بكسر فسكون - المعرفة ، والأطلال : جمع طلل ، وهو ما شخص وارتفع من آثار الديار ، فأما ما كان لا طناً بالأرض فهو رسم « قصار الخطا - البيت » الوعث - بفتح الواو وسكون العين للمهمة - المكان السهل اللين ، جعلهن قصار الخطا لأنهن بديئات من أثر النعمة والرخاء « إذا نهضت أعجازها - البيت » تمخزل : تمشى مشية فيها تفكك « ولا عيب فيها - البيت » يطلق العيب على كل صفة تضع من قدر الموصوف بها ، سواء أكانت من الصفات الحسية أم كانت من الصفات المعنوية ، والقطوف - بفتح القاف ، بزة رسول وصبور وشكور - البطيء المشى المتقارب الخطو ، وأراد نساء متمهلات في سيرهن ، وأكسل : أفضل تفضيل من الكسل ، وهو الشاغل عن العمل والقصور فيه ، وذلك محمود عند العرب في النساء ، إذ كن يمدحن بكثرة النوم والكسل وعدم القيام لحاجتهن لأن ذلك عندهم دليل النعمة وعلامة على أنهن مخدومات فلا حاجة بهن إلى العمل ، انظر إلى قول امرئ القيس بن حجر الكندي مثلاً :

وَتُضْحِي فَتَيْتُ المِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا نَوْمُ الضَّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَن تَفَضُّلِ

الإعراب : « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عيب » اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « غير » منصوب على الاستثناء « أن » حرف توكيد ونصب « سريهما » سريع : اسم أن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وسريع مضاف ، وضمير الغائبة مضاف إليه « قطوف » خبر أن مرفوع بالضم الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه « وأن » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أن : حرف توكيد ونصب مخفف من المنقل مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير شأن محذوف « لا » حرف دال على نفي الجنس مبني على السكون لا محل له من الإعراب « شيء » اسم لا النافية للجنس « منهن » جار ومجرور متعلق بأكسل الآتي « أكسل » خبر لا النافية للجنس مرفوع بالضم

وقوله :

٧٧٩ — إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا طَعْمِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّمِينَةِ أَمْلَحُ

الظاهرة ، وجملة لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة ، وأن المخففة واسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور معطوف على المصدر المجرور بإضافة غير إليه ، وتقدير الكلام كله : لا عيب في هؤلاء النساء ، غير كون السريع منهن بطيئا ، وغير كسلهن الزائد عن كل كسل . وإذ قد عرفت أن العرب تتمدح بوصف النساء بالكسل وبالتفور وبكثرة النوم ، وأن إحداهن لا تقوم لحاجتها ، فإنه يسهل عليك أن تعرف أن هذا البيت يشتمل على النوع المعروف في البديع بتأكيد المدح بما يشبه الذم نظير قول النابغة الذبياني :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفِيَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَابِ

الشاهد فيه : قوله : « منهن أ كسل » حيث قدم « من » الجارة للمفضول المتعلقة بأفضل التفضيل ، على أفضل التفضيل الذي تتعلق به « من » ، مع أن مجرور « من » ليس اسم استفهام ، وهو نظير البيت السابق — وهو الشاهد رقم ٧٧٧ — ونظير بيت ابن دريد الذي أُنشدها هناك ، والكلام فيه كالكلام فيهما .

٧٧٩ — هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة طويلة مستجادة لجرير بن عطية بن الحظفي

وأول هذه القصيدة قوله :

أَجْدَّ رَوَاحُ الْقَوْمِ أَمْ لَا تَرَوْحُ	نَعَمْ كُلُّ مَنْ يُعْنَى بِجَمَلٍ مُتَرَحُّ
إِذَا ابْتَسَمَتْ أَبَدَتْ غُرُوبًا كَأَنَّهَا	عَوَارِضُ مَزْنٍ تَسْتَهْلُ وَتَلْعُ
لَقَدْ هَاجَ هَذَا الشَّوْقَ عَيْنٌ مَرِيضَةٌ	أَجَالَتْ قَدَى ظَلَّتْ بِهِ الْعَيْنُ تَمْرَحُ
بِمُقْسَلَةٍ أَقْنَى يَنْفُضُ الطَّلَّ بِأَكْرِ	تَجَلَّى الدُّجَى عَنْ عَيْنِهِ حِينَ يُضْبِحُ
وَأَعْطَيْتُ عَمْرًا مِنْ أَمَامَةِ حُكْمِهِ	وَالْمُسْتَرَى مِنْهُ أَمَامَةُ أَرْبَحُ
صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَقَدْ بَرَّحَتْ بِهِ	وَمَا كَانَ يَلْقَى مِنْ تُمَاضِرِ أَرْحُ
رَأَيْتُ سَلِيمَى لَا تُبَالِي الَّذِي يَنَابَا	وَلَا عَرَضًا مِنْ حَاجَةٍ لَا تُسْرَحُ
إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَلَمَانًا	فَأَسْمَاءُ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :
ظَلَّانَ حَوَالِي خَيْدِ أَسْمَاءَ ، وَأَنْتَحَى	بِأَسْمَاءَ مَوَارِ الْمَلَّاطِينَ أَرْوَحُ

تَقُولُ سَلِيمِي : لَيْسَ فِي الصَّرْمِ رَاحَةٌ      بَلَى إِنَّ بَعْضَ الصَّرْمِ أَشَقُّ وَأَزْوَحُ  
أَجْبِكَ ، إِنَّ الْحُبَّ دَاعِيَةٌ الْهَوَى      وَقَدْ كَادَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ يَنْزَحُ  
أَلَا تَرْجُرِينَ الْقَائِلِينَ لِي الْخَفَا      كَمَا أَنَا مَعْنِي وَرَاءَكَ مُنْفَحُ

اللفظة : « أجد رواح القوم — البيت » يروي « أجد رواح البين — الخ » والمترح — بضم الميم وتشديد الراء المفتوحة — اسم مفعول من قولهم : « ترحه الله » بالضعيف — ومعناه أحزنه ، وفي البيت عطفت الجملة الاسمية على الجملة الفعلية « إذا ابتسمت أبدت غروبا — البيت » أبدت : أظهرت ، والغروب : جمع غرب ، وهو الحز يكون في سن الأحداث ، وأراد أنها إذا ابتسمت ظهرت أسنانها فدلّت على أنها لا تزال صغيرة السن ، والعوارض : جمع عارض ، وهو السحاب ، وتستهل : يسمع لها صوت من المطر الذي يصاحبها ، وتلمح : تضيء وتبرق « لقد هاج هذا الشوق — البيت » هاج الشوق : أثاره وبثه من مكانه ، وعين مريضة : أراد أنها متكسرة ، وهذا مما يدح ليكون أدل على الحياء ، وتمرح : مضارع مرحت العين — من باب فرح — إذا طال بكأؤها وتتابع دمعها « بمقلة أفنى » للمقلة : العين ، والأفنى : الذي ارتفع وسط أفقه ، وتجلّى : انكشف ، والدجى — بضم الدال مقصورا — ظلمة الليل « صحا القلب عن سلمى — البيت » رحمت به : شقت عليه وأجهدته ، وأبرح : أشد مشقة منه « إذا سارت أسماء — البيت » سارت معهن ، والظئنة — بفتح الظاء المعجمة — المرأة ، وأصلها المرأة في اليهودج ، يريد أنه كلما سارت أسماء مع نساء ظهر حسنهما وتفوقهما في الملاحة عمن تسارهن « ظلن حوالى خدر أسماء — البيت » انتحى بها : قصد ، واللوار : الكثير الحركة ، والملاط — بكسر الميم ، بزنة الكتاب — جانب السنام ، ويوصف الجمل التجيب بأنه رخو الملاط ، وموار للملاط ، يراد أنه كثير الحركة ، ونظير ذلك قول الآخر :

فَبَيْنَاهُ يَشْرَى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ :      لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوٌ لِلْمَلَّاطِ نَجِيبٌ

والأرواح : الواسع ما بين القوائم « تقول سليمى ليس في الصرم راحة — البيت » الصرم : القطيعة والنهاجر ، وقوله « بلى إن بعض الصرم أشقى وأروح » معناه أن بعض القطيعة أشقى من آلام العشق وبرحاته ، وأبثت إلى الروح والراحة « أجبك إن الحب داعية الهوى — البيت » ينزح : يبعد أو ينضب كما ينضب الماء « ألا تزجرين — البيت » تزجرين : تكفين وتمنعين ، والحنأ : كل ما لا ينبغي أن يقال ، ومنفح : مدافع .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على

(ورَفَعَهُ الظَّاهِرَ تَرَزُّرًا) أى: أفعَلُ التفضيلِ يرفع الضمير المستتر في كل لغة، ولا يرفع اسماً ظاهراً ولا ضميراً بارزاً إلا قليلاً، حكى سيبويه: سررتُ برجل أكرمَ منه أبوه، وذلك لأنه ضعيفُ الشبهِ باسمِ الفاعل، من قَبْلِ أَنه في حالِ تجريدِه لا يؤنث ولا يُنثَى ولا يُجمَع، وهذا إذا لم يُعاقَبْ فعلاً، أى: لم يُحسُنْ أن يقع موقعه فعلٌ بمعناه (ومَتَى \* عاقَبَ فعلاً فكثيراً) رَفَعَهُ الظَّاهِرَ (ثَبَتاً) وذلك إذا سبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبياً، مُفضَّلاً على نفسه باعتبارين نحو: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ، فإنه يجوز أن يقال: ما رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينِه الكحلُ كحسَنه في عينِ زيدٍ، لأن أفعَلُ التفضيلِ إنما قصرَ عن رَفَعِ الظَّاهِرِ لأنه ليس له فعلٌ بمعناه، وفي هذا المثال يصحُّ أن يقع موقعه فعلٌ بمعناه، كما رأيت، وأيضاً فلو لم يُجْعَلِ المرفوعُ فاعلاً لوجب كونه مبتدأ، فيلزم الفصلُ بين أفعَلِ ومِنْ بأجنبي.

والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين: أولهما للموصوف، وثانتهما للظاهر، كما رأيت، وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل مِنْ: إما على الاسم الظاهر، أو على محله، أو على ذى المحل،

السكون في محل نصب «سارت» فعل ماض مبني على الفتح لاملح له من الإعراب، وتاء التأنيث حرف مبني على السكون لاملح له من الإعراب «أسماء» فاعل ساير مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «يوماً» ظرف زمان متعلق بساير منصوب بالفتحة الظاهرة «ظعينة» مفعول به لساير منصوب بالفتحة الظاهرة «فأسماء» الفاء واقعة في جواب إذا . أسماء: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «من» حرف جر مبني على السكون لاملح له من الإعراب «تلك» اسم الإشارة مجرور المحل بمن، والجار والمجرور متعلق بأماح الآتي، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «الظعينة» بدل من اسم الإشارة مجرور بالكسرة الظاهرة «أملح» خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر لاملح لها جواب إذا.

الشاهر في: قوله «من تلك الظعينة أملح» حيث قدم من الجارة للفضول المتعاقبة بأفعَلِ التفضيل، على أفعَلِ التفضيل الذي تتعلق به، مع أن مجرور «من» هذه ليس اسم استفهام، وهو نظير الشاهدين السابقين وما ذكرناه معهما من الأمثال، وقد عرفت اختلاف العلماء في أن ذلك قليل لم يصل إلى حد الضرورة أو ضرورة لا يجوز للمتكلم أن يتكلم به إلا أن تلجئه ضرورة شرعية إليه، فلا حاجة إلى إعادة شيء منه.

فتقول : مِنْ كَحَلِّ عَيْنِ زَيْدٍ ، أَوْ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ ، أَوْ مِنْ زَيْدٍ ، فتحذف مضافاً أو مضافين ، وقد لا يوثق بعد المرفوع بشيء ، نحو : مارأيتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الكَحْلُ ، وقالوا : ما أحدٌ أَحْسَنَ به الجليلُ من زَيْدٍ ، والأصل ما أحدٌ أحسن به الجليلُ من حسن الجليل بزيد ، ثم أضيف الجليل إلى زيد للملازمة إياه ، ثم حذف المضاف الأول ، ثم الثاني ، ومثله قوله عليه الصلاة والسلام : « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ » والأصل : من محبة الصوم في أيام العشر ، ثم من محبة صوم أيام العشر ، ثم من صوم أيام العشر ، ثم من أيام العشر ، وقول الناظم :

( كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّادِقِ )

والأصل : مِنْ وِلَايَةِ الْفَضْلِ بِالصَّادِقِ ، ففعل به ما ذكر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما امتنع نحو « رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد » ، ونحو « مارأيت رجلاً أحسن منه أبوه » ، وإن كان أفعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المتبَرَّ في أطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جوازُ أن يقع موقعه الفعل الذي بُني منه مُفيداً فائدتهُ ، وهو في هذين المثالين ليس كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت : « رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسه في عين زيد » ، أو « يحسن في عينه الكحل كحلاً في عين زيد » بمعنى يفوقه في الحسن ، فانت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني ، وكذا القول في « مارأيت رجلاً يحسن أبوه كحسه » إذا أتيت في موضع أحسن بمضارع حَسُنَ حيث تفوت الدلالة على التفضيل ، أو قلت : « مارأيت رجلاً يحسنه أبوه » ، فأتيت موضع أحسن بمضارع حَسَنَهُ إذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بني منه أحسن ، ففانت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ، ولورُمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع .

الثاني : قال في شرح التسهيل : لم يَرِدْ هذا الكلامُ المتضمنُ ارتفاعَ الظاهر بأفعل إلا

بعد نفى ، ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفي ، كقوله : لا يكن غَيْرَكَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْخَيْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ ، وهل في الناس رَجُلٌ أَحَقُّ بِهِ الْحَمْدُ مِنْهُ بِمَحْسَنٍ لَا يَمُنُّ .

الثالث : قال في شرح الكافية : أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن وُجد ما يؤمهم جواز ذلك جُمِلَ نصبه بفعل مقدر يُفَسِّرُهُ أَفْعَلُ ، نحو « اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ » فحيث هنا مفعول به لامفعول فيه ، وهو في موضع نصب بفعل مُقَدَّرٍ يدل عليه أعلم ، ومنه قوله :

— ٧٨٠ — \* وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالشَّيْفِ القَوَانِسَا \*

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل ، انتهى .

— ٧٨٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

\* أَكْرَهُ وَأَخِي لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ \*

وهذا البيت من قصيدة للعباس بن مرداس السلمي ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

لِأَسْمَاءَ رَسَمَ أَضْيَحَ الْيَوْمَ دَارِسَا وَأَقْفَرَ إِلَّا رَخْرَحَانَ فَرَاكِسَا

وقد اختار أبو تمام في حماسه أربعة أبيات من هذه الكلمة ، ومن بينها بيت الشاهد ، وهذه الأبيات الأربعة قوله :

فَلَمْ أَرْ مِثْلَ الْحَيِّ حَيًّا مُصَبَّحًا وَلَا مِثْلَنَا يَوْمَ التَّقِينَا قَوَارِسَا

أَكْرَهُ وَأَخِي لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا ... الْبَيْتَ ، وبعده :

إِذَا مَا حَمَلْنَا حِمْلَةَ نَضَبُوا لَنَا صُدُورَ الْمَذَاكِي وَالرِّمَاحَ الْمَدَاعِسَا

إِذَا الْخَيْلُ جَالَتْ عَنْ صَرِيحٍ يَكْرَهُهَا هَلَيْنِهِمْ ، قَتَا يَرْجَمُنَ إِلَّا عَوَابِسَا

قال أبو عبيدة : غزت بنو سليم ، ورؤسهم عباس بن مرداس ، مراداً ، فجمع لهم عمرو بن معديكرب ، فالتقوا بتلث من أرض اليمن ، بعد تسع وعشرين ليلة ، فاقتتلوا قتالاً شديداً ، فقتل من كبار مراد ستة رجال ، وقتل من بني سليم رجلان ، وصبر الفريقان حتى كره كل واحد منهما صاحبه ، فقال عباس بن مرداس قصيدته التي على السنين ، وهي إحدى المصنفات .

وقد رد عمرو بن معديكرب الزبيدي على العباس بن مرداس قوله هذا ، واعتذر بأن خيلهم

.....

لم تكن سمناً ، وأنه لولا ذلك لم تناولوا الذي نلتم ، ومما جاء في قصيدة عمرو قوله :

أَعْبَاسُ ؛ لَوْ كَانَتْ شِيَارًا جِيَادُنَا      بِتَشْلِيْثٍ مَا نَاصَيْتَ بَعْدِي الْأَحَامِسَا  
لَدُسْنَنَا كَمْ بِالْخَيْلِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ      كَمَا دَاسَ طَبَاخُ الْقُدُورِ الْكَرَادِسَا

اللفظة : « فلم أر مثل الحى حياً مصعباً — البيت » أراد بالحى المصباح بنى زيد بن مراد ، والحى المصباح : الذى شنت عليه الغارة صباحاً ، قال المرزوقى : معناه لم أر مغاراً عليه كالتدين صباحهم ، ولا مغيراً مثلنا يوم لقيناهم ، قسم الشهادة قسم السواء بين أصحابه وأصحابهم ، وتناول بالمدح كل فريق منهم . اه . ومن عادة أبطال العرب أن يثنوا على أعدائهم ويذكروهم بالشجاعة والإقدام ؛ لأن ذلك أعظم فخراً لهم ، ألا ترى أنهم لو غلبوا أعداءهم الموصوفين بالشجاعة الفائنة كان ذلك أدل على شجاعتهم ، ولو أن أعداءهم هؤلاء غلبوهم كان ذلك أقبل لعدوهم ، لأنهم لم يغلِبهم المملبون ، وإنما غلبهم من يغلِب مثلهم « أكر وأحمى للحقيقة منهم — البيت » قال المرزوقى : الصراع الأول من هذا البيت ينصرف إلى أعدائه وهم بنو زيد ، والصراع الثانى ينصرف إلى قومه وعشيرته وأصحابه ، والمراد لم أر أحسن كراً وأبلغ حماية للحقائق منهم ، ولا أضرب للقوانس بالسيوف منا . اه . والقوانس : جمع قونس ، وهو أعلى البيضة ، أو هو ما بين أذنى الفارس إلى رأسه ، وأكر : أفعل تفضيل من « كره عليه يكره » إذا صال ، وأحمى : أفعل تفضيل أيضاً من الحماية ، وحقية الرجل : ما يحق عليه حفظه من الأهل والأولاد والجار « إذا ما حملنا حملة نصبوا لنا — البيت » يروى « إذا ما شددنا شدة » وأراد أنهم إذا حملوا عليهم ثبتوا في وجوههم ونصبوا صدور الخيل القرح والرماح المعدة للدفع . والذاكى : السنات من الخيل ، واحدها مذك ، والمذكى من الخيل بمنزلة المخلف من الإبل ، والمداعس : جمع مدعس ، مأخوذ من الدعس ، وهو الدفع ويستعمل في الطين وشدة الوطاء « إذا الخيل جالت عن صريع يكرها — البيت » قال المرزوقى : معناه إذا جالت الخيل عن صريع منهم كررنا عليهم لتصرع منهم مثل ما صرعوا منا ، ويجوز أن يكون معناه إذا جالت الخيل عن صريع منا لا يقنعنا ذلك فهم ، بل نكرها عليهم لئله ، وإن كرهت السكر لشدة البأس فلم ترجع إلا كوالح ، وجالت : انكشفت ، تقول : « جال القوم جولة » تريد أنهم انكشفوا ثم كروا ، و « ناصيت » فى بيتى عمرو بن معدى كرب من قولهم : « ناصيت الرجل » إذا أخذت بناصيته ، والكرداس : جمع كردوس ، وهو كل ملتقى عظيمين كالمسكين والركبتين واوركين .

الإعراب : « أكر » مفعول ثان لأرى فى البيت السابق ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة

الظاهرة ، ومفعوله الأول يجوز أن يكون قوله : « حياً مصباحاً » وكأنه قد قال : لم أر حياً مصباحاً أكر وأحمى للحقيقة منهم ، ويكون قوله : « مثل الحى » حالا من المفعول الأول ، وأصله صفة له فلما تقدم عليه صار حالا ، ويجوز أن يكون المفعول الأول هو قوله : « مثل الحى » ويكون قوله : « حياً مصباحاً » إما بدلا منه وإما حالا ، هذا كله إذا اعتبرت « أرى » علمية ، فإن اعتبرتها بصرية كان مفعولها ما ذكر معها في البيت السابق ، وكان قوله : « أكر » حالا من المفعول الأول « وأحمى » معطوف على أكر منصوب بفتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التذرع « للحقيقة » جار ومجرور متعلق بقوله أحمى « منهم » جار ومجرور متعلق بقوله أحمى أيضا « وأضرب » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أضرب : معطوف على مفعول أرى منصوب بالفتحة الظاهرة « منا » جار ومجرور متعلق بأضرب « بالسيوف » جار ومجرور متعلق بأضرب « القوانس » مفعول به لفعل محذوف يدل عليه أفعل التفضيل ، والتقدير : ضرب القوانس ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد في : قوله : « القوانس » حيث انتصب بعد أفعل التفضيل ، وهو اسم معرف بالألف واللام ؛ فلا يصلح أن يكون تمييزا عند البصريين كما هو معلوم . وليس في الكلام عامل يقتضى نصبه ، فكان الظاهر أنه مفعول به لأفعل التفضيل ، غير أن هذا الظاهر غير معمول به عند الجمهور من النحاة ، فإنهم رأوا أن أفعل التفضيل ضعيف ، ورأوا أن العامل الضعيف لا يقوى على نصب المفعول به ، ولهذا التمسوا للاسم المنصوب الواقع بعده عاملا ، وجملوه هو دليلا على هذا العامل ، وقدروا هذا العامل فعلا من مادة أفعل التفضيل ليكون قويا على العمل وهو محذوف ، وهم يقدرون هنا : ضرب القوانس ، أو ضربنا القوانس ، وما أشبه ذلك .

قال ابن جنى في كتابه « إعراب الحماسة » مانصه : « القوانس : منصوب عندنا بفعل مضمرب يدل عليه أضرب : أى ضربنا ، أو ضرب القوانس ، فلا يجوز أن يتأوله أضرب هذه في البيت لأن أفعل التى للباينة تجرى مجرى فعل التعجب ، وأنت لا تقول : ما أضرب زيدا عمرا ، حتى تقول : لعمرى ، وذلك لضعف هذا الفعل وقلة تصرفه ، فإن تجشمت ما أضرب زيدا عمرا فأبما نصبت عمرا بفعل آخر » اهـ .

وقال الرزوقي في شرح الحماسة : « وانتصب القوانس بفعل دل عليه قوله : وأضرب منا ، ولا يجوز أن يكون انتصابه عن أضرب ، لأن أفعل الذى يتم بمن لا يعمل إلا في التكرات كقولك : هو أحسن وجهاً ، وأفعل هذا يجرى مجرى فعل التعجب ، ولذلك تعدى إلى المفعول الثانى باللام فقلت : ما أضرب زيدا لعمرى » اهـ كلامه .



## خاتمة في تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر

قال في شرح الكافية : وجملَةُ القولِ في ذلك أن أفعل التفضيل إذا كان مِنْ متعلِّدٍ بنفسه دالٌّ على حُبِّ أو بُغْضٍ عُدِّي باللام إلى ماهو مفعول في المعنى، وبإلى إلى ماهو فاعل في المعنى ،

وقد ذهب بعض شراح المفصل إلى أن القوانس انتصب بأفعل نفسه على تقدير لام الجر ، وأصل الكلام : وأضرب منا بالسيوف للقوانس ، حذف اللام ، فلما حذفها انتصب الاسم الذي كان مجرورا بها ، قال : « المراد بالبيت أضرب منا بالسيوف للقوانس ، حذف اللام لضرورة الشعر ، فمن لا ابتداء الغاية متعلق بأضرب متعلق الظرف ، وبالسيوف متعلق بأضرب أيضا متعلق الآلة ، وللقوانس متعلق بأضرب أيضا متعلق المفعول ، وهذا التقدير أولى من تقدير فعل ينصب القوانس لوجهين : الأول : أن إضمار نضرب يفسد المعنى الذي قصده الشاعر من البيت ؛ إذ مراد الشاعر أن أعداءهم ضاربون وهم أضرب منهم ، فيحصل التفضيل ، ولو قال : نضرب القوانس أو كان الكلام على تقديره لم يكن فيه تفضيل . والوجه الثاني : أن أضرب لا ينصب المفعول به ، فكيف يدل عليه ؟ والدال على عامل هو الذي يصلح أن يعمل في معموله ، وإذا لم يصلح أن يعمل فيه لم يدل على ما يعمل فيه ، لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملا » اه بإيضاح يسير .

وقد رد العلامة الجاربردى هذا الكلام ، وأفسد الوجهين اللذين تمسك بهما ، بما حاصله أن كلا الوجهين فاسد ، أما فساد الوجه الأول : فلأن التفضيل الذي قصده الشاعر إنما يفوت إذا قدرنا فعلا ناصباً لهذا الاسم لو قطعنا أفعل التفضيل عنه من حيث المعنى أيضا ، لكن هذا ممنوع ، إذ يجوز أن يكون أضرب متعلقا بالقوانس من حيث المعنى ، مع أن انتصابه بفعل مقدر ، وإذا تعلق به معنى يحصل مراد الشاعر وهو التفضيل ، وقد ذكر النحاة أننا لو قلنا : مررت بزید قائماً ، كان العامل في زيد في اللفظ هو الباء ، ومررت عامل فيه من حيث المعنى ، والعامل في قائم من جهة اللفظ هو مررت ومن جهة المعنى هو الباء ، فلا يعد ههنا أن يكون نضرب عاملا في القوانس لفظا ، ويكون لأضرب تعلق به من حيث المعنى ، فيتم ما ذكرناه . وأما فساد الوجه الثاني : فلأن الدال على عامل مقدر لا يانزم فيه ما ذكرت من أنه يصلح أن يكون عاملا في ذلك المفعول ، ألا ترى أنك تقول : زيدا مررت به ، فتصب زيدا بعامل يدل عليه مررت تقديره : جاوزت زيدا مررت به ، مع أن مررت لا ينصب زيدا ، ونظائرُه كثيرة ، وإذا ثبت فساد الوجهين لم يكن التقدير الذي ذكرت أولى من التقدير الذي ذكره النحاة ، بل الأمر بالعكس ، وتقدير النحاة أولى من ذلك التقدير ، لأنه يتشبه مع ماهو الأكثر في العربية ، فإن تقدير الفعل أكثر من تقدير حرف الجر ، اه بإيضاح .

نحو « المؤمنُ أحبُّ لله من نفسه ، وهو أحبُّ إلى الله من غيره » ، وإن كان من متعديِّ نفسه  
 دالِّ على علمِ عُدِّيِّ بالباء ، نحو « زيد أعرف بي ، وأنا أدرى به » ، وإن كان من متعديِّ نفسه  
 غير ما تقدم عُدِّيِّ باللام ؛ نحو « هو أطأبُّ للنار ، وأنفع للجار » ، وإن كان من متعديِّ بحرف  
 جر عُدِّيِّ به ، لا بغيره ، نحو « هو أزهد في الدنيا ، وأسرع إلى الخير ، وأبعد من الإثم ،  
 وأحرص على الحمد ، وأجدرُّ بالحلم ، وأخيدُّ عن اتِّلنا » .

ولعمل التمجيد من هذا الاستعمال ما لأفعل ، نحو « ما أحبُّ المؤمن لله ، وما أحبه إلى  
 الله ، وما أعرفه بنفسه ، وأقطعهُ للعوائق ، وأغضه لطرْفه ، وأزهدَه في الدنيا ، وأسرعَه إلى  
 الخير ، وأحرصَه عليه ، وأجدرَه به » اه .

وقد سبق بعضُ ذلك في بابهِ ، والله تعالى أعلم .

## النعته

( يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الأَنْسَاءَ الأُولَى نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ )

ونسى لأجل ذلك التوابع .

فالتابع هو: المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر .  
نفرج بالحاصل والمتجدد خبرُ البتداء ، والفعولُ الثاني ، وحالُ المنصوب ، وبغير خبر  
« حامض » من قولك : « هَذَا خُلُوٌّ حَامِضٌ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : سيأتي أن التوكيدَ والبَدَلَ وعطفَ النَّسَقِ تتبعُ غيرَ الاسمِ ،  
وإنما خص الأسماء بالذِّكْر لكونها الأَصْلُ في ذلك .

الثاني : في قوله : « الأول » إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه ، وأجاز صاحبُ  
البدیع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنتين أو جماعة ، وقد تقدم أحدُ الموصوفين ،  
فتقول : قام زيدٌ العاقِلانِ وعَمْرُو ؛ ومنه قوله :

٧٨١ — وَاسْتُمْرًا لِلرِّجَالِ ظُلَامَةٌ أُنَى ذَاكَ عَمِي الأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا

٧٨١ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على  
سوابق أو لواحق تتصل به ويتم معناه بذكرها .

اللفظة : « مقر » اسم الفاعل من الإقرار ، وهو إثبات الشيء والتسليم به وعدم إنكاره ،  
تقول : « أقر فلان بدين فلان » تريد أنه أثبت على نفسه الدين وسلم بادعاء الخصم ولم يجحده ،  
وتقول : « أقر فلان بالذل » تريد أنه خضع له وانقاد إليه ولم يحاول التخلص منه ، وأصله المعنى  
الأول « ظلامه » الظلامه — بضم الظاء وفتح اللام مخففة — اسم لما يدعيه الظلوم قبل ظلمه  
« أُنَى » امتنع « عَمِي » العم : اسم لأخى الأب « الأكرمَانِ » مثق أكرم ، وهو أفعَل تفضيل  
من الكرم ، ومعنى الأكرم الجامع لحصال المجد والشرف « خاليا » الحال : أخو الأم .

الإعراب : « است » ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبني على فتح مقدر  
لاعمل له من الإعراب ، وتاء للكلام اسمه مبني على الضم في محل رفع « مقرا » خبر ليس منصوب  
بالفتحة الظاهرة « للرجال » جار ومجرور متعلق بمقر « ظلامه » مفعول به لمقر ، منصوب وعلامة

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشرطٍ تذكّر في موضعها .  
الثالث : اختلف في العامل في التابع<sup>(١)</sup> ، فذهب الجمهور إلى أن العامل فيه هو العامل  
في المتبوع ، واختاره الناظم ، وهو ظاهر مذهب سيبويه .

نصبه الفتحة الظاهرة . قال العلامة الصبان : « وقال البعض : ظلالة منصوب بنزع الخافض ، أي  
لست مقرا بظلالة اه . ولا حاجة إليه ، بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة ، أي : ولست ميقياً  
ظلالة لأحد ، بل أزيلها اه . « أبي » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من  
ظهوره التعذر « ذاك » اسم الإشارة مفعول به لأبي ، مبني على السكون في محل نصب ،  
والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب . قال العلامة الصبان : « قال  
العيني - وتبعه غيره كشيخنا والبعض - وذاك : إشارة إلى المذكور من الظلامة . اه .  
والأحسن إرجاع الإشارة إلى إقرار الظلامة المفهوم من مقرا » اه . « عمى » فاعل أبي ،  
مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو  
مضاف وياء التكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « الأكرمان » نعت لفاعل أبي  
وما عطف عليه ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ،  
والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « وخاليا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له  
من الإعراب ، حال : معطوف على عم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة  
مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء التكلم  
مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر ، والألف للإطلاق .

الشاهر فيه : قوله : « عمى الأكرمان وخاليا » حيث قدم الشاعر النعت الذي هو قوله :  
« الأكرمان » على بعض المنعوت الذي هو قوله : « خاليا » والذي سوغ له ارتكاب هذا التقديم كون  
المنعوت شيئين أولهما قوله : « عمى » وثانيهما قوله : « خاليا » وقد تقدم أحدهما - وهو الأول -  
على النعت ، فلما تقدم أحدهما كان تقدمه وحده بمنزلة تقدم المنعوت برمته ، فهان الأمر ، ولو أنه  
لم يتقدم شيء من المنعوت لم يستبح تقديم النعت ، من قبل أن النعت تابع ، ورتبة التابع الأخير  
عن المتبوع ، فتقدمه على المنعوت وضع له في غير الرتبة التي تقتضها طبيعته ، وأصل الكلام على  
المنهج الأسلي « أبي ذاك عمى وخالي الأكرمان » فوسط النعت بين المنعوتين فصار الكلام كما وقع  
في بيت الشاهد ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

(١) ظاهر هذا الكلام أن الاختلاف في العامل في كل التوابع ومنها البديل ، لأنه لم يفصل ،  
وليس هذا الظاهر مستقيماً ، لأن الجمهور لا يقولون في عامل البديل إنه هو العامل في البديل منه ،

الرابع : لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع ، قال في التسهيل : وَيُبْدَأُ عِنْدَ اجْتِمَاعِ التَّوَابِعِ بِالنَّعْتِ ، ثُمَّ يَعْطِفُ الْبَيَانَ ، ثُمَّ بِالْتَّوَكِيدِ ، ثُمَّ بِالْبَدَلِ ، ثُمَّ بِالنَّسَقِ ، أى فيقال : جاء الرجل الفاضلُ أبو بكرٍ نفسه أخوكَ وزيدٌ .

الخامس : قَدَّمَ فِي التَّسْهِيلِ بَابَ التَّوَكِيدِ عَلَى بَابِ النَّعْتِ ، وَكَذَا فَعَلَ ابْنُ السَّرَّاجِ وَأَبُو عَلِيٍّ وَالزَّخَشَرِيُّ ، وَهُوَ حَسَنٌ ، لِأَنَّ التَّوَكِيدَ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ ، وَالنَّعْتُ عَلَى خِلَافِ مَعْنَاهُ ، لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ حَقِيقَةَ الْأَوَّلِ وَحَالًا مِنْ أَحْوَالِهِ ، وَالتَّوَكِيدُ يَتَضَمَّنُ حَقِيقَةَ الْأَوَّلِ فَقَطْ ، وَقَدْ م فِي الْكَافِيَةِ النَّعْتُ كَمَا هُنَا ، وَكَذَا فَعَلَ أَبُو الْفَتْحِ وَالزَّجَّاجِيُّ وَالْجَزُولِيُّ ، نَظْرًا لِمَا سَبَقَ فِي التَّنْبِيهِ الرَّابِعَ .

(فَالنَّعْتُ) فِي عُرْفِ النَّحْوَةِ (تَابِعٌ مُتِمٌّ مَسْبُوقٌ) أَيْ مُكْمَلُ الْمَتَّبِعِ (بِوَسْمِهِ) أَيْ : بِوَسْمِ الْمَتَّبِعِ : أَيْ عِلَامَتِهِ (أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ) .  
فالتابع : جنس يشمل جميع التوابع المذكورة .  
وَمُتِمٌّ مَسْبُوقٌ : مَخْرُجٌ لِلْبَدَلِ وَالنَّسَقِ .

وَبِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقَ : مَخْرُجٌ لِعَطْفِ الْبَيَانِ وَالتَّوَكِيدِ ، لِأَنَّهُمَا شَارَكَ النَّعْتُ فِي إِتِمَامِ مَسْبُوقِ ، لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ تُكْمَلُ دَلَالَتُهُ وَتَرْفَعُ اشْتِرَاكُهُ وَاحْتِمَالُهُ ، إِلَّا أَنَّ النَّعْتُ يُوَصَّلُ إِلَى ذَلِكَ بِدَلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَى فِي الْمَنْعُوتِ أَوْ فِي مَتَعَلِقِهِ ، وَالتَّوَكِيدُ وَالبَيَانُ لَيْسَا كَذَلِكَ .

بل مذهبهم — على ما صرح به الكثيرون — أن العامل في البدل محذوف بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر ووجوباً مع الضمير في نحو قولك : مررت بزید به ، فإعادة عامل الجر في نحوه واجبة ، وغير الجمهور يرون أن العامل في البدل هو العامل في البدل منه ، ولهذا تجددهم يقولون على مذهب الجمهور « إن البدل على نية تكرار العامل » فكان على الشارح أن يبين ذلك ولا يوقع في اللبس الذي تقتضيه عبارته ، ثم إنه لم يبين المذهب أو المذاهب المقابلة لمذهب الجمهور ، وخلاصتها : أنه قد ذهب قوم إلى أن العامل في النعت وعطف البيان والتوكيد هو التبعية ، وقيل : العامل في ثلاثتها مقدر كذهب الجمهور في البدل . وأما عطف النسق فذهب قوم إلى أن العامل فيه مقدر كذهب الجمهور في البدل . وذهب قوم إلى أن العامل حرف العطف نيابة عن الفعل وشبهه .

والمراد بالتمنّ المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام : من توضيح نحو « جاءني زيد التاجر » أو « التاجر أبوه » ، أو تخصيص نحو « جاءني رجل تاجر » أو « تاجر أبوه » ، أو تعميم نحو « يرزق الله عباده الطاهرين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم » ، أو مدح نحو « الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه » ، أو ذمّ نحو « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ( رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ) أو ترحمّ نحو « اللهم أنا عبدك للمسكين المنكسر قلبه » ، أو توكيد نحو « أمس الدابر المنقضى أمدّه لا يعود » أو إيهام نحو « تصدقتُ بصدقة كثيرة » أو « قليلة نافع ثوابها أو شائع احتسابها » أو تفصيل نحو « مرتت برجلين عربي وعجمي كريم أبواهما لثيم أحدهما » .

ويسمى الأول من هذه الأمثلة نعتاً حقيقياً ، والثاني سببياً .

( وَكَيْفَ ) النعتُ مطلقاً ( في التعريف والتَّنْكِيرِ ما ) أي : الذي ( لِمَا تَلَا ) وهو المنعوتُ ( كَأَمْرُزُ بِقَوْمٍ كَرَمًا ) وبقومٍ كَرَمَاءِ آبَاؤُهُمْ ، وبقوم الكرماء ، وبقوم الكرماء آبَاؤُهُمْ .

( تنبيهات ) : الأول : ما ذكره من وجوب التسمية في التعريف والتكثير هو مذهب الجمهور ، وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خُصّصت بالمرقرة ، وجعل « الْأَوْلِيَانِ » صفة لآخران في قوله تعالى : ( فَأَخْرَانِ يَتَّوَمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ ) وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة ، وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف ، كقوله :

٧٨٢ — أَيْبُ كَأَنِّي سَأَوَّرْتَنِي ضَيْبِلَةً مِّنَ الرُّقَشِ فِي أُنْيَابِهَا الشَّمُّ نَاقِعٌ

٧٨٢ — هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة مستجادة للناطقة الدياني يقولها في الاعتذار

للملك النعمان بن المنذر ، وأولها قوله :

عَفَا ذُو حُسَّانٍ فَرَّتَنِي فَأَلْفَوَارِعُ تَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَارِعُ  
فَجْتَمَعَ الْأَشْرَاجُ غَيْرَ رَسْمِهَا مَصَايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَرَايِعُ

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لَيْسَتْهُ أَعْرَامٌ ، وَذَا الْعَمَامُ سَابِغٌ  
وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَعَيْدُ أَبِي قَابُوسَ فِي غَيْرِ كُنْهِهِ أَنَانِي وَدُونِي رَاكِسٌ فَالضَّوْاجِعُ  
فَيْتُ كَأَنَّ سَاوَرْتَنِي ضَيْئِلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ ... البيت ، وبعده :  
يُسَهِّدُ مِنْ لَيْلٍ التَّمَامِ سَلِيمُهَا لِحَلِي النِّسَاءِ فِي يَدَيْهِ قَمَاقِعُ  
تَنَازَرَهَا الرَّاقُونَ مِنْ سُوءِ سَمْعِيهَا تَطْلَعُهُ طَوْرًا وَطَوْرًا تَرَاجِعُ

ومن هنا تعلم أن المعروف في الرواية « فبت » وليس « أبيت » كما ذكره الشارح .

اللفظة : « عفا ذو حسا من فرتنى فالقوارع — البيت » عفا : درس ، يقال : « عفت الدار  
عفاء » ويقال : « عفت الرجح الدار » فهو متعدّ ولازم ، وذو حسا : مكان بعينه في بلاد مرة ،  
وفرتنى : اسم امرأة ، وأريك : موضع بعينه ، والنلاع : جمع نلعة ، وهي مجرى الماء في أعلى الوادى ،  
وهي أيضا ماهبط من الوادى ، والدوافع : جمع دافعة ، وهي التي تدفع إلى الوادى « فمجتمع  
الأشراج غير رسمها — البيت » الأشراج : جمع شرج — بفتح الشين والراء جيماً — وهو  
مسيل الماء من الحرة إلى السهل ، والمصايف : جمع مصيف وهو من الصيف ، والرابع : جمع  
مربع وهو من الربيع « توهمت آيات لها فعرفتها — البيت » توهمت : أراد تفرست ، والآيات :  
جمع آية ، وهي العلامة « وعيد أبي قابوس في غير كنهه — البيت » في غير كنهه : أى في غير  
موضعه ولا استحقاقه ، قاله أبو عبيدة ، وقل أبو عمرو : أى في غير قدرته ، وراكس : اسم واد  
بعينه ، والضواجع : جمع ضاجعة ، وهي منحى الوادى ، يقول : أنانى وعيده على غير ذنب أذنبته  
وباغ منى مبلغاً بت من أجله كالملدوغ على بعد المسافة بينى وبينه ، فكيف لو علمت له ذنبا قبلى ؟  
« فبت كأنى ساورتنى ضئيلة — البيت » ساورتنى : واثبتنى ، وضئيلة : أى قليلة اللحم ، وأعلمها  
صفة لموصوف محذوف : أى حية ضئيلة ، والرقش : جمع رقشاء ، وهي التي فيها نقط سود وبيض ،  
والأنياب : جمع ناب ، وهو من أسنان الحية ما يكون طريتا إلى إدخال السم في جسم الإنسان الذى  
تناله ، ونافع : أى ثابت طويل للكث ، تقول : « تقع تقوعا » إذا ثبت وطال مكثه ، عظم  
أمر الأفعى في هذا البيت ليدل على عظم همه وشديد خوفه « يسهد من ليل التمام سايحها —  
البيت » يسهد — بالبناء للجھول — يمنع من النوم ، وليل التمام — بكسر التاء — أى الليلة  
التي تطول على من يقاسمها ولو أنها في ذاتها قصيرة ، ويقال : هى ليلالى الشتاء الطويلة ، وقوله  
« لحي النساء فى يديه قعاقع » وجهه أنهم كانوا يعملون الحلى والحلاخل فى يد السلم ويجركونها

للأينام فيدب السم فيه ، وقال بعض الأعراب : إذا لدغ الرجل علقنا فيه الحلي سبعة أيام لتتنفذ عنه الحمة ، فقيل له : إنما تعلق عليه للأينام ، فقال : كيف يمنعه ذلك من النوم ؟ وإنما هو حلي النساء الذي يمن فيه ، والقماق : جمع ققعة ، وهو الصوت الشديد ، وهذا يدل على أن المراد بتعليق الحلي عليه أن يمنعه من النوم ، لأن ققعته تنفي النوم عنه « تناذرها الراقون من سوء سمعها — البيت » تناذرها الراقون : أنذر بها بعضهم بعضاً ، ومن سوء سمعها : يروى في مكانه « من سوء سمعها » يقول : تخرج هذه الحية مرة ومرة لا تخرج ، من سوء سمعها ، يريد أنها من خبثها لا تجيب الراقى ، قال الأصمعي : لم يرد أنها صماء فإنهم يقولون : أسمع من حية ، ورواه ابن الأعرابي « من سوء سمعها » بكسر السين ، وهو ذكر الحيات ، يريد من شهرتها في الحث تسمع الرقاة عنها فأنذر بعضهم بعضاً ألا يتعرض لها . ومن رواه « من سوء سمعها » قال : من شره وسرعة قتله اللدبغ تناذرها الرقاة .

الإعراب : « أبيت » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « كأنني » كأن : حرف تشبيه ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وباء التكلم اسمه مبنى على السكون في محل نصب « ساورتني » ساور : فعل ماضٍ مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والنون لوقاية ، وباء التكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « ضئيلة » فاعل ساور مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « من الرقش » جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف صفة لضئيلة ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر كأن التشبيهية ، وجملة كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من فاعل بات ، وهذا إذا جعلت بات تامة كما هو الظاهر ، فإن جعلتها ناقصة كانت الاء المتصلة بها في محل رفع اسمها وجملة كأن في محل نصب خبرها « في أنيابها » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأنياب مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ضئيلة مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « السم » مبتدأ مؤخر ، وجملة مبتدأ وخبره في محل رفع صفة ثانية لضئيلة « نافع » هو في الظاهر صفة للسم ، وصفة المرفوع مرفوعة ، وعلامة رفعها الضمة الظاهرة .

الشاهر في : قوله : « السم نافع » فإن ظاهر الكلام أن قوله : « نافع » صفة لقوله : « السم » مع أن السم معرفة بالألف واللام ، ونافع نكرة ، فإذا تم ذلك دل على أنه يجوز أن توصف المعرفة بالنكرة وأنه لا يجب أن يتطابق النعت والنموت في التعريف والتكبير كما هو المشهور ، وهذا مقيد عند ابن الطراوة الذي استدلل بهذا البيت بكون هذه النكرة لاتقع في الاستعمال العربي .



والصحيح مذهب الجمهور ، وما أوهم خلاف ذلك مؤول .

الثاني : استثنى الشارحُ من المعارفِ المعرفِ بلام الجنس ، قال : فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعتُه بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله :

وَأَقْدَأُ أَمْرُهُ عَلَى اللَّثِيمِ يَسُئِبُنِي فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْزُبُنِي <sup>(١)</sup>

وصفاً لغير الموصوف الذي وقع معرفة في هذا البيت ، فإنهم يقولون : « سم ناقع » ولا يصفون بناقع غير لفظ « سم » فلكون هذين اللفظين متلازمين على هذا الوجه اغتفر أن يؤتى بالموصوف منهما معرفة مع بقاء الوصف على تنكيره ؛ وهذا ظاهر .

فإن قلت : فإن لفظ « ناقع » قد جاء في بعض التراكيب وصفاً لغير هذا الموصوف ، فقد سمعنا من كلام العرب : « دم ناقع » و « ماء ناقع » فهذا يدل على أن هذا الشرط الذي قيد ابن الطراوة الجواز به غير مسلم له .

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إنا لا نريد أن هذا اللفظ الواقع نعتا لم يتبع نعتا لغير النعوت بكل معنى من معانيه ، وإنما نريد أنه بمعناه الذي هو الثابت الطويل المسكت ، هنا ، لا يقع نعتا إلا لهذا النعوت الذي هو لفظ « سم » فأما قولهم : « دم ناقع » فليس معنى ناقع فيه كعنى ناقع في قولهم : « سم ناقع » وإنما معنى قولهم : « دم ناقع » طرى ، ومنه قول قسام بن رواحة :

وَمَا زَالَ مِنْ قَتَلَى رِزَاحٍ بِعَالِجٍ دَمٌ نَاقِعٌ أَوْ جَاسِدٌ غَيْرُ مَاصِحٍ

يريد بالدم النافع الطرى لأنه جديد وبالجاسد القديم ، وقولهم : « ماء ناقع » معناه بارد مذهب للعطش ، فهذان غير ذلك .

هذا إيضاح البيت على الوجه الذي أتى به الشارح من أجله ، وهو كلام غير مرضى عند جمهرة النحاة ؛ ولابيت توجيه إعرابي غير هذا الذي ذكرناه ، وقد ذكر العلامة الصبان وجها من التأويل وحاصله أن يكون الجار والمجرور الذي في قوله : « في أنبأها » خبرا مقدما ، وقوله : « السم » مبتدأ مؤخرا ، وقوله : « ناقع » خبرا ثانيا وليس نعتا كما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة ، وفي كلام سيويه شيخ النحاة ما يفيد أنه اعتبر الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من الضمير المستتر في نافع العائد إلى السم ، وقوله : « السم نافع » مبتدأ وخبر ، وارجع إلى سيويه ( ١ / ٢٦١ ) .

(١) قد مضى شرح هذا البيت شرحا وافيا في باب المعرفة بأداة التعريف ( الجزء الأول ص ٢٢١ ) وهو الشاهد رقم ١٢٦ ؛ ومحل الاستشهاد به ههنا قوله : « اللثيم » فإنه معرف بأل

إن « يسبنى » صفة لاحال ، لأن المعنى ولقد أمر على لثيم من اللثام ، ومنه قوله تعالى :  
 (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَجٌ مِنْهُ النَّهَارُ) وقولهم : « ما ينفى للرجل مثلكَ — أو خَيْرِ منك —  
 أن يفعل كذا » .

الثالث : لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص نحو : رَجُلٌ فَصِيحٌ ، وَغَلَامٌ يَافِعٌ ، وأما  
 في المعارف فلا يكون النعت أخصَّ عند البصريين ، بل مساوياً ، أو أعم . وقال الشلوين  
 والقراء : ينمت الأعم بالأخص ، قال المصنف : وهو الصحيح . وقال بعض المتأخرين : توصف  
 كلُّ معرفة بكل معرفة ، كما توصف كل نكرة بكل نكرة ، اه .

( وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ والتَّنْذِيرِ أَوْ \* سِوَاهُمَا ) وهو التثنية والجمع والتأنيث ( كالفعلِ  
 فَتَقُ مَا فَعَمُوا ) أى : يجرى النعتُ في مطابقة المنعوت وعدمها بجرى الفعل الواقع موقعه ، فإن  
 كان جارياً على الذى هو له رَفَعَ ضميرَ المنعوت وطابَقَهُ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير  
 والتأنيث ، تقول : مررتُ بِرَجُلَيْنِ حَسَنَيْنِ ، وامرأةٍ حَسَنَةٍ ، كما تقول : مررتُ بِرَجُلَيْنِ  
 حَسَنًا وامرأةٍ حَسَنَتٍ . وإن كان جارياً على ما هو لشيء من سَبَبِيَّةٍ فإن لم يرفع السبب فهو  
 كالجارى على ما هو له في مطابقتة للمنعوت ، لأنه مثله في رَفَعِ ضميرَ المنعوت ، نحو : مررتُ  
 بامرأةٍ حَسَنَةٍ وَجْهِهَا ، ورجلَيْنِ كَرِيمِي الأَبِ ، أو كَرِيمَيْنِ أبا ، ورجلٍ  
 حَسَنِ الوجوهِ أو حَسَنِ وجوهاً ، وإن رفع السبب كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو

الجنسية وحكمه حكم النكرة ، ولذلك جعل أكثر النحاة جملة « يسبنى » صفة له ، ولو أنهم اعتبروه  
 اعتبار المعرفة لجلوا الجملة حالا ، لما عرف من أن الجمل بعد النكرات المحضة صفات قولاً واحداً ،  
 وبعد المعارف المحضة أحوال قولاً واحداً ، وبعد ما هو آخذ بشبه من المعارف المحضة وبشبه آخر من  
 النكرات المحضة محتلم الوجهين ، ولما كان المعرف بأل الجنسية من النوع الثالث كانت الجملة بعده  
 مما يجوز جعله صفة ويجوز جعله حالا ، فأكثر النحاة ينظرون إلى المعنى ويرون المعرف بأل  
 الجنسية من حيث المعنى كالنكرة فيجعلون الجملة صفة ، وهذا الوجه في هذا البيت أولى لسبب  
 راجع إلى المعنى المقصود من الكلام ، لا لشيء عائد إلى المعرف بأل ، ومن النحاة من ينظر إلى  
 اللفظ ويرى المعارف بأل الجنسية معرفة فيجعل الجملة بعده حالا ، وسيأتى للشارح الاستدلال بهذا  
 البيت على أن جملة « يسبنى » نعت للثيم لكونه نكرة في المعنى ، وهو ظاهر بعد الذى بيناه .

في الفعل ، فيقال : مررت برجالٍ حسنَةٍ وجوههم ، وبإسراءٍ حسنٍ وجهها ، كما يقال :  
حَسُنَتْ وجوههم ، وحَسُنَ وجهها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع الإفراد والتكسير ،  
فيقال : مررت برجلٍ كريمٍ أبوه ، وكرامٍ أبوه .

الثاني : قد يُعَامَل الوصفُ الراجعُ ضميرَ المنعوتِ معاملةً رافعِ السببي ، إذا كان معناه له ،  
فيقال : مررت برجلٍ حسنَةٍ العينِ ، كما يقال : حَسُنَتْ عينُهُ ، حكى ذلك الفراء ، وهو ضعيف ،  
وذهب كثير منهم الجرمي إلى منعه .

الثالث : أفهم قوله « كالفعل » جواز تشبيه الوصف الراجع للسببي وجمعه الجمع المذكر السالم  
على لفة « أكلوني البراغيث » ، فيقال : مررت برجلٍ كريمٍينِ أبواه ، وجاءني رجلٌ  
حَسَنُونَ غلمانهُ .

الرابع : ما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بأن لا يمنع منها مانع ، كما في صَبُور  
وجَرِيحٍ وأَقْلٍ من ، اه .

( وَأَنْعَتَ بِمِشْقِي ) والمرادُ به : مادلٌ على حَدَثٍ وصاحِبِهِ ، وذلك اسمُ الفاعلِ كضاربٍ  
وقائمٍ ، واسمُ المفعولِ كمضروبٍ ومُهَانٍ ، والصفةُ المشبهةُ ( كصَبِّ وَذَرِبٍ ) وأقْلُ التفضيلِ  
كأَفْوَى وَأَكْرَمٍ ، ولا يَرُدُّ اسمُ الزمانِ والمكانِ والآلةُ ؛ لأنها ليست مشتقةً بالمعنى المذكورِ ،  
وهو اصطلاح .

( وَشِبْهِهِ ) أى شبه المشتق ، والمراد به : ما أقيم مقامُ المشتقِ في المعنى من الجوامدِ  
( كَذَا ) وفروعِهِ من أسماءِ الإشارةِ غيرِ المكانيةِ ( وذى ) بمعنى صاحبٍ ، والموصولةُ ، وفروعُهما  
( والمُنْتَسِبِ ) تقول : مررت بزيدٍ هذا ، وذى المالِ ، وذو قَامٍ ، والقُرَيْشِيُّ ، فمعناها الحاضرُ ،  
وصاحبُ المالِ ، والقائمُ ، والنسبُ إلى قریش .

( وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ ) بثلاثةِ شروطٍ : شرطُ في المنعوتِ ، وهو أن يكونَ ( مُنْكَرًا ) إما  
لفظًا ومعنى ، نحو « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » أو معنىً لانقطاعًا ، وهو المَعْرِفُ بِالِ  
الجنسيةِ ، كقوله :

\* وَقَدَّ أَمْرٌ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِي (١) \*

وشرطان في الجملة : أحدهما : أن تكون مشتمة على ضمير يربطها بالموصوف : إما ملفوظ كما تقدم ، أو مقدر كقوله تعالى : « وَانقُوا يَوْمَ مَا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا » أي : لا تجزي فيه ، أو بدل منه كقوله :

٧٨٣ — كَأَنَّ حَنِيْفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ مَجْسِمِهَا عَوَازِبُ نَحْلِ أخطأ الفار مطنف

(١) قد مضى ذكر هذا البيت قريبا (ص ٣٠١ من هذا الجزء) فارجع إليه هناك .

٧٨٣ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلمة للشنفرى الأزدي ثابتة في ديوانه ( نسخة فوتوغرافية محفوظة في مكتبتنا الخاصة ) وأول هذه الكلمة قوله :

وَمَرْقَبَةٌ عَنقَاءٌ يَقْصُرُ دُونَهَا أَخُو الضَّرْوَةِ الرَّجْلُ الْخَفِيُّ الْأَخْفَفُ  
نَعَبْتُ إِلَى أَدْنَى ذُرَاهَا ، وَقَدْ دَنَا مِنَ اللَّيْلِ مُلْتَفُّ الْحَدِيقَةِ أَسْدَفُ  
وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

وَحَمْرَاءُ مِنْ نَبْعِ أَبِي ظَهْرَةَ تَرِبٌ كَارِنَانِ الشَّجِيِّ وَتَهْتِفُ  
إِذَا آلَ فِيهَا النَّزْعُ تَأْبَى بِمَجْسِمِهَا وَرَمِي بِذَرْوِقِهَا يَنْ فَتَقْدِفُ  
كَأَنَّ حَنِيْفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ مَجْسِمِهَا عَوَازِبُ نَحْلِ ... البيت ، وبعده :  
نَأَتْ أُمَّ قَيْسِ الْمَرْبَعِينَ كَأَيْمَمًا وَنَحْدَرُ أَنْ يَنْأَى بِهَا الْمُتَصَيِّفُ

اللفظة : « ومرقبة عنقاء يقصر دونها — البيت » الرقبة — بفتح الهم والقاف بينهما راء ساكنة — أصله المكان الذي ترقب منه ، وأراد مكانا مرتفعا في قمة جبل أو نحوه ، وعنقاء : أراد بها طويلا ، وأخو الضروة — بكسر الضاد وسكون الراء — أراد به الصياد الذي يصحب معه كلابا قد ضراها وعودها الاضطياذ ، والرجل : هو ههنا بفتح الراء وسكون الجيم ، وأصله بفتح فضم ، إلا أنه سكن الجيم للتخفيف ، وذلك جائز في كل فعل أو اسم عنهما مضمومة أو مكسورة ، تقول في عنق — بضم النون — عنق ، وتقول في كتف — بكسر التاء — كتف وما أشبه ذلك « نعبت إلى أدنى ذراها — البيت » نعبت : أراد رفعت رأسى ، وذراها : يجوز أن يكون بضم الذال جمع ذروة ، وذروة كل شيء أعلاه ، ويجوز أن يكون بفتح الذال ، والدرى : جوانب الشيء وناحيته ، ودنا : قرب ، وأسدف : مظلم « وحمراء من نبع أبي ظهيرة — البيت »

.....

أراد غصنا قد اتخذ من شجر النبع قصيره قوسا ، والنبع — بفتح النون وسكون الباء — شجر تتخذ منه القسي والسهام ، وترن : تصوت ، والشجي : الحزين « إذا آل فيها النزع تأبى — البيت » يروى : « إذا طال فيها النزع » والعجس — بتثنية العين وسكون الجيم — مقبض القوس ، ويروى : « بججزها » على إبدال السين زايًا ، وذروها : طرف القوس « كأن حفيف النبل من فوق عجسها — البيت » الحفيف — بفتح الحاء المهملة — كل صوت ساذج يسمع من شيء يمر في الهواء كالسهم وكالنحل والذباب وما أشبه ذلك ، والنبل — بفتح النون وسكون الباء — السهام ، وهي اسم جمع لا واحد له من لفظه ، والعجس : مقبض القوس ، وهو مثلث العين ، والجيم ساكنة ، وقد تقدم في البيت قبله ، والعواذب : جمع عاذب ، وهو اسم الفاعل من « عذب عن الشيء » بمعنى بعد ، وأخطأ الغار : ضل عنه ولم يهتد إليه ، وأراد بالغار بيت هذا النحل الذي كان يأوى إليه في الجبل ونحوه ، وإذا ضلت النحل مكانها مازال تدوى وتدور باحثة عنه ، والمظنف : اسم الفاعل من « أظنف » بمعنى علا المظنف — بفتح الطاء والنون جميعا — وهو حرف الجبل ، وأراد بالمظنف هاهنا رئيس النحل الذي يقدمها ليكون رائداً لها ودليلاً يهديها إلى بيتها ويدلها عليه .

المعنى : وصف قوساً بأنها محكمة الصنع شديدة الوتر قوية ، فهو يقول : كأن الصوت الذي تسمعه من فوق مقبض هذه القوس من شدة دفع الوتر له دوى نحل قد بعدت عن بيتها ، فلما أرادت أن تعود إليه أضلته ، وأخطأ رائدها مكانه ، فصعد بها إلى قنة الجبل يلتمس البيت ، وقد أخبرناك أن النحل إذا أرادت الرجوع فلم تهتد إلى بيتها دوت .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « حفيف » اسم كأن ، منصوب به ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « النبل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « فوق » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كأن الذي هو حفيف ، وجعله العيني متعلقاً بمحذوف حال من النبل ، وهو مضاف إليه كما علمت ، والحال لايجيء من المضاف إليه إلا أن يكون واحداً من ثلاثة أشياء على ما سبق بيانه في باب الحال ، والمضاف هنا عامل في المضاف إليه فإن « حفيف » مصدر و « النبل » فاعله ، وفوق مضاف وعجس من « عجسها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « عواذب » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « نحل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أخطأ » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الغار »

أى : أخطأ غارها ، فال بدك من الضمير ، وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله : ( فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا ) .

والثاني : أن تكون خبرية ، أى محتملة للصدق والكذب ، وإليه الإشارة بقوله : ( وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ) فلا يجوز : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ اضْرِبُهُ ، أو لَأْتِهِنَّ ، ولا بَعْبُدِ بَعْتُكُهُ ، قاصداً إنشاء البيع .

( وَإِنْ أَنْتَ ) الجملة الطلبية في كلامهم ( فَالْقَوْلُ أَضْمَرُ تُصِيبُ ) كقوله :

\* جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطْرًا \* ٧٨٤

مفعول به لأخطأ منصوب بالفتحة الظاهرة « مطنف » فاعل أخطأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة أخطأ وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة عواذب ، أو في محل جر صفة محل المضاف إليه ، وسنذكر الرابط بين جملة النعت والمنعوت في الكلام على الاستشهاد بالبيت .

الشاعر في : قوله « عواذب نحل أخطأ الغار مطنف » فإن قوله : « أخطأ الغار مطنف » جملة من فعل ماض وفاعله ومفعوله ، وقد وقعت هذه الجملة صفة لنحل أو لعواذب في قوله : « عواذب نحل » ومن حق جملة الصفة أن تشمل على رابط يربطها بالموصوف ، كما أن جملة الخبر تشمل على رابط يربطها بالمتبدا ، والأصل في الرابط أن يكون ضميرا مذكورا كما تقول « مررت برجل يضرب أخاه » أو مقدرا كما تقول « اشتريت تمرا الرطل بدرهم » فإن تقدير الكلام : الرطل منه بدرهم ، ومن هذا القبيل الآية الكريمة التي تلاها الشارح رحمه الله ، ولما لم يجد النحاة في هذا البيت ضميرا مذكورا ، ولم يروا تقديره ذهبوا إلى أن أل في قوله « الغار » عوض عن الضمير ، وكان أصل الكلام : عواذب نحل أخطأ غارها دليل ، فحذف الضمير وعوض عنه أل فقال : عواذب نحل أخطأ الغار دليل ، هذا توجيه كلام الشارح .

قال أبو رجاء غفر الله له تعالى : والذي يخطر ببالي أن الرابط بين جملة النعت والمنعوت في هذا البيت ضمير محذوف كما في الآية الكريمة التي تلاها الشارح وكما في الأمثلة التي ذكرناها لك في بيان الاستشهاد بالبيت ، وأصل الكلام : عواذب نحل أخطأ الغار مطنفا ، أى دليلها وهاديا ، فحذف المضاف إليه مع أنه ينويه ، ولعل هذا أهون وأسهل من تقدير أل عوضا عن الضمير .

٧٨٤ — هذا بيت من الرجز الشطور ، ويروى قبله :

بِتْنًا بِحَسَانٍ وَمِنْغَرَاهُ تَنْطُ      تَلْحَسُ أَدْنِيَّوْ حِينًا تَمْتَخِطُ  
مَا زِلْتُ أَسْمَى بَيْنَهُمْ وَأَلْتَبِطُ      حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطُ

ومن الناس من ينسب هذا الرجز للعجاج بن ربيعة الراجز المشهور ، ومنهم من يقول : هذا الرجز لرجل نزل بقوم فانتظر قراهم طويلا حتى اشتد به الجوع ، ثم جاءوه بضيح ، فقال هذا الرجز ، ولم يعين هؤلاء قائله .

اللفظة : « حسان » بفتح الحاء وتشديد السين — قيل : موضع بين دير العاقول وواسط ، وجعله البغدادي اسم رجل ، وشهد له قوله « تلحس أذنيه » في البيت الثاني « معزاء » المعزى — بكسر الميم وسكون العين المهملة — اسم جنس ، ويطلق على خلاف الضأن من النعم ، ومثله المعز والمعيز والأمعوز « تنط » تصوت ، وأكثر ما يستعمل الأبيط في أصوات الإبل ، قال الجوهري : الأبيط : صوت الرحل والإبل من ثقل أحمالها ، وقوله « حتى إذا كاد الظلام يختلط » يروى في مكانه « حتى إذا جن الظلام واختلط » وجن الظلام : ستر بظلامه كل شيء « بمدق » المدق — بفتح الميم وسكون الدال المعجمة وآخره قاف — هو اللبن المزوج بالماء ، واللبن إذا كثرت خلطه بالماء قل بياضه فيكون لونه في الظلام كلون الدئب .

الإعراب : « جاءوا » جاء : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأني بها لأجل واو الجماعة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « بمدق » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، مدق : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بجاه « هل » حرف دال على الاستفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رأيت » فعل ماض وفاعله « الدئب » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « قط » ظرف للزمان الماضي مبني على الضم في محل نصب متعلق برأيت ، ومن خصائصه أنه لا يستعمل إلا بعد النفي ، والجملة في محل نصب لقول محذوف يقع نعنا لمدق .

الشاهد في : قوله « مدق هل رأيت الدئب قط » فإن جملة « هل رأيت الدئب قط » استفهامية فهي طلبية ، وقد وقعت بعد اسم نكرة وهو قوله « مدق » ، فيقع في الوهم أن هذه الجملة نعت لهذه النكرة ، ولكن ذلك الظاهر غير مراد ، بل هذه الجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول لقول محذوف مجرور واقع نعنا لمدق ، وأصل الكلام : جاءوا بمدق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الدئب قط ، لحذف القول الذي هو النعت ، وأبقى معموله ، وحذف القول في العربية كثير جدا ، وقد قلنا لك : إن هذا الحذف كالبحر حدث عنه ولا حرج .

فإن قلت : فأخبرني عن الجملة الإنشائية ، لماذا جاز وقوعها خبرا عن الابتدأ في مذهب جمهور النحاة ؟ ولم يجز وقوعها عندهم نعنا .

قلت : الجواب على ذلك سهل ميسور لو أنك تدبرت في حقيقة المقصود بالخبر وبالنعت ، ثم

تدبرت في مدلول كل من الجملتين الخبرية والإنشائية ، ونحن نذكر لك ذلك ليكون الأمر عندك على ماخبط من اليسر ، فقول :

لاشك أنك تعلم أن المقصود بالخبر مع مبتدئه هو الحكم بشيء مجهول للمخاطب على شيء معلوم له ألبتة ، فلو كان الحكم بشيء معلوم لم يكن الكلام مفيدا أى محدثا وموجدا فأئدة لم يكن السامع يعلمها ، ولو كان الحكم بمجهول على مجهول لم يكن مفيدا أيضا؛ لأن الحكم يقتضى أن يكون المحكوم عليه معلوما متصورا قبل الحكم ، فلما كان الأمر في البتداء وخبره على هذا الوجه لزم أن يكون البتداء معرفة أو نكرة كالمعرفة ليكون معلوما للمخاطب قبل التكلم ، ولزم أن يكون الخبر نكرة أو معرفة كالنكرة ليكون مجهولا للمخاطب قبل الكلام ، والجملة بنوعها منزلة منزلة النكرة إلا أن الجملة الخبرية مضمونها واقع قبل الكلام ضرورة كونها حديثا عن شيء ، والإنشائية مضمونها غير واقع ليكون مضمونها يطلب وقوعه بنفس الكلام ، وأما النعت مع المنعوت فإن المقصود به توضيح المنعوت أو تخصيصه من بين ما يشاركه في جنسه ، فلزم أن يكون معلوما للمخاطب قبل الكلام ، ضرورة أنه لا يمكن أن توضح له شيئا مبهما غير معلوم له شيء مبهم مثله ، ولما كانت الجملة الإنشائية من طبيعتها ألا يكون مضمونها معلوما قبل الكلام لم تصلح أن تكون نعتا ، أما الجملة الخبرية فلكونها حديثا عن شيء وقع وحدث قبل الكلام يجوز أن تكون معلومة له قبل الكلام ، فهذه وقعت نعتا ، فافهم ذلك .

ومما يستشهد به على وقوع الجملة الإنشائية خبرا عن البتداء قول أعرابي :

وَجَدُّ الْفَرَزْدَقِ أَتَمَسَ بِهِ وَدَقَّ خَيْاشِيمَهُ الْجُنْدُلُ

فإن الخبر ههنا قوله « أتمس به » وهي جملة تمجبية ، والعلماء ينصون على أن جملة التعجب يقصد بها إنشاء التعجب ، وقد أعرب قوم من النحاة جملة « فليذوقوه » في قوله تعالى « هذا فليذوقوه » خبرا عن اسم الإشارة على ما سبق بيانه في أواخر باب البتداء والخبر ، وقد جوز النحاة أن تكون جملة « نعم » وفاعلها في محل رفع خبرا مقدما عن المخصوص بالمدح ، وأنت تعلم أن المقصود بنعم إنشاء المدح ، فجملتها — وإن كانت خبرية لفظا — إنشائية في المعنى كجملة « بتك » في قوله « زيد بتك » إذا كان المقصود بها إنشاء عقد البيع ، ولذلك نظائر لأخصى كثرة ، فهذا — من صنيع النحاة — يدل على أنهم لا يرون شيئا من الحرج في أن يجعلوا الجملة الإنشائية خبرا عن البتداء ولا في أن يخرجوا على ذلك القرآن الكريم الذي يعترفون بأنه جاء على النهج العالي من الفصاحة ، ولا في أن يحكموا على باب مطرد مقيس بما يقتضيه ، وهذا كله واضح إن شاء الله ، فاحفظه واعرف علته التي قدمنا لك ، والله المسئول أن يتولاك ويرشدك ويوفقك .



أى جاءوا بلبنٍ مخلوطٍ بالماء مَقُولٍ فيه عند رؤيته هذا الكلام .  
 ﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ذَكَرَ في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية .  
 الثاني : فهم من قوله « فأعطيت ما أعطيته خبراً » أنها لا تقترن بالواو ، بخلاف الحالية ،  
 فلذلك لم يقل ما أعطيته حالا .

( وَتَمَتُّوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا ) وكان حقّه أن لا ينعت به ، لجموده ، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً  
 للمبالغة ، أو توسعاً بحذف مضاف ( فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالْتَجَدَّ كَثِيرًا ) تنبيهاً على ذلك ، فقالوا :  
 رَجُلٌ عَدْلٌ ، وَرِضًا ، وَرِزْوٌ ، وَامْرَأَةٌ عَدْلٌ وَرِضًا وَرِزْوٌ ، وَرَجُلَانِ عَدْلٌ وَرِضًا وَرِزْوٌ ،  
 وكذا في الجمع : أى هو نفس العدل ، أو ذو عدل ، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق :  
 أى عادل ومرضى وزائر<sup>(١)</sup> .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : وقوع المصدر نعتاً — وإن كان كثيراً — لا يطرد ، كما لا يطرد  
 وقوعه حالا ، وإن كان أكثر من وقوعه نعتاً .

الثاني : أطلق المصدر ، وهو مُقَيَّدٌ بأن لا يكون في أوله من زائدة كمزار ومسير ، فإنه  
 لا يُنْعَتُ به ، لا باطراد ولا بغيره .

( وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فَمَاعِطًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا ائْتَلَفَ )

مثالُ المختلف : « سررت برجلين كريمٍ وبخيلٍ » ، ومثال المؤتلف : « سررت برجلين  
 كريمين » أو « بخيلين » .

ويستثنى من الأول اسم الإشارة ، فلا يجوز تفريق نعته ، فلا يقال : « مررت بهذين  
 الطويل والقصير » ، نصّ على ذلك سيبويه وغيره : كالزَّيَادِي وَالزَّجَّاجِ وَالْمَبْرَدِ ، قال الزيادي :  
 وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان .

﴿ تنبيهات ﴾ — الأول — قيل : يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظاً مجموع معنى ، كقوله :

٧٨٥ — فَوَافَيْنَاهُم مِّنَّا بِجَمْعٍ كَأَسَدِ الْغَابِ مُرْدَانٍ وَشَيْبِ

(١) حاصل ما ذكره أن النعت بالمصدر كالأخبار به على واحد من ثلاث تأويلات : الأول  
 بالمبالغة في التبعوت والخبر عنه حتى كأنه هو نفس الحدث ، والثاني : على أن الكلام على حذف مضاف  
 هو وصف أو بعماء ، الثالث : على أن المصدر يراد به الوصف ، وقد بينا فيما مضى هذه الوجوه بيانا شافيا .  
 ٧٨٥ — هذا بيت من الوافر ، وهو من قصيدة لحسان بن ثابت الأنصاري شاعر النبي

صلى الله عليه وسلم ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

عَرَفْتُ دِيَارَ زَيْنَبَ بِالكَثِيبِ      كحَطَّ الْوَحْيِ فِي الْوَرَقِ الْقَشِيبِ  
تَعَاوَرُهَا الرِّيحُ وَكُلُّ جَوْنٍ      مِنْ الْوَسْمِيِّ مِنْهُمْ سَكُوبِ  
فَأَمْسَى رَمْمَهَا خَلْقًا وَأَمْسَتْ      يَبَابًا بَعْدَ سَاكِنِهَا الْحَبِيبِ  
فَدَعَّ عَنْكَ التَّدَكُّرُ كُلَّ يَوْمٍ      وَرَدَّ حَزَاةَ الصَّدرِ الْكَثِيبِ  
وَحَبَّرَ بِالذِّي لِأَعْيَبَ فِيهِ      بِصِدْقٍ غَيْرِ إِبْخَارِ السَّكُوبِ  
بِمَا صَنَعَ الْمَلِيكَ غَدَاةَ بَدْرِ      لَنَا فِي الْمُشْرِكِينَ مِنَ النَّصِيبِ  
غَدَاةَ كَأَنَّ جَمْعَهُمْ حِراءُ      بَدَتْ أَرْكَانُهُ جُنْحَ الْغَيْبِ  
فَوَافِينَاهُمْ مِنْهَا بِمَجْمَعِ      كَأَسَدِ الْغَابِ ، ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
أَمَامَ عَمِيدٍ قَدْ آزَرُوهُ      عَلَى الْأَعْدَاءِ فِي لَفْحِ الْحُرُوبِ  
بِأَيْدِيهِمْ صَوَارِمُ مُرَهَفَاتٍ      وَكُلُّ مُجْرَبٍ خَاظِي الْكُفُوبِ

اللفظ: «عرفت ديار زينب بالكثيب - البيت» الكثيب: القطعة من الرمل تنقاد محدودة ،  
وقيل: الكثيب ما اجتمع من الرمل واحدودب ، ويجمع على أ كثة وكثبان ، وهي تلال الرمل ،  
والوحى: الكتابة ، والقشيب: الجديد ، شبه آثار الديار بالسطور في الورق ، وهو معنى يكثر  
دوره على ألسنة الشعراء ، فمن ذلك قول الهدلي :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَفَمِ الدُّوَى      يُزَبِّرُهَا الْكَاتِبُ الْجَمَيْرِيُّ

وقال لبيد بن ربيعة :

فَدَاغِعِ الرِّيَّانِ عُرَى رَمْمِهَا      خَلْقًا كَمَا صَمِنَ الْوَحْيَ سِلَامِهَا

«تعاورها الرياح وكل جون - البيت» تعاورها: أصله تتعاورها ، حذفت إحدى التاءين  
تخفيفا ، ومعنى «تعاورها الرياح» تداولت عليها فمرة تهب الجنوب ومرة تهب الشمال ومرة تهب  
القبول ومرة تهب الدبور ، وهكذا . ونظيره قول ميمون بن قيس الأعشى :

دِمْنَةُ قَفْرَةٍ تَعَاوَرَهَا الصَّيْفُ بِرِيحَيْنِ مِنْ صَبَاٍ وَدَبُورٍ

والوصى - بفتح الواو وسكون السين - المطر يأتي في أول الربيع بعد الحريف ، سمي  
بذلك لأنه يسم الأرض بالنبات ، والمطر الذي يليه يقال له: الولى ، ثم الذى يليه يقال له الربعى ،

... .. ولم يرد ههنا مطر وقت دون وقت ، وإنما أراد المطر مطلقا ، والجون : السحاب الأسود ، والنهم : اسم الفاعل من انهم المطر — بزنة اندك وانشق — إذا سال وتتابع ، وأصل الانهمام ذوبان الشيء بعد جمود وصلابة ، وسكوب : أى دائم المظللان « فأسمى رسمها خلقا — البيت » الرسم — بفتح الراء وسكون السين — ما كان لاصقا بالأرض من آثار الديار ، والطلل — بفتح الطاء واللام جميعا — ما كان بارزا ظاهرا ، والحلق — بفتح الحاء واللام جميعا — البالي ، والياب — بفتح الياء ، بزنة السحاب — الخراب الذى ليس فيه أحد « فدع عنك التذكر كل يوم يوم — البيت » رد الشيء : صرفه ورجعه ، والحزازة — بفتح الحاء — ما حز في القلب وأوجسه من غيظ ونحوه . يقول : لست مفيدا شيئا بذكر الديار والتوجع عليها ، فاترك هذا واصرف همك إلى ما تفيد منه « وخبر بالذى لا عيب فيه — البيتين » قوله « بما صنع الملك » فى أول ثانى هذين البيتين بدل من قوله « بالذى لا عيب فيه » فى صدر البيت الأول منهما ، والنصيب : الحظ من كل شيء ، يقول : أذع فى الناس ما صنعه الله تعالى لنا من الحظ ضد الشركين يوم بدر « غداة كان جمعهم حراء — البيت » حراء — بكسر الحاء ، واللذ — جبل بمكة معروف ، والقيوب : جمع غيب ، وهو ما أطمأن من الأرض ، وجنحها : جانبها وناحتها وكنفها ، شبه جيش الشركين بجبل حراء ، وقد تكشفت جوانبه عن أرض مطمئنة منخفضة ، ويروى « جنح الغروب » ويراد به حين تضيف الشمس للغروب « فوافيناهم منا بجمع — البيت » وافيناهم : جئناهم وأتيناهم وأقبلنا عليهم ، والغاب : جمع غابة ، وهى مأوى السباع والوحوش ، والمردان : جمع أمرد ، وهو الذى لم يبلغ حد نبات الشمر بوجهه ، وشيب : جمع أشيب ، وهو الذى ابيض شعره ، وأصله بضم الشين مثل مرد وجرم فكسرت الشين لتسلم الياء من قلبها واوا كبيض ونحوه « أمام محمد آزره — البيت » آزره : عاونوه وشدوا أزره وقوى بهم ساعده ، ولفح الحروب : أصله من قولهم « لفتحته النار » و« لفتحته ريح السموم » ونحو ذلك : أى أحرقتة بجرها ووهجها ، ويروى « وهج الحروب » وقوله « بأيديهم صوارم مرهفات — البيت » الصوارم : جمع صارم ، وهو السيف القاطع ، وأراد بكل مجرب الرمح الذى تمرس بالحرب ، والكعوب : جمع كب ، وهو ما بين العقدتين من عقد الرمح ، وأراد بخاظى الكعوب أن كعوبه صلبة غليظة ، يريد أنها لا تتكسر .

الإعراب : « وافيناهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من جمع ، وأصله صفة له فلما تقدم عليه أعرب حالا ، لأن الصفة من الوصوف بمنزلة التأخر عنه لا يجوز أن تتقدم عليه « كأسد » جاء ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجمع ، وأسد مضاف و « الغاب » مضاف إليه « مردان » صفة ثانية لجمع مجرور بالكسرة الظاهرة « وشيب » الواو

حرف عطف ، شيب : معطوف على مردان ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهر في : قوله « يجمع ... مردان وشيب » فإن قوله «مردان وشيب» وقما نعتين لجمع ، ولما كان معناهما مختلفا فرق بينهما بحرف العطف ، وعطف ثانيهما على أولهما .

وههنا شيء لابد من بيانه وتوجيه نظرك إلى تورك الشارح على الاستشهاد بهذا البيت ، ثم رد هذا التورك عليه .

أصل القاعدة أن النعت إذا كان متعددا ، وكان النعوت غير واحد ، فإما أن يكون النعت المتعدد مختلفا ، وإما أن يكون متحدا ، فإن كان متحدا نيته أو جمعته قلقت : مررت برجلين كريمين أو مررت برجال كرماء ، وإن كان النعت المتعدد مختلفا جئت به على لفظيه أو ألفاظه ، وجمعت بينهما بحرف العطف قلقت : مررت برجلين كريم وبخيل ، أو مررت برجال كريم ، وعالم ، وشجاع ، وهكذا . وقولنا في العبارة عن النعوت المتعدد « غير واحد » عبارة مجملة تحتاج إلى البيان ، فما المراد بغير واحد ؟ هل الغرض أنه غير مفرد بل هو مثنى أو مجموع ؟ أو المراد أنه دال على أكثر من واحد ، سواء أ كانت دلالاته بمادته كلفظ جمع وجماعة أو كانت دلالاته على التعدد بصيغته كالثنى وجمع المذكور السالم وجمع التوكير وجمع المؤنث السالم ؟ الذي فهمه الشارح من قولهم « النعوت غير واحد » أنه يكون مثنى أو مجموعا ، فلما فسر غير الواحد بهذا التفسير الضيق قال : إن الاستشهاد على هذه القاعدة بهذا البيت فيه نظر لأن النعوت هنا وهو قوله « جمع » ليس مثنى ولا مجموعا ، ولو أنه توسع في تفسير غير الواحد كما توسع فيه غيره بحيث يصبح شاملا لكل ما دل على متعدد من المثنى والجمع واسم الجمع واسم الجنس والاسمين المتعاطفين أو الأسماء المتعاطفة لما كان لهذا النظر محل .

والحاصل أن الخلاف بين الشارح وغيره في صحة الاستشهاد بهذا البيت لهذه القاعدة مبنى على الاختلاف في تفسير « غير الواحد » الذي وصف به النعوت ، فمن ضيق في تفسيره حتى جعله قاصرا على المثنى والمجموع لم يصحح الاستشهاد بهذا البيت ، والشارح من هذا الفريق ، ومن توسع في تعريفه حتى جعله يشمل الأنواع التي ذكرناها كلها صحح الاستشهاد بهذا البيت ، ونحن ذهب هذا المذهب العلامة الدماميني .

فإن قلت : فإذا أنا اقتصرنا في تفسير غير الواحد حتى جعلته لا يشمل غير المثنى والمجموع كما ذهب إليه الشارح ، فكيف أعرب هذا البيت ؟ وهل له وجه في العربية ؟

فالجواب عن ذلك أن له وجهها في العربية صحيحا لا غبار عليه ، بل إنه يجب عليك أن تبحث له عن وجه في العربية لأنه من كلام من يحتج بكلامه ، ولو أنك لم تجد له وجهها في العربية إلا أن تجعله

وقيه نظر .

الثانى : قال فى الارتشاف : والاختيارُ فى « سررت برجلين كريم وبخيل » القطعُ .

الثالث : قال فى التسهيل : يُغَلَّبُ التذكير والعقل عند الشمول وجوبا ، وعند

التفصيل اختيارا .

( وَنَعْتَ مَعْمُولِي ) عاملين ( وَجِدَدِي مَعْنَى \* وَعَمَلٍ أَتْبِعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ ) أى : أتبع

مطلقا ، نحو : « جاء زيد وأتى عمرو العاقلان » ، و « هذا زيد وذاك خالد الكريمان » ،

و « رأيت زيدا وأبصرت عمرا الظرفيين » . وخصص بعضهم جواز الإتياع يكون للتبوعين

فاعلى فاعلين أو خبرى مبتدأين ، فإن اختلف العاملان فى المعنى والعمل ، أو فى أحدهما —

وجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ ، أو بالنصب على إضمار فعل ، نحو : « جاء زيد ورأيت

عمرا الفاضلان » أو « الفضلين » ، ونحو : « جاء زيد ومضى بكر الكريمان » أو

« الكريمين » ، ونحو : « هذا مؤلم زيد وموجع عمرا الظرفيان » أو « الظرفيين » ، ولا يجوز

الإتياع فى ذلك ، لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل

( تنبيهان ) : الأول : إذا كان عاملُ الممولين واحداً ففيه ثلاث صور : الأولى : أن

يتحد العمل والنسبة نحو : « قام زيد وعمرو العاقلان » ، وهذه يجوز فيها الإتياع والقطع

نعتا لوجب عليك أن ترد تفسير الشارح الضيق ، ولو قال به ألف نحوى معه لأن النصوص العربية

هى التى تحكم على القواعد ، وليست القواعد هى التى تحكم على النصوص العربية الموثوق بنسبتها

إلى قائلها كهذا البيت ، والوجه الذى يستطيع الشارح أن يخرج عليه هذا البيت هو أن يجعل

« مردان وشيب » بدلا من « جمع » وهو الذى يسمونه بدل الفصل من الجمل ، وهذا الوجه

نفسه جائز مع المثني والمجموع كما فى قول الشاعر :

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٌ حَزِينٌ      عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ

وهو متعين فى الجوامد نحو قول كثير عزة فى تائيمته الطويلة :

وَكُنْتُ كَدِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ      وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ

فاعرف هذا وتدبره ، فإنه جيد مفيد .

في أماكنه من غير إشكال . الثانية : أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى العمولين من جهة المعنى ، نحو : « ضرب زيدٌ عمراً الكريمان » ، ويجب في هذه القطعُ قطعاً . الثالثة : أن يختلف العمل وتُحدد النسبة من جهة المعنى ، نحو : « خاصم زيدٌ عمراً الكريمان » ، فالقطع في هذه واجب عند البصريين ، وأجاز الفراء وابن سَعْدَان الإتياع ، والنصُّ عن الفراء أنه إذا أتبع غُلب المرفوعُ ، فتقول : « خاصم زيدٌ عمراً الكريمان » ، ونص ابن سَعْدَان على جواز إتياع أيٍّ شئت لأن كلا منهما مَخَاصِمٌ ومَخَاصِمٌ ، والصحيحُ مذهبُ البصريين ، قيل : بدليل أنه لا يجوز « ضارب زيدٌ هنداً العاقلة » برفع العاقلة نعتاً لهند ، لكنه ذكر الناظم في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الأسمين من نحو : « ضاربٌ زيدٌ عمراً » ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ، قال : ولو أتبع منصوبُهُما بمرفوعٍ أو مرفوعُهُما بمنصوبٍ لجاز ، ومنه قول الراجز :

٧٨٦ — قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَمَا

٧٨٦ — هذا الشاهد بيتان من الرجز للشطور ، وقد نسبة الأعمى الشتمرى للعجاج ، ونسبه جماعة منهم اللخمي وابن السيد إلى مساور العبسي ، ونسبه آخرون منهم الحلواني إلى شاعر جاهلي اسمه ابن جبابة — بضم الجيم ، وبعدها باءان موحدتان بينهما ألف — وهي أمه ، واسمه اللقوار ابن الأعنق حيدة بن كعب ، وهو من الشعراء اللصوص ، وأورده البغدادي ( الخزانة ٥٦٩/٤ بولاق ) ضمن قصيدة رواها عن أبي عهد الأعرابي في كتابه « ضالة الأديب » وإليكها بروايته :

عَبْسِيَّةٌ لَمْ تَرَعِ قَفَا أَدْرَمَا	وَلَمْ تَعَجِّسْ عُرْفُظًا مُعْجَمَا
كَأَنَّ صَوْتِ شَخْبِهَا إِذَا هَمَى	بَيْنَ أَكْفِ الْحَالِيَيْنِ كَلَمَا
شَدَّ عَلَيْنِ الْبَنَانَ الْمُحْكَمَا	سَحِيفُ أَفْعَى فِي خَشْيِ أَعْشَمَا
وَقَدْ حَلَبْنَ حَيْثُ كَانَتْ قُبَمَا	مَثَى الْوِطَابِ وَالْوِطَابِ الزُّهْمَا
وَقَمَا يَكْسِي نُمَالًا قَشَمَمَا	يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَالًا يَنْطَمَا
شَيْخًا عَلَى كُرْسِيَّةٍ مَعَمَمَا	لَوْ أَنَّهُ أَبَانَ أَوْ نَكَلَمَا
لَكَانَ إِيَّاهُ ، وَلَكِنْ أَحْجَمَا	أَتَعَبْنَ ذَا ضَنْعِيَّةٍ مَلُومَا

عِنْدَ كِرَامٍ لَمْ يَكُنْ مُكْرَمًا      عَذَّبَهُ اللهُ سِهَا وَأَعْرَمًا  
 وَوَلِيدًا حَتَّى عَسَى وَأَعْرَزَمًا      قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمًا  
 الْأَفْعُونَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَعَمًا      وَذَاتَ قَرْنَيْنِ ضِرُوسًا ضِرَزَمًا  
 يَبِينُ عِنْدَ عَقِيئِهِ جِسْمًا      حَتَّى غَدَوْتُ وَغَدَا مُسَلَّمًا  
 يَتَّبِعُ مِنْهَا الذُّلَّاتِ الرُّوَمَا      يَعْرِفُنْ مِنْهُ الرُّزَّ وَالتَّكَلَّمَا

اللفظة: «عسبية لم ترع قفا - البيت» وصف إبلا منسوبة إلى عيس، وهي قبيلة، ولم ترع: من الرعى، والنف - بضم الناف وتشديد الفاء - ما ارتفع وغلظ من الأرض، ولم يبلغ أن يكون جبلا، والأدرم: المستوى، ويقال: هو الذي لانبات فيه، وتعجم - بتشديد الجيم - أى لم تعض، وتقول «عجمت العود أعجمه» من باب نصر - إذا عضضته لتعرف صلابته، وأراد أنها لم تمضغ، والمعجم: اسم المفعول منه، والعرفط - بزنة قنفذ - شجر من أشجار البادية، قال أبو حنيفة الدينورى: هو من العضاء، وهو مفترش على الأرض لا يذهب في السماء، وله ورقة عريضة وشوكة حجناء، وهو ما يلتجى لحاؤه وتصنع منه الأرشية ويخرج في برمه غلفة كأنه الباقي تأكله الإبل والغنم، وهو خبيث الريح، وبذلك يجث راعيته وأفاسها حتى تنتجى عنها، وهو من أخبت الراعى. اه. وقال الأزهرى: العرفط شجرة قصيرة متدانية الأغصان ذات شوكة كثير تنبت في الجبال. اه. «كأن صوت شخبها إذا همى - البيت» وصف حلب الناقة وشبه صوت درتها بصوت أفاع في خشى، والشخب - بفتح الشين وسكون الحاء - خروج اللبن من الضرع، وفعله من بابى فتح ونصر، وهمى بهمى: أى سال «شد عليهم البنان المحكا - البيت» فى شد ضمير مستتر يعود إلى الشخب، ومعنى شد غنى، والبنان: مفعول بشد على تقدير اللام، والضمير المجرور محلا بلى فى قوله «عليهن» يعود إلى الأكف، يقال: شد فلان شعرا، والمراد ترنم به، والسحيف - بالسين والحاء المهملتين بزنة أمير - الصوت، والأففى: الحية، والحنى - بفتح الحاء المعجمة - يابس النبت، والأعشم: كل شجرة يابسها أكثر من رطبها، شبه صوت شخب هذه النوق بكشيش الأففى إذا همت بأن تثب للعض «وقد حلبن حيث قبا - البيت» قيم: جمع قائمة، والقياس قوم، ومثنى الوطاب: مفعول حلبن على حذف مضاف، أى ملء مثنى الوطاب، والمثنى ههنا: معناه للسكر، والوطاب: جمع وطب، وهو سقاء اللبن خاصة والزوم - بضم الزاى وتشديد الميم - جمع زام، مأخوذ من قولهم «زم فلان القربة» أى مלאها «وقما يكسى ثملا قشعما - البيت» القمع - بكسر القاف وفتح الميم - آلة تجعل فى فم

السماء ونحوه يصب فيها اللبن ، وتقول « قعت الوطب » تريد أنك وضعت القمع في رأسه ، والمثال — بضم التاء الثلاثة ، بزنة الغراب — الرغوة ، والقشع — بفتح القاف وسكون الشين — الضخم من كل شيء « يحسبه الجاهل ما لم يعلم — البيت » أى يحسب الرغوة التي عبر عنها بالتمثال وما : مصدرية ظرفية ، ويعلم هنا : بمعنى يعرف ، ومفعوله محذوف ، وهو ضمير التمثال ، وشيخا : مفعول ثانٍ ليحسب ، وما بعده صفتان له ، شبه الرغوة التي تعلق القمع بشيخ معمم جالس على كرسى ، وكثير من الناس — ومنهم الأعمى الشتمرى — يزعم أن هذا البيت في وصف جبل عمه الحصب وحف به النبات ، وسيأتى هذا البيت في شواهد باب نونى التوكيد « لو أنه أبان أو تكلم — البيت » الضمير يعود إلى التمثال أيضا ، وأبان : أضح عمافى ضميره ، وقوله « لكان إياه » يعنى لكان التمثال هو ذلك الشيخ ، والأعجم : الذى لا يقدر على الكلام أصلا ، وقوله « أتبين ذا ضبيعة معلوما » فنون الإناث عائدة إلى الإبل التي يصفها ، وذا ضبيعة — بفتح الضاد وسكون الباء — أى ذا قوة ، واللوم : الذى يكثر الناس من لومه لسوء ما يأتى ، وأراد الراعى ، وقوله « عند كرام » يروى فى مكانه « عبد كرام » وقوله « عذبه الله بها » أى عذبه بخدمة هذه الإبل ، وأغرم : جعله ذا غرام ، والوليد : تصغير الوليد ، وعسى : معناه هنا اشتد وقوى وصلب ، واعرزم : اجتمعت أعضاؤه واشتدت « قد سالم الحيات منه القدما — البيت » الأفعوان — بالضم — الذكر من الأفاعى ، والشجاع : ذكر الحيات ، والشجع : الجريء ، وقيل : هو الطويل مع عظم جسم ، والميم فيه زائدة « وذات قرنين » ضرب من الحيات له قرون من جلده وليست كقرون الحيوان ، قال اللخمي : ذات قرنين حية لها قرنان وهما لحتان فى رأسها من عن يمين وشمال ، وقيل : أراد بذات قرنين العقرب ، والضروس — بفتح الضاد الشديدة العض ، ويروى فى مكان هذه الكلمة « ضموز » وهى الحية التي لا تصفر لحنها ، فإذا عرض لها إنسان ساورته وثبا ، والضرم — بكسر الضاد وسكون الراء ثم زاي مكسورة — الحية المسنة ، وذلك أخبت لها وأكثر لسنها ، وقيل : هى الشديدة النهش ، وأراد بهذا الكلام وصف الراعى بقلظ القدمين وصلابتهما لطول الحفى فذكر أنه يظأ على الحيات والعقارب فيقتلها « بيتان عند عقبيه — البيت » أى تبيت الحيات عند قدمي هذا الراعى ، ويروى فى مكانه :

هَمَمَنْ فِي رَجْلَيْهِ حَتَّى هَوَمًا ثُمَّ اغْتَدَيْنَ وَغَدَا مُسَلَّمًا

وقوله : « يتبع منها الدلحات الح — البيت » هذا عود إلى وصف الإبل ، فضمير « منها » يعود إلى الإبل ، والدلح — بضم الدال وتشديد اللام مفتوحة — جمع دلحة ، وهى اسم الفاعل وفعله « دلح الرجل وغيره » إذا سار بحمله غير منبسط الخطا لثقل الحمل عليه ، والروم — بزنة



السلخ — جمع رأئمة . وتقول : « رأمت الناقة ولدها رأمانا » إذا عطفك عليه وأحبته ، والرز — بكسر الراء وتشديد الزاي — الصوت .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، « سالم » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، « الحيات » فاعل سالم مرفوع بالضمة الظاهرة ، « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القدم « القدام » مفعول به لسالم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، بدل من الحيات منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، واستعرف في بيان الاستنهاد بالبيت وجه مجيء التابع مخالفاً للتبوع في إعرابه ، في ظاهر الحال ، « والشجاع » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والشجاع : معطوف على الأفعوان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « الشجعما » نبت للشجاع منصوب بالفتحة .

الشاهر في : قوله « سالم الحيات منه القدام الأفعوان » فإن قوله « الأفعوان » المنصوب — بدليل أنه عطف عليه المنصوب وهو قوله « والشجاع الشجعما » — قد وقع بدلا من قوله : « الحيات » وهو مرفوع لكونه فاعلا لسالم ، وقد علم أن الفاعل مرفوع ، فاختلف إعراب البدل عن إعراب المبدل منه ، والقاعدة المعروفة التي لا اختلاف فيها أن كل تابع يجب أن يوافق متبوعه في إعرابه ، فيكون ظاهر هذا الكلام نقضاً لهذه القاعدة المستمرة للطردة ، هذا . ولكن العلماء المحققين وجدوا لهذا الكلام توجيهاً جملة يجرى على المهيع التلثب المعروف من لغة العرب . وبيان ذلك أن قوله « الحيات » فاعل لفعل يقتضى بصيغته أن يكون فاعله متعدداً وأن يكون كل واحد من المتعدد قد فعل بصاحبه مثل مفعله صاحبه به ، وهذا الفعل هو سالم ، وصيغته هي المفاعلة ، والمفاعلة تقتضى البتة ذلك الذي قلناه في شأن فاعلها ، فيكون « الحيات » فاعل المسألة هو والقدم ، وكل واحد منهما قد فعل المسألة بصاحبه ، ووقعت عليه المسألة من صاحبه ، فالمعنى يقتضى أن يكون « الحيات » فاعلا ومفعولا ، وأن يكون « القدام » فاعلا ومفعولا ، إلا أنه نصب أحدهما بعد ما رفع الآخر ، وقد كان — من حيث المعنى — يصح أن يجعل الذي جعله فاعلا مفعولا ويجعل الذي جعله مفعولا فاعلا ، من غير أن يتغير المعنى في قليل ولا كثير ، فلما كان قوله « الحيات » فاعلا لفظاً ، وهو في المعنى مفعول كما أنه فاعل — جاز مراعاة هذا المعنى فيعطف عليه ويبدل منه بالرفع تبعاً للفظ والمعنى ، وبالنصب تبعاً للمعنى فقط .

قال الأعمى : « الشاهد فيه نصب الأفعوان والشجاع وما بعدهما ، وحمله على المعنى ، لأنه لما قال \* سالم الحيات منه القدام \* علم أن القدم مسأللة للحيات ، لأن ما سالم شيئاً فقد سالمه

.....

الآخر ، فكأنه قال : « سالت القدم الأنفوان » اه كلامه ، وهو ظاهر بعد الذي بالننا لك في توضيحه .

وكل هذا الذي ذكرناه إنما يجري على رواية رفع « الحيات » ونصب « القدم » . وفي البيت رواية أخرى ذكرها الأثبات الثقات من العلماء ، ومنهم ابن هشام في معنى اللبيب في أبواب الحذف ، وهذه الرواية بنصب « الحيات » مع ذكر « القدا » على ما هي في الرواية الأولى ، وللعلماء في هذه الرواية تخرجان :

أحدهما : جعل « الحيات » مع نصبه فاعلا ، وقد علمت فيما ذكرناه في باب الفاعل أن من العرب من يجرى بالفاعل منصوبا وبالمفعول مرفوعا فيقول : خرق الثوب السمار ، وكسر الزجاج الحجر ، اعتادا على انسياق المعنى إلى الذهن وأن العقل سيحدد الفاعل فاعلا وإن كان منصوبا ، والمفعول مفعولا وإن كان مرفوعا ، فهذا الشاعر — على هذا التخريج — قد جاء بالفاعل منصوبا اعتادا على تفريق العقل بين الفاعل والمفعول ، وأتى بالمفعول منصوبا على ما هو الأصل فيه ، ثم أبدل من الفاعل المنصوب اسما منصوبا وهو قوله « الأنفوان » فالتابع موافق للمتبع في إعرابه الذي جاء عليه .

والتخريج الثاني : إعراب « الحيات » مفعولا منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، ولا غبار في ذلك ، لا من حيث المعنى ولا من حيث المشهور من لغات العرب ، وإعراب « القدا » فاعلا مرفوعا بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وكان من حقه أن يقول : « قد سالم الحيات منه القدمان » بالنون التي تلي علامة الإعراب في المثنى وجمع المذكر السالم ، لكنه حذف هذه النون لقصد التخفيف حين اضطرته القافية إلى حذفها ، ومع أن حذف نون المثنى في مثل هذا الموضع ضرورة تجده له أمثلة ، وقد خرج عليه العلماء بعض الشواهد ، فمن ذلك قول الشاعر :

كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وقد مضى ذكرها في باب إن وأخواتها ، وأن من العلماء من ذهب إلى أن أصل الكلام كأن أذنيه قادتان أو قلمان محرقتان ، غير أنه حذف نون المثنى حين اضطر ، ومن ذلك قول الآخر :

الْحَافِظُ عَوْرَةَ التَّمَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ نَطْفُ

فقد سبق أن ذكر الشارح هذا الشاهد وذكر أنه روى بنصب « عورة » على أنه مفعول به وحذف النون من جمع المذكر السالم من غير إضافة لأنه اضطر إلى ذلك ، وكل هذه التخرجات لا تخلو عن تكلف .

فنصب « الأفعوان » وهو بدل من « الحيات » وهو مرفوع لفظا ، لأن كل شيتين تسألما فما فاعلان مفعولان ، وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم وسالت القدم الأفعوان .

الثاني : قوله « أتبع » يوم وجوب الإتياع ، وليس كذلك ، لأن القطع في ذلك منصوص على جوازه .

( وَإِنْ نَعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ ) أى : تبعت ممنوعتا ( مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ ) بأن كان لا يعرف إلا بذكر جميعها ( أُتْبِعَتْ ) كلها لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشئ الواحد ، وذلك كقولك : « سررت بزید التاجر الفقيه الكاتب » إذا كان هذا الموصوفُ يشاركه في اسمه ثلاثة : أحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب .

( واقطع ) الجميع ( أو أتبع ) الجميع ، أو اقطع البعض وأتبع البعض ( إن يكن ) المنعوت ( معيّنًا \* بدونها ) كلها ، كما في قول خرنق :

٧٨٧ - لا يبعذن قومي الذين هم سُمُّ العداة وآفة الجزر  
النارزون بكل مفترك والطيبون معاقد الأزر

٧٨٧ - هذان بيتان من الكامل ، وهما من كلام خرنق - بكسر الخاء وسكون الراء المهملة وكسر النون وآخره قاف - بنت بدر بن هفان البكري الشكري ، إحدى شواعر الجاهلية وأخت طرفة بن العبد البكري لأمه ، من كلمة لها ترى فيها زوجها عمرو بن مرند وابنها علقمة ابن عمرو وأخوه : شرحبيل وحسان ، وبعد البيتين الستمشهد بهما قولها :

إِنْ يَشْرَبُوا يَهَبُوا وَإِنْ يَذَرُوا      يَتَوَاعَظُوا عَنْ مَنْطِقِ الْهَجْرِ  
قَوْمٌ إِذَا رَكِبُوا سَمِعَتْ لَهُمْ      لَفْظًا مِنَ التَّأْيِيبِ وَالرَّجْرِ  
الغَالِطِينَ تَحِيَّتُهُمْ بِنُضَارِهِمْ      وَذَوِي الْغِنَى مِنْهُمْ بِذِي الْفَقْرِ  
هَذَا ثِنَايَ مَا بَقِيَتْ عَلَيْهِمْ      فَإِذَا هَلَكْتُ أَجَنِّي قَهْرِي

وانظر هذه القطعة في ديوانها ( ص ١٠ ) وفي أمالي القالي ( ٢ / ١٥٨ ) وثلاثة أبيات من

أولها فى التنبى للبكرى (٧٥) وفى الآلى (ص ٥٤٨) وذكر تخريجها فى الآلى ، فانظره إن شئت .

اللفظ : «لا يبعءن قومى — البىء» لا يبعءن : معناه لا يهلكن ، وهو دعاء جاء بلفظ النهى ، يقال : «بعء يبعء بعءا» بوزن : فرح يفرح فرحا — إذا هلك ، وقالوا : «بعء يبعء» بضم العين فهما «بعءا» بضم فسكون — ضءً قرب ، وقد يستعمل هذا فى الهلاك أيضا لتقارب معناها ، كما قال الله تعالى : (ألا بعءا لمدين كما بعءت ثمود) فإن قلت : فكيف تدعو لقومها بالأىهلكوا وهم قد هلكوا ؟ فالجواب : أن العرب قد جرت عاءتها باستعمال هذا اللفظ فى الدعاء للبىء ، ولهم فى ذلك غرضان : أحدهما : أنهم يريدون به استعظام موت الرجل الجليل القءر ، وكأنهم لا يصدقون بموته ، وقد بين هذا المعنى زهير بن أبى سلمى المزنى فى قوله :

يَقُولُونَ حِصْنَ ثَمِّمٍ تَأْتِي ثُقُوسُهُمْ      وَكَيْفَ بِحِصْنِ الْجِبَالِ جُنُوحُ  
وَلَمْ تَلْفِظِ الْمَوْتَى الْقُبُورُ ، وَلَمْ تَرَكَ      نَجْمُ السَّمَاءِ ، وَالْأَدِيمُ حَيْحُ

يربء أنهم يقولون : مات حصن ثم يستعظمون أن ينطقوا بذلك ويقولون : كيف يجوز ذلك الأمر والجبال لا تزال جائمة فى أماكنها لم تنسف ، والنجوم لم تنكدر ، والقبور لم تخرج موتاها ، ولا يزال جرم العالم حىحا لم يحدث له حادث ؟ . والغرض الثانى : أنهم يريدون الدعاء له بأن يبق ذكره ولا يذهب الحديث عنه ، لأن بقاء ذكر الإنسان بعء موته بمنزلة حياة له جديدة ، وقد أفصح الشاعر عن هذا المعنى إذ يقول :

فَأْتِنُوا عَلَيْنَا لِأَبَا لِأَبِيكُمْ      بِأَفْعَالِنَا ، إِنَّ الشَّعَاءَ هُوَ الْخُلْدُ

وقال الآخري بنى يزيد بن مزبء الشببافى :

فَإِنَّ تَكَ أَفْتَتَهُ اللَّيَالِي فَأَوْشَكَتْ      فَإِنَّ لَهُ ذِكْرًا سَيُفْنِي اللَّيَالِيَا

وقال المنبى بعء ذلك وأحسن :

ذِكْرُ الْفَتَى عُمَرُ الثَّانِي وَحَاجَتُهُ      مَا قَاتَهُ ، وَفُضُولُ الْعَيْشِ أَشْغَالُ

وقء بين مالك بن الربب المازنى ما فى هذا من الهال فى قصبءته التى يرى فيها نفسه ،

حيء يقول :

يَقُولُونَ لَا تَبْعَدْ وَهُمْ يَدْفِنُونَنِي      وَأَيْنَ مَكَانُ الْبُعْدِ إِلَّا مَكَانِيَا ؟

وقول خرنق : «سم العءاء» السم معروف ، وتجاوز فى سببته الحركات الثلاثة ، والعءاء :

جمع عاد مثل قاض وقضاة وغاز وغزاة ، وقدحكي أبو زيد قولهم : «أشمت الله عاديك» أى عدوك ، ولا يكون العداة جمع عدو لأن عدوا فعول ، ولا يجمع فعول على فعلة ، إنما يجمع على فعلة فاعل إذا كان معتل اللام ، والآفة : العلة ، والجزر : جمع جزور — بفتح الجيم ، بزنة صبور — والجزور : الناقة التى تنحر ، فإن كان ما ينحر من الغنم فهو جزر — بفتح الجيم والزاي — وصفت قومها بالشجاعة والنجدة وأنهم يقتلون أعداءهم كما يقتلهم السم ، ثم وصفهم بالكرم والجلود وأنهم ينحرون الإبل للأضياف فكأنهم آفة للإبل تصيبها قتلها ، فإن قات : كيف قالت : «الذين هم سم العداة... إلخ؟» وهذه العبارة إنما تقال فى الأحياء الموجودين الذين يفعلون ما تذكره ، وكان من حق المعنى أن تقول : «الذين كانوا سم العداة — إلخ» فالجواب عن هذا من وجهين : أحدهما : أن من سنن العرب فى كلامهم أن يضموا الكلام معنى كان ، ومن ذلك قوله تعالى : (واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان) فقد قال الكسائى : أراد سبحانه ما كانت تتلو الشياطين . والوجه الثانى : أنها دعت لهم ببقاء الذكر بعد موتهم فصاروا بمنزلة الموجودين ولما كان ذلك كذلك كانوا موصوفين بما كانوا يفعلونه «النازلون بكل معترك — البيت» المعترك — ومثله المعرك والمعركة — موضع القتال ، وأصل اشتقاقه من قولهم : «عركت الرحى الحب» إذا طحنته ، أرادوا أن الحرب تطحن الأبطال كما تطحن الرحى ما يقع فيها ، ولهذا تجدهم يقولون : «دارت رحى الحرب» وقد بين هذا المعنى زهير بن أبى سلمى الزنى فى قوله :

فَعَرَّكَكُمْ عَرَكَ الرَّحَى بِشِفَالِهَا وَتَلَقَّحَ كِشَانًا ثُمَّ تَحْمِلُ فَنَطْمِمْ

ومعنى قولها : «النازلون بكل معترك» أنهم ينزلون عن الخيل عند ضيق المعترك فيقاتلون على أقدامهم ، وقال ابن السيد : النزول عن الحرب على نحوين : أحدهما : هذا الذى ذكرناه ، والآخر : ما يكون فى أول الحرب ، إذ ينزل المحاربون عن إبلهم ويركبون خيلهم ، وذلك أنهم اعتادوا أن يقودوا خيولهم ولا يركبوها ليريحوها ، فإذا قربوا من عدوهم وأغاروا نزلوا عن الإبل إلى الخيل مخافة أن يتبعوا فيدركوا ، ويقال : إن فى قولها : «النازلون بكل معترك» إشارة إلى أن حالهم فى القتال على الخيل كحالهم فى القتال على الأقدام ، وأنهم لا يكفون عن النزول إذ أن أحوال الناس فى ذلك مختلفة ، ولا ينزل فى ذلك الموضع إلا أهل البأس والشدة ، وانظر إلى قول مهلهل بن ربيعة :

لَمْ يَطِيقُوا أَنْ يَنْزِلُوا فَنَزَلْنَا وَأَخُو الْحَرْبِ مَنْ أَطَاعَ النَّزُولَ

وقولها : «والطيبون مغاقد الأثر» تريد أنهم أعفاء ، ومن سنن العرب أن تسكنى بالشيء

عما يحويه ويشتمل عليه ، فإذا وصفوا أحدا بطهارة الكم أرادوا أنه لا يسرق ولا يخون ، وإذا وصفوه بطهارة الجيب أرادوا أن قلبه لا ينطوى على غش ولا مكر لوقوع الجيب على الفؤاد أو قريبا منه ، وكذلك يكون بطهارة الإزار وطيبه ، وطهارة الذيل ، وبطيب الحجة ، على ما جاء في قول النابعة الديباني :

\* رِقَائُ النَّعَالِ طَيِّبٌ حُجْرًا لَهُمْ \*

وللعاهد — في قول الخرق — جمع معقد ، وهو موضع العقد ، والأزر : جمع إزار ، وهو اسم لما يستر النصف الأسفل من الإنسان ، فأما ما يستر النصف الأعلى منه فهو رداء « إن يشربوا يهبوا — البيت » الهجر — بضم الهاء وسكون الجيم — الفحش والكلام القبيح ، قالوا : وليس هذا الكلام بمدح تام ، لأنها جعلت العلة في كرمهم شرب الحجر ، وهذا مثل قول أخيها طرفة بن العبد البكري :

فَإِذَا مَاشَرَ بُوها وَأَنْتَشَوْا وَهَبُوا كُلَّ أُمُومٍ وَطَيْرٍ

ونظيرها قول حسان بن ثابت :

وَنَشَرَبُهَا فَتَشْرِكُنَا مُلُوكًا وَأَسَدًا مَا يَنْهِنُنَا اللَّقَاهُ

وامرؤ القيس أحسن من هؤلاء جميعاً في قوله :

سَمَّاحَةٌ ذَا وَرِيٍّ ذَا وَوَفَاهُ ذَا وَبَائِلُ ذَا إِذَا صَحَّحَا وَإِذَا سَكِرَ

فأخبر أنه جواد في الحالين جميعاً : في حال الصحو ، وفي حال السكر ، وهذا هو المدح التام ، ونظيره قول عنتر بن شداد :

وَإِذَا شَرَبْتُ فَإِنِّي مُسْتَهْلِكٌ مَالِي ، وَعِرْضِي وَأَفْرَ لَمْ يُكَلِّمِ

وَإِذَا صَحَّوتُ فَمَا أَقْصَرُ عَنْ نَدَى وَكَمَا عَلِمْتَ شَمَائِلِي وَتَكَرُّمِي

« قوم إذا ركبوا — البيت » اللفظ — بفتح اللام ، والعين مفتوحة أو ساكنة — هو الأصوات المختلطة ، والجلبة ، والتأبيه : التصويت والدعاء ، تقول : « أيهت بالرجل تأيها » إذا صحت به ودعوته ، وفي الحديث « أن ملك الموت سئل : كيف تقبض الأرواح ؟ فقال : أؤيه بها كما يؤيه بالخيال فتجىء إلى » . وقد قال البغدادي : استدل بعضهم بهذا البيت وما بعده على أن الآيات الأولى دعاء لمن بقي من قومها ، ورد ذلك بأنها قالت بعد ذلك :

لَا قَوْأَ غَدَاةَ قَلَابَ حَقْفَهُمْ سَوَوْقَ الْعَتِيرِ يُسَاقُ لِلْعَتْرِ

وقولها : « الخالطين نحيتم بنضارهم — البيت » النحيث : الحامل الساقط الذكر ، والنضار — بضم النون ، بوزن الغراب — الخالص النسب ، العزيز ، الشهير ، تقول : إنهم خلطوا خاملهم برقيمهم وفقيرهم بنبيهم فاكثسبوا الفنى وحميد الحصال ، فليس فيهم خامل ولا فقير ، ومثله قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

عَلَى مُكْثَرِيهِمْ رَزَقٌ مَن يَعْتَرِيهِمْ وَعِنْدَ الْمُقْلَيْنِ السَّمَاحَةُ وَالْبَذَلُ

ويروى : « الخالطين لجينهم بنضارهم » واللجين — بضم اللام وفتح الجيم وسكون الياء وآخره نون — أصله الفضة ، وأصل النضار الذهب ، ويطلق النضار على من يكون صافى النسب تام الكمال لانتشوبه هجنة ولا منقصة ، ويطلق اللجين والفضة على من يكون أدنى رتبة من هؤلاء ولا يصل إلى منزلتهم ، وانظر قول الشاعر وهو الذى أنشده يعقوب بن السكيت وهو الشاهد رقم ( ٢١١ ) الذى مرّ فى باب « ما » العاملة عمل ليس :

بِنِي غُدَانَةٍ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

وقولها : « هذا ثنائى — البيت » تقول : أنتى عليهم ماحييت إلى أن أموت ، فإذا أجنى قبرى انقطع ثنائى ، وروى العيني عجز هذا البيت :

\* وإذا هلكت وجنى قبرى \*

وقال ابن السيد : هذا كلام لافائدة فيه على ظاهره .

الإعراب : « لا » حرف دعاء ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « يبعدن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا الدعائية ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « قومى » قوم : فاعل يبعد مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء للتكلم ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « الدين » نعت لقومى مبنى على السكون فى محل رفع « هم » مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « سم » خبر المبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف و « العداة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وآفة » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وآفة : معطوف على الخبر ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الجزر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من الابتداء وخبره لاجل لها من الإعراب صلة الموصول « النازلون » نعت ثان لقومى

مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « بكل » جار ومجرور متعلق بالنازليين ، وكل مضاف و « معترك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « والطيون » الواو عاطفة ، الطييون : معطوف على قوله النازلون ، وهي صفة مشبهة « معاهد » منصوب على التشبيه بالمفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأزر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

المشاهد في : قولها : «النازلون» وقولها : « والطيون » فإن الأول نعت لقولها : « قومي » والثاني معطوف عليه ، ويجوز فيهما الإتيان بإعراب الأول نعتا ، والثاني معطوفاً عليه ، كما فطنا في إعراب الشاهد ، ويجوز فيهما القطع ، ولك في القطع وجهان : أحدهما أن تقيهما مرفوعين ، ورفع أولهما حينئذ على أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، ورفع ثانيهما بالمطف عليه أو بتقدير مبتدأ . والوجه الثاني أن تنصبهما ، ونصب الأول حينئذ على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوبا وتقديره : أعنى ، أو أمدح النازلين بكل معترك ، ونصب الثاني على أنه معطوف على الأول أو بتقدير فعل ، ويجوز لك أن ترفع الأول على الإتيان أو على القطع بتقدير مبتدأ ونصب الثاني على القطع بتقدير فعل ، كما يجوز لك أن تنصب الأول على القطع بتقدير فعل ، وترفع الثاني على القطع بتقدير مبتدأ ، ولا يجوز في هذه الحال الأخيرة أن ترفع الثاني على الإتيان ، والسر في ذلك أن القاعدة عندم أن الإتيان بعد القطع ممنوع ، لأنه يشبه العود إلى الشيء بعد الانصراف عنه ، وهو مما تمجحه النفوس السليمة والطباع المستقيمة . وحاصل الأمر أنه يجوز لك في الأول الإتيان والقطع ، فإذا أتيت الأول جاز لك في الثاني الإتيان والقطع ، وإذا قطعت الأول لم يجز لك في الثاني إلا القطع ، وأن الإتيان هنا يكون بالرفع ليس غير ، والقطع يكون بالرفع ويكون بالنصب ، وأن العامل في حال القطع محذوف وجوبا لما علمت في باب الابتداء والخبر في مباحث حذف المبتدأ وجوبا ، ومنه تعلم أنه يجوز لك في « النازلون » و « الطييون » رفعهما ، ونصبهما ، ورفع الأول مع نصب الثاني ، ونصب الأول مع رفع الثاني ، فإن رفعهما جميعا كان لك فيهما ثلاثة أوجه من الإعراب ، وهي : إتياعهما ، وقطعهما بتقدير مبتدأ للأول وعطف الثاني عليه عطفاً مفرداً على مفرد أو بتقدير مبتدأ لكل منهما وعطف جملة الثاني على جملة الأول ، ولك إتيان الأول وقطع الثاني بتقدير مبتدأ ، ولا يجوز قطع الأول بتقدير مبتدأ وإتيان الثاني . وإن نصبتهما لم يكن فيهما إلا القطع بتقدير فعل للأول ، وعطف الثاني عليه عطفاً مفرداً على مفرد ، أو بتقدير فعل لكل منهما ، وعطف جملة الثاني على جملة الأول ، ولا يجوز لك إتياعهما ولا إتيان أحدهما وقطع الآخر ، وإن رفعت الأول ونصبت الثاني جاز لك في الأول الإتيان والقطع بتقدير مبتدأ ، ولم يجز لك في الثاني إلا



فيجوز رفع « النازلين » و « الطيبين » على الإتياع لقوى ، أو على القطع بإضمارهم ،  
ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا ، وعكسه على  
القطع فيهما .

( أَوْ بَعْضَهَا أَقْطَعُ مُعْلَنًا ) : أى إذا كان النعوت مفتقرا إلى بعض النعوت دون بعض  
وجب إتياع المفتقر إليه ، وجاز فيما سواه القطع والإتياع ، هكذا في شرح الكافية .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إذا قطع بعض النعوت دون بعض قَدِّمَ الْمُتَّبَعُ عَلَى الْمُقْطَعِ ،  
ولا يعكس ، وفيه خلاف . قال ابن أبي الربيع : الصحيح المنع . وقال صاحب البسيط :  
الصحيح الجواز . ولو فرق بين الحالة الثانية — وهى الاستغناء عن الجميع — فيجوز ، والحالة  
الثالثة — وهى الافتقار إلى البعض دون البعض — فلا يجوز ؛ لكان مذهبا .

الثاني : إذا كان النعوت نكرة تعين فى الأول من نعوته الإتياع ، وجاز فى الباقى  
القطع ، كقوله :

٧٨٨ — وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ وَشَفْنَا مَرَاضِيْعَ مِثْلِ السَّعَالِي

القطع بتقدير فعل ، والواو حينئذ عطفت جملة الثانى على جملة الأول ، وإن نصب الأول ورفعت  
الثانى لم يجر لك إلا قطعهما ، لكن الأول بتقدير فعل والثانى بتقدير اسم ، والواو عطفت جملة  
الثانى على جملة الأول ، وقد أوضحنا لك هذه المسألة إيضاحا لا يحتاج بعده إلى شيء ، فاعرفه  
والله يرشدك .

٧٨٨ — هذا بيت من التقارب ، وهو من قصيدة طويلة لأمية بن أبى عائذ الهذلى ، وقد  
رواها البغدادي فى خزنة الأدب ( ١٩/١ بولاق ) وشرحها تقلا عن أبى سعيد السكرى فى شرح  
شعر الهذليين ، وقد اطلعت على هذه القصيدة فى شعر الهذليين ( ١٧٢/٢ طبع دار الكتب  
الصرية ) ووجدت بيت الشاهد يروى فيها على وجه آخر ستعرفه ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أَلَا يَا قَوْمَ لَطِيفِ الْجِبَالِ      يُورِّقُ مِنْ نَارِحِ ذِي دَلَالِ  
جَارَ الْيَمْنَا عَلَى بُعْدِهِ      مَهَاوِيَ خَرَقِي مَهَابِ مَهَالِ  
صَحَارَى تَقْوَلُ جَنَّتْهَا      وَأَخْدَابَ طَوْدٍ رَفِيعِ الْجِبَالِ

حَيَالٌ لِحَفْدَةٍ قَدْ هَاجَ لِي  
نُكَّاسًا مِنَ الْحَبِّ بَعْدَ انْدِمَالِ  
تَسَدَّى مَعَ النَّوْمِ تَمَثَّلَهَا  
دُنُوَّ الضَّبَابِ بِطَلِّ زُلَالِ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَلَمَّا وَرَدَنَّ صَدْرَنَ النَّقِيلِ  
كَأُوبٍ مَرَامِي غَوِيٍّ مُغَالِ  
فَأَسْتَلَكَهُمَا مَرَّصَدًا حَافِظًا  
بِهِ ابْنَ الدُّجَى لِاصِفًا كَالطَّحَالِ  
مُتَقِيمًا مُعِيدًا لِأَكْلِ الْقَنِيهِ  
عِي ذَا فَاقَةٍ مُلْحِمًا لِلْعِيَالِ  
لَهُ نِسْوَةٌ عَاطِلَاتُ الضُّدُو  
رِ عُوجٌ مَرَّاصِيْعٌ مِثْلُ السَّمَالِ  
تَرَاحُ يَدَاهُ لِمَحْشُورَةٍ  
خَوَاطِي الْقِدَاحِ عَجَافِ النَّصَالِ

اللفظ: « ألا يا قوم لطيف الخيال - البيت » الطيف ههنا مصدر « طاف الخيال يطيف طيفا » ، ويورق : يسهد ويبعد النوم ، ومن نازح : أى من حبيب بعيد ، وهذا المطلع من أبيات سيويه فى مباحث الاستغاثة ، أورده شاهدا على أن اللام الأولى فى « يا قوم » مفتوحة واللام الثانية فى « لطيف الخيال » مكسورة ، فرقا بين المستغاث به والمستغاث من أجله ، قال سيويه : معناه « من لطيف الخيال من نازح ذى دلالة يورقى ، وذكر النازح لأنه أراد الشخص ، والدلال : الدلالة بحسن ومحبة ونحوها » أجاز إلينا على بعده - البيت » أجاز الخيال : أى قطع إلينا على بعد ، والمهاوى : المواضع يهوى ويسقط فيها ، وهو مفعول أجاز ، والخرق - بفتح فسكون - الفلاة الواسعة تنخرق فيها الرياح ، والمهاب - بفتح الميم - موضع الهبوب والمهال - بفتح الميم أيضا - موضع الهول « صحارى تقول جناها - البيت » الصحارى : جمع صحراء ، وتقول : تتلون كتلون القول ، والجنان - بكسر الجيم - جمع جان ، وهو أبو الجن ، والأحداب : منصوب بالعطف على مهاوى ، وهو جمع حدب - بفتح الحاء والذال جميعا - وهو ما ارتفع من الأرض « خيال لجعدة قد هاج لى - البيت » أى ذلك الخيال خيال جعدة ، وجعدة : اسم امرأة ، ويقال : « عرض لى نكس ونكاس » بزنة قفل وغراب - وهو النود إلى الرض بعد الإفافة منه ، واندمل : برى\* بعض البرء وأفاق بعض الإفافة « تسدى مع النوم تمثالها - البيت » أى غشينا خيالها كما تغشى الضباب الأرض ، والضباب : الغيم ، والطل : الندى ، والزلال : الصافي « فلما وردن صدرن النقييل - البيت » النقييل : الناقلة فى السير ، وأصله إذا وقع فى حجارة ناقل قوائمه بأن يضمها بين كل حجرين ، والمغالى : للزراعى الذى يغالى

في الرمي : أى يغالب غيره فيه ليعرف أيهما أبعد مرمى سهم ، يقول : آبت ورجعت كأوب السهام ، وأوبها إذا نزع النازع في القوس ، فإذا أرسل إليهم فقد آبت من حيث نزع « فأسلكها مرصدا حافظا — البيت » أى فأسلكها الفحل — وهو حمار الوحش — مكانا يرصد به الراعى الوحش والضمير في « به » يعود إلى المرصد ، وابن الدجى : الصياد ، والدجى — بضم الدال — جمع دجية ، وهى هنا بيت الصائد تكون حفيرة يستتر فيها لئلا يراه الوحش فينفر منه ، ولاحظنا : أى قد لصق الصياد بأرض حفيرته ليخفى نفسه عن الصيد كما لصق الطحال بمنجب الإنسان « مقيتا معيدا لأكل القنيص — البيت » المقيت : المقتدر ، تقول : « أقات فلان على كذا » تريد أنه اقتدر عليه ، والعيد الذى قد اعتاد الشيء ، يريد أنه قد تعود أكل ما يصطاده ، والملحم : اسم الفاعل من « ألحم » أى أطم اللحم « له نسوة عاطلات الصدور — البيت » هذا هو بيت الشاهد كما ورد في شعر المهذلين ، ولكنه ورد في لسان العرب كما رواه النحاة ، وعاطلات الصدور : أى ليس عليهن حلى ، ويروى « عطلات الصدور » بغير ألف بعد العين ، والوعوج : المهازيل ، والمراضيع : جمع مرضع بإشباع كسرة الضاد فى الجمع حتى تتولد ياء ، والمرضع : التى لها ولد يرضع ، والسعالى : جمع سعالاة ، وأراد بالسعالى الغيلان ، والضمير فى « يأوى » على رواية اللسان والنحاة يرجع إلى ابن الدجى وهو الصياد « تراح يدها لمحشورة — البيت » تراح يدها : تخف ، تقول : « راحت يدها بكذا » إذا خفت له وأسرعت فيه ، والمحشورة : نبل قد أطف قذذا ، وذلك أسرع لها وأبعد فى الرمي ، والخواضى : جمع خاضية ، وهى المتينة المكتنزة ، والقдах : جمع قدهج — بكسر القاف وسكون الدال — وهو عمود السهم ، ومعنى « عجاف النصال » أنها قد أرهفت وحددت حتى بدت كالحزيلة ، وإضافة خواضى إلى القдах وعجاف إلى النصال من إضافة الصفة إلى الموصوف ، فإنه أراد أن قдах هذا السهم متينة ونصاله مرهفة محدة .

المعنى : أصل الكلام جار فى أنه شبه ناقته بمحار وحش ووصفه بأشياء كثيرة ، ثم وصف أن هذا المحار أورد آتته الماء ثم أصدرها فأسلكها مكانا فيه صياد يترصده ويرتقبه ، ثم وصف هذا الصياد بأنه محتف فى حفيرة وأنه حريص على وقوع الوحش فى يده لأنه متعود أن يأكل من لحوم ما يصيد ، ولأنه يرجع فى بيته إلى نسوة شدييدات الضر والحاجة ، فليس فى أيديهن ولا فى نحورهن حلى ، وهن شعت عليهن غبرة الحاجة والجوع ، مع حاجتهن إلى الطعام لكونهن مرضع ، فهو لذلك شديد الحرص على الصيد .

الإعجاب : « يأوى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والحازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى

الثالث : يستثنى من إطلاقه النعت المؤكّد نحو : « إلهين اثنين » والمتمزّم نحو : « الشّمريّ المبور » ، والجاري على مُشارٍ به نحو : « هذا العالم » فلا يجوز القطع في هذه .  
( وارفَع أو أنصب إن قَطَعْتَ ) النعت عن التبعية ( مُضْمِراً \* مُبْتَدَأً أو ناصِباً لَنْ يَظْهَرَ ) أي لا يجوزُ إظهارها .

وهذا إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم ، نحو : « الحمد لله الحميد » بالرفع بإضمار هو ، ونحو : « وأمرأته حمالة الخطب » بالنصب بإضمار أذم ، أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز إظهارها ، فتقول : سررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة ، ولك أن تقول : هو التاجر ، وأعنى التاجر .

الصيد المعبر عنه بان الدجى في الآيات السابقة على بيت الشاهد « إلى » حرف جرّ « نسوة » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله : يأوى « عطل » صفة لنسوة مجرورة بالكسرة الظاهرة « وشعنا » الواو حرف عطف ، شعنا : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير أعنى شعنا ، أو أرحم شعنا ، أو نحو ذلك ، منصوب بالفتحة الظاهرة « مراضيع » صفة لشعث « مثل » صفة ثانية لشعث ، ومثل مضاف و « المسعالي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله معطوفة بالواو على جملة « ويأوى » مع معمولاته .

الشاهد في : قوله : « نسوة عطل وشعنا — إلخ » فقد اجتمع في هذه الألفاظ نعوت نكرة — وهو قوله « نسوة » — وأكثر من نعت — وذلك قوله « عطل » وقوله « شعنا » — وقد رأينا الشاعر أتبع النعت الأول لذلك النعوت للنكرة ، ثم قطع مابعد إلى النصب بتقدير فعل ، فأما إتباع أول نعوت النكرة فهو واجب لا يجوز المدول عنه في الأعراف الأشهر من مذاهب النحويين ، وذهب سيبويه إلى جواز قطعه ، وأما قطع مابعد الأول فهو أمر جائز ، سواء أتبعن مسمى النكرة بالأول أم لم يتبعن ، وذلك لأن المقصود من نعت النكرة التخصيص ، وقد حدث التخصيص المقصود بإتباع الأول منها ، وإن شئت أتبعنا الثاني أيضا ، إلا أنك تحافظ على ما قررناه لك في شرح الشاهد السابق من أنه لا يجوز لك الإنباع بعد القطع . قال ابن خلف في بيت الشاهد : « الشاهد فيه أنه نصب شعنا كأنه حيث قال إلى نسوة عطل صرن عنده بمن علم أنهن شعنا ، ولكنه ذكر ذلك تشبيهاً لمن وتشويهاً ، قال الخليل : كأنه قال : أذكرهن شعنا إلا أن هذا فعل لا يستعمل إظهاره ، لأن ما قبله قد دل عليه فأعنى عن ذكره ، على ما يجري عليه الباب في المدح والذم » اهـ . وأنشده سيبويه في كتابه مرايا : فأنشده مرة نصب شعنا على ما بينا ، وأنشده في مواضع يجر شعنا على الإنباع ، واستشهد جار الله الزمخشري بهذا البيت في الكشف عند تفسير قوله تعالى : ( شهد الله أنه لا إله إلا هو ، والملائكة ، وأولو العلم ، قائماً بالسط ) للإستدلال به على أن الاسم المنصب على المدح كما يكون معرفة يكون نكرة كما في هذا البيت .

( وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّمْتِ عُقْلٌ ) أى علم ( يَجُوزُ حَذْفُهُ ) ، ويكثر ذلك فى المنعوت  
 ( وَفِي النَّمْتِ يَقُولُ ) فالأول شرطه إما كَوْنُ النعمتِ صالحاً لمباشرة العامل ، نحو : « أَنْ أَعْمَلَ  
 سَابِقَاتٍ » أى دُرُوعاً سابغاتٍ ، أو كَوْنُ المنعوتِ بعضَ اسمٍ مخفوضٍ مِن أَوْفَى ، كقولهم :  
 مِنَّا ظَعْنٌ وَمِنَّا أَقَامٌ ، أى منا فريقٌ ظعن ومنا فريقٌ أقام ، وكقوله :

٧٨٩ - لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَدْتُمْ بِفَضْلِهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ

٧٨٩ - هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وبعده قوله :

عَفِيفَةُ الْجَيْبِ حَرَامُ الْحَرَمِ مِنْ آلِ قَيْسٍ فِي النَّصَابِ الْأَكْرَمِ

وهذا الرجز لحكيم بن معية الربيعي ، أحد بنى ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، وهو  
 راجز إسلامي كان مع العجاج وحמיד الأرقط فى زمن .

اللفظة : « لم تبتئم » لم تقع فى الإيتم ، وهو الذنب ، وأراد لم تكذب ، وأصل تبتئم تأتم مضارع  
 أتم أى ما مثل علم يعلم علماً ، فكسر حرف المضارعة كما يكسرها غير الحجازيين فصار « لم تبتئم »  
 فوقمت الهمزة ساكنة إثر كسرة قلبها ياء كما يقول بعض العرب وهم أهل الحجاز : ذيب ، وبيبر ،  
 فى ذئب ، وبيبر « يفضلها » يزيد عليها « فى حسب » الحسب : ما يعده الرء من مفاخره ، وأراد  
 به ههنا شرف النسب ، وهو شرف الآباء « ميسم » - بكسر الميم بعدها ياء مثناة - هو  
 الحسن والجمال « عفيفة الجيب » نسب العفة إلى جيبها والمراد ما بداخله ، وقد ذكرنا ذلك فى شرح  
 الصحاح رقم ( ٧٨٧ ) قريباً « النصاب » الأصل .

الإعراب : « لو » حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قلت »  
 فعل لماض وتاء الخطاب فاعله « ما » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « فى »  
 حرف مجر « قومها » قوم : مجرور بـ فى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقوم  
 مضاف وضمير التانيئة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « لم » حرف نفي وجزم وقلبت  
 « تبتئم » مضارع مجزوم بـ لم ، وعلامة جزمه السكون ، وعربك بالسكسرة لأجل الزوى ، وفاعله ضمير مستتر  
 فيه وجوبا تقديره أنت ، واجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لو « يفضلها »  
 يفضل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله

أصله : لو قلت ما في قومها أحدٌ يفضلها لم تأثم ، فحذف الموصوف وهو أحد ، وكسر حرف المضارعة من تأثم ، وأبدل الهمزة ياء ، وقدم جواب لو فاصلاً بين الخبر المقدم — وهو الجار والمجرور — والمبتدأ المؤخر ، وهو «أحد» المحذوف .

فإن لم يَصْلُحْ ، ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرورٍ بمن أو في ؛ امتنع ذلك : أي إقامة الجملة وشبهها مقامه ، إلا في الضرورة كقوله :

ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائبة مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ مؤخرًا خبره المقدم الجار والمجرور ، وتقدير الكلام : ما في قومها أحد يفضلها « في حسب » جار ومجرور متعلق بقوله يفضلها « وميسم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ميسم : معطوف على حسب ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاعر في : قوله : « ما في قومها يفضلها » فإن هذا الكلام قد اشتمل على نعت هو جملة « يفضلها » حذف منعوته — وهو « أحد » لأن تقدير الكلام : ما في قومها أحد يفضلها على ما عرفت في إعراب البيت — وهذا النعت المحذوف هو بعض اسم مجرور بني ، ألا ترى أن الأحد بعض قومها المجرور بني ، قال سيويه : « يريد ما في قومها أحد يفضلها ، كما قالوا : لو أن زيدا ههنا ، وإنما يريدون لكان كذا » اه . وقال الفراء : « من كلام العرب أن يضمروا من في مبتدأ الكلام بمن ، فيقولون : منا يقول ذلك ومنا لايقوله ، وذلك أن من بعض لما هي منه ، فلذلك أدت عن المعنى للتروك ، قال الله تعالى : ( وما منا إلا له مقام معلوم ) وقال : ( وإن منكم إلا واردها ) ولا يجوز إضمار من في شيء من الصفات إلا على هذا الذي نبأتك به ، وقد قالها الشاعر في في ، ولست أشتهيها ، قال : \* لو قلت ما في قومها ... البيت \* وإنما جاز ذلك في في لأنك تجدمعنى من ، أنه بعض ما أضيفت إليه ، ألا ترى أنك تقول : فينا الصالحون وفينا دون ذلك ، فكأنك قلت : منا ، ولا يجوز أن تقول : في الدار يقول ذلك ، وأنت تريد في الدار من يقول ذلك ، وإنما يجوز إذا أضيفت في إلى جنس التروك » اه . والمراد بمن الضميرة في كلامه من النكرة التي تفسر بإنسان ، وليس المراد به من الموصولة ، وقال السيرافي : « أكثر ما يأتي المحذف مع من ، لأن من تدل على التبويض ، وقد جاء مثله مع في ، وليس مثل من في الكثرة » اه .

- ٧٩٠ -

\* لَكُمْ قَبِيضَةٌ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرًا \*

٧٩٠ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانَ وَالْحَصَى \*

وهذا البيت للكثير من قصيدة يمدح فيها بنى أمية ، وقد أنشد البيت الجوهري في الصحاح وابن منظور في اللسان ( ق ب ص ) واستشهد به من شرح الألفية ابن القاسم لمثل ما استشهد به الشارح .

اللفظة : « مسجد الله » أراد بهما مسجد مكة وهو بيت الله الحرام الذي فيه الكعبة قبله للمسلمين ، ومسجد المدينة الذي يضم جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم « المزوران » تثنية مزور - بفتح الميم وضم الزاي - وهو اسم المفعول من « زاره يزوره » وأراد اللذين يزورهما الناس « والحصى » أراد به العدد العديد من الأهل والتبع والأَنْصار ، وانظر إلى قول الأعشى وهو الشاهد رقم ( ٧٧٢ ) .

وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَثِيرِ

« لكم قبضة » هو بكسر القاف أو فتحها مع سكون الباء - ومعناه العدد الكثير من الناس ، والضمير يعود إلى الحصى ، ومن كلام العرب : « إن بنى فلان لنى قبص الحصى » أى إنهم لكثيرو العدد ، قال ابن منظور فى اللسان : « وقبص النمل ( بالكسر ) وقبسه ( بالفتح ) مجتمعه ، الليث : القبص : مجتمع النمل الكبير الكثير ، يقال : إنهم لنى قبص الحصى أى فى كثرتها ، لا استطاع عدده من كثرتة ، والقبص والقبص : العدد الكثير ، وفى الصحاح : العدد الكثير من الناس ، وفى الحديث : « فتخرج عليهم قوايص » أى طوائف وجماعات ، واحدها : قابصة ، قال الكثير : \* لكم مسجدا الله للزوران ... البيت \* أى من بين مثر ومقل ، وفى الحديث : « أن عمر رضى الله عنه أتى النبى صلى الله عليه وسلم وعنده قبص من الناس » اه كلامه بحروفه ، وقد وقع فى نسخ الشرح « قبصة » بنقط التاء ، ولكننا أصلحناه بحذف النقطتين لما أثناه لك من كلام ابن منظور « أثرى » كثر ماله وصار فى عدد الثرى وهو التراب « أقر » افتقر وقل ماله .

الحقى : يمدح بنى أمية - على ما يقول العيني - بأن الله تعالى قد جعل لهم الولاية على مسجديه اللذين يزورهما الناس ، وجعل لهم العدد العديد من الأهل والأتباع والأَنْصار الذين لكثرتهم يوجد بينهم للثرى والفقير .

الإعراب : « لكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مسجدا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشئى ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « للمزوران » نعت للمسجدين مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشئى ، والنون عوض

عن التنوين في الاسم المفرد «والحصى» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب،  
الحصى : معطوف على البتداء المؤخر مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر  
« اكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قبسه » قبص : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمه  
الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحصى مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر «من»  
حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بين » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة  
الظاهرة « أترى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله في محل جر نعت لمنعوت  
محذوف يقع مضافا إليه ، وتقدير الكلام : من بين من أترى « وأقترأ » الواو حرف عطف ،  
أقتر : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة  
نعت لمنعوت محذوف مجرور بالعطف على المنعوت السابق : أى ومن أقتر .

الشاهد فيه : قوله : « من بين أترى وأقترأ » حيث حذف المنعوت وأبقى النعت ، وتقدير  
الكلام : من بين من أترى ومن أقتر ، أى من بين رجل أترى ورجل أقتر ، في العبارة المذكورة  
— على هذا الذى اخترناه — حذف منوعتين ، وهما : « من » الأولى و « من » الثانية ، وإبقاء  
نعتين أحدهما : جملة « أترى » مع فاعله المستتر فيه ، وثانيتها : جملة « أقتر » مع فاعله المستتر فيه أيضا ،  
وأنت خير — بعد بيان الشاهد وإعراب البيت — أن الكلام لم يستوف الشرط الذى يجوز معه حذف  
المنعوت ، وهو أن يكون ذلك المنعوت بعض اسم مجرور بمن أو في ، لأن المنعوت في هذا الكلام  
مجرور بإضافة « بين » إليه ، فيكون الحذف في هذا البيت مما سوغته الضرورة .

فإن قلت : « تخبرنى عن « من » المحذوفة في الموضعين ، أموصولة هي أم نكرة ؟ .

فالجواب عن ذلك أن إعراب البيت وتقدير المحذوف مناديان بأنا اعتبرنا « من » المحذوفة  
في الموضعين نكرة موصوفة ، ولم تعتبرها موصولة ، ولو اعتبرناها موصولة لم تكن الجملة إلا صلة  
لها ، ولم يكن في البيت شاهد لحذف المنعوت وبقاء النعت .

فإن قلت : فهذا الذى ذكرته مستقيم ، ولكن أفلا يجوز أيضا أن تكون « من » المحذوفة  
في الموضعين موصولة ؟ .

فالجواب عن ذلك أنا لا ترى لك قط أن تحمل الكلام على حذف الموصول وإبقاء الصلة .  
لأن حذف الموصول وإبقاء صلته لا يجوز عند جمهرة العلماء فلا يحمل عليه .

فإن قلت : فالكلام على تقدير حذف المنعوت وبقاء النعت محمول في هذا البيت على الضرورة  
لعدم استيفاء الشرط ، فهلا جوزت أن يكون الحذف الموصول وبقاء الصلة ، ويكون ذلك



وقوله :

\* تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ \* — ٧٩١

ضرورة أيضا ؟ وأى فرق بين الضروريتين حتى جَوَزَتْ واحدة منهما ومنعت من الأخرى ؟ . قلت : إن أصل الموضوع في حذف النعت وبقاء النعوت الجواز ، غاية ما في الأمر أن يكون الشاعر قد أطلق الأمر إطلاقا فلم يتقيد فيه بالشرط الذي التزمه غيره من المتكلمين بلغة العرب ، فأما حذف الموصول وبقاء الصلة فأمر غير جائز ، لامع التقيد بشرط معين ، ولا مع الإطلاق ، فلما افترق الأمران جوزنا لك الحمل على الجائز منهما مقيدا وجعلنا الضرورة قاصرة على عدم وجود هذا التقيد ، ولم نبج لك أن تحمله على هذا الوجه الآخر لأنه مما لا يجوز بته ، نعم قد جوز الكوفيون والأخفش وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه حذف الموصول وإبقاء صلته ، واشترط بعضهم لهذا الجواز أن يكون الموصول المحذوف معطوفا على موصول آخر مذكور ، فإن آبيت إلا مجازاة هؤلاء والأخذ بمذهبهم صح لك أن تجعل « من » المحذوفة موصولة ، ولكن لا ينبغي أن يفوتك أن الشرط الذي اشترطه بعضهم غير متحقق في « من » الأولى ، فيكون الحذف على هذا ضرورة أيضا ، فأما من لم يشترط هذا الشرط منهم فالحذف عنده مستقيم لاشيء فيه .

فإن قلت : فإني أراك جعلت جملة « أقر » نعتا لمحذوف معطوف على النعوت المحذوف ، فهلا جعلت جملة « أقر » معطوفة على جملة « أرمى » حتى يقل المحذوف ويصير واحدا ؟ .

فالجواب عن ذلك : أنا لا نرمي لك أن تحمله على هذا لوجهين : الأول : أن « بين » كما ذكرناه مرارا لاتضاف إلا إلى متعدد . والثاني : أنا لو جعلنا جملة « أقر » معطوفة على جملة « أرمى » لزم أن يكون الترمي والمقرر شخصا واحدا ، وليس المعنى على ذلك أصلا ، ونظير هذا ما ذكرناه في قول حسان بن ثابت رضي الله عنه ، وهو الشاهد رقم ( ١٢٣ ) :

أَمِنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاهُ ؟

حيث لم يجوز أن تعطف جملة « يمدحه » على جملة « يهجو » لأن المعنى يفسد عليه ، إذ يصير اللادح هو الهاجى ، وذلك مما لا يستقيم .

٧٩١ — هذا بيت من الرجز الشطور ، وقبله قوله :

بِمَالِكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَخَجَرٌ وَعَيْرٌ كَبْدَاءُ شَدِيدَةٌ الْوَأْتَرُ

ولم أعر لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين ، وقال العيني : « أقول : لم أقف على اسم راجزه » اه وقال البغدادي : « لم يعرف له قائل » اه .

اللفظة: « سهم » السهم — بفتح السين وسكون الهاء — واحد السهام ، وهى النبال ، والسهم أيضا : حجر يوضع فوق باب بيت يبنى ليصاد فيه الأسد ، فإذا دخله وقع الحجر فسد الباب عليه « كبداء » الكبداء — بفتح الكاف وسكون الباء بعدها دال مهملة — القوس إذا كانت واسعة المقبض « الوتر » — بفتح الواو والتاء المثناة جميعا — مجرى السهم من القوس العربية « ترى » الضمير راجع إلى الكبداء التى هى القوس « أرمى البشر » أشد الناس رميا وأكثرهم إصابة للهدف .

الإعراب : « ترى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الكبداء التى هى القوس « بكفى » الباء حرف جر مبنى على الكسر لاجل له من الإعراب ، كفى : مجرور بالياء وعلامة جره الياء المفتوح ما قبلها تحقيقا للكسور ما بعدها تقديرا لأنه مثنى ، وهو مضاف إلى محذوف يحتاج الكلام إليه ، وتقدير الكلام : بكفى رجل — إلخ « كان » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المضاف إليه المحذوف الذى قدرناه بـ رجل « من » حرف جر « أرمى » مجرور بمن ، وهو أفضل تفضيل كما ظهر من بيان معناه فى لغة البيت ، وأرمى مضاف و « البشر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل جر صفة لذلك المضاف إليه المحذوف ، والتقدير : ترى هذه الكبداء بكفى رجل موصوف بأنه كان من أرمى البشر ، ويجوز عندى أن تكون « كان » زائدة لوقوعها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا ، وهما النعت ومنعوتة ، وعلى هذا يكون الجار والمجرور وهو قوله « من أرمى البشر » متعلقا بمحذوف صفة لتلك المضاف إليه المحذوف ، وتقدير الكلام : ترى هذه الكبداء بكفى رجل موصوف بأنه من أرمى البشر ، بل هذا الإعراب عندى أحسن مما ذكرناه أولا ، لأن الإعراب الأول سيلزم عليه إخراج « كان » عما وضعت له إلى أن يصير معناها الاستمرار ، لأن المثنى ليس على أنه كان فى الزمن الماضى المقطع من أرمى البشر؛ لأن ذلك لا يفيد الوعيد المقصود من الكلام ، وإنما المعنى على أنه كان ولم يزل من أرمى البشر ، وجميـء كان زائدة بين النعت والمذموم مما نص النحاة على جوازه ؛ ومما ورد منه قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم (١٩٦) السابق فى باب « كان » :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

وقوله :

٧٩٢ - كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقِيشٍ يُقَعِّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

والثاني : كقوله تعالى : « يَاخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَضْبًا » أي كل سفينةٍ صالحة .

والضرورة في هذا البيت في اتصال « كان » بواو الجماعة ، ولو لم تكن متصلة بالواو لم يكن فيه ضرورة .

الشاهد فيه : قوله : « بكفى كان من أرى البشر » حيث حذف للنعوت وهو المضاف إليه المقدر ، وأبقى النعت وهو جملة « كان من أرى البشر » أو الجار والمجرور الذي هو قوله : « من أرى البشر » على ما اخترناه في الإعراب ، وليس للنعوت — وهو رجل المقدر — بعض اسم مجرور بمن أو في كما هو ظاهر ، بل هو مضاف إليه ، والمضاف هو قوله « كفى » كما علم في إعراب البيت ، والحذف في هذه الحالة ضرورة من ضرورات الشعر .

٧٩٢ - هذا بيت من الوافر ، وهو من قصيدة للناطقة الديباني ، يقولها حين قتلت بنو عبس نضلة الأسدى ، وقتلت بنو أسد منهم رجلين ، وأراد عيينة بن حصن أن يخرج بنى أسد من حلف بنى ذبيان ، وأول القصيدة التي منها بيت الشاهد قوله :

عَشِيتُ مَنْازِلًا بِعُرَيْتِنَاتٍ فَأَعْلَى الْجِزْعِ لِلْحَيِّ الْمِينِ

تَعَاوَرَهُنَّ صَرَفُ الدَّهْرِ حَتَّى عَقَوْنَ ، وَكُلُّ مُنْهَرٍ مُرِنِ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَتَحَذُلُ نَاصِرِي وَتَعِينُ عَبَسًا؟

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقِيشٍ

تَكُونُ نَعَامَةً طَوْرًا ، وَطَوْرًا

إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُورًا

هُمُ دِرْعِي أَلَّتْ أَسْتَلَأَنْتُ فِيهَا

وَهُمْ وَرَدُوا الْجِنْفَارَ عَلَى تَمِيمِ

شَهَدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَاتِ

بِكَلِّ مُجَرَّبٍ كَاللَيْثِ بِسَمُو

عَلَى أَوْصَالِ ذَيْالِ رِفَنِ

البيت ... ، وبمـ

هُوَ الرِّيحُ تَنْسِجُ كُلَّ فَنِّ

فَأِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتُ مِنِّي

إِلَى يَوْمِ النَّسَارِ ، وَهُمْ مَجْحَنِي

وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عُسَاظَ ، إِنِّي

أَتَيْتُهُمْ بِنُصْحِ الصَّدْرِ مِنِّي

عَلَى أَوْصَالِ ذَيْالِ رِفَنِ

اللفظة : « غشيت منازلنا — البيت » غشيت : أراد أنه جاءها ونزل فيها ، ويروى في مكانه « عرفت » وعريقتات : اسم مكان بعينه ، والجزع : مكان أيضا ، وقوله « للحى » يروى في مكانه « بالخيف » وقوله « اللبن » اسم الفاعل من قولهم : « ابن فلان بالمكان » إذا أقام به ، وقالوا أيضا : « بن بالمكان » من باب ضرب « تعاورهن صرف الدهر — البيت » يقع في نسخة « عفاهن » أي غير هذه الديار وأنى عليها ، وصرف الدهر : أحواله ونوازلها ، وعفون : تغيرن ، وفي هذا البيت استعمل « عفا » متعديا ولازما ، وهو مما أتى على الوجهين جميعا « وكل منهر » أراد به الطر الشديد الانهمال والنزول ، وهو معطوف على صرف الدهر الذي هو فاعل عفاهن واللرن : الذي يسمع له صوت ، تقول : أرنا إرنا ، تريد أنه صوت « أنخذل ناصرى وتعين عيسا — البيت » هذا خطاب لعينة بن حصن ، وأراد بناصره بنى أسد ، ويروى : « وتغز قيسا » وقوله : « أيربوع بن غيظ للمعن » هذا نداء ليربوع بن غيظ بن مرة بن عوف بن سعد ابن ذبيان ، وهم قوم النابغة ، والمعن — بكسر الميم وفتح العين المهملة — المتعرض في الأمور ، وعنى به عينة بن حصن ، واللام في « للمعن » تتعلق بمجدوف ، وكأنه قال : يابن يربوع تعجبوا لهذا المتعرض « كأنك من جمال بنى أقيش — البيت » هذا أيضا خطاب لعينة بن حصن ، يقول : إنك لرجل سريع الغضب شديد النفور ، وإنك لتتفر بما لا يفر منه ، وقيل : معناه إنك جبان في الحروب لاتقدر على الطعن والضرب ، ولكنك تتفر منها كما يفر الجمل من صوت الشن وقعته ، وأقيش — بضم الهمزة على زنة التصغير — أبو قبيلة من عكل ، ويقعقع مضارع مبنى للجھول من القعقة ، وهى تحريك الشيء اليابس الصلب حتى يسمع منه صوت ، والشن — بفتح الشين وتشديد النون — القرية اليابسة البالية ، وجمعه شنان ، قال أبو عمرو : جمال بنى أقيش ضعاف تنفر من كل شيء تراه ، وقال الأصمعي : جمال بنى أقيش حوشية ليست منتفعا بها فيضرب بنفارها للثل ، ومن أمثالهم : « فلان مايقعق له بالشنان » أى إنه لا يفرز مما لاحقيقة له ، ولا يكثر بضواء النوغاء ، وقد استعمل الحجاج بن يوسف الثقفي هذا الثل في خطبته التي خطبها مقدمه على الكوفة حيث يقول : « إني والله يا أهل العراق مايقعق لى بالشنان » يريد لا أخوف بما لا أصل له ولا تهولنى جلبتكم ولا يعسر على كبح غوغائكم « تكون نعامه طوراً — البيت » قال أبو عمرو : تتخيل مرة كذا ومرة كذا ، وقوله : « هوى الريح » تقديره : وهوى طوراً هوى الريح ، والفن : اللون ، وجمعه : فنون ، قال الأصمعي : كأنه هوى هوى كل فن : أى ضرب من الجرى « هم درجى التي استلأمت فيها — البيت » يقول : استلأمت فلان ، تريد أنه ليس اللأمة ونحوها ، واللأمة — بفتح اللام ويكون الهمزة — الدرع .

والهجن — بكسر الهمزة وفتح الجيم وتشديد النون — الترس، وأراد أنهم وقايتهم التي يتقى بها الأعداء.  
وقال عمر بن أبي ربيعة الخزومي في رائيته الطويلة :

فَكَانَ مَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثُ شَخْوصٍ كَاعِبَانَ وَمُعَصِرُ

وبوم النسار — بكسر النون بزنة الكتاب — يوم كان لأسد وغطفان على تميم ، والنسار : اسم ماء لبني عامر من تميم حدثت عنده الواقعة « وهم وردوا الجفار على تميم — البيت » الجفار — بكسر أوله — اسم ماء بنجد لبني تميم ، وفي هذا البيت من العيوب التضمين ، وهو أن يتوقف البيت على البيت الذي بعده ، وذلك لأن الشعر العربي مبناه على وحدة كل بيت واستقلاله عما بعده وما قبله ، ومن أجل هذا تجمد كثيرا من الشعر العربي يروى بتقديم بعض الأبيات وتأخير بعضها « بكل مجرب كالليث — البيت » المجرب : الشجاع الذي جرب الحرب ، أو الذي جربوه في الحرب فوجدوه صادق الإقدام ، فيجوز أن تقرأ هذه الكلمة بفتح الراء على زنة المفعول وأن تقرأ بكسر الراء على زنة الفاعل ، والرفن — بكسر الراء وفتح الفاء وتشديد النون — فسره أبو عمرو بالسريع ، والديال : الطويل الدليل ، والأوصال : الفاصل ، واحدها وصل — بكسر فسكون ؛ يريد أنه يرتفع على فرس سابغ الذنب سريع السير .

الإعراب : « كأنك » كأن : حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لاملح له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبر كأن محذوف ، وتقدير الكلام : كأنك جمل من جمال بني أقيش « من » حرف جر « جمال » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وجمال مضاف و « بني » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « أقيش » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لخبر كأن المحذوف « يقع » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، « بين » ظرف مكان منصوب بقوله : يقع ، وبين مضاف و « رجله » مضاف إليه ، وضمير الغائب العائد إلى الجمل المحذوف مضاف إليه ، وهذا الضمير هو الذي أحوج إلى تقدير المحذوف « بشن » جار ومجرور متعلق بقوله : يقع .

الشاهد فيه : قوله « كأنك من جمال بني أقيش » حيث حذف النعوت وأبقى النعت ، وتقدير الكلام : كأنك جمل من جمال بني أقيش ، فجعل هو النعوت المحذوف ، وهو في التقدير خبر كأن للتشبيهية ، وقوله : « من جمال بني أقيش » هو النعت المذكور في الكلام ، هذا بيان كلام الشارح المحقق رحمه الله ، وأنت ترى أنه قد جعل حذف النعوت في هذا البيت من قبيل الضرورة كالبيتين السابقين ، لأن النعوت في تقديره ليس بعض اسم مجرور بمن أو في .

وفي هذا الكلام نظر ظاهر ، وبيانه أنك لو قدرت الموصوف المحذوف في هذا البيت قبل قوله « يقمع » لصار نظم الكلام هكذا : كأنك من جمال بنى أقيش حمل يقمع بين رجلية بشن ، فيكون الجمل المقدر بعض الجمال المجرور بمن ، وطى هذا يكون البيت مما حذف فيه المنعوت حذفاً مطرداً شائع النظير في كلام العرب ، ويكون قوله « من جمال بنى أقيش » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من الضمير المستتر في « يقمع » العائد إلى الجمل المحذوف ، وتكون جملة « يقمع » مع نائب فاعله في محل رفع صفة للجمل المحذوف ، ولا شك أن حمل النص على ما لا ضرورة فيه متى أمكن ، أولى من حمله على ما فيه ضرورة .

هذا ، وقد أورد جار الله الزمخشري هذا البيت في الفصل شاهداً لحذف المنعوت إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى به عن ذكره ، ولم يجعله من باب الضرورة ، مع أنه جعل المنعوت المحذوف خبراً لكأن التشبيهية كما جعله الشارح ههنا ، فاتفقا في شيء ، واختلفا في شيء ، فأما الأمر الذي اتفقا فيه فأنهما جعلوا المنعوت المحذوف خبراً لكأن ، وأما الأمر الذي اختلفا فيه فهو أن الشارح - تبعاً لابن هشام وإمامهما ابن مالك - جعل الحذف في البيت ضرورة ؛ لكون المحذوف ليس بعض اسم مجرور بمن أو في ، وأن جار الله - تبعاً لسيبويه وإمام النحاة - جعل الحذف مطرداً مقيساً ؛ لكون المحذوف ظاهراً ظهوراً يجعله مستغنى عن ذكره .

قال سيبويه في باب « حذف الستنى استخفاً » مانصه : « وذلك قولك : ليس غير ، وليس إلا ، كأنه قال : ليس إلا ذاك ، وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعنى ، ومعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : مامنهما مات حتى رأيت في حال كذا ، وإيما يريد : مامنهما واحد مات ، ومثل ذلك قوله تعالى جده : ( وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ) ومن ذلك من الشعر \* كأنك من جمال بنى أقيش \* أى كأنك حمل من جمال بنى أقيش ، ومثل ذلك قوله أيضاً : « لو قلت ما فى قومها لم تيئم - البيت » اه .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وعبارة سيبويه هذه تشتمل على وجهتى نظر : فالأمثلة التى ذكرها - إذا استثنيت منها البيت للمستشهد به ههنا وهو بيت النابتة الذى نحن صدد شرحه - كلها قد حذف فيها المنعوت وهو بعض اسم مجرور بمن أو في ، وكذلك المثال الذى جاء به ، والذى ذكر أنه سمعه من بعض العرب الموثوق بهم ، وكذلك الآية الكريمة التى تلاها ، فهذا هو الذى جعل ابن مالك ومن حذا حذوه يحددون اللوح الذى يجوز فيه حذف المنعوت من غير ضرورة ولا شدوذ ، فأما بيت النابتة فلا يدخل تحت هذا التحديد ؛ لأن سيبويه - كما رأيت - جعل المحذوف خبراً لكأن ، ولو أنه لم يذكر ذلك التقدير لأمكن أن نطبق عليه القاعدة المحدودة

على نحو ما ذكرناه في التنظير الذي بدأنا به بعد شرح عبارة الشارح ، ووجهة النظر الثانية أن سيويه رحمه الله يقول في مفتاح كلامه : « ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم السامع ما يعني » فهذه العبارة تكاد تنادي بأن علة الجواز إنما هي قصد التخفيف مع اكتفاء التكلم بعلم السامع ما يقصده ، وهذا هو الذي أخذ منه جار الله قاعدته ، والذي نسترجع إلى الأخذ به هو هذا ، لوجهين : أحدهما : أن سيويه علل الحذف بالتخفيف وعلم السامع ، فإن قوله : « تخفيفا » مفعول لأجله كما هو ظاهر ، وثانيهما : أن الشواهد التي ذكرها ليست كلها على التحديد الذي أخذ به ابن مالك ، فإن بيت النابغة لا يمكن فيه ذلك التحديد بعد أن قدر المحذوف خبرا لكان ، وليس مما يحمل بأهل النظر أن يجعلوا واحدا من الشواهد التي ساقها غير متطابق على قاعدته التي يقدمها استنادا إلى هذه الشواهد ، على أنا لو أسقطنا هذا الشاهد من بين الشواهد التي استند إليها سيويه لم نجد مسانغا لأن نحدد الموضوع بالنظر في الأمور التي اشتركت فيها الشواهد الأخرى ؛ لأن العلة منصوصة في كلامه على وجه يشعر بأنه اعتبرها علة ، فلزمنا أن نقف عند تعليقه ونكتفي بما اكتفى هو به ، بقي أن يقال : لعل ابن مالك رحمه الله فهم عبارة سيويه على نفس الوجه الذي فهمت عبارته عليه ، ولكنه خالفه في الاكتفاء بالتخفيف وعلم السامع بما يعنيه التكلم . والجواب عن هذا أن هذا عين ما نحاول إثباته ، وهو أن ابن مالك رحمه الله قد خالف سيويه في هذا التحديد ، وسيويه أولى أن يؤخذ برأيه لأنه المشافه للعرب الموثوق برأيهم .

وقال جار الله الزمخشري في الفصل مانصه : « وحق الصفة أن تصحب الموصوف ، إلا إذا ظهر أمره ظهورا يستغنى معه عن ذكره ، فينشد يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه ، كقوله :

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تَبَعُ

وقوله :

رَبَّاهُ سَمَاءٌ لَا يَأْوِي لِقَلْبِهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّبِيلُ

وقوله عز وجل : ( وعندهم قاصرات الطرف عين ) وهذا باب واسع ، ومنه قول النابغة : \* كأنك من جمال بني أقيش \* أي حمل من جمالهم ، وقال : \* لو قلت ما في قومها لم تيثم \* أي : ما في قومها أحد ، ومنه : \* أنا ابن جلا وطلاع الثنايا \* أي رجل جلا ، وقوله : \* ترمي بكفي كان من أرمي البشر \* أي بكفي رجل ، وسمع سيويه بعض العرب الموثوق بهم يقول : مامنهما مات حتى رأيت في حال كذا وكذا ، يريد : مامنهما واحد مات ، وقد يبلغ من

وقوله :

— ٧٩٣ \* فَلَمْ أُعْطِ شَيْئًا وَلَمْ أَمْنَعِ \*

أي : شيئًا طائلا

الظهور أنهم يطرحونه رأسا ، كقولهم : الأجرع والأبطح والفارس والساحب والراكب والأورق والأطلس « اه كلامه مجروفة ، ولك فيها قدمناه المنع والكفاية .

— ٧٩٣ — هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

\* وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَدْرَأٍ \*

وهذا البيت من كلة للعباس بن مرداس السلمي يقولها لسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان الرسول — صلوات الله عليه — قد قسم غنائم حنين ، فأعطى منها قوما من المؤلفة قلوبهم ، ومنهم عيينة بن حصن الفزاري والأقرع بن حابس ، عطاء كثيرا يتألفهم به على الإسلام ، ولم يعط العباس مثلهم ، فكره العباس ذلك وقال :

أَجْعَلُ نَهْيِي وَنَهَبَ الْعَبِيدِ بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَالْأَقْرَعِ  
وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

اللفظ : « نهى » النهب — بفتح النون وسكون الهاء — أصله مصدر « نهب الشيء ينهبه نهباً » من باب فتح — إذا غنمه ، وهو هنا بمعنى اسم المفعول : أى النهوب ، مثل الخلق بمعنى الخالوق فى نحو قوله تعالى : ( هذا خلق الله ) « العبيد » — بضم العين المهملة وفتح الباء ، بزنة المصغر — اسم فرس العباس بن مرداس ، وكان العباس يلقب نفسه ويلقبه الناس : « فارس العبيد » وقوله : « عيينة » هو عيينة بن حصن الفزاري « والأقرع » هو الأقرع بن حابس ، على ما ذكرناه فى مطلع الكلام على البيت « حصن » هو أبو عيينة « حابس » أبو الأقرع « يفوقان » يفضلانه ويفزانه ، وي زيدان عليه « مرداس » هو أبو العباس قائل هذه الأبيات « مجمع » اسم للمكان الذى يجتمع الناس فيه المفاخرة والباهاة والمنافرة ونحو ذلك .

المعنى : ذكر الشاعر أنه اغتم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق الغنائم فأعطى الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن وجماعة آخرين أكثر مما أعطاه ، وهو يدعى أن هذه الغنائم إنما غنمها هو وفرسه ، ولم يكن لأحد فى غنمها كبير فضل ، فإن يكن أحد أولى بالفضل فيما يعطاه من هذه الغنائم فقد كان هو الأحق والأولى بالفضل ، وسبب هذا الغضب ما كان من



معتاد أهل الجاهلية من إظهار الأبطال الصناديد بالحظ الأوفر ، وخاف أن يكون الرسول صلوات الله عليه لم يقدر له بطولته ، واعتقد — مع ذلك — أن من ينزل به رسول الله عن منزلته لم يرتفع بعد ذلك كما صرح به في بيت من أبيات هذه الكلمة ، فهو يقول : إني أنا و فرسى العبيد أصحاب هذه القنائم التي فرقها بين فلان وفلان ممن لم يكن لهم كبير غناء في غنمها ، فكيف تصيرني بهذه المنزلة ، منزلة التي لم يعط شيئا جزيلا ولم يمنع بالمرة .

الإعراب : « وقد » الواو حرف عطف ، قد : حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء التوكلم اسمه مبنى على الضم في محل رفع « في الحرب » جار ومجرور متعلق بكان « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « تدرا » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أعط » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وهو مفعوله الأول « شيئا » مفعول ثان ، وله صفة محذوفة يدل عليها سياق الكلام ، وتقدير الكلام : فلم أعط شيئا جزيلا أو طائلا ، أو نحو ذلك « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أمنع » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسرة لأجل الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا .

الشاهد فيه : قوله : « فلم أعط شيئا » حيث ذكر النعوت — وهو قوله : « شيئا » — وحذف النعت وهو ينويه ، وأصل الكلام : « فلم أعط شيئا عظيما » أو نحو ذلك ، لكنه لما اعتقد أن هذا المعنى ينساق إلى ذهن السامع من العبارة ارتكن على هذا حذف النعت ، ولا يمكن أن يكون الكلام على ظاهره من غير تقدير ذلك المحذوف ، ويدل لهذا الذي تهوله أمران : الأول : أن الواقع أنه كان قد أعطى شيئا لكنه اعتقد أن هذا الذي أعطيه شيء قليل لا يتناسب مع بلائه في الحرب ، ولو كان يريد ظاهر الكلام لقل له جوابا على هذا الكلام : لقد كذبت ، لكن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يجبه بهذا الجواب ، بل استرضاه وأعطاه مثل ما كان قد أعطى الذين عناهم بكلمته . الثاني : أنه يقول بعد ذلك : « ولم أمنع » فلو كان الكلام الأول الذي هو محل الشاهد على ظاهره لتناقض مع هذه العبارة ، لأن المعنى يصير « لم أعط شيئا بالمرة ، ولم أمنع بالمرة » وهذا ظاهر التناقض ؛ فلدفع هذا التناقض وجب تقدير ذلك المحذوف .

فإن قلت : فقد صح عندي أن قوله : « فلم أعط شيئا » لا بد له من نعت يطابق الواقع ويدفع التناقض ، وأن تقديره على ما ذكرت ، لكن أيجوز أن يكون في قوله : « ولم أمنع » تقدير أيضا ؟ .

وقوله :

٧٩٤ - وَرُبَّ أَسِيلَةٍ أَخْلَدَيْنِ بِكِرٍ مُهْفَهَفَةٍ لَهَا فِرْعُ وَجِيدٌ  
أى : فرعٌ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ .

فالجواب عن ذلك : أنه يجوز أن تجعل المفعول الثانى لأمنع محذوفاً مع نعته ، وتقدير الكلام على هذا : فلم أعط شيئاً مغنياً ، ولم أمنع الشيء الحقيق ، ويجوز ألا تقدر هذا وأن تجعل الفعل المتعدى إلى مفعولين بمنزلة المتعدى إلى مفعول واحد وتكتفى بالنائب عن الفاعل .

٧٩٤ - هذا بيت من الوافر ، وهو من كلة للقرش الأكبر ، وهو عمرو بن سعد ابن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، وهو أحد عشاق العرب وفرسانهم ، وأول هذه الكلمة قوله :

سَرَى لَيْلًا خِيَالَ مِنْ سُلَيْمَى  
فَبِتُّ أَدِيرُ أَمْرِي كُلَّ حَالٍ  
عَلَى أَنْ قَدْ سَمَا طَرْفِي لِنَارِ  
حَوَالِيهَا مَهًا جُـمُّ التَّرَاقِي  
نَوَاعِمُ لَا تَعَالِجُ بُوْسَ عَيْشِ  
يَرُخْنَ مَعًا بَطَاءَ الْمَشَى بَدَا  
سَكَنَ بَيْلَدَةٍ وَسَكَنْتُ أُخْرَى  
فَمَا بَالِي أُنِي وَيَحَانُ عَهْدِي ؟  
وَرُبَّ أَسِيلَةٍ أَخْلَدَيْنِ بِكِرٍ  
وَذُو أُشْرٍ شَتَيْتُ التَّبْتِ عَذْبُ  
كَلَوْتُ بِهَا زَمَانًا مِنْ شَبَابِي  
أُنَاسٌ كَلَّمَا أَخْلَقْتُ وَضَلَّ  
فَأَرْقَى وَأَصْحَابِي هُجُودُ  
وَأَرْقُبُ أَهْلَهَا وَهُمْ بَعِيدُ  
يُسْبُ لَهَا بَدْيِ الْأَرْضَى وَقُودُ  
وَأَرْآمُ وَغَزْلَانُ رُقُودُ  
أَوَانِسُ لَا تَرَاخُ وَلَا تَرُودُ  
عَلَيْنَ الْجَاسِدُ وَالْبُرُودُ  
وَقَطَّعَتِ الْمَوَائِقُ وَالْعُهُودُ  
وَمَا بَالِي أَصَادُ وَلَا أَصِيدُ ؟  
مُهْفَهَفَةٌ ... البيت ، وبعده :  
نَقِي اللَّوْنِ بَرَّاقُ بَرُودُ  
وَزَادَتْهَا النَّجَابُ وَالْقَصِيدُ  
عَنَانِي مِنْهُمْ وَضَلَّ جَدِيدُ

اللفظة : « سرى ليلاً خيال من سليمان - البيت » سرى : أصله بمعنى سار ليلاً ، والخيال : عنى به طيف المحبوبة ، وأرقى : أسهرنى وأطار النوم عن جفنى ، وهجود : نيام « فبت أدير أمرى كل حال - البيت » أراد أنه حين زاره الطيف أخذ يفكر فى أمره ويقلبه على جهات

كثيرة ، واتصاب « كل حال » على نزع الحافض ، أى : على كل حال « طى أن قد سما طرفى لنار — البيت » سما : ارتفع ، طرفى : أراد به عينه ، يشب : يرفع الحطب حول هذه النار ، والوقود — بفتح الواو — هو الحطب ، والأرطى — بفتح الهمزة وسكون الراء — شجر ينبت فى الرمل ، وذو الأرطى : مكان ينبت فيه هذا الشجر « حوالها مأجَم التراقى — البيت » حوالها : أى حول هذه النار ، أى يحيط بها ويلتف حولها ، ولها : جمع مائة ، وهى البقرة من بقر الوحش ، والعرب تشبه النساء بهن فى سعة عيونهن ، وجم التراقى : أراد أنهن قد امتلأن باللحم فلا حجم لعظامهن ، والتراقى : جمع ترقوة ، وهو مقدم الحلق فى أعلى الصدر ، والأرآم : جمع رُم ، وهى الظبية البيضاء « يرحن معا بطاء اللتى بدا — البيت » يرحن معا : أراد يذهب مجتمعات ويمدن مجتمعات لاتنفرد إحداهن ، بطاء اللتى : من عادة العرب أن يصفوا للمرأة ببطاء اللتى كناية عن عباتها وامتلاء بدنها حتى لكأنها من وفرة اللحم عليها لاتكاد تقل بدنها ، وانظر إلى قول الأعشى ميمون بن قيس :

غَرَاهُ فَرَعَاهُ مَضَقُولُ عَوَارِضُهَا تَمْشِي الْمُوَيْنَا كَأَمْشِي الْوَجِي الْوَحْلُ  
 كَأَنَّ مِشْيَتَهَا مِنْ بَيْتِ جَارَتِهَا مَرُّ السَّحَابَةِ لِارِيْثٍ وَلَا مَجْلُ  
 تَسْمَعُ لِلْحَلِي وَسَوَاسًا إِذَا انصَرَّتْ كَأَسْتَمَانَ رِيحِ عِشْرِقِ زَجْلُ  
 لَيْسَتْ كَمَنْ يَكْرَهُ الْجِيرَانَ طَلَعَتْهَا وَلَا تَرَاهَا لِسِرِّ الْجَارِ تَحْتَلُّ  
 يَكَادُ يَصْرَعُهَا لَوْلَا تَشَدُّدُهَا إِذَا تَقَوْمُ إِلَى جَارَاتِهَا الْكَسَلُ

والبد فى بيت المرقش — بضم الباء وتشديد الدال — جمع بداء ، وهى الكثيرة لحم الفخذين حتى إنهما لتصطكان ، والجاسد : جمع مجسد — بكسر الليم أو ضمها مع سكون الجيم — وهو الثوب الذى صبغ بالجساد ، والجساد هو الزعفران ، أو الثوب الذى يلى الجسد « سكن ببلدة وسكنت أخرى — البيت » الموائق : جمع موثوق ، والمهود : جمع عهد ، وأراد المهود التى كانت بينه وبين عمه عوف فى شأن تزويجه ابنته أسماء « ورب أسيلة الحديد بكر — البيت » أسيلة الحديد : أى ناعمتها فى استرسال وطول وحسن ، والبكر — بكسر الباء وسكون الكاف — العذراء ، و« الملهفة » المكتنزة اللحم التى لم يسترخ بدنها ولم يعظم بطنها ، ويروى فى مكانه « منعمة » أى أنها تعيش فى نعيم أهلها ، يريد أن قومها ذوو يسار لا يمتنونها فى العمل ، والفرع — بفتح الفاء وسكون الراء — الشعر ، والجيد — بكسر الجيم — العنق « وذو أشر شتيت النبت عذب —

البيت « أراد بنى الأشر القم ، والأشر — بضم الهمزة والشين جميعا — تحرز في الأسنان ، وإنما يكون ذلك في أسنان الأحداث ، والشتيت : المتفرق ، وأراد أن فيها متفرق الأسنان ليست أسنانه متلاصقة ، والبرود — بفتح الباء — البارد « لهُوت بها زمانا من شبابي — البيت » هذا خبر قوله « ورب أسيلة الحديد بكر » والنجائب : جمع نجبية ، وهي الناقة النسيعة « أناس كلما أخلقت وصلا — البيت » أخلقت : أبلت ، وعناني : أورثني العناء والمهم والتعب .

المعنى : وصف هذا الشاعر امرأة بأنها ناعمة الحديد في استرسال وطول ، وبأنها عذراء خفيفة اللحم مكتنزته ، وبأن لها شعرا سابغا أسود وعتقا طويلا ، وستعرف وجه هذين الوصفين للشعر والجيد في بيان الاستشهاد .

الإعراب : « رب » حرف تقليل وجر شبهه بأزائد ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « أسيلة » مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بأزائد ، وأسيلة مضاف ، و «الحدين» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « بكر » نعت لأسيلة الحديد مجرور بالكسرة الظاهرة « مهفهفة » نعت ثان لأسيلة الحديد مجرور بالكسرة الظاهرة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فرع » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وله نعت محذوف تقديره : لها فرع فاحم « وجيد » معطوف على فرع ، وله نعت محذوف ، وتقدير الكلام : وجيد طويل .

الشاهر فيه : قوله : « لها فرع وجيد » حيث ذكر منوعتين — وهما قوله : « فرع » وقوله : « جيد » — وحذف نعت كل منهما ، وأصل الكلام : لها فرع فاحم وجيد طويل ، لكنه لما اعتقد أن كل من يسمع هذه العبارة يهتدى إلى معرفة المحذوف ارتكن على ذلك وحذف النعتين .

فإن قلت : فما الذي يدل على أن في الكلام حذفاً ؟

فالجواب عن ذلك : أن الكلام في التمدح بصفات غانية والتغزل بها ، وليس من المعقول أن يكون الشاعر قد أراد في بيت الشاهد ما هو ظاهره من غير ملاحظة محذوف ، لأنك لا تمدح إنساناً بأن له شعراً وبأن له عتقا ، فإن جميع الناس كذلك ، لكل واحد منهم شعر ولكل واحد منهم عتق ، وليس معنى هذا الظاهر إلا كما تمدح إنسانا فتقول عنه : إنه إنسان ، وإنه آدمي ، فما لم ترد معنى إنسان كامل في إنسانيته وآدمي عظيم لم يكن لكلامك في هذا المقام معنى مقبول ، ولكن كلامك هذا مغضولا بارداً جافاً .

فإن قلت : فقد صح عندي أن المقام يقتضى محذوفاً ما ، لكن ذلك لا يكفي ، بل لابد من أن تقوم قرينة تعين ذلك المحذوف وترشد إليه بذاته ، حتى لا يفرق الدهن ، وحتى لا يذهب كل سامع في تقدير ذلك المحذوف مذهبا غير الذى يذهب الآخر إليه ، فما الذى يرشد إلى ذلك المحذوف ويعينه من بين الصفات العديدة التى يوصف بها الشعر والصفات العديدة التى يوصف بها العنق ؟

فالجواب عن ذلك : أن قرينة المدح والتغزل بصفات هذه المرأة قد دلت على أن المحذوف من جنس الصفات التى يمدح بها ذلك النوع للذكور ، واستقراء كلام العرب وتتبع عباراتهم التى يذكرون فيها شعر أحبائهم وجيدهم يرشد إلى أنهم كثيراً ما يصفون الفرع ( وهو الشعر ) بشدة السواد ، انظر إلى قول امرئ القيس بن حجر الكندى يصف فاطمة بنت عمه :

وَفَرَعٌ يَزِينُ لَمَنْ أَسْوَدَ فَاجِمٍ      أَثِيثٌ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ الْمُتَمَشِّكِلِ  
غَدَائِرُهُ مُسْتَشْرَزَاتٌ إِلَى الْعُلَا      تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُثْنَى وَمَوْسَلِ

وانظر إلى قول الآخر :

بَيْضَاهُ تَسْحَبُ مِنْ قِيَامِ فِرْعَاءِهَا      وَتَغْيِبُ فِيهِ وَهُوَ جَثْلٌ أَسْحَمُ  
وَكَانَهَا فِيهِ نَهَارٌ سَاطِعٌ      وَكَانَهُ لَيْلٌ عَلَيْهَا مُظْلَمٌ

وانظر إلى قول الآخر ، وقد أحسن الوصف :

نَشَرَتْ حَلِيَّ ذَوَائِبًا مِنْ شَعْرِهَا      حَذَرَ الْكَوَاشِحِ وَالْعَدُوِّ الْمُخْنَقِ  
فَكَانَتِي وَكَانَهَا وَكَانَهُ      صُبْحَانِ بَاتَا تَحْتَ لَيْلٍ مُطْبِقِ

وربما وصفوا الشعر بالوفرة والطول وفى بيت امرئ القيس والبيتان بعدهما هذا الوصف أيضا ، وانظر إلى قول الأعشى ميمون :

فَأَفْضَيْتُ مِنْهَا إِلَى جَنَّةٍ      تَدَلَّتْ حَلِيَّ عَنَاقِيْهَا

فقد شبه الشعر فى هذا البيت ببقايد الأشجار وأغصانها ، وكان بشار بن برد يعجب من حسن هذا البيت ويقدمه على جميع ما قال الشعراء فى الشعر ، وقد أخذ هذا التشبيه السرى الرفاء وذلك حيث يقول :

مَصْفُولَةٌ بَسَاتِ الصَّبَاحِ وَجُوهَهَا      مَصْبُوغَةٌ بِدُجَى الظَّلَامِ طِرَارُهَا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد يَلِي النِّعْتُ « لا » أو « إِمَّا » فيجب تكررها مَقْرُونَيْنِ بالواو ، نحو : « مررت برجل لا كريم ولا شجاع » ، ونحو : « ائْتِنِي بِرَجُلٍ إِمَّا كَرِيمٍ وَإِمَّا شُجَاعٍ » .

الثاني : يجوز عطفُ بعضِ النُّعُوتِ المختلفةِ المعاني على بعض ، نحو : « مررت بزيد العالم والشجاع والكريم » .

الثالث : إذا صَلَحَ النِّعْتُ لمباثِرةِ العاملِ جاز تقديمه مُبَدَلًا منه المنعوتُ ، نحو : « إلى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ » .

الرابع : إذا نُبِيتَ بمفرد وظرف ومُجْمَلَةٌ قُدِّمَ المفرد ، وأخرت الجملة ، غالباً ، نحو : « وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ » وقد تَقَدَّمَ الجملة ، نحو : « وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ » « فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ - الآية » .

﴿ خاتمة ﴾ : من الأسماء ما يُنْعَتُ ويُنْعَتُ به كاسم الإشارة ، نحو : « مررت بزيد هذا » « وبهذا العالم » ، ونعته مصحوبٌ آل خاصة ؛ فإن كان جامداً محضاً - نحو : « بهذا الرجل » - فهو عطفٌ بيانٍ على الأصح ، ومنها ما لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به ، كالمضمر مطلقاً ، خلافاً للكسائي في نعت ذِي النِّبْيَةِ تمسكاً بما سُمِعَ من نحو : « صلى الله عليه الرؤوف الرحيم » وغيره يجعله بدلاً ، ومنها ما يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به ، كالعالم ، ومنها ما يُنْعَتُ به ولا يُنْعَتُ ، كأي ، نحو : « مررت بفارسٍ أيِّ فارسٍ » ، ولا يقال : جاءني أيُّ فارس ، والله أعلم .

أَغْصَانُ بَانٍ أَغْرَبَتْ فِي سَحْلِهَا فِقْرَائِبُ الْوَزْدِ الْجَنِيِّ نِمَارُهَا

وقد كثر وصفهم العنق بالطول ، ومن ذلك قول امرئ القيس :

وَجِيدٌ كَجِيدِ الرَّثْمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ إِذَا هِيَ نَصَّتَهُ وَلَا بِمُعْطَلٍ

وربما كنوا عن طوله ، كما في قول الحماسي :

أَكَلْتُ دَمَا إِنْ لَمْ أَرُعْكَ بِفَرَّةٍ بَعِيدَةٍ مَهْوَى الْقُرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ

أراد بقوله : « بعيدة مهوى القرط » أن عنقها طويل ، فإذا أتى قول المرقش « لها

فرع وجيد » لمن يعرف ما يستحسن العرب من صفات الشعر والجيد علم - من غير جهد ولا مشقة - أنه عنق « لها فرع فاحم وجيد طويل » ولك في هذا الكفاية كل الكفاية .

## التوكيد

هو في الأصل مصدر، ويُسَمَّى به التابع المخصوص، ويقال: أَكَّدَ تَأْكِدًا، وَوَكَّدَ تَوْكِيدًا، وهو بالواو أكثر.

وهو على نوعين: لفظي وسيأتي، وَمَعْنَوِي، وهو: التابعُ الرفعُ احتمالُ إرادةٍ غيرِ الظاهر، وله ألقابُ أشار إليها بقوله:

(بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكَّدًا مَعَ ضَمِيرٍ طَابِقِ الْمَوْكَّدَا)

أى: في الإفراد والتذكير وفروعهما، فتقول: «جاء زيد نفسه، أو عينه، أو نفسه عينه» فتجمع بينهما، والمراد حقيقته، وتقول: «جاءت هند نفسها أو عينها» وهكذا، ويجوز جرهما بياء زائدة فتقول: جاء زيد بنفسه وهند بعينها.

(واجمعهما) أى النفس والعين (بِأَفْضَلِ إِنْ تَبِعَا \* مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا) فتقول: «قَامَ الزَّيْدَانِ أَوْ الْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا، وَقَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسَهُمْ أَوْ أَعْيُنَهُمْ، وَالْهِنْدَاتُ أَنْفُسَهُنَّ أَوْ أَعْيُنَهُنَّ» ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوسٍ وعيونٍ، ولا على أعيانٍ، فبإرثته هنا أحسن من قوله في التسهيل: «جمع قلة» فإن عَيْنًا تجمع جمع قلة على أعيان، ولا يؤكد به.

﴿تنبيه﴾: ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكَّدًا بهما غير الواحد — وهو المثنى والمجموع — غير مجموعين على أفضل هو كذلك في المجموع.

وأما المثنى فقال الشارح — بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار —: ويجوز فيه أيضاً الإفراد، والثنية.

قال أبو حيان: وَوَكَّدَ فِي ذَلِكَ؛ إِذْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ بِهِ.

وفيما قاله أبو حيان نظر، فقد قال ابن إياز في شرح الفصول: ولو قلت: «نفساًهما»

لجاز، فصرح بجواز الثنية.

وقد صرّح النحاة بأن كل مثنى في المثنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع ، والإفراد ،  
 والتثنية ، والختبار الجمع ، نحو : « فَقَدْ صَفَّتْ قُلُوبُكُمْ » و يترجّح الإفراد على التثنية عند  
 الناظم ، وعند غيره بالعكس ، وكلاهما مسموع كقوله :  
 \* حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي \* — ٧٩٥

٧٩٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* سَقَاكَ مِنَ الْغُرِّ الْعَوَادِي مَطِيرُهَا \*

وقد ذكر العلماء أن هذا البيت وقع في قصيدة للشماخ بن ضرار العطفاني ، كما وقع في قصيدة  
 لتوبة بن الحمير صاحب ليلي الأخيلية الذي يقول فيها :

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ      عَلَى وَدُونِي جَنَدَلٌ وَصَفَاخُ  
 لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْ زَقَا      إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَاخُ

فأما قصيدة الشماخ بن ضرار فذكر العيني أن أولها هو قوله :

تُعَالِيُنِي نَفْسِي عَلَى تَبَعِ الْهَوَى      وَقَدْ جَاءَ نَفْسِي مِنْ هَوَاهَا نَذِيرُهَا  
 وَأَمْرٌ تُرَجِّي النَّفْسَ لَيْسَ بِضَائِرٍ      وَتَخْشَى عَلَيْهَا ضَيْرَةً مَا تُضِيرُهَا  
 وَقَدْ قُلْتُ لِلنَّفْسِ اللَّجُوجِ نَصِيحَةً      مَقَالٌ شَفِيقٍ لَوْ بَعِيهِ ضَمِيرُهَا  
 فَأَنْبَأْتُهَا أَنَّ الْحَيَاةَ وَأَهْلَهَا      كَعَارِيَةٍ أَوْفَى بِهَا مُسْتَعِيرُهَا  
 إِلَى أَهْلِهَا؛ إِنَّ الْعَوَارِيَّ حَقَّهَا      أَدَاءٌ بِإِحْسَانٍ إِلَى مَنْ يُعِيرُهَا  
 قَفَا فَاثْسَالًا يَا صَاحِبِي حَمَامَةً      تُخَبِّرُنَا عَنْ أَهْلِهَا أَوْ نَطِيرُهَا  
 حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي      سَقَاكَ مِنَ الْغُرِّ الْعَوَادِي مَطِيرُهَا

قال : وروى « حمامة دار الجارتين » اه كلامه ( وانظره بهامش خزانة الأدب ٨٦/٤ )  
 وأقول : قد راجعت ديوان الشماخ بن ضرار من أوله إلى آخره فوجدت له قصيدة على هذا  
 الروى مطلعها قوله :

عَفَّتْ ذُرُوءٌ مِنْ أَهْلِهَا فَحَفِيرُهَا      فَمَرَجُ الْمَرْوَرَةِ الدَّوَالِي فَدُورُهَا  
 عَلَى أَنَّ لِلْمَيْلَادِ أَطْلَالَ دِمْنَةَ      بِأَسْتَفَافَ تَسْدِيهَا الصَّبَا وَتُنِيرُهَا



وليس له قصيدة أخرى على هذا الروى ، وليس في هذه القصيدة بيت واحد من هذه الأبيات التي رواها العيني .

وأما قصيدة توبة فقد روى أبو علي القالى في أماليه ( ٨٨/١ دار الكتب ) أبياتا منها أولها البيت المستشهد بصدده ، وبعده قوله :

أَبِينِي لَنَا ، لَا زَالَ رِيْشِكَ نَاعِمًا      وَلَا زَلْتِ فِي خَصْرَاءِ غَضٍّ نَضِيرُهَا  
وَكُنْتُ إِذَا مَا زُرْتُ لِيْلَى تَبَرَّقَمْتُ      فَقَدْ رَابَنِي مِنْهَا الْغَدَاةُ سُفُورُهَا  
وَقَدْ رَابَنِي مِنْهَا صُدُودٌ رَأَيْتُهُ      وَإِعْرَاضُهَا عَنْ حَاجَتِي وَبُسُورُهَا  
وَأَشْرَفُ بِالْقُورِ الْيَفَاعِ لَعَلَّنِي      أَرَى نَارَ لَيْلَى أَوْ يَرَانِي بَصِيرُهَا  
يَقُولُ رِجَالٌ : لَا يَضِيرُكَ نَأْيُهَا      بَلَى ، كُلُّ مَا شَفَّ الْفُفُوسَ يَضِيرُهَا  
بَلَى قَدْ يَضِيرُ الْعَيْنَ أَنْ تُكْثِرَ الْبُكَى      وَيُمنَعَ مِنْهَا نَوْمُهَا وَسُرُورُهَا  
وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ      لِنَفْسِي تَقَاهَا أَوْ عَلِيهَا فُجُورُهَا

ولم يتعرض البكري في السمط ولا في التنبيه لنسبة هذه الأبيات لتوبة بشيء ، وقد روى صاحب تزيين الأسواق ( ١١٥/١ بولاق ) قصيدة توبة بن الحمير بتامها منسوبة إليه ، ومطامعها عنده قوله :

نَأْنِكَ بَلِيْلَى دَارُهَا لَا تَزُورُهَا      وَشَطَّتْ نَوَاهَا وَأَسْتَمَرَ مَرِيرُهَا  
وَحَفَّتْ نَوَاهَا مِنْ جَنُوبِ عَفِيرَةٍ      كَمَا خَفَّ مِنْ نَيْلِ الْمَرَامِي جَفِيرُهَا

وفيها الأبيات التي رواها أبو علي القالى ، ولكنها ليست متصلة ، وبعضها سابق على البيت المستشهد بصدده وبعضها متأخر عنه ، ولولا خوف الإطالة لذكرت لك القصيدة بطولها . وليلى صاحبة توبة هي ليلي بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب بن معاوية — وهو الذى يلقب بالأخيل ، وإليه تنسب — من بنى ربيعة بن عامر بن صعصعة ، وفي نسبها اضطراب واختلاف كثير .

اللفظة : « تغالبنى نفسى على تبغ الهوى — البيت » تبغ الهوى : اتباعه والجرى وراءه ، ونذير نفسه الذى جاءه : هو عزم أحبته على الارتحال ، أو نزول الشيب برأسه ، أو نحو ذلك مما يحول بين النفس والاسترسال فى هواها « وأمر ترجى النفس — البيت » حذف الضمير للنصوب العائد على الأمر ، وأصل الكلام : وأمر ترجيه النفس ، وضائر : ضار ، تقول : « ضاره

يضيره ضيرا» بمعنى ضره يضره ضرا « وقد قلت للنفس اللجوج — البيت « اللجوج : التي لا تنكف ولا ترجع ، ويعيه : يحفظه ويعمل به « وأنبأتها أن الحياة — البيت « أنبأتها: أخبرتها والعارية — بتخفيف الياء — ما تأخذه من غيرك لتنتفع به ثم ترده ، وأوفى بها : أراد أداها ، وقول الشماخ : « عفت ذروة — البيت « عفت : درست وذهبت معالمها ، وذروة — بفتح الدال وقد تكسر كما ذكر ياقوت — والحفير : ماء ان لطفان ، والمرج — بالفتح — الفضاء ، وأرض ذات كلاً ترعى فيها الدواب ، والرورة : أرض خالية لاشيء فيها من النبات أو غيره ، وهو مفرد ، وإنما وصفه بالجمع في قوله : « الدواني » لأن من سنن العرب أن يشوا اسم البلد أو البقعة أو يجمعوه باعتبار جهتيه أو جهاته فيجعلون كل جهة من جهاته كأنها بلدة أو بقعة برأسها ، وهذا منهم إيماء إلى سعة المكان « على أن الليلاء — البيت « الليلاء : اسم امرأة ، والأطلال : جمع طلل ، وهو ما بقي من آثار الديار شاخصاً مرتفعاً عن الأرض ، والدمنة — بكسر الدال وسكون الميم — آثار الناس ، وأصل معنى تسديها : تنسج سداها ، وتبيراها : تنسج نبرها — بكسر النون — وهو لحم الثوب ، والصبا — بفتح الصاد — ربح الشمال ، وأراد أنها تختلف عليها ولا تزال تعمل في آثارها ، ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المهزومي :

لَيْنَ الدِّيَارِ كَأَنَّ سَطُورُ نَسْدِي مَعَالِمَهَا الصَّبَا وَتَنْبِيرُ

« حمامة بطن الواديين ترعى — البيت « ترعى : أمر من الترم ، وهو التغي ومد الصوت وتطريبه ، والعر — بالضم — جمع غراء ، والعوادي : جمع غادية ، وهي التي تجيء في وقت الغداة « أيبني لنا لازال ريشك ناعما — البيت « هذه رواية أبي علي ، وروى صاحب تزيين الأسواق « ولا زلت في خضراء دان بربرها « والداني : القريب ، والبربر — بفتح الباء — أول ما يظهر من ثمر الأراك « وكنت إذا مازرت ليلي تبرقت — البيت « يروي « إذا ماجت ليلي « ورايبي : أوقعني في الريبة ، وهي الشك ، والسفور : مصدر سفرت المرأة تسفر — من باب جلس — إذا ألفت الخمار عن وجهها ، ولهذا البيت وما بعده قصة « وقد رايني منها صدود رأيت — البيت « البسور : مصدر بسر الإنسان — من باب قعد — إذا كلع وجهه وجهه ، فهو باسر ، وفي القرآن الكريم : ( وجوه يومئذ باسرة ) أي متكرهة مقطبة « وأشرف بالقور اليفاع — البيت « القور — بضم القاف — الجبل ، واليفاع : المرتفع العالي ، وروي « وأشرف بالأرض اليفاع « يريد أنه يصعد فوق المرتفعات من الأرضين ليصر ليلي وقومها وليتعرّف حالهم ، وحديث الشعراء عن الحمام وغناؤه ، وسجعه وترنعه ، وأنه يشير الأشجان ويحرك البلابل ، مستفيض كثير .

الإعراب : « حمامة » منادى بحرف نداء محذوف منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « بطن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الواديين » مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « ترعى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع « سقاك » سقى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وكاف المخاطبة المؤنثة مفعول به مبني على الكسر في محل نصب « من » حرف جر مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « العر » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة « النوادي » نعت للأعراف مضمرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « مطيرها » مطير : فاعل سقى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وها : مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة « سقاك مطيرها » من الثقل وفاعله ومفعوله لا عمل لها من الإعراب لأنها دعائية .

الشاهر في : قوله « بطن الواديين » فإن « بطن » مثنى في المعنى ، وذلك من قبل أنهما واديان ولكل واد منهما بطن البتة ، فلما أراد إضافة البطينين إلى ما تضمنهما — وهو قوله « الواديين » — أفرد الأول الذي هو للمضاف وأبقى الثاني الذي هو للمضاف إليه على تثنيته ، وأصل الكلام : « حمامة بطني الواديين » المضاف مثنى والمضاف إليه مثنى أيضا ، لكن لما كان المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة استقلوا التثنيتين فيهما ، لأن ذلك يشبه جعل علامة التثنية في وسط الكلمة ؛ فتحاشوا ذلك وعدلوا إلى إفراد المضاف ؛ لأنهم بأمن من اللبس ، ولأن المعنى المقصود مفهوم للسامع .

وهنا أمران : أحدهما : مترتب على الآخر ، فأما الأول فمن استعمالات العرب في كل مثنى أضيف إلى مثنى مثله ، مثل أن تريد الحكم على قلب زيد بن علي وقلب زيد بن عمرو بالطهارة والنقاء مثلا ، فكيف تعبر عن ذلك ؟ والجواب عن هذا أن الأصل أن تقول : « قلبا الزيد بن طاهران قيان » فتجيء بالمضاف مثنى وبالمضاف إليه مثنى ، وقد استعملت العرب ذلك ، وشاهده هو البيت الآتي ( رقم ٧٩٦ ) فقد قال الراجز : « ظهراهما » ولكنهم رأوا هذا الوجه — الذي هو الأصل — ثقيلًا لما بيننا فعدلوا عنه إلى وجهين آخرين : الوجه الأول : أن يجيئوا بالمضاف مفردًا ويقوا المضاف إليه على حاله كما في هذا البيت الذي نحن بصدده شرحه ، والوجه الثاني : أن يجمعوا المضاف ويقوا المضاف إليه على تثنيته ، وشاهد ذلك قوله تعالى : ( إن تتوبا إلى الله فقد صفت قلوبكما ) فإن أصل الكلام : فقد صغى قلبا كما ؛ لأنهما اثنتان كما يتبادى به افتتاح

.....

الآية الكريمة ، ولكل واحدة منهما قلب ، فهذه ثلاثة أوجه في المسألة : أولها : بقاء كل من المضاف والمضاف إليه على تثنيته ، وهذا الوجه هو الأصل . وثانيها : إفراد المضاف وبقاء المضاف إليه على تثنيته ، ثالثها : أن يجمع المضاف ويبقى المضاف إليه على تثنيته ، وبعبارة أخرى ليس لك في المضاف إليه إلا وجه واحد هو بقاءه على التثنية ، ولك في المضاف ثلاثة أوجه : إفراده ، وتثنيته ، وجمعه .

وأما الأمر الثاني : فعن أرجح هذه الأوجه الثلاثة وترتيبها في الرجحان ، والجواب عن ذلك أن أرجح الوجوه الثلاثة هو أن يجمع المضاف وتبقى المضاف إليه على تثنيته ، وهذه لغة القرآن على ما تلوناك من الآية الكريمة ، ولا خلاف بين العلماء في أن هذا الوجه أرجح الوجوه الثلاثة ، وإنما الخلاف بينهم في أرجح الوجهين بعده ، فذهب ابن مالك إلى أن إفراد المضاف وبقاء المضاف إليه على تثنيته يلي هذا الوجه في الرجحان ، ثم تثنية كل من المضاف والمضاف إليه . وذهب أبو حيان إلى أن إفراد المضاف مرجوح قليل لا ينبغي أن يقاس عليه ، والتثنية أرجح منه لأنها الأصل ، قال في شرح التسهيل : « ومن العرب من يضع المفرد موضع الاثنين ، ووجه ذلك أنه لما أمن اللبس ، وكره الجمع بين تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ صرف لفظ التثنية الأولى إلى لفظ المفرد لأنه أخف من الجمع ، وذلك قليل جداً لا ينبغي أن يقاس عليه . ومنه قوله :

\* حمامة بطن الواديين ترعى \*

أراد بطنى الواديين ، فأفرد « اه كلامه .

فإن قلت : فما اتصال هذه المسألة بباب التوكيد ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن لفظ « النفس » ولفظ « العين » يؤكد بكل منهما المفرد والثني والجمع ، فإذا أكد بهما أو بواحد منهما المفرد جيء بالتأكيدي مفرداً ، وإذا أكد بهما أو بواحد منهما جمع جيء بالتأكيدي جمعا ، فهل إذا أكد بهما أو بواحد منهما اللثنى يجاء بلفظ التأكيدي مثنى ؟ ثم إن لفظ التأكيدي يضاف إلى ضمير مطابق للمؤكد في الإفراد والتثنية والجمع ، فإذا كان المؤكد مفرداً جيء بلفظ التأكيدي مفرداً مضافاً إلى ضمير المفرد الغائب ، فيقال « نفسه » أو « عينه » وإذا كان المؤكد جمعا جيء بلفظ التوكيد جمعا مضافاً إلى ضمير جماعة الغائبين ، فيقال : « أنفسهم » أو « أعينهم » أو « أنفسهن » أو « أعينهن » فهل إذا كان المؤكد مثنى جيء بلفظ التأكيدي مضافاً إلى ضمير اللثنى الغائب ؟ هذا موضع اتصال هذه المسألة بباب التوكيد ، والجواب : أنه يجب حينئذ أن يضاف لفظ التأكيدي إلى ضمير اللثنى ، ولكن لا يجب الإتيان بلفظ التأكيدي مثنى ، بل الأرجح من وجوه ثلاثة أن يؤتى به جمعا فيقال « أنفسهما » أو « أعينهما » وبلى هذا الوجه عند ابن مالك أن يؤتى بلفظ التأكيدي مفرداً ؛

وكتوله :

٧٩٦ - وَمَهْمَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ ظَهَرَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ

فيقال : « نفسهما » أو « عينهما » وبعده أن يؤتى بلفظ التأكيد مثنى كما هو الأصل ، فيقال : « نفساهما » أو « عيناهما » في حالة الرفع ، و « نفسيهما » أو « عينيهما » في حالة النصب والجر ؛ والوجه الثالث أرجح عند أبي حيان من الوجه الثاني ، بل الوجه الثاني ضعيف عنده لا يجوز أن يتكلم به في سعة الكلام .

٧٩٦ - هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، أو هو بيت من السريع ، فكثيراً ما يأتي السريع على زنة الرجز ، وكثيراً ما يغيرون في وزن الرجز بالحذف والزيادة لأنه البحر الذي يحذون به ويرتجلون عليه ، وعلى كل حال هو لحطام المجاشعي من أرجوزة أولها :

حَى دِيَارِ الْحَى بَيْنَ السَّهْبَيْنِ      وَطَلْحَةَ الدَّوْمِ وَقَدْ تَعَفَيْنِ  
لَمْ يَبْقَ مِنْ آيِ بِهَا تَحْلَيْنِ      غَيْرَ حُطَامٍ وَرَمَادٍ كَنَفَيْنِ  
وَعَبْرُ نُؤْيٍ وَحِجَابِي نُؤْيَيْنِ      وَغَيْرُ وُدِّ جَانِلٍ أَوْ وُدَيْنِ

إلى أن قال :

وَمَهْمَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ      ظَهَرَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ  
جُبَّتُهُمَا بِالنَّعْتِ لَا بِالنَّمَعَيْنِ      عَلَى مَطَارِ الْقَلْبِ سَائِي الْعَيْنَيْنِ

وقد وقعت نسبة البيت المستشهد به في كتاب سيبويه إلى حطام المجاشعي كما ذكرنا ، وقال أبو علي : وهو لهميان بن قحافة ( انظر سيبويه ٢٤١/١ ) .

اللفظة : « حى » أمر من التحية « ديار » جمع دار « الحى » هنا : القبيلة « السهبين » اسم موضع بعينه ، ولم يذكر ياقوت غير « السهب » بالإنفراد ، وقال : سبخة بين الحنين والضياعة ، وفيه يقول طفيل الغنوى :

وَبِالسَّهْبِ مَيِّمُونَ الْخَلِيقَةَ قَوْلُهُ      لِمَلْتَمِسِ الْمَعْرُوفِ أَهْلُ رَمْرَحَبِ

و « طلحة الدوم » موضع بعينه أيضاً « تعفين » ضمير النسوة الذي فيه يعود إلى ديار الحى ، ومعناه : درس وتغيرن ؛ تقول : عفا المنزل يعفو عفاً ، تعنى درس وتغير ، ويأتى « عفا »

متعديا تقول : « عفته الريح » وقوله : « لم يبق من آى » الآى : جمع آبة ، وهى العلامة « تخلين » وصفن بها ، وتقول : حليت فلانا تخلية ، تريد وصفته ؛ يقول : لم يبق من علامات حلولهم فى ديارهم تخليا وتصفها غير ما ذكر ، ومن : حرف زائد ، وآى : فاعل يبق ، وغير : منصوب على الاستثناء أو مرفوع على البدلية ، وجملة تخلين صفة لآى « حطام » — بضم الحاء للمهمله — ماتكسر من الحطب . والراده دق الشجر الذى قطوه وظلوا به الخيام ، و« كنفين » — بفتح الكاف وسكون النون هنا — مثنى كنف ، وهو الجانب والناحية ، وأصله بفتح الكاف والنون جميعا ، ويصح أن نجعل « رماد » مضافا إلى « كنفين » ويصح أن تتون « رماد » أى رماد من جانبي للوضع ، ويقال : إن « كنفين » هنا بكسر الكاف وسكون النون ، والكنف — بالكسر — وعاء يجعل الراعى فيه أذاته « نوى » النوى — بضم النون وسكون المهمزة بعدها — حفيرة يخفونها حول الخيمة يتحاشون بها أن يدخل ماء المطر الخيمة ، ويؤخذ ترابها ويحمل حاجزا للخيمة ، فجعل ذلك الحاجز كحجاج العين ، والحجاج — بكسر الحاء للمهمله أو فتحها ، بزنة الكتاب أو السحاب — العظم الذى ينبت عليه الحاجب « جاذل » منتصب ثابت « ود » الود : الود « مهمين » اللهم — بزنة جعفر — الصحراء المقفرة ، سموها بذلك على تقدير أن سالكها خوفا منها يقول لمن معه : مه ، مه ، يريد كف عن الكلام « قذفين » — بفتح القاف والذال جميعا ، أو ضمهما جميعا — مثنى قذف ، ويقال : « هذه مفازة قذف » تريد أنها بيده الأجزاء مترامية الأطراف ، والمراد أنها واسعة جدا ، وذلك أبث على الهول والخوف منها « مرتين » — بفتح الليم وسكون الراء — مثنى مرت ، وهى الأرض التى لانبات فيها ولا ماء ، ومن هنا قالوا : « رجل مرت » إذا كان ليس له شعر بحاجبيه « ظهرهما » مثنى ظهر ، وظهر الأرض : ما ارتفع منها وظهر « الترسين » مثنى ترس — بضم التاء وسكون الراء — وهو من أداة الحرب ، يتقى به ضربات السيوف ، وهو المجن أيضا ، شبه ظهر الأرض بظهر الترس فى الاحديداب لتأكيد أنها لاتنبت شيئا « جيتهما » قطعتما وخرقتهما وسرت فيهما « بالنعت » أى الوصف ؛ يقول : اكتفيت فى الدلالة فيهما بأن نتالى مرة واحدة . وصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المخاوف وبالاhtداء والعرفه بالسير فى الفلوات الموحشة .

الإعراب : « ومهمين » الواو واو رب حرف مبنى على الفتح لاعمل له من الإعراب ، مهمين : مجرور لفظا بواو رب ، وهو فى المحل مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الألف المقدره نيابة عن الضمة وقد منع من ظهور هذه الألف اشتغال المحل بالياء التى اقتضتها واو رب « قذفين »

(وَكَلًّا أَوْ كَرًّا فِي) التوكيد المَسُوق لِقَصْدِ (الشَّمُولِ) والإحاطة بأبض المتبوع ،  
(وَكَلًّا) و(كَلْتًا) و(جَمِيمًا) ، فلا يؤكد بهن إلا ماله أجزاء يصح وقوع بعضها  
موقفة ؛ لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن ، نحو : « جاء الجيش كله ، أو  
جَمِيمُهُ ، والقَبِيلَةُ كُلُّهَا ، أو جَمِيمَهَا ، والرَّجَالُ كُلُّهُمْ ، أو جَمِيمُهُمْ ، والهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ ، أو

نعت لمهمين ، باعتبار لفظه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن  
التنوين في الاسم المفرد « مرتين » نعت ثان لمهمين ، وإعرابه كإعرابه « ظهراها » ظهرا :  
مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى المهمين  
مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « مثل » خبر للبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو  
مضاف و « ظهور » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الترسين »  
مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ،  
وجملة للبتدأ والخبر في محل جر نعت لمهمين أيضا ، وخبر للبتدأ المجرور لفظا بواو رب هو  
قولهما : « جيتما » الواقع في البيت التالي لبيت الشاهد .

الشاهد فيه : قوله : « ظهراها » وقوله : « ظهور الترسين » فإن الأصل أن المضاف مثنى  
والمضاف إليه مثنى أيضا في كل واحدة من هاتين العبارتين ، وذلك أن معنا مهمين ولكل  
مهما منهما ظهر ، ومعنا ترسان ولكل واحد منهما ظهر ، وقد أتى الراجز في العبارة الأولى  
بالمضاف مثنى وبالمضاف إليه مثنى على ما هو الأصل ، وأتى في العبارة الثانية بالمضاف جمعا وبالمضاف  
إليه مثنى ، وقد عرفت أن هذا الثاني أرجح الوجوه الثلاثة التي استعملتها العرب في مثل ذلك ،  
قال سيبويه ( ٢٤١/١ ) : « وسألت الخليل عن ما أحسن وجوههما ، فقال : لأن الاثنين  
جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا ، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفردا  
وبين ما يكون شيئا من شيء ، وقد جعلوا أيضا للنفردين جمعا ، قال الله جل ثناؤه : ( وهل أتاك  
نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب ، إذ دخلوا على داود ففزع منهم ، قالوا : لا تخف ، خصمان بنى  
بعضنا على بعض ) وقد يثنون ما يكون بعضا لشيء ، زعم يونس أن رؤية كان يقول : ما أحسن  
رأسهما ، قال الراجز : \* ظهراها مثل ظهور الترسين \* وقالوا : وضعنا راحلها  
يريد رحلي راحلتين ، فأجروه مجرى شيئين من شيئين » اه . وقال الأعمى في بيت الشاهد :  
« الشاهد فيه ثنية الظهرين على الأصل ؛ والأكثر في كلامهم إخراج مثل هذا إلى الجمع كراهة  
لاحتجاج ثنيتين في اسم واحد ، لأن المضاف إليه من تمام المضاف ، مع ما في الثنية من معنى الجمع ،  
وأن المعنى لا يشكل ، ولذلك قال : مثل ظهور الترسين ، فجمع الظهر » اه كلامه .

«جَمِيعُهُنَّ» ، وَالزَّيْدَانَ كِلَاهُمَا ، وَالهِندَانَ كِلْتَاهُمَا ؛ لِمَجَازِ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ : جَاءَ بَعْضُ الْجَيْشِ ، أَوِ الْقَبِيلَةِ ، أَوِ الرِّجَالِ ، أَوِ الْهِنْدَاتِ ، أَوْ أَحَدَ الزَّيْدِينَ ، أَوْ إِخْدَى الْهِنْدِينَ .  
وَلَا يَجُوزُ «جَاءَنِي زَيْدٌ كَلُّهُ» وَلَا «جَمِيعُهُ» ، وَكَذَا لَا يَجُوزُ «اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا» وَلَا «الهِندَانَ كِلْتَاهُمَا» لَامْتِنَاعِ التَّقْدِيرِ الْمَذْكُورِ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : ( بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا ) إِلَى أَنَّهُ لَا بَدَأَ مِنْ اتِّصَالِ ضَمِيرِ الْمَتَّبِعِ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ ؛ لِيَحْصَلَ الرِّبْطُ بَيْنَ التَّابِعِ وَمَتَّبِعِهِ كَمَا رَأَيْتَ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الضَّمِيرِ اسْتِغْنَاءً بِنِيَةِ الْإِضَافَةِ ، خِلَافًا لِلْفَرَاءِ وَالزَّمخَشَرِيِّ ، وَلَا حُجَّةٌ فِي « خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا » وَلَا قِرَاءَةَ بَعْضِهِمْ : « إِنَّا كَلَّا فِيهَا » عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى جَمِيعَهُ وَكَلْنَا ، بَلْ « جَمِيعًا » حَالٌ « وَكَلَّا » بَدَلٌ مِنْ اسْمِ « إِنْ » أَوْ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي « فِيهَا » .

وَذَكَرَ فِي التَّسْهِيلِ أَنَّهُ قَدْ يُسْتَعْنَى عَنِ الْإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مِثْلِ الظَّاهِرِ الْمُؤَكَّدِ بِكُلِّ ، وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلَ كَثِيرٍ :

— ٧٩٧ — \* يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ \*

٧٩٧ — هَذَا نِصْفُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ ، وَقَدْ رَوَاهُ الْعَيْنِيُّ عَجْزًا لَبِيتٍ مِنْ كَلَامٍ لِكَثِيرِ عَزَّةَ ، وَالْبَيْتُ بِنَامِهِ مَعَ بَيْتِ تَالٍ لَهُ هَكَذَا :

كَمْ قَدْ ذَكَرْتِكِ لَوْ أُجْزِيَ بِذِكْرِكُمْ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ  
إِنِّي لَأَجْدُلُ أَنْ أَمْشِيَ مُقَابِلَهُ حُبًّا لِرُؤْيَا مَنْ أَشْبَهَتْ فِي الصُّورِ  
وَانظُرْهُ بِهَامِضِ خَزَانَةِ الْأَدَبِ ( ٤/٨٨ ) وَرَوَى أَبُو عَلِيٍّ الْقَالِي فِي أَمَالِيهِ ( ١/١٩٥ ) دَارَ الْكُتُبِ ( أَيَاتًا فِيهَا بَيْتُ الشَّاهِدِ ، وَالْبَيْتُ الَّذِي رَوَاهُ الْعَيْنِيُّ مَعَهُ ، وَنَسَبَهَا إِلَى عَمْرِ بْنِ أَبِي رَيْعَةَ الْخَزَوِيِّ ، وَهِيَ كَمَا بِرَوَايَتِهِ :

يَا لَيْتَنِي قَدْ أُجْزَتْ الْحَبْلُ نَحْوَكُمْ حَبْلَ الْمَعْرِفِ ، أَوْ جَاوَزَتْ دَاعُشْرَ  
إِنَّ الثَّوَاءَ بَارِضٍ لِأَرَاكِ بِهَا فَاسْتَيْقِنِيهِ ثَوَاءً حَقٌّ ذِي كَدَرٍ  
وَمَا مَلَيْتُ ، وَلَكِنْ زَادَ حُبُّكُمْ وَلَا ذَكَرْتِكِ إِلَّا ظَلْتُ كَالسِّدْرِ  
أُذْرِي الدَّمُوعَ كَذِي سَقَمٍ يُخَاصِرُهُ وَمَا يُخَاصِرُنِي سَقَمٌ سِوَى الَّذِي كَرِ



.....

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أُجْزِيَ بِذِكْرِكُمْ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ  
إِنِّي لِأَجْذَلُ أَنْ أُنْسِيَ مُقَابِلَهُ حُبًّا لِرُؤْيَا مَنْ أَشْبَهَتْ فِي الصُّورِ

وراجعت ديوان كثير عزة المطبوع في الجزائر فلم أجد البيتين في أصله ، ووجدت ناشره قد زادهما في الشعر المنسوب إلى كثير (١٩٦/٢) نقلا عن العيني وعمن أخذ عنه ، وراجعت ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي المطبوع في مدينة ليسك (١٩٠٩) فوجدت في أصله القطعة التي رواها أبو علي القالي ، وهي ثابتة في الديوان (١٤/١) ببعض تغيير سنبه عليه في لغة الأبيات .

اللفظة : « أجزت » قطعت « الحبل » موضع عند عرفات ، ويقال فيه : « حبل عرفة » وقد سماه « حبل العرف » وفيه يقول أبو ذؤيب الهذلي :

فَرَوَّحَهَا عِنْدَ الْمَجَازِ عَشِيَّةً تَبَادِرُ أَوْلَى السَّابِقَاتِ إِلَى الْحَبْلِ

وقال الحسين بن مطير :

خَلِيلِي مِنْ عَمْرٍو فَمَا فَنَعَمَرَفَا لِسُهُمَةَ دَارًا بَيْنَ لَيْنَةِ فَالْحَبْلِ  
نَحْمَلُ مِنْهَا أَهْلَهَا حَمِينَ أَجْدَبَتْ وَكَانُوا بِهَا فِي غَيْرِ جَذْبٍ وَلَا مَحْلِ  
وَقَدْ كَانَ فِي الدَّارِ الَّتِي هَاجَتِ الْهَوَى شِفَاهُ الْجَوَى لَوْ كَانَ مُجْتَمِعَ الشَّمْلِ

« جاوزت » أراد تعديت « ذا عشر » — بضم العين وفتح الشين — واد بين البصرة ومكة من ديار تميم ثم لبني مازن بن مالك بن عمرو من نواحي نجد ، وفيه يقول الشاعر :

قَدْ قُلْتُ يَوْمَ اللَّوَى مِنْ بَطْنِ ذِي عُسَيْرٍ لِصَاحِبِي ، وَقَدْ أَسْمَعْتُ مَا قَلَّ  
عُوجًا قَلَى صُدُورِ الْعَيْسِ وَيَحْكَمَا حَتَّى نُحَيِّي مِنْ كَلْتُمَةِ الطَّلَا

وقال نصر : عشر واد بالحجاز ، وقيل : شعب لهذيل قرب مكة عند نخيلة الجمانية « إن الثواء بأرض لا أراك بها — البيت » الثواء — بفتح التاء — الإقامة ، وهو أحد مصادر « نوى بالمكان ينوى » مثل رمى يرمى ، نوى ونواء ، وقال الحارث بن حلزة :

أَذْنَتْنَا بَيْنَهُنَّ الْأَسْمَاءُ رَبِّ نَاوٍ يَمْلَأُ مِنْهُ الثَّوَاءُ

وجملة « فاستيقنيه » معترضة بين اسم إن وخبرها ، ومعنى استيقنيه يقيني به وتأ كدى منه

وليكن منك بمنزلة اليقين الذي لا يشوبه شك « ثواء حق ذى كدر » حق : صفة لثواء الواقع  
 خبرا لإن « وما ملئت ولكن زاد حبكم - البيت » مل يمل - من باب علم يعلم - ستم ،  
 ومصدره الملل - بالتحريك - والملافة ، وقوله « ولا ذكرك » كذا وقع في رواية أبي علي ، ووقع  
 في ديوان عمر « وما ذكرك » والسدر - بفتح السين الهملة وكسر الدال - المتحجر ، تقول : سدر  
 الرجل يسدر - من باب فرح يفرح - سدر بالتحريك وسدرة ، إذا تحجر « أذرى الدموع كذى سقم  
 يخامر - البيت » أذرى الدموع : أذرفها ولا أبقى عليها ، تقول : « أذرى فلان دمه »  
 و « أذرت العين دمعها » إذا صبت وأسقطته ، والسقم - بالضم هنا ، وفيه لغة أخرى بفتح السين  
 والقاف جميعا - المرض ، ويخامر : يخالطه ، وقوله : « وما يخامرني سقم » هكذا وقع في رواية  
 أبي علي ، ووقع في ديوان عمر بن أبي ربيعة « وما يخامر من سقم سوى الذكر » والذكر - بكسر  
 الدال المعجمة وفتح الكاف - جمع ذكرة - بالكسر - وهي تقيض النسيان . يقول : إني لأرخص  
 دمع عيني وأذرفه كمن حل به مرض فهو يتوجع من شدة آلامه ، والحقيقة أنه ما من مرض ،  
 وإما مرضى هو ذكرى إياكم « كم قد ذكرك ؟ لو أجزى بذكركم - البيت » أجزى : مضارع  
 مبنى للجهول من الجزاء ، وهو المكافأة ، و « لو » في هذا اللوضع يحتمل أن تكون شرطية  
 وجوابها محذوف ، والتقدير : لو أجزى بذكركم لنفنى ذلك ، وجملة الشرط وجوابه معترضة ،  
 ويحتمل أن تكون « لو » حرفا دالا على التمني فلا جواب لها « إني لأجذل أن أمسى مقابله »  
 أجذل : مضارع من الجذل ، وهو الفرع والسرور ، تقول : « جذل فلان يجذل جدلا » مثل  
 فرح يفرح فرحا في الوزن والمعنى ، وأمسى - بالسين الهملة - أى أكون وقت المساء ، ووقع  
 في ديوان عمر وفي المعنى « أمسى » بالسين المعجمة مضارع من المسى ، ومقابله : ظرف معناه  
 معنى قدامه وفي الجهة المقابلة له ، والضمير المجرور محلا بالإضافة عائد على القمر ، يقول : إن الفرع  
 ليملأ قلبي إذا أمسيت في مقابلة القمر ؛ لأننى أتملك في هذا القمر الساطع ، ولأننى أحب أن أرى  
 أشباهك وأمثالك ، وفي هذا تشبيه ضمنى لها بالقمر .

الإعراب : « كم » خبرية بمعنى كثير ، وهي اسم مبنى على السكون إما في محل رفع على أنه  
 مبتدأ ، وإما في محل نصب على أنه مفعول مطلق عامله ذكر الآتى : أى ذكرك ذكرا كثيرا ،  
 أو في محل نصب على أنه مفعول فيه لتأوله بالوقت : أى ذكرك في أوقات كثيرة « قد » حرف  
 تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ذكرك » ذكر : فعل ماض مبنى على فتح  
 مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الماتى به لدفع كراهة توالى أربع متحركات  
 فيما هو كالكلمة الواحدة ، والتاء ضمير التكلم مبنى على الضم في محل رفع فاعل ذكر ، والكاف  
 ضمير المؤنثة المخاطبة مفعول به مبنى على الكسر في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله  
 في محل رفع خبركم الخبرية إن جعلتها في محل رفع مبتدأ ، فإن جعلتها في محل نصب فهذه الجملة

لاعمل لها لأنها ابتدائية حينئذ « لو » حرف دالّ على التثني مبنى على السكون لاعمل له من الإعراب ، أو حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لاعمل له أيضا « أجزى » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بذكر كم » الباء حرف جر مبنى على الكسر لاعمل له من الإعراب ، ذكر : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أجزى ، وذكر مضاف وضمير جماعة المخاطبين مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مبنى على السكون في محل نصب ، وجواب الشرط — إن قدرت لو شرطية — محذوف ، والتقدير : لو أجزى بذكرى إياكم لاسترحت ، أو لنفعتي ، أو نحو ذلك « يا » حرف نداء مبنى على السكون لاعمل له من الإعراب « أشبه » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأشبه مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « كل » توكيد للناس وتوكيد المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكل مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بالقمر » الباء حرف جر مبنى على الكسر لاعمل له من الإعراب ، والقمر : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأشبه .

الشاهد فيه : قوله « الناس كل الناس » فإن كلمة « كل » توكيد للناس قبله . وقد كان من حق الكلام أن يضيف لفظ التوكيد إلى ضمير غيبة عائد على المؤكد فيقول : « يا أشبه الناس كلهم » كما قال الله تعالى : ( فسجد لللائكة كلهم ) ولكنه لما لم يستقم له الوزن بالضمير عدل إلى وضع الاسم الظاهر للمائل للفظ المؤكد موضع الضمير .

هكذا خرج ابن مالك رحمه الله تعالى هذا البيت ، وعلى تخريجه استشهد الشارح به ، وعليه أعربناه ، قال ابن مالك رحمه الله في شرح الكافية الشافية له : « وقد يخلف الضمير الاسم الظاهر نحو قوله : \* يا أشبه الناس كل الناس بالقمر \* » اهـ

وخالف في هذا أبو حيان ، وزعم أنه لايجوز في توكيد المعرفة بكل إلا إضافة كل إلى ضمير المؤكد ، وخرج هذا البيت على أن « كل الناس » نعت للناس قبله ، وجمله نظير قولهم : « أطمعنا شاة كل شاة » فإن كل شاة في هذا المثال نعت لشاة التي قبلها وليست توكيدا .

ورد ابن هشام — قدس الله روحه — قول أبي حيان ، ووجه الرد أن لفظ كل الذي ينعت به يدل على الكمال ، فأما « كل » التي يؤكد بها فهي دالة على عموم الأفراد ، ولا شك أن المراد في قول الشاعر : « يا أشبه الناس كل الناس » عموم أفراد الناس ، وليس المراد به فردا

( وَأَسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٌّ ) في الدلالة على الشمول اسماً موازناً ( فاعِلُهُ مِنْ عَمَّ في التوكيد ) فقالوا : « جاء الجيشُ عامتهُ ، والقبيلةُ عامتها ، والزيدونُ عامتهم ، والهنداتُ عامتهنَّ » ، وعدَّ هذا اللفظ ( مثل النافلة ) أي : الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب ، فإن أكثرهم أغفله ، لكن ذكره سيويوه ، وهو من أجلهم ، فلا يكون حينئذ نافلةً على ما ذكره ، فلهذا إنما أراد أن التاء فيه مثلها في « النافلة » أي تَصْلُحُ مع المؤنث والمذكر ، فتقول : « اشتريتُ العبدَ عامتهُ » كما قال تعالى : « وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً » .

﴿ تنبيه ﴾ : خالف في « عامة » المراد ، وقال : إنما هي بمعنى أكثرهم .

( وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَاءَ \* \* \* جَمَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَاءَ )  
فقالوا : « جاء الجيشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ ، والقبيلةُ كُلُّهَا جَمْعَاهُ ، والزيدونُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، والهنداتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ » .

( وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاهُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جَمْعُ )  
الذكورات ، نحو : « لَأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ » « لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ » وهو قليل بالنسبة لما سبق .

وقد يتبع أجمع وأخواته ، بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع ، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع ، فيقال : « جاء الجيشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ ، والقبيلةُ كُلُّهَا جَمْعَاهُ كَتَعَاهُ بَصَعَاهُ ، والقومُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ ، والهنداتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ كَتَعُ بَصَعُ » .

وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع .  
قال الشارح : ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب ، وشذ قول بعضهم « أجمع أبصع » ،

واحدا يدعى له أنه الكامل في الناسبة لأنه جامع لكل أوصافها ، فلما كان المعنى المقصود هو الذي تدل عليه كل التوكيدية وجب المصير إليها ، ولك في هذا القدر الكفاية والقنع إن شاء الله تعالى .

وأشد منه قول الآخر « جَمَعَ بُتَع » ، وربما أُكِّدَ بِأَكْتَعِ وَأَكْتَمِينَ غَيْرَ مَسْبُوقِينَ بِأَجْمَعَ وَأَجْمَعِينَ ، ومنه قول الراجز :

٧٩٨ - يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مَرْضَعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمًا  
إِذَا بَكَيتُ قَبَلْتَنِي أَرْبَمًا إِذَا ظَلَمْتُ الدَّهْرَ أَبَى أَجْمًا

وفي هذا الرجز أمور: إفراد أ كتع عن أجمع ، وتوكيد النكرة المحدودة ، والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل ، والفصلُ بين المؤكِّد والمؤكَّد ، ومثله في التنزيل : « وَلَا يَحْزَنُ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلَّهُنَّ » .

٧٩٨ - هذا الشاهد بيتان من الرجز ، وقد قال العلامة العيني : « قاله راجز من الرجاز لم أنف على اسمه » اه . وذكر ابن عبد ربه في العقد الفريد أن هذا الرجل الأعرابي رأى امرأة جميلة تحمل صبياً رضيعاً ، وكان الصبي يبكي ، فكلما يبكي قلبته ، فيهدأ ويسكن ، فقال ذلك الرجز .

اللفظ : « الذلفاء » هو هنا علم على امرأة بعينها ، وأصله وصف المؤنث من الذلف - بفتح الدال المعجمة واللام جميعاً - وهو صفر الأنف مع استواء أرنبته ، تقول : رجل أذلف بين الذلف ، وامرأة ذلفاء بينة الذلف ، وقد ذلف يذلف - مثل فرح يفرح - ورجال ذلف - بضم فسكون - ونساء ذلف أيضاً ، وقد وقع الذلفاء علماً أيضاً في قول الشاعر :

إِنَّمَا الذَّلْفَاءُ يَا قُوْتَةُ أَخْرَجَتْ مِنْ كَيْسٍ دِهْقَانَ

« حولاً أ كتما » الحول : العام ، والأ كتع : من أ لفاظ التوكيد في الاستعمال العربي ، وأصله قولهم : « حول كتيع » أي تام كامل ، كقولهم : حول مجرم - بزنة اسم المفعول - وإن لم يستعملوا منه توكيداً .

الإعراب : « يا » حرف نداء ، والنادي به محذوف ، وتقدير الكلام : يا هؤلاء ليتني إلخ ، أو نحو ذلك ، أو هو حرف تنبيه ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « ليتني » ليت : حرف تمين ونصب مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والنون حرف يؤتى به لوقاية الأفعال والمبنيات من جر أو آخرها مبنى على الكسر لاجل له من الإعراب ، والياء ضمير المتكلم اسم ليت مبنى على السكون في محل نصب « كنت » كان : فعل ماض ناقص مبنى على فتح مقدر على آخره لاجل له من الإعراب ، والتاء ضمير المتكلم اسم كان مبنى على الضم في محل رفع « صبياً » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « مرضعاً » نعت لخبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة

من كان واسمه وخبره في محل وضع خبر ليت « عملي » تحمل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب « الدلاء » فاعل تحمل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « حولا » ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أكتما » توكيد لحول منصوب بالفتحة الظاهرة « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب بقبل « بكتي » بكي : فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، والتاء ضمير المتكلم فاعل بكتي مبني على الضم في محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « قبلتي » قبل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة « أربعا » مفعول مطلق لأنه صفة لوصف محذوف ، والتقدير : قبلتي تقبيلا أربعا « إذن » حرف جواب وجزاء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ظلت » ظل : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المتكلم اسم ظل مبني على الضم في محل رفع « الدهر » ظرف زمان منصوب بقوله أبكي الآتي وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أبكي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر ظل « أجمعا » توكيد للدهر ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : في هذه الآيات عدة شواهد للنحاة في باب التوكيد ، ونحن ندلك على أربعة منها :

الأول : في قوله : « حولا أكتما » فإن كلمة « حولا » نكرة ، وقد أكده بقوله : « أكتما » ومن شرط المؤكد عند علماء البصرة أن يكون معرفة ليتساوى مع لفظ التوكيد في التعريف فإن ألفاظ التوكيد كلها معارف ، إما بالإضافة إلى الضمير ، وإما بالعلمية ، كما قرره الشارح العلامة ، والكوفيون يجيزون توكيد النكرة إن كانت محدودة كيوم وشهر وحول ، وكان التوكيد من ألفاظ الشمول والإحاطة ككل وجميع وتواجه ، قال ابن مالك في الكافية الشافية التي اختصر منها الألفية ، مانصه :

وَمَنْعُوا تَوْكِيدَ مَنكُورٍ ، وَإِنْ يُفِذَ فَإِنَّهُ يَتَجَوَّزُ فِئْنَ  
وَشَاعَ فِي المَحْدُودِ ، فَالْبَصْرِيُّ يَمْنَعُ ، وَالجَّوْزُ الكُوفِيُّ

وَقَدْ رَوَى فِي ذَلِكَ بَعْضُ مَنْ وَعَى قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

وقال في شرحه مانعه : « النكر المحدود يوم وليلة وشهر وحول ، ونحوها مما يدل على مدة معلومة المقدار ، وغير المحدود : ما يصلح للقليل والكثير كحين وزمان ووقت ومدة ، فلا خلاف في منع توكيد النكرة غير المحدودة ، إذ لا فائدة في توكيدها ، وقول الشاعر :

أَلَاكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كَلَيْهِمَا جَمِيعًا ، وَمَعْرُوفٍ أَلَمٌ وَمُنْكَرٍ

محمول على نية الألف واللام في خير وشَرٍّ ، حكاة الخليل ، ويجوز أن يجعل « كليهما » توكيدا ؛ لأن الداكر خيرا وشرا قد يظن أنه غلط ، فإذا ذكر « كليهما » أفاد العلم بأنه لم يغلط . وأما المحدودة فاختلف في توكيدها ، فمنه البصريون ، وأجازة الكوفيون ، وإجازته أولى بالصواب ؛ لصحة السماع بذلك ، ولأن في ذلك فائدة ، لأن من قال : « صمت شهرا » قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ، ففي قوله احتمال ، فإذا قال : « صمت شهرا كله » ارتفع الاحتمال ، وصار قوله نضا على مقصوده ، فلم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا بأن يستعمل قياسا ، فكيف به واستعماله ثابت ؟ كقول الراجز :

\* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا \*

وكقول الآخر :

\* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَوْ كَتَمًا \*

والثاني : في قوله « حولًا أَوْ كَتَمًا » أيضا ، وذلك حيث أكد قوله : « حولًا » بقوله : « أَوْ كَتَمًا » من غير أن يسبقه التوكيد بأجمع ، والأصل في التوكيد بأكتع أن يكون مسبوقا بأجمع ، ولو أنه أتى به على الأصل لقال : « حولًا أجمع أكتع » قال ابن مالك : « وقد أكد بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين ، ومنه قول الراجز :

يَالَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَوْ كَتَمًا

إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَمْتُ الدَّهْرَ أَيْبِكِي أَجْمَعًا

والثالث : في قوله : « ظلمت الدهر أَيْبِكِي أَجْمَعًا » حيث أكد الدهر بقوله أجمع ، من غير أن يسبقه التوكيد بكل كما في قوله تعالى : ( فسجد اللائكة كلهم أجمعون ) وقد نص على هذا ابن مالك في السكافية الشافية وفي الخلاصة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زعم الفراء أن أجمعين تُفيد اتحادَ الوقت ، والصحيح أنها ككل في إفادة العموم مطلقاً ، بدليل قوله تعالى : « لَأَعُوذَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ » .

الثاني : إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع ، وليس الثاني تأكيداً للتأكيد .

الثالث : لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطعُ إلى الرفع ، ولا إلى النصب .

الرابع : لا يجوز عطف بعضها على بعض ، فلا يقال : « قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ » ،

ولا « جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُونَ » وأجازه بعضهم ، وهو قول ابن الطَّارِزَةِ .

الخامس : قال في التسهيل : وأجْرِي فِي التَّوَكِيدِ مُجْرَى كُلِّ مَا أَفَادَ مَعْنَاهُ مِنَ الضَّرْعِ

وَالزَّرْعِ ، وَالسَّهْلِ وَالْجَبَلِ ، وَالْيَدِ وَالرَّجْلِ ، وَالْبَطْنِ وَالظَّهْرِ ، يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِمْ : مُطْرَنَا

الضَّرْعَ وَالزَّرْعَ ، وَمُطْرَنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا الْيَدَ وَالرَّجْلَ ، وَضَرَبْتُهُ

الْبَطْنَ وَالظَّهْرَ (١) .

السادس : ألفاظ التوكيد معارف ، أما ما أُضِيفَ إِلَى الضَّمِيرِ فظاهر ، وأما أجمع وتوابعه

ففي تعريفه قولان : أحدهما : أنه بنية الإضافة ، ونُسب لسيبويه ، والآخر بالعلمية عُلِّقَ عَلَى

معنى الإحاطة .

( وَإِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ ) بواسطة كونه محدوداً ، وكون التوكيد من ألفاظ

الإحاطة ( قَبْلِ ) وفقاً للكوفيين والأخفش ؛ تقول : « اَعْتَكَفْتُ شَهْرًا كُلَّهُ » ،

ومنه قوله :

الرابع : في قوله : « الدهر أبكى أجمعاً » أيضاً : حيث فصل بين المؤكد الذي هو الدهر

ولفظ التوكيد ، والأصل أن يكون التوكيد بجوار المؤكد وإن كان الفصل جائزاً ووارداً

في أفصح الكلام .

قال ابن مالك رحمه الله تعالى بعد أن ذكر هذا الرجز ، مانعه : « وفي هذا الرجز أفراد

أكثر من أجمع ، وتوكيد نكرة محدودة ، في قوله حوالاً أكتفا ، وفيه التوكيد بأجمع غير

مسبوق بكل ، وفيه الفصل بأبكي بين التوكيد والمؤكد . ومثله في الفصل قوله تعالى : ( ولا يحزننَّ

ويرضين بما آتيتنَّ كلهن ) اه كلامه .

(١) وهكذا من كل كلام يذكر فيه متقابلان : إما بالتضاد ، وإما بغيره ، نحو « هذا يقر به

الأسود والأحمر » أي الناس كلهم .



\* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّ رَجَبٍ \*

٧٩٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* لَكِنَّهُ شَافَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ \*

قال العيني : « ولم أقف على اسم قائله » قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : وقد عثرت — بعد طويل البحث — على قائل هذا البيت ، والأبيات التي معه ، والسبب الذي قيل الشعر من أجله ، ولكن النحاة غيروا رويه ليتفق مع المشهور من لغة العرب على ما بينه ، وهالك الأبيات ومنها بيت الشاهد على الأصل في روايته ، ثم تنكلم على ما فيه . ذكر ياقوت في معجم البلدان قال : حدث الزبير بن بكار قال : لما ولي الحسن بن زيد المدينة منع عبد الله بن مسلم بن جندب الهدلي أن يؤم بالناس في مسجد الأحزاب ، فقال له : أصلح الله الأمير ! لم منعني مقامى ومقام آبائى وأجدادى من قبلى ؟ فقال : ما منعك منه إلا يوم الأربعاء ، يريد قوله :

يَا لَلرِّجَالِ لِيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ أَمَا	يَنْفَكُ يُحَدِّثُ لِي بَعْدَ النَّهْيِ طَرَبًا
إِذَا لَا يَزَالُ غَزَالٌ فِيهِ يَفْتِنُنِي	يَأْتِي إِلَى مَسْجِدِ الْأَحْزَابِ مُنْتَقِمًا
يُحَبِّرُ النَّاسَ أَنَّ الْأَجْرَ هِمَّتُهُ	وَمَا أَتَى طَالِبًا لِلْأَجْرِ مُخْتَسِبًا
لَوْ كَانَ يَطْلُبُ أَجْرًا مَا أَتَى ظَهْرًا	مُضْمَخًا بِفَتِيَتِ الْمِسْكِ مُخْتَضِبًا
لَكِنَّهُ شَافَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ	يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّ رَجَبًا
فَإِنَّ فِيهِ لِمَنْ يَبْنِي فَوَاضِلُهُ	فَضْلًا وَلِلطَّالِبِ الْمُرْتَادِ مَا طَلَبَا
كَمْ حُرَّةٌ دُرَّةٌ قَدْ كُنْتُ أَلْفَهَا	تَسُدُّ مِنْ دُونِهَا الْأَبْوَابَ وَالْحُجُبَا
قَدْ سَاعَ فِيهِ لَهَا مَشَى النَّهَارِ كَمَا	سَاعَ الشَّرَابِ لِعَطْشَانٍ إِذَا شَرِبَا
يُقَالُ شَهْرٌ عَظِيمٌ الْحَقُّ فِي سَنَةٍ	يَهْوَى لَهُ كُلُّ مَكْرُوبٍ إِذَا كُرِبَا
فَأَخْرُجْنَ فِيهِ وَلَا تَرَاهُنَّ ذَا كَذِبٍ	قَدْ أَبْطَلَ اللَّهُ فِيهِ قَوْلَ مَنْ كَذَبَا

اللفظ : « يا للرجال ليوم الأربعاء — البيت » قد أنشد البرد هذا البيت في كامله ، وقد تعرض لبيان حركة لام الجر ، قال : هذا باب اللام التي للاستغاثة والتي للإضافة ، إذا استغثت بواحد أو جماعة فاللام مفتوحة ، تقول : يا للرجال ، ويا للقوم ، ويا لزيد ، إذا كنت تدعوهم ، وإنما فتحها لتفصل بين المدعو والمدعو له ، ووجب أن تفتحها ، لأن أصل اللام الحافضة إنما كان

الفتح ، فكسرت مع المظهر ليفصل بينها وبين لام التوكيد ، تقول : إن هذا يزيد ؛ إذا أردت إن هذا زيد (أي اللام للتوكيد) وتقول : إن هذا يزيد ، إذا أردت أنه في ملكه ، ولو فتحت لالتبسنا ، فإن وقعت اللام على مضمرة فتحتها على أصلها قلت : إن هذا لك ، وإن هذا لأنت ، إذا أردت لام التوكيد لأنه ليس ههنا لبس ، وذلك أن الأسماء المضمرة على غير لفظ المظهرة ، فلهدا أجربتها على الأصل ، والاستغاثة تردّها إلى أصلها ، من أجل اللبس ، والدعوه في بابه فاللام معه مكسورة .  
تقول : يا للرجال لئاء ، ويا للرجال للعجب ؛ ويا يزيد للخطب الجليل ، وقال الشاعر :

\* يا للرجال ليوم الأربعاء ... البيت \* وقال آخر ( وهو قيس بن ذريح ) :

تَكْتَفِي الْوُشَاةُ نَأَزَعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوِاشِي الْمَطَاعِ

« النهى » جمع نهيّة — بوزن مدية ومدى — وهي العقل « طربا » الطرب : خفة تعرض الإنسان من فرح أو حزن ؛ يقول : كلما كفت عن الصبوة وترك الليل إلى رغبات النفس عاودني ما يشير كامن أشجاني ويبعث ما اكتتمته من الحب « إذ لا يزال غزال فيه يفتني — البيت » غزال : أراد به امرأة تشبه الغزال في سعة العينين وحورها ، وقد ذكر قيس بن اللوح وجوه الشبه بين الغزال والنساء في قوله :

فَعَيْنَاكَ عَيْنَاهَا وَجِسْدُكَ جِسْدُهَا سِوَى أَنْ عَظَمَ السَّاقِ مِنْكَ دَقِيقُ

والضمير المجرور محلاب في قوله : « فيه » يعود إلى يوم الأربعاء « يفتني » يعث الفتنة إلى نفسى « منتقبا » لابسا النقاب ، وهو — بزنة الكتاب — ماتستر به للمرأة وجهها « يخبر الناس أن الأجر همته — البيت » يجوز في « الناس » الرفع على أن يكون فاعل يخبر ؛ ويجوز أن يكون منصوبا على أن يكون مفعولا به لقوله يخبر ، وعلى هذا يكون في قوله « يخبر » ضمير مستتر يعود إلى الغزال هو فاعله ، وهمته : أى مقصده وهمه وما اعترم عليه ، يقول : إن هذا الغزال يذكر الناس أنه أتى إلى المسجد للعبادة وطلب الأجر والثوبة على ما يؤديه في المسجد من العبادات ؛ ولكنه غير صادق في هذا الخبر ، أو إن الناس يظنون به ذلك وليس ظنهم صحيحا « لو كان يطلب أجرا ما أتى ظهرا — البيت » تقول : « ضمخت فلانا بالطيب » تريد أنك لطحته به وشرت عليه منه ، وقتيت المسك : الذى انتشرت رائحته « لكنه ساقه أن قيل ذا رجب » وقع في رواية النحاة جميعا « شاقه » — بالشين المعجمة — أى بعث شوقه وأثاره ، ولكنه وقع في رواية الأدباء بالسين المهملة ، ومعناه دفعه إلى هذا ، ووقع في رواية النحاة « ياليت عدة حول كله رجب » برفع « رجب » على أنه خبر لبت على المشهور من لغة العرب ، ولعل السرّ في رواية النحاة أنهم لم يقفوا من هذه القصيدة إلا على بيت الشاهد فرووه

على الأشهر الأعراف من لغة العرب ، ولكنك قد رأيت الأبيات المتصلة بالبيت من قبله ومن قبلها ، وكلها تنادى بأن الرواية بالنصب ، وليس ذلك عجيباً من لغة العرب ، فقد مرّ بك في باب « إن وأخواتها » أن من لغات العرب نصب المبتدأ والخبر جميعاً بعد « إن وأخواتها » ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا جَنَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا ؛ إِنَّ خُرَاسَنَا أُسْدًا

وقول العماني :

كَأَنَّ أَذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مَحْرَفًا

ومنه في لبت بذاتها قول الراجز :

\* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعًا \*

الإعراب : « لكنة » لكن : حرف استدراك ونصب مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب وضمير العائد إلى النزال اسمه مبنى على الضم في محل نصب « ساقه » ساق : فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وضمير العائد مفعول به مبنى على الضم في محل نصب « أن » حرف مصدرى مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « قيل » فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « ذا » اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « رجب » خبر المبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل ساق ، والجملة من ساق وفاعله في محل رفع خبر لكن ، « ياليت » يا : حرف نداء ، وللنادى به محذوف ، لیت : حرف تمن ونصب مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « عدة » اسم لیت منصوب بليت وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « حول » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كله » كل : توكيد لحول مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير العائد إلى حول مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « رجا » خبر لیت منصوب به على لغة قوم ينصبون الجزئين بالحروف المشبهة بالفعل في المعنى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « حول كله » حيث أكد النكرة التي هي قوله « حول » بقوله « كله » وهذه النكرة محدودة ، لأنها وضعت لتدل على مدة لها ابتداء وانتهاء ، وهذا التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول ، وتوكيد النكرة في مثل هذه الحالة جائز عند الأخص والكوفيين ، وهو الذي اختاره ابن مالك وصححه ، والبصريون يمنعونه مطلقاً ، نفي سواء أكانت النكرة محدودة

وقوله :

\* تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءَ حَوْلًا أَوْ كَتَمًا (١) \*

كشهر ويوم وأسبوع وعام وسنة أم لم تكن محدودة كالحظة وزمان ومدة ، وسواء أكان التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول ككل وجميع وتواجهها أم لم يكن ، والحجة قائمة على البصريين ب ورود ذلك في الشعر العربي المحتج به كما في هذا البيت والبيت الذي بعده .

وهنا أمران يتعلقان بالبيت المستشهد به نرى لزاما أن ندلك عليهما :

الأول : « رجب » هل هو اسم منصرف أم غير منصرف ؟

والجواب عن هذا أن تقول لك : قال سعد الدين التفتازاني في حاشيته على الكشاف : إن أريد رجب وصف معينان فهما غير منصرفين ، وإن أريد بهما غير معينين فهما منصرفان ، وقال ناصر الدين اللقاني : وكان وجه ذلك أن المعين منهما معدول عن المقرون بأل ، وذلك كما قالوه في سحر : إن أريد به سحر يوم بعينه كان معدولا عن السحر فيكون ممنوعا من الصرف ، وإن أريد به سحر يوم أي يوم فهو غير معدول فهو منصرف ، وعلى ذلك يكون ما أريد به معين منهما مشتقلا على العلمية والعدل فهو ممنوع من الصرف لاجتماع هاتين العلتين ، وقد يقال : إن رجب وصف مشتعلان على العلمية والتأنيث باعتبار المدة فيكونان ممنوعين من الصرف للعلمية والتأنيث .

الثاني : قال ابن هشام الأنصاري : « ومن أنشد كالناظم وابنه :

\* ياليت عدة شهر كله رجب \*

فقد حرفه وغيره ؛ لأن المعنى يفسد على هذه الرواية ، وذلك لأن الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله إلى آخره رجبا لما رأى في رجب من الخير ، ولا يتمنى أن تكون عدة الشهر كله رجبا ؛ لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجبا » انتهى ببعض إيضاح .

(١) قد تقدم شرح هذا الشاهد قريبا فأرجع إليه ( في ص ٣٦١ من هذا الجزء ) والشاهد فيه هنا قوله : « حولًا أو كتما » حيث أكد النكرة التي هي قوله « حولًا » بقوله « أكتما » والنكرة من الألفاظ المحدودة لأنها وضعت لتدل على مدة معلومة المقدار ذات أول وآخر معلومين ، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول ، لأن « أكتع » من أخوات « أجمع » الدالة على ذلك ، فأعرفه .

وقوله :

\* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا \*

٨٠٠

٨٠٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، لا يعلم قائله ، حتى ذكر كثير من العلماء أنه مصنوع ، وبعضهم يروى بعده :

\* حَتَّى الصِّيَاءِ بِالذُّجَى تَقَعَمًا \*

وبعضهم يروى قبله :

\* إِنَّا إِذَا حُطَّافْنَا تَقَعَمًا \*

ولعلك إذا تأملت فيما يذكرونه سابقا على البيت المستشهد به أولا حقا له يستقيم عندك قول من قال : إن البيت مصنوع ؛ فإن الاتصال بينه وبين ما يذكرونه غير تام .

اللفظة : « حطافنا » الحطاف — بضم الحاء وتشديد الطاء — حديدة معقوفة تكون في جانبي بكرة البئر « تقعما » التقعع : صوت يحدث من قرع شيء يابس كالحديد بآخر مثله ، وقد ورد في خطبة الحجاج بن يوسف الثقفي مقدمه العراق « إني والله ما يقعع لى بالشنان » أى ما يصوت « صرت البكرة » صوتت ، والصرير : الصوت ، وقالوا للكلام الذى لا يؤبه له : إنه صرير باب ، أو صوت ذباب ، ويقال : صرير صريرا ، إذا سمع له صوت شديد ، والبكرة — بفتح فسكون — خشبة مستديرة في وسطها محز يحبس الحبل يستقى عليها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « صرت » صر : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على التأنيث مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « البكرة » فاعل صرت مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « يوما » ظرف زمان منصوب بصرت ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أجمعا » توكيد لقوله « يوما » منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهر فيه : قوله : « يوما أجمعا » حيث أكد النكرة — وهى قوله : « يوما » — بقوله : « أجمعا » وهذه النكرة محدودة ؛ لأنها وضعت للدلالة على زمن معلوم المدة معلوم المبتدأ والمتنهي ، ولفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول ، وقد بينا لك فى شرح الشواهد السابقة آراء العلماء فى هذه المسألة .

(وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ) أَي عَمَّ الْمَفِيدَ وَغَيْرَ الْمَفِيدِ ، وَلَا يَجُوزُ « مُصَمِّتٌ زَمَنًا كُلَّهُ » وَلَا « شَهْرًا نَفْسَهُ » .

(وَأَغْنَى بِكِلْتَا فِي مُثْنَى وَكَلَا \* عَنْ) تثنية (وَزَنَ فَعْلَاءَ وَوَزَنَ أفعالًا) كما استغنى بتثنية « مِثْيٌ » عن تثنية سَوَاءَ ، فلا يجوز « جَاءَ الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ » وَلَا « الْهِنْدَانِ جَمْعًا وَانِ » ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ قِيَاسًا مُعْتَرِفِينَ بِعَدَمِ السَّمَاعِ .

(تبيينان) : الأول : المشهور أن « كَلَا » للمذكر « وَكَلْتَا » للمؤنث ، قال في التسهيل : وقد يُسْتَعْتَفَى بِكِلَيْهِمَا عَنْ كِلَيْهِمَا ، أشار بذلك إلى قوله :

— ٨٠١ — \* يَمْتُ بِقُرْبَى الزَّيْنَبِينَ كِلَيْهِمَا \*

٨٠١ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِلَيْكَ ، وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ \*

قال العيني ( ٤ / ١٠٦ بهامش خزانة الأدب ) : « أقول قائله هشام بن معاوية » .

اللفظة : « يمت » يتقرب ويتوسل ، تقول : « مت فلان إلى فلان يمت » من باب نصر — متا ومتاتا ، تريد أنه توسل إليه ، وكل شيء توسلت به إلى غيرك فهو مائة ، وجمعه موات ، بتشديد آخره ، وقياس نظائره أن يكون من باب ضرب ؛ لأن الضعف اللازم كثر بحبته كذلك ؛ إلا أنه خرج عن قياس أمثاله « بقربي » بضم القاف وسكون الراء — أي القرابة « الزينيين » مثنى زينب ، وهو علم امرأة ، و « خالد » و « حبيب » من أعلام الرجال .

الإعراب : « يمت » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « بقربي » الباء حرف جر مبني على الكسرة لاجل له من الإعراب ، وقربي : مجرور بالياء ، وعلامة جره كسرة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بقوله يمت ، وقربي مضاف و « الزينيين » مضاف إليه ، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها الكسور ما بعدها لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « كليهما » توكيد للزينيين ، وتوكيد المجرور مجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بالمثنى ، والضمير مضاف إليه « إليك » جار ومجرور متعلق بقوله « يمت » أيضا « وقربي » الواو حرف عطف مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، قربي : معطوف على قربي السابق مجرور بكسرة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « خالد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة

وقال ابن عصفور : هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة ، كأنه قال :  
بقرُبي الشخصين .

الثاني : ذكر في التسهيل أيضا أنه قد يُستغنى عن كليهما وكتيها بكليهما ؛ فيقال على  
هذا : « جاء الزيدان كليهما » « والمندان كليهما » .

( وَإِنْ نَوَّكَدِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ ) مستتراً كان أو بارزاً ( بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ ) الضمير  
( الْمُتَّصِلِ ) حتماً ( عَنَيْتُ ) المتصل ( ذَا الرَّفْعِ ) نحو : « قُمْ أَنْتَ نَفْسَكَ ، أَوْ عَيْنَكَ ،  
وَقَوْمُوا أَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ ، أَوْ أَعْيُنَكُمْ » ؛ فلا يجوز : قم نفسك ، ولا قوموا أعينكم ، بخلاف  
« قام الزيدون أنفسهم » فيمتنع الضمير ، وبخلاف « ضربتهم أنفسهم ، وسمرت بهم  
أعينهم » فالضمير جائز ، لا واجب .

( تنبيه ) : ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به  
في شرح الكافية ، ونص عليه غيره ، وعبارة التسهيل تقتضي عدم الوجوب . اهـ .

« وحيب » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، حيب : معطوف على  
خالد ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهر في : قوله « الزينين كليهما » حيث أكد اللثني المؤنث الذي هو قوله « الزينين »  
بالاسم الموضوع للاستعمال في توكيد مثني المذكر وهو قوله « كليهما » والذي ذكره الشارح رحمه الله  
يحتمل وجهين : الأول : أن ابن مالك رحمه الله قد وجه هذا الكلام توجيهاً وأن ابن عصفور  
وجهه توجيهاً آخر ، وعلى هذا يكون حاصل توجيه ابن مالك أن الشاعر استغنى عن « كليهما »  
بذكر « كليهما » لتكون للمعنى مفهوماً ، ويكون حاصل توجيه ابن عصفور أن الشاعر أول  
« الزينين » بالشخصين ونحوه مما هو مذكور ؛ فصار الذي يؤكد هو اللفظ الموضوع لتوكيد  
للمذكر ، والوجه الثاني من الوجهين اللذين يحتملها كلام الشارح أن يكون ذكر كلام ابن  
عصفور تأييداً وإيضاحاً لما نقله عن ابن مالك ، وعلى هذا يكون الوجه الذي نقل عنهما واحداً  
لكن أحد الكلامين — وهو كلام ابن عصفور — تعليل للكلام الآخر وهو كلام ابن مالك ،  
وحاصل ذلك أن الشاعر أكد بكليهما استغناء به عن كليهما ، ووجه الاستغناء بهذا عن ذلك أنه  
أول الاسم الموضوع للشيء المؤنث وهو قوله « الزينين » بما هو مذكور كالشخصين ، فافهم  
هذا وتدره .

(وَأَكْدُوا بِمَا سِوَاهُمَا) أى بما سوى النفس والعين (وَالْقَيْدُ) المذكور (أَنْ يُتْلَزَمَا) فقالوا: « قوموا كلكم ، وجاءوا كلهم » من غير فصل بالضمير المنفصل ، ولو قلت : « قوموا أتم كلكم ، وجاءوا هم كلهم » لكان حسناً .

(وَمَا مِنَ التَّوَكُّيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي \* مُكْرَرًا) ما : مبتدأ موصول ، ولفظي : خبر مبتدأ محذوف هو العائد ، والمبتدأ مع خبره صلة « ما » ، وجاز حذف صدر الصلة - وهو العائد - للطول بالجار والجرور ، وهو متعلق باستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر ، إذ هو في تأويل المشتق ، و« مكرراً » : حال من فاعل « يجي » المستتر ، وجملة « يجي » خبر الموصول : أى النوع الثانى من نوعى التوكيد ، وهو التوكيد اللفظي ، هو : إعادة اللفظ أو تقويته بموافقته معنى ، كذا عرفه في التسميل ، فالأول يكون فى الاسم ، والفعل ، والحرف ، والمركب غير الجملة ، والجملة ، نحو : « جاء زيد زيد » ، « ونكاحها باطل باطل باطل باطل » ، وقوله :

٨٠٢ - فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ إِسْرَاءُ ؛ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

٨٠٢ - هذا بيت من الطويل ، وقوله :

وَمَنْ ذَا الَّذِي يَرْجُو الْأَبَاعِدُ نَفْعَهُ إِذَا هُوَ لَمْ تَصْلُحْ عَلَيْهِ الْأَقَارِبُ

وهذان البيتان من كلام الفضل بن عبد الرحمن القرشى .

اللفظة : « المرء » بكسر الميم ، بزنة الكتاب - مصدر « ماري فلان فلانا » أى جاده ، أو دافعه عن الحق ولم يدعن له مع ظهوره ووضوح أمره ، ويقال : لا يكون المرء إلا اعتراضاً ، أما الجدل فقد يكون ابتداء وقد يكون اعتراضاً « دعاء » صيغة مبالغة لدعاه الذى هو اسم فاعل « دعاه يدعوه » أى طلب حضوره « جالب » اسم فاعل فعله « جلب الأمر يجلبه » من بابى نصر وضرب - إذا ساقه من موضع إلى آخر ، والأصل فيه الجلب للتجارة ، وهو أن يجيئ بالشيء من بلد إلى بلد آخر ينفق فيه ويروج ، وأراد هنا أن المرء يكون سبباً للشمر .

الإعراب : « إيَّاك » إيا : مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، وأصل الكلام أحذرك ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، والسكاف حرف خطاب « إيَّاك » توكيد للأول « المرء » مفعول ثان لأحذر المحذوف منسوب بالنتيجة الظاهرة ، هذا رأى الناظم وابنه ومن ذهب مذهبهما ، وخلاصته



ونحو: « قام قام زيد » ، ونحو: « نَعَمْ نَعَمْ » ، وكقوله :

\* فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءِ الْمَطْوَلُ ؟ \* — ٨٠٣

أن العامل في « إياك » فعل ينصب مفعولين مثل احذر ، أو جنب ؛ والجمهور على أن العامل في « إياك » تقديره باعد ، وهو لا ينصب إلا مفعولا واحدا ، وعلى هذا يكون قوله « المراء » منصوبا على نزع الخافض ، وكأنه قال : باعد نفسك من المراء ، وسيأتي بيان هذه المسألة تفصيلا في باب التحذير « فإنه » الفاء حرف تعليل ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب اسمه مبني على الضم في محل نصب « إلى الشر » جار ومجرور متعلق بقوله « دعاء » الآتي « دعاء » خبر إن مرفوع بالضمه الظاهرة « وللشر » الواو حرف عطف ، واللام حرف جر ، والشر : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله « جالب » جالب « معطوف على قوله دعاء الواقع خبر لأن .

الشاهد في : قوله « فإياك إياك » فإنه توكيد لفظي بإعادة المؤكد بنفسه ، والشارح يمثل به لتوكيد المفرد بالمفرد كما يدل عليه سياقه والإيمان به بين أمثلة توكيد المفرد بالمفرد ، فالمؤكد هو المفعول به وحده ، ومن الناس من ذهب إلى أن هذا من توكيد جملة بجملة ؛ ووجه ما ذهب إليه أن الضمير المنصوب لا بد له من عامل يعمل فيه انصب ، وهذا العامل فعل ، ولهذا الفعل فاعل ، فيكون معنا فعل وفاعله ومفعوله ، والضمير المؤكد بهذه المنزلة ، والضمير الواقع تأكيده مثل : فيجتمع جملتان تؤكد الثانية منهما أولاها . وليس الذي ذهب إليه بلازم ؛ فإننا نسلم أن الضمير الأول المؤكد يحتاج إلى عامل ينصبه كما قال ، وهذا العامل فعل ، ولهذا الفعل فاعل ؛ ولسنا لا نسلم أنه يلزم تأكيده هذه الجملة برمتها ، بل قد يكون الغرض تأكيده المفعول به وحده ، ألا ترى أنني قد أقول لك « اضرب خالدا خالدا » إذا كنت أريد تقوية كون الضروب هو خالدا ، مثلا ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

٨٠٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدرة قوله :

\* فَتَلَّكَ وِلَاةَ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْتَمُهُمْ \*

وهذا البيت من قصيدة للكاتب بن زيد الأسدي من قصائده الهاشميات ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أَلَا هَلْ عَمَّ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ ؟ وَهَلْ مُدِيرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلٌ ؟

وقد سبق لنا ذكر هذا المطلع وبعض أبيات تلاوه في شرح الشاهد ( رقم ١٥٤ ) في شواهد باب الابتداء والخبر ، وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

أَنْصَلِحْ دُنْيَانَا جَمِيعاً وَدِينَنَا  
 وَلَوْ وُلِّيَ الْهَوَجُ الثَّوَائِجُ بِالَّذِي  
 بَرِينَا كَبْرَى الْقِدْحِ أَوْهَنْ مَمْنَهُ  
 وَوَلَايَةَ سِلْقَدِيَّةِ أَلْفَ كَأَنَّهُ  
 هُوَ الْأَضْبَطُ الْهَوَاسُ فِينَا شَجَاعَةً  
 كَأَنَّ كِتَابَ اللَّهِ يُعْنَى بِأَمْرِهِ  
 أَلَمْ يَتَدَبَّرْ آيَةً فَتَدَلَّهُ  
 فَتِلْكَ وَوَلَاةُ الشَّوْرِ قَدْ طَالَ مُلْكُهُمْ  
 رَضُوا بِفِعَالِ الشَّوْرِ فِي أَهْلِ دِينِهِمْ  
 هَلَى مَا بِهِ ضَاعَ السَّوَامُ الْمُؤَبَّلُ  
 وَوَلَيْتَا بِهِ مَا دَعَدَعَ الْمُتَرَخَّلُ  
 مِنْ الْقَوْمِ لِأَشَارٍ وَلَا مُتَدَبَّلُ  
 مِنْ الرَّهَقِ الْمَخْلُوطِ بِالنُّوكِ أُنْوَلُ  
 وَفِيمَنْ يُمَادِيهِ الْهَجْفُ الْمُنْقَلُ  
 وَبِالنَّهْيِ فِيهِ الْكَوْدِيَّةُ الْمُرْكَلُ  
 عَلَى تَرْكِ مَا بَأْنَى ، أَوْ الْقَلْبُ مُقْفَلُ  
 فَحَتَّامٌ ... الْبَيْتُ ، وَبِسَدِهِ :  
 فَقَدْ أَيَّتَمَّوْا طَوْرًا عِدَاءً وَأَنْكَلُوا

اللفظة : « أنصليح دنيانا جميعا - البيت » يروي تصلح بفتح حرف المضارعة مضارعا من الثلاثي  
 على أن قوله « دنيانا » فاعل ، ويروي بضم حرف المضارعة على أن ماضيه أصلح ودينانا مفعوله ،  
 والسوام : مارعى من المال ، تقول : سامت الماشية تسوم سوما ، أى رعت ، وللمسيم - بضم  
 الليم - الراعى ، قال الشاعر :

\* وَهَلِكُ الْمَسِيمِ هَلِكُ السَّوَامِ \*

والمؤبل : الكثير . يقول : أنصليح الدنيا والدين على جوركم وفسادكم وعلى ماضع من السوام  
 الكثير « ولو ولي الهوج الثوائج - البيت » يقول : لو أنه ولي على الغنم بمثل ماولى علينا لم يبق  
 منها شئ ، ولذهبت كلها ، والثوائج : الضأن ، وهى جمع تأنج أو تأنجة اسم الفاعل من تأنجت الغنم  
 تأنج تأنجا : أى صوتت ، وقال الشاعر :

\* إِذَا تَأَجُّوا كَشَوَّاجِ الْقَنَمِ \*

ودعدع : زجر ، والمترخل : صاحب الرخال ، والرخال - بضم الراء وفتح الخاء المعجمة -  
 جمع رخل ، ونظيره ظر وظؤار ، والرخل : الحمل . يقول : لو أن الراعى ولى غنمه بمثل مايلينا  
 هؤلاء الناس لهلكت غنمه وذهبت « برينا كبرى القدح أوهمن متته - البيت » برينا : قطعنا  
 كما يقطع القدح ويبرى ، وأوهن متته : أضعفه ، والشارى : البائع ، والمتنبل : صاحب النبل ،

ومتى ولى تحت القداح غير حاذق به أفسده «ولاية سلعد ألف كانه - البيت» السلعد - بوزن  
جر دخل - أصله الذئب ، وقال الراجز :

وَيْلُ أُمِّ سَعْدٍ سَعْدًا قَدْ وَدَدَتْ سِلْعًا

والألف : الأحمق ، والرهبق - بفتح الراء والهاء جميعا - الحث ، وهو أيضا الفسق ،  
ويقال « في فلان رهبق » إذا كان يركب ما لاخير فيه ، والنوك : الحلق ، ويقال : رجل أتوك « هو  
الأضبط الهواس فينا شجاعة - البيت » الأضبط : الشديد ، والهواس : الأسد ، يقول : هو  
علينا كالأسد ، والمهجع - بكسر الهاء وفتح الجيم - الظليم ، ويطلق الأضبط على الذى يعمل  
بكلتا يديه ، والهواس على الذى يقضى ليله ساهراً يحيى ويذهب ؛ يقول : هو على أهل دولته أسد  
جائر ، وعلى أعدائه نعامه من ضعفه « كان كتاب الله يعنى بأمره - البيت » يعنى - بالبناء للجهد -  
يهم ، والمراد بأمره ونهيه ما وقع فى الكتاب الكريم من الأوامر والنواهي ، والكودنى : البلد  
كأنه كودن : أى بردون ، شبهه فى تشاقفه بالبردون ، والمركل : الذى يضره صاحبه وراكبه برجله  
يستحسه من بطنه « ألم يتدبر آية فتدله - البيت » يروى « ألم يتدبر رأيه » وقوله : « فتلك ولاية  
السوء قد طال ملكهم - البيت » ولاية السوء : أراد الملوك فى ملكهم وسلطانهم ، وحتام :  
بمعنى إلى متى ، حتى غاية ، وما بعدها استفهامية وحذفت ألفها فرقا بين الخبر والاستفهام : أى فرقا  
بين ما للوصول والاستفهامية ، والعناء - بفتح العين المهملة - المشقة والتعب ، والمطول :  
الطويل « رضوا بفعال السوء فى أهل دينهم - البيت » فعال السوء : الظلم ، والعناء : الموالاة  
بين الشيتين ، ومنه قول امرئ القيس :

فَعَادَى عِدَاءَ بَيْنِ ثَوْرٍ وَنَمَجَةٍ دِرَاكًا وَلَمْ يَنْصَحْ بِمَاءٍ فَيَقْسَلِ

أى والى وتابع طعن هذه وهذه ، ويروى « عداء » بفتح العين المهملة ، وهو الظلم ، يريد  
أيتموا الصبيان وأثكلوا الأمهات بقتل الحسين وزيد بن على ، رضى الله عنهما ! .

الإعراب : « حتام » حتى : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وما :  
اسم استفهام مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حتام »  
جار ومجرور توكيد للجار والمجرور السابق « العناء » مبتدأ مؤخر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة  
الظاهرة « للمطول » نعت للعناء مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهر فيه : قوله « حتام حتام » فإنه توكيد لفظى بإعادة الأول بلفظه ، وهو من نوع  
توكيد المركب غير الجملة بمركب غير جملة ، فإن الجار والمجرور مركب من كلمتين ، ولكنه مركب  
غير تام : أى لا يفيد فائدة الجملة ، وهذا كلام لا يحتاج إلى توضيح .

والجملة ( كَقَوْلِكَ أَدْرُجِي أَدْرُجِي ) وقوله :

\* لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ \*

— ٨٠٤ —

٨٠٤ — هذا عجز بيت من مجزوء الوافر ، أو من المزج ، وهو بتامه مع بيت سابق عليه هكذا :

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِي الْبُعْدِ أَنْسَاهُ  
لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ

ولم أعر له طي نسبة إلى قائل .

اللفظ : « أقلاه » فعل مضارع من القلى ، وهو البغض والكرهية الشديدة ، والمشهور في هذا الفعل « قلاه يقليه » مثل رماه يرميه ، ويقال « قلاه يقلاوه » مثل غزاه يغزوه ، وحكى ابن جنى « قلاه يقلاه » مثل أباه يأباه ، و « قليه يقلاه » مثل رضيه يرضاه ، والفعل المضارع الذى فى بيت الشاهد يحتمل أن يكون من إحدى اللفظين اللتين حكاهما ابن جنى ، قال فى اللسان : « ابن سيدة : قليته قلى وقلاه ومقلية : أبغضته وكرهته غاية الكراهة فتركته ، وحكى سيويه قلى يقلى — مثل أبى يأبى — وهو نادر ، شهوا الألف بالهمزة ، وله نظائر قد حكاهما كلها أو جلها ، وحكى ابن جنى قلاه وقياه — الأخيرة كرضى — قال : وأرى يقلى إنما هو على قلى — كرضى يرضى — وحكى ابن الأعرابى قليته — كرميته — فى الحجر ، نلى — مكسور ومقصور — وحكى فى البغض قليته — بالكسر — أقلاه على القياس ، وكذلك رواه عنه ثعلب ، وتقلى الشيء — بتشديد اللام — تبغض ، قال ابن هرمة :

فَأَضْبَحْتُ لِأَقْلَى الْحَيَاةِ وَطُوْلَهَا أَخِيْرًا ، وَقَدْ كَانَتْ إِلَى تَقَلَّتْ

وقال كثير عزة :

أُسَيْبِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي ، لَا مَلُومَةَ لَدَيْنَا ، وَلَا مَقْلِيَّةَ إِنْ تَقَلَّتْ

المعنى : يدعو لمخاطبه بأن يكون الله حافظا له وكلنا إياه وراعيا .

الإعراب : « لك » اللام حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الله » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة « لك الله » جملة من مبتدأ وخبر مثل السابقة ، وهذه الجملة مؤكدة للجملة الأولى .

الشاهد فى : قوله « لك الله لك الله » فإن الجملة الثانية تأكيد لفظى للجملة الأولى .

والثاني كقوله :

\* أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قِنْ \* — ٨٠٥

٨٠٥ — هذا نصف بيت من الرمل، ولم أعثر له على سابق أو لاحق، ولا نسبة إلى قائل معين .

اللفظة : « قِنْ » هو بفتح القاف وكسر اليم — بمعنى حقيق وجدير وخليق ، يقال : فلان قِنْ أن يفعل كذا — بفتح القاف والميم جميعاً — وفلان قِنْ أن يفعل كذا — بفتح القاف وكسر اليم — وفلان قَيْن أن يفعل كذا، على زنة جدير وحقيق وحرى ، فمن قال : قِنْ — بفتح القاف والميم جميعاً — أراد المصدر ، فلم يثن ولم يجمع ولم يؤنث ، بل يقول : عما قِنْ أن يفعل ذلك ، وهم قِنْ أن يفعلوا ذلك ، وهم قِنْ أن يفعلن ذلك ، ومن قال : قِنْ — بكسر اليم — أراد الوصف فثن وجمع وأنث ، فقال : هما قِنان ، وهن قنات ، وهم قنون ، وكذلك من قال : قَيْن ، وقال الشاعر ، وهو قيس بن الخطيم :

إِذَا جَاوَزَ الْأَيْتَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنْتُ وَتَكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَيْنُ

قال ابن كيسان : قَيْن بمعنى حرى ، مأخوذ من « تقمنت الشيء » إذا أشرفت على أن تأخذه ، وقال غيره : مأخوذ من القمين بمعنى السريع والقريب ، وقال ابن سيده : هو قِنْ — بفتح اليم — بكذا ، وقِنْ منه ، وقِنْ — بكسر اليم — وقَيْن : أى حر وخليق وجدير . وقال ابن بري : شاهد قِنْ — بالفتح — قول الحارث بن خالد المخزومي :

مَنْ كَانَ يَسْأَلُ عَنَّا أَنْ مَنَزِلُنَا فَاَلْأَفْحَوَانَةُ مَنَّا مَنَزِلُ قِنْ

وشاهد قِنْ — بالكسر — قول الحويدرة :

وَمُنَاخَ غَيْرِ تَيْمَةٍ عَرَسَتْهُ قِنْ مِنَ الْحِدَاثَانِ نَابِي الْمَضْجَعِ

و « هذا المنزل لك موطن قِنْ » أى جدير أن تسكنه . ويقال : « أقن بهذا الأمر أن يكون كذا ؟ » أى أخلق به ، وفي الحديث : « نهيت عن القراءة في الركوع والسجود ، فأما الركوع فعظموا الرب فيه ، وأما السجود فأكثروا فيه من الدعاء ، فإنه قِنْ أن يستجاب لكم » . الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع « بالخير » الباء حرف جر ، والخير : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله : حقيق الآنى « حقيق » خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « قِنْ » توكيد لفظى لقوله حقيق ، وتوكيد المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهر فيه : قوله : « حقيق قِنْ » فإنه توكيد لفظى بإعادة الأول بلفظ آخر غير لفظه مرادف له فى المعنى ، فإن « قِنْ » بمعنى حقيق على ما بيناه فى لغة الشاهد ، ولفظاهما مختلفان .

وقوله :

٨٠٦ — وَقَلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاؤُهُ

٨٠٦ — هذا بيت من الطويل ، وقائله مضر بن ربيعي ، وقبله قوله :

فَلَمَّا لَحِقْنَا هُمْ قَرَأْنَا عَلَيْهِمْ      تَحِيَّةَ مُوسَى رَبَّهُ إِذْ يُحَاوِرُهُ  
 وَقَلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ      أَجَلَ جَيْرٍ الْبَيْتِ ... ، وبعده :  
 فَأَمَّا الْأَصِيلُ الْجِلْمُ مِنَّا فَرَاغِرُ      خُفَافًا حَلَالًا أَوْ مُشِيرٌ فَدَاغِرُهُ  
 وَأَمَّا بُغَاةُ اللَّهِوِ مِنَّا وَمِنْهُمْ      مَعَ الرَّبِّزِ الْبَابِ الْإِحْسَانِ مَحَاغِرُهُ  
 فَمَا رَأَيْنَا بَعْضَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ      أَذَى الْقَوْلِ مَحْبُوءًا لَنَا وَهُوَ آخِرُهُ  
 صَرَفْنَا وَلَمْ تَمْلِكْ دُمُوعًا كَانَهَا      بَوَادِي مُجَانٍ بَيْنَ أَيْدِي تَنَائِرُهُ  
 فَأَلَقْتُ عَصَا التَّسْيَارِ عَنْهَا وَخَيَّمْتُ      بِأَرْجَاءِ عَذْبِ الْمَاءِ بِيضِ خَفَائِرُهُ

وقد وقع في شعر طفيل الغنوي قصيدة لامية فيها بيت الشاهد مع بعض تغيير في ألفاظه ، وهو هكذا :

يَقَلْنَ : أَلَا الْبَرْدِيُّ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ أَسَافِلُهُ

وانظر لسان العرب (ج ي ر) ومعجم البلدان لياقوت (مادة الفردوس) .

اللفظة : « قلن » فعل ماضٍ مسند لنون الإناث من القول « الفردوس » — بكسر الفاء وسكون الراء ، بزنة جردحل — بغيره الصبان بالبستان ، وهو معنى لغوي من معاني هذا اللفظ ولكنه كلام من لم يطلع على بقية الأبيات ، والصواب أن الفردوس هنا اسم لماء في بلاد بني يربوع ، وهو أيضاً اسم لروضة بعينها دون الجمامة ، وقال متم بن نورة اليربوعي :

وَرَدَّ عَلَيْهِمْ مَرَحَهُمْ حَوْلَ دَارِهِمْ      ضِرَابٌ وَلَمْ يَسْتَأْنِفِ الْمُتَوَحِّدُ  
 حُلُولُ بِيْرِ دَوْسِ الْأَيَادِ ، وَأَقْبَلْتُ      سَرَاةُ بَنِي الْبَرِّشَاءِ لَمَّا تَأَبَّدُوا

وقال بعض أهل اللغة : الفردوس اسم ماء بعينه لبني تميم عن عيين الحاج من الكوفة ، ومن العلماء من يرويه « ألا الفردوس » بحرف الاستفتاح . « أجل » حرف جواب مثل نعم في الوزن ، يقع في التصديق وجواباً للمستفهم ، إلا أنهم يستحسنون استعماله في التصديق كما يستحسنون استعمال نعم في جواب الاستفهام « جبر » — بفتح الجيم وسكون الياء وكسر الراء المهملة —

على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وربما فتحوا الراء وجعلوها مثل أين وكيف وقصدوا بذلك التخفيف « إن » هي في كتب النحاة بكسر الهمزة على أنها شرطية ، وقد ضبطت في لسان العرب ضبط القلم بفتح الهمزة على أنها مصدرية ولام التعليل مقدره قبلها « أبيضت » فعل ماض مبني للمجهول من الإباحة ، ضد المنع والحظر ، أى سوغت للواردين وأبيح لهم أن يستقوا منها ، ويجوز أن يكون من قولهم : « أباح فلان حمى فلان ، واستباحه » إذا انتهك حرمة ، ومنه قول الشاعر ، وهو من شواهد هذا الكتاب في باب الاستثناء :

أَبْحَنَّا حَيْهَمَ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَّ الشَّمْطَاءَ وَالطُّفْلَ الصَّغِيرَ

« دعائه » جمع دعثور — بوزن عصفور — وهو الحوض الذى لم يتأنق صانعه فى صنعه وكان من حق قياس الجمع أن يقال : « دعائيره » بياء قبل الراء منقلبة عن الواو التى فى المفرد كما يقال : عصفير فى جمع عصفور ، إلا أنهم كثيرا ما يحذفون هذه الياء تخفيفا ، وقد شرحنا هذا واستشهدنا له فى موضع سابق .

الإعراب : « قلن » قال : فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وبنون النسوة فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع « على الفردوس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أول » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف و « مشرب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وأعراب العيني — وتبعه الصبان — الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من نون النسوة فى قوله : قلن ، وجعل قوله : « أول مشرب » مبتدأ خبره محذوف : أى قلن حال كونهن مقبات على الفردوس أول مشرب لنا ، ولو جعلت الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من نون النسوة كما جلاه ، كان الأولى لك أن تجعل قوله : « أول مشرب » خبرا لمبتدأ محذوف ، ويكون تقدير الكلام : وقلن حال كونهن على الفردوس : هذا أول مشرب ، أى أول مكان زده للمشرب ، وإنما أغفلهما عن ذلك أنهما لم يذكر أن الفردوس اسم لماء بعينه ، والأحسن من هذا كله هو الإعراب الذى صدرنا به ، وذلك من قبل أنه قد روى « ألا الفردوس أول مشرب » وعلى هذه الرواية يتعين فى ألا أن تكون حرف استفتاح مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والفردوس : يجوز أن يكون مبتدأ ، وأول : خبر ، ومشرب : مضاف إليه ، ويجوز أن يكون الفردوس خبرا مقدما ، وأول : مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف ، ومشرب : مضاف إليه . وبالجملة فهذه الرواية تحتم أن يكون « الفردوس أول مشرب » من قولهن ، فلتحمل الرواية الأخرى على هذا بقدر الإمكان « أجل » حرف جواب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « جبر » حرف جواب تأكيد لحرف الجواب الأول مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب « إن » — بكسر الهمزة — حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كانت »

وقوله :

\* صَمِيَّ لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامَ \*

— ٨٠٧

فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم « أبيضت » أبيض : فعل ماض مبني للجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على التأنيت مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دعائه الآتي ، وجملة الفعل ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان تقدم على اسمه « دعائه » دعائر : اسم كان تأخر عن خبره ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفردوس مضاف إليه ، ويجوز أن يكون اسم كان ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هي ، وعلى هذا يكون قوله « دعائه » نائب فاعل قوله أبيضت ومضاف إليه ، وتكون جملة « أبيضت دعائه » في محل نصب خبر كان ، وهذا الإعراب خير من السابق الذي يلزم عليه تقديم الخبر الفعلي .

الشاهر فيه : قوله « أجل جبر » حيث أكد قوله « أجل » توكيداً لفظياً بقوله : « جبر » وذلك من قبيل إعادة الأول بلفظ مرادف له في المعنى ، وذلك واقع في الحروف الجوابية وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

٨٠٧ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدده قوله :

\* فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسَلَمَتْ جِبْرَانَهَا \*

وهو للأسود بن يعفر أحد شعراء العرب في الجاهلية ، وكان من ندماء النعمان بن المنذر وله ترجمة في الشعر والشعراء لابن قتيبة ( ١٣٤ أوربة ) وطبقات الجحى ، والأغاني ، وخزانة الأدب ( ١٩٣/١ ) وله قصيدتان في مفضليات الضبي ، « ويعفر » يقال بفتح الياء وضم الفاء ، وبضمهما معاً .

اللفظة : « صمى » هو بفتح الصاد وتشديد الميم ، فعل أمر مسند لياء المؤنثة المخاطبة « صمام » بفتح الصاد وآخره مكسور مثل قطام وحزام ، اسم علم للداهية ، وانعرب تقول : « صمى صمام » وحرفيته : اخرسى ياداهية ولا تستمعى لمن يطالب إليك الذهاب والانصراف ، وهم يريدون : زبدي واشتدى ولا تنفرجى ، قال في اللسان : « الجوهري : يقال للداهية : صمى صمام — مثل قطام وهي الداهية — أى زبدي ، وأنشد ابن بري للأسود بن يعفر ( وذكر البيت المستشهد بهجزه ) ويقال : صمى ابنة الجليل ، يعنى الصدى ، يضرب أيضاً مثلاً للداهية الشديدة ، كأنه قيل : اخرسى ياداهية ، ولذلك قيل للحية التي لا تجيب الراقي : صماء ، لأن الرقي لا تنفعها ، والعرب تقول للحرب إذا اشتدت وسفك فيها الدماء الكثيرة : « صمت حصاة بدم » يريدون أن الدماء لما



سفتكت وكثرت استنفقت في المعركة ، فلو وقعت حصة على الأرض لم يسمع لها صوت : لأنها لا تتع إلا في نجح ( أى دم ) وهذا المعنى أراد امرؤ القيس بقوله : \* صمى ابنة الجبل \* ويقال : بل أراد الصدى ، قال ابن برب : قوله : « حصة بدم » ينبغى أن يكون « حصة بدمى » بالياء ، وببيت امرئ القيس بكأله هو :

بَدَلْتُ مِنْ وائِلٍ وَكِندَةَ عَدِّ وَأَنَّ وَفَهْمًا ، صَمَّى ابْنَةَ الْجَبَلِ

قَوْمٌ يُحَاجُونَ بِالْبَهَامِ وَنِسْوَانِ قِصَارِ كَهَيْئَةِ الْجَبَلِ

الحكم : صمت حصة بدم : أى أن الدم كثر حتى لو ألقيت فيه الحصة لم يسمع لها صوت ، وأنشد ابن الأعرابي لسدوس بنت ضباب :

إِنِّي إِلَى كُلِّ أَيْسَارٍ وَنَادِيَةٍ أَدْعُو حُبَيْشًا كَمَا تُدْعَى ابْنَةُ الْجَبَلِ

أى أنوه به كما ينوه بابنة الجبل ، وهى الحية ، وهى الداهية العظيمة ، يقال : صمى صمام ، وصمى ابنة الجبل ، والسماء : الداهية ، وقال :

\* صَمَاءٌ لَا يُبْرِيهَا طَوْلُ الصَّمَمِ \*

أى داهية عارها باق لا تبرئها الحوادث ، وقال الأصمعى فى كتابه فى الأمثال : صمى ابنة الجبل ، يقال ذلك عند الأمر يستفطع ، ويقال : صم يصب صما - من باب فرح - وقال أبو الهيثم : يزعمون أنهم يريدون بابنة الجبل الصدى ، وقال الكهيت :

إِذَا لَقِيَ السَّافِرُ سَفِيرَهَا وَقَالَ لَهَا صَمَّى ابْنَةُ الْجَبَلِ السَّفِيرُ

يقول : إذا لقي السفير السفير ، وقال لهذه الداهية : صمى ابنة الجبل ، قال : ويقال : إنها صخرة ، قال : ويقال : صمى صمام ، وهذا مثل إذا أتى بداهية ، ويقال : صمام صمام ، وذلك يحمل على معنيين ، على معنى تصاموا واسكنوا ، وعلى معنى احتملوا على العدو « اه بحر وفه ، وقال الميدانى : « صمى صمام ، يقال للداهية والحرب : صمام ، على وزن قطام وخذام ، وصمى ابنة الجبل ، وأصلها الحية فيما يقال ، أنشد ابن الأعرابي لسدوس بن ضباب :

إِنِّي إِلَى كُلِّ أَيْسَارٍ وَبَادِيَةٍ أَدْعُو حُبَيْشًا كَمَا تُدْعَى ابْنَةُ الْجَبَلِ

أى أنوه به كما ينوه بابنة الجبل ، وهى الحية ، وإنما يقولون : صمى صمام ، وصمى ابنة الجبل ، إذا أبى الفريقان الصلح ، ولجوا فى الاختلاف : أى لا تجبى الرائق ، ودومى على مالك قال ابن الأحمر :

فَرُدُّوا مَا لَدَيْكُمْ مِنْ رِكَابِي وَلَمَّا تَأْتِيَكُمْ صَمِي صَمَامٍ

فجعلها عبارة عن الداهية ، وقال الكسيت :

إِذَا لَقِيَ السَّفِيرَ بِهَا وَنَادَى لَهَا صَمِي ابْنَةُ الْجَبَلِ السَّفِيرُ

بها ولها يرجعان إلى الحرب « اه . وقال قبل ذلك بقليل « صمت حصة بدم » ، قال الأصمعي : أصله أن يكثر القتل وتسفك الدماء حتى إذا وقعت حصة من يد راميا لم يسمع لها صوت ؛ لأنها لا تقع إلا في دم ، فهي صماء ، وليست تقع على الأرض فنصوت ، ومثله في تجاوز الحد : بلغت الدماء النتن ، وإنما جعل الصمم فعلا للحصاة وهو - أعنى الصمم - انسداد طريق الصوت على السامع حتى لا يدخل أذنه لأنهم جعلوا الدم سادا لما يخرج من صوت الحصاة إلى السامع ، فعدوا عدم الخروج كعدم الدخول ، ويجوز أن يقال : جعل الحصاة صماء لأنها لا تسمع صوت نفسها لكثرة الدم ، ولولا ذلك لصوتت فسمعت ، يضرب في الإسراف في القتل وكثرة الدم « اه . وقال أيضا : « صمى ابنة الجبل ، مها يقل تقل - ابنة الجبل : الصدى ، وهو الصوت يجيئك من الجبل وغيره ، والداهية يقال لها ابنة الجبل أيضا ، وأصلها الحية فيما يقال ، يقول : اسكتي إنما تتكلمين إذا تكلم ، يضرب مثلا للإمعة الدليل : أي أنت تابع لغيرك ، قاله أبو عبيدة « اه . وقد أطلنا لك في النقل عن علماء اللغة لشرح هذه العبارة لأن كلامهم يخالف ما أراد الشارح تبعا لغيره من الاستشهاد بهذا البيت ، والخلاصة أنه لا يختلف أحد في أن «صمى» فعل أمر مسند لياء المخاطبة المؤنثة ، ولكنهم يختلفون في تفسير «صمام» فمن العلماء من ذهب إلى أنه علم على الداهية ، وعلى هذا يكون «صمام» في بيت الشاهد منادى بحرف نداء محذوف ، وتكون الداهية هي المعنية بياء المخاطبة في قوله «صمى» ولا يكون على هذا الوجه شاهد لما أنشده الشارح من أجله هنا ، وإنما يكون شاهدا لاستعمال صيغة فعال في النداء مثل يا خباث ويا جبار ويا دافار ، وما أشبه ذلك ، وقيل : إن «صمام» في البيت اسم فعل أمر بمعنى صمى ، وعلى هذا يكون المعنى بياء المخاطبة هي الأذن ، ويكون كأنه قال : صمى صمى ، ويكون في البيت شاهد للتأكيد اللفظي بإعادة اللفظ الأول بلفظ يرادفه ، وسنبين ذلك قريبا .

الإعراب : « فرت » فر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يهود » فاعل فر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وأسلمت » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أسلم : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى يهود ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل مبني على السكون لا محل

له من الإعراب « جيرانها » جيران : مفعول به لأسم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير العائبة المؤنثة العائد إلى يهود مضاف إليه « صمى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وباء المؤنثة المحاطة فاعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لما » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله صمى « فعلت » فعل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل « يهود » فاعل لفعل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة المجرورة محلا باللام ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، وتقدير الكلام : للذي فعلته يهود « صمام » للمطابق لاستشهاد الشارح بهذا البيت أن يكون اسم فعل أمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وتكون هذه الجملة من اسم الفعل وفاعله المستتر فيه توكيدا لفظيا لجملة صمى ، وهذا أحد وجهين في هذه الكلمة ، والآخر أن يكون « صمام » منادى مجرف نداء محذوف ، وتقديره يا صمام ، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي في محل نصب .

الشاهر فيه : قوله « صمى صمام » وقبل أن نبين لك وجه استشهاد الشارح بهذه العبارة في هذا الموضع نذكر لك أن صيغة فعال — بفتح الفاء والعين والبناء على الكسر — تحتل وجهين : الأول : أن تكون صيغة اشتقت على هذه الزنة من مصادر الأفعال الثلاثية لتستعمل في النداء ، نحو خبات ودقار ولسكاع وما أشبه ذلك ، وعلى هذا الوجه حمل كل من قرأنا كلامه من أهل اللغة لهظ « صمام » في بيت الشاهد ، والوجه الثاني الذي نحتمله صيغة فعال أن تكون اسم فعل أمر مأخوذا من مصدر الفعل الثلاثي أيضا ، نحو : سماع ، ونعاء ، وحماد ، وما أشبه ذلك ، وانظر إلى قول ابن مالك رحمه الله تعالى في الخلاصة ( الألفية ) :

وَقُلْ بَعْضُ مَا يَخَصُّ بِالنِّدَاءِ لَوْ مَانَ نَوْمَانُ كَذَا ، وَأَطْرَدَا  
فِي سَبِّ الْأَنْثَى وَزِنُ يَا خَبَاتٍ وَهَكَذَا الْأَمْرُ مِنَ الثَّلَاثِي

وعلى هذا الوجه الثاني حمل الشارح رحمه الله تعالى قول الشاعر في بيت الشاهد « صمام » وعليه يكون الشاهد في البيت قوله « صمى صمام » حيث أكد الشاعر جملة « صمى » المؤلفة من فعل الأمر وفاعله ، بجملة « صمام » المؤلفة من اسم فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوبا ، والثاني بمعنى التوكيد لا بلفظه ، فهو من التوكيد اللفظي بذكر مرادف اللفظ الذي ذكر أولا ، وهذا — مع كونه

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

﴿ تنبيه ﴾ : الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل ، وكثيراً ما يقترب بعاطف نحو : « كَلَّا سَيَعْلَمُونَ » الآية ، ونحو : « أَوْلَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ » ونحو : « وَمَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ، ثُمَّ مَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ » الآية ، ويأتي بدونها ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام « وَاللَّهِ لَأَغْرُونَ قَرِيْبًا » ثلاث مرّات ، ويجب الترك عند إيهام التعدد ، نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، ضَرَبْتُ زَيْدًا ، ولو قيل : « ثم ضَرَبْتُ زَيْدًا » لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى ، والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة اه .

\*\*\*

( وَلَا تَعُدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِلَ )  
 فنقول : قُمْتُ قُمْتُ ، وَعَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ ، لأن إعادته مجرداً تخرجه عن الاتصال .  
 ( كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلَا بِهِ جَوَابٌ كَنَعْمَ وَكَبَلَى )

وأجل ، وجبر ، وإي ، ولا ؛ لكونها كالجزء من مصحوبها .

فيماد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمرأ ، نحو : « أَيَّيْدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مَسَّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ » ويماد هو أو ضميره إن كان ظاهراً ، نحو : « إِنْ زَيْدًا إِنْ زَيْدًا فَاضِلٌ » أو « إِنْ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ » وهو الأوّل ، ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت .

وشذ اتصالهما ، كقوله :

٨٠٨ — إِنْ إِنَّ الكَرِيمِ يَحْمِلُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيَا

صححا من جهة القياس على ما بينا أمره — ليس بسديد من قبل أن أهل اللغة الذين نقلوا لنا معاني الألفاظ العربية تكاد عبارتهم تجمع على تفسير هذا اللفظ بما يخالفه ، ولا يتم الاستشهاد في هذا الموضع بهذا البيت على الوجه الذي ارتضوه ، بل يكون قوله « صام » منادى بحرف نداء محذوف على ما ذكرناه في إعراب البيت ، فتنبه لهذا واعرفه ، والله تعالى المسئول أن ينفعك به .

٨٠٨ — هذا بيت من الخفيف ، ولم أعثر له على سابق أو لاحق ، ولا عثر له على نسبة إلى قائل معين .

اللفظة : « السكريم » هو هنا الرجل الأبي الذي يشتد في الحفاظ ولا يرضى الدنية « يحلم » هو فعل مضارع من الحلم ، وهو هنا الأناة والروية وعدم التسرع « ما » هي هنا المصدرية الظرفية التي تؤول بالمدلة « أجاره » تقول : أجار فلان فلانا ، تريد أنه صيره في جواره وحماة ومنعه من أن تناله يد أحد ، والعرب مشهورون بحماية الجار والدود عنه وتفديته بالأنفس والأموال ، ولهم في ذلك أخبار تفوت حد المعقول « ضيا » هو فعل ماض مبني للمجهول من الضيم — بفتح الضاد وسكون الياء — وهو يخس الحق وإيقاع المذلة ، تقول « ضام فلان فلانا يضيئه ضيا » تريد أنه انتقص حقه وأزل به ما لا ترضى به النفوس الأبية من الذل وتجاوز معه حدود النصفة والمعدلة .

المعنى : يتحدث هذا الشاعر عن الرجل السكريم النفس العالی الهمة ، فيقول : إنه ليحسن منه الصبر والأناة والتروى في كل أمر من أموره ، إلا أمراً واحداً فإنه لا يحمل به شيء من ذلك فيه ، وهذا الأمر هو أن يرى الرجل الذي صيره في حماة وجعله في كنفه وحاطه برعايته ، قد وقع عليه الضيم من أحد من الناس ؛ وذلك لأن ظلم الجار إذلال للمجير .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « إن » تأكيد للأول « السكريم » اسم إن الأولى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « يحلم » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السكريم ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن « ما » مصدرية ظرفية ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لم » حرف نفى وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يرين » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة في محل جزم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السكريم ، ونون التوكيد الحفيفة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « من » اسم موصول مفعول به ليرى مبني على السكون في محل نصب « أجاره » أجار : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السكريم ، وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مفعول به لأجار مبني على الضم في محل نصب ، وجملة أجار وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ضيا » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والألف للإطلاق ، وجملة الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب فاعله في محل نصب مفعول ثان ليرى إن جعلتها علمية ، فإن جعلتها بصرية فالجملة في محل نصب حال من الاسم الموصول .

وأسهلُ منه قوله :

٨٠٩ — حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ يَقْرَنُ

الشاهر فيه : قوله : « إن إن الكريم » حيث أكد الشاعر الحرف غير الجوابي ، وهو إن ، توكيداً لمعنياً ، بإعادته بلفظه ، من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد ، وهذا شاذ لا يقاس عليه .

٨٠٩ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من الرجز المشطور ، وبعضهم ينسبه لحطام المجاشعي ، وبعضهم ينسبه للأعراب العجلى ، والشاهد من قطعة نسوقها إليك بتامها ، وهي :

إِنَّا عَلَى النَّشْوَاكِ مِنَّا وَالْحَزْنَ      بِمِمَّا نَمُدُّ لِلطَّيِّبِ الْمُسْتَقْنِ  
نَسُوقَهَا سَنًا ، وَبَمَضِ السُّوقِ سَنٌ      حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ  
أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ يَقْرَنُ      حَتَّى إِذَا قَضَوْا لِبَانَاتِ الشَّجَنِ  
وَكَلَّ حَاجٍ لِفُلَانٍ أَوْ لَهْنٌ      قَامُوا فَشَدُّوْهَا لِمَا يُشْقِي الْأَرْنَ  
وَرَحَلُوهَا رِحْلَةً فِيهَا رَعْنٌ      حَتَّى أَتَخَنَّاها إِلَى مَنْ وَمَنْ

وانظر لسان العرب (مادة ر ع ن) .

اللفظة : « النشواق » — بفتح الناء — الشوق « اللطى » جمع مطية ، وهي الدابة ، سميت بذلك لأنها تمطو في سيرها : أى تسرع ، أو لأنه يركب مطاها : أى ظهرها « المستغن » أراد وصفها بكثرة الجرى وشدته ، وأنها تأتي منه بفنون بعد فنون ، يقولون : اتفن الحمار بأتمه ، وذلك إذا أخذ في طردها وسوقها يمياً وشمالاً وعلى استقامة وغير استقامة ، فهو يفتن في طردها أفانين الطرد ، وقالوا للحمار الوحشى : « فنان » لأنه يأتي بفنون من البدو ، قال الأعشى :

وَإِنْ يَكُ تَقْرِيْبٌ مِنَ الشَّدِّ غَالِهاً      عَمِيْقَةً فَنَّانِ الْأَجَارِيَّ مُجْدِمِ

« نسوقها سناً » أى سوقاً سريعاً « قرن » — بفتح القاف والراء جميعاً ، بوزن سبب وجبل وجمل — هو جبل تقرن فيه الإبل من أعناقها « لبانات » جمع لبانة — بضم اللام — وهى الحاجة والطلبة « حاج » جمع حاجة « الأرن » — بفتح المعزة وكسر الراء — النشيط السريع ، قالوا : أرن البعير يأرن أرنأ فهو أرن — مثل فرح يفرح فرحاً فهو فرح — إذا نشط وأسرع فى سيره « رحلة فيها رعن » فيها خفة وطيش ، وذلك فى اللسان : استرخاء لم يعيهم

وقوله :

\* لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُنْمَ هَلْ آتَيْنَهُمْ \*

— ٨١٠ —

شدها من الخوف والعجلة، قالوا: رجل أرعن وامرأة رعناء، بينا الرعونة والرعن، والرعونة: الحق والاسترخاء .

الإعراب : « حتى » حرف غاية مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تراها » فعل مضارع إن جعلته مستقبلا فهو منصوب بأن الضمرة بعد حتى ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وإن جعلت المضارع لحكاية الحال فهو مرفوع بضممة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير العائد إلى الملقى مفعول به مبني على السكون في محل نصب « وكان » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، كأن : حرف تشبيه ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « وكان » توكيد للحرفين السابقين « أعانها » أعناق : اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الفاعليات العائد إلى الملقى مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « مشددات » خبر كأن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بقرن » الباء حرف جر ، قرن : مجرور بالياء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجار والمجرور متعلق بقوله : مشددات .

الشاهد في : قوله : « وكان وكان » حيث أكد الشاعر الحرف غير الجوابي ، وهو الواو وقوله « كأن » توكيدا لفظيا ، من غير أن يفصل بين التأكيد والتوكيد ، وهذا شاذ ، وهو مع شذوذه أخف مما وقع في البيت السابق من قول الشاعر : « إن إن الكريم » ووجه خفة هذا عن سابقه أن للتوكيد هنا حرفان لا حرف واحد ، والتوكيد كذلك ، فكل حرف لم يقع توكيده هنا بجانبه مباشرة مثل ما وقع في البيت السابق ، بل فصل بين الواو والواو بكأن ، وفصل بين كأن وكان بالواو ، فأما في البيت السابق فقد وقعت إن بجانب إن من غير أن يفصل بينهما شيء أصلا ، وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى ، قال ابن هشام : « وشذ اتصال الحرفين كقوله :

\* إن إن الكريم يحلم ما لم \*

\* وأسفل منه قوله : \* حتى تراها وكان وكان \*

لأن التوكيد حرفان ، فلم يتصل لفظ بتله « اه . ولو أنه أتى بما هو القياس لقال : « وكان

أعانها وكان أعانها — إلخ » .

٨١٠ — هذا صدر بيت من الحفيف ، وعجزه قوله :

\* أم يحولن دون ذلك الحمام \*

وهذا البيت للكثير بن معروف .

وقوله :

٨١١ - لا يُنْسِكُ الْأَسَى تَأْسِيًّا فَمَا مَأْمِنَ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا

اللفظة : « ليت شعري » المعنى الحرفي لهذه الكلمة ليتنى أعلم ، ويستعمل بعدها الاستههام دائماً ، وللعلماء فيها اختلاف : هل يجعل الاستههام الواقع بعدها هو خبر للبتدأ أم أن خبر للبتدأ محذوف وجوبا وقد قام الاستههام مقامه ؟ والثاني هو المختار « آتينهم » أراد أوزورهم وأراهم « الحمام » بكسر الحاء ، بزنة الكتاب - للموت .

المعنى : يتلطف على أحبابه الذين فارقههم ، ويتمنى أن يقدر له العلم بأنه سيزورهم ويراهم أو يمنع من التمتع برؤيتهم وقوع الموت عليه أو عليهم .

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « شعري » اسم ليت ، منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء للتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « هل » حرف استههام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ثم » حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « هل » بوكيد لحرف الاستههام السابق « آتينهم » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يحولن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « دون » ظرف متعلق بيحول منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « ذا » من ذلك : اسم إشارة مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، والسكاف حرف دال على الخطاب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الحمام » فاعل يحول ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « هل ثم هل آتينهم » حيث أكد الشاعر الحرف غير الجوابي ، وهو قوله « هل » توكيدا لفظيا ، وفصل بين لفظ المؤكد ولفظ التأكيد بقوله « ثم » ولكنه لم يأت بمدخول المؤكد فاصلا وهو قوله « آتينهم » ، وهذا شاذ ، إلا أنه مع شذوذه أخف مما جاء في الشاهدين الآخرين لوجود الفاصل . ولو أن الشاعر أراد أن يوافق القياس لقال : « هل آتينهم ثم هل آتينهم ؟ » .

٨١١ - هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تنصل به .



اللفظة: « ينسك » فعل مضارع أصله النسيان ، وتقول : نسي فلان كذا ينسأه — مثل رضيه يرضأه — وأنسأه فلان كذا ينسيه — بضم ياء المضارعة — أى جعله ينسأه ويفعل عنه ، وفي القرآن الكريم : ( فإني نسيت الحوت وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ) « الأسى » هو الحزن ، تقول : أسى فلان يأسى أسى ، تريد أنه حزن ، وهو أسيان وأسوان : أى حزين « تأسيا » أى تسليا وتصبرا وتجلدا ، وذلك يجعل أحزان الناس أسوة لأحزانك : أى أن تعلم أنه لا بد لمن عاش أن يلاقى بعض صروف الدهر ، وقالت الحنساء في بعض مرثئها :

ولولا كثرةُ الباكينِ حَوَّلِي عَلَى إِخْوَانِهِمْ لَقَتَلْتُ نَفْسِي  
وما يَبْنَكُونِ مِثْلَ أَخِي وَالْكَيْنِ أُعْزَى النَّفْسَ عَنْهُ بِالتَّأْسِي

« حمام » بكسر الحاء وفتح الميم مخففة — الموت « مستعصما » ممتنعا ، ويروى « معتصما » وهو بمعناه .

المعنى : ينهى مخاطبه عن أن يلج في الحزن ويتأدى في الأسى على ما لحقه من نوائب الدهر ومصائبه ، ويقول له : لا تنس أن تتجلد وتتصبر وتتعزى بما وقع للناس ، وبأن تعلم أنه ليس لأحد ملجأ يقيه من الموت .

الإعراب : « لا » حرف نهي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ينسك » ينس : فعل مضارع مجزوم بلا النافية ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والكاف ضمير الخطاب مفعول به أول مبني على الفتح في محل نصب « الأسى » فاعل مرفوع بضمه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر « تأسيا » مفعول ثان لينسى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فما » الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف نفي يعمل عمل ليس مبني على السكون لا محل له من الإعراب « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حمام » مجرور بمن ، وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مستعصما الآتي « أحد » اسم ما النافية مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « مستعصما » خبر ما النافية منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فما من حمام » حيث أكد الشاعر الحرف غير الجوابي ، وهو « ما » النافية الحجازية ، توكيدا لفظيا ، بإعادة لفظ المؤكد بعينه ، من غير أن يفصل بينهما بفواصل ما ، لكن ما في هذا البيت — مع شدوذه — أخف في الشدوذ مما ورد في الشاهد رقم ٨٠٩ من قول الشاعر « إن إن الكريم » ووجه الخفة في هذا الشاهد أن الشاعر — وإن لم يفصل بين المؤكد والتأكيد بفواصل — قد فصل بينهما بالوقف على المؤكد ، وذلك من قبل أن المؤكد قد

للفصل في الأوتن بالمعطف ، وفي الثالث بالوقف .

وأشد منه قوله :

٨١٢ - فَلَا وَآلِهَ لَا يُلْقَى لِمَا بِي وَلَا لِلِإِيهِمْ أَبَدًا دَوَاهِ

وقع في آخر الشطر الأول من البيت أو في آخر البيت الأول ، ثم وقع التأكيد مبتدأ به في أول البيت الثاني أو أول النصف الثاني من البيت ؛ فكان للؤكد والتأكيد لم يتصلا فلم يتقل النطق بهما ، ولو أن الشاعر أراد أن يأتي بالكلام على مقتضى القياس لقال : ما من حمام أحد معتصما ما من حمام أحد معتصما ، أو لقال : ما أحد ما أحد معتصما من حمام .

٨١٢ - هذا بيت من الوافر ، لمسلم بن معبد الوالي ، من قصيدة طويلة ، وكان السبب في ذلك أن مسلم بن معبد هذا كان غائباً عن ماله ، فأتى المصدق فكتب إليه في إيل الصدقة ، وكان عمارة ابن عبيد الوالي عريفاً ، فلما قدم مسلم وعلم بما جرى ظن أن عمارة بن عبيد هو أغرى عامل الصدقات به ، وعمارة ابن عم مسلم ، ففي ذلك يقول :

بَكَتْ إِبِلِي وَحُقَّ لَهَا الْبُكَاءُ      وَفَرَّقَهَا الظَّالِمُ وَالْعَدَاءُ  
إِذَا ذَكَرْتُ عِرَاهَةَ آلِ بَشِيرٍ      وَعَيْشًا مَا لِأَوْلَاهِ أَنْشَاءُ  
وَدَهْرًا قَدْ مَضَى وَرِجَالَ صِدْقٍ      سَعَوْا قَدْ كَانَ بَعْدَهُمُ الشَّقَاءُ  
إِذَا ذَكَرَ الْعَرِيفُ لَهَا أَفْشَعْرَتِ      وَمَسَّ جُلُودَهَا مِنْهُ أَنْزِوَاهُ  
فَظَلَّتْ وَهِيَ ضَامِرَةٌ تَفَادَى      مِنَ الْجِرَاتِ جَاهِدَهَا الْبَلَاءُ  
وَكَذَنْ بِيذِي الرُّبَا يَدْعُونَ بِأَسْمِي      وَلَا أَرْضٌ لَدَيَّْ وَلَا سَمَاءُ  
تُؤَمِّلُ رَجْعَةً مِنِّي ، وَفِيهَا      كِتَابٌ مِثْلُ مَا لَزِقَ الْغِرَاءُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

لَدَدِهِمُ النَّصِيحَةَ كُلَّ لَدِي      فَجَبُّوا النَّصْحَ ثُمَّ نَنَوُا فِقَاهَا  
وَكَنْتُ لَهُمْ كِدَاءَ الْبَطْنِ يُؤْذِي      وَرَاءَ صَحِيحِهِ دَاءُ عِيَاهَا  
إِذَا مَوَّلَى رَهْبَتُ اللَّهِ فِيهِ      وَأَرْحَامًا لَهَا قِبَلِي رِعَاهَا  
رَأَى مَا قَدْ فَعَلْتُ بِهِ مَوَالِي      فَقَدَّ عَمِرَتْ صَدُورُهُمْ وَدَاهَا

فَكَيْفَ بِهِمْ وَإِنْ أَحْسَنْتُمْ قَالُوا: أَسَأْتِ، وَإِنْ غَفَرْتُ لَهُمْ أَسَاءُوا  
فَلَا وَأَبِيكَ لَا يُبَلِّغُنِي لِمَا بِي وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاهُ

وقد رأيت أن البيت الشاهد يروى « فلا وأبيك » وسند كرواية أخرى في عجزه عند بيان الاستشهاد بالبيت ، وعليها لا يكون فيه شاهد ، فترقيها .

اللفظة: « بكت إلى - البيت » المظالم: جمع مظلمة - بكسر اللام - وهو ما يأخذُه الظالم من الظالمين ، ومثله الظلامة - بضم الظاء - والظليمة ، والعداء - بفتح العين المهملة - الظلم وتجاوز الحد ، وهو مصدر عدا عليه يبدو عدواً وعداء « إذا ذكرت عرافة آل بشر - البيت » إذا: ظرف متعلق بقوله بكت في البيت السابق ، وفاعل ذكرت ضمير الإبل ، والعرافة: عمل العريف ، وهو أحد القائمين على جباية أموال الصدقات ، والائتناء: الانكفاف والانتزاج ، تقول: « ثنا فلان فلانا يثنيه » يريد أنه كفه عما يفعل « ودهراً قد مضى ورجال صدق - البيت » دهراً ، ورجال صدق ، هما بالنصب معطوفان على قوله: « عرافة آل بشر » في البيت السابق ، وسعوا: كانوا سعاة ، والساعي: أصله عام في كل من ولي شيئاً على قوم ، ثم خص في الاستعمال بولاية الصدقات « إذا ذكر العريف لها اقتشعت - البيت » الضمير للإبل ، والانتزواء: التقبض « فظلت وهي ضامرة تفادي - البيت » ضامرة: أراد جائمة ، وأصل الضمور النحافة والهزال ، وتفادي: أصله تفادى ، فحذف إحدى التاءين ، ونقول: « تفادى فلان كذا » إذا تحاماه ولم يقربه وانزوى عنه ، وقوله: « لدتهم النصيحة - البيت » أصل اللدود - بفتح اللام - ما يصب من الأدوية في أحد شقي النعم ، وتقول: « لدت فلانا » إذا صببت اللدود في ثمه ، ومجه: رماه وطرحه ولفظه ، وثنوا: عطفوا ومالوا ، وقاءوا: أخرجوا ما في بطونهم « وكنت لهم كداء البطن - البيت » داء البطن: هو الإسهال ، ويؤذى: من الأذى والأذية وتسهل همزته فتقلب واواً لانضمام ما قبلها ، وبه يروى ، والداء العياء - بفتح العين - الذي أعجز الأطباء فلم يعرفوا له علاجاً ، يريد أن ما أضرروه من العداوة والبغض لى لا بد أن يقتلهم ويأتى عليهم لأننى منهم بمنزلة داء البطن المؤذى نشأ عنه ما أعجز الأطباء « إذا مولى رهبت الله فيه - البيت » رهبت الله: خفت الله في جانبه ، وغمرت صدورهم: امتلأت بالحق ، وداءوا: كان بهم الداء ، وهو الرض ، وأراد به العداوة والضغينة « فلا وأبيك - البيت » يلفي: مضارع مبنى للجهول ماضيه للمبنى للعلوم ألقي ، وتقول: « ألفت الشيء ألفيه » من مثال أكرم بكرم - إذا وجدته ، وأراد بقوله: « ما بى » ما فى نفسه من الهم والحزن والكدر مما يفعل به قومه ، وأراد بقوله: « ما بهم » ما فى أنفسهم من الحسرة والتل والحقد والحسد .

الإعراب: « فلا » الفاء للاستشاف ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولا: حرف زائد غير دال على النفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « والله » الواو حرف

قسم وجر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف : أى أقسم والله « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يلقي » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر « لما » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله : يلقي « بى » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وباء المتكلم ضمير مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة ما المجرورة محلا باللام « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفي « لما » اللام الأولى حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، واللام الثانية مؤكدة للأولى ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام الأولى ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « بهم » الباء حرف جر ، وضمير النائيين مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « أبدا » ظرف زمان منصوب على الظرفية بقوله : يلقي « دواء » نائب فاعل يلقى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

المشاهير فيه : قوله « لما » حيث أكد الشاعر الحرف غير الجوابى — وهو اللام الأولى — توكيدا لفظيا ، بإعادته بلفظه ، من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد ، وهذا فى نفسه شاذ ، نعى التوكيد اللفظى فى الحروف غير الجوابية من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد ، وهو — مع شذوذه فى ذاته — بالغ الدرجة فى الخروج عن القياس ، من قبل أن كلا من المؤكد والتوكيد على حرف مجازى واحد ، ولم يفصل بينهما ولا بالوقف على الأول كما فصل الشاعر فى البيت السابق بين المؤكد والتوكيد بالفصل على المؤكد ، على ما بيناه لك هناك .

هذا ، واعلم أن رواية البيت المستشهد به على ما فى التشرح وعلى ما ذكرناه فى أبيات القصيدة التى هو منها — هى رواية النحاة ، فأما رواية الأدباء وحملة الشعر فقد جاءت على وجه آخر لا شذوذ فيه ولا مخالفة لما اطرده مجيئه عن فصحاء العرب ، فقد روى ابن الأعرابى هذا البيت على هذا الوجه :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقَى لِمَا بِي وَمَا بِهِمْ مِّنَ الْبَلْوَى دَوَاءَ

واستأدى ! غيره النحاة عن الوجه الأسمى إلى ما ذكره للاستشهاد به فى هذه المسألة ؟ أم وجده الأدباء خارجا عن القياس المتطلب عن العرب فى أمثال هذا التعبير فأعملوا من أعوجاجه

لكون الحرف المؤكد ، وهو اللام ، موضوعاً على حرف واحد .

وَأَسْمَلُ مَنْ هَذَا قَوْلُهُ :

\* فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُنَهُ عَنْ مِمَّا بِهِ \*

— ٨١٣ —

وأقاموا بناءه ؟ أم أنه روى عن قائله أو عن بعض رواه من العرب المحتج بنطقهم على الروايتين جميعاً فاستشهد النحاة بإحداهما وروى الأديب روايته الأخرى ؟ والله سبحانه أعلم .

٨١٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* أَصَعَّدَ فِي غُلُوِّ الْهَوَىٰ أَمْ تَصَوَّبًا ؟ \*

وهذا بيت من قصيدة للأسود بن يعمر ، وأول هذه القصيدة قوله :

صَحَّاسِكْرٌ مِنْهُ طَوِيلٌ بَرِّينَبَا      تَعَاقِبُهُ لَمَّا اسْتَبَانَ وَجَرَّ بَا  
وَأَحْكَمُهُ شَيْبُ الْقَدَالِ عَنِ الصَّبِيِّ      فَكَيْفَ تَصَاصِيهِ وَقَدْ صَارَ أَشْيَبَا  
وَكَانَ لَهُ فِيهَا أَفَادَ حَلَالِئُلُ      مَجْلِنَ إِذَا لَاقَيْنَهُ قُلْنَ مَرْحَبَا  
فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُنَهُ عَنْ مِمَّا بِهِ      أَصَعَّدَ فِي غُلُوِّ الْهَوَىٰ أَمْ تَصَوَّبَا

اللفظة : « صحاسكر منه — البيت » تقول : سكر فلان — يسكر — بوزن طرب يطرب — سكران — بالضم ، وبضمتين — وسكرا — بالفتح وبفتحتين — وسكرانا — بالتحريك — فهو سكر وسكران ، والأثني سكرة وسكرى وسكرانة ، والسكر ثلاثة : سكر الشباب ، وسكر المال ، وسكر السلطان ، والسكر نقيض الصحو ، وتعاقبه : أراد أنه جاء عقبيه ، والضمير المستتر يعود إلى الصحو المدلول عليه بقوله صحا ، والضمير البارز يعود إلى السكر ، يريد أن الصحو قد حل محل السكر ، ونظير ذلك في عود الضمير على المفهوم مما قبله قول الآخر :

إِذَا رَجَرَ السَّفِيهُ جَرَىٰ إِلَيْهِ      وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَىٰ خِلَافِ

فإن الضمير المحرور محلا بإلى من قوله « جرى إليه » يعود إلى السفه المستفاد من قوله السفه ، وقوله « استبان » معناه اتضح له الأمر وأن عقبي الجري وراء نزوات الصبا ندامة « وأحكمه شيب القدال — البيت » أحكمه : يحتمل معنيين : الأول : أن يكون أراد به صيره ذا حكمة ومعرفة لحقائق الأمور ، والثاني : أن يكون أراد منعه ، مأخوذ من الحكمة — بفتح الحاء للهمله والكاف جميعاً — وهي ما أحاط بحكك الدابة من اللجام . قال صاحب اللسان : « يقال : أحكمت فلاناً ، أي منعته ، وبه سمى الحاكم لأنه يمنع الظالم ، وقيل : هو من حكمت الفرس

وأحكته وحكته (بالضعيف) إذا قدعته وكففته ، وحكمت السفية وأحكته ، إذا أخذت على يده ، ومنه قول جرير :

\* أَيْبِي حَنِيفَةَ أَحْكِمُوا سَفَهَاءَ كُمْ \*

وحكمة اللجام (بالتحريك) ما أحاط بالحنك وفيها العذاران ، سميت بذلك لأنها تمنعه من الجرى الشديد ، مشتق من ذلك « اه كلامه . والقذال — بفتح القاف ، بزنة السحاب — جماع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس ، ويجمع على قذل كسحب وأفدلة كأرغفة ، والصبى — بكسر الصاد مقصوراً — الصبوة وميل النفس إلى شهواتها ، يريد أنه يمنعه من الجرى وراء شهوات نفسه شيب شعر رأسه « وكان له فيما أفاد حلائل — البيت » الحلائل : جمع حليلة ، وهي زوج الرجل ، سميت بذلك لأنها تحل له ، وفي التنزيل : ( وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ) وقول الأسود : « فأصبح لا يسألته — البيت » سعد : ارتفع ، وصوب : انخفض ، وأراد جميع أحواله ، يقول : كان هؤلاء الحلائل أيام ميعة شبابه ، متى رأينه حيينه ، فلما كبر وشاب انصرفن عنه ، وهو مثل قول الآخر :

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي خَيْرٌ بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ  
إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ فَلَيْسَ لَهُ مِنْ وَدْهِنٍ نَصِيبٌ

الإعراب : « فأصبحن » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أصبح : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة العائد إلى الحلائل اسم أصبح مبني على الفتح في محل رفع « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يسألته » يسأل : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، وضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر أصبح « عن » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، والباء في قوله : « بما » حرف جر بمعنى عن توكيد لفظي بمرادف المؤكد ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بعن ، والجار والمجرور متعلق بقوله : يسأل « به » الباء حرف جر ، والهاء ضمير الغائب مبني على الكسر في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة ما .

الشاهر في : قوله : « عن بما » حيث أكد الشاعر الحرف غير الجوابي — وهو « عن » الجارة — توكيداً لفظياً بمرادفه أي اللفظ الدال على مثل معناه ، وهو الباء ، من غير أن يفصل بين التوكيد والمؤكد بشيء ما ، وهذا التوكيد شاذ في نفسه ، ولكنه في هذا البيت — مع

شدوده — أخف من الشذوذ الواقع في البيت السابق على هذا البيت ، وذلك قول الشاعر :

« لسا » ووجه خفة ما في هذا البيت بالنظر إلى ما في البيت السابق أمران : أحدهما : أن المؤكد في هذا البيت موضوع على حرفين — وهو « عن » — والمؤكد في البيت السابق موضوع على حرف هجائي واحد ، وهو لام الجر ، والأمر الثاني : أن لفظ المؤكد ولفظ التأكيدي في هذا البيت مختلفان وإن كان معناها واحداً ، وفي البيت السابق تجد لفظ المؤكد ولفظ التأكيدي واحداً ، فلما اختلف اللفظان ههنا خف الثقل والشذوذ ، ولما اتحد اللفظان في البيت السابق ، اشتد الشذوذ وقوى .

فإن قلت : فما الدليل على أن الباء في هذا الموضع بمعنى عن ، حتى يصح أن تكون تأكيدياً لها ؟ .

فالجواب أن قولك : إن مجيء الباء بمعنى عن في غير هذا الموضع وارد في فصيح الكلام ومنه قوله تعالى : ( ويوم تشقق السماء بالغمام ) وقوله جل ذكره : ( يسمي نورهم بين أيديهم وبأيمانهم ) قال المفسرون : إن الباء في هاتين الآيتين بمعنى عن ، وإن أنكرك ذلك قوم منهم الرخصى في الآية الأولى فزعم أنها للسببية نظيرها في قوله سبحانه : ( السماء منفطر به )

وأما في هذا الموضع — وهو ما بعد السؤال وما اشتق منه — فآية أن الباء تكون بمعنى عن ، أنك تجد السؤال يتعدى بمن وبالباء جميعاً ، انظر إلى قوله تعالى : ( يسألون عن أنثائكم ) وإلى قوله سبحانه : ( فاسأل به خيراً ) ، وقوله جلت كلمته : ( سأل سائل بعذاب واقع ) ، وانظر إلى قول الشاعر :

سَأَلْتَنِي عَنْ أَنْاسٍ هَلَكُوا      شَرِبَ الدَّهْرُ عَلَيْهِمْ وَأَكَلُ

وقول أبي ذؤيب الهذلي :

أَسَاءَلْتُ رَسْمَ الدَّارِ أُمُّ لَمْ تُسَأَلِ      عَنِ السَّكَنِ أُمُّ عَنْ عَهْدِهِ بِالْأَصَائِلِ

وقول الشاعر :

فَإِنْ تَسَأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي      خَيْرٌ بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَيِّبُ

وغير ذلك من الشواهد العربية الواردة في شعر من يحتج بشعره ، فإذا تبين ذلك علمت أن الحرفين يتقارضان في هذا الموضع ، فيكون معنى أحدهما هو معنى الآخر ، والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم .

لأن الموء كد على حرفين ، ولاختلاف اللفظين .

أما الحروف الجوابية فيجوز أن توء كد بإعادة اللفظ من غير انصائها بشيء ، لأنها لصحة الاستغناء بها عن ذكر المُجَاب به هي كالمستقل بالدلالة على معناها ، فتقول : نَعَمْ نَعَمْ ، وَيَلَى بَلَى ، وَلَا لَا ، ومنه قوله :

٨١٤ - لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بِنْتِةٍ ؛ إِنِّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعُهُودًا

٨١٤ - هذا بيت من الكامل ، وهو مما ينسب إلى جميل بن معمر ، المعروف بجميل بثينة ، وقد بحث ديوان شعره فلم أجده فيه ، لكنني وجدت في شعر كثير عزة قصيدة على هذا الروي ، وفيها بيت قريب أعظم القرب من بيت الشاهد ، فلعل هذا البيت هو أصل بيت الشاهد وحدث فيه بعض التغيير ليصلح للاستشهاد على ما جرى به من أجله ، وهالك جملة أبيات من قصيدة كثير التي أشرنا إليها :

وَلَقَدْ لَقِيتُ عَلَى الدَّرِيحَةِ لَيْلَةً      كَانَتْ عَلَيْكَ أَيَّامًا وَسُـمُودًا  
لَا تَقْدِرَنَّ بِوَصْلِ عَزَّةَ بَعْدَمَا      أَخَذَتْ عَلَيْكَ مَوَاتِقًا وَعُهُودًا  
إِنَّ المَحِبَّ إِذَا أَحَبَّ حَبِيبَهُ      صَدَقَ الصَّفَاءَ وَأُنْجَزَ المَوْعُودَا  
اللهُ يَفْلَمْ لَوْ أَرَدْتُ زِيَادَةَ      فِي حُبِّ عَزَّةَ مَا وَجَدْتُ مَزِيدَا  
رُهْبَانُ مَدِينٍ وَالَّذِينَ عَهْدَتْهُمْ      يَبْكُونَ مِنْ حَدَرِ القَذَابِ قُودَا  
لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا      خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكْعًا وَسُجُودَا

وبعد أن كتبت هذا وجدت صاحب تزيين الأسواق (ج ١ ص ٥٢ بولاق) بعد أن أنشد ستة أبيات من هذه القصيدة منها الجملة التي تلى الأول مما أنشدناه يقول مانصه : « وهذا الشعر رواه الحافظ مغلطاي كما هو عن جميل ، وقد رأيت في الزهراء منسوباً إليه ، وبعد ما ذكر بيتاً استشهد به على مجيء التوكيد بالحرف ، قال : وكثيرا ما نقله النحاة هكذا :

\* لا لا أبوح بحب بنتة \*

قال القالي : هو لكثير ، وذكر بنتة سبق قلم ، والأصل عزة ، أو أن الشعراء كثيرا ما يعدلون عن اسم من يريدون إلى ما لا يريدون تورية وغيره « اهـ . بحروفه ، والحمد لله رب العالمين .  
اللفظة : « ولقد لقيت على الدرجة ليلة - البيت » الدرجة - بضم الدال المهملة وفتح



الراء المهملة بعدها ياء ساكنة - هو هكذا في ديوان كثير، وفي معجم البلدان لياقوت (٥٧/٤) وهو تصغير درجة بفتح فسكون، ووقع في معجم ما استمعج للسكري «الدرجحة» وضبطه بضم الدال المعجمة وفتح الراء المهملة، وفتح أوله وكسر ثانيه، وقال: هو موضع بنجد، وأنشد البيت، ونسبه لكثير، والأيامن: جمع أيمن، وهو خلاف الأيسر، يستعمل على الجمع بمعنى اليمن: أي البركة، وضد الأشرام: أي النحوس، والسود: جمع سعد وهو اليمن أيضاً، وضده النحس وفي قوله: «كانت عليك» التفات من التكلم إلى الخطاب إن قرأت «لقت» بناء التكلم، فإن قرأتها بناء المخاطب لم يكن في الكلام التفات إلا على مذهب السكاكي، وأحسبك لا تحتاج إلى إيضاحه هنا «لا تمدنن بوصل عزة - البيت» العذر: الحياة وترك الوفاء، والموائق: جمع موثق - بفتح الميم وكسر التاء المثلثة وبينهما واو ساكنة - وهو المهدي، والمعهود: جمع عهد «إن المحب إذا أحب حبيب» البيت «صدق الصفاء» أراد به أخلص له الود، وأبجز الموعدا: أي وفي بما عاهده عليه «رهبان مدين والذين عهدتهم - البيت» الرهبان: جمع راهب، وهو العابد من عباد النصارى، ومدين - بفتح الميم والياء بينهما دال مهملة ساكنة - قرية على بحر القلزم محاذية لتبوك على نحو من ست مراحل، وعى أكبر من تبوك، وهي قرية شبيب عليه الصلاة والسلام، وبها البر التي استقى منها موسى الكليم صلى الله عليه وسلم لابنق شبيب، وعهدتهم: أي عرفتهم، وحذر العذاب: أي خوفه، وقعودا: جمع قاعد، وتقول: «قعد فلان للأمر الفلاني» تريد أنه اهتم له «لو يسمعون كما سمعت كلامها - البيت» لو: حرف امتناع لامتناع، ويسمعون: شرطها، وهو مصروف بلو من الحال إلى الماضي: أي لو سمعوا، وقوله: «كما سمعت» ما: موصول حرفي، والمصدر المنسبك منها ومن الفعل بعدها مجرور بالكاف، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً: أي لو سمعوا سماعاً مثل سماعي، وكلامها: تنازعه فملا السماع قبله، وخروا: سقطوا على وجوههم، وبابه ضرب، وأنى بالظاهر والموضع للضمير في قوله: «خروا لعزة» استلذاذاً بذكر اسمها، والركع: جمع راكع، والسجود: جمع ساجد. والمعنى: أن رهبان هذه القرية الذين عهدتهم منقطعين للعبادة والتبذل لو سمعوا كلام عزة مثل سماعي إياه لتركوا عبادتهم واستهاموا بها وخروا لها ما بين راكع وساجد، ويروى بيت الرهبان على وجه آخر، وهو:

رُكْبَانُ مَسَكَّةٍ وَالَّذِينَ أَرَاهُمُ يُبْلَوْنَ مِنْ حَرِّ الْقَوَادِ هُودًا

ويبلون هنا على البناء للجهول: أي يتحنون، والمعهود: جمع هامد، وهو البالي للسود المتغير.

وأبوح — في رواية الشارح والنحاة — مضارع «باح فلان بسره يبوح به بوحا» إذا أفضاه وأظهره وأعلنه ، ويقال : «أباح» أيضاً ، وبثنة : هي هنا بفتح الباء وسكون التاء اللثة بعدها نون ، وأصل اسمها بثينة — على زنة التصغير — إلا أن جميلاً نفسه كثيراً ما يغير في اسمها ، ومما جاء في شعره على هذه الزنة قوله :

وَبُوحًا بِذِكْرِي عِنْدَ بَثْنَةٍ وَأَنْظُرًا      أترتاحُ يومَ ما أم تَهَشُّ إلى ذِكْرِي ؟  
وقوله :

أَمِنْكَ سَرَى يَا بَنَ طَيْفٍ تَأْوِبًا      هُدُوءًا ، فَهَاجَ الْقَلْبُ شَوْقًا وَأَنْصَبًا  
وقوله :

وَقَالُوا : يَا جَمِيلُ ؛ أَتَى أَحْوَاهَا      قُلْتُ : أَتَى الْحَبِيبُ أَخُو الْحَبِيبِ  
أَحْيِكَ أَنْ نَزَلْتَ جِبَالَ حِسْمَى      وَأَنْ نَأْسَبْتَ بَثْنَةَ مِنْ قَرِيبِ  
وقد ذكرها في بيت واحد على وجهين ، وذلك قوله :

تَذَكَّرَ أَنْسَا مِنْ بَثْنَةَ ذَا الْقَلْبِ      وَبَثْنَةَ ذِكْرَاهَا لَدِي شَجِنَ نَصْبِ  
وكثيراً ما يذكرها على الترخيم كقوله :

أَلَا لَيْتَ رَيْعَانَ الشَّبَابِ جَدِيدُ      وَدَهْرًا تَوَلَّى يَا بَثْنُ بَعُودُ

الإعراب : « لا » حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لا » مؤكّد لحرف النفي السابق « أبوح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بحب » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وحب : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله : أبوح ، وحب مضاف و « بثنة » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث « إنها » إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد على بثنة اسم إن مبنى على السكون في محل نصب « أخذت » أخذ : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى بثنة « على » جار ومجرور متعلق بقوله : أخذت « موافقا » مفعول به لأخذ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة أخذت وفاعله ومفعوله

(وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلَ أَكْثَرُ بِهِ كُلَّ صَمِيرٍ انْتَصَلَ)

نحو: قُمْ أَنْتَ ، ورَأَيْتَكَ أَنْتَ ، ومررتُ بِكَ أَنْتَ ، وزيدٌ جاءَ هو ، ورأيتُني أنا .  
 ﴿ تنبيه ﴾ : إذا اتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب ، نحو : « رأيتُكَ إِيَّاكَ »  
 فذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد . قال المصنف : وقولهم عندي  
 أصح ؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع  
 المتصل في نحو : « قملتَ أَنْتَ » والمرفوع تأكيد بإجماع .

﴿ خاتمة ﴾ : في مسائل مثورة : الأولى : لا يُحذف المؤكّد ويُقام المؤكّد مقامه ،  
 على الأصح ، وأجاز الخليلُ نحو : « مررتُ بزيد ، وأتاني أخوهُ أنفُسَهُمَا » وقدره : هما  
 صاحباي أنفسهما .

الثانية : لا يُفصل بين المؤكّد والمؤكّد بآمًا ، على الأصح ، وأجاز الفراء : « مررتُ بالقوم  
 إِمَّا أَجْمَعِينَ وَإِمَّا بَعْضِهِمْ » .

الثالثة : لا يلبّي العاملُ شَيْءٌ من ألفاظ التوكيد ، وهو على حاله في التوكيد ، إلا « جميعاً  
 وعامةً » مطلقاً ، فتقول : القومُ قامَ جميعُهُمْ وعامَتُهُمْ ، ورأيتُ جميعَهُمْ وعامَتَهُمْ ، ومررتُ  
 بجميعِهِمْ وعامَتِهِمْ ، وإلا « كلاً ، وكلاً ، وركلتنا » : مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلّة ،  
 فالأولُ نحو : « القومُ كلُّهم قائمٌ ، والرجلانُ كلاهما قائمٌ ، والمرأتانُ كلتاهما قائمَةٌ » ،

في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب تعليلية - « وعهودا »  
 الواو حرف عطف ، عهودا : معطوف على قواه موافقا ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهر فيه : قوله « لا لا » فإن الشاعر قد أكد حرف النفي — وهو لا — توكيدا لفظيا  
 بإعادته بلفظه ، من غير أن يفصل بين الحرفين بفاصل ، وحرف النفي من الحروف الجوابية :  
 أي الحروف التي يجاب بها كلام سابق ، ولا شذوذ في هذا البيت ؛ لأن حرف الجواب لا يشترط  
 في توكيده أن يذكر مع كل من المؤكّد والتأكيد ما يراد إدخاله عليه فيكون فاصلا بينهما ،  
 وهذا ظاهر إن شاء الله .

والثاني كقوله :

٨١٥ — يَمِيدُ إِذَا وَالتَّ عَلَيْهِ دِلَاؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كَلِمًا رَهُوَ نَاهِلٌ

٨١٥ — هذا بيت من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به ابن هشام في مباحث ( كل ) من معنى اللبيب .

اللفظة : « يميد » فسرته العلامة الصبان بقوله يضطرب ، وفسره العلامة الأمير في حاشيته على المعنى بقوله يتحرك ، وذكر ما يفهم منه أن الشاعر يصف بُرا طامية الماء كثيرته ويصف أن ماء هذا البئر لا ينفد ، وعندى أن تفسير « ماد يميد » بالتحرك أو الاضطراب كلام من لم يطاع على استعمالات اللغة المتعددة الكثيرة لهذه المادة ، وأن خيرا من هذا التفسير أن يقال : إن « يميد » في هذا البيت مأخوذ من قولهم « ماد الشيء يميد » إذا زكا وزاد ، وقالوا أيضا « مادهم يميدهم » أى زادهم ، وكأن الشاعر يقول : إن هذه البئر تزيد ماء كلما أخذوا منها بدلانهم ، وهذا أدل على أن مادتها لا تنقطع ، وقوله « والت » أراد توالى وتتابعت ، ويروى في مكان هذه الكلمة « مادت » ولعلها أحسن ، والدلاء : جمع دلو ، مثل ظبي وظباء ، ويصدر : أى ينصرف عن الماء ، وفي القرآن الكريم ( قائلنا لا نلقى حتى يصدر الرعاء ، وأبونا شيخ كبير ) أى أنهما لا يجروان على التقدم لسقى أغنامهما إلا أن ينتهى الرعاء من السقى ويرجعوا عن البئر ، توكيا للزحام وابتعادا عن المشادة ، والصدر — بالتحريك — ضد الورود ، وناهل : اسم الفاعل من قولهم « نهل فلان ينهل نهلا » مثل فرح يفرح فرحا — إذا شرب حتى روى وتضلع من الماء ، ويأتى الناهل بمعنى العطشان ، ومنه قول النابغة :

الطَّاعِنُ الطَّقْنَةَ يَوْمَ الْوَعَى يَنْهَلُ مِنْهَا الْأَسْلُ النَّاهِلُ

ينهل ، هنا : يشرب ، والأسل : الرماح ، والناهل : العطشان ، جعل الرماح كأنها تمطش إلى الدم فإذا شرعت فيه رويت ، ومنه قوله جرير :

وَأَخُوهُمَا السَّمَاخُ ظَمًا خَيْلَهُ حَتَّى وَرَدَنَ جَبَا الْكَلَابِ نِهَالًا

ونظيره قول عمرة بن طارق :

فَمَا ذُقْتُ طَعْمَ النَّوْمِ حَتَّى رَأَيْتُنِي أُعَارِضُهُمْ وَرَدَ الْخِمَاسِ النَّوَاهِلِ

وليس المراد في بيت الشاهد هذا المعنى ، ولكن المراد أن جميع من يرد هذه البئر يرجعون عنها رواء بأنفسهم أو بمواشيهم وأنعامهم .

الإعراب : « يميد » فعل مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ماء البئر الذي يصفه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب ، وعامله قوله يميد « والت » فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله والت « دلاؤهم » دلاء : فاعل والت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى وراة الماء مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة والت وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « فيصدر » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ويصدر : فعل ماض مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله يصدر « كلها » كل : فاعل يصدر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى الجماعة الواردة الماء مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، ويروي « فيصدر عنه كلنا » بضمير التكلم ، وهو ظاهر « وهو » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « ناهل » خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من فاعل يصدر ، وعامله هو قوله يصدر .

الشاهر فيه : قوله « فيصدر عنه كلها » حيث استعمل لفظ « كل » المضاف إلى الضمير ، والذي أصله أن يستعمل تابعا لما قبله على أنه توكيد ، في غير التوكيد ، وأولاه العامل ، وجعله فاعلا ، وهذا الاستعمال قليل في العربية ، وهذا الكلام مجمل يحتاج إلى تفصيل وإيضاح ، ونحن نبين لك هذا الأمر بيانا تظهر منه حقيقة الموضوع وتفصيله ، فنقول : اعلم أن لفظ « كل » إما أن يضاف وإما أن يقطع عن الإضافة ، وإذا أضيف فإما أن يضاف إلى الضمير وإما أن يضاف إلى الاسم الظاهر ، فهذه ثلاث استعمالات لهذا اللفظ : الاستعمال الأول : أن يكون هذا اللفظ مضافا إلى اسم ظاهر ، ولا خلاف بين أحد في أنه حينئذ يجوز أن يقع في كل موقع من مواقع الإعراب ؛ فيقع مبتدأ ، ويقع فاعلا ، ويقع مفعولا ، ويقع في غير هذه المواقع ، كما لا خلاف بين أحد في أن وقوعه في كل موقع من مواقع الإعراب كوقوعه في غيره منها ، لا يزيد وقوعه في واحد منها في الاستعمال عن موقعه في موضع آخر ؛ الاستعمال الثاني : أن يكون هذا اللفظ منقطعا في الظاهر عن الإضافة ، والنحاة يذكرون أنه حينئذ يقع في كل مواقع الإعراب كهو في الاستعمال الأول ، نعتي أنهم يحكون جواز وقوعه مبتدأ وفاعلا ومفعولا وغير ذلك من المواقع . والاستعمال الثالث لهذا اللفظ : أن يكون مضافا إلى الضمير ، وهذا الاستعمال هو موضع كلامنا وكلام الشارح

الحقق في هذا الموضع ، وهو في هذا الاستعمال إما أن يكون تابعا لاسم قبله وإما أن يلي العامل ولا يتبع اسما قبله ، فإن كان تابعا لاسم قبله كان توكيدا ، وإن ولي العامل فالأكثر في الاستعمال أن يكون هذا العامل هو الابتداء ويكون لفظ « كل » مبتدأ ، ووقوعه حينئذ واليا لعامل آخر غير الابتداء قليل ، فوقوعه وهو مضاف إلى الضمير فاعلا ومفعولا قليل ، وقد وقع لفظ « كلها » فاعلا لقوله يصدر ، فهو من القليل في الاستعمال العربي ، هذا بيان ما أراد الشارح في هذا الموضع .

ومما ذكرناه يتضح لك أن وقوع لفظ « كل » مبتدأ على أية حال كثير في الاستعمال العربي ، نعى سواء أكان مقطوعا في اللفظ عن الإضافة ، أم كان مضافا إلى الاسم الظاهر ، أم كان مضافا إلى الضمير ، ونحن نسوق إليك جملة من شواهد ذلك قد أضيف هذا اللفظ في بعضها إلى الاسم الظاهر ، وقد أضيف في بعضها إلى الضمير ، وقد قطع في بعضها عن الإضافة في الظاهر ، وأول ما تذكر لك من ذلك قول الله تعالى : ( إن كل من في السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبدا ، لقد أحصاهم وعدهم عدا ، وكلهم آتية يوم القيامة فردا ) فقد أضيف في الآية الأولى من هذه الآيات إلى الاسم الظاهر وهو الاسم الموصول ، وأضيف في الآية الثالثة إلى الضمير ، وهو مبتدأ في كل منهما ، وقوله سبحانه : ( كل له قانتون ) وقوله : ( كل آمن بالله ) وقوله : ( كل من عند ربنا ) فلفظ « كل » منقطع عن الإضافة لفظا في هذه الآيات الثلاث ، وهو مبتدأ في كل واحدة منها ، ثم قوله عليه الصلاة والسلام فيما يحكيه عن ربه : « يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته » الحديث ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته » وقوله : « كل الناس يغدو ، فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها » وقوله : « أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد » الحديث ، وقول العرب في أمثالهم : « كل فتاة بأبيها معجبة » و « كل أداة الخبز عندي ، غيره » و « كل شيء يحب ولده حتى الحبارى » و « كل شاة برجلها معلقة » و « كل نجار إبل نجارها » و « كل شيء أخطأ الأنف جلل » و « كل جدة ستبليها عدة » و « كل حجر في الحلاء يسر » و « كل امرئ في بيته صبي » و « كل ذات ذيل تخنل » ونظائر ذلك كثير جدا ، وقد جاء في شعر الفحول من شعراء الجاهلية وصدر الإسلام الذين يستشهد بشعرهم جملة صالحة من هذا الاستعمال ؛ فمن ذلك قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ٦١٥ الذي تقدم مشروحا في باب الإضافة :

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرُ لَائِسِ

وقول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني :

كُلُّ ابْنِ أُتَيْ وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ يَوْمًا عَلَى آلَةٍ حَذَبَاءُ مَحْمُولُ

وقول لبيد بن ربيعة العامري ، وهو الشاهد رقم ٣ الذى مضى فى أول هذا الكتاب :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ - مَا خَلَا اللَّهَ - بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ - لَا مَحَالَةَ - زَائِلٌ

وقول السموأل بن عدياء اليهودى :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَبِيلٌ

وقول الفرزدق :

وَكُلُّ رَفِيقٍ كُلُّ رَحْلٍ ، وَإِنْ مَهَا تَعَاطَى الْقَنَاقَ قَوْمَاهُمَا ، أَخْوَانِ

وقول لبيد أيضا :

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُورِيهِمُ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

وقول الآخر ، وينسب إلى أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه :

كُلُّ أَمْرٍ مُصَبِّحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ

وقول قيس بن ذريح :

وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُمَهَا سِوَى فُرْقَةِ الْأَخْبَابِ هَيْئَةَ الْخَطْبِ

وقول كثير عزة :

فَقُلْتُ لَهَا : يَا عَزَّ كُلُّ مُصِيبَةٍ إِذَا وُطِّتْ يَوْمًا لَهَا النَّفْسُ ذَلَّتْ

ومما قدمناه تعلم أيضا أن لفظ كل المضاف إلى الاسم الظاهر أو المنقطع عن الإضافة لفظا

يقع فى مواقع الإعراب الأخرى بكثرة ، ومن ذلك قول الله تعالى : ( قد علم كل أناس مشربهم )

وقوله سبحانه : ( ثم توفى كل نفس ما كسبت ) وقوله تبارك اسمه : ( ووفيت كل نفس ) وقوله

سبحانه : ( يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا ) وقوله : ( فكيف إذا جئنا من كل أمة

بشهاد ) وقوله جل ذكره : ( ولكل درجات مما عملوا ) وقوله : ( ولكل جعلنا موالى مما ترك

الوالدان والأقربون ) وقوله : ( قال لكل ضعف ) وقوله : ( قلنا احمل فيها من كل زوجين )

وقوله : ( وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته ) وقوله : ( وكلا فضلنا على العالمين ) وقوله : ( يعرّفون

كلا بسيماهم ) وقوله : ( فكلا أخذنا بذنبه ) ومن ذلك قول عنتر بن شداد العبسى :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً فَتَرَ كُنَّ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرَمِ

فأنت تراه قد استعمل كلمة « كل » فى هذا البيت مرتين ، فاستعملها فاعلا فى صدر البيت ،

ومفعولا به فى عجزه ، وهى فى كلتا المرتين مضافة إلى الاسم الظاهر .

وقولهم : **كَلَيْهِمَا وَتَمْرًا**<sup>(١)</sup> ، أى أعطنى كليهما ، وأما قوله :

وتعلم أيضا مما ذكرناه أن لفظ « كل » إن أضيف إلى الضمير فالأكثر أن يكون تابعا لاسم قبله توكيذا لتلك الاسم ، كما ورد في قوله تعالى : ( وعلم آدم الأسماء كلها ) وقوله : ( ولقد أريناه آياتنا كلها ) وقوله : ( سبحان الذى خالق الأزواج كلها ) وقوله : ( وكذبوا بآياتنا كلها ) وقوله : ( فسجد اللائكة كلهم أجمعون ) فإذا لم يتبع لفظ اسم قبله يكون توكيذا له وأولى العامل فأكثر ما يجىء أن يكون مبتدأ كما وقع في قوله تعالى : ( وكلهم آتية يوم القيامة فردا ) وكما في الأمثلة التى ذكرها الشارح المحقق ، ويقل مجيئه فاعلا أو معمولا لغير الابتداء كما في الشاهد الذى نحن بصدده ، وكما في قول أبى النجم العجلى :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبًا كُفَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

فيمن رواه بنصب « كفه » على أنه مفعول مقدم لقوله « لم أصنع » .

قال ابن هشام في منى اللبيب في مباحث كل : « الثالث من أوجه استعمال كل أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به ، وحكمها ألا يعمل فيها غالبا إلا الابتداء ، نحو ( إن الأمر كله لله ) فيمن رفع كلا ، ونحو ( وكلهم آتية ) لأن الابتداء عامل معنوى ، ومن القليل قوله :

\* يصدر عنها كلها وهو ناهل \* ولا يجب أن يكون منه قول على رضى الله تعالى عنه :  
\* فلما بيننا الهدى كان كلنا \* بل الأولى تقدير كان شانية « اه كلامه .

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، وقبل أن نبين لك شيئا عنه نبادر فنقول : إن هذا المثل يروى بروايتين ؛ فيروى « كلاهما وتمرا » برفع كلا — على ما هو الظاهر — ونصب « تمرا » وهذه رواية الأكثرين من علماء العربية ، وتخرج هذه الرواية على أن « كلاهما » مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : لك كلاهما ، أو نحو ذلك ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : مطلوبى كلاهما ، وقوله « تمرا » مفعول لفعل محذوف ، والتقدير : وأطلب تمرا ، أو أعطيك تمرا ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت جملة فعلية على جملة اسمية ، ويجوز أن يكون « كلاهما » مفعولا به لفعل محذوف ، وقد جاء على لغة من يلزم المثني الألف في أحواله كلها ، ويكون « تمرا » معطوفا عليه عطف للفرد على المفرد ، وكأنه قيل : أعطنى كليهما وتمرا ، والرواية الثانية « كليهما وتمرا » بالياء فى « كليهما » وتخرج هذه الرواية لا يحتمل إلا وجهها واحدا ، وهو أن يكون « كليهما » مفعولا به لفعل محذوف منصوبا بالياء نيابة عن الفتحة ، على ما هو مشهور لغة العرب ، ويكون « تمرا » معطوفا على « كليهما » عطف المفرد على المفرد ، والاستشهاد بهذا المثل على الرواية الثانية حيث وقع لفظ « كليهما » المضاف إلى الضمير مفعولا به ، والأصل أن يقع إما تابعا لاسم مثنى قبله



يكون هو توكيداً له ، وإما والياً للعامل المعنوي على أنه مبتدأ ، فأما على الرواية الأولى فإنه يحتمل هذا ويحتمل أن يكون مبتدأ كما هو الكثير فيه ، بل احتمال الابتداء أظهر لأنه هو الجارى على الكثير في لغة العرب ، وإن لزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية . ثم نقول : قال المفضل ابن سلمة في « الفأخر » ( ص ١٢٠ ليدن ) ما نصه : « كلاهما وتمرا — قال ذلك رجل مر بإنسان وبين يديه زبد وسنام وتمر ، فقال الرجل : أنلتني بما بين يديك ، فقال : أيهما أحب إليك زبد أم سنام ؟ فقال الرجل : كلاهما وتمرا ، ويقال : إن الذي قال ذلك عمرو بن سمران الجعدى ، وكان في إبل لأبيه يرهاها ، فمر به رجل قد جهده العطش والجوع ، وبين يدي عمرو زبد وتمر وقرص ، فقال له الرجل : أطعمني من زبدك وقرصك ، فقال عمرو : « كلاهما وتمرا ، ثم قرأه وسقاه » اه . وقال الليداني في جمع الأمثال ( ٨٢/٢ بولاق ) : « كلاهما وتمرا — ويروى : كليهما وتمرا ، أول من قال ذلك عمرو بن سمران الجعدى ، وكان سمران رجلاً لسنا مارداً ، وإنه خطب صدوف — وهى امرأة كانت تؤيد الكلام وتشجع في المنطق ، وكانت ذات مال كثير ، وقد أتاهم قوم كثير يخطبونها ، فردتهم ، وكانت تتعنت خطابها في المسألة ، وتقول : لا أتزوج إلا من يعلم ما أسأله عنه ، ويحبنى بكلام على حده لا يعدوه ، فلما انتهى إليها سمران قام قائماً لا يجلس ، وكان لا يأتيتها خاطب إلا جلس قبل إذنها ، فقالت : ما يمنعك من الجلوس ؟ قال : حتى يؤذن لى ، قالت : وهل عليك أمير ؟ قال : رب المنزل أحق بفناءه ، ورب الماء أحق بسقائه ، وكل له ما فى وعائه ، فقالت : اجلس ، اجلس ، قالت له : ما أردت ؟ قال : حاجة ، ولم أتك إلا للحاجة . قالت : تسرها أم تعلمها ؟ قال : تسر وتعلن ، قالت : فما حاجتك ؟ قال : قضاؤها هين ، وأمرها بين ، وأنت بها أخبر ، وبنجحها أبصر ، قالت : فأخبرنى بها ، قال : قد عرّضت ، وإن شئت بينت ، قالت : من أنت ؟ قال : أنا بشر ، ولدت صغيراً ، ونشأت كبيراً ، ورأيت كثيراً ، قالت : فما اسمك ؟ قال : من شاء أحدث له اسماً ، وقال ظلماً ، ولم يكن عليه الاسم حتماً ، قالت : فمن أبوك ؟ قال : والذى الذى ولدنى ، والوالد جدى ، فلم يعيش بعدى ، قالت : فما مالك ؟ قال : بعضه ورثته ، وأكثره اكتسبته ، قالت : فمن أنت ؟ قال : من بشر كثير عدده ، معروف ولده ، قليل صعده ، يفنيه أبده ، قالت : ما ورثك أبوك عن أوليه ؟ قال : حسن الهمم ، قالت : فأين تنزل ؟ قال : على بساط واسع ، فى بلد شاسع ، قريه بعيد وبعيده قريب ، قالت : فمن قومك ؟ قال : الذين أتى إليهم ، وأجنى عليهم ، وولدت لديهم ، قالت : فهل لك امرأة ؟ قال : لو كانت لى لم أطلب غيرها ، ولم أضيع خيرها ، قالت : كأنك ليست لك حاجة ، قال : لو لم تكن لى حاجة لم أتخ يبابك ، ولم أتعرض لجوابك ، وأتعلق بأسبابك ، قالت : إنك لسمران بن الأقربع الجعدى ،

٨١٦ — فَلَمَّا تَبَيَّنَا الْهُدَىٰ كَانَ كُنْفَنَا عَلَىٰ طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالْتِقَىٰ

فاسمُ كان ضمير الشأن لا كلنا .

قال : إن ذلك ليقال ، فزوجته نفسها ، وفوضت إليه أمرها . ثم إنها ولدت له ولدا ، فسماه عمرا ، فنشأ ماردا مفوها ، فلما أدرك جعله أبوه راعيا يرعى له الإبل ، فبينا هو يوما إذ رفع إليه رجل قد أضرَّ به العطش والسغوب ، وعمرو قاعد ، وبين يديه زبد وتمر وتامك ( والتامك : السنام ) فدنا منه الرجل ، فقال : أطمعني من هذا الزبد والتامك ، فقال عمرو : نعم ، كلاهما وتمر ، فأطعم الرجل حتى انتهى ، وسقاه لبنا حتى روى ، وأقام عنده أياما ، فذهبت كلته مثلا ، ورفع كلاها : أى لك كلاها ، ونصب تمرا على معنى وأزيدك تمرا ، ومن روى كليهما فأعما نصبه على معنى أطمعك كليهما وتمر ، وقال قوم : من رفع حتى أن الرجل قال : أنلتى مما بين يديك ، فقال عمرو : أيهما أحب إليك زبد أم سنام ؟ فقال الرجل : كلاهما وتمر : أى مطلوبى كلاهما وأزيد معهما تمرا ، أو زدنى تمرا « انتهى كلامه ، وعبارة غيره في تقدير الإعراب : « ورفع كلاها بتقدير : لك كلاها ، ونصب تمرا بتقدير : أزيدك ، ورواية نصب كليهما بأطعمك مقدر ، وتمر عطف عليه » اهـ والخلاصة : أن هذا المثل يختلف فيه التقدير باختلاف شيئين : أولهما : الرواية ، وثانيهما : القائل ، فإن كان القائل هو طالب الطعام فإن رفع « كلاهما » كان التقدير : مطلوبى كلاهما وزدنى تمرا ، وإن نصب « كليهما » كان التقدير : أنلتى كليهما وتمر ، وإن كان القائل هو صاحب الطعام فإن رفع « كلاهما » كان التقدير : لك كلاهما وأزيدك تمرا ، وإن نصب « كليهما » كان التقدير : أنلتك كليهما وتمر ، أو أعطيتك كليهما وتمر ، أو أطمعك كليهما وتمر ، وما أشبهه .

٨١٦ — هذا بيت من الطويل ، وهو منسوب إلى أبي الحسين أمير المؤمنين ، سيدنا عليّ

ابن أبي طالب رضى الله تعالى عنه وأرضاه ! وقال العلامة الأمير « في تاريخ النحاة : ما صح عندنا ولا بلغنا أن علي بن أبي طالب — رضى الله عنه ! — قال شعرا إلا هذين البيتين :

تِلْكَكُمْ قُرَيْشٌ تَمَتَّنِي لِتَقْتَلَنِي      فَلَا وَرَبِّكَ مَا بَرَّوْا وَمَا ظَفَرُوا  
فَإِنْ هَلَكْتُ فَرَهْنٌ ذِمَّتِي لَهُمْ      بِذَاتِ رَوْقَيْنِ لَا يَعْفُو لَهَا أَمْرٌ

وفي القاموس : داهية ذات روقين : أى عظيمة « اهـ كلام العلامة الأمير .

اللفظة : « تيمنا » تقول : تيمنت الشيء ، تريد عرفته وكأنك قد طلبت بيانه وتكلفت لذلك وبحثت عنه حتى اتضح لك « الهدى » بضم الهاء مقصورا — الرشاد ، وأراد ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من كل ما فيه خير الناس في جاهلهم ومستقبلهم « والتقى » أصل هذه البناء واو ، وأصل هذه المادة الوقاية ، فأصل التقى الوقى ، فقلبت الواو الضمومة في أول الكلمة ناء كما قلبت في اتجاه وأصلها وجاه بضم الواو من الوجه والمواجهة ، وكما قلبت في تخمة ، وأصلها وخمة — بضم الواو — من الوخامة .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين ، مبنى على المكون في محل نصب ، وهو متعلق بكان من قوله « كان كلنا » الذي هو جوابه « تيمنا » فعل ماضى مبنى على الفتح المقدر لاجل له من الإعراب . ونا : فاعله « الهدى » مفعول به منصوب بفتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة لما الحينية إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير شأن محذوف « كلنا » كل : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ونا مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « على » حرف جر « طاعة » مجرور بعلی وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ، وطاعة مضاف و « الرحمن » مضاف إليه « والحق » معطوف على طاعة مجرور بالكسرة الظاهرة « والتقى » الواو حرف عطف ، التقى : معطوف على طاعة أيضا .

الشاهد في : قوله « كان كلنا على طاعة الرحمن » فإن ظاهره أن كلمة « كل » وقعت معمولة لكان على أن تكون اسم كان ، وهذا الظاهر غير لازم ، لأنه يجوز أن يكون اسم كان ضمير شأن محذوف ، وتكون كلمة « كل » مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ، ونظير ذلك قول الشاعر وهو الشاهد رقم ١٩٤ الذى سبق شرحه في باب كان وأخواتها ( ٣٦٧/١ ) :

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِتٌ وَأَخْرُ مِّنْ بِلَدِي كُنْتُ أَصْنَعُ

فإن كان في هذا البيت رافعة لضمير شأن محذوف ، و « الناس صنفان » مبتدأ وخبر ، وجملة في محل نصب خبر كان ، فإذا كان هذا الإعراب محتلا في بيت الشاهد ، وله نظائر في كلام العرب ، وعليه يكون البيت مما وقع فيه لفظ « كل » مبتدأ كما هو غالب أحوالها إذا

الرابعة : يلزم تابعة « كل » بمعنى كامل ، وإضافته إلى مثل مَتَّبِعُوهُ مطلقاً نعتاً لا توكيداً ، نحو : « رأيتُ الرجلَ كلَّ الرجلِ ، وأكلتُ شاةَ كلِّ شاةٍ » .

الخامسة : يلزم اعتبارُ المعنى في خبر « كل » مضافاً إلى نكرة ، نحو : « كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ الْمَوْتِ » ، « كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ » ولا يلزم مضافاً إلى معرفة ، فتقول :  
كُلُّهُمْ ذَاهِبٌ ، وذاهبون ، والله أعلم .

خرجت عن التوكيد ؛ لم يجوز أن نعمله على ظاهره الذي هو قليل في الاستعمال العربي ، لأننا حدثناك مراراً أنه متى أمكن حمل العبارة الواردة عن العرب المحتج بعريتهم على وجه صحيح أو غالب في الاستعمال لم يكن لنا أن نعملها على وجه شاذ أو قليل في الاستعمال ، فكن على ثبت من هذا ، والله تعالى السئول أن يرشدك ويوفقك .

## العطف

( الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ وَالْفَرْضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقُ )

وهو عطف البيان .

( فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبَهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشَفَةٌ )

فتابع : جنس يشمل جميع التوابع ، وشبه الصفة : مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد ، وحقيقة القصد إلى آخره : لإخراج النعت ، أى إنه فارق النعت من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى فى المتبوع ولا فى سببِهِ ( فَأَوْلَيْتَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ ) وهو المتبوع ( ما مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي ) وذلك أربعة من عشرة : أوجه الإعراب الثلاثة والأفراد ، والتذكير ، والتنكير ، وفروعهن . وأما قول الزمخشري : إن « مَقَامُ إِزْهَامِهِ » عطفُ بيانٍ على « آيَاتُ بَيِّنَاتٌ » فمخالفٌ لإجماعهم . وقوله وقول الجرجاني : يشترط كونه أوضح من متبوعه فمخالف لقول سيبويه فى « يا هذا ذا الْجُمَّةِ » : إن ذا الْجُمَّةِ عطفُ بيانٍ ، مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذى الأداة .

وإذا كان له مع متبوعه ما لانت مع منهوته ( فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ ، كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ ) ؛ لأن النكرة تقبلُ التخصيصَ بالجامد ، كما تقبل المعرفة التوضيحَ به ، نحو : لبستُ ثوبًا جَيِّدًا .

هذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جنى والزمخشري وابن عصفور ، وجوزوا أن يكون منه : « أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامٌ مَسَاكِينٍ » فيمن نَوَّنَ كَفَّارَةَ ، ونحو : « مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ » .

وذهب غير هؤلاء إلى المنع ، وأوجبوا فيما سَبَقَ البديلية ، ويخصون عطف البيان بالمارف . قال ابن عصفور : وإليه ذهب أكثر النحويين ، وزعم الشلوبيين أنه مذهب البصريين . قال الناظم : ولم أجد هذا النقل من غير جهته .

وقال الشارح : ليس قولُ مَنْ مَنَعَ بِشَيْءٍ .

وقيل : يختص عطفُ البيان بالعلمِ اسماً أو كنية أو لقباً .

( وصالحاً لِبَدَلِيَّةِ بُرَى \* في غيرِ ) ما يمتنع به إخلاله محل الأول ، كما في نحو :

( يا غلامُ يعمراً ) وقوله :

٨١٧ — **نَفْسَانِيَّةٌ \* أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَتَوْفَلًا \* بِأَلْسِنَةِ رَمْلَةٍ**

٨١٧ — هذا نصف بيت من الطويل ، وعجزه في رواية النحاة قوله :

\* أَعِيدَ كَمَا بِاللَّهِ أَنْ نَحْدُثًا حَرْبًا \*

وهذا البيت من كُتُبِ رِوَايَاتِ ابْنِ هِشَامٍ فِي السِّيرَةِ (١٢/٢ بولاق — ٣٩٦/٢ بتحقيقنا) ونسبها لطالب بن أبي طالب أخى أمير المؤمنين أبى الحسين على بن أبى طالب ، وابن عم الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم ، مدح فيها النبي ودينه وبيكى على من قتل يوم بدر من قريش ، وهالك هذه الكلمة كما رواها ابن هشام :

تَبَكَّى عَلَى كَعْبٍ ، وَمَا إِنْ تَرَى كَعْبًا  
وَأَرْدَاهُمْ ذَا الدَّهْرِ وَأَجْتَرَحُوا ذَنْبًا  
فِيَالَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَرَى لَهْمًا قُرْبًا  
تُعَدُّ ، وَلَنْ يُسْتَمَامَ جَارُهَا غَضْبًا  
فِدَى لِسْكَمًا ، لَا تَبْعَثُوا بَيْنَنَا حَرْبًا  
أَحَادِيثَ فِيهَا كُكُلُكُمْ بَشْتِكِي النَّكْبًا  
وَجَيْشِ أَى يَكْسُومَ إِذْ مَلَأَ الشُّعْبَا  
لَأُصْبِحَتْمْ لَا تَمْنَعُونَ لِسْكَمَ مِرْبَا  
سِوَى أَنْ حَمِينًا خَيْرَ مَنْ وَطِئَ التُّرْبَا  
كَرِيمًا ثَنَاهُ ، لَا بَجِيلًا ، وَلَا ذَرْبًا  
يُؤْمُونَ بَحْرًا لَا تَزُورًا وَلَا صَرْبًا  
تَمَلُّ حَتَّى تَصْدُقُوا الْخَزْرَجَ الصَّرْبَا

أَلَا إِنْ عَنِي أَنْفَدْتَ دَمْعَهَا سَكْبًا  
أَلَا إِنْ كَعْبًا فِي الْحُرُوبِ تَخَاذُلُوا  
وَعَامُرُ تَبَكَّى إِلَهِيَّاتِ غُدُوَّةٍ  
مَهَا أَخَوَاى أَنْ يُعَدَّا لِعَيْبَةٍ  
فِيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَتَوْفَلًا :  
وَلَا تُصْبِحُوا مِنْ بَعْدِ وُدِّ وَأُلْفَةٍ  
أَلَمْ تَعْلَمُوا مَا كَانَ فِي حَرْبِ دَاحِسٍ  
فَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ  
فَمَا إِنْ جَنِينًا فِي قُرَيْشٍ عَظِيمَةٍ  
أَحَابِقَةٍ فِي النَّائِبَاتِ مَرْرًا  
يُطِيفُ بِهِ الْعَاقُونَ يَنْشَوْنَ بَابَهُ  
فَوَاللَّهِ لَا تَنْفَكُ نَفْسِي حَزِينَةٍ

اللفظة: « ألا إن عيني أنفدت دمعها سكباً — البيت » أنفدت : أفرغت ، وتقول « نفذ الشيء ينفد » من باب علم يعلم — أي فرغ وزال وانتهى ، وتقول « أنفدته أنفده » مثل أكرمته أكرمه ، وفي القرآن الكريم ( ما عندكم ينفد وما عند الله باق ) وفيه : ( ما نفذت كلمات الله ) والسكب : أصله مصدر « سكبت الدمع أسكبه سكباً » من باب نصر — إذا أرسلته وصبيته ، والمراد هنا الوصف ، وقد أطلقوا السكب على الدمع والطرير وغيرها مما يسيل ، وكعب : أراد به أبناء كعب بن مالك أحد أجدادهم « ألا إن كعباً في الحروب تخاذلوا — البيت » تخاذلوا : خذل بعضهم بعضاً ولم ينصره ، وأرداهم : أوقعهم في الردى وهو الهلاك ، وتقول : « ردى فلان ردى ردى » من باب طرب — إذا هلك ، وتقول : « أرديته أرديه » أى أهلكته أهلكه ، وذا : اسم إشارة ، واجترحوا : اكتسبوا ، وكأنهم فعلوا الذنب يجوارحهم « ها أخواى لن يعدا لعية — البيت » يعدا : أراد به ههنا معنى لن ينسبوا ، وغية — بفتح العين ، وتشديد الياء — ضد الرشدة ، وقالوا : « فلان ولد غية » إذا كان من زنا أو لغير أبيه ، وقالوا فى ضده : « فلان ولد رشدة » بكسر الراء وسكون الشين — إذا كان صحيح النسب ، ويستام : أصله قولهم : « سام فلان فلانا الحسف » إذا أوقعه به ، وكأنه جعل الحسف طعامه ، والجار : أراد به من دخل فى جواره ولجأ إليه ، والغصب : أخذ الشيء عنوة من صاحبه « فيا أخويننا عبد شمس ونوفلا — البيت » عبد شمس : بطن من قريش منهم بنو حرب بن أمية أبو سفيان وإخوته ، ونوفل : بطن آخر من قريش ، وفدى اسكبا : أراد أفديكبا بنفسى أو نحو ذلك « ولا تصبحوا من بعد ودّ وألفة — البيت » الود — بتثنية الواو — المحبة ، والألفة — بضم فسكون — الائتلاف واتحاد الكلمة ، أحاديث : أى سيرا يتحدث بها الناس ، وكفى بهذه العبارة عن فناءهم وصيرورتهم خبراً بعد عين ، والنكبا : أصله النكباء ممدوداً فقصره حين اضطر ، وأراد بالنكباء مصائب الدهر ونوائبه « ألم تعلموا ما كان فى حرب داحس — البيت » داحس : اسم فارس قامت بسببه حرب طاحنة اشتهرت باسم حرب داحس والعبراء ، وهى أشهر من أن تذكر ، وأبو يكسوم : كنية ملك من ملوك الحبشة وهم الذين اجترءوا على بيت الله الحرام وجاءوا يهدمونه ، وهو حادث الفيل الذى أنزل الله تعالى فيه ( ألم تر كيف فعل ربك بأحباب الفيل — السورة ) والشعب — بكسر الشين وسكون العين — الطريق بين جبلين « فلولا دفاع الله لاشئ غيره — البيت » المررب — بكسر السين المهملة وسكون الراء — القوم والعشيرة ، وهو أيضاً النفس ، ومنه الحديث : « من أصبح آمناً فى سربه » والمررب أيضاً : المال الراعى ، ويصح هنا إرادة كل واحد من هذه المعانى ، وكفى بهذه العبارة عن أنهم كانوا لولا دفاع الله عنهم يهتضمون ويستذلون وتؤخذ أموالهم وأنفسهم

« فما إن جنينا في قريش عظيمة — البيت » حمينا : أراد جملناه في حمانا ندفع عنه من يريد به السوء ، وعنى بخير من وطئ التراب النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو من تأكيد المدح بما يشبه الذم ، يقول : إن كان الدفاع عن خير الناس والقيام في وجه من يباؤونه ويغونه العوائل يعد جريمة فإننا لم نقترف ولم نرتكب غير هذه الجريمة « أخا ثقة في النائبات مرزأ — البيت » يصح لك أن تقرأ « أخا ثقة » بالإضافة وبالوصف بتكوين أخا وثقة منصوبين ، وثقة : أصله مصدر « وثق فلان بفلان ثقة » إذا اطمأنت نفسه إليه ، والمرزأ : الذي يحمل أرزاء الناس وينهض بما يحملونه من أعباء ، والثنا : هو الثناء بالمدح ، والذرب — بالفتح — الفاسد ، ومنه قالوا : « ذربت معدة فلان » إذا فسدت « يطيف به العافون يعشون بابه — البيت » العافون : جمع عاف ، وهو طالب المعروف والبر والخير ، ويعشون بابه : أراد أنهم يأتونه ويزدحمون عليه ثقة بأنهم يتالون منه ما يريدون ، ويؤمنون : يقصدون ، وتقول : « أمت فلانا أؤمه » من باب نصر — إذا قصدته ، وشبهه بالبحر في كثرة نفعه وعظيم جدواه ، والنزور : القليل ، ومثله النز — بفتح النون وسكون الزاي ، والصرب -- بفتح الصاد وسكون الراء المهملتين — للقطع ، وهو أيضا القليل من الماء « فوالله لا تنفك نفسى حزينه — البيت » تملل : أصله تملل ، خذف إحدى التامين ، وأصل معنى هذه الكلمة تتقلب على اللمة — بفتح الميم وتشديد اللام — وهى التراب المتخلف من الحريق ، وأراد أنها لا تستقر من القلق والاضطراب .

الإعراب : « أيا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أخوينا » منادى منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرا لأنه مثنى ، ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « عبد » عطف بيان على أخوينا منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شمس » مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « ونوفلا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نوفلا : معطوف على عبد شمس ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الضمة الظاهرة « أعيد كما » أعيد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والكاف ضمير مخاطبين مفعول به مبنى على الضم في محل نصب ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية « بالله » جار ومجرور متعلق بأعيد « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تحدثنا » فعل مضارع منصوب بحذف النون ، وألف الاثنين فاعله « حربا » مفعول به لتحدثنا منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر



( ونحو بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ ) في قوله :

٨١٨ — أَنَا ابْنُ الْفَارِكِ الْبَكْرِيُّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعًا

محذوف ، وتقدير الكلام : أعيد كما باق من إحداث حرب ، والجار والمجرور متعلق بقوله : أعيد .

الشاهر في : قوله : « أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا » فإن قوله : « عبد شمس ونوفلا » يتعين فيهما أن يكون « عبد شمس » عطف بيان على قوله : « أخوينا » وأن يكون « نوفلا » معطوفا بالواو على عبد شمس ، ولا يجوز في هذا البيت أن يجعل « عبد شمس » بدلا من أخوينا و « نوفلا » معطوفا على البدل ، والسرف في ذلك أن حكم العطف بالحرف هو بنفسه حكم العطف عليه ، فلو كان للعطف عليه عطف بيان وجب أن يكون العطف بالحرف عطف بيان أيضا ، ولو كان العطف عليه بدلا وجب أن يكون العطف بالواو ونحوها بدلا أيضا ، وعطف البيان من الندى المضاف يكون منصوبا تبعاً للفظ للنادى ، سواء أكان عطف البيان مضافاً أيضاً كالندى أم كان مفرداً علماً ، أما البدل من الندى فإنه يكون كندى مستقل بسبب كون البدل على نية تكرار العامل ، فكأن حرف النداء قد ذكر مع البدل ، ومعنى أنه يكون كندى مستقل أنه لو كان مضافاً نصب ، ولو كان مفرداً علماً بنى على الضم ، فلو أنك جعلت « عبد شمس » بدلا لصح في حد ذاته ، لكن يصبح قوله : « ونوفلا » خطأ ، لأنه كان يجب أن يأتي به مضموماً لكونه مفرداً علماً ، فلما لزم على جعل « عبد شمس » بدلا أن يصير قوله : « ونوفلا » خطأ ، ولم يلزم على جعل « عبد شمس » عطف بيان شيء من ذلك لزم أن يتعين في « عبد شمس » أن يكون عطف بيان تصحيحاً للكلام على ما تقتضيه قواعد العربية ، ومعنى هذا أن المانع من جعل « عبد شمس » بدلا عارض خارج عنه وهو عطف الاسم المنصوب — مع أنه مفرد علم — عليه ، فلو أن الشاعر أتى بالمعطوف بالواو مضموماً لكان بدلا ، ولو أنه أتى بالمعطوف بالواو مضافاً كالمعطوف عليه لجاز الوجهان : البدل ، وعطف البيان ، وهذا واضح غاية الوضوح مما قررناه لك .

٨١٨ — هذا بيت من الوافر للدرار بن سعيد القعسى ، وبعده قوله :

عَلَاهُ بِضْرَبَةٍ بَعَثَتْ بِلَيْلٍ نَوَاحِيَهُ وَأَرْخَصَتْ الْبُضُوعَا  
وَقَادَ الْخَيْلَ عَائِدَةً لِكَلْبٍ تَرَى لَوْجِيهَا رَهَجًا سَرِيحًا  
عَجِبْتُ لِقَائِلَيْنِ صَهٍ لِقَوْمٍ غَلَاهُمْ يَفْرَعُ الشَّرْفَ الرَّفِيمَا

وكان خالد بن نضلة الفقعسي — وهو أحد أجداد المرار الفقعسي — قد ساق جيشاً إلى القلاب — بضم القاف ، بزنة الغراب ، وهو جبل في ديار بني أسد — وقتل في هذا اليوم بشر بن عمرو بن مرثد سيد بني أسد ، وهم من بكر ، وهو زوج الحرنق بنت بدر بن هفان ابن مالك بن ضبيعة ، التي هي أخت طرفة بن العبد البكري لأمه ، وفي مقتله تقول زوجه الحرنق ترثيه :

لَقَدْ أَتَسَمْتُ آسَى بَعْدَ بَشْرِى عَلَى حَيِّ يَمُوتُ وَلَا صَدِيقِ  
وَبَعْدَ الْخَيْرِ عَلَقَمَةَ بْنِ بَشْرِى كَمَا مَالَ الْجُدُوعُ مِنَ الْخَرِيقِ  
فَكَمْ بِقَلَابٍ مِنْ أَوْصَالِ خِرْقِي أَخِي ثِقَةً وَجُمُجَمَةً فَلِيقِ  
نَدَائِي الْمُلُوكِ إِذَا لَقَوْهُمْ حُبُّوًا وَسَقُّوًا بِكَلِمِهِمُ الرَّحِيقِ

والمرار يقول كئنه التي منها بيت الشاعر يفخر بأن جده خالد بن نضلة قد قتل بشرا هذا ، وإن كان ليس هو الذي تولى قتله ؛ لكونه هو الذي قاد جموع بني قعس في هذا اليوم .

اللفظ : « التارك » اسم فاعل ، فعله « ترك يترك » من باب نصر — ومعناه هنا صير « البكري » المنسوب إلى بكر بن وائل وهي قبيلة مشهورة « بشر » أراد به بشر بن عمرو بن مرثد « ترقبه » تترقبه وتنتظره ، وأراد أن الطير لما رأت الجيشين يتحاربان علمت من أول الأمر أن الدائرة تكون على بشر وقومه ، فانتظرت موته لتأكله ، وهذا نظير قول النابغة الذبياني :

تَرَاهُنَّ خَلْفَ الْقَوْمِ خَزُرًا عِيُونَهَا جُلُوسَ الشَّيْخِ فِي ثِيَابِ الرِّانِيبِ  
جَوَانِحَ قَدْ أُيِقْنَ أَنْ قَبِيلَهُ إِذَا مَا أَلْتَقَى الْجَمْعَانِ أَوْلُ غَالِبِ  
لَهُنَّ عَلَيْهِمْ عَادَةٌ قَدْ عَرَفْنَهَا إِذَا عَرِضَ الْخَطِيُّ فَوْقَ الْكَوَائِبِ

وقد روى بعض الناس في بيت المرار « عليه الطير تركبه » ويظهر لي أنه لم يعرف المعنى من « ترقبه » فحوله إلى « تركبه » وذلك نظير ما فهمه العين من هذه الكلمة ، حيث زعم أن الطير رآته جريحا فانتظرت خروج روحه لتقع عليه ، وهو معنى غث سقيم لا يلتئم مع ما تقصده العرب من المعاني « وقوعا » هو جمع واقع ، تقول : « وقع الطائر يقع » تريد أنه نزل ، وجمله قوم منهم الصبان مصدرا « علاه بضربة بعثت بليل — البيت » النوايح : جمع نائحة ، وهي الباكية ، تقول : « ناحت المرأة تنوح نوحا ونواحا » تريد : بكت مع صوت ، والبضوع : يجوز

في هذا اللفظ أن يكون جمع بضعة — بفتح فسكون — وهي القطعة من اللحم ، ومعنى العبارة على هذا : أن هذه الضربة جمعت لحم الأبطال رخيصة لا قيمة له ، لأنها جندلتهم وصرعتهم ، ويجوز أن يكون جمع بضع — بضم فسكون — وأصله فرج المرأة ، وأراد به المرأة نفسها ، ومعنى العبارة على هذا : أن هذه الضربة جعلت نساء حيه رخيصات القدر ، لأنها سبتهن وأوقعتهن في حوزة أعدائهن « وقاد الحيل عائدة لكلب — البيت » الوجيف — بفتح الواو — العدو والسير السريع ، والرهج — بفتح الراء والماء جميعا — الغبار « يفرع الشرف » أى يسمو عليه ويزيد ارتفاعه على ارتفاعه .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « ابن » خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « التارك » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « البكرى » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بشر » عطف بيان على البكرى ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثانٍ للتارك ، ومفعوله الأول هو قوله البكرى الذى وقع مضافا إليه ، فإن هذه الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ترقبه » ترقب : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الطير ، وضمير الغائب العائد إلى بشر مفعول به مبنى على الضم في محل نصب « وتوعا » حال من الضمير المستتر في ترقب .

الشاهد فيه : قوله : « التارك البكرى بشر » حيث يتعين في قوله : « بشر » أن يكون عطف بيان على قوله : « البكرى » ولا يجوز أن يجعل بدلا ، والسر في ذلك أن البدل على نية تكرار العامل ، والعامل في قوله : « البكرى » هو قوله : « التارك » ؛ لأن التارك مضاف والبكرى مضاف إليه ، ولا يصح أن يكون التارك مضافا إلى بشر عند جمهور النحاة ، من قبل أن الاسم المحلى بأل لا يجوز إضافته إلا إلى المحلى بأل : كالجمد الشعر ، والحسن الوجه ، والضارب اللص ، أو إلى اسم مضاف إلى محلى بأل : كالحسن تقاسيم الوجه ، والضارب رأس الجاني ، فأما إضافة المحلى بأل إلى العلم غير المقرون بأل : كالضارب زيد ، فلا يجوزها جمهور النحاة ، وجوزها الفراء ، فإن أردت أن تأخذ بمذهبه جاز لك أن تجعل قوله : « بشر » بدلا من البكرى ، ولكنه مذهب ضعيف ليس له مستند من القياس أو النص ، ولهذا ترى ابن مالك يقول :

\* وليس أن يبدل بالمرضى \*

فبشر: عطف بيان من البكري . ( وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَّلَ ) منه ( بِالْمَرْضِيِّ ) لامتناع « أنا الضاربُ زيدٌ » نعم الفراء يُجيزه ، فيُجيزُ الإبدال .

﴿ تنبيه ﴾ : يتعين أيضاً العطفُ ، ويمتنع الإبدال في نحو: « هِنْدٌ ضَرَبَتْ زَيْدًا أَخَاهَا » و « زَيْدٌ جَاءَ الرَّجُلُ أَخُوهُ » لأنَّ البديل في التقدير من جملة أخرى فيفوت الرَبْطُ من الأولى ، بخلاف العطف .

﴿ خاتمة ﴾ : يفارق عطف البيان البديلَ في ثمان مسائل :

الأولى : أن العطف لا يكون مُضْمَرًا ولا تابعًا لمضمر ؛ لأنه في الجوامد نظيرُ النعتِ في المشتق ، وأما قول الزنجشري : إن « أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ » بيانٌ للهاءِ في « إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ » فمردود .

الثانية : أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره كما مر .

الثالثة : أنه لا يكون جملة ، بخلاف البديل ، فإنه يجوز فيه ذلك ، كما سيأتي .

الرابعة : أنه لا يكون تابعاً لجملة ، بخلاف البديل .

الخامسة : أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل ، بخلاف البديل .

السادسة : أنه لا يكون بافظ الأول ، بخلاف البديل ؛ فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه الذي

استعرفه في موضعه ، هكذا قال الناظم وابنه ، وفيه نظر .

السابعة : أنه ليس في نية إحلاله محلَّ الأول ، بخلاف البديل .

الثامنة : أنه ليس في التقدير من جملة أخرى ، بخلاف البديل .

وقد مرَّ قريباً ما يَدْبِي عَلَى هَاتَيْنِ ، وسيأتي بيان ما يختص بالبديل في بابه إن شاء الله

تعالى ، والله أعلم .

والفيصل في هذه المسألة أنه كلما صح لك أن تضع التابع في موضع المتبوع وأمكن الاستغناء عنه فإنه يجوز لك في إعرابه وجهان : أن تجعله بدلاً ، وأن تجعله عطف بيان ، أما إن لم يمكن الاستغناء عنه ، نحو أن تقول : « بكر زارني عمرو أخوه » فلا يكون لك إلا أن تجعله عطف بيان ، وإنما لم يصح الاستغناء عن قولك : « أخوه » في المثال ، لأنك لو حذفته قلت : « بكر زارني عمرو » لكنك قد قلت لغوا ؛ إذ لا رابط بين جملة الخبر التي هي قولك : « زارني عمرو » والابتداء ، وكذا لو لم يصح إحلال التابع محل المتبوع كما في هذا الشاهد والشاهد الذي قبله .

## عطف النسق

( تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ ءَ اُنْفُ النَّسْقِ ) فتال - أى تابع - جنسٌ يشمل جميع التوابع ، و « بحرف » يُخْرِجُ ما عدا عطف النسق منها ، و « مُتَّبِعٌ » يُخْرِجُ نحو : « مَرَرْتُ بِغَضَّافٍ أَى أُسْدٍ » ، فإن أُسْدًا تابع بحرف ، وليس معطوفًا عطف نَسَقٍ ، بل بيان ؛ لأن أى ليست بحرف مُتَّبِعٍ على الصحيح ، بل حرف تفسير ، وخلص التعريفُ للعطف بالحروف الآتى ذكرها ( كاخْصُصْ بِيَوْمٍ وَثَنَاءَ مَنْ صَدَقَ ) فثناء : تابع لود بالواو ، وهى حرف مُتَّبِعٍ .

( فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَائٍ ) و ( ثُمَّ ) و ( فَآ ) و ( حَتَّى ) و ( أَمْ ) و ( أَوْ ) فهذه الستة تُشْرِكُ بين التابع والمتبوع لفظًا ومعنى ، وهذا معنى قوله : مطلقًا ( كَنَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا ) وهذا ظاهر فى الأربعة الأول ، وأما أم وأو فقال المصنف : أكثر النحويين على أنهما يُشْرِكُ فى اللفظ ، لافى المعنى ، والصحيح أنهما يشركان لفظًا ومعنى ، مالم يقتضيا إضرابًا ؛ لأن القائل « أزيد فى الدار أم عمرو » عالم بأن الذى فى الدار أحد المذكورين ، وغير عالم بتعيينه ، فالذى بعد « أم » مُساوٍ للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانفتاحه وحصول المساواة إنما هو بأم ، وكذلك « أو » مُشْرِكَةٌ لما قبلها وما بعدها فيما يُجاء بها لأجله ، من شك أو غيره ، أما إذا اقتضيا إضرابًا فإنهما يشركان فى اللفظ فقط ، وإنما لم يبنه عليه لأنه قليل .

( وَأَتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسْبُ ) أى فقط - بقیة حروف العطف ، وهى : ( بل ولا ) و ( لَكِنْ ، كَلِمٌ يَبْدُو أَمْرٌ لَكِنْ طَلَا ) و « قام زيد لا عمرو » و « ما جاء زيد بل عمرو » والطلا : الولد من ذوات الظلف .

﴿ تنبيه ﴾ : اختلف فى ثلاثة أحرف مما ذكره هنا ، وهى : حتى ، وأم ، ولكن . أما « حتى » فذهب الكوفيون أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار .

وأما « أم » فذكر النحاس فيها خلافاً، - وأن أبا عُبَيْدَةَ ذهب إلى أنها بمعنى المهرزة ، فإذا قلت : « أقامم زيد أم عمرو » فالعنى : أعمرو قأمم ؟ فتصير على مذهبه استفهامية .  
وأما « لكن » فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال : أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو ، وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين ، والثاني : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو ، والواو مع ذلك زائدة ، وصححه ابن عصفور ، قال : وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيويه والأخفش ؛ لأنهما قالا : إنها عاطفة ، ولما مثلاً للعطف بها مثلاً بالواو ، والثالث : أن العطف بها ، وأنت مُخِير في الإتيان بالواو ، وهو مذهب ابن كيسان .

وذهب يونس إلى أنها حرفٌ استدراك ، وليست بعاطفة ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطفٌ مفردٌ على مفردٍ .

ووافق الناظم هنا الأكثرين ، ووافق في التسهيل يونس ، فقال فيه : وليس منها لكن ، وفاقاً ليونس اه .

( فَأَعْطِفِ بِوَائٍ لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا )

فالأول نحو : « وَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ » والثاني نحو : « كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ » والثالث نحو : « فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ » وهذا معنى قولهم : الواو لمطلق الجمع .

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتبُ ، وحكى عن قطرب وثعلب والربيعي ، وبذلك يُعلم أن ما ذكره السيرافي والتسهيل من إجماع النحاة بضريرتهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتبُ غير صحيح .

﴿ تنبيه ﴾ : قال في التسهيل : وتنفرد الواو بكون مُتَبَعًا في الحكم محتملاً للمعية برُجْحَان ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة .

( وَأَخْصَصْ بِهَا ) أى بالواو ( عَطْفَ الَّذِي لَا يُعْنَى \* مَتَّبِعُهُ ) أى لا يكتفى الكلامُ

به ( كاصْطَفَ هَذَا وَأَبْنِي ) و« تَخَاصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، و« جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو » ، ولا يجوز فيها غير الواو . وأما قوله :

— ٨١٩ — \* بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ \*

٨١٩ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

قَفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بَسْمُطِ اللّوِي بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وهذا البيت مطلع معلقة امرئ القيس بن حجر السكندی ، وقد سبق الاستشهاد بهذه أبيات منها ، وسيأتي الاستشهاد بأبيات أخرى منها ، ومنها بيت يأتي قريبا في هذا الباب .

اللفظة : قال أبو جعفر النحاس في شرح المعلقات : « السقط : ما تساقط من الرمل ، واللوي : منقطع الرمل حيث يدق ، والدخول وحومل : موضعان ، فهذا ما فيه من الغريب ، وأما ما فيه من النحو فإن أكثر أهل اللغة يقولون : إن قوله قفا إنما يخاطب به واحدا ، كقوله :

أَصَاحِ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمَعَ اليَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ ؟

وحكى عن بعض فصحاء العرب : يا حرسى اضربا عتقه ، وزعموا أن قول الله جل ثناؤه : ( أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ) مخاطبة للملك ، وهذا شيء ينكره حذاق البصريين ؛ لأنه إذا خاطب الواحد مخاطبة الاثنين وقع الإشكال ، والذي يذهب إليه أبو العباس محمد بن يزيد اللبردي أن قوله جل ثناؤه : ( أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ) ثنية على التوكيد تؤدي عن معنى : ألق ، ألق ، وكذلك تقول في قفا : إنه يؤدي عن قف قف ، وكان أبو إسحاق الزجاج يخالفه في هذا ، ويقول في قوله عز وجل : ( أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ) إنه مخاطبة للملكين وهما : السائق والشهيد ، وكذلك قفا نبك إنما يخاطب صاحبيه ، وقوله نبك مجزوم لأنه جواب الأمر ، وفيه من النحو أيضا قوله : بين الدخول حومل ، لأنه لا يجوز أن تقول : المال بين زيد نفالذ ، لأن بين إنما يقع معها الواو ؛ لأنك إذا قلت : المال بين زيد وعمرو ؛ فقد احتويا عليه ، فهذا موضع الواو لأنها للاجتماع ، وإن جئت بالفاء وقع التفريق فلم يجز ، وعلى هذا كان الأصمعي يرويه بين الدخول وحومل ؛ فأما الاحتجاج لمن رواه بالفاء فلأن هذا ليس بمنزلة قولك : المال بين زيد فعمرو ؛ لأن الدخول موضع يشتمل على مواضع ، فلو قلت : عبد الله بين الدخول ، تريد مواضع الدخول — تم الكلام ، كما تقول : دربنا بين مصر ، وعلى هذا قوله : بين الدخول ، ثم عطف بالفاء وأراد بين مواضع الدخول وبين مواضع حومل ، ولم يرد موضعا بين الدخول وحومل « اه بحروقفه . وقال أبو زكريا التبريزي : « السقط : ما تساقط من الرمل ، وفيه ثلاث لغات : كسر السين ، وفتحها ، وضمها ،

.....

واللوى : حيث يسرق الرمل فيخرج منه إلى الجدد ، وقوله قفا فيه ثلاثة أقوال : أحدها أن يكون  
خاطب رفيقين له ، والثاني : أن يكون خاطب رفيقا واحدا لأن العرب تخاطب الواحد مخاطبة  
الاثنين ، قال الله تبارك وتعالى مخاطبا الملك : ( أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ) وقال الشاعر :

فَإِنْ تَرْجُرَانِي يَا ابْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ ، وَإِنْ تَدَعَانِي أَحْمَرُ عِرْضًا مُنْعَمًا  
أَبَيْتُ عَلَى بَابِ الْقَوَافِي كَأَمَّا أَصَادِي بِهَا سِرًّا مِنْ الْوَحْشِ نُرْعَا

وقال الآخر :

فَقَلْتُ لِصَاحِبِي : لَا تَحْبِسَانَا ، بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَأَجْتَزَّ شَيْحًا

والعلة في هذا أن أقل أعوان الرجل في إبله وماله اثنان ، وأقل الرقعة ثلاثة ، فجرى كلام  
الرجل على ماقد ألف منه خطابه لصاحبه ، قالوا : والدليل على ذلك أنه خاطب الواحد ، والبصريون  
ينكرون هذا ؛ لأنه إذا خاطب الواحد مخاطبته الاثنين وقع الإشكال ، وذهب المبرد في قوله تعالى :  
( أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ) إلى أنه ثناء للتوكيد ، معناه : ألق [ ألق ] وخالفه الزجاج فقال : ألقيا مخاطبة  
الملكين ، وكذلك قفا إنما هو مخاطبة صاحبيه ، والقول الثالث : أنه أراد قفن — بالنون —  
فأبدل الألف من النون ، وأجرى الوصل مجرى الوقف ، وأكثر ما يكون هذا في الوقف ،  
ونيك : مجزوم لأنه جواب الأمر ، والجيد أن يقال : نيك جواب شرط مقدر ، كأن التقدير :  
قفا فإن تقفا نيك ، لأن الأمر لا جواب له في الحقيقة ، ألا ترى أنك إذا قلت للرجل : أطع الله  
يدخلك الجنة ، معناه : أطع الله إن تطعه يدخلك الجنة ؛ لأنه لا يدخل الجنة بأمرك ، إنما يدخلها  
إذا أطاع الله ؟ وذكرى والذكر واحد ، وقوله «من ذكرى» من تتعلق بنبك ، والباء من قوله :  
« يسقط اللوى » يجوز أن تتعلق بقفا وبنبك وبعزل ، وقوله «بين الدخول وخومل» دخول : موضع ،  
وخومل : موضع آخر ، وكان الأصمعي يرويه بين الدخول وخومل ، ويقول : لا يقال : المال  
بين زيد فعمرو ، إنما يقال : بين زيد وعمرو ، ومن رواه خومل — بالفاء — يقول : إن  
الدخول موضع يشتمل على مواضع ، وكذلك خومل ، فلو قلت : عبد الله بين الدخول — تريد  
بين مواضع الدخول — لم الكلام ، كما تقول : دورنا بين مصر ، تريد بين [ دور ] أهل مصر ،  
فعل هذا عطف بالفاء ، وأراد بين مواضع الدخول وبين مواضع خومل « اه .

اللفظة : « قفا » فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل مبني على السكون  
في محل رفع ، هذا على أنه يخاطب اثنين ، وهو مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا  
إجراء للوصل مجرى الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد المنقلبة



ألفا حرف لامله من الإعراب ، على الوجه الآخر « نيك » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « من ذكرى » جار ومجرور متعلق بقوله : نيك ، وذكري مضاف و « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ومنزل » الواو حرف عطف ، منزل : معطوف على حبيب « بسقط » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنزل ، ويجوز أن يتعلق بقفا وأن يتعلق بنيك ، وسقط مضاف و « الهوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « بين » ظرف متعلق بمحذوف صفة لمنزل ، وهو مضاف و « الدخول » مضاف إليه « فحومل » الفاء حرف عطف ، و حومل : معطوف على الدخول .

الشاهر فيه : قوله : « بين الدخول فحومل » ووجه الاستشهاد بهذه العبارة يستدعي أن نقرر لك قاعدتين : أما القاعدة الأولى فهي : أن كلمة بين واجبة الإضافة إلى متعدد ، سواء أكان تعدده بسبب التثنية أو الجمع ، أم كان تعدده بسبب العطف ، فمثال الأول قولك : جلست بين الزيدين ، وقولك : جلست بين الأدباء ، ومثال الثاني قولك : جلست بين زيد وبكر . وأما القاعدة الثانية فهي : أن أصل الفاء العاطفة أن تدل على الترتيب بغير مهمله ، ومعنى الترتيب أن العامل قد وقع معناه على العطوف عليه أولا ، ووقع على العطوف بعد وقوعه على العطوف عليه ، وأن أصل وضع الواو العاطفة للدلالة على أن العامل قد وقع أثره على العطوف والمعطوف عليه دفعة واحدة ، فإذا قلت : جلست بين زيد وعمرو — بالفاء — كان معناه أن الجلوس قد تم وقوعه أولا بين زيد ثم وقع مرة أخرى بين عمرو ، وهذا كلام لا يتحقق فيه ما تقتضيه كلمة بين من الإضافة إلى متعدد ، إلا أن يكون الواحد الذي أضيف بين إليه ذا أجزاء يصح أن يقع العامل بينها كأن تقول : دارنا بين مصر ، فإن مصر — وإن كانت لفظا مفردا — ذات أجزاء يصح أن تقع الدار بينها ، أما إذا قلت : جلست بين زيد وعمرو — فإن معناه أن الجلوس قد تم بين الاثنين دفعة واحدة ، وهذا معنى يليق بما تقتضيه بين مما ذكرنا ، إذا تقرر لك هذا ، فنقول : كان الأصمعي يقول : أخطأ امرؤ القيس ، وكان من حق العربية عليه أن يقول : بين الدخول و حومل ، وذلك نظرا إلى ظاهر الكلام من أن الدخول اسم مفرد لا تعدد فيه ، وقد عني العلماء من بعده بتصحيح عبارة امرؤ القيس ، فذكروا أن كلمة الدخول لا يراد بها في هذا الموضع جزئي مشخص لا تعدد فيه ، وإنما يراد أجزاء ذلك المسكان ، فكأنه قال : بين أماكن — أو بين أجزاء — الدخول ، ثم عطف عليه اسما آخر بالمعنى الذي أراده من الاسم الأول ، فكأنه قال : فأماكن — أو أجزاء — حومل ، وليس يخفى عليك أن هذا التخريج يصحح لك

فالتقدير بين أما كن الدخول فأما كن حَوْمَل ، فهو بمثابة : « اختصم الزيدون فالعمرون » .

(وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ) أى بلا مُهَلَّة ، وهو المعبر عنه بالتعقيب ، نحو : « أمانَةٌ فَأَقْبَرَهُ » وكثيراً ما تقتضى أيضاً التسبُّبَ إن كان المعطوفُ جملَةً ، نحو : « فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ » .

وأما نحو : « أَهْلَكُنَاهَا فِجَاءَهَا بِأَسْنَانَا » ، ونحو : « تَوَضَّأَ فَنَسَلَّ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ » الحديث ؛ فاللفظي : أردنا إهلاكها ، وأراد الوضوء .

القاعدتين جميعاً ، فانت ترى أن بين قد أضيفت إلى متعدد من النوع الأول الذى ذكرناه فى نوعي التعدد السابقين ، وأنه لا مانع حينئذ من العطف بالفاء ، لأن معناها يتحقق بعد هذا التأويل .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : والذى يدلك على أنهم قد يريدون باسم المكان للفرد أجزائه ومواضعهم ربما جمعوا اسم المكان ، فمن ذلك قول مطرود بن كعب الخزاعي :

مَيِّتٌ بِرَدْمَانَ وَمَيِّتٌ بِسَلْمَانَ وَمَيِّتٌ عِنْدَ غَزَاتٍ  
وَمَيِّتٌ أَوْجَعَنِي فَقَدُهُ مَاتَ بِشَرْقِ الْبُنْيَاتِ

ردمان : موضع باليمن ، وبه مات المطلب بن عبد مناف ، وسلمان : موضع فى طريق العراق من مكة ، وفيه مات نوفل بن عبد مناف قبل أخيه المطلب ، وكان أخذ جبلا من كسرى لتجار قريش ، وغزات : موضع بديار جذام من مشارف الشام ، وأصله غزة — بالإنفراد — ولكنه لما أراد أجزاء البلد ونواحيها جمعه ، وهو موضع الاستشهاد هنا ، وأراد بالميت عند غزات هاشم ابن عبد مناف ، والبنيات : موضع بقرى الحجون ، وأراد بالميت عند شرقى البنيات عبد شمس ابن عبد مناف ، وقبره بالحجون ، ولم يمت بمكة من أبناء عبد مناف غيره ، ومما يدل على أنه أراد بغزات غزة قوله هو نفسه رثى هاشم بن عبد مناف :

مَاتَ النَّدَى بِالشَّامِ لَمَّا أَنْ تَوَى فِيهِ بِغَزَةِ هَاشِمٍ ، لَا يَبْعَدُ  
لَا يَبْعَدُنْ رَبُّ الْفَنَاءِ يَعُودُهُ عَوْدَ السَّقِيمِ يَجُودُ بَيْنَ الْعُودِ

وأما نحو: « فَجَعَلَهُ غُثَاءً » أى جاناً هشيماً « أَوْحَى » أى أسوداً ، فالتقدير: فضت مدة فجعله غثاءً ، أو أن الغاء ثابت عن نم ، كما جاء عكسه ، وسيأتي .

(وتمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ) : أى بمهله وتراخٍ ، نحو: « فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ »

وقد توضع موضع الغاء كقوله :

٨٢٠ — كَهَزَّ الرُّدَيْبِيُّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

٨٢٠ — هذا بيت من التقارب ، وهو من كلام أبي دواد الإبدي — بضم الهمزة

بعدها واو مفتوحة ، بزنة غراب — واسم أبي دواد جارية بن الحجاج ، وقال الأصمعي : اسمه حنظلة بن الشرفي ، وهذا البيت من كلة له يصف فيها فرسا ، ومطلعها قوله :

وَقَدْ اغْتَدَى فِي بِيضِ الصَّبَاحِ وَأَعْجَازِ لَيْلِ مُوَلَّى الذَّنْبِ

بِطَرْفِ بِنَارِ عُنَى مَرَسِنَا سَلُوبِ الْمَقَادَةِ مَحْضِ النَّسَبِ

وقبل البيت الشاهد قوله :

وَهَادٍ تَقَدَّمَ لِاعْيَبٍ فِيهِ كَالْجُدْعِ شُدْبَ عَنْهُ الْكَرْبِ

إِذَا قَيْدَ قَحَمٍ مِنْ قَادِهِ وَوَلَّتْ عَالِيَهُ وَأَجْلَبَتْ

كَهَزَّ الرُّدَيْبِيُّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

غَدَوْنَا نُرِيدُ بِهِ الْأَبْدَاتِ نُؤَيَّبُهُ مِنْ بَيْنِ هَالٍ وَهَبِ

اللفظ: « وقد اغتدى في بياض الصباح — البيت » يصف أنه يخرج إلى الصيد في أول

النهار قبل أن ينتشر الضياء ، وهذا كقول امرئ القيس :

وَقَدْ اغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا مِمَّنْجَرِدِ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْسَلِ

وقد جعل أبو دواد ليل أَعْجَازاً وذنباً ، كما أن امرأ القيس قد جعل له صلباً وأعجازاً

وكلكلا ، وذلك في قوله :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْحَى سُدُولَهُ عَلَى بَأْنُوعِ الْمُمُومِ لَيْتَيْلِي

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْذَفَ أَعْجَازاً وَنَاءَ بِكَالْكَالِ

« بطرف ينازعنى مرسنا — البيت » الطرف — بكسر الطاء المهملة وسكون الراء —  
الفرس ، والرسن — بفتح الميم وكسر السين بينهما راء ساكنة — موضع الرسن ، والرسن  
— بفتح الراء والسين جميعا — الجبل يقاد به الفرس ، وجمعه أرسان وأرسن ، وربما قالوا :  
المرسن — بكسر الميم وفتح السين — ومعنى قوله : « ينازعنى مرسنا » أنه شديد النشاط قوى  
الشكيمة ، وقال الجعدى يصف فرسا :

\* سَلِسَ المرْسِنِ كَالسَّيْدِ الْأَزَلِّ \*

أراد به أنه سهل القيادة ليس بصلب الرأس ، وسلوب المقادة : أى طويل القيادة ، من قولهم  
رمح سلب — بزنة كتف — إذا كان طويلا ، ويجمع على سلب بضمين ، قال الشاعر :

وَمَنْ رَبَطَ الْجِحَاشَ فَإِنَّ فِينَا قَمًا سُلْبًا وَأَفْرَاسًا حِسَانًا

ومعنى النسب : خالصة ، يعنى أنه ليس هجينا ولا مقرفا « وهاد تقدم لا عيب فيه — البيت »  
الجدع — بالكسر — أراد جذع النخلة ، وشذب عنه : نحى وأهد ، والكرب — بفتح  
الكاف والراء جميعا — أصول السعف الغلاظ العراض التى تيبس فتصير مثل الكنف ، شبه  
هادى الفرس — وهو عنقه — بجذع النخلة وقد نحى عنه كل تنوء فيه « إذا قيد قحم من قاده — البيت »  
قحم من قاده : ندبه فلم يضبط رأسه ، وربما طوح به فى وهدة ، وأصله القحمة — بالضم —  
وهى المهلكة ، والملايى : جمع علباء ، وهو عصب العنق ، واجلعب : تعجل ومضى فى السير ،  
وربما أطلق الاجلعباب على الاضطجاع ، فهو من الأضداد « كهز الردينى تحت العجاج — البيت »  
الهز : تحريك الشيء بعنف ، والردينى : المنسوب إلى ردينة — بضم الراء وفتح الدال وسكون  
الياء — وهى امرأة كانت تجيد صنع الرماح وتقويمها ، ويقال : إن زوجها هو سمهر — بزنة  
جعفر — الذى تنسب إليه الرماح أيضا ، فيقال : رماح سمهرية ، والعجاج — بفتح العين والجميم بزنة  
السحاب — هو الغبار الثائر فى المعركة من أثر اضطراب الفرسان وحركتهم ، والأنايب : جمع  
أنبوب أو أنبوبة — بضم فسكون — وهو كل ما بين عقدتين من عقد القصب الذى تتخذ منه  
الرماح ، واضطرب : تحرك بسرعة فى التواء « غدونا زيدا به الآبدات — البيت » الآبدات :  
الوحوش ، واحدها آبدة ، ونؤيبه : أراد ثيره ، وأصله : « أب للسير » أى تهاى ، وهال وهب :  
من أسماء الأصوات تستعمل فى الزجر ليهب ويسرع .

الإعراب : « كهز » الكاف حرف جر ، وهز : مجرور بالكاف وعلامة جره الكسرة  
الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف مأخوذ من قوله « اجلعب »

وأما نحو: « هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا » ،  
« ذَلِكَ وَمَا كُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا » . وقوله :

٨٢١ - إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

في البيت السابق على بيت الشاهد ، وكأنه قال : اجلب اجلبا مثل هز الرديني ، وهز مضاف  
و « الرديني » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « تحت » ظرف متعلق بهز ، وهو مضاف  
و « العجاج » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « جرى » فعل ماض مبني على فتح مقدر  
على آخره منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى هز  
« في الأنايب » جار ومجرور متعلق بجرى « ثم » حرف عطف مبني على الفتح لاجل له من  
الإعراب « اضطرب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الريح ، وحجته اضطرب وفاعله معطوفة بهم  
على جملة جرى وفاعله .

الشاهد فيه : قوله : « ثم اضطرب » فإن ثم في هذه العبارة قد خرجت عن أصل وضعها  
إلى موافقة الفاء في معناها ؛ ألا ترى أن اضطراب الريح يقع عقب اهتزاز أنايبه من غير مهلة  
بين الفعلين ؟ ولو بقيت ثم على أصلها لكان المعنى أن الاهتزاز يجرى في أنايب الريح ، ثم تحدث  
فترة ، ثم يكون اضطراب الريح بعد هذه الفترة ، وذلك غير مستقيم . هذا توجيه كلام الشارح  
الحق ، وهو تابع فيه لابن هشام في أوضحه ، وفي معنى الأيب ، والظاهر أن الأمر ليس على  
ما ذهبوا إليه ، بل جرى والاضطراب يقعان جميعا في زمن واحد ، هكذا قال بعض العلماء ،  
وأجاب عنه الشيخ خالد بأن الترتيب يحصل في لحظات يسيرة ، وملخص هذا الكلام أن العترض  
يرى أن المقام لو الو العطف التي تقتضى الجمع مطلقا ، وليس المقام للفاء التي تقتضى أن يحصل الهز  
أولا في الأنايب ، ويعقبه بغير مهلة حصول الاضطراب في الريح ، وجواب الشيخ خالد معناه أنا  
لا نسلم أن المقام لغير الفاء ؛ لأن الترتيب المشروط في الفاء يحصل في لحظات يسيرة لا يشعر  
بها الناظر .

٨٢١ - هذا بيت من الحقيف ، وهو من كلام الحسن بن هاني ، المعروف بأبي نواس ،  
وأبو نواس ليس من الشعراء الذين يحتج بشعرهم على مفردات اللغة وقواعد النحو والتصريف ،  
وإنما يحتج بشعرهم في علوم المعاني والبيان والبديع ، بل يحتج في بعض مسائل هذه العلوم بشعر

الأعاجم ، والمؤلف يذكر هذا البيت تبعاً لغيره من النحاة ، ولعلمهم لم يعرفوا قائله ، أو ذكروه على سبيل التمثيل به ، لا على سبيل الاحتجاج ، وبعد البيت الذي أنشده الشارح قوله :

وَأَبُو جَدِّهِ فَسَادَ إِلَى أَنْ يَتَلَاقَى زِرَارُهُ وَمَعَهُ  
 ثُمَّ أَبَاؤُهُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ مِنْ آدَمٍ ، لَا أَبَ وَأُمُّ تَعْمَدُهُ  
 يَا بَنَ بِمُحَبَّةِ الْبِطَاحِ عُيَيْدِ أَللهِ غَوْنًا مِنْ مُسْتَفِيئِ تَوَدُّهُ  
 فَاهْتَبِلْ عِنْدِي الصَّدِيقَةَ وَادْخُرْ نِي لِقَوْلِ أُحْيِدُهُ وَأُجِدُّهُ  
 وَأَسْتَزِدُّنِي إِلَى مَكَارِمِكَ الْفُجْرَ وَفَضْلِ إِلَيْكَ خَيْمَ مَجْدُهُ  
 عَبْدَرِيٌّ إِذَا انْتَمَى أَبْطَحِيٌّ تَالِدُ نَسَجُهُ عَتِيقُ فِرْنَدُهُ

وهذه الكلمة مما مدح به أبو نواس العباس بن عبد الله بن أبي جعفر النصور .

اللفظ : « ساد » ماض من السيادة ، وتقول : « ساد الرجل يسود سيادة » إذا صار ذا مجد وسؤدد وشرف ، وقالوا : « السؤدد مع السواد » يريدون أن السيادة مع كثرة العدد ، ويستعمل « ساد » لازماً كما في هذا البيت ، ويستعمل متعدياً أيضاً ، فتقول « ساد قومه يسودهم » إذا زاد عليهم في الشرف والرفعة ، ورأسهم ، واحتمل أعباءهم .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « من » اسم موصول اسم إن مبنى على السكون في محل نصب « ساد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ساد » فعل ماض « أبوه » أبو : فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « ثم » حرف عطف « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ساد » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « قبل » ظرف زمان متعلق بساد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، واسم الإشارة في « ذلك » مضاف إليه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « جده » جد : فاعل ساد الأخير مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله : « ثم ساد أبوه ، ثم قد ساد قبل ذلك جده » فإن « ثم » في هاتين العبارتين لا يمكن أن يكون دالاً على معناه الأصلي له ، ألا ترى أنه لو كان هذا الحرف دالاً على معناه الأصلي لكان حاصل معنى الكلام أن سيادة الأب قد حصلت بعد سيادة الابن ، وفي زمان متأخر عن زمان حصول سيادة الابن ، وأن سيادة الجد قد حصلت بعد ما حصلت سيادة الأب بزمان متأخر عن زمان حصول سيادة الأب ، وهذا كلام فاسد من وجهين : الوجه الأول أن وجود الجد سابق على وجود الأب ، ووجود الأب سابق على وجود الابن الممدوح ، فكيف تحصل سيادة آخرهم وجوداً قبل سيادة أولهم وجوداً بمدة يقع فيها سيادة ثالث هو الأب مع التراخي بين حصول كل سيادة وأخرى . والوجه الثاني : أن الشاعر يقول : « ثم قد ساد قبل ذلك جده » فيبين أن ظرف سيادة الجد قبل ظرف سيادة الأب والابن .

فلما رأى العلماء أن « ثم » في هذا البيت لا يمكن أن يكون دالاً على معناه الذي وضع له تلمسوا له معنى يصح به الكلام ، وقد أشار الشارح رحمه الله تعالى إلى ثلاثة وجوه كل واحد منها يصحح نظم البيت :

الوجه الأول - وهو ما أشار إليه بقوله : « فقيل ثم للترتيب في الإخبار بالترتيب الحكم » - والمراد من هذا أنا لا نسلم خروج « ثم » عن معناه الذي وضع له - وهو الدلالة على الترتيب والتراخي - ولكننا ندعى أن الترتيب على ضربين : أولهما الترتيب في الوجود بأن يحصل الثاني الذي هو المعطوف في الخارج بعد حصول الأول الذي هو المعطوف عليه مع التراخي بين الحصولين ، وهذا النوع من الترتيب هو الذي لا يمكن تحقيقه ههنا ، وثاني ضرب الترتيب : أن يكون الغرض تقديم الأول في الذكر والحديث عنه قبلاً للاهتمام به أو لغير ذلك من الأغراض ، ويؤتى بعد ذلك بالثاني ، وإن كان الثاني قد حصل في الوجود قبل الأول ، وهذا هو المعنى المقصود من « ثم » في هذا البيت .

وهذا الوجه هو الذي ذهب إليه القراء في تخريج البيت ، وهو الذي حكى المثال الذي ذكره الشارح ، وقد اعترض عليه ابن عصفور ، فقال : وما ذكره القراء ليس بشيء ؛ لأن ثم تقتضي تأخير الثاني عن الأول بمهلة ، ولا مهلة بين الإخبارين .

الوجه الثاني - وهو ما أشار إليه الشارح العلامة بقوله : « وقيل : إن ثم بمعنى الواو » - وحاصله أنا نسلم أن « ثم » هنا لا تدل على المعنى الذي وضعت له ، وإنما هي هنا بمعنى الواو العطف : أي أنها لمطلق الجمع ؛ فيعطف بها السابق في الوجود على المتأخر ، كما في الأمثلة والشواهد التي ذكرها الشارح في معنى الواو .

قيل : ثم فيه لترتيب الإخبار ، لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : بلغني ما صنعتَ اليوم ثم ما صنعتَ أمسِ أعجبُ ، أي : ثم أخبرك أن الذي صنعتَه أمسِ أعجبُ ، وقيل : إن ثم بمعنى الواو ، وقيل غير ذلك ، وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه الشؤدد من قبَلِ الأب ، والأب من قبَلِ الابن .

﴿ تنبيه ﴾ : رُعم الأَخْفَش والكُوفِيون أن « ثم » تقع زائدة ؛ فلا تكون عاطفة البتة ، وحلوا على ذلك قوله تعالى : « حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ، وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ أَنْفُسُهُمْ ، وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ، ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا » .

وهذا الوجه هو جواب الأَخْفَش عن البيت ، قال (ثم هنا بمعنى الواو لمطلق الجمع) ؛ واعتراض عليه قوم بأنه لو صح أن ثم تقع موقع الواو لكان يصح أن يقال : اختصم زيد ثم عمرو ، واشترك زيد ثم عمرو ، وما أشبه ذلك مما لا يقع فيه من حروف العطف غير الواو ، وهذا مما أجمع العلماء على أنه لا يجوز أن يقال ، وقد أُجيب عن هذا الاعتراض بما حاصله أنا لا ندعى أن ثم إذا صح في هذا البيت وقوعها موقع الواو يصح وقوعها في كل موقع تقع الواو فيه ، ولكن دعوانا أنها تقع موقع الواو في بعض المواطن ، فلا يلزمنا ما ذكرتموه .

والوجه الثالث - وهو الذي أشار إليه الشارح بقوله : « وأجاب ابن عصفور عن البيت - الخ » - قال ابن عصفور في شرح الجمل بعد أن ذكر جواب الفراء ، واعتراض عليه بما قدمناه ، وأما قول الشاعر :

\* إن من ساد ثم ساد أبوه \*

فينبغي أن يحمل على ظاهره ، ويكون الجد قد أتاه الشؤدد من قبل الأب ، وأتى الأب من قبل الابن ، وذلك مما قد يتمدح به العرب ، وإن كان الأغلب الأعم في كلامهم أن يدحوا بتوارث الشؤدد ، ويكون معنى البيت - على هذا الوجه - كعنى قول ابن الرومي يدح أبا الصقر :

قالوا: أبوالصقرِ من شيبان، قلتُ لهم: كلاً لعمري، ولكن منه شيبانُ

فكم أبٍ قد علّا بابنٍ ذراً شرفٍ؟ كما علت برَسُولِ اللَّهِ عَدنانُ

وأنت لو تدبرت في هذا الجواب وجدته غير صالح ، وعبرة البيت نفسه تنادي بعدم صلاحيته ألا ترى أن الشاعر يقول : « ثم قد ساد قبل ذلك جده » فصرح بأن سيادة الجد حاصلة قبل حصول سيادة الأب ، فكيف تأتيه السيادة من جهة الأب قبل حصول سيادة الأب؟ وللعلامة الصبان جواب عن هذا الاعتراض لا يرى أن تذكره لك لأننا لا نقره ، ولا نظن أحدا يقره عليه .



جعلوا : « تَابَ عَلَيْهِمْ » هو الجواب ، وتم زائدة ، وقول زهير :

٨٢٢ — أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوَى

فَمُمْ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا

وَحُرِّجَتِ الْآيَةُ عَلَى تَقْدِيرِ الْجَوَابِ ، وَالْبَيْتُ عَلَى زِيَادَةِ الْفَاءِ .

\* \* \*

٨٢٢ — هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة لزهير بن أبي سلمى اللزني ، وبعض الناس

ينسبها لصرمة بن أبي أنس ( ويقال : صرمة بن أنس ) الأنصاري ، وهي ثابتة في نسخ ديوان

زهير التي بين أيدينا على تمددها واختلاف روايتها وشراحها ، وأولها :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى	مِنَ الْأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَا لِيَا
بَدَا لِي أَنَّ النَّاسَ تَقَنَى نَفْسَهُمْ	وَأَمَّوْهُمُ ، وَلَا أَرَى الدَّفْرَ فَانِيَا
وَإِنِّي مَتَى أَهْبِطُ مِنَ الْأَرْضِ تَلَعَةً	أَجِدُ أُنْرًا قَبْلِي جَدِيدًا وَعَافِيَا
أَرَانِي إِذَا مَا بَيْتُ بَيْتُ ذَا هَوَى	فَمُمْ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا
إِلَى حُفْرَةِ أَهْوَى إِلَيْهَا مُقِيمَةً	يَحْتُ إِلَيْهَا سَائِقٌ مِنْ وَرَائِيَا
بَدَا لِي أَنِّي عِشْتُ نَسَمِينَ حِجَّةً	تِيَاعًا وَعَشْرًا عِشْتَهَا وَثَمَانِيَا
كَأَنِّي وَقَدْ خَلَفْتُ نَسَمِينَ حِجَّةً	خَلَفْتُ بِهَا عَنْ مَنْكِبِي رِدَائِيَا
بَدَا لِي أَنَّ اللَّهَ حَاقٍ ، فَزَادَنِي	إِلَى الْحَقِّ تَقْوَى اللَّهِ مَا قَدَّ بَدَا لِيَا
بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى	وَلَا سَابِقِي شَيْءٍ إِذَا كَانَ جَائِيَا
وَمَا إِنِّي أَرَى نَفْسِي تَقِيهَا كَرِيمَتِي	وَمَا إِنِّي تَقِي نَفْسِي كَرِيمَتُهُ مَا لِيَا
أَلَا لَا أَرَى عَلَى الْخَوَادِثِ بَاقِيَا	وَلَا خَالِدًا إِلَّا الْجِبَالَ الرَّوَاسِيَا
وَإِلَّا السَّمَاءَ وَالْبِلَادَ وَرَبَّنَا	وَأَيَّامَنَا مَعْدُودَةً وَالْيَالِيَا
أَرَانِي إِذَا مَا شِئْتُ لَاقَيْتُ آيَةً	تَذَكَّرُنِي بَعْضَ الَّذِي كُنْتُ نَاسِيَا

اللفظة : « ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى — البيت » معنى هذا البيت : هل يرى الناس من الرشد مثل الذي أراه ، وهل يظهر لهم مثل ما يظهر لي من أن كل حي مصيره إلى الموت ؟ « بدا لي أن الناس تفتى نفوسهم — البيت » هذا بيان لما تعنى أن يظهر للناس مثل ما ظهر له في البيت الأول ، وبدا : ظهر ، وتفتى نفوسهم : أى أنهم يموتون ، وتقول : فتى يفتى — بزنة رضى يرضى — وربما قال بعض العرب فتى يفتى — مثل أبي يابى — وربما جاء فتى بمعنى كبر ، ومنه قول لبيد بن ربيعة :

حَبَابُهُ مَبْمُونَةٌ بِسَبِيلِهِ وَيَفْتَى إِذَا مَا أَخْطَأَتْهُ الْحَبَابِلُ

يريد أنه إذا أخطأه الموت كبر ، وقوله : « ولا أرى الدهر فانيا » هذا الكلام إذا فهم على ظاهره كان معناه أنه يرى بقاء الزمن وأنه لا يفتى ؛ فيكون إنكاراً للبعث ، لكن المعروف عن زهير أنه كان ممن يرى البعث بعد الموت ، وأنه أوصى بنيه أن يؤمنوا بالنبى إذا هم أدركوه ، فالأولى أن يفسر الدهر في هذا البيت على أنه أراد به الله تعالى على نحو ما جاء في الحديث « لا تسبوا الدهر فإن الدهر هو الله » ويكون المعنى : إن كل شيء في هذه الحياة الدنيا يصير إلى الفناء والذهاب وإن الباقى الذى لا يفتى هو الله « وأنى متى أهبط من الأرض تلتع — البيت » التلعة — بفتح التاء التلثة وسكون اللام — هى مجرى الماء من الجبل إلى الأرض ، والأثر — بالتحريك — ما يبقى فى أماكن نزول القوم وسكناتهم مما يدل عليهم ويكون شاخصاً : أى بارزاً ، والعاقي : الدارس البالى « أرانى إذا ما بتت على هوى — البيت » أراد بقوله « بتت على هوى » بتت على أمر أريده وأتمناه وأهوى حصوله ، فإذا أصبحت جاء أمر لم يكن فى الحساب غير الذى بتت عليه ، وللراد أن له حاجة لا تنقضى ، وقال أبو سعيد السيرافى فى قوله : « فتم إذا أصبحت » : والعربية لا تحمل ذلك ، لأنه جمع بين حرفى عطف ، والصواب عندى فتم — بفتح التاء ، على أنه اسم إشارة للمكان — أى فى ذلك المكان ، وقد روى الأعمى هذا البيت على وجه آخر ، وهو :

أَرَانِي إِذَا مَا بَتَّ بَتُّ عَلَى هَوَى وَأَنِّي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا

وقال فى شرحه : « بتت على هوى : أى أن لى حاجة لا تنقضى أبداً ؛ لأن الإنسان ما دام حياً فلا بد من أن يهوى شيئاً ويحتاج إليه » إلى حفرة أهوى إليها مقيمة — البيت « أهوى : مضارع هوى يهوى — مثل رمى يرمى — أى سقط ، والهاوى : الشيء يسقط من أعلى إلى أسفل ، ووردت هذه الكلمة عند الأعمى « هدى » بالبدال مفتوحة على أنه مضارع مبنى للمجهول من الإهداء ،

وأراد بالسائق الأجل ، أو الذي يحمل جنازته ، وروى : « بحث إليها سائق » بياء المتكلم « بدالى أنى عشت تسعين حجة — البيت » تباعا — بكسر التاء — أراد أنها متتابعة يتلو بعضها بعضا « بدالى أنى لست مدرك ما مضى » بدالى : ظهر لى ، ويكون معناه أيضا علمت ، وقوله : « ولا سابق » هذه رواية ثعاب ، ويرتفع « شىء » على أنه فاعل بسابق ، ومن الناس من يرويه : « ولا فائى شىء » وهو بمعناه وإعرابه ، وروى : « ولا سابق شيئا » بجر سابق على أنه معظوف على « مدرك » الواقع خبراً لليس فى صدر البيت ، على التوهم : أى على أنه توهم دخول الباء الزائدة فى خبر ليس نظير قول الآخر :

مَشَارِيْمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

وقد أنشدناه فى مبحث زيادة الباء فى خبر ليس ونحوها ( ج ١ ص ٤٠٨ ) وعلى هذه الرواية ينتصب « شيئا » على أنه مفعول به لسابق « وما إن أرى نفسى تقبها كريمتى — البيت » أراد بكريمتى مالى ، يقول : إن الموت نازل بى لا محالة ، لست أقدر على أن أدفعه عن نفسى بأكرم مالى ، وروى :

\* وما إن أرى نفسى تقبها كريمتى \*

أى شدتى وجرأتى « ألا لا أرى على الدهر باقياً — البيت » الرواسى الثابتة ، واحدها راس ، اسم فاعل من قولهم : « رسا الشىء يرسو » إذا ثبت فى مكانه ولم يزل « أرانى إذا ما شئت لا قيت آية — البيت » الآية : العلامة ، ومعنى قوله : « نذكرنى الذى كنت ناسيا » أننى إذا غفلت عن حوادث الدهر من موت وغيره ونسيته رأيت آية وعلامة من بعض ما يحدث اغبرى وينوبه ويبرل به فتذكرنى ما كنت قد نسيته وغفلت عنه .

الإعراب : « أرانى » أرى : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب بأصبحت الثانى « أصبحت » أصبح : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر لا محمل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها وهى شرط إذا على ما هو معروف « أصبحت » فعل وفاعل ، وهذه الجملة جواب إذا ، والفعل هو الناصب لمحل إذا على ما ذكرناه قبل « ذا » حال من تاء المتكلم منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع ظهورها التعذر « فتم » الفاء حرف زائد ، وتم : حرف عطف مبنى على الفتح لا محمل له من الإعراب « إذا » ظرف تضمن

معنى الشرط مبنى على السكون في محل نصب بأمسى الثاني « أمسيت » فعل ماض وفاعله ،  
والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « أمسيت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها جواب إذا  
« غاديا » حال من تاء المتكلم في قوله : أمسيت .

الشاهر فيه : قوله : « فتم » فإن ظاهر البيت أنه قد توالى فيه حرفا عطف ، والشهور  
أن معنى كل واحد منهما غير معنى الآخر ، فلا يصلح أن يكون الثاني تابعا للأول ، وقد حاول  
جماعة من النحاة أن يتلمسوا وجها لتصحيح الكلام : أما الأخفش والكوفيون فزعموا أن « ثم »  
في هذا البيت حرف زائد ، وزعموا أن « ثم » تأتي زائدة ، واستدلوا على ذلك بالآية الكريمة  
التي تلاها الشارح رحمه الله ، قالوا : إن قوله سبحانه ( تاب الله ) جواب إذا الشرطية ،  
والجواب لا يقترن بـ ثم إذ لا دلالة لها على التعليل الذي هو قد تفيد الفاء ، فتكون ثم زائدة ،  
وزعم قوم أن « ثم » في هذا البيت بمعنى الفاء ، وليست مخالفة لها في المعنى كما هو المشهور ، فهي  
بدل منها ، وجعلوا هذا البيت دليلا على صحة الإبدال في الحروف ، والراجح غير ما ذهب إليه  
الأخفش والكوفيون وغير ما ذهب إليه هؤلاء ، وحاصله أن الفاء هي الزائدة ، و « ثم »  
حرف عطف بمنها المهود ، وهو الدلالة على الترتيب والتراخي .

فإن قلت : فلماذا كان القول بأن معنى ثم هو معنى الفاء وأن ثم بدل من الفاء مرجوحا ؟  
قلت : لأن إبدال الحرف من الحرف لم يثبت في غير هذا البيت فلا يصح أن نحمله عليه ؛  
لأنه حمل على ما لا نظير له في العربية .

فإن قلت : فإذا كان معنى الحرفين واحدا وكان البدل غير جائز لما ذكرت فليكن الثاني  
توكيدا لفظيا للأول .

قلت : وهذا أيضا لا يصح ؛ لأنك قد عرفت قريبا أن توكيد الحرف غير الجوابي يلزم فيه  
أن يفصل بين الحرفين بممول أو ملهما ، ولا فاصل هنا بين الحرفين ، وحمله على الشذوذ غير جائز ،  
لما ذكرنا لك مرارا من أنه لا يصح أن يحمل كلام على وجه شاذ متى وجد محمل سائق .

فإن قلت : فلماذا كان القول بزيادة الفاء محتملا سائغا راجحا ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول : إن زيادة الفاء واردة في كلام العرب في غير هذا البيت ،  
وبعضها مطرد مقيس ، وبعضها غير مطرد ولا مقيس ، وننبهك إلى وقوع الفاء زائدة زيادة لازمة  
بعد « أما » نحو قوله تعالى : ( فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر ) وإلى زيادة الفاء

(وَأَخْصَصُ بِفَاءِ عَطْفٍ مَا لَيْسَ) صالحاً لجملة (صِلَةٍ) تَلْوِيهِ مِنَ الْعَائِدِ (عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ) نحو: «الذنان يقومان فيغضبُ زيدٌ أخواك» وعكسه، نحو: «الذي يقومُ أخواك فيغضبُ هوَ زيدٌ»، فكان الأولى أن يقول كما في التسهيل: وتنفرد الفاء بتسوية الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين، من صلة أو صفة أو خبر، ليشمل مسألتي الصلة المذكورتين، والصفة نحو: «مَرَرْتُ بِأَسْرَأَةٍ تَضْحَكُ فَيَبْكِي زَيْدٌ» «وَبِأَسْرَأَةٍ يَضْحَكُ زَيْدٌ فَيَبْكِي»، والخبر نحو: «زَيْدٌ يَقُومُ فَتَقْعُدُ هِنْدٌ» «وَزَيْدٌ تَقْعُدُ هِنْدٌ فَيَقُومُ» ومن هذا قوله:

وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْمُرُ الْمَاءَ نَارَةً فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَفْرَقُ<sup>(١)</sup>

ويشمل أيضاً مسألتي الحال ولم يذكره، نحو: جاء زيدٌ يضحكُ فتبكي هند، وجاء زيدٌ تبكي هند فيضحكُ، فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها، وذلك لما فيها من معنى السببية.

في خبر البتداء (انظر بحثنا المستفيض في هذا الموضوع في آخر باب البتداء والخبر في الجزء الأول من هذا الكتاب) وما وردت فيه الفاء زائدة غير ما أشرنا إليه قول الشاعر:

يَمُوتُ أَنَسٌ أَوْ يَشُبُّ فَتَاهُمْ وَيَحْدُثُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ

أراد: والصغير يكبر، فزاد الفاء، ونظيره قول الأسود بن يعفر:

فَلنَهْشَلُ قَوِيٌّ، وَوَلِيٌّ فِي نَهْشَلٍ نَسَبٌ، لَعَمْرُؤُا بِيكَ غَيْرُ غَلَابِ

هذا البيت أول القصيدة فالفاء زائدة في قوله: «فلنهشل» وقد وردت الفاء زائدة مع

«ثم» كما ورد في البيت المستشهد به، وذلك في قول أبي كبير الهذلي:

فَرَأَيْتُ مَا فِيهِ قَمٌّ رُزَيْتُهُ فَلَبِثْتُ بَعْدَكَ غَيْرَ رَاضٍ مَعْمَرِي

وليس يخفى عليك أن كل ما ذكرناه إنما يجري على رواية من روى «قَمٌّ» بضم التاء على

أنها حرف عطف في الأصل، فأما من رواه بفتح التاء على أنها اسم إشارة للمكان بمعنى هنا،

أو رواه «وإني إذا أمسيت أمسيت غاديا» فلا يجري شيء من هذا الكلام كله فيه.

(١) سبق شرح هذا البيت في باب البتداء والخبر (انظر الشاهد رقم ١٤٢).

(بَعْضًا بِحَتَّى أُعْطِفَ عَلَى كُلِّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا)

أى : للعطف بحتى شرطان :

الأول : أن يكون المعطوفُ بعضاً من المعطوف عليه ، أو كبعضه ، كما قاله في النسيب ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتَهَا ، وَأَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةَ حَتَّى حَدِيثُهَا ، وَلَا يَجُوزُ : حَتَّى وَلَدُهَا ، وَأَمَا قَوْلُهُ :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رِجْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَقَلَهُ أَلْفَاها<sup>(١)</sup>

فعلى تأويل ألقى ما يُثَقِّلُهُ حتى نعله .

والثانى : أن يكون غايةً في زيادة أو نقص ، نحو : ماتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ ، وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاةِ ، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ :

٨٢٣ — قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكِبَاةِ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَدِينَا الْأَصَاغِرَا

(١) قد مضى شرح هذا الشاهد شرحاً وافياً في باب حروف الجر ، وهو الشاهد رقم ٥٣٧ فأرجع إليه هناك إن شئت ، وقد أنشد الشارح هنا هذا البيت ليبين أن ما بعد حتى فيه — على رواية النصب — بعض ما قبله على التأويل فيه ، وذلك لأن مراد الشاعر أن يقول : ألقى ورمى وطرح كل شيءٍ يثقله حتى نعله ، ولا شك أن النعل بهض ما يثقله ؛ فهو يلقيه ليتخفف ويسرع في الهرب .

٨٢٣ — هذا بيت من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وهو مما استشهد به ابن هشام في معنى اللبيب في مباحث حتى .

اللفظ : « قهرناكم » فعل ماض مأخوذ من القهر — بالفتح — وهو الغلبة : أى غلبناكم « الكبابة » بضم الكاف ، بزنة قضاة وغزاة ورماة وبناء وسعاة — جمع كأم مثل قاض وغاز ورام وبان وساع ، والمستعمل من هذه المادة هو الكى — بفتح الكاف وكسر الليم وتشديد الياء — وهو الشجاع المتكى في سلاحه : أى المستتر فيه من كثرة ما يلبس منه ، وكأنهم قدروا تحويل كى إلى كام ثم جمعه كما يجمع أمثاله ، قال ابن منظور : « وتكى في سلاحه : تغطى بها ، والكى : الشجاع المتكى في سلاحه ، لأنه كى نفسه — أى سترها — بالدرع والبيضة ، والجمع الكبابة ، كأنهم جمعوها كلها مثل قاض وقضاة » اه وقول الشاعر في بيت الشاهد : « تهابوننا » من الهيبة ، وهى هنا الخوف « الأصاغر » جمع أصغر ، وهو أفعال التفضيل من الصغر .

المعنى : لقد غلبناكم غلبة فائقة واعتلينا بالنصر والقهر عليكم حتى شجعناكم وأبطالكم؛ فصرتم بسبب ما نالكم منا تخذرونا ونخافوننا ونخشون بأسنا حتى إنكم لتخشون أصغر أبنائنا مخافة أن يردبكم .

الإعراب : « قهرناكم » قهر : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، ونا : فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والسكاف ضمير مخاطبين مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، والميم علامة الجمع « حتى » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « السكاة » معطوف على ضمير المخاطب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فأنتم » الفاء حرف دال على التفریع ، وأنتم : ضمير منفصل مبتدأ « تهابوننا » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو جماعة المذكورين فاعله مبني على السكون في محل رفع ، ونا : مفعوله مبني على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « حتى » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « بنينا » بني : معطوف على نا في قوله « تهابوننا » منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، ونا : مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « الأصاغرا » نعت لبني منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق .

الشاهد في : قوله : « قهرناكم حتى السكاة » وقوله : « تهابوننا حتى بنينا » فإن ما بعد حتى في العبارة الأولى غاية لما قبلها في القوة والزيادة ، وما بعدها في العبارة الثانية غاية لما قبلها في النقص والضعف ، فقد اجتمع في هذا البيت الغائتان ، قال ابن هشام في معنى اللبيب : « الثالث من أوجه حتى أن تكون عاطفة بمنزلة الواو ، إلا أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه : أحدها أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط : أحدها : أن يكون ظاهراً ، لا مضمراً ، كما أن ذلك شرط مجرورها ، ذكره ابن هشام الحضراوى ، ولم أقف عليه لغيره ، والثاني : أن يكون إما بعضاً من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة ، أو جزءاً من كل نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، أو بجزء نحو : أعجبتني الجارية حتى حديثها ، ويمتنع أن تقول : حتى ولدها ، والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حتى حيث يصح دخول الاستثناء ، ويمتنع حيث يمتنع ، ولهذا لا يجوز : ضربت الرجلين حتى أفضلهما ، وإنما جاز \* حتى نعله أبقاها \* لأن إلقاء الصحيفة والزاد في معنى ألقى ما يشقه ، والثالث : أن يكون غاية لما قبلها : إما في زيادة ، أو نقص ، فالأول نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، والثاني نحو : زارك الناس حتى الحجامون ، وقد اجتمعا في قوله :

قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى السَّكَاةِ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : بقي شرطان آخران : أحدهما أن يكون المعطوف ظاهراً ، لا مضمراً ، كما هو شرط في مجرورها إذا كانت جارة ، فلا يجوز : قامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا ، ذكره ابن هشام الخضراوي ، قال في المغني : ولم أقف عليه لغيره .

ثانيهما : أن يكون مفرداً ، لا جملة ، وهذا يؤخذ من كلامه ، لأنه لا بد أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه ، كما تقدم ، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات ، هذا هو الصحيح . وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس :

الفرق الثاني : أنها لا تعطف الجمل ، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه ، كما قدمناه ، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات ، هذا هو الصحيح ، وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيئَهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رفع تسكل : أن جملة تسكل معطوفة بحق على سریت ، الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الحافض ، فرقا بينها وبين الجارة ، تقول : مررت بالقوم حتى يزيد ، ذكر ذلك ابن الجبار ، وأطلقه ، وقيد ابن مالك بالألا يتعين كونها للعطف ، نحو : عجبت من القوم حتى بنهم ، وقوله :

جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى كَانِسِ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينَاً

وهو حسن ، ورد أبو حيان ، وقال في المثال : هي جارة ؛ إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كعض ، بخلاف العاطفة ، ولهذا منعوا : أعجبتني الجارية حتى ولدها ، وقال في البيت : محتملة . وأقول : إن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع : أن يكون مجرورها بعضاً أو كعض ، وقد ذكر ذلك ابن مالك في حروف الجر ، وأقره أبو حيان عليه ، ولا يلزم من امتناع : أعجبتني الجارية حتى ابنها ، امتناع : عجبت من القوم حتى بنهم ، لأن اسم القوم يشمل أبناءهم ، واسم الجارية لا يشمل ابنها ، ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصبح أن تحل فيه إلى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارة ، فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عند قصد العطف ، نحو : اعتكفت في الشهر حتى في آخره ، بخلاف المثال والبيت السابقين ، وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع حتى أحسن ، ولم يجعلها واجبة « اه . وهذا الكلام هو الذي صدر المؤلف هنا عنه ، وقد أثبتناه برمته لتعرف أصله ولتقف على الخلاف في المسألة .



٨٢٤ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيئَهُمْ

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

٨٢٤ - هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي ،

وأولها قوله :

قَفَا تَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ  
أَنْتَ حَجَجٌ بَعْدِي عَلَيَّهَا فَأَصْبَحْتَ  
ذَكَرْتُ بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ فَهَيَّجْتَ  
فَسَحَّتْ دُمُوعِي فِي الرَّدَاءِ كَأَنَّهَا  
إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْزُنْ عَلَيْهِ لِسَانَهُ  
وَرَبْعٌ عَفَّتْ آيَاتُهُ مِنْذُ أَرْمَانَ  
كَخَطِّ زَبُورٍ فِي مَصَاحِفِ رُهْبَانِ  
عَقَابِيلِ سَقَمٍ مِنْ صَمِيرٍ وَأَشْجَانِ  
كُلِّي مِنْ شَعِيبِ ذَاتِ سَحٍّ وَهَيْمَانَ  
فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ بَخْرَانِ

وقبل البيت المستشهد به هنا قوله :

وَحَرَقِي كَجَوْفِ الْقَمِيرِ قَفَرٍ مَضَلَّةٍ  
يُدَافِعُ أَعْطَافَ الْمَطَايَا بِرُكْنِهِ  
وَتَجْرِي كَتَلَانِ الْأَنْعِيمِ بِالْبَغِ  
سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيئَهُمْ  
وَحَتَّى تَرَى الْجَوْنَ الَّذِي كَانَ بَادِنَا  
قَطَعْتُ بِسَامِ سَاهِمِ الْوَجْهِ حُسَانِ  
كَمَا مَالَ غُضُنٌ نَاعِمٌ بَيْنَ أَغْصَانِ  
دِيَارِ الْقَدُورِ ذِي زُهَاءٍ وَأَرْكَانِ  
وَحَتَّى الْجِيَادُ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :

اللفظة : « قفا » قد مضى شرح هذه العبارة من قول امرئ القيس في شرح الشاهد رقم (٨١٩) « ذكري » بكسر الذال المعجمة وسكون الكاف وآخره ألف مقصورة - بمعنى التذكر ، وعرфан - بكسر العين وسكون الراء المهملتين - مصدر بمعنى المعرفة ، وربع : يروي في مكانه « ورسم » والربع - بالفتح - المنزل ، وقد يخصونه بما ينزل فيه القوم وقت الربيع ، والرسم : ما بقي من آثار الديار لاطئا ولاصقا بالأرض ، وعفت : درست وامتت ، وآياته : جمع آية ، وهي العلامة « أنت حجج بعدى عليها فأصبحت - البيت » الحجاج - بكسر ففتح - جمع حجة ، وهي السنة أو الحال ، والزبور - بفتح الزاي ، بزنة رسول - الكتاب ، والمصاحف : جمع مصحف ، وهو الكتاب أيضا ، والرهبان : جمع راهب ، وهو العابد من عباد النصراني ، وقد كثر في شعر العرب تشبيه آثار الديار بالكتابة في الصحف ، ومنه قوله :

## عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَفْمِ الدَّوِيِّ يُرَبَّرُهَا السَّكَّابُ الحِمَيْرِيُّ

« ذكرت بها الحى الجميع فهيجت - البيت » الحى : أراد القوم الذين كانوا يحلون بها ، والجميع : أراد المجتمعى الشمل . وهيجت : أنارت ، والضمير المستتر يعود إلى الديار أو الآيات ، وعقاييل سقم : أراد بقايا داء دفين ومرض قديم العهد ، والأشجان : جمع شجن ، وهو الحزن « فسحت دموعى فى الرداء كأنها - البيت » سحت : همت وهطلت وانضبت وسالت ، وأراد بقوله : « كأنها كلى من شعيب » أنها تشبه رقعا فى مزادة ( قربة ) بالية قد تقطعت جوانبها وانشعبت ، والتهتان - بفتح التاء وسكون الهاء - مصدر « هتن المطر » أى دام نزوله وتوالى وتتابع « إذا المرء لم يخزن عليه لسانه - البيت » يخزن لسانه : أراد يمسك لسانه عن الكلام « وخرق بكجوف العير قفر مضلة - البيت » الخرق - بفتح الخاء وسكون الراء - الفلاة ، سميت بذلك لأن الرياح تتخرق فيها ، وقوله : « بكجوف العير » أراد به أنها خالية لأنيس بها ، وقفر - بفتح فسكون - موحشة ، ومضلة - بفتح الميم والضاد - يضل السالك فيها ؛ لأنها غير ذات أعلام للهداية ، وقطعت : أراد أنه جاب هذه الفلاة وسار فيها ، وسامم : هو الفرس العالى الشرف ، وسامم الوجه : متغيره ، أو لحمه قليل ، وحسان - بضم الحاء وتشديد السين المهملتين - غاية فى الحسن « يدافع أعطاف المطايا بركنه - البيت » يدافع : أراد يدفع ، والأعطاف : جمع عطف - بالكسر - وهو الجانب والناحية ، وركنه : منكبها ، وأراد أنه يسبق المطايا السائرة فكلما مر بإحدها دفع فى جانبها بمنكبها لتخلى له الطريق « ومجر كفلان الأنيعم بالغ - البيت » المجر - بفتح الميم وسكون الجيم - الجيش الكثير العدد ، والأنيعم : اسم مكان يقول فيه حضرمي بن عامر الأسدى :

لَقَدْ شَافَنِي لَوْلَا الْحَيَاءُ مِنَ الصَّبَا لِمَيْةَ رَبْعٍ بِالْأَنْيَعِمِ دَارِسُ

والفلان - بضم العين المعجمة وتشديد اللام - نبت ، واحده غال ، وقال مضرس ابن ربهى الأسدى :

وَلَمْ أُنْسَ مِنْ رَبِّيَا غَدَاةَ تَعَرَّضَتْ لَنَا دُونَ أَبْوَابِ الطَّرَافِ مِنَ الْأَدَمِ  
تَعَرَّضَ حَوْرَاءُ الْمَدَامِعِ تَرْتَعِي تِلَاعًا وَغُلَانًا سَوَائِلَ مِنْ رَمِّ

« سريت بهم حتى تسكل مطيهم - البيت » سريت : أصله بمعنى سرت ليلا ، وأراد هنا مجرد السير ، ويروى فى مكانه « مطوت بهم » ومضاه سرت بهم سيرا سريعا ، وتسكل : تعي

وتتعب ، والظى : جمع مطية ، وهى الدابة التى تركب مطلقا ، سميت بذلك لأنها تمطو فى سيرها : أى تسرع ، فهى على هذا فعيلة بمعنى فاعلة ، أو لأن الراكب يقتعد مطاها أى ظهرها ، فهى على هذا فعيل : بمعنى مفعولة ، والتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، والجياد : أراد الخيل ، وما : نافية ، ومعنى « ما يقدن بأرسان » أنها من شدة الجرى والتعب قد ذلت وانتادت فلا تحتاج إلى أن تقاد « وحتى ترى الجون الذى كان بادنا — البيت » الجون — بفتح الجيم وسكون الواو — الفرس الأشهب ، هنا ، وبادنا : ضحما ، والعواى : سبع الطير ، واحدها عافية .

الإعراب : « سریت » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره ، وتاء التكلم فاعله ضمير مبنى على الضم فى محل رفع « بهم » الباء حرف جر بمعنى مع مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، والضمير العائد على مجر فى البيت السابق ، ومعناه العسكر الكثير العدد ، مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله : سرى « حتى » هى حرف غاية وجر ، إذا رويت « تكل » بالنصب ، و « تكل » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد حتى ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحتى على تقدير مضاف ، وأصل الكلام على هذا : سریت بهم إلى زمان كلال مطيهم : أى إعيائها ، والجار والمجرور متعلق بقوله « سرى » أيضا ؛ فإن رويت « تكل » بالرفع كانت حتى حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، و « تكل » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « مطيهم » فاعل بتكل ، وضمير المجر مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع وفاعله معطوفة بحتى على جملة « سریت بهم » وقوله : « وحتى » الواو حرف عطف ، حتى : حرف ابتداء « الجياد » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « ما » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يقدن » فعل مضارع مبنى للجهول مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة نائب فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع « بأرسان » جار ومجرور متعلق بقوله : يقدن ، وجملة يقدن من الفعل المضارع ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله : الجياد ، فإن قدرت حتى الأولى حرف غاية وجر ونصب « تكل » لزم أن تقدر المعطوف بالواو فى قوله : « وحتى الجياد ما يقدن بأرسان » وتقدير الكلام على هذا : سریت بهم حتى كلال مطيهم وسریت بهم حتى الجياد ما يقدن بأرسان . وإنما لزم هذا التقدير على هذا الوجه لثلاث عطف حتى الابتدائية على حتى الثانية ، وهو مما لا يجوز ، أما إن رفعت « تكل » وجملت جملة « تكل » معطوفة على جملة « سریت بهم » فإن هذا التقدير ليس بلازم ، وتكون جملة « حتى الجياد ما يقدن » معطوفة على الجملة التى قبلها ، لكن فيه عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية ، وهو خلاف الأصل ، وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

فيمن رفع « تكلُّ » : إن جملة « تكلُّ مطيهم » معطوفةٌ بحتى على « سرَّيتُ بهم » .  
الثاني : حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزخشرى ،  
قال الشاعر :

٨٢٥ - رَجَالِي حَتَّى الْأَقْدُمُونَ تَمَّالًا وَ

عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدًا

الشاهد فيه : قوله : « حتى تكل مطيهم » فإن ابن السيد — بكسر السين المهملة —  
البطليوسى زعم أن « حتى » فى هذه العبارة حرف عطف إذا رفعت « تكلُّ » وقد عطف  
جملة « تكلُّ مطيهم » على جملة « سرَّيتُ بهم » واستدل بهذا على أنه يجوز أن تأتى حتى لعطف  
جملة على جملة أخرى ، قال العلامة الصبان : « والصحيح أنها ( أى حتى ) ابتدائية فى الموضعين » اه .  
يريد بالموضعين قوله : « حتى الجياد ما يقدن بأرسان » وهذا لا خلاف فيه ، وقوله :  
« حتى تكلُّ مطيهم » على رواية الرفع ، وهو الذى خالف فيه ابن السيد البطليوسى ، قال ابن الملا  
فى شرحه على معنى اليبس : « ومما يوهى القول بأن حتى ههنا عاطفة أنها لو كانت كذلك لم  
تقرن فى الجملة الثانية بالواو ؛ لأن العاطف لا يقرن بعاطف آخر ، مع ما فى عطف الاسم على  
الفعلية من القبح ، هذا . والفهوم من كلام الرضى تجوز كونها عاطفة للجمل ، فإنه قال : وكل  
ما ذكرناه من الأحكام لحق العاطفة للاسم ، ثم قال : وأما العاطفة للجملة فنحو : نظرت إليه  
حتى أبصرته ، ويجوز أن يقال : حتى فى هذا المثال ومثله ابتدائية ، وإنما لا تعطف الجمل أبداً » اه  
كلام ابن الملا الحابى بحروفه .

٨٢٥ - هذا بيت من الطويل ، وقد بحثت طويلاً فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ،  
ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظة : « الأقدمون » يريد بهم الكبار الطاعنين فى السن « تمَّالًا » أى اجتمعوا أو تعاونوا  
« يورث » يكسب « الحمد » هو السيادة والشرف « والحمد » الثناء والتذكر الجميل وطيب  
الأحدوة .

المعنى : أراد أن قرمه الكبار الطاعنين فى السن منهم والأحداث والشبان قد توافقوا على  
الاتسام بسما السيادة ، والانصاف بصفات السؤدد ، والتطبع بطباع كرام الناس وذوى المنزلة  
الرفيعة منهم ، وذلك مما يكسبهم الحمد والرفعة ، ويعقبهم السيادة وعلو المنزلة بين الناس ، وهو فوق  
ذلك يجب لهم طيب الحديث عنهم وثناء الناس عليهم .

الثالث : إذا عُطِفَ بحتى على مجرور ، قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار ؛ ليقع الفرقُ بين العاطفة والجارة ، وقال ابن الخباز : تلزم إعادته للفرق ، وقيده الناظم بأن لا يتعين كونها للعطف ، نحو : اعتكفتُ في الشهرِ حتى في آخرِهِ ، فإن تعين العطفُ لم تلزم الإعادة ، نحو : عَجِبْتُ مِنَ الْقَوْمِ حَتَّى بَيْنَهُمْ ، وقوله :

الإعراب : « رجالي » رجال : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « حتى » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الأقدمون » معطوف على المبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « تمالأوا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه « على » حرف جر « كل » مجرور بعلی ، وهو مضاف و « أمر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يورث » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أمر ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة لأمر « المجد » مفعول به ليورث منصوب بالفتحة الظاهرة « والحمد » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الحمد : معطوف على المجد منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق .

الشاهر فيه : قوله : « حتى الأقدمون » فإن حتى في هذه العبارة عاطفة على ما ذكرناه في إعراب البيت ، والمعطوف بها في هذا البيت يوجد في خارج الأعيان قبل الأجزاء الأخرى من المعطوف عليه ، فدل ذلك على أن حتى مثل الواو في عدم إفادة الترتيب الخارجي ، بل يعطف بها المتقدم في الوجود الخارجي ، والتأخر فيه ، والمصاحب لما قبله ، فأما الترتيب الذهني فلا بد منه ، قال العلامة سعد الدين التفتازاني في شرحه على التلخيص المعروف بالمطول : « التحقيق أن الاعتبار في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنياً من الأضعف إلى الأقوى ، أو بالعكس ، ولا يعتبر الترتيب الخارجي ؛ لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الأجزاء الأخرى ، نحو قولك : مات كل أب لي حتى آدم ، أو في أثناء ملابسته الأجزاء الأخرى نحو قولك : مات الناس حتى الأنبياء ، أو في زمن واحد نحو قولك : جاءني القوم حتى زيد ، إذا جاءوك معاً وزيد أضعفهم » اهـ .

## ٨٢٦ - جُودٌ يُمْنَاكَ فَاضٌ فِي الْخَلْقِ حَتَّى بَائِسٍ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينًا

٨٢٦ - هذا بيت من الخفيف ، ولم أعر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظة : « جود » الجود - بضم الجيم - البذل والعطاء والسخاء « يَمْنَاكَ » اليمين - بضم الياء وسكون الميم وبعد النون ألف مقصورة - هي اليمين ، ويقال للأخرى : اليسرى واليسار « فاض » كثر وزاد حتى عم الناس وانتشر فيهم ، وأصله قولهم : « فاض ماء البحر » إذا زاد عن ارتفاع شاطئه حتى سال على ما حوله « البائس » المحتاج للمفتقر ، وهو وصف من البؤس - بالضم - وهو سوء الحال « دان بالإساءة » اتخذ الإساءة ديناً له وعادة له لا يتحول عنها ولا يتركها .

الإعراب : « جود » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ويبنى من « يَمْنَاكَ » مضاف إليه مجرور بكسرة مقصورة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « فاض » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على جود ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « في الخلق » جار ومجرور متعلق بقوله فاض « حتى » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بائس » معطوف على الخلق ، مجرور بالكسرة الظاهرة « دان » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بائس ، والجملة في محل جر صفة لبائس « بالإساءة » جار ومجرور متعلق بقوله : دان « دينا » مفعول مطلق يؤكد لعامله وهو دان منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهر فيه : قوله : « حتى بائس » حيث وردت حتى في هذه العبارة عاطفة ، وقد عطفت قوله : « بائس » المجرور على قوله : « الخلق » وأنت ترى أن الشاعر لم يعد مع العطوف العامل في العطف عليه - وهو في - ولو أنه أعاده لقال : « فاض في الخلق حتى في بائس - إلخ » وإنما لم يقل ذلك لأن « حتى » في هذا البيت تعين لأن تكون عاطفة ، ولا يجوز فيها أن تكون جارة ، فدل هذا على أنه لا يلزم إعادة العامل مع العطف بحيث إلا أن تكون حتى محتملة لأن تكون عاطفة ، ولأن تكون جارة ، فيعاد العامل معها حينئذ إن أريد بها العطف ، أما إذا كانت متعينة لأن تكون عاطفة ، فلا يلزم إعادة العامل ، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك رحمه الله .

الرابع : حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن ، إلا في باب « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة و « ضربه » توكيداً ، أو ابتدائية و ضربه تفسير . وقد روى بهما قوله : \* حتى نَعَلَهُ أَلْقَاهَا \* وبالرفع أيضاً على أن حتى ابتدائية و « نعله » مبتدأ و « ألقاها » خبره اه .

( وَأَمَّ بِهَا أَعْظِفَ إِثْرَ هَمَزِ التَّسْوِيَةِ ) وهي الهمزة الداخلة على جملة في محل المصدر ، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين ، وهو الأكثر نحو : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ » الآية واسميتين كقوله :

٨٢٧ — وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ قَدِي مَالِكًا أَمْوَاتِي نَاهُ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ ؟

٨٢٧ — هذا بيت من الطويل ، وقد قال العلامة البغدادي في شرحه لشواهد معنى اليبس « والبيت من شعر لمتهم بن نورة البربوعي رثى به أخاه مالك بن نورة سيد بن ربوع الذي قتله خالد ابن الوليد ، وكان سبب قتله — فيما يقال — أنه كان قد ارتد فيمن ارتد من العرب بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما بلغ أبا بكر — رضى الله عنه! — خبره بعث إليه خالد بن الوليد ، فخاربه ، وقتله ، وراثه أخوه متمم بأشعار كثيرة » اه بتصرف قليل ، وقال ابن الملا الحلبي في شرحه على المعنى : « البيت من الضرب الثاني من الطويل ، ولا يعرف قائله ، وقال شيخنا : لعل قائله متمم ابن نورة رثى أخاه مالكا » اه بحروفه . قلت : ولم أعر على القطعة التي منها هذا البيت .

اللفظ : « لست أبالي » قال الجوهري : « وقولهم : لا أباليه معناه لا أكثرث به ، فهو فعل متعدّ بنفسه ، ويقرب من معنى الفعل القلبي ، لأن معنى لا أكثرث به لا أفكر فيه ازدراء به » وأقول : إنه يتعدى بنفسه أحيانا ، ويتعدى بالياء أحيانا أخرى ، وقد ورد تعديه بالياء في غير موضع من الحديث ، فمن أنكروا تعديه بالياء فهو محجوج بما في الصحيحين « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالي بتأخير العشاء » وبما في البخاري عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال : « ليأتين على الناس زمان لا يبالي اللرم بما أخذ المال أمن حرام أم حلال » وقال في الصباح : « قولهم : لا أباليه ولا أبالي به : أى لا أهتم به ولا أكثرث له ، وقالوا : لم أبال ، ولم أبلى ، حذفوا الألف من الأخيرة للتخفيف كما حذفوا الياء من مصدره حين قالوا : لا أباليه بالة ، والأصل بالية — مثل عافاه عافية — قالوا : ولا يستعمل إلا مع الجحد ( أى حرف النفي ) والأصل فيه قولهم : تبالي القوم ، إذا تبادروا إلى الماء القليل فاستقوا ؛ فعنى لا أبالي لا أبادر إهمالا له ، وقال أبو يزيد

ما باليت به مبالاة ، والاسم البلاء — بزنة الكتاب — وهو الهم الذي تحدث به نفسك « اه كلام الفيومي . قلت : وقوله : « قالوا : ولا يستعمل إلا مع الجحد » هذا هو المشهور المعروف في كلام العرب ، وقد اعتدروا عن قول زهير بن أبي سلمى المزني :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَطْعَنَ أُمِّ أَوْفَى      وَلَكِنَّ أُمَّ أَوْفَى لَا تُبَالِي

بأنه ترك حرف النفي مع « باليت » لأنه ذكره في قوله : « لا تبالي » لكنني عثرت على قول الراجز :

مَالِي أَرَاكَ فَأَتَمَّا تُبَالِي      وَأَنْتَ قَدْ قُمْتَ مِنَ الْهَزَالِ

ورأيت صاحب اللسان يقول : « ويقال : بالي فلان فلانا مبالاة ، إذا فاخره ، وبلاؤه يباله ، إذا ناقصه ، وبالي بالشيء يباله ، إذا اهتم به ، وقيل : اشتقاق باليت من البال بال النفس ، وهو الأكثر ، ومنه أيضا : لم يخطر ببالي ذلك الأمر ، أي لم يكرهني » اه . وقال ابن فارس في المجمل : « اشتبه على اشتقاق أبالي حتى رأيت في شعر ليلي الأخيلية :

تُبَالِي رَوَايَاهُمْ هُبَالَةً بَعْدَمَا      وَرَدَدَنَ وَجُولُ الْمَاءِ بِالْجَمِّ يَرْتَمِي

قالوا في تفسيره : التبالى : المبادرة بالاستقاء ، يقال : تبالى القوم ، إذا تبادلوا الماء فاستقوه عند قلة الماء ، وقال بعضهم : تبالى القوم ، إذا قل الماء فاستقى هذا والآخر ينتظر حتى يجرى الماء فيستقى ، فأصل قولهم : لا أبالي به لا أبادر إلى اقتنائه وانتظارى به ، بل أنبذه ولا أعتد به » وقول الشاعر في بيت الشاهد : « فقدي » هو أحد مصادر فقد ، تقول : فقدته فقدا — من باب ضرب — وفقدانا ، إذا عدته « ناء » أي بعيد ، تقول : نأى يتأى — من باب فتح — نأيا ، إذا بعد .

المعنى : وصف الشاعر شدة حزنه على فقد أخيه ، وعظيم لوعته لفراقه ، فيقول : إنه لم يعد له أرب في هذه الحياة ، وإنه لا يجد للحياة مساعفا ، وسواء عنده نزل به الموت الآن أم تأخر نزوله به .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض نائض مبنى على فتح مقدر على آخره ، والتاء ضمير المتكلم أسم ليس مبنى على الضم في محل رفع « أبالي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر ليس « بعد » ظرف متعلق بأبالي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وفقد



من « فعدى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، وهذه الإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله « مالكا » مفعول به لفقد منصوب بالفتحة الظاهرة « أموتى » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وموت : مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « ناء » خبر المبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « هو » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع « الآن » ظرف زمان متعلق بقوله « واقع » الآتى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واقع » خبر المبتدأ الذى هو الضمير المنفصل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وجملة « أموتى ناء » من المبتدأ وخبره في محل نصب بقوله « أبالى » الذى هو من أفعال القلوب على ما بينا في لغة الشاهد ، وجملة « هو واقع الآن » في محل نصب بالعطف بأى النصلة على جملة المبتدأ والخبر قبلها .

الشاهد فيه : قوله : « أموتى ناء أم هو الآن واقع ؟ » حيث وقعت أم بين جملتين اسميتين أولاهما : قوله : « موتى ناء » والثانية : قوله : « هو واقع الآن » ؛ فعطف الثانية منهما على الأولى ، وأنت خير — بعد الذى بيناه فى لغة البيت وصرحنا به فى الإعراب — أن كل واحدة من هاتين الجملتين حينئذ فى تأويل مفرد يقع مفعولا به لأبلى ، وتقدير الكلام على هذا : ولست أبلى نأى موتى أم وقوعه الآن ؟ .

قال ابن هشام فى معنى اللبيب : « أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا فى تأويل المفردين ، وتكونان فعليتين ، نحو قوله تعالى : ( سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ) وقوله سبحانه : ( سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ) واسميتين كقوله : \* ولست أبالى بعد فعدى مالكا ... البيت \*

ومختلفتين نحو : ( سواء عليهم أذعوتهم أم أنتم صامتون ) وأم الواقعة بعد همزة يطلب بها وبأى التعيين قد تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها ، نحو قوله تعالى : ( أنتم أشد خلقاً أم السماء ؟ ) وبين جملتين ليستا فى تأويل المفردين ، وتكونان أيضاً فعليتين كقوله : :

فَقَمَّتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَقَنِي فَقُلْتُ: أَمْحَى سَرَّتْ أَمْ عَادَتِي حُلْمٌ ؟

وذلك على الأرجح في هي من أنها فاعل بمحذوف يفسره سرت ، واسميتين كقوله :

أَمْرُكَ مَا أَدْرَى ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِثْقَلٍ ؟

الأصل : أشعث — بالهمز في أوله والتنوين في آخره — فحذفها للضرورة ، والمعنى : ما أدري أي النسبين هو الصحيح « اه .

وقال ابن الملا الحلبي : « منع أبو حيان وقوع أم الواقعة بعد همزة التسوية بين جملتين اسميتين قائلاً : إن وقوعها بين اسميتين ليس من كلام العرب ، وينبغي أن تكون الاسمية مما يتأني تأويلها بالمصدر بأن يكون خبرها مشتقاً ، كما تشهد به الشواهد ، وقد نقل أبو علي عن الأخفش استهجان وقوع الاسمية بعد نحو سواء ، وذلك مبنى على أن همزة التسوية بمعنى إن الشرطية ، وهو مختار الرضى ، وبما يدل على أن همزة التسوية ليست بمعنى إن الشرطية كما ذهب إليه الرضى دخولها على الاسمية ، واعتذاره عن آية ( أدعوتهم أم أنتم صائون ) بأنه إنما جاز لتقدم الفعلية ساقط ، فإن الهمزة في هذا البيت باثرت الاسمية ، وهو نص في جواز ما منعه ، ولا يفيد التعليل بتقدم الفعلية في الآية ؛ فإن الجملة المعطوفة على جملة الشرط يتمتع كونها اسمية « اه كلامه .

وهالك كلام المحقق الرضى الذى رد عليه ابن الملا ، فإنه بحث نفيس ، قال : ( ٣٤٨/٢ ) ما نضه : « وأما همزة التسوية وأم التسوية فهم اللتان تليان قولهم : سواء ، وقولهم : لا أبالي ، ومتصرفاته ، نحو قولك : سواء على أقت أم قدمت ، ولا أبالي أقام زيد أم قدم ، فعند النجاة قولك أقت أم قدمت جملتان في تقدير مفردين معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف : أى سواء على قيامك وقعودك ، فقيامك : مبتدأ ، وقعودك عطف عليه ، وسواء : خبر مقدم ، وقد أجاز أبو علي أيضاً أن يكون سواء مبتدأ ، وأقت أم قدمت خبره ، لسكونهما في الظاهر فعلين ، قال أبو علي : إنما جعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف لأن ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عدولتها مستويان في علم المستفهم ، لأنك إنما تقول : « أقت أم قدمت » إذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده ، فتطلب بهذا السؤال التعيين ، فلما كان الكلام استفهاماً عن المستويين أقيم همزة الاستفهام وعدلنها مع ما بعدها مقام المستويين ، وهما قيامك وقعودك وهذا كما أقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في « أنا أفعل كذا أيها الرجل » لجامع الاختصاص ، فكل منادى مختص ، ولا ينعكس ، وكل استفهام بأمر التصلة تسوية ، ولا ينعكس ، والذي يظهر لى أن « سواء » في مثله خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : الأمران سواء ، ثم بين الأمرين بقوله : أقت أم قدمت ، وهذا كما في قوله تعالى : ( اصبروا أو لا تصبروا ، سواء عليكم ) أى الأمران

سواء ، وسواء لا يثنى ولا يجمع ، وكأنه في الأصل مصدر ، وحكى أبو حاتم ثنيتيه وجمعه ، وزده أبو علي ، وقولك : « أقت أم قعدت » في معنى : إن قمت وإن قعدت ، والجملة الاسمية المتقدمة — أي : الأمران سواء — دالة على جزاء الشرط : أي إن قمت وإن قعدت فالأمران سواء على ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما أبالي بمعنى الشرط ، ولذلك استهجن الأخفش — على ما حكى أبو علي عنه في الحجة — أن تقع بعدها الجملة الابتدائية نحو : سواء على — أو ما أبالي — أدرهم مالك أم دينار ، ألا ترى إلى إفادة الماضي في مثله معنى المستقبل ؟ وما ذلك إلا لتضمن معنى الشرط ، وأما قوله تعالى : ( سواء عليكم أذعوتهم أم أنتم صامتون ) فلتقدم الفعلية ، وإلا لم يجوز ، ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى : ( هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأتهم فيه سواء ) أي فتستووا ؛ لتقدم الاستفهام الدال عليه ، ومن ذلك قوله :

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَيْتِي شَرِقْتُ كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ اغْتِصَارُ

وكذلك استتبع الأخفش وقوع المضارع بعدهما ، نحو : سواء على أتقوم أم تقعد ، وما أبالي أتقوم أم تقعد ، لسكون إفادة الماضي معنى الاستقبال أدل على إرادة معنى الشرط فيه ، قال أبو علي : ومما يدل على ما قال الأخفش أن مجاء في النزول من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال الله تعالى : ( سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ) وقال سبحانه : ( سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ) وقال : ( سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم ) وقال الشاعر :

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى بِحَرْفَاءِ أَمْ أَنْجَى لَكَ السَّيْفَ ذَابِحُ

وقال الآخر :

مَا أَبَالِي أَنْبَّ بِالْحَزَنِ تَيْسُ أَمْ لِحَانِي بِظَهْرِ غَيْبِ لَيْمِ

وأما قول الآخر :

فَإِنَّكَ لَا تَبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْهَى كَانَ أُمَّكَ أَمْ حَارُ

فإن تقديره : أكان ظني كان أمك ، نحو قوله تعالى : ( وإن أحد من المشركين استجارك ) وإنما أفادت الهمزة فائدة إن الشرطية لأن إن تستعمل في الأمر المفروض وقوعه المجهول في الأغلب ، فلا يقال : إن غربت الشمس ، وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاء قيامها مقامها ، فجردت عن معنى الاستفهام ، وكذا أم جردت عن معنى الاستفهام ، وجعلت بمعنى أو ؛ لأنها مثلها في إفادة أحد الشئيين ، أو الأشياء ، فمعنى : « سواء على أقت أم قعدت »

إن قمت أو قعدت ، وترشدك إلى أن « سواء » سادة مسد جواب الشرط ، لا خبر مقدم ، أن معنى « سواء أقت أم قعدت » و « لا أبالي أقت أم قعدت » في الحقيقة واحد ، ولا أبالي ليس خبرا مبتدأ ، بل المعنى : إن قمت أو قعدت فلا أبالي بهما ، وقول ابن سينا :

سَيَّانٍ عِنْدِي إِنْ بَرُّوا وَإِنْ فَجَرُوا إِذْ لَيْسَ يَجْرِي عَلَى أُمَّتِهِمْ قَلَمٌ

يقوى ذلك ، وإن لم يكن الاستشهاد به مرضياً ؛ لأن القائل ليس عربياً « اه كلامه .

وقد لحصه العلامة عصام الدين في شرحه على السكافية حيث قال بعد أن ذكر أم المتصلة : « وتقدير هذا التركيب مع سواء : سواء قيامك وقعودك ، على أن سواء خبر ، والفعل مبتدأ ، وأم بمعنى الواو ، على ما عليه جمهور النحاة ، وعند الرضى أن سواء خبر مبتدأ محذوف : أى الأمران سواء ، والجملة دالة على الجزاء ، وقولك : « أقت أم قعدت » مستعار لمعنى إن قمت أو قعدت ، لعلاقة أن كلام من حرف الشرط والاستفهام يدخل على مجهول ، وأيده بلزوم الفعل بعد الهمزة ، لأن الفعل لازم للشرط ، وبلزوم مضي الفعل الواقع بعد الهمزة وأم ؛ لأن الماضى المنتقل إلى معنى المستقبل أدل على اعتبار إن الشرطية ، والماضى ههنا بمعنى المستقبل أبداً . وبأن توجيههم لا يجرى في « لا أبالي » بخلاف هذا التوجيه فإنه مطرد ، وفي الأخير نظر ، لأنهم جعلوا الفعلين مفعولين لفولك : لا أبالي : أى لا أبالي قيامك وقعودك .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : ونحن لا نريد أن نأخذ بقول المحقق الرضى في هذه المسألة — وإن أقام عليها ألف حجة — لأننا لا نرى في هذه المسائل الاحتجاج بغير كلام العرب ، ولا نحب أن نحاول توجيه ما يثبت عندنا من كلامهم توجيهاً بعيداً مادام ظاهره صحيحاً ، وإنكار الرضى أن يقع بعد الهمزة التى للتسوية جملة اسمية ينبغى ألا يؤخذ به ، لأنه قد ورد في شعر العرب المحتج بشعرهم ، من ذلك هذا البيت الذى نحن بصدده ، ومنه ما أنشده الفراء :

سَوَاءٌ - إِذَا مَا أُصْلِحَ اللَّهُ أَمْرَهُمْ - عَلَيْنَا أَدْمُرُ مَا لَهُمْ أَمْ أَصْلِحُ أَمْرَهُمْ

وقد جاء وقوع الجملة الاسمية بعد أم المسبوقة بهمزة التسوية في أفصح الكلام ، وذلك قوله تعالى : ( سواء عليكم أذعنوهم أم أنتم صامتون ) ولو كانت هذه العبارة على معنى الشرط ، وكان الشئ إذا كان بمعنى الشئ وجب أن يأخذ كل أحكامه ، لم يكن لمطف الجملة الاسمية هنا مساع ؛ لأن الجملة الاسمية لا تعطف على فعل الشرط كما سمعت في قول ابن الملا الذى أثرتاه لك في صدر بيان الاستشهاد ببيت ابن نويرة ، ثم نقول : ولو سلمنا أن الكلام على معنى الشرط ،

ومختلفتين نحو: «سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْهُمُ» الآية . وإذا عدلت بين جملتين في التسوية فقول: لا يجوز أن يُذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز «سواءً على أزيد قائم أم عمر و مُنْطَلِقٌ» فهذا لا يقوله العرب ، وأجازه الأخفشُ قياساً على الفعلية ، وقد عدلت بين مفرد وجلة في قوله :

٨٢٨ — سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةً بِأَهْلِ الْقِيَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ

لانسلم أنه يجب أن يأخذ كل أحكام الشرط حتى يمتنع الإتيان بالجملة الاسمية بعد الهمزة وبعد أم ، من قبل أن صورة الكلام ليست صورة الشرط ، وللصورة أحكام كاللاني ، فهو من حيث المعنى يصح أن يأتي بعد الهمزة بالجملة الفعلية ، وكذا بعد أم ، وليس بضرنا أن يكون ذلك هو الأكثر في كلام العرب ، ومن حيث الصورة واللفظ يصح أن يوتى بعد الهمزة وبعد أم بالجملة الاسمية ؛ فيكون المتكلم بالجملة الفعلية بعد همزة التسوية أو بعد أم المعادلة لها قد راعى المعنى ، والمتكلم بالجملة الاسمية بعدها قد راعى الصورة واللفظ ، وكَم في كلام العرب ما هو آخذ بحظ من المعنى وحظ من اللفظ .

ومن مراعاة المعنى — على ما قاله الجمهور — في هذه المسألة بالذات أنهم ربما استعملوا الاسم الذي في تقدير الجملة الفعلية بعد سواء التي تليها أم ، وذلك نحو قول الشاعر ، وسيأتي مشروحا :

سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةً بِأَهْلِ الْقِيَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ

فإنه قد عطف الجملة الفعلية — وهي قوله : «بت ليلة» — على الاسم المقدر بالجملة الفعلية ؛ ألا ترى أن تقدير الكلام : سواء عليك أنفرت أم بت ليلة — إلخ ؟ فتراه أوقع النفر الذي هو مصدر مكان «أنفرت» إذ كان المعنى على ذلك ، وهو يؤيد ما ذهب إليه الجمهور من أن «سواء» خبر مقدم ، والهمزة والفعل بعدها في تأويل المصدر على أنه مبتدأ مؤخر ، وليس ثمة ما يدعو إلى تقدير مبتدأ يخبر عنه بسواء وجعل «النفر» بدلا من ذلك المبتدأ ، فإن ظاهر الكلام مستقيم لا يحتاج إلى هذا التقدير !

٨٢٨ — هذا بيت من الطويل ، وقد أنشده أبوحيان نقلا عن ابن عطية في تفسيره «البحر المحيط» عند بيان معنى قوله تعالى من سورة الأعراف: (سواء عليكم أَدَعَوْهُمُ أم أتم صامتون) ولم ينسبه ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظة : «النفر» بفتح النون وسكون الفاء — أصل معناه التفرق والشراد ، تقول : «نفرت الدابة تنفر نفارا ونفورا» وفعله من بابي جلس وقعد ، وقالوا : «دابة نافر» و «نفور» ولم يقولوا : «دابة نافرة» وكل جازع من شيء فهو نفور ، ومن كلامهم «كل أذب نفور» وقالوا : «نفر القوم ينفرون نفرا ونفيرا» وقالوا : «نفر الحاج من منى نفرا» و «يوم النفر» و«ليلة النفر» بسكون الفاء أو فتحها فيهما — وهو اليوم الذي ينفر الناس فيه من منى ، وأنشدوا لنصيب — وهو غير نصيب الأسود الرواني — :

أَمَا وَالَّذِي حَجَّ الْمَلِئُونَ بِيَتَهُ      وَعَلَّمَ أَيَّامَ الذَّبَائِحِ وَالنَّخْرِ  
لَقَدْ زَادَنِي لِلنَّفْرِ حُبًّا وَأَهْلِهِ      لِيَالٍ أَقَامْتَهُنَّ لَيْلِي عَلَى النَّمْرِ  
وَهَلْ يَا أُمَّتِي اللَّهُ فِي أَنْ ذَكَرْتَهَا      وَعَلَّتْ أَصْحَابِي بِهَا لَيْلَةَ النَّفْرِ  
وَسَكَنْتُ مَابِي مِنْ كَلَالٍ وَمِنْ كَرَى      وَمَا بِالْمَطَايَا مِنْ جُنُوحٍ وَلَا فَتْرِ

ووقع في شواهد العيني «سواء عليك الفقر» بالفاء بعنها قاف ، وأحسبه تحريف «الفقر» بالقاف قبل الفاء — وهو الأرض الموحشة الحالية من الأنيس «القباب» جمع قبة — وهي الحيمة من آدم ، وإنما تكون القبة لأهل اليسار والنعمة ، وقد تكون القباب ههنا اسم موضع بعينه ، فقد ذكر ياقوت في معجم البلدان أربعة مواضع اسم كل واحد منها «القباب» أولها موضع بسمرقند ينسب إليه أحمد بن لقمان بن عبد الله أبو بكر السمرقندي المعروف بالقبابي ، وثانيها محلة بنيسابور على طريق العراق ينسب إليها أبو الحسن علي بن محمد بن العلاء القبابي النيسابوري ، وثالثها يسمى «قباب الحسين» محلة كانت خارج بغداد على طريق خراسان أضيفت إلى الحسين ابن سكين الفزارى على ما قاله ابن الكلبي ، وقال غيره : هي مضافة إلى حسين بن قره الفزارى وكان قره ممن خرج مع ابن الأشعث فقتله الحجاج ، ورابعها موضع بنجد على طريق حاج البصرة .  
المعنى : يقول لمخاطبه : إنه لافرق بين أن تنفر وتأخذ في طريقك غير ملو على شيء وأن تبيت بهؤلاء القوم الذين عرفوا بمنع الجار وحمايته ، فلن ينجيك مما تحذر شيء .

الإعراب : «سواء» خبر مقدم على مبتدئه مرفوع بالضمة الظاهرة «عليك» جار ومجرور متعلق بسواء «النفر» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة «أم» حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «بت» بات : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع «ليلة» ظرف زمان متعلق بقوله بات منصوب بالفتحة

(أو) بعد (هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ أَيْ مُغْنِيَةٌ) وهي الهمزة التي يُطَلَّبُ بها وبأَم التبيين ،  
وتقع بين مفردين غالباً ، ويتوسط بينهما ما لا يُسأل عنه ، نحو : « أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ  
السَّمَاءُ بِنَاهَا ؟ » أو يتأخر عنهما ، نحو : « وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ » وبين  
فعليتين ، كقوله :

— ٨٢٩ — \* قَلْتُ أَمْي سَرَّتْ أُمَّ عَادِي حُلْمٌ ؟ \*

الظاهرة ، والمصدر للنسب من بات وفاعله مرفوع بالعطف على قوله « النفر » أي سواء عليك  
النفر وبياتك ليلة — إلخ « بأهل » الباء حرف جر مبني على الكسرة لا محل له من الإعراب ،  
وأهل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله : بت ،  
وأهل مضاف و « القباب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر مبني على  
السكون لا محل له من الإعراب « عمير » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار  
والمجرور جعله العيني متعلقاً بالنفر ، وليس بشيء ، وإعما هو عندنا متعلق بمحذوف حال من أهل  
القباب ، وعليه بينا معنى البيت « ابن » صفة لعمير مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف  
و « عامر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهر في : قوله : « النفر أم بت ليلة » حيث جاء بعد همزة التسوية الواقعة بعد سواء  
باسم مفرد ثم عادله بحملة فعلية ، وقد تقدم في شرح الشاهد رقم (٨٢٧) أن هذا الاسم المفرد ينبيء  
عن جملة ، وكأنه قد قال : سواء عليك أنفرت أم بت ليلة — إلخ ، فلما كان هذا الاسم المفرد  
منبثاً عن الجملة لكونه مصدراً استساغ الشاعر أن يقيمه مقام الجملة ، لما قد عرفت من أن همزة  
التسوية لا يقع بعدها إلا جملتان كل واحدة منهما في تأويل المفرد .

٨٢٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* وَقَمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَقَنِي \*

وهذا البيت من قصيدة لزياد بن حمل — ويقال : زياد بن منقذ — وقد قدمنا صدر القصيدة  
التي منها هذا البيت عند الكلام على شرح الشاهد رقم ٤٦ في باب النكرة والمعرفة ، في مباحث  
الضمير ، وبلى ما ذكرناه هناك قوله :

يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْ جَنَبِيْ مُكْشَحَةٍ      وَحَيْثُ تُبْنِيْ مِنَ الحِنَاءِ الأَطْمُ  
عَنِ الأَشَاءِ هَلْ زَالَتْ مَخَارِمُهَا      وَهَلْ تَفَسَّرَ مِنْ آرَامِهَا إِرْمُ ؟

يَا لَيْتَ شِعْرِي مَتَى أَغْدُو تَعَارِضُنِي  
تَحْوِ الْأَمِيلِحِ أَوْ سَمْنَانَ مُبْتَكِرًا  
مِنْ غَيْرِ عُدْمٍ وَلَكِنْ مِنْ تَبَدُّلِهِمْ  
فَيَفْزَعُونَ إِلَى جُرْدٍ مَسْمُوجَةٍ  
يَرْضَخْنَ صُمَّ الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ  
كَمَا تَطَّابَحَ عَنْ مَرْضَاخِهِ الْعَجَمُ

وبما يتصل بيت الشاهد قوله :

زَارَتْ رَوْيَقَهُ شُعْتًا بَعْدَمَا هَجَعُوا  
وَقَمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَقَنِي  
وَكَانَ عَهْدِي بِهَا وَالشُّيُ بَيْنَظَهَا  
وَبِالتَّكَالِيفِ تَأْتِي بَيْتَ جَارَتِهَا  
سُودٌ ذَوَائِبُهَا بِيضٌ تَرَائِبُهَا  
رُويِقَ ، إِنِّي وَمَا حَجَّ الْحَصِيحُ لَهُ  
لَمْ يُنْسِنِي ذِكْرُكُمْ مُذْ لَمْ أَلَاقِكُمْ  
وَلَمْ تُشَارِكْ عِنْدِي بَعْدُ غَائِبَةٌ  
لَدَى نَوَاحِلِ فِي أَرْسَائِهَا الْخَدَمُ  
فَقُلْتُ أَمَى سَرَتْ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
مِنْ الْقَرِيبِ وَمِنْهَا النَّوْمُ وَالسَّامُ  
تَمَشَى الْهُوَيْنَا وَمَا تَبَدُّو لَهَا قَدَمُ  
دُرْمٌ مَرَاقِفُهَا فِي خَلْقِهَا عَمَمُ  
وَمَا أَهْلٌ بِمَجْنِي نَحْلَةَ الْحَرْمُ  
عَيْشٌ سَلَوْتُ بِهِ عَنْكُمْ وَلَا قَدَمُ  
لَا وَاللَّيِّ أَصْبَحَتْ عِنْدِي لَهُ نَعَمُ

اللقية : « أمى » أصل الماء مكسورة ، ولكنه سكنها هنا حين أراد إقامة وزن البيت ، وليس ذلك مع همزة الاستفهام بكثير ، وإنما يكثر مع واو العطف وفائه ولام الابتداء ، قال ابن جني : « سكن أول هي لاتصال حرف الاستفهام به ، إجراء للهمزة مجرى واو العطف وفائه ولام الابتداء ، غير أن الإسكان مع همزة الاستفهام أضعف منه مع هذه الحروف ، من جهة كون الهمزة يجوز فصلها عن المستفهم عنه ، وذلك حين تقول : أزيد قام ؟ وأزيدا ضربت ؟ وليس كذلك واو العطف وفائه ولام الابتداء ؛ فإن هذه الحروف لا يجوز أن يفصلن عما اتصل بها » اه كلامه ، وقوله في بيت الشاهد « سرت » هو فعل ماض متصل بباء التأنيث من السرى — بضم السين مقصورا — وهو السير ليلا ، تقول : « سرى فلان يسرى » — مثل رمى يرمى — تريد أنه سار ليلا ، وتقول : « أسريته » و « أسريت به » و « وسريت به » وقوله : « عادني » هو



فعل ماض من العيادة ، وأصل العيادة زيارة المريض ، وقد يكون أراد هنا به مجرد الزيارة ، وقد يكون أبقاه على أصله بتزليل حبه وما يعتره منه منزلة المرض « حلم » هو بضم الحاء واللام جميعا — ما يراه الإنسان من الخيالات في النوم .

المعنى : وصف أنه رأى حبيته في النوم ققام لطيفها خائفا فرعا قد أخذته الدهشة وتزلت به الحيرة ، فبات مسهد الجفن لا تغمض عينه بنوم ، ثم استفهم استفهما تعجيبا قائلا : أسارت إلى حبيتي ليلا أم زارني خيالها ، وهذا من الحديث عن الطيف ، وللشعراء فيه شعر مستجاد ومعان رائعة ، وأشهر المشهورين بالحديث عن الطيف أبو عبيدة البحرى .

الإعراب : « قمت » فعل وفاعل « للطيف » جار ومجرور متعلق بقام « مرتاعا » حال من تاء المتكلم في قوله : قمت « فأرقتى » الفاء حرف عطف ، أرق : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الطيف ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « فقلت » الفاء حرف عطف وقال : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع « أهي » الهمزة حرف دال على الاستفهام التعجيبى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، هي : ضمير رفع منفصل فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل بعده ، وأصل الكلام « فقلت أسرت » بضمير مستتر هو فاعل سرت ، فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل ، وقوله : « سرت » المذكور هو فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عادنى » عاد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « حلم » فاعل عاد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « أهي سرت أم عادنى حلم » حيث وقعت أم المعادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليتين : الأولى قوله : « أهي سرت » والثانية قوله : « عادنى حلم » .

فإن قلت : فإنى أرى صدر قوله : « أهي سرت » ضميرا منفصلا ، وهو اسم ، فكيف زعمت أن قوله : « أهي سرت » جملة فعلية ، وقد عرفنا أن الجملة الفعلية ما كان صدرها فعلا ؟ .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن هذا الضمير الذى حسبته صدر الجملة ليس هو صدرها على الحقيقة ، ولكن صدرها فعل محذوف يفسره الفعل الذى ذكر بعد الضمير على ما بيناه

إذ الأرجح أن « هي » فاعلٌ بفعل محذوف ، واسميتين ، كقوله :

٨٣٠ — لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا

شُعَيْبُ بْنُ سَهْمٍ ، أُمُّ شُعَيْبِ بْنِ مِثْقَلٍ ؟

في إعراب البيت ، وهذا أرجح المذهبين في الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام على ما بينه الصنف والشارح في باب الاشتغال .

فإن قلت : فهل يتحقق الاستشهاد بالبيت لما ذكرت على المذهب الآخر ؟ .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : للمذهب الآخر يجعل « هي » ضميراً منفصلاً في محل رفع بالابتداء ، ويجعل جملة « سرت » من الفعل وفاعله للمستتر فيه في محل رفع على أنها خبر المبتدأ ، وعلى هذا تكون الجملة اسمية ، فلا يتحقق الاستشهاد بالبيت لمثل ما استشهد به على المذهب الأول ، وهذا سر قول الشارح : « إذ الأرجح أن هي فاعل بفعل محذوف » .

٨٣٠ — هذا بيت من الطويل ، وقد نسه سيويه ( ج ١ ص ٤٨٥ ) إلى الأسود بن يعفر ، ونسه أبو العباس اللبرد في الكامل إلى اللعين النقرى ، وقال ابن الملا الحلبي في شرح المغني : « البيت من الضرب الثاني من الطويل ، وقائله أبو نهشل الأسود بن يعفر بفتح الياء وقيل ضمها ، من عبد القيس بن نهشل بن دارم التيمي النهشلي ، جاهلي متقدم ، جعله ابن سلام في الطبقة الثامنة من شعراء الجاهلية » اه كلامه بحروفه . وقال البغدادي في الخزانة ( ٤ / ٤٥١ ) : « والبيت أنشده سيويه للأشود بن يعفر ، وأنشده اللبرد في موضعين من الكامل للعين النقرى ، ونقل أبو الوليد القشبي عن البيان للجاحظ فيما كتبه على كامل اللبرد أنه قال : ذكروا أن شعيب بن سهم بن محرز بن حزن أغير على إبله ، فأتى أوس بن حجر يستنجده ، فقال أوس : أو خير من ذلك ، أحضض لك قيس بن عاصم ، وكان يقال : إن حزن بن الحارث هو حزن بن منقر ، فقال أوس :

سَأَلْتُ بِهَا مَوْلَاكَ قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ فَمَوْلَاكَ مَوْلَى السُّوءِ إِنْ لَمْ يُعَيَّرِ

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي أَمِنْ حَزْنِ مُحْرِرٍ شُعَيْبُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ لِحَزْنِ بْنِ مِثْقَلٍ ؟

وقال في شرح شواهد المغني : والبيت أنشده سيويه للأشود بن يعفر ، وقال السيرافي : وفي نسخة عتيقة من الكتاب قال أوس بن حجر بدل الأسود بن يعفر ، اه ، وأنشده اللبرد في موضعين من الكامل للعين النقرى ، ثم ذكر كلام القشبي السابق « اه كلام البغدادي .

اللفظ : « عمرك » العمر — بفتح العين وسكون الميم — الحياة « ما أدري » ما أعلم ، وتقول : « دري فلان الشيء يدريه دراية » إذا علمه ، وفعله مثل رمى رمى « وإن كنت دارياً »

أى وإن كنت من أهل الدراية والعلم عموماً ، فلا تنافي بين هذه الجملة وما قبلها « شعيت » بضم أوله بزنة التصغير ، وآخره ناء مثلثة ، ومن الناس من يرويه شعيب بياء موحدة في آخره ، وهو تصحيف ، قال الأعمى في شرح الشواهد والعسكري في كتاب التصحيف : وروايته بالياء الموحدة تصحيف « سهم » حتى من قيس عيلان « منقر » بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ، بزنة منبر — هو منقر بن عبيد — بالتصغير — بن مقاعس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم :

المعنى : يقول : إنني مع علمي التام بالأنساب ودرابتي الكاملة بها لأدرى أيرجع نسب هذه القبيلة إلى بني سهم أم إلى بني منقر ، هجاءهم وجعلهم أدياء في نسبهم لا يستقرون على أب .

الإعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وعمر : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا : أى لعمرك قسمى « ما » حرف نفي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أدرى » فعل مضارع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط « كنت » كان : فعل ماض فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره في محل جزم ، وتاء المتكلم اسم كان مبني على الضم في محل رفع « داريا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « شعيت » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « ابن » خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « سهم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهمزة الاستفهام مقدرة قبل المبتدأ ، وأصل الكلام : أشعيت ابن سهم ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بقوله : أدرى علق عن العمل في لفظها بسبب الهمزة المقدرة « أم » حرف عطف « شعيت » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « ابن » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « منقر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « شعيت ابن سهم أم شعيت ابن منقر » حيث وقعت في هذه العبارة « أم » المعادلة بين جملتين اسميتين : أولاهما قوله : « شعيت ابن سهم » وهي مؤلفة من مبتدأ وخبر ، وثانيتها : قوله : « شعيت ابن منقر » وهي مؤلفة من مبتدأ وخبر أيضا ، على ما اتضح لك من إعراب البيت ، هذا تقرير كلام الشارح في هذا الموضع .

وسينشد الشارح هذا البيت مرة أخرى في هذا الباب للاستشهاد به على جواز حذف همزة الاستفهام، وللعلماء خلاف في حذف همزة الاستفهام: أهو ضرورة شعرية أم هو جائز لضرورة فيه؟ فاللهوم من عبارة ابن مالك في شرح كافيته أنه مطرد حيث فهم المعنى لا شدوذ فيه ولا ضرورة، وقد صرح المحقق الرضى في شرح كافية ابن الحاجب بذلك، وذكر ابن هشام في مباحث أم من معنى اللبيب أن حذف همزة الاستفهام ضرورة، ولكنه ذكر في مباحث الهمزة المفردة أن حذفها جائز، قال في مباحث أم في التعليق على بيت الشاهد: «الأصل أشعث بالهمزة في أوله والتنوين في آخره، فحذفها للضرورة، والمعنى ما أدري أى النسيين هو الصحيح» اه. وقال في مباحث الهمزة: «والألف أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت بأحكام أحدها جواز حذفها سواء تقدمت على أم كقول عمر بن أبي ربيعة:

بَدَا لِي مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ سَجَرْتِ      وَكَفَّ خَصِيبٌ زَيْنَتِ بَيْنَانِ

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا      بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِنِيَانِ ؟

أراد أسبغ، أم لم تتقدمها كقول الكمي:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ      وَلَا لَعِمًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

أراد أو ذو الشيب يلعب، واختلفوا في قول عمر بن أبي ربيعة:

نَمُّ قَالُوا: نُحِبُّهَا؟ قُلْتُ بَهْرًا      عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالْتَرَابِ

فقيل: أراد أنحبها، وقيل: إنه خبر، أى أنت تحبها» اه كلامه. والذي ذكره ابن هشام

في مباحث أم ذكر مثله الأعم في شرح شواهد سيبويه في الكلام على هذا البيت، قال «الشاهد فيه

حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة أم عليها، ولا يكون هذا إلا على تقدير الألف؛ لأن قوله:

ما أدري يقتضى وقوع الألف وأم مساوية لها، كما تقول: ما أدري أزيد في الدار أم عمرو»

اه كلامه بحروفه.

وفي هذا البيت فائدة غير ما ذكرنا، وحاصلها أن قوله: «شعث ابن سهم» وقوله:

«شعث ابن منقر» يقرأ بالتنوين لولا الضرورة إلى حذفه، ويكتب بالألف في ابن، والسر

في ذلك أن التنوين والألف إنما يحذفان للتخفيف إذا وقعت كلمة ابن بين علمين وكانت صفة للأول

منهما، وهى ههنا خبر عن الأول لا صفة له، ولهذا قال ابن هشام: «والأصل أشعث بالهمزة

في أوله والتنوين في آخره فحذفهما للضرورة» وقال البغدادي: «وإنما اعتبر منونا حذف تنوينه

للضرورة لأنه أخبر عنه بابن، والعلم للتنون إنما يحذف تنوينه إذا وصف بابن لا إذا أخبر عنه،

ومن ثم تكتب ألف ابن أيضا وإن كان واقعا بين علمين» اه.

الأصل : أشعيتُ ، فحذفت الهمزة والتنوين منها .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تسمى « أم » في هذين الحالين مُتَّصِلَةٌ ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَفْتَى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً مُعَادِلَةٌ ؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول ، والاستفهام في النوع الثاني .

ويفترق النوعان من أربعة أوجه : أولها وثانيها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ؛ لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته . والثالث والرابع : أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تَقَعُ إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين .

الثاني : قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعةً بعد لفظة سواء ، بل كما تقع بعدها تقع بعد : ما أبالي ، وما أدري ، وليت شعري ، ونحوهن .

( وَرُبَّمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ ) المذكورة ( إِنْ \* كَانَتْ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا مِنْ ) كقراءة ابن محيَّصين « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ » وكما مر من قوله :

\* شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَنْقَرٍ \*

وهو في الشعر كثير ، ومال في شرح الكافية إلى كونه مطرداً .

( وَبِأَنْفِطَائِعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ ) أى : تأتي أم منقطعة بمعنى بل ( إِنْ تَكُ بِمِمَّا قِيدَتْ بِهِ ) وهو : أن تكون مسبوقه بإحدى الهمزتين لفظاً أو تقديراً ( حَلَّتْ ) ولا يفارقها حينئذ معنى الإضراب ، وكثيراً ما تقتضى مع ذلك استفهاماً : إما حقيقياً ، نحو : « إِنَّهَا لَا بِلْ أَمْ شَاءَ » أى : بل أمي شاء ؟ وإمما قدرنا بعدها مبتدأً محذوفاً لكونها لا تدخل على المفرد ، أو إنكارياً ، نحو : « أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ » أى : بل أله البنات ، وقد لا تقتضيه البتة ، نحو : « أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ؟ » أى : بل هل تستوى ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام ، ونحو : « لَا رَبِّبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » ، « أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَاهُ ؟ » ، وقوله :

٨٣١ — فَلَيْتَ سُلَيْمِي فِي الْمَنَامِ ضَحِيحَتِي هُنَالِكَ أُمٌّ فِي جَنَّةِ أُمَّ جَهَنَّمَ

٨٣١ — هذا بيت من الطويل ، وشراح الشواهد ينسبونه إلى عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، ويدكرون قبله بيتين ، وهما :

فِيَا لَيْتَ أُنَى حِينَ تَدْنُو مِنِّي تَشِمْتُ الَّذِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكَ وَالْقَمِّ  
وَلَيْتَ طَهْوَرِي كَانَ رِيْقِكَ كُؤْلُهُ وَلَيْتَ حَنُوْطِي مِنْ مُشَاشِكَ وَالْدَمِّ

وهذه الأبيات الثلاثة ليست في أصل ديوان عمر بن أبي ربيعة ، ولكن ناشره في مدينة ليسك في عام ١٣١٨ أثبتها في زيادة الديوان ( القطعة رقم ٤٢٧ ) ضمن قطع أخرى التقطها من كتب الأدب ، وليس ذلك مما يقطع بنسبة هذه الأبيات إلى عمر .

اللفظة : « تدنو » تقرب وتحين ويجيء وقتها « منيقي » النية بفتح الميم وكسر النون وتشديد الياء — الموت ، وهي فعيلة بمعنى مفعولة من « منى الله تعالى الأمر بعينه » من باب رمى يرمى — إذا قدره ، وهذه التاء التي في منية — على هذا — تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية ، وليست تاء التأنيث ؛ وذلك أن فعلا إذا كان بمعنى مفعول استوى فيه المذكر والمؤنث فلم تلحقه علامة تأنيث « ما بين عينيك والقم » أراد خدها « طهوري » هو بفتح الطاء اسم لما يتطهر به من الماء كالوضوء والوقود فإنهما اسم لما يتوضأ به ولما توقد به النار ، وفي القرآن الكريم ( وقودها الناس والحجارة ) « ريقك » الريق — بكسر الراء — ماء القم « حنوطي » بفتح الحاء — طيب يخلط في الماء الذي يغسل به الميت ، ويقال له الحناط — بزنة الكتاب — أيضا ، وفي الحديث « أن عمودا لما استيقنوا بالعذاب تكفنوا بالأنطاع وتحنطوا بالصبر لئلا يجفوا وينتوا » وروى عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أي الحناط أحب إليك ؟ قال : الكافور « مشاشك » المشاش — بضم أوله ، بزنة الغراب — كل عظم لامخ فيه يمكنك تتبعه ، وقال أبو عبيد : للمشاش رءوس العظام مثل الركتين والرقمين والنسكين ، وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان جليل المشاش » : أي عظم رؤوس العظام كالرقمين والنسكين والركبتين ، ومنه الحديث « ملي عمار إيماننا إلى مشاشه » .

المعنى : يتمنى الشاعر في هذه الأبيات أن يتاح له حين يقرب أجله ويدنو الموت منه أن يشم خد المحبوبة وهو في النزاع الأخير ، وأنه إذا مات غسلوه بريقها ، وحنطوه بدمها ومخ عظامها ، وأنه إذا انقلب إلى الآخرة ضاحته هذه الحبيبة على أي حال ، سواء أكان مرجعه إلى دار النعيم أم كان مرده إلى دار الشقاء والعذاب الأليم !! .

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

﴿ تنبيه ﴾ : حَصْرُ « أم » في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة . وقال في قوله تعالى : « أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ » : إن التقدير : « أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَنَا خَيْرٌ » والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جُوَيْية :

٨٣٢ - يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنَجِي مِنَ الْهَرَمِ

أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ ؟

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « سليمى » اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « في المنام » جار ومجرور متعلق بقوله : ضجيعتى الآتى « ضجيعتى » خبر ليت ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « هنالك » هنا : اسم إشارة إلى المكان يقع ظرف مكان متعلقا بـ ضجيعتى ، مبنى على السكون في محل نصب ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « أم » حرف دال على الإضراب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « فى » حرف جر « جنة » مجرور بنى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع خبرا لليت محذوفة أيضا ، والتقدير : بل ليتها ضجيعتى فى جنة ، وإنما التزمنا ذلك التقدير نزولا على حكم أم الدالة على الإضراب حيث لا يجوز أن يليها غير جملة « أم » حرف دال على الإضراب أيضا « جهنم » مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع خبرا لليت محذوفة مع اسمها ، وتقدير هذه المحذوفات : بل ليتها ضجيعتى فى جهنم ، والذى أحوج إلى تقدير هذه المحذوفات كلها هو ماسبق تقريره من لزوم وقوع الجمل بعد أم الدالة على الإضراب .

الشاهد فيه : قوله : « أم فى جنة أم جهنم » فإن أم ههنا حرف دال على الإضراب الذى يدل عليه بل ، وليست دالة على معنى الاستفهام ولا مقتضية له الية ؛ ألا ترى أن التكلم بهذا الكلام لا يستفهم به عن شىء غاب عنه علمه ولا يتطلب إجابة على هذا الكلام من السامع ، وإنما هو متمن هذه الأشياء التى ذكرها ، فدل ذلك على أن أم الدالة على الإضراب ربما جاءت غير دالة على الاستفهام ولا مقتضية إياه .

٨٣٢ - هذا بيت من البسيط ، وهو -- كما قال الشارح - لساعدة بن جُوَيْية أخو

بنى كعب بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل بن مدركة أحد شعراء هذيل ، وجُوَيْية : بضم الجيم وفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة مفتوحة ، والبيت المستشهد به مطلع قصيدة له نابتة فى ديوان الهذليين ( ١٩١/١ ) وبعده قوله :

وَالشَّيْبُ دَاءٌ نَجِيسٌ لَا دَوَاءَ لَهُ  
 وَشَتَانٌ لَيْسَ بِقَاضٍ نَوْمَةً أَبَدًا  
 فِي مَنْكِبَيْهِ وَفِي الْأَضْلَابِ وَاهِنَةٌ  
 إِنْ تَأْتِيهِ فِي نَهَارِ الصَّيْفِ لَا تَرَهُ  
 حَتَّى يُقَالَ وَرَاءَ الْبَيْتِ مُنْتَبِدًا :  
 فَقَامَ تَرْعُدُ كَفَاهُ بِمَخِجِنِهِ  
 تَأَلَّهُ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ  
 يَأْوِي إِلَى مُسْمَخِرَاتٍ مُصْعَدَةٍ  
 مِنْ فَوْقِهِ شَمْفٌ قَرٌّ وَأَسْفَلِهِ  
 مُوَكَّلٌ بِشُدُوفِ الصَّوْمِ يَنْظُرُهَا  
 حَتَّى أَنْيْحَ لَهُ رَأْمٌ بِمُخْدَلَةٍ  
 فَظَلَّ يَرْقُبُهُ حَتَّى إِذَا دَمَسَتْ  
 ثُمَّ يَنْوُشُ إِذَا آدَ النَّهَارُ لَهُ  
 دَلَى يَدَيْهِ لَهُ سَيْرًا فَالزَّمَهُ  
 فَرَاغَ مِنْهُ بِجَنْبِ الرَّيْدِ ثُمَّ كَبَا

الْمَرْءُ كَانَ صَحِيحًا صَائِبَ الْقَحْمِ  
 لَوْلَا غَدَاةُ يَسِيرِ النَّاسِ لَمْ يَقُمْ  
 وَفِي مَقَاصِلِهِ غَمَزٌ مِنَ الْقَسَمِ  
 إِلَّا يُجْمَعُ مَا يَصْلَى مِنَ الْجَحْمِ  
 قُمْ لَا أَبَا لَكَ سَارَ النَّاسُ فَأَحْتَرِمِ  
 قَدْ عَادَ رَهْبًا رَذِيًا طَائِشَ الْقَدَمِ  
 أَدْقَى صَلُودٌ مِنَ الْأَوْعَالِ ذُو خَدَمِ  
 ثُمَّ بَيْنَ فَرْوَعِ الْقَنَانِ وَالنَّشَمِ  
 جِيٌّ تَنْطَقُ بِالظُّيَّانِ وَالْعَسَمِ  
 مِنَ الْمَقَارِبِ مَخْطُوفُ الْحَشَا زَرَمُ  
 جَشٌّ وَبِيضٌ نَوَاحِيهِنَّ كَالسَّجَمِ  
 ذَاتُ الْعِشَاءِ بِأَسْدَافٍ مِنَ الْقَسَمِ  
 بَعْدَ التَّرْقُبِ مِنْ نَيْمٍ وَمِنْ كَتَمِ  
 نَفَاحَةٌ غَيْرُ إِنْبَاءٍ وَلَا شَرَمِ  
 عَلَى نَضِيِّ خِلَالِ الصَّدْرِ مُنْحَطَمِ

اللفظ : « ياليت شعري ولا منجى من الهرم — البيت » يروي « ياليت شعري ألا منجى من الهرم » وهي رواية أبي سعيد في شرح ديوان الهذليين ، وقد ذكر رواية النجاة أيضا ، والمنجى : اسم مكان من النجاة ، أو هو مصدر بمعنى النجاة ، يريد لا مهرب له ولا مفر منه ، ثم قال : ياليت شعري هل أُنم على ما فات من شبابي إذا جاء الشيب ؟ والهرم لا بد منه « والشيب داء نجيس لا دواء له — البيت » النجيس — بفتح النون — والناجس : هو الذي لا يكاد يبرأ منه من ابتلى به ، ولا دواء له : أى لا شفاء له ، والقحم — بضم ففتح — جمع قحمة ، وهي الأمر يقتحمه الإنسان ، وصائب القحم : أى أنه إذا اقتحم أمرا أصاب وقصد في اقتحامه ، يقول :



لقد كان شابا غير طياش ولا جبان « وستان ليس بقاض نومة أبدا — البيت » يقول : أنت لا تراه الآن إلا على هيئة الوسنان ، فتراه كأنه نائم من الضعف مسترخ من ثقل الهموم التي أصابته « في منكبيه وفي الأصلاب واهنة — البيت » يروى « في مرققيه وفي الأصلاب » والواهنة : أراد به الوجع الذي يأخذ في المنكبين وفي العنق فيوهنها ويضعفها عن الحركة ، والعسم — بالتحريك — اليبس ، يريد أن مفاصله قد يبست وعجزت عن الحركة من الكبر « إن تأته في نهار الصيف لا تراه — البيت » يصلى : أى يصطلى به : أى يتدفأ به ، والججم : جمع ججمة — بالضم — وهى حر النار ، يقول : إنك إن بحثت عن الهرم في أيام القبط والصيف لم تقع عينك عليه إلا في حال كونه يجمع الوقود الذى يدخره لوقت الشتاء ليستدفئ به ، أراد أنه لا يرتحل ولا يغير ولا يبرح موطنه في التماس ما يلتمسه الأقوياء « حتى يقال وراء البيت منتبذا — البيت » منتبذا : أى متخذنا لنفسه مكانا بعيدا عن أماكن الناس ، واحترم : أى شد وسطك بالحزام : أى تهبأ للارتحال كما تهبأ له الناس ، يقول : إنه ما يزال كذلك حتى يقال له وهو وراء البيت خال بنفسه : قم فقد سار الحى « قيام ترعد كفاه بمحجنه — البيت » المحجن — بزنة المنبر — أراد به العصا التي يتوكأ عليها ، والرهب — بالفتح — الرقيق الضعيف ، والرذى — بفتح فكسر فياء مشددة — المعى المطروح ، وطائش القدم : أراد أنه إذا أراد السير لم تطاوعه قدماه « تأله يبقى على الأيام ذو حيد — البيت » هذا قسم ، ويبقى منى بحرف نون مقدر : أى لا يبقى ، والحيد : الأنايب تكون في قرن الوعل ، والأدفى : الذى انحنى قرناه إلى ظهره ، والصلود — بفتح الصاد ، بزنة صبور — أصله الزند الذى إذا قدح صوّت ولم يخرج نارا ، وأراد به ههنا الذى يضرب برجله على الصخرة فتسمع لها صوتا ، ويقال : الصلود هو الذى إذا فزع صعد فى الجبل ، وذو خدم : أى أنه قد ابيضت أوظفته ، سواء أكانت من رجله أم كانت من يديه ، والأعصم : الذى ابيضت يده أو إحداهما « يأوى إلى مشمخرات مصعدة — البيت » يأوى : يسكن ، وأراد بالمشمخرات ههنا أعلى الجبال ، والشم : جمع أشم أو شماء ، وهى المرتفعة الشديدة الارتفاع ، والقان والنشم : ضربان من الشجر الذى ينبت فى الجبال ، وقال الأزهري : القان شجر ينبت فى جبال تهامة « من فوقه شعف قر وأسفله — البيت » الشعف : رؤوس الجبال ، واحدها شعفة — بالتحريك — والقر — بفتح القاف وتشديد الراء — البارد ، والجى — بكسر الجيم وتشديد الياء — جمع جبة ، وهى مناقع الماء ، أو هى بئار غير مطوية تمسك الماء أن يسيل ويتبدد ، والظيان — بفتح الظاء وتشديد الياء — شجر يشبه النسرين ، والعتم — بالتحريك — شجر الزيتون البرى « موكل بشدوف الصوم ينظرها — البيت » الشدوف : الشخوص ، والصوم : شجر على شكل

شخص الإنسان كرهه المنظر جدا يقال لثمره : رؤوس الشياطين ، والمراد بالشياطين هنا الحيات ، وليس لهذا الشجر ورق ، وقال أبو حنيفة : للصوم هذب ، ولا تنتشر أفئانه ، ينبت نبات الأثل ولا يطول كطوله ، وقوله : « يرقبه » أى يحذره ويخافه لأنه يخشى أن يكون ناسا يريدون صيده ، ومخطوف الحشا : ضامر البطن ، وإنما صار إلى ذلك من الفزع ، والمغارب : جمع مغرب — بضم الميم وكسر الراء بينهما غين ساكنة — وهو المسكان الذى يتوارى فيه ، وزرم — بفتح الزاى وكسر الراء — وصف من قولهم «زرم فلان» إذا انقطع عن بوله أو حاجته قبل إتمامها ، وبابه فرح ، و «أزرمه غيره» أى قطع عليه ، وفي الحديث «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحمل الحسن بن علي في حجره ، فبال ، فأرادوا أن يحملوه ، فقال النبي صلوات الله وسلامه عليه : « لا تزرموا ابني » أى لا تقطعوا عليه ودعوه يتم بوله « حتى أتىح له رام بمحلاة — البيت » أتىح له : هيب له وقدر ، والمحلاة — بضم الميم وسكون الحاء وفتح الدال — أراد القوس ، والجشء : القضيب الخفيف ، وهو وصف للمحلاة ، وأراد بالبيض السهام ، وهو عطف على محلاة ، والجيم — بالتحريك — شجر له ورق كورق الخلاف ، يريد أن نصال هذه السهام كورق هذا الشجر « فظل يرقبه حتى إذا دمست — البيت » يرقبه : يرصده ، والضمير للمستتر يعود إلى الراى المذكور فى البيت السابق ، والضمير البارز المتصل يعود إلى الوعل الذى عبر عنه بقوله : ذو حيد ، ودمست — من باب جلس — التبت ، وذات العشاء : الساعة التى من العشاء ، والأسداف : جمع سدف — بالتحريك — وهو الظلمة ههنا ، وربما أطلقوا السدف على الضوء ، والضم — بالتحريك — اختلاط الظلمة ، وهو غبس الليل وسواده أيضا « ثم ينوش إذا آد النهار له — البيت » ينوش : يتناول ، وقالوا : « ناشت الناقة النبت » أى تناولته ، وآد النهار : أى مال إلى الزوال ، والترقب : التخوف والنظر ، والنيم — بكسر النون — شجر له شوك لين وورق صغار وله حب كثير متفرق يشبه الحمص حامض ، فإذا أبيض اسودّ وحلا ، والسكتم — بالتحريك — نبات لا يسمو سعدا ، ينبت فى أصعب الصخر ثم يتدلى خيطانا لطافا ، وهو أخضر ، وورقه كورق الآس أو أصفر « دلى يديه له سيرا فألزمه — البيت » دلى يديه : كأنه رماه من فوقه ، يقول : حط يديه له وهو يمشى ، ونفاحة : تنفخ بالدم ، وغير إنباء : أى لم ينب سهمه حين رماه ، ولا شرم : أى لم يصب بعض جلده فيشقه ، ولكنه نفذ فيه حتى خرج من الشق الآخر « فراغ منه مجنب الريد ثم كبا — البيت » يقول : راغ هذا الوعل من الراى بناحية ريد الجبل روعة ثم عثر والسهم فيه ، والنضى — بزنة طى — قدح بغير ريش ولا نصل أدركه طول

الزمان ، هذا أصله ، ثم استعملوا النضى في السهم ، وقوله : « خلال الصدر » أراد أنه دخل بين أطباق الضلوع .

الإعراب : « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف : أى يا قوم ليت شعرى — إلخ ، أو يا حرف دال على التنبيه « ليت » حرف تمن ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « شعرى » اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، وهى من إضافة المصدر إلى فاعله ، وخبر ليت محذوف وجوبا ، والتقدير : ليت شعرى ( أى على ) حاصل « ولا » الواو اعتراضية أو هى واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منجى » اسم لا مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر في محل نصب بلا « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الهرم » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمنجى ، وعليه يكون خبر لا محذوفا ، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب إن جعلت الواو اعتراضية ، أو فى محل نصب حال إن قدرت الواو حالية « أم » زائدة « هل » حرف دال على الاستفهام التقريرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « على العيش » جار ومجرور متعلق بقوله ندم الآتى آخر البيت « بعد » ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف و« الشيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ندم » مبتدأ مؤخر مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهر فيه : قوله : « أم هل على العيش — إلخ » حيث وقعت « أم » فى هذه العبارة زائدة ، ووجه زيادتها ههنا أن قوله : « ليت شعرى » يتطلب شيئين : أولهما خبر ليت ، وثانيهما مفعول شعرى الذى هو مصدر مضاف إلى فاعله كما ذكرنا فى إعراب البيت ، وقد جرى استعمال العرب على أن يأتوا بمفعول هذا المصدر مقترنا بأداة الاستفهام ، وعلى أن يحذفوا خبر ليت ولا يذكرونه ، ولهذا قلنا لك فى إعراب البيت إن خبر ليت محذوف وجوبا ، فهذه الجملة المقترنة بأداة الاستفهام فى محل نصب بشعرى ، وعلى هذا تفهم السر فى كون « أم » زائدة مقحمة بين العامل الذى هو المصدر المضاف إلى فاعله ومعموله الذى هو جملة الاستفهام .

قال ابن هشام فى معنى اللبيب فى مباحث أم : « الثالث ( من وجوه استعمال أم ) أن تقع

زائدة ، ذكره أبو زيد ، وقال في قوله تعالى : ( أفلا تبصرون أم أنا خير ) : إن التقدير : أفلا تبصرون ؟ أنا خير ، والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية \* ياليت شعري ولا منجى من الهرم ... \* البيت « اه كلامه ، وهو الذي صدر الشارح المحقق عنه ، وعلى ما ذكره أبو زيد من زيادة أم في الآية الكريمة يكون مفعول تبصرون محذوفا ، أو يكون الفعل منزلا منزلة اللازم فلا يحتاج إلى مفعول ، وتكون جملة ( أنا خير ) مستأنفة .

وفي « أم » في الآية الكريمة اختلفت أنظار العلماء ، قال أبو حيان رحمه الله تعالى ما نضه : « الظاهر أن أم هي المنقطة المقدره بيل والهمزة ، أي بل أنا خير ؟ وهو إذا استفهم أهو خير بمن هو ضعيف لا يكاد يفصح عن مقصوده إذا تكلم — وهو الملك المتكلم فيهم — قالوا له بلا شك : أنت خير ؟ وقال السدي وأبو عبيدة : هي بمعنى بل ، فيكون انتقل من ذلك الكلام إلى إخباره بأنه خير بمن ذكر ، كقول الشاعر :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوَاتِي الضُّحَى      وَصُورَتَهَا ، أَمْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ ؟

وقال سيبويه : أم هذه هي للعادة : أي أم يبصرون الأمر الذي هو حقيق عنده أن يبصر ، وهو أنه خير من موسى ، وهذا القول قاله الزمخشري حيث قال : أم هذه متصلة ؛ لأن المعنى : أفلا تبصرون أم تبصرون ، إلا أنه وضع قوله : أنا خير ، موضع تبصرون ؛ لأنهم إذا قالوا أنت خير فهم عنده بصراء ، وهذا من إزال السبب منزلة السبب . اه . وهذا القول متكلف جدا ، إذ المعادل إنما يكون مقابلا للسابق ، وإن كان السابق جملة فعلية كان المعادل جملة فعلية أو جملة اسمية يتقدر منها فعلية ، كقوله تعالى : ( ادعوتهم أم آتم صامتون ) لأن معناه ادعوتهم أم صمتهم ، وهنا لا يتقدر منها جملة فعلية ؛ لأن قوله : أنا خير ، ليس مقابلا لقوله : أفلا تبصرون ، وإن كان السابق اسما كان المعادل اسما أو جملة فعلية يتقدر منها اسم نحو قوله :

\* الْمُحْدَجِ الْيَدَيْنِ أَمْ أَمَّتْ \*

فأتمت معادل للاسم : أي أولدت ولدا محدج اليدين أم متا ؟

وقيل : حذف المعادل بعد أم لدلالة المعنى عليه ؛ إذ التقدير : أفلا تبصرون أم تبصرون ، فحذف تبصرون ، وهذا لا يجوز إلا إذا كان بعد أم لفظ لا ، نحو أن تقول : أيقوم زيد أم لا ؟ تقديره : أم لا يقوم ، وكما تقول : أزيد عندك أم لا ؟ أي : أم لا هو عندك ، فأما حذفه دون لا فليس من كلامهم ، وقد جاء حذف أم والمعادل ، وهو قليل ، قال الشاعر :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ، فَمَا أَدْرِي أَرُشِدُ طَلَابُهَا ؟

(خَيْرٌ) و(أَجْب) و(قَسَمٌ بِأَوْ وَأَبْنِهِمْ \* وَأَشْكُكَ) فالتخيير والإباحة يكونان بعد الطلب ملفوظاً أو مقدرأً ، وماسواهما فبعد الخبر ؛ فالتخيير نحو : تزوج زينبَ أو أختها ؛ والإباحة نحو : جالس العلماء أو الزهاد ، والفرق بينهما امتناع الجمع في التخيير ، وجوازه في الإباحة ؛ والتقسيم نحو : الكلمة اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ ؛ والإيهام نحو : « أناها أمزنا ليلاً أو نهاراً » وجعل منه نحو : « وإنا أو إيتاكم لعلى هدى أو فى ضلالٍ مبين » والشك نحو : « لبيدنا يوماً أو بئض يومٍ » (وإضرابُ بها أيضاً نهي) أى : نسب إلى العرب فى قول الكوفيين وأبى على وابن برهان وابن جنى مطلقاً ، تمسكا بقوله :

٨٣٣ — كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيناً لولا رجاؤك قد قتلت أولادى

يريد أرشد طلابها أم غى ، وحكى الفراء أنه قرئ (أما أنا خير) دخلت الهمزة على ما النافية فأفادت التقرير اه كلام أبى حيان ، ولم يذكر القول بالزيادة ، ومن قال بالزيادة أبو الحسن سعيد ابن مسعدة المجاشى الأخفش ، ذكره البغدادى نقلاً عن كتاب المعاية للأخفش .

٨٣٣ — هذا بيت من البسيط ، وهو من قصيدة لجرير بن عطية بن الخطمي يمدح فيها معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله :

قَدَ قَرَبَ الحَى إِذْ هَاجُوا لِإِضْعَادِ  
صُهْبًا كَأَنَّ عَصِيمَ أَوْرَسٍ خَالِطَهَا  
يَحْدُو بِهِمْ زَجَلٌ لِلْبَيْنِ مُعْتَرِفٌ  
أَلَا تَرَى التَّعِينَ يَوْمَ الْبَيْنِ إِذْ ذَرَفَتْ  
حَلَاتِنَا عَنْ قَرَايِحِ الْمَزِينِ فِي رَصْفِ  
كَمْ دُونَ بَابِكَ مِنْ قَوْمٍ نَحَاذِرُهُمْ  
هَلْ مِنْ نَوَالٍ لِمَوْعُودٍ بَحَلَّتْ بِهِ  
لَوْ كُنْتَ كَذَّبْتَ إِذْ لَمْ تُوتَ فَاحِشَةٌ  
فَقَدْ سَمِعْتُ حَدِيثًا بَعْدَ مَوْعِفِنَا

والبيت المستشهد به يقع آخر القصيدة ، وقبله قوله :

يَارُبَّمَا أَرْتَادَ كُمْ رَكْبٌ لِرَغْبَتِهِمْ      فَأَحْمَدُوا الْغَيْثَ وَأَنْقَادُوا لِرُؤَادِ  
سَارُوا عَلَى طَرُقٍ تَهْدِي مَنَاهِجَهَا      إِلَى خَصَارِمِ حُضْرِ اللُّجِّ أَعْدَادِ  
سَارُوا مِنَ الْأَدْنَى وَاللَّامِ مُنْعَلَةً      قُودًا سَوَالِفَهَا فِي مَوْرِ أَعْضَادِ  
سِيرُوا فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَكُمْ      غَيْثٌ مُغِيثٌ بِنَبْتٍ غَيْرِ مَجْحَادِ  
مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ      لَمْ تُحْصَ عِدَّتُهُمْ إِلَّا بِقَدَادِ  
كَانُوا نَمَانِينَ أَوْ زَادُوا نَمَانِيَةً      لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلَتْ أَوْلَادِ

اللفظة : « قد قرب الحى إذا جوا الإصعاد — البيت » قرب : أدنى ، والحى : أصله القوم الحلول ، وهاجوا : ناروا ، والإصعاد : مصدر أصد القوم أى ساروا وذهبوا فى الأرض ، ومن أهل اللغة من يخص الإصعاد بالسير إلى نجد والحجاز واليمن ، والبرزله — بالضم — جمع بازل ، وهو الجمل إذا فطر نابه وانشق ، وبزلا مفعول قرب ، مخيصة : مذلة قد دربت على السير وعودته ، والأرمام : جمع رمة ، بكسر الراء وتشديد الميم ، وأصلها الخيل ، أو البالى منه ، والأبياد : جمع قيد ، يريد أن الحى قد اعتزموا الرحيل فناروا إلى إبلمم العودة على السير فقربوها منهم ليرتحلوا « صهبا كأن عصيم الورس خالطها — البيت » الصهب — بالضم — جمع صهباء أو أصهب ، وهو الذى لونه الصهبة — بالضم — وهى الحمرة ، وحرر النعم خيارها ، ومنه الحديث « لأن يهدى الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم » والعصيم — بفتح العين المهملة ، بزنة أمير — أثر الشئ وبقيته ، والورس — بفتح فسكون — نبت أصفر يزرع فى اليمن ويصنع به ، ويقال : هو الزعفران ، والإلباد : مصدر « ألبد البعير » إذا ضرب بذنبه على عجزه وقد ثلث عليه وبال فيصير على عجزه لبدة من ثلثه وبوله « يحدو بهم زجل للين معترف — البيت » الحداء — بالضم — الغناء ، ولما كان الأصل أن يكون الحداء لتنشيط الإبل على السير أطلقوه على السوق ، ويربع : مضارع قولهم : « ربيع الرجل » من باب فتح — إذا وقف وانتظر وتحبس وتعهل ، وجواب لومحذوف : أى لو يتمهل الحادى وينتظر لذكرت هذه الحاجة ، وأهى الدالة على التنى ؛ فلاجواب لها « ألا ترى العين يوم الين إذ ذرفت — البيت » الين — بالفتح — الفراق ومغادرة الحى أما كنهم ، وذرفت العين تذرف — من باب ضرب — إذا ألتقت دمعا ، والضعن — بالكسر — الغل والحقد ، والأحقاد : جمع حقد ، وذوى ضعن وأحقادهم الوشاة ، استدلوا على حبه ببيكانه فى أثر

الظاعنين « حلاطنا عن قراح المزن في رصف — البيت » تقول : حلا فلان فلانا — بتضعيف اللام — أى منعه ، والرصف — بفتح الراء والهاء المهملة جميعا — جمع رصفة — بالتحريك — وهى الحجارة المرصوف بعضها إلى بعض فى مسيل الماء ، أو هى السد المبني للماء ، والغليل : حرقة الباطن من العطش ونحوه ، والهاأم : الشديد العطش ، والصادى : العطشان أيضا « كم دون بابك من قوم نحاذرهم — البيت » الحداد : البواب ، سمى بذلك لأنه يمنع الناس من الدخول ، والحد : المنع ، ومنه قول النابغة الذبياني :

إِلَّا سُلَيْمَانَ إِذْ قَالَ الْإِلَهِ لَهُ قُمْ فِي الْبَرِّيَّةِ فَأَخَذُهَا عَنِ الْعَنْدِ

« هل من نوال لموعود بخلت به — البيت » النوال فى الأصل : العطاء ، وأراد به ههنا ما كان يأمله من رد التحية أو التمهّل للتوديع أو نحو ذلك ، واستغلفت : مأخوذ من قولهم : « غلق الرهن بيد الراهن » إذا لم يوجد له فداء ، ومنه قول زهير بن أبى سلمى الزنى :

إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدَّ الْبَيْنِ فَأَنْفَرَا وَعَلَّقَ الْقَلْبُ مِنْ أَسْمَاءَ مَا عَلِقَا  
وَخَلَّفَتْكَ رَهْنٍ لِفِكَكَ لَهُ يَوْمَ الْوَدَاعِ فَأَمْسَى الرَّهْنُ قَدْ غَلِقَا

« لو كنت كذبت إذا لم توت فاحشة — البيت » توت : مضارع مبنى للمجهول من الإتيان ، ويلجون : أراد أنهم يكثرون ، والأفناد : جمع فند — بالتحريك — وهو الكذب ، وأراد بالقوم الذين يلجون فى جور وأفناد الوشاة « ياربما ارتادكم ركب لرغبتهم — البيت » ارتادكم : قصدكم واتجعم ، والركب : أصله ركاب الإبل خاصة ، وقد يطلقونه على كل راكبين إبلًا كان ما يركبونه أو خيلا أو غيرها ، فأحمدوا الغيث : أى وجدوا ما انتجعوه محمودا ، وأراد بالغيث المددوحين ، لما عبر عن قصد المؤمنين بالارتداد ، وأصل الارتداد طلب الكلا والعشب ، استنسخ أن يعبر عن مددوحيه بالغيث ، لأنه سبب النبات ، والرواد : جمع رائد ، وهو الذى يتقدم أمام القوم ليرى لهم أماكن الحصب فيدلهم عليها ، وانقادوا لهم : تبعوهم « ساروا على طرق تهدى منهاجها — البيت » المناهج : جمع منهج — بفتح الميم والهاء بينهما هاء ساكنة — وهو الطريق الواضح ، وجمعه منهاج ، والحضارم : جمع خضرم — بكسر الخاء والراء بينهما ضاد ساكنة — وأصله البئر الكثيرة الماء ، ثم أطلقوه على السيد الكثير العطاء ، مجازا ، والأعداد : جمع عند — بكسر العين المهملة وتشديد الدال — وأصله الماء الجارى الذى له مادة لاتنقطع كماء العين وماء ينبوع ، ثم أطلق على العطاء « ساروا من الأدمى والدام منغلة — البيت » الأدمى

— بفتحات — والدام : من بلاد بنى سعد ، قاله أبو سعيد السكري ، ويكثر ذكر هذين الموضعين في كلام جرير ، من ذلك قوله :

يَا حَبْدًا الْخَرْجُ بَيْنَ الدَّامِ وَالْأَدْمَى فَالرَّمْتُ مِنْ بُرْقَةِ الرَّوْحَانِ فَالْفَرْفُ

والقود — بالضم — جمع الأقود والقوداء ، والأقود من الخيل والإبل الدلول المنقاد ، وهو أيضا الشديد العنق لقلة التفاته ، والسوالف : جمع سالفة ، وهي صفحة العنق ، وقيل : مقدها ، واللور — بالفتح — الطريق للمطوء للمستوى ، والأعضاد : جمع عضد ، وهو ههنا : ناحية الطريق وجانبه « سيروا فإن أمير المؤمنين لكم — البيت » مجاهد : أى قليل النوال « ماذا ترى في عيال قد برمت بهم — البيت » العيال : جمع عيل — بفتح العين وتشديد الياء مكسورة — وعيال الرجل : أهل بيته الذين يعونهم ويتكفل بهم من أزواج وأولاد وأتباع ، ونظيره جيد وجياد ، ويجمع العيل أيضا على عيايل وعياثيل وعالة — نظير سيد وسادة — وقد يطلق العيل على الجمع وقد يطلق العيال على الواحد ، وبرمت بهم — من باب فرح — أى ضجرت منهم وسئمتهم ، ولم تحص عدتهم : هكذا هو في الديوان ، وروى « لم أحص عدتهم » وهو المذكور في كتب النحاة وشرح الشواهد .

الإعراب : « كانوا » كان : فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة العائد إلى العيال المذكورين في البيت السابق اسم كان مبنى على السكون في محل رفع « ثمانين » خبر كان منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المذكور السالم « أو » حرف عطف دال على الإضراب بمعنى بل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « زادوا » زاد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « ثمانية » مفعول به لزيد منصوب بالفتحة الظاهرة « لولا » حرف دال على امتناع الجواب لوجود الشرط « رجاؤك » رجاؤك : مبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله : أى لولا رجاؤك إياك ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لولا رجاؤك موجود « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قتلت » قتل : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره ، وتاء التكلم فاعله ، مبنى على الضم في محل رفع « أولادى » مفعول به لقتل ، منصوب بفتحة مقدره على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المنكلم مضاف إليه ، والجملة جواب لولا .

الشاهر فيه : قوله : « أو زادوا ثمانية » حيث وردت فيه « أو » دالة على الإضراب مثل



بل ، ومجىء أو للإضراب على نحو ما في هذا البيت — أى من غير أن يتقدم على الكلام نفي أو نهى ، ومن غير أن يعاد مع أو العامل في المعطوف عليه — هو قول الكوفيين وأبي عليّ الفارسي وتلميذه ابن جنى وابن برهان ، فأما سيويه فإنه لم ينكر أن تأتى أو للإضراب ، لكنه اشترط في مجيئها للإضراب شرطين : الأول أن يتقدم على الكلام نفي أو نهى ، والثانى أن يعاد بعد أو العامل في المعطوف عليه ، ومما يؤيد ذلك أنه قال في قوله تعالى : ( ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ) : « ولو قلت : أو لا تطع منهم كفوراً ، انقلب المعنى » يعنى يصير المعنى على الإضراب فيكون النهى عن طاعة الآثم مضروباً عنه والمقصود هو النهى عن طاعة الكفور ، قال ابن هشام في مباحث أو من معنى اللبيب مانصه « السادس ( من معانى أو ) الإضراب كبل ، فمن سيويه إجازة ذلك بشرطين : تقدم نفي أو نهى ، وإعادة العامل ، نحو : ما قام زيد أو ما قام عمرو ، ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو ، ونقله عنه ابن عصفور ، ويؤيده أنه قال في ( ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ) : ولو قلت أو لا تطع منهم كفوراً انقلب المعنى ، يعنى أنه يصير إضراباً عن النهى الأول ونهياً عن الثانى فقط ، وقال الكوفيون وأبو عليّ وأبو الفتح وابن برهان : تأتى للإضراب مطلقاً ، احتجاجاً بقول جرير :

ماذا ترمى في عيالٍ قد برمتُ بهمٍ      لم أخصِ عهدتهم إلاّ بعدادِ  
كانوا ثمانينَ أو زادوا ثمانيةً      لولا رجاؤك قد قتلتُ أولادى

وقراءة أبي السمال : ( أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم ) بسكون واو أو ، واختلف في : ( وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ) . فقال الفراء : بل يزيدون ، هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية ، وقال بعض الكوفيين : بمعنى الواو ، وللبصريين فيها أقوال : قيل للإيهام ، وقيل للتخيير : أى إذا رآهم الرأى تخير بين أن يقول : هم مائة ألف ، أو يقول : هم أكثر ، نقله ابن الشجرى عن سيويه ، وفي ثبوته عنه نظر ، ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما ، وقيل : هى للشك مصروفاً إلى الرأى ، ذكره ابن جنى ، وهذه الأقوال — غير القول بأنها معنى الواو — مقولة فى : ( وما أمر الساعة إلاّ كلح البصر أو هو أقرب ) ، ( فعى كالحجارة أو أشد قسوة ) « اه كلامه بخروفة .

وقراءة أبي السَّمَال « أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا » بسكون الواو ، ونسبه ابن عصفور لسيبويه ، لكن بشرطين : تقدم نفي أو نهى ، وإعادة العامل ، نحو : ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو ، ولا يقيمُ زيدٌ أو لا يقيمُ عمرو ، ويؤيده أنه قال في : « وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ أُمَّةٌ أَوْ كَفُورًا » : ولو قلت : أو لا تطعم كفوراً ، انقلب المعنى ، يعني أنه يصير إضراباً عن النهي الأول ، ونهياً عن الثاني فقط .

(وَرُبَّمَا عَاقَبْتِ) أو (الْوَاوِ) أى : جاءت بمعناها (إذا) \* لَمْ يُنْفِ ذُو النُّطْقِ لِلدَّبْسِ مَنفَعْدًا) أى : إذا أمن اللبس ، كقوله :

٨٣٤ - قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيحَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ

٨٣٤ - هذا بيت من الكامل ، وقد نسبة جماعة من شراح الشواهد كالعيني والسيوطي إلى حميد بن ثور الهلالي ، وقال البغدادي في شرح شواهد المعنى : « قال صاحب الصحاح : سفعت بناصيته أى أخذت ، قال الشاعر \* ما بين ملجم مهرة أو سافع \* ومنه قوله تعالى : (لنسفعا بالناصية) اهـ ورجعت إلى أمالي ابن برى عليه فوجدته قال : صدره : \* قوم إذا سمعوا الصريح رأيتهم \* ولم يتعرض لقائله ، وإنما قال : والبيت الذي بعده لحميد بن ثور الهلالي الصحابي ، وكان العيني وقعت عينه عليه فظن أن بيت الشاهد لحميد بن ثور ، فنسبه إليه ، وقلده السيوطي ، وتبعه ابن الملا وغيره ، واستشهد به صاحب الكشف وغيره عند تفسير تلك الآية ، فقال شارح أبياته : البيت نسبة أرباب الحواشي لعمر بن معديكرب ، ونسبه العيني والسيوطي إلى حميد بن ثور ، والصاغاني رحمه الله قد التزم في العباب أن يذكر قائل الأبيات ويكمل ما اختصره الجوهري ، فرجعت إلى العباب فوجدته قد أورد البيت كاملاً ولم يذكر اسم قائله ، فرجعت إلى تهذيب اللغة للأزهري فوجدته كالعباب ، وأنشد ابن فارس عجزه في مجمل اللغة ، ثم فتشت الحماسات فلم أجده فيها ، ثم رجعت إلى ديوان عمرو بن معديكرب وديوان حميد بن ثور فلم أجده فيهما » اهـ .

اللفظ : « الصريح » صوت المستصرخ وهو الصارخ أيضاً ، والمناسب هنا الأول ، لأن السماع يتعلق بالأصوات ، لا بالمدوات ، ويروى « قوم إذا تقع الصريح » وتقع في هذه الرواية : أى ارتفع ، تقول : « تقع الصوت » و « استقع » أيضاً ، تريد ارتفع ، وما في قوله : « ما بين ملجم » زائدة ، ومن الناس من يروى « من بين ملجم مهرة - إلخ » وقال الدماميني في تخریج هذه الرواية : من هذه إما زائدة على رأى الكوفيين والأخفش : أى رأيتهم بين هذين القسمين لا يخرجون

عنها ، وإما للابتداء متعلقة بفعل الرؤية : أى إن رؤيتك إياهم ابتدأت من هذين القسمين « ملجم » اسم فاعل فعله « ألجم فلان فرسه » أى أدخل اللجام في فمه ، وإضافة ملجم إلى مهره لفظية أفادت التخفيف « مهره » المهر — بالضم — ولد الخيل ، وأثناء مهره ، ويجوز هنا أن يكون « مهره » مذكرا مضافا إلى ضمير الغيبة راجعا إلى موصوف ملجم ، أى بين رجل ملجم مهره أو فربق ملجم مهره ، ويجوز أن يكون « مهره » بناء التأنيث « سافع » هو المسك برأس فرسه ليركبه على وجه السرعة من غير لجام ، وله معمول محذوف ، وتقدير الكلام : أو سافع بناصية فرسه . المعنى : وصف قوما بسرعة إجابة من يستجدهم ويستصرخ بهم رجاء نصرتهم إياه فيقول : هم بين هاتين الحالتين المشعرتين بتمام المبادرة لانتهاز الفرصة مع ما فيه من التلويح إلى ما اتصفوا به من كمال القروسية وقوة الشجاعة حيث لم تتوقف إجابتهم الصارخ على أن يكونوا على تمام الأهبة ، ونظير هذا البيت في المعنى قول سلامة بن جندل :

إِنَّا إِذَا مَا أَتَانَا صَارِخٌ فَرَعٌ كَانَ الصُّرَاخَ لَهُ قَرَعُ الظَّنَائِبِ

الإعراب : « قوم » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هم قوم ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون في محل نصب بقوله : رأيتم الآتي « سمعوا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « الصرخ » مفعول به لسمعوا منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « رأيتم » رأى فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره ، وناء المخاطب فاعله مبنى على الفتح في محل رفع ، وضمير الغائبين مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « ما » زائدة « بين » ظرف متعلق برأى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف « ملجم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وملجم مضاف ومهر من « مهره » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « أو » حرف عطف بمعنى الواو مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « سافع » معطوف على ملجم مهره ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهر فيه : قوله : « بين ملجم مهره أو سافع » حيث وردت « أو » في هذه العبارة بمعنى الواو العطف ، وأنها دالة على حصول المعطوف والمعطوف عليه معا ، وهذا مبنى على ما قدمنا ذكره في شرح الشاهد رقم ( ٨١٩ ) من أن من حق « بين » أن تضاف إلى متعدد لفظا أو معنى ، ومن أن الواو تدل على الجمع المطلق ، ومن صور الجمع المطلق أن يكون وقوع المعطوف بها والمعطوف عليه في وقت واحد ، فلو أنك أبيت « أو » على معناها الأصلي — وهو أنها تدل

وقوله :

٨٣٥ — فَظَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

على أحد الشيتين أو الأشياء — لزم أن تكون بين مضافة إلى شيء لا تعدد فيه ، وهو غير جائز ، وقد استشهد بهذا البيت لثل ما هنا ابن هشام في مباحث أو من معنى اللبيب ، وسبقه إلى ذلك ابن مالك في شرح التسهيل وفي شرح الكافية الشافية .

قال أبو رجاة غفر الله تعالى له ولوالديه : وهذا الكلام إنما يتم إذا اعتبرت قوله : « ملجم مهره » مفردا في اللفظ والمعنى ، وكذا قوله : « سافع » أما إذا تأولت قوله : « ملجم مهره » بما يدل على التعدد كأن تجمله بمعنى فريق ملجم مهره وفريق سافع بناصية فرسه ، أو طائفة أو نحو ذلك فإنه يصح حينئذ أن تبقى « أو » على معناها الأصلي ؛ لأن قوله : « بين ملجم مهره » على هذا المعنى كلام تام غير محتاج إلى شيء أصلا ، وهذا نظير ما قالوه في قول امرئ القيس « بين الدخول فحومل » إن المعنى على بين أما كمن الدخول فأما كمن حومل ، وبعد كتابة ما تقدم رأيت الدماميني يقول : « ولقائل أن يقول : لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم مهره أو فريق سافع ، وكل واحد من الفريقين ذو تعدد ، فهو كقولك : جلست بين العلماء أو الزهاد ، فأو لأحد الأمرين ، ولا إشكال » اه . ثم وجدت ابن الملا قد اعترض عليه بأن المعنى على ما ذكره ينحط عن المعنى الذي تؤديه العبارة على أن « أو » بمعنى الواو ؛ لأن غرض الشاعر أن يمدح هؤلاء القوم بسرعة إجابة الصريح فهم بين هاتين الحالتين الدالتين على المبادرة والمسارة إلى النجدة ، قال : « ولا ينبغي بهذا الغرض إلا أن يقال : رأيتهم بين كذا وكذا ، دون أن يقال : رأيتهم بين فريق كذا أو فريق كذا » اه . ثم رأيت البغدادي يرد على ابن الملا بقوله : « ولا أرى فرقا كما زعم ؛ لأن المعنى رأيتهم إما بين فريق ملجم مهره وإما بين فريق سافع مهره ، والمبادرة المذكورة مفهومة أيضا » اه . والحق الذي يدرکه أهل الذوق المتمرسون بأساليب العربية أن المعنى ينحط ، وأن فرقا بين أن تقول : القوم يشتملون على الفريقين ، وأن تقول : القوم يدور أمرهم بين أن يكونوا هذا الفريق أو هذا الفريق ، فتفهم ذلك وتدوقه ، والله تعالى المستر أن يلهمك ويسدك .

٨٣٥ — هذا بيت من الطويل ، وهو من أبيات في وصف القرس من معلقة امرئ القيس

ابن حجر الكندي ، وقبله قوله :

وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا      بِمَنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَائِدِ هَيْكَلِ  
مِكَرًا مِفْرًا مُقْبِلٍ مُدِيرٍ مَعًا      كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

كُمَيْتِ يَزِيكُ اللَّبْدُ عَنْ حَالِ مَتْنِهِ  
عَلَى الْعَقَبِ حَيَّاشٍ كَأَنَّ اهْتِزَامَهُ  
مِسَّحٌ إِذَا مَا السَّابِحَاتُ عَلَى الْوَتَى  
يَزِيكُ الْفَلَامُ الْخِفُّ عَنْ صَهْوَانِهِ  
دَرِيرٌ كَحُذْرُوفِ الْوَالِيدِ أَمْرَهُ  
لَهُ أَبْطَلًا ظَنِّي وَسَاقًا نَعَامَةً  
صَلْبِيعٌ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ  
كَأَنَّ سَرَاتَهُ لَدَى الْبَيْتِ قَائِمًا  
فَعَنَّ لَنَا سِرْبٌ كَانَ نِعَاجَهُ  
مَادَّبَرْنَ كَالْجَذْعِ الْمُقْصَلِ بَيْنَهُ  
فَالْحَقْفَا بِالْهَادِيَاتِ وَدُونَهُ  
فَعَادَى عِدَاءَ بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعَجَةٍ  
فَظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ  
وَرُخْنَا وَرَاحَ الطَّرْفُ يَفْضُرُ دُونَهُ

كَأَ زَلَّتِ الصَّفْوَاهُ بِالْمُتَزَلِّ  
إِذَا جَاشَ فِيهِ سَخْمِيهِ غَلِيٌّ مِرْجَلِ  
أَثْرَنَ الْغُبَارَ بِالْكَدِيدِ الْمُرْكَلِ  
وَيُلَوِي بِأَنْوَابِ الْعَنِيفِ لِلثَّقَلِ  
تَقْلُبُ كَقَمِيهِ بِمُحِيطِ مَوْصَلِ  
وَإِرْخَاهُ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيبُ تَنْفَلِ  
بِضَافٍ فُوَيْقَ الْأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْزَلِ  
مَدَاكُ عَرُوسٍ أَوْ صَلَايَةُ حَنْظَلِ  
عِذَارِي دَوَارٍ فِي مُلَاءِ مُذَابِلِ  
بِحَيْمِدٍ مُعَمَّمٍ فِي الْعَشِيرَةِ مُحْوَلِ  
جَوَاحِرُهَا فِي صَرَّةٍ لَمْ تَزِيلِ  
دِرَاكًا وَلَمْ يَنْضَحْ مِمَّا فِيْفَسَلِ  
صَفِيْفَ شِوَاءٍ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
مَتَى مَا تَرَقَّ الْعَيْنُ فِيهِ تَسَهَّلِ

اللفظة : « وقد أعتدى والطيور في وكناتها - البيت » أعتدى : أخرج في وقت الغدوة ، وأراد هنا مجرد الخروج لقوله بعد « والطيور في وكناتها » والوكنات : جمع وكنة ، وهي وكر الطائر وعشه ، والعبارة كناية عن التكبير ، والنجرد : أراد به الفرس القصير الشعر ، والأوايد : الوحش ، واحده أيد وأبدة ، وقيد الأوايد : كناية عن سرعة سيره لأنه يقبدها عن الحركة والفرار بسرعة سيره وشدة عدوه ، وهيكل : أى طويل متين الخلق « مكر مفر مقبل مدبر معا - البيت » مكر : أى معاود للسكر والإقدام ، مفر : معاود للفرار ، مقبل : أى حسن الإقبال ، مدبر : حسن الإديار ، والجلهود - بزنة العصفور - الصخر الأصم ، من عل : أى من مكان عال « كيت يزل اللبد عن حال متنه - البيت » الكيت : الذى يضرب لونه إلى

الحمرة في سواد ، يزل اللبد : لا يكاد يثبت الجبل على ظهره لللاسته ، و يروي : « عن حاذمته »  
والحاذ : وسط الظهر ، والصفواء : الصخرة اللساء ، والتنزل : السيل الجارف « على العقب  
جياش كأن اهترامه — البيت » العقب : أراد به الجرى بعد الجرى والعدو يعقب العدو ، وقيل :  
معناه أنك إذا حركته بعقبك جاش ولم يحوجك إلى استعمال السوط ، والجياش : الذي يزداد  
عدوا كلما حركته ، واهترامه : صوت اندفاعه في سيره ، والمرجل : القدر ، شبه صوت اندفاعه  
في عدوه بصوت القدر يغلي فيها الماء « مسح إذا ما السابحات على الونى — البيت » المسح :  
الذي يصب الجرى صبا ، والسابحات : الخيل التي تجرى وكأنها تسبح لسهولة سيرها ولينه ،  
والونى : القصور والإعياء ، أترن العبار : هيجه بأقدامها ، والسكديد : ما صلب من الأرض ،  
والمركل : الذي أكثر الخيل من ركله بحوافرها . يريد أنه إذا كالت الخيل السوامج وأعبت  
وأثارت العبار بأقدامها فإنه يصب الجرى صلباً ولا يكون مثلها « يزل الغلام الخف عن  
صهواته — البيت » يزل : لا يكاد يثبت على ظهره ، الغلام الخف : أراد الشاب الخفيف الحاذق  
بالركوب ، والصهوات : جمع صهوة ، وهي وسط ظهر الفرس حيث يقعد الفارس ، ويلوى :  
يذهب ويميل ، والعنيف : الذي لا يرفق في قياده « درير تكذروف الوليد أمره — البيت »  
درير : كثير الانصباب في السير متابعه ، والحذروف — بزنة العصفور — لعبة من لعب الصبيان  
يمرونها بين أيديهم بحيث يسمع لها صوت ، وأمره : أحكم فتله ، أو أداره بالخيط « له أبطلا ظي  
وساقا نعامة — البيت » أبطلا الظي : خاصرتاه ، شبه أبطليه بأبطلي الظي في ضمورها وعدم  
اتفاخهما ، وساقا نعامة : شبه ساقيه بساقى النعامة في صلابتهما وقصرهما ، وذلك أمكن لسيره ،  
والسرحان — بكسر السين — الذئب ، وإرخاؤه : سرعة سيره ، والتتفل : ولد الذئب والشعلب  
وتقريبه : جريه « ضليع إذا استدبرته سد فرجه — البيت » ضليع : أي قوى الأضلاع ممثلها  
استدبرته : نظرت إليه من خلف ، سد فرجه بضاف : أراد أنك ترى ذنبه الطويل قد سد  
ما بين نخديه ، ليس بأعزل : أي ليس مائلا ، وهو من صفة الذيل « كأن سراته لدى البيت  
قأما — البيت » سراته — بفتح السين المهملة — أعلى ظهره ، وللدك : حجر يسحق عليه  
الطيب للعروس ، والصلاية : الحجر الذي يدق عليه حب الخنظل « فعن لنا سرب كأن نعاجه —  
البيت » عن : عرض وظهر ، والسرب — بالكسر — القطيع من بقر الوحش ، والنعاج ،  
هنا : البقر ، والعذارى : جمع عذراء ، وهي البكر من النساء ، ودوار : أي تدور حول ضم ،  
والملاء المذيل : الثياب الطويلة الذيل « فأدبرن كالجنح المفصل بينه — البيت » أدبرن : يعنى  
انصرفن متفرقات ، والضمير يعود إلى النعاج ، والجنح : الخرز ، المفصل : الذي كان بين

حياته خرزات تخالفها في اللون ، كالبيض في وسط السود ، والجيد — بكسر الجيم — العنق ،  
والعم : المنسوب إلى كرام الأعمام ، والمحول : المنسوب إلى كرام الأخوال « فألحقنا بالهاديات  
ودونه — البيت » الهاديات : طلائع الوحوش ، والجواهر : التخلقات عنها ، في صرة : أى  
في غبرة من شدة جريه وسرعة عدوه لأنه خلف وراءه ذلك الغبار ، ولم تزيل : لم تتفرق  
« فعادى عداء بين ثور ونعجة — البيت » عادى : والى الجرى وتابعه حتى جمع بين الثور والبقر  
على ما كان بينهما من بعد ، ودراكا : سريعا ، ولم ينضح : لم يعرق « فظل طهاة اللحم ما بين  
منضح — البيت » طهاة : جمع طاه وهو الطباخ ، وصفيف الشواء : شرائح اللحم التى تشوى ،  
والقدير : القدر يطبخ فيها « ورحنا وراح الطرف يقصر دونه — البيت » الطرف : النظر ،  
يقصر دونه : لا يبلغ الغاية منه ، متى ما ترق العين : تصعد ناظرة إلى أعلاه ، تسفل : تنزل ناظرة  
إلى أسفله ، يعنى أنك لا تكاد تنظر إلى أعلاه حتى يبهرك أسفله فتنتقل بنظرك إلى أسفله .

الإعراب : « فظل » الفاء عاطفة ، ظل : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من  
الإعراب « طهاة » اسم ظل مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « اللحم » مضاف إليه من  
إضافة جمع الوصف إلى مفعوله « ما » حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب  
« بين » ظرف متعلق بمحذوف خبر ظل ، وهو مضاف و « منضح » مضاف إليه مجرور  
بالكسرة الظاهرة ، وفي منضح ضمير مستتر تقديره هو فاعل لأنه اسم فاعل يعمل عمل  
الفعل المبني للعلوم « صفيف » مفعول به لمنضح منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو  
مضاف و « شواء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أو » حرف عطف مبنى على السكون  
لا محل له من الإعراب « قدير » معطوف على صفيف على توهم أنه أضاف منضجاً إلى صفيف  
فلهذا جاء بالمعطوف مجروراً ، وسنين وجه ذلك تفصيلاً فى الكلام على الاستشهاد بالبيت « معجل »  
نعت لقدير ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « بين منضح صفيف شواء أو قدير » حيث جاء فى هذه العبارة  
« أو » بمعنى واو العطف ووجهه ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق من أن بين تقتضى الإضافة  
إلى متعدد لفظاً أو معنى ، ومن أن معناها لا يتم بوقوع « أو » التى لأحد الشئيين أو الأشياء  
بين الاصحين اللذين يضاف إليهما هذا اللفظ .

وفى هذا البيت إشكال ، وذلك فى قوله : « أو قدير » حيث جاء به مجروراً بدليل نعت  
بالمجرور الذى هو قوله : « معجل » وهو لا يصلح أن يكون معطوفاً على « شواء » المجرور

بإضافة صفيق إليه ؛ إذ لو كان معطوفا على هذا المجرور لكان تقدير الكلام : ما بين منضج صفيق شواء أو صفيق قدير معجل ، ولا يقال لما طبخ في القدر « صفيق قدير » فتعين أنه معطوف على المنصوب الذي هو « صفيق » والتقدير : ما بين منضج صفيق شواء أو منضج قدير معجل ، فيقال : كيف عطف المجرور على المنصوب ؟

والجواب عن هذا أن نقول لك : قال أبو جعفر النحاس في شرحه على المعلقات مانصه : « وأما خفض قدير ففيه للنحويين أقوال : أحدها أن يكون معطوفا على صفيق ، فلما تباعد ما بينهما ، وكان ما قبله مخفوضا ؛ غلط خفضه ، وهذا القول ليس بشيء ، والقول الآخر — وهو قول أكثر أهل اللغة ، وقد أجاز مثله سيويه — أنه كان يجوز أن يقول : من بين منضج صفيق شواء أو قدير معجل ( أي بإضافة منضج إلى صفيق ، وإضافة صفيق إلى شواء ، وعطف قدير على صفيق المضاف إليه ) فاستساغ أن يعطف قدير بالجر على صفيق المنصوب ، لأنك لو عطف اسم على اسم وكان يجوز لك في الاسم الأول إعرابان ، فأعرب الاسم الأول بأحدهما ، ثم اعطف الثاني عليه بما كان يجوز لك أن تعرب الأول به ، فتقول : هذا ضارب زيد وعمرو ( بجر كل من زيد وعمرو ؛ لأنك أضفت اسم الفاعل إلى الأول منهما ، وعطف الثاني بالجر عليه ) وإن شئت قلت : هذا ضارب زيد وعمرو ( بخفض الاسم الأول بالإضافة ، ونصب الاسم الثاني على المعنى وهو الوجه الذي كان يجوز لك أن تعرب الاسم الأول به ) لأنه قد كان يجوز لك أن تقول : هذا ضارب زيدا وعمرا ، وكذلك تقول : هذا ضارب زيدا وعمرو ( أي بتبوين اسم الفاعل ، ونصب الاسم الأول ، وخفض الاسم الثاني ، وهو نظير ما في بيت امرئ القيس الذي نحن بصدد بيانه ) لأنه قد كان يجوز لك أن تقول : هذا ضارب زيد وعمرو ، فهذا على مذهب سيويه ، وأنشد :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً      وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

والمازني وأبو العباس محمد بن يزيد ( المبرد ) لا يميزان هذه الرواية ، والرواية عندهما \* ولا ناعبا إلا بين غرابها \* فأما القول في قدير فإن قديرا معطوف على منضج صفيق شواء ، بلا ضرورة ، والمعنى : من بين منضج صفيق شواء وبين قدير ، والتقدير : من بين منضج قدير ثم حذف المضاف ( وهو بين ) وأبق قديرا على حاله « اه بعض تصرف .

والحاصل أن في هذه الكلمة ثلاثة أقوال : الأول أنه جر « قدير » لمجاورته المجرور الذي هو « شواء » وإن كان في الحقيقة معطوفا على المنصوب ، وهذا هو المسمى بالعطف على المجاورة نظير النعت على المجاورة في قولهم : « هذا جحر صب خبز » حيث جروا خربا مع كونه نعتا



وقول الراجز :

٨٣٦ - إِنَّ بِهَا أُكْتَلَ أَوْ رِزَامًا خُوَيْرِ بَيْنَ يَنْقُفَانِ أَلَامًا

لجر المرفوع بسبب كون هذا الهمزة مجاورا لاسم مجرور وهو ضب . والقول الثاني : أنه جر المعطوف لأن المعطوف عليه قد كان يجوز جره بإضافة اسم الفاعل إليه ، وهذا هو العطف على المعنى ، وله نظائر منها البيت الذي أنشده أبو جعفر ، ومنها قول الشاعر وهو الشاهد رقم ٧٠٨ الذي مضى مشروحا في باب إعمال اسم الفاعل :

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ عَمْرٍو أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقٍ ؟

وقد أشرنا لك في شرح هذا الشاهد عبارة سيويه وأتينا لك من الشواهد على هذه المسألة بجملة صالحة تظمن إليها نفسك . والقول الثالث : أنه جاء به مجرورا لأنه مضاف إلى « بين » محذوفا ، كل ما في الباب أنه حذف المضاف وأبقى للمضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف ؛ وله نظائر ذكرت في باب الإضافة منها قول أبي دواد الإيادي ، وهو الشاهد رقم ٦٥٠ الذي سبق هناك مشروحا :

أَكْلُ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

والشرط الذي شرطوه لجواز ذلك - وهو أن يكون المحذوف معطوفا على مثله المذكور في الكلام - متحقق في هذا البيت ؛ فإن « بين » المحذوف معطوف على « بين » أخرى مذكورة في الكلام ، بل نحن لو قلنا : إن الكلام على تقدير ما بين منضج صفيح شواء ومنضج قد ير معجل ، لتحقق هذا الشرط أيضا ، ولا داعي لتقدير بين أخرى لأن تكريرها في مثل هذا الموضع غير جار في فصيح الكلام ، هذا تقرير الأقوال التي أشار إليها أبو جعفر مع الاستشهاد لها وبيان حقيقتها ، والله سبحانه هو المسئول أن يفعلك به .

٨٣٦ - هذا الشاهد بيتان من الرجز للشطور ، وهما الرجل من بني أسد ، والذي رواه

العلماء من هذا الرجز هو :

إِبْتِ الطَّرِيقَ وَأَجْتَنِبْ إِرْمَامًا إِنَّ بِهَا أُكْتَلَ أَوْ رِزَامًا  
خُوَيْرِ بَيْنَ يَنْقُفَانِ أَلَامًا لَمْ يَدْعَا لِسَارِحِ مَقَامًا

وبعض العلماء يروى البيت الأخير من هذا الرجز هكذا :

\* لَمْ يَدْعَا لِسَارِحِ طَعَامًا \*

وبعضهم يروى البيت الأول هكذا :

\* حَلَّ الطَّرِيقَ وَأَجْتَنِبَ أَرْمَامًا \*

اللغة : « إيت الطريق » أراد اسلك الطريق أى طريق شئت فإنك آمن أن يصيبك مكروه ، وآتى من الأفعال التى وردت متعددة أحيانا ولازمة أخرى ، فأما بجيئه متعديا فهذا الرجز من شواهد ، وأما بجيئه لازما فنحو قولك : آتى زيد ، ومنه قوله تعالى : ( آتى أمر الله فلا تستعجلوه ) « واجتنب أرماما » أى لا تسلك طريق أرمام فإنك لا تأمن على نفسك ومالك إذا سلكته لأن بها قطاع طريق ، وأرمام : اسم جبل فى ديار باهلة بن أعصر ، وقيل : أرمام واد فى ديار بنى أسد ، وقيل أرمام : بين الحاجر وفيد ، ويوم أرمام من أيام العرب ، وقال الراعى النيمى :

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَلَمَانٍ تَجَاوَزْنَ مَلْحُوبًا فَنَانَ مُتَاعِمًا  
جَوَاعِلِ أَرْمَامٍ شِمَالًا وَصَارَةً يَمِينًا فَقَطَّعْنَ الْوَهَادَ الدَّوَائِمَا

وقال أبو عبيد البكرى : « إرمام بكسر أوله ، كأنه مصدر أرم إرماما : موضع فى ديار طي »

أو ما يليها ، قال زيد الخيل لما حضرته الوفاة بفرده وهى ماء من مياه جرم :

أُطْلِعْ صَحْبِي الْمَشَارِقَ غُدُوَّةً وَأُتْرِكَ فِي بَيْتِ بَهْرَدَةَ مُنْجِدِ  
سَقَى اللَّهُ مَا بَيْنَ الْقَفِيلِ فَطَابَتْهُ فُهْرَقَةَ إِرْمَامٍ فَمَا حَوْلَ مُنْشِدِ  
هُنَالِكَ لَوْ أَنَّ مَرَضْتُ لَعَادَنِي عَوَائِدُ مَنْ لَمْ يُشْفَ مِنْهُنَّ يُجْهَدِ

وقال جرير :

وَلَقَدْ ذَكَرْتُكَ وَالْمَطَى حَوَاضِعُ مِثْلُ الْجَفُونِ بِبُرْقَتِي إِرْمَامِ

وقال النمر بن تولب :

فُهْرَقَةُ إِرْمَامٍ فَجَنَبًا مُتَالِعِ فَوَادِي الْمِيَاهِ فَالْبَدْيُ فَأَنْجِلِ

والبدى وأنجل : واديان « اه . « أكتل » بفتح الهمزة وسكون الكاف وفتح التاء المثناة ، و « رزام » بكسر الراء المهملة ، بزنة الكتاب — ها لسان من لصوص البادية ، وأخطأ الليث فزعم أن أكتل اسم للشديدة من شدائد الدهر ، وكذلك رزام ، وقول الراجز « خوبرين »

هو تثنية خويرب مصغر خارب، والخارب: اللص، ويقال: هو سارق الإبل خاصة، والصحيح أن كل لص خارب بدليل قوله بعد ذلك: \* لم يتركاً لمسلم طعاماً \* وقال الآخر:

وَالخَّارِبُ اللّصُّ يُحِبُّ الخَّارِبَا وَتِلْكَ قُرْبَى مِثْلُ أَنْ تُنَاسِبَا

\* أَنْ تُشَبِّهَ الضَّرَائِبُ الضَّرَائِبَا \*

وتقول: « خرب فلان يخرب خرابة » مثل كتب يكتب كتابة — إذا سرق، وقول الراجز: « ينقنان » هو بضم القاف مضارع نقف — من باب نصر — والنقف: كسر الهامة عن الدماغ أو ضربها أشد الضرب، والهام: جمع هامة، وهي الرأس.

الإعراب: « إن » حرف توكيد ونصب « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « أكتل » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « أو » حرف عطف بمعنى الواو مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رزاما » معطوف على أكتل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. « خويرين » حال من أكتل ورزام منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة لأنه مشى « ينقنان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع « الهاما » مفعول به لينقنان منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب حال ثانية.

الشاهد فيه: قوله: « أكتل أو رزاما خويرين » حيث جاءت في هذه العبارة « أو » العاطفة بمعنى الواو، والدليل على ذلك أنه لما أراد أن يجيء بحال من المتعاطفين نبي الحال، ولو أن « أو » باقية على أصل معناها لقال « خويرا ينقف الهام » وهذا تخريج الكوفيين لهذا البيت، وهم الذين ذهبوا إلى أن « أو » تأتي بمعنى الواو من غير شرط على ما ذكره الشارح وما سبق لنا تقريره في شرح الشواهد السابقة. قال الفراء « أو هنا بمعنى واو العطف، أراد إن بها أكتل ورزاما وهما خاربان » اه كلامه. وقال البغدادي في شرح شواهد النعي: « أنشده شاهدا على أن الكوفيين ومن يتبعهم قالوا: أو فيه بمعنى الواو؛ لأن الشاعر أراد إن بها أكتل ورزاما، فلذلك قال: خويرين، ونصبه على الحال منهما، ولو كانت على بابها لقال: خويرا، ونصبه على الحال من أحدهما » اه كلامه.

وذهب سيويه والبصريون الذين لا يميزون مجيء أو بمعنى الواو إلا مقيدا بالشرطين إلى أن قوله: « خويرين » في هذا الرجز منصوب بفعل محذوف، وتقدير الكلام: إن بها أكتل أو

وقوله :

٨٣٨ - وَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لِأَبَدٍ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلْسِلُ

رزاما أذم خويريين ينفقان الهام ، وإليك عبارة سيويه ، قال : « وسألت الخليل عن قوله ، وهو لرجل من بني أسد :

إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَامًا خُوَيْرِيَيْنِ يَنْفُقَانِ الْهَامَا

فزعم أن خويريين انتصب على الشتم ، ولو كان على إن لقال : خويربا ، ولكنه انتصب على الشتم ، كما انتصب ( حمالة الخطب ) عليه « اه كلامه .

وقال الأعمى الشنتمري في شرح شواهدة : « الشاهد في نصب خويريين على الدم ، ولا يجوز أن يكون حالا من أكتل أو رزاما لأن الخبر عن أحدهما لا اعتراض أو بينها ، ولو كان حالا لأفرد كما تقول : إن في الدار زيدا أو عمرا جالسا ، لأنك توجب الجلوس لأحدهما ، فلما لم يمكن فيه الحال لما بينا نصب على الدم » اه وقال أبو جعفر النحاس : « أنت إذا قلت : إن زيدا منطلق أو عمرا ، فقد أوجبت لواحد منهما الانطلاق ، فلا يجوز أن تجمعهما في النعت ولا الحال ، وقول الراجز بها هو خير إن « اه . وهذا هو المعنى بقول سيويه : « ولو كان على إن لقال خويربا » يعني أن الشاعر لو أراد أن يجعل هذا اللفظ حالا من اسم إن وما عطف عليه لوجب عليه أن يقول خويربا ، بالإفراد .

٨٣٨ - هذا بيت من الطويل ، وهو من أبيات لجعفر بن علبة الحارثي أنشدها أبو تمام في الباب الأول من كتاب الحماسة ، وأول ما أنشده أبو تمام قوله :

أَلْهَفًا بِقُرَى سَحْبَلٍ حِينَ أَخْلَبْتَ عَلَيْنَا الْوَلَايَا وَالْعَدُوَّ الْمَبَاسِلُ  
فَقَالُوا لَنَا : ثِنْتَانِ لِأَبَدٍ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ ... الْبَيْت ، وَبَعْدَهُ :  
فَقَانَا لَهُمْ : تِلْكَكُمْ إِذَا بَعْدَ كَرَّةٍ تَغَادَرُ صَرَغِي نَوُوْهَا مُتَخَاذِلُ  
وَلَمْ نَدْرِ إِنْ جِضْنَا مِنَ الْمَوْتِ جَيْصَةً كَمِ الْعُمُرِ بَاقٍ وَالْمَدَى مُتَطَاوِلُ ؟  
إِذَا مَا ابْتَدَرْنَا مَازِقًا فَرَجَّتْ لَنَا بِأَيْمَانِنَا بِيضُ جَلْمَتِهَا الصِّبَا قُلُ  
لَهُمْ صَدْرُ سَنِينِي يَوْمَ بَطْحَاءِ سَحْبَلٍ وَوَلِي مِنْهُ مَا ضَمَّتْ عَلَيْهِ الْأَنَامِلُ

اللفظة: « ألهفا بقرى سجدل حين أحلبت — البيت » التلهف: التوجع على الفاتت بعد الإشراف عليه ، وألهفا يجوز أن يكون منادى مفردا ، ويجوز أن يكون منادى مضافا ، فإذا جعلته مضافا كان أصله ألهفي ، فكأنه فر من الكسرة وبعدها ياء إلى الفتحة ، فانقلبت الياء ألفا ، وكذلك يا غلاما أقبل ، وقول الشاعر :

\* وَهَلْ جَزَعُ إِنْ قُلْتُ وَابَأُهَا ؟ \*

وإنما المعنى بأبيها ، وعلى ذلك قولهم في عذار : عذارى ، وفي صحار : صحارى ، وفي بقى : بقى ، وفي رضى : رضى ، وإذا كان ألهفا مفردا تكون الألف قد زيدت لامتداد الصوت به ليكون أدل على التحسر ، وقرى : اسم موضع ، وسجدل : اسم واد ، ويقال لكل ما اتسع وامتد : سجدل ، ويقال : ضب سجدل ، إذا كان ضخما طويلا ، ومعنى « أحلبت » أعانت ، وأصله الإعانة في الحلب خاصة ، ثم عمت في الإعانات كلها ، والولايا : جمع ولية ، وهى البرذعة ، وهى تكون كناية عن النساء إن شئت ، وعن الضعفاء الذين لا غناء عندهم إن شئت ، وشبهوا الرجل الضعيف الخوار الرخو بالولية لأنها رخوة منتفجة ، وقيل : الولايا هنا العشار والقبائل ، وكان ولية تأنيث ولى بمعنى القريب ، ويروى « أحلبت » بالجيم — وأصل الجلية رفع الأصوات ، والباء فى « بقرى سجدل » تتعلق بنفس ألهفا ، وكذلك حين ، فكأنه قال : أتلهف فى هذا الموضع فى هذا الوقت « فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما — البيت » التاء فى ثنتان كالتاء فى بنتان ، إلا أنه لم يستعمل واحد الثنتين بالتاء كما استعمل بنت ، وكذلك التاء فى اثنتان كالتاء فى قولهم : اثنتان ، إلا أنهم لم يقولوا اثنة كما قالوا ابنة ، ومجىء الهمزة فى أوله أحسن ؛ لأن الالفة العالية على ذلك ، قال عنتره :

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً      سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

واللغة الأخرى جيدة أيضا ، قال الشاعر :

لَقِمْتُ ابْنَةَ الضَّمْرِيِّ زَيْنَبَ عَنْ غُفْرِ      وَنَحْنُ حَرَامٌ مُسْنَى عَاشِرَةِ الْعَشْرِ  
فَقَبَّلْتُمَا نَتَقَيْنِ كَالشَّاجِحِ مِنْهُمَا      وَأُخْرَى حَلَى لَوْحِ أَحْرَمٍ مِنَ الْجَمْرِ

وأراد بالثنتين خصلتين ، ثم فسرها بقوله : صدور رماح — إلخ ، وخص صدور الرماح لأن المقاتلة تقع به ، ويجوز أن يكون ذكر الصدور وإن كان المراد كلها ، كما قال الآخر :

\* أَوَاطِينِ حَلَى صُدُورِ نِعَالِهِمْ \*

وقد علم أن الوطاء على الصدور والأعجاز ، وكفى بالسلاسل عن الأسر ، والمراد بقوله : « لا بد منها » على سبيل التعاقب ، لا على سبيل الجمع بينهما ، وإلا سقط التخيير الذي أفاده أو من قوله : « أو سلاسل » ألا ترى أنك إذا قلت : « خذ الدينار أو الدرهم » فليس مرادك أن يجمع بينهما ، وإذا كان الأمر على ذلك فعناه لا بد من أحدهما ، والعرب تذكر الشئين وتريد أحدهما ، وعلى هذا يفسر قوله تعالى : ( يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ) يعنى الماء العذب والملح ، واللؤلؤ لا يكون إلا فى الماء الملح دون العذب ، ويقول الرجل : « سلبت الرجلين ثوبا » ويقول : « أخذت منهما سيفا » يريد من أحدهما ، وقوله : « أشرعت » أى صوبت للطعن « قلنا لهم تلکم إذا بعد كرة — البيت » يقول : أجبناهم وقلنا لهم : تلکم التخييرة بعد عطفة تترك بيننا قوما مصرعين لا يطيقون الحراك « ولم ندر أن جضنا من الموت جيضة — البيت » يقال : « جاض » و« حاض » إذا عدل وانحرف ، وقوله : « كم العمر باق » كم : فى موضع الظرف : أى كم يوما أو وقتا العمر باق ، والعمر : مرتفع بالابتداء ، والواو فى قوله : « والمدى متناول » واو الحال ، ويجوز أن تكون الواو عاطفة ، وكأنه قال : لم نعلم كم العمر باق وكم المدى متناول إن جضنا « إذا ما ابتدرنا مأزقا فرجت لنا — البيت » المأزق — بزنة المسجد — مضيق الحرب ، يقول : إذا استبقنا إلى مضيق فى الحرب وسعته لنا سيوف مصقولة بأيماننا ، وجعل الفعل لاسيوف على المجاز والسعة ، وقوله « جلتها الصياقل » اضطره إليه إتمام البيت ، ألا ترى أن السيوف لا تجاوها إلا الصياقل ، ولو أنه قال « اجتهد فى صقلها الصياقل » أو نحو ذلك لكان حسنا « لهم صدر سيقى يوم بطحاء سحبل — البيت » البطحاء : تأنيث الأبطح ، وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، ومعناه إنى أعمال صدر السيف فيهم لا أزيله عنهم ، فكأنه هو لهم وليس لى منه سوى مقبضه ، ونظير هذا البيت قول الشاعر :

مَنَابِرُهُنَّ بَطُونُ الْأَكْفِ وَأَنْعَامُهُنَّ رُؤُوسُ الْمُلُوكِ

وانظر شرح التبريزى على الحماسة ( ١ / ٤٤ بتحقيقنا ) .

الإعراب : « فقالوا » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « لنا » جار ومجرور متعلق بقال « ثنتان » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : قالوا لنا : ها ثنتان . ولا يجوز أن تجعل « لنا » من مقول القول ويجعله متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، وثنتان مبتدأ مؤخرًا ؛ لأنهم إنما يتوعدونهم بهذا الكلام ، ودليل ذلك قوله فى البيت بعده « قلنا لهم تلکم إذا بعدكرة » فالكلام حوار دأر بينهم وبين أعدائهم ، فتفهم ذلك « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بد » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « صدور » بدل من قوله ثنتان مرفوع وعلامة

رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « رماح » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أشرعت »  
أشرع : فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دالّ على  
تأنيث المسند إليه ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « أو » حرف عطف بمعنى  
الواو على ما ذكره الكوفيون ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « سلاسل » معطوف  
على صدور رماح ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهر فيه : قوله « صدور رماح أشرعت أو سلاسل » فإن الكوفيين زعموا أن « أو »  
في هذه العبارة بمعنى واو العطف ، وإنما تكون « أو » في هذه العبارة بمعنى الواو إذا قدرت  
مضافا بين من الجارة ومجرورها وهو الضمير ، على ما ذكرناه عن التبريزي في بيان معنى مفردات  
هذا الشعر ؛ والتقدير : لا بد من إحداها ، حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقاما فاتصل بالعامل ،  
ثم بين بعد ذلك الثنتين اللتين أجملهما من قبل فقال « صدور رماح - إلخ » فأما إذا أقيمت  
الكلام على ظاهره ولم تقدر مضافا فإن « أو » تكون على أصلها لأحد الشيتين أو الأشياء ، وكأنه  
قال : لمجموعكم خصلتان ولا بد أن ينال كل واحد منكم إحداها : فإما أن تناله صدور رماحنا  
فيقتل ، وإما أن يستسلم ويستأسر فقيده في السلاسل .

وقد ذكر ابن جنى هذين الوجهين في البيت ، قال : « لك في منهما وجهان : إن شئت كان  
على حذف المضاف : أي لا بد من أحدهما ، وإن شئت كان على ظاهره : أي لا بد منهما جميعا ،  
فصدور الرماح لمن يقتل ، والسلاسل لمن يؤسر : أي يكون بعضنا كذا وبعضنا كذا ، فإن قيل :  
فهذا يوجب صدور الرماح والسلاسل ، قيل : لما جعلهم صنفين مقتولا ومأسورا كان لكل واحد  
منهم هذا أو هذا ، فمن هنا دخله معنى أو ، فهو إذن كلام محمول على معناه » اهـ .

وقال ابن هشام في معنى اللبيب في مباحث أو « السابع من معاني أو التقسيم ، والمراد بالتقسيم  
بيان أقسام الشيء ، سواء أكان تقسيم كل إلى أجزائه نحو قولك : السكنجيبيل خل أو عسل ،  
أي أنه من هذين الجزئين ، أم كان تقسيم الكل إلى جزئياته ، نحو قولهم : الكلمة اسم أو فعل  
أو حرف : أي أن الكلمة لا تخلو عن أن تكون واحدة من هذه الثلاث ، ذكر ذلك ابن مالك  
في الألفية وفي شرح الكافية ، ثم عدل عنه في التسهيل وهو آخر مؤلفاته ، فقال : تأتي أو للتفريق  
المجرد من الشك والإبهام والتخيير ، والتفريق هو جعل الشيء مفرقا ، أعم من أن يكون تقسيما  
أو لا يكون ، وأعم من أن يكون التقسيم تقسيم الكل إلى أجزائه أو تقسيم الكل إلى جزئياته ،  
وأو التي للشك فيها تفريق وزيادة هي الشك ، وأو التي هي الإبهام فيها تفريق وزيادة هي الإبهام  
على المخاطب ، وأو التي للتخيير فيها تفريق وزيادة هي طلب المخاطب بأحد الشيتين ، ففي كل واحدة  
من هذه الثلاث تفريق مصحوب بغيره ، فلما صاحب التفريق شيء آخر نسبوها إلى ذلك الشيء

الآخر فقالوا : إنها للشك ، وإنها للإبهام ، وإنها للتخيير ، والمراد هنا أنها قد تأتي للتفريق المجرد عن مصاحبة شيء آخر من هذه الأشياء ، ومثل لذلك بقوله تعالى : ( إن يكن غنيا أو فقيرا ) وقوله سبحانه : ( وقالوا كونوا هودا أو نصارى ) وبيان المعنى في الآية الأولى : إن يكن للشهود عليه غنيا فلا تمتنعوا من الشهادة عليه طلبا لرضاه أو إن يكن فقيرا فلا تمتنعوا من الشهادة عليه رحمة له ، فأو هنا المجرد التفريق : أي ذكر فرق وأقسام للشهود عليه من غير مشاركة شك أو إبهام أو تخيير لذلك ، قال ابن مالك : وهذا التعبير أولى من التعبير بالتقسيم ؛ لأن استعمال الواو في التقسيم أجود ، نحو الكلمة اسم وفعل وحرف ، ونحو قوله :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَقْلُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

ومن مجيئه بأو قوله :

وَقَالُوا لَنَا اثْنَتَانِ لَا بَدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَامِيلُ

والفرق بين التقسيم والتفريق أن التقسيم يقتضى أن يتقدم في الكلام مقسم سواء أ كان هذا المقسم كليا كالكلمة في قولنا : الكلمة اسم وفعل وحرف ، أم كان كلا ، كالناس في البيت الأول والثنتين في البيت الثاني ، فأما التفريق فلا يقتضى غير قطع الاتصال بين شيئين ، سواء أتقدم ذكر هذين الشيئين بلفظ يشملهما أم لم يتقدم ، ومن البين أن مجيء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضى ألا تجيء له أو أصلا ، وإنما يقتضى أن يكون مجيء أوله أقل من مجيء الواو ، وابن مالك قد صرح بأن أو جاءت للتقسيم في البيت الثاني ، على أن البيت المذكور ليس فيه دليل على أن أو فيه للتقسيم ، وذلك لأنه يحتمل أن يكون المعنى لا بد من أحدهما ، فيكون قوله فيها بعد صدور رماح أو سلاسل تفسيرا للأحد ، فلا تكون أول للتقسيم ، وعدل غير ابن مالك عن العبارتين جميعا فعبر بالتفصيل ، ومثله بقوله تعالى : ( وقالوا كونوا هودا أو نصارى ) وقوله سبحانه ( وقالوا ساحر أو مجنون ) إذ المعنى في الأولى : وقالت اليهود كونوا هودا ، وقالت النصارى كونوا نصارى ؛ والمعنى في الثانية : قال بعضهم ساحر ، وقال بعضهم مجنون ، فأو فيهما لتفصيل الإجمال الذى فى قالوا ، وتصف ابن السجرى فقال فى الآية الأولى : إنها حذف منها مضاف وواو وجملتان فطليتان ، وتقديره : وقال بعضهم — يعنى اليهود — كونوا هودا ، وقال بعضهم — يعنى النصارى — كونوا نصارى ، قال : فأقام قوله ( أو نصارى ) مقام ذلك كله ، وذلك دليل على شرف هذا الحرف ، انتهى اه كلام ابن هشام بإيضاح كثير جدا .



وجمل منه « وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ » أي : ويزيدون ، هذا مذهب الأخصس والجرى وجماعة من الكوفيين .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل مطلقاً ، وذكر في التسهيل أن أو تماقب الواو في الإباحة كثيراً ، وفي عطف المصاحبة والمؤكد قليلاً ، فالإباحة كما تقدم ، والمصاحب نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ » والمؤكد نحو : « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا » .

الثاني : التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشئيين أو الأشياء ، وهو الذي يقوله المتقدمون ، وقد تخرج إلى معنى بل والواو ، وأما بقية المعاني فستفاد من غيرها .

الثالث : زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو في ثلاثة مواضع :

أحدها : في التقسيم ، كقولك : الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ . وقوله :

\* كَأَنَّ النَّاسَ مَجْرُومٌ عَلَيْهِمْ وَجَارِمٌ <sup>(١)</sup> \*

وعن ذكر ذلك الناظم في التحفة وشرح الكافية . قال في المغنى : والصواب أنها

في ذلك على معناها الأصلية ؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس .

ثانيها : الإباحة ، قاله الزنخشرى ، وزعم أنه يقال « جَالِسِ الْحَسَنَ وَابْنَ سَيْرِينَ » أي

أحدهما ، وأنه لهذا قيل « تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ » بمد ذكر ثلاثة وسبعة ؛ لئلا يتوهم إرادة

(١) هذا مجز بيت ، وضد قوله :

\* وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَقْلُ أَنَّهُ \*

وهذا بيت من الطويل لعمر بن براقة الهمداني ، وهو الشاهد رقم ٥٧٢ الذي مضى شرحه

شرحاً وافياً في باب حروف الجر ، وكان الاستشهاد به هناك في قوله « كَأَنَّ النَّاسَ » حيث دخلت ما

على حرف الجر ولم تكفه عن العمل في الجور ، والاستشهاد به هنا على مجيء الواو في قوله

« مجرور عليه وجارم » للتقسيم ، وقد ذكر ابن مالك في شرح الكافية أن مجيء الواو للتقسيم

أجود من مجيء « أو » له ، وقد سمعت عبارته فيما أُرنا لك من كلام ابن هشام في شرح الشاهد

السابق (رقم ٨٣٨) كما سمعت تطبيق ابن هشام عليها .

الإباحة ، قال في المعنى أيضاً : والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بمجالسة كل منهما ،  
وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو .

نالتها : التخيير ، قاله بعضهم في قوله :

٨٣٩ — وَقَالُوا نَأَتْ فَأَخْتَرْنَا الصَّبْرَ وَالْبُكْيَ فَقُلْتُ الْبُكْيَ أَشْفَى إِذَا لَمَلِيلِي

٨٣٩ — هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة عدتها سبعة وأربعون بيتا ، لكثير عزة ،  
وقد رويت في ديوانه بطولها ، ورواها أبو علي القالي في أماليه ( ٦٥/٢ بولاق ) وأول هذه  
القصيدة — على مافي الديوان — قوله :

أَلَا حَيِّياً لَيْلِي أَجَدَّ رَجِيلِي  
تَبَدَّتْ لَهُ لَيْلِي لِتَذْهَبَ عَمَلِي  
أُرِيدُ لِأَنْمَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّما  
إِذَا ذُكِرَتْ لَيْلِي تَمَشَّتْكَ عَبْرَةٌ  
وَكَمْ مِنْ خَلِيلٍ قَالَ لِي : هَلْ سَأَلْتَهَا؟  
وَأَبْعَدُهُ نَيْلًا ، وَأَوْشَكُهُ قَلِي ،  
حَلَفْتُ رَبِّ الرَّاقِصَاتِ إِلَى مِنِّي  
تَرَاهُمْ رِفَاقًا بَيْنَهُنَّ تَفَاوُتُ  
تَوَاهِقُنَّ بِالْحُجَّاجِ مِنْ بَطْنِ نَخْلَةٍ

وقبل البيت المستشهد به هنا قوله :

كَفَى حَزَنًا لِلْعَيْنِ أَنْ رَدَّ طَرْفَهَا  
وَقَالُوا لَنَا فَأَخْتَرْنَا الصَّبْرَ وَالْبُكْيَ  
تَوَلَّيْتُ مَحْزُونًا وَقُلْتُ لِصَاحِبِي :  
لِعِزَّةٍ إِذَا يَحْتَمِلُ بِالْخَيْفِ أَهْلَهَا  
وَبُدِّلَ مِنْهَا بَعْدَ طَوْلِ إِقَامَتِهِ  
لَقَدْ أَكْثَرَ الْوَأَشُونَ فِينَا وَفِيكُمْ  
وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنْ طَرْفِ شَارِبِي  
لِعِزَّةٍ عَيْرٌ آذَنْتَ بِرَجِيلِي  
فَقُلْتُ الْبُكْيَ... البيت ، وبعده قوله :  
أَقَاتَيْتِي لَيْلِي بِبَعِيرٍ قَتِيلِي؟  
فَأَوْحَشَ مِنْهَا الْخَيْفُ بَعْدَ حُلُولِ  
تَبَعَّتْ نَكْبَاءَ الْعَشِيِّ جَفُولِ  
وَمَالَ بِنَا الْوَأَشُونَ كُلَّ تَمِيلِ  
إِلَى الْيَوْمِ كَالْمَقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ

اللفة : « ألا حيا ليلي أجد رحيلي — البيت » أجد رحيلي : حان وقته ، تقول : أجد فلان السير ، إذا انكشف فيه ومضى ؛ وكذلك قالوا : جد فلان في أمره ، وأذن : أعلم ، والقول : مصدر « نفل الرجل » إذا رجع ، يقول : أجدني أسحابي أنهم عائدون إلى ديارهم غدا « تبدت له ليلي لتذهب عقله — البيت » تبدت : ظهرت ، وكأنها تكلفت ذلك وتصنعت ، وتذهب عقله : أراد ليحبها فيطير من حبها عقله ، وأم الصلت : كنية المرأة التي سماها ليلي ، وقد يكون الصلت اسم رجل ، وقد يكون وصفا من قولهم : فلان صلت الجبين ، إذا كان جبينه واسعا أبيض ، وذلك مما يمدح به ، وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان صلت الجبين ، وفي حديث آخر أنه عليه الصلاة والسلام كان سهل الخدين صلتها ، فيكون كقولك : فلانة ذات جبين صلت « إذا ذكرت ليلي تغشك عبرة — البيت » تغشك : أحاطت بك ، والعبرة — بفتح العين وسكون الباء — الدمعة ، وتعل — بالبناء للجھول — أصله أن تشرب الشرب الثاني بعد شرب ، وأراد هنا أنه يبكي بعد بكاء سابق « وكم من خليل قال لي هل سألتها — البيت » سألتها : طلبت منها ما يطلب الحب من حبيبه من نظرة أو زورة أو غير ذلك ، وأضن : أفعل تفضيل فعله ضن يضن — من باب ظل — أي بخل « وأبعده نيلا وأوشكه قلى — البيت » الضمير في « أبعده » يعود إلى الخليل الذي ذكر في البيت السابق ، والنيل : العطاء ، وأوشكه : أقربه ، والقلى : بكسر القاف — البغض ، ومسول : أصله مسثول مثل مضروب ، فسهل الهزمة بقائها واوا بعد إلقاء حركتها على السين ثم حذف الواو ، وقد يكون سهل همزة الفعل الذي هو سأل فانقلبت ألفا فصار سأل مثل خاف فأخذ منه اسم المفعول كخوف « حلفت رب الراقصات إلى منى — البيت » أراد الجمال التي تحمل الحجاج إلى منى ، والملا — بفتح الميم مقصورا — الصحراء ، وقال تأبط شرا :

وَلَكِنِّي أُرْوِي مِنَ الْخَمْرِ هَامِي وَأَنْقُو الْمَلَأَ بِالشَّحَابِ الْمُتَشَلِّشِلِ

وقال الآخر :

أَلَا غَتِيَانِي وَارْفَعَا الصَّوْتِ بِالْمَلَأِ فَإِنَّ الْمَلَأَ عِنْدِي يَزِيدُ الْمَدَى بُدَا

والجديل — بفتح الجيم — حبل مفتول من شعر أو أدم يكون في عنق البعير أو الناقة ، ويجمع على جدل ، مثل سرير وسرر ، وربما كان الجديل في هذا البيت بمعنى الجدول : أي القبول الشديد القتلى ، وطى هذا يكون المراد بكل جديل أيدي النوق وأرجلها فإنه يقال لكل عظم موفر : جدل — بفتح الجيم وسكون الدال — ويجمع على جدول ، وقالوا من ذلك : جدل ولد الناقة والظبية يجدل جدولا — مثل قعد يقعد قعودا — أي قوى واشتد « تواهقن بالحجاج من بطن

نخلة — البيت » تواهقن : أراد أسرع السير ، والضمير يعود إلى النوق ، وبطن نخلة : بستان  
 بنى عامر ، وعزور : ثنية الجحفة ، والحبت : كل مطحّن من الأرض ، ويجمع على خبوت ،  
 وطفيل — بفتح الطاء وكسر الفاء — موضع « وقالوا لنا فآختر من الصبر والبكا — البيت »  
 المروي في كتب النحاة « وقالوا نأت فآختر » ونأت : بعدت ، والنأى : البعد ، والصبر : حمل  
 النفس على الاستقرار والثبات عند حصول مكروه ، وانظر إلى قول الشاعر :

أَبَتَ لِي هِمَّتِي وَأَبَى بِلَائِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ  
 وَإِقْحَامِي عَلَى الْمَسْكُورِهِ نَفْسِي وَصَرَّبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمَشِيحِ  
 وَقَوْلِي كَلَّمًا جَشَّاتُ وَجَشَّاتُ مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

تحمده قد فسر الصبر تفسيراً جيداً « أشقى » أفعل تفضيل من الشفاء ، ومناه البرء وزوال العلة  
 « الغليل » بالعين للمجعة — الحرارة الناشئة عن العطش ، وأراد هنا مطلق حرارة الجوف  
 سواء أ كانت ناشئة عن الوجد والحبة أم كانت ناشئة عن غيرها .

المفنى : وصف الشاعر أن قوما حدثوه عن عزة بأنها بعدت عنه ، وأنهم خيروه بين أن يحمل  
 نفسه على الاستقرار والثبات مع حدوث ما يهيجها وهو بعدها عنه وأن يبكي لذلك ويجزع ، فآختر  
 البكاء لأنه يشقى نجي البلايل .

الإعراب : « وقالوا » الواو عاطفة ، قال : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع  
 من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « نأت »  
 نأى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من  
 ظهوره التعذر ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب ،  
 والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى عزة ، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه  
 في محل نصب مقول القول « فآختر » الفاء حرف عطف تضمن معنى السببية مبني على الفتح لا محل  
 له من الإعراب ، اختر : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر  
 فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل نصب عطف بإفناء على جملة مقول القول « من الصبر »  
 جار ومجرور متعلق باختر ، وقوله « والبكي » معطوف على الصبر مجرور بكسرة مقدرة على الألف  
 منع من ظهورها التعذر ، وعلى هذه الرواية يكون مفعول اختر محذوفاً ، وكأنه قد قال : فآختر من  
 الصبر والبكي أحدهما ، ومن رواه « فآختر لها الصبر والبكي » كان قوله « لها » جاراً ومجروراً  
 مبتدئاً باختر ، وقوله « الصبر » مفعولاً به لاختر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقوله « والبكي »

معطوفا على الصبر ، وهو حينئذ منصوب بفتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر « فقلت » الفاء حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قال : فعل ماض مبني على فتح مقدره على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وتاء المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع « البكي » مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر « أشقى » خبر المبتدأ مرفوع بضمه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر « إذن » حرف جواب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لعليلي » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، غايل : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول .

الشاهر فيه : قوله « فاختر لها الصبر والبكي » حيث جاءت الواو فيه دالة على معنى « أو » وهو التخيير ، ألا ترى أن الدين أمره وإنما أمره بأن يتخير ، والتخيير إنما يكون بين شيئين يرضى بأحدهما ويحمل الآخر ، وبقاء الواو على أصل وضعها — وهو الدلالة على مطلق الجمع — يفسد المعنى .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : وها هنا أمران لا بد أن ندلك عليهما : الأول أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على رواية « فاختر لها الصبر والبكي » فأما على رواية « فاختر من الصبر والبكي » فإنه يتعين أن تكون الواو فيها دالة على مطلق الجمع الذي هو معناها الأصلي ، ومفهوم اختر — على هذا — محذوف ، وتقدير الكلام : فاختر من الصبر والبكي أحدهما ، على ما قررناه في إعراب البيت ، الأمر الثاني : أنه على رواية « فاختر لها الصبر والبكي » يدل على امتناع كون الواو باقية على معناها الأصلي الذي هو مطلق الجمع ثلاثة أمور : الأول : ما أشرنا إليه في مطلع هذا الكلام من أنهم خيروه ، وأن معنى التخيير أن تعرض أمرين متنافيين ، أو كالتنافيين ، على آخر ، وتكلفه قول أحدهما وترك الآخر ؛ فلا يمكن أن يقبلهما معا ، ولا أن يرفضهما معا ، وقد سبق للشارح عند بيان الفرق بين التخيير والإباحة أنه ذكر أن التخيير لا يميز الجمع بين الأمرين ، والإباحة تجوز الجمع بينهما ، وهذا أمر واضح إن شاء الله تعالى . والثاني أن المراد بالبكي على ما قررناه في لغة الشاهد هو الجزع والهلع وإظهار التجزن والأسف على نأى عزة محبوبته ، وهذا لا يتفق مع الصبر فلا يمكن الجمع بينهما . والثالث : أن الشاعر نفسه قد فهم ذلك لأنه تخير أحدهما فعلا وامتنع من قبول الآخر حيث قال « البكي أشقى إذا لعليلي » وكأنه قد قال : إن لم يكن من أحدهما بد فإني أختار البكاء لأن في البكاء راحة المحزون وتنقيسا عن صدر المكروب .

قال ابن هشام في معنى اللبيب في معاني الواو المفردة : « الثالث من معانيها : أن تكون بمعنى أو في التخيير ، قاله بعضهم في قوله \* وقالوا : نأت فاختر لها الصبر والبكى \* قال : معناه أو البكى ؛ إذ لا يجتمع مع الصبر ، ونقول : يحتمل أن الأصل فاختر من الصبر والبكاء — أي أحدهما — ثم حذف من ، كما في ( واختار موسى قومه سبعين رجلا ) ويؤيده أن أبا علي القالي رواه بمن « اه كلامه .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : ومراده بقوله « ويحتمل أن الأصل — الخ » الإشارة إلى سقوط الاستدلال بالبيت على رواية « فاختر لها الصبر والبكى » وبيان ما أشار إليه أنه لا يلزم على هذه الرواية أن يكون قوله « الصبر » مفعولاً به لاختر ، بل هو منصوب على نزع الحافض ، ومفعول اختر محذوف كما في الرواية الأخرى ، واستدل على صحة هذا التخريج بأمرين : الأول أن له نظيراً في أفصح الكلام وهو قوله تعالى ( واختار موسى قومه سبعين رجلا ) فقومه في الآية الكريمة منصوب على نزع الحافض ، أو على التوسع كما يقول بعض النحاة ، وسبعين : هو مفعول اختار ، ويكون الفرق بين الآية الكريمة والبيت أن المفعول الصريح ذكر في الآية الكريمة وحذف في البيت ، واستويا في ذكر المنصوب على التوسع أو نزع الحافض . والأمر الثاني مما استدل به ابن هشام أن أبا علي القالي روى البيت « فاختر من الصبر والبكى » فيكون مفعول اختر محذوفاً بغير تردد ، فينبغي تخريج الرواية الأخرى على حذف مفعول اختر ونصب الصبر وما عطف عليه على نزع الحافض لتتحد الروايتان .

ومن نقل عبارة ابن هشام بنصها وما ذكرناه في مطلع الكلام على هذا البيت من أن قصيدة كثير التي منها بيت الشاهد قد رواها أبو علي القالي في أماليه ، تفهم أن في كلام الشارح انتقال نظر ، حيث ذكر أن الراوي هو أبو علي الفارسي ، وعبارة الشارح هي عبارة ابن هشام في معنى اللبيب ، وفي عبارة ابن هشام « ويؤيده أن أبا علي القالي » فلعل الشارح قرأ هناك « أبا علي » فزاد « الفارسي » من عنده ، أو أن نسخته التي نقل عنها تحرفت فوقع فيها « أبا علي الفارسي » .

وبعد ، فإن كلام ابن هشام وغرضه من قوله « ويحتمل » ظاهر بعد أن حققنا الموضوع على هذا الوجه ، لكن بقي أن هذا خلاف الأصل ؛ فلا يلجأ إليه إلا عند الاضطرار ، وفرق بين الآية الكريمة والبيت ؛ فإن ذكر المفعول في الآية يقوم قرينة على أن ( قومه ) لا ينتصب على المفعولية إلا توسعاً ، فأما البيت فلما لم يذكر فيه المفعول مع الفعل التعدي بنفسه وذكر اسم آخر منصوب يصح أن يكون ناصبه هذا الفعل لم نستجز أن نجعل للمفعول محذوفاً والحذف خلاف الأصل ثم تذهب فتتلسس لهذا المنصوب عاملاً مع صحة توجه العامل المذكور إليه .

أى : أو البكى ؛ إذ لا يجمع بين الصبر والبكى ، ويحتمل أن يكون الأصل « من الصبر والبكى » أى أحدهما ، ثم حذف من ، كما فى قوله تعالى « وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ » ويؤيده أن أبا على الفارسي رواه بمن اه .

\* \* \*

( وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةَ \* فِي نَحْوِ ) تَزُوجِ ( إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةَ ) « وَجَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو » .

{ تنبيهات } : الأول : ظاهر كلامه أنها تأتى المعانى السبعة المذكورة فى أو ، وليس كذلك ؛ فإنها لا تأتى بمعنى الواو ، ولا بمعنى بل ، والمُذْرُ له أن ورود « أو » لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه ، فالإحالة إنما هى على المعانى المتفق عليها ، ولم يذكر الإباحة فى التسهيل ، لكنها بمقتضى القياس جائزة .

الثانى : ظاهره أيضا أنها مثل « أو » فى العطف والمعنى ، وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين ، وقال أبو على وابنا كيسان وبرهان : هى مثلها فى المعنى فقط ، ووافقهم الناظم ، وهو الصحيح . ويؤيده قولهم : إنها مجامعة للواو لزوما ، والعاطف لا يدخل على العاطف ، وأما قوله :

٨٤٠ — يَا لَيْتَا أُمَّنَا شَالَتْ نَعَامَتَهَا أَيْمَانًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمَانًا إِلَى نَارٍ

= ومن التمحلات التى ذكرت فى هذا البيت أن يكون قوله « الصبر » مفعولا لاخر ، وقوله « والبكى » مفعولا لفعل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : فاختر الصبر واترك البكى ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة . ومنها أيضا أن يكون قوله « الصبر » مفعولا به لاخر ، وقوله « والبكى » معطوفا عليه ، ويقدر لكل منهما ظرف خلاف طرف الآخر ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : فاختر الصبر ساعة والبكى ساعة أخرى ، أو فاختر الصبر اليوم والبكى غدا ، وما أشبه ذلك ، وكل ذلك تعسف .

٨٤٠ — نسب قوم هذا البيت إلى الأحوص ، وليس ذلك بسديد ، ورواه صاحب اللسان فى ( أما ) غير منسوب ، وهو بيت من البسيط من كلة لسعد القرظ — بقاف مفتوحة فراء مهملة مفتوحة فطاء معجمة — ابن سيار ، يهجو فيها أمه ، وكان سعد هذا شريرا يعق أمه ، وكانت أمه كثيرا ما تظه فلا يزداد إلا شرا ، وبعد البيت المستشهد به قوله :

تَلْتَهُمُ الْوَسْقَ مَشْدُودًا أَشْطَبَهُ كَأَمَّا وَجْهَهَا قَدْ سُمِعَ بِالْقَارِ  
 لَيْسَتْ بِشَبْعَى وَلَا أَوْزْدَتْهَا هَجْرًا وَلَا بَرِّيًّا وَلَا وَتَوْ صَافَتْ بِيذَى قَارِ  
 حَرْفَاهُ بِالْخَيْرِ لَا تَهْدَى لَوْجَهْتِهِ وَهِيَ صِنَاعُ الْأَذَى لِلْأَهْلِ وَالْجَارِ

اللفة : « شالت » ارتفعت ، والشائل : المرتفع « نعمتها » تطلق النعامة على الحيوان المعروف ، وتطلق على باطن القدم ، وتطلق على الحشبة التي يعلق عليها المصلوب ، وتطلق على النعش الذي يحمل عليه الميت ، وتطلق على جماعة الناس ، ويقول العرب « شالت نعامة فلان » كناية عن أنه مات ، فتكون النعامة في هذه العبارة بحسب الأصل صالحة لأن تكون باطن القدم ، لأن من مات ارتفعت رجله ، ولأن تكون النعش الذي يحمل عليه الموتى لأن من مات حمل نعشه فارفعت على أعناق الناس ، ويقولون « شالت نعامة فلان المصلوب » فتكون النعامة بمعنى الحشبة التي يعلق عليها المصلوب ، ويقولون « شالت نعامة بني فلان » يريدون أنهم تفرقوا بعد اجتماع ، ويقولون « جرى فلان بجرى النعامة » فتكون النعامة الحيوان المعروف وهو مضرب المثل في سرعة الجري ، والمراد في البيت الدعاء عليها بالموت « أيما » الرواية في هذه الكلمة بفتح الهمزة وبعدها ياء ساكنة ، وأصل الكلمة إما — بكسر الهمزة وميم مشددة — ففتح الهمزة وأبدل من الميم الأولى ياء ، قال الفراء : قال الكسائي في باب أما وإما — بتشديد الميم فيما — : إذا كنت أمراً أو ناهياً أو مخبراً فهو أما مفتوحة ، وإذا كنت مشترطاً أو شاكاً أو مخيراً أو مختاراً فهي إما بكسر الهمزة ، قال : وتقول من ذلك في الأول : أما الله فاعبده ، وأما الحر فلا تشربها ، وأما زيد فقد خرج . قال : وتقول في النوع الثاني إذا كنت مشترطاً : إما تشتمن زيدا فإنه يحلم عنك ، وتقول في الشك : لا أدري من قام إما زيد وإما عمرو ، وتقول في التخيير : تعلم إما الفقه وإما النحو ، وتقول في المختار : لي دار بالسكوفة فأنا خارج إليها ، فإما أن أسكنها وإما أن أبيعها . قال الفراء : ومن العرب من يجعل إما بمعنى أما الشرطية ، قال وأنشدني الكسائي لصاحب هذه اللفة \* ياليتنا أمنا شالت نعمتها — البيت \* قال الجوهري : وقولهم أيما وأيما يريدون أما فيبدلون من إحدى اليمين ياء ، وقال المبرد : إذا أتيت بإما وأما فافتح الهمزة مع الأسماء واكسرها مع الأفعال ، وأنشد :

إِمَّا أَقْتِ وَأَمَّا أَنْتَ ذَا سَقَرٍ فَاللَّهُ يَحْفَظُ مَا تَأْتِي وَمَا تَدْرُ

كسرت « إما أقت » لأن بعدها فعلا ، وفتحت « وأما أنت » لأن بعدها اسما ، وقال \* أبا خراشة أما أنت ذا نفر \* المعنى إذا كنت ذا نفر ، وقال الزجاج : إما التي للتخيير شبهت



بأن التي ضمت إليها ما مثل قوله تعالى : ( إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا ) قال : قال البصريون : إما هي أن المفتوحة ضمت إليها ما عوضا من الفعل ، وهو بمنزلة إذ ، المعنى : إذ كنت قائما فإني قائم معك ، وينشدون \* أبا خراشة أما أنت ذا نفر \* قالوا : فإن ولي هذه الفعل كسرت ف قيل : إما انطلقت انطلقتُ معك ، وأنشد \* إما أقت وأما أنت مرتحلا \* فكسر الأولى وفتح الثانية ، فإن ولي هذه المكسورة فعل مستقبل أحدث فيه النون ( يريد أدخلت عليه نون التوكيد ) فقلت : إما تذهبن فإني ذاهب معك ، فإن حذفت النون جزمت فقلت : إما يأكلك الذئب فلا أبكيك . وقال الفراء في قوله : ( إنا هديناه السبيل إما شاكرًا وإما كفورا ) قال : إما ههنا جزء ، أي إن شكر وإن كفر ، قال : وتكون على إما التي في قوله عز وجل : ( إما يعذبهم وإما يتوب عليهم ) فكأنه قال : خلقناه إما شقيا أو سعيدا . وقال الجوهري : إما بالكسر والتشديد : حرف عطف بمنزلة أو في جميع أحوالها ، إلا في وجه واحد ، وهو أنا نبتدى في أو على يقين ثم يدركنا الشك ، وإما نبتدى بها على الشك ، ولا بد من تكريرها ، تقول : جاءني إما زيد وإما عمرو ، وقال حسان بن ثابت :

إِمَّا تَرَى رَأْسِي تَغْيِيرَ لَوْنِهِ سَمِطًا فَأَصْبَحَ كَالثَّمَامِ الْمُنْجَلِ

يريد : إن ترى رأسي ، وما : زائدة ، قال : وليس من إما التي تقتضي التكرير في شيء . والخلاصة أن إما قد تكون مؤلفة من إن الشرطية المدغمة في ما الزائدة ، وقد تكون حرف تفصيل ، وقد تكون حرف عطف ، على ما في الأخير من خلاف ، وأن أما بالفتح قد تكون أن للصدرية مدغمة في ما عوض بها عن الفعل ، وقد تكون حرف تفصيل ، وقد تكون لمة في إما التي تقتضي التكرير . « تلثم الوسق مشدودا أشظته — البيت » تلثم : أراد تأكل أكلًا في نهم وشرهة ، والوسق — بفتح الواو وسكون السين المهملة — الحبل من التمر ونحوه ، والأشظة : جمع شظاظ — بكسر أوله — وهو العود الذي يدخل في عروة الجوالق ، وقيل : الشظاظ خشبة صغيرة عتقاء محدة الطرف توضع في الجوالق ، أو بين الأونين يشد بها الوعاء ، يريد أنها تأكل الوسق كله في شرهة ونهم حتى تأتي على آخره قبل أن يجل عنه ، فكأنه يقول : تأكله بوعائه ، وسفع — بضم السين وسكون الفاء — تخفيف سفع — بكسر الفاء — وهو فعل مبنى للجھول ، وتخفيف الفعل المكسور العين أو المضمومها كثير في العربية ، وتقول : سفعت فلانا بالنار ، إذا ضربته بها ، والقار : ذلك الأسود الشديد السواد « هجر » مكان كثير التمر ، وفيه يقال : كستبضع التمر إلى هجر ، و « ذو قار » موضع كانت فيه موقعة عظيمة بين العرب والفرس انتصر فيها العرب .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو هو حرف نداء والنادى به محذوف ، والتقدير : يا هؤلاء ليتنا — إلخ « ليتنا » ليت : حرف تمن مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : زائدة « أمنا » أم : اسم ليت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وناضاف إليه مبني على السكون في محل جر « شالت » شال : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل « نعماتها » نعامه : فاعل شالت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير العائبة المائد على أمنا مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر ليت « أيما » حرف دال على التقسيم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إلى » حرف جر « جنة » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بشال « أيما » حرف عطف ، وستعرف تفصيل الخلاف فيها « إلى نار » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق .

الشاهدي في : قوله « أيما إلى جنة أيما إلى نار » فإن الأصل في مثل هذا التعبير أن يقال : إما إلى جنة وإما إلى نار — بإثبات الواو العاطفة قبل إما الثانية ، وبكسر همزة إما ، وبتشديد ميمها — ويمثل هذا التعبير يستدل بعض النحاة على أن إما الثانية عاطفة ؛ لأن المعنى على العطف ، وحين رد عليهم الجمهور بأنه لو كانت «إما» عاطفة لجاءت - ولو في بعض الأحيان - من غير الواو ، أما وهي لم تجيء إلا مع الواو فالدال على العطف هو الواو ، ولا دخل لإما في الدلالة على العطف ، فتقضوا هذا الكلام بأنها قد جاءت دالة على العطف من غير أن تكون مسبوقه بالواو ، وذلك كما في هذا البيت ، فأجاب الجمهور على التمسك بهذا الاستدلال بما ذكره الشارح نقلا عن ابن هشام في المعنى بأن هذا البيت نادر لا نظير له في كلامهم ، فلا يكون مستندا للقاعدة ، هذا توجيه الكلام .

قال ابن هشام في معنى اللبيب ما نصه : « وإما عاطفة عند أكثر النحويين ، يعني إما الثانية في نحو قولك : جاءني إما زيد وإما عمرو ، وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى ، ووافقهم ابن مالك ؛ لملازمتها غالبا للواو العاطفة ؛ ومن غير الغالب قوله : \* أيما إلى جنة أيما إلى نار \* وفيه شاهدتان ، وهو فتح الهمزة ، وثالث ، وهو الإبدال ، ونقل ابن عصفور الإجماع على أن إما الثانية غير عاطفة كالأولى ، قال : وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه ، وزعم بعضهم أن إما عطف على الاسم ، والواو عطفت إما على إما ، وعطف الحرف على الحرف غريب ، ولا خلاف في أن إما الأولى غير عاطفة ؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو : قام إما زيد وإما عمرو ، وبين العامل ومعموله الآخر في نحو : رأيت إما زيدا وإما عمرا ، وبين المبدل منه وبدله في نحو : ( حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة ) فإن ما بعد إما بدل مما قبلها » اه كلامه بحروفه .

فشاذ . وكذلك فتح هزتها وإبدال ميمها الأولى ياء ، وفتح هزتها لفة تميم ، وبها روى البيت المذكور .

وقد يقال : إن قوله « في القصد » إشارة إلى ذلك : أي أنها مثلها في القصد : أي المعنى ، لا مطلقا ، سيما أنه لم يعمدها في الحروف أول الباب .  
وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة ، وإنما أوردتها في حروف العطف لمصاحبتها لها .

الثالث : مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها ، وذلك غالب ، لا لازم ، فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يعنى عنها ، نحو « إِمَّا أَنْ تَبْسُكُم بِخَيْرٍ وَإِلَّا فَاسْكَتْ » ، وقراءة أبي « وَإِنَّمَا أَوْ إِيَّاكُمْ لِيَمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ » وقوله :

والحاصل أن النحاة مجمعون على أن إما الأولى في نحو « اصطفيت إما زيدا وإما عمرا » ليست عاطفة ، وأنه لا خلاف بين المصنفين في نقل هذا الإجماع ، وأما إما الثانية فاختلاف النقل فيها ؛ فابن عصفور نقل الإجماع على أنها غير عاطفة نظير الأولى ، وغيره نقل فيها خلافا ، وهؤلاء الذين نقلوا الخلاف مختلفون في النقل ؛ فمنهم من ينقل الخلاف على أنه رأيان : منهم من يقول : إما الثانية عاطفة ، وينسب هذا إلى الأكثرين ، ومنهم من قال : إما الثانية ليست عاطفة ، ومن الذين نقلوا الخلاف من جعلوا الآراء ثلاثة : الأول أن إما الثانية عاطفة والواو إما غير عاطفة وإما جزء من الكلمة فالمعطف هو « وإما » برمتها ، والثاني أن الواو هي العاطفة وإما ليست عاطفة ، والثالث أن الواو عاطفة وإما عاطفة أيضا ، وكل منهما كلمة برأسها ، فالواو عطفت إما الثانية على إما الأولى ، وإما عطفت ما بعدها على ما بعد إما الأولى . هذا تلخيص كلام ابن هشام .

والذي نختاره في هذه المسألة أن إما الثانية ليست عاطفة أصالة ، والذي يدل على العطف هو الواو التي لا تفارقها إلا نادرا ، ووجه الاستدلال بهذا على ما نذهب إليه أنها لو كانت عاطفة لم تكن الواو ملازمة لها ؛ لأن حرف العطف لا يدخل على مثله ، وأيضا فإننا رأينا لذلك شبيها وهو دخول الواو على لا في نحو قولك : لا زيد ولا عمرو صديق لنا ، وقد أجمع النحاة على أن عمرا في هذا المثال معطوف على زيد ، وعلى أن الواو هي العاطفة له ، وعلى أن « لا » مزيدة لتأكيد النفي وليست عاطفة ، فلتكن « إما » الثانية بمنزلة لا الثانية في المثال الذي ذكرناه .

هذا ، والذي يؤخذ من عبارة ابن هشام أن همزة أما في هذا البيت مفتوحة ، بل كلامه صريح في هذا ؛ فإنه يقول « وفيه شاهدتان ، وهو فتح الهمزة » لكن عبارة ابن قاسم في شرح التسهيل أن الهمزة مكسورة في هذا البيت ، قال ابن مالك في التسهيل « وقد تبدل ميمها الأولى ياء » قال ابن قاسم « حكى الإبدال مع كسر الهمزة وفتحها ، فمثاله مع الكسر \* أيما إلى جنة أيما إلى نار \* اه وجمع بين الكلامين بأن في البيت روايتين ، وعبارة الشارح تشير إلى ذلك . وفي هذا القدر كفاية ومقتنع ، والله سبحانه ولى التوفيق والسداد .

٨٤١ - فَمَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ عَنِّي مِنْ سَمِيئِي  
وَالْأُفَاطِرِ خَنِي وَأَتَّخِذُنِي عَدُوًّا أَنْتَقِيكَ وَتَتَّقِيَنِي

٨٤١ - هذان بيتان من بحر الوافر ، وقائلهما هو الثقب العبدى ، والثقب : لقبه ، وهو بتشديد القاف مكسورة ، لا مفتوحة كما يقع ضبطه في بعض الكتب ، وإنما لقب بالثقب لقوله في القصيدة التي منها البيتان المستشهد بهما :

ظَهَرَنْ بِكِلَّةٍ وَسَدَلَنْ أُخْرَى وَتَقَبَنْ الْوَصَاوِصَ لِلْعِيُونِ

والكلية - بكسر الكاف وتشديد اللام - الستر ، وسدلن أخرى : أرسلنها وأرخينها ، والوصاوص : جمع وصواص ، وهو البرقع الصغير ، واسم الثقب : عائد - ويقال : عأذ الله - ابن محسن بن ثعلبة بن وائلة بن عدى بن عوف بن دهن بن عذرة ، ينهى نسبه إلى عبد القيس ابن دعيمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار .

وهذان البيتان من قصيدة له مطلعها :

أَفَاطِمُ قَبْلَ بَيْنِكَ مَتَمِّعِي وَمَنْعُكَ مَا سَأَلْتُ كَانَ أَبْيِي  
فَلَا تَدِدِي مَوَاعِدَ كَاذِبَاتٍ تَمُرُّ بِهَا رِيَّاحُ الصَّيْفِ دُونِي  
فَأَبِي لَوْ تَخَالَفُنِي شِمَالِي خِلَامَكَ مَا وَصَلْتُ بِهَا يَمِينِي  
إِذَا لَقَطَعْتَهَا وَلَقَلْتُ بِيئِي كَذَلِكَ أَجْوَى مَنْ يَجْتَوِيَنِي

وقبل البيتين المستشهد بهما قوله :

إِلَى عَمْرِي ، وَمِنْ عَمْرِي أَتَّقِي أَخِي النَّجْدَاتِ وَالْحَلْمِ الرُّصِينِ  
فَمَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ ... البيتين ، وبعدهما :  
وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّتْ أَرْضَا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي  
أَأْتُنِي الَّذِي أَبْتَقِيَهُ أَمْ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَقِينِي

اللفظ : « أفاطم » يريد يا فاطمة ، فاستعمل حرف النداء الذي للقريب ، فإنها إن لم تكن قريبة المحل فهي دانية المنزلة من قابه « بينك » البين - بالفتح - الفراق والبعد « متعيني » أراد زوديني بنظرة أو نحوها مما يزود الأعباء أعباءهم قبل افتراقهم « ومنعك ما سألت - إلح »

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

وبعد : فإلى أول هذه الصفحة ، وقف ( أبو رجاء ) عن المسير . وقد انتهى في التصحيح والمراجعة إلى نهاية صفحة ٤٩٦ من هذا الجزء الرابع ، وانتهى في التعليق إلى نهاية الشاهد :

« فَأَلْيَوْمَ قَرَّبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ »

واستجابة للرغبة — التي أبدتها حضرات السادة الأفاضل أصحاب المطبعة العامرة ، أولاد السيد مصطفى البابی الحلبي (نعمده الله برحمته ورضوانه ، وأسكنه فسيح جناته) — في إكمال الكتاب ، أبدأ مستمينا بالله في تصحيح الأوراق الباقية من عمل ( أبي رجاء ) ، وقد اضطررت إلى إضافة زيادات كثيرة هامة ، تشتد إليها الحاجة ، ويغل تركها بالكتاب مع التنيه على أغايط انحراف فيها ( أبو رجاء ) عن الجادة ، وقد وضعها كالتعليق على التعليق ، والاستدراك على ما يسمى بالتحقيق ، وفصلت بينها وبين تعليقات ( أبي رجاء ) بفصل ذي خطين في هوامش الصفحات . حتى إذا وصلت إلى قول مسكين الدارمي :

« تَعْلَقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفِنَا فَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ فَنَافِنُ »

حيث وقف ( أبو رجاء ) سلكت في هذا الشرح إن شاء الله ، مسلك أفاضل العلماء ومحققهم ، جعلت خدمة النص — للمصنف والشارح رحمهما الله — جلّ قصدي ، وأوردت فيه نصوص العلماء المتقدمين ، ثم أتبع الشاهد بتفسير التريب ، وإعراب الشكل ، وأعفيت القارئ من إعراب الواضحات ، إما لأن من بلغ مثل مبلغه من علم النحو والإعراب ، وحصل مثل ما حصل عليه ، لا يخفى عليه علمه ، وإما لأن ما تكرر من إعراب الشواهد الكثيرة في الأجزاء السابقة ، فيه كفاية ومقنع ، وإعما مثل هذا الإعراب التفصيلي الذي حشده ( أبو رجاء ) في صفحات الكتاب ، وضاعف به الحساب ، أليق بالطالب المبتدى ، وهو للنهني تكرر ، نضون عملنا عنه ، ونستعيض عنه بذكر ما لاغنى عنه ، وما لا بد منه ، مما لا يوجد في كتاب ، أو لا يوجد في غير الطولات التي يعجز الكثيرين الحصول عليها .

والله الهادي والمعين ، بيده الخير ، وما توفيق إلا به ، عليه توكلت وإليه أنيب ؟

عبد الله إسماعيل الصاوي

بإدارة إحياء التراث القديم بوزارة المعارف

يقول : إن بخلك بما أسألك أن تمنحيه يشبه فراقك تمام الشبه ، كلاهما بمعنى من نيل ما أتمنى « فلا تمدى مواعد كاذبات — البيت » المواعد : جمع موعد ، وهو مصدر ميمي بمعنى البعد ، وإنما خص رياح الصيف ، لأنها رياح ليس من ورائها خير ولا نفع ، إنما تأتي بالغبار ولا تمطر ، ومن ذلك قالوا « سحابة صيف عن قليل تقشع » يريدون أن ما يكون من السحاب في الصيف لا يأتي وراءه مطر ، وقوله « فإني لو تخالفني شمالي — البيت » خلافاً : مصدر منصوب على أنه مفعول مطلق يراد به التشبيه : أي لو أن شمالي تخالفني خلافاً يشبه خلافاً ، وقوله « ما وصلت بها يميني » معناه لو أن شمالي تخالفني مخالفة مثل مخالفتك لم أجعلها عوناً ليميني في عمل ما أريد ، وفسر ذلك بقوله « إذا لقطعتها ولقلت بيني — البيت » بيني : أمر من بين وهو الفراق والاتصال ، وأحتوى أكره وأبغض أشد البغض ، ونظير هذا البيت في المعنى قول النابغة في اعتذاره للنعمان بن المنذر :

فَلَوْ كَفَى الشِّمَالُ بَعَثَكَ حَوْنًا لَأَفْرَدْتُ الِيمِينَ مِنَ الشِّمَالِ

والنابغة هو الآخذ ، والمثقب أقدم جاهلية منه ، فإن المثقب كان في عهد الملك عمرو بن هند ، فأما النابغة فقد كان مع النعمان كما علمت ، وفي عمرو بن هند يقول المثقب « إلى عمرو ، ومن عمرو أنتي — الأبيات » والنجدات : جمع نجدة ، وهي البأس والشدة ونصرة المستصرين ، وروى « أخو الفعات » ويراد بها معنى النجدات الذي ذكرناه ، وقوله « فإما أن تكون أخي بصدق — البيت » البث — بفتح العين وتشديد التاء — الرديء ، والسمين : ضده ، وهو الجيد ، وأصل الأول قولهم : غث الحيوان فهو غث وغثيث ، غثائه ، أي هزل ، وأصل الثاني قولهم : سمن سمناً فهو سمين ، إذا امتلاً ، وقالوا أيضاً : أعث اللحم ، يريدون أنه فسد ، وقالوا : فلان يتكلم بالعث وبالسمين ، يريدون أنه يهجيء بالرديء في كلامه وبالجيد ، وأراد بقوله « فأعرف منك عني من سميني (١) »

(١) وهذا معنى قول الرسول الأعظم ، صلى الله عليه وسلم « المؤمن مرآة أخيه » فإن الأخ إذا صدقت أخوته بصر أخاه بعيوبه فانصرف عنها ، وأرشدته إلى محاسنه فاستكثر منها ، قال الشيخ الصبان رحمه الله « وأصل المعنى : فأعرف بك الرديء والجيد مني لتبينك لي الرديء وإبعادك لي عنه وإعانتك لي عليه . ويوجد في بعض النسخ بين هذين البيتين :

فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبْرِ الِيمِينَ

وروى مؤخرأ عنهما وهو الأولى . وقال شيخنا (يعني شيخ الصبان رحمه الله) وهو ساقط

من خط المؤلف ، وأنشده ابن دريد مع بيتين غير هذين :

لَمَعْرَكَ إِنْسِي وَأَبَا رَبَّاحٍ عَلَى طُولِ التَّجَاوُرِ مُنْذُ حِينِ

لِيُبَغِضُنِي وَأَبْغِضُهُ وَأَيْضًا يَرَانِي دُونَهُ وَأَرَاهُ دُونِي

يريد أنه لشدة عداوتهما لا تختلط دماؤهما ، فلو ذبحا على حجر لافترق الدمان ، والعرب تقول

إن دم التناغضين لا يجتمع .

فأعرف عيوبى فأجتنبها وأعرف فضائلى فأتمسك بها ، لأنه إذا كان أحداً صادقاً في إخوانه بين له حقيقة أمره وكشف عما يأتي وما يدع . وقوله « وإلا فاطرحنى واتخذنى - البيت » إلا : هى إن الشرطية المدخمة في لا النافية ، وفعل الشرط محذوف ، وأصل الكلام : وإن لا تكن أخى بصدق ، فاطرحنى : أراد أبعدى عن نفسك وأبعد نفسك عنى وليكن مكانك قصياً من مكافى ، وأتقيك : أحذرك ، وتتقنى : تحذرنى وتخاف صوتى ، شأن العدوين المجاهرين بالعداوة ، فأما أن يكون الظاهر خلاف الباطن فذلك هو النفاق الذى يصعب الاحتراز من صاحبه .

الإعراب : « فيما » إما : حرف دال على التفصيل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب و « أن » حرف مصدرى ونصب « تكون » فعل مضارع ناقص منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أحنى » خبر تكون منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « بصدق » جار ومجرور متعلق بتكون ، وأن المصدرية مع ما بعدها فى تأويل مصدر مرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : إما كونك أخى بصدق حاصل ، وبعضهم يجعل هذا المصدر مرفوعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير على هذا : إما شأنك كونك أخى بصدق ، وبعضهم يجعل هذا المصدر منصوباً بفعل محذوف ، والتقدير على هذا : أظهر إما كونك أخى بصدق ، ونحوه « فأعرف » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أعرف : فعل مضارع منصوب بالعطف على تكون ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منك » من : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بأعرف « عنى » مفعول به لأعرف منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « من » حرف جر « سمينى » مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق بأعرف ، وسمين مضاف وياء التكلم مضاف إليه « وإلا » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، ولا : حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفعل الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : وإلا تفعل ذلك ، أو التقدير : وإلا يحصل ما ذكرت لك ، وما أشبه ذلك « فاطرحنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، اطرح : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به لا طرح مبنى على السكون فى محل نصب « واتخذنى » الواو حرف عطف ، اتخذ : فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له

وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله :

٨٤٢ — نُمِّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَنْهَا وَإِمَّا بِأَسْوَاتِ الْمَاءِ خِيَالَهَا

من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول أول مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة اطرحني من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جزم جواب الشرط ، وجملة اتخذني في محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط « عدواً » مفعول ثانٍ لا يتخذ منصوب بالفتحة الظاهرة « أتقيك » أتقى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والسكاف ضمير المخاطب مفعول به لأنقى مبنى على الفتح في محل نصب ، و« تتقيني » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تتقى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية وياء التكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « فإما أن تكون أختي ... وإلا فاتخذني » حيث حذف إما الثانية وأقام مقامها قوله « وإلا » ولو أنه أتى بالكلام على الأصل اقال : فإما أن تكون أختي بصدق وإما أن تتخذني عدواً أتقيك وتتقيني ، وعبارة العلماء في هذا الوضع ظاهرها مختلف في القائم مقام إما الثانية ؛ فمنهم من يقول : قامت إلا مقام إما الثانية ، وعبارة ابن مالك في التسهيل « وربما استغنى عنها بـ « وإلا » واستشهد لذلك أبو حيان شارح التسهيل بيت الخرق الذي نحن بصدده شرحه ، وظاهر العبارة الأولى أن الذي قام مقام إما الثانية هو إلا وحدها ، وظاهر عبارة ابن مالك أن الذي قام مقام إما الثانية هو الواو وإلا جميعاً ، ولسنا نرى فيما بين العبارتين اختلافاً ؛ فإنك قد علمت في شرح الشاهد السابق أن إما الثانية تسبقها الواو كما في قوله تعالى : ( فإما منأ بعد وإما فداء ) وغير ذلك من شواهد مجيء إما داخله في باب العطف ، فقوله « وإلا » قد قام مقام إما الثانية والواو التي تسبقها ، فمن نظر إلى مجموع « وإما » قال : إنه يقوم مقامها « وإلا » فتكون الواو قائمة مقام الواو ، و « إلا » قائمة مقام « إما » ومن نظر إلى إما وحدها التي الكلام فيها قال : إنه يقوم مقامها إلا ، وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

٨٤٢ — هذا بيت من الطويل ، وقد نسبه قوم إلى ذي الرمة غيلان بن عقبة ، ومن نسبه إليه المعين في شرح شواهد ، وليس هذا البيت موجوداً في ديوان ذي الرمة ، وقد عثرت على هذا البيت تاني أبيات قصيدة طويلة للفردق همام بن غالب ، يمدح فيها سليمان بن عبد الملك بن مروان ، ويهجو الحجاج بن يوسف الثقفي غير أنه تغير في أوله كلمة ، غيرها النحاة أو الرواة ، وأول هذه القصيدة من كلام الفردق على ماهو في رواية الأدباء (١) :

(١) قول (أبي رجاء) في رواية الأدباء ، هو من الأساليب التي انفرد بها حين يتجاهل المصدر الذي نقل عنه النص ، مثل هذا التمييز لا يقال مطلقاً على علته وعموميته ، فمن هم الأدباء



وَ كَيْفَ بِنَفْسٍ كُلَّمَا قُلْتُ أَشْرَفْتُ      عَلَى الْبُرِّ مِنْ حَوْصَاءٍ هَيْضَ انْدِمَالِهَا  
 تَهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا      وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ خِيَالُهَا  
 وَمَا كُنْتُ مَا دَامَتْ لِأَهْلِي حُمُولَةٌ      وَمَا حَمَلْتَهُمْ يَوْمَ طَفَنَ جَمَالُهَا<sup>(١)</sup>  
 وَمَا سَكَنْتُ عَنِّي نَوَارُ فَلَمْ تَقُلْ      عَلَامَ ابْنِ لَيْلَى وَهِيَ غُبْرٌ عِيَالُهَا  
 تُقِيمُ بِدَارٍ قَدْ تَقَيَّرَ جِلْدُهَا      وَطَالَ وَنِعْرَانُ الْعَذَابِ اشْتِعَالُهَا  
 لِأَقْرَبِ أَرْضِ الشَّامِ وَالنَّاسُ لَمْ يَقُمْ      لَهُمْ خَيْرُهُمْ مَا بَلَّ عَيْفًا بِلَالُهَا

والبيت الأول من هذه الأبيات مروى في اللسان (دهم) عن ابن بري غير منسوب (٢).

اللفظ: « فكيف بنفس كلما قلت أشرفت - البيت » أشرفت على البرء: قاربت، وكأنها اطلعت عليه من عال فرأته، والبرء - بالضم - الشفاء من المرض، وحوصاء: هي هكذا في رواية الديوان، وأصل الحوصاء أنثى الأحوص، وهما وصفان من الحوص - بفتح الحاء المهملة والواو جيمًا - وهو ضيق مؤخر العين كأنما خيطت، وأراد هنا الوصف بالضيق مطلقاً، وأصل الكلام: أشرفت على البرء من جراحة حوصاء، وما أشبه ذلك، وكأنه يريد جراحة ضيقة الخارج ووقع في اللسان وفي رواية النجويين مكان هذه الكلمة « دهاء » والدهاء تخمّل أمرين: الأول: أن تكون من الدهمة وهي الظلمة، والثاني أن تكون اسماً للدهمية، وعلى الروايتين ضرب الشاعر الحوصاء والدهماء مثلاً، وهيض: ماض مبنى للجهول، ومعناه أنه نكس بعد أن عمّال إلى الشفاء،

الدين عندهم أبو رجاء؟ وعلى أية حالة فالقصيدة في ديوان الفرزدق الذي أخرجه وحققه عام ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م (الصفحة ٦١٨) وما بعدها وعدد أبياتها مائة وثلاثون بيتاً.

(١) هكذا ضبط (أبو رجاء) حمولة في البيت بضم الحاء، فخرج على الأصل الذي نقل منه وضبط عنه، فهي في ديوان الفرزدق بفتح الحاء، وقال تعالى في تنزيله العزيز (ومن الأنعام حمولة وفرشاً) بفتح الحاء أيضاً، وجاء في اللسان مادة (ح م ل) « والحمولة بالفتح: الإبل التي تحمل. ابن سيده: الحمولة (بفتح الحاء) كل ما احتمل عليه الحي من بعير أو حمار أو غير ذلك سواء كانت عليها أمتال أو لم تكن، وفعل تدخله الهاء إذا كان بمعنى مفعول به، وفي حديث تحريم الحجر الأهلية « قيل لأنها حمولة الناس » الحمولة بالفتح: ما يحتمل عليه الناس من الإبل سواء كانت عليها الأحمال أم لم تكن كالركوبة » بفتح الراء.

(٢) هذا البيت لم يرد في مادة (دهم) في اللسان كما يقول (أبو رجاء)، وإنما ورد في مادة (دم ل) غير أنه روى عجزه غير منسوب هكذا:

\* عَلَى الْبُرِّ مِنْ دَهَاءٍ هَيْضَ انْدِمَالِهَا \*

قال في اللسان : « الهيض - بالفتح - كسر العظم بعد الجبور (١) ، وهو أشد ما يكون من الكسر وكذلك النكس في المرض بعد الاندمال ، قال ذو الرمة :

وَوَجْهِ كَقَرْنِ الشَّمْسِ حُرٌّ كَأَنَّمَا تَهَيَّضُ بِهَذَا الْقَابِ لَحَعَتَهُ كَثْرًا

وقال القطامي :

إِذَا مَا قَلْتُ قَدْ جُهِرَتْ صُدُوعٌ تَهَاضُ وَمَا لِمَا قَدْ هَيَّضَ اجْتِبَارُ ام .

والاندمال : الالتحام والتماثل والبرء ، وقول صاحب الشاهد « تهاض بدار قد تقدم عهدا - البيت » هكذا هو في الديوان ، والنحاة يروون صدر هذا البيت « تلم بدار قد تقدم عهدا » فأما تهاض فهو مضارع مبني للمجهول من الهيض ، وقد فسرنا الهيض في شرح البيت السابق ، وأما تلم فقد فسره الصبان على أنه فعل مضارع مبني للمعلوم من الإلمام بمعنى الزيارة (٢) وهو بعيد كل البعد ، والذي يتفق مع الرواية الأخرى أن يكون « تلم » فعلا مضارعا مبنيا للمجهول ، والضمير المستتر فيه يعود إلى النفس المذكورة في البيت السابق (٤) ويكون معناه يصيبها الدم وهو المرض ، وتقدم عهدا :

(١) عبارة اللسان الهيض - وضبطه بالحركات بفتح الهاء وإسكان الياء - « الكسر بعد جبور العظم » لا كما توهمه عبارة أبي رجاء .

(٢) قد هنا زائدة زادها ( أبو رجاء ) من عنده فليست في اللسان الذي ادعى أنه نقل عنه ، وأظن أن العروضيين يتأذون أشد الأذى بوجودها ، وكذلك اللغويين .

(٣) إليك عبارة الشيخ الصبان هي ( قوله تلم ) الضمير يرجع إلى النفس المذكورة ، في البيت قبله مبني أم إذا نزل ، وفي بعض النسخ : تهاض بالبناء للمجهول من هاض العظم إذا كسره بعد جبر ج ٣ ص ٨٤ ، لتعلم أن ( أبا رجاء ) حرف قول الشيخ الصبان « من أم إذا نزل » وادعى أنه قال « من الإلمام بمعنى الزيارة » ويا بعد ما بين المعنيين .

(٤) الذي ذهب إليه ( أبو رجاء ) تحكّم فلامعنى المتابعة راوية ثبت أنه أخطأ أو نسى لاجمالة ، فالشاعر قال تهاض أو تلم والراوى هو الذي تصرف فجعل تهاض تلم أو جعل تلم تهاض . والأرجح عندي أن يكون ما قاله الشاعر هو تلم . لانهاض لأن لفظ الهيض ذكر في البيت السابق فعدم تكرار اللفظ أولى بحس الشاعر وتلم تفسيره وبيان له . فلا معنى لأن يجعل ( أبو رجاء ) رواية تهاض التي وردت بصيغة البناء للمجهول ، لا معنى لأن يجعلها حكماً في تلم فيبنيها للمجهول أيضاً . والحس الأدبي للشعر العربي يأبى بناءها للمجهول ، ولا سيما والشيخ ابن عرفة الدسوقي في شرحه على المعنى وافق الصبان في أنها مبنية للمعلوم إذ قال ( قوله تلم أي تنزل ) ولو تابع ( أبا رجاء ) لقال « ينزل بها » فالحق أن بناءها للمجهول تحكّم لا - و - غ له البتة ، فتم معناه تنزل كما ذكر الشيخ الصبان والشيخ ابن عرفة ، والنزول قد يكون حقيقة إذا كان حسياً . وقد يكون مجازياً

طال الزمن على معرفتها ورؤيتها ، وألم : فدل ماض من الإلمام وهو الزيارة ، والخيال : ما يراه الإنسان في النوم ، أو صورة الشيء تعرض للذهن الإنسان .

المعنى : وصف الشاعر أن نفسه كلما قاربت البرء وطمع هو في أن تندمل جروحها وبرأ سقامها الذي أورتها إياه ولوعه بأحبابه وغرامه الشديد بهم تعرضت للانتكاس ورجعت إلى السقام بأشد ما كانت عليه ، وذلك بسبب رؤيته الديار التي كانت مسرح هواه ودار ألقه ، وإما بعروض صور أحياء له ماتوا على ذهنه ، فهو لا يفتأ يعتاده من أسباب التباريح ما يعيده إلى اللرض ويجره مرة أخرى إلى الأواء .

الإعراب : « تهاض » فعل مضارع مبنى للجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى النفس التي جرى ذكرها في البيت الأول « بدار » جار ومجرور متعلق بتهاض « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « تقدم » فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « عهدا » عهد : فاعل تقدم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الدار مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر صفة لدار « وإما » الواو حرف عطف ، إما : حرف تفصيل « بأموات » جار ومجرور معطوف على قوله بدار « ألم » فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « خيالها » خيال : فاعل ألم مرفوع بالضمة الظاهرة

إذا كان بمجرد الادكار والخطور بالبال ، فهو نزول على كل حال وليس معناه أصابها اللمم كما ذكر ( أبو رجاء ) لأنه نقل عن التوحيين في تفسير الهبيض أنه أشد ما يكون من الكسر وقد نقل ( أبو رجاء ) ذلك عنهم في الصفحة السابقة ، واللم الذي قال ( أبو رجاء ) إنه المرض لم يقله أحد من أهل اللغة ، وإنما اللم صغار الذنوب أو مادون الكبائر ، وقيل مقاربة الذنب ، وقيل الجنون . وكل هذه المعاني بعيدة كل البعد عن المعنى الذي قصد إليه الشاعر . فالشاعر يقول : إنه كلما آانس البرء من جراحه هبضت نفسه واتسكت ، ثم ذكر في البيت الثاني سبب الهبيض والانتكاس فيبين أنه بسبب إلمامها ونزولها في نفس الدور التي تطاول عليها العهد والتي كانت آنسة أهلة بأحبابه ، أو بسبب ورود أطيايف وصور الذين ماتوا من أهله وإخوانه على ذاكرته .

والشاعر يعلل سبب الهبيض والانتكاس بعلة طبيعية جرى الشعراء عليها ، ولكن ( أنا رجاء ) أراد أن ينال من الشيخ الصبان ويتعلم عليه ويسفه رأيه فارتكب هذا المركب الصعب ، ولو أفسد المعنى وتقول على اللغة مالم يقله أهلها .

وضمير الغائبة العائد إلى أموات مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي وفاعله في محل جر صفة لأموات .  
 الشاهد في قوله « وإما بأموات » فإنه معطوف على كلام سابق تقدمته في الأصل « إما » ثم  
 حذفت لأن في ذكر الثانية المسبوقة بواو العطف إيحاء إليها وإشارة لها ، وأصل الكلام : تلم هذه  
 النفس إما بدار قد تقدم عهدها وإما بأموات ألم خيالها ، هذا وظاهر عبارة الشارح - وهي عبارة  
 منقولة عن معنى اللبيب لابن هشام - أن الفراء يحيز حذف « إما » الأولى حيث يقول الشارح  
 « والفراء يقيس هذا ، فيحيز زيد يقوم وإما يقعد كما يحيز زيد يقوم أو يقعد » وإليك أولاً عبارة  
 ابن هشام حتى تعلم أن الشارح قد نقلها بحروفها ، قال ابن هشام : « وقد يستغنى عن إما الأولى  
 لفظاً كقوله (١) :

تَلَّمْ بَدَارٌ قَدْ تَقَادَمَ عَنْهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالِهَا (٢)

أى : إما بدار وإما بأموات ، والفراء يقيسه : فيحيز زيد يقوم وإما يقعد ، كما يحوز أو يقعد  
 اه . ولما لم يطلع القوم على كلام الفراء نفسه أخذوا يبحثون في عبارة ابن هشام ، وانظر إلى ما قاله  
 العلامة الدماميني : « ظاهر هذا الكلام أن الفراء لا يحتاج إلى تقدير إما قبل المعطوف ، وهو  
 ظاهر قول ابن أم قاسم في الجنى الداني : وأجاز الفراء ألا تتكرر ، وأن تجرى مجرى أو ، فإن  
 كان هذا هو المراد نفاه قول ابن هشام : والفراء يقيسه ، فإن هذا الضمير للنصب عائد إلى

(١) إليك نص عبارة ابن هشام حتى تعلم أن (أبا رجاء) لم ينقل إليك العبارة بحروفها .  
 كما ادعى ليصحح توركه على الشيخ المصنف رحمه الله ، قال ابن هشام :  
 « وقد يستغنى عن الأولى لفظاً كقوله :

سقته الرواعد من صيف [ وإن من خريف فلن يهدما ]

وقد تقدم وقوله : تلم « الخ .

(٢) من العجيب جداً أن (أبا رجاء) ضبط تلم بالبناء للمعلوم هنا وفي موضع الشاهد  
 من الصلب (ص ٥٠٠) بعد أن ادعى أنه بعيد كل البعد في أول الصفحة ٥٠٢ ، ولعل قلبه قد عصاه  
 في هذه المرة فسبغه إلى كتابة الصواب ،

وقد ذكرني صنيع (أبي رجاء) ونقله عن اللغويين وحكمه على النصوص العربية بالذي رواه  
 الجاحظ عن كيسان مستملى أبي عبيدة معمر بن المثنى رحم الله الجميع . قال الجاحظ : كان كيسان  
 مستملى أبي عبيدة يكتب غير ما يسمع ، ويستملى غير ما يكتب ، ويقرأ غير ما يستملى ؛ أمليت  
 عليه يوماً :

عجبت لمهتر عدلوا بمهتر أبا عمرو

فكتب أبا بشر ، واستملى أبا زيد ، وقرأ أبا حفص !

أى : إما بدارٍ ، والفراء يقيسُ هذا ، فيجيز « زَيْدٌ يَقُومُ وَإِمَّا يَقْعُدُ » كما يجيز « أَوْ يَقْعُدُ » .

الرابع : ليس من أقسام إما التي في قوله « فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا » بل هذه الشرطية وما الزائدة<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

الاستغناء عنها لفظاً ، والفراء على ظاهر كلامهم يرى أنها مستغنى عنها البتة ، لفظاً وتقديراً انتهى ، ولو أن القوم - رحمهم الله تعالى - اطاعوا على كلام الفراء ليعلموا أن الفراء يرى أن « إما » إذا لم تتكرر كما في هذا البيت فإنها تكون نائبة عن « أو » وقائمة مقامها ، وهالك عبارة الفراء بنصها حتى تعلم علم ذلك ، قال : « ولا تدخل أو على إما ، ولا إما على أو ، وربما فعات العرب ذلك لتأخيرها في المعنى ، على التوهم ، فيقولون : عبد الله إما جالس أو ناهض ، ويقولون : عبد الله يقوم وإما يقعد ، وفي قراءة أبي : ( وإنا وإياكم لإما على هدى أو في ضلال مبين ) فوضع « أم » في موضع « إما » وقال الشاعر :

فَقَلْتُ لَهْنٌ أَمْشِينَ إِمَّا نَلَاةٍ      كَمَا قَالَ أَوْ نَشْفِ النَّفُوسَ فَنُعْذَرَا .

وقال آخر :

نَلِمُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا      وَإِمَّا بِأَمْوَاتِ أَلْمِ خَيَالِهَا

فوضع « إما » في موضع « أو » على التوهم ، وذلك إذا طالت الكلمة بعض الطول أو فرقت بينهما شيء هنالك « اه بحر وفه . وأنت إذا تدبرت في هذا الكلام أيقنت أن الفراء لا يرى جواز حذف « إما » الأولى حذفاً قياسياً مطرداً بحيث يجوز أن يقاس عليها في الكلام ، ولكنه يرى أن « إما » المذكورة - وهي الثانية في اعتبار الجمهور - قائمة مقام « أو » وعلى هذا يكون الفرق بين كلام الجمهور وكلام الفراء أن في بيت الشاهد حذفاً ، وأن المحذوف هو « إما » السابقة على المعطوف عليه وعلى الواو وإما الثانية « على ما بيناه في أول هذه الكلمة ، وأما الفراء فإنه يرى أنه لا حذف في البيت ، غاية ما في الباب أن الشاعر وضع كلمة في موضع كلمة أخرى على توهم أنه ذكر ما استوجبا =

(١) قال ابن عرفة اللسوقي في شرحه على المعنى : ولذلك أكد الفعل وجوابها حينئذ قوله ( فقولى إني نذرت ) الآية . وعبرة الأشموني منقولة بالحرف الواحد عن ابن هشام . قال : إما المكسورة المشددة قد تفتح همزتها ، وقد تبدل ميمها الأولى ياء ، وهي مركبة عند سيبويه من أن وما ، وقد تحذف ما كقوله :

سَقَّتَهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ حَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

أى إما من صيف وإما من خريف ، وقال اللبرد والأصمعي «إن» في هذا البيت شرطية والفاء فاء الجواب ، والمعنى وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى ، وليس بشيء ، لأن المراد وصف هذا الوعد بالرى على كل حال ، ومع الشرط لا يلزم ذلك ، وقال أبو عبيدة «إن» في البيت زائدة و«إما» عاطفة عند أكثرهم أعنى إما الثانية في نحو قولك «جاءنى إما زيد وإما عمرو» وزعم بونس والفارسى وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى ، ووافقهم ابن مالك لملازمتها غالباً الواو العاطفة ، ومن غير الغالب قوله :

يَا لَيْتَمَا أُمَّنَا شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا إِيْمَا إِلَى جَنَّةٍ إِيْمَا إِلَى نَارٍ

وفيه «شاهد ثان» وهو فتح الهمزة «وثالث» وهو الإبدال .  
 ونقل ابن عصفور الإجماع على أن إما الثانية غير عاطفة كالأولى . قال وإمما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه ، وزعم بعضهم أن إما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت إما على إما ، وعطف الحرف على الحرف غريب . ولا خلاف أن إما الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو «قام إما زيد وإما عمرو» وبين أحد معمولى العامل ومعموله الآخر في نحو «رأيت إما زيدا وإما عمراً» وبين المبدل منه وبدله في نحو قوله تعالى :  
 «حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّعَاءَةَ» فإن ما بعد الأولى بدل مما قبلها .  
 وإمما معان خمسة «أحدها» الشك ، نحو «جاءنى إما زيد وإما عمرو» إذ لم تعلم الجائى منهما .

«الثانى» الإبهام نحو «وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ»  
 «الثالث» التخيير ، نحو «إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا» و«إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ ، وَإِمَّا أَنْ نَسْكَونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى» .

ووهم ابن الشجرى فجعل من ذلك «إما يعذبهم وإما يتوب عليهم» ووجه الوهم كما قال الشمى :  
 أن التخيير إمما يكون بعد الطلب ، ولا يقع بعد إما فيه إلا مفرداً صريحاً أو تأويلاً ، وكلاهما منفي في الآية ، قال وخفى هذا على بعضهم حتى قال : وجه الوهم أن التخيير يستلزم غيراً ، وهو ممتنع على الله . وأجاب بأنه يجوز أن يكون تخييره تعالى من ذاته . نعم لابن الشجرى أن لا يلزم شيئاً مما سبق ويقول : المدار على استواء الأمرين وتحقق الحيرة بينهما ، وأيضاً ظاهر أنه لا يجتمع

التعذيب والتوبة . ( قلت ) وجه بأنها ليست للتخيير في الآية أن المعنى إما يعذبهم إن ماتوا مصرين على الذنب ولم يعقب ذنبهم أو يسبق موتهم توبة ، و « إما يتوب عليهم إن تابوا » .  
 « الرابع » الإباحة : نحو « تعلم إما فقهاً وإما نحواً » و « جالس إما الحسن وإما ابن سيرين » .  
 ونازع في ثبوت هذا المعنى لإما جماعة مع إنباتهم إياه لأو » .

« الخامس » التفصيل : نحو « إما شاكرًا وإما كفورًا » واتصاها على هذا على الحال المقدره ، وأجاز الكوفيون كون إما هذه هي إن الشرطية وما الزائدة ، قال مكي ولا يجيز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره ، نحو « وإن امرأة خافت » وردّ عليه ابن الشجري بأن المضر ههنا « كان » فهو بمنزلة قوله :

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا

وهذه المعاني لأو ، إلا أن إما يبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جرى بها لأجله ، من شك وغيره . ولذلك وجب تكرارها في غير ندور ، و « أو » يفتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره ، ولهذا لم تتكرر .  
 وقد يستغنى عن إما الثانية بذكر ما يغنى عنها ، نحو : « إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت » وقول المثقب العبدى :

فإما أن تكون أخى بصدق      فأعرف منك غنى من سميت  
 وإلا فاطرحنى واتخذنى      عدوًّا أتقيك وتقيني

وقد يستغنى عن الأولى لفظاً كقوله :

سفته الرواعد من صيف      وإن من خريف فلن يعدما

وقوله :

تُلِّمُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا      وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ حَيَاتُهَا

أى إمّا بدار . والفراء يقيسه ، فيجيز زيد يقوم وإمّا يقعد كما يجوز « أو يقعد » المذكورة [ في معنى أحد الشئيين أو الأشياء ، إلا أن أو تستعمل بمعنى إلى أو إلا دون إما ] .  
 والامام الرضى رحمه الله كلام في إما هذه نذكره هنا للفائدة ، قال : وأما إما فهى بمعنى

أو في جميع الأحكام المذكورة وفي عروض معنى الشك أو الإبهام أو التفصيل له في الخبر ومعنى التخيير أو الإباحة في الأمر ، إلا أن المعطوف عليه إما لا بد أن يكون مصدراً بإما أخرى ، نحو « جاءني إما زيد وإما عمرو » فبني الكلام مع إما على أحد الشئيين أو الأشياء [قولاً واحداً لتقدم، إما الدالة على هذا المعنى] وإما مع أو ، فإن تقدم إما على المعطوف معنى أحد الشئيين بعد ذكر المعطوف عليه . تقول مثلاً « قام زيد » قطعاً بقيامه ، ثم يعرض الشك أو تقصد الإبهام فتقول « أو عمرو » ويجوز أن يكون شاكاً أو مبهماً من أول الأمر وإن لم يأت بحرف دال عليه كما تقول مثلاً « جاءني الفوم » وأنت عازم من أول الأمر على الاستثناء بقولك « إلا زيداً » فأما الثانية في كل كلام فلا بد لها من تقدم إما أخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف أو ، فإنه يجوز فيه تقدم إما عليه وعدم تقدمه . نحو « جاءني إما زيد أو عمرو » و « جاءني زيد أو عمرو » وقد جاءت إما غير مسبوقه بإما أخرى في الشعر ، لكنها تقدر حملاً على الكثير الشائع من استعمالها ، أنشد الفراء :

تَلْمُ إِمَّا بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَسْوَاتِ أُمَّ خَيَّالُهَا

أى إما بدار . وإما بأموات ، وقد تخلف الثانية إلا ، قال :

فإما أن تكون أخی بحق فأعرف منك غنى من سميت  
وإلا فاطرحني واتخذني عدواً أنتيك وتقميني

وتلزم الثانية الواو ، وربما ترد بلا واو ، نحو « خذ إما هذا إما ذاك » قال :

يَالَيْتَا أَمْنَا شَالَتْ نَعَامَتَهَا إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ

ويروى إما إلى جنة . وهى لغة في إما .

وقالوا إن إما لا تستعمل في النهى ، وحكى قطرب فتح همزة إما العاطمة . وهى عند سيدييه مركبة من إن وما بدليل حذف ما للضرورة قال :

سَقَتَهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْذِمَا

[الصيف : مطر الصيف . والواحدة صيفة] .

فارتكب الشاعر حذف إما الأولى وحذف « ما » من الثانية ، وقال :

لَقَدْ كَذَّبْتِكَ نَفْسِكَ فَأَكْذَبْتَهَا فَإِنْ جَزَعاً وَإِنْ إِجْمَالاً صَبْرٌ

فإن التقدير إما تجزع جزعاً .

وقال غيره ( أى غير سيدييه ) هو مفرد غير مركب إذ الأفراد أصل للحروف ، وتأول البيهقي بأن الشرطية ، وشرطها كان المحذوفة أى فإن كان جزعاً .



(وَأَوَّلِ لَكِنَّ نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا) نحو « ما قام زيدٌ لكن عمرو » ، و « لا تضرب زيدا لكن عمرا » .

﴿ تنبيه ﴾ يشترط لكونها عاطفة مع ذلك : أن يكون معطوفا مفرداً ، وأن لا تقترن بالواو ، كما مثل ، وقد سبق ما في هذا الثاني <sup>(١)</sup> .

وهي <sup>(٢)</sup> حرف ابتداء إن سبقت بإيجاب ، نحو « قام زيدٌ لكن عمرو لم يقم » ، ولا يجوز « لكن عمرو » <sup>(٣)</sup> خلافاً للكوفيين ، أو تلتها جملة <sup>(٤)</sup> ، كقوله :

== الكلمة التي وضعها من تقدم مثلها ، وأن سبب التوهم هو طول الكلام بذكر الجملة التي وقعت صفة لدار ، والكلمة للوضوعة هي « إما » والكلمة الأخرى التي يستدعيها الكلام هي « أو »

ومنع أبو على الفارسي ، وعبد الفاهر الجرجاني من كونها عاطفة ، لأن الأولى داخلة على ما ليس بمعطوف على شيء ، والثانية معتزلة بواو العطف ، فلا تصلحان للعطف . وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو العاطفة ، ولا يلزم ذلك ، فإن معنى أن المصدرية هو معنى ما المصدرية ، والأولى تنصب المضارع بخلاف الثانية .

وقال الأندلسي : إما الأولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيهاً على أن الأمر مبنى على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لإما الثانية على الأولى ، حتى تصيرا كحرف واحد ثم تعطفان معاً ما بعد الثانية على ما بعد الأولى .

قال الرضي : وهذا عنر بارد من وجوه ، لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم ، فالحق أن الواو هي العاطفة ، وإما مفيدة لأحد الشئيين غير عاطفة والواو في نحو قولهم :

إما إلى جنة إما إلى نار مقدره

(ص ٣٧٣ ج ثاني شرح الرضي على الكافية) .

- (١) أي من الخلاف في شرح قوله « وأتبعته لفظاً فحسب » إلخ (ج ٤ ص ٤١٧ وما بعدها) .
- (٢) شروع في محترزات الشروط ، قال الشيخ الصبان فكان الأولى التعبير بالفاء .
- (٣) أي على أن « عمرو » معطوف كما في التوضيح ، أما على أنه مبتدأ فيجوز .
- (٤) أي أو سبقت بنفي ، لكن تلتها جملة فلا ينافي أن السبوة بإيجاب لا يتاوها إلا الجملة .

٨٤٣ - إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنَّ وَقَائِعَهُ فِي الْحَرْبِ تَنْتَظَرُ

وليس في هذا الكلام ما يفيد أنه يرى جواز حذف «إما» الأولى وبقيس عليه ، فافهم ذلك وتدبره والله ينفعك به .

٨٤٣ - هذا بيت من البسيط ، وهو من قصيدة زهير بن أبي سلمى المزني يمدح فيها الحارث بن ورقاء الصيداوي ، ومطلع هذه الكلمة قوله :

أُبَلِّغُ بَنِي نَوْفَلٍ عَنِّي فَقَدْ بَلَغَتْ مِنِّي الْحَفِيظَةُ لَمَّا جَاءَنِي الْخَبْرُ  
الْقَائِلِينَ يَسَارًا لَا تَنَاطُرُهُ غَشًّا لِسَيْدِهِمْ فِي الْأَمْرِ إِذْ أَمَرُوا  
إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى غَوَائِلُهُ لَكِنَّ.....الْبَيْتِ

وبعد :

لَوْ لَا ابْنُ وَرْقَاءَ وَالْمَجْدُ التَّلِيدُ لَهُ كَانُوا قَلِيلًا فَمَا عَزُّوا وَمَا كَثُرُوا  
وَالْمَجْدُ فِي غَيْرِهِمْ لَوْ لَا مَا زَرَهُ وَصَبْرُهُ نَفْسَهُ وَالْحَرْبُ تَسْتَعْرِ  
أَوْلَى لَكُمْ ثُمَّ أَوْلَى أَنْ يُصِيبَكُمْ مِنِّي نَوَاقِرُ لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ<sup>(١)</sup>  
وَأَنْ تَقْتَلَ رُكْبَانَ الْعَطَى بِكُمْ بِكُلِّ قَاقِيَةٍ شَعَاءَ تَشْتَهَرُ

اللفظ . كان الحارث بن ورقاء الصيداوي - وهو أحد بني أسد - قد أغار على بني عبد الله ابن غطفان ، وهم أحوال زهير وفيهم كان يقيم ، فغتم الحارث ، وكان مما غنمه إبل زهير وراعيه يسار ، فقال زهير قصيدته التي أولها :

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَمْ يَأْوُوا لِمَنْ تَرَكَوا وَزَوَّدُوكَ اشْتِيَاقًا أَيْةً سَلَكَوا

فلما أتت هذه القصيدة الكافية الحارث لم يلتفت إليها ، فقال زهير :

(١) الرواية في حاشية الأمير على المنفى لابن هشام :

أولى لكم ثم أولى أن تصيبكم مني فواقر لا تبقي ولا تذر

قال والفواقر المصيات ، وفسر البوادر بأنها ما يسبق أمام الغضب ، والحرب مؤنثة لكن يصغر

بلا تاء - أي يقال - حريب ( مبحث لكن ) .

تَعْلَمُ أَنَّ شَرَّ النَّاسِ حَيْثُ يُنَادَى فِي شِعَارِهِمْ يَسَارُ  
وَلَوْ لَا عَسَبُهُ لَرَدَّدَتْهُ مَمْوَةٌ  
إِذَا جَمَعَتْ نِسَاؤَكُمْ إِلَيْهِ أَشْطَّ كَأَنَّهُ مَسَدٌ مُعَارُ

فلما سمع الحارث هذه الكلمة قالوا للحارث اقتل يساراً ، فأبى عليهم ، وكساه ، ورده ، فقال زهير الكلمة التي منها بيت الشاهد يمدح الحارث ويذم بني أسد ، ولم يعرف الأصمعي هذه الكلمة وعرفها أبو عبيدة .

« بنى نوفل » هم جماعة من بني أسد ، وهم قوم الحارث بن ورقاء « فقد بلغت مني الحفيظة » وقع في رواية ، الأعمى الشنتمري « فقد بلغوا مني الحفيظة » والحفيظة الغضب ، تقول « أحفظت فلانا » تريد أغضبت ، يقول زهير : أغضبوني بهذا الكلام الذي بلغني عنهم ، وهو أسرم الحارث بأن يقتل يساراً « القائلين يساراً لاتناظره » لاتناظره : أي لاتؤخره ، وهذا نفي أريده به النهي ، والرواية فيه بالرفع على ما ذكرناه ، ولو أنه فتح على إرادة نون التوكيد الحفيظة لجاز ، وقوله « غشا » مصدر منصوب بفعل محذوف ، والغرض منه تأكيد معنى « لاتناظره » وسيدهم : هو الحارث بن ورقاء « إن ابن ورقاء لا تخشى غوائله » الغوائل : الحباثت ، وعن أبي محمد : غوائله ماغاله من شر ، من نيممة أو فساد يدخل عليه ، وروى في المعنى في مبحث لـكن « لا تخشى بوادره (١) » وتبعه الشارح ههنا . يقول : إن ابن ورقاء ليس ممن يقتل غيلة ويغدر ، ولكنه ممن يجاهد بالحرب وتتوقع فيها وقائعه « لولا ابن ورقاء والمجد التليد له - البيت » المجد التليد : ما ورثه عن آبائه ، ويقابله الطريف وهو ما أحدثه من المجد ولم يكن موروثاً ، يقول : كان الشرف في غير بني نوفل لولا ابن ورقاء والمجد في غيرهم لولا ماآثره - البيت « المآثر : جمع مأثرة ، وهي ما يتقل ويتحدث به من الأفعال الكريمة ، وصبره نفسه : يريد حبسه إياها على شدة الحرب ومكروهما ، وتستعر : تشتد وتتقد ، واللعر - بزنة المنبر - العود الذي تحرك به النار لتشتعل ، يقول : لولا ابن ورقاء يفعل الأفعال الكريمة التي يتناقل الناس أخبارها ويحدث بعضهم بعضاً بها ما كان لبني الصيداء غفر يفأخرون به من سامام ، ولولا بأسه وصبره في الحروب ما نهبهم أحد « أولى لكم ثم أولى أن يصيكم - البيت » أولى لكم : كلمة تهديد ووعيد ، ومعناه وليكم الشر ، ووقع في رواية الأعمى « أولى لهم » والنواقر - بالنون في رواية ثعلب ، وأراد بها الكلمات التي يصاب فيها المعنى ، وأصل هذا اللفظ قولهم « نقر فلان » من باب ضرب - إذا أصاب الغرض الذي هدف إليه ، وقالوا « سهم ناقر » إذا أرادوا أنه أصاب الهدف ، وقال الراجز :

(١) البوادر جمع بادرة : وهي هنا الحدة والغضب ، والبادرة : الخطأ ، و بوادر الخيل : أوائها .

أو تلت واوآء نحو «وَأَلَكِن رَسُولَ اللَّهِ» : أبى ولكن كان رسول الله<sup>(١)</sup>، وليس المنصوب معطوفاً باوآء ؛ لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب .

(١) مذهب المصنف أن لكن حرف استدراك لا عاطفة والواو هي العاطفة للجملة التي حذف بعضها على الجملة التي قبلها ، وقد يستشكل العطف بأن كون لكن حرف ابتداء يقتضى استئناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو . ويجاب بأن المراد من كونها حرف ابتداء أنها غير عاطفة للجملة فلا ينافي العطف بغيرها . وخلاصة ما قالوه في لكن هذه ساكنة النون أنها ضربان (الأولى) مخففة من الثقيلة وهي حرف ابتداء لا يعمل خلافاً للأخفش ويونس لدخولها بعد التخفيف على الجملتين (الثانية) خفيفة بأصل الوضع فإن وليها كلام فعلى حرف ابتداء مجرد إفادة الاستدراك ، وليست عاطفة ، ويجوز أن تستعمل بالواو نحو «ولكن كانوا هم الظالمين» وبدونها نحو قول زهير «إن ابن ورقاء» البيت وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقتراها بالواو تكون عاطفة جملة على جملة . وأنه ظاهر قول سيويوه وإن وليها مفرد فعلى عاطفة بشرطين (أحدهما) أن يتقدمها نفي أو نهي ، نحو «ما قام زيد لكن عمرو» و «لا يقيم زيد لكن عمرو» فإن قلت «قام زيد» ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء جئت بالجملة فقلت «لكن عمرو لم يقيم» وأجاز الكوفيون «لكن عمرو» على العطف وليس بمسموع .

«الشرط الثاني» أن لا تترن الواو قاله الفارسي وأكثر النحويين ، وقال قوم لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو . واختلف في نحو «ما قام زيد لكن عمرو» على أربعة أقوال «أحدها» ليونس ، أن لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفرداً على مفرد «الأنى» لابن مالك ، أن لكن غير عاطفة والواو عاطفة للجملة حذف بعضها على جملة صرح بجميها ، قال فائق في نحو «ما قام زيد ولكن عمرو» ولكن قام عمرو . وفي «ولكن رسول الله» ولكن كان رسول الله ، وعلّة ذلك أن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب ، بخلاف الجملتين المتعاطفتين ، فيجوز تخالفهما فيه نحو «قام زيد ولم يقيم عمرو» و«الثالث» لابن عصفور ، أن لكن عاطفة والواو زائدة لازمة «والرابع» لابن كيسان ، أن لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة . وسمع «ما مررت برجل صالح لكن طالح» بالخفض ، فقليل على العطف وقيل يجاز مقدر أى لكن مررت بطالح ، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه آتوة الدلالة عليه بتقديم ذكره :

وقول الأشموني لأن متعاطفي الواو الخ بخلاف الجملتين فيجوز تخالفهما في ذلك نحو «قام زيد ولم يقيم عمرو» وقد يقال محل عدم اختلاف متعاطفي الواو إيجاباً وسلباً إذا لم يصحها ما يقتضى الاختلاف كلكن .

(و «لا» نداءً أو أمراً أو أثباتاً تلاً) لا : مبتدأ خبره تلاً ، ونداء وما بعده مفعول بتلاً ، وفي تلاً ضمير هو فاعله يرجع إلى لا ، والتقدير : لا تلاً نداءً أو أمراً أو إثباتاً .

\* رَمَيْتُ بِالنَّوَاقِرِ الصِّيَابِ (١) \*

ووقع في رواية الأعم «بواقر» بالباء في مكان النون - وهو جمع باقرة ، وهي المصيبة والداهية وأصله من «بقرت بطنه» كما أن الفاقرة - بالفاء - من «بقرت ظهره» وهما يمكن أن مراده بالنواقر أو البواقر كلمات الهجاء التي يقذف فيها فتسمهم صمة لا يطيقون الخروج منها ، وقوله «لا تبقى ولا يذر» معناه لا تبقى من أعراضهم بقية ولا تترك أديماً صحيحاً « وأن تقلقل ركبان المظى بكم - البيت » تقلقل : أصله تقلقل - بتاءين - فحذف إحدى التاءين ، ومعناه تتحرك ووقع في رواية الأعم « وأن تقلقل » وفسره بأن ركبان المظى يروون قصائد الهجاء التي يقولها فيهم ويحدون بها الإبل ، والشعاع : التي اشتهرت بأشهر .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « ابن » اسم إن منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «ورقاء» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف ألف التأنيث الممدودة « لا » حرف نفي مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « تخشى » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « بوادره » بوادر : نائب فاعل تخشى ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « لكن » حرف استدراك وابتداء ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « وقائمه » وقائع : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه « في » حرف جر مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « الحرب » مجرور بنفي ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تنتظر الآتي « تنتظر » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الوقائع ، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهر في قوله « لكن وقائمه تنتظر » فإن « لكن » هذه حرف ابتداء ، وذلك لأنها لما وقع بعدها جملة ، لا مفرد يكون معطوفاً بها على ما قبلها ، خرجت عن أن تكون حرف عطف .

(١) الصياب ضبط في اللسان بضم الصاء وبتشديد الياء وتخفيفها : من صاب السهم يصيب ويصوب أصاب ، وسهم صيَّبَ والجمع صيَّب . وضبطه مصحح الأساس الصياب بكسر الصاد وهو خلاف ما مثى عليه صاحب القاموس أيضاً ، وبقية البيت :

أعداءكم فنأني دبابي . أي - سدي أو شري .

أى للعطف بلا شرطان<sup>(١)</sup> :

(١) كلام المصنف لا يفهم منه إلا الشرط (الثاني) وذكر الشارح للأول من باب التسامح .

وشروط العطف بلا ثلاثة (الأول) أن يتقدمها إثبات « كجاء زيد لا عمرو » أو أمر « كضرب زيدا لا عمرا » .

قال سيويبه أو نداء ، نحو « يا ابن أخي لا ابن عمي » ، وزعم ابن سعدان إن هذا ليس من كلامهم ( الثاني ) أن لا تقترن بماطف ، فإذا قيل « جاءني زيد لابل عمرو » فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة . وإذا قلت « ما جاءني زيد ولا عمرو » فالعاطف الواو ؛ ولا توكيد للنفي .

وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم النفي ؛ وقد اجتمعا في « ولا الضالين » أي لسبق النفي بعير في الآية السابقة .

« الثالث » أن يماند متعاطفاها فلا يجوز « جاءني لازيد » لأنه يصدق على زيد اسماً لرجل ، بخلاف « جاءني رجل لا امرأة » ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي ، خلافاً للزجاجي فإنه أجاز « يقوم زيد لا عمرو » ومنع « قام زيد لا عمرو » وما منه مسموع فنه مدفوع ، قال امرؤ القيس :

كأن دثاراً حلقت بلبونه عقاب تنوفي لآعقاب القواعل

دثار اسم راع ، وحلقت ذهبت ، واللبون نوق ذوات لبن ، وتنوفي جبل عال ، والقواعل جبال صغار .

وقال الزجاجي في علة منع « قام زيد لا عمرو » إن العامل مقدر بعد العاطف ، وتقدير العامل بعد العاطف هنا لا يصح إذ لا يقال « لاقام عمرو » إلا على الدعاء ، والحال أن الدعاء ليس بمراد مثل « لا غفر الله لزيد » وحينئذ في العطف بلا على معمول الماضي إلياس الخبر بالإنشاء . وقد رد على الزجاج بأنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع « ليس زيد قائماً ولا قاعداً » .

فالعامل وإن كان مقدرًا بعد العاطف ، لكن صحة العطف لا تتوقف على صحة تقدير العامل بعد العاطف والتلفظ به بعده ألا تری إلى قولهم « ليس زيد قائماً ولا قاعداً » فإن قاعداً عطف بالواو على قائماً ، ولا يصح تقدير العامل بعد العاطف بحيث يقال « وليس لاقاعداً » لأنه لا يصح مباشرة ليس للا ، فإنه يفترق في التابع إلى تقدير ، وليس المقدر كالتاب من كل وجه .

أحدهما : إفراد معطوفها<sup>(١)</sup> ، والثاني أن تسبق بأمر أو إثبات اتفاقاً ، نحو « اضرب زيداً لا عمرأ » وجاءني زيدٌ لا عمرؤ » ، أو بنداء ، خلافاً لابن سعدان ، نحو « يا ابن أخي لا ابن عمي » ، قال السهيلي : وأن لا يصدق أحدٌ متعاطفياً على الآخر<sup>(٢)</sup> ، فلا يجوز « جاءني زيدٌ لا رجلٌ » وعكسه ، ويجوز « جاءني رجلٌ لا امرأة » وقال الزجاجي : وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعلٍ ماضٍ ، فلا يجوز « جاءني زيدٌ لا عمرؤ<sup>(٣)</sup> » ويردُّه قوله :

وقد زاد بعضهم شرطاً رابعاً للعطف بلا ، وهو أن يكون متعاطفاها مفردين ، فلا تعطف الجمل ، والحق أنها تعطف الجمل التي لها محل من الإعراب نحو « زيد يقوم لا يقعد » وأما « يقوم زيد لا يقعد » فلا يجوز لأنهما لا محل لهما من الإعراب ، وبين ماله محل وما ليس له محل فرق . واعلم أن لا تنفي الحكم عن مفرد بعد إيجابه المتبوع ، فلا يجيء إلا بعد خبر موجب أو أمر ولا يجيء بعد الاستفهام والتنفي والعرض والتخصيص ونحو ذلك ، ولا بعد النهي ، بل بعد الخبر المحض المثبت والأمر ، نحو « ضربت زيداً لا عمرأ » و « اضرب زيداً لا عمرأ » . ولا تعطف بها الجملة الاسمية ولا الماضي على الماضي ، فلا يقال « قام زيد لا قعد » لأنه جملة ولفظة لاموضوعة لعطف المفردات ، وقد تعطف مضارعا على مضارع ، وهو قليل ، نحو « أقوم لا أفعد » والمجوز مضارعه الاسم ، فكأنك قلت أنا قائم لا قاعد .

(١) أى إفراده ولو تأويلاً فيجوز « قلت زيد قائم لا زيد قاعد » قال في معجم الهوامع للسيوطي ولا يعطف بها جملة لا محل لها في الأصح كما سيجيء بعد .

(٢) هذا ظاهر فيما إذا كان المتناول والأعم الثاني لا الأول . ولك أن تقول جواز « جاءني رجل لا زيد » إذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا إذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام ، وقد علل الفارسي وغيره عدم جواز « جاءني زيد لا رجل » وعكسه ، بأن الرجل يصدق بزيد فيانتم التناقض ، لا يقال للمراد بالرجل غير زيد بقرينة العطف المقتضى للمغايرة فلا تناقض ، لأننا نقول المغايرة التي يقتضيتها العطف صادقة بالمغايرة الجزئية ، كالمغايرة التي بين العام والخاص والمطلق والمقيد . فالتناقض غير منتف بحسب مدلول اللفظ ، وكالمثلين المذكورين في الامتناع « قام زيد لا الناس » و « قام الناس لا زيد » قال التقي السبكي يخطر لي جواز « قام الناس لا زيد » إن أريد إخراج زيد من الناس على وجه الاستثناء لكن لم أر أحداً من النحاة عد لا من حروف الاستثناء .

(٣) علل هذا بأن العامل يقدر بعد العاطف ، ولا يصح أن يقال « لا جاء عمرو » إلا على الدعاء ، ورد بأنه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لامتنع « ليس زيد قائماً ولا قاعداً » أى لمنع « لا » من تقدير ليس بعد الواو .

٨٤٤ - كَانِ دِنَارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ عِقَابُ تَنْوُفِي لَا عِقَابُ الْقَوَاعِلِ

٨٤٤ - هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي . وكان سبب هذه القصيدة أن امرأ القيس نزل على خالد بن سدوس بن أصعق النهاني ، فأغار عليه باعث ابن حويص الجديلي الطائي في رحل معه ، فذهبوا بإبله ، فلما علم ذلك امرؤ القيس أخبر جاره خالدًا ، فقال له خالد : أعطني رواحك أُلحق بها القوم فأرد إبلك ، فأعطاه رواحله ، فركبها خالدًا . فلما أدركهم قال : يا بني جديلة ، أغرمت على جاري ، فردوا إليه إبله ، فقالوا : ما هو لك بخار ، فقال : بني والله ماهذه الإبل التي معكم إلا كالرواحل التي تحتي ، فقالوا : أكذلك ؟ ثم رجعوا إليه فأنزلوه عنها وذهبوا بها أيضاً ، فلما عاد خالد إلى امرئ القيس بهذه الحال تحول عنه إلى جارية ابن مر الثعلبي فأجاره وأكرمه ، فقال بمدحه وبني ثعل :

دَعَّ عَنْكَ نَهْبًا صَبِيحَ فِي حُجْرَاتِهِ	وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّزَاحِلِ
كَانَ دِنَارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ	عِقَابُ تَنْوُفِي ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :
تَلَعَّبَ بَاعَثَ بِذِمَّةِ خَالِدِ	وَأَوْدَى عِصَامَ فِي الْخُطُوبِ الْأَوَائِلِ
أَبَتْ أَجَا أَنْ تُسَلِّمَ الْعَامَ جَارَهَا	فَمَنْ شَاءَ فَلْيَنْهَضْ لَهَا مِنْ مُقَاتِلِ
تَبَيَّتْ لَبُونِي بِالْقُرْبِيَّةِ أُمَّتَا	وَأَسْرَحَهَا غَيْبًا يَا كِنَافِ حَائِلِ
بَنُو ثَعْلَجِ جِيرَانُهَا وَحَمَاتُهَا	وَتَمْنَعُ مِنْ رُمَاةِ سَمْدٍ وَنَائِلِ
تَلَاعَبَ أَوْلَادَ الْوُعُولِ رَبَاعُهَا	دُورِنَ السَّمَاءِ فِي رُمُوسِ الْجَادِلِ
مُكَلَّلَةٌ حَمْرَاءَ ذَاتِ أَمِيرَةٍ	لَهَا حُبُّكَ كَأَنَّهَا مِنْ حَبَائِلِ
وَأَعْجَبَنِي مَشْيُ الْحَزْقَةِ خَالِدِ	كَمْ شِئْتُمْ أَنَّا نَحُلِّتُ فِي الْمَنَاهِلِ (١)

اللفظة : « دع عنك نهبا صبح في حجراته - البيت » النهب : السلب ، وانتهاز الفرص لاختطاف شيء ما ، وحجراته : نواحيه ، والرواحل : النوق ، يريد التي ذهب بها باعث وبنو جديلة . يقول : اترك الحديث عن إبل التي سطا عليها هؤلاء اللصوص وأخلوا منها أعطانها ، ولكن هات حديثي عن رواحلي التي ركبها لتميد إبل السروقة ، كيف مكنتهم من أخذها ؟ إنك لسي الجوار ضعيف الحماية للدمار « كان ديناراً حلفت بلبونه - البيت » دينار : هو راعي إبل امرئ القيس كما علمت من قصة الأبيات ، وحلفت : نزلت فوقها وسقطت عليها من الجو ، واللبون - بفتح اللام

(١) رواية اللسان حلثت بالمناهل وكان (أبو رجاء) ضبط البيت هكذا « مشي الحزقة خالد » والتصويب عن اللسان ، كما كان (أبو رجاء) قد ضبط « وأسرحها » بفتح الهمزة والراء ، والتصواب انعكس وجعل أولاد الوعول برفع الدال والرباع بنصب العين وهو خطأ .



النوق التي كان يراها ويحتلبها ، وعقاب تنوفي : هي العقاب الساقطة من ثنية مشرفة صاعدة في الهواء لارتفاعها ، القواعل : الجبال الصغيرة ، ويروي « عقاب ملاح » وهي السرعة الحافظة « تلعب باعث بذمة خالد - البيت » تلعب به : أ كثر من اللعب به وسخر منه ، و باعث : هو ابن حويص الذي أغار برجاله على الإبل وذهب بها ، بذمة خالد : بهده ، ويروي في مكانه « بحيران خالد » وقوله « أودي » أي هلك ، وتصام : راع من رعاة اسرى القيس قتل عند الغارة على الإبل ، ويروي « وأودي دثار » وقوله « وأعجبنى مشى الحزقة خالد - البيت » الحزقة : القصير البطين الضيق الباع ، والأتان : أنثى الحمار ، وحلثت - بالبناء للجھول - منعت وطردت ، والمناهل جمع منهل ، وهو مكان ورود الماء . يقول كما حاوت هذه الأتان أن برد الماء طردت ومنعت من وروده ، شبه مشية خالد بمشية هذه الأتان تحميراً لشأنه وسخرية به « أبت أجا أن تسلم العام جارها البيت » أجا : أحد جبلين لطيين ، واسم الآخر سلمى ، وأراد أهل أجا وسكانه ، وقوله « فن شاء الخ » يريد من أراد أن يعرف كيف تكون الهزيمة والفضيحة فلينهض لقتالها « تبيت ابوني بالقربة أمناً - البيت » اللبون : النوق العدة للحلب ، والقرية : منزل من منازل جبل أجا ، وأسرحها : أرسلها في المرعى نهاراً ، والغب - بكسر العين - أراد وقتاً بعد وقت ، والأكناف : جمع كنف ، وهو الناحية ، وحائل : جبل بعينه . يقول : إن إباه في جوار هؤلاء الطائنين آمنة في كل حال : في مبيتها ليلاً ، وفي وقت خروجها المرعى ، وفي وقت وجودها فيه « بنو ثعل جيرانها وحماها - البيت » بنو ثعل : قوم من طيء ، مشهورون بالحدق في الرماية ، وسعد ونابئ رجلان من نهبان « تلاعب أولاد الوعول رباعها - البيت » الوعول : جمع وعل ، وهو تيس الجبل ، والرباع : الفصان : أي الصغار من الإبل ، والمجادل : أراد بها الجبال « مكلة حمراء ذات أسرة البيت » يريد أن رؤوس الجبال قد كالمها السحب ، ذات أسرة : أي لها خطوط ، وحبك - بضم الحاء والباء جميعاً - أي طرائق ، والحبايل : برود ملونة ، ويروي « كأنها من وسائل » .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « دثاراً » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة « حلقت » حلق : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بلبونه » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، ولبون : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بحلق ، ولبون مضاف وضمير الغائب العائد إلى دثار مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « عقاب » فاعل حلق مرفوع بالضمة الظاهرة ،

وهو مضاف و « تنوفى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لا » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عقاب » معطوف على عقاب الأول والمعطوف على الرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وعقاب مضاف و « القواعل » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «عقاب تنوفى لاعقاب القواعل» فإن «لا» في هذه العبارة :حرف عطف والمعطوف بها معطوف على اسم معمول لفعل ماض ، ألا ترى أن المعطوف عليه هو قوله « عقاب تنوفى » وهو فاعل لفعل ماض هو قوله « حلفت » فهذا رد على الزجاجى صاحب الجمل الذى اشترط في العطف بلا ألا يكون المعطوف عليه معمولاً لفعل ماض ؛ وإليك عبارة شارح الجمل ، قال : «من النحويين من يمنع العطف» بلا على معمول الفعل الماضى ، وإليه ذهب أبو القاسم الزجاجى في معاني الحروف ، واستدل على ذلك بأن لا حرف لا يبنى به الماضى ، فإذا عطف به بعد الماضى كان نافية له في المعنى ؛ فمن أجل ذلك لم يبنى العطف به بعد الماضى ، ويبان ذلك أنك لو قلت : قام زيد لا عمرو ، فكأنك قلت : لاقام زيد ولا عمرو ، وهذا الأخير لا يجوز ، فكذلك ما كان بمعناه يلزم ألا يجوز ، والذى يدل على فساد ما ذهب إليه الزجاجى أن لا يبنى به الماضى ، نحو قوله تعالى : ( فلا صدق ولا صلى ) فإذا جاز أن يبنى به الماضى في اللفظ فأحرى أن يجوز نفي الماضى به في المعنى ؛ ومما ورد نصاً في الرد عليه ، قول امرئ القيس :

\* كأن دناراً حلفت ببلونه ... البيت \* فعطف به بعد حلفت وهو ماض . اه كلام شارح الجمل ؛ وتلخيصه أنه يرد على ما ذهب إليه الزجاجى بوجهين : الأول : أنا لانسلم أن «لا» لا يبنى به الماضى بته ، بل قد يبنى به الماضى كما في الآية الكريمة ، والثانى : أنا إن سلمنا أن لا حرف لا يبنى به الماضى في اللفظ فلا نسلم أنه لا يبنى به الماضى في المعنى . والثالث : أنه قد ورد العطف بها بعد الفعل الماضى في بيت امرئ القيس ، وهو نص في موضع الخلاف . قال أبو رجاء غفر الله تعالى له : والذى يخطر لى أن تعليل الزجاجى غير مستقيم ، ألا ترى أنه جعل «قام زيد لا عمرو» في معنى قولنا « لاقام زيد ولا عمرو » ثم بنى على ذلك منع هذه العبارة بناء على ما ادعاه من أنه لا يبنى الماضى بلا ، مع أن صدر الكلام الأول بإيجاب لانق ، والعرض من الكلام الأول هو إثبات القيام لزيد ونفيه عن عمرو ، بل أنت لو دقت النظر لرأيت في هذا التعليل ما يناقض إجماع النحاة الذين يشترطون للعطف بلا أن يكون ما قبلها إثباتاً أو أمراً ، فإخراج صدر الكلام عن الإثبات هو بمثابة من أراد أن يبنى جداراً فهدم الأساس الذى يبنى عليه ، فتأمل في ذلك والله يوفى بك .

﴿ تنبيهات ﴾ :

الأول : في

معنى الأمر الدعاء والتحضيض<sup>(١)</sup> :

الثاني : أجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يُعطف بها على اسم إن ، نحو « لعل زيداً لا عمراً قائمٌ » .

الثالث : فائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها : إما قصر أفراد ،<sup>(٢)</sup> كقولك « زيدٌ كاتبٌ لأشاعرٍ » ردًا على من يمتد أنه كاتب وشاعر ، وإما قصر قلب ، كقولك « زيدٌ عالمٌ لا جاهلٌ »<sup>(٣)</sup> ردًا على من يمتد أنه جاهل .

الرابع : أنه قد يُخذف المظوف عليه بلا ، نحو « أعظمتك لا لتظلم » أى : لتعدل لا لتظلم .

\* \* \*

(١) قال أبو حيان : مثال الدعاء « رحم الله أبا بكر لا أبا جهل » ومثال التحضيض « هلاً ضربت زيداً لا عمراً » وخالفه الرضى فقال : لا تجيء . لا بعد الاستفهام والعرض والتمنى والتحضيض ونحو ذلك ، ولا بعد التنبؤ ولا يعطف بها الاسم ولا الماضى ، فلا يقال « قام زيد لا قعد » لأنها موضوعة لعطف المفردات وإنما جاز على قلة عطفها المضارع لمضارعه الاسم ، ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف فلا يقال « قام زيد لا عمرو ولا بكر » كما تقول « قام زيد وعمرو وبكر » بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو في المكرر فقلت « ولا بكر ولا خالد » فنخرج لاعتن العطف ، وتمحض لتأكيد النفي لدخول العاطف عليه ، وإلا كانت الواو وكانت هى العاطفة ولا تأكيد . لكن الرضى قال فى الكلام على بل قيل لا تجيء . بل بعد التحضيض والتمنى والترجى والعرض . والأولى أن يجوز استعمالها بعد ما يفيد معنى الأمر والنهى كالتحضيض والعرض . والظاهر أن العرض كالتحضيض عند أبى حيان . قال الشيخ الصبان : والقلب إلى جواز مجيء لا بعد الاستفهام أميل نحو « أقام زيد لا عمرو » .

(٢) لم يذكر الشارح قصد التعمين مع أنها تكون له نحو « زيد كاتب لا شاعر » المتردد فى أى الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما لاعتن التعمين .

(٣) إنما مثل لقصر الأفراد ولقصر القلب بالمثالين المذكورين إشارة إلى ما قاله العلماء من اشتراط إمكان اجتماع الوصفين فى قصر الأفراد دون قصر القلب .

( وَبَلَّ كَلْكِنٌ )<sup>(١)</sup> في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها<sup>(٢)</sup> ( بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا )

(١) اعترض على الصنف بأن قوله ( بل كلكن ) إحالة على مجهول فإنه لم يذكر أولاً معنى لكن . وأجيب بأن وجه الشبه الذي ذكره الشارح مشهور في لکن بالإحالة على أمر مشهور معلوم للنحاة . قال الرضي : هذا الإطلاق من ابن مالك يعطى في نحو قولك « ماجاءني زيد بل عمرو » أن عدم مجيء زيد متحقق بعد مجيء بل أيضاً كما كان كذلك في « ماجاءني زيد لکن عمرو » بالاتفاق . وبه قال المصنف ، لأنه قال في « ماجاءني زيد بل عمرو » يحتمل إثبات المجيء وعمرو مع تحقق نفيه عن زيد ، قال الرضي والظاهر ما ذكرناه أولاً .

أما حكم ما بعد بل الآتية بعد النفي أو النهي ، فعند الجمهور أنه مثبت ، فعمر و جاءك في قولك « ماجاءني زيد بل عمرو » فكأنك قلت « بل جاءني عمرو » قبل إبطال النفي والاسم المنسوب إليه المحيى .

قالوا والدليل على أن الثاني مثبت حكمهم بامتناع النصب في « ما زيد قائم بل قاعد » ووجوب الرفع ... وعند المبرد أن الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسنداً إلى الثاني . وإذا ضمنت « لا » إلى « بل » بعد الإيجاب أو الأمر ، نحو « قام زيد لا بل عمرو » « اضرب زيدا بل عمرو » فغنى « لا » يرجع إلى ذلك الإيجاب والأمر المتقدم لا إلى ما بعد « بل » . ففي قولك « لا بل عمرو » نفيت بلا اقيام عن زيد وأثبتت لعمر و بل ، ولو لم تجيء بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم السكوت عنه يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت ، وكذا في الأمر نحو « اضرب زيدا بل عمرو » أي « لا تضرب زيدا بل اضرب عمرو » ولولا « لا » المذكورة لاحتمال أن يكون أمرا بضرب زيد ، وأن لا يكون مع الأمر بضرب عمرو .

وكذا لا الداخلة على بل بعد النهي والنفي راجعة إلى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناها وما بعد لا بل الآتية بعد النهي والنفي باق على الخلاف المذكور بين الجمهور والمبرد .

ولا تجيء بل المفردة العاطفة للمفرد بعد الاستفهام ، لأنها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بمحصول مضمون الكلام وطلب تحصيله ، ولا جزم في الاستفهام لا بمحصول شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك ، وكذا قيل إنها لا تجيء بعد التحضيض والتثني والترجي والعرض ، والأولى أن يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الأمر والنهي كالتحضيض والعرض .

وأما بل التي تليها الجمل فقائدتها الانتقال من جملة إلى أخرى أهم من الأولى ، وقد تجيء للغلط ، والأولى تجيء بعد الاستفهام أيضاً ، كقوله تعالى « أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ بِنِ الْعَالَمِينَ » إلى قوله : « بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ » والتي لتدارك الغلط ، نحو « ضربت زيدا بل أكرمه » و « خرج زيد بل دخل خالد » وقد تشترك الجملتان في جزء وقد لا تشتركان (ج ٣ ص ٣٧٩ الرضي على الكافية) .

(٢) المراد بالتقرير تثبيته في ذهن السامع ، ومحصل بل أنها مع النفي والنهي تنفيذ أمرين :

ى : مصحوبى لكن ، وهما النفى والنهى :

( كَلِمَ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَبَيَّنَا )

المَرْبَعُ : منزل الربيع ، والتَّبَيُّهُ : الأرض التي لا يُهْتَدَى بها ، ونحو « لا تَضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا » .

( وَأَنْقَلِبْهَا لِلثَّانِ (١) حُكْمَ الْأَوَّلِ ) فيصيرُ كالمسكوت عنه (٢)

تأكيدي ، وهو تقرير ما قلها ، وتأسيدي ، وهو إثبات نقيضه لما بعدها ، ومع الخبر الثابت والأمر تفيد أمرين تأسيديين ، هما إزالة الحكم عما قلها بحيث يصير كالمسكوت عنه ، وجعله لما بعدها . قال الشحني قال الرضى : وظاهر كلام الأندلسي وهو الظاهر أنها بعد النفي والنهى أيضا تصير الحكم الأول كالمسكوت عنه اه ، وفي كون هذا هو الظاهر نظر . وقد عد في المعنى من الأمور التي شتهرت بين المرابين والصواب خلافها قولهم : بن حرف إضراب قال وصوابه حرف استدراك وإضراب ، فإنها بعد النفي والنهى بمنزلة لكن سواء بسواء .

وقال الرضى : بل إما أن يليها مفرد أو جملة ، وهى مع المفرد لتدراك الغلط ، ولا يخلو إما أن تكون بعد نفي أو نهى أو إيجاب أو أمر ، فإن جاءت بعد إيجاب أو أمر ، نحو « قام زيد بل عمرو » فهى لجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه ، منسوبا حكمه إلى التابع ، فيكون الإخبار عن قيام زيد غلظاً يجوز أن يكون قد قام ، وإن لم يقم أفدت ببل أن تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلظا عن عمد أو عن سبق لسان .

قال الرضى : ونقل صاحب المعنى - وهو غير ابن هشام ، لأن هذا متأخر عن مؤلف الكافية - عن السكوفيين أنهم لا يجوزون العطف ببل بعد الإيجاب ، والظاهر أنه وهم من الناقل ، فإنهم يجوزون عطف المفرد بل لكن بعد الموجب حملا على بل ، كما نقل عنهم ابن الأنبارى والأندلسي ، فكيف بمنعون هذا .

وإذا عطف ببل مفرداً بعد النفي أو النهى ، فالظاهر أهمها للإضراب أيضاً ، ومعنى الإضراب جعل الحكم الأول موجباً كان أو غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف عليه ، ففي قولك « ما جاءني زيد بل عمرو » أفادت بل أن الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه ، يحتمل أن يصح هذا الحكم فيكون غير جاء ، ويحتمل أن لا يصح فيكون قد جاءك كما كان الحكم على زيد بالمجيء . في « جاءني زيد بل عمرو » احتمل أن يكون صحيحاً وأن لا يكون .

(١) لثان أصله للثاني وقد حذف الياء لضرورة النظم .

(٢) المسكوت عنه إما أصالة أو لعارض الإضراب ، فلذلك صح الإتيان بالكاف ومعنى كون زيد في قولك « قام زيد بل عمرو » كالمسكوت عنه صيرورته كأنه لم يثبت له قيام ولم ينف عنه .

( فِي الْخَبْرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ )<sup>(١)</sup>

« كَقَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » ، و « لِيَقُمَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » .

وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفي والنهي ، فتكون ناقلة لمعناها إلى ما بعدها ، وعلى ذلك فيصح « ما زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا » و « بَلْ قَاعِدٌ » ويختلف المعنى<sup>(٢)</sup> قال الناظم : وما جَوَّزَه مخالف لاستعمال العرب .

ومَنَعَ الكوفيون أن يُعْطَفَ بها بعد غير النفي وشبهه ، وَمَنَعَهُمْ ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته<sup>(٣)</sup> .

ولا بد لكونها عاطفة من إفراد معطوفها كما رأيت ، فإن تَلَّاهَا جملةٌ كانت حرف ابتداء لعاطفة ، على الصحيح ، وتفيد حينئذ إضراباً<sup>(٤)</sup> عما قبلها : إما على جهة الإبطال ، نحو « وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ » أي : بل هم عباد<sup>(٥)</sup> ، ونحو « أَمْ يَقُولُونَ

(١) الجلي : الظاهر الواضح ، واحترز به عن العرض والتخصيص كما نص عليه في الغزى . وقد نقل خلاف هذا القول عن الرضى .

(٢) أورد عليهما (أى على المبرد وعبد الوارث) أنه يلزم من قولهما أن لاتعمل ما فى قائماً شيئاً ، لأن شرط عملها بقاء النفي فى المعمول وقد انتقل عنه . وأجيب بأن انتقاضه بعد مضى العمل لا يضر قياساً على النصب بعد فاء السببية أو واو اللية للسبوقين بنفى متقض بعدها نحو :

وَمَا أَصَابِحُ مِنْ قَوْمٍ قَاذِرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَىٰ هُمْ

والرفع فى بل قاعد على أن قاعد خبر مبتدأ محذوف أى بل هو قاعد والنصب على معنى « بل ما هو قاعد » . واختلاف المعنى لأن النصب يقتضى انتفاء القعود والرفع يقتضى ثبوته .

(٣) يفهم من قوله ومنع الكوفيون أن قول الناظم يوم جواز كثرة العطف ببل « فى الخبر المثبت والأمر الجلي » لأنه ذكره مع العطف بها بعد النفي والنهى من غير تفصيل . وأما شبه النفي فهو النهى .

(٤) حينئذ أى حين تتلوها جملة ، وكلام الشارح يفيد أنها فى حال عطفها على المفرد ليست

للإضراب مع أنها للإضراب ، وفى المعنى لابن هشام أنها للإضراب فى الأمر والإيجاب .

(٥) قيل فى نحو ذلك إنه للإضراب الإبطالى بناء على أن المضرب عنه المقول بالميم ، أما إذا

كان المضرب عنه القول ، فالإضراب الاتتمالى ، إذ الإخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق إليه الإبطال بحال .

بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ » وإما على جهة الانتقال من غرض إلى آخر ، نحو « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ تُؤَثِّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا » « ولدينا كتابٌ ينطقُ بالحقِّ وهم لا يظلمون بَلْ قلوبهم في غمرةٍ مِنْ هَذَا » وأدعى الناظم في شرح الكافية أنها لا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه والصواب ما تقدم (١) .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لا يعطف ببل بعد الاستفهام ، فلا يقال : أُضِرِبْتَ زَيْدًا بَلْ هَمْرًا ، ولا نحوه (٢) .

الثاني : تزداد قبلها لا لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب (٣)

كقوله :

(١) أحب عن الناظم بحمل كلامه على أن بل لا تكون في القرآن يقيين إلا على وجه الانتقال ، والآيتان الأوليان ليست بل فيما للإضراب الإبطالي يقيين لاحتمال أنها للإضراب عن القول فتكون انتقالية .

(٢) هذا التنبيه الأول مستفاد من قول الناظم : في الخبر الثابت والأمر الجلي . وحكم لكن في هذا مثل حكم بل ولا . وقوله نحوه أى نحو هذا التركيب ، مثاله « وهل ضربت زيدا بل همرا » (٣) المراد زيادتها كونها ليست للعطف ولا لئفى ما بعدها ، كما قاله الشمى وذلك لا ينافى

أنها نافية للإيجاب قبلها . واعلم أن لا بعد الإيجاب تكون لئفى الإيجاب الذى قبلها وصورته نصاً فى النفى بعد صورته بحرف الإضراب ولولاها لكان كالمسكوت عنه يحتمل النفى وغيره ، وعليه فقول المشرح لتوكيد الإضراب غير ظاهر إذ ليس ما أفادته معنى تأكيدياً بل ذلك معنى تأسيسي ، أفاد ذلك الدمامي ، وقوله عن جعل الحكم متعلقاً بالإضراب ، وبعد الإيجاب متعلق بتزاد ، ومثله قوله فما سيحىء « بعد النفى » ومقتضى جعله بل فى قوله « بل الشمس » للإضراب الذى قدم أنه مفاد بل الداخلة على جملة أنها فى قوله بل الشمس داخلة على جملة أى بل هو الشمس : وليس بلازم كما يفهم ذلك من شرح الفارضى والمعنى . ولك منع الاقتضاء بحمل قوله فيها مضى ، وتفيد حينئذ إضراباً . على معنى أنها إذا تلاها جملة لا تكون إلا للإضراب ، بخلاف ما إذا تلاها مفرد فإنها للإضراب فى الأمر والإيجاب ، دون النفى أو النهى .

٨٤٥- وَجْهَكَ الْبَدْرُ، لَا بِلِ الشَّمْسِ، لَوْ لَمْ يُقْبَضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولٌ

٨٤٥ — هذا بيت من الحفيف ، ولم أعر له على نسبه إلى قائل معين<sup>(١)</sup> ولا وقفت له على سوابق أو لواحق .

اللفظ : « البدر » هو القمر في الليلة التي يكتمل فيها نوره ويستولى الضوء على جميع جرمه « يقض » أي يقدر ويكتب « كسفة » بفتح الكاف وسكون السين - اسم بمعنى الكسوف ، وهو زوال ضوء الشمس وذهاب نورها فيما يرى الناظر ، وذلك إنما يكون باعتراض القمر بين الشمس والأرض ، والسفر في ذلك أن جرم القمر مظلم كدر ، ومن شأن الأجسام المظلمة أن تحجب ما يقع وراءها ، وإنما يأخذ القمر نوره من الشمس إذا كان في مقابلتها ، فإذا كان تحتها وقع حائلا بينها وبين الأرض « أفول » هو الغروب ، تقول : أفلت الشمس تأفل - من باب قعد وجلس - أفولا : أي غربت ، وفي القرآن الكريم : ( فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر فلما أفلت ) .

المعنى : شبه إنسانا جميلا فقال : « إن وجهك مثل البدر في إشرائه وتلائمه ، ثم أضرب عن ذلك استقلالا لأن يكون جماله مثل جمال البدر فقال : بل إن وجهك لأعظم من ذلك فهو كالشمس لو لم يكن للشمس عيوب ، فإن [الشمس] تنكسف<sup>(٢)</sup> فيزول ضوءها وهي تغرب ، وهذا نوع من التشبيه يسميه علماء البلاغة التشبيه المشروط ، ومن أمثله التي يذكرونها قول الشاعر :

عَزَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجُومِ نَوَاقِمًا لَوْ لَمْ يَكُنْ لِالشَّائِبَاتِ أُفُولٌ

الإعراب : « وجهك » وجه مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « البدر » خبر للبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لا » زائدية « بل » حرف إضراب وعطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الشمس » معطوف على البدر ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لو » حرف

(١) كلام (أبي رجاء) هذا يفيد أن البيت منسوب إلى شعراء كثيرين ادعوه ، وإلحق أن البيت لم ينسب إلى قائل أبدأ معين أو غير معين .

(٢) في البروفة التي أصلها أبو رجاء فإن تنكسف وقد زدت كلمة الشمس بين معكفين .



ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي ، وليس بشيء ،

كقوله :

امتناع لامتناع مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « لم » حرف نفي وجزم وقلب مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « يقض » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « للشمس » اللام حرف جر مبنى على الكسر لاجل له من الإعراب ، والشمس : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بيقض « كسفة » نائب فاعل يقض مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « أو » حرف عطف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « أفول » معطوف على كسفة ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجواب لو محذوف لدلالة سابق الكلام عليه ، والتقدير : لو لم يكن للشمس كسفة أو أفول لكان وجهك مثلها .

الشاهر في : قوله « لا ، بل الشمس » حيث زيدت لأقبل بل حين قصد تأكيد معنى الإضراب ، هذا كلام الشارح ، وقد سبته إلى ذلك صاحب المعنى ابن هشام رحمه الله ، وأنت لو تدبرت في أن الحرف الزائد لا يدل على معنى سوى التأكيد . وفي أن معنى الإضراب هو جعل الحكم الأول كالمسكوت عنه ، والحكم الثاني هو المقصود ، تبين لك أن المعنى على هذا أن تشبيه وجه المخاطب باليدر مسكوت عنه أي غير متعرض له بنفي ولا إثبات ، وأن المقصود تشبيه وجهه بالشمس وهذا خلاف ما عليه المحققون ، ولهذا قال الدماميني في شرحه على المعنى : « وهو محل نظر » فقد قال الرضي : وإذا ضمت لا إلى بل بعد الإيجاب ، نحو قام زيد . لا ، بل عمرو ، ونحو اضرب زيدا ، لا ، بل عمرا - نفيت بلا القيام عن زيد ، وأثبتته لعمرو ، ولو لم تجيء بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يمتثل أن يثبت وألا يثبت ، وكذا في « اضرب زيدا ، لا بل عمرا ، أي لا تضرب زيدا ، بل اضرب عمرا ، ولولا « لا » المذكورة لاحتمل أن يكون أمرا بضرب زيد أولا يكون ، مع الأمر بضرب عمرو . اه ، وهو كلام صريح في أن « لا » الواقعة قبل بل ليست بزائدة ، بل هي لتأسيس معنى لا يكون لولا وجودها ، فتأمل هذا الكلام واعقد عليه الحناصر ، والله تعالى المستول أن يوفقك وأن ينفعك به ! وسأتي في شرح البيت الذي بعد هذا زيادة إيضاح بنقل كلام الأئمة الأعلام في موضوع لاهذه أرائدة هي أم دالة على معنى النفي ، فارتقبه واعرف ما يهدف له .

## ٨٤٦- وَتَا هَجْرَتِكَ لَا بَلَّ زَادَنِي شَفْعًا هَجْرٌ وَبَعْدُ تَرَاحِي لَا إِلَى أَجَلٍ

٨٤٦ - هذا بيت من البسيط ، ولم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت

له على سوابق أو لواحق .

اللفظة : «ما هجرتك» يريد ما قطع ودادها ولا جد جبل مودتها ، وأصله الهجر وهو مقاطعة الحبيب حبيبه وبنت تواصلهما وانفصام عرى توادهما «زادني شفعاً» الشفع - بفتح الشين والعين جميعاً - المحبة الزائدة ، وأصل ذلك قولهم «شغف فلانا حب فلانة» إذا وصل إلى شغاف قلبه ، وشغاف القلب - بكسر الشين ، بزنة الكتاب - حجاب المحيط به ، ويقال : هي جلدة رقيقة تسمى إبان القلب ، وفي القرآن الكريم : ( وقال نسوة في المدينة امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه ، قد شغفها حبا ) وقوله «وبعد» هو ضد القرب ، وهو مصدر «بعد فلان عن فلان» إذا نأى عنه «تراحي» أي تبادي واستمر وطال زمنه «لا إلى أجل» أراد امتد إلى غير نهاية ، والأجل هو المدة المحدودة لشيء ما .

المعنى : يقول : لم تقع مني قطعة لك ولا فصمت عرى حبنا ، ولكن زاد حبي لك وعظم ولوعى بك هذا الهجر الذي تصعينه ، وهذا البعد الذي قد طال واستمر وعمادي من غير أن يكون له أجل محدود أعرف انتهاءه ، وأستطيع حمل نفسي على الصبر إلى أن يحين حينه .

الإعراب : «ما» نافية «هجرتك» هجر : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع ، وكاف الخطاب مفعوله مبنى على الكسر في محل نصب «لا» حرف دال على تأكيد الإضراب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «بل» حرف دال على الإضراب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «زادني» زاد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب والنون حرف مجتلب لوقاية الفعل من الكسر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وباء المتكلم ضمير مفعول به لزيد مبنى على السكون في محل نصب «شفعاً» مفعول ثان لزيد منصوب بالفتحة الظاهرة «هجر» فاعل زاد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «وبعد» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، بعد : معطوف على هجر ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «تراحي» فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعد ، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه ، في محل رفع صفة لبعده «لا» حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «إلى» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «أجل» مجرور بالي وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تراحي .

الشاهد فيه : قوله «بل زادني» حيث أتى بلا الزائدة قبل بل وبعد فعل منفي «وهو قوله

(وَأِنْ طَلَى ضَمِيرٌ<sup>(١)</sup> رَفَعَ مُتَّصِلٌ) مستتراً كان أوبارزاً (عَطَفَتْ فَأَفْصِلَ بِالضَمِيرِ الْمُتَّصِلِ<sup>(٢)</sup>)  
«ماهجرتك» للدلالة على توكيد تقرير ماقبلها ، وفي هذا البيت رد على ابن درستويه الذي منع  
زيادة « لا » بعد النفي للدلالة على ما ذكرنا . هذا بيان كلام الشارح المحقق ، وعبارته هي عبارة  
ابن هشام الأنصاري في حرف بل من معنى اللبيب بحروفها ، قال رحمه الله : « وتزاد قبل بل  
لا لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب كقوله : وجهك البدر ، لا ، بل الشمس ... البيت . وتوكيد  
تقرير ماقبلها بعد النفي ، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي ، وليس بشيء : لقوله : وماهجرتك  
لا ، بل زادني شغفاً ... البيت . انتهى . قال ابن الملا الحلبي في شرحه « وتزاد قبلها لا لتوكيد  
الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب ، بأن ينتفي الإيجاب الذي قبلها ، ويصير بها نصاً  
في النفي ، بعد أن كان بحرف الإضراب كالمسكوت عنه محتملاً للنفي وعدمه ، فإن قلت : هب أن  
ذلك يتأني فيما يكون إخباراً ، أما في الأمر فأتى تسكون نافية له والأمر لا ينفى ؟ قلت : هي نافية  
له بحسب المعنى ؛ فإن لابعده تسكون مثل لا الناهية حتى يكون معنى اضرب زيدا لا بل عمرا :  
لا تضرب زيدا بل اضرب عمراً ، فتدبر ، قال الشارح : وفيما ذكره المصنف نظر ؛ فقد قال الرضي :  
إذا ضمنت لا إلى بل بعد الإيجاب أو الأمر نحو قام زيد لا بل عمرو ، واضرب زيدا لا بل عمراً -  
فمعي لا يرجع إلى ذلك الإيجاب والأمر للتقدم ، لا إلى ما بعد بل ؛ ففي قولك لا بل عمرو نصبت  
بلا القيام عن زيد وأثبتته ببل لعمرو ، ولو لم تجيء بلا لسكان قيام زيد مسكوناً عنه محتمل الثبوت  
وعدمه ، وكذا اضرب زيدا لا بل عمراً ، لولا لا المذكورة لاحتمل أن يكون أمراً بضمرب زيد  
وَألا يكون ، مع الأمر بضمرب عمرو ، وبها تقرير النهي عن ضربه ؛ فهذا نص في أن لا المذكورة  
قبل بل ليست زائدة ، بل هي لتأسيس معنى لم يكن ، وهو خلاف ما في المتن ، على أن المصنف  
قد قال في الكلام على شروط لا العاطفة ؛ فإذا قيل جاء في زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ، ولارد  
لما قبلها ، وليست عاطفة ، وهو يقتضى أنها غير زائدة أيضا ، وأجاب المحشى عنه بأنه أراد بالزيادة  
الذكر ، فلا تناقض ، وهو بعيد ولعل كلام المصنف ههنا مبني على القول بأنها زائدة ، فلا يرد عليه  
مابناؤه على غيره اه . ثم قال وتزاد لا قبل بل لتوكيد تقرير ماقبلها : أي ما قبل بل على الحالة التي  
هو عليها بعد النفي وما في معناه من النهي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء ؛  
وواقفه ابن عصفور إلا أنه قال : ما ذكر من زيادتها على بل في النفي والنهي لا ينبغي أن يقال به  
إلا أن يشهد له السماع . لأن الجمع بين أداتى نفي على جهة التأكيد قليل في كلام العرب . قلنا :  
وقد شهد له السماع لقوله : وماهجرتك ، لا ، بل زادني شغفاً ... البيت » .

(١) قوله ضمير قيد أول احترز به عن الظاهر لعدم دخوله في هذا الباب ، وإنما لم يبينه  
الشارح إلى محترزه لظهوره .

(٢) لأن الضمير المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به ، فلو عطف عليه كان كالعطف على  
جزء الكلمة فإذا أكد بالمتصل دل إفراده مما اتصل به بالتأكيد على انفصاله في الحقيقة ، فحصل  
له نوع استقلال ، ولم يجعل العطف على هذا التوكيد ، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان  
يلزم كون المعطوف تأكيداً كيداً للمتصل وهو باطل .

نحو «تَقَدُّ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ» (أَوْ فَاصِلِ مَا<sup>(١)</sup>) إما بين العاطف والمعطوف عليه ، وإما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به في نحو «يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ» و «لَا» في نحو «مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا» وقد اجتمع الفصلان في «مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ» (وَبِلَا فَضْلِ يَرِدُ\* فِي النَّظْمِ فَأَشْيَاءٌ وَضَعْفُهُ اعْتَقِدُ<sup>(٢)</sup>) من ذلك قوله :

٨٤٧— وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَالِمٌ يَسْكُنُ وَأَبٌ لَهُ لَيْتَالًا<sup>(٣)</sup>

٨٤٧ — هذا بيت من السكامل وهو من قصيدة طويلة لجزير بن عطية بن الخطمي ، يهجو فيها الأخطل التغلبي ، وأول هذه القصيدة قوله :

حَتَّى الْغَدَاةَ بِرَأْمَةِ الْأَطْلَالِ رَمَّمَا تَحَمَّلَ أَهْلُهُ وَأَحَالَا  
إِنَّ السَّوَارِي وَالغَوَادِي غَادَرَتْ لِلرَّيْحِ مُخْتَرَفًا بِهِ وَبِحَالَا  
لَمْ أَرْ مِثْلَكَ بَعْدَ عَهْدِكَ مَنْزِلًا فَسَقَيْتَ مِنْ سَبَلِ السَّمَاءِ سِجَالَا  
أَصْبَحْتَ بَعْدَ جَمِيعِ أَهْلِكَ دِمْنَةً قَفْرًا ، وَكُنْتَ مَرْبَّةً مِخْلَالَا  
وَتَقَدَّ عَجِبْتُ مِنَ الدِّيَارِ وَأَهْلِهَا وَالذَّهْرِ رَكِيفٌ يُبَدِّلُ الْأَبْدَالَا

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَبِحَ الْإِلَهِ وَجُوهَ تَغْلِبَ كَلَّمَا شَبِحَ الْحَجِيجُ وَكَبُرُوا إِهْلَالَا  
عَبَدُوا الصَّلِيبَ وَكَذَّبُوا بِمُحَمَّدٍ وَبَجَبْرَيْثِيلَ وَكَذَّبُوا مِيكَالَا  
الْمُعْرِسِينَ إِذَا انْتَشَرُوا بَيْنَاتِهِمْ وَالذَّائِبِينَ إِجَارَةً وَسُؤَالَا

(١) قال الشيخ خالد الأزهرى : ما اسم نكرة في موضع جر نعت لفاصل ، بمعنى أى فاصل كان ، وجوز الميكودي أن تكون ما زائدة ؛ وإنما اكتفى بأى فاصل ، لأن فصل الكلام قد يعنى عما هو واجب ، نحو أى القاضى بنت الواقف ، فلأن يعنى عما هو غير واجب أولى .

(٢) المذهب الثانى الضعيف وهو العطف بلا فاصل مذهب البصريين ، وأجازه الكوفيون بلا ضعف قياساً على البدل ، نحو «أعجبتنى جمالك» والفرق على الأول أن الثانى فى العطف غير الأول غالباً ، فلا بد من تقوية الأول بخلاف البدل وكالبدل التأكىد إلا النفس والعين .

(٣) الأخطل : تصغير الأخطل تصغير تحقير ، ومن فى قوله من سفاهة رأيه للتعليل ، وما مفعول رجا ، واللام فى قوله لينا لا للوجود ، والألف فى لينا دالة على التثنية أى الأخطل وأبوه

والتغليبي إذا تدخّخ للمري  
 أنسيت يومك بالجزيرة بعد ما  
 حمت عليك حماة قيس خيلها  
 ما زلت تحسب كل شيء بعدهم  
 زفر الرئيس أبو الهذيل أبادكم  
 قال الأخطيل إذ رأى راياتهم  
 هلاً سألت غشاء دجلة عنكم  
 ترك الأخطيل أمه وكانها  
 ورجا الأخطيل من صهاة رايه  
 خل الطريق فقد رأيت قرومنا  
 لو أن خندق زاحت أركانها  
 حك أشتته وتمثل الأمثالا  
 كانت عواقبه عليك وبالا  
 شعنا عوايس تحمّل الأبطالاً  
 خيلاً نشد عليكم ورجالا  
 فسبا النساء وأخز الأموالا  
 يمار سرجس لا تريد قتالا  
 والخامعات تجمع الأوصالا  
 مدحاة سانية تدير محالا  
 مالم يكن ... البيت ، وبعده :  
 تنفي القروم تحطما وصيالا  
 جبلا أصم من الجبال أزالا

والبيت المستشهد به قد أشده البرد في الكامل مرتين ( ١ / ١٨٩ - ٢ / ٣٩ ) .

اللفظ : « حى الغداة برامة - البيت » الغداة : لم يرد به ههنا وتصادون وقت ، والأصل في الغداة أنها الوقت من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس ، ومثلها الغدوة بضم الغين وسكون الدال .  
 ورامة : اسم موضع ، والأطلال : جمع طال ، وهو ما بقى من آثار الديار شاخصاً غير لاصق بالأرض ، والرسم : ما بقى من آثار الديار لاصقاً بالأرض ، وعمل أهله : ارتحلوا ، وأحال : تغير « إن السوارى والغوادى غادرت » السوارى : جمع سارية ، وهى السحابة التى تسير ليلاً ، والغوادى : جمع غادية ، وهى السحابة التى تنشأ فى وقت الغداة ، وما يروى عن ابنة الحس أنها شات : ما أحسن شيء ؟ فقالت : أثر غادية ، فى إثر سارية ، فى إثر سارية ، فى ميثاء رابية ، وغادرت : تركت ، والمخرق - بضم الميم وفتح اراء - موضع مرور الرياح « لم أر بعددك منزلاً - البيت » السبل - بفتح السين والباء جميعاً - الطر ، والهاك - بكسر السين - نوه من أنواء الصيف كثير اللطر ، والسجال - بكسر السين - جمع معجل - بفتح فسكون - وهو اللدو « أصبحت بعد جميع أهلك دمنة - البيت » جميع أهلك : اجتمعهم ، والدمنة - بكسر الدال - الأثر ، والقفر - بالفتح - الخالى الذى لا أنيس به ، وحرية : أى مكاناً مأهولاً ، والحلال - بكسر الميم - الذى يحمله أهله « قبح الإله وجوه تغلب كلا -

البيت « شبح الحجيج : رفعوا أكتفهم ضارعين إلى اقبالهءاء ، والحجيج : جمع حاج ، والإهلال : التلبية وهي من أعمال الحج والعمرة « للعرسين إذا انتشوا بينانهم - البيت » أعرس الرجل وعرس - بالتضعيف « نزل ليل الراحة ، وأراد هنا الوطاء ، وانتشوا : سكروا ، والندائين إجارة وسؤالا : أي الدين تستمر حياتهم على حالين إما إجارة أنفسهم وإما سؤالهم غيرهم « هلا سألت غناء دجلة عنكم - البيت » الغناء - بضم الفين ، بزة الغراب - ما يحمله السيل من القماش ، والحامعات : الضباع ، وتجمع الأوصال : كناية عن كونهم قد قتلوا ومزقوا وطارت أشلائهم « ترك الأخطل أمه وكأها - البيت » للنحاة : الطريق التي تسير فيها السانية ، ما بين منتهى الرشاء إلى الركي ، والمحال : البكرة التي تستعمل في استخراج الماء « ورجا الأخطل من سفاهة رأيه - البيت » السفاهة : ضعف العقل وخفته « خل الطريق فقد رأيت قرومنا - البيت » القروم : جمع قرم ، وهو في الأصل الفعل الكرم على أهله ، ويراد به السيد العظيم ، والتخبط : هدير البعير ، وصياله : صولته وشدته على الناس .

الإعراب : « ورجا » الواو عاطفة ، رجا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الأخطل » فاعل مرفوع بضمه ظاهرة « من » حرف جر معناه التعليل مبني على السكون لا محل له من الإعراب « سفاهة » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ورأى من « رأيه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر « ما » اسم موصول مفعول به لرجا مبني على السكون في محل نصب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، واصله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « وأب » الواو حرف عطف ، أب : معطوف على اسم يكن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأب « لينالا » اللام لام الجحود مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وينال : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم يكن ، وأن المضمرة بعد لام الجحود مع الفعل المضارع في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر يكن .

الشاهد في : قوله « لم يكن وأب » حيث عطف الاسم المرفوع الذي هو قوله « أب » على ضمير الرفع المستتر وهو اسم يكن وهو من نوع الضمير المتصل من غير أن يؤكد ضمير الرفع المتصل بضمير منفصل أو بفاصل ما ، وهذا ضعيف على ما نص عليه شيخ النجاة سيديوه ، فإنه قال (٣٨٩/١) : « هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمرة فيما عمل فيه ، وما يبيح أن يشرك المظهر المضمرة فيما

عمل فيه ، أما ما يحسن أن يشركه المظهر فيه فهو للضمير للنصب ، وذلك قولك : رأيتك وزيداً وإنك وزيداً منطلقان ، وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فيه فهو للضمير في الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلت وعبد الله ، وأفعل وعبد الله ، وزعم الخليل أن هذا إنما يقبح من قبل أن هذا الإظهار يبنى عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً بغير الفعل عن حاله إذا بعد منه ، وإنما حسن شركته للنصب لأنه لا يغير الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمير ، فأشبه المظهر وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المظهر ؛ إذ كان الفعل لا يتغير عن حاله قبل أن يضمير فيه ، وأما « فعلت » فإيهاً قد غيروه عن حاله في الإظهار أسكنت فيه اللام ، فكروها أن يشرك المظهر مضمراً ببنى له العمل غير بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كألف أعطيت ، فإن نعتة حسن أو يشركه المظهر ، وذلك قولك : ذهبت أنت وزيد ، وقال الله تعالى : ( اذهب أنت وربك ) و ( اسكن أنت وزوجك الجنة ) وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام حيث طولته ووكدته كما تقول : قد علمت أن لا تقول ذلك ، برفع الفعل المضارع بعد لا ، فإن أخرجت لا قبج الرفع فأنت وأخواتها تقوى الضمير وتصير عوضاً من السكون والتغير ومن ترك العلامة في مثل ضرب ، وقال الله تعالى : ( لو شاء الله ما أشركنا ولا آبائنا ولا حرمنا ) حسن لمكان لا ، وقد يجوز في الشعر ، قال « قلت إذ أقبلت وزهر تهادي ... البيت الآتي » اه .

وقال أبو سعيد السيرافي « لاختلاف بين النحويين في العطف على الضمير للنصب ، وأما العطف على المرفوع فنجد البصريين لا يحسن إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلة ، والكوفيون يجوزون العطف بغير توكيد ، والأمر في ترك التوكيد عندهم أسهل منه عند البصريين ، وسيبويه يرى ترك التوكيد وما يقوم مقامه قبيحاً إلا في الشعر ، والكوفيون لا يرونه قبيحاً » اه .

وقال أبو العباس اللبرد ( الكامل ١ / ١٨٨ ) [ في الكلام على قول الشاعر :

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَخْلُهُ فَيَأْتِي وَقَيَّارًا بِهَا أَقْرَبُ — الأبيات  
« قوله فإني وقياراً بها لغريب » أراد فإني لغريب بها وقياراً ، ولو رفع لكان جيداً ، تقول إن زيداً منطلق وعمرأ وعمرؤ ، فمن قال عمرأ فإيهاً رده على زيد ، ومن قال عمرؤ فله وجهان من الإعراب أحدهما جيد والآخر جائز ، فأما الجيد فأن نحمل عمرأ على الموضع ، لأنك إذا قلت إن زيداً منطلق فعناه زيد منطلق ، فرددته على الموضع . ومثل هذا لست بقائم ولا قاعدأ ، والباء زائدة لأن المعنى لست قائماً ولا قاعدأ ، ويقرأ على وجهين ( إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ) ، وَرَسُولُهُ : والوجه الآخر أن يكون معطوفاً على الضمير في الخبر فإن<sup>(١)</sup> قلت :

(١) الذي تراه بين القوسين المرعبين زيادة أثبتتها عن الكامل للبرد ، فإن الكلام بدونها مشهور أوله وليس بمستقيم .

وقوله :

٨٤٨ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتَ وَزُهْرٌ تَهَادَى كِنْفَاجِ الْفَلَا تَمَسَّنِي رَمَلًا

إن زيدا منطلق هو وعمرو ، حسن العطف ؛ لأن الضمر الرفع إنما يحسن العطف عليه إذا أكدته كما قال الله تعالى : ( اذهب أنت وربك فقاتلا ) و ( اسكن أنت وزوجك ) وإنما قبح العطف عليه بغير تأكيد لأنه لا يخلو من أن يكون مستكناً في الفعل بغير علامة أو في الاسم الذي يجري مجرى الفعل - نحو إن زيدا ذهب ؛ وإن زيدا ذهب فلا علامة له - أو تكون له علامة يتغير لها الفعل عما كان عليه - نحو ضربت ، سكنت الباء التي هي لام الفعل من أجل الضمير لأن الفعل والفاعل لا ينفك أحدهما من صاحبه فهما كالشيء الواحد ، ولكن المنصوب يجوز العطف عليه ويحسن بلا تأكيد لأنه لا يغير الفعل ؛ إذ كان الفعل قد يقع ولا مفعول فيه ، نحو ضربتك وزيدا ، فأما قول الله عز وجل : ( لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ) فإنما يحسن بغير تأكيد لأن لا صارت عوضاً ، والشاعر إذا احتاج إجراء بلا تأكيد لاحتمال الشعر ما لا يحسن في الكلام ، قال عمر بن أبي ربيعة \* قلت إذا أقبلت وزهر تهادي ... البيت . وقال جرير \* ورجا الأخطل من سفاهة رأيه ... البيت . فهذا كثير ، فأما النعت إذا قلت « إن زيدا يقوم العاقل » فأنت مخير ، إن شئت قلت العاقل بالنصب فجعلته نعتاً لزيد ، أو نصبت على اللدح وهو باخبار أعنى ، وإن شئت رفعت على أن تبدله من الضمر في الفعل ، وإن شئت كان على قطع وابتداء كأنك قلت « إن زيدا قام » قميل : من هو ؟ قلت : العاقل ، كما قال الله عز وجل : ( قل هل أنبئكم بشر من ذلك النار ) أي هو النار ، والآية تقرأ على وجهين على ما فسرنا ( قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب ) برفع وعلام الغيوب « اه .

وقال مرة أخرى ( الكامل ٢ / ٣٩ ) : وقرأ عيسى بن عمر ( وامرأته حمالة الحطب ) ينصب حمالة الحطب - أراد وامرأته في جدها حبل من مسد ، فنصب حمالة على النعم ، ومن قال إن امرأته مرتفعة بقوله ( سيصلى ناراً ذات لهب ) فهو يجوز ، وليس بالوجه أن يعطف المظهر الرفع على الضمر حتى يؤكد نحو ( اذهب أنت وربك فقاتلا ) و ( اسكن أنت وزوجك الجنة ) فأما قوله ( لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ) فإنه لا طال الكلام وزادت فيه لا ، احتمل الحذف ، وهذا على قبحة جائز ، أعنى : ذهبت وزيد ، وأذهب وعمرو ، قال جرير \* ورجا الأخطل من سفاهة رأيه ... البيت . وقال ابن أبي ربيعة الخزومي \* قلت إذ أقبلت وزهرتهادي ... البيت « اه وما أحسب هذا إلا كافياً لك ومقنعاً .

٨٤٨ - هذا بيت من الخفيف ، وهو أول بيتين ينسبان لعمر بن أبي ربيعة الخزومي زعيم

الغزاليين ( انظر ديوانه بتحقيقنا ) وثاني هذين البيتين قوله :



قَدْ تَنْقَبِنَ بِالْحَرِيرِ وَأَبْدَيْنَ عَيْونًا حُورَ الْمَدَامِعِ نَجْلًا<sup>(١)</sup>

والبيت للمستشهد به قد استشهد به سيويه (١ / ٣٩٠) وأبو العباس اللبردي الكامل (١ / ١٨٩ - ٢ / ٣٩) ونسبه لعمر في المرتين .

اللفظ: « زهر » جمع زهراء ، وأراد بها المرأة الشريفة الوجه « تهادى » أصله تهادى خذف إحدى التاءين، وذلك كثير في كلامه وفي كلام غيره من العرب ، ومعنى تهادى تمايل وتبختر « كنهج الفلا » النعاج : جمع نعجة، والمراد بها هنا الطيبة أو بقرة الوحش ، والفلا : جمع فلاة<sup>(٢)</sup> ، وهي الصحراء الواسعة<sup>(٣)</sup> « تعسفن » سرن سيرا شديداً ليس فيه تؤدة ولارفق<sup>(٤)</sup> « تنقبن بالحرير » يريد أخذن الحرير نقاباً فنظين به أوجهن « أبدين » أظهرن « حور » جمع حوراء ، وهي العين الشديدة السواد في شدة بياض « اللداعم » جمع مدمع ، وهو موضع نزول الدمع « نجلا » جمع نجلاء ، وهي الواسعة<sup>(٥)</sup> .

(١) هكذا كتب أبو رجاء البيت وهو مدور أى أن صدر كلمة وأبدين إلى الياض في نهاية الصدر وعجزها في اول العجز، وكان ينبغي أن يكتب هكذا :

قَدْ تَنْقَبِنَ بِالْحَرِيرِ وَأَبْدِي ن عَيْونًا حُورَ الْمَدَامِعِ نَجْلًا  
(٢) الفلا : اسم جنس جمعي لفلاة .

(٣) ورواه اللبردي في كامله في المواضعين كنعاج الللا ، والللا : هو المكان الخالي الواسع .  
(٤) عسف عن الطريق يعسف : مال وعدل كاعتسف وتعسف ، أو خبطه على غير هداية ، والسير بالليل خبط عشواء ، وهذه الثماني كلها محتملة في هذا البيت ، قال الشيخ الصبان وقيد بقوله تعسفن وملا لأنه أقوى في التبختر .

(٥) قد أغفل أبو رجاء معنى البيت المستشهد به هنا كعادته . ولعله اعتمد على قوله فيما سبق انظر ديوانه بتحقيقنا . ومعنى البيت : أن عمر بن أبي ربيعة عند ما شاهد محبوبته تقبل مع النسوة الجميلات كالأنجم البيض الزهر في الإشراف والوضاء يتهادين في مشيتهم ويتبخترن ويتمايلن ، تبختر بقر الوحش حين ملن عن الطريق الاحب والأرض المستوية إلى أخرى رملية فتعثرن فيها لا كتنازهن وعنظ أجسامهن وضعفهن وعدم قدرتهن على المشي ، وهو من الصفات المحمودة في النساء ، وقد أكثر الشعراء من مدح النساء بها .

وقول ابن أبي ربيعة ، قالت : يدل على أن بعد هذين البيتين أياتنا أخرى كثيرة تتضمن حديث ابن أبي ربيعة التي هي مقول القول السابق في أول البيت قالت الخ ، وأما البيت الثاني فهو وصف لحبيبتة والنسوة اللاتي معها، اعترض لفظ قلت ومقول القول . ولكن أبا رجاء لم يثبت في ديوان ابن ربيعة سوى هذين البيتين !

الإعراب : « قلت » قال : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا عمل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « إذ » ظرف دال على التعليل يتعلق بقال مبني على السكون في محل نصب « أقبلت » أقبل : فعل ماض مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « وزهر » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، زهر : معطوف على الضمير المستتر في أقبلت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « تهادي » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « كمناج » الكاف حرف جر ، ومناج : مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بحذوف حال من الضمير المستتر في تهادي ، ومناج مضاف و « الفلا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر « تصفن » تصنف : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا عمل له من الإعراب ، ونون الإناء فاعله مبني على الفتح في محل رفع « رملا » مفعول به لتصفن منصوب بالفتحة ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله حال من مناج .

الشاهد فيه : قوله « أقبلت وزهر » حيث عطف الاسم الظاهر - وهو قوله زهر - بالواو على الضمير للتصل المستتر بالفعل الذي هو قوله أقبلت ، من غير أن يؤكد الضمير المعطوف عليه بالضمير المنفصل أو يفصل بين العامل في المعطوف عليه الذي استكن فيه الضمير وبين المعطوف بفاصل ما ، وهذا ضعيف على ما قدمنا لك بيانه في شرح الشاهد السابق .  
ومثل هذا الشاهد والذي قبله قول الراعي النخري :

فَلَمَّا لِحِقْنَا وَالْحِيَادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يَا كَلْبَ وَأَعْتَزَيْنَا لِعَامِرٍ (١)

قال الأعمى في شرح الشاهد الذي معنا : « الشاهد في عطف الزهر على الضمير المستكن في الفعل ، ضرورة ، وكان الوجه أن يقول : أقبلت هي وزهر ، فيؤكد الضمير للمستكن ليقوى ، ثم يعطف عليه » اه وقال في شرح بيت الراعي النخري الذي أنشدناه قريباً : « الشاهد في عطف الحيات على الضمير للتصل بالفعل ، وفيه قبح حتى يؤكد بضمير منفصل فيقال : لحقنا نحن والحياد » اه .

وقال أبو حيان في شرح التسهيل : « قال ابن مالك في شرح تيسيله : ولا يمتنع المعطف دون فصل ، كقول بعض العرب : مررت برجل سواء والدمدم ( برفع الدمدم ) فمعطف الدمدم دون فصل

(١) رواه صاحب اللسان في (عزا) منسوباً إلى الراعي هكذا :

فَلَمَّا التَّمَّتْ فُرْسَانُنَا وَرَجَانُكُمْ دَعَوْا بِالْكَأْبِ وَأَعْتَزَيْنَا لِعَامِرٍ

وهو على ضممه جائز في السمة ، نص عليه الناظم ؛ لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب « مرتُّ رجلٍ سِوَاهِ وَالْعَدَمُ » برفع المدم عطفاً على الضمير المستتر في سواء لأنه مؤول بمشتق : أى « مُسْتَوٍ هُوَ وَالْعَدَمُ » وليس بينهما فصل .

\* \* \*

( وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لِأَزِمًا قَدْ جُمِلًا<sup>(١)</sup> )

في غير الضرورة ، وعليه جمهورُ البصريين<sup>(٢)</sup> ، نحو « فَقَاتَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ » « وَعَلَيْهَا وَطَى الْقَلْبِ » ، « قَالُوا تَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ » قال الناظم : ( وَلَيْسَ ) عودُ الخافضِ ( عِنْدِي

ولا ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء ( أى لأن سواء بمعنى مستوفيه ضمير رفع فاعل به ) ومنه قول جرير \* ورجا الأخطل من سفاهة رأيه ... البيت . وقال \* قلت إذ أنبلت وزهر تهادى ... البيت \* وهذا قول مختار لا مضطر ؛ إذ كان له أن ينصب أبا وزهرا على المفعول معه ( وهذا مبنى على أن الضرورة هي ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو ما جرى عليه ابن مالك ) ومن ذلك قول عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه حين سئل عن قوله تعالى : ( وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً ) قال : كنت ورجار لى من الأنصار ( برفع جار على أنه معطوف على تاء التكلم المتصلة بكن بتقدير كان ) ومن ذلك قول على بن أبى طالب كرم الله وجهه : « كنت وأبو بكر وعمر » وهاتان المبارتان قد أخرجهما البخارى في صحيحه « اه كلامه ببعض إيضاح .

وقال الدمامي : « وإنما اشترط التأكد بالضمير المنفصل في العطف لأن الضمير المتصل للرفع كالجزم مما اتصل به لفظاً ومعنى ، أما لفظاً فمن حيث إنه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر ، وأما معنى فمن حيث إنه فاعل ، والفاعل كالجزم من الفعل ، فلو عطف عليه كان كاللطف على بعض حروف الكلمة ، فأكدوا أولاً بمنفصل لأنه بذلك يظهر أن ذلك للتصل منفصل من حيث الحقيقة ، بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده ، فيحصل له نوع استقلال ، ولا يجوز أن

(١) هذا شامل للحرف والاسمى ، لكن لا يعاد الاسمى إلا إذا لم يلبس ، فان ألبس نحو : جاءنى غلامك وغلام زيد ، وأنت تريد غلاماً واحداً مشتركاً بينهما لم يحز ، نعم يجوز إذا قامت قرينة تدل على المقصود ، والذي ارتضاه الدمامي أن العطف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا المجرور فقط على المجرور ، كما استظهره الرضى لتلايق إلغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله ، في نحو « المال بينى وبينك » و « مرت بك وبه » وكلاهما محذور .

(٢) أى وعلى لزوم جمهور البصريين لأن الجار والضمير المجرور كالنبي الواحد ، فإذا عطف بدون الجار فكأنه عطف على بعض الكلمة ، وبعضهم قال غير ذلك .

لَا زِمًا<sup>(١)</sup> وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين (إِذْ قَدْ أُنِيَ \* فِي النَّظْمِ وَالنَّعْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا)  
فمن النظم قوله :

— ٨٤٩ \* فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ \*

يكون العطف على هذا التأكيدي لأن العطف في حكم العطف عليه ، وكان يلزم على ذلك كون هذا العطف توكيداً للتصل ، وهو محال ، وإنما جاز العطف مع فقد التوكيد بالمنفصل عند وجود فاصل غيره لأن طول الكلام قد يفنى عما هو الواجب فيحذف طلباً للاختصار « اه كلامه .  
٨٤٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدده قوله :

\* فَأَلْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونًا وَتَشْتَمِنَا \*

وهذا بيت أنشده سيويه ( ٣٩٢ / ١ ) وأبو العباس اللبرد ( الكامل ٣٩ / ٢ ) ولم ينسبه واحد منهما إلى قائل معين ، كما لم ينسبه الأعلام الشنمري في شرح شواهد سيويه .  
اللفظ : « قربت » أخذت وجعلت وشرعت ، يقال « قربت تفعل كذا » أي جمعت تفعله<sup>(٢)</sup> « تهجوناً » أي تذمنا وتسبنا وتنسب إلينا المساوي .

اللفظ : إن هجاءك إيانا وتعدادك مساوي تنسبها لنا يعد من عجائب الدهر ، وهي كثيرة ، ومضى كثرت العجائب فإنه لا يؤبه لها ولا يلتفت إليها بل لاتعد عجائب<sup>(٣)</sup> .

الإعراب : « اليوم » ظرف زمان منصوب بقوله قربت الآتي « قربت » فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل

(١) اختار هذا الرأي أبو حيان ، وقال ينبغي أن يقيد جواز العطف على الضمير المحرور بغير إعادة الجار ، بأن يكون الحرف ليس مختصاً بجر الضمير احترازاً من الضمير المحرور بلولا على مذهب سيويه فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر ، أي بإعادة الجار ولا بدونه ، أي ولا عطف الضمير عليه إلا بإعادة الجار ، فلو رفعت على توهم أنك قد نطقت بالضمير مرفوعاً في جوازه نظر كما قاله الساماني .

(٢) لو قال الشاعر « قاربت » لكان أولى وأحسن من « قربت » بتشديد الراء . وقد روى بتحفيظها ، ووجدت في حاشية الشيخ الصبان وفي هامش الرضي على الكافية هكذا : قدبت وهو حسن ، ومعنى بت أي صرت وامله الصواب وامل الرواية بالراء تصحيف وهي بالتشديد عامية .

(٣) اللفظ : قربت الآن أيها الرجل أن تذمنا وتسبنا بالصرح بعد ذمك وسبك فينا بالكناية والتعريض ، وبدان كنت تقدرنا وترعى ودنا ، وقد كان ما بيننا وبينك من حجة عظيمة يحوله دون حصول ذلك ، وحيثما صدر ذلك منك فينا ففارقنا لأن ذلك ليس يعجب من مثلك ومن مثل هذه الأيام .

رفع « تهجونا » تهجو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير المتكلم ومعه غيره مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال ، أو تجمل ضمير المخاطب في قربت اسم قرب لأنها من أفعال الشروع ، وجملة تهجونا في محل نصب خبر قرب « وتشتما » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتشتم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونا : مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب معطوفة على جملة تهجونا « فاذهب » الفاء فاء الفصيحة : أى أنها واقعة في جواب شرط مقدر ، والتقدير فإن تفعل ذلك فاذهب ، واذهب : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فما » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف نفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « والأيام » لواو حرف عطف ، والأيام : معطوف على الكاف في بك ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « من » حرف جر زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عجب » مبتدأ ، وخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهر فيه : قوله « بك والأيام » حيث عطف الاسم الظاهر المجرور الذي هو قوله الأيام ، بالواو على ضمير الخفض وهو الكاف في قوله بك ، من غير أن يعيد العامل في المعطوف عليه مع المعطوف ، ولو أنه أعاده لقال : فاذهب فما بك والأيام ، والمعطف على هذه الصورة التي جاء بها الشاعر جائز عند الكوفيين ومن وافقهم من البصريين - وهم يونس بن حبيب شيخ سيديويه ، والأخفش - وتعمم في الأخذ بهذا القول الشلوين وابن مالك ، واستدلوا على ذلك بوروده في الشعر نحو هذا البيت المستشهد به ههنا والبيت الذي بعده ، وبقراءة حمزة - وهي مروية عن ابن عباس والحسن - في قوله تعالى . ( واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ) بجر الأرحام ، وخرجوا هذه القراءة على أن الواو في ( والأرحام ) واو المعطف ، والأرحام : معطوف على الضمير المجرور محلا بالباء في ( به ) .

ومثل هذه الشواهد قول الراجز :

آبِكَ أَيْبِي أَوْ مُصَدَّرٍ مِنْ حَمْرٍ الْجِلَّةِ جَابِ حَشْوَرٍ

( آبك : أى وحك ، وآيه : فعل أمر من التأيه وهو الدعاء ، والصدر - بزنة العظم - الشديد الصدر ، والحمر : جمع حمار ، وأراد حمر الوحش ، والجملة - بكسر الجيم - السان ، واحدها

جليل، والجأب - بالفتح - الغليظ ، والحشور: الخفيف<sup>(١)</sup> وهذا البيت من شواهد سيويه (٣٩١/١) قال قبل إنشاده<sup>(٢)</sup> : « وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والضمير على الرفع والمجرور إذا اضطر الشاعر ، وجازقت أنت وزيد ، ولم يجوز مررت بك أنت وزيد ؛ لأن الفعل يستغنى بالفاعل ، وللضام لا يستغنى بالضاف إليه لأنه بمنزلة التوين ، وقد يجوز في الشعر ، قال \* أبك أي بي أو مصدر ... البيت . » اه .

وقال الأعمى في شرح هذا الشاهد : « الشاهد في عطف الصدر على الضمير المجرور ، دون إعادة الجار ، وهو من أقبح الضرورة » اه كلامه .

وقال أبو العباس البرد : « وقول الله تبارك وتعالى : ( وللقيمين الصلاة ) بعد قوله ( لكن الراسخون في العلم منهم ) إنما هو على المدح ، ومن زعم أنه أراد ومن القيمين الصلاة فخطيء في قول البصريين لأنهم لا يعطون الظاهر على الضمير المحفوض ، ومن أجاز من غيرهم فعلى قبح كالضرورة ، والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب ، وقرأ حمزة : ( الذي تساءلون به والأرحام ) بحر الأرحام وهذا لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر ، كما قال \* فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ... البيت \* »

(١) والحشور من الصواب اللئز الخلق ، ومن الرجال العظيم البطن ، وأنشد :

\* حَشُورَةُ الْجَنْبَيْنِ مِطَاطُهُ الْقَفَا \*  
\* \* \*

وقيل الحشور مثال الجرول : للتنفخ الجنبين ، والأنى حشورة .

(٢) الصواب قبل إرادته . لأن الإنشاد يكون بالسمع ، ولا يتصور ولا يجوز في العقل ولا في الحس أن يسمع من في القرن الرابع عشر الهجري ممن كان في الثالث أو الرابع بدون واسطة ؛ بخلاف الإيراد فإنه الإثبات بالكتابة فالمناسب ذكره .

قُلْتُ : وإلى هنا والحمد لله كانت وقفة أبي رجاء الآخرة ، وقد رأيت كيف أنه روى بيت الشاعر السالف فزاد فيه حرفاً ، وليست زيادة ( قد ) التي زادها أبو رجاء بأخف ضرراً من نقص كلمة ( أنا ) التي أفسد بها بيت الشاعر الآخر الوارد في ص ٤٩٦ ج ٤ آخر الصفحات التي أشرف على تصحيحها .

وهو : أَلْخَيْرُ الَّذِي ( أَنَا ) أَبْتَغِيهِ أُمِ الشَّرِّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي \*  
\* \* \*

فقد زعم أبو رجاء أن أنا في البيت زائدة فحذفها ، كما حذف الكلام على شاهد عده جمع من النحاة دليلاً على جواز حذف إما الأولى من الكلام ، وحذف ما من إما الثانية وهو : سَقَّتَهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيْبٍ وَإِنْ مِنْ حَرِيفٍ فَلَنْ يَمُدَّ مَا

وهو من البحر المتقارب من قصيدة للنمر بن تولب وأولها :

سَلَا عَنْ تَذْكَرِهِ تَكْتَمَا  
وَأَفْصَرَ عَنْهَا وَأَيَّانَهَا  
فَأَوْصِ الْفَتَى بِابْتِنَاءِ الْمَلَا  
وَيَلْبَسِ لِلدَّهْرِ أَجْلَالَهُ  
وَإِنْ أَنْتَ لَأَقَيْتَ فِي نَجْدَةٍ  
فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَحْشَاهَا  
وَإِنْ تَتَخَطَّكَ أَسْبَابُهَا  
وَأَخِيبَ حَبِيبَكَ حُبًّا رُوَيْدًا  
فَتَظْلَمَ بِالْوُدِّ مِنْ وَضَلِهِ  
وَأَبْغَضَ بَغِيضَكَ بَغْضَارُ رُوَيْدًا  
فَلَوْ أَنْ مِنْ حَقْنِهِ نَاجِيًا  
بِإِسْبِيلِ أَلْقَتْ بِهِ أُمَّهُ  
إِذَا شَاءَ طَالَعَ مَسْجُورَةً  
يَكُونُ لِأَعْدَائِهِ نَجْهَلًا  
أَنَاحَ لَهُ الدَّهْرُ ذَا وَفَضَةٍ  
فَرَأَيْتَهُ وَهُوَ فِي قُنْفُورَةٍ  
فَأَرْسَلَ سَهْمًا لَهُ أَهْرَعًا  
فَطَلَّ يَسْبُ كَأَنَّ الْوَلُو  
أَتَى حَضَنَهُ مَا أَتَى تَبْعًا  
لَقِيمُ بْنُ لُقْمَانَ مِنْ أُخْتِهِ  
لِيَالِي حَقِّ فَاسْتَحْضَنَتْ  
فَأَخْبَلَهَا رَجُلٌ نَابَهُ

وَكَانَ رَهِينًا بِهَا مُفْرَمًا  
تَذْكَرُهُ ذَاةُ الْأَفْدَمَا  
وَإِنْ لَا يَخُونُ وَلَا يَأْتِمَا  
فَلَنْ يَبْنِي النَّاسُ مَا هَدَمَا  
فَلَا تَهَيَّبِكَ أَنْ تُقْدَمَا  
فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا  
فَإِنَّ قُصَارَكَ أَنْ تَهْرَمَا  
فَقَدْ لَا يَعُولُكَ أَنْ تُضْرَمَا  
رَفِيقِ قَدْسَمَةَ أَوْ تَنْدَمَا  
إِذَا أَنْتَ حَاوَلْتَ أَنْ تُحْكَمَا  
لَكَانَ هُوَ الصَّدْعَ الْأَغْصَمَا  
عَلَى رَأْسِ ذِي حُبِّكَ أَيْهَمَا  
رَرَى حَوْلَهَا التَّبَعِ وَالسَّامَا  
مَضَلًّا وَكَانَتْ لَهُ مَعْلَمَا  
يُقَلِّبُ فِي كَفِّهِ أَيْهَمَا  
وَمَا كَانَ يَرْهَبُ أَنْ يُكَلَّمَا  
فَشَكَ نَوَاهِقَهُ وَالنَّمَا  
عَ كَانَ بِصِحَّتِهِ مُفْرَمًا  
وَأَبْرَهَةَ الْمَلِكِ الْأَذْطَمَا  
فَسَكَانَ ابْنِ أُخْتِ لَهُ وَابْنَمَا  
إِلَيْهِ فَمَرَّ بِهَا مُظْلَمَا  
فَجَاءَتْ بِهِ رَجُلًا مُحْكَمَا

والنمر بن توبل هذا عكلى جاهلى صحابي ، يكنى أبا ربيعة ، أدرك الإسلام وهو كبير ، وكان جواداً فصيحاً شاعراً جريئاً على اللطق .

وقال صاحب منتهى الطلب في معرفة أشعار العرب : هو نمر بن توبل بن زهير بن أقيش بن عبيد بن وائل بن كعب بن الحرث بن عوف ، وعوف هذا هو عكل .

وقال ابن الكلى : إنما هو النمر بن توبل بن أقيش بن عبد بن كعب بن عدى بن عوف ابن عبد مناة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر .

قال الأصمعي كان أبو عمرو بن العلاء يسميه الكيس من حسن شعره .. وأنه عني بقوله :

\* إنا أتيناك وقد طال السفر \*

الذي صلى الله عليه وسلم .

وقال أبو الفرج الأصبهاني : هو شاعر محضرم أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وكتب له كتاباً ، وروى عنه حديثاً .

ثم أخرج عن الأصمعي قال وكان أبو عمرو بن العلاء يشبه شعر النمر بن توبل بشعر حاتم الطائي .  
اللفظ : سلا : هو من السلو ، يقال سلاه وسلاعه ، أي نسيه وتركه وأبغضه ؛ والسلاوان مصدر ، وقيل إن السلاوان أو السلاوانة خرزة شفافة إذا دفنتها في الرمل ثم بحثت عنها رأيتها سوداء يستفها العاشق ليسوا عن المرأة التي يحبها ، أو أن يؤخذ من تراب قبر ميت فيذر على الماء فيسقاها العاشق ليسوا عن المرأة فيموت حبه ، وأنشد :

يَأْتِيَتَ أَنْ لِقَلْبِي مِنْ يَهْلَهُ أَوْ سَاقِيَا فَسَقَانِي عَنْكَ سُلْوَانَا

وقيل السلاوان دواء يستفاه الحزين فيسلو ، والأطباء يسمونه المقرح . وليس هو من السؤال كما قال السيوطي « أمر من السؤال لاثنين » وكأنه قاسه على قول امرئ القيس : قفانك من ذكرى أمر بالوقوف لاثنين ، والسياق إلى الإخبار أدعى منه إلى الإنشاء والطلب ، وقال السيوطي أيضاً : وشرحه شارح ديوانه أي النمر بن توبل — بأنه فعل ماض من السلو ، و « تكلمنا » على ما لم يسم فاعله اسم امرأة بعينها ، وكانوا يسمون بززم تكلمنا . والرهن والرهن : ما وضع عند الإنسان مما يتوب متاب ما أخذ منه ، والأثني رهينة . وحكي ابن جني أن رهن جمع رهن كعبد وعبيد ، قال تعالى : « كل نفس بما كسبت رهينة » أي محبوسة بعملها ، وقال « كل امرئ بما كسب رهين » أي محبوس بعمله . وكل شيء أو أمر محبوس به شيء فهو رهينة ومهرته ، وإنه لرهن قبر وبلى ، وإنها لرهينة قبر وبلى .

« والمفرم » من الغرام وهو المذاب اللازم والشر الدائم والبلاء والحلم والمشق ، وما لا يستطاع احتمالها ، وفلان مفرم بكذا أي ملازم له مولع به . يعشق النساء وغيرهن ،



ومبتلى بحبين . وفي الحديث عن عليّ رضي الله عنه ، « قَنِّ اللَّهِيحُ بِاللَّذَّةِ ، السَّلِسُ الْفِيَادُ لِلشَّهْوَةِ » أو المقرم بالجمع والادخار .

« وأقصر » أي كفت ونحوّل وانتهى ، والإقصار الكف عن الشيء ، وأقصرت عن الشيء كفتت عنه مع القدرة عليه ، فإن عجزت عنه قلت قصرت بلا ألف . وقصرتُ عن الشيء قصوراً عجزت عنه ولم أبلغه .

« وآياتها » وهو من الآية وهي العلامة ، يقال أيآ آية أي وضع علامة ، وخرج القوم بأيّتهم أي بجماعتهم ولم يدعوا وراءهم شيئاً ، قال برج بن مسهر الطائي :

خَرَجْنَا مَعَ النَّقْبَيْنِ لِأَحَى مِثْلُنَا      بِأَيْتِنَا نُزْجِي الْقَاحَ الْمَطَافِلَا

والآية من التزليل الجماعة من الحروف سميت بذلك لأنها علامة لاقطاع كلام عن كلام . وقال ابن حمزة : الآية من القرآن كأنها العلامة التي يفضى منها إلى غيرها كأعلام الطريق المنصوبة للهداية ، والمراد من آياتها هنا علاماتها أي علامات الديار التي كانت تقيم بها « تكتم » محبوبته قبل أن يسأل عنها ، وهي آثار الديار التي هي النوى والوئد والأثافي وبصر الذباقي والآرام وآثار الأقدام في الرمال . مما يرى في حياة البدو والعرب الرّاحل عادة .

« وتذكره داه الأقدام » أي تعيد إلى خياله صور اجتماعه بمحبوبته والساعات التي أنس فيها بالاجتماع بها ، وجه الذي طويت صفحته ومرت عليه الليالي والأيام ، بل السنون والأعوام . « فأوص » فمل أمر من الوصية « وابتناء للمالي » وصية له بلزوم مكارم الأخلاق في الكرم والنجدة والعفة وحماية الجار والضعيف « وأن لا ينجون ولا يأنما » وصية له بالكف عن ارتكاب الآثام والمحافظة على خلة الأمانة « ويلبس للدهر أجلاه » الأجلال جمع الجلل وهو ما تلبسه الدابة لتصان به ، ويجمع على جلال أيضاً ، قال كثير :

وَتَرَى الْبَرْقَ عَارِضًا مُسْتَطِيرًا      مَرَّحَ الْبُلُقِ جُلْنَ فِي الْأَجْلَالِ

والمراد أن يعد الإنسان نفسه لتحمل تقلبات الدهر خيرها وشرها ، وعسرها ويسرها ، وخلقها وصرها « فَلَئِنْ يَبْنِي النَّاسُ مَا هَدَمًا » إيضاً له بأن لا يعتمد إلا على نفسه في ابتناء للمالي ، والابتماد عن الآثام ، إذ أن كل إنسان مشغول بمحاكاة نفسه ، منصرف بطبيعته عن إقامة وبناء بنيان هدمه أصحابه . ومن ضيع مجده وهدم مفاخر أجداده ، لم يبينها الناس له .

« وإن أنت لاقيت في مجدة ... البيت » حث له على الشجاعة وترك الجبن ، والنجدة : القتال والشدة والشجاعة وشدة البأس فيه ، ولاقيت هو من لقاء الأعداء والأقران في الحرب ، والتهيب الخوف ، والإقدام ضده .

وقوله « لا يتهيبك » قيل إنه من باب القاب أى لا تهيبها ، وفي منتهى الطلب بلفظ فلا تتكاذك وهو بعناه . و « فإن النية من يحشها ... البيت » دليل على صواب الإقدام ، وقبح التهيب والإحجام . والنية : هى الموت ، و « من يحشها » من الحشية وهى الخوف ، و « تصادفه » هو من الصدف وهو جانب الجبل أو ما بين الجباين ويقال لجاني الجبل إذا تحاذيا صدقان ، وذلك لتصادفهما أى تلاقيهما ، وتحاذى هذا الجانب الجانب الذى يلاقيه ، وما بينهما فج أو شعب أو واد ، ومن هذا يقال صادفت فلاناً أى لاقيته ووجدته « وأينا » يعنى لا بد ، وحتم أن تلاقيه فى آن ما من الزمان ، وفيه اكتفاء وهو حذف فعل الشرط وجوابه والاقصرار على الأداة أى أينما ذهب أو توجه . « وإن تتخطاك أسبابها » أى إن لم صادتك الموت وتركك أسبابه من الأمراض والأوصاب ضعفاً فإن نهاية أمرك وآخرة عمرك وغايته الهرم ، وناهيك به بلاء ونصباً ، إذ هو ضعف وعجز ومرض وذلة وهران ، و « قصارك » أى جهدك وغايتك وفيه لغات قصرك ، وقصارك بفتح القاف وضمها وقصيرك .

وقوله « وأحب حبيبك ... الخ » البيت الثالث بعده مأخوذ من قول النبي صلى الله عليه وسلم « أحب حبيبك هوناً ما ، عسى أن يكون ببيضك يوماً ما ، وأبض ببيضك هوناً ما ، عسى أن يكون حبيبك يوماً ما » كان المر بن بولب سمعه من الرسول ثراً ففقدته فى آياته شعراً .  
وقوله « يهولك » معناه يشق عليك ، وروى « يهولك » والمعنى واحد .

ومعنى « تسفه » تجهل وتظلم إذ تضع ودك فى غير موضعه ، وتمنح حبك إلى غير أهله ، بمن لا يستحقونه « وتحكم » أى تكون حكماً عاقلاً تضع الأمور فى مواضعها ، و « الصدع » مهمل الحروف مفتوحها الوصل الذى هو بين الجسم والضئيل ، و « الأعصم » هو من العصمة وهى بياض فى اليد ، وهو إنما يقصد بالأعصم المستعصم فى فنن الجبال وكهوفها لا يتوصل إليه بسوء ، و « إسبيل » هو على زنة قنديل بلد أو مكان ألفت به أمه فيه أى ولدته ، وقد قيل : « لا أرض إلا إسبيل ، وكل أرض تضليل » وربما أريد به مطاق مكان ، أى سبيل وهو الطريق الذى يسير فيه الناس والجماعات السالبة وتسلكه ، و « ذو الحباك » هو ذو الطرائق والمراد به الجبل المرتفع ، ومنه قول الله تعالى : « والسما ذات الحباك » ، و « الأيهم » بلباء المثناة من تحت ، الذى لا يمتدى إليه ، وقوله « إذا شاء طالع مسجورة » البيت « طالع » أى أنى فاطع ورأى ، يقال فلان يطالع قرينه ، و « المسجورة » للملوءة ، و « النبع » بفتح النون وسكون الباء اللوحدة ، شجر تعمل منه القسي ، و « السأسم » كالم شجر أسود أو الآبنوس أو الشيزى أو شجر تعمل منه القسى ، وقال السيوطى هو السأسم .  
بهمزة بين سينين مهملتين وهو شجر الآبنوس .

وقوله « يكون لأعدائه مجهلاً » البيت ، أعداء الوعل المتحدث عنه هم ضواري السباع والناس ، لأن الأذى يأتيه من قبلهم ، وأراد « بالمجهول » مكاناً مجهولاً لا يصلون إليه فيه لعدم طروقهم له ومعرفتهم له ، والمجهول بفتح الهاء ، و « مضلاً » بفتح الميم وكسر الضاد : الذي يضل أعداءه ويجعلهم لا يهتدون إليه ، وقوله « وكانت له معلماً » للمعلم هو بفتح الميم واللام وإسكان العين ، يعني أنها لا تخفى عليه هو ، وإن كانت مجهلاً ومضلة لأعدائه .

وبعد هذا البيت هو الموضع المناسب للبيت المستشهد به ، وإن لم ينص أحد من الرواة على ذلك ، ولتكلم عليه الآن فقول :

اللفظة : الرواعد : جمع راعدة ، والمراد بها السحب الممطرة التي يكون معها الرعد وأمطارها تكون شديدة غزيرة المطر ، قوية الرعد ، يقال رعدت السحاب ، وأرعدت إذا سمع منها صوت الرعد ، و « الصيف » بتشديد الياء للكسورة : المطر الذي يكون في الصيف و « إن بعدما » من العدم وهو ضد الوجود .

المعنى : يصف المسجورة التي أقام فيها الوعل على رواية سقتها ، وعلى الرواية الأخرى يصف الوعل أو الصدع بأن السحب المواتر تهطل عليه في الصيف ، فلا يزال موضعه ندياً رطباً يروع به النبات الذي يرعاه ويهيش عليه ، وكما بهطل ذلك عليه صيفاً فإنه لن يعدم السحب التي تمطره وتجوده بقيتها في زمان الخريف .

الإعراب : « سقته » سقت فعل ماض والتاء فاعل وهي الرواعد والهاء في سقته ضمير يعود على الصدع المتحدث عنه في الأبيات السابقة ، قال السبوطي وفي ديوان النمر بن تولب وفي منتهى الطلب سقتها . وحينئذ فيكون الضمير عائداً إلى المسجورة ، و « من » حرف جر بيان لابتداء زمن السقي و « صيف » مجرور بها والجملة من الجار والمجرور في محل نصب على الظرفية ، والأصل سقته الرواعد صيفاً أو من صيف ، وإنما شدد « صيف » لضرورة الشعر ، « وإن من خريف » وإن أصله وإن ما حذف ما بقيت إن ، وقيل إن شرطية ، والفاء جوابها ، والتقدير وإن سقته من خريف فلن يعدم الري في الخريف أيضاً .

الشاهر في : جواز حذف إما الأولى من الكلام وما من إما الثانية ومذهب سيبويه أنه حذف منه إما أولاً وما ثانياً ، وقال الأصمعي والمبرد : إن في هذا البيت شرطية ، والفاء فاء الجواب ، والمعنى وإن سقته من خريف فلن يعدم الري ، قال الدماميني « وليس هذا القول بشيء لأن للزاد وصف هذا الوعل ( بفتح الواو والعين المهملة كفرنس ، وبفتح الواو وكسر العين

ككتف - وهما مشهوران وبضم الواو وكسر العين كدئل وهذا نادر ، والمراد بالوعل تيس الجبل )  
 بالرى على كل حال لأن مدخل إن الشرطية مشكوك فيه غير مجزوم بوقوعه ولا بعدم وقوعه ، وبهذا  
 اندفع قول ابن الصائغ إن هذا بناء على القول بالمفهوم « قال الأعمى : وصف وعلا في روضة محضبة  
 في جبل حصين لا يوصل إليه ، والأمطار ملازمة له لا تنب عنه فلا يحتاج إلى أن يسهل فيصاد .  
 ولا يلزم ذلك مع جعل إن شرطية أن يصير انتفاء العطش معلقاً بشرط سقي السحاب له في الحريف  
 ومفهومه ثبوت العطش عند انتفاء الشرط وهو مناف للعرض . قال الدهماني « وفيه نظر لأننا  
 لا نسلم أن المقصود وصف لهذا الوعل بالرى على كل حال وإنما العرض وصف حاله بحسب الواقع ،  
 فأخبر أولاً بما وقع من سقي سحاب الصيف له ، وذلك مقتضى لربه منها ، ثم أخبر بأن سحاب  
 الحريف إن سقته بعد ذلك حصل له الرى المستمر ، ولو سلم أن المقصود ما ذكر من وصفه بالرى  
 دائماً فتح الإتيان بإما التي هي هنا لأحد الشئيين لا يلزم ذلك » .

وقال أبو عبيدة إن في هذا البيت زائدة ، وعلى هذا يتأني ما ذكر من وصف الوعل بالرى على  
 كل حال ، وردّ هذا بأن زيادتها لم تثبت بعد العاطف وثبتت بعد حذف إما وما ، وأبو عبيدة هذا  
 هو معمر بن النثي ، قال الجاحظ فيه : لم يكن في الأرض خارجي ولا جماعي أعلم بجميع العلوم  
 منه ، وقال ابن قتيبة : كان مع معرفته ربما يكسر البيت إذا أنشده ، وكان يخطئ إذا قرأ القرآن  
 نظراً ، وكان يبغض العرب وألف في مثالها ، وكان يرى رأى الخوارج ؛ ومن مصنفاته كتاب  
 التقاض بين جرير والفرزدق طبع في أوروبا وقد طبعت نحو نصفه وأقده المسئول في الإغاثة على  
 إكاله ، وقد توفي سنة تسع ومائتين وكان مولده سنة عشر ومائة .

ولندكر شرح بقية الأبيات فنقول : معنى قوله « أتاح له الدهر » البيت ، أتاح عرض وقدّر  
 وأتاحه الله تعالى فأتيج ، و « ذو الوفضة » الزامى بالسهم ، والوفضة خريطة الراعي لزاده وأدواته  
 والطيبة من آدم أي جلد ؛ ومعنى « يقلب في كفه أسهما » أي ليس جانداً بها وإنما هو كمن يلهو بها ،  
 وقوله « فراقه وهو في فترة » أي راقبه الصائد والصائد في فترة ، والفترة بالضم الكوة النافذة  
 وعين التنوير وحلقة الأبرع وبيت الصائد : ناموس الصائد وقد أقر وأقتر فيها أي استقر ومكث  
 فيها رهي كما قال أبو عبيدة : البر يحترفها الصائد يكمن فيها .

ويقال أيضاً القتر بالفتح الغبرة أو الدخنة يجعلها الصائد للروحش بأن يدخن بأوبار الإبل للتلايحيد  
 الصيد ريحه فهرب منه ، ويصح أن يراد بالفترة الناحية وهي في هذين حال من الصيد لا من الصائد

وقوله « وما كان يهرب أن يكلم » الرهب الحوف والحشية والفرع ، ومنه سمى الراهب أحد رهبان النصارى ، المتعبد في الصومعة لشدة خوفه وخشيته من الله ، وأصل الرهبانية من الرهبة ثم صارت اسماً لما فضل عن المقدار وأفرط فيه ، وقول الله تعالى « وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم » معناه كما جاء في التفسير أنهم كانوا يرون من ملوكهم ما لا يصبرون عليه ، فانخذوا أسراباً وصوامع وابتدعوا ذلك ، فلما ألزموا أنفسهم بذلك التلطوع ودخلوا فيه لزمهم تماماً ، كما أن الإنسان إذا جعل على نفسه صوماً لم يفترض عليه لزمه أن يتخذه ، وكانوا لحوفهم يترهبون بالتخلي من أشغال الدنيا ، وترك ملاذها ، والزهد فيها ، والعزلة عن أهلها ، وتمهد مشاقها ، حتى إن منهم من كان يحصى نفسه ويضع السلاسل والصلبان الغلاظ الثقال في عنقه ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم « لا رهبانية في الإسلام » فهى المسلمين عنها ، وقال : « عليكم بالجهاد فإنه رهبانية أمتي » يريد أن الرهبان وإن تركوا الدنيا وزهدوا فيها ، وتخلوا عنها فلا ترك ولا زهد ولا تخلي أكثر من بدل النفس في سبيل الله ، وكما أنه ليس عند النصارى عمل أفضل من التهرب ، ففي الإسلام لا عمل أفضل من الجهاد ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « ذروة سنام الإسلام الجهاد في سبيل الله » .

و « يكلمنا » هو من الكلم أى الجرح والجمع كلوم وكلام ويكلم يصاب بجراح ، أى كان ذلك الوعل آمناً لم تحدثه نفسه بالحوف أو الحشية من أن يصيبه سهم بالجراح التى أصابه بها الصائد . وقوله « فأرسل سهماً له أهزعا » الأهزع من السهام الذى يبقى في الكنانة وحده وهو أردوها ، ويقال له سهم هزاع ، وقيل الأهزع خير السهام ، وأفضلها تدخره لشديدة ، وقيل هو آخر ما يبقى من السهام في الكنانة جيداً كان أو رديئاً ، وقيل إنما يتكلم به في النقي ، فيقال : ما في جفيره أهزع ، وما في كنانته أهزع ، قال صاحب اللسان : وقد أتى به الشاعر في غير النقي للضرورة ، فإن النمر بن توبل أتى به مع غير الجحد فقال : ثم أورد البيت ، ونقل عن ابن برى أنه قد جاء أيضاً لغير النمر ، قال رزيان بن حويص :

كَبُرَتْ رِقَّ الْعَظْمُ مَنِ كَأَنَّمَا رَمَى الدَّهْرُ مَنِّي كُلَّ عِرْقٍ بِأَهْزَعَا

وربما قيل : رُميت بأهزع ، قال العجاج :

\* لَأَنَّكَ كَالرَّأْيِ بغيرِ أَهْزَعَا \*

يعنى كمن ليس في كنانته أهزع ولا غيره ، وهو الذى يتكلف الرمي ولا سهم معه ، ويقال : ما في الجملة إلا سهم هزاع أى وحده ، وأنشد :

وبقيت بعدهم كسهم هزاع

وما بقي في سنام بعيرك أهزج أى بقية شحم ، وقولهم ما في الدار أهزج أى ما فيها أحد ، ويقال : ظل يهزج في الحشيش أى يعى ، وهزيع ومهزج اسمان ، وللهزج المدق ، وقال الشاعر يصف أسداً :

كَأَنَّهُمْ يُخْشَوْنَ مِنْكَ مُدْرَبًا مَحَلِيَّةً مَشْبُوحَ الدَّرَاعِينَ مَهْرَعًا

وقوله « فشك نواهقه والنما » شك: هو من شكّه بالرمح والسهم ونحوها يشكّه شكاً أى انتظمه ، قال طرفه: حِفَافِيهِ شُكًّا فِي الْعَسِيبِ بِمَرَدٍ .

وهو من شككته بالرمح إذا خرقتة ، وانتظمتة ، وقال عنتره :

وَشَكَّكْتُ بِالرَّمْحِ الْأَصَمَّ ثِيَابَهُ أَيْسَ الْكَرِيمِ عَلَى الْقَنَاءِ بِمُحَرَّمٍ

و« النواحق » من الحجر حيث يخرج النفاق من حلوقتها ، ومن الخيل العظام الناتئة في خدودها ، وقال أبو عبيدة في كتاب الخيل : الناهقان عظام شاخصان في وجه الفرس أسفل عينه ، ومحل النواحق : ما كان أسفل من الجبهة في قصبه الأنف ، وقيل نواحق الذئابة عروق اكتنفت خياشيمها لأن النفاق منها الواحدة ناهقة — والمعنى أن السهم انتظم ناهقيه وقه ، وعبر عن الناهقين بلفظ النواحق وهو جمع على لغة من يجعل الجمع ما زاد عن الواحد .

وقوله « فضل يشب كأن الولوع » البيت « يشب » من شب الفرس يشب ويشب شباباً وشبيهاً وشبوباً إذا رفع يديه جميعاً كأنه ينزو ونزواناً ، لب وقمّص ، وأشبته إذا هيّجته ، وكذلك إذا حرّن « والولوع » القدر والحين ، والدهر الذي يولع بأحداث الزمان ومصائبه ، و« كان بصحبته مفرماً » أى وكانت أحداث الدهر وكوارثه مفرمة بملازمته .

وقوله « أتى حصنه ما أتى تبعاً » البيت ، الضمير في حصنه يعود إلى الصدع المتعمم في قنة الجبل أو المكان الذى وصفه الشاعر ، و« تبع » ملك اليمين واحد التبابعة ، وقد ورد لتبع ذكر في القرآن الكريم . و« أبرهة » ملك الحبشة .

وقوله « لقيم بن لقمان من أخته » البيت ، لقيم تصغير لقمان ، ولقمان كما قال النسابون هو ابن عاد وهو غير لقمان الحكيم الذى ورد ذكره في القرآن الكريم ، قال النسابون : وكانت أخته تحت رجل أحرق فولدت له وأحقرت أى جاءت به ولداً أحرق مثل أبيه زوجها ، فأحببت أن تلد مولوداً يكون حكماً نجيباً مثل أخيها ، فرغبت إلى امرأة أخيها أن تتركها تنام في مرقدها ليقع عليها أخوها لقمان عسى أن تلد ولداً مثله ، فأجابها ، وأسكرناه وضاجعته فمشيها فأنت منه بولد سمته لقمان ، تصغير

٨٥١ - وقوله : وَمَا يَبْنِيهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَائِفُ

لقمان خاله لأنه جاء منه وكان لقمان من أحزم الناس ، ولقيم مبتدأ ومن أخته جار ومجرور في محل رفع خبر المبتدأ وفي قوله « فكان ابن أخت له وابناً » شاهد على جواز تعاطف الخبرين المستقل كل منهما بنفسه ، و « ابناً » أى ابناً و « ما » زائدة أى فكان ابن أخت له وابناً كذلك . وهذا الحديث أشبه بأسطورة من الأساطير الخيالية ، قال شارح الديوان عند هذا الموضع : ترك ما كان فيه وسلك طريقاً آخر ، وهو السمعى في البديع بالاقتراب وهو الانتقال إلى غير ملامم بخلاف حسن التخلص ، والاقتراب طريقة العرب الأقدمين .

وقوله « ليالى حمق فاستحصنت » البيت ، هو شرح لبقية القصة التي سلف ذكرها ، وفاعل حمق يحتمل أن يكون زوجها كما يفهم من سياق القصة ، ويحتمل أن يكون لقمان لما غيب عن عقله بسبب السكر ، و « استحصنت » أى أتمته كما تأتي المرأة الحصان زوجها ، و « مظلماً » بكسر اللام أى فى ليلة ذات ظلمة ، و « غرّ بها » هو من غره يغره غراً وغروراً وغرّة ، فهو مغرور وغرير أى خدع . وكل من غر فهو مغرور . والمراد أنه خدع بحيلة أخته وزوجه « وبها » أى جار ومجرور متعلق « بغير » والمراد أنه خدع بأخته وظنها زوجته .

وقوله « فأحبلها رجل نابه » البيت « النابه » المذكور المرتفع الذكر ، « والحكم » القوى الذى ليس بضعيف .

٨٥١ - عجز بيت وهو وسدره :

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُمُوفَنَا وَمَا يَبْنِيهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَائِفُ

أنشده الفراء ، ولم يزهه إلى أحد ، ونسبه أبو عمرو بن بحر الجاحظ إلى مسكين التمارى ، وهو من قصيدة طويلة من البحر الطويل ، جاء في الشواهد الكبرى للعنى بهامش خزانة الأدب أن أولها :

لَقَدْ عَلِمْتَ قَيْسٌ وَخِنْدِفُ أَنَّنِي      يَتَغَرِّهِمْ مِنْ عَارِمِ النَّاسِ وَاقِفُ  
وَقَدْ عَلِمُوا أَنْ لَنْ نُبَقِّيَّ عَدُوَّهُمْ      إِذَا قَذَفْتَهُ فِي يَدَيَّ الْقَوَازِفُ  
وَأَنَّ أَبَانَا بِكَرِّ آدَمَ فَأَعْلَمُوا      وَحَوَاءَ قَرْمٍ ذُو عَتَانِينَ شَارِفُ  
وَأَنَّ عَلِيَّ حُرْطُومِهِ مُمَهَّافِيَا      مِنْ الْقَطَنِ مَا جَتَّهُ الْأَكْفُ النَّوَازِفُ  
وَلَلْصَدَاُ السُّوَدُ أَطْيَبُ عِنْدَنَا      مِنْ الْمِسْكِ دَافَتُهُ الْأَكْفُ الدَّوَارِفُ  
نُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُمُوفَنَا      وَمَا يَبْنِيهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَائِفُ  
وَيُضْحِكُ عِرْفَانُ الدَّرُوعِ جُلُودَنَا      إِذَا جَاءَ يَوْمٌ مُظْلِمٌ اللَّوْنِ كَاسِفُ

وَأَنَا أَنَا يُبَيِّنُ بِمَلَا الْبَيْضِ هَامِنَا وَنَحْنُ حَوَارِيُونَ حِينَ نَزَّاحِفُ  
بِكُلِّ رُدِّيْنِي كَانَ كَعُوبَهُ قَطًّا سَابِقُ مُسْتَوْرِدُ الْمَاءِ صَارِفُ  
كَانَ هِلَالًا لَاحَ فَوْقَ قَنَاتِهِ جَلَا الْغَيْمِ عَنْهُ وَالْقَتَامَ الْحَرَّاجِفُ  
[لَهُ مِثْلُ خُلُقُومِ النَّعَامَةِ خُلَّةٌ وَمِثْلُ الْقُدَامِيِّ سَاقَهَا مُتَنَاصِفُ]

وهذا البيت الأخير انفرد بروايته الجاحظ، ولم يذكره العيني في شواهدہ .

اللفظة : قيس قبيلة عربية سميت باسم أول رجل منها ، واسمها قيس عيلان ، وقالوا إن اسم أبيها الناس بن مضر كذا قال صاحب القاموس وتابعه عليه شارحه ، وقال : والناس أخوه إلياس وإلى الأول تنسب قيس وإلى الثاني تنسب خندف ، والناس وإلياس ولدا مضر لصلبه . وقال صاحب القاموس إن خندف سميت باسم امرأة إلياس بن مضر أولدها عمراً وهو مدركة ، وعمراً وهو طابحة ، وعميراً وهو قعدة وأمهم خندف كزبرج ، وهي ليلى بنت حلوان بن عمران ، وكان إلياس خرج في نجمة فنفرت إليه من أرنب فخرج إليها عمر فأدركها وخرج عامر فتصيدها وطبخها واتممع عمير في الحياء ، وخرجت أمهم ليلى تسرع فقال لها إلياس : أين تخدفين ؟ فقالت ما زلت أخندف في أتركم . فلقبوا بمدركة وطابحة وقعدة وخندف — وهذا الكلام أشبه بالأساطير منه بالحق الصريح .

« والثغر » ما يلي دار الحرب وموضع الخفاة من فروج البلدان ، ويطلق على الناحية من الأرض والطريق السهلة ، وإنما قال بثغرهم وكان حقه أن يقول بثغرها لأنه أراد عامة أفراد قيس وخندف لا نفس القبيلتين .

و « العارم » الرجل الشرس الشديد الأذى . يقول إنني واقف في ثغور خندف وقيس أدافع عنهم ، وأرد عدوان الأعداء وبطش الجبارين ، وإن قبائل خندف وقيس لا تجهل موقفى ومكانى ذلك .

« وقد علموا أن لن نبقى » البيت ، يريد أنهم علموا أنه لشجاعته وعجبته لهاتين القبيلتين يبغض أعداءها ولا يبقى على من يقع منهم أسيراً في يديه « وقدفته » أى دفعته وساقته « والقوافد » جمع قاذفة وهي الناحية البعيدة ، وأصل القذف الرمي بالحجارة ، والقوافد الترامي بها .

« وأن أبانا بكر آدم الخ » يصف أباهم بأنه الابن الأكبر لآدم وحواء ، فخراً وتعظماً على غيرهم ، لأن النكر أعز الأبناء على والده وكل عزيز فهو بكر ، لأنه يأتي على شوق ولهفة ، ومنه سميت الباكورة ، والبواكير أشهى وأحب من سواها وأطيب وأعز قيمة . وقد كان ( أبو رجاء ) في أصل هذا الشاهد الذى كان أعده لاطبع وقدمه إلى المطبعة ثم توقف عن شرحه ، وكان آخر عمله ضبط كلمة بكر بفتح الباء وهو خطأ لأن الشاعر لم يرد بالبكر الفتية من الإبل ، فهى التى بفتح الباء وإنما أراد بالبكر أول ولد الأبوين وهى التى بكسر الباء .



« والقرم » الفحل والسيد « والعثانين » جمع العثون وهي الحية أو مفضل منها بعد العارضين أو ما نبت على الدقن وتحت سفلها أو هو طولها، وشعيرات طوال تحت حنك البعير، و « الشارف » المسن المحرم من النوق ومن السهام العتيق القديم ، وهو نعت لأبيهم بالفضل والتقدم والسن . وقد كتبه « أبو رجاء » فإن أبانا - بالفاء وكسر همزة إن ، مع أن الرواية في الحيوان وفي الشواهد الكبرى للعيني « وأن أبانا » ، غرّف الواو إلى الفاء ، ولم ينصّ على ذلك ، وأخطأ في كسر همزة إن مع أن جملة « أن أبانا » في محل نصب بالمطف بالواو على مفعول علم في قول الشاعر :

لقد علمت قيس . . . أن لن نبقى . . . وأن أبانا الخ .

وقوله « وأن على خرطومه متهاقياً . . . البيت » الخرطوم كزنبور : الأنف أو مقدمه أو ماضمته عليه الحنكيين ، والمتأق : المتطائر بحركة الريح وهبوبها ، والهاق مطر يطر ثم يكف ، ويروى متهاقياً وهما بمعنى ، « والقطن » المعروف لنا وهو غير الذي تحدثنا به المعجم العربية فإن الذي عندنا وينبت بمصر لا يرتفع شجره فوق متر إلا قليلا ، بينما يقول صاحب اللسان - ويوافق صاحب القاموس - قال أبو حنيفة الدينوري وهو العالم للغوى النبأى : القطن يعظم عندهم شجره حتى يكون مثل شجر الشمس ويبقى عشرين سنة وأجوده الحديث ، وقول لبيد :

شأفتك ظعن الحى يوم تحمّلوا فتسكنسوا قطناً تصرّ خيامها

أراد به ثياب القطن « اللسان مادة قطن » ، وهو وإن كانت تؤخذ منه الثياب ، إلا أنه لهذا يخالف القطن المعروف في أيامنا هذه من هذه الناحية ، ومن ناحية أخرى فإن صاحب اللسان قال في موضع آخر من مادة « قطن » عند الكلام على الحبوب القطنية : وإنما سميت الحبوب قطنية لأن مخارجها من الأرض مثل مخارج الثياب القطنية ، ويقال لأنها تزرع كلها في الصيف وتدرّك في آخر وقت الحر . والقطن المعروف لنا يزرع في الشتاء لا في الصيف وإن كان يدرّك في نهاية الحر . وقد صحّف ( أبو رجاء ) هذا البيت فقال ( كأن على خرطومه ) مع أن الأصول كلها مجمعة على رواية ( وأن ) مع أن الواو لا تشبه بالكاف فهي ولا يرب زلة قلم .

« وهاجته » أثارته وحركته ، و « الأكف » جمع كف ، وهي الجارحة العروقة ، و « النوازف » جمع نازفة وهي التي تقطر دماً ويسيل الدم منها ، أو الأكف الضعيفة المصفرة اللون من كثرة ما سكبت منها الأسماء الغزيرة ، ويعنى بهذا أن أباه قوى شديد اليأس والدين حوله ضعاف عاجزون ، أو أن حوادث الدهر ونوائبه أشبه بالهباء الذي لا شأن له ولا خطر .

« وللصدأ السود . . . البيت » الصدأ يكون للأسادن نتيجة لتفاعل أو كسجين الهواء بالمعادن وإذا أطلق صرف إلى الحديد، ولكنه هنا يعنى به الدم المتجمد على الأجسام أو السيوف من مقارعة الأبطال ، وملافة الشجعان ، فإن الدم أحمر وإذا جمد اسودّ ومال لونه إلى السواد ، فلذا صح

نعتة بالصدأ الأسود « والدوف » الحائط يقال داف الشيء دوفاً وأدافه خلطه ، وإنما يستعمل هذا كثيراً في الدواء والطيب ، يقال مسك مدوف ومدووف « والأكف الدوائف » الأيدي التي تخلطه ، والمعنى أنه مستطاب . و (أبورجاء) انفرد برواية عجز هذا البيت هكذا: دافته الأكف النوادف . وقد عمى عليه الأمر واختلط فأكل هذا البيت من الذي قبله ، ولم يراجع عمله . وقوله « تعلق في مثل السوارى سيوفنا فما بينها والكعب . . . » البيت ، وهو البيت للمستشهد به .

اللفظ : السوارى ، جمع سارية من حجر أو آجر وهي الأستطوانة العظيمة ، وإنما عني بها أعناق الرجال ، والغوط بضم الغين جمع غوط بفتح العين لمة في الغائط ويجمع على أغواط وغيطان أيضاً مثل ثور وثيران ، وقد يجمع على غائط مثل جان وجنان ، وأما غائط وغوط فهو مثل شارف وشرف ، قال صاحب اللسان وشاهد الغوط بفتح العين قول الشاعر \* وما بينها والأرض غوط نفاف\* ويقال للأرض الواسعة الوعرة غائط ، وللطمن من الأرض غائط ، ولموضع قضاء الحاجة غائط ، لأن العادة أن يقضى الإنسان حاجته في الموضع للنخف حيث هو أستر له ، ثم توسع فيه ، حتى صار يطلق على النجو نفسه . والغيطان من بواطن الأرض : كل ما انحدر منها . ويرى غول بدل غوط وهو بمعنى البعد .

« والكعب » كل مفصل للعظام ، وكعب الإنسان ما أشرف فوق رصغه عند قدمه ، وقيل هو العظم الناشئ فوق القدم ، قال ابن الأثير : الكعبان العظمان النائتان عند مفصل الساق والقدم عند الجنبين ، وهو من الفرس ما بين الوظيفين والساقين ، وقيل ما بين عظم الوظيف وعظم الساق وهو الناقى من خلفه ، ويجمع على أكعب وكهوب وكعاب ، ورواية اللسان « وما بينها والأرض » بدل والكعب ، قال الشيخ الصبان « ومراده بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا يظهر » . « والنفاف » جمع النفف ، وهو الهواء بين الشيتين ، وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى فهو نفف ، قال ذو الرمة :

تَرَى قَرْطَهَا مِنْ حُرَّةِ اللَّيْتِ مُشْرِفًا عَلَى هَلَكٍ فِي نَفْنَفٍ يَتَطَوَّحُ

ويرى واضح الليت ، والنفف مهواة بين جبليين ، والنفازة ، قال صاحب اللسان : النفاف لا تنبت شيئاً ، لأنها خشنة بعيدة من الأرض ، ومن ذلك تكون النفاف احماء للهواء بين الشيتين ولنفس الأرض التي لا تنبت شيئاً ، وربما كان ذلك من باب التشبيه ، شبه الأرض التي لا تنبت شيئاً ، بالهواء الذي لا ينبت شيئاً .

وقال ابن الأعرابي : النفف ما بين أعلى الحائط إلى أسفل وبين السماء والأرض وأعلى البر إلى أسفل .

وقد روى صاحب الحيوان « وما بينها والكعب منا تنائف » والتنائف جمع تنوفة ، وهي القفر من الأرض وأصل بنائها التنف وهي المغازة ، وقيل التنوفة من الأرض ابتعاد ما بين الأطراف ، وقيل التنوفة التي لاماء بها من الفلوات ولا أنيس وإن كانت معشبة ، وقيل التنوفة البعيدة وفيها مجتمع كلاً ولكن لا يقدر على رعيه لبعدها ، والمعنى على الروايتين واحد ، لأن التنائف كالتنائف .

المعنى : يصف الشاعر في هذا البيت قومه ونفسه بالطول والسمو والعظم والشجاعة ، يعني أن الرجل منهم لطوله وضخامته كالسارية ، وإذا وضع السيف بحمائله على عاتقه فكأنما علقه على سارية ، وذلك لفرط ضخامة أجسامهم ، وبين السيف وكعب الرجل مكان سحق بعيد ، وقال ابن الأثير « يعني أن قومه طوال وأن السيف على الرجل منهم كأنه على سارية من طوله ، وبين السيف وكعب الرجل منهم غائط وهو المكان اللطيف من الأرض ، وتنائف واسعة أي بين السيف والكعب مسافة » اه والشاعر يريد أن يصف قامات قومه بالطول والضخامة المستزمنة للقوة ، وكأنه يريد ضمناً أن يقول إن السيوف تبدوا قصيرة بالنسبة إلى أجسامهم ، فيرى ما بينها وبين كعب حاملها أو الأرض التي يمشي عليها حامل السيف بعد ساحق كالمهواة بين الجليان .

الإعراب : تعاق بنون المتكلم لتعظيم نفسه أو منه غيره مبنياً للفاعل ، فعل مضارع والفاعل تقديره نحن ، و « سيوفنا » بالنصب على المفعولية ، ويروي « تعاق » بناء التأنيف على صيغة البني للجهول ، و « سيوفنا » بالرفع نائب الفاعل ، و « في مثل السواري » جار ومجرور متعلق بمتعلق أو بتعلق ، صفة لمحذوف أي في قامات هي مثل السواري طولاً ، « وما » الواو فيها للحال ، و « ما » متبداً ، و « بينها » ظرف مكان ، والضمير عائد على السيوف السابق الكلام عليها ، « والأرض » أو « والكعب » على إحدى الروايتين مجرور بالعطف على الضمير المحفوض في بينها ، وتقدير الكلام وما بينها أي وما بين السيوف وبين الكعب أو بين الأرض غوط الخ . و « غوط » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في موضع نصب على الحال ، و « نغاف » صفة لغوط .

الشاهر في : في قوله وما بينها والكعب ، أو الأرض في الرواية الأخرى حيث عطف الاسم الظاهر المجرور الذي هو للكعب أو الأرض ، بالواو على الضمير المجرور وهو الماء في قوله « وما بينها » من غير إعادة العامل في العطف عليه مع المعطوف وهو لفظ « بين » حذفه وأبقى عمله لتقدم ذكره . ولو أنه أعاده لقال : وما بينها وبين الكعب ، وفي هذه المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، قال الكوفيون ذهبوا إلى أنه يجوز العطف على الضمير المحفوض ، وذلك نحو قولك : مررت بك ، وزيد ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه لا يجوز أنه قد جاء ذلك في التزييل وكلام العرب . قال الله تعالى : « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام » بالخفض وبخفيف السين في تساءلون ، وقد وجدت في الكامل للبزد مضبوطة بالشديد ، ونص الشيخ الصبان على أنها بالتخفيف وهي قراءة حمزة الزيات وهو أحد القراء السبعة ، وقراءة قتادة ، وإبراهيم النخعي ، ويحيى بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ، والأعمش ، ورواية الأصفهاني والحلي عن عبد الوارث ، كما قرره ابن الأنباري . واحتجوا أيضاً بقول الله تعالى « وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ، وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ » فإني موضع خفض لأنه عطف على الضمير المحفوض في « فيهن » .

وكذلك احتجوا بقول الله تعالى : « لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، والمقيمين الصلاة » فالقيمين في موضع خفض بالعطف على الكاف في إليك ، والتقدير فيه يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة ، يعني من الأنبياء عليهم السلام . ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً على الكاف في « قبلك » والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين بالصلاة ، يعني من أمك .

واحتجوا أيضاً بقوله الله تعالى « وعدت عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام » فعطف المسجد الحرام على الهاء من « به » .

واحتجوا بقوله تعالى « وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين » فقوله « من » في موضع خفض بالعطف على الضمير المحفوض في « لكم » فدل ذلك على جوازه .

واستدلوا أيضاً بقول الشاعر في الشاهد قبله : فالיום قربت تهجوناً وتشمنا . . . البيت فالأيام خفض بالعطف على الكاف في « بك » والتقدير : بك وبالأيام .

وبقول الآخر :

أكرُّ على الكتيبة لأبالي أفيها كان حثي أم سواها

فعطف « سواها » بأم على الضمير في « فيها » والتقدير : أم في سواها .

كما احتجوا بقول الشاعر :

هَلَّا سَأَلْتُ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نَعِيمٍ ذِي اللَّوَاءِ الْمَحْرِقِ

أى وعن أبي نعيم فقد خفض بالعطف على الضمير المحفوض في عنهم ، وأبو نعيم هو النعمان بن النضر بن ماء السماء ، وسمى بالمحرق كحدث ، لأنه كان يحرق العرب في ديارهم وهو في البيت

باسكان الحاء المهملة وتخفيف الراء المكسورة ، لضررة الشعر، و « ذو الجحاجم » موضع والجحاجم هي الرعوس وسمى بذلك لأنه كان قد بنى بجحاجم القتلى من بنى تميم وذيان قتلهم بنو عامر في رواية ابن الكلبي . وقال ياقوت : هي رواية بعيدة عن الصواب ، لأن هذا المكان بظاهر الكوفة ووقعة بنى عامر وبنى تميم وذيان كانت بشعب جبلة وهو بأرض نجد وليس بالكوفة ، ولعل الصواب ما حكاه البلاذري عن ابن الكلبي : أن بلالا الرماح بن محرز الإيادي قتل قوماً من الفرس ونصب رعوسهم عند ذى الجحاجم أو دير الجحاجم .

قال ابن الأثير في هذه الآيات والشواهد كلها أدلة على جوازها .

وأما البصريون ، فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد فإذا عطف على الضمير المجرور والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ولم يفصل منه ، ولهذا لا يكون إلا متصلاً بخلاف ضمير الرفوع والنصب ، فكأنك قد عطف الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ، فينبغي أن لا يجوز العطف عليه ، كما لا يجوز العطف على التنوين ، والدليل على استوائهما أنهم يقولون « يا غلام » فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين ، وإنما اشبهها لأنها على حرف واحد ، وأنها يكملان الاسم ، وأنها لا يفصل بينهما وبينه بالظرف ، وليس كذلك الاسم المظهر .

ومنهم من تمسك بأن قال : أجمعنا على أنه لا يجوز عطف الضمير المجرور على المظهر المجرور ، فلا يجوز أن يقال « مررت بزيدٍ وك » فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على الضمير المجرور ، فلا يقال « مررت بك وزيدٍ » لأن الأسماء مشتركة في العطف ، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً لا يجوز أن يكون معطوفاً عليه ، والاعتماد من هذه الأدلة هو الدليل الأول .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : فهو أن احتجاجهم بقوله تعالى « واتقوا الله الذي تسمعون به والأرحام » لا حجة لهم فيه من وجهين :

أحدهما : أن قوله « والأرحام » ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور ، وإنما هو مجرور بالقسم ، وجواب القسم قوله « إن الله كان عليكم رقيباً » .

والوجه الثاني : أن قوله « والأرحام » مجرور بياء مقدره غير ملفوظ بها ، وتقديره : وبالأرحام ، خذفت لدلالة الأولى عليها ، وله شواهد كثيرة في كلامهم ، من ذلك قول العرب : ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمر ، يريدون ولا كل سوداء فيحذفون كل الثانية لدلالة الأولى عليها .

وأما قوله « ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم » فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع رفع بالعطف على « الله » ، والتقدير فيه : الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وهو القرآن وهو أوجه الوجهين .  
والثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن العطف على النساء من قوله « ويستفتونك في النساء » لا على الضمير المجرور في « فيهن » .

وأما قوله « لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والقيمين » فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل وتقديره : أعنى القيمين ، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرار العطف والوصف ، وقد تستأنف فترفع ، قال الله تعالى « وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والنساء كين وأبن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء » فرفع الوفون على الاستئناف - فكأنه قال : وهم الموفون بعهدهم إذا عاهدوا . ونصب « الصابرين » على المدح ، فكأنه قال : أذكر الصابرين .

ثم استشهدوا بقول الحرنق امرأة من العرب ، وهى أخت طرفة بن العبد البكرى لأمه :

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ مُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ  
الْمَازِلُونَ بِكُلِّ مُمْتَرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأُرُ

فنصبت « الطيبين » على المدح ، فكأنها قالت : أعنى الطيبين ، ويروى أيضاً « الطيبون » بالرفع أى وهم الطيبون .

واستشهدوا أيضاً بقول الشاعر :

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرَمِ وَأَبْنِ الْمَمَا م وَلَيْثِ السَّكْتِيَةِ فِي الْمَزْدَحَمِ  
وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تَغْمُ الْأُمُو رُ بَدَاتِ الصَّلِيلِ وَدَاتِ الْأَجْمِ

فنصبت « ذا الرأى » على المدح ، فكذلك ههنا .

وقال الشاعر الآخر :

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مَرَشْدِهِمْ إِلَّا نَمِيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا  
الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يَظْعَمُونَ أَحَدًا وَالْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارَ نُحْلَمِيهَا

وهو كثير في الشعر ، ومن الفئر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما « تَسَاءُ لُونٌ بِهِ  
وَالْأَرْحَامُ » وحكاية قطرب « ما فيها غيره وفرسه » .

قيل : ومنه « وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » إذ ليس العطف على  
السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر . ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته .

فرفع « القائلون » على الاستثناف ، ولك أن ترفعهما جميعاً ، ولك أن تصبهما جميعاً ، ولك  
أن تصب الأول وترفع الثاني - كما هي الرواية هنا - ولك أن تعكس فترفع الأول وتصب الثاني  
لاخلاف في ذلك بين النحويين .

والوجه الثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على « ما » من قوله « بما أنزل  
إليك » فكأنه قال يؤمنون بما أنزل إليك وبالقيمين . قال ابن الانباري رحمه الله تعالى : على أنه  
قد روى عن عائشة رضى الله عنها أنها سألت عن هذا الموضع فقالت « هذا خطأ من الكاتب » .  
وروى عن بعض ولد عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه سئل عنه فقال : إن الكاتب لما كتب  
« وما أنزل من قبلك » قال : ما أكتب ؟ فقيل له : اكتب « والقيمين الصلاة » يعنى أن الممل  
أعمل قوله : اكتب في « القيمين » على أن الكاتب يكتبها بالوزن كما كتب ما قبلها ، فسكتها على  
لفظ الممل .

وأما قوله تعالى : « وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام » فلا حجة لهم فيه أيضاً  
لأن « المسجد الحرام » مجرور بالعطف على « سبيل الله » لا بالعطف على « به » والتقدير فيه :  
وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ، لأن إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة  
الكفر به ، ألا ترى أنهم يقولون : صدته عن المسجد ، ولا يكادون يقولون : كفرت بالمسجد .  
وأما قوله تعالى : « وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين » فلا حجة فيه أيضاً ، لأن  
« من » في موضع نصب بالعطف على « معايش » أى جعلنا لكم فيها للمعايش والعبيد والإماء .  
ثم ردوا على استنهادهم بقول الشاعر ، وقد مر الاستنهاد به فيما سبق : « فإذهب فما بك  
والأيام من عجب » .

وقالوا إنه لا حجة فيها أيضاً لأنه مجرور على القسم لا بالعطف على الكاف في « بك » .  
وأما قول الآخر : أفيها حتى أم - واها ، ففي موضع نصب على الظرف ، وليس مجروراً على  
العطف ، لأن سوى لاتقع إلا منصوبة على الظرف .

وأما قول الآخر : وما بينها والسكب غوط تفتانف : فلا حجة فيه أيضاً لأنه ليس مجروراً على  
ما ذكرنا ، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير « بين » مرة أخرى فكأنه قال : وما بينها وبين  
السكب ، فغذف الثانية للدلالة الأولى عليها ، كما تقول العرب « ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمر » .

وقول الشاعر : أكل امرئ تحسبين اسماءً ونار توقد بالليل نارا  
 أراد وكل نار ، فاستغنى عن تكرير « كل » وهذا كثير في كلامهم ، قال ابن الأنباري :  
 وهذا يبطل قول من توهم منهم أن ياء النسب في قولهم « رأيت النبي تيم عدى » اسم في موضع  
 خفض ، لأنه أبدل منها « تيم عدى » فغضه على البديل ، لأن التقدير فيه : صاحب تيم عدى ،  
 فحذف صاحب وجر ما بعده بالإضافة ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :  
 \* وأبي نعيم ذى اللواء المحرق \*

ثم لو حمل ما أنشدوه من الآيات على ما ادعوه لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه .  
 أما العطف على الضمير للرفع المتصل في اختيار الكلام ، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز  
 قولك « قمت وزيد » وأما البصريون فذهبوا إلى أن ذلك لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر ،  
 وأجمعوا على أنه إذا كان هناك تأكيد أو فصل ، فإنه يجوز معه العطف من غير قبح .  
 أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل  
 أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام الرب ، قال الله تعالى : « ذومرّة فاستوى ، وهو  
 بالأفق الأعلى » فعطف « هو » على الضمير المستكن في استوى ؛ والمعنى : فاستوى جبريل ومحمد  
 بالأفق وهو مطلع الشمس فدل على جوازه . واستدلوا بقول الشاعر : قلت إذ أقبلت وزهر البيت  
 فعطف زهر على الضمير المرفوع في أقبلت .

واستدلوا بقول الشاعر وهو جرير : ورجا الأخطيل من سفاهة رأيه ... البيت ، فعطف  
 « وأب » على الضمير المرفوع في « يكن » فدل على جوازه كالعطف على الضمير المنصوب المتصل .  
 أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل ، وذلك  
 لأنه لا يجوز إما أن يكون مقدرأ في الفعل أو مفعولأ به ، فإن كان مقدرأ فيه نحو « قام وزيد »  
 فكأنه قد عطف اسماً على فعل ؛ وإن كان مفعولأ به نحو « قمت وزيد » فالتاء تنزل بمنزلة الجزء  
 من الفعل ، ولو جوزنا العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل وذلك لا يجوز .  
 وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أما احتجاجهم بقوله تعالى : « فاستوى ، وهو بالأفق  
 الأعلى » فالوار فيه وار الحال لاوار العطف ، والمراد به جبريل وحده ؛ والمعنى أن جبريل وحده  
 استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق . وقيل فاستوى على صورته التي خلق عليها في حالة كونه  
 بالأفق ، وإنما كان قبل ذلك يأتي النبي صلى الله عليه وسلم في صورة رجل .

وأما ما أنشدوه من قول عمر بن أبي ربيعة : قلت إذ أقبلت وزهر البيت ، وقول الآخر :  
 ما لم يكن وأب له لينا . فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به ولا يقاس عليه ؛ على أننا نقول إنما جاء ههنا  
 لضرورة الشعر ، والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز فلا يكون  
 لكم فيه حجة .



وأما تشبيههم له بالضمير المنصوب المتصل فلا وجه له بحال ، لأن الضمير المنصوب المتصل وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال ، فهو في النية في تقدير الاتصال ، بخلاف الضمير المرفوع المتصل لأنه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال فبان الفرق بينهما .

واعلم أنه يعطف بعض الأسماء على بعض فيعطف الظاهر على الظاهر والضمير والمتصل والمنفصل ، والمضمر المتصل على مثاله وعلى المتصل والظاهر سواء صلح المعطوف لمباشرة العامل أم لا ؛ فيجوز : قام زيد وأنا ، وقمت أنا وزيد ، ورب رجل وأخيه .

قال أبو حيان : ووهم الأبدى في منع عطف الضمير المنفصل على الظاهر ، لأن كلام العرب على جوازه ، ومنه قوله تعالى : « ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم » .

ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختياراً إلا بعد الفصل بفاصل ما ضميراً منفصلاً أو غيره ، نحو « كنتم أتم وآباؤكم » ، « يدخلونها ومن صالح » ، « ما أشركنا ولا آباؤنا » فصل في الأول بالضمير المذكور ، وفي الثاني بالمفعول ، وفي الثالث بلا ، وقوله « لقد نلت عبد الله وابنتك غاية » . فصل بالنداء — وقوله : سئلت رعيماً وقوماً كنت راجحهم ، فصل بالتمييز . قال أبو حيان ولا يكفي الفصل بكاف رويدك بل لابد من التأكيد ، نحو « رويدك أنت وزيداً » . هذا ، ولنعُد إلى شرح بقية الآيات في قصيدة مسكين الدارمي المستشهد بأحد آياتها ، لنبين معانيها الغامضة بياناً إجمالياً ، والله المستعان .

فقوله بعد بيت الشاهد « ويضحك عرفانُ الدروع جلودنا » البيت ، قد رواه الجاحظ « ويصبح عرفانُ الدروع » ، وقد ضبطه « أبو رجاء » ويضحك بصيغة المضارع المبني للمعلوم ، ورفع الجلود على أنه فاعل ، ونصب عرفان على المفعولية ، ولو كان كذلك لقال « وتضحك » لا « ويضحك » رعاية للمطابقة بين الفعل والفاعل ، إذ الجلود مؤنثة ، ويكون المعنى عليه أيضاً « وتضحك جلودنا لعرفان الدروع » وتبقى الجملة محتاجة إلى تنمة تبين جهة المعرفة التي للدروع ، وفي ذلك أيضاً ما فيه من الفصل بين الفعل والفاعل بغير ضرورة مع تقديم المفعول على الفاعل بلا مسوغ ، اللهم إلا قلة البصر بالأساليب العربية وعدم الإلمام بتراكيبها ، وبذلك يتضح فساد الضبط الذي ذهب إليه « أبو رجاء » في هذا البيت ، والضحك معروف ، والعرفان : العلم والعرفة ، والضحك تصوير لحالة السرور عند الإقبال على الحرب ، والجلود التي تضحك للحرب ضد التي تقشر في حالة الضيق والغمها . والمعنى على ما ذهبت إليه هو أن الشاعر يقول : إنه أكثر ما لبست أجسامنا الدروع ولازمتها أصبح لسلك درع منها معرفة وعلم فتهدى إلى جسم صاحبه ، للصلة الوثيقة بينه وبين جلده ، حتى إن الدروع التي لا تبصر ولا تحس ولا تشعر تعرف جلود تلك الأجسام لا في اليوم الضيق بشمسه ، بل في اليوم المظلم القائم الكاسف الظلم ، وإن معرفة الدروع لجلودنا على هذه الصفة لتشير عجبنا ، فنضحك إعجاباً بها وسروراً للحرب ؛ وفيه أيضاً مقابلة بين ضحك جلود الرجال

المحاربين وعبوس الجو وظلمته حين القتال ، وضحك الجلود أثناء إقبالها على الحرب في مثل ذلك اليوم دليل على الشجاعة والقوة ، وهذا البيت شبيه بقول الفرزدق في الشعر المنسوب إليه يمدح به الإمام علياً زين العابدين رضي الله عنه :

يَكَادُ يُمَسِّكُهُ عِرْفَانُ رَاحَتِهِ رُكْنُ الحِطَمِ إِذَا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ

وقوله « وأنا أناس بملأ البيض هاننا » البيت ، هو معطوف على قوله في أول القصيدة : « لقد علمت » والبيض جمع البيضة وهي الخوذة من الحديد تتخذ في الحرب لباساً وغطاء للرأس تقيه النبال والنصال والسيوف في القتال ، والهلم جمع الهامة ، وهي الرأس ، وقيل الهامة ما بين حرفي الرأس ، وقيل هي وسط الرأس ومعظمه من كل شيء ، وقيل من ذوات الأرواح خاصة ، وقيل الهامة أعلى الرأس وفيه الناصية والقصبة وهما ما أقبل على الجبهة من شعر الرأس . يصف هامات قومه وراء وسهم بالعظم ، وهو دليل القوة وآية الشجاعة ، فليست رءوسهم صغيرة ، ويلزم منه ألا تكون أجسامهم نحيفة ، ولا أعضائهم ضاوية قضيفة ، وقد فهمه « أبو رجاء » على وجه آخر ، فضبطه بضم البيض على أنه فاعل يملأ ونصب الهام على أنها مفعول يملأ ، ولطها سقطت أو زلة من سقطات القلم وجلت من لايسهو ، والدليل على ذلك أنه نسي كلمة « يملأ » من البيت فلم يكتبها ، نسأل الله الصحة من زلل القلم ، وخطل اللسان ، ومن الخوض في مالا نحسن .

وقوله « نحن حواريون حين نزاحف » الحواريون جمع الحوارى ، وهم في الأصل خصاء عيسى عليه السلام ، وسما حواريين لأنهم كانوا قصارين يبيضون الثياب ، والحوارى البياض والقصاريون الذين يحجرون الثياب ويبيضونها ، ثم غلب على كل مناصر وحميم ، وقال بعضهم : الحواريون صفوة الأنبياء الذين قد أخلصوا لهم ، وفي الحديث « الزبير ابن عمتي وحوارى من أتى » أى خاصتي من أصحابي وناصرى ، وأصحاب النبي حواريون ، والحواريون في اللغة الذين أخلصوا وتعاونوا من كل عيب ، وكذلك الحوارى من الدقيق ، سمي به لأنه ينقى من لباب البر ، وتأويله في الناس الذي قد روجع في اختياره مرة بعد مرة فوجد تقياً من العيوب .

وأصل التحوير في اللغة : من حار يحور ، وهو الرجوع ، وقول الشاعر : ونحن حواريون ، أى مخلصون مبالغون في نصر بعضنا لبعض ، وعند لقاء العدو كأصحاب عيسى عليه السلام ، و « نزاحف » من زحف إذا مشى ، زحف إليه يزحف زحفاً وزحواً وزحواً ومشى ، ويقال زحف النبي إذا مشى قدماً ، والزحف الجماعة زحفون إلى العدو مرة ، وفي الحديث : « اللهم اغفر له وإن كان فر من الزحف » أى فر من الجهاد ولقاء العدو في الحرب ، وفي القرآن : ( إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار ) أى زاحفين وهو أن يزحفوا إليهم قليلاً قليلاً ، والمعنى أننا كلنا مخلصون أشداء أقوياء في حربنا مع الأعداء ، قلوبنا جميعاً كأنها على قلب رجل واحد ، كأننا بنيان مرصوص ، قد تقينا وجرنا ووقع علينا الاختيار .

قوله « بكل رُدِينِي كَانَ كعوبه ... البيت » الرديني . قال الجوهري : زعموا أنه منسوب إلى امرأة السمهرى تسمى ردينة ، وكانت هي وزوجها يقومان الرماح بخط هجر ، اهـ .  
وفي اللسان : الردن أصل السمك ، يقال قيص واسع الردن ، وفيه أيضاً : ردت المتاع ردتاً نضدته ، وازدن صوت وقع السلاح بعضه على بعض ، فلعن الردينيات سميت بذلك إما لصوتها أو لأنها كانت تنضد أو توضع في جراب أشبه بكم القميص ، أما أنه منسوب إلى امرأة السمهرى ردينة وأن السمهرى سيف منسوب إلى زوج ردينة فكلام أشبه بالخرافات والأساطير ، ورحم الله الجوهري فإن تعبيره زعموا يفهم منه أن مكذوب مقترى ، و « كعوبها » جمع كعب وهو من القناة أنبوبها ، وما بين كل عقدتين منها كعب ، وكل شئ علا وارتفع فهو كعب .

و « القطا » طائر معروف سمى بذلك لثقل مشيه ، واحدته قطاة ، والجمع قطوات وطيئات ، وسميت بذلك إما من شبيها ، لأن القطو تقارب الخطو من النشاط ، وقيل سميت بذلك من صوتها لأنه يشبه أن يكون قطا قطا ، و « السابق » المتقدم على غيره في الجرى وفي كل شئ ، وهو من السبق وسابقه مسابقة وسبانا ، والعرب تقول لئذى يسبق من الخيل سابق وسبوق . وإذا كان يسبق فهو مسبق ، وفي الحديث : « أنا سابق العرب ، وصهيب سابق الروم ، وبلال سابق الحبشة ، وسلمان سابق الفرس » - يعنى إلى الإسلام - وقوله « مستورد للماء » يريد الجماعة من الطير ترد مناهل للياه ومواردها ، والموردة : الطريق إلى الماء ، وموارد القطا تخالف موارد الإبل ، قال الشاعر :

### \* فَأَوْزَادُ الْقَطَا سَهْلَ الْبِطَاحِ \*

كذا ضبطه في اللسان بنصب سهل ، وإما انتصب على الظرفية أو على نزع الحافض ، يعنى إما .  
يريد النطا المياة التي في سهول البطاح ، وسابق وصف للقطا ومطوف عليه .  
« والصائف » من صاف القوم أى أقاموا في زمن الصيف بموضع فهم صائفون ، وبوصف به اليوم والمطر والقيظ ، فيقال : يوم صائف ومطر صائف ، وقيظ صائف ، قال الجوهري وهو توكيده كما يقال ليل لائل وهيج هامج . يصف جماعة القطا بذلك لورودها الماء في زمن الصيف فهي لشدة ظمئها تسرع نحو الماء ، وهو على هذا وصف للقطا ، ويجوز أن يكون الصائف نعتاً « لمستورد الماء » والصائف هو العوج من مجارى الماء ، وأصله من صاف أى عدل كالضيق من ضاق ، وصاف انفعل عن طروقه عدل عن ضرابها ويكون مستورد الماء الصائف تشبيهاً ثانياً لاسيوف الردينية في بياضها واعوجاجها ، بعد تشبيهها « بالقطا السابق » في سرعة نهايتها وشدة سرعتها في أيدي أصحابها حال الحرب ومضاربة الأعداء وتزولها على رؤوسهم . ويجوز أن يكون « صائف » اسم موضع ويكون خبراً والمبتدأ قوله « مستورد الماء » ومستورد بفتح الراء اسم مفعول من ورد الماء ، على حذف واو الحال ، والتقدير ومستورد الماء صائف أى المكان المسمى بصائف .

وقوله « كأن هلالاً لاح فوق قناته » الهلال معروف تشبيه ثالث للسيف الرديني وما رسمه في حركته من العيين إلى اليسار فإنه يرسم نصف دائرة لامعة بيضاء تشبه الهلال في بياضه ولعانه واستدارته ؛ يقول كأنه يرسم هلالاً مضيئاً يشرق ويلوح فيبدد الغيم والسحب القاتمة ، والحراشف الرياح الباردة ، يقال ربح حرجف أي باردة ، قال الفرزدق :

إذا اغبر آفاقُ السماء وهتكت  
ستور بيوت الحى نكباء حَرْجَفُ

وإنما جلت الحراشف الغيم عنه والقتام ، لأن الليالي الباردة لا يكون فيها غيم ولا غبار ، وإنما يكون أديم السماء فيها صافياً .

وقوله « له مثل حلقوم النعامة حلة » الحلقوم كالحلق وهو مساخ الطعام والشراب في اللىء ، وهو عند الخليل فعلوم ، وعند غيره فعلول ، قال ابن سيده : الحلقوم مجرى النفس والسعال من الجوف وهو أطباق غضاريف ليس دونه من ظاهر باطن العنق إلا جلد وطرفه الأسفل في الرئة وطرفه الأعلى في أصل عكدة اللسان ، ومنه يخرج النفس والريح والبصاق والصوت ، وجمعه حلاقم وحلاقيم ، و « النعامة » طائر معروف لتكون للذكر والأثني ، والجمع نعامات ونعام ونعام ؛ وقد يقع النعام على الواحد ؛ قال أبو كندة :

وَلِي نَعَامُ بَنِي صَفْوَانَ زَوْزَاءَ  
لَمَّا رَأَى أَسَدًا بِالْقَابِ قَدْ وَتَبَا

والنعام أيضاً بغير هاء الذكر منها الظليم والنعامة الأثني ، يصف السيف بأن له جراباً يتحلى به كمثل حلقوم النعامة في الطول والاستقامة والشدة مع الضيق ، وربما قصد أنه مزركش أيضاً كما هو الحال في حلقوم النعامة .

وإنما شبهه بحلقوم النعامة لأن حلقها ضيق ، ومن أمثالهم : « نزلنا في مثل حلقوم النعامة » . قال صاحب اللسان إنما يريدون به الضيق والشدة .

وقوله « ومثل القدامي ساقها متناصف » القدامي : قال ابن بري تكون واحداً كشكاعى وتكون جمعاً كسكارى ، والقوادم ريش الطائر ضد خوافها الواحدة قادمة وخافية ، وقال ابن سيده : والقوادم أربع ريشات في مقدم الجناح ، الواحدة قادمة وهي القدامي وللناكب اللواتى بعدهن إلى أسفل الجناح ، والخوافى ما بعد للناكب ، والأباهر من بعد الخوافى ، وقيل قوادم الطير مقاديم ريشه ، وهي عشر في كل جناح ، وقال ابن الأنبارى قدام الريش المقدم ، قال رؤبة :

خُلِقْتُ مِنْ جَنَاحِكَ الْقُدَامِي  
مِنَ الْقُدَامِي لَامِنَ الْخَوَافِي

ومن أمثالهم : ما جعل القوادم كالحوافى ، يشبه ما فوق القبض من السيف ودون القائم بقادمى الطير في التساوى ، و « الساق » تكون للشجر وللدواب والطيور والناس ، وهي من الإنسان ما بين الركبة والقدم ، ومن الخيل والبعال والحمر والإبل ما فوق الوظيف ، ومن البقر والغنم والظباء ما فوق الكراع ، قال :

فميناك عينها وجيذك جيدها  
ولكن عظم الساق منك رقيق

« والمتناصف » هو من التناصف وهو الاستواء في الصفات ، قال ابن هرمة :

مَنْ ذَا رَسُولٍ نَاصِحٌ قُبُلُغٍّ عَنِّي عُلْمِيَّةٌ غَيْرَ قَيْلِ الْكَاذِبِ  
أَنْيَ غَرَضْتُ إِلَى تَنَاصُفٍ وَجْهَهَا غَرَضَ الْحُبِّ إِلَى الْحَبِيبِ الْغَائِبِ

غرضت أي اشتقت ، وقيل معناه خدمة وجهها بالنظر إليه ، وقيل إلى محاسنه التي تقسمت الحسن فتناصفته أي أنصف بعضها بعضاً فاستوت فيه ، وقال ابن الأعرابي تناصف وجهها محاسنها أي أنها كلها حسنة ينصف بعضها بعضاً ، يريد أن أعضاءها متساوية في الجمال والحسن ، فكان بعضها أنصف بعضاً فتناصف ، وهو في شعر مسكين يعني التساوي ، قال الجاحظ : كل ذي رجلين وكل ذي أربع إذا اندقت إحدى قائمته أو إحدى قوائمها ظلع وتحامل ومشي مشياً إذا استكره نفسه واحتاج أن يستعين بالصحيحة فعل إلا النعامة ، فإنها متى انكسرت إحدى رجلها عمدت إلى السقوط وفقدان الاستقامة بالصحيحة وعدم القرب بها إلى مادنا من بعض الحاجة ، وليس في الأرض ذو أربع ولا ذو رجلين كذلك .

وأشد بعض الأعراب يخاطب امرأته :

قِنِي لَا تَزَلِي زَاةً لَيْسَ بَعْدَهَا  
جِبُورٌ وَزَلَّاتُ النِّسَاءِ كَثِيرٌ  
أَدْحِيَّةَ عَنِّي تَطْرُدِينَ ، تَبَدَّدْتُ  
بِلَحْمِكَ طَيْرٌ طِرْنٌ كُلُّ مَطِيرٍ  
وَإِنِّي وَإِيَّاهُ كَرَجَلِي نَعَامَةً  
عَلَى كُلِّ حَالٍ مِّنْ غِنَى وَفَقِيرٍ

وكانت امرأته تجفو أخاه دحية وتطرده ، فأخبر أنه وأخاه كرجلي نعامة إن أصاب أحدهما شيء بطلت الأخرى . وللعنى على هذا : ومثل القدامى ساقاها متناصفان ، وربما كان متناصف من النصف أي يصف الساق بالقصر يقال للفرس : له ساقا نعامة وذلك لقصر ساقها ، كما قال امرؤ القيس :

\* وَفَخَذُ ظَلِيمِي فَوْقَ سَاقِ نَعَامَةٍ \*

وقال الآخر :

لَهُ سَاقٌ ظَلِيمٍ حَا ضَبٍ فُوجِيءٍ بِالذُّعْرِ

هكذا روى في اللسان وهو خطأ من عدة وجوه تتضح لك فيما يأتي ، والبيت أورده ابن السيد البطلوسي في الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، وهو :

لَهَا سَاقًا ظَلِيمٍ حَا ضَبٍ فُوجِيءٍ بِالرَّعْبِ

قال كذا رواه ابن قتيبة بتأنيث الضمير في لها ، وكذلك رواه ابن السيد عن أبي نصر عن أبي علي البغدادي ، قال وهو غلط من ابن قتيبة أو من الراوي عنه والصواب له لأن قبله :

وَقَدْ أَغْدُو بِطَرْفِ هِيَ كَلِّ ذِي مَيْعَةٍ سَكَبِ  
مَسَحَ لَا يُؤَارِي الصَّيِّ دُ مِنْهُ عَصِرَ اللَّهَبِ  
لَهُ سَاقًا ظَلِيمِ ..... البيت وبعده  
وقصرى شَنِجِ الْإِنْسَاءِ نَبَّاحٍ مِنَ الشَّعْبِ

وقوله « له ساقا ظليم » تشبيه لساقيه في قصرها بساقى الظليم ، وهو ذكر العمام ، والحاضب هو الذي أكل الربيع فاحمر ظنوبه ، وأطراف ريشه ، والذي اخضرت له الأرض بالنبات ، أو الذي اغتم فاحمرت ساقه ( ٣٣٥ الاقتضاب ) .

الشاهد في : والشاهد فيه قوله « فما بينها والكعب » فإنه عطف على الضمير الجرور من غير إعادة الجر ، والتقدير : وما بينها وبين الكعب ، إلا أنه حذف الظرف لتقدم ذكره وبقي عمله . وهذا البيت أنشده الفراء ، ولم يعزه إلى أحد ، وقال الجاحظ في كتاب الحيوان هو لمسكين الدارمي وقد اعتمدت على روايته .

والذي حكاه قطرب سماعه من الرب الحنيج بأقوالهم ، وخفض الأرحام في قراءة الحسن البصري وابن عباس وغيرهم وهو حمزة من السبعة بالعطف على الماء المنخفضة بالباء ، والتقدير : تساءلون به وبالأرحام . ونقل الدنوشري والصبان أن حمزة يقرأ : تساءلون بالتخفيف ، وكذلك قال الدنوشري ثم عقب بالاستفهام ، هل قراءة ابن عباس والحسن البصري بتخفيف السين كذلك كما يقتضيه صنيع المصنف ، وقد أسلفنا لك القول قريباً في ذلك ونقلنا إليك مذاهب علماء البصرة وعلماء الكوفة ، وأوردنا حجج كل طائفة بما يروى غلتك إن شاء الله . وفيما يأتي كلام المتأخرين نذكره زيادة في الإيضاح ، فقد قال الصبان في هذا اللوضع : وأما ما قيل إن الواو في الآية لا تقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع أنه إن كان قسم الطلب في قوله « واتقوا الله » ، ورد عليه أن قسم السؤال إنما يكون بالباء كما قاله الرضى وغيره ، وإن كان قسم خبر محذوف تقديره : والأرحام إنه لمطلع على ما تفعلون كما قيل زيادة في التكلف ، هذا في الآية ، أما قول العرب ما فيها غيره وفرسه فهو بالحفض أيضاً عطفاً على الماء المنخفضة بإضافة غير إليها ، وليس في القراءة ولا في الحكاية إعادة خافض لا حرف جر في الأولى ولا مضاف في الثانية ، واحتمل أن يكون قوله تعالى : « وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام » فالمسجد الحرام عطف

على الماء المحفوضة بالباء ولو أعيدت لقييل وبالمسجد الحرام ، إذ ليس العطف على السبيل المحفوض بمن خلافاً للزحمرى ، فقد نقل الفتازانى أن صاحب الكشاف كتب هنا حاشية حاصلها أن عطف وكفر به على صد عن سبيل الله إنما جاز قبل تمامه بصلته التي من جملتها ، والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين :

الأول : أن الكفر بالله والصد عن سبيله متجددان معنى ، فكأنه لافصل بالأجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ، ولأن عطف الكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة أن يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام .

الثاني : أن هذا التقديم لفرط العناية ومثله لا يعد فصلاً ، والأول أوجه .

هذا ومن قواعد النحاة أن لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته ، لئلا يلزم هنا على تركه الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد ، لأن العطف على معمول المصدر من جملة معمولاته ، ومتى كان المصدر معمولات لا يعطف عليه إلا بعد تمامها ، فلما عطف عليه علمنا أنه ليس من جملة معمولاته ، وأنه معطوف على الماء من به ، إذ ليس معنا سواهما وقد انتفى أحدهما فيتمين الآخر . لا يقال الحصر ممنوع لجواز أن يكون معمولاً لمصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام ، لأننا نقول المصدر لا يعمل محذوفاً عند المحققين ، وإن كان بعضهم نقله عن سيبويه ، قال في المغنى والصواب أن خفض المسجد بياء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به .

قال الدنوشرى وقول صاحب المغنى الصواب مخالف لقول المصنف « وليس عندي لازماً » لأن قول صاحب المغنى الصواب يقتضى لزوم ذلك ، ثم انظر هلا أورد أنه يلزم حذف الجار مع بقاء عمله وهو شاذ إلا في مواضع تقدم ذكرها في حروف الجر ليس هذا أحدها ، قال الصبان « اللهم إلا أن يقال محل المنع إذا حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار » ويجاب بما تقدم « مامررت صالح لكن طالع » من قوة الدلالة عليه بتقديم ذكره . هذا ، وأورد بعضهم أن مقاله صاحب المغنى يؤدي إلى تعطيل مسألة العطف على المجرور بدون إعادة الجار إذ تقدير الجار يكون في كل جزء من جزئياتها كقراءة حمزة . ويجاب بأن الأصل عدم حذف الجار فلا ترتكب إلا عند قوة الداعي كما عطف على المصدر قبل استكمالها .

وقال السيوطى : ويعطف بالحرف على معمول معمولى ومعمولات عايد واحد لامعمولات عوامل ثلاثة باجماع فيهما . فيقال ضرب زيد عمرأ وبكر خالد ، وظن زيد عمرأ منطلقاً ، وبكر جعفرأ مقياً ، وأعلم زيد عمرأ بكرأ مقياً . وعبدالله جعفرأ عاصماً راحلاً ، ولا يقال إن زيدا في البيت على فراش والقصر نطع عمرأ أى وإن في القصر على نطع عمرأ بنية الواو عن إن وفي وعلى ، ولا جاء

من الدار إلى المسجد زيد والحانوت البيت عمرو ، لأنه بمنزلة تمديتين بمعد واحد وذلك لايحوز ،  
ولأنه لو جاز لجاز في أكثر من عاملين ، وذلك ممتنع بإجماع .

قال السيوطي : وجوزه شيخنا الكافيجي وشرذمة مطلقا في المجرور وغيره ، قال لأن جزيئات الكلام  
إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى النقل والسمع وإلا لزم توقف تراكيب  
العلماء في تصانيفهم عليه . وقد نقل ابن مالك وغيره الإجماع على الامتناع في غير المجرور ، ورد بأن  
ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقا ، وذكره الفارسي في بعض كتبه عن قوم من النحويين ،  
قال أبو حيان ونسب إلى الأخفش .

وإنما يجوز مع تأكيد الضمير ، قياساً على العطف على ضمير الفاعل إذا أكد ، والجامع  
بينهما شدة الاتصال بما يتصلان به ورفق الأول بأوجه : منها أن الضمير المجرور أشد اتصالاً من  
ضمير الفاعل ، بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلاً عند إرادة الحصر ويفصل بينه وبين  
الفعل ، ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله كما ذكره السيوطي فلم يؤثر توكيده جواز  
العطف ، وجاز العطف على الضمير المنفصل لأن كلا من المذكورين ليس كالجاء فأجرى مجرى الظاهر  
مطلقاً في حالي الرفع أو النصب بخلاف الضمير المتصل المنصوب بلا شرط ، وإذ في قول ابن مالك  
«إذ لا يسر» هي ظرفية لاتمليلية ، واعترض الشيخ الصبان على المصنف في تمثله لافاء بأن اضرب بعصاك  
الحجر فانتجرت ، بأن الصواب حذف أن أو إبدال فانتجرت بفانجست لأن الآية التي فيها  
فانتجرت هي هكذا « فقلنا اضرب بعصاك » والآية التي فيها أن هي هكذا « وأوحينا إلى موسى إذ  
استسقاها قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست » وقول الشارح وهذا الفعل المحذوف معطوف على « فقلنا »  
يدل على أنه أراد آية « فقلنا اضرب » الآية فكان الأولى حذف أن واستبدالها بقلنا اضرب ،  
ويظهر أن هذه النسخة من النسخ الأولى ، بدليل أنه وجد مصلحاً في بعض النسخ وقوله تعالى  
« فانتجرت » قال البهاء السبكي طوى ذكر فضررب هنا لسرعة الامتثال حتى إن أثره وهو الانفجار  
لم يتأخر عن الأمر ، ثم قيل فضررب وهذا كله محذوف ؛ وقال ابن عصفور حذف فضررب فانتجرت ،  
والماء الباقية فاه فضررب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه ، اه من الدماميني .

وحذف العاطف وحده جائز على قول الفارسي وابن عصفور وأما ابن جنى فقد منعه وكذلك  
منعه السهيلي .

وتختص الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقى معموله مرفوعاً نحو قوله تعالى « اسكن أنت  
وزوجك الجنة » فزوجك فاعل لفعل محذوف معطوف على اسكن أي وياسكنن زوجك فهو من عطف  
الأمر على الأمر أو منصوباً نحو قوله تعالى « والدين تبتوا الدار والايمن » فالإيمان مفعول بفعل محذوف



## تنبيهات

الأول : في المسألة مذهب ثالث ، وهو أنه إذا أكد الضمير جاز نحو مررت بك أنت وزيد ، وهو مذهب الجرمي والزيادي ، وحاصل كلام القراء ، فإنه أجاز « مررت به نفسه وزيد » و « مررت بهم كلهم وزيد » .

الثاني : أفهم كلامه جواز العطف على الضمير المتصل مطلقاً ، وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو « أنا وزيد قائمان ، وإياك والأسد » ، ونحو « جَعَمْنَا كُمْ وَالْأَوْلِيْنَ » .  
(وَالْفَاءُ قَدْ تُحذفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ )

وهو قيد فيهما ، أي تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل ، مثاله في الفاء « أَنْ أُضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ » أي فضرب فانفجرت ، وهذا الفعل معطوف على قلنا .

معطوف على تبتوا : أي وألغوا الإيمان فهو من عطف جملة على جملة أو مجرور نحو « ما كل بيضاء شحمة ، ولا سوداء تمر » فسوداء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل أي ولا كل سوداء ، وإنما لم يجعل العطف في هذه الأمثلة الثلاثة على الموجود في الكلام بدون حذف ، إلا ليلزم في المثال الأول وهو قوله « أسكن أنت وزوجك » رفع فعل الأمر وهو اسكن للاسم الظاهر ، وهو زوجك بيان الملازمة أنه لو جعل معطوفاً على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه في عامله ، والأمر بالصيغة لا يرفع ظاهراً فلا يعطف على فاعله ظاهر ، وقد يقال يعترف في التواني ما لا يعترف في الأوائل . ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استدلالاً ومثل له في المعنى بالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتي الطواف ، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح . وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف عليه ، ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر شاذ كما سيأتي في باب التحذير ، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه ، ويمكن أن يقال إن من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لانفسه أي ويسكن والجملة خبرية لفظاً إنشائية معنى .

أما في المثال الثاني وهو قوله تعالى « والذين تبتوا الدار والإيمان » فلا يلزم كون الإيمان متبواً اللهم إلا أن يقال إن الإيمان مكان تبتوا ، فقد نقل السهودي في تاريخ المدينة عن صاحب القاموس وأقره عليه أن من أسماء المدينة الإيمان واستدل بالآية ، وحينئذ فالعطف بلا تقدير مع جعل التبتوا بمعنى التهيؤ . أما إذا لم يكن الإيمان اسماً للمدينة فيلزم جملة متبواً إذ لو جعل الإيمان معطوفاً على الدار لكان معمولاً لتبتوا ، لأن المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامه وهو فاسد من جهة

ومثاله في الواو قوله :

٨٥٢ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لِيَالٍ قَلَائِلُ  
أى بين الخير وبينى، وقولهم « رَاكِبُ الْفَأَقَةِ طَلِيحَانِ » أى والفأقة، ومنه « سَرَّابِيلٌ  
تَقِيمُ الْخَرَّ » أى والأبرد.

المعنى لأن الإيمان لا يتبوأ، وإنما يتبوأ المنزل إذ التبوؤ التهيؤ يقال بوات له منزلاً أى هيأته له ،  
وفى إعراب الحوفي فى سورة آل عمران يقال تبوأ فلان الدار إذا لزمها . فعلى هذا يصح العطف  
ولا يحتاج إلى تقدير عامل آخر .

أما المثال الثالث وهو « ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمر » فإنه يلزم عليه العطف على معمولى  
عاملين مختلفين لأن بيضاء معمول كل وشحمة معمول ما ، فلو عطف سوداء على بيضاء أو تمر  
على شحمة لزم العطف على معمولى عاملين وذلك لا يجوز على الأصح عند سيويوه والأكثرين، وأجاز  
الأخفش العطف على معمولى عاملين إن كان أحدهما جاراً واتصل المعطوف بالمعطف أو انفصل  
بلا كهذا المثال . وقيل يجوز مطلقاً حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء ، والأصح فى التسهيل  
المنع مطلقاً لأن المعطف حرف ضعيف لا يتوب عن عاملين ، قال فى المنى والحق جواز العطف  
على معمولى عاملين فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو ، واتفقوا على أنه لا يجوز العطف على  
معمولى عاملين مختلفين إن تأخر المجرور عن المرفوع أو المنصوب ، فلا يقال دخل زيد إلى عمرو  
وبكر خالد ، وإن زيدا فى الدار وعمرا الحجرة للفصل بين نائب الجار وهو المعطف والمجرور .  
وحكاية أبى عثمان عن أبى زيد أنه سمع أكلت خبزاً لخمياً ثم أراد خبزاً ولخمياً وتمرّاً ولا يكون  
ذلك إلا فى الواو وأوهو فى بعض النسخ بحذف وأو الأولى وهى الموافقة لقول ابن مالك فى التسهيل  
ويشاركها أى الواو فى ذلك أو، ومثله الدمامين بقول عمر رضى الله تعالى عنه : صلى فى إزار  
ورداء فى إزار وقبص فى إزار وقباء ، أى أوفى . وقال فى المنى حكى أبو الحسن اعطه درهما  
درهمين ثلاثة ، وخرج على إضمار أو ، ويحتمل البديل المذكور .

قال الدمامين وظاهره أن الفاء لا تشاركهما فى ذلك ، وقد قيل فى علمته النحو باباً باباً ، إن  
تقديره باباً فباباً ، ويشهد لذلك قولهم ادخلوا الأول فالأول .

وقول ابن مالك « بعطف عامل مزال - البيت » أورد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف  
عاملاً حذف وبقى معموله نحو « اشتريته بدرهم فصاعداً » ، لأن تقديره فذهب الثمن صاعداً .

\* \* \*

٨٥٢ - البيت من الطويل من قصيدة للنابغة الديباني رثى بها النعمان بن الحارث بن أبى شير  
النسائي ، وأولها :

دَعَاكَ الْهُوَىٰ وَاسْتَجْهَلْتَكَ الْمَنَازِلَ      وَكَيْفَ تَصَابِي الْمَرْءَ وَالشَّيْبُ شَامِلٌ  
وَقَفَّتْ بِرَبِيعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبِلَىٰ      مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهُوَاطِلُ  
أَسْأَلُ عَنْ سَعْدَى وَقَدْ رَرَّ بَعْدَنَا      عَلَى عَرَصَاتِ الدَّارِ سَبْعٌ كَوَامِلُ

وفيها يقول :

فَلَا تَبْعَدَنَّ إِنِّ الْمَنِيَّةَ مَرَعِدٌ      وَكُلُّ امْرِيْ يَوْمًا بِهِ الْحَالُ زَائِلٌ

وبعد البيت الشاهد :

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا      الْبَيْتُ . . . . . وَبَعْدَهُ  
فَإِنْ نَحَى لَا أَمَلٌ حَيَاتِي وَإِنْ تَمَّتْ      فَمَا فِي حَيَاةٍ بَعْدَ مَوْتِكَ طَائِلٌ

اللغة : دعاك الهوى أى استخفك بتذكر أيام الصبا والشباب ، واستجهلتك المنازل أى أهلكها ، وذهبت بلبك وصوابك ، وكل ما استخفك وأمالك فقد استجهلك ، « والتصابى » من الصبوة وهى جهلة الفتوة واللهومن الغزل ، والتصابى الميل إلى الجهل والفتوة والشوق إليه والشيب قد شمل شعره وعمه « وربيع الدار » المنزل ودار الإقامة وعجلة النوم والدار بينهما وهو هنا أشبه بأن يكون مكان اجتماع القوم ونزولهم قرب الدار ، يقال ما أوسع ربيع بنى فلان ، « والبلى » تقادم العهد والهلاك و « معارفها » آثارها التى تدل عليها وتعرف بها ، مثل النوى والأثافي والوتد و « الساريات » جمع سارية ، وهى السحب ، سميت بذلك لأنها تسير وتطار ليلا ، و « الهواطيل » جمع هاطلة أى المظرة . والهطل مطر ليس بالشديد و « العرصات » جمع عرصة ، قال الأصمعى كل جوبة منفتحة ليس فيها بناء فهى عرصة ، وقال لأزهرى عرصة الدار وسطها ، وقيل هو ما لا بناء فيه ، سميت بذلك لاعتراض الصبيان فيها ، والعرصة كل بقعة بين الدار واسمة ليس فيها بناء . « وسبع كوامل » أى سبع سنين كوامل لم ينقص منهن شئ وقوله « فلا تبعدن » بعد يعد إذا هلك وهو من باب علم يعلم والمصدر بعداً بضم العين وفتحها ، وأراد بالحال حال الموت والحال يذكر ويؤنث ، وقد يقال حالة أيضاً ، ومعنى « لأملل » من الملل والسأم ، يعنى إذا حبيت لم أكره الحياة لما أدركه بك من الخير والنعمة ، والعيش الرغد والمال الوفير والرزق الكثير ، وإن تمت فما فى الحياة لى من خير بعدك ولا نفع فيها بسواك و « أبو حجر » كنية النعمان بن الحارث ، وهو بضم الحاء للمهملة وإسكان الجيم ، وفى آخره راء وإمضاضت الجيم هنا لوزن الشعر ضرورة ، ويقرب من هذا البيت قول الحطيئة من قصيدة يرثى بها علقمة بن علاثة الكلابى :

فَمَا كَانَ بَيْنِي لَوْ لَقَيْتُكَ سَالِمًا      وَبَيْنَ النَّفَىٰ إِلَّا أَيَالٍ فَلَائِلٌ

## تنبيهان

الأول : أم تشاركهما فى ذلك كما ذكره فى التسميل ،

الإعراب : « فما كان » الفاء حرف عطف ، وما نافية ، وكان فعل ماض ناقص ، و« ليال » اسم كان ، و« بين » ظرف و« الخير » مضاف إليه ، والجملة من الجار والمجرور متعلق ب« ليال » ، وقوله « بين الخير » خبر مقدم و« قلائل » بالرفع صفة لليال ، وقوله « لو » حرف شرط جازم ، « وجاء » فعل الشرط « وأبو حجر » فاعله ، و« سالما » حال من مجيء أبي حجر .  
المعنى : أنه لم يكن بين حصول الخير والذى والعز والنعمة والعيش الرغد وبين الشاعر إلآزمن يسير هو ليال قليلة العدد لو أن أبا حجر النعمان العسائى لم يميت وعاد إليه سالما ، والشاعر يتحسر ويندب حظه المفقود وأمله الضائع فى العنى والسعادة بموت أبي حجر ، وإنما أراد مدح أبي حجر فى رثائه له باقتران الخير بوصوله ، ومجىء الخير بسببه وحلوله .

الشاهر : فى قوله « بين الخير لو جاء سالما » حيث حذف فيه المعطوف المجرور مع الواو وهو قوله « وبينى » ، والتقدير فما كان بين الخير وبينى إلا ليال قلائل لو جاء أبو حجر سالما .  
والطايحان الضعيفان ، فكون الخبر مثنى دليل على حذف المعطوف ، ويحتمل أن يكون الأصل أحد طليحين ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما قال الموضح فى شرح قصيدة : بات سعاد ، وحينئذ لاشاهد فيه ، لكن قال فى المعنى هذا لايتأنى فى نحو غلام زيد ضربتها .

وأما أم فإن أبا عبيدة معمر بن المثنى أنكر العطف بها وتبعه محمود بن مسعود الفزى صاحب البديع وقال إنها ليست بحرف عطف بل بمعنى همزة الاستفهام ، ولذا يقع بعدها جملة يستفهم عنها كما تقع بعد همزة محو أضربت زيدا أم قتلته ، أ بكر فى الدار أم خالد ، أى أخالد فيها ؟ قال ولتسارى الجملتين بعدها فى الاستفهام حسن وقوعها بعد سواء ، لكن لما كانت تتوسط بين محتملى الوجود لشيئين أحدهما بالاستفهام كتوسط أو بين اسمين محتملى الوجود قيل إنها حرف عطف .

وزعم ابن كيسان أن أصلها أو ، أبدلت واوها ميا فتحوات إلى معنى زيد على معنى أو ، قال أبو حيان وهى دعوى بلا دليل ، ولو كان كذلك لاتفقت أحكامهما ، وهما مختلفان من أوجه : منها أن السؤال بأو قبله بأم . وأنه يقدر مع أو بأحد ومع أم بأى ؛ وأن جواب أو يتم أولا وجواب أم بالتعيين بالاسم أو الفعل ، وأن الأحسن مع أو تقديم الفعل ومع أم تقديم الاسم ، وأن أو لايزم . معادلتهما للاستفهام بخلاف أم ، وأنك إذا استفهمت باسم وعطفت عليه كان بأو دون أم ، أن العطف بعد أفعال التفضيل بأم دون أو وكذا ما لم يحسن السكوت عليه .

وهى قسبان متصلة تقع بعد همزة التسوية أو همزة يطاب بها وبأم التعيين . ولذا تسمى معادلة

لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية أو الاستفهام ، ومجمعهما أن يقال هي التي لا يستغنى مابعدهما عما قبلها ، ولا تقع إلا فيما يستعمل في لفظ الاستفهام ، سواء أريد معناه أم لا ، وتختص الأولى أي التي تقع بعد همزة التسوية بأنها لا تقع إلا بين جملتين شرطهما أن يكونا في تأويل للفردين .

وسواء الامتتان والفعليتان في ذلك والأغلب فيهما اللضي والمختلفان كقوله تعالى « سواء علينا أجزعنا أم صبرنا » وقوله « سواء عليكم أذعوتهم أم أتم صامتون » وقول الشاعر :

ولست أبالي بعد فقدى مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقع

بخلاف الأخرى فتقع بين مفردين وهو الغالب فيهما نحو « أتم أشد خلقاً أم السماء » وجملتين ليستا في تأويلهما كقوله :

\* فقلت أهي سرت أم عادنى حلم \*

وقوله : لعمر ك ما أدري وإن كنت داريا شعيت بن سهم أم شعيت بن مقرر وهذا البيت للأسود بن يعفر بن عبد القيس بن نهشل بن دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد مناة بن تميم النهشلي يكنى أبا نهشل ، وقيل أبا الجراح . وهو جاهلي أعمى . ويعفر بفتح الياء وقيل بضمها كما في الأغاني .

وهو شاعر جاهلي متقدم مقل ، وجعله ابن سلام في الطبقة الثامنة مع خدش بن زهير والخبل السعدي والخمر بن تولب وهو من الأعشيين . قال الأعمى الشنتمري في شرحه للكتاب كتاب سيبويه « شعيت » حتى من تميم ثم من بني مقرر فجعلهم الشاعر أدياء ، ثم شك في كونهم منهم أو من بني سهم ، و « سهم » هنا حتى من قيس .

واستشهد سيبويه في الكتاب بهذا البيت على حذف همزة الاستفهام ، لأن المعنى « أشعيت » وهو بالمثلثة ، وقد رواه بعضهم « شعيب » قال العسكري وهو تصحيف . وقال الآمدي في المؤلف والمختلف « وأما شعيت بناء معجمة بثلاث فهو شعيت بن ثراب أحد بني حرامنة بن لوزان بن ثعلبة ابن عدي بن فزارة ، كان شاعراً فصيحاً فخلاً ، وهو القائل :

فإن يك إيفاء البقاع صباية فاني لمستوف بقاعا فناظر

فهل ذاك معن ذا هوى وصباية وقد أدلجت بالظاعنين الأباعر

وكان قد أوعد بني مرة بن عوف بالهجاء ، فلأذبه أرطاة بن سهية ، وعقيل بن علانة واستكفياه ذلك فأغفاهما « وكانا يحذران » .

الإعراب : « لعمرك » اللام لام القسم وعمرك مبتدأ . والخبر محذوف تقديره قسمي ،  
« وما أدري » ما نافية وأدري فعل مضارع « وإن كنت دارياً » جملة اعتراضية حال من المتكلم  
وقوله « شعيت بن سهم » شعيت مبتدأ وابن سهم خبره والجملة في موضع نصب ، على المفعولية لقوله  
« ما أدري » وشعيت بن منقر كذلك شعيت مبتدأ وابن منقر خبره ، وهي معطوفة بأم على  
الجملة الأولى . وإنما حذف التنوين من شعيت للضرورة أو لمنع الصرف لأنه اسم للقبيلة .

المعنى : الشاعر يهجو شعيت فجعلهم أدياء لأنسب لهم معلوم . فيقول إنني مع درابقي  
وعلى بالأنساب لا أعلم حتى شعيت نسباً صحيحاً أم سهميون أم منقريون ؟

الشاهر فيه : حذف همزة الاستفهام الداخلة على الاسم المعطوف عليه إذ الأصل أشعيت بن  
سهم أم شعيت بن منقر ؟

قال السيوطي : وتخص الأولى أيضاً بأنها لا تستحق جواباً لأن المعنى ليس على الاستفهام ،  
فإن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر بخلاف الأخرى .

ويؤخر اللقي فيهما أي الأولى والأخرى فيقال سواء على أجراء أم لم يجيء « أقام زيد أم لم يقم »  
ولا يجوز « سواء على لم يجيء أم جاء ، ولا أم يقيم أم قام » فإن كان ما قبلها وما بعدها مثبتاً قدم  
ما شئت منهما .

وفصل الثانية من معطوفها أكثر لا واجب ولا ممنوع في الأصح ، مثال الفصل « أذلك خير  
أم جنة الخلد » ومثال الوصل « أنرب أم بعيد ماتوعدون » والتأخير نحو « أعندك زيد أم عمرو »  
« ألقيت زيداً أم عمرأ » وقيل لا يجوز إلا الفصل وقيل لا يجوز إلا ضم أحدهما مقدمين أم  
مؤخرين . وقد تحذف الهمزة وتنوي كقول الشاعر :

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رنين الجمر أم بنان

أي أبعس ، وقرئ سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم .

وقد تحذف أم والمعطوف عليها كقوله :

دعاني إليها القلب إنني لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها

أي أم غي . وقد يحذف هو أي المعطوف بها دونها بتعويض لا ، نحو « أزيد عندك أم لا ، أزيد  
يقوم أم لا » قيل ويحذف دون أي دون تعويض وجعل منه قوله تعالى « أفلا تبصرون أم » أي أم  
تبصرون ، ثم ابتداء « أنا خير أم هذا الذي هو مهين » . أي أم هو خير . قال ابن هشام وهذا  
باطل إذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه ، وإنما للمعطوف جملة « أنا خير » ووجه المعادلة أن الأصل  
أم تبصرون ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام السبب لأنهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء .

قال الزمخشري ويحذف المعطوف عليه وجعل منه «أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت» أي أتدعون على الأنبياء اليهودية ، أم كنتم شهداء ، وواقفه الواحدى . وقدر أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إصائه بنيه باليهودية أم كنتم — والثانى من أم تسمى منقطعة ، وسميت بذلك لأن الجملة بعدها مستقلة وهى التى تقع بعد غير همزة الاستفهام نحو قوله تعالى «ألم أرجل يعشون بها أم لهم أيدي» لأن الهمزة هنا للانكار ، فهى بمعنى النفي أو الاستفهام بغير الهمزة نحو «هل يستوى الأعمى والبصير ، أم هل تستوى الظلمات والنور» .

واختلف فى ، ماها ، فقال البصريون هى بمعنى بل ، أى للإضراب والهمزة مطلقاً ، وقال الكسائى وهشام هى كبل وتاليها أى ما بعدها كتاليها ، أى كما قبلها ، فإذا قلت «وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلاً — إلى قوله — أم نجعل الدين آمنوا» الآية فأم لم يتقدمها استفهام ، وقد استؤنف بأمر السؤال على جهة الانكار والرد ، ولا يمكن أن يكون ما بعدها موجياً فليس مثل ما قبلها . وقال الفراء هى كبل : إذا وقعت بعد استفهام كقوله :

فوالله ما أدرى أسلمى تغوات أم النوم أم كل إلى حبيب

أى بل كل ، ورد بأن المعنى على الاستفهام أى بل كل إلى حبيب لأنها لما تمثلت لعينه لم يدر ذلك فى النوم أم صارت من الغول ، لأن العرب تزعم أنها أى الغيلان تبدو متزينة لثقتان الناس من الأدميين . ثم لما جوز أن تكون تغوات داخله الشك فقال بل كل إلى حبيب ، أى سلمى والغول كل منهما إلى حبيب .

وقال قوم تكون كبل إذا وقعت بعد الاستفهام والخبر ، وقال أبو عبيدة هى كالمهمزة مطلقاً ، قال ومنه قوله تعالى «أم تريدون أن تسألوا رسولكم» وقال الهروى : هى كالمهمزة إن لم يتقدم عليها استفهام ، وردّ القولان بأنها لو كانت بمعنى الهمزة لوقعت فى أول الكلام ، وذلك لا يجوز ، ولورودها للاستفهام بیده فى قوله :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأنتك اليوم مصروم

فإنه استأنف السؤال بأمر عما بعدها مع تقدم الاستفهام ، لأن المعنى بل أحبها لقوله بعده :

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأجابة يوم الدين مشكوم

وتدخل أم المنقطعة على هل كما تقدم وعلى سائر أسماء الاستفهام فى الأصح نحو «أم ماذا كنتم تعملون» ولا تدخل على حرفه وهو الهمزة وبذلك استدل على أنها بمعنى بل والهمزة ، وإلا لدخلت عليها كما يدخل عليها فى قولك أقام زيد بل أقام عمرو ولا بدع فى دخولها على هل وإن كانت الاستفهام فقد دخلت عليها الهمزة فى قوله :

أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم

ومنه قوله :

— ٨٥٣ — فَمَا أُدْرِى أَرْشَدُ طِلَابَهَا

أي أم غي ، وإنما لم يذكرها هنا لقلته فيها .

وذهب الصفار إلى منع دخول أم طى هل وغيرها ، لأنه جمع بين أداني معنى ، وقال لا يحفظ

منه إلا قوله : أم هل كبير بكى لم يقض عبرته . . . البيت

وقوله : \* أم هل لا منى فيك لائم \* .

وقوله : \* وما أنت أم ما ذكرها ربيعة \* .

وقوله تعالى « أم من هذا الذي هو جند لكم » ، « أم من يرزقكم »

قال أبوحيان ، وهذا من الصفار دليل على الجسارة وعدم حفظه لكتاب الله . قال وقد

دخات طى كيف في قوله : أم كيف ينفع ما تعطى اللوق به

وعلى أين في قوله :

فَأَصْبَحَ لَا يَدْرِي أَيَقْعُدُ فِيكُمْ عَلَى حَسَكِ الشَّخْمَاءِ أَمْ أَيْنَ يَذْهَبُ

وأم لا تدخل على المفرد خلافاً لابن مالك فإنه قال بدخولها عليه - ومثله بقولهم « إنها لإبل

أم شاء » لقول بعضهم إن هناك رواية « لإبلا أم شاء » بالنصب ، قال فهذا عطف صريح يقوى

عدم الإضمار في الرفع .

— ٨٥٣ — هذه جملة من عجز بيت من بحر الطويل هو وصدوره :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ تَمِيمٌ فَمَا أُدْرِى أَرْشَدُ طِلَابَهَا

وهو من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي أولها :

أَيَا الصَّرْمِ مِنْ أَسْمَاءَ حَدَّثَكَ الَّذِي جَرَى بَيْنَنَا يَوْمَ اسْتَقَلَّتْ رِكَابَهَا

زَجَرَتْ لَهَا طَيْرَ الشَّمَالِ فَإِنْ تَسَكَّنَ هَوَاكَ الَّذِي تَهْوَى بِصَبِّكَ اجْتِنَابَهَا

وَقَدْ طَفْتُ مِنْ أَحْوَالِهَا وَأَرَدْتُهَا سِينِينَ فَأَخَذَنِي بَعْلُهَا وَأَهَابَهَا

ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ فَلَمَّا تَجَرَّمَتْ عَلَيْنَا يَهُونِ وَاسْتَعَارَ شَبَابَهَا

فَقَلْتُ لِقَلْبِي يَا لَكَ انْخَيْرُ إِنَّمَا يُدَلِّيكَ لِلنَّوْتِ الْجَدِيدِ حِبَابَهَا



وبعدہ بیت الشاهد :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ  
سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أُرْشِدُ طَلَابُهَا

وبعدہ :

وَأَقْسِمُ مَا إِن بَالَهُ لَطَمِيَّةٌ  
فَمَا الرَّاحُ رَاحُ الشَّامِ جَاءَتْ سَدِيَّةٌ  
عَنَارٌ كَمَاءِ النَّوَى لَيْسَتْ بِخَمْطَةٍ  
تَوْصَلُ بِالرُّكْبَانِ حِينًا وَتَوُوفُ أَلِ  
فَمَا بَرَحَتْ فِي النَّاسِ حَتَّى تَبَيَّنَتْ  
فَطَافَ بِهَا أَبْنَاءُ آلِ مُعْتَبِ  
فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّ أَحْكَمْتَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ  
أَتَوْهَا بِرِيحِ حَاوَلْتَهُ فَأَصْبَحَتْ  
بَارِئِي الَّتِي تَهْوِي إِلَى كُلِّ مَغْرِبِ  
بَارِئِي الَّتِي تَأْرِي الِيَمَاسِيبُ أَصْبَحَتْ  
جَوَارِسُهَا تَأْرِي الشُّعُوفَ دَوَائِبًا  
إِذَا نَهَضَتْ فِيهِ تَصَعَّدَ نَفْرُهَا  
تَطَلُّ عَلَى الثَّمَرَاءِ مِنْهَا جَوَارِسُ  
فَلَمَّا رَأَاهَا الْخَالِدِيُّ كَأَنَّهَا  
أَجْدُ بِهَا أَمْرًا وَأَيُّقِنُ أَنَّهُ  
فَقِيلَ تَجَنَّبْهَا حَرَامٌ وَرَاقَهُ  
فَاعْتَلَقَ أَسْبَابَ الْمَنِيَّةِ وَارْتَضَى  
تَدَلَّى عَلَيْهَا بَيْنَ سَبِّ وَخَيْطَةٍ

يَفُوحُ بِبَابِ الْفَارِسِيِّينَ بِأَبَاهَا  
لَمَّا غَايَةٌ تَهْدِي الْكِرَامَ عُقَابُهَا  
وَلَا خَلَّةٌ يَكْوِي الشَّرُوبَ شَهَابُهَا  
جَوَارِرَ وَيُغْشِيهَا الْأَمَانَ رَبَابُهَا  
تَقِيْفًا بِرِيْزَاءِ الْأَشْيَاءِ قِيَابُهَا  
وَعَزَّ عَلَيْهِمْ بَيْعُهَا وَاعْتَصَابُهَا  
يَجِلُّ لَهُمْ إِكْرَاهُهَا وَغِلَابُهَا  
تُكَلِّمُ قَدْ حَاتَتْ وَسَاغَ شَرَابُهَا  
إِذَا اصْفَرَّ لِيَطُ الشَّمْسُ حَانَ انْقِلَابُهَا  
إِلَى شَاهِقِ دُونَ السَّمَاءِ ذُوَابُهَا  
وَتَفْقِضُ أَلْهَابًا مَصِيْفًا شِعَابُهَا  
كَقَفْرِ الْفِلَاءِ مُسْتَدِرًّا صِيَابُهَا  
مَرَاضِيْعُ صُهْبِ الرِّيشِ زُغْبُ رِقَابُهَا  
حَصَى الْخَلْفِ تَكْبُو مُسْتَقِلًا إِيَابُهَا  
لَهَا أَوْ لِأُخْرَى كَالطَّحِينِ تَرَابُهَا  
ذَرَاهَا مُبِينًا عُرْضُهَا وَانْتِصَابُهَا  
تُقَوِّفَتُهُ إِنْ لَمْ يَخْفَهُ انْقِضَابُهَا  
بِحِرْدَاءِ مِثْلِ الْوَكْفِ يَكْبُو غُرَابُهَا

فَلَمَّا اجْتَلَاهَا بِالْإِيَّامِ تَحَيَّرَتْ      ثُبَاتٍ عَلَيْهَا ذُلَّهَا وَاكْتِنَابُهَا  
فَأَطِيبَ بِرَاحِ الشَّامِ صِرْفًا وَشُهْدَةً      مُعْتَمَّةً صَهْبَاءَ وَهِيَ شَبَابُهَا  
فَمَا إِنْ هُمَا فِي صَحْفَةٍ بَارِقِيَّةٍ      جَدِيدٍ حَدِيثُ تَحْتَهَا وَاقْتِضَابُهَا  
بِأَطِيبَ مِنْ فِيهَا إِذَا جِئْتَ طَارِقًا      مِنْ اللَّيْلِ وَالْتَمَّتْ عَلَيْكَ نِيَابُهَا  
رَأَيْتَنِي صَرِيحَ الْخَمْرِ يَوْمًا فَسَوَّيْتُهَا      بِقُرْآنٍ إِنَّ الْخَمْرَ شَغْبٌ بِهَا  
وَلَوْ عَنَرْتُ عِنْدِي إِذْ نَ مَا لَحِيَّتُهَا      يَدْعُرْتَهَا وَلَا أَسَىءُ جَوَابُهَا  
وَلَا هَرَمًا كَلْبِي لِيُبْعِدَ نَفْرَهَا      وَلَوْ نَبَحْتَنِي بِالشُّكَاةِ كَلَابُهَا

اللفظ : « الصرم » القطع والهجر ، « وأسماء » حبيته التي يتغزل فيها ، و « حدثك » أخبرك ، و يروى خبرك « والذى » اسم موصول فاعل حدثك ومعناه الفعل الذى سيتكلم عليه فى البيت التالى ، وهو قوله « زجرت لها طيرا » الخ . و يروى طير السنيح وهو ضد البارح والسائح ماولاك ميامنه حين يمر بك والعرب تسمين به « وجرى بيننا » أى حدث على مرأى منا و « يوم استقلت » يوم احتملت ورحلت ، و « ركابها » إيلها ، و زجرت بروى بفتح التاء وضمها ، وفيه الالتفات على الثانى . وعلى الفتح الالتفات فى « طفت » أو فى « بيننا » والعرب تتشام بطير الشمال . و « فإن تكن هواك » يعنى إن كانت الطير التى زجرها هواه يعنى نفسها . يقال فلان هوى فلانة ، وفلانة هوى فلان فأرادهننا نفسها يريد إن صدق هذا الطير فإنه سيصيبك ويحدث لك اجتنابها والبعد عنها أى تنجيبها عنك وتباعد عنها منك . وقوله « وقد طفت من أحوالها » هو من الطواف ، وهو الذى حول أبيات الحبيبية وأحيائها أو « من أحوالها » أى طفت أحوالها ثم اتجم من ، و « من » زائدة ، والأحوال جمع حول ، و « أردتها » أى هويت حبيبتك وأحبيت الاجتماع بها ، و « فأخنى بعلمها » بيان لحاله وللسبب الذى أطال طوافه حول أبياتها سنين يخفى بعلمها أن يتهمه بها ، « وأهاجها » دليل على أنه أمكنه لقاؤها ولكنه كان يستحي أن يواجهها « وثلاثة أحوال » عطف بيان لقوله فى البيت السابق « سنين » ، و « تجرمت » انقضت تلك السنون وتكاملت ، و « هون » الهوان والذل « واستجار » تم واجتمع وتكامل . وقوله « فقامت لى : يالك الخير » تقديره يا قلب لك الخير على تقدير حذف النادى ، ويجوز أن يكون يا للتنبية وهو الأولى عند ابن مالك ، قال السيوطى : ويحسنة أن القلب لما اشتغل بحبها ، فكأنه دخل فى غمرة وغفلة

حُسن لذلك تبيينه ، «ويدليك» معناه يلميك «والموت الجديد» قال الباهلي جديد الموت أوله ، وقال الأحفش الموت الجديد المعافص ، و «حبابها» من الحباب مصدر بمعنى الحب ، يقال حابيته حباباً وبحابية ، وقوله «دعاني» هو جواب لما في قوله في الأبيات السابقة « فلما تجرمت » و يروي عصاني . قال الأصمعي : أى جعل لا يقبل منى وذهب إليها سفها ، و يرى مطيع بدل سميع ، وهو ودعاني رواية أبي عمرو بن العلاء .

قوله « وأقسم » أى وأحلف ، « والباله » بالفارسية وعاء الطيب و « اللطيمة » نسبة إلى اللطيمة ، وهى إبل تحمل اللناع والمطر ، فإن لم يكن فى اللناع عطر فليست باللطيمة ، و « الفارسيون » هم التجار وكان كل شىء يأتيهم من ناحية العراق فهو عندهم فارسى ، و « بابها » يريد به قم الوعاء الذى به الطيب ، وهذا البيت انفراد بروايته فى هذا الموضع الأحفش ولم يرد فى نسخة الديوان الخطية ولا فى كتب الشواهد أو شروحها .

وقوله « فما الراح » رواه الأحفش « ولا الراح » وهى لا تستقيم إلا مع وجود البيت السابق و « السبية » للشتراة ، و « لها غاية » أى لها راية أى علامة ينصبها التجار ليعلم الحى أنه جاء بخمر ، و « عقابها » راياتها أيضاً تدل عليها الكرام .

وقوله « عقار » من أسماء الحجر ، و « الشروب » جمع شرب وهو جمع شارب وهم الندامى و يروي « ويكوى الوجوه » و « ماء النى » أى اللحم النى الذى لم تمسه النار ، و « الحطة » التى لم يصبا شىء من الريح كريح شجر النبق أو التفاح مثلاً . و « الحلة » الحامضة ، قال السكري فى تفسير قوله « ليست بحمطة ولا حلة » الحطة التى أخذها طعم الإدراك ولم تدرك وتستحكم ، ولا حلة أى جاوزت القدر فخرجت من حال الحجر إلى حال الحمضة والحل . شبه الحجر فى الصفاء واللون بما يقطر من اللحم النى مع صفاء الريح وطيب النسكة وخلوصها من كل شائبة ، وأنها على ما ينبغى فى الطعم واللون والريح الطيب فلا تؤذى شاربيها بحميتها وحرارتها ، ويكوى الشراب أى ليس لها مض شديد مثل النار .

وقوله « توصل بالركبان » يعنى أن تجار الحجر يخشون الاغارة عليهم واتهابها منهم فى سفرهم ، فهم يتوصلون بها من بلد إلى بلد مع القوافل ، ويعقدون ذمة الجوار بينهم وبين هؤلاء الركبان ليستأنموا بهم ، وقوله « تؤلف الجوار » آلف إذا جمع بين شيئين ، فالجمر تؤلف الجوار بين الناس ، و « يششها الأمان ربابها » الرباب عقد وجوار يأخذونه مع قوم فإذا جاوزوهم عقدوا الجوار مع آخرين ، وعبارة السكري وغيره فى تفسيره قوله « تؤلف الجوار » أى تجاور فى مكانين تجمع بين جوار قوم وجوار آخرين . وإذا تجاوروا فى مكانين فقد تألفوا .

وقوله « فما برحت » أى لم يزل أهلها في جماعة ناس يعنى أهل الحجر ، حتى تبينت ثقيفاً أى استبانهم ويروى تبينت أى باتت فيهم ، والزيزاء ظهر متعاد غليظ من الأرض أى حملت إلى عكاظ لتباع ، وثم ثقيف دارها ، والأشاة موضع .

وقوله و « آل معتب » حى من ثقيف ، و « عز عليهم بيعها » أى طى هؤلاء الذين يشترون الحجر ، صعب عليهم اشتراؤها لارتفاع ثمنها ، ولم يحل لهم اغتصابها ، وذلك أنه كان في الشهر الحرام .

وقوله « فلما رأوا أن أحكمهم » يعنى أصحاب الحجر ردوا الذين يشترونها ومنعوا ولم يحل لهم أن يكرهوا أهلها وأن يظلموا عليها حتى أربحوا أصحابها . وقوله « تكفت » تقبض ، ومنه « اللهم اكفته إليك » أى اقبضه ، و « ساغ شرايبها » أى سهل لما أتوهم بربح .

وقوله « بأرى التي تهوى » البيت ، الأرى عمل العسل أو هو العسل وكذلك أرى السحاب عمل السحاب وهو المطر . يقول هذه الحجر تمزج بالعسل لأنها كالنحل تهوى أى تطير إلى كل مغرب ، والمغرب كل موضع لا يدري ما وراءه ، أى فى ستره . و « ليط الشمس » القشر من كل شيء قال السكرى وليس للشمس ليط وإنما هولونها ، و « حال انقلابها » أى رجوعها إلى موضعها .

وقوله « بأرى التي تأرى اليعاسيب » البيت ، اليعسوب ذكر النحل ورئيسها وأميرها ، وفى كلمة لى بن أبى طالب رضى الله عنه فى عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد ، وقد مر به متولاً يوم الجبل : لطفني عليك يعسوب قریش ، جدعت أنفى وشفتى نفسى . و « الشاهق » الجبل العالى ، و « ذؤابها » أى أعاليها .

وقوله « جوارسها تأرى الشعوف » يروى تأرى بالواو ، والجوارس أواكل الثمر والشجر من النحل . يقال جرس يجرس إذا أكل الثمر ، وتأرى الشعوف أى تعمل فى الشعوف أعالي الجبال ، و « تنقض ألهاباء » يريد إلى لهب فتسل فيه ، والالهب الشق فى الجبل ثم يتسع فى الطريق ، والاصب والشعب دون الالهب كالطريق الصغيرة ، ويروى وتنصب ألهاباء مصيفاً كرايبها « معناه يصيفون بتلك الكراب والسكرية فصل ما بين الجبلين ، و « مصيفاً شعابها » أى أنها تأكل فى أعلى الجبل وتحمل فتزل إلى موضع بارد ، والشعب الطريق فى الجبل ويروى مصيفاً شعابها : وهو الموضع الضيق .

وقوله « إذا نهضت » يعنى النحل ، « وتصدد نفرها » : أى شق على النحل عملها وهو العمل فى الجبل ، ومنه يقال « ما تصعدنى شيء ، كما تصعدنى خطبة النكاح » ، وقوله « كقتر الغلاء » وهو نصل سهم ، قال السكرى : تسمية النصال بالقتر مأخوذة من قتر الدروع وهى رءوس مساميرها

لدقتها وصفرها. والغلاء : المغلاة في الرمي ، وهي أن يرفع الرامي يده بالسهم يريد به أقصى الغاية ، شبه سرعة النحل بقتل الغلاء في السرعة. والصاب : القصد ، صاب يصوب إذا قصد . وقوله « مستدراً صياها » أي يجيء منفثاً ليس بمسترخ .

وقوله « تظل على الثراء منها جوارس » الثراء : جبل ، وقيل هضبة بشق الطائف مما يلي السراة ، ويقال فيه الثراء أيضاً كما في ياقوت وفي اللسان الثراء جمع ثمرة ككشجاء جمع شجرة أي شجر مثمر ، « بمراضيع » أي هن صفار ، وصهب الريش من الصهبة : وهي أن تملو الشعر حمرة وأصوله سود .

وقوله « فلما رأها الخالدي » الخالدي : رجل من بني خالد واسمه حرام ككاسياتي قريباً ، و« كأنها حصي الخذف » من صفرها ، « تكبو » أي تزل وتقع من بين الجبل . ويقول إن ذلك الرجل الذي يجني العسل لما رأى جماعة النحل تستقل في الجبل ، أي ترتفع ثم تزل عنه ، علم أن ثمة عسل فاعتزم أن يدخل بيتها ويحنيه . و« إياها » جماعة الآيين واحدها آيب .

وقوله « أجد بها أمراً » البيت . يعني أن الخالدي أجد أمره ، كضاق به ذرعاً أي ضاق به ذرعه ، و« قر عيناً » أي قرت عينه به ، و« طببت به نفساً » أي طبابت نفسه به . وأيقن أن لها أي للنحل ، وأنه سيدخل بيت النحل فيشتار العسل أو ينقطع به الحبل فيصير لأخرى ، يعني الأرض التي ترابها كالطحين .

وقوله « فقيل تجنّبها » أي لاتدن منها يا حرام ، « وراقه » : أعجبه ، و« ذراها » أعاليها والمراد بها أعلى العسل ، و« عرضها » يريد به قرص الشهدة ، والهاء في « وانتصابها » يعود للشهدة .

وقوله « فأعاق أسباب المنية » أي علق حباله وتدلّى إليها ، وأسباب المنية : الحبال التي لو انقطعت لوانته منيته ، و« تموفته » أي مرانة صاحب العسل في العمل والجنى ، وذلك أن النحل يأتي الجبل فيعسل في ملقة ملساء في وسط الجبل ، فيأتي الشائر الذي يشتار العسل ، فيصعد من وراء الجبل حتى يصير في أعلاه فيضرب فيه وتدابم يشد الحبل فيه ، ثم يتدلّى عليه حتى يصل إلى الصخرة ، وللملقة الصخرة الملساء .

وقوله « تدلى عليها » أي صاحب العسل ، و« السبء » الحبل ، و« الحيطه » الوتد ، و« الجرداء » الصخرة « ومثل الوكف » مثل النطح ، والباء في مجرداء بمعنى طى وفي . و« الغراب » الطائر ، وكبوه أن يزل عن الصخرة .

وقوله « فلما اجتلاها » أي طردها ، و« الأيام » الدخان ، يقال : آم الرجل إياماً أي دخن على النحل ليخرج من الخلية فيأخذ ما فيها من العسل . وفسر أبو عمرو الأيام بأنه عود يجعل في رأسه نار ثم يدخن به على النحل ليشتار العسل ، والإوام الدخان . و« تحيزت » تجمعت بعضها إلى بعض على النحل من ذلها واكتئابها . و« ثبات » أي جماعات .

وقوله « فأطيب » صيغة فعل التعجب ، و « راح الشام » الحمر للنسوبة للشأم و « الصرف » التي لم تخط ولم تشب بشائبة . وأطيب خمر الشأم تكون في بيسان ، والمواضع التي اشتهرت بالحمر ونسبت اليها في كتاب صفة جزيرة العرب : خمر عانات وخمر بيسان وخمر الحمص قرية من أسفل الفرات ، والفلسطينية من فلسطين ، وخمر ناث ، وخمر ضر ، والحيرية نسبة إلى الحيرة ، وبيت رأس موضع للخمر بالأردن ، والمثقة المتقادم عهدا ، والصهباء : اسم من أسماء الحمر والصهباء ميل لونها إلى الصفرة المشوبة بالحمر . و « شبابها » مزجها وخلطها ، و « هي » الضمير فيه يرجع إلى قوله « وشهدة » والضمير في « ها » يرجع إليها وإلى الحمر و « بارقية » أي منسوبة إلى بارق رجل كان يصنع الصحف ، والصحفة وعاء ينحت من الخشب ، و « جديد » بمعنى جديدة صفة للصحفة . و « والحديث » صفة للنحت و « الاقضب » وهو الأخذ من شجرة ، ويجوز أن يكون تحتها لأحد الوصفين واقضابها للآخر فيكون فيه لف ونشر ، وقوله « بأطيب من فيها » يعود إلى قوله السابق « فما إن ها » أي الحمر والشهدة ، وفي قوله « بأطيب » نوع من أنواع البديع يسمى التفضيل ، وهو أن ينفى عما ونحوها عن ذي وصف أفضل تفضيل مناسب لذلك الوصف يعدى بمن إلى ما يراد مدحه أو ذمه ، فتحصل المساواة من الاسم المجرور بمن وبين الاسم الداخلة عليه ما ، لأنها نقت الأفضلية وإذا انتفت الأفضلية بقيت المساواة .

و « فيها » فيها ، والمراد راحة تنفسها وطيب شميمها و « الطارق » الذي يدق الباب من الطرق ، أو من الطروق الذي يأتي في الليل ، والنفاف الثياب كناية عن اللضاجمة ، وصريح الحمر ، أي طال إدمانه لشربها ومعاقرته لها واشتدت عليه و « وسؤتها » يفهم منه أنه قد حصل لها منه ما يسوؤها على كل حال إما برؤيتها له يعاقر الحمر ، لأنها تعلم أن عاقبة ذلك ومغبته تلحق الضرر به ، وإما أن يكون قد ساءها بفعله وهو يشرب الحمر لبعده عن الصواب ، ويوطئ للغنيين قوله ، « إن الحمر شغب صحابها » أي مصاحبها أو مصاحبوها فإنها تذهب الحلم فتطيش عقولهم وتسبب المرح والشغب بينهم أو هم نفس الشغب .

وهو مثل ويسمى هذا النوع بالتدليل ، ويظهر أنها حين استاءت برؤيته بدر له منها فعل أساءه فعقب بالبيت الثاني و « عثرت » أي زلت من الزلل وهو السقوط بفعل ما يلام عليه ، وقوله « إذن ما لحيتها » شاهد على جواز اقتران جواب لو إذن ، ولحاء لامة وعنفه ، و « أسىء » فعل ماض مبني للمفعول . وقوله « ولا هرها كلبي » المرير النباح ، وقال الأصمعي هذا مثل : أي كناية عن أنه لا يأتيها من قبلي أذى ولو أتاني الأذى من قبلها ، والنفر مصدر نفر وإنما أراد به النفور وهو البعد ، « والشكاة » بالفتح والقصر القول القبيح .

البرعاب : «دعاني» فعل ماضٍ و «القلب» فاعل و ياء التثنية مفعوله ، و «إليها» جار ومجرور متعلق بدعا ، و «إني لأمره سميع» حال من القلب أو جملة اعتراضية و «إن» حرف توكيد و ياء التثنية اسمها و «لأمره» متعلق بسميع و «سميع» خبر إن ، واللام في لأمره للتقوية وتقديم المفعول لإرادة الحصر أي إني أسمع أمره لا أمر غيره . و جملة «إني لأمره سميع» معطوفة على قوله دعاني ، و «فأأدرى» الفاء للسببية و «ما» نافية و «أدرى» فعل مضارع معلق عن العمل و جملة «أرشد طلابها» في محل نصب على أنها مفعول أدرى والهمزة في «أرشد» للاستفهام والمعادل لها محذوف تقديره «أم غي» وما بعد أم وهو غي معادل لما بعد الهمزة وهو رشد . و ضمير اللؤث في إليها وطلابها عائد إلى المحبوبة .

اللفظة : والرشد بضم الراء وإسكان الشين المعجمة خلاف التى ، والطلاب مصدر طالب بمعنى طلب كخداع بمعنى خادع ، ووجه العدول عن المجرى وهو الطالب إلى المزيد وهو الطالب قصد للبالغة لأن المفاعلة في الأصل للبالغة والفاعل متى غولب في الفعل ازداد اجتهاده فيه وقويت داعيته إلى تحصيله فيجىء أبلغ وأقوى .

المعنى : أن قلب الشاعر أبى ذؤيب الهذلي دعاه إلى طلب الوصال من هذه المحبوبة ، فهل حقيقة الحال في ذلك الطلب أرشد هو أم غي ، لكنه على كل حال لم يقو على مخالفة دعوة قلبه لأنه لا يسمع إلى أمر غيره ، وإنما غلب جانب الهوى على العقل إذ القلب يمثل الهوى والعشق ، ويدعو إلى الصبوة . وقوله «أدرى» من الدراية أى العلم وهو يكون من جانب العقل .

الشاهد فيه : هذا البيت شاهد على أن أم تشارك الواو والفاء في جواز حذفها مع معطوفها بدليل حذف «أم» العاطفة و «غي» المعطوف المعادل لما بعد الهمزة في قوله أرشد . وإنما يلزم تقدير ما ذكر بناء على أن الهمزة دائماً لا تكون إلا معادلة بين شيئين ، إما مصرح بهما كما تقدم في الآية وفي الشعر ، أو بأحدهما كقول الشاعر «فما أدرى البيت» فإن طلابها حاصل فلا يسأل عن حصوله وإنما يسأل هل هو رشد أو غي .

\* \* \*

بقي بيان وجه أن الزمخشري أجاز حذف ما عطف عليه أم فقال في «أم كنتم شهداء» يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادلها ، أى : أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء ؟ وجوز ذلك الواحدى أيضاً ، وقدر : أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إصاء بنه باليهودية أم كنتم شهداء .

أما حذف المعطوف عليه بأمر التنصّل نحو « أم حسبتم أن تدخلوا الجنة » أي أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره ، أم حسبتم . وقد وافق الزمخشري فيه الواحدى فجوزه في « أم كنتم شهداء » وهو كقولهم « أعطيتك لا لتظلم » أي لتعدل لا لتظلم في حذف المعطوف عليه .

وقول الشارح فيما يلي ( بعطف عامل مزال ) أي محذوف الخ وقال السيوطى في الجمع : « قال ابن مالك وعطف عامل حذف وبقي معموله على عامل ظاهر يجمعها معنى واحد نحو قوله تعالى « والذين تبوءوا الدار والإيمان » أصله واعتقدوا الإيمان إذ التبؤوا للدار ، وليس للإيمان ، لأنه ليس بمكان فاستغنى بمفعوله عنه لأن فيه وفي تبؤوا معنى لازموا وأنفوا :

وقول الشاعر : \* علفتها تبناً وماء بارداً \* أي وسقيتها والجامع الطعم

وقول الشاعر : \* وزججن الحواجب والعبونا \* أي وكحلن والجامع التحسين

وجعله الجمهور من عطف الجمل باضمار فعل مناسب لتعذر العطف ، وجعله قوم من عطف المفرد بتضمين الفعل الأول معنى يتسلط به عليه فيقدر آثروا الدار والإيمان ونحوه ، قال أبو حيان فركب ابن مالك من المذهب مذهبا ثالثاً .

وقال أبو حيان في الارتشاف : الذى اختاره التفصيل وذلك أنه إن صح نسبة العامل الأول الظاهر لما يليه حقيقة فالإضمار متعين فى الثانى لأنه أكثر من التضمين نحو « يمدح الله أنفه وعينه » أى ويفقأ عينه . فنسبة الجذع إلى الأنف حقيقة . وإلا أى وإن لم يصح نسبته إليه حقيقة فالتضمين متعين فى الثانى لتعذر الإضمار نحو « علفت الدابة تبناً وماء » أى أطعمتها أو غذوتها . والأكثر على أنه أى التضمين ينقاس وضابطه أن يكون الأول والثانى مجتمعان فى معنى لهما . ومنع بعضهم قياسه . اهـ .

قال أبو حيان : وقد خرق إجماع النحويين فى ذلك ، فإنهم اتفقوا على تقدير مبتدأ فى قولهم « أمى إبل أم شاء » أى بل هى شاء ، وأما رواية النصب إن صححت فالأولى أن يقدر فيها ناصب . قال أبو زيد الأنصارى : وترد أم زائدة واستدل لذلك بقوله :

يا ليت شعرى ولا منجاً من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

وقد مثل الرضى لجواز حذف أم العاطفة مع معطوفها بجواب . من قال « أنا أصلى ليلاً ونهاراً » لمن قال « أفى الليل تصلى أكثر » يعنى أم فى النهار .

أما حذف المعطوف بالواو معها فيجوز كقوله تعالى « سراييل تقيكم الحر » أى والبرد . وقوله صلى الله عليه وسلم « بيدك الخير » أى والشر ، وقوله تعالى « وتلك نعمة تمنها على أن عبدت



الثاني : قد يحذف العاطف وحده ، ومنه قوله :

٨٥٤ — كَيْفَ أَصْبَحْتَ، كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت ، وفي الحديث « تصدق رجل من ديناره ، من درهمه ، من صاع بره ، من صاع تمره » .

وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع « أ كَلْتُ خُبْرًا لِحْمًا تَمْرًا » ، ولا يكون ذلك إلا في الواو وأو ، ( وَهِيَ ) أي الواو ( انفردت ) من بين حروف العطف .

بني إسرائيل « أي ولم تبدني . وكذا الواو يجوز حذفها دونه أي دون العطف بها في الأصح كذلك كحديث « تصدق رجل من ديناره ، من درهمه من صاع بره ، من صاع تمره » وحكى « أ كَلْتُ سَمَكًا لِحْمًا تَمْرًا » أي ولحماً وتمرًا يحذف الواو فيهما ، وقوله تعالى « ولا تلى الدين إذا ما أتوك لتتحملن نلت » أي وقلت ، وقال الشاعر :

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يغرس الود في فؤاد الكريم  
أي وكيف .

ومنع ذلك ابن جنى والسهلبى وابن الضائع ، لأن الحروف دالة على معاني في نفس المتكلم ، وإظهارها لا يفيد معناها ، قياساً على حروف النفي والتأكيد والنفي والترجي وغير ذلك ، إلا أن الاستفهام جاز إظهاره لأن للاستفهام هيئة تخالف هيئة الخبر وأول المسحوع من ذلك على البدر .

\* \* \*

٨٥٤ — البيت من البحر الخفيف ولم أقف على قائله ، وقد أورده السيوطى أيضاً في الجمع

شاهداً على جواز حذف العطف بالواو معها ولم ينسبه إلى قائل .

اللفظة : « كيف » اسم معناه الاستفهام قال اللحياني هي مؤنثة وإن ذكرت جاز ، فأما قولهم كيف الشيء فكلام مولد . قال الأزهري : كيف حرف أداة ونصب الفاء فراراً به من الياء الساكنة فيها لتلا يلتقي ساكنان . وقال الزجاج في قول الله تعالى « كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا » تأويل الآية كيف استفهام في معنى التعجب وهذا التعجب إما هو للخلق والمؤمنين : أي عجباؤهم من هؤلاء كيف يكفرون وقد ثبتت حجة الله عليهم . وقال في مصدر كيف الكيفية : قال الجوهري « كيف » اسم مبهم غير متمكن وإما حرك آخره لالتقاء الساكنين وبني على الفتح دون الكسر لمكان الياء ، وهو للاستفهام عن الأحوال ، وقد يقع بمعنى التعجب ، وإذا ضمنت إليه ما صح أن يجازى به تقول كيفما تفعل أفعل ، قال ابن بري في هذا المكان لا يجازى بكيف ولا بكيفها عند

البصريين ، ومن الكوفيين من يجازى بكيفها ، و« أصبح » الصبح أول النهار والصبح الفجر والصبح تقيض المساء والجمع أصبح وهو الصبيحة والصبح والإصبح والصبح ، قال الله عز وجل «فالق الإصبح» قال الفراء إذا قيل الأمساء والأصبح فهو جمع المساء والصبح ، قال ومثله الإبكار والأبكار وقال الشاعر :

أفنى رياحا وذوى رياح تناسخ الأمساء والأصبح

وقول الإنسان لصاحبه « كيف أصبحت » يجوز أن يكون بانفطها هكذا أو بالدعاء له بقوله له « صبحك الله بخير » أو « عم صباحاً » وأصبح القوم دنا وقت دخولهم في الصباح كما يقال أمسوا إذا دخلوا في المساء . وأصبح بمعنى صار هي من أخواتها « وقوله أمسيت » كذلك .

الإعراب : كيف : اسم استفهام مبتدأ ، وأصبحت فعل ماضٍ وفاعل ، وجملة « كيف أمسيت » معطوفة على الجملة الأولى مع حذف العاطف وهو الواو و « بما » متعلق بمحذوف تقديره « قولك » أى قولك كذا وكذا بما يغرس الود و « يغرس » فعل مضارع و « الود » مفعول و « فى فؤاد الكريم » جار ومجرور والكريم نعت له .

و « كيف أصبحت » أى ماذا حدث لك فى الصباح ، يسأل به فى وقت الصباح أو فى وقت المساء عن حال الإنسان فى وقت الصباح ، وقوله « كيف أمسيت » أى ماذا حدث لك فى المساء ، يسأل به فى وقت المساء أو فى وقت الصباح عن حال الإنسان فى وقت المساء ، وجملة كيف أمسيت معطوفة على جملة كيف أصبحت .

المعنى : أن تمهد الناس بعضهم بعضاً بالتحية والسؤال عن أحوالهم صباحاً ومساءً مما يغرس الحب والموودة فى قلوب الناس ويزيد فى إنشاء الروابط والصلات بينهم وليس المراد القصر على هذه الألفاظ بل كل ما أدى إلى السؤال والاستفسار عن حال المرء . فهو سبب لزيادة المحبة وشدة العلوq والموودة والوفاء ، وإدامة الصفاء بين الناس .

الشاهر فيه : حذف الواو من المعطوف إذ التقدير كيف أصبحت وكيف أمسيت وهذه الكلمات ومثلها ثمرتها غرس الود وتقويته وتنميته فى قلب الكرماء الطيبة أصولهم ، وهذا لا يمنع من أنها تبعث على الود والحب فى قلوب الناس جميعاً ، ولكن قلوب الكرماء أولى من غيرها فى سرعة ظهور آثارها .

قال ابن الأثيرى : وذهب الكوفيون إلى أن الواو يجوز أن تقع زائدة وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس اللبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين .

... ..  
 وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن تقع الواو زائدة ، واحتج الكوفيون بأن قالوا  
 الدليل على جواز زيادتها أنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى  
 «حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها» فالواو زائدة ، لأن التقدير فيه فتحت أبوابها لأنه جواب لقوله  
 «حتى إذا جاءوها» كما قال تعالى في صفة سوق أهل النار إليها « حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها »  
 ولا فرق بين الآيتين .

وقال تعالى « حتى إذا فتحت بأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب الوعد الحق»  
 فالواو زائدة ، لأن التقدير فيه اقترب ، لأنه جواب لقوله تعالى « حتى إذا فتحت » .  
 وقال تعالى « إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتخلت  
 وأذنت لربها وحقت » . والتقدير فيه : أذنت ، لأنه جواب « إذا » اه .

قال والشواهد على هذا النحو ، من التنزيل كثيرة ، وكذلك هي في الشعر على هذا النحو  
 أكثر من أن تحصى ، فمن ذلك قول الشاعر :

فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى بِفَأِ بَطْنَ حِقْفِ ذِي قَفَافٍ عَمَقْنَا

والتقدير فلما أجرنا « انتحى » والواو زائدة ، لأنه جواب « لما » وقال الشاعر الآخر :

حتى إذا قمت بطونكم ورأيتموا أبناءكم شبوا

وقلبتم ظهر المجن لنا إن اللثم العاجز الحب

والتقدير فيه : قلبتم والواو زائدة ، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الواو في الأصل حرف  
 وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يحكم زيادته مهما أمكن أن يجري على أصله ، وقد أمكن ههنا ، وجميع  
 ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يحمل فيه على أصله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أنه لا حاجة لهم في الآية الأولى لأن الواو فيها عاطفة وليست  
 زائدة . وأما جواب إذا فمحذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا  
 وكذلك قوله تعالى « حتى إذا فتحت بأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون ، واقترب » الواو  
 فيه عاطفة وليست زائدة والجواب محذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا فتحت بأجوج ومأجوج وهم  
 من كل حدب ينسلون قالوا ياويلنا ، وحذف القول ، وقيل جوابها فإذا هي شاخصة .

وكذلك قوله تعالى : « إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت » الواو فيه عاطفة وليست  
 زائدة والجواب محذوف ، والتقدير فيه : إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض

( وَحَذَفُ مَتَّبُوعٍ ) أى معطوف عليه ( بَدَا ) أى ظهر ( هُنَا ) أى فى هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء ، لأن الكلام فيهما ( اسْتَبَحْ ) كقول بعضهم « وبك ... وأهلاً وسهلاً » جواباً لمن قال له : « مَرَحَبًا بِكَ » ، والتقدير ومرحباً بك وأهلاً . ونحو « أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا » أى أنهملكم فنضرب ، ونحو : « أَقَلَمَ يَرَوْنَ إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ » أى أعما ، فلم يروا .

مدت وألقت مافيا وتخلت وأذنت لربها وحقت يرى الإنسان الثواب والعقاب . ويدل على هذا التقدير قوله تعالى « يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحاً » أى ساع إليه فى عمله ، والكدح عمل الإنسان من الخير والشر الذى يجازى عليه بالثواب والعقاب .  
وأما قول الشاعر :

فلما أجزنا ساحة الحى واتحى بنا بطن حقف ذى قفاف عتقل

فالواو فيه أيضاً عاطفة وليست زائدة ، والجواب مقدر والتقدير فيه : فلما أجزنا ساحة الحى واتحى بنا بطن حقف ذى قفاف عتقل خلونا ونهنا . ويضده قول أبى عبيدة إن الجواب فى البيت الذى بعده لأنه روى :

هَصْرْتُ بِفَوْدَى رَأْسِهَا فَمَا بِلْتَ عَلَى هَضِيمِ الْكَشْحِ رَبِّا الْمُخْلَخِلِ  
وكذلك أيضاً قول الآخر :

حتى إذا قمت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا وقلبتم ظهر المجن لنا  
الواو فيه عاطفة وليست زائدة ، والتقدير فيه : حتى إذا قمت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا وقلبتم ظهر المجن لنا بان غدركم ولؤمكم .

وإنما حذف الجواب فى هذه المواضع للعلم به توخيّاً للإيجاز والاختصار ، وقد جاء حذف الجواب فى كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيراً ، قال الله تعالى « ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كالم به الوتى بل لله الأمر جميعاً » فحذف جواب لو ولا يد لها من الجواب والتقدير فيه : ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض لكان هذا القرآن خذفه للعلم به توخيّاً للإيجاز والاختصار .

وقال تعالى « ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله رؤوف رحيم » فحذف جواب لولا ، والتقدير فيه : ولولا فضل الله عليكم ورحمته لقضحكم بما ترتكبون من العاشمة ، ولما جلستم بالعبودية .

وقال عبد مناف بن ربيع الهذلى :

(بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ) أى محذوف (قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ) مرفوعاً كان نحو: «أُسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ» أى وَلَيْسَ كُنْ زَوْجَكَ ، أو منصوباً ، نحو «وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ» أى وَأَلْفُوا الْإِيمَانَ ، أو مجروراً . نحو «مَا كُلُّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةٌ ، وَلَا سَوْدَاءٌ تَمْرَةٌ» أى ولا كل سوداء ، وإنما لم يجعل العطف فيهن على الموجود (دَفْعاً لِيَوْمِهِمْ أَنْتَقَى) أى حَذَرَ ، وهو أنه يلزم في الأول رفع فعل الأمر الاسم الظاهر ، وفي الثاني كون الإيمان متبوعاً ، وإنما يتبوع المنزل . وفي الثالث العطف على معمولى عاملين ، ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً معه لعدم الفائدة في تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم .

\* \* \*

حتى إذا أسلكوكم في قعائدهِ شلاً كما تطردُ الجمالةُ الشرُداً  
ولم يأت بالجواب ، لأن هذا البيت آخر الفصيحة ، والتقدير فيه : حتى إذا أسلكوكم في قعائدهِ  
شلا شلاً ، حذف لاعلم به توخيلاً للإيجاز والاختصار على ما بينا .

\* \* \*

وقول الشارح : كقول بعضهم «وبك وأهلاً وسهلاً جواباً لمن قال له مرحباً» الواو لمعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول ، قالوا وفي «وعليكم السلام» جواباً لمن قال «السلام عليكم» أما الواو الثانية فهى لمعطف «أهلاً» على «مرحباً» القدر ، عطف مفرد على مفرد وهى محل الشاهد . والتقدير ومرحباً بك وأهلاً ، فبك متعلق بمرحباً ، وأهلاً معطوف على مرحباً ، وهذا مبنى على أن العامل في الجميع واحد أى صادفت كذا وكذا ؛ ومنهم من جعل ذلك من عطف الجمل وقدر لكل واحد ما يناسبه ، وسيبويه يجعل مرحباً وأهلاً منصوبين على المصدر .

\* \* \*

أما حذف المعطوف عليه بالفاء فى نحو قوله تعالى «أنتضرب عنكم الله كراً صفحاً» فهو خاص بالجل ، جملة «تضرب» معطوفة على جملة محذوفة أى أنهم لم يفتضرب ، وأما نحو قوله تعالى «أفلم يروا إلى ما بين أيديهم وما خلفهم» جملة «أفلم يروا» معطوفة على جملة محذوفة أى أعموا فلم يروا . وظاهره أن الفاء عطف على جملة مقدره بينها وبين المحذورة ، وأن المحذورة فى محلها الأصلى وهذا قول الزمخشرى وقول طائفة ، ومنه سيبويه والجمهور أن المحذورة قدمت

وأما حذفه مع أو في قوله :

من تأخير تنبيهها على أصلاتها في التصدير ومحلها الأصلي بعد الفاء والأصل فأنضرب . فألم يروا . وهذا الحكم ليس خاصاً بالفاء والواو وإنما تشركهما فيه ثم .

وقال ابن هشام عند الكلام على مبحث كيف : ويقال فيها كي كما يقال في سوف سو ، قال :

كي تجنحون إلى سلم وما ثرت قتلاكم واطى الهيحاء تضطرم

أى كيف بدليل أن الفعل بعدها مرفوع بثبوت النون، ولو كانت كي على حالها تعاليلية لكان الفعل بعدها منصوباً بحذف النون ، وكيف اسم لدخول الجار عليه بلا تأويل في قولهم « على كيف تبسح الأحرين » ولإبدال الاسم الصريح منه بلا تأويل نحو « كيف أنت أصبح أم سقيم » . وللإخبار به مع مباشرته الفعل في نحو « كيف كنت » فبالإخبار به انتفت الحرفية وبمباشرة الفعل انتفت الحرفية وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية .

وكيف تستعمل على وجهين (أحدهما) أن تكون شرطاً فيقتضى فعلين متفقين اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو « كيف تصنع أصنع » ولا يجوز « كيف تجاس أذهب » باتفاق، ولا « كيف تجلس أجلس » بالجزم عند البصريين إلا قطرباً من البصريين فقد وافق الكوفيين في إجازة جزم الفعلين بها مطلقاً سواء اقترنت بما أولاً . وإنما منع البصريون ذلك لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها ، وقيل يجوز بشرط اقترانها بما وعلى هذا مشى صاحب الأجرومية حيث قال : « وكينها » .

ومن أمثلة ورودها شرطاً قوله تعالى « ينفق كيف يشاء » ، « يصورك في الأرحام كيف يشاء » و« فيسطه في السماء كيف يشاء » وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها عليه وهذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته بشرطها .

(الوجه الثاني) من استعمالها وهو الغالب فيها أن يكون استفهاماً إما حقيقياً نحو « كيف زيد » أو غيره نحو « كيف تكفرون بالله » الآية ، فإنه أخرج مخرج التعجب . وتقع خبراً قبل ما لا يستغنى نحو « كيف أنت » ومنه « كيف كنت » و « كيف ظننت زيدا » و « كيف أعلنته فرسك » لأن ثاني مفعولى ظن وثالث مفعولات أعلم خبر إن في الأصل . وتقع كيف الاستفهامية قبل ما يستغنى نحو « كيف جاء زيد » أى على أى حالة جاء وعند ابن هشام أنها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقاً أيضاً . وأن منه « كيف فعل ربك » إذ المعنى أى فعل فعل ربك . ولا يتجه فيه أن يكون بدلاً . ومثله « فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد » أى أى صنع يصنعون وقت مجئنا من كل أمة بشهيد ؟ ثم حذف عاملها مؤخراً عنها وعن إذا - كذا قيل - والأظهر أن يقدر بين كيف وإذا ويقدر إذا خالية من معنى الشرط ، وأما قوله تعالى « كيف وإن يظهروا

٨٥٥ - \* فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا \*

أى فهل لك من أخ أو من والد فنادر .

عليكم « فالعنى كيف يكون لهم عهد وحالمهم كذا وكذا : فكيف حال من عهد ، إما على أن يكون تامة أو ناقصة ، وقلنا بدلاتها على الحدث وجملة الشرط حال من ضمير الجمع .

وعن سيبويه أن كيف ظرف ، وعن السيرافى والأخفش أنها اسم غير ظرف ، ورتبوا على هذا أموراً ليس هنا موضع بسطها وإنما محله فى الكلام على أدوات الاستفهام .

٨٥٥ - صدر بيت لأبى أمية الهذلى من البحر الطويل وعجزه :

يُوشِجُ أَوْلَادَ الْعِشَارِ وَيُفْضِلُ

وقد أورده السيوطى فى الممع فى مسألة جواز حذف المعطوف بالواو معها عقب الكلام على جواز حذف الفاء ومتبوعها فقال : وقلّ فى « أو » أى حذفها أو متبوعها . نحو « صلى رجل فى إزار ورداء ، فى إزار وقيص ، فى إزار وقباء » أى « أوفى » ثم قال : وقال الهذلى : فهل لك أو من والد لك قبلنا « أى فهل لك من أخ أو والده ، ووجدت العينى فى الشواهد الكبرى قد نسه لأبى أمية الهذلى ، وقد بحثت فى شعر الهذليين عن هذا البيت فما وجدته .

اللقنة : « يوشج » روى بالجيم المعجمة قال العينى وهو من التوشيج بمعنى الإحكام ، والمعنى عليه غير ظاهر ، والذى أذهب إليه ويفهم به المعنى أن يوشج بمعنى رعى التوشيج ، وهو كما جاء فى اللسان عروق الشجر ، وفى حديث خزيمه « وأفنت أصول التوشيج » قيل هو ما التف من الشجر ، أراد أن السنة أفنت أصولها إذ لم يبق فى الأرض ترى فعنى « يوشج » يجعلها رعى التوشجة بمعنى أنه يتعهد اللطافيل والصغار ويحوظهم ويعنى بشئونهم وأمورهم . وفى حديث على « ووشج بينها وبين أزواجها » قال صاحب اللسان أى خلط وألف ، يقال وشج الله بينهم توشيجاً ، وبينهم رحم وواشجة وتوشجة مشتبكة متصلة . وأنشد :

تمت بأرحامِ إِيْلِكَ وَشِجَّةٍ وَلَا قُرْبَ بِالْأَرْحَامِ مَا لَمْ تَقْرَبْ

وقد وشجت بك قرابة فلان ، والاسم التوشيج ، وقد وشجها الله توشيجاً والواشجة الرحم المشتبكة المتصلة .

ومما يقوى ما ذهب إليه ما قاله ابن منظور فى لسان العرب : « التوشج » ضرب من النبات وهو من الجنة ، قال رؤبة :

## تنبيهان

الأول : قال في التسهيل : ويغنى عن المظوف عليه المظوف بالواو كثيراً وبالفاء قليلاً .  
الثاني : قال فيه أيضاً : وقد يتقدم المظوف بالواو للضرورة ، وقال في الكافية :

وَمُجْتَبَعِ بِالْوَاوِ قَدْ يُقَدِّمُ - مُوسَطًا إِنْ يُلْتَزَمُ مَا يُلْتَزَمُ

وظاهره جوازُه في الاختيار على قلة ، قال في شرحها قد يقع أى المظوف قبل المظوف عليه إن لم يخرجُه التقديم إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل عليه لا يتصرف ، أو تقدم عليه .  
ولذا قلت :

\* مُوسَطًا إِنْ يُلْتَزَمُ مَا يُلْتَزَمُ \*

فلا يجوز « وعمرو زيد قائمان » لتصدر المظوف وفوات توسطه ، ولا « ما أحسن وعمراً زيداً » ولا « ما وعمراً أحسن زيداً » لعدم تصرف العامل .

## وَمَلَّ مَرَعَاهَا الْوَشِيحَ الْبَرْوَقَا

والجنبه من النبات فوق البقل ودون الشجر ، وقيل كل نبت يورق في الصيف من غير مطر . والبروق ما يكسو الأرض من أدل خضرة النبات وقيل هونبت معروف . اهـ « لسان مادة وشيح » .

ويروى « يوشع » بالحاء المهملة وهو من التوشيح ومعناه التزيين ، و « أولاد العشار » الحديثات العهد بالنتاج ، قال ثعلب ، و « العشار » من الإبل التي قد آتى عليها عشرة أشهر ، وبه يفسر قوله تعالى « وإذا العشار عطلت » . وقيل « العشار » اسم يقع على النوق حتى ينتج بعضها وبعضها ينتظر نتاجها ، قال الفرزدق :

كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ نَدَعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

قال بعضهم ، وليس للعشار لبن . وإنما سماها عشاراً لأنها حديثة العهد بالنتاج وقد وضعت أولادها . ومعنى « يفضل » من الافضال وهو الإحسان والإجمال .

المعنى : أن أبا أمية الهدلى بمن على مخاطبه في هذا البيت بأنه هو أو قبيلته حاطه ورعاه وكان به



ومثال التقديم الجائز قول ذى الرمة :

٨٥٦ - كَأَنَا عَلَى أَوْلَادٍ أَحْتَبُّ لَاحِبًا      وَرَمَى السَّعَا أَنْفَاسَهَا بِسِهَامٍ  
جَنُوبٌ دَوَّتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأُنْزَلَتْ      بِهَا يَوْمَ رَبَّابِ السَّيْفِ خِيَامٌ

رفيقاً أوحج ما يكون إلى الرعاية والرفق وقد شبه « بأولاد العشار » لضعفها وعدم استطاعتها شيئاً وأنه كأولاد العشار كان كلاً على الشاعر أو على قبيلته ولم يكن له من تولى رعايته وحمايته قبل رعيته له أحد من آباء أو من إخوة .

الإعراب : « فهل » الفاء بحسب ما قبلها ، و « هل » حرف استفهام ، و « لك » جار جار ومجرور متعلق بحذوف تقديره هل أخ لك كأخ أو موجود ، و « أو » حرف عطف ، و « من » زائدة و « والد » معطوف على « أخ » والتقدير فهل لك أخ أو والد .

وهذا نادر ، وقد كثر ذلك مع الواو كقولك « بلى وزيداً » لمن قال « ألم تضرب عمراً » وهو قليل مع الفاء ، كما تقدم . قال الشارح رحمه الله ، ومثاله قول الله تعالى « أن اضرب بعصاك البحر فانقلب » والتقدير فاضرب فانقلب .

٨٥٦ - هذان البيتان من البحر الطويل وهما لدى الرمة واسمه غيلان بن عقبة من عدى الرباب ، أوردهما سيويوه رحمه الله تعالى في باب المعرفة فقال : في هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة ليس واحد منها أولى به من الآخر ولا يتوهم به واحد دون آخر له اسم غيره ، نحو قولك للأسد أبو الحارث وأسامة ، ولثعلب ثعالة وأبو الحصين وسمسم ، ولذئب دألان وأبوجعدة ، وللضبع أم عامر وحضاجر وجمار وجبال وأم عثبل وقتام ، ويقال للضبعان قتم . ومن ذلك قولهم للغراب ابن برمج - فكل هذا يجري خبره مجرى خبر عبد الله ، ومعناه إذا قلت هذا أبو الحارث أو هذا ثعالة أنك تريد هذا الأسد أو هذا الثعالب وليس معناه كنى زيد وإن كانا معرفة وكان خبرها نصباً من قبل أنك إذا قلت هذا زيد ، فزيد اسم لمعنى قولك هذا الرجل إذا أردت شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب بجملته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختص به دون من يعرف فكأنك إذا قلت هذا زيد قلت هذا الرجل الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه فاختص هذا المعنى باسم علم يلزم هذا المعنى ، وليحذف الكلام وليخرج من الاسم الذي قد يكون نكرة ويكون لغير شئ بعينه لأنك إذا قلت هذا الرجل فقد يكون أن تعنى كماله ، ويكون أن تقول هذا الرجل وأن تريد كل ذكر تكلم ومشى على رجلين فهو رجل ، فإذا أراد أن يخلص ذلك

المعنى ويخصه ليعرف من تعنى بعينه وأمره ، قال : زيد ونحوه ، وإذا قلت هذا أبو الحارث فأنت تريد هذا الأسد أى هذا الذى سمعت باسمه أو هذا الذى قد عرفت أشباهه ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه قبل ذلك كعرفتك زيدا . ولكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم . . . . . ومثل ذلك ابن آوى ، وابن عرس وأم حبين وسام أبرص ، وبعض العرب يقول أبو برص وحمار قبان . كأنه قال فى كل واحد من هذا الضرب الذى يعرف من أحناش الأرض بصورة كذا . وأما ابن لبون وابن مخاض فنكرة لأنها تدخلها الألف واللام . وكذلك ابن ماء ، قال جرير :

وَإِبْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لَزُّوا فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُرْزُلِ الْقَفَاعِيسِ  
أدخل الألف واللام فى اللبون ليعرف الأول به لأنه اسم جنس نكرة بمنزلة ابن رجل ولم يجعل على منزلة ابن آوى وغيره فلذلك خالفه فى دخول الألف واللام على ما أضيف إليه .  
وقال أبو عطاء السندى ، وروى لأبي الهندي :

مُفَدِّمَةٌ قُزًّا كَانَ رِقَابَهَا رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْرَعَهَا الرَّعْدُ

وقوله :

سَتَغْنِي أَبَا الْهِنْدِيِّ عَنْ وَطْبِ سَالِمٍ أَبَا رَيْقٍ لَمْ يَمْلَقْ بِهَا وَصَرُّ الزُّبْدِ

ويروى البيت الأول تفرع للرعد ، وهو أولى ولعله أصلح تحاشياً من الإقواء .  
عرف بنات الماء باضافتها إلى الألف واللام لأنهم أنزلوا ابن ماء بمنزلة ابن لبون وعله كعلته ، وقال الفرزدق :

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ قُفَيًّا كَفَضْلِ ابْنِ الْخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ

فإذا أخرجت الألف واللام صار الاسم نكرة ، قال ذو الرمة :

وَرَدَّتْ اغْنِسَافًا وَالثَّرِيًّا كَأَنَّهَا عَلَى قِمَّةِ الرَّأْسِ ابْنُ مَاءٍ مُحَلَّقٌ

وكذلك ابن أفل ، إذا كان أفل ليس باسم لشيء ، وقال ناس كل ابن أفل معرفة لأنه لا ينصرف ، وهذا خطأ ، لأن أفل لا ينصرف وهو نكرة ، ألا ترى أنك تقول هذا أحمراً قدماً فترفعه ، إذا جعلته صفة الأحمراً ، ولو كان معرفة كان نصيباً فالماضف إليه بمنزلة ، قال ذو الرمة :

كَأَنَّ عَلَى أَوْلَادِ أَخْتَبَ لَاحَهَا وَرَمَى السَّفَا أَنْفَاسَهَا بِسِهَامِ

جَنُوبٌ دَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَابِ السَّبِيبِ صِيَامِ

اه (الكتاب لسيويه)

وهما من قصيدة أولها :

ألا حَيِّياً بِالرُّزْقِ دَارَ مَقَامِ  
 عَلَى ظَهْرِ جِرْعَاءِ الكَثِيبِ كَأَنَّهَا  
 إِلَى جَنْبِ مَأْوَى جَائِلٍ لَمْ تُدْعَ بِهِ  
 كَأَنَّ بَقَايَا حَائِلٍ فِي مُسْرَاحِهِ  
 تَرَائِكُ أُيَاسِنَ العَوَائِدِ بِمَذَاهِمَا  
 خِلاَهُ تَحْنُ الرِّيحِ أَوْ كَلِّ بُسْكَرَةِ  
 وَلِلوَحْشِ وَالجِنَانِ كَلِّ عَشِيَةِ  
 كَحَلَّتْ بِهَا إِنْسَانٌ عَفِيفِي فَأَسْبَلْتُ  
 تُبَسِّكِي عَلَى مَيِّ وَقَدْ شَطَّتِ النَّوَى  
 لِيَالِي مَيِّ مَوْتَهُ ثُمَّ نَشْرَةَ  
 إِذَا انْجَرَدَتْ إِلا مِنَ الدَّرْعِ وَارْتَدَّتْ  
 عَلَى مَتْنَفِي كَالنَّسْعِ تَحْبُو ذُنُوبَهَا  
 أَلَا طَرَقَتْ مَيِّ وَيَنِي وَبَيْنَهَا  
 فَتَى مُسْلِمٍ الوَجْهِ شَارِكِ حُبِّهَا  
 أَلَا يَا اسْتَلِي بِأَمِي كُلِّ صَبِيحَةٍ  
 وَأَنِّي اهْتَدَيْتُ مَيِّ لَصُهْبِ بِقَفْرَةٍ  
 أَنَاخُوا وَنَجْمٌ لَاحَ بَارِقُ ضَوْوَهُ  
 وَلَمْ تَسْتَطِعْ مَيِّ مُهَابِ وَأَنَا الشَّرِي  
 فَإِنَّ كُنْتُ إِبرَاهِيمَ تَنْوِينِ فَالْحَقِي  
 صَنِيَّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَخَالِهِ  
 إِلَى أَنْ يَقُولَ :

لِمَيِّ وَإِنْ هَاجَتِ رَجِيعَ سَقَامِي  
 سَيِّئَةً رَقْمٍ فِي سِرَاةِ قِرَامِ  
 مِنَ العَيْنِ الأَرَوَاحِ غَيْرِ حُطَامِ  
 لُقَاطَاتُ وَدَعِ أَوْ قِيُوضُ بِيَامِ  
 أَهْفَنَ وَطَارَ الفَرْنِخُ بَعْدَ رُزَامِ  
 بِهَا مِنْ خِصَاصِ الرَّمْثِ كُلِّ ظَلَامِ  
 بِهَا خِلْفَةٌ مِنْ عَازِفِ وَبُغَامِ  
 بِعُتْسِفِ بَيْنَ الجُنُودِ نَوَامِ  
 وَمَا كُلُّ هَذَا الحَبِّ غَيْرُ غِرَامِ  
 لِمَا أَلْمَحْتَ مِنْ نَظَرَةٍ وَكَلَامِ  
 غَدَايَرِ مَيَّالِ التُّرُونِ سُخَامِ  
 لِأَخْفَفَ مِنْ رَمَلِ الفِنَاءِ رُكَامِ  
 مَهَاوٍ لِأَصْحَابِ الشَّرِي وَتَرَامِ  
 سَقَامُ الشَّرِي فِي جِسْمِهِ بِسَقَامِ  
 وَإِنْ كُنْتُ لَا أَلْقَاكَ غَيْرَ لِمَامِ  
 وَشُمْتُ بِأَجْوَارِ الفَلَاحِ نِيَامِ  
 يُخَالِفُ شَرْقِي النُّجُومِ تَهَامِ  
 وَلَا تَلِيلَ عَيْسٍ فِي البُرِينِ سَوَامِ  
 نَزْرُهُ وَإِلَّا فَارْجِي بِسَلَامِ  
 سَمِيَّ حَلِيلِ اللهِ وَابْنِ هِشَامِ

إِلَيْكَ ابْتِمْنَا الْعِيسَ وَانْتَمَلْتْ بِنَا  
قَلَامَا رَحَلْنَا هُنَّ مِنْ حَيْثُ تَلْتَقِي  
بُرَاعِينَ نِيرَانَ الْفَلَاةِ بِأَعْيُنِ  
وَأَذَانَ خَيْلٍ فِي بَرَاتِيلِ حُشِشَتْ  
إِذَا مَا تَجَلَّتْ لَيْلَةُ الرَّكْبِ أَصْبَحَتْ  
فَكَمْ وَاعَسَتْ بِالرَّكْبِ مِنْ مُتَعَسِّفِ  
سَبَارِيَتْ إِلَّا أَنْ يَرَى مُتَأَمِّلٌ  
وَمِنْ رَحَلَةِ عَذْرَاءٍ مِنْ كُلِّ مَطْلَعِ  
وَكَمْ نَهَرَتْ مِنْ رَامِحِ مُتَوَضِّحِ  
لِيَأْخِ السَّبِيبِ أَنْجَلَ التَّمِينِ آفِ  
وَكَمْ حَذَسَ ذَعْفِ الْأَعَابِ كَأَنَّهُ  
بِأَغْبَرِ مَهْزُولِ الْأَفَاعِي مَجْنَةِ  
وَكَمْ خَلَقَتْ أَعْنَاقَهَا مِنْ نَحِيْزَةِ  
يُشْبِهُهُ الرِّاهُونَ وَالْأَلُ عَاصِبِ  
سَمَاوَةَ جَوْنِ ذِي سَنَامَيْنِ مُعْرِضِ  
إِلَيْكَ وَمِنْ قَيْفِ كَانَ دَوِيَهُ  
وَكَمْ عَسَفَتْ مِنْ مَنَهْلِ مُتَخَطِّ  
إِذَا مَا وَرَدْنَا لَمْ نُصَادِفْ بِجَوْفِهِ  
كَانَ صِيَاخَ السُّكْدَرِ يَنْظُرُنَّ عَقْبِنَا  
إِذَا سَاقِيَانَا أَفْرَغَا فِي إِزَانِهِ

فِيَا فَي تَرْمِي بَيْنَهَا بِسِهَامِ  
بِوَهْبِينَ فَوْضَى رَبِّ رَبِّ وَنَعَامِ  
صَوَا فِي سَوَادِ الْمَاقِ غَيْرِ ضِحَامِ  
بُرَاهُنَّ مِنْهَا فِي مُتُونِ عِظَامِ  
خَرَّاطِيْمُهُمَا مَعْمُورَةٌ بِلِقَامِ  
غَلِيْظِ وَأَخْنَفِ الْمَطِيِّ دَوَامِ  
قَنَازِعِ أَسْنَامِ بِهَا وَنَعَامِ  
فِيْمَرْقَنَ مِنْ هَارِي التَّرَابِ رُكَّامِ  
هَيْجَانِ الْقَرْمَى ذِي سَفْعَةٍ وَخِدَامِ  
لَمَّا بَيْنَ غَضَنِ مُغْبِلِ وَهَيَامِ  
عَلَى الشَّرْكِ الْعَادِي نَضُوءِ عِصَامِ  
سَخَاوِيَةِ مَسْجُوعَةٍ بِقَتَامِ  
وَأَرْعَنَ مِنْ قُودِ الْجِبَالِ خُشَامِ  
عَلَى نِصْفِهِ مِنْ مَوْجِهِ بِجِزَامِ  
سَمَا رَأْسُهُ عَن مَرْتَعِ بِجِجَامِ  
غِنَاهُ النَّصَارَى أَوْ حَنِينِ هَيَامِ  
أَفْلَ وَأَقْوَى بِالْجِمَامِ طَوَامِ  
سَيُورِي وَارِدَاتٍ مِنْ قَطَا وَحَامِ  
تَرَاظُنُ أَنْبَاطِ عَلَيْهِ قِيَامِ  
عَلَى قُلُوصِ بِالْمُقَرَّرَاتِ حِيَامِ

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَتَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ  
زَهَالِيلُ أَشْبَاهُ كَأَنَّ هُوِيَهَا إِذَا نَحْنُ أَدْلَجْنَا هُوِيَّ جِهَامٍ  
وبعدہ بیتا الشاہد وبعدهما :

كَأَنَّ شُخُوصَ الْخَيْلِ هَامَ مَسْكَانَهَا عَلَى جَدِّ رَهَبِي شُخُوصُ خِيَامٍ  
يُقَلِّبُنَ مِنْ شَعْرَاءِ صَيْفٍ كَأَنَّهَا مَوَارِقُ لِلذَّغِ انْخِزَامُ مَرَايِي  
نُسُورًا كَنَفَقَشِ الْمَاجِ بَيْنَ دَوَابِرِ مُحَيَّسَةِ أَرْسَاعِهَا وَحَوَامِ  
فَلَمَّا أَدْرَعْنَ اللَّيْلَ أَوْ كُنَّ مَنْصَفًا لِمَا بَيْنَ ضَوْءِ فَاسِحِ وَظَلَامِ  
تَوَخَّى بِهَا الْعَمِينِينَ عَيْنِي غَمَازَةَ أَقْبُ رَبَاعٍ أَوْ قَوْبِرِحُ عَامِ  
طَوَى الْبَطْنِ زَقَامٌ كَأَنَّ سَحِيلَهُ عَلَيْنِهِ إِذْ وَلَّى هَدِيلُ غَلَامِ  
يَشُجُّ بَيْنَ الصُّلْبِ شَجًّا كَأَنَّهَا تَحَرَّقْنَ فِي قَيْعَانِهِ بِضِرَامِ

اللفظ: «ألحيا بالزرق» يروي ألا حيا عند الزرق، «والزرق» أكمة بالدهناء، و«الرجيع» الذي يعود بعد ما مضى، و«السنية» غالية الثمن، وكل غال فهو سنى، يقال لشيء إذا كان غالياً إنه سنى، وقوله «سراة قرام» السراة الظهر في كل شيء «والقرام» الثياب ذات الحمل يستتر بها «والرقم» كل وشى يتقش مدوراً. و«الجمال» الجمال. «ومأواها» حيث تأوى بالليل، «والعنن» حظائر من الشجر تعمل للإبل تكسفت فيها، وهو الكنيف، قال زهير:

تَأَلَّهْ قَدْ عَلِمْتُ قَيْسُ إِذَا قَدَفَتْ رِيحُ الشِّتَاءِ بِيُوتَ الْحَيِّ بِالْعَنَنِ

وواحد «العنن» عنة، قال الشاعر:

هَلَكْتُ عَامِرٌ فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ غَيْرُ آلٍ وَعَنْةٍ وَعَرِيَشِ

«الآل» الخيمة «والحطام» ما تعظم وتكسر، و«الأرواح» جمع ريح.

(٣٨ — أشموني — ٤)

و «حائل» أى يمر أى عليه حول فتغير لونه حتى صار إلى البياض و «القيوض» قشور واحدها قيض ، وهو قشر البيضة الأظلى « والجمام » طائر ، قال الأصمعى : هى الطيور الأهلية من الحمام و«مراح الجمال» للواضع التى تراح إليها عند العشية، شبه بياض البعر الحائل ببياض الودع وقشور البيض لأنه قد حال وقد تغير من البياض إلى لون السواد .

و « ترائك » يعنى بيض النعام ، وكذلك بيض النعام وغيره ، إذا فسدت البيضة فهى الترائك بمعنى التروكة ، ومن هذا قيل لبيضة الحديد التى تترك على الرأس تريكه أيضاً ، وجمعها ترائك ، قال الشاعر :  
\* وترك جعلنا للردوس قوانساً \*

وقوله « أياسن العوائد » يقول إن الترائك ، وهى البياضات التى فسدت أياسن الأمهات اللواتى تعودهن ، فلم يبق للأمهات طمع أن يفرخن ، وأهفن أصابهن الهيف ، وهى الريح الحارة وقوله « بعد رزام » يعنى أنه طار الفرخ عن مكانه بعد أن كان رزاماً لا يستطيع التهوض .

وقوله « خلاء » نصب خلاء لأنه من صفة الدار ، أراد حياً بالزرق دار مقام خلاء أى خالية ، وقوله « أوكل بكرة » أراد تخن الريح كل ظلام فيها أوكل بكرة فقدم وأخر « والرمت » شجرتنا كلة الإبل ، والحصاص الفرج بين الأغصان وكل فرجة خصاصة يقول الريح تخن أى تصوت من تلك الفرج التى بين أغصان الرمت ليلاً ونهاراً ، والحنين صوت الريح .

وقوله « ولالوحش والجنان » الجنان الجن « وعزف الجن » أصواتها ، وأراد من بين عازف ومن بين بغام للوحش ، وقوله « خلفه » أى صوتان مختلفان كما قال زهير :

سَهَّ الْعَيْنُ وَالْأَرْأَمُ يَمْشِينَ خِلْفَةً وَأَطْلَاوُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْمَمٍ

وقوله « خلفه » أى مختلفات فى ذهابهن ومجيئهن وقيل خلفه أى مختلفات الألوان ، وكذلك قول الله تعالى « وهو الذى جعل الليل والنهار خلفه » أى لوتين مختلفين ، وقيل « خلفه » أى مختلفات يجيء هذا ويذهب هذا .

وقوله « كحلت بها إنسان عيني » يعنى كحلت بالدار إنسان عيني ، أى نظرت إليها وإلى معارفها وآياتها ، و « فأسبلت » أى سألت دموعها ، وقوله « بعمتسف » أى تجرى بدمع على غير مجارة و « توأم » تجرى قطرتين متتابعتين .

وقوله « غير غرام » الغرام الهلاك ، وفى كتاب الله تعالى « إنا لمغرمون » أى مبتلون ، وفلان مغرم بفلانة أى مبتلى بها ، وقيل الغرام الهلاك ، « وشطت النوى » بعدت والنوى النية التى يتوجهون إليها .

وقوله «لإلى حى مودة ثم نشرة» أى تموت مرة وتحيأ أخرى، و«لما ألحت» أى لما أمكننا من النظر إليها ومن اللح والسكلام .

وقوله «إذا انجردت النخ الانجراد هنا التجرد»، «والعدائر» ضفائر الشعر الواحدة غديرة ، وهى الندوابة «والسخام» اللين من كل شئ من الشعر والريش والقطن والحز ، وهو هنا يعنى شعرها ، قال الراجز يصف الثلج :

كَأَنَّهُ بِالصَّخَّصَحَانِ الْأَنْجَلِ قُطْنٌ سَخَامٌ بِأَيْدِي غَزَلٍ

يعنى السراب ، والصحصحان : ما استوى من الأرض، والأنجل الوابع، شبه بياض السراب ببياض القطن ، ويقال للخمرة سخامية أى لينة سلسلة ، وفى اللسان : وقيل السخام من الشعر : الأسود ، والسخامى من الحجر : الذى يضرب إلى السواد .

وقوله «على متنة كالنسع، البيت» يقول إن شعرها مسبول على متنها مجدول كالنسمة التى قد جدلت وانفطرت ويقال متن ومتنة ، و «محبو» أى تدنو والذنوب أسفل المتنين ، و «الأحقف» يعنى هنا العجيزة شهبها بالرمل الأحقف وهو الذى فيه اعوجاج ، و «الفناء» كثيب الرمل . يقول الأعشى فى الذنوب :

إِذَا تَلَاعَبُ قِرْنَا سَاعَةً فَفَرَّتْ وَارْتَجَّ مِنْهَا ذُنُوبُ الْمَنِّ وَالْكَفَلُ

وقوله «ألا طرقت مى . البيت» الطرق : التثبيت . والطروق : الهجء بالليل خاصة ، و «المهاوى» أمكنة تطرح من مكان إلى مكان واحدها مهوى ، و «رهاء لأصحاب السرى مترامى» والرهاء : الأرض الواسعة .

وقوله «فقى مسلمهم الوجه . للبيت» يقول ألا طرقت مى فقى مسلمهم الوجه و«المسلمهم» الضامر وقوله «شارك حبا» يقول هو سقيم من حبا ومن سرى الليل ، فاشترك فى تحول جسمه ما اجتمع عليه من حبا مع السير المضى فى الليل .

و «الامام» زيارة خفية بين الأوقات . و «أنى اهتدت» بمعنى كيف اهتدت إلى إبل صهب ورجال شعث بقفرة من الأرض .

وقوله «ولم تستطع مى، البيت» أى لم تستطع أن تراققنا وتسير معنا ، وتهوى معنا فى السهر ، ولم تستطع أن تقاسى ليل عيس ، و«العيس» الإبل فى ألوانها بياض ، وواحدة البرين «برة» وهى حلق الأخشبة من صفر فى طرف الجزيرة ، ويقال برين فتجمل الإعراب فى البرو . والأجود أن

يقال في النصب والجر برين ، وفي الرفع برون لأنه جمع برة « وسوام » رافعات رءوسها .  
 وقوله « فإن كنت إبراهيم » يقول للابل والرواحل إن كنت تنوين إبراهيم فالحقى نزره ،  
 يعنى إبراهيم بن هشام بن الوليد بن العيرة بن عبد الله بن مخزوم المخزومي ، ويعنى بإبراهيم بن هشام  
 معدوجه .

وقوله «سمى خليل الله» يعنى بخليل الله إبراهيم الخليل عليه السلام ، وقوله « وابن هشام » يعنى  
 للممدوح ، يقول هو ابن هشام ، فهو على هذا التقدير يجوز الرفع والنصب فيه وفيما قبله ، ومن نصبه  
 فهو على الصفة وعلى المدح باضمار أعنى وهو الأجود .

وقوله « إليك أتعتنا اليس » أى أثرناها ووجهناها ، « واتعلت بنا فيافي » أى ركبت  
 بنا فيافي ، يقول أتخذتها نعلا ، وقوله « بسهام » السهام الرمى بالحجارة والحر .  
 وقوله « قلاصاً رحلناهن من حيث تنتقى ، البيت » أى وضعنا عليها الرواحل أو أخذناها  
 رواحل وركائب في أسفارتنا .

و«نعام» أى مفرقة و«الربرب» القطيع من بقر الوحش ، ويروى قلاص بالرفع ، و«القلاص»  
 من الإبل الإناث والفتيات التى قد قويت و «وهيين» جبل من جبال الدهناء قال الأزهرى وقد  
 رأيتة وقال ابن سيده : وهيين اسم موضع ، قال الراعى :

رجاؤك أنسانى تذكر إخوتى ومالك أنسانى بوهيين ماليا

و« فوضى ربرب » أى على غير نظام ، يريد النعام والبقر ، والقلاص أفتاء الإبل ولانكون إلا إناثا .  
 وقوله « براعين ثيران القلاة بأعين » يقول هذه القلاص براعين ثيران القلاة وينظرن إليها  
 بأعين شديداً السواد ، و « الصوافى » الصافيات النقية ليس فيها ما يكدرها . ويروى سواد الماء  
 و«غير ضخام» أى مستديرة شداد .

وقوله « وآذان خيل ، فى براطيل خششت » خششت براهن ، أى أدخلت فى متون عظام ،  
 وإذا كانت البرة فى العظم فهو خشاش . شبه آذان هذه القلاص بآذان الخيل فى استماعها للأصوات  
 الخفية وقيل شبهها بآذان الخيل لأنها مؤلفة محشورة دقاق الأعلى عراض الأسافل ، و«البراطيل»  
 الحجارة الطوال ، شبه لحيتها بالبراطيل ، وقيل شبه رءوسها بالبراطيل فى صلابتها وواحد البراطيل  
 برطيل ، و « البرى » الحلق أخششت أى أدخلت فى عظام أنوفها .

وقوله « إذا ما نجلت ليلة الركب . البيت » يقول إن هذه الإبل تغمر خراطيمها وهى  
 أنوفها بلعامها ، وهو زبدها ، وإنما سميت الأنوف خراطيم لأنها أشرف شىء فى الإنسان والحيوان .



... ..

وقوله « فكم واعست » واعست : سارت في الرمل المنصف المكان الذي يعسف فيه السير الشديد .

وقوله « سباريت » السباريت الخالية من النبات والماء لا أعلام فيها ولاصوى بها أى لايهتدى به والواحد سبروت « القنازع » بقايا شجر متفرق بمنزلة شعر الأسنان ، و « الثغام » نبت أبيض يشبه الشيب ، « والتأمل » الذى ينظر باستقصاء .

وقوله « ومن رملة عذراء من كل مطلع » يقول : فكم واعست هذه الإبل أيضاً من رملة عذراء والعذراء التى لم تسلك قبل ذلك ، و « المطلع » للصدع ، و « يمرقن » أى يخرجن ، يعنى الإبل ، و « هارى التراب » ما تناثر منه والهوى دخان السراج ، و « هارى » يعنى هائر فقدم الرأه وأخر الياء .

وقوله « وكم نفرت من رامج متوضح » الرامح ثور وقرنه بمنزلة الرمح ، « ومتوضح » أى أبيض ، و « القرأ » الظهر و « هجان » أى أبيض و « السفعة » سواد فى وجه الثور يخالطها حمرة ، و « خدام » أى سوار فى قوائمه كالخلخال فى أرجل النساء وأصل الخدام الملاحيل الواحد خدمة .

وقوله « لباح السيب أنجل العين » لباح السيب أى أبيض الذنب ، يعنى أن الثور أنجل العين أى واسعها ، ومنه وانطعت النجلاء أى الواسعة الفم ، وقال الأصمعى ، « العبل » الذى سقطورقه ، وقال آخرون ، هو الذى أورق ، و « الهيام » ما سال من الرمل وانهار ، و « الآلف » المقيم .

وقوله « وكم حنش ذعف اللعاب » يقول : وكم جاوزت من حنش ، و « الحنش » الأفعى ، والجمع أحناش ، و « الذعف » والدعاف السم القاتل بسرعة ، و « الشرك العادى » الطريق القديم و « النضو » الدقيق ، و « العصام » حزام فم القربة ، شبه الأفعى بخيط القربة .

وقوله « بأعبر مهزول الأفاعى » أى بلد أعبر اللون ، و « مجنة » أى كثيرة الجن ، و « مهزول الأفاعى » من الهزال لسكونها فى جدوب من الأرض ، وذلك أبلى بسمها ، و « السخاوى » الأرض اللينة الدقيقة ، و « القتام » التراب والقيار .

وقوله « وكم خلفت أعناقها » « النحية » قطعة من الأرض الغليظة ، « والرعن » طرف الجبل ، و « القود » الطوال ، و « الحشام » الطويلة العالية ، وهى بمعنى الجبل ، و « وروى : » « وكم خلفت أعناقها من بسيطة ، وأرعن معترّ الجبال خشام » والبسيطة الأرض المستوية .

وقوله « يشبهه الرأهون والآل عاصب ، البيت » « العاصب » المعتصب بالعصابة و « الآل » السراب أى السراب محيط بهذا الجبل وعاصب عليه فى منتصفه مثل الحزام .

وقوله « سماوة جون ذى سنامين معرض » يقول هذا الجبل وهذه الأرض وهذا الأرعن يشبهه الرءون سماوة جون، و« السماوة » الشخص ، و« الجون » الأبيض والأسود يقال لهما جون وإنما ، يعنى بعيرا . يقول هذا الجبل فوق هذه الأرض يشبهه الرءون بشخص بهير معرض عنقه فى ناحية ، و « سما » أى ارتفع ، و « الحجام » مرسة أو سير يشد على فمه يمنعه من الرعاية والعض .  
وقوله « إليك ، ومن فيف كأن دويه » يقول كم واعدت هذه الابل بالركب إليك كذا و« من فيف » أيضا ، والفيف ما استوى من الأرض . ثم شبه دوى هذا الفيف بأصوات النصارى إذا هم قرأوا الانجيل ، وقوله « حنين هيام » أى عطاش تعرض إلى الماء ، ويقال : جمل هيمان وناقاة هيمي مثل عطشان وعطشى .

وقوله « وكم عسفت من منهل متخطأ » « عسفت » قطعت ، و « المنهل » مورد الماء ،  
وقوله « متخطأ » يتخطأه الناس فلا يزلونه من خوف الفلاة ، وخوف عطشها وجوعها ،  
إذا تقطعها سيرا ، وقال بعضهم « تخطأه للطر » ولم يقع وهو أقل ومتخطأ أى تركه الناس  
لبعد ، و « أقل » هو من قولهم أرض أقل أى لا يصيبها للطر و « أقوى » أى خلاء ، وقوله « بالجمام  
طوامى » الجمام ما ارتفع من الماء يطمو إذا كثرت وارتفع ، جم يحجم إذا اجتمع ماؤها الجمام .  
وقوله « كأن صياح الكدري ينظرن عقبنا » و« الكدري » القطا فى لونها كدرة ، وقوله « ينظرن  
عقبنا » أى ما يلقى من الماء وكل لغة سوى العربية فهمى رطان ورطانة وراطن « أنباط » لا يتكلمون  
بالعربية ، ويروى « أنباط عليه ظفام » « والظفام » السفلة من الناس ، ومن لا خير فيه .  
وقوله « إذا ساقيانا أفرغا فى إزائه » أراد فى إزاء الحوض ، والإزاء مصب الماء ، و« حيام »  
أى تحوم حول الماء عطاشا ، و« القلاص » الفتيات من الإبل .

وقوله « تداعين باسم الشيب فى متلم » الشيب حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب  
ترشف للماء ، تقول : شب ، وشيب ، قاله الراعى :

إذا مادعت شيباً بجنب عنيزة مشافرها فى ماء مزن وباقل

و « المتلم » الحوض قد تلمت جوانبه ، و « البصرة » حجارة من الكدبان بيض ، فيها  
رخاوة ولين ، تشبه الجص ، وبها سميت البصرة ، من أجل حجارتها البيض ، ومن أجل كدانتها ،  
وهى الحجارة الهشة اللينة البيض ، و « السلام » الحجارة واحدها سلمة بالكسر .  
وقوله « زهاليل أشباه » بالرفع على الصفة يروى زهاليل أشباه بالجر على الاضافة ، والزهايل

للمس ، واحدها زهلول و « الجهام » السحاب الذى قد هراق ماؤه ، و « وهوبها » مرها فى السير من هوى فى البر .

وقوله : « كأننا على أولاد حقب لاحها » أحقب يعنى حمار الوحش فى حقويه بياض ، و « لاحها » أى أضمرها وغيرها ، و « السفا » شوك البهمى ، يقول إنها تأكله ، وقد هاج أى يبس فيصيب مشافرها وأنوفها فيدميها . فكأنها السهام ، وذلك مثل قوله : حتى آتفتها نصالها : آتفتها أى طعنتها فى أنوفها ، شبه الشوك بالنصال .

وقوله « جنوب ذوت عنها التناهى » أراد لاحتها الجنوب من الرياح ورمى السفا فعطف الرمى على الجنوب وقدم المعطوف ، وأنفاسها يعنى أنوفها ، وقوله « ذوت » أى يبست وهاجت و « التناهى » الموضع الذى ينتهى إليها الماء تجف مياهها فى الصيف ، وقوله « أنزلت بها » يعنى الحمير يقول أنزلت الجنوب بالحمير يوماً تذب فيه بأذنانها ، و « السبيب » الدنب ، و « الصيام » القاعمة والصائم الثابت فى مكانه لا يبرحه ، و « الصيام » مجرور لأنه من صفة أولاد وأراد كأنه على أولاد أحقب صيام .

وقوله : « كأن شخوص الخيل هام مكانها » البيت ، يقول كأن شخوص هذه الحمير شخوص خيل ، قال الشاعر وهو أمية بن أبى الصلت :

سُبْحَانَهُ مُمَّ سُبْحَانًا يَعُودُ لَهُ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجَمْدُ

و « الجمد » جبل صغير ، وقوله « هام » يعنى الحمير ، و « رهى » موضع .

وقوله « يقلبن من شعراء صيف كأنها » الشعراء ذباب أزرق وموارق ، أى جوارح ، ومرق أى جرح و « المرامى » السهام ، والمرامة السهم ، ونصب موارق على الحال ، يريد كأن الشعراء الدباب فى حال مروقتها ، وقوله « للذغ انخرام مرامى » يعنى الدباب موارق ثواقب ، أى كأنها فى نفاذهن خزم مرام ، والواحدة مرمة أراد لذغ الدباب يقول كأنها سهام نخزم . وخزمها دخولها فى الجلد واللحم .

وقوله : « نسورا كنعش العاج بين دوابر » يقول كلما لسعتها الدباب رحمتها بجوافرها ، فمن هناك يقلبن نسورا كنعش العاج فى حسنها ، والنسور حشو الحافر والدوابر مآخيز الحوافر وقوله « محبسة ، أى منقلة ، قد سلكن الحزن والجبال والأماكن الغليظة .

وقوله « فلما ادرعن الليل أوكن منصفاً » ادرعن الليل يعنى الحمير دخلت فى سواد الليل ، كما يلبس الدرع منصفاً أى فى نصف من الليل ، و « المنصف » بين الليل والنهار ، و « فاسح » أى منفرج والمنصف ما بين النصف .

وقوله « توخى لها العينين » توخى تعمد وقصد يعنى الحمار أقب ضامر رباع ، الرباع ما أوفى سنة ، وغمازه موضع ماء أى طلب بها ورد عينى غمازة .

وقوله «طوى البطن زمام» طوى البطن : ضامر ، و«زمام» أي رافع رأسه من نشاطه ومرحه ، و«سحيله» صوته إذا هو صوت في آثارها يطردها إلى الماء ، وسمى سحילה لصوته لأن الحمار يسجل و«هديل غلام» أي صوت غلام .

وقوله « يشج بهن الصلب » الشيخ العلوأي أنه يعاويهذه الآن عليه ، و«الصاب» الأرض الصلبة و« الضرام » ماذق من الحطب ، فتسرع النار في إحراقه ، والقيعان ما استوى من الأرض ، الواحد قاع ، وهي أرض حرة من الطين لا رمل فيها .

اللفظة : « أحقب » من صفة الحمار ليأض في موضع الحقيبة منه وهو مؤخره أي حمر أولاد أحقب أي أولاد فحل من الحمر أحقب ، ومعنى « لاحها » ضمورها ، وغيرها ، و « السقا » قال في القاموس هو التراب والهزال وكل شجر له شوك اوحدته سقاة . والمعنى الأول والثالث يناسبان ما هنا ، قال الصبان : وأما قول البعض هو شوك مخصوص فمع كونه مخالفا لما في القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام ، لأن معناه بشوك كالسهم ، وشوك البهي : هو كالسنبل ؛ والحمر تكلف بالبهى ورعيه وهو ضرب من الحرفش ، وإذا أسفى - أى صار ذا شوك - امتنعت منه ، وطلبت لبن الرعى ، فأضمورها ذلك لهيج النبات وعدم الرطب وأراد بأنفاسها أنوفها لأنها محارج الأنفاس ، وجعل شوك البهي كالسهم ، وقوله « ورمى السقا » معطوف مقدم على الجنوب ، والتقدير : لاحها وغيرها جنوب أى ريح جنوبية وهى رباح حارة تهب على الغدران فأذوتها ، ولاحها أيضا رى السقا أنفاسها ، وقوله أنفاسها أى الأولاد على حذف مضاف أى محل أنفاسها وبسهم متعلق برمى أى بشوك كالسهم ، وجنوب فاعل لاحها ومعنى «ذوت» جفت وروى دوت بالبدال المهملة قال في القاموس دوى الماء أى علاه ما تنسفيه الريح . قال الصبان فقول البعض أى جفت فيه نظر ، وأما ذوى بالجمجمة ففي القاموس ذوى البقل كرمى ورضى ذويا كصلى ذبل وأذواء الحر أه . وقوله عنها أى عن الجنوب أى من أجلها و « التناهى » الغدران واحدها تنبيه لأن السيل ينتهى إليها ويحبس فيه ، والتناهى فاعل دوت ونزلت بها ، وقد أرجع البعض الضمير إلى الجنوب فتكون الباء في بها سببية .

ومعنى « أنزلت بها يوم ذباب » أى أنزلت الجنوب بالحمر يوم حر شديد لخبوبها في استقبال القيظ ، والسبيب شعر أذنانها ، أى يهيج بها الذباب لشدة الحر فتذب بأذنانها ، و « الصيام » للمسكة عن الرعى ، وإنما وصف ضمورها وانطواء بطونها لتشبيهه الرواحل بها .

المعنى : يصف الشاعر ذو الرمة ما يلاقه في سفره على تلك الرواحل الضامرة السريعة ، فيشبهها بأولاد أحقب ، وهى الحمر الوحشية التى أضمرتها ربح الجنوب القاسية التى جففت المياه الغدران وأدمت مناخرها وأنوفها بالسقا المتقاذف كالسهم .

وفى اللسان « الأحقب » الحمار الوحشى الذى فى بطنه بياض ، وقيل هو الأبيض موضع الحقب ، قال صاحب اللسان والأول أقوى وإنما سمي بذلك لبياض فى حقويه والأثنى حقباء .

وقول الآخر :

٨٥٧ - وَأَنْتِ غَرِيمٌ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا الْعَزِيمِيَّ الْفَارِطَ الدَّهْرَ جَائِيًا

و « لاحها » هو من اللوح بالفتح أو اللوح بالضم وهو أطل وأخف ، واللوح العطش شديداً كان أو خفيفاً ، لاح يلوخ لوخاً ولوخاً ولوخاً ولوخاً والناح : عطش ، قال رؤبة :

\* يمصن بالأذنان من لوح وبعد \*

ولاحه العطش غيره وأضره وكذلك السفر والبرد والسقم والحزن ، وأنشد :

وَلَمْ يَلْحُهَا حَزَنٌ عَلَى أَبْنِمٍ وَلَا أَخْرٍ وَلَا أَبٍ فَتُسْهِمِ

ومنه قول الله تعالى « لواحة للبشر » أي تحرق الجلد حتى تسوده ، يقال لاحه ولوخه .

وقوله « ورمى السفا » من رمى يرمى رمياً فهو رام ، وفي التنزيل العزيز « وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى » قال أبو إسحق ليس هذا نفي رمى النبي صلى الله عليه وسلم ولكن العرب خوطبت بما تعقل . وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر رضي الله عنه « ناواني كفاً من تراب بطحاء مكة ، فناوله كفاً فرمى به فلم يبق أحد من العدو إلا شغل بعينه » فأعلم الله عز وجل أن كفاً من تراب أو حصى لا يملأه عيون ذلك الجيش الكثير بشر ، وأنه سبحانه وتعالى تولى إيصال ذلك إلى أبصارهم فقال « وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى » أي لم يصب رميك ذلك ويبلغ ذلك المبلغ بل إنما الله عز وجل تولى ذلك ، فهذا مجاز « وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى » وعن أبي العباس أنه قال : معناه وما رميت الرعب والفرع في قلوبهم إذ رميت بالحصى ولكن الله رمى ، وقال البرد : معناه ما رميت بقوتك إذ رميت ولكن بقوة الله رميت .

و « السفا » الحفة في كل شيء ، يكون في شعر الناصية أي خفتها ، فرس أسفي وأنتاه سفواء ، والسفواء في البغال السريعة ، والأسفي كذلك . وسفت الريح التراب تسفيه سفيماً ذرته وقيل حملته فهو سفي ، و تراب ساف مسفي على النسب أو اسم فاعل في معنى المفعول . وحكى ابن الأعرابي سفت الريح وأسفت فلم يعد واحداً منهما . والسافياء الريح التي تحمل تراباً كثيراً على وجه الأرض والسفا : هو اسم كل ما سفت الريح من كل ما ذكرت . والأنفاس وصيام وصف لأولاد أحقب ، أي كأنا على أولاد أحقب صيام قال الصبان : قال البعض والمراد بيوم رباب السفير يوم شدة الحر . وفي القاموس الباب كرمان وشداد الجماعة وذكر للسفير معاني أنسبها هنا الرياح يسفر بعضها بعضاً . الشاهر فيه : جواز تقديم المعطوف بالواو للضرورة في مذهب البصريين وفي حالة الاختيار عند الكوفيين بقرعة ، والتقدير لاحها جنوب ورمى السفا فقد قدم رمى السفا في عجز البيت الأول المعطوف بالواو على جنوب الواقعة في صدر البيت الثاني ، وجنوب ورمى السفا فاعلا لاحها ، ولاحها أي ضمها وغير ألوانها من شدة القبض والريح المحملة بالأتربة والغبار .

\* \* \*

٨٥٧ - هذا البيت من قصيدة من البحر الطويل لندى الرمة يمدح بها بلال بن أبي بردة

ابن أبي موسى الأشعري ، وأولها :

أَلَا حَتَّى بِالرُّزْقِ الرُّسُومَ الْخَوَالِيَا  
 وَقَفْنَا بِهَا صُهَبَ الْعَتَائِنِ تَرْتَمِي  
 فَمَا كِدْنَا لِأَيَّامِنَ جَرَعَاءَ مَالِكِ  
 بِنُؤْمِي كَلَا نُؤْمِي وَأُورِقَ حَائِلِ  
 وَشَاتَاتِ أَطْلَالِ بَارِضِ كَرِيمَةٍ  
 عَفَّتْ بُرْهَمَةَ أَطْلَالُ مَيِّ وَأُذْرَجَتْ  
 رَجَعْتُ إِلَى عِرْفَانِهَا بَعْدَ نَبْوَةٍ  
 مَيِّ الدَّارُ إِذْ مَيِّ لِأَهْلِكَ حَيْرَةٌ  
 تَحْمَلُ مِنْهَا أَهْلُ مَيِّ فَوَدَّعُوا  
 عَشِيَّةَ جَاءُوا بِالْجَمَالِ وَبَيْنَهُمْ  
 فَقَالُوا أَقِيمُوا وَاطْمَعِنُوا وَتَنَازَعُوا  
 وَأَبْصَرْتُهُمْ حَتَّى رَأَيْتُ قِيَامَهُمْ  
 فَأَيَقَنْتُ أَنَّ الْبَيْنَ قَدْ جِدَّ جِدُّهُ  
 عَلَى أَمْرٍ مَنْ لَمْ يَشُورِي ضَرْهُ أَمْرِهِ  
 وَقَدْ كُنْتُ مِنْ مَيِّ إِذِ الْحَيُّ حَيْرَةٌ  
 أَقُولُ لَهَا فِي السَّرِّ بَيْنِي وَبَيْنَهَا  
 تُطِيلِينَ لِيَانِي وَأَنْتِ مَلِيَّةٌ  
 وَأَنْتِ غَرِيمٌ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ  
 وَكُنْتُ أَرَى مِنْ وَجْهِ مَيِّ لَمِحَةً

وَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا رَمِيمًا بَوَالِيَا  
 بِنَا وَبِهَا الْحَاجُّ الْغَرِيبَ الْمَرَامِيَا  
 وَيَيْنَ النَّقَا يُعْرِفُنَّ إِلَّا تَمَارِيَا  
 تَلَقَّطَ عَنْهُ الْآخِرُونَ الْأَثَامِيَا  
 تَرَاهُنَّ فِي جِلْدِ التَّرَابِ بَوَالِيَا  
 بِهَا الرِّيحُ تَحْتَ النِّعَمِ قَطْرًا وَسَافِيَا  
 قَارَزَتْ حَتَّى ظَنَّنِي الْقَوْمُ بِأَكِيَا  
 لِيَالِي لَا أَمْثَلُنَّ لِيَالِيَا  
 بِهَا أَهْلُنَا لَا يَنْظُرُونَ التَّوَالِيَا  
 مُمَالِجَةٌ لَمْ يُبْرِمُوهَا كَمَا هِيََا  
 وَكُلُّ حَلَى عَيْنِي وَسَمْعِي وَبَالِيَا  
 مَتَكَّنَ السُّتُورَ وَانْتَرَعَنَ الْأَوَاحِيَا  
 وَأَنَّ اللَّيِّ أَرْجُو مِنَ الْحَيِّ لَاهِيَا  
 وَلَوْ أَنَّي اسْتَأْوَيْتُهُ مَا أُوِي لِيَا  
 عَلَى الْبُخْلِ مِنْهَا مَيَّتَ الشُّوقِ سَالِيَا  
 إِذَا كُنْتُ يَمُنُّ عَيْنُهُ الْعَيْنُ خَالِيَا  
 وَأَخْسِنُ يَا ذَاتَ الْوِشَاحِ التَّقَاضِيَا  
 وَلَا الْعَتْرَى الْقَارِظَ الدَّهْرَ جَانِيَا  
 فَبَرَقَ مَفْشِيَا عَلَى مَكَانِيَا

وَأَسْمَعُ مِنْهَا تَبَاهًا فَكَأَنَّمَا  
 وَأَنْصَبُ وَجْهِي نَحْوَ مَكَّةَ بِالضَّحَى  
 أَصَلِّي فَلَا أَدْرِي إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا  
 وَإِنْ مَرَرْتُ فِي الْأَرْضِ الْقَضَاءَ حَسِبْتَنِي  
 يَمِينًا إِذَا كَانَتْ يَمِينًا وَإِنْ تَكُنْ  
 رَأَيْتُ لَهَا مَا لَمْ تَرَ الْعَيْنُ مِثْلَهُ  
 هِيَ السَّخْرُ إِلَّا أَنَّ السَّخْرَ رُقِيَّةٌ  
 تَقُولُ مَجْزُورٌ مَدْرَجِي مُتَرَوِّحًا  
 وَقَدْ عَرَفْتُ وَجْهِي مَعَ اسْمِ مُشَهَّرٍ  
 أَدُو زَوْجَةٍ بِالْمِضْرَامِ ذُو خُصُومَةٍ  
 فَقُلْتُ لَهَا لَا إِنَّ أَهْلِي بَلْبِيَّةٌ  
 وَمَا كُنْتُ مُذْ أَبْصَرْتَنِي فِي خُصُومَةٍ  
 وَلَكِنِّي أَقْبَلْتُ مِنْ جَانِبِي قَسَا  
 أَصَابَ بِهَا سَهْمٌ طَرِيرٌ فَوْادِيَا  
 إِذَا كَانَ عَنْ فَرَطِ اللَّيَالِي بَدَا لِيَا  
 أُمْنَتَيْنِ صَلَوَاتُ الضَّحَى أَمْ تَمَانِيَا  
 أَدَارِي رَحْلِي أَنْ تَمِيلَ حِبَالِيَا  
 شِمَالًا يَنْزَعْنِي الْمَوَى عَنْ شِمَالِيَا  
 لَشَيْءٍ فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ الْمَرَائِيَا  
 وَأَنِي لَا أَلْفِي لِمَا بِي رَاقِيَا  
 عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَعَادِيَا  
 عَلَى أَنَا كُنَّا نَطِيلُ التَّنَائِيَا  
 أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامِ ثَاوِيَا  
 لِأَكُنْتِ الدَّهْنَا جَمِيعًا وَمَالِيَا  
 أَرَا جُعُ فِيهَا يَا ابْنَةَ الْقَوْمِ قَاضِيَا  
 أُرُورُ امْرَأً مَحْضًا نَجِييًا يَمَانِيَا

وهي قصيدة طويلة تجزى هنا بما ذكرناه منها من أبيات:

شرح ما في هذه القصيدة من الغريب: فقوله «ألا» أداة استفتاح، «وحي» من حي يحيا حياة  
 أوحى يحيى وقول الله تعالى «ويحيي من حي عن بينة» قرأها أهل المدينة «من حي» وغيرهم  
 من «حي عن بينة» قال الفراء كتابتها على الإدغام بياء واحدة وهي أكثر قراءات القراء، وقرأ  
 بعضهم «حي عن بينة» بإظهارها، قال وإنما أدغموا الباء مع الياء وكان ينبغي أن لا يفعلوا  
 لأن الياء الأخيرة لزمها النصب في فعل فادغم لما التقى حرفان متحركان من جنس واحد، قال

ويجوز الإدغام في الاثنين للحركة اللازمة للياء الأخيرة . فتقول حيا وحيا ، وينبني للجميع أن لا يدغم إلا ياء لأن ياءها يصيبها الرفع وما قبلها مكسور، فينبني لها أن تسكن فتسقط بواو الجماعة وربما أظهرت العرب الإدغام في الجمع إرادة تأليف الأفعال وأن تكون كلها مشددة فقالوا في حيت حبا وفي عيت عبا ، قال وأنشدني بعضهم :

يَخْدُنْ بنا عن كل حَيِّ كَأَنَّا أخاريس عيِّوا بالسلام وبالكتب

قال وأجمعت العرب على إدغام التحية لحركة الياء الأخيرة كما استجوبوا إدغام حى وعى للحركة اللازمة فيها ، فأما إذا سكنت الياء الأخيرة فلا يجوز الإدغام مثل يحيى ويعى ، وقد جاء في الشعر الإدغام وليس بالوجه ، وأنكر البصريون الإدغام في مثل هذا للوضع ولم يعبا الزجاج بالبيت الذى احتج به الفراء ، وهو قوله :

وكانها بين النساء سبيكة تمشى بسدة بيتها فتمى

وأحياء الله يحيى ، وحى أيضاً والنحية السلام ، وقولهم حياك الله أى سلم عليك ، والتحية تفعلة من الحياة ، والحى ضد الموت والجماعة و « الزرق » أ كشيبة بالدهناء ، قال ذو الرمة :

وقربن بالزرق الحائل بمد ما تقوَّبَ عن غريبان أوراكها الخطرُ

و « الرسوم » جمع الرسم وهو الأثر ، وقيل بقية الأثر ، وقيل هو ما ليس له شخص من الآثار ، وقيل هو ما التصق بالأرض منها ، ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض والجمع أرسم ورسوم ، و « الحوالى » الدور الخالية ، وخت الدار فمى خلاء إذا لم يبق فيها أحد .

« والرميم » العظام البالية مثل الرمة ، قال الله تعالى « قال من يحيى العظام وهى رميم » قال الجوهري إنما قال الله تعالى « وهى رميم » لأن فمياً وفعولاً قد استوى فيهما المذكر والمؤنث والجمع مثل رسول وعدو وصديق . وقال الأحياني الرميم ما بقى من بيت عام أول . جاء في اللسان : الرميم الخلق البالى من كل شئ ، و « البوالى » الدواهب يقال بلى الثوب يبلى بلى وبلاء وأبلاء هو ، قال العجاج :

والمرء يبلية بلاء السربال كثر اللبالي وانتقال الأحوال

وقوله « وقفنا بها صهب العنانين » أى أنحنأ بها الجمال ، و « الصهبة » جمع الأصهب والصهبة الشقرة فى شعر الرأس ، وهى الصهوبة . الأزهرى : الصهب والصهبة لون حمرة فى شعر الرأس



واللحية إذا كان في الظاهر حمرة وفي الباطن اسوداد ، وكذلك في لون الإبل : بغير أصهب وصهابي وناقة صهباء وصهاية قال طرفة :

صَهَايِيَّةُ الْعُمُنُونِ مُؤَجِدَةٌ الْفَرَى بَعِيدَةٌ وَخَدِ الرَّجُلِ مَوَارَةَ الْيَدِ

قال الأصمعي : الأصهب قريب من الأصبح ، والصهب والصهبة أن يعلو الشعر حمرة وأصوله سود فإذا دهن خيل إليك أنه أسود ، وقيل هو أن يحمر الشعر كله ، صهب صهباً واصهب واصهب وهو أصهب ، وقيل الأصهب من الشعر الذي يخالط بياضه حمرة ، وفي حديث الامان « إن جاءت به أصهب فهو لفلان » هو الذي يعلو لونه صهبة وهي الشقرة ، قاله الخطابي : والعروف أن الصهبة مختصة بالشعر وهي حمرة يعلوها سواد . والأصهب من الإبل التي ليس بشديد البياض ، وقال ابن الأعرابي : العرب تقول قريش الإبل صهبها وأدمها ، يذهبون في ذلك إلى تصرفها على سائر الإبل ؛ وقد أوضحوا ذلك بقولهم : خير الإبل صهبها وحمرها . كما أن قريشاً خير الناس عندهم . وقيل الأصهب من الإبل الذي يخالط بياضه حمرة وهو أن يحمر أعلى الوبر وتبيض أجوافه . وفي التهذيب وليست أجوافه بالشديدة البياض ، وأقرباه ودقوفه فيها توضيح أي بياض ، قال والأصهب أقل بياضاً من الآدم في أعاليه كدرة وفي أسافله بياض . ابن الأعرابي : الأصهب من الإبل الأبيض . الأصمعي : الآدم من الإبل الأبيض فإن خالطته حمرة فهو أصهب ... ابن الإعرابي : الصهبة أشهر الألوان وأحسنها حين تنظر إليها ، ورأيت في حاشية : البها تأنث البهية وهي الراتمة . وجل صهابي أي أصهب اللون ويقال هو منسوب إلى صهاب اسم غل أو موضع . التهذيب : وإبل صهاية منسوبة إلى نحل اسمه صهاب ، قال وإذا لم يضيفوا الصهاية فهي من أولاد صهاب ، قال ذو الرمة :

صَهَايِيَّةٌ غَلَبَ الرِّقَابَ كَأَنَّهَا بِنَاطٍ بِأَلْحِنِهَا فِرَاعِلَةٌ غُرُ

قيل نسبت إلى غل في شق اليمن . « وترتمى بنا وبها الحاج » نسب الارتعاش إلى الحاج وهي جمع حاجة ما يطلبه الإنسان لمعاشه وضرورياته والغريب المسكان البعيد ، و« المراميا » جمع مرمى وهو موضع الرمي وهو الهدف والمرامى الأهداف والمقاصد ، و« ما كدن لأيا » أي بعد جهد ، لم يكدن يعرفن و« جرعاء مالك » الجرعاء الأرض ذات الحزونة تشاكل الرمل ، وقيل هي الرملة السهلة للمستوية ، وقيل هي الدعص لا تنبت شيئاً ، والجرعة عندهم الرملة العذاة الطيبة التي لا وعوة فيها ، وقيل الأجرع كئيب جانب منه رمل وجانب حجارة وجمع الجرع أجراء وجرع وجمع الجرعة جراع وجمع الجرعة جرع وجمع الجرعاء جرعوات وجمع الأجرع أجارع . وحكى سيويه مكان جرع كأجرع ، والجرعاء والأجرع أكبر من الجرعة ، قال ذو الرمة في الأجرع لعله ينبت النبات :

.....

\* بأجرعَ مِرْبَاعَ مَرَبٍ مُحَلَّلٍ \*

ولا يكون مرباعاً مرباً محلاً إلا وهو ينبت النبات . وفي قصة العباس بن مرداس وشعره :

\* وكرّمى على المهرِ بالأجرع \*

قال ابن الأثير : الأجرع للكان الواسع الذي فيه حزونة وخشونة ، وفي حديث قس « بين صدور جرعان » هو بكسر الجيم جمع جرعة بفتح الجيم والراء ، وهي الرملة التي لا تنبت شيئاً ولا تمسك ماء ، و « النقا » من الرمل القطعة تنقاد محدودة ، حكى يعقوب في تثنيته ثقيان وثقواء والجمع ثقيان وأنقاء وهذه نقاة من الرمل للكثيب المجتمع الأبيض الذي لا ينبت شيئاً . و « إلتاماريا » أى بأى شئ شكاً وتامارياً في معرفتها . و « التامارى » فى الشئ الشك فيه وكذا الإلتاماء واللمراء للمارة والجدل ، واللمراء من الإلتاماء والشك . وفي التزليل العزيز « فلا تمار فيهم إلا مرء ظاهراً » قال وأصله فى اللغة الجلب ولما كان الرجل فى الجدل يستخرج من مناظره كلاماً ومعانى فى الخصومة وغيرها سمى به من مريت الشاة إذا حلبتها واستخرجت لبنها ، وقد ماراه مارة ومرء وامترى فيه وتامارى شك ، قال سيويه : وهذا من الأفعال التي تكون للواحد ، وقوله فى صفة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يشارى ولا يمارى » يشارى يستشرى بالشر ، ولا يمارى لا يدافع عن الحق ولا يردد الكلام . وقوله عز وجل « أفتأرونه على ما يرى » وقرئ « أفتأرونه على ما يرى » فمن قرأ أتممرونه فمعناه أفتجادلون به فى أنه رأى الله عز وجل بقلبه ، أو أنه رأى الكبرى من آياته . قال الفراء وهى قراءة العوام ، ومن قرأ « أتممرونه على ما يرى » أى أئدفعونه عما يرى قال وطى فى موضع عن ، وماريت الرجل وماررته إذا خالفته وتلويت عليه وهو مأخوذ من مزار الفتل ومزار السلسلة على الصفا . وقوله « بنؤى كلا نؤى » النؤى الحفير حول الحياء أو الحيمة يدفع عنها السيل يمينا وشمالا ، ويبيعه ، قوله :

وموقِدُ قَتِيَةٍ ونوئى رَمَادٍ وَأَشْدَابُ الخِيَامِ وَقَدَّ بَلْمِينَا

وقال : عليها موقد ونؤى رماد ، وفيه لغات النؤى والنئى والنأى والنؤى بفتح الهمزة على مثال الثقى الأخيرة عن ثعلب والجمع آناء على القلب مثل أبّار وآبار ونؤى على فعول وثقى تتبع الكسرة الكسرة ، ومعنى « بنؤى كلاً نؤى » أى بمكان احت آثاره وعفت حتى أصبح لا يعرف « والأزرق » الرماد ، ويروى « أورق » أى صار ذا ورق ونبات ، و « حائل » الحائل للتغير اللون يقال رماد حائل ونبات حائل ورجل حائل اللون إذا كان أسود متغيراً ، وهو هنا اسم مكان يجبل طي أو نجد ، و « حائل » أى أتى عليه حول أو عدة وأحوال و « تلتقط » من اللقط وهو أخذ الشئ من الأرض لقطه يلقطه لقطاً

والتقطه أخذه من الأرض، و يروى الآخرون بفتح الحاء وبكسرهما ، و يروى آخرون ، و « الأثافي » جمع الأثفية والأثفية الحجر الذي توضع عليه القدر ، و « الشامات » الشامة علامة مخالفة لاسائر اللون ، والشامة الأثر الأسود في الأرض والجمع شام وشامات ، قال ذوالرمة :

وإن لم تكوّنني غير شامٍ بقفرة تجرُّ بها الأذيال صيفية كدُرِّ

و « الأطلال » جمع الطلل وهو ما شخص من آثار الديار، والرسم ما كان لاصقاً بالأرض ، وقيل طلل كل شيء شخصه والجمع أطلال وطلول، وطلل الدار يقال إنه موضع من صحنها يهياً لمجلس أهلها وطلل الدار كالدكانة يجلس عليها ، قال أبو الدقيش : الدكان يكون بفناء كل بيت دكان ، عليه المشرب والمأكل فذلك الطلل ، و « جلد التراب » ما ظهر على وجه الأرض هو التراب نفسه و « عفت » أي ذهبت ودرست ، و « برهة » البرهة بضم الباء وفتحها الحين الطويل من الدهر ، وقيل الزمان يقال انتهت عنده برهة من الدهر كقولك أقمت عنده سنة من الدهر . و « أطلال » أي « أي ديارها التي كانت تقيم فيها ، و « أدرجت » أي جعلته يدرج على وجه الأرض من غير أن ترفعه إلى الهواء ، أو جرت عليه جريانا شديداً ، إلى أن جعلته يدرج بنفسه .

و « الغيم » السحاب ، وقيل هو أن لا ترى شمساً من شدة الدجن وجمعه غيوم وغيام ، و « القطر » ماء المطر، و « الساقى » التراب، وأصل السفا الحفة في كل شيء . وسفا الطير في مشيه وطيرانه أسرع ، وسفت الريح التراب تسفيه سفيماً ذرته وقيل حملته فهو سفي وسفى و تراب ساف مسفى على النسب أو يكون فاعلا في معنى مفعول . و « التوالى » الأعجاز لاتباعها الصدور وتوالى الخيل مآخبرها من ذلك ، وقيل توالى الفرس ذنبه ورجلاه ، يقال إنه تحبب التوالى ، وسريع التوالى . وكله من ذلك ، والعرب تقول « ليس هوادى الخيل كالتوالى » فهوادىها أعناقها وتوالى مآخبرها ، وتوالى كل شيء آخره ، وتاليات النجوم أو آخرها ، ويقال « ليس توالى الخيل كالهوادى . ولا عفر الليالى كالدآدى » وعفرها يبعضها وتوالى الظعن أو آخرها وتوالى الإبل كذلك وتوالى النجوم أو آخرها . وقوله « محالجة » هو في النسخة المخطوطة « محالجة » في اللطبوعة محالجة ، وهو في رأبي تصحيف . والمحالجة مفاعلة وهو من ملج الصبي أمه يماجها ، إذا رضعها ، قال ابن منظور للملج تناول الشيء ، وفي الصحاح : تناول الثدي بأدى الفم ، ورجل ملجان مصان رضع الإبل والغنم من ضروعها ولا يجلبها لئلا يسمع وذلك من لؤمه ... وفي الحديث « لا تحرم الإملاجة ولا الإملاجان » يعني أن تمصه هي لبنها ، وفي النهاية « لا تحرم اللجة والمليجان » للملج الصبي والمليجة المرة والإملاجة المرة أيضاً ، من أمليجته أمه : أي أرضته ، يعني أن المصاة والمصتين لا يحرمان ما يحرمه الرضاع الكامل :

.....

« اللسان مادة ملج » والذي يفهم من هذا أن المألجة رضاع ناقص بلا إحكام ، شبه الشاعر حال القوم مجتمعون لاتمام أمر ، فلا يحكمونه بحال الرضيع يحاول الرضاع فلا يتمه ولا يوغل فيه .  
 و« القيان » قال ابن منظور: القينة الأمة المغنية تكون من الرزين لأنها كانت رزين ، وربما قالوا للرزين باللباس من الرجال قينة ، قال وهي كفة هذلية ، وقيل القينة الأمة مغنية أو غير مغنية قال الليث عوام الناس يقولون القينة المغنية : قال أبو منصور إنما قيل للمغنية قينة إذا كان الغناء صناعة لها . لأن ذلك من عمل الإماء دون الحرائر والقينة الجارية تخدم حسب ، والقين العبد والجمع قيان ، وقول زهير :

رَدَّ الْقِيَانُ جِمالَ الْحَيِّ فَاحْتَمَلُوا إِلَى الظَّهيرة أَمْرًا بَيْنَهُمْ لَيْكُ

أراد بالقيان الإماء أنهن رددن الجمال إلى الحي لشدت أقبائها عليها ، و« هتك » الهتك خرق الستر عما وراءه ، والاسم الهتك بالضم والهتك الفضيحة ، وفي حديث عائشة رضيت الله عنها «فتك العرض حتى وقع بالأرض » والهتك أن تجذب ستراً فتقطعه من موضعه أو تشق منه طائفة يرى ما وراءه ، ولذلك يقال : هتك الله ستراً فاجر ورجل مهتك الستر مهتك ، وتهتك أى افترض اه « لسان مادة هتك » .

و« الأواخي » جمع الأخية أو الآخية بالمد والتشديد وهي عود يمرض في الحائط ويدفن طرفاه فيه ويصير وسطه كالعروة تشد إليه الدابة ، وقال ابن السكيت : هو أن يدفن طرفاً قطعة من الجبل في الأرض ويبرز طرفه فيشد به . قال أبو منصور سمعت بعض العرب يقول للجبل الذي يدفن في الأرض مثناً ويبرز طرفاه الآخران شبه حلقة وتشد به الدابة : آخية . وقال أعرابي لآخر « أخ لي آخية أربط إليها مهري » وإنما تؤخى الآخية في سهولة الأرضين لأنها أرفق بالحيل من الأوتاد الناشزة عن الأرض ، وهي أثبت في الأرض السهلة من الودد ، ويقال للآخية الإدرون والجمع الأدارين . وانتزع الأواخي إزالتها ورفعها من الأرض .  
 و« البين » الفرقة ، وقد جاء بمعنى الوصل أيضاً في كلام العرب ، وهو من الأضداد ، وشاهد الوصل قول الشاعر :

لقد فَرَّقَ الواشون بيني وبينها ففَرَّتْ بِذَلِكَ الوصل عيني وعينها

وقال قيس بن ذريح :

لعمرك لولا البين لا يقطع الهوى ولولا الهوى ما حن للبين آيب

فالبين هنا الوصل ، وأنشد أبو عمرو في رفع بين قول الشاعر :

كأن رماحنا أشطان بُرَّ بهيد بين جالها جرور

وإنما أرلده في هذا البيت التفرق .

وقوله «جد جده» الجد ضد الهزل، جد في الأمر يجد ويجد بالكسرة والضم جداً، وأجد: حقق وصمم. وهو على جد أمر أي عجلة أمر، والجد الاجتهاد في الأمور وفي الحديث «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جد في السير جمع بين الصلاتين» أي اهتم به وأسرع فيه، وجد به الأمر وأجد: إذا اجتهد، وفي حديث أحد «لئن أشهدني الله مع النبي صلى الله عليه وسلم قتل المشركين ليرين الله ما أجدى أي ما اجتهد. الأصمعى يقال أجد الرجل في أمره يجد: إذا بلغ فيه جده، وجد لفة، ومنه يقال فلان جادٌ مجد، أي مجتهد. وهو مثل للفرقة تقع بين الناس بشدة واجتهاد وسرعة، وقوله «وأن التي أرجو من الحلى لاهيا» يريد بالتي محبوتها التي اختصها بالمحبة دون سائر الحلى و«لاهايا» يحتمل أن يكون «لا» نافية و«هايا» ضمير يعود على المحبوبة وزيدت الألف للاشباع. ويكون المعنى أنها ليست على عهدهما مقيمة وباقية بالحلى ولكنها ظننت وتعملت مع القوم، ويحتمل أن يكون أراد لاهية من لها يلهو، ولهت المرأة فهي لاهية إذا سلت عنه وتركت ذكره وإذا غفلت عنه واشتغلت بغيره. وعامل المؤنث في اللفظ معاملة المذكر. ومنه قول الله تعالى «لا هية قلوبهم» أي متشاغلة عما يدعون إليه، من لها عن الشيء إذا تشاغل بغيره يلهي، ومنه قوله تعالى «فأنت عنه تلهي» أي تتشاغل، والنبي صلى الله عليه وسلم لا يلهو لأنه صلى الله عليه وسلم قال «ما أنا من دد ولا الدد مني» وقوله «على أمر من لم يشوني ضر أمره» أي من أراد النيل مني وإهلاكني فلم ينل مني شيئاً، والشوى المقتل، والشىء اليسير الهين، والأصل في الشوى الأطراف وهي ليست بمقتل وجلدة الرأس، يريد أن قصده بإضراري ومبالغته بالأذى لي لم يضرنني في قليل ولا كثير، يقال أشواه إذا رماه فأخطأه، وقوله لم يشوني أي لم يصب مقتلي ضر أمره أولم يخطئني و«الضر» بالفتح ضد النقع، وأما الضر بضمها فهو الفقر وسوء الحال وقوله «ولو أني استأويته» أي طلبت إليه أن يأوي إلي ويسكن إلى جوارى لأنني أكن له الود وأريد به الخير، وقوله «ما أوى ليا» أي مارثي لي ولا أجاب طلبي ولكنه نأى عن خير نفسه لعدم استئناسه وكثرة استيحاشه.

وقوله «إذا كنت ممن عينه العين خاليا» أي إذا كنت خالياً ممن عينه عين على أي رقيب على، وقوله «تطيلين لياني وأنت مليه» هو من نويت الحبل أويه لياً: إذا قتلته. ويروي تسيين لياني أي مطلي، واللى الجدل والثنى لواه لياً واللرة منه لية وجمعه لوى ككوى، قال ابن منظور: لواه دينه وبدينه لياً ولياً ولياناً ولياناً مطله، قال ذو الرمة في الأمان:

تطيلين لياني وأنت مليه وأحسن يا ذات الوشاح التقاضيا

قال أبو الهيثم: لم يجي من المصادر على فعلان إلا «ليان» وحكى ابن بري عن أبي زيد ( ٣٩ — أشموني — ٤ )

قال « ليان » بالكسر ، وهو لنية . قال وقد يجيء الليان بمعنى الحبس وهو ضد التسريح ، قال الشاعر :

يلقى غريمكم من غير عسرتكم بالبذل مطلاً وبالتسريح كياناً  
وألوى بحق ولوانى : جعدنى إياه ، ولويت الدين ، وفي حديث المطل « لى الواجد يحله عرضه  
وعقوبته » قال أبو عبيد « اللى » المطل وأنشد قول الأعشى :

يَلْوِيَنِي دَيْنِي النَّهَارَ وَأَقْتَضِي دَيْنِي إِذَا وَقَدَ النَّعَاسُ الرُّقْدَا

لواه غريمه بدينه يلويه لياً ، وأصله «لوياء» فأدغمت الواو والياء «اللسان مادة لوى» . و« اللية » هي من قولهم ملؤ الرجل يملؤ ملأة فهو ملء صار مليئاً أى ثقة فهو غنى ملء بين الملاء والملاءة بمدودين ، وفي حديث الدين « إذا أتبع أحدكم على ملء فليتبع » اللىء بالهمز الثقة الغنى وقد أولع فيه الناس بترك الهمز وتشديد الباء ، وفي حديث على كرم الله وجهه : واللىء ، الغنى وفي الحديث « مطل الغنى ظلم » ، و « ذات الوشاح » الوشاح والإشاح على البدل كما يقال وكاف وإكاف والوشاح كله على النساء كرسان من لؤلؤ وجوهر منظومان يخالف بينهما معطوف أحدهما على الآخر توشح المرأة به ، ومنه اشتق توشح الرجل بثوبه والجمع أوشحة ووشح ووشاح . وتوشح الرجل بثوبه وبسيفه وقد توشحت المرأة واتشحت . وقال الجوهري الوشاح ينسج من أديم عريضة الجليل بثله ، و « اللحة » النظرة بالعجلة ، قال الفراء في قوله تعالى « كلبح بالبصر » قال كخطفة بالبصر : وقوله « فأبرق » هو من برق بصره برقاً وبرق يبرق بروقاً دهش فلم يبصر وقيل تغير فلم يطرف ، قال ذو الرمة :

ولأن لقمان الحكيم تعرضت لعينيه حتى سافراً كاد يبرق

وفي التنزيل « فاذا برق البصر » و برق قرىء بهما جميعاً ، قال الفراء : قرأ عاصم وأهل المدينة « برق » بكسر الراء ، وقرأها نافع وحده بفتح الراء من البريق أى شخص ، ومن قرأ برق فعناه فزع . و« مغطياً » هو من الغشاء النطاء ، غشيت الشيء تغشياً إذا غطيته ، وطى بصره وقلبه غشوا وغشوة وغشوة وغشوة وغشاوة وغشاوة وغشاية وغشاية وغشاية مثلثة العين المعجمة في الثلاثة أى غطاء . و« النبأة » صوت الكلاب ، وقيل هي الجرس أياً كان والصوت الخفى ، قال ذو الرمة :

وقد توجَّسَ رِكْزًا مُقَمَّرٌ نَدْسٌ بِنَبْأَةِ الصَّوْتِ مَا فِي سَمْعِهِ كَذِبٌ

الركز : الصوت ، والمقمر : أخو القفرة يردد الصوت ، والنفس : القطن ، قال الأزهرى النبأة الصوت ليس بالشديد ، قال الشاعر :

أَنْسَتْ نَبَأَهُ وَأَفْرَعَهَا الْقَنَاءُ صُ قَصْرًا وَقَدْ دَنَا الْإِمْسَاءُ  
أراد صاحب نبأه . و «سهم طرير» هو من طر الحديد طرأ وطرورا إذا أحدثها ، وستان  
طرير ومطرور محدد ، وطررت السنان حدته ، وسهم طرير مطرور: أى محدد .

وقوله « أدارى رحلى أن تميل حباليا » أدارى هكذا رسم في المخطوطة بدون همز من  
المداراة والمعنى عليها لا يستبين والوزن لا يستقيم ، وأظنه بالهمز «أدارى» من المداراة وهى اللدافة ومنه  
الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يصلى فجاءت بهمة تمر بين يديه فما زال يدارئها »  
قال ابن الأثير أى يدافعها . وروى غير همز من المداراة قال الخطابي وليس منها . وقوله « رحلى »  
هو كما في المطبوعة ورسم في المخطوطة « رجلى » بالجيم المعجمة وقوله « حباليا » روى في الخطية  
حباليا ، و « حبال » الشيء جانبه وإزائه ، وهو في المخطوطة « حباليا » والحبال واحدها حبل  
والمراد بالحبال ميوله وأغراضه وهواه ، وهى رواية « حباليا » المراد بها الجهة وهى ظرف مكان بمعنى  
الذى حوله ، والمعنى أنه يطالب رحله أو رجله ويدافعها من إمالة قلبه حيث تكون محبوبته .

و « المرأى » جمع المرآة التى ينظر فيها ، قال ابن منظور والكثير المرأى وقيل من حول الهزمة  
قال المرأى قال أبو زيد تراءيت فى المرآة ترائيا اه ولم يرد ذو الرمة بالمرأى للمرآة وإنما أراد الرؤية .  
اللفظ : « الغريم » الذى له الدين ، والذى عليه الدين والجمع غرماء ، قال كثير :

قضى كل ذى دين فوفى غريمه وعزة مطول معنى غريمها

والغريم الغرم المولع بعشق النساء وغيرهن ، وفلان مغرم بكذا أى مبتلى به ، وفى حديث  
على رضى الله عنه « فمن اللهب باللذة ، السلس القياد للشهوة » والعرب تقول إن فلانا لمغرم بالنساء  
إذا كان مولعا بهن ، وإنى بك لمغرم إذا لم يصبر عنه ، قال ونرى أن الغريم إنما سمى غريما لأنه يطلب  
حقه ويلبغ حتى يقبضه . و « قضاءه » هو من قضى الغريم دينه قضاء أداه إليه ، واستقضاء طلب إليه  
أن يقضيه ، وتقاضاه الدين قبضه منه ، قال :

إذا ما تقاضى المرء يوم وليلة تقاضاه شئ لا يمل التقاضيا

أراد إذا ما تقاضى المرء نفسه يوم وليلة ، ويقال « تقاضيته حتى تقضانيه » أى تجازيته جزيانيه  
و « العزى القارظ » إشارة إلى مثل من أمثال العرب وهو « حتى يؤوب القارظان » قال  
صاحب اللسان وهما رجلان أحدهما من عنزة والآخر هو عامر بن تميم بن يقدم بن عنزة خرجا ينتحيان  
القرظ ويحنيانه فلم يرجعا فضرب بهما اللبل ، قال أبو ذؤيب :

وحق يؤوب القارظان كلاهما وينشر فى القتلى كليب لوائل

وقال ابن الكلبي هما قارظان ، وكلاهما من عنزة فالأكبر منهما يذكر بن عنزة كان أصله ،  
والأصغر هو وهم بن عامر من عنزة ، وكان من حديث الأول : أن خزيمعة بن نهد كان قد عشق ابنته  
فاطمة بنت يذكر ، وهو القائل فيها :

إذا الجوزاء أردفت الثريا ظننت بآل فاطمة الظنوننا

وأما الأصغر منهما فإنه خرج يطلب القرظ أيضاً فلم يرجع فصار مثلاً في الاتقطاع والغيبة وإياهما أراد أبو ذؤيب في البيت بقوله : وحتى يؤوب القارظان كلاهما .

قال ابن بري : ذكر القراز في كتاب الظاء أن أحد القارظين يقدم بن عنزة والآخر عامر ابن هيصم بن يقدم بن عنزة . ابن سيده : ولا آتيتك القارظ العنزي ، أي لا آتيتك ما غاب القارظ العنزي ، فأقام القارظ العنزي مقام الدهر ونصبه على الظرف ، وهذا اتساع وله نظائر ، قال بشر ابن أبي حازم الأسدي لابنته عند الموت :

فرجى الخير وانتظري إياي إذا ما القارظ العنزي آبا

التهديب : من أمثال العرب في النائب لا يرجى إياه « حتى يؤوب القارظ » وذلك أنه خرج بمعنى القرظ فقد فصار مثلاً للمفقود الذي يؤيس منه ، و« القارظ » بائع القرظ ، والتقرير مدح الإنسان وهو حي ، والتأيين مدحه ميتاً ، وقرظ الرجل تقريراً مدحه وأئني عليه ، مأخوذ من تقرير الأديم وهو أن يبالي في دباغه بالقرظ .

وقوله « جائياً » هو من الجيء وهو الإتيان اسم فاعل ، قال صاحب اللسان « وحكى ابن جنى رحمه الله أن جائي جاء على وجه الشذوذ .

الإعراب : الواو للحال من قوله في البيت قبله « تطيلين لياني » ، و « أنت » بكسر التاء لأن الخطاب لمحبوبته ، وجملة لا أظن قضاءه صفة لتريم ، و « جائياً » مفعول ثاني ظن ، وجملة « ولا العنزي القارظ » معطوف على مفعول أول ظن . و « القارظ » نعت للعنزي ، و « الدهر » منصوب على الظرفية الزمانية .

والمعنى : أن ذا الرمة يخاطب محبوبته مية فيقول لها : إن لي عليك ديناً لا أظنك تقضينه ، لأنك تمطيني وتطيلين فيه ، فحقى عندك مضيق لا يقضى ولا أمل لي في نيله وكما أن القارظ العنزي لا يرجى عودته إلى أهله أبد الدهر فإن ديني عليك وهو اللقاء ميتوس منه .

الشاهد فيه : جواز تقديم المعطوف قبل المعطوف عليه ، فإن الشاعر أراد : لا أظن قضاءه جائياً هو ولا العنزي ما بقيت أو ما بقي الدهر .

واعلم أن محل جواز تقديم المعطوف بالواو والفاء ثم وأو ولا على المعطوف عليه إنما هو في ضرورة الشعر ، نحو ضربت وعمراً ، أو فمراً ، أو ثم عمر ، أو أو عمراً ، أو لا عمراً زيداً ، بشرط أن لا يتقدم المعطوف على العامل ، فلا يجوز زيد قام عمرو ، ولا صررت زيد عمرو . وذلك لأن العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد مرتبة المستعمل لها ولا يكون التابع مقدماً على متبوعه وعلى متبوع أي العامل في المتبوع ، فمن ثم لم يتقدم على



.....

معمول معطوف عليه التزم إضمار عامله ، فلا يقال « والأسد إياك » لأنه يكون إذن متقدماً على العامل ، ولذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله ، فلا يقال « وزيد ضربت أنت » بالاعطف على التاء ، ولم يتقدم على المعطوف عليه إذا كان مبتدأ مؤخراً خبر دخله حرف ناسخ أولاً . فلا يقال « إن وعمرو زيدا قائمان » و « ما وزيد عمرو قائمين » لضف الحرفين ، فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف ، وكذا لا تقول « أما وعمرو زيد فمتطلقان » « والذى وأبوه زيد ضاربان أنا » « هل وزيد عمرو قائمان » و « كيف وعمرو زيد قائمان » لأنه يتقدم على العامل أيضاً ، وهو إما الابتداء أو الخبر على المنهيين ، فإذا تقدم الخبر نحو « قائمان وزيد عمرو » و « كيف وزيد عمرو » جاز اضطراراً لتأخره عن العامل على المنهيين .

ويشترط أيضاً في تقديم المعطوف اضطراراً أن لا يكون المعطوف عليه مقروناً بإلاً أو بما في معناها ، فلا تقول « ما جاءني وزيد إلا عمرو » و « إتما جاءني وزيد عمرو » وذلك لكون ما بعد إلا في حين غير حين ما قبلها لتخالفهما تقياً وإثباتاً ، فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حين ما بعدها . ويشترط أيضاً في كل ضمير راجع إلى العطف بالواو أو حتى مع المعطوف عليه أن يطابقهما مطلقاً ، نحو « زيد وعمرو جاءني » و « مات الناس حتى الأنبياء وقنوا » والضمير للمعطوف والمعطوف عليه . وأما قوله تعالى « والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله » فالمعنى ولا ينفقون الكنوز للدلالة يكتزون على الكنوز . وقوله تعالى « والله ورسوله أحق أن يرضوه » . أي أن يرضوا أحدهما . لأن إرضاء أحدهما إرضاء للآخر ، وقوله تعالى « وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها » أي إلى الرؤية .

وبحوز « زيد وعمرو قام » على حذف الخبر من الأول اكتفاء بخبر الثاني ، وكذا بحوز « زيد قام وعمرو » على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بالخبر في الأول أي « وعمرو كذلك » وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفاً على المبتدأ ، إذ لو كان كذلك لقلت قاما .

وأما الفاء وثم ، فإن كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقتها لهما خلاف ، قال بعضهم يجب حذف الخبر من أحدهما إما من الأول ، نحو « زيد فعمرو قام » و « زيد ثم عمرو قام » أي زيد قام فعمرو . وإما من الثاني نحو « زيد قام فعمرو » أي فعمرو قام أو فعمرو كذلك ، قالوا ولا يجوز المطابقة لأن تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الإضمار .

وأجاز الباقون مطابقة الضمير ، وهو الحق ، نحو « زيد ثم عمرو قاما » إذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم ، إذ قد يقال « قام الرجلان » مع ترتيب قيامهما ، والإظهار والإظهار في هذا سواء ، فقاما أو قام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتبهما .

وإن لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقاً ، نحو « جاءني زيد فعمرو فقلت لهما » و « جاءني زيد ثم بكر وهما صديقاى » .

وأما لا ولكن وبل وأم وأو فطابقة الضمير معها وتركها موكولان إلى قصدك ، فإن قصدت أحدها وذلك واجب في الاخبار عن المظوف بها مع العظوف عليه مبتدأين ، وجب إفراد الضمير ، نحو « زيد لا عمرو جاءني » و « زيد بل عمرو قام » و « زيد أو عمرو أتاك » وكذا تقول « زيد أو هند جاءني » ولا تقول جاءتنى ، إذ المعنى أحدهما جاءني والغلبة للتذكير ، وتقول في غير الخبر « جاءني إما زيد وإما عمرو فأكرمته » و « أزيداً ضربت أم عمرو فأوجعته » و « ماجاءني زيد لكن عمرو فأكرمته » .

وإن قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو « زيد لا عمرو جاءني مع أنى دعوتهما » و « زيد أو عمرو جاءني وقد جثتهما وأكرمتهما » وتقول في أو التي للإباحة « جالس الحسن أو ابن سيرين وباحثه » ويجوز وباحثهما . وكذلك تقول « هذا إما جوهر أو عرض - أو إما عرض ثم تقول وهما محدثان » قال الله تعالى « إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما » وليس أو بمعنى الواو كما قال بعضهم . بل جواب الشرط محذوف ، وللعنى : إن يكن غنياً أو فقيراً فلا بأس فإن الله أولى بالغنى والفقير معاً . إناقال الله تعالى « وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها » بإفراد الضمير مع أن الانفضاض إليهما كان معاً لأن الضمير راجع إلى الرؤية المدلول عليها بقوله « رأوا » ولا يستنكر عود ضمير الاثنين إلى المظوف بأو مع المظوف عليه . وإن كان للراد أحدها لأنه لما استعمل أو كثيراً في الإباحة جاز الجمع بين الأمرين في نحو « جالس الحسن أو ابن سيرين » صار كالواو ولهذا جاز قول الشاعر :

وكان سيان أن لا يسرحوا غنما أو يسرحوه بها واغبرت السرح

وهو من قولهم سرحت للماشية سرحاً ، والسرح المال السائم ، يقال فرس سريح وجمل سرح ونازة سرح أى سريمة . فقال مع سيان « أو يسرحوه » والحق « ويسرحوه » .

وأجاز البصريون تقدم المظوف على المظوف عليه في ضرورة الشعر مثلاً ، ومن ذلك قولهم « عليك ورحمة الله السلام » .

فأما الكوفيون فأجازوه مطلقاً في حالتى الاضطرار والاختيار إن كان بالواو كما في المثال السابق ، وقيل وإن كان بالفاء أو «ثم» أو «أو» أو «لا» كقوله :

أطلال دار بالتباع حمت سألت فلما استجمعت ثم حمت

## ( وَعَطَفْتُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ )

أى سألت غمت ، وقوله :

فلمست بنازل إلا أملت برحلى أو خيالها الكذب

أى الكذب هي أو خيالها .

وإن لم يؤد إلى وقوع العاطف صدرأ ، أو إلى مباشرته عاملاً غير متصرف ، وإن لم يكن التابع مجروراً بل مرفوعاً كما تقدم أو منصوباً كقوله :

لن الإله وزوجها معها هند الهنود طويلة النظر

ولم يكن العامل لا يستغنى بواحد ، فإن فقد شرط من هذه لم يحز في الاختيار عند الكوفيين ، ولا في الضرورة عند البصريين ، فلا يقال « وعمرو زيد قائمان » ولا « إن وعمراً زيداً قائمان » ولا « مررت وعمرو زيد » ولا « اختصم وعمرو زيد » وخالف ثعلب في الأخير ، فلم يشترطه ، وجوز التقديم وإن لم يستغن العامل بواحد .

ويطابق الضمير المتعاطفين بعد الواو نحو « زيد وعمرو منطلقان ومررت بهما » ، ويفرد بعد غيرها غالباً ، مراعى فيه التأخير أو التقديم نحو « وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً » وندرت للمطابقة في الفاء مثل قوله تعالى « إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما » وأما الفاء وثم ففيها الوجهان المطابقة وهي أحسن في الفاء ، والإنفراد وهو أحسن في ثم للتراخي بين المعطوف والمعطوف عليه ، نحو « زيد فعمرو » أو « ثم عمرو قائمان » أو « قائم » .  
وفصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة ، كقوله

يورثه مالا وفي الحى رفعة للمضاعف فيها من قروء نساءكا

وأما فصل غيرهما من حروف العطف فسائق بقسم أو ظرف سواء كان المعطوف اسماً نحو « قام زيد ثم والله عمرو » و « ما ضربت زيدا لكن في الدار عمراً » أم كان المعطوف فعلاً نحو « قام زيد ثم في الدار قعد » أو « ثم أو بل والله قعد » قال السيوطي في اللمع هكذا نقله أبو حيان عن الأصحاب معترضاً به إطلاق بن مالك جواز الفصل من غير استثناء الواو والفاء وتقييده بما إذا لم يكن فعلاً ، ولا يتقدم على السكل معمول معطوفها ، فلا يقال « زيد قائم وضارب عمراً وعمراً ضارب »  
وأما صحة عطف الفعل على الفعل فشرطه باتحاد زمانيهما مضيأ أو حالاً أو استقبالاً ، ونقل السيوطي أن ابن هشام قال : قال بعض الطلبة - في الدرس - لا يتصور لعطف الفعل على الفعل مثال ، لأن نحو « قام زيد وقعد عمرو » المعطوف فيها جملة لا فعل ، وكذا « قام وقعد زيد » لأن في أحد الفعلين ضميراً قلت له : فإذا قلت « يعجبني أن تقوم وتخرج » و « لم تقم وتخرج » و « يعجبني أن يقوم زيد ويخرج عمرو » قال ابن هشام : فيلها خجلة وقع فيها وجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم ، فلولا أن العطف للفعل وحده لم يتأت نصبه أو جزومه .

بشرط اتحاد زمانيهما - سواء اتحد نوعهما ، نحو : « لِنُحْيِي بِهِ بِلَدَّةٍ مَّيِّتًا وَنُسْقِيَهُ »  
 « وَإِنْ تَوَمَّنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِيَكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ » أم اختلفا نحو قوله  
 تعالى « يَاقَوْمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ » ، « تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا  
 مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي » الآية .

( وَأَعْطَفَ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلٍ فِعْلًا )

نحو : « صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ » ، « فَالْمَغِيرَاتِ صُبْحًا فَأُثْرْنَ » لاتحاد جنس المتعاطفين  
 في التأويل ، إذ المعطوف في المثال الأول في تأويل المعطوف عليه وفي الثاني بالعكس .

واتحاد نوع المتعاطفين بأن يكونا ما ضيين أو مضارعين أو أمرين واختلافهما في ذلك ، ونحو  
 أوردتم في قوله تعالى . « يقدم قومه يوم القيامة فأوردتم النار » هو في الآية معطوف على يقدم  
 لأنه بمعنى يوردتم كما قال أبو البقاء ، وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى يحتمل  
 أن يكون أوردتم معطوفا على « اتبعوا أمر فرعون » فلا اختلاف في اللفظ ، قال الصبان : ويرد  
 عليه وإن أقره شيخنا والبعض أن زمني المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضى زمن الاتباع واستقبال زمن  
 الإيراد ، فلم يوجد عطف الفعل على الفعل ، إلا أن يراد بالنار ما يشعل نار القبر وهما متباعدان  
 جداً ، فلا وجه حينئذ للفاء اه . ثم يحتمل أن يكون العطف في الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل  
 على الفعل وكذا في كثير من الأمثلة لكن لا يضر الاحتمال إذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد .  
 والشاهد في الآية التي أوردتها المصنف وهي قوله تعالى « تبارك الذي إن شاء جعل لك  
 خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً » هو في قوله « ويجعل » على قراءة الجزم  
 عطفاً على جعل الذي هو في محل جزم . فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد  
 زمانيهما في الاستقبال .

وكذلك يعطف الفعل الماضي أو المضارع على الاسم المشبه له في المعنى ، وقد مثل المصنف له بقوله  
 تعالى « صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ » فعطف يقبضن وهو مضارع على صافات لأنها في معنى يصففن ، ومثل  
 له أيضاً بقوله تعالى « فَالْمَغِيرَاتِ صُبْحًا فَأُثْرْنَ » قال الشيخ خالد في شرح التصريح فعطف أثن وهو  
 ماض على الثغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لأنه في تأويل واللاتي أغرن - قيل والذي  
 حسن ذلك تأويل يقبضن بقباضات وأثرن بمثيرات . وقال الصبان عليه الرحمة والرضوان : الظاهر أن  
 أثن معطوف على مثيرات قال وبه صرح في التصريح وصوابه في شرح التصريح كما قدمنا ، ووجدت  
 في هامشه للشيخ يس ما نصه « كتب شيخنا العلامة الغنيمي بها : نسخة الدنوشري : وقد يقال  
 إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأصح على الأول فلم يقل الشارح فعطف في الأولى أثن  
 على العاديات . ويجاب عن ذلك بأن محل قولهم إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول

(وَعَكَسْنَا اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا)

كقوله :

\* أُمُّ صُبِيٍّ قَدْ حَبَّأَ أَوْ دَارِجٍ \*

— ٨٥٨

مقيد بما إذا لم يكن العاطف حرفاً مرتباً فإن كان مرتباً فالعطف على ما يليه ، كما نقل ذلك بعض مشايخنا عن الكمال ابن الهمام . وإذا عطفت بمرتب أشياء ثم عطفت بغير مرتب شيئاً فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام المغني في أول الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب . ثم ينظر بكل تقدير محل أثرن من الإعراب فانه لا جائز أن يكون الجر لعدم دخوله على الأفعال ، ولا جائز أن يكون غيره لعدم وجوده هنا ، إذ الفرض أنه معطوف على مجرور فقط اللهم ، إلا أن يقال محل قولهم الجر لا يدخل الأفعال إذا كان على سبيل الاستقلال أما إذا كان على سبيل التبع كما هنا فيدخل . فإن قلت إنهم صرحوا بأن الجملة الفعلية تقع في محل جر فلم لم يكن فأثرن في محل جر ولا إشكال ؟ قلت : الفرض أن المعطوف هو الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها اه دنوشري ، قال الصبان وأجاب الاسقاطي بأن الذي يظهر أن أثرن لا محل له من الاعراب لمعطفه على ما لا محل له وهو صلة آل وما فيها من إعراب ليس بطريق الأصالة حتى يراعى في الفعل المعطوف بل بطريق النارية من آل الموصولة لكونها على صورة الحرف فنقلوا إعرابها إلى صلتها ، فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له نظراً لأصلها .

وقول المصنف «وعكساً استعمل تجده سهلاً» يعني عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي أو المضارع ، وقد مثل له المصنف بقول الشاعر « أم صبي قد حبا أو دارج »

\* \* \*

٨٥٨ - هذا عجز بيت من بحر الرجز صدره :

\* يَارُبُّ بَيْضَاءَ مِنْ الْعَوَاهِجِ \*

قال العيني : أنشده المبرد ، ولم يعزه إلى قائل وقلبه فقال :

يَا كَيْتِي عُلِّتُ غَيْرَ خَارِجٍ قَبْلَ الصَّبَاحِ ذَاتَ خَلْقٍ بَارِجٍ

ومعنى « غير خارج » أي غير آثم ، و« البارج » من البروج وهو الظهور . وقد رواه ابن منظور : في مادة درج - من اللسان .

ياليتني قد زرت غير خارج أم صبي قد حبا أو دارج

قال صاحب اللسان إنما أراد أم صبي حبا أو دارج ، وجازله ذلك لأن قد تقرب الماضي من الحال حتى تلحقه بحكمه أو تسكاد ، ألا تراهم يقولون « قد قامت الصلاة » قبل حال قيامها . وجعل مليحُ الدرّيجُ لفظاً فقال :

يَطْفَنُ بِأَحْمَالِ الْجِمَالِ غُدِيَّةً دَرِيحُ النَّطَا فِي النَّزِّ غَيْرِ الْمَشَقِّ

قوله « في القز » من صلة يطفن ، وقال :

تَحْسَبُ بِالِدَوِّ الْفَزَالَ الدَّارِجَا حِمَارًا وَخَشَّ يَنْعَبُ الْمَنَاعِبَا  
والثعلب المطرود قرماً هابجاً « درج لسان »

اللفظة : « العواهج » جمع عوهج وهي الطويلة العنق من الظباء والظلمان والنوق ، وأراد بها ههنا المرأة التامة الخلق .

وجاء في لسان العرب في « مادة ع ه ج » ما نصه « العوهج الظبية التي في حقوبها خيطان سوداوان ، وقيل هي التامة الخلق الطويلة العنق ، وقيل الفتية ، وامرأة عوهج تامة الخلق حسنة وقيل الطويلة العنق ، قال :

هَبَّانَ الْحَيَا عَوْهَجُ الْخَلْقِ سُرِبِلْتِ مِنْ الْحُسْنِ سِرْبَالًا عَتِيقَ الْبِنَائِقِ  
والعوهج الطويلة العنق ويقال للنعاة عوهج ، قال العجاج :

\* فِي شَمَلَةٍ أَوْ ذَاتِ زَفٍ عَوْهَجَا \*

كأنه أراد الطويلة الرجلين ، وقال الأصمعي : العمهج والعوهج الطويل . والعواهج قوم من العرب قال :

يَأْرُبُ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ شَرَابَةً لِلْبَيْنِ الْمَعَاهِجِ  
تمشى كمشى المشراء الفاسج حَلَالَةً لِلشَّرِّ الْبَوَاهِجِ  
لَيْتَةَ الْمَسِّ عَلَى الْمَعَالِجِ يَطْلِي بِهِ دُونَ الضَّجِيعِ الْوَالِجِ

وقوله « حبا » بالحاء المهملة من حبا الصبي على استه جواً إذا زحف ، وقوله « دارج » هو من درج الصبي يدرج دروجاً ودرجاناً إذا قارب بين خطاه لكونه طفلاً لم يستحكم قوته بعد فلا يقدر على المشي .

الإعراب : « يا » حرف لمجرد تنبيه ، إذ لا حاجة هنا إلى المنادى ، و « رب » ههنا للتكثير ، و « بيضاء » مجرور بالفتحة المقدرة نيابة عن الكسرة للنع من الصرف لألف التأنيث الممدودة ، وقوله « من العواهج » جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره حاصلة أو موجودة ، وقوله « أم صبي » ويجوز أن يكون « أم » منصوباً على البدلية من « بيضاء » أو مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هي أم صبي حاب أو دارج ، وجملة « قد حبا » جملة فعلية وقعت صفة لصبي . وقوله « أو دارج » عطف على « قد حبا » .

المعنى : أن الشاعر يذكر أنه كثيراً ماخالل النسوة الجميلات الصغيرات السن اللاتي لم يأسن من الحيض ولا الولادة ، ولكنه كان عفأ لم يقارف وإنما ولم يرتكب وزراً ، وهذا على عكس امرى القيس فقد كان يمتدح نفسه بالفجور وبالعهير ، وذلك في مثل قوله :

فمثلك جلي قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمام محول  
إذا ما بكى من خلفها انحرفت له بشق وتحق شقها لم يحول

الشاهر في : هو أن الشاعر قد عطف الاسم الذى هو « دارج » على الفعل الذى هو « قد حبا » قال ابن هشام ولا يجوز نصب « أم » إلا على القطع ، وقول العيني « أم صبي » بالنصب عطف بيان ليضاء سهو لأن « يضاء » مجرور برب لامنصوبة وفتحها نائبة عن الكسرة لأنها غير منصرفة لألف التأنيث الممدودة. وقال الدونشرى : قد يقال لفظ دارج معطوف على محل جملة حبا لكونه صفة للتكثير وليس من عطف الاسم على الفعل بل على الجملة ، وكذا يقال فيما أتتبه . ثم قال : وكتب شيخنا الغنيمى بعده : وقد يجاب بأنه لما كان المقصود من الجملة هو الحدث صح ذلك ثم يتردد النظر حينئذ في عامل الجر في دارج ما هو .

ثم كتب الدونشرى بعده : رددنا النظر في ذلك . والذى استقر عليه الحال أن العامل فيه « أم » لأنه معطوف على الصفة والعامل في الصفة هو العامل في موصوفها ، ويكون قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة سهلا ما مر فليتأمل ، ثم كتب الغنيمى بعده : أقول لم تحرر للسألة كما ينبغي فان منشأ تردد النظر هو قولهم إن العامل في التابع هو العامل في المتبوع مع قولهم هنا إن المعطوف عليه هو الفعل ، وذلك مقتض لئلا يكون العامل هنا « أم » لأنه لم يعمل في المتبوع إذ هو جزء الجملة المعمولة له « أم » وهو من حيث ذلك ليس معمولا لأم ودعوى العطف عليه هنا هو الجملة وأن قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة كما لا يخفى .

ثم كتب الدونشرى : لم يبين سند المنع ولا يشك عاقل في أن قوله « دارج » من عطف الصفة على مثلها .

قال الشيخ خالده الأزهرى رحمه الله : وأصل السؤال والجواب هنا مأخوذان من كلام الشهاب القاسمى . وقول ابن هشام المتقدم إن قول العيني « أم صبي » بالنصب عطف بيان ليضاء سهو إلخ : إنما السامى هو أى ابن هشام لالعيني لجواز كون يضاء مفعولا لفعل محذوف يفسره معدى رب

وقوله :

\* يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرِ \*

— ٨٥٩

وجعل منه الناظم « يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيْتِ وَخُجْرَجُ الْمَيْتِ مِنَ الْحَيِّ » وقد راز الخشري عطف مخرج على فائق ، وجعل ابن الناظم تبعاً لأصله المعطوف في البيتين في تأويل المعطوف عليه ، والذي يظهر عكسه لأن المعطوف عليه وقع نعمتاً ، والأصل فيه أن يكون اسماً .

\* \* \*

لمحذوف على وزان « رب رجل صالح لقيته » وإن كان المفسر فيما نحن فيه محذوفاً فهو مشكل ، إذ يلزم عليه حذف المفسر والمفسر جميعاً ، ثم قال : وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقد قال : إن العيني لم يسه وإنما « أم » عطف بيان مقطوع ف نصب ، إذ عطف البيان كالنعت في جواز القطع كما صرحوا به ، وحينئذ فقوله : ولا يجوز نصبها إلخ . هو عين كلام العيني .

\*\*\*

٨٥٩ البيت من الرجز المسدس ولم أقف على اسم قائله وأورده الفراء في إعراب القرآن واستشهد به أبو على الفارسي وابن الشجري في أماليه والعيني في شواهد البغدادي في الخزانة والرضي في الكافية ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل . وصدده :

بَاتٍ يُعْشِيهَا بِمَضْبٍ بَاتِرٍ

اللفظة : « يعشيا » روى بالعين المهملة من العشاء بفتح العين وهو الطعام الذي يؤكل وقت العشاء . وروى بالعين المعجمة من العشية ، ومنه قوله تعالى « فعشيم من اليم ما عشيمهم » . « والعضب » بفتح العين المهملة وسكون الضاد المعجمة وفي آخره ياء موحدة هو السيف ، ويروى « بسيف باتر » أي قاطع من البتر وهو القطع ، قال الجوهري السيف الباتر القاطع . وقوله « يقصد » بالقاف المعجمة من القصد وهو ضد الجور قال الله تعالى « وعلى الله قصد السبيل » وقوله « اسوقها » جمع ساق ويروى وليس بصحيح « في أسواقها » وقوله « وجائر » هو من الجور وهو ضد العدل .

الإعراب : « بات » فعل ماض ناقص من أخوات كان والفاعل مستتر وجوبا تقديره هو ، ويستعمل فيمن يعمل بالليل ، كما أن ظل يستعمل فيمن يعمل بالنهار ، والضمير المستتر فيه اسمه ويروى « بت أعشيا » وقوله « يعشيا » جملة من الفعل والفاعل والمفعول خبر ، والضمير فيه



يرجع إلى المرأة التي يعاقبها زوجها بالسيف ، والباء في « بعضب » متعلق بعشيها : وقوله « باتر » بالجر صفة « لعضب » و « يقصد » جملة من الفعل ، والفاعل وهو الضمير المستتر فيه الذي يرجع إلى ما يرجع إليه الضمير الذي في « بات » ومحلها النسب على الحال وهذا قول العيني ، وقال البغدادي في الخزانة : وزعم العيني أن الضمير عائد على ما عاد عليه ضمير « بات » وأن الجملة حال ، وهذا فاسد لأنه لو كان كما زعم لنسب جأراً لأنه معطوف عليه ، ولا جائز أن يكون منصوباً أو مرفوعاً لأن الشعر من الرجز الذي يجب توافقه قوافيه ، ويدل لما قلنا رواية الفراء :

بت أعشيها بعضب باتر يقصد في أسوقها وجأثر

قال البغدادي : والقافيتان مضبوطتان بضبط القلم بالجر في نسخ صحيحة مقروءة وعليها خطوط العلماء : منها تفسير الفراء والزجاج ، ومنها إيضاح الشعر بخط ابن جنى ، ومنها أمالي ابن الشجري كما ذكرنا . ولو رفع باتر على أنه نعت مقطوع من النكرة غير المخصصة لرفع جأثر وفيه ما لا يخفى ؛ وكذلك لا يجوز أن يكون جملة يقصد خبراً ثانياً لبات أو بدلا من بعشيها لما ذكرنا .

ولا بأس هنا من إيراد فصل عقده ابن الشجري في أماليه بين فيه ( شرط عطف الاسم على الفعل مضارعاً أو ماضياً وعكسه ) قال : عطف اسم الفاعل على يفعل ، وعطف يفعل على اسم الفاعل جأثر ، لما بينهما من المضارعة التي استحق بها يفعل الإعراب واستحق بها اسم الفاعل على الأعمال وذلك جريان اسم الفاعل على يفعل ، وتقل يفعل من الشيع إلى الخصوص بالحرف المخصص كتقل الاسم من التكبير إلى التعريف بالحرف المعروف ، فلهذا جاز عطف كل واحد منهما على صاحبه ، وذلك إذا جاز وقوعه في موضعه كقولك « زيد يتحدث وضاحك » و « زيد ضاحك ويتحدث » لأن كل واحد منهما يقع خبراً للبندأ . وكذلك « مررت برجل ضاحك ويتحدث » و « برجل يتحدث وضاحك » لأن يفعل مما يوصف به التكرات فمن عطف الاسم عن الفعل قول الراجز :

بات يعشيها بعضب باتر يقصد في أسوقها وجأثر

فإن قلت سيتحدث زيد وضاحك لم يجز لأن ضاحكا لا يقع موقع يتحدث من حيث لا يلي الاسم السين ، وكذلك « مررت بجالس ويتحدث » لا يجوز لأن حرف الجر لا يليه الفعل ، فإن عطف اسم الفاعل على فعل لم يجز لأنه لا مضارعية بينهما ، فإن قربت الفعل إلى الحال بعد جاز عطف اسم الفاعل عليه كقول الراجز :

أم صبي قد حبا ودارج

فان كان اسم الفاعل بمعنى فعل جاز عطف للماضي عليه كقوله تعالى « إن الصدقين والصدقات وأقرضوا » لأن التقدير إن الدين تصدقوا واللاتى تصدقن . اه أمالى ابن الشجرى وقوله « فى أسوقها » متعلق به .

المعنى : يصف الشاعر رجلا كريماً وفد عليه الأضياف ، فبادر إلى نحر الجزور وإكرام هؤلاء الضيفان، قال البغدادي فى خزانة الأدب : وزعم العيني أن الضمير للمرأة التى عاقبها زوجها بالسيف . ثم قال : ولا يخفى أن هذا غير مناسب لسياق الكلام .

المشاهد فيه : على أن « جائر » معطوف على « يقصد » لكونه بمعنى الفعل أى يقصد ويجوز ، وأورده الفراء والزجاج فى تفسيرهما عند قوله تعالى « ويكلم الناس فى الهدى » على أن جملة يكلم معطوفة على « وجيباً » قال الزجاج : وجائز أن يعطف بلفظ يفعل على فاعل لمضارعه يفعل فاعلاً : أى قاصد فى أسوقها وجائر .

قال البغدادي : وهذا من باب عتابه السيف ، وتحيته الضرب ، وبآر صفة أولى لعضب وجملة يقصد صفة ثانية له ، وجائر صفة ثالثة . وهو بمعنى قاطع من يتر بترأ من باب قتل إذا قطعه على غير تمام ، ويقصد مضارع قصد فى الأمر من باب ضرب : أى توسط ولم يجاوز الحد ، وفى متعلقه يقصد وأسوق جمع قلة لساق : وهى ما بين الركبة والقدم ، « وجائر » من جار فى حكمه إذا ظم . فإن قلت عقره الإبل إما قصد وإما جور ، فكيف وصف بهما ؟

قلت : هو على التوزيع أى يقصد فى أسوق إبل تستحق العقرب كالنبي ، ويجوز فى أسوق إبل لا تستحق العقرب كالحوامل ، وذوات الفصال . و « جائر » فى الحقيقة معطوف على جملة « يقصد » الواقعة صفة ثانية لعضب كقول راجز آخر :

أَمْ صَبِيٍّ قَدْ حَبَّأَ وَدَارِجٍ

قال ابن هشام . واعلم أن أقسام العطف ثلاثة :

(أحدها) العطف على اللفظ وهو الأصل نحو « زيد ليس بقائم ولا قاعد » بالخفض ، بشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف ، فلا يجوز فى نحو « ما جاءنى من امرأة ولا زيد » إلا الرفع عطفًا على الموضع لأن من الزائدة لا تعمل فى المعارف ، وقد يتمتع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعاً نحو « ما زيد قائماً لكن أو بل قاعد » لأن العطف على اللفظ إعمال ما فى الوجوب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ .

(والثاني) العطف على المحل نحو « ليس زيد بقائم ولا قاعداً » بالنصب ، وله عند المحققين ثلاثة شروط أحدها بإمكان ظهوره في النصيح ، ألا ترى أنه يجوز في « ليس زيد بقائم » و « ما جاءني من امرأة » أن تسقط « الباء » فتصب و « من » ترفع ، وعلى هذا فلا يجوز « مررت بزيد وعمراً » خلافاً لابن جنى لأنه يجوز « مررت بزيداً » ، وأما قوله :

\* تَمَرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا \*

فضرورة ، ولا تختص مراعاة الوضع بأن يكون العامل في اللفظ زائداً كما مثلنا ،  
بدليل قوله :

فإن لم نجد من دون عدنان والدآ ودون معدّ فلترعك العواذل  
وأجاز الفارسي في قوله تعالى « وأتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة » أن يكون يوم  
القيامة عطفاً على محل هذه . والثاني: أن يكون للوضع بحق الأصالة ، فلا يجوز « هذا ضارب زيداً  
وأخيه » لأن الوصف للمستوفى لشروط العمل الأصل لإعماله لإضافته لا إلحاقه بالفعل بالفعل . وأجازه  
البغداديون مسكاً بقول امرئ القيس :

وظل طهاة اللحم ما بين منضج صفيف شواء أو تقدير معجل

« الطهاة » الطابخون والواحد طاه ، و « الصفيف » من اللحم الرقيق ، و « القدير » الذي  
طبخ في القدر ، ويقال للطباخ قدار .

وفي خفض « قدير » وجهان أحدهما أنه خفض على الجوار على شواء . والوجه الآخر أنه  
أراد بين منضج صفيف شواء ، وعطف (أو قدير) على نية الإضافة في صفيف ، وهذا العطف  
على الوضع مذهب لأهل الكوفة يميزون فيه (هذا ضارب زيداً أو عمرو) على تقدير الإضافة  
في زيد المنصوب وقد يجوز أن يكون معطوفاً على منضج بلا ضرورة ، ويكون تقديره (من بين  
منضج قدير) ثم حذف منضجاً وأقام قديراً مقامه ، فهو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه  
مقامه ، ألا ترى أن بين هنا تقتضى الإضافة إلى اثنين متجانسين من حيث كان تمييزاً للطهاة ، فإذا  
كان كذلك علمت أنه من بين منضج صفيف شواء ومنضج قديراً .

أما (الشرط الثالث) من شروط العطف على المحل فهو وجود المرز أي الطالب لتلك المحل ،  
وابتقى على هذا امتناع مسائل :

إحداها قولهم « فإن زيداً وعمراً قائمان » وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء  
هو التجرد والتجرد قد زال بدخول إن .

السؤال الثانية « إن زيدا قائم وعمرو » إذا قدرت عمراً معطوفاً على المحل لا مبتدأ ، وأجاز هذه بعض البصريين لأنهم لم يشترطوا الحجاز ، وإنما منعوا الأولى لما منع آخر وهو توارد عاملين « إن » والابتداء ، على معمول واحد وهو الخبر - وأجازها الكوفيون لأنهم لا يشترطون المحرز ، ولأن إن لم تعمل عندهم في الخبر شيئاً بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، ولكن شرط الفراء وهو من الكوفيين لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم لثلاث يتنافر اللفظ ولم يشترط الكسائي ؛ كما أنه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ وحجتها قوله تعالى « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون » الآية . وقولهم « إنك وزيد ذاهبان » وأجيب عن الآية بأمرين : أحدهما - أن خبر إن محذوف أي مأجورون أو آمنون أو فرحون والصابئون مبتدأ وما بعده الخبر . ويشهد له قوله :

خلي هل طب فاني وأنتا وإن لم تبوحا بالهوى دفتان

أي إنى دنف ، وأنتا مبتدأ خبره دفتان ، وبضعفه أنه حذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، وإنما الكثير العكس . والثاني أن الخبر للذكور لأن خبر الصابئون محذوف أي كذلك ويشهد له قوله :

فن يك أمسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لتريب

أي فن يك بالمدينة مقياً ، فلست على صفته فاني وقيار بالمدينة لتريب إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يقدم نحو « لقائم زيد » وبضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها وعن المثال بأمرين : أحدهما أنه عطف على تومم عدم ذكر إن ، والثاني أنه تابع لمبتدأ محذوف ، أي إنك أنت وزيد ذاهبان ، وعليهما خرج قولهم « إنهم أجمعون ذاهبون » وقد تقدم الكلام في الآية والخلاف بين أهل الكوفة وأهل البصرة وأجوبة كل طائفة .

السؤال الثالثة : من السائل المتتعة قولهم « هذا ضارب زيد وعمراً » بالنصب .

السؤال الرابعة : قولهم « أعجبتني ضرب زيد وعمرو » بالرفع أو « وعمراً » بالنصب ، منعهما الحدائق لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في الفعل حتى يكون بأل أو منوناً أو مضافاً ، وأجازها قوم عسكا بظاهر قوله تعالى « وجاعل الليل سكناً ، والشمس والقمر حسباناً » وقول الشاعر :

فلم تغل من تمهيد مجد وسؤددا

وأجيب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور : أي وجعل الشمس ، ومهدت سؤدداً أو يكون سؤدداً مفعولاً معه ؛ ويشهد للتقدير في الآية أن الوصف فيها بمعنى الماضي والماضي المجرد من أل لا يعمل بالنصب ، ويوضح لك مضميه قوله تعالى « ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار

لتسكنوا فيه» الآية . وجوز الزمخشري كون الشمس معطوفاً على محل الليل ، وزعم مع ذلك أن الجمل مراد منه فعل مستمر في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيته مع نصه في « مالك يوم الدين » على أنه إذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلة إذا حمل على الماضي في أن إضافته محضة ، وأما قول الشاعر :

قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا

فيجوز أن يكون «الليان» مفعولاً معه ، وأن يكون معطوفاً على «مخافة» على حذف مضاف أي ومخافة الليان ، ولو لم يقدر المضاف لم يصح ، لأن الليان فعل لتعبير التكلم إذ المراد أنه دابن حسان خشية من إفلاس غيره ومطله ، ولا بد في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل .

ومن الغريب قول أبي حيان إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع لجعل صورة المسألة شرطاً لها ثم أسقط الشرط الأول الذي ذكرناه ولا بد منه .

والقسم (الثالث) من أقسام العطف على التوهم نحو « ليس زيد قائماً ولا قاعد » بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر شرط جوازه صحة دخول ذلك العامل للتوهم ، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك . ولهذا حسن قول زهير :

بدا لي أني لست مدركاً لما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

وقول الآخر :

ما الحازم النهم مقدماً ولا بطلا إن لم يكن للهوى بالحق غلاباً

ولم يحسن قول الآخر :

وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل

قال ابن منظور : النيرب الشر والنخمة ، قال الشاعر عدى بن خزاعي :

ولست بذى نيرب في الصديق ومناع خير وسبأها

والهاء لعشيرة ، قال ابن بري صواب إنشاده :

ولست بذى نيرب في الكلا م ومناع قومي وسبأها

ولا من إذا كان في معشر أضع العشيرة واغتأبها

ولكن أطواع ساداتها ولا أعلم الناس ألقابها

(٤٠- أشموني - ٤)

ونيرب الرجل سعى وتم ، ونيرب الكلام : خلطه ، ونيرب ينيرب والنيرة : خلط القول ، كما  
تنيرب الريح التراب على الأرض فتمسجه ، وأنشد :

إِذَا النَّيْرَبُ الثَّرْنَارُ قَالَ فَأَهْجَرَا

ولا تطرح الباء منه لأنها جعلت فصلا بين الراء والنون ، والنيرب الرجل الجليد ، ورجل  
نيرب وذو نيرب أى ذو شر وعميمة وامرأة نيرة ؛ أبو عمرو الميرة النيمة ( مادة نرب لسان )  
و « اللحن » الكذاب للزور للفسد ذات الين . قال ابن منظور : النمش النيمة والسرار ،  
والنمش الالتقاط لشيء كما يعيث الانسان بالشيء في الأرض ، وروى اللندري أن أبا الهيثم أشده :

يَأْمَنُ لِقَوْمٍ رَأَيْتُمْ خُفَّتْ مَدَنٌ إِنْ يَسْمَعُوا عَوْرَاءَ أَصْغَوْا فِي أَدَنٍ  
وَنَمَّشُوا بِكَلِمٍ غَيْرِ حَسَنٍ

قال : نمشوا خلطوا . وثور نمش القوام في قوائمه خطوط مختلفة ، أراد خلطوا حديثاً حسناً  
بقيح ، قال ويروى نمشوا أى أسروا ، وعز نمشاء . أى رقطاء ، ويقال في الكذب نمش  
ومشن وفرش ودش ، وبغير نمش ونمش إذا كان في خفه أثر يتبين في الأرض من غير أثره ، ونمش  
الكلام كذب فيه وزوره ، قال الراجز :

قَالَ لَهَا وَأَوْلَعْتُ بِالنَّمَشِ هَلْ لَكَ يَا خَلِيَّتِي فِي النَّمَشِ

استعمل النمش في الكذب والتزوير ، ومثله قول رؤبة :

عَادِلٌ قَدْ أَوْلَعْتُ بِالنَّمَشِ إِلَى سِرِّ فَاظْرُقِي وَمِيشِي

يعنى بالترقيش التزيين والتزوير ، ونمش الدبى الأرض ينمشه نمشاً أكل من كائنها وترك ، والنمش  
الالتقاط والدميمة ، وقد نمش بينهم بالتحفيف ، وأنمش ورجل نمش مفسد ، قال :

وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرَبٍ فِيهِمْ وَلَا مَنَمَشٍ مِنْهُمْ مَنَمَلٌ

جر منمشاً على توهم الباء في قوله ذا نيرب ، حتى كأنه قال وما كنت بدى نيرب ، ونظيره  
ما أنشده سيدييه من قول زهير :

بَدَا لِي أَنْ لَسْتُ مَدْرُكٍ مَاضِي وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

( مادة نمش لسان ) .

و « النمل » النمام ، قال ابن منظور « عن الفراء : النملة والنملة والنملة بالحركات الثلاثة في النون والنملة بفتحها كل ذلك النيمة ، ورجل نمل ونامل ومنمل ومنمل ونمال كله نمام وكذلك الإعمال . قال ابن بري : شاهد النملة قول ابن الوردي الجعدي :

ألا لعن الله التي رزمت به فقد ولدت ذا نَمَلَةٍ وَغَوَائِلِ  
وجمه أعمل ، وقد عمل ونعمل ينمل نعلا وأعمل قال الكمي :

ولا أزعج الكَلِمَ الحَفِظَاتِ لِلأَقْرَبِينَ وَلَا أَعْمَلُ

وفيه نملة أي كذب ، و « امرأة منملة وعمل » « لسان مادة نمل »

قال ابن هشام : ولم يحسن قول الشاعر : وما كنت ذا نرب ، البيت ، لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر ليس وما ، وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجرور أي نظيره ووقع أيضاً في الرفع اسماً وفي النصب اسماً وفعلاً ، وفي الركبات ، فأما المجرور فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو « لولا آخرتي إلى أجل قريب فأصدق وأكن » فإن معنى « لولا آخرتي فأصدق » ومعنى « إن آخرتي أصدق » واحد .

وقال السيرافي والفارسي هو عطف على عمل فأصدق ، كقول الجميع في قراءة الأخوين وهما حمزة والكسائي « من يضل الله فلا هادي له ويذرهم » بالجزم ، ويرد أنهما يسلان أن الجزم في نحو اثني أكرمك باضمار الشرط فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم ، لأن ما بعد الفاء منصوب بأن مضمره وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف مصدر متوهم مما تقدم ، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم وليس بين للفردين للمعاطفين شرط مقدر ، ويأتي القولان في قول الهذلي :

فَأَبْلُونِي بِلِيَتَكُمُوا لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نُوَيًّا

أي نواي . وكذلك اختلف في نحو « قام القوم غير زيد وعمراً » بالنصب ، والصواب أنه على التوهم ، وأنه مذهب سيبويه لقوله لأن غير زيد في موضع إلا زيدا ومعناه ، فشبهوه بقول عقبة ابن الحرث الأسدي يخاطب معاوية :

معاوى إنا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد

وبعد

أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها العرض البعيدا

والشاهد في « الحديد » فانه عطف على محل الجبال لا على التوهم ، وقد استنبط من ضعف فهمه من إنشاده هذا البيت هنا أنه يراه عطفاً على المحل ، ولو أراد ذلك لم يقل إنهم شبهوه به . وأما العطف على التوهم في المجزوم فقد قال به الفارسي في قراءة قبيل « إنه من يتقى ويصبر فإن الله » باثبات الياء في « يتقى » وجزم « يصبر » فزعم أن من موصولة ، فلهذا أثبت ياء يتقى - وإنها ضمنت معنى الشرط - ولذلك دخلت الفاء في الخبر . وإنما جزم يصبر على توهم معنى من ، وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف كقراءة نافع « وبحياي » وصلنا لتوالي الحركات في كلتيه كما في يأمركم ويشعركم ، وقيل « من » شرطية ، وهذه الياء إشباع ولام الفعل حذف للجازم أو هذه الياء لام الفعل ، واكتفي بحذف الحركة المقدرة - وأما الرفع فقال سيويه : واعلم أن ناسا من العرب يغاطون فيقولون « إنهم أجمعون ذاهبون » و « إنك وزيد ذاهبان » وذلك على أن معناه معنى الابتداء . فيرى أنه قال هم ، كما قال :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جانيا

ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم ، وذلك ظاهر من كلامه ، ويوضحه إنشاده البيت ، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ ، فاعترض عليه بأن متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم ، وامتنع أن تثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كل نادر إن قائله غلط .

\*\*\*

وأما وقوع العطف على التوهم في المنصوب حال كونه اسماً ، فقال الزمخشري في قوله تعالى « ومن وراء إسحق يعقوب » فيمن فتح الباء كأنه قيل وهبنا له إسحق ويعقوب على طريقة قوله :

مشائيم ليسوا مصالحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها

وقيل هو على إضمار وهبنا أي ومن وراء إسحق وهبنا يعقوب بدليل فبشرنا ، لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى ، الهبة وقيل هو مجرور عطفاً على « بإسحق » أو منصوب عطفاً على محله ، ويرد الأول أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت يزيد ، واليوم



عمره ، وقال بعضهم في قوله تعالى « وحفظاً من كل شيطان » إنه عطف على معنى « إنا زينا السماء الدنيا » وهو إنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء ، كما قال الله تعالى « ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوماً » ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله ، أو مفعولاً مطلقاً وعليهما فالعامل محذوف أى : وحفظاً من كل شيطان زيناها بالكواكب أو وحفظناها حفظاً .  
وأما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم « ودوا لوتدهن فيدهنوا » على معنى ودوا أن تدهن ، وقيل في قراءة حفص « لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع » بالنصب إنه عطف على معنى لعل أبلغ وهو لعل أن أبلغ فان خبر لعل يقترب بأن كثيراً نحو الحديث « ففعل بعضهم أن يكون ألحن بحجته من بعض » ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حد قول الشاعر :

لبس عباءة وتقرّ عيني أحب إلى من لبس الشفوف

فهو من عطف الفعل على اسم خالص من التأويل بالفعل للشار له بقول ابن مالك :

وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه أن إن ثابتاً أو منجذف

ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكرخي : إن قراءة فأطلع حجة على جواز النصب في جواب الترجي ، حملا له على التخي .

\*\*\*

وأما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى « ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم إنه على تقدير ليشركم وليذيقكم . ويحتمل أن التقدير وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرسلها . وقيل في قوله تعالى ( أو كالذي مر على قرية ) إنه على معنى : أ رأيت كالذي حاج أو كالذي مر ، ويجوز أن يكون على إضمار فعل أى أو رأيت مثل الذي خذف لدلالة « ألم تر إلى الذي حاج » عليه ، لأن كليهما تعجب ، وهذا التأويل هنا وفيما تقدم أولى لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى ، وقيل الكاف زائدة ، أى : ألم تر إلى الذي حاج أو الذي مر . وقيل الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على الذي أى ألم تنظر إلى مثل الذي حاج أو إلى مثل الذي مر .

ومن العطف على المعنى على قول البصريين نحو « لألزمك أو تقضيني حتى » إذ النصب عندهم بإضمار أن ، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم ، أى ليكون لزوم مني أو قضاء منك لحتى ، ومنه « تقاتلونهم أو يسلموا » في قراءة أبي ، وأما قراءة الجمهور بالنون فتألف على لفظ تقاتلونهم أو على القطع بتقدير أو هم يسلمون .

ومثله « ما تأتينا فحدثنا » بالنصب أى ما يكون منك إتيان حديث ، ومعنى هذا نفي الاتيان فينتفى التحديث ، أى « ما تأتينا فكيف تحدثنا » أو نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل ما تأتينا محدثاً أى بل غير محدث ، وطى اللغى الأول جاء قوله تعالى « لا يقضى عليهم فيموتوا » أى فكيف يموتون . ويمتنع أن يكون على الثانى إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون .

ويجوز رفعه ، فيكون إما عطفاً على تأتينا فيكون كل منهما داخل عليه حرف النفي . أو طى القطع فيكون موجباً ، وذلك واضح فى نحو قوله « ما تأتينا فتجمل أمرنا » و « لم تقرأ لنفسى » لأن المراد إثبات جهله ونسيانه ، ولأنه لو عطف لجزم تنسى ، وفى قوله :

غير أنا لم تأتينا بيقين فرجى ونكثرت التأميلا

إذ اللغى أنه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه ، لأنه يصير منفياً على حدته كالأول إذا جزم ويصير منقياً على الجمع إذا نصب . وإنما المراد إثباته ، وأما إجازتهم ذلك فى المثال السابق فشككة ، لأن الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان ، وقد يوجه قولهم بأن يكون معناه ما تأتينا فى المستقبل فأنت تحدثنا الآن عوضاً عن ذلك . والاستشاف وجه آخر ، وهو أن يكون طى معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الأول ، وهو أحد وجهى النصب وهو قليل وعليه قوله :

فلقد تركت أصيبية مرحومة لم تدر ما جزع عليك فتجزع

أى لو عرفت الجزع لجزعت عليك ، وأمكنها لم تعرفه فلم تجزع ، وقرأ عيسى بن عمر « لا يقضى عليهم فيموتون » عطفاً على يقضى . قال ابن هشام : وأجاز ابن خروف فيه الاستشاف على معنى السببية كما قدمنا فى البيت ، أى فاللغى انتفاء الموت لانتفاء القضاء ، ولا يصح القطع لأنه ينحل المعنى إلى : اتقى القضاء وثبت الموت .

وقرأ السبعة « ولا يؤذن لهم فيعتذرون » وقد كان النصب ممكناً ، مثله فى فيموتوا - أى لأن اللغى : اتقى الاعتذار لا سيما الإذن لهم فيه أى لا يؤذن لهم فكيف يعتذرون ، واتقى القضاء عليهم بالموت فلا يموتون - ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل ، والمشهور فى توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه فى سلك النفي لأن المراد « لا يؤذن لهم » نفي الإذن فى الاعتذار وقد نهوا عنه فى قوله تعالى « لا تمتدروا اليوم » فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك .

قال ابن هشام : وزعم ابن مالك بدر الدين أنه مستأنف بتقدير فهم يعتذرون . وهو مشكل على مذهب الجماعة لاقضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن ، كما فى قولك « ما تؤذينا فتجيبك »

بالرفع ، ولصحة الاستئناف بحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء « لا تعتذروا اليوم » على اختلاف اللوائف ، كما جاء في قوله « فبومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان » ، « وقومهم إنهم مسئولون » وإليه ذهب ابن الحاجب فيكون بمنزلة « ما تأتينا فتجهل أمورنا » ويرد أن الفاء غير العاطفة السببية ، لا تسبب الاعتذار في وقت عن نفي الاذن فيه في وقت آخر ، وقد صح الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه منقياً ، وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المتأنف قد يكون على معنى السببية وقد صرح به هنا الأعمى ، وأنه في المعنى مثل « لا يقضى عليهم فيموتوا » ورواه ابن عصفور بأن الاذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل الاعتذار بخلاف القضاء عليهم فإنه يتسبب عنه الموت جزماً ، ورد عليه ابن الضائع بأن النصب على معنى السببية في « ما تأتينا فتحدثنا » باجماع ، مع أنه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث ، قال ابن هشام : والذي أقوله إن مجيء الرفع بهذا المعنى قليل جداً فلا يحسن حمل التنزيل عليه .

أما قولهم « لا تأكل ممكاً وتشرب لبناً » إن جازمت فالمعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما ، وإن نصبت فالمعطف عند البصريين على المعنى ، والنهي عند جميع النحاة عن الجمع ، أي لا يكن منك أكل ممك مع شرب لبن ، وإن رفعت فالمشهور أنه نهى عن الأول وإباحة للثاني ، وأن المعنى : ولك شرب اللبن ، وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه إليه حرف النهي .  
وقال بدر الدين بن مالك إن مناه كمنى وجه النصب ، ولكنه على طريق لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن .

قال ابن هشام : وكأنه قدر الواو لاجمال وفيه جد لدخولها في اللفظ على المضارع الثابت ثم هو مخالف لقولهم ، إذ جعلوا السك من أوجه الاعراب معنى .

وقد منع البيانون - وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل ، وابن عصفور في شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكرين - عطف الخبر على الانشاء أو عطف الإنشاء على الخبر وقيد بعضهم المنع بالجمل التي لا محل لها أما التي لها محل فقالوا بالجواز فيها اتفاقاً نحو « زيد أبوه قائم وما أفسقه » فما أفسقه جملة إنشائية عطف على الأولى ، ولذا جاز « وقلوا حسبنا الله ونعم الوكيل » على أن الواو من الحكاية لا من المحكي لأن الجملة التي لها محل في قوة للفرد فكأن الانشائية والخبرية غير معتبرتين .  
وأجازه مطلقاً الصغار ناهيد ابن عصفور كما أجازه جماعة مستدلين بقوله تعالى « وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات » فإن هذا إنشاء عطف على خبر وهو قوله تعالى « أعدت للكافرين » واستدلوا كذلك بقوله تعالى « وبشر المؤمنين » فإنها إنشاء عطف على خبر وهو قوله « نصر من الله وفتح قريب » والآية الأولى في سورة البقرة والثانية في سورة الصف .

قال أبو حيان وأجاز سيويوه « جاءني زيد ، ومن عمرو العاقلان » على أن يكون العاقلان خيراً للهدوف لا أنه صفة لهما فإنه يجوز ، قال ويؤيده قول امرئ القيس :

وَإِنَّ شِفَائِي عَـبْرَةٌ مَهْرَاقَةٌ      فَهَلْ عِنْدَ رَسْمِهِ دَارِسٌ مِنْ مُعْوَلٍ

وقول حسان :

تُنَافِي عَزَّالًا عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ      وَكَحْلٍ أَمَاقِيكَ الْحِصَانَ يَأْتِدِ  
وهذه الرواية هي الشائعة ، والذي في التراجيح : وكحل ، آقيك وهو جمع موق .

واستدل الصفار بهذا البيت ، وقوله :

وقائلة حولان فانكح فئاتهم      وأكرومة الحيين خلوا كما هيا

فإن تقديره عند سيويوه هذه حولان ، قال ابن هشام : وأقول أما آية البقرة فقال الزمخشري ليس المعتمد بالمطف الأمر حتى يطاب له مشاكل ، بل للراد عطف جملة ثواب للؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك « زيد يعاقب بالقيد ، وبشر فلانا بالإطلاق » ، وجوز عطفه على اتقوا . وأتم من كلامه أن يقال : المعتمد بالمطف جملة الثواب كما ذكر ويزاد عليه فيقال والسلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه ، وكأنه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فيبشرهم بذلك .

وأما الجواب الثاني ففيه نظر ، لأنه لا يصح أن يكون جواباً للشرط ، إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطاً بهجز الكافرين عن الايمان بمثل القرآن . ويحاج بأنه قد علم أنهم غير المؤمنين ، فكأنه قيل فإن لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ، ومعنى هذا فبشر هؤلاء الماندين بأنه لاحظ لهم من الجنة . وقال في آية الصف إن العطف على تؤمنون لأنه بمعنى آمنوا ولا يقدر في ذلك أن المخاطب بتؤمنون للتؤمنون وببشر النبي عليه الصلاة والسلام ، ولا أن يقال في تؤمنون إنه تفسير للتجارة لا طلب وإن يفتر لكم جواب الاستفهام تنزيلاً لسبب السبب منزلة السبب ، كما في بحث الجمل المفسرة من المعنى ، لأن تخالف الفاعلين لا يقدر تقول « قوموا واقعد يا زيد » ولأن يؤمنون لا يتعين للتفسير ، سلمنا ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق أنجروا تجارة تجبيكم من عذاب أليم ، كما كان « فهل أنتم منتهون » في معنى انتهوا أو بأن يكون تفسيراً للمعنى دون الصناعة لأن الأمر قد يساق لافادة المعنى الذي يتحصل من المفسرة ، يقول : هل أدلك على سبب نجاتك ؟ آمن بالله كما تقول هو أن تؤمن بالله وحينئذ فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير في معنى التفسير .

وقال السكاكي الأمران معطوفان على قل مقدره قبل يا أيها وحذف القول كثير وقيل معطوفان على أمر محذوف تقديره في الأولى فأندر وفي الثانية فأبشر ، كما قال الزمخشري في « واهجرني ملياً » إن التقدير فاحذرنى واهجرني لدلالة « لأرحمك » على التهديد . وأما قوله :

وهل عند رسم دارس من معول

فهل فيه نافية مثلها في « فهل يهلك إلا القوم الظالمون » وأما « هذه خولان » فعناه شبه لخولان أو الفاء مجرد السببية مثلها في جواب الشرط . قال ابن هشام وإذا قد استدل بذلك فهلا استدلا بقوله تعالى « إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر » ونحوه في التزويل كثير . وأما وكحل أمانيك الحسان بأعد . . . البيت ، فيتوقف على النظر فيما قبله من الآيات ، وقد يكون معطوفاً على أمر مقدر يدل عليه للمعنى أى فافعل كذا وكحل كما قيل في « واهجرني ملياً » وأما ما نقله أبو حيان عن سيويه من تجوز « جاء في زيد ومن عمرو العاقلان » فغلط عليه ، قال ابن عرفة أى كذب فيه على سيويه لأن هذا ليس من كلام سيويه وإنما هو من كلام الصفار بتصريف من أبي حيان . قال ابن هشام . وإنما قال سيويه : واعلم أنه لا يجوز « من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين » رفعت أو نصبت ، لأنك لا تنفى إلا على من أثبتته وعلمته ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة ، وقال الصفار : لما منعهما سيويه من جهة النعت فلم أن زوال النعت يصححهما ، فنصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ، ولا حجة فيما ذكره الصفار إذ قد يكون للشيء مانعان ، ويقتصر على ذكر أحدهما ، لأنه الذى اقتضاه اللقاع .

أما عطف الجملة الاسمية على الفعلية وعكسه ففيه ثلاثة أحوال :

( أحدها ) الجواز مطلقاً ، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل « قام زيد وعمراً أكرمه » إن نصب عمراً أرحح لأن تناسب الجمليتين التعاطفتين أولى من مخالفتها .  
( والثاني ) للنوع مطلقاً ، حكى عن ابن جني أنه قال في قوله :

عاضهاً الله غلاماً بعد ما شابت الأصداع والضرس نقد

ومعنى « عاضها » أى زوجها بعد أن كبرت وصارت في هذا السن ، ويحتمل أن يكون ولدت بعد أن بلغت سن اليأس « ونقد » هو من باب فرح أى تكسر وتأكلى .

قال ابن جني : إن الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور ، وليس بمبتدأ ، ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة وهى قولهم « قام زيد وعمراً أكرمه » مع أنهم صرحوا بجواز الرفع إلا إن محال أقدر الواو عند الرفع للاستثناف .

( والثالث ) لأبى على أنه يجوز في الواو فقط نقله عنه أبو الفتح ابن جني في سرائر الصناعة - وبني عليه منع كون الفاء في « خرجت فذا الأسد حاضر » عاطفة . وأضف الأقوال القول الثمانى ، وقد ليج به الرازى في تفسيره

## خاتمة

## في مسائل متفرقة

الأولى : يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف ، أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ، فالأول نحو : « قام زيدٌ وعمرٌ » . والثاني نحو : « قام زيدٌ وأنا » فإنه لا يصلح « قام أنا » ولكن يصلح « قمتُ » والتاء بمعنى أنا ، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أخر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل ، وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الممزة والنون وتاء الخطاب أو فعل الأمر ، نحو « أقومُ أنا وزيدٌ » و « تقومُ عن زيدٌ » و « تقومُ أنتُ وزيدٌ » و « أَسْكُنُ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » أى وليسكن زوجك . وكذلك باقيها ، وكذلك المضارع المفتوح بتاء التانيث نحو « لَا تُضَارُّ وَالِدَةَ بَوْلِدِهَا وَلَا مَوْلُودَ لَهُ بِوَالِدِهِ » قال ذلك الناظم . قال الشيخ أبو حيان وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحو بين والمعربين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بآنت .

وذكر في كتابه في مناقب الشافعي رضى الله عنه أن مجلساً جمعه وجماعة من الحنفية ، وأنهم زعموا أن قول الشافعي بحل أكل متروك التسمية مردود بقوله تعالى « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإياه لفسق » فقال : أقلت لهم لا دليل فيها بل هي حجة للشافعي ، وذلك لأن الواو ليست للعطف على تأكلوا ، لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية ولا للاستئناف لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها ، فبقي أن تكون للحال . قال ابن عرفة فيه أن التأكيد يقتضى قصده استقلالاً رداً على مخالف ، على أن الحال قد تأتي للعلة نحو « لا تضرب زيدا وهو أخوك ولا تشرب الخمر والله نهي عنه » . واعترض بأنه لو كانت للحال لقال وهو فسق من غير توكيد بإن واللام ، لأن التوكيد إنما يناسب النكر حقيقة أو حكماً والقرآن في أعلى درجات البلاغة ولا منكرهنا . وأجيب بأن الشركين أنكروا ذلك فرد عليهم ، وفيه أن الخطاب إنما هو للمؤمنين بدليل تمام الآية وحينئذ فلا يناسب التوكيد للكفار ، إلا أن يقال إنه وإن كان الخطاب للمؤمنين إلا أن فيه تعريضاً بالكفار أى كلوا منه خلافاً للكفار ، وفيه أنه وإن كان فيه تعريض إلا أن هذا لا يساوى كون الواو للاستئناف لأنه الأصل فيها ، سلمنا أنها للحال فلا نسلم أنها مقيدة لأن الأكل مما ذبح للأصنام واضح في كونه فسقاً فلا حاجة لبيانه ، فيبقى أن الحال مبينة لمعنى النهي مثل لا تضرب زيدا وهو أخوك ، وهي مسوقة لبيان العلة ، أى لا تضرب زيدا لأنه أخوك ، وهي أى تلك الحال لا تقيده المفهوم ، أى لا يستفاد منه عدم الأكل في حال كونه فسقاً كما لا يستفاد منه عدم ضرب زيد في حال كونه أخاً .

الثانية: لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه، لصحة « قام زيدٌ وأنا » وامتناع « قام أنا وزيدٌ ».

قال ابن هشام في الآية فتكون جملة الحال، مقيدة للنهي. والمعنى لانا كلوا منه في حالة كونه فسقا، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقا، والفسق قد فسره الله تعالى بقوله « أو فسقا أهل غير الله به » فالمعنى لانا كلوا منه إذا سمى عليه غير الله ومفهومه كلوا منه إذا لم يسم عليه غير الله انتهى ملخصا وموضحاً . ولو أبطل العطف بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا، لأن جملة ولا تاكلوا إنشائية وجملة وإنه فسق خبرية وقوله لكان صوابا فيه أن للنصم أن يلتزم خلاف مذهب المعترض، بأن يقول بمذهب الصفار إذ كل مسألة خلافية للمعترض أن يلتزم فيها خلاف مذهب المعترض . أما واو المفعول معه فقد ذكر العلامة السيوطي أن أصلها للعطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعاً ولا يتقدم على صاحبه أيضاً — وأجزه ابن جني فيقال « استوى والحشبة للاء » لوروده في العطف قال الشاعر :

عليك ورحمة الله السلام

وسمع أيضا :

جمعت وخشا غيبة ونعمة

ولأن باب المفعولية في التقديم أوسع مجالا من باب التابعية، وإنما المانع هنا من التقديم الحمل على ذلك، فإذا جاء في الأصل بقلة أو اضطرارا جاز هنا بكثرة وسعة ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال « قام زيد واليوم عمراً » وإن جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لأن الواو هنا نزلت منزلة الجار مع المجرور فتعوا الفصل بينهما .

ويستخلص من كل ذلك : أن المسائل بالنسبة إلى العطف والمفعول معه خمسة أقسام : ( الأول ) ما يجب فيه العطف ولا يجوز النصب على المفعول معه وذلك شيان؟ أحدهما : أن لا يتقدم الواو إلا مفرد نحو « أنت ورأيك » و « كل رجله ضيعته » و « الرجال وأعضاها ، والنساء وأعجازها » هذا قول الجمهور . وجوز الصيمري فيه النصب بلا تأويل ، وجوز بعضهم فيه النصب على تأويل ما قبل الواو أنه جملة حذف ثاني جزأها ، والتقدير كل رجل كأنه ضيعته . والثاني : أن يتقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو قولك « أنت أعلم ومالك » والمعنى بمالك وهو عطف على أنت ونسبة النلم إليه مجاز .

( الثاني ) ما يجب فيه النصب ولا يجوز فيه العطف ، وذلك أن يتقدم الواو جملة إسمية أو فعلية متضمنة معنى الفعل وقبل الواو ضمير متصل مجرور أو مرفوع لم يؤكد بمتفصل نحو « مالك وزيدا » و « ما شأنك وزيدا » و « ما صنعت وإياك » فيتمين النصب هنا على المفعول معه، ولا

الثالثة: لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف، لصحة « اختصم زيدٌ وعمروٌ » وامتناع « اختصم زيدٌ واختصم عمروٌ ».

يجوز العطف لامتناعه إلا في الضرورة والنصب في الإسمية بكان مضمره قبل الجار وهو اللام وشأن أي ما كان شأنك وزيداً ، أو بمصدر لابس منويًا بعد الواو أي ما شأنك وملابسة زيداً أو ملابسة زيداً ، كذا نص عليه سيبويه .

وقال أبو حيان تعلقاً عن شيخه ابن الضائع ، وهكذا تقدير معنى الإعراب ؛ لأنه عند سيبويه مفعول معه وتقدير الملابس يجعله مفعولاً به لا مفعولاً معه . وقال السيرافي وابن خروف للمقدر فعل وهو لابس ، لأن المصدر لا يعمل مقدرًا .

( الثالث ) ما يختار فيه العطف مع جواز النصب ، وذلك بأن يكون المجرور في الصورة السابقة ظاهراً أو ضميراً للرفوع منفصلاً . نحو « ما شأن عبد الله وزيد » و « ما أنت وزيد » فالأحسن جرّ زيد في الأول ورفع في الثاني ، ولإمكان العطف وهو الأصل ، ويجوز فيه النصب مفعولاً معه ، ومنعه بعض المتأخرين ، كابن الحاجب ورد بالسجع ، قال الشاعر .  
وما أنت والسير في متلف .

وسمع « ما أنت وزيداً » و « كيف أنت وزيداً » و « كيف أنت وقصعة من ثريد » قال سيبويه أي ما كنت وزيداً ، وكيف تكون وقصعة من ثريد ؛ لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيراً انتهى .

قال الفارسي وغيره : وكان هذه المضمرة تامة لأن الناقصة لا تعمل هنا ، « كيف » حال دونها هنا ، واختاره الشلوبين : وقال أبو حيان الصحيح أنها الناقصة وأنها تعمل هنا « كيف » خبرها ، واختلاف في تقدير سيبويه مع « ما كنت » ومع « كيف تكون » أذلك مقصود لسيبويه أم لا فقال السيرافي هو غير مقصود ولو عكس لأمكن ، ورد المبرد على سيبويه وقال يصلح في كل منهما الماضي والمستقبل وتواجه ابن طاهر ، ورد ابن ولاد على المبرد ، قال إنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه لأن « ما » دخالها معنى التحقير والانتكار إذ يقال لمن أنكر عليه مخالطة زيد أو ملابسته ما أنت وزيداً لمن لم يقع منه ذلك ولا ينكر إلا ما ثبت واستقر دون مالم يقع وأيسر لمجرد الاستفهام ، وأما كيف فعلى بابها من الاستفهام والمعنى كيف تكون إذا وقع كذا ، أي على أي حال ، لكون الاستفهام إنما يكون عن المستقبل .

( والرابع ) ما يختار فيه النصب مع جواز العطف ، وذلك أن يجتمع شروط العطف لكن يخاف منه فوات اللحية المقصودة نحو « لا تغتد بالسمك واللبن » و « لا يبيحك الأكل والشبع » أي مع اللبن ومع الشبع ، لأن النصب يبين مراد التكلم ، والعطف لا يبينه وكذا إذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو قول الشاعر :



الرابعة : في عطف الخبر على الإِثْماءِ وعكسه خلاف منعه البيانون ، والناظم في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل . وابن عصفور في شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو « وبشر الذين آمنوا » في سورة البقرة « وبشر المؤمنين » في سورة الصف .

فكونوا أتم وبني أيكم مكان الكليتين من الطحال

فإن العطف وإن حسن من حيث اللفظ لكنه يؤدي إلى تكلف في المعنى ، إذ يصير التقدير كونوا أتم وليكونوا هم ، وذلك خلاف المقصود فإن لم يصلح الفعل للتسلط على المفعول امتنع العطف عند الجمهور ، وجاز النصب على المعية وطى إضمار الفعل الصالح نحو قول الله تعالى « فأجمعوا أمركم وشركاءكم » لا يجوز أن يحمل وشركاءكم معطوفاً على أمركم لأن أجمع لا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما ، فأما إن يحمل مفعولاً معه أو مفعولاً بأجمعوا مقدرآً ، ومثله « توبوا والدار والايان » فالإيمان مفعول معه أو مفعول باعتقدوا مقدرآً ، فإن لم يحسن والحالة هذه مع موضع الواو تعين الإضمار وامتنع المفعول معه أيضاً كقوله :

إذا ما العانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا

لأن زججن غير صالح للعمل في العيون وموضع الواو غير صالح لمع فيقدر وكلمن .

وذهب جماعة منهم أبو عبيدة والأصمعي وأبو محمد اليزيدي والمازني والبرد إلى جواز العطف على الأول بتضمين العامل معنى يتسلط به على المتعاطفين واختاره الجرمي ، وقال يجوز في العطف ما لا يجوز في الأفراد « نحو أكلت خبزاً ولبناً » فيضمن زججن معنى حسن .

( الخامس ) ما يجوز العطف والمفعول معه على السواء ، وذلك إذا أكد ضمير الرفع المتصل نحو « ما صنعت أنت وإياك » ونحو « رأسه والحائط » أي خذل أو دع ، و« شأنك والحج » أي عليك بمعنى الزم و« امرأ ونفسه » أي دع ، وذلك مقيس في كل متعاطفين على إضمار فعل لا يظهر فالمعية في ذلك والعطف جائزان ؛ والفرق بينهما من جهة المعنى أن المعية يفهم منها الكون في حين واحد دون العطف لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر ، قال أبو حيان وفي تمثيل سيديويه بهذه الأمثلة رد على من يعتقد أن المفعول معه لا يكون إلا مع الفاعل . اه مع الموامع

ووجدت العلامة الشمني في حاشيته على المعنى في الكلام على عطف الاسم على الفعلية وبالعكس عند قول المصنف « والثاني المنع مطلقاً » حكى ابن جنى قال في قوله : عاضها الله البيت المتقدم كتب ما نصه : هكذا رأينا في النسخ بغير واو وقيل إنه في الشرح « والثاني المنع مطلقاً حكى عن ابن جنى وأنه قال » ويوجد في بض نسخ المعنى في هذا المحل « حكى عن ابن جنى أنه قال بدون واو » فيشبه أن يكون ذلك تنبيهاً على ما أخذ هذا القول ؛ يعني أنه استنبط من كلام ابن جنى

قال أبو حيان : « وأجاز سيويوه » جاءني زيدٌ ومنٌ عمروُ العاقلانِ « على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف ، ويؤيده قوله :

من أن الضرس فاعل لا مبتدأ أن ذلك هو الأولى نظراً إلى رعاية التناسب لا أنه ممنوع اه . قال الشمني وأقول الظاهر من قول ابن جنى أنه فعل فاعل محذوف وليس مبتدأ وأن ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل الأولوية ، والنقد بكسر القاف المتأكل اسم فاعل من تقدمت السن بالكسر إذ اتأكلت وتكسرت ، ومعنى البيت أن هذه المرأة عوضها الله غلاماً تزوجته بعد ما وصلت في الكبر إلى هذه الحالة « وقد أسلفت الكلام عليه فيما قبل وعند قوله « وأضعف الثلاثة القول الثاني » كتب مانصه : محي . هذا العطف كثيراً نحو قوله تعالى « سواء عليكم أذعنتموهم أم أتت صامتون » وعند قوله « وأنهم زعموا أن قول الشافعي محل أكل متروك التسمية » كتب مانصه : مذهب الشافعي أن متروك التسمية عمداً كان الترك أو نسياناً محل أكله وهو قول أبي هريرة وابن عباس في رواية وأبي عياض وأبي رافع وعطاء وابن المسيب والحسن وجابر وعكرمة وطاووس والتخمي وقتادة وربيعة ومالك في رواية ، وذهب أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري إلى أن الترك إن كان عمداً لا يؤكل وإن كان نسياناً يؤكل ، وهو قول مجاهد وطاووس أيضاً وابن شهاب وابن جبير وعطاء في رواية والحسن بن يحيى والحسن بن صالح وإسحق ومالك في رواية وأحمد في رواية وابن القاسم وعيسى وأصمغ واختاره النحاس وقال لا يسمى فاسفاً إذا كان ناسياً ، وذهب أشهب والطبري إلى أن ترك التسمية عمداً إن كان استخفافاً لا يؤكل وإلا يؤكل ، وظاهر الآية تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه عمداً كان الترك أو نسياناً ، وبه قال ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عيش بن أبي ربيعة وعبد الله بن يزيد الخطمي ، وابن سيرين والشعبي ونافع وأبو ثور وداود وأحمد في رواية . وقال الحسن في قوله تعالى « وإنه لفسق » لكفر قال الكرماني يريد مع الاستحلال ، وقال غير الحسن اعصية ، والضمير في « إنه » عائد إلى الأكل ، وجوز الحوفي أن يعود على ما ، وجوز ابن عطية أن يعود على المصدر المفهوم من « لم يذكر » يعني ترك الذكر .

وفي البحر قال مانصه : وهذه الجملة لا محل لها من الاعراب وتضمنت معنى التعايل كأنه قيل افسقه . وكتب اللمامة الشمني عند قوله فبقي أن تكون للحال الخ مانصه : في حاشية التفتازاني : واعترض بأن التأكيديان واللام ينبغي كون الجملة هائية لأنه إنما يحسن فيما قصد الاعلام بتحقيقه البتة والرد على منكر تحقيقاً أو تقديراً على ما هو مبين في علم المعاني .

والحال الواقع من الأمر والنهي مبناه على التقدير كأنه قيل لا تأكلوا منه إن كان فسقاً فلا يحسن وإنه لفسق بل وهو فسق .

والجواب أنه لما كان المراد بالفسق هنا الالهلال لغير الله كان التأكيدي مناسباً ، كأنه قال

٨٦٠ - وَإِنْ شِئْنَاى عَابِرَةٌ مَّهْرًا قَةً فَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مَعْوَلٍ

لا تأكلوا منه إذا كان هذا النوع من النسق الذى الحكم به متحقق وللشركون يشكرون اتهم . واعترض بأنه لو سلم كونها حالية فلانسلم أنها قيد للنهي بمعنى أن يكون النهى عن أكله في هذه الحالة دون غيرها بل تكون إشارة إلى المعنى الموجب للنهي كما يقال « لاتهن زيدا وهو أخوك » و« لاتؤذ فلانا وهو محسن إليك » و« لاتشرب الخمر وهو حرام عليك » ولا يكون قيدا للنهي لأنه حينئذ لا يكون له فائدة لأن كونه منهيأ عنه حال كونه فسقا معلوم لا حاجة إلى بيانه . وقد اعترض على قول المصنف « فالعنى لانا كلوا منه إذا سمى عليه غير الله » بأن ما قدره أخص مما لم يذكر اسم الله عليه إذ الذى لم يذكر اسم الله عليه ينقسم إلى ما أهل به لغير الله وإلى ما لا يهل به لأحد، بأن لم يذكر عليه اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام على أعم الحلين أولى لأنه أعم فائدة فيحرم متروك التسمية عمدا بعموم هذا ، ولا يخص التحريم بما أهل لغير الله به .

قال التمنى : وأقول ما قدره وإن كان أخص من مطلق ما لم يذكر اسم الله عليه لكنه مساو لما لم يذكر اسم الله عليه للقيد بكونه فسقا أهل به لغير الله كما هو للراد والمفروض ثم في الشرح ، وأيضا فالتحريم إنما كان للاعراض عن تسمية الخالق الرازق والإخلال بتعظيمه لأنه مناسب ، وهو معنى عام يشمل متروك التسمية عمدا وللهل به لغير الله وهذا أولى من أن يجعل المناسب تسمية غير الله لأنها كالاشراك إذ هذا مناسب خاص ببعض الصور والأول عام مشترك بين الصور فكانت إضافة الحكم إليه أولى للحل من إضافته إلى المناسب الخاص

٨٦٠ - البيت من البحر الطويل ، وهو لاصري القيس من معلقته التى أولها :

فَمَا نَبَيْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ	بِسِقْطِ الْوَاى بَيْنَ الدَّخُولِ فَخَوْمِلِ
فَتَوْضِغَ فَأَلْقِرَاءَ لَمْ يَمْفُ رَسْمُهَا	لِمَا نَسَجْتَهُ مِنْ جَنُوبٍ وَشِمَالِ
تَرَى بَعَرَ الْأَرَامِ فِي عَرَصَاتِهَا	وَقِيَعَانِهَا كَأَنَّهُ حَبٌّ فَلَقَمَلِ
كَأَنَّ غَدَاةَ النَّبِينِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا	لَدَى سَمَرَاتِ الْحَى نَاقِفٌ حَنْظَلِ
وَقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطِيئِهِمْ	يَقُولُونَ لَاتَهْلِكِ أُمَى وَتَحَمَلِ
وَإِنْ شِئْنَاى عَابِرَةٌ إِنْ سَفَعْتُمَا	وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مَعْوَلِ

وبعده :

كَدَابِكِ مِنْ أُمَّ الْخَوْرِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتِهَا أُمَّ الرَّبَابِ بِمَا سَلِ

وهي إحدى المعلقات السبع ، بل أولها في الوضع . وهي طويلة ، فلتطلب في مكانها كديوان امرئ القيس أو المعلقات السبع أو العشر .

اللفظ : سقط اللوى : منقطع الرمل ، وسقط الولد وسقط النار ثلاث لغات بفتح السين مع فتح القاف أو إسكانها مع كسر السين . سقط سقط وسقط . واللوى حيث يلتوى الرمل ويدق ، ويقال ألوى الرجل إذا أتى اللوى ، وتقول العرب : ألوية فأزلوا . والدخول وحومل موضعان . « وقفا » فعل أمر من « وقف » وقد زعم الفراء أن العرب تخاطب الواحد والجماعة مخاطبة الإثنين فتقول للرجل قوماعنا . وحكى أنه سمع بعضهم يقول : ويحك أرحلاها وأنشد عن أبي ثروان :

فان تزجراني يا ابن عفان أنزجر وإن تدعاني أحم عرضاً ممعا

ويروى ذلك عنهم ، لأن أدنى أعوان الرجل في أهله اثنان ، وكذلك الرقعة أدنى ما تكون ثلاثة فيجري كلام الواحد على صاحبيه ، ألا ترى أن الشعراء كثيراً ما يقولون : يا صاحبي ، يا خليلي ، قال امرئ القيس :

خليلي مرا بي على أم جنذب - ثم قال : ألم تر أني كلما جئت طارقاً - فقال ألم تر ، فرجع إلى الواحد . وأول الكلام اثنان قاله ابن النحاس : والذي ذكره الفراء شيء ينكره أهل البصرة ، لأنه إذا خاطب الواحد مخاطبة الإثنين وقع الإشكال ، والذي يذهبون إليه أن تثنيته على محل التأكيد تؤدي معنى قف ، وهذا فيه نظر ، وقد قيل إنما يخاطب صاحبيه ، وقد قيل إنه أراد الأمر بالنون الخفيفة فوقف عليها بالألف وأجرى الوصل مجرى الوقف .

وقوله « بين الدخول وحومل » هكذا رواه الأصمعي بالواو لأن « بين » لا يقع إلا على اثنين فصاعداً فلا ينبغي أن يكون النسق معها إلا بالواو أو نحو « اختصم زيد وعمرو » فزيد وعمرو سواء « وكلا زيد وعمرو حدثني » لاتصلح الفاء في شيء من هذا فلا تقول « اختصم زيد وعمرو » فلذلك اختار الأصمعي الواو وكلا طلب اثنين لم يفرق فيه بين الواحد وصاحبه بشيء نحو « بين زيد وعمرو درهم » ولا يقال « بين زيد درهم وعمرو » أما من رواه بالفاء فانه جعل الدخول اسم مكان يشتمل على منازل مفترقة تسكتفي به بين كأنه إذا قال بين الدخول أراد بين منازل الدخول فيكون الكلام مكتفياً فيجوز له حينئذ أن ينسق بما شاء من حروف النسق ، كما يقول « نزلنا بين بغداد والكوفة » ويجوز أن تكون الفاء بمعنى إلى فيكون المعنى أن سقط اللوى ما بين الدخول إلى حومل ، كما تقول « هي أحسن الناس قرناً فقدمنا » يريدون ما بين قرن إلى قدم .

« و توضح فالمقراة » موضعان ، و « لم يهف إسمها » لم يندرس ، و « لما نسجتها » أي للذي نسجت عليها من الرياحين ، لأن الأرواح تأتي بالتراب فتمحو الآثار . يقول فهذا الرسم باق لم يتغير فنحن نحزن عليه فلو عفا لاسترحنا كما قال ابن أحرر :

ألا ليت النازل قد بلينا ولا يرمين عن شجر حزينا

فإن قيل أين فاعل نسجتها؟ فإن في ذلك أجوبة منها أن تضمر الريح وتجمعا فاعلة - وإن لم يجر لها ذكر لدلالة الكلام عليها مثل قوله تعالى « حتى توارت بالحجاب » ويجوز أن تكون من زائدة في الإيجاب ، على قول أبي الحسن ، فيكون التقدير لما نسجتها جنوب وشمال ، ويجوز أن يكون فاعل نسجت ضميراً و« ما » يؤنث على المعنى ، كما قالوا « ما جاءت حاجتك » بالنصب فأنت ضمير « ما » حيث كانت الحاجة مؤنثة. ويجوز إذا جعلت من زائدة في قول أبي الحسن أن تجعل ماصدراً فلا يقتضى أن يعود عليه ما ذكر فتكون الهاء عائدة على المقرأة ، ويجوز أن تكون الهاء للدواضع المذكورة كلها وقال « رسمها » ولم يقل رسموها اكتفاء بالواحد عن الجميع ، كما قال :

بها جيف الحسرى فأما عظامها فيبيض وأما جلدها فصليب

و « الآرام » بهزتين الظباء وبغير همز رءوس الكدى واحدها إرم ، و « العرصات » الدمن واحدها عرصة ، و « قيعانها » جمع قاع وهي أرض سهلة ويقال ثلاث أقوع وهي القيعة ، وروى « فلفل » وقليل : شجر له حب أسود عن الخليل .

وهي البيت أنه وصف الدار بالخلاء عن أهلها على بعد ، وبعد عهدهم عنها حتى صارت مآلها للوحش ؛ ودل على بعد عهدها بالأنيس أن البعر يقدم عهده بالأنيس ، ويصغر ويتكرش حتى يصير كأنه حب الفلفل .

« والبين » الفراق ، و « تحملوا » ارتحلوا ، و يروى تكمشوا ، و « سمرات » جمع شجرة وهي شجرة أم غيلان ، و « الحنظل » شجر معروف ، ومعناه أنه بكى الديار عند تحملهم فكأنه ناقف حنظل : وناقف الحنظل يتقفها بظفره ، فإن صوتت علم أنها مدركة فاجتناها فعينه تدمع لحدة الحنظل وشدة رائحته ، كما تدمع عينا موحف الخردل ، فشبه نفسه حين بكى بناقف الحنظل . وقوله : وقوقا بها صحبي البيت « الصحب » جمع صاحب ، و « اللطى » الإبل وهي جمع مطية ، سميت مطية لأنها يعطى بها في السير ، أى يمد بها ، ولأنه يركب مطاها وهو ظهرها ، وهو يقع للذكر وللؤنث ، وأنشد في تصدق ذلك :

إنَّ الحِمَارَ مَعَ الحِمَارِ مَطِيَّةٌ فَإِذَا حَكَّوْتَ بِهَا فَيَسَّ الصَّاحِبُ

فسمى الحمار مطية ، وهو مذكر ، و « الأسي » الحزن : يقال منه رجل أسوان أو أسيان ، و « تجمال » مثل تجلند أى أظهر الجميل ، ونصب وقوقا على الحال ، والعامل فيها « قفا » تقول : ( ٤١ — أشبوني — ٤ )

وقفت بدارك قائماً سكانها ، ويجوز أن يكون مصدرأ من « قنا وقوفاً » مثل « وقوف صحي » ويجوز أن يكون ظرفاً مثل « مقدم الحاج » وهو ضعيف لأنه لا يقال : لا أكلك وقوف زيد ، وهو يريد وقت وقوف زيد ، لأنه لا يعرف أمد ، ويجوز أن نهزم الواو فتقول « أقوفا » لأن كل واو انضمت اغيرة فنهزها جائز ، وموضع « أسي » نصب على الحال ونصب « مطيهم » بوقوفه وقوله :

وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ إِنْ سَفَحْتَهَا وَهَلَّ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ

وهو بيت الشاهد وهذه رواية الديوان ، وتروى في كتب النحاة « عبرة مهراقة » بدل « عبرة إن سفحتها » والرواية المشهورة في هذا البيت « وإن شفاي » بالإضافة إلى ياء المتكلم ، ويروى « وإن شفاء » بالتنكير مع التنوين ولم يذكر شراح القصيدة تلك الرواية ، إلا أن الخطيب التبريزي ، قال روى سيوفه هذا البيت « وإن شفاء عبرة » واحتج فيه بأن النكرة تجر عنها بالنكرة و « سفحتها » صبيها ، ولو لامتنى ، و « العبرة » بالفتح اللمعة ، وجمعها عبر كبدرة وبدر ، و « مهراقة » بفتح الهاء أي مصبوبة . قال ابن السيد في شرح أدب الكاتب : قد ذكر ابن قتيبة في باب فعلت وأفعلت هرقت الماء وأهرقته ، وقد قال مثله بعض الغويين ممن لا يحسن التصريف ، وتوهم أن هذه الهاء في هذه الكلمة أصلية وهو غلط والصحيح أن هرقت وأهرقت فعلان رباعيان معتلان أصلهما أرقت فمن قال هرقت فالهاء عنده بدل من همزة أفعلت ، كما قالوا أرحت الماشية وهرحتها وأترت التوب وهترته ، ومن قال أهرقت فالهاء عنده عوض من ذهاب حركة عن الفعل عنها ، ونقلها إلى الفاء لأن الأصل أرقت أو أروقت بالياء أو بالواو على الاختلاف في ذلك ، ثم نقلت حركة الواو أو الياء إلى الراء فانقلب حرف العلة ألفاً ، لانفتاح ما قبلها ثم حذف لسكونه وسكون القاف ، والساقط من أرقت يحتمل أن يكون واواً فيكون مشتقاً من راق الشيء يروق ، ويحتمل أن يكون ياء ، لأن الكسائي حكى راق الماء يريق إذا انصب ، والدليل على أن الهاء في هرقت وأهرقت ليست فاء الفعل على ما توهم من ظنها كذلك ، أنها لو كانت كذلك لزم أن يجرى هرقت في تصريفه مجرى ضربت فيقال هرقت أهرق هرقا ، كما تقول ضربت أضرب ضرباً أي مجرى غيره من الأفعال الثلاثية التي يجيء مضارعها بضم العين وتجيء مصادرها بمختلفة ، وكان يلزم أن يجرى أهرقت في تصريفه مجرى أكرمت ونحوه من الأفعال الرباعية المصححة ، فيقال أهرقت أهرق إهراقاً ، كما تقول أكرمت أكرم إكراماً ، ولكن العرب لم تقل شيئاً من ذلك . وإنما يقولون في تصريف هرقت أهرق يفتحون الماء وكذلك يفتحونها في اسم الفاعل فقولون مهريق وفي اسم المفعول مهراق لأنها بدل من همزة لو ثبتت في تصريف الفعل لكانت مفتوحة ، ألا ترى أنك لو صرفت أرقت على ما ينبغي من التصريف ، ولم تحذف الهمزة منه لقات في مضارعه

يؤريق وفي اسم فاعله مؤريق . وفي اسم مفعوله مؤريق ، وقالوا في المصدر هراقة كما قالوا إراقة . وإذا صرفوا أهرقت قالوا في المضارع أهرق وفي المصدر إراقة وفي اسم الفاعل مهريق وفي اسم الفاعل مهراق فأسكنوا الهاء في جميع تصريف الكلمة فهذا يدل على أنه رباعي معتل وليس بفعل صحيح وأن الهاء فيه بدل من همزة أرتت أو عوض كما قلنا، قال العديلي بن الفرخ:

فَكُنْتُ كَمُهْرِيْقِ الَّذِي فِي سِقَانِهِ لِزَقْرَاقِ آلِ فَوْقَ رَايَةِ صِلْدِ

وقال ذو الرمة :

فَلَمَّا دَنَتْ إِهْرَاقَةُ الْمَاءِ أَنْضَتَتْ

وقال الأعشى :

فِي أَرَاكٍ سَمْرِدٍ يَكَادُ إِذَا مَا ذَرَّتِ الشَّمْسُ سَاعَةً يَهْرَاقُ

انتهى كلام ابن السيد . والأراك: شجر معروف والمرد النض من ثمره ، وقيل هو النضج منه وقيل المراد هنوات منه حمر ضخمة ، واحدته مرده (لسان مرد) .

وقوله « فهل عند رسم دارس من معول » الرسم : الأبر ، والدارس : المنطمس ، والغاء

في جواب شرط مقدر . .

قال ابن جنى في سر الصناعة : ومن ذلك قول امرئ القيس :

وَإِنَّ شِفَائِي عَمْرُةٌ مَهْرَاقَةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مَعُولٍ

قال : ففي قوله « معول » مذهبان : أحدهما أنه مصدر عولت بمعنى أعولت ، أي بكيت ؛

أي فهل عند رسم دارس من إعوال وبكاء . والآخر أنه مصدر عولت على كذا أي اعتمدت عليه كقولهم : إنما عليك معولى أي اتكالى . وعلى أى الأمرين حملت المعول ، فدخل الغاء على

« فهل عند رسم » حسن جميل . أما على الأول ، فكأنه قال إن شفاى أن أسفح عبرتى ، ثم

خاطب نفسه أو صاحبه ، فقال إذا كان الأمر على ما قدمته من أن فى البكاء شفاء وجدى فهل من

بكاء أشقى به غليلي ، فهذا ظاهره استفهام لنفسه ومعناه التحضيض لها على البكاء ، كما تقول : قد

أحسننت إلى فهل أشكرك ؟ أى فلا شكرنك ، وقد زرتنى فهل أكافئك ؟ أى فلا كافئك . وإذا

خاطب صاحبه فكأنه قال قد عرفتما سبب شفاى وهو البكاء والإعوال ، فهل تعولان وتبكيان

مضى لأشقى وجدى يبكاكما .

وقوله :-

٨٦١ - تُنَاغِي غَزَاً لَعِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحَلٍّ أَمَّا قِيكَ الْحِسَانَ بِأَمِيدٍ

فهذا التفسير على قول من قال إن « معول » بمنزلة إعوال ، وانفاء عقدت آخر الكلام بأوله ، لأنه كأنه قال : إن كنتما قد عرفتما ما أؤثره من البكاء فأبكيها معي . كما أنه إذا استفهم نفسه فكأنه قال إذا كنت قد علمت أن في الإعوال راحة لي فلا عذر لي في ترك البكاء .

وأما من جعل « معول » بمعنى تعويل على كذا أي اعتماداً وانكالي عليه ، فوجه دخول الفاء على فهل في قوله ، أنه لما قال : إن شفائي عبرة مهراقة ، فكأنه قال إنما راحتي في البكاء فما معنى انكالي في شفائي غليلي على رسم دارس لاغناء عنده ، وهذا أيضاً معنى يحتاج معه إلى الفاء لتربط آخر الكلام بأوله فكأنه قال : إذا كان شفائي إنما هو في فيض دمعي فسبيلي ألا أعول على رسم دارس في دفع حزني وينبغي أن أجد في البكاء الذي هو سبب الشفاء انتهى كلام ابن جني . ووقع في رواية ابن هشام « وهل عند رسم دارس من معول » بالواو بدل الفاء في « فهل » فقال في المعنى في بحث هل : وفي عطف الإنشاء على الخبر من الباب الرابع إن هل فيه للنفي ، ولذا صح العطف إذ لا يعطف إلا بإنشاء على الخبر .

٨٦١ - البيت من البحر الطويل ، لحسان بن ثابت الصحابي الخزرجي من قصيدته التي وهي :

لَعَمْرُؤُ أَبِيكَ الْخَيْرِ يَا شَعْتُ مَانِبًا	كَلَى لِسَانِي فِي الْخَطُوبِ وَلَا يَدِي
لِسَانِي وَسِنِّي صَارِمَانِ كِلَاهِمَا	وَيَبْلُغُ مَا لَا يَبْلُغُ السِّيفُ مِدْوَدِي
وَإِنْ أَكْ ذَا مَالٍ قَلِيلٍ أَجْدِبُهُ	وَإِنْ يَهْتَمَّرَ عُوْدِي كَلَى الْجَهْدِ مُحَمَّدٍ
فَلَا الْمَالُ يُنْسِينِي حَيَاتِي وَعِيقِي	وَلَا وَقِمَاتُ الدَّهْرِ يَفْلِنَ مِبْرَدِي
أَكْتَرُ أَهْلِي مِنْ عِيَالٍ سِوَاهُمْ	وَأَطْوَى كَلَى الْمَاءِ الْقَرَّاحِ الْمُبْرَدِ
وَإِنِّي لَمُعِطٌ مَا وَجَدْتُ وَقَانِلٌ	لِوَقْدِ نَارِي لَيْلَةَ الرَّيْحِ أَوْ قِدِ
وَإِنِّي لَقَوْلٍ لِي دِي الْبَيْتِ سَرْحَبًا	وَأَهْلًا إِذَا مَا جَاءَ مِنْ غَيْرِ سَرَّصَدِ
وَإِنِّي لَيَدْعُوْنِي النَّدَى فَأَجِيبُهُ	وَأُضْرِبُ بَيْضَ الْعَارِضِ الْمُتَوَعَّدِ
وَإِنِّي لَأُزْجِرُ الْهَطِيَّ كَلَى الْوَجَا	وَإِنِّي لَتَرَاكُ الْفِرَاشِ الْمُمَهَّدِ
وَأَعْمَلُ ذَاتَ اللُّوثِ حَتَّى أُرْدَهَا	إِذَا حُلَّ عَنْهَا رَحْلُهَا لَمْ تُقَيَّدِ



أَكْفَهْمَا أَنْ تَدْلُجَ اللَّيْلُ كُلَّهُ      تَرُوحُ إِلَى بَابِ ابْنِ سَلَمَى وَتَغْتَدِي  
وَأَلْفَيْتَهُ بَحْرًا كَثِيرًا فَضُولُهُ      جَوَادًا مَتَى يُذْكَرُ لَهُ الْخَيْرُ يَزْدَدُ  
فَلَا تَمَجَّنْ يَا قَيْسُ وَأَرْبَعُ فَا تَمَّا      قُصَارَكَ أَنْ تُلْقَى بِكُلِّ مُهَنْدٍ  
حُسَامٍ وَأُرْمَاحٍ بِأَيْدِي أُعْزَةِ      مَتَى تَرَهُمْ يَا ابْنَ الْخَطِيمِ تَبَلِّدُ  
لُيُوثٍ لَهَا الْأَشْبَالُ تَحْمِي عَرِينَهَا      مَدَاعِيسُ بِالْخَطِيِّ فِي كُلِّ مَشْهَدٍ  
فَقَدْ ذَاقَتْ الْأَوْسُ الْقِتَالَ وَطَرَّدَتْ      وَأَنْتَ لَدَى الْكِنَانِ فِي كُلِّ مَطْرَدٍ  
تُنَاغِي لَدَى الْأَبْوَابِ حُورًا نَوَاعِمًا      وَكَحَلِّ مَا قَيْكَ الْحِسَانَ بِأَمْدٍ  
نَعْتَكُمُ عَنِ الْعَلِيَاءِ أُمَّ لَيْثِمَةَ      وَزَنْدٍ مَتَى تَفَاخَ بِهِ النَّارُ يُصَلِّدُ

وهذا البيت آخر القصيدة ، وهذا شرح بعض ما غمض في ألفاظها :

« لعمر أبيك » جواب والقسم محذوف تقديره قسمي ، و « الخير » بالجر بدل من أبيك يقول : ما كل لساني ولا قصرت يدي في مدافعة الخطوب ، و « المنود » اللسان ، أي ينال لساني من الأعداء ما يناله السيف منهم يكنى بذلك عن شدة وقع تأثير شعره عليهم . و « شعث » مرخم شعواء والرفع على التقطع والنصب على لغة من ينتظر .

وقوله « وإن أك » أصله أكون فلما دخلت عليهما إن جزمتهما فالتقى ساكنان فحذفت الواو فبقى « إن أكن » فلما كثرت استعماله حذفوا النون تخفيفا ، فإذا تحركت أثبتوها ، قالوا إن يكن الرجل وأجاز يونس حذفها مع الحركة وأنشد :

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَقِي      فَلَيْسَ بِمَعْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّنَاتِيمِ

وقال الآخر :

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرَاةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً      فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرَاةُ جِبْهَةَ ضَيْغَمِ

ويفلان يثمن . و « قوال » صيغة مبالغة أي كثير القول ، و « البت » الحزن والغم ، الذي تفضى به إلى صاحبك ، وقوله « من غير مرصد » أي فجأة من غير ترويق ؛ كأنه يقول إذا قصدني صاحب حاجة وشكا إلى ما ألم به من الحزن والأمور المسكرة رحبت به ، كما أقول للضيف أهلا ومرحبا هذا إذا جاءني على غير رتبة ومن باب أولى إذا جاء على موعد وارتقاب وفي البيت الثاني يقول إذا ودعني خطب لا أبالي به وأستقبله بصدر رحيب . وقوله « وإني لمزج للطنى » أي سائق

لها سوقاً لنا ، و « الوجا » الحفاء ، أى أنه صاحب أسفار وليس جاليس بيته ، و « أعمل ذات اللوث » أى أحثها وأسوقها . وذات اللوث الناقة القوية . وضمير أكلفها للناقة ، و « ابن سلمى » هو النعمان بن المنذر الأحمى . وفي البيت الإيضاح وهو أن يذكر التكلم كلاماً في ظاهره خفاء والتباس فلا يفهم من أول وهلة ، حتى يوضحه في بقية كلامه في المصراع الأول إشكال على الدهن وفي المصراع الثاني إيضاح وتبيين .

وقوله « وألفيته » جملة مركبة من الفعل والفاعل والفعول الأول « وبجرأ » مفعول ثان ، و « فضوله » معمول لكثير اسم الفاعل و « و جواداً » صفة لبحرا ، و « يذكر » فعل الشرط ، و « الخير » نائب فاعل و « يزدد » جواب الشرط . وفي البيت التكيل وهو أن يأتي التكلم بمعنى تام من مدح أو ذم أو وصف أو غيره من الأغراض الشعرية وفنونها ، ثم يرى الاقتصار على ذلك المعنى فقط غير كامل فيأتي بمعنى آخر يزيد تكيلاً ، وقول الشاعر متى يذكر إلخ تكيل .

وقوله « و اربع » من ريع الرجل على نفسه من باب تبع إذا وقف و « توقف بها » أى قف وانتصر و « قصاراك » بضم القاف أى جهدك وغايتك وآخر أمرك ، و « تلقى بالبناء للمفعول ، و « المهند » السيف المطبوع في الهند ، و « حسام » بالجر صفة لمهند ومعناه الشديد القطع ، و « تبلد » أسننه تتبدل أى تتحير وتردد ، و « الليث » الأسد ، وأشد ما يكون جريئاً إذا كان في غابه وعند أولاده ، و « الأشبال » جمع شبل بالكسر وهو ولد الأسد ، و « العرين » بفتح الهمزة غابة الأسد ، و « مداعيس » حفة لأعز ، وهو جمع مدعاس وهي صيغة مبالغة لداعس من الدعس ، وهو الطعن بالرمح ، « الخطى » الرمح نسبة إلى الخط بفتح الحاء المعجمة وتشديد الطاء المهمله موضع باليامة وخط بهجر تنسب إليه الرماح لأنها تحمل إليه من بلاد الهند فتقوم فيه ، و « المشهد » مكان الحرب لأن الأبطال تشهده أى تحضره وقوله « و طردت » بالبناء للمفعول مبالغة طرده وجملة « وأنت لدى الكنات » جمع كنة بالضم وتشديد النون وهي السقيفة أمام البيت . أو « الكنات » جمع كنة وهي امرأة الابن أو الأخ . وقوله « مداعيس بالخطى » أى مطاعين بالرمح الخطى المنسوب إلى الخط موضع باليامة ، قال العيني : طلى أن بعضهم استدل به على عطف الانشاء على الخبر وقال في آخر هذا البحث : وأما « وكل ما قيك الحسان بأعد » فيتوقف النظر فيما قبله من الأبيات وقد يكون معطوفاً على أمر مقدر يدل على المعنى أى افعلى كذا وكل .

قال البيهقي : بعد سوق الأبيات التي قبله : وهو من قصيدة لحسان بن ثابت الصحابي الحزرجي أجاب بها قيس به الخطيم الجاهلي الأوسي التي مطلعها :

تروح من الحسنة أم أنت مغتد وكيف انطلاقي عاشق لم يزود

ثم ساق قصيدة حسان إلى أن أتى على آخرها ، وقال : وهذا آخر القصيدة . وابن الخطيم بالخاء المعجمة شاعر فارس ، قدم مكة ودعاه النبي صلى الله عليه وسلم إلى الاسلام ، وتلا عليه القرآن فقال إني لأسمع كلاماً عجيباً ، فدعني انظر في أمرى هذه السنة ، ثم أعود إليك فمات قبل الحول .  
اللفظ : « تناغى » هو من المناغاة وهي محادثة النساء والصغار باللين والرفق ، و « غزالا » أى الحيوان المعروف بالحسن واتساع العيون وجمالها مع الاتساق فى الأعضاء وصفاء البشرة ، وإنما عنى محبوبته التى تشبه الغزال فى الحسن والجمال عند باب ابن عامر . ويجوز أن يكون غزالا حالاً من تناغى أى يصفه بالحسن أى كغزال أو حالة كونك كغزال . غير أنه يبقى مفقراً إلى مفعول وهو الشخص الذى يتناغى وحذفه مستماع .

المشاهد فيه : عطف قوله . و « وكحل » على قوله أولاً « تناغى » وكحل فعل طلب التكحيل إنشاء و « تناغى » إخبار عن حال المخاطب فهو من عطف الانشاء على الخبر .

قال العيني : وظاهر ما قدمنا أن هذا البيت ليس له تعلق إلا بالبيت للتقدم عليه ، وليس فيه أمر أو نهى لا لفظاً ولا معنى ولا معنى فقط ولو كان فيه ذلك لكان قوله « وكحل » معطوفاً عليه ، فلما اتفق ما يصلح أن يكون معطوفاً عليه تميز أن يكون معطوفاً على جملة « تناغى » فثبت الاستدلال به على جواز عطف الانشاء على الخبر .

هذا ، ولا يخفى أن كلام حسان فى معرض الاستهزاء بقيس والاستخفاف ، فإنه حيث جملة كالنساء فى ملازمتهم البيوت ومحادثتهن بعضهن بعضاً فيجوز بهذه القرينة أن يكون المعطوف عليه محذوفاً والتقدير تناغى لدى الأبواب حوراً نواعماً فكأن من الحور ، وكحل ما قبك .

وروى السكرى أيضاً كالرواية السابقة « فغن على الأبواب حوراً نواعماً » وعلى هذه الرواية لا يبقى نزاع فى أن غن فعل أمر من غنى يعنى غناء إذا ترنم بالقاء ويكون حوراً منصوباً بنزع الخافض أى فغن لمن أو يكون متعدياً بنفسه لتضمنه معنى أطربته إطراباً ، أى طربهن بترنمك وغنائك أقول : وقد أريتك القصيدة كلها ، والبيت كما ترى ليس له صلة بغير عجز البيت الذى قبله وقد أورده النحاة على عادتهم فى إيراد الغرائب لتعزير رأيهم ، والذى أظنه أنه وقع تحريف فى البيت وأنه لو صحح لما كان فيه شاهد لهذه المسألة ويحتمل أن يكون « وتكحل » بصيغة المضارع والخبر لا بصيغة الطلب والأمر وجملة وتكحل معطوف على تناغى ويكون كل ما فى الأمر هو ضرورة يبيحها الشعر ويجوز أن يكون الواو أصلها فاء ويكون « فكحل » وتكون الفاء سببية لا عاطفية .

الإعراب : « تناغى » فعل مضارع والتفاعل أنت و « غزالا » مفعول ، ويصح أن يكون حالاً من الفاعل فى تناغى أى حالة كونك مشبهاً الغزال فى حسن الصورة ، ولا ريب أن قيس بن الخطيم

الخامسة: في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال  
 (أحدها) الجواز مطلقاً وهو المفهوم من قول النحويين في نحو: «قام زيدٌ وعمروٌ  
 أكرمه» إن نصب عمرو أرجح، لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما  
 و (الثاني) المنع مطلقاً  
 و (الثالث) لأبي على يجوز في الواو فقط

كان جميلاً بديل قوله «وكل ما فيك الحسان» إلا أن يكون وصف ما فيه الحسان ليس على الحقيقة  
 وإنما من باب الاستهزاء والتحقير لأن وصف الرجن بالجمال مما يعيبه وقوله «وكل» فعل أمر على  
 ما روي في كتب النحو والشواهد.

وقوله «ما فيك» سكن الياء للضرورة وهو جمع «ماق» بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف  
 لمة في اللوق: وهو طرف العين الذي يلي الأنف. والمراد به ههنا العين من باب ذكر الجزء وإرادة  
 الكل، و «الإمد» الكحل الأسود، ويقال هو الكحل الأصفراني. وقوله «فتفكم عن  
 العلياء» أي عن المنزلة الرفيعة، و «التفي» الطرد. و «الزند» العود الذي يمدح به النار وهو  
 الأعلى والزندة السفلى فيها ثقب، وإذا اجتمعا قيل لهما الزندان، و «يقدح» بالبناء للفعل  
 و «القدح» استخراج النار بالزندين، وإذا أخرج الزند ناراً قيل «ورى الزند»، وإذا لم يخرج  
 قيل صلد الزند يصلد بالكسر صليداً وصلوداً، ويقال: زندواري ووري إذا كان سريع الوري كثير  
 النار، ومنه قولهم فلان واري الزند يريدون بذلك أنه نجيح واضح الأمر.

واللهي: أن حسانا يستهزئ بالشاعر ابن الخطيم ويحقره بقوله إن مثلك في وقوفك يباب  
 ابن عامر كمثل من يناغي الصغار ويشغل نفسه بمحادثة النساء بلين القول وتصنع الضعف، والمناغاة  
 مفاعلة من الجانين فكأنه يناغي كذلك الشخص الذي بازائه لناغيه فهو يناغي بصيغة باسم  
 الفاعل ويناعى بصيغة اسم المفعول. وكل ما فيك الحسان يأتمد مادامت حالتك على هذه الصفة.

أما قول المصنف رحمه الله في مسألة العطف على معمولي عاملين فقد اعتمد على النقل فيه من  
 ابن هشام رحمه الله وإليك نصه مع زيادات رأينا إضافتها لليسان: قال ابن هشام رحمه الله تعالى  
 إن قولهم على عاملين فيه تجوز يعني بحذف المضاف، قال الرضي معنى قولهم العطف على عاملين  
 أن يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالنصب والرفع، ومتفقين  
 كالمسويين على عاملين مختلفين نحو «إن زيدا ضرب عمراً وبكراً خالداً» فهذا عطف متفق في  
 الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك «إن زيدا ضرب غلامه وبكراً أخوه» عطف مختلف في  
 الاعراب، ولا يعطف معمولان على عاملين بل على معمولهما فهذا القول منهم على حذف مضاف.  
 قال ابن هشام: أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو «إن زيدا ذاهب

السادسة : في العطف على معمولي عاملين أجموا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو « إن زيدا ذاهبٌ وعمراً جالسٌ » ، وعلى معمولات عامل واحد ، نحو « أعلم زيدٌ عمراً بكرراً جالساً وأبو بكرٍ خالداً سعيداً منطلقاً » وعلى منع العطف على معمول أكثر من

وعمراً جالساً » جالس عطف على ذاهب وعمراً عطف على زيدا والعامل في الكل إن والعطف في الباب من عطف المفردات ، وعلى معمولات عامل نحو « أعلم زيدٌ عمراً بكرراً جالساً وأبو بكرٍ خالداً سعيداً منطلقاً » . فاعلم معمول لزيد وأبو بكرٍ معطوف على زيد وعمراً معمول أول لأعلم وبكرراً معطوف عليه بدون عاطف وجالساً معمول ثان لأعلم وكذلك جملة وأبو بكرٍ خالداً سعيداً منطلقاً تتألف من عامل معطوف على عامل لمعمول معطوف ومعمولين آخرين معطوفين على مثلهما وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو « ان زيدا ضاربٌ أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر » واللام في لعمرو لتقوية مقوية للوصف لأجل العمل ، وأخاك عطف على زيد وغلامه عطف على أبوه وبكرٍ عطف على عمرو والعامل في الثالث لام التقوية وفي الثاني ضارب وفي الأول إن .

وأما معمولاً عاملين فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال ابن مالك هو بمنع اجماعاً منه سيويوه وغيره نحو « كان آكلاً طعامك عمرو وعمرك بكر » فأكل خبر كان وطعامك معمول لآكل وعمرو اسم لكن مؤخر ، وعمرك عطف على طعامك وبكرٍ عطف على عمرو والعامل في طعامك آكل وفي عمرو كان ، فاختلف العامل .

قال ابن هشام وليس كذلك بل نقل الفارسي في العطف على معمولي عاملين الجواز مطقة عن جماعة وقيل إن منهم الأخفش .

وإن كان أحدهما جاراً فإن كان الجار مؤخرأ نحو « زيد في الدار والحجرة عمرو » أو « وعمرو الحجرة » فنقل المهدي أنه بمنع إجماعاً ، وليس كذلك بل هو جائز عند الأخفش والفارسي . وإن كان الجار مقدماً نحو « في الدار زيد والحجرة عمرو » فالتشهور عن سيويوه المنع وبه قال للبرد وابن السراج وهشام وعن الأخفش الإجازة وبه قال السكسائي والقراء والزجاج .

وفصل قوم منهم الأعمى ، فقالوا إن ولي الخفوض العاطف بأن كان الأول من المعطوفات للأول والثاني للثاني كالتالي وهو « في الدار زيد والحجرة عمرو » جاز ، لأنه كذا سمعه ولأن فيه تعادلت المتعاطفات أي جاءت على ترتيب واحد .

وهنا قال الشحني ، في عبارة ابن هشام تسامح لأن الذي فيه ليس يتعادل المتعاطفات وإنما هو تناسبها ولأنه لا يقال المعطوف مع المعطوف عليه متعاطفات لأن وضع التفاعل على نسبة الفعل المشتركين فيه ولا شركة للمعطوف عليه مع المعطوف في نسبة فعل العطف .

عاملين نحو : « إن زيدا ضارب أبوه عمرو وأخاك غلامه بكر » وأما معمولاً عاملين فإن لم يكن أحدهما جاراً ، فقال الناظم هو ممتنع إجماعاً نحو : « كان آ كلا طعامك عمرو وتمرك بكر » وليس كذلك ، بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة ، قيل منهم الأخفش ، وإن كان

قال ابن هشام وإلا أي إن لم تعادل المتعاطفات امتنع نحو « في الدار زيد وعمرو والحجرة » قال ابن عرفة لأن عمراً جمع زيد والحجرة عطف على الدار والعامل في الأول الجار وفي الثاني الابتداء . قال ابن هشام وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيدييه كقوله تعالى « إن في السموات والأرض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون ، واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون » ففي السموات خبر مقدم لأن ولآيات اسمها ، وخر منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم ، وآيات الأولى منصوبة إجماعاً لأنها اسم إن والثانية والثالثة قرأها الأخوان - وما حمزة والكسائي بالنصب والباقون بالرفع قاله الشمني وقرأها أيضاً يعقوب بالنصب والباقون بالرفع .

وقد استدل بالقراءتين في آيات الثالثة على المسألة أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي فان عطف آيات الثالثة على آيات الثانية المرفوعة على أنها مبتدأ فالعامل في آيات الابتداء ، وعطف اختلاف على خلقكم والعامل في ، ففيه العطف على معمولي عاملين . وأما النصب فعلى نيابتهما مناب إن وفي .

وأجيب من طرف سيدييه بثلاثة أوجه ( أحدها ) أن « في » مقدرة فالعمل لها ، ويؤيده أن في حرف عبد الله - أي في قراءته - التصريح بفي وعلى هذا الواو نائبه مناب عامل واحد وهو الابتداء أو إن .

( الثاني ) أن انتصاب آيات على التوكيد للأولى ، ورفعها على تقدير مبتدأ أي هي آيات ، وعليهما فليست مقدرة .

( والثالث ) يخص قراءة النصب وهو أنه على إضمار إن وفي ، ذكره الشاطبي وغيره . قال ابن هشام وإضمار إن بعيد - فيكون الجواب الثالث بعيداً - وما بشكل على مذهب سيدييه أي قوله بمنع العطف على معمولي عاملين مطلقاً قوله :

هون عايك فإن الأمو ر بكف الإله مقاديرها

فليس بآتيك منها ولا قاصر عنك مأمورها

« منها » اسم ليس ، و« آتيك » مجرور بالباء و « قاصر » عطف على آتيك ، و « مأمورها » عطف على منها ، فاختلف العامل وهو ليس والباء . فقاصر عطف على مجرور الباء ، فإن كان

أحدهما جازاً ، فإن كان مؤخرًا نحو : « زيد في الدار والحجرة عمرو » أو « وعمرو الحجرة » فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً ، وليس كذلك ، بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجاز مقدماً نحو « في الدار زيد والحجرة عمرو » أو « وعمرو الحجرة » فالشهور عن سيبويه المنع ،

مأمورها عطفاً على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين ، وإن كان فاعلاً بقاصر لزم عدم الارتباط بالخبر عنه ، إذ التقدير حينئذ فليس منيها بقاصر عنك مأمورها .

وقد أوجب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في مأمورها عائداً على الأمور كان كالعائد على النيات لدخولها في الأمور .

واعلم أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور ولهذا أتجه له أن يسأل في قوله تعالى « والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها والنهار إذا جلاها »

فقال : فإن قلت نصب إذا معضل ، لأنك إن جعلت الواوات عاطفة وقعت في العطف على عاملين يعني أن إذا من قوله إذا جلاها - عطف على إذا النسوبة باقسم والخفوضات عطف على الشمس الخفوضة بواو القسم ، قال وإن جعلتهن القسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكرامه يعني أنهما استكرها ذلك لئلا يحتاج كل قسم إلى جواب يخصه . ثم أجاب بأن فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة ، فكان العطف على معمولي عامل . قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط لمعنى دقيق ثم اعترض على الزمخشري بقوله تعالى « فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس » فإن الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة ، وقد أجاب عنه الرضي بأن الكلام فيه حذف مضاف أي وعظمة الليل إذا عسعس فعظمة عاملة في الليل وفي إذا وعاملة فيما عطف عليهما فهو من العطف على معمولي عامل .

وهذان البيتان للأعور الشنقي كما ورد في الحماسة البصرية وفي شرح أبيات الكتاب للزمخشري قال : وفي « ولا ناصر عنك مأمورها » ثلاثة أوجه .

( أحدها ) أن يكون « مأمورها » مبتدأ و « قاصر » خبره ثم تكون الجملة بأسرها مبطوفة على الجملة الأولى كقولك « ما زيد قائماً ولا عمرو منطلقاً » .

( الثاني ) أن تنصب « قاصراً » وتعطف على محل « يأتيك » كأنه قال فليس منيها آتياً لك ولا مأمورها قاصراً عنك ، والعامل في الاسمين الأولين والمطوف عليهما عامل واحد ، وهو « ليس » كقولك « ليس زيد قائماً ولا عمرو منطلقاً » .

وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخصس الإجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج ، وفصل قوم منهم الأعمم فقالوا إن ولي الخفوض العاطف جاز وإلا امتنع ، والله أعلم .

( الثالث ) أن تجر « قاصراً » وتعطفه على « آتيك » ثم لا يخلو إما أن يكون مأمورها بمنزلة « آتيك » زائدة .

وإما أن تجعله من قولنا « ليس أمة الله بذهابها ولا قائم أخوها » بعطف قائم على « ذاهبة » و « أخوها » رفع بقائم . فيجبر عن أمة الله بذهابها وبقيام أخيها فتكون قد عطفت خبراً على خبر فكذلك قاصر معطوف على آتيك ومأمورها رفع بقاصر وتكون قد أخبرت عن منبها بقصور المأمور ، وكان القياس على هذا مأوره إلا أن النهى لما كان بعض الأمور أنت فعله ، كذهبت بعض أصحابه . ومعنى إضافة المأمور الذي يكون مع النهى ويذكر معه ويقرن به لأن الإضافة تكون بأدنى سبب .

وفي هذا الوجه الثالث تصنف و « قاصر عنك » أي يقصر عن إتيانك ، قل السيوطي ثم رأيت البيهقي قال في كتاب الأسماء والصفات مانصه : وأما قوله في كف الرحمن فمنه عند أهل النظر في ملكه وسلطانه ومنه قول عمر بن الخطاب إن صح فيما أخبر به أبو نصر بن قتادة أبو العباس محمد ابن إسحاق الضبي قال حدثنا الحسين بن علي بن زياد حدثنا إسماعيل بن أبي أوس ، حدثني محمد ابن عتبة الخراز عن حماد بن عمرو الأسدي عن حماد بن ثلج عن ابن مسعود قال : كان عمر بن الخطاب كثيراً ما يخطب ويقول على المنبر :

خفض عليك فإن الأمو ر بكف الاله مقاديرها

فليس بآتيك منها ولا قاصر عنك مأمورها

أي إنما أنت في ملك الإله وقدرته .

قال ابن هشام : وبعد فالحق جواز العطف على معمولى عاملين نحو « الدار زيد والحجرة عمرو » ولا إشكال حينئذ في الآية ، وأخذ ابن الحجاز جواب الزمخشري فجعله مستقلاً فقال في كتاب النهاية : وقيل إذا كان أحد العاملين محذوفاً فهو كالمعوم ، ولهذا جاز العطف في نحو « الليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى » وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجوب فيقول إذا كان العامل محذوفاً وجوباً ليوافق ما قاله الزمخشري .

والله سبحانه وتعالى أجل وأعلم ، وأعز وأكرم وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم .

تم الجزء الرابع ، ويليه الجزء الخامس ، وأوله : باب البدل



فهرس  
الجزء الرابع من  
شرح الأشموني

(١) فهرس الموضوعات «ب» فهرس أبيات الشواهد

## الفهرس الأول للموضوعات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥٥	إعمال اسم الفاعل	٤	إعمال المصدر
٥٥	تعريف اسم الفاعل ومخترزات التعريف	٤	الفعل اللازم .
٥٥	شروط عمل اسم الفاعل .	٤	« المتعدى .
٥٦	رفعه الفاعل الظاهر	٤	الفرق بين المصدر والفعل .
٥٦	الخلافا عند سيويوه وغيره من النحاة .	٥	إعمال المصدر المضاف .
٥٦	شروط إعمال اسم الفاعل المجرد .	٥	» » المجرد .
٦٢	مذهب البصريين والكوفيين وأئمتهم .	٥	» » مع أل
٦٢	اسم الفاعل الواقع نعتاً لمحدوف .	١١	الخلافا في إعمال المصدر المضاف .
٦٤	الاستفهام المقدر كالملفوظ .	١٢	المواضع التي يعمل فيها المصدر .
٦٤	اسم الفاعل الواقع صلة أل .	١٣	المصدر المقدر بأن والفعل .
٧٢	ما كان على زنة فعيل وفعل .	١٣	» » بما والفعل .
٨٠	اسم الفاعل الثنى والمجموع .	١٦	شروط إعمال المصدر .
٨٦	النصب به أو الحذف على الإضافة .	٢١	إعمال اسم المصدر .
٨٦	تعين الإضافة إذا تلا غير العامل	٢٢	أنواع اسم المصدر .
٨٧	مذهب الأخفش وهشام .	٣٢	أحوال المصدر المضاف .
٨٧	مذهب سيويوه والكسائي .	٤٠	إعراب المصدر يتبع المحل
٨٧	جواز الجر والنصب لتابع المحفوض .	٤٧	مذاهب سيويوه والنحاة في ذلك .
٨٩	عمل اسم المفعول	٤٧	المصدر المقدر كالموصول مع صلته .
٩٠	إضافة اسم المفعول .	٥٢	توهم الفصل بأجنبي .
٩٠	الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول .	٥٤	المصدر الآتي بدلا من اللفظ .

الموضوع	الصفحة
فعلة ( بالفتح ) وفعلة ( بالكسر ) .	١١١
بناء غير الثلاثي بالتاء .	١١٢
صيغة مفعول .	١١٢
<b>أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين</b>	١١٦
<b>والصفات المشبهة بها</b>	
صيغ الثلاثي اللازم .	١١٦
الاستغناء بفعل عن فاعل .	١١٩
صيغ غير الثلاثي .	١١٩
اسم المفعول المقطوع ما قبل الآخر .	١١٩
» » الثلاثي .	١١٩
نيابة فاعل عن مفعول .	١٢٠
مجيء فعل بمعنى مفعول .	١٢١
<b>الصفة المشبهة باسم الفاعل</b>	١٢٢
تقييد اسم الفاعل بالمعنى .	١٢٢
وجه الشبه بين الصفة واسم الفاعل .	١٢٢
صوغها من اللازم للمعنى الحاضر .	١٢٢
عملها عمل اسم الفاعل المتعدى .	١٢٣
الفرق بينها وبين اسم الفاعل .	١٢٣
معمول الصفة المشبهة .	١٢٣
أنواع المعمول السببي .	١٢٣
الرفع والنصب والجر بالصفة المشبهة .	١٣٠
الصور المتعددة لصفة المشبهة .	١٣٠
» المتضمنة .	١٣١
» الجائزة .	١٣١
» التي يقبح فيها رفع الصفة .	١٣١

الموضوع	الصفحة
حتى يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة .	٩٣
<b>أبنية المصادر</b>	٩٤
بناء فعل المتعدى الثلاثي ( بفتح الفاء وإسكان الدين ) .	٩٤
بناء فعل اللازم ( بكسر العين ) .	٩٤
بناء فعل اللازم ( المفتوح العين ) .	٩٤
بناء فعال ( بكسر الفاء ) .	٩٤
» فعالان ( بتحريك الفاء والعين ) .	٩٥
» فعال ( بضم الفاء ) .	٩٥
» الفعيل .	٩٥
اجتماع فعيل وفعال وانفرادهما .	٩٥
بناء فعالة ( بكسر الفاء ) .	٩٥
بناء فعل ( بضم العين ) .	٩٥
أبنية مصادر الثلاثي خلاف ما مر .	٩٥
أبنية غير الثلاثي للمقيس .	٩٦
بناء فعل بالتشديد .	٩٦
بناء أفعل .	٩٧
قياس ما أوله همزة وصل .	٩٧
استفعل المعتل العين .	٩٨
بناء تفاعل وتفاعل .	٩٨
فعلال وفعلال بالكسر والفتح وفعلة	٩٨
بناء فاعل	٩٩
المصادر على زنة اسم المفعول	٩٩
ما جاء من الثلاثي بصيغة اسم الفاعل	١٠٨

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣١	الصور الضعيفة .	١٩١	قصر تصغير أفعال على السماع .
١٤٣	الصور التي يحسن فيها الجر .	١٩٢	نعم وبئس وما جرى مجراهما
١٤٤	جدول يبين به أحوال الصفة المشبهة .	١٩٢	الخلاف بين الكوفيين والبصريين في
١٥٨	كون معمول الصفة ضميراً .		فعليتها أو إسميتها .
١٥٨	الإضافة الصفة مطلقاً .	١٩٥	سبب عدم تصرفهما .
١٦٥	التعجب	١٩٨	اشتراط التعريف بأل أو الإضافة إلى
١٦٧	صيغة ما أفعله .		للعرف بها .
١٧٢	صيغة أفعال به .	١٩٩	رأى القراء في الإضافة إلى النكرة .
١٧٤	حذف الباء مع أن وأن .	٢٠٥	جوازه عند الكوفيين وابن السراج .
١٧٦	شرط النصب بعد أفعال .	٢٠٥	إسناد نعم وبئس إلى « الذي » .
١٧٧	شرط حذف التعجب منه .	٢٠٥	« أل » في فاعل نعم وبئس .
١٨٢	حذف المجرور بعد أفعال .	٢٠٦	تعديبة المدح إلى الجنس للبالغة .
١٨٢	لزومهما الجمود .	٢٠٦	لا يجوز إتباع فاعل نعم وبئس .
١٨٢	شروط صياغة أفعال التعجب .	٢٠٩	منع النعت إذا قصد به التخصيص .
١٨٤	التعجب بما أشد وأعظم وأشد وأعظم به	٢١١	رفعهما المضمير المبهم .
١٨٤	ما جاء عن العرب مما يستكمل الشروط	٢١٦	ضمير نعم وبئس وأحكامه .
١٨٤	صيغ نادرة سمعت عن العرب .	٢١٧	مذهب الكسائي والقراء في فاعل نعم
١٨٤	امتناع تقديم العمول .	٢١٨	الخلاف بين النحاة في الجمع بين الفاعل
١٨٥	الفصل والوصل بين فعلى التعجب .		والتمييز .
١٨٩	منع الفصل بالظروف والمجرور .	٢٢٧	محل (ما) ومذاهب النحاة فيما .
١٨٩	منع تقديم التعجب .	٢٢٨	(ما) إذا وليها اسم .
١٨٩	الفصل بالحال والندا والمصدر .	٢٢٨	موضع المخصوص بالمدح أو التمدح .
١٨٩	زيادة كان بين ما وفعل التعجب .	٢٣١	تقديم المخصوص بالمدح أو التمدح .
١٩٠	جرما تعلق بفعلى التعجب بإلى والباء	٢٣١	حقى المخصوص بالمدح أو التمدح .
	واللام .	٢٣١	فعل «ساء» كئئس معنى وحكما .
١٩١	خاتمة في همزة أفعال .	٢٣١	صيغة فعل المضموم العين من الثلاثى .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٦١	الجمع بين ما يتعدى بمن « ومن »	٢٣٢	شرط صوغه للندح والندم صلاحيته للتعجب وتضمنه معناه .
٢٦١	امتناع اقتران المضاف والمزود بأل « ومن »	٢٣٢	جر فاعل أفعال بالياء والاستثناء عن أل وإضماره .
٢٦٨	إضافة أفعال التفضيل للكرة .	٢٣٥	ثلاثة ألفاظ شذت فيها العرب فلم تحولها إلى فعل .
٢٧١	مطابقة المضاف إليه الموصوف .	٢٣٥	حينذا بمعنى نعم .
٢٧٢	ورود أفعال التفضيل عاريا عن معنى التفضيل .	٢٣٥	لاحينذا بمعنى بش .
٢٨٠	قصر ذلك على السماع .	٢٣٨	تقديم المخصوص .
٢٨٢	تقديم « من » في الاستفهام وفي الأخبار .	٢٣٩	لزوم ( ذا ) بعد حب حالة الإفراد
٢٨٨	رفع أفعال التفضيل الضمير .	٢٣٩	الاعتذار عن عدم المطابقة .
٢٨٨	مسألة « الكحل » .	٢٣٩	إعراب المخصوص بعد حب ذا .
٢٨٩	علة امتناع هذه المسألة .	٢٣٩	صرف المخصوص
٢٩٠	الإجماع على أنه لا ينصب المفعول به .	٢٤١	الرفع والجر بحب .
٢٩٣	تعدي أفعال التفضيل بحروف الجر .	٢٤١	ضبط الحاء من « حب » .
٢٩٥	النعته	٢٤٩	الفرق بين مخصوص حينذا ومخصوص نعم .
٢٩٥	تبعيته للأسماء .	٢٥٠	أفعال التفضيل
٢٩٥	منع تقديم التابع على متبوعه .	٢٥٢	استعمال لفظي خبر وشر .
٢٩٥	جواز تقديم الصفة على الموصوف عند صاحب البديع .	٢٥٤	شروط صوغه .
٢٩٦	الحلاف في العامل في التابع .	٢٥٤	ما شذ من أفعال التفضيل .
٢٩٧	تعريف النعته .	٢٥٥	التفضيل بأشد وأقوى .
٢٩٨	النعته الحقيقي والنعته السببي .	٢٥٥	وصل أفعال التفضيل بمن .
٢٩٨	مذهب الجمهور وغيرهم في التبعية في التعريف والتشكير .	٢٥٥	الحلاف في معنى « من » .
(٤٢ - أشموني - ٤)		٢٥٦	حذف « من » .
		٢٥٩	جواز الفصل بين أفعال ومن : قول أفعال

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
التوكيد بالنفس أو العين .	٣٤٧	نعت المرف بلام الجنس .	٣٠١
الجمع بين النفس والعين .	٣٤٧	النعت في النكرات بالأخص .	٣٠٢
التوكيد المسوق لتصد الشمول .	٣٥٥	المطابقة في الأفراد والتذكير وغيرها .	٣٠٢
بكل وجميع وكلا وكلتا .	٣٥٥	النعت بالمشق .	٣٠٣
اتصال ضمير المتبوع بألفاظ التوكيد .	٣٥٦	بشبه للمشق .	٣٠٣
التوكيد بهامة .	٣٦٠	بالجملة .	٣٠٣
بأجمع .	٣٦٠	بالمصدر .	٣٠٩
بأبضع وأخواته .	٣٦٠	نعت المفرد لفظا المجموع معنى .	٣٠٩
مذهب الفراء في دلالة « أجمين »	٣٦٤	نعت معمولى عاملين .	٣١٣
إجراء التوكيد في كل ما أفاد معناه .	٣٦٤	في ما إذا كان عامل للمولين واحدا .	٣١٣
ألفاظ التوكيد كلها معارف .	٣٦٤	القطع والإتباع .	٣١٤
شروط توكيد المنكر .	٣٦٤	تعدد النعوت وتاليها .	٣١٩
امتناع توكيده عند البصريين .	٣٧٠	تقديم المتبوع على المقطوع عند التعدد	٣٢٥
التوكيد بكلا وكلتا .	٣٧٠	إذا كان النعوت نكرة تعين الإتباع .	٣٢٥
الاستغناء بكلام عن كليهما وكتبيهما .	٣٧١	النعت المؤكد .	٣٢٨
توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين .	٣٧١	الرفع أو النصب عند القطع .	٣٢٨
الفصل بالضمير المنفصل .	٣٧١	حذف النعت أو الدعوت للعلم به .	٣٢٩
التوكيد بما سوى النفس والعين .	٣٧٢	إيلاء النعت « لا » أو « إما » .	٣٤٦
التوكيد اللفظى .	٣٧٢	عطف بعض الدعوت المحتافة للمانى .	٣٤٦
التوكيد اللفظى في الجمل .	٣٨٤	تقديم النعت إذ اصلح لمباشرة العامل .	٣٤٦
الاقتران بحرف العطف .	٣٨٤	النعت بالمفرد والظرف والجملة .	٣٤٦
إعادة الضمير المتصل بلفظه .	٣٨٤	النعت باسم الاشارة .	٣٤٦
توكيد الحروف غير الجوابية بدون فاصل .	٣٨٤	بالعلم .	٣٤٦
توكيد الحروف الجوابية .	٣٩٦	بأى .	٣٤٦
		التوكيد	٢٤٧
		ألفاظ التوكيد .	٣٤٧

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٥٧	أم المنقطعة .	٣٩٩	حذف المؤكّد وإقامة المؤكّد مقامه .
٤٥٩	زيادة أم .	٣٩٩	الفصل بينهما بإما .
٤٦٥	معاني أو .	٣٩٩	ألفاظ التوكيد التي تلي العامل .
٤٧٠	معاينة أو للواو .	٤٠٨	تابعية كل وإضافته إلى مثل متبوعه .
٤٨٥	أولأحد الشئيين .	٤٠٨	اعتبار المعنى في خبر كل مضافاً إلى نكرة .
٤٨٥	استعمال الواو بمعنى أو .	٤٠٩	العطف
٤٩١	معاني إما .	٤٠٩	عطف البيان .
٤٩٥	تكرار إما .	٤١٦	الفرق بين عطف البيان والبديل .
٥٠٠	الاستثناء بإما الثانية عن الأولى .	٤١٧	عطف النسق
٥٠٥	إما في قوله تعالى « فإما ترين من البشر أحداً » .	٤١٧	حروف العطف .
٥٠٩	اشتراط الأفراد في معطوفها وعدم اقترانها بالواو .	٤١٧	الخلاف في حتى وأم ولكن .
٥١٣	العطف بلا وشروطه .	٤١٨	العطف بالواو .
٥١٩	فائدة العطف بها .	٤٢٢	» بالفاء .
٥١٩	حذف المعطوف عليه بلا .	٤٢٣	» بهم .
٥٢٠	العطف بيل ولكن .	٤٣٣	اختصاص الفاء بعطف غير الصلة .
٥٢٣	العطف بيل بعد الاستفهام .	٤٣٤	شرط العطف بحتى .
٥٢٣	زيادة لا قبل بل لتوكيد الاضراب .	٤٣٦	حتى الجارة .
٥٢٧	العطف على ضمير الرفع المتصل .	٤٤٠	حتى بالنسبة إلى الترتيب .
٥٣٥	عود الخافض في العطف على الضمير المنفوض .	٤٤١	العطف بحتى على المجرور .
٥٥٥	العطف على المصدر .	٤٤٣	تفضيل الجر على العطف .
٥٦٥	العطف على الضمير المؤكّد .	٤٤٣	العطف بهم إثر همزة التسوية .
٥٦٥	العطف على الضميرين المتصل والمنفصل .	٤٥١	العطف بأم بعد الهمزة التي يطلب بها معها التعيين .
		٤٥٧	أم للتصلة .

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
عطف الفعل على شبهه .	٦١٦	حذف الفاء مع معطوفها .	٥٦٥
عطف شبه الفعل على الفعل .	٦١٧	» الواو » »	٥٦٥
اشتراط صلاحية المعطوف للمعطف .	٦٣٤	حذف أم .	٥٦٨
عدم اشتراط صحة وتووع المعطوف موقع المعطوف عليه .	٦٣٥	حذف العاطف وحده .	٥٨١
عدم اشتراط صحة تقدير العامل بعد العاطف .	٦٣٦	حذف المعطوف عليه .	٥٨٤
عطف الخبر على الانشاء وعكسه .	٦٣٧	حذفه مع أو .	٥٨٦
عطف الجملة الاسمية على الفعلية .	٦٤٨	إغناء المعطوف بالواو والفاء عن المعطوف عليه .	٥٨٨
المعطف على معمولي عاملين .	٦٤٩	تقدم المعطوف بالواو .	٥٨٨
		عطف الفعل على الفعل .	٦١٥

( تم فهرس الموضوعات ، ويتلوه فهرس الشواهد )



فهرس شواهد الجزء الرابع

من شرح الاشموني على ألفية ابن مالك مرتباً على القوافي

حرف الألف المقصورة

رقم الشاهد	ص	البيت المستشهد به	البحر
٨١٦	٤٠٦	فَلَمَّا تَبَيَّنَا الْهُدَىٰ كَانَ كُنُفَا عَلَىٰ طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالنَّقَىٰ	الطويل

حرف الهمزة

٦٨٥	٢٧	بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامِ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تُرِينَ لِغَيْرِهِمُ الْوَفَاءَ	الوافر
٠٠٠	٢١٨	نِعْمَ الْفِتَاةُ فِتَاةٌ هِنْدٌ لَوْ بَدَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نَطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءِ	البيسط
٧٧٥	٢٧٧	[أَشْهُجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكَفَاءِ]	الوافر
٨١٢	٣٩٠	فَلَا وَاللَّهِ لَا يُنْفَىٰ لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاهِ	الوافر

حرف الباء (الموحدة)

٠٠٠	١٢	عَلَىٰ حِينِ أَلْهِىَ النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ	
		فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّمَالِ	الطويل
٦٨١	١٦	بِحَايِي بِهِ الْجِلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ يَضْرِبُهُ كَفَيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبِ	الطويل
٠٠٠	٥٥	أَمُنَجِزٌ أَنْتُمْ وَعَدَا وَتَقْتُ بِهِ أَمِ افْتَقَيْتُمْ جَمِيعًا تَنْجِعُ عُرُقُوبِ	البيسط
٧١٢	١٠٢	[وَقَدْ ذُقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ]	الطويل
٧١٣	١٠٥	أَقَاتِلْ حَتَّىٰ لَا أَرَىٰ لِي مُقَاتِلًا	
		وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ	الطويل

البحر	البيت المستشهد به	رقم الشاهد ص
	سَبَيْتِي الْفَتَاةُ الْبَصَّةُ الْمُتَجَرِّدُ الِ	٧٢٠ ١٢٩ ١٥٣
الطويل	لَطِيفَةٌ كَشَحُّهُ، وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبَى الطَّوْبِلِ	
الرجز	بِهُمَّةٍ مُنْبِتُ شَهْمٍ قَلْبُ مُنْجِدٍ لِأَذَى كَهَامٍ يَنْبُو الرِّجْزِ	٧٢١ ١٣١ ١٥١
البيسيط	هَيْفَاهُ مُقْبِلَةٌ عَجْزَاهُ مُذِرَةٌ مَحْطُوطَةٌ جِدَلَتْ شَنْبَاءُ أُنْيَابًا	٧٢٧ ١٤٩
الوافر	فَأَقْوَمِي بِشَعْلَبَةَ بْنِ سَمْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرَّقَابَا	٧٢٩ ١٥٣
الرجز	(فَذَاكَ وَخَمَّ لَا يُبَالِي السَّبَا) الْحَزَنُ يَا أَبَا وَالْفَقُورُ كَلْبًا	٧٣٠ ١٥٦
	فَرَانَةُ الْحِلْمِ فِرْعَوْنُ التَّدَابِ وَإِنْ	٧٣٢ ١٥٩
البيسيط	تَطَابُ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبُ	
الوافر	فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمَهْرُ الْمُدَى لَأَبْتُ وَأَنْتَ غَرْبَالُ الْإِهَابِ	٧٣٣ ١٦١
الرجز	عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا تُحَايِلُ اللَّيَانَ جَانِبُهُ	٧٤٤ ١٩٤
الطويل	* فَنِعْمَ أَخُو الْمَيْجَا وَنِعْمَ شَبَابُهَا *	٧٤٦ ١٩٨
الرجز	نِعْمَ امْرَأَتِي خَاتِمٌ وَكَلْبٌ كِلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ	٧٥٤ ٢١٣
الطويل	أَلَا حَبْدًا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرُبَّمَا مَنَحَتْهُمُوهَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ	٧٦٣ ٢٣٩
	كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فِقَاقِعِهَا	٧٧٣ ٢٦٩
البيسيط	[حَضْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ]	
	فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَمَسْهَلًا وَزَوَدَتْ	٧٧٧ ٢٨٢
الطويل	جَنَى النَّخْلِ بَلْ مَا زَوَدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ	
الوافر	فَوَافِيَنَاهُمْ مِينًا بِجَمْعٍ كَأَسَدِ النَّابِ مُرْدَانٍ وَشَيْبِ	٧٨٥ ٣٠٩
	[لَيْكِنُهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ]	٧٩٩ ٣٦٥
البيسيط	يَالَيْتَ عِدَّةَ شَهْرِ كَلِّهِ رَجَبُ	
الطويل	يَمْتُ بِرُقَى الزُّبَيْبِينَ كَلِمِهِمَا [إِلَيْكَ وَقُرَّهَا خَالِدٍ وَحَبِيبِ]	٨٠١ ٣٧٠

البحر	البيت المستشهد به	رقم الشاهد ص
الطويل	فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْإِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ	٢٧٢ ٨٠٢
الطويل	أَيَا أَخْوِيْفَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا [أَعِيدُ كَمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا]	٤١٠ ٨١٧
	فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلْنَهُ عَنِّ بِمَا بِهِ	٣٩٣ ٨١٣
الطويل	[أَصْعَدَ فِي غُلُوِّ الْهَوَى أُمَّ تَصَوَّبَا]	
المتقارب	كَهْرُ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَا جَ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ مُمٌ اضْطَرَبَ	٤٢٣ ٨٢٠
	[فَالْيَوْمَ قَرَبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا]	٥٣٦ ٨٤٩
البيسط	فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ	
الطويل	[دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ] فَمَا أَدْرِي أَرُشِدًا ظَلِيلًا	٥٧٢ ٨٥٣

### حرف التاء (المثناة من فوق)

أَنْعَمَهَا إِنِّي مِنْ نَعَاتِهَا كَوْمَ الذَّرَا وَادِقَّةَ سُرَاتِهَا الرجز ١٣٦ ٧٢٣

### حرف الجيم (الموحدة)

عَشِيَّةَ سُنْدَى لَوْ تَرَأَتِ لِرَاهِبِ ٦٩ ٧٠٠  
 بِدُومَةٍ تَجْرُ دُونَهُ وَحَجِيحُ الطويل  
 قَلِي دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشُّوقِ إِلَيْهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ  
 [بَارُبَ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ] أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ الرجز ٦١٧ ٨٥٨

### حرف الحاء (المهملة)

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً ٢٨٦ ٧٧٩  
 فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ الطويل

البحر البيت المستشهد به رقم الشاعر ص

حرف الدال (المهملة)

الطويل	جِنَانًا مِنَ الدَّرْدُوسِ فِيهَا يُجَلِّدُ	لَآنَ تَوَابِ اللَّهِ كُلِّ مُوَحَّدٍ	٣٠ ٦٨٧
الوافر	[ جِحَاشُ الكِرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدُ ]	أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْمِقُونَ عِرْضِي	٧٤ ٧٠٢
المسرح		فَأَقْصِدْ يَزِيدَ العَزِيزَ مَنْ قَصَدَهُ	١٥٧ ٧٣١
الكامل	وَعِنَادَا	مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ أَخْذًا	١٨٩ ٧٤٢
		نِعْمَ اللِّقَى الرَّبِّيُّ أَنْتَ إِذَاهُمْ	٢٠٩ ٧٥١
الكامل	[ حَضَرُوا لَدَى الحُجُرَاتِ نَارَ المَوْفِدِ ]		
الوافر	وَجِيدُ	وَرُبُّ أَسِيمَةَ الحَدِيثِ يَكْرِ	٣٤٢ ٧٩٤
الكامل	مَوَائِقًا وَعَمُودًا	لَا لَأَبُوحُ مُحِبٌّ بِثَنَّةِ إِهَّا	٣٩٦ ٨١٤
الخفيف	الخفيف	إِنَّ مَنْ سَادَ مُمٌّ سَادَ أَبُوهُ	٤٢٥ ٨٢١
		رِجَالِي حَتَّى الأَقْدَمُونَ تَمَّالًاوَا	٤٤٠ ٨٢٥
الطويل	وَالْحَمْدَا	عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ المَجْدَ	
البسيط	أَوَّلَادِي	كَأَوْ ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً	٤٦٥ ٨٣٣
الطويل	بِأَيْمِدِ	تُنَافَعِي عَزَّ الأَعْدَادَ ابْنَ عَامِرٍ	٦٤٤ ٨٦١

حرف الراء (المهملة)

		[ قَطَّاعِمُ رَاحٍ فِي الرُّجَاجِ مُدَامَةً ]	٥٦ ٦٩٥
الطويل	كَمَيْتِ عَصِيرُهَا	تَرَفَّرِقُ بِالأَيْدِي	
		ضُرُوبٌ يَنْضَلِ السِّيفِ سَوْقَ سِمَانِيَا	٦٧ ٦٩٩
الطويل	[ إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَانِر ]		

البحر	البيت المستشهد به	ص	رقم للشاهد
الطويل	هَلَا وَأُخْرَى مِنْهُمَا شَبِيهُ الْبَدْرَا	٠٧٢	٧٠١
الطويل	مَالَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَنْدَارِ الْكَامِلِ	٠٧٦	٧٠٣
الرمسل	عَفْرُ ذَنْبِهِمْ غَيْرُ فَعْرُ الرَّمْلِ	٠٨١	٧٠٥
الخفيف	وَفِي الْحَرْبِ كَالِحٌ مُكْفِهْرُ الْخَفِيفِ	١٢٣	٧١٦
	أَسِيَلَاتُ أُنْدَانٍ دِقَاقُ خُصُورِهَا	١٢٤	٧١٧
الطويل	وَوَيْرَاتُ مَا التَفَّتْ عَلَيْهِ الْمَآزِرِ		
الطويل	لِيَنْ أُمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَرْمَةَ الدَّهْرِ	١٥٣، ١٢٥	٧١٨
البيسيط	وَالطَّيْبِيُّ كُلُّ مَا التَعَانَتْ بِهِ الْأَزْرُ	١٢٧	٧١٩
البيسيط	مِنْ هُوَ أَيًّا تَكُنُ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ	١٩١، ١٦٧	٧٣٥
الطويل	حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَعْنِ بَوْمًا فَأَجْدِرِ	١٧٩	٧٣٩
	خَلِيلِي مَا أُخْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يَرَى	١٨٥	٧٤٠
الطويل	صَبُورًا وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ		
الرجز	بِنِعْمِ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَأَخِرِ الرَّجْزِ	١٩٢	٧٤٣
الرمسل	فَقَرُّوا جَارَهُمْ حَلْمًا وَجِرْ	٢٠٤	٧٤٩
الكمال	إِلَّا وَكَانَ لِرُتَاعِ بِهَا وَزَرَا	٢١١	٧٥٢
رجز	* بِلَالُ خَيْرِ النَّاسِ وَإِنْ الْأَخْبِرِ *	٢٥٢	٧٦٧
الكمال	مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى تَحْرِ الْكَامِلِ	٢٥٩	٧٧٠
السرير	وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَابِرِ السَّرِيرِ	٢٦٤	٧٧٢
الكمال	سُمُّ الْمُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ الْكَامِلِ	٣١٩	٧٨٧
	[ لَكُمْ مَسْجِدَ اللَّهِ الْمَزُورَانَ وَالْحَصَى ]	٣٣١	٧٩٠
الطويل	لَكُمْ قَبِيضُهُ مِنْ بَيْنِ أَمْرِي وَأَقْتَرَا		

رقم الشاهد	ص	البيت المستشهد به	البحر
٣٣٣	٧٩١	[مَالِكٌ عِنْدِي غَيْرُ مَسْهُومٍ وَحَجَرٌ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٌ الْوَسْرُ]	الرجز
		* تَرْزِي بِكَفَى كَانَ مِنْ أَرْزَى الْبَشَرِ *	الرجز
٣٤٨	٧٩٥	سَحَابَةٌ بَطْنِ الْوَادَيْنِ تَرْزِي سَقَاكَ مِنَ الْفَرِّ الْفَوَادِي مَطِيرُهَا	الطويل
٤٤٩	٨٢٨	سَوَاهٍ عَلَيْكَ الْفَرُّ أَمْ بَيْتٌ لَيْلَةٌ بِأَهْلِ الْقَبَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرِ	الطويل
٤٥٧، ٤٥٤	٨٣٠	وَقَلْنِ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوْلَى مَشْرَفِ كَمْ قَدْ ذَكَرْنَا لَوْ أُجْزِيَ بِذِكْرِكُمْ	الطويل
٢٥٦	٧٩٧	شُعَيْبُ بْنُ مَسْمُومٍ أَمْ شُعَيْبُ بْنُ مَيْمُونٍ	الطويل
		يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كَذَلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ	البيسيط
٣٧٨	٨٠٦	أَجَلُ جَبْرِ إِنْ كَانَتْ أُبَيْحَتْ دَعَايِرُهُ	الطويل
٤٣٤	٨٢٣	فَهَرْنَا كُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْسُمُ تَهَاوُونَنَا حَتَّى بَدِينَا الْأَصَاغِرَا	الطويل
٤٩١	٨٤٠	يَا لَيْتَنَا أَمْنَا بِشَاتٍ نَمَاتُهَا إِنَّمَا إِلَى جَفَّةٍ إِنَّمَا إِلَى نَارِ	البيسيط
٥١٠	٨٤٣	إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تُحْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنَّ وَقَائِعَهُ فِي الْحَرْبِ تَنْتَظَرُ	البيسيط
٦٢٠	٨٥٩	[بَاتَ يُعْشِبُهَا بِضَبِّ بَاتِرٍ] يَقْصِدُ فِي أَسْوَفِهَا وَجَارِ	الرجز

### حرف السين (المهملة)

١٠٥	٧١٣	أَقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأُنْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمَكْبَسُ	الطويل
٢٣٠	٧٦٠	إِذَا أُرْسَلُونِي عِنْدَ تَهْذِيرِ حَاجَةٍ	
		أَمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نَعَمَ الْمَارِسُ	الطويل
		[أَكْرَهُ وَأَحْسَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ] وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّبُوفِ الْقَوَانِسَا	الطويل

البحر البيت المستشهد به رقم الشاهد ص

حرف الطاء (المهمله)

[ حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ ] ٣٠٦ ٧٨٤  
جَاهِ وَابْمَذَقِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ الرجز

حرف العين (المهمله)

فَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةَ بَمَدِّ مَا دَعَاكَ وَأَيْدِيَنَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ الطويل ٩ ٦٧٩  
لَقَدْ عَلِمْتِ أُولَى الْمُنِيرَةِ أَنْتِي ٩ ٠٠٠

كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكِلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا الطويل  
فَدَجَّ بُوهُ فَازَادَتْ تِجَارِيهِمْ أَبَا فِدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَمَا البسيط ١٨ ٦٨٣  
أَكْفُرًا بَمَدِّ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَمَدِّ عَطَانِكَ الْمَائَةَ الرُّنَاعَا الوافر ٢٤ ٦٨٤  
[ وَزَادَنِي كَلْفًا بِالْحُبِّ أَنْ مَدَمْتُ ] ٢٥٠ ٧٦٦

وَحُبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُدِمًا البسيط  
أَبَيْتُ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَمِيلَةً مِنَ الرُّقُوسِ فِي أُنْيَابِهَا الشَّمُّ نَاقِعُ الطويل ٢٩٨ ٧٨٣  
[ وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَذْرَهُ ] ٣٤٠ ٧٩٣

فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أَنْتَعِ المقارب  
بِالْيَقِينِي كُنْتُ صَدِيًّا مُرَضَمًا تَحْمَلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَوْ كَتَمًا الرجز ٣٦٨، ٣٦١ ٧٩٨  
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَّتْ الدَّهْرُ أَبْكَى أَجْمَعًا

قَدْ صَرَّتِ الْبِكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا [ حَتَّى الضَّيَّاهُ بِالذُّجَى تَقْنَعًا ] الرجز ٣٦٩ ٨٠٠  
أَنَا ابْنُ النَّارِكِ الْبِكْرِيِّ بَشْرًا عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقِبُهُ وَقَوْعًا الوافر ٤١٣ ٨١٨  
وَلَسْتُ أَبَالِي بِمَدِّ فَقْدِي مَالِكَا أَمْوَنِي نَاهُ أُمُّ هُوَ الْآنَ وَاقِعُ الطويل ٤٤٣ ٨٢٧  
قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيحَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ الكامل ٤٧٠ ٨٣٤

البحر	البيت المستشهد به	رقم الشاهد ص
	<b>حرف الفاء ( المعجمة )</b>	
	بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تَمُدُّ مِنْهُمْ فَلَا تَرَيْنَ لغيرِهِمُ أُلُوفًا الوافر	٢٧ ٦٨٥
	[ تَنْفَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ]	٣٥ ٦٨٩
	نَفَى الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادَ الصَّيَارِيفِ البسيط	
	كَرَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءِ كَافٍ وَلَيْسَ لِحَبِّهَا إِذْ طَالَ شَافٍ الوافر	١٠٨ ٧١٤
	نَحْنُ بِفَرَسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمْنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْحِيَادِ فِي السَّدَفِ المنسرح	٢٦١ ٧٧١
	كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ مَجْسِمِهَا	٣٠٤ ٧٨٣
	عَوَازِبُ نَحْلِ أَحْطَا النَّارَ مُطْنِفُ الطويل	
	[ تَمَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُمُوفَنَا ]	٥٤٧ ٨٥١
	فَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ تَفَانِفُ الطويل	
	<b>حرف القاف ( المثناة )</b>	
	[ أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشْبِ ]	٣٣ ٦٨٨
	قَرَعُ القَوَاقِيرِ أَفْوَاهَ الأَبَارِيقِ البسيط	
	هَلْ أَنْتِ بَأَيْتُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عِبْدَرَبٍ أَخَاعَهُونَ بِنِ مِخْرَاقِ البسيط	٨٧ ٧٠٨
	وَإِنْسَانٌ عَمِيئٌ يَحْمُرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يُحْمُ فَيَفْرَقُ الطويل	٤٣٣ ٠٠٠
	وَالْتَفَلَيْبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ خِفَاهُهُمْ خَفَلًا وَأُمُهُمْ زَلَاءُ مِنْطِيقُ البسيط	٢١٨ ٧٥٦
	<b>حرف اللام</b>	
	يَضْرِبُ بِاللَّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ	٥ ٦٧٧
	[ أَرَأَيْتَا هَاهُنَا عَنِ الْقَيْلِ ] وافر	
	ضَعِيفُ التَّنْكَابَةِ أَعْدَاءُهُ [ بِخَالِ الْفِرَارِ يُرَاجِي الأَجَلَ ] مقارب	٧ ٦٧٨
	يَأْقَابِلُ التَّوْبِ غُفْرَانًا مَا تَمَّ قَدْ أَشْفَقْتُهَا أَنَا خَائِفٌ وَجِلُ البسيط	١٢ ٦٨٠



	رقم الشاهد	ص
البيت المستشهد به		
السالكُ الذمرةُ اليقظانِ سالِكها	٤٢	٦٩١
مشى الهاوكِ عليها الخيغلُ الفضلُ البسيط		
المنُ للذمِّ داعٍ بالنطاءِ فلا تمننِ فتلفي بلا سجدٍ ولا مالِ البسيط	٥٢	٦٩٤
إذا فأقدُ خطباهُ فرحبتينِ رجعت	٥٩	٦٩٦
ذَكَرْتُ سُلَيْمِي فِي الْخَلِيطِ الْمَزَابِلِ الطويل		
كناطحِ صخرةً يوماً ليورها	٦٣	٦٩٧
[ فلمِ بضرها وأزهي قرنه الوعلُ ] البسيط		
[ ولينسَ بولاجِ الخوالفِ أعقلاً ]	٦٥	٦٩٨
أخا الحربِ لباساً إليها جلاهما الطويل		
يمن سحانٍ به وهنَّ عواقِدُ حُبكِ النطوقِ فشبَّ غيرُ مهبلِ الكامل	٨٥	٧٠٧
لم يتركوها لعظاميه كئماً ولا ينوؤديه مقفولاً الكامل	٩٩	٧١١
ولا سيمى زى إذا ما تلبؤوا إلى حاجةٍ يوماً محبسةً بزلاً الطويل	١٤٧	٧٢٦
تغيرنا أنا قايلاً عداًنا فقلتُ لها إن الكرامِ قليلُ الطويل	١٥١	٧٢٨
أقيمُ بدارِ الحزمِ مادامَ حزمها وأخيراً إذا حالتِ بأن أنحولاً الطويل	١٨٧	٧٤١
فنعيمُ ابنُ أختِ القومِ غيرُ مكذبِ	١٩٦	٧٤٥
[ زهيرٌ حساماً مفرداً من حائلِ ] الطويل		
[ فقلتُ انتلوها عنكم عراجياً ]	٢٤٢	٧٦٤
وحبَّ بها مقنولةً حين تفتلُ الطويل		
دعوتِ وقد خيلتك كالبدْرِ أجملاً	٢٥٦	٧٦٨
[ فطلُ فؤادى في هـواكٍ مضلاً ] الطويل		
تروحي أجدراً أن تميلي غداً مجنبي باردٍ ظليلِ الرجز	٢٥٧	٧٦٩

رقم الشاهد	ص	البيت المستشهد به	البحر
٢٧٢	٠٠٠	وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ	البحر
٢٧٢	٧٧٤	بِأَهْجَلِهِمْ إِذْ أَخْشَعُ الْقَوْمِ أَهْجَلُ الطَّوِيلِ	الطويل
٢٨٤	٧٧٨	إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا يَتَنَا دَعَاؤُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ الْكَامِلِ وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيعَهَا	الطويل
٣٢٥	٧٨٨	قَطُوفٌ وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ	الطويل
٣٧٣	٨٠٣	وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطِلٍ وَشَعْنَا مَرَاضِيحَ مِثْلَ السَّمَالِيِ [ فَتَلِكِ وَوَلَاءِ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْشَمُهُمْ ]	المقارب
٤٠٠	٨١٥	خَتَامَ خَتَامِ الْمَنَاءِ الْمَطْوَرِ	الطويل
٤١٩	٨١٩	يَمِيدُ إِذَا وَالتَّ عَلِيهِ دِلَاؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كَلْمَاهُ وَهُوَ نَاهِلُ [ قَفَا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ]	الطويل
٤٧٢	٨٣٥	بِسَيْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ قَوْمِئِ	الطويل
٤٨٠	٨٣٨	فَطَلَّ طُهْمَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مَنْضِجٍ صَفِيفٍ شِوَاهُ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلِ وَقَالُوا لَنَا نِشْنَانٌ لَا بُدَّ مِنْهَا	الطويل
٤٨٦	٨٣٩	صُدُورٌ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ فِي سَلَابِلِ وَقَالُوا نَاتٌ فَاخْتَرَتْ لَهَا الصَّبْرَ وَالْبُكَاءَ	الطويل
٥٠٠	٨٤٢	فَقُلْتُ الْبُكَاءُ أَشْفَى إِذَا إِقْلَابِي	الطويل
٥١٦	٨٤٤	تَلْمٌ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِنَّمَا بِأَمْوَاتِ أَلْمِ خِيَالُهَا	الطويل
٥٢٤	٨٤٥	كَأَنَّ دِنَارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِيهِ عُنَابٌ تُنَوِّقُ لِأَعْقَابِ النَّوَاعِلِ وَجْهَكَ الْبَدْرُ لِأَيْلِ الشَّمْسِ لَوْ لَمْ	الطويل
٥٢٦	٨٤٦	يُقْبَضُ لِلشَّمْسِ كِسْفَةٌ أَوْ أَفُولُ الْخَفِيفِ وَمَا هَجَرْتُكَ لِأَبْلِ زَادِي شِفْنَا هَجْرٌ وَبُعْدُ تَرَاحِي لَا إِلَى أَجْلِ الْبَسِيطِ	الطويل

رقم الشاهد	ص	البيت المستشهد به	البحر
٨٤٧	٥٢٨	وَرَجَا الْأَخِطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ	البحر
٨٤٨	٥٣٢	قُلْتُ إِذْ أَقْبَاتُ وَزُرْهُرُهَا دَى	البحر
٨٥٢	٥٦٦	فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا	البحر
٨٥٥	٥٨٧	فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدِكَ قَبْلَنَا	البحر
٨٦٠	٦٣٩	وَإِنْ شِئَانِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ	البحر
		وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مَعْوَلٍ	البحر

### حرف الميم

٦٨٣	١٠٧٠٠٢٢	أَظْلَمُ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا	البحر
٦٩٠	٠٤٠	حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجِمًا	البحر
١٠٤	٠٧٨	أَوْ مِسْحَلُ شَنْجِ عِضَادَةٍ تَمَخَّجِ	البحر
		بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ	البحر
٠٠٠	٠٨٠	وَالشَّائِمِي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا	البحر
٧٠٦	٠٨٣	[وَالفَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرَّيْمِ]	البحر
٧٠٩	٠٩٠	مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبَ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلِمَا	البحر
		وَلَا الْكَرِيمُ يَمْنَعُ وَإِنْ سُرِمَا	البحر
٧٢٢	١٤٩٠١٣٣	وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ	البحر
٧٢٤	١٣٧	أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَمَا	البحر
		كَمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا	البحر
٧٣٧	١٧٤	[وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدُّوا]	البحر
٧٣٨	١٧٧	جَزَى اللَّهُ عَمَّا وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ	البحر
		رَبِيعَةٌ خَيْرًا مَا أَعْفَ وَأَكْرَمَا	البحر

رقم الشاهد	ص	البيت المستشهد به	البحر
٧٤٨	٢٠٢	[ نِيَافُ الْقُرْطِ غَرَاهُ الثَّنَائِيَا وَرِيدٌ لِلنَّسَاءِ ] وَنِعْمَ زَيْمٌ	الوافر
٧٥٠	٢٠٦	لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَى بَيْهِنٍ لَيْدَسِ الْفَتَى الْمَدْعُوِّ بِاللَّيْلِ حَاتِمٌ	الطويل
٧٥٨	٢٢٤	[ نَخْبِرُهُ فَلَمْ يَمْدِلْ سِوَاهُ ] فَدَعِمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي وَقَائِلَةٍ نِعَمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى	الوافر
٧٦١	٢٣٢	إِذَا الرُّضِعُ الْعَوْجَاهُ جَالَ بَرِيهَهَا حُبٌّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يَرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةً أَوْ لِيَامٌ	الطويل المديد
٧٧٦	٢٨٠	إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ	الطويل
٧٨٦	٣١٤	قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ النَّدَامَا الْأَفْعَوَانَ وَالشَّجَاعُ الشَّجَعَمَا	الرجز
٨٠٨	٣٨٤	إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ تَالَمَ بِرَبِّينَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ أَضِيَا	الخفيف
٨١٠	٣٨٧	لَيْتَ شِعْرِي هَلْ نُمُّ هَلْ آتَيْنَهُمْ [ أَمْ يَحْوُلُونَ دُونَ ذَلِكَ الْحَمَامِ ]	الخفيف
٨٢٩	٤٥١	[ وَوَقْتُ لِلطَّيْفِ مَرْتَعًا فَأَرَقَنِي ]	
٨٣١	٤٥٨	قُلْتُ أَمْيَ سَرَّتْ أَمْ عَادَ فِي حُلْمٍ فَلَيْتَ سَلِيمِي فِي الْمَنَامِ ضَجْبِي	البسيط
٨٣٢	٤٥٩	يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنَجِي مِنَ الْهَرَمِ	الطويل
٨٣٦	٤٧٧	أَمْ هَلِ الْعَيْشُ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ خَوَيْرِ بَيْنَ بِنْفَقَانِ الْهَامَا	البسيط
٧٨٩	٣٢٩	لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ يَنْبِمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبِ وَمَيْسِمِ	الرجز
٨٠٧	٣٨٠	[ فَرَّتْ يَهُودٌ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا ] صَمَى لِمَا قَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ	الكامل
٨١١	٣٨٨	لَا يُنْسِكُ الْأَمَى تَأْسِيًا فَا تَامِينَ حِمَامِ أَحَدٌ مُغْتَمِيًا	الرجز
٨٥٠	٥٣٨	[ سَقَّتُهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفِ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَبْدَا ]	المقارب

البحر	البيت المستشهد به	رقم القامد ص
	كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا	٥٨١ ٨٥٤
	يَقْرُسُ الْوُدَّ فِي فَوَادِ الْكَرِيمِ الْخَفِيفِ	
	كَأَنَّا طَلَى أَوْلَادِ أَحْتَبَ لَاحَهَا وَرَمَى السَّمَاءَ أَنْفَامَهَا بِسِهَامِ الطَّوِيلِ	٥٨٩ ٨٥٦
	جَنُوبٌ دَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهَى وَأَنْزَلَتْ	
	بِهَا يَوْمَ رَبَّابِ السَّيْرِ خِيَامُ	

### حرف النون

	تَأَلَوْا كَلَامَكَ هَذَا وَفِي مُضَعِيَةٍ	٠٢٨ ٦٨٦
	بَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَ الْبَسِيطِ	
	فَدَّ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَالْإِيثَانَا الرَّجِزِ	٠٤٥ ٦٩٢
	وَبَعْضُ الْحَالِمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلِ الذَّلَّةِ إِذْ هَانَ الْمَرْجِ	٠٤٨ ٦٩٣
	الْحَمْدُ لِلَّهِ نُمَسَانَا وَمُضَبِحْنَا بِالْخَيْرِ صَبَحْنَا رَبِّي وَمَسَانَا الْبَسِيطِ	١١٢ ٧١٥
	لَاحِقٌ بَطْنٍ يَقْرَأُ سَمِينٌ لِأَخْطَلِ الرَّجْعِ وَلَا قُرُونِ الرَّجِزِ	١٤٦ ٧٢٥
	فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لِأَسْلَاحِ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُمَانُ بْنُ عُفَانَا الطَّوِيلِ	١٩٩ ٧٤٧
	لَنِعْمَ مَوْثِلًا لِلْوَالِي إِذَا حُدِرَتْ	٢١٢ ٧٥٣
	بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيْلَاةِ ذِي الْإِيحَنِ الْبَسِيطِ	
	فَنِعْمَ الرَّادُّ زَادَ أَيْبِكَ زَادَا [تَرَوْذُ مِثْلُ زَادِ أَيْبِكَ فِينَا] الْوَاقِرِ	٢٢١ ٠٠٠
	وَأَقْدَّ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا الْكَامِلِ	٢٢١ ٧٥٧
	[بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ هُدِينَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا]	٢٤٥ ٧٦٥
الرجز	* فَحَيْدًا رَبَّنَا وَحَبَّ دِينَنَا *	

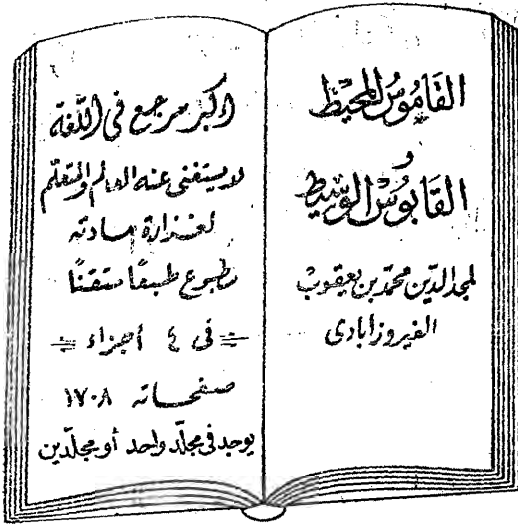
رقم الشاهد	ص	البيت المستشهد به	البحر
٣٠٤، ٣٠١	٠٠٠	وَقَدْ أَمَرُهُ عَلَى اللَّئِيمِ بِبَيْتِي فَأَعِفُّ نَمِّمْ أَقُولُ لَا يَعْنِيَنِي	الطويل
٣٣٥	٧٩٢	كَأَنَّكَ مِنْ جِالِ بَيْتِي أَقْبِشُ بُقْعَةً بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشْنِ	الوافر
٣٥٣	٧٩٦	وَمَهْمَهَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرْتَبَيْنِ ظَهْرَاهُمَا مَعْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ	الرجز
٣٧٧	٨٠٥	* أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَرِيْقٌ قَيْنٌ *	رمل
٣٨٦	٨٠٩	حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرْنِ	الرجز
٤٣٧	٨٢٤	سَرِيَتْ بِهِمْ حَتَّى تَسْكُلُ مَطَائِمُهُمْ	
		وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ	الطويل
٤٤٢	٨٢٦	جُودٌ بِمَنَّاكَ فَأَصَّ فِي الْخَلْقِ حَتَّى	
		بَأْسٌ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينًا	الخفيف
٤٩٦	٨٤١	فَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ	
		فَأَعْرِفْ مِنْكَ غَنَى مِنْ سَمِيحِي	الوافر
		وَإِلَّا فَاطْرَحْنِي وَأَتَّخِذْنِي عَادُوا أَتَمِيكَ وَتَتَّقِيَنِي	الوافر
١٦٥	٧٣٤	وَأَمَا لِسْتَمِي نَمِّمْ وَأَهَا وَأَهَا بَالَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَأَهَا	الكامل
١٦٥	٠٠٠	كَمَا جَارَتَا مَا أَنْتِ خَارَةٌ [بَأَنْتِ لَتَحْزُنُنَا عَفَاةً]	الرجز
٢١٤	٧٥٥	تَقُولُ عَرَمِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةٍ	
		بُئْسَ امْرَأًا وَإِنِّي بِبُئْسِ اللَّرَةِ	الرجز
٢٢٩	٧٥٩	إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ نَفْسٌ أَخُو النَّدَى وَإِبْنُ الْعَشِيرَةِ	الكامل
٣٧٦	٨٠٤	[لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ] لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ	الوافر

## حرف الياء ( المتناة من تحت )

بَأْتِ تَنْزِي دَلْوَهَا تَنْزِيًا كَمَا تَنْزِي شَهْلَةَ صَبِيًا ٠٩٦ ٧١٠

البهر	البيت المستشهد به	رقم الشاهد ص
	[عَمِيرَةٌ وَدَعَّ إِن تَجَهَّزَتْ غَادِيَا]	١٧٢ ٧٣٦
الطويل	كُنِّي السَّبَبُ وَالْإِسْلَامُ الْعَرَّةُ نَاهِيَا	
	أَلَا حَمْدًا أَهْلَ الْمَلَأَ غَيْرُ أَنَّهُ	٢٣٥ ٧٦٢
الطويل	إِذَا ذُكِرَتْ مَيَّ وَلَا حَبْدًا هِيَا	
الطويل	وَأَنْتِ مُهْرًا لِلرِّجَالِ ظَلَامَةٌ	٢٩٥ ٧٨١
	أَرَانِي إِذَا أَضْبَحْتَ أَمْبَحْتِ ذَا عَرِي	٤٢٩ ٨٢٢
الطويل	فَمَنْ إِذَا أَمْسَيْتِ أَمْسَيْتِ غَادِيَا	
الطويل	وَأَنْتِ غَرِيمٌ لَا أَطْلُقُ قَضَاءً	٦٠١ ٨٥٧
	وَلَا التَّمْرِ الْمَارِظَ الدَّهْرَ جَانِيَا	

تمَّ الفهرس، والحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على أشرف النبيين، وخاتم المرسلين  
وعلى آله وصحبه، والمتوسكين بشريعته



بطلب من :-

مكتبة وطبعة مصطفى البياي الحامى وأولاده

مصر - ص. ب. الفورية ٧١